نرد دلها کباب میشود از آتش وداع
یارب که برفکند زجهان رسم انقطاع

با کلام محمود خلیق
این جهان شاخ بلا و ارگ از نوائب بر بلند
من شکیبی ... لازم شکست ...

[illegible]

جواب ... [illegible]

والسلام

[illegible]

این کاغذ بر ده است چهار دسته و هشت ورق کم

و بعد به مبلغ [illegible] [illegible] [illegible] نوشته شده است

بجهة مبلغ [illegible] [illegible] ۱۲۲۷

مقبل امروز کند داروی درد دل خویش
که پس از مرگ میسر نشود درمانش
هر که دانه نفشاند به زمستان در خاک
ناامیدی بود از دخل به تابستانش
[illegible] امروز [illegible] بکار
[illegible] قدرت ندارد
که فردا [illegible] بنشین
بیت [illegible] که رفتی از [illegible]
تو خود [illegible] نباشد [illegible] خویش
که چون [illegible]

سطح و [illegible] جلد او شش [illegible] است

[illegible] کاغذ کرده شد [illegible] [illegible] [illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله الطيبين

هل يجوز ارتضاع احدى الاختين ولد الاخرى بعد الرضاع المحرم ام لا ثم اذا حصل الرضاع فهل يجوز

المناكحة بين ولديهما الغير المرتضعين ام لا بل ينبغي ابدا بيانه الاظهر الجواز في الصورتين وعدم النفقة على الزوجية التحريم

في الصورتين الا باعتبار المنزلة وهو مع ضعفه في اصله غير منطبق على المسألة الا وما اذ غاية ما يلزم منه صيرورتها زوجة الاخت في

بمنزلة اختها فيصير حراما لان اخت الزوجة حرام وانت خبير بان حرمة اخت الزوجة لم يثبت الا في صورة الجمع واين

هو مما نحن فيه الا ان يدعى ان اخت الزوجة انما يصير بمنزلة زوجة لانها صارت بمنزلة والدة رضيعة فكل من جمع بينهما

مع ان حرمة اخت الزوجة انما هو من جهة المصاهرة فلا ينطبق عليه عموم قوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب بل يدل على

خلافه لا يحرم ولا في المسألة الثانية فبثبوت الحرمة فيها مبني على اعتبار عموم المنزلة لا افتى به بعض الاصحاب ولم نقف

الى الآن على ما يمكن ان يعتمد عليه في اثباته فان مستندهم في ذلك العلة الواردة في بعض الاخبار الواردة في عدم جواز

نكاح ابا المرتضع في اولاد صاحب اللبن لانها ورضاعة في اولاد المرضعة لانهم بمنزلة ولده وستعرف انه لا دلالة لها فيما

نحن فيه ولتوضيح ذلك ليتبين رسم مقدمتين ومطلبين فاعلم ان من مهمات ما يجب

على الفقيه معرفته وعدم الغفلة عنه في جميع ابواب الفقه ان الاحكام الشرعية تابعة للعنوانات والعنوانات

وان كان المراد بها المصاديق لكن المصاديق تابعة للمفاهيم المستفادة من تلك العنوانات فربما يكون

مفهومات مختلفة بالاحكام الشرعية متوافقتين في المصداق اذ من البين امكان تحقق الكليات المتخالفة المفاهيم في

فرد واحد وهو كثير في الجنسيات وربما تتوارد المفهومات او اكثر منها على فرد على التعاقب بحيث يعتبر في بقية الفرد لتحقق

بعض منها في ضمنه ويختلف حكمه باعتبار المفهومات ورب علم يكون ما يميز بين المصداقين الا القصد والنية مثلا مفهوم

صورة الصبح الحاضرة وصورة الصبح الغائبة ونافلة الصبح وصورة الصبح المتبرع بها كلها متخالفة ولا ما يميز بين مصاديقها

الا القصد والنية وكما هو احد لابد ان يكون المصداق للمتفاوت الاحكام المترتبة على كل منهما فالفارق

بين المذكورات هو القصد ولا ريب ان القصد من الامور الواقعية واما الالفاظ فهو قد يتغير فيها فلا يكفي

فيه ما القصد والنية فقط كالعقود التي يحتاج الى الصيغة كالصلح والبيع والهبة المعوضة على القول بعدم

جواز المعاطات والا لكفى بالاعلام القصد والاشتراك كثير منها في الاحكام في بعض الموارد لا يستلزم رفع الاثنية

وليس ذلك كحصل التعدد الا من تلك العقود ما بينهما حتى لو فسخها الفات والمقصود من وقع كل منهما اثره ولذلك

ترى يفرقون في لزوم حق الشفعة الى الصلح او الهبة المعوضة لرفع ذلك مع فرض عدم التفاوت الا من جهة اختلاف

صيغتها مع البيع وان كان للبيع احكام مخصوصة من الخيارات وغيرها مما لم يوجد في الصلح وغيره فالمعتبر هو الحكمة كالنية

والحاصل ان توارد المفهومين على مصداق واحد غير متناف لتغيير بينهما اذا عرفت هذا فيتفرع على هذا الاصل الاعمد

ولا نكفو من جملتها ما انفردت به بعض الاصحاب ونحو ذلك من لزوم المغرب والعشاء على من ادرك

مقدار اربع قبل انتصاف الليل فلا فالجمهور اصحابنا ما لم نقف على مخالف حيث قالوا ان يختص بالعشاء وان امكن

ادراك ركعة من العشاء في آخر الوقت لعدم وقوع المغرب فيه ووقتها الا على مذهب الصدوق مع اشتراك الوقتين دون

والتحقيق عندي لزوم الفرضين تبع على المشهور الا ان غاية ما يستفاد من الاخبار ويدل على مذهب المشهور اختصاص

الاول بالظهر بمقدار صورة الظهر وكذلك بالآخر بالنسبة الى العصر وبهذا الحكم في المغرب والعشاء ولا تعيين مقدار

الاربع ركعات مثلا فكلا وصورة الظهر والعصر يختلفان باختلاف المكلفين الى المقيم والمسافر ونحو ذلك

والمسافرين اتراك ان نقول اذا بقي للغروب مقدار اربع ركعات للمسافر لا يصح الا العصر وكذلك الكلام

في العشاء في ان نقول ان صورة المضطر من جهة الوقت هو ما يكون ركعة منه في الوقت المعهود ويستتبع

الباقي بمقتضى الاخبار ومتواتر السنة ... ولا تخصص لعمومها ولا ريب ان ذلك يمكن ... فلا فرق بين ان يكون
بالفرضين من وجه التقرير ان الحكم في تحديد الوقت اذا تعلق بعنوان صلوة الظهر وصلوة العصر وصلوة الفجر وصلوة
الليث ومثل ذلك فهكذا واذا تعلق بعنوان الاربع ركعات المعهودة في تلك الاوقات مثلا فحكم الفرد وجه في نفس الامر
الاثم متعلق غالب ذلك لكون نظرهم مقصورا على الغالب من افراد تلك الصلوات ... ورد في بعض الاخبار حكمها بلفظ
الاربع ركعات ولا ريب ان ملاحظة المجمل يقتضي من ورد بلفظ الاربع ركعات على الغالب ... ورد بلفظ الاربع
ركعات انما ورد في الظهرين ... وهو غير مضر فيما ذكرنا لان لا يخفى على المتأمل المتعمق المتتبع المنصف والله المنصف
والله الموفق ونقول فيما نحن فيه المقام ان عنوان ام ولد الولد مثلا مغاير لعنوان البنت ولعنوان زوجة الابن
وان كان لا يوجد ذلك المفهوم الا فيما يوجد فيه احد المفهومين وكذلك عنوان اخت الابن مغاير لعنوان البنت ولعنوان
الربيبة وان كان لا يوجد الا فيما فيه احدهما وكذلك ام الاخ وجدة الولد فان ام الاخ اما ام او منكوحة الاب
وكذلك جدة الولد اما والدة الاب او والدة الام او غير ذلك وبالجملة فالاحكام الواردة لتلك واللاحقة لتلك
العنوانات لا يجوز اجراؤه في كل ما صدق عليه الام حيث صدق ذلك العنوان عليه من حيث انه ذلك العنوان اذ قد
يكون بعض تلك المفاهيم مخالفا لبعض في بعض الاحكام فنقول انه حرمت عليكم اخواتكم انما دل على حرمة نكاح الاخت
من حيث انها اخت ولا دلالة فيه على حرمة اخت الاخت وان كان اخت الاخت غالبا يتصادق مع الاخت على مصداق
واحد اذ قد يتخلف كما في ربيبة الاب فانها اخت لما تولدت من استمتاع الاب وليست اختا لمن تولد من الاب من زوجة
اخرى بين الكليات التي لها ن في المفهوم تختلف حكمها وان اتحد فرد ما في الخارج فيما يتصادقان عليه كما لا يخفى على
المتأمل

فمن القوم من الاخبار الصحيحة وغيرها يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ويحرم من الرضاع ما يحرم من
القرابة ان اريد به كل حرمة نشأت من النسب فهي نشأت من الرضاع ايضا فان اللبن له تاثير كتاثير المني فكما ان ارتباط
الجزئية وكون الولد من ماء الابوين يوجب اتصال لحمة النسب بين الاقارب والارحام المنتسبين فكذلك اللبن
يوجب ارتباطا بين صاحب اللبن اي الرجل الذي اوجب در اللبن بسبب الايلاد والزوجة المرضعة صفة والمرتضع
ولذلك ورد الرضاع لحمة كلحمة النسب فلا بد من وضع اللبن اي صاحب الذكر والانثى موضع المني اي حين منيهما

الاعنى

... بعنوان ... ولا في ... والتفصيل ... الروايات ولولا الروايات لكان القول
... بالروايات ... علي بن جعفر ابا جعفر الثاني ... سأل ام
... ارضعت ... ان يتزوج ... الناس ...
... المرأة التي ارضعت ... غيرها فقال لو
... كتبت الى ابي محمد عليه السلام امرأة ارضعت
... ام لا فوقع ... ايوب بن نوح قد كتبت علي بن
... ان يتزوج ... ولد صاحب ... لانه ولد
... بمنزلة ولده ... لان ... كالا يحرم سابقا
... جدة الولد ... ارضعته بلبن جدها او غيره فيحرم ام الرضيع على زوجها لان الرضيع يحرم لاحقا كما يحرم سابقا
وكذلك لو ارضعت احدى جدته لانه بلبن جده ... هل يجوز ان ينكح اولاد ابا المرتضع الذين لم يرتضعوا
من هذا اللبن في اولاد المرضعة واولاد فحلها فيه خلاف الاشهر الجواز عملا بالاصل والعمومات وان اخوة الاخ من حيث انهم
اخوة الاخ لا يحرمون على الاخ بل لانهم اخوة فانه قد يجوز تزويج اخت الاخ في النسب كما اذا كان الاخت ربيبة الاب من غير
امه فانه حلال اتفاقا وعلى القول بجواز نكاح ابا المرتضع فيما فيه الامر اولى وقد يستدل بالاولوية لان نكاح من هو
بمنزلة الاولاد ابعد من نكاح من هو بمنزلة اخوة الاخ وذهب الشيخ في النهاية والخلاف الى العدم عملا بالعلة المذكورة
المذكورة في الروايات المتقدمة ورد بان تعدية العلة المنصوصة مشروطة بوجود ... في المحل ... فان العلة هي كونهم
بمنزلة اولاد ابا المرتضع وهو مفقود في جانب اولاده اخوة والظاهر ان المستدل انما نظر الى عموم المنزلة لا الى العلة واستشكل
المسألة جماعة وهو العلامة في المختلف والذي يقوى في نفسي هو القول بالجواز للاصل والعمومات وظاهر مفهوم ... يحرم
من الرضاع ما يحرم من النسب فانه لا دليل في الشرع على حرمة اخوة الاخوة بل الدليل قائم على جواز نكاح اخوة الاخوة
في النسب كما ذكرنا ويؤيده ما رواه ابن ابي عمير في الحسن لابراهيم بن هاشم عن غير واحد عن ابي عبد الله عليه السلام في ...
تزويج اخت اخيه من الرضاعة فقال ما احب ان اتزوج اخت اخي من الرضاعة واما العلة المذكورة في الاخبار فلا دلالة
فيها على المطلوب بوجه فلعلها اولا المراد من المنزلة ... التوجيه الاول فالجواب قائم او لان لفظ المنزلة لو اراد ... تقشيه

[illegible] ... بهذا [illegible] ان [illegible] ولا [illegible]

[illegible]

وهذا ما عليه العموم لا يجرى قوله في كلام الحكيم او الاخبار بثبوت حقيقة عرفية فيها لافادة اتمام الاحكام فلا ريب ان المتبادر منها التنزيل

في الاحكام المناسبة بالمنزل عليه اللائق بحال المنزل وليس كما في التشبيه مؤكدا كان او مرسلا مثل الطواف بالبيت صلوة والفقاع

خمر واشباه ذلك بل المراد منها الاحكام التي هي المتبادرة من الاحكام المناسبة بحال [illegible] فاذا قال احد لاخر انت بمنزلة

ولدي فلا ريب اصلا عند اهل العرف انه لا يريد من ذلك ان جثته كجثته او خلقته كخلقته او تكلمه كتكلمه بل يريد انه يعز عليه كعزة ولده

ويكره مكروهه ويحب محبوبه وهو من جملة بطانته واشباه ذلك مثل الحرمة لزوجة الابن لا يفهم من ذلك مع انه من الاحكام اللازمة

للولد ولذلك لا يفهم من قوله صلى الله عليه وآله لعلي انت مني بمنزلة هرون من موسى الا انه بعدي خليفته والوصاية ونحو ذلك في القوم وكما اشترك

موسى وهرون فيه من طريق ارشاد القوم وفي الظهور والتسلط وحال الغيبة والموت ومع النظر انه لم يرد بذلك اتمام المنزلة بين

ذلك المشابهة في الخلق والخلق بل ولا في مقدار العلم [illegible] مع ان الظاهر [illegible] وكذا في موضع [illegible] انه

عطف تفسير [illegible] لا عموم فيها اصلا [illegible] لان ولدها صار بمنزلته ولذلك فهو وان كان

يمكن دعوى ظهوره في بيان [illegible] حفظ الله [illegible] ولا ينصرف منها الا حرمة تزويجها وجواز النظر اليها لان

اللائق بحال [illegible] انه هو بيان الاحكام لا بيان النسب فلا يكون مراده انهن بمنزلة بناتك فاذا صرن بمنزلة بناتك صار [illegible]

اخوة الاولاد [illegible] ولا يصير [illegible] البنات [illegible] فان قلت [illegible] مراده بيان

النسب بل مراده بيان الاحكام الثابتة لهذه الانساب فيكون المراد انهن اذا كن بمنزلة البنات فكل حكم يتعلق بالبنات من جهة

النسب ما يتعلق بهذه [illegible] على ابا المرتضع وعلى اولاده [illegible] ولا ريب ان اخوة الاولاد حرام

على الاولاد وان [illegible] كام زوجة ابا المرتضع وام الزوجة حرام واولاد [illegible] حرام وهكذا قلت

ثبوت تلك الاحكام فرع ثبوت هذه الانساب [illegible] لكن نقول ان هذه الاحكام ليست

في النسب [illegible] للبنت من حيث انها بنت فحرمة الاخت على الاخ هو من احكام الاخت والاخ وليس من احكام بنت الاب حرمته

على الاخ من حيث انها بنت [illegible] من حيث انها اخته وهذا المعنى لا يتعجب [illegible] الخطاء المصنف بعد [illegible] والمقدمة

ولا [illegible] التعبير العنوانين في الحكم [illegible] متعلقها في نفس الامر ولا كون الاخت اتم من بنت الاب [illegible]

وبالجملة لا دليل عليه على حرمة بنت الاب على الاخ [illegible] على حرمة الاخت على الاخ فهذا الحكم ليس من احكام البنت

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحیم وبه نستعین **کتاب الطهارة**

سوال هرگاه زن مستحاضه باشد متوسطه یا کثیره غسل کرده از برای نماز و قبل از آنکه شروع کند در نماز باز
خون ببیند آیا واجب است غسل ثانیاً یا بهمان غسل نماز کند و همچنین هرگاه وضو ساخت از برای نماز و قبل از دخول در نماز خون ببیند و آیا
هرگاه این حالت در میان نماز دست بهم رسد چه کند **جواب** بدانکه واجبست از برای مستحاضه استظهار یعنی بعمل آوردن قطن از بیرون
آمدن خون باین طریق که پنبه در فرج خود داخل کند و هرگاه ضرور باشد تلجم و استثفار بعمل آورد یعنی کهنه درازی را
بگیرد و ببندد مثل بند زیر جامه و سر دیگر را از میان پاها بیرون آورده و در آنکه در کمر بسته داخل کند و بیرون بیاورد
و محکم بکند و ببندد و این در وقتیست که متضرر نشود بسبب حبس خون و الا واجب نیست بجهة نفی ضرر و حرج پس این
زن که سوال از حکم او شده هرگاه تقصیر کرده است در حفظ خون باید طهارت را اعاده کند خواه وضو و خواه غسل پس
فرج خود را میشوید و وضو یا غسل میکند و اعاده طهارت میکند و نماز میکند و اگر تقصیر نکرده باشد و بسبب غلبه و کثرت
خون بیرون آمده پس بر او لازم نیست اعاده طهارت بلکه بهمان طهارت نماز کند و ظاهر آنست که در اثنای نماز هم حکم همین باشد بلکه
ظاهر عبارت شهید است در ذکری **سوال** هرگاه مستحاضه بعد از آنکه وضو از برای نماز ساخت و نماز کرد یا هنوز نماز
نکرده خون او منقطع شد آیا اعاده وضو و غسل ضرور است یا نه **جواب** شیخ طوسی را حکم کرده است در مبسوط بلزوم اعاده
و ظاهر این است که مراد غسل هم چنین باشد کلام چنانکه شهید در دروس تعمیم کرده است و همچنین در ذکری و علامه در تذکره بعد نقل
قول شیخ در وضو گفته است و ذلک ان کان للبرء و الا فلا یعنی لزوم اعاده در وقتیست که انقطاع خون انقطاع برء و خلاص
از خون باشد نه آنکه از آن باب باشد که باز عود میکند و این را از [illegible] خود منقول اند یافت و از دروس هم اعتبار این قید
بر می آید و علامه در ذکری این را نسبت بعض اصحاب داده و گفته است که ما بر نخورده ایم در این مسئله بنصی از اهل بیت علیهم السلام
و بعد از آن مجتهد اخیار تفصیل کرده است و استدلال کرده است باینکه مستحاضه حدثیست که موجب وضو تنها یا با غسل و که
موجب غسل است پس هرگاه آن زن تکلیف خود را بجا آورده و وضو ساخت یا غسل کرده و در حین وضو و غسل خون منقطع
بود بعد از آن هم دیگر نیامده پس بر او چیزی نیست چون تکلیف خود را بعمل آورده و هرگاه در اثنای وضو یا غسل یا بعد از آنها
منقطع شود پس اگر انقطاع برء نیست یعنی که زن میداند یا ظن دارد بسبب عادت که باز خون عود میکند پس این انقطاع

موقوف از وقت … در حکم … است پس … که … موجود باشد و اگر انقطاع بر وی است پس بغیر این است

که بگویم و واجب است بر او وضو یا غسل بسبب آنکه … و وجوب غسل یا وضو … آمدن خون استحاضه و برای صاحب

عذر وضو و غسل … خون … از برای خون قبل از طهارت است

نماز با وجود خون صحیح … لازم نیاید که … خون … این بود … کلام … و این تفصیل

پس اگر مثلا فرض کنیم که زنی … چند … صبح و از برای صبح غسل بکند و نماز بکند و بعد از طلوع آفتاب خون قطع

شود بالمره البته غسل واجب است و این غسل از برای … انقطاع و برء است نه از برای نماز چون وقت آن گذشت پس اگر …

مشروط بطهارت … قبل از ظهر بدون غسل نمیتواند کرد و این منافات ندارد با اینکه غسل واجب لغیره باشد …

غرض … و در این مقام … موجب غسل است … براین که موجب … سوال انقطاع …

… ضعیفه مثلا ظهر … دیگر … نماز مغرب و عشا را بیک وضو میتواند بکند یا نه و چه وقت

بفهمد که از آلتی … پاک شده است جواب واجب است استبراء از برای … تکلیف خود … که در حیض لازم است …

داخل میکند و … صبر میکند هرگاه پاک بیرون آمد … منقطع شده است والا پس اگر آلوده … قلیله است باز در حکم …

میکند و اگر کثیره است در حکم کثیره است و هکذا ولکن باید بر او ظاهر شود در صورت پاک بیرون آمدن پنبه … این پاکی

از راه انقطاع و برء است ولا … از فترتی بر او ظاهر شود که … باز عود خواهد کرد …

سوال ضعیفه خونی … یک روز یا دو روز … دیگر … دارد که فردا یا دو روز دیگر ببیند

حالا نماز و روزه … کند و نماز … کند یا صبر کند که ده روز بگذرد جواب هرگاه این ضعیفه عادت

مستقره دارد … وقت و عدد … در ایام عادت روزه … و نماز … ترک

میکند و بعد انتظار سه روز … هرگاه پاک شود در روز اول یا روز دوم … غسل بکند … بجهت

آنکه در تحقق … حیض … سه روز متوالی … در هر روزی یک … خون ببیند هر چند در باقی روز پاک باشد هرگاه

… باشد … حیض … است و همچنین … عادت خود را فراموش کرده پس اینها باید تا سه روز نشود

ترک نماز و روزه نکنند … هر چند در دو روز اول … از برای … حاصل نشود …

هرگاه

سوال هرگاه … علی الاظهر … سه روز متوالیا … کمتر از اقل حیض چون … ترک نماز و روزه نمیکند … خون … در روز سیم هرگاه

… از برای … متوسطه شد … در ظهر … متوسطه … نماز کرده و در صبح وضو ساخت … کسی

متوسطه در صبح یک غسل بکند حالا ظهر … کند غسل … وضو … غسل بکند و همچنین هرگاه در مغرب متوسطه شود

جبر کند تا صبح غسل کند … جواب … که … غسل کند …

نیست که … طلوع … غسل کند … از برای نماز صبح … میکند … که بالمره خون قطع شود و معلوم

او شود که دیگر خون نخواهد دید در آن وقت غسل از برای انقطاع … میکند و نماز ظهر … میکند و همچنین هرگاه بعد از

نماز مغرب … انقطاع حاصل شود باز از برای نماز صبح باید غسل بکند و نماز کند سوال … که در دست

… جواب هرگاه … وضو و غسل میتوان کرد … واجب است … از غسل و وضو …

… از رسیدن آب … بعد از رسیدن به بشره … دیگر …

ندارد … وضو و غسل صحیح است سوال غسل جنابت … در حوض مسجد چه حال دارد هرگاه حوض در وسط مسجد باشد

و چه حال دارد هرگاه در خارج مسجد باشد این غسل باطل است یا صحیح و هرگاه … حوض مسجد بر دارد و

و در خارج مسجد وضو یا غسل بکند این وضو و غسل چه حال دارد و آب بردن … از چاه مسجد چه حال دارد هرگاه

وضو و غسل … هرگاه آب از چاه مسجد … بکشند و در خانه ببرند از برای خوردن و غیر خوردن و در کار

کردن و عمارت کردن … چه حال دارد که اگر صحیح نباشد احتراز کنند جواب در صورت

… واقف معلوم باشد … واقف … در جواز و عدم جواز که در صحت و عدم

صحت هم بر آن مترتب میشود و در صورت جهالت حال هرگاه … وقف … حال مسلمین

عدم رضا … باشد ظاهر … است که جایز باشد ولکن در غسل جنابت چون مکث در … مساجد از برای جنب حرام است

و همچنین … مسجد … در صورت … که در بیرون ازاله نجاست

کرده باشد و … عنوان مرور … بیرون … در حوض … هر چند و آن

فرو رفتن در آب هم اشکال هست هرگاه … که در … است و … و بهر حال البته ترک آن

اولی و اولا است و اظهر صحت غسل است هر چند [illegible] در صورت اولی نیست که بسبب نظافت کراهت [illegible]
و تقریر آن [illegible] است که [illegible] بطلان میشود [illegible] بیرون مسجد و در آن این قدر اشکال نیست و آب حوض مسجد
بر داشتن و بیرون بردن صورتی ندارد هرگاه [illegible] است که واقف از برای حوض قرار داده باشد هرگاه آب از جای دیگری
از خارج بیاورد و در حوض کند و از حال او معلوم باشد که راضی است باین معنی یا نیست و آب از جاه وقف مسجد بردن
از برای شرب و وضو و غسل [illegible] جایز است [illegible] کراهت [illegible] از برای [illegible] جایز است
[illegible] **سوال** هرگاه ناخن دست و پا بلند شده باشد بحدی که چرک سیاه در تحت آنها جمع شده و آن چرک مانع باشد
بطلان وضو و غسل میشود یا نه **جواب** هرگاه چرک ظاهر را گرفته و مانع از وصول آب است صحیح نیست و هرگاه در زیر ناخن
است که از بواطن محسوب است صحیح است **سوال** آیا [illegible] بعد قطع آب [illegible] در آب نهر بود قدری
آب در [illegible] است و [illegible] است لکن بسیار [illegible] که بعد از دفعه مفهوم [illegible] است [illegible]
معلوم نبوده است بیرون رفتن [illegible] غسل کرده و بعد از فراغ در میان آب [illegible]
آورده بعد است [illegible] غسل صحیح است یا آن آب نجس است **جواب** هرگاه آب متصل است با اصل [illegible] هر چند
بقدر [illegible] جریان باشد بلکه هر چند جاری هم نباشد داخل آب جاری است و حکم آن حکم آب جاری است و ملاقات نجس
نجس نمیشود الا [illegible] اوصاف آن [illegible] و غسل در آن صحیح است **سوال** [illegible] در میان کوزه [illegible]
و [illegible] در میان آن آب [illegible] فضله [illegible] در میان [illegible] گذاشته در میان آب
جاری [illegible] ظاهر میشود یا نه **جواب** [illegible] هرگاه آن قدر در میان آب [illegible]
کند [illegible] پاک میشود **سوال** [illegible] که [illegible] باشد و در میان ظرف [illegible] است
و آب [illegible] بیرون [illegible] که در آب اندک [illegible] میشود هرگاه این آب که در ظرف است نجس شود [illegible]
[illegible] افتادن فضله موش و غیره [illegible] که در اندرون آن [illegible] است [illegible] یا نه چون [illegible] است
میانه این آب و رطوبت اندرون [illegible] **جواب** ظاهر این است که هرگاه [illegible] در میان نهر جاری [illegible]
بگذارند [illegible] پاک میشود و حکم [illegible] است [illegible] **سوال** [illegible]

بی [illegible] قرار گرفته [illegible]
چند [illegible] در میان [illegible]
[illegible] **جواب** [illegible]
[illegible] **سوال** [illegible]
است که [illegible] و بطلان غسل [illegible]
[illegible] **جواب** هرگاه [illegible] طهارت [illegible]
و صحیح نیست **سوال** [illegible] هرگاه [illegible] غسل کردن [illegible]
بجهت علت **جواب** هر چند [illegible] واجب است و ترک آن حرام ولکن غسل صحیح است [illegible]
[illegible] **سوال** [illegible] از سر [illegible] انگشت [illegible] بزرگ باید گرفت **جواب**
هر یک [illegible] **سوال** **جواب** صاحب نفاس هرگاه یقینی داند که [illegible]
[illegible] استظهار [illegible] نفاس قرار [illegible]
هرگاه [illegible] غسل کند و بعد از [illegible] **جواب** [illegible] یقینی
از [illegible] نفاس قرار
[illegible] نفاس [illegible]
و بعد از آن [illegible] ده روز [illegible] نفاس است [illegible]
[illegible] **سوال** [illegible]
زن را [illegible] غسل [illegible]
جواب اقوی این است که زن و شوهر هر یک [illegible]
[illegible]

[illegible]

بی تابی باشد غسل میتوانند داد از ورای ... تا بلند کرد و ... هم میتوانند غسل داد هر چند ... باشد ... است

و این قول قوی است و احوط قول اول است **سؤال** اطفال که بحد تکلیف نرسیده اند هم حکم دارند و یا واجب است یا نه

جواب بلی واجب است **سؤال** ... آب غسل ... بدن جاری میشود ... از بدن ... بهمان

قطره بجای رسیدن است چه صورت دارد **جواب** هر گاه آب به بدن ... برسد و قطره ... از جریان آب ببدن ... نجست

بجریست از طهر و تطهیر بدن ... و آن قطره هم نجست بدن پاک میشود ... و ... است

که در وقت خلاص شدن ... آن بیرون ... **س** هر گاه مسلم پوستی از کافر خریده و ...

... چه حکم دارد **ج** ظاهر حلیت است چون ... مسلم ... بر صحت است و ... که از ...

با بیگانه آن پوست حلال بوده است و ذابح آن مسلم ... از دست ... و سوق مسلمانان ...

رسد که آن مشتری پوست را از ... خریده ... که ذابح کافر بوده یا جاهل بود ... حال و از او

خریده و ... است و استعمال آن جایز نیست ... است و او را باید ... و صحیح

والسنت تا علم بخلاف آن هم رسد ... **س** زنی ... دارد که در این ماه ...

او تمام باشد تا یقین ندارد یا ... عادت خود ... بگذارد یا ... **ج** ... بگذارد تا یقینی حاصل

شود ... شدن ... و حصول یاس **س** آیا غساله ... نجس است یا نه و بر فرض ...

آیا آن قطره که بعد ... در عضو ... نجس است و بعد از ازاله آن قطره آن عضو محکوم بطهارت

است یا ... آن قطرات ... **ج** هر چند دلیل ...

نیست ولکن بسبب شهرت و بعض ... احتیاط تمام میکنیم و بنا بر قول ... ظاهر این است که آن قطره که بر عضو

... دست ... و سنگ ... نجس نیست ... که بر کف دست نجس مثلا

... نجس میشود ولکن ...

بر عضو ... میشود ... و آن آب بعد ... طاهر نیست هر چند

از امرار

از امرار منقطع نشود پس غساله حقیقی ... باقی ماندن آن قطره است که از اول عضو جاری شده تا باطن رسیده و در ...

... و تا جدا نشود ... عضو پاک نمیشود

و توهم انکه هر جزوی از آن قطره مطهر جزوی از عضو است هم بر فرض ... باشد ... هر یک از اجزا مطهر و اجزا عضو

هم ... بسبب انکه ... جزو آخر ... جزو آخر عضو ... که از آن جزو آخر جدا نشود پاک نمیشود با

وجود انکه فرض در صورتی ... قطره را از ...

در صورتی که عضو را ... قطره را ... طرف جاری شود ... پاک ... جدا نشود باشد

همان ... نجس شدن ... و عدم انفصال غساله ... در صورتی که

معلوم باشد که آن قطره ... تمام مطهر است با جزو مطهر است تا جدا نشود پاک نمیشود و همچنین در صورتی که ...

... صورتی که ... است که قبل از آن قطره بقدر تطهیر ... تمام عضو آب جاری شده و جدا نشده

... آن قطره ... در عضو ... تمام پاک است و از اینجا ... حکم تطهیر ثوب که جدا شدن غساله

... است ... ثوب جدا شده ... خود باقیست و بعد جدا شدن

آن ... پاک ...

که در موضع آن قطره در صورت تطهیر عضو بدن محفوظ است **س** ...

تطهیر ... آب ... کند ... موضع نجس ... در آن آب ... فرو برد و همچنین باطن

دهن ... هر گاه چیزی در ... دندان باشد ... **ج** ... است

... که ... آب ... تفاوت

... کف دست ... و آب را بر آن جاری کند ... جدا

کند و بهتر از آن این است که آب ... بر آن وارد کند و ... از ظرف ... و باطن

دهان ... بعد زوال عین ... تطهیر بقایایی که در بین دندان باشد ... میتوان

کرد ... کند و بیرون ریزد **س** در هر یک از اعضای ثلثه غسل وضو و غسل آب ... از طرف

ابتدا میریزد و دست میکشد باید بجمیع اجزاء او طرف [illegible] ریخته شود بعد الاغسل [illegible] بتمام و هرگاه چنین باشد در وضو بعد از
ریختن آب بر مرفق و کشیدن دست تا سر انگشتان طرف دیگر بالا دست مغسول کافیست که چنین نمایند ج ابتدای
با علا در غسل واجب نیست بلکه مستحبست و لا در اعضاء وضو از شستن ابتدا واجبست از مبدا که عرفی با علی تا بحسب
و اطلاق در بطریق عرفی است که واجب شستن اعلای هر جزو از اجزاء عضو قبل اسفل همان جز است پس نگوید واجب باشد
که بجمیع اعلاء عضو قبل از بجمیع اسفل آن شسته شود مثلا در رست [illegible] طرف راست رو [illegible] هرگاه اول
دست بالد از بالا و بشوید تا ذقن و بعد طرف چپ [illegible] همین نحو صحیح است و دیگر طرف پایین جانب راست رو قبل
از طرف بالای جانب چپ شسته شود ضرر ندارد و همچنین دستها که هرگاه از مرفق آب ریخت و یک طرف د
راست را شسته تا سر انگشتان و بعد طرف دیگر پشت تا سر انگشتان ضرر ندارد و بحکم نوشته اید که آب
تمام میشود و آن طور چنگ میماند بهتر است یکجا که اگر دست تری دارد و از تری اطراف با این طرف میتواند
آورد که غسل متحقق شود بهمان اکتفا میکند و اگر [illegible] عمل میکند یک غرفه آب دیگر بر دارد تا غسل تمام شود مگر اینکه
مراد او همان عدم تحقق غسل بکمال باشد قبل از [illegible] و همچنین است کلام در ترتیب مستحب غسل س سئوالی
هرگاه مشغول بشستن دست چپ بوده است برخواسته و چهار قدم یا بیشتر برود تا تکیه بدیوار یا درخت نماید چه صورت
دارد یا جوراب بکند ج هیچکدام از اینها ضرر ندارد همین که موالات عرفی برقرار است یعنی در عرف اهل شرع و
متدین نمیگویند که این شخص دست برداشت از وضو و جفاف جمیع اعضاء سابقه هم بعمل نیاید وضو صحیح است
س در تطهیر اعضاء [illegible] و دست تاریک که احساس [illegible] ممکن نیست احساس همان عضو بوصول
آب لازم نیست یا نه مثلا در طهارت از بول در صورت مفروضه باید انگشت بر مخرج گذاشت و آب ریخت یا نه
و بر فرض گذاشتن چه فرقست میان انگشت و موضع خاص در احساس و همچنین اعضاء دیگر در حس و جامه و ظرف
ج ظاهر اینست که احساس همان عضو لازم نیست و ضرور نیست که بدست و انگشت آب برساند و [illegible]
[illegible] در این مسئله اینست که یقین [illegible] حاصل شود در تاریکی [illegible] آب ریختن یقینی حاصل بوصول
آب بجمیع اعضاء حاصل میشود [illegible] خصوص در عضوی که حس ندارد یا مثل ظرف و جامه و تحقیق در جواب

در جواب [illegible] شستن [illegible] رجوع بعرف میشود و گفتیم که در ریختن آب بر عضو
[illegible] میکند عرفا صادق است که تطهیر کرده است [illegible] یقینی برسیدن آب بجمیع اجزاء حاصل شود و شک
اینست کلام در وضو [illegible] یقین بوصول آب بجمیع اعضاء [illegible]
[illegible] س و در طهارت از بول چند مرتبه آب باید باشد ج اگر
[illegible] کافی نیست و احوط آنست که دو بار
باشد کافیست که دو [illegible] کافیست بول [illegible]
[illegible] میشود و [illegible] بول [illegible] باشد [illegible]
و بعضی [illegible] در کار است [illegible] تطهیر جامه و بدن و بعضی از تفصیل [illegible] ذکر کرده ام
باید رجوع کنند و کافیست [illegible] س هرگاه بعد از [illegible] و آمدن مذی و [illegible]
[illegible] بول کند در طهارت [illegible] ریختن آب کفایت میکند یا باید انگشت [illegible] مذی هم زایل شود و
و در صورت مفروضه فرقی میانه طهارت از بول زن و مرد هست یا نه ج بلی باید دست [illegible] عین
مخرج زایل شود هرگاه بدون آن زایل شود و احتیاط [illegible] در صورتست که باقی
رطوبت [illegible] بول کند و الا [illegible] وجوب ازاله آن [illegible] و فرقی ما بین مرد و زن نیست س
آیا بر زنان است که بعد از [illegible] و بول [illegible] کردن اندرون فرج را با انگشت یا [illegible] دیگر از منی مرد یا [illegible]
خود پاک کنند یا نه و بر فرض لزوم یا عدم لزوم هرگاه بعد از غسل جنابت [illegible] باز غسل بکنند یا نه و در صورت
آمدن چیزی آیا فرقی میانه اینکه از زن [illegible] انزال شده باشد هست یا نه ج شستن اندرون فرج
واجب نیست همان تطهیر ظاهر کافیست و بعد از غسل هرگاه منی مرد از فرج زن بیرون آید اعاده غسل در کار
نیست مگر هرگاه منی زن بیرون آید از فرج او غسل واجب میشود هر چند انزال منی او هم در حال جماع بوده
و الحال بیرون آمده و همچنین هرگاه منی زن مخلوط بمنی مرد بیرون آید و هرگاه شک دارد که آیا منی او هم
بیرون آمده یا نه غسل بر او لازم نیست همان تطهیر عضو کند و نماز کند و بجهت وضو هم ضرور نیست

س ایا حاکم بوجوب غسل بغیبوبه حشفه حس البتی ست یانه و هرگاه اختلاف میانه مرد و زن در احساس نسبت قوه
شبق یا ضعف قوه احساسه احدهما بیرسد قول کدام یک قوی است و فرق میانه غیبوبه حشفه با التقاء ختانان چه ها
ج حاکم بوجوب غسل حصول علم بغایب شدن حشفه است یعنی سر ذکر تا بمقدار حشفه ختنه گاه در فرج زن خواه
علم باحساس همان عضو حاصل شود یا بنگاه کردن یا بگذاشتن انگشت یا غیر ان و بدون علم غسل واجب نمیشود
هرچند ظن حاصل شود و در صورت اختلاف هر دو زن و مرد یک مکلفند بفهم خود هر کدام که علم حاصل شد بر او
واجب است و بر دیگری که علم برای او حاصل نشد واجب نیست و شهادت احدهما در حق دیگری کافی نیست و غیبوبه
حشفه و التقاء ختانین یک معنی دارد و فرقی میانشان نیست س هرگاه آب بدن زن و مرد بر جنب یا بدن
ان دیگر برسد تطهیر ضرور است یا نه ج نجس نیست و تطهیر لازم نیست س هرگاه زن و مرد زبان
یا لب یکدیگر را بمکند لیکن از آب دهان همدیگر تطهیر نمایند یا نه و آب دهان همدیگر را فرو برند جایز است
یا نه ج آب دهان مرد و زن هر دو پاک است و مکیدن و خوردن ان از زبان یک ان ها از لب و زبان
و دهان دیگری جایز است و هیچ کراهت ما را خبر ندارد چه جای نجاست و لزوم تطهیر س هرگاه با عشار
جنب نبودن وجود در حال تغوط از مجرای بول آبی برنگ منی کم اندک غلظت داشته باشد بیرون اید غسل
دارد یا نه ج این آب را ودی میگویند بدال مهمله و ان موجب غسل نیست بلکه موجب وضو هم نیست
هرگاه بعد استبراء و استنجاء بیاید و در این وقت پاک است و احتیاج بتطهیر هم ندارد س ته ابریق
یا ظرف دیگر که در موضع نجس گذاشته شده ایا بفرو بردن در آب کر یا جاری پاک میشود یا باید بوار خشک
شدن فرو برد ج مثل افتابه مس و مفرق و امثال ان بمجرد فرو بردن در آب کر یا جاری بازوال عین
نجاست پاک میشود و همچنین مثل کوزه و لولهنی هم هرگاه عین نجاست در ان نباشد ظاهر ان بفرو بردن
در کر و جاری پاک میشود و اما هرگاه نجاست در اعماق ان نفوذ کرده باشد و خواهی که اعماق ان هم پاک
شود باید ان قدر در آب بماند که آب برسد بهر جا که نجاست رسیده است و در این صورت خشک شدن
در اول بهتر است لکن وجوب ان معلوم نیست س تنور نجس شده را بوزانند و اتش هم در ان

در ان پاک میشود یا بابت تطهیر باید داد ج با اتش پاک نمیشود بلکه باید باب تطهیر کرد آب را با افتابه یا ابریق بر ان
جاری کنند سه مرتبه و غساله ان در ته تنور که جمع میشود جدا کنند اگر خواهند بیرون بیاورند بخوری که تنور بر
نخورد س در بدن انسان کویا مالات نباتات در حیثیت و طریقه کره است خصوص در ختنه بتطهیر و وضو و غسل
مضر است یا نه ج مضر نیست س هرگاه جراحت کسی پیش از قطع شدن خون و تطهیر خون ها تا
با دوا انبار بریزند وقت تطهیر و وضو و غسل هرگاه ازاله ان بدون ضرر و خون امکان نباشد ایا از بالای ان آب
بریزد پاک میشود و وضو و غسل درست است یا باید جراحت را جدید نمود ج هرگاه ان حائل یا دوا یا خون
خوشیده و سخت شده تطهیر ان صورت ندارد ولیکن اگر ممکن باشد بدون حرج ازاله ان در حمام با آب گرم که ضرر
نرسد ازاله کنند و تطهیر کنند و اگر ممکن نشود بدون ضرر برداشتن ان چیزی که باید پاک باشد و جبیره کنند و هرگاه
جبیره هم ممکن نباشد تیمم کنند س هرگاه سوزن مثلا یا خاری به بدن برخورد و بگوشت یا پوست فرو
رود و ان را بیرون کنند ایا سوراخ جای ان در حکم باطن است تا ظاهر که ماند با نجاستی بسوزن آب غسل
و وضو با برسانند و هرگاه خار که از جای بشکند و قدری از ان در جای بماند بیرون اوردن ان لازم است یا نه
ج این سؤالات علامت وسواس است امثال چنین سوراخها باطن و ظاهر در ان معتبر نیست همان
ظاهر را بشوید کافی است و در ان کاوش بکنند بیرون اوردن خار ضرور نیست و بدون ان هم وضو و غسل صحیح است
س هرگاه شخصی در حمام جائی از بدنش را کشیده دید نمیشود ظاهر جراحتی داشته و دست بر ان موضع گذاشته
خون الوده بیند یا اخبار کسی نمایند که یقینی نیست ان موضع را بهم رسانند ایا یقین بقطع خون ان موضع
بکجا بهم رساند باز بدست گذاشتن و یا خون دیدن یا باخبار طفلی یا یک زن یا بیشتر یا عدلین باید یا ظن
قطع خون کفایت میکند و همچنین هرگاه در روشنائی عدم قطع خون جراحت معلومش باشد بعد تاریکی
شب فرا رسید یا جای تاریک رود یا غلبه ظن کفایت در قطع خون میشود یا تطهیر موضع کند یا نه و بر فرض
کفایت غلبه ظن هرگاه بعد از تطهیر و ادای نماز معلومش شود که خون حین تطهیر منقطع نبوده یا هیچ نمانده
که یک امر یا موضع ملاقی فی از اول نماز تطهیر و اعاده نماید یا محل انکه ثابت شد این خون بعد از نماز امده

باشد و قرار میتوان داد ج در صورتیکه جای اثر علم بنجاست [illegible] بعد باید قطع نظر زوال ان حاصل شود هرگاه [illegible]
زایل [illegible] برابر اوحاصل شده [illegible] ثابت و در تحقیق سخن دیگر [illegible] میتوان کرد و اکتفا و بعکس [illegible]
بکرد [illegible] هم مگر با حصول جزم و در [illegible] است که [illegible] باشد و [illegible] در زوال عین نجاست حصول
جزم ضرور است و از این جهت است که جابر الوده [illegible] هرگاه خود با [illegible] بشوید و [illegible] خشک شدن بسبب [illegible]
جا [illegible] کند در زوال عین باید ثانیا بشوید و [illegible] بعضی اخبار [illegible] کرد [illegible] خود [illegible]
که محل [illegible] است رنگ کند نه از جهت [illegible] است که علم بزوال خون شرط نیست بلکه از جهت [illegible] است که [illegible]
حاصل میشود و بسبب [illegible] رنگ نجاست رفع میشود و [illegible] منافات ندارد با انکه جایز است که [illegible]
نجس را [illegible] بهم تطهیر کند و قول او را اعتبار میکنیم در تطهیر [illegible] انکه در این دلیل هست که قول و فعل مسلم
محمول بر صحت است و از اخبار [illegible] میشود کفایت این هرچند ان کلا [illegible] دل [illegible] در
در اینجا هم میگوییم هرگاه کسی سر او زخم شود و خون اید و بدیگری بگوید سر مرا تطهیر کن و او تطهیر کند اکتفا میکنیم
بقول او و فعل او در تطهیر که شخص بزوال عین نجاست است اینها در وقتی است که ممکن باشد تحصیل علم بزوال
عین و اما در صورت عدم امکان [illegible] است یا ان شخص کور است پس در [illegible] ان قدر [illegible]
نجاست یا جزم کند بزوال ان و اگر ممکن نشود حصول جزم بلکه نزدیک بجزم اکتفا میکند و لهذا میگویند در
در مثل خون زخم ممکن نیست جزم بسبب احتمال خون تازه بیرون امدن پس این ضرر ندارد بجهت اینکه مقصود
زوال عین سابق و تطهیر ان است و اصل عدم خروج خون تازه است پس همان قدر که جزم یا ظن نزدیک
بجزم حاصل شد بزوال همان عین اول [illegible] اب را بر موضع جاری کند کافیست و اگر بعد جزم حاصل شود
که ان خون رفع نشده بود باید ثانیا تطهیر کند و اما اگر احتمال [illegible] بدهد که این خون تازه بیرون امده
بتطهیر سابق ضرر ندارد و از طرق دانستن زوال عین در جایی که چشم ان موضع را نمیتوان دید این است
که هرگاه مثلا سر او زخم است و خون امده دست بر سر ان میمالد تا دیگر اثر ظاهر نشود بدست و اگر خواهد
قلیلا [illegible] بر ان موضع میکند و بر میدارد و ملاحظه کند س هرگاه روغن یا پیه یا [illegible] بون نجس شده

[illegible] باشد [illegible] است که [illegible] بعد [illegible] بوده [illegible] اب [illegible] ریخته شود [illegible] هر جزو
ان [illegible] شود [illegible] بعضی [illegible] در [illegible] و [illegible] حاصل [illegible] تطهیر [illegible] نه و دیگر
[illegible] هرگاه [illegible] نجس شده [illegible] تنور [illegible] کرده [illegible] در [illegible] اب [illegible] باشد
[illegible] ج هرچند بعضی [illegible] کرده [illegible] تطهیر [illegible] تا [illegible] در [illegible] اب
[illegible] در [illegible] شود [illegible] از [illegible] بگیرند و لیکن [illegible] در نظر حقیر
این است که پاک نمیشود و همچنین [illegible] در باب [illegible] نجس هرچند [illegible] صحیح وارد شده که پاک نمیشود باید
دفن کرد و [illegible] و نان کردن پاک نمیشود و قول [illegible] پاک شدن بسبب پختن باتش ضعیف است لیکن این
منافات ندارد با اینکه جایز باشد تطهیر ان در اب کر یا جاری پس هرگاه خمیر نجس که عین نجاست در ان نباشد
[illegible] تنور [illegible] شود یا خود خمیر در افتاب خشک شود و بعد از ان بگذارند در میان کر یا جاری بقدری که بخشکد
و از هم [illegible] شود که اب بهمه اجزای ان برسد ظاهر این است که پاک میشود و اما باب قلیل نمیتوان تطهیر کرد مگر
تطهیر ان اصعب نیست از تطهیر کوزه که در اب نجس جوشیده باشد بحدی که اب نجس در اعماق ان رفته باشد
که ان قابل تطهیر است س هرگاه طفلی یکبار در تنور بول کند و بول او جاری شود بر دیوار تنور ایا در اینصورت
تطهیر دیوار تنور ممکن است یا نه و در صورت امکان بچه طریق باید تطهیر کرد ج بلی ممکن است باین طریق
که با افتابه یا ابریق اب [illegible] جاری سازد بر ان بحدی که غساله ان از دیوار تنور منفصل شود به ته تنور برود و تا
مرتبه باین نحو نماید و هرگاه خواهد بعد کندن ته تنور را بیرون اورد یا تنور که ملاقات تنور نشود س
کل نجس بهم خوردن پاک میشود یا نه جواب نه پاک نمیشود ج غسل و وضو در ان [illegible]
صورت وارد ج اظهر صحت است هرچند [illegible] حرام کرده است و احوط این است که بان اکتفا نکنند
و حکم ببطلان عبادت نکنیم س کل نجس در شیشه لوسیلی و افتابه بفرو بردن در اب کر بعد و بیرون
اوردن با بقای کل پاک است یا نه ج هرگاه علم حاصل شود که اب جاری یا کر باعماق ان رسیده شده
و بجمیع اجزای کل نجس رسیده و عین نجاست زایل شده پاک میشود و الا فلا بلی ممکن است حکم بطهارت

بر وجهی که بیان آن رسید هرگاه آن محل پاک نباشد س هرگاه کفش و پوستین در مساجد میاندازند و در بعضی
مساجد که اکثر اوقات بجزم مهمانها و غیره ان دران جا میشوند خوض بشود و صاحبش را ان یقین پاکی نیست یا نه ج بجا
ظاهر طهارت است س چرک که در بدن یا جامه حمام میماند و نجس میشود که در زیر چرک آب بر آن بیاید و بردن
آن در آب کر یا جاری یا بقلیل آن پاک است یا نه ج بلی اگر قبلا که نجاست رسیده است بجسم پاک میشود
و ازاله آن بالمره شرط تطهیر نیست س حدیث الارض یطهر بعضها بعضا بچه معنی است و بیانش نمایند ج
یعنی زمین پاک میکند بعضی آن که بر روی زمین است بعضی دیگر از آنچه بپا و کفش و قدم چسبیده است و نجس شده
بسبب رطوبت نجاست و تغییر انجمله ملاحظه بسیار دور است و در اول ارتفاع ممهور است س در زمستان
در زمین رطبه هرگاه شخص عبور بر زمین پاک و نجس هر دو یا نجس تنها نماید و از کفش یا جارق بر نشیب یا رطوبت
بجا برسد حکم نجاست میتوان کرد یا نه ج هرگاه رطوبت از زمین نجس است البته نجس است و اما هرگاه
از هر دو زمین راه رفته و محتمل باشد که زیر کفش قبل از نجس شدن رطوبت داشته باشد یا بعد از نجس شدن
و پاک شدن براه رفتن رطوبت داده باشد چیزها پاک است و تا یقین نشود یا بیکه رطوبت نجس است که بسیار شنیده
حکم نجاست یا غیر آن میتوان کرد و این چنین برای این است که زمین رطوبت دار حتی زمین [illegible]
وان دور نیست و الاحوط عظیم لازم می آید س شخص در پشت اطاق او خلا واقع شده باشد و رطوبت
آن بدیوار و اندرون اطاق تا اثر بکند آیا آن خاک که در آن دیوار هست پاک است یا نه ج خاک
که رطوبت خلا بان رسیده نجس است و هرگاه در سمت قبله است نماز کردن بان سمت هم مکروه است
س اقل آبی که از آن غسل توان نمود چه قدر باشد ج بقدری که تمام بدن آب جاری شود
با اعانت دست کافی است به یک و نیم درم هم توان کرد س غسل جنابت قبل از دخول وقت
نماز را چه نیت باید کرد ج بقصد رفع جنابة قربة الی الله کافی است و با آن نماز واجب
میتوان کرد س اگر کسی چیزی از غسل جنابت قطعی یا ظنی داشت بطهارت بدن ولی مانع بودن
او از وصول آب و در حینی که میخواست غسل کند شک بهم رساند در رفع آن آیا حالا با اصل مستغنی میتواند

با استصحاب [illegible] ج [illegible] در طهارت بدن پس با شک [illegible] اکتفا میتواند کرد و شک در نجاست اعتبار ندارد
و اما در صورت شک [illegible] وصول آب [illegible] مستصحب [illegible]
[illegible] عدم [illegible] بعد از [illegible] بدن [illegible] قبل بوده یا بعد [illegible]
[illegible] فرق هست که آن ظاهر حال
[illegible] حکم بصحت بوده چون در خواطر او خطور
نکرده بود [illegible] در بدن او هست یا نه و استصحاب حال عدم حائل قوت دارد
که عدم [illegible] بعض [illegible] مشهور است
[illegible] طهارت [illegible] در آن حال محکوم بصحت است
و [illegible] در صورت [illegible] طهارت [illegible] حصول مانع و [illegible]
آن جزم [illegible] کند پس اکتفا [illegible] استصحاب [illegible] در آن نجاست
[illegible] استصحاب [illegible] اصالت عدم صحت عبادت شروط
با [illegible] عدم حصول علم بشرط و شک در شرط موجب شک در مشروط است و از اینجا خواهد آمد در کتاب صلوة
در مسئله بقای وقت با استصحاب حقیقت این مسئله را میتوانی فهمید و دیگر حاجت ببیان نیست سوال
هرگاه زن طفلی از او متولد شود میت و غسل مس میت نکرده بلکه چند دفعه روزه داده یا صلوات
و صیام او در این ایام فاسد است یا نه ج ظاهر این است که این را مس میت نمیگویند و غسل از برای
آن واجب نیست [illegible] بعد از خروج عضوی از او بعضو از آن میت برسد اما اول بجهت آنکه متبادر
از مس میت مس ظاهر [illegible] باطن میت و رحم از جمله بواطن است که مس میت شرعی
و اما ثانیا پس بجهت آنکه در اینجا میت مس حی کرده چون مرور کرده در بدن او نه اینکه حی مس
میت کرده باشد [illegible] ملاقی حی دیگر [illegible] میت شرعی
نه اینکه حی [illegible] باشد میت [illegible] شد و متبادر از مس میت [illegible] چون موت

داخل حرم یا غسل جنابت رسانیدن هم و باطل شدن غسل از بحث جنابت مانند مس حرم جنابت است پس بهتر آنکه بر وجه
اول است [illegible] وجوب غسل بر خنثی در صورتی است که غسل او واجب است [illegible] کیفیت غسل خنثی
و غیر خنثی تفاوت ندارد و اما وجوب غسل بسبب جنابت پس اگر احکام [illegible] متعلق است بنحو که در حجت
یعنی اگر علامات حکم به رجولیت میکند حکم مرد دارد و اگر حکم بانوثیت میکند حکم زن دارد زیرا که مراد
از خنثی کسی است که هم آلت مردی دارد و هم آلت زنی پس اگر حکم [illegible] بسبب علامات
بول او ازالت مردی میآید یا از هر دو بیرون میآید ولیکن اول از آلت مردی میآید پس او در حکم مرد است
و اگر عکس است زن است و هرگاه علامات در او مساوی باشند خنثی مشکل است پس در صورتیکه جنابت
هرگاه بسبب انزال منی حاصل شود در حیض واضح حکم آن واضحست که اگر در صورت اول منی از فرج مرد
بیاید تا غیر حکم بجنابت میشود و در ثانی هرگاه از فرج زنی بیاید جنب است و اما در خنثی مشکل پس حکم بجنابت
بجنابت میشود مگر بخروج منی از هر دو فرج و هرگاه از یکی بیرون آید جنب نیست مگر آنکه معتاد باشد بخروج
از آن یک فرج و بنا بر قول علامه در نهایه که خروج منی را از غیر موضع خلقی موجب غسل میداند در اینجا هم
باید اعتقاد بکند و هرگاه بسبب جماع کردن باشد پس اگر مرد یا خنثی واضح که حکم بر رجولیت او شده
باشد ذکر خود را داخل فرج خنثی کند آن خنثی جنب است و غسل بر او واجب است بنا بر وجوب غسل در
دخول در دبر مطلقا چنانکه اظهر و اقوی است و هرگاه داخل کند در قبل او در آن دو قول است یکی
وجوب غسل بسبب عموم التقاء الختانین و دوم عدم وجوب است بسبب آنکه محتمل است که آن خنثی مرد
باشد و آن قبل عضو زایدی باشد و عمومات التقاء ختانین منصرف میشود بافراد شایعه و این از آنها
نیست و شاید این قول اظهر باشد و هرگاه دو خنثی مشکل هر یک ذکر خود را در قبل دیگری داخل کنند
اظهر آنست که بر هیچیک غسل واجب نیست بهمان دلیلی که گذشت و اگر مردی یا خنثی واضحی ذکر
خود را داخل کند در قبل خنثی و همین خنثی هم ذکر خود را داخل کند در زنی آن خنثی جزما جنب است
زیرا که اگر قبل او قبل زنست در نفس الامر بسبب جماع مرد در آن جنب است و اگر قبل او عضو

عضو زایدی است ذکر او [illegible] پس بسبب جماع با زن جنب است [illegible] هر دو بر زن [illegible] باو جماع شده پس هر یک
غسل واجب نیست زیرا که هر چند جنابت واقعست در نفس الامر از برای یکی از آنها و لیکن چون هر یک
معلوم نیست پس حکم جنابت لازم نیست مثل آنکه دو نفر در یک جامه منی ببینند و در آن منی شک کنند و جزم کنند که
از یکی از آنهاست [illegible] و اما فرو بردن اعضای
وضو [illegible] در آب جاری و واقف [illegible] هرگاه نیت وضو کند
و بقصد وضو [illegible] را در آب فرو برد و بعد از آن دست راست را باین نحو که مرفق را اول داخل کند و باب
فرو برد با انگشتان یا فرو برد بقصد شستن بالا که از جهت آنکه اول مرفق شسته بود تا سر انگشتان و بعد از آن
دست چپ را همین نحو و لکن زیاده در آب [illegible] بعد تمام شدن غسل آب [illegible] برای مسح [illegible] تا آنکه مسح چپ
بکند [illegible] پس اگر کسی رو و دستها را یکدفعه [illegible] صحیح نیست تا هرگاه بقصد وضو
[illegible] در زیر آب [illegible] که دفعه [illegible] آب فرو کیرد [illegible] و اگر دفعه ثانی بار
چنین کند [illegible] دست راست [illegible] و اگر دفعه دیگر چنین کند غسل دست چپ [illegible] مسح را باید [illegible]
کند [illegible] باشد در آب که آب جدید حاصل شود و هرگاه دفعه فرو رود در آب بقصد
وضو غسل رو [illegible] و اگر دفعه ثانیه فرو رود [illegible] غسل دست راست [illegible] و اگر ثالث فرو رود غسل دست
چپ [illegible] و هرگاه در همه دفعه اول که فرو رفت [illegible] را اول بیرون بکشد بقصد وضو
و بعد از آن دست چپ [illegible] و هرگاه در میان آب جاری که آب بر جمیع اعضا جاری میشود نیت
کند که جریان اول از جای شستن رو باشد و بعد از آن برای دست راست و بعد از آن برای دست چپ بقصد ترتیب
در اجزاء هر عضو نیز هم کافیست و از شهید در ذکری ظاهر میشود که همین قصد در [illegible] هم کافیست
و بهمان نیت ترتیب اکتفا میکند و این ترتیب حکمی میگویند و از [illegible] ظاهر میشود عدم اکتفا [illegible] باعتبار فعلیت
ترتیب است پس در این صورت هرگاه اعضا را حرکت بدهد بترتیب بقصد وضو کافیست و در این صورت تا آب
دست راست هم مسح میتواند کرد بشرط که حرکت طولانی نکند [illegible] تحقق غسل [illegible] دستها را و سر را بیرون بیاورد

و بدانکه علما در این باب ملاحظه صدق غسل است با نیت و ملاحظه ترتیب قطعی با فکر بنابر قول بان و ملاحظه عدم اخلال
بموالات و عدم مسح باب جدید و فروع بسیار در طهارت بسیار ایشان ... باید ... و فروع را برایشان
متفرع کرده و بر حال طهارت اخلاف ... در تکلیف بوضو در ... بنا نهند ... بنا نهند چنانکه ...
و غیر اینها ظاهر میشود — هرگاه کسی اعضای وضو را شسته باشد بدون قصد وضو آیا جایز است که نیت وضو
کند و بعد از آن اجرای آب کند بر اعضای او دست ... وضو ... باید ... باشد ...
و ... از رفق ... که در وضو معتبر است — بنا بر ظاهر کسی وضو است هرگاه آن قدر آب در عضو
هست که مس کند ... آب جاری میشود بر عضو — هرگاه کسی با آب نجس وضو بسازد یا غسل کند و نماز
کند چه حکم دارد — هرگاه عامدا عالما کرده طهارت و نماز او باطلست و واجبست تطهیر بدن و اعاده وضو و غسل
و نماز خواه وقت باقی باشد یا نه و هرگاه عالم بوده بنجاست و فراموش کرده مشهور در آن نیز وجوب اعاده است مطلقا
هر دو روایت مطلق و دلالت میکند بر آن موثقه ... عن ابی ... عن رجل ... یصلی ... ثم ... قال یغسل ... و یعید
... الماء ... فلا ... و قد کانت ... فقال ... الا ... و قبل ان ...
او یتوضأ او یغتسل ... ثم ... بعد ... و ان ... ثوبه ... و یعید
الوضوء و الصلوة و ان کان ... و ... ولیس ... لانه لا یعلم متی نقطت
فیه ثم قال ... انما نقطت ... بلکه صحیح ... در ... بن ...
... و ... هرگاه جاهل بوده نجاست پس ظاهر ... و ... در دو ... و ... علامه در ...
وجوب اعاده است مطلقا و شیخ در مبسوط و ... تفصیل ... اند که هرگاه وقت باقی است نماز را
اعاده میکند و الا فلا و این مذهب ابن جنید نیز نقل شده و لا تطهیر بدن و اعاده طهارت پس آن
لازمست بر همه این اقوال و ابن ادریس قایل شده بانکه واجب نیست بر جاهل اعاده نماز و طهارت هیچکدام
نه در وقت و نه در خارج آن و لیکن بعد ترجیح این قول تقویت قول جنید کرده و اظهر در نزد حقیر وجوب اعاده
طهارت و صلوه است مطلقا و دلالت میکند بر آن اخبار ... شده است در ... از وضو با آب نجس چند

بجهة ... ناشیم ... با ... اینها ... که ... که مراد ... باشد تا ... الله
... کرده ... ابو العباس در ... الصادق
علیه السلام ... در ... نجس با آب وضو ... و ... کسی ... که ... نجاسات
و ان ... ماء ... علیه السلام ... تطهیر و اعاده
طهارت و صلوه ... در صورت ... بود ... در آن طرف ... عدم ... وقت در آن ظرف
... که ... با ... نه ... بر او ... حسب ... بر ... عدم ...
اقتضا بسبب ... ولیکن قول بعدم اعاده طهارت و صلوه این است که هر چند مسلم داریم که طهارت و صلوه
نام ... باشد ... طاهر ... و صلوه ... طهارت ... و ... اسامی ... لیکن در
... حصول ... است ... و ... بالکلیه ... و ... اعاده ... محتاج
بدلیل است و ... که ... بعضی ... در ... است ... است و ...
... جواب
آن است که ... است و ... خلاف ... که ... ولیکن بعد ... معلوم
میشود که طهارت و صلوه نفس الامری ... است ...
که تمام ... باشد چنانکه ... است ... مطلوب شارع است ... و ثمره نزاع در ... ظاهر میشود
... است و ... بسیار ... است ... نماز ... میکنند حکم باسلام او
میشود و ... ایشان ... که ... طهارت نفس الامری ... صحیح است ... نماز او فوت
شده واجبست ... دلالت دارد بر آنکه هر کس از او نمازی فوت شده باید قضا کند ... است و هرگاه قضا
واجب شد اعاده هم واجب خواهد بود ... دلالت دارد بر آنکه هرگاه
کسی نمازی بدون طهور کرده باشد باید قضا کند ... و ... اطلاق فوت نماز و طهارت در این صورت
بسبب ... بسیار دور است و اما دلیل قول بتفصیل پس در ظاهر چیزی در نظر نیست الا ...

واجب

و صلوة

[illegible]

... نجاست بدن و ثوب خارج ... تفصیل ... واین قیاس است مع الفارق و ... باز ... دارد

هرگاه کسی ببیند که امام جماعت با ثوب نجس ... با ... غصبی ... اباحت باو میتوان

اقتدا کرد یا نه   در صورت جهل بغصب وضوی امام صحیح است ... چون ... بطلان

وضو باب غصبی با اجماع ... نیست ... یا اجماع ... اعاده کرده ...

جهل ببودن آب ... متحقق ... نیست و همچنین ... اجماع هم ...

معلوم نیست واما در صورت جهل نجس است پس جایز نیست اقتدا ... و چون ماموم علم ... بطلان

وضوی او دارد ... او بی وضو نماز کرده هر چند قاصر باشیم که ... امام اعاده واجب ... بعد از ظهور

حال واین منافات ندارد ... هرگاه ... ماموم معلوم شود بعد نماز که امام بی طهارت ... بوده ...

بعد ... اعاده لازم نیست والله العالم

بسم الله الرحمن الرحیم کتاب الصلوة

... هرگاه ماموم ... امام ... واجب است سکوت ... یا جایز

... سکوت ... و ... صحیح زراره ...

زراره ... در رکعت ثانیه ... قرائت ... سوره و قنوت ... بلکه ... از این هر دو

... وجوب قرائت بر ماموم در رکعتین اولیین

... باشد ... وجوب سوره است ... زراره ... که هرگاه ... نشود

... که ترک سوره ... ادراک امام در رکوع نتوان کرد پس ترک قنوت

... بر ترک واجب و مستحب پس ترک مستحب ... است لکن ...

... امام است در حال رکوع مطلق ... و ترک واجب ... ادراک متابعت امام

... باید که هرگاه ماموم ... از امام بعد اقتدا ... امام

باید ... با امام ... افتاد ... صف

... از سجود ... تا امام برخیزد ... که اقتدا کرده ... بفوت شدن رکنی از نماز ...

از ... رکن ... واجب ... است پس بنا بر این باید جایز باشد ... سوره

بلکه قنوت ... هر چند رکوع ... امام در نیابد و لکن ... نیست که ترک سوره ... ادراک

رکوع نتوان کرد هر چند ... رکوع باشد ... و لکن ... تمام کند هر چند رکوع را با امام در

نیابد ... سوره مقدم است بر قنوت   هرگاه مسبوق تشهد ... فراموش

کرد که در رکعت ... امام بخواند و با امام برخیزد و در قیام بخاطرش آید و اگر برگردد دیگر با امام ...

... قصد انفراد بکند یا نه   ... واجب است که برگردد و تشهد را بخواند و قرائت یا تسبیح

در رکوع ... هر چند با امام ... و رکوع ... که ... باشد در ... میشود

... است و قصد انفراد در کار نیست   هرگاه ... داخل مسجد شوند و جماعت اول فارغ شده باشند

صفوف متفرق نشسته باشند ولکن بعضی نزدیک باشند و اگر راه جماعت دور شده باشند خواه [illegible] یا برخاسته ابتدا [illegible]
ساقط میشود یا نه بعد اذان و اقامه هر دو ساقط میشود و بعضی [illegible] در روایت ابو علی [illegible] همین است که بعضی که بعض
نشسته‌اند کافی است در سقوط و نشستن بعضی بیک نفر کفایت میکند بلکه در روایت ابو بصیر که معتبر [illegible] عدم
تفرق صف قرار داده‌اند و دلالت بر این مطلب [illegible] زیرا که [illegible] این نیست که [illegible] صفوف متفرق
نشده ساقط میشود و چنانکه [illegible] صف [illegible] افراد است [illegible] یک از صفوف هم باشند [illegible]
آن است زیرا که کافی است که اطلاق صف بر یک نفر هم میشود و چنانکه در جای دیگر که عرض آن بقدر یک نفر باشد
و طول آن بقدر صد نفر و سر آن در پس قبله باشد بر هر دو صادق است که صف است و چون [illegible] صف
مساوات جمع است چنانکه در [illegible] در [illegible] مذکور است کافی است که [illegible] کافیست
در صدق صف که سوم دیگر نباشند و عموم روایت دیگر ابو بصیر هم دلالت بر [illegible] دارد و چون [illegible]
که هرگاه همه متفرق نشسته‌اند ساقط میشود و برای یک نفر که [illegible] صادق است که [illegible] احتیاط [illegible] مفارقت
نکرده و افزوده علامه باقر مجلسی ره [illegible] بالبته [illegible] داده است چنانکه [illegible] معمول است
[illegible] نیست [illegible] اینکه آن شخص که [illegible] مشغول بتعقیب باشد یا نه و روایت [illegible] اعتبار آن
ندارد چنانکه پوشیده نیست هرگاه در بین نماز از برای امام امری رو داد که نداند که مبطل نماز
است یا نه و قرار دهد که نماز خود را تمام کند و اعاده هم بکند اما در اینصورت بر ماموم واجب است که [illegible] بگوید
که من نماز را اعاده میکنم شما هم اعاده کنید یا نه هرگاه جهل او باطل از راه جهت تحصیل [illegible] مبطل
[illegible] است یا بسبب [illegible] این جزو از افراد آنچه مبطل است هست یا نه نماز او صحیح است و اعاده هم ظاهرا
در کار نیست و نه اعلام ماموم و هرگاه از راه جهت [illegible] باشد که این هم یکی از مبطلات است یا نه و تقصیر
هم در اخذ مسائل نکرده باز بنا را بصحت گذارد و مثل سابق است و اگر بسبب تقصیر در اخذ مسائل شده پس
او نمازش باطل است بلکه قابل امامت هم نیست هرگاه ماموم او را باین حال شناخته باشند و بعد حال
هرگاه این شخص نماز را تمام کرد و در نماز ماموم نقصی در نظر خودشان نیست بجز دانستن [illegible] نماز

نماز [illegible] صحیح است [illegible] هم لازم نیست که اعلام ایشان [illegible] نکند [illegible] هرگاه کسی [illegible]
از [illegible] سجده [illegible] بشود برای [illegible] نماز [illegible] اما قضای نماز نسبت [illegible] ساقط
[illegible] نماز [illegible] بکند و قضای [illegible]
بکند [illegible] در اخبار شفع و وتر باشد و
[illegible] هرگاه شخص در [illegible] بقیام یقین کند که جز از [illegible] که در این مشغول است
جزء [illegible] را [illegible] که ترک [illegible] یا سجده واحده چکند
[illegible] بنشیند و یک سجده و تشهد را بجا آورد چون یقین جزء واجب فوت شده و برائت ذمه
از این [illegible] حاصل نمیشود الا باتیان هر دو [illegible] ملاحظه اینکه یکی از محتملات حدیث لا تعاد [illegible] است
که [illegible] شد پس لازم نیست که حکم شک در آن جاری شود و یکی از احکام شک [illegible] از
[illegible] اعتبار ندارد پس هرگاه از این حکم شک [illegible] سجده یقین [illegible]
[illegible] پس باید [illegible] از باب تدارک اعاده جزء و بعد از آنکه [illegible] صادق است
[illegible] در سجده و هم در تشهد و [illegible] است که موضع هر دو باشد پس هر دو را بجا آورد
و [illegible] است که [illegible] جزء [illegible] و فوت سجده واحده هم زیاد [illegible]
تکلیف است [illegible] سجده [illegible] را بجا آورد [illegible] تشهد سهو هم باید
بکند و [illegible] احوط اینست که بنشیند و هر دو جزء سهو بجا آورد و بر جزء نماز سهو تمام کند

یکم

هرگاه کسی قبل از وضع جبهه بر [illegible] یقین کند که [illegible] از رکعت سابقه در رکوع همین رکعت [illegible]
[illegible] سجده را بجا آورد [illegible] ترک کرده است تکلیف او چیست تکلیف او اینست که
[illegible] بنشیند اگر [illegible] بجا آورده بود [illegible] و سجده
[illegible] از رکعت [illegible] اعاده کند [illegible] تشهد [illegible] و قرائت و رکوع [illegible] سجود
[illegible] نماز سهو اتمام کند و هرگاه یقین کند که سجده او در رکعت قبل [illegible] کرده [illegible] که در رکعت

چنین [illegible] تمامی رکوع و قیام از نشست از برای سجده فراموش کرد و سجده [illegible] و یکبار از او یک سجده [illegible] است پس ظاهر اینست [illegible] و در دیگر
سجده کرده و چنین [illegible] فراموش شده که سجده او [illegible] فراموش کرده [illegible] دو سجده بکند [illegible] که کفتیم و نماز [illegible] بجا
بجا تمام کند — مرد اجیر میتواند شد از برای زن در نماز و بعکس باشد و در جهر و اخفات چه کند و هرگاه [illegible] بقضیه
جهر و اخفات عمل [illegible] چه کند — جایز است هریک از مرد و زن اجیر شوند از برای دیگری [illegible] است که چون
نماز صحیح خود را از برای زن بکند و زن را مراعات جهر و اخفات چه بکند در وقتی که از برای مرد میکند و جهر را [illegible]
بکند که نامحرم صوت او را نشنود و جاهل در مسئله جهر و اخفات در عبادت اجیر معذور است ولا اجیر [illegible] اگر مستاجر هم [illegible]
بمسئله مذکوره ظاهرا نماز صحیح است — و هرگاه [illegible] عمله و باعتقاد این [illegible] که اجیر جهر و اخفات [illegible]
از الفاظ نیست و در [illegible] که صحیح باشد یا بثبوت خیار فسخ و خیار ارش [illegible] که در خیار عیب ثابت است
نماز و روزه استیجاری در سفر جایز است و در سفر معصیت جایز است یا نه — در سفر صوم استیجاری صحیح است
و نماز استیجاری صحیح است و نماز استیجاری در تمام [illegible] در سفر تمام میکند و قصر را قصر جایی که عکس [illegible] بعکس میکند
ولا السفر معصیت پس هرچند روزه در ان جایز است و نماز تمام است لکن سفر معصیت فسق است و اجیر باید عادل
باشد هرگاه مستاجر با علم معصیت و فسق اجیر کرده در صحت اشکال است و لا هرگاه مستاجر با اعتقاد عدالت داده
و او در نزد خود و خدا معصیت کرده نماز صحیح است و روزه صحیح است — [illegible] توقیع صاحب الزمان علیه السلام
هرگاه کسی دو رکعت نماز عصر کرده باشد و جزم کند که نماز ظهر را دو رکعت کرده هرگاه منافی بین الصلوتین [illegible]
میتواند عدول کند و این دو رکعت را [illegible] ظهر قرار دهد و ثانیا نماز عصر را بکند ایا در اینصورت جایز است
که بالمره دست از دو رکعت ظهر بردارد و عدول کند بنیت ظهر و همین نماز را تمام کند و بعد از ان نماز عصر
بکند یا نه — کسی که عمل بان حدیث میکند جایز نیست که [illegible] کند بلکه [illegible] واظهر در نظر حقیر است
که عمل بان حدیث شریف جایز است و ادله عدول بر فرض تسلیم که شامل [illegible] جا باشد مخصص است بان حدیث شریف
هرگاه کسی نماز ظهر و عصر را بکند و جزم کند که یکی از انها را [illegible] رکعت کرده چه کند — ظاهر است
که لازم است که هر دو نماز را اعاده کند و احادیث عدول و احادیث [illegible] کردن [illegible] رکعت دیگر در صورتی که منافی [illegible]

جهر [illegible] — هرگاه زن حایض [illegible] یا واجب [illegible] حیض
باشد [illegible]
[illegible] حیض است مثل اینکه در حال حیض نماز [illegible] شود و بعد مجنون [illegible]
شود و اینکه [illegible] واجب است نماز ظهر هرگاه در اخر روز پاک شود بجهت انکه وقت نماز مطلقا سبب
وجوب است نه [illegible] زوال [illegible] نماز [illegible] بسبب وجوب ان خود زلزله است و ان سبب
در وقت [illegible] تکلیف [illegible] شرطی [illegible] قبل از بلوغ یا در حال جنون
حاصل [illegible] خسوف و کسوف در حال حیض [illegible] وجوب [illegible] متعلق نمیشود لا اگر [illegible] شود که در اثنای
کسوف [illegible] باشد [illegible] نماز [illegible] واجب خواهد بود مانند نماز ظهر — هرگاه
کسی در رکعت سیم در حال قیام [illegible] کند که دو سجده از او فوت شده [illegible] که [illegible] دو سجده از یک رکعت
فوت شده یا از دو رکعت چه کند — اصل [illegible] و عموم الصلوة علی ما افتتحت علیه [illegible] عدم ترک

براءت [illegible]

سجده [illegible] که از یک رکعت [illegible] ترک رکن شده باشد و چون [illegible]
[illegible]
پس اینجا استصحاب [illegible] که بگویم [illegible] دو رکعت ساقط شده [illegible] حکم [illegible]
هرچند [illegible] ترک رکن [illegible]
در واقع [illegible] هر یک از دو سجده در دو رکعت [illegible]
براءت پس مقتضی است که بگویم نماز صحیح باشد و قضای سجده و سجده سهو هم [illegible] لازم [illegible] وجوب
قضا بالفرض [illegible] و دلیل قضا و سجده سهو [illegible] افاده [illegible] در صورت علم سقوط
سجده منفرد [illegible] پس [illegible] نماز صحیح باشد [illegible] لازم [illegible] اصل عدم صحت [illegible]
شغل ذمه و عدم تحقق عبادت مطلوبه [illegible]
انچه در روایات وارد شده است که فقها احتیاط [illegible] نماز خود را باطل نمیکنند [illegible]

چون در [illegible] دایر است امر این شخص در میان دو [illegible] [illegible] که اگر در رکعت دوم
سجده [illegible] دو هم است پس [illegible] [illegible] دو سجده بعد نماز بکند با دو سجده سهو با
[illegible] با اینکه قضا کردن سجده ها [illegible] است [illegible] که ترک [illegible] سجده در رکعت دوم [illegible] است و صورت
در [illegible] است از [illegible] کرده است پس [illegible] [illegible] [illegible] نماز [illegible]
کند و شک کند که ایا سجده بوده یا تشهد و اینکه این از باب شک [illegible] نیست که شک [illegible] باشد بلکه [illegible] است
بعد شک داریم که در رکعت [illegible] یک سجده را [illegible] یا [illegible] دو رکعت او [illegible] کرده ایم [illegible] رکعت
او [illegible] است در [illegible] حکم [illegible] وجوب عود در صورت [illegible] که [illegible] در [illegible] ان
مشکوک فیه بعنوان اطلاق پس [illegible] داخل [illegible] نیست که عود لازم نباشد و همچنین [illegible] ترجیح
دادیم که سجده از دو رکعت فوت شده پس [illegible] از دو سجده از رکعت دوم [illegible] فوت
پس باید عود کند و یک سجده بجا اورد و یک سجده بعد نماز قضا کند با سجده سهو در [illegible] نیز
وارد [illegible] که حکم بعود [illegible] [illegible] دو رکن [illegible] که از [illegible]
اجزا [illegible] کرده [illegible] بلکه ظاهر است در [illegible] و دفع ان باز [illegible] است که ترجیح [illegible] سجده [illegible]
مستلزم [illegible] و چون [illegible] است [illegible] باید [illegible] کرد [illegible] در [illegible] مقام [illegible] دیگر
هست و ان اینست که [illegible] مستلزم شک است [illegible] یک و دو باعتبار اینکه [illegible] که دو سجده
بحقیقت فوت شده باشد و رکعت باطل شده باشد پس این [illegible] است در جا اوردن دو رکعت [illegible] که
در شک رکعات نماز است هرگاه [illegible] شک کند [illegible] که مستلزم شک
میان رکعتین باشد که اول است یا دوم [illegible] اینکه شک کند که رکوع پنجم رکعت اول است یا [illegible] که در اول
رکعت [illegible] است [illegible] دفع این با اینکه این شک [illegible] بعد [illegible] شک میان یک و دو بخلاف
مسئله که در [illegible] دو رکعت [illegible] شک در تحقق جزئی از اجزای یکی از انها است و احتیاط در این
است که بعد از [illegible] اینکه ترجیح دادیم از [illegible] نماز و [illegible] عود [illegible] بجا اوردن یک سجده در

[illegible] مقام [illegible] یک سجده [illegible] اعاده [illegible] بکند و در این مقام [illegible] دیگر هم هست
و ان اینست که [illegible] سجده از رکعت اول فوت شده و دوم [illegible] از رکعت دوم
فوت شده [illegible] یک [illegible] سجده فوت شده باشد [illegible] همان در صورت اول است
و در صورت [illegible] است [illegible] پس [illegible] با هم از رکعت دوم فوت
شده باشد [illegible] که [illegible] رکعت اول
[illegible] باشد [illegible] است ولکن [illegible] ظاهر اینست که دو سجده با هم از [illegible] باشد پس
[illegible] که [illegible] پس [illegible] باید باشد [illegible] اینکه عود کند و دو سجده سهو با هم
[illegible] نماز [illegible] کند و اینکه برگردد و یک سجده بکند و سجده دیگر [illegible] قضا کند بعد نماز با سجده سهو پس
[illegible] است که [illegible] ترجیح دادیم و در هر صورت احتیاط اعاده کند هرگاه شروع کرد در سجده رکعت
دوم و یقین کرد که یک رکوع از او فوت شده و شک دارد که ایا از رکعت اول فوت شده یا دوم چه کند
هر چند [illegible] در نفس [illegible] که [illegible] شده باشند [illegible] باقی
رکوع [illegible] نسبت ترک رکوع بر رکعتین [illegible] است [illegible] اینست که ترک یک رکوع نقص
[illegible] است [illegible] اینست [illegible] است [illegible] اینکه [illegible] بگوید
که [illegible] است [illegible] است و ان هم [illegible] ندارد و چون [illegible]
ان حالت و [illegible] یک [illegible] است [illegible] است ولکن [illegible]
[illegible] الصلوة [illegible] و اینکه وارد شده است در اخبار که فقیه باید [illegible] کند و [illegible] کند و نماز
خود را باطل نکند [illegible] بگذاریم رکعت دوم [illegible] و چون [illegible] سجده دوم
[illegible] موضع [illegible] ان [illegible] است [illegible] در [illegible] است
و بدون ان [illegible] لازم [illegible] پس برگردد و رکوع را بجا اورد و سجده ها را [illegible] و احتیاط در اینست
که اعاده هم بکند [illegible] در نماز [illegible] سجده ها [illegible] و [illegible] تاریک بود و [illegible] سجده را [illegible]

با بجا اورد [illegible] اتفاق اعاده کرد که اصل [illegible] صبح [illegible] سجود [illegible]

قضای ان را بجا اورد [illegible] نماز باطل است یا نه [illegible] صحیح است [illegible] اینست که [illegible]

بلکه [illegible] قرار کرد [illegible] ان که [illegible] دارم

تا جای که [illegible] قصر صحیح است و در اینجا [illegible] قطع نظر از [illegible]

این تمام کلام که اتفاق افتد که جای روم نماز را تمام بجا اورم یا قصر   اظهر اینست که هرگاه قصد ده

در اینجا بکند باید قصر کرد هم در راه و هم در اینجا و هرگاه قصد دارد که جای ده روز عبادتی تمام کند در راه و در اینجا

هم و لکن احوط اینست که در صورت عدم قصد اقامه هم قصر کند و هم تمام بقصد قربت   اگر شخص خواهد نماز [illegible]

جبیره بر بوسیده را احتیاط [illegible] شنیده اند که باید کدام را جبیره و کدام احتیاط کرد و در این صورت

نماز ایشان چه صورت دارد   اظهر اینست که نماز باطل است   خواهر زن در نزد شوهر خواهرش

نماز کند صحیح است یا باطل   مو واجب است پوشیدن بدن از شوهر خواهر خصوصا در حالت نماز و لکن حکم

ببطلان نمیکنیم و مراد از بدن در اینجا رو و کفین و قدمین است و الا اگر سایر اعضاء او باز باشد نماز او باطل است

هرچند هیچکس در اینجا نباشد   جواب سلام تارک الصلوة را ندادن و سائل تارک الصلوة را راندن چه

صورت دارد   ترک جواب سلام صورت ندارد و همچنین راندن مطلق سائل خوب نیست مگر ارباب

[illegible] از سلام بعضی هرگاه [illegible] دانند [illegible] کنند که راندن سائل باعث توبه و بازگشت او میشود باکی نیست

مسافر هرگاه در مقام [illegible] قصد منزلی نماید که [illegible] قصد اقامه دارد و مابین مقام تا

مسافت نباشد حکم مابین منزلین چه صورت دارد   تمام است   هرگاه کثیر السفر در بلدی

قصد اقامه نماید در سفر دویم تمام کند یا نه   اظهر اینست که در سفر دویم تمام کند و احوط اینست

که در دویم جمع کند مابین قصر و تمام   سفرها را ذهابا و ایابا یکی شمرد یا دو   اظهر در نظر

حقیر اینست که ذهاب با ایاب ضم میشود با قصد ان مسافت   شخص متطهر شد و بجهت تطهیر نماز

صبح و ظهرین و مغرب [illegible] دو حدث شد و بعد وضو ساخت و نماز عشا کرد بعد متذکر شد که خلل در یکی

از وضوها شده در یکی از دو وضو واقع شده اما شک دارد که ایا در وضوی نماز صبح و ظهرین و مغرب است یا وضوی که

از برای عشا ساخته است بخواهد نماز را اعاده کند چه قسم [illegible] اعاده باید کرد   ظاهر اینست

که باید قضای نماز [illegible] وقت باقی است

در [illegible] دو نماز [illegible] ادا و قضا نکند بلکه قصد ما فی الذمه کند [illegible] اگر [illegible] فوت [illegible] ادا باشند و اگر ظهرین

فوت شده قضا باشند و این [illegible] در فصول [illegible] در وقت [illegible] باشد که نماز را باید کرد

و لکن در این مقام میتوان گفت که معلوم نیست [illegible] از [illegible] شده باشند پس مخیر

است [illegible] چهار نماز و این یک نماز و لکن احوط انست که گفتیم و از ان احوط اینست که

[illegible] نماز [illegible] بیاورد انچه در خارج وقت است بنیت قضا و انچه در وقت است بنیت ادا   میتوانند

[illegible] نماز قضا [illegible] سوای [illegible] نگذارد یا نه   بلی میتوانند [illegible] بکند   کسی که [illegible]

سجده [illegible] فراموش کرد و قبل از رکوع رکعت دیگر [illegible] و [illegible] بجا اورد یا باید سجده

دیگر بکند یا نه   نه باید بکند   [illegible] وقت [illegible] که بیش از چهار رکعت نماز

نمیتواند کرد [illegible] نماز عصر را مقدم داشت [illegible] از نماز [illegible] شد که افتاب باقیست بمقدار چهار

رکعت یا سه رکعت   ظاهر اینست که هرگاه یک چهار رکعت بکند بقصد قربت کافی باشد

[illegible] منظور او این باشد که خداوند اگر عدول جایز است انچه اول کردم ظهر باشد و انچه حالا میکنم

عصر باشد و اگر عدول جایز نیست انکه کردم عصر باشد و این قضای ظهر باشد   جوراب که ساق

او کوتاه باشد و کسی فراموش کرده و در حالت نماز نکنده باشد ایا نماز او صحیح است یا نه و مراد از کوتاه

بودن ساق اینست که ساق زانو [illegible] هرچند ساقش بلند باشد و برگشته باشد یا انکه من اصله ساق

کوتاه باشد   اظهر اینست که حکم ببطلان نمیکنیم و جواب از ثانی [illegible]

دو است   هرگاه نماز گذار [illegible] در حالت نشسته نداند که از برای سجود نشسته یا از جواب

اینکه [illegible] گذارده و خوف [illegible] ایا باید انچه از اذکار و اعمال [illegible]

است بعد اورد تا سجود نماید   بلی باید اعاده شکوکه ما قبل که بعد ان نکند شنیده است بی اعاده و جستن رکوع هم بجهت
انکه سقوط حکم شک وقتی است که داخل فعلی دیگر از افعال نماز شده باشد و در اینجا معلوم نیست
هرگاه ظاهر طهارت مشهد ارزش به نماید یا فوتش از او و دران مکان نباشد بیان نماز چه صورت دارد
ما دامی که جنب است مکان و فوتش حاصل نشده جایز است نماز دران   شخصی که نماز قضا بر ذمه دارد
نماز بو سبه سالا در اول وقت میتواند بخود یا نه   اظهر جواز کردن نماز حاضره است در اول وقت
هرگاه کسی در بینی نماز یقین کند که چیزی از واجبات نمازش فراموش کرده و شک دارد که کدام
یک از واجبات بود چه کند   هرگاه اجزاء که شک دارد در میان انها تدارک ان مستلزم زیاد تا
رکنی نمیشود برگردد از اول محتملات بگیرد و ما بعد انرا هم بجا اورد مثلا در حال قیام شک کنند که
ایا انچه فراموش کرده یک سجده از همین رکعت گذشته بود یا تشهد ان در اینجا برگردد و یک سجده بکند
و تشهد هم بکند و برخیزد و الا هرگاه شک دارد که قرائت بود یا دو سجده یا یک سجده یا تشهد در اینجا نماز
باطل است چون تدارک قرائت و ما بعد ان مستلزم تکرار رکن است جزما که ان رکوع و نیز در اینجا
احتمال تعدد رکن لازم میاید که دو سجده باشد و در صورت احتمال تعدد رکن اشکال است و از این
باب است انکه شک دارد که ایا یک سجده بود یا دو سجده با تشهد که تدارک دو سجده و ما بعد
محتمل است که دران تکرار رکن بهم رسد و دور نیست که حکم بصحت شود خصوصا بملاحظه استقصای و عموم
الصلوة علی ما استیقن علیه و اکثر محققین است از فقها و علما اینست که زیاد کردن رکنی یا ترک کردن ان
عمدا یا سهوا مبطل نماز باشد و لا کردن کاری که محتمل باشد بسبب انکه ان تعدد رکنی پس دلیلی ندیدیم
که دلالت کند بران و احوط اینست که بعد از تدارک در اینصورت اعاده هم بکند   در عبادات
استیجاری نیت تقرب سواء چگونه باید کرد ایا باید نیت کند که این فعل را میکنم لتقرب المنوب عنه فقط
بالحصول القرب ما وله من اگر شخص باید نیت تقرب از برای خود بر داشته باشد مشکل است امر
نظر ما انکه با وجود اجرت گرفتن نیت تقرب مشکل متحقق شود و اگر هم شود خلوصش مشکل است

شک است یا انکه هرگاه در وجوب تعدد قربت کند که ... هر نیت که ... این فعل ... گردد تا ... ما قربت ... است
و در حالی که مبادرت ... تعدد قربت ... ابن جنیم ... باشد
در کاه ... که ... واجبات ... است و اگر نه وجوب
... بجهة فالظاهر الکفایه است چون بدلیل ثابت شده
جواز ... که قرب از برای او
... از ... استحباب ... ظاهر میشود
بلکه ظاهر میشود که بیشتر ثواب از برای او باشد و کمتر از برای منوب عنه   هرگاه مصلی در فعلی
از افعال واجبه نماز شک نموده شروع در فعل مشکوک فیه نماید در اثنای ان متذکر بالمعنی بهم رسد که فعل مشکوک فیه را
بعمل اورده است صورت صورتیکه را بیان فرمایند   در صورت اول خواه بعض ... حاصل شده باطل دست
بر دارد از ان فعل و ما بعد را بعمل اورد هرگاه در صورت دوم که اعتنا بر شک نکرده هرگاه عالم بود که تکلیف
او اینست که برگردد و فعل مشکوک فیه را بجا اورد و ... لفظ ... داخل واجب دیگر شده ان فعل
منهی عنه بوده و ظاهر اینست که کردن چنین فعلی مبطل نماز باشد که انکه مر جواز مطلق دعا و ذکر در حالت
نماز حتی چنین دعا و ذکری را خدا ... کرده دلیلی نیست و هرگاه سهوا کرده و بعد ظن یا یقین حاصل شد بر فعل مشکوک
فیه صحیح است نماز و ظاهر اینست که تکرار ان فعل که داخل در رکنی شده هم ضرور نیست بلکه در شکی که بهم
جایز هم نیست و همچنین ظاهر اینست که هرگاه در ما بینی تردد و تفکر بود و دران اثنا که داخل فعل ... شد
و یقین یا ظن حاصل شد بصحت فعل مشکوک فیه هم نماز صحیح است دیگر از هم ضرور نیست چنانکه گفتیم
هرگاه مصلی را در وقت فضیلت نماز ظهر مثلا خواب غلبه نموده درد سر و ... دستی
عارض شود ایا با ان درد سر و کلفت نماز را بجا اورد یا بعد از خواب بی درد سر ادا نماید
هرگاه تواند که بجا دل با نفس کند و نماز را بحضور قلب بکند بجد ... قریب ... نماز را
در وقت فضیلت بکند و هرگاه او را ممکن نیست این عزم نماز را تاخیر کند تا وقتی که با حضور قلب

نتواند کرد هرگاه هر یک از املاک قریه شامل عمارت و مسکن از ابا و اجداد در تصرف داشته باشند شخص واحد

مسکن کبار اهل قریه مزبوره بود از برای نماز اولیاء و صغار اهل قریه مزبوره باید ماذون شده باشد و هرگاه

قریه مفروضه مغصوب شود و صاحبان آن دو ایتام متوطن باشند اذن کبار در صحت نماز در ملکی کبار کفایت میکند

یا نه هر کس مسکن در تصرف دارد خصوصا هرگاه از ابا و اجداد او با و رسیده و منفرد نیست اذن او در صحت

نماز کافی نیست هر چند سکنا در قریه شامل باشد میان هیچ ملاک صغیر او کبیر او منفرد بر حسب اذن خوا التی از اولیاء

صغار و همچنین هرگاه قریه مغصوب شود باز منفرد حقی برحق باقیست و اذن ایشان در نماز کافی نیست

در قنوت نماز واجب یا مستحب آیات قرآنی خواندن جایز است یا نه اظهر جواز است خصوصا آیاتی

که مشتمل بر دعا است مثل ربنا اتنا فی الدنیا حسنه و فی الآخرة حسنة و مثل این در ذکر رکوع و سجود

بیک تسبیح عظیم واجب بعمل می آید یا نه بلی بعمل می آید اعاده مستاجره از رجل در صلوة

آداب وضو و نماز را زنانه بجا آورد یا مردانه و همچنین در عکس مابه الاختلاف را بیان فرمایند

ظاهر این است که هرگاه زن اجیر شود از جهان در همان نماز صحیح خود که از زبان مرد میکند و واجب نیست

که بر نهج مردان کند پس در وضو ابتدا بباطن دست نمیریزد مستحب یا و در رکوع هم بیان خم نمیشود بقدر

رکوع مرد مستحب یا هر چند لازم این اتفاقی است که اقل واجب رکوع مرد بعمل میآید که خم شدن بقدر رسیدن

کفین بزانوها باشد و همچنین جایز است که در حریر نماز کند یا در طلا و غیر ذلک هر چند نماز مرد در اینها

باطل است و همچنین در صورت عکس که مرد اجیر میشود از زبان زن باید مراعات صورت نماز مردان را بکند

در واجبات و محرمات و مستحبات و از جمله ملاحظه جهر و اخفات است پس مرد نماز جهریه را باید جهر کند هر چند

بر زن واجب نیست و لازم هرگاه اجیر شود هم جایز است که اخفات کند در نمازهای جهریه و در نیست

که در صورتی که نامحرم صدای او را نشنود در نمازهای جهریه جهر کند بهتر باشد و همچنین در نمازهای اخفاتیه

ملتزم اخفات باشد و وجه این که گفتیم که هر یک از مرد و زن مراعات وظیفه عبادت خود را میکنند

نه منوب عنه را این است که احکام شرعیه تابع مصالح نفس الامر است و این حکم علی الاطلاق در عبادات

در عبادات عبادات بسبب تعبدات ملاحظه کرده حکمت و مصلحتی در همان است پس گوئیم مثلا آنچه با

که در نماز از این جهت که نماز است نسبت بمرد از این حیث که مرد است ملاحظه کرده راجح در حق

همان است که راجح کرده و از این حیث که مقصود متقرب هم باید از طرق او ضاع و احسن انحا باشد

و این در واجبات و محرمات کمال وضوح دارد مثل نماز در حریر و اخفاء بقدر اقل واجب در رکوع

هرگاه مصلی در قنوت یا سجود نماز واجب است یا مستحب از آیات قرآن بقصد دعا تلاوت

نماید منافی و بطلان نماز میشود یا نه منافی ندارد هرگاه مصلی اعراب اواخر آیات حمد

و سوره یا بعض اذکار و ادعیه را نداند نمازش باطل است یا نه در حالت وقف بسکون میخواند کافیست

ظاهر این است که وقف کردن بسکون کافی است در صحت نماز هر چند نداند که اعراب

اواخر کلم چه چیز است بلی اگر خواهد وصل کند باید اعراب را بداند چون وصل بسکون جایز نیست پس

باید بداند که چه نحو باید خواند هرگاه مصلی کلمه یا حرفی را غلط گفته یا درست لیکن از مخرج

ادا نشده و در تکرار سهوا غلط یا درست ادا نشود ایا در دفعه ثالثه مغفر کثیر بعض مساجد یا نه

این را بعض کثیر میگویند بلی اگر این شخص وسواسی و کثیر الشک است و مکرر تکرار کلمه میکند

ظاهر این است که تکرار مبطل باشد بجهت انکه منهی عنه است و ذکر و قرآن و دعائی که در نماز تجویز شده

منصرف باین نوع قرآن و ذکر نمیشود خصوصا هرگاه منجر بفعل کثیر شود یا قراءت را از اسلوب

قراءت بیرون کند خلاصه باید تمیز کرد ما بین اینکه جزء را غلط گفته بود و تکرار از برای

تدارک غلط است و ما بین اینکه شک در صحت داشت و در محل خود تدارک آن میکند و ما بین

اینکه تکرار کند از باب احتیاط که بر وجه اکمل بگوید و ما بین اینکه وسواسی است و بمتابعت شیطان

تکرار میکند هرگاه مضاف الیه یا صفت را غلط خواند مضاف و موصوف را نیز تکرار

نماید یا نه اظهر نیست که تکرار موصوف و مضاف ضرور نباشد چون در اول بار بر وجه

صحیح ادا شده و توهم اینکه لازم می آید وقف بر که ضعیف است و اگر اینها را ملاحظه کنیم کاست

کر اب را باید از سر گرفت پس در صراط الذین مثلا هرگاه حرف و لا الضالین را ادا نتواند و خواهد تدارک
کند جایز است که بگوید الذین انعمت علیهم و همچنین در الصراط المستقیم هرگاه سین مستقیم از مخرج ادا
نشود همان کلمه المستقیم را تکرار کند و اگر اکتفا بکلمه نکند و ابتدا باید آیه را از سر گرفت بجهة آنکه
نوعی سابق بغیر وقف بر حرکت در کلمه الصراط واجب نماید و دو کلمه لازم میاید   هرگاه مصلی
در بین کلمه با عبارات دهن یا بلغم قطع صدا و دمی نفس شود کلمه مزبوره را تکرار نماید یا صرف
نفس با قیمت کافیست   همین که تکلم بکلمه بر وجه صحیح شود هر چند به سبب بلغم تاخیر بگردد
بعضی میاند ظاهر این است که در مثل یک کلمه و دو کلمه مغتفر بتا و نباشد و تکرار واجب نباشد
و اگر بعد از ادای آن تنحنح یا وجهی دیگر تکرار کند بقصد احتیاط باکی نخواهد بود   کلمه
در بحول الله و قوته باید گفت یا نه   میگوییم و حکم ببطلان میکنیم را نگویید و اقوی ترک آنست
طفل غیر مکلف نیت نماز و روزه بوجه نحو کند   اینجا حقیر در این مسئله تحقیق
کرده ام بعد از تأملات بسیار از هر جهت از جهات این است که عبادات صبی ممیز شرعیه است
و از برای او سنت است و قصد استحباب میکند هر چند در عبادات واجبه باشد قربة الی الله
و لکن چون عمده مقصود در تکلیف طفل تمرین بجز جهت عادت دادن او است تا بعد از
بلوغ امر بر او آسان باشد لهذا باید صورت نیت مکلفین هم تصور نماید بجز این نماز و روزه
که مکلف ادا میکند باین نحو که قصد میکند که این نماز یا روزه را میکنم واجب قربة الی الله حاصل
میکنم برای سنت قربة الی الله پس وجوب از برای اطفال محض تصور است و نیت ارباب تصدیق است
و اینجا تصدیق میکند سنت بودن برای او است و این نظر آن است که اجیر حج مندوب تصور
حج که سنت است بر منوب عنه میکند بقصد وجوب بر خود قربة الی الله   سرگین آب
یا گاو در زیر باران یا در میان آب جاری یا کر مانده که آب نفوذ در آن نموده هرگاه برخت
یا بدن مصلی برخورد باز کراهت دارد یا نه   سرگین گاو در همه حال کراهت ندارد و

ندارد و یکی از آنها الاغ و استر کراهت دارد خصوص در الاغ و بنفوذ آب کر و جاری در آن
رفع کراهت نمیشود   هرگاه نعلی خشک بنجس یا نجس دیگر ببدن یا جامه خشک مصلی برسد
نماز شی صحیح است یا باطل و بر تقدیر بطلان آیا بمحض ملاقات نجس ببدن یا جامه باطل میشود یا تطهیر
باید نماید   اظهر آنست که نماز صحیح است بلکه [illegible] که در شرع ثابت شده این است
که هرگاه بدن یا جامه نجس باشد نماز صحیح نیست و در اینجا بدن و جامه هیچکدام نجس نشده
بلکه این شخص در حکم حامل نجاست است پس هرگاه کسی شیشه که در آن بول باشد و در او مسدود
باشد همراه داشته باشد نماز او صحیح است و همچنین هرگاه دستمال نجس یا کارد نجس همراه داشته
باشد   هرگاه مصلی در حین سجود دستها را قریب بزانوها بر زمین بگذارد و باعتبار
نجس بودن یا غبار بر دستها از زمین یا حایل شدن چیزی میانه جبهه و موضع سجده یا جستن مار
کژدم یا [illegible] دستها را بردارد و بموضع خود گذارد نماز شی باطل است یا نه   در این صورتها
هیچکدام نماز باطل نیست و هرگاه میسر شود بهتر این است که دست را از زمین برنگیرد تا [illegible]
که میخواهد قرار بدهد   هرگاه مقتدی با طلاق دهنده پیشنماز عادل ظاهر الصلاح ببیند که
[illegible] گناهی شد مثل غیبت و استغفار کرد آیا طلاق را در حضور او یا نماز را با او اقتدا
میتواند نمود یا نه   ظاهر این است که عدالت باستغفار و توبه رجوع میکند هر چند [illegible] نیستیم
که عدالت عبارت است از ملکه راسخه باشد   هرگاه مصلی در سوره مبارکه قل هو الله احد نون تنوین
احد را ظاهر نموده باشد و صفت باید بکسره باید وصل نماید یا بفتحه   بهتر این است که وقف کند
و ابتدا کند بهمزه الله و اگر وصل میکند نون تنوین را بکسر بخواند   آیا نماز در جامه که بقطعه
از آن غصبی باشد مثل سجاف یا گریبان یا اشتمال آن صحیح است یا نه   چون دلیل واضح بر بطلان
نماز در جامه غصبی نیست الا دعوی اجماع چنانکه علامه در تذکره و منتهی در ذکری دعوی کرده و از اطلاق
کلام ایشان بلکه نزدیک بصریح عموم است پس احوط بلکه اظهر اجتناب است و لا مثل چون راب پس
مظنه بطلان بودن هم در آن جاری است پس از این جهت بهتر باطل میشود و لا همراه داشتن چیز

مغصوب باشد در حال نماز پس اوّلا اجتناب است و در بطلان هم بر بطلان نیست. هرگاه استیجار صوم
و صلوة شود در محل معین شود لکن بعضی مدت شود بسبب حالت در مسئله نشود بعضی مدت و بعد از محل
بکنند که بعضی مدت معذور بوده اما آن عمل کرده صحیح است خصوصا با اجازه و تراضی طرفین یا بکنند که
باشد و اما هرگاه معذور نباشد و بعد عمل بکنند این عمل را لازم است اعلام مستاجر باشد … ظاهر نیست
که هرگاه عرف و عادت باشد که موجرین ان زمان و ان بلاد بعضی از زمانی معینی تاخیر میکنند و ادو آم تاخیر
نکرده باشد مثل اینکه عادت اینست که در ماه رمضان تا آخر ماه تاخیر میکنند و قضا میکنند ظاهر صحت
ان عمل است و همین قدر از بعضی کافیست چنانکه اخوند ملا … نیز تجویز این کرده و بر فرض که این شق
هم گاه ندانیم هم ظاهر اینست که عمل صحیح باشد هر چند اجاره فاسد باشد و در این صورت مستحق اجرة المثل
خواهد بود و از انچه ما که در اینجا منصور است این است که چون اخلاص در عمل شرط است و عبادت
در ازای عوض منافی ان است و استیجار صحیح بدلیل خاص شناعت و همچنین استیجار صوم و صلوة هم بی دلیل
خاص … و دلیل ان بنا بر مشهور … اجماع است در کنف قاعده اجاره هرگاه فاسد شد پس عمل هم
صحیح نخواهد … و دفع این اشکال میتوان کرد باینکه استدلال بعمومات اجاره تمام نیست و منعدم
دور است چنانکه در بسیاری از تالیفات خود بیان ان کرده ام و دلیل معتمد در نظر حقیر همان اجماعست
که نقل شده بر جواز استیجار و لکن بران هم این اشکال وارد است که این اجماعات … بنا میتوانیم
گفت که انچه از اجماعات منقوله و عمل سلف ظاهر میشود اینست که عبادت در ازای عوض صحیح است
مطلقا هر چند بلفظ استیجار نقل اجماع شده پس هرگاه کسی بعقد مصالحه هم ان عبادات را بکند جایز خواهد
بود پس بنا بر این منتفی میشود که کردن عبادت از ازای عوض جایز باشد خواه بر سبیل اجاره صحیحه
و خواه معاملات و خواه مصالحه و خواه غیر ان … که عمل باطل نیست نه اینکه هر کو که بکند عقد
لازم باشد و عقد فاسد … ان باید عمل شود پس هر چند در قالب اجاره عقد بعمل امده باشد و بجهت عدم …
شرایط فاسد باشد لکن ان قدر رشته که از کلام … ظاهر میشود گویا کافی باشد در صحت عمل بازای
عوض که ان عقد خاص فاسد شده باشد خصوص با ملاحظه اینکه رضای طرفین بر عمل حاصل باینکه از راه

باینکه از راه اجاره نیست بخوانند و تحقیق اینکه اجاره حقیقیه تحقق نیافته نه تحقیقا پس ان عمل که کرده صحیح است و عوض مستحق اجرة المثل است
و هرگاه مراضی … منعقد شود هم خوب است ولکن بهتر اینست که در همه جا … عقد اجاره بکنند بر وجه صحیح و بجهت … بطلان
ان … ولکن بجهت بطلان عقد … هرگاه مستاجر حاصل باشد اعلام او باید کرد هرگاه بنا را … بعقد لازم
نا بگذارد … بنا بر اینست … نشود و هرگاه اکتفا بعرف و عادت کنیم چنانکه اظهر است و عرف و عادت هم باشد
در انقضاء زمان که … شود و در … اعلام هم ضرور نیست و بهمان عادت اکتفا میشود … بغربا نیند
که ترتیب در قضاء … واجب است یا نه و بر فرض وجوب ترتیب در فوائت هم باید ترتیب را ملاحظه نمود یا نه
… ترتیب است در اصل قضا الا در ترتیبات … مثل عدم ظهر بر عصر و مغرب
بر عشا … فوات … صبح … در صلوة استیجار سبب
اظهر ان است که هر چند نفر در یک روز باهم میتوانند نماز کرد بدون تقدم و تاخر … ساقط ترتیب است مطلقا چنانکه
ظاهر مشهور است … هرگاه عمرو وصی کاه … نخوانده باشد و وصیت … صلوة بکنند و صیت صحیح است یا نه و بر فرض
صحت … بنیت کند بنیت قضا بکند یا بنیت قربت … هرگاه مقصود او این باشد که احتیاط نماز
فایت ما … کرده باشد از نماز … صحیح بخوانند ان زیادتی در عوض ان باشد … والا در … باید بر قدر واجب
استیجار صوم … ندارد و قصد قربت کافیست زیرا که … است که اصل استیجار … احتیاط است نه از راه علم بشغل ذمه
… و باید دانست که اینکه گفتیم که قصد قربت کافیست مراد … عمل منوب عنه و الا عمل نایب موجر مطلق
واجب است و باید قصد وجوب بر خود … داشته باشد … منوب … باشد … از راه احتیاط و چون محتمل است
که بعض نمازها منوب عنه واجب و بعض مستحب قصد قربت را برای ان گفتیم که قدر مشترک مابین انها باشد و باید
دانست که اظهر جواز استیجار عبادات قبل بلوغ است در حال عمر … اقوی در نظر حقیر اینست که عبادات
صبی ممیز شرعیه است نه محض تمرین پس استیجار از برای ایام تکلیف … وجه هم ممکن است
نماز در جامه سرخ مکروه است … مختص بمردان است یا از برای زنان هم است … ظاهر اختصاص بمردان
است چنانکه علامه در … بیان کرده … سؤال … که نماز ظهر بکند سهوا اینست صحیح کرد یا …

بنماز قصر میکند بسهو یعنی سهو بنیته خوب یا کم و چکنید ... فرق است میان اینکه بنیت نماز بکند بسوای نماز دیگر
کرده و میان اینکه در محل بنیته سهو کرده لا نماز همان نماز است و اینجا فقها در مسائل عدول بنیته گفته اند ان
متن اول است و هر چند بجائی نرسد هم از عدول بنیته هم دلیلی در جواز ان در این دو صورت سوال نیست
و صورت ثانی نحو ان را در رشد العوام بیان کرده ام و این دو صورت را و امثال انها از جمله انها است و
ولکن در اینجا ظاهر سوال اینست که بر در جمیع فعل باقی است یعنی بهمان قصد نماز ظهر یا عصر برخواسته
و بهمان قصد هم میکند لکن سهو اینست جمیع یا بعضی بخاطر او گذشت یا بزبان او جاری شد و لفظ
این است که این ضرر ندارد چون تحقیق اینست که بنیته عبارت است از همان داعی بر فعل که ادای سهو
بعمل و امید ارد نه خصوص گذراندن بخاطر یا گفتن بزبان پس بنابراین نماز او صحیح خواهد بود پس
اگر واقعا سهو کرده در اصل نماز و این نماز را عوض ان نماز کرده ظاهر بطلان است و عدول صورتی
ندارد در نماز شب چهل مومن را دعا کردن حدیثی هرگاه بنظر رسیده باشد بیان فرمایند
و بعضی میگویند هیچ حدیث ندارد هر چند بخصوص دعا کردن بچهل مومن در قنوت وتر حدیثی
بنظر نرسیده و همچنین در سایر رکعات نماز شب و لفظ یا بالتبع این در قنوت وتر اینهمه در نظر است
بکلام شیخ بهائی ثبت رسیده در مفتاح الفلاح که گفته است که مستحب است که دعا کنی از برای چهل نفر از
از برادران مومنت و بگوئی اللهم اغفر لفلان و فلان تا تمام بعد از ان میگوئی استغفر الله ربی و اتوب
الیه هفتاد مرتبه و این عبارت با این ترتیب اشعار دارد بوجود حدیثی باین مضمون و همچنین
کفعمی در مصباح تصریح باین کرده یعنی بدعا کردن از برای چهل مومن را در قنوت وتر و همچنین در
در کتاب بحار اخوند علامه باقر ره از مصباح متهجد و غیره نقل کرده که کلام ایشان اشعاری دارد
بوجود حدیثی چون سایر دعاهای که باین ذکر کرده اند در انها حدیث هست و عباراتی که در اول
گفته اند که دعای موظف در قنوت شب است وتر و لکن ما ذکر میکنیم پاره از ادعیه که بان قناعت
توان کرد و از جمله انها دعای بجهت چهل مومن را ذکر کرده اند منافات ندارد باین بجهت انکه

محمد انکه مراد از [illegible] ان است [illegible] چون [illegible] کرده را ببخشد هیچ و [illegible] ان [illegible] جایکه واضح است
و لکن کفعمی در حاشیه مصباح گفته است [illegible] ابی عبد الله [illegible] در [illegible]
[illegible] عده الداعی
روایت کرده است از ان امام [illegible] علیه السلام [illegible] اربعین [illegible] ثم ذکر
استجیب له [illegible] العبد [illegible] ربنا [illegible] و الیها الخیر و
ذو الفضل و الوتر [illegible] و رب کل شیء [illegible] و ملیک کل شیء صل علی محمد و اله و افعل بی و بفلان و
و فلان ما انت اهله و لا تفعل بنا ما نحن اهله و حدیث کفعمی دلالت بر اینکه در قنوت وتر باشد ندارد و بلکه بخصوص
نماز شب هم دلالت ندارد بلی عبارت ابن فهد اشعاری دارد بوجود حدیثی در دعا کردن برای چهل نفر
بعد از نماز شب در حال سجود و مضمون دعا هم اشعاری دارد و اخوند علامه باقر مجلسی ره در کتاب بحار
فرموده و لا الدعاء للاربعین من المؤمنین فی خصوص قنوت الوتر فلم اره فی روایة و لعلهم اخذوه من العمومات
الواردة فی ذلک کالدعاء لهم [illegible] و ورد فی بعض الروایات فی السجود بعد صلوة اللیل کما مر او فی سجدة
فی صلوة اللیل و اما دعا از برای برادران بعنوان عموم پس ان فوق حد احصا است و ثواب ان [illegible]
انسان است که در ضبط تقریر در اید حتی اینکه در روایت [illegible] مذکور است که دعائی که از برای
اخوان برادران بکنی [illegible] از [illegible] عطا میکند [illegible] اینکه دعا کردن از برای
مؤمنین و مؤمنات از جمله قطعیات است که خوب است و اینکه چهل نفر را لا اقل دعا کنند ان نیز
از فتاوی علما و دلالت بعضی اخبار [illegible] و همچنین قنوت وتر از مقامات استحباب دعا است
هم از اخبار و هم از اقوال علما واضح است و همچنین تقدیم برادران مومن در دعا و اختیار انها بر خود
و کثرت نفع ان هم از اخبار واضح است و همچنین در شب بتخصیص در سحر و خصوصا
در سجود پس دعا کردن بجهت مومنین قبل از دعای برای خود خوب است خواهد در قنوت وتر بکند
و خواهد در سجده های اخر نماز شب بکند و خواهد بعد از فراغ از نماز شب بسجده رود و در سجود

هم دعا کند هم جواب است ولکن چون از بعض اخبار رسیده که اسم بنده ان موضع ... در دعا فوت است بعز جهت
که در اینجا هم اسم پدر را نیز بگوید و اگر نداند اکتفا باسم خود او بکند و چون اسمها بعضی عربی و بعضی ترکیب
جزمی مثل محمد علی و محمد حسین و علی اکبر و امثال اینها است و بعضی منصرف و بعضی غیر منصرف و صحیح خواندن
دعا ضرور در جنگ است و دانستن حرکات اعراب و بنا مشکل است خصوص بجهة عوام الناس پس بهتر این است
که این اسمها را بعد نماز بگوید که هرجا غلط بگوید و لفظ غلط در بین نماز موجب ضرر نه میشود و نماز
و بالجملة نماز میت ان باطل نشود پس بعد از فراغ از نماز میت بسجده رود و دعا کند و در همان
سجده شکر هم میتوان کرد — شخصی در سجده است که در این سجده شک میکند که آیا این سجده
که در او هم اول است یا دوم یا سیم چه صورت دارد — بنا را میگذارد که سجده اول است
در اذان و اقامه نماز احتیاطی هرگاه بخیته بنیابت یا استقلال شخص ضرر دارد یا نه از رفع
و ... بجا نیاورد بنابر این و نماز احتیاط ان بعض مطلقا منظور ندارد که این اذان از مقدمات نمازی است
که بنیابت فلان میکنم یا ان نماز احتیاط طبیعت که مانش شده از تنگی که از نمازی که بنیابت فلان کرده ام
حاصل شده — صورتی ندارد و جزو نیست و ساقط تکلیف نیست — هرگاه شخصی را اجیر
کند که مثلا یکسال یا دو سال نماز و روزه از برای کسی بکند قضا آیا ضرور است که معین کند که این نماز
چه نماز است و صوم چه صوم یا ضرور نیست یقینی و همان لفظ منصرف بنماز یومیه و روزه ماه
رمضان الشخص منوب عنه میشود — ظاهر در اطلاق انصراف بیومیه و رمضان است
و چگونه احتمال غیر یومیه بدهد و حال آنکه جهالت دارد و اجاره بان بسبب باطل است
هرگاه ضرور باشد یقینی و نکرده باشد و ان لفظ در نزد مستاجر منصرف بنمازهای یومیه و روزهای
ماه رمضان ان شخص منوب عنه شده باشد و ملتفت اینکه شاید غیر اینها لعهده باشد نشده باشد
آیا اعاده ضرور است یا نه — نه ضرور نیست — هرگاه نداند که این قضای نمازها
و روزهها یقینا در ذمه ان شخص منوب عنه است یا احتیاطا است آیا حینی که قصد کرد مستاجر که این نماز

که این نماز را بجا میاورم که ... میکنم بنیت ... و تقربا الی الله ... که ... است احتیاج بتعیین است
بجا که از استحقاق او ... مرتبه ... — هرگاه اکبر اولاد ذکور عصیانا قضا و فوایت پدر را نکند
بر اولاد دیگر نیز واجب میشود قضا یا نه — نه واجب نمیشود — ... ساقط ... جواب هرگاه بلند
باشد یقینی که ضرور است ولیکن در بعض نمازها باید بجهة ... باشد — مبطل بودن معلوم نیست
و لیکن بالاکشیده — با جهر ... سابق ... تکبیر ... هرگاه ... نکند ... باعاده است یا نه
نقل مذهب معلوم نیست — در جنس که دو شخص مجتهد ... تقلید و اجتهاد ... قول نخسه که گفته بود
که مظنون من این است که فلان مجتهد چنین میگوید در اذان و اقامه نماز نیابتی تقلید نیابت یا استقلال میشود
آیا این چنین نمازی صحیح است یا نه یا وجود امکان تاخیر ان نمازها تا حین ادراک مجتهد — ظاهر صحت است
و تاخیر لازم نیست — نماز نیابتی را با وضو جبیره یا تیمم میتوان کرد بر فرض اینکه معتقد اجاره برای صلوة
مطلق بسته شده است یا نه — دور نیست جواز و لکن با وضو یا نماز نیابد و ساتر باشد تا رفع عذر
آیا هر رکوع از نماز ایات رکنی است یا رکوع همان هر رکعتی رکن است در همان رکعت
ظاهر این است که هر یک از ده رکوع رکن باشد و ظاهر این است که هرگاه ماموم برسد با امام در وقتی که یک رکوع را
کرده باشد ان رکعت از او فوت شده است و باید برکعت دیگر اقتدا کند و علامه در تذکره گفته است
وارد است که در ان بقیه رکوعها متابعت امام بکند تا سجده که چون امام برکعت دوم برخواست اقتدا
کند — هرگاه پدر فوت شود و ولد اکبر ذکور ادعی کند که والد من شرایط احکام ضروریه نماز و روزه
هیچ نمیدانسته آیا در صورتی ... واجب است که نماز و روزه پدر را قضا نماید تا ...
برائت ذمه اصاله و نیابة یا نه — هرچند مشهور علما واجب میدانند قضای نماز و روزه که فوت
شده باشد و ظاهر این نیست که ... غیر صحیح بعمد ... بمنزله فوت است ولکن ظاهر در نزد حقیر وجوب
وجوب همان عبادتی است که بسبب عذری فوت شده باشد مثل مرض و ... و امثال ان والبته ...
ابراء ذمه والد ... مرغوب و مطلوب لکن وجوب ان معلوم نیست در هر عبادت — هرگاه

نمی‌نماید و در رکعت آخر نماز ظهر در رکعت اول نماز عصر و نمیداند که رکعت عصر بوده یا آخر نماز ظهر است یا اصلاً نماز عصر را کرده
بنا را به نماز ظهر گذارد و تمام کند و بعد عصر را بجا آورد هرگاه شک کند در اثنای نماز در اینکه رکعت آخر نماز نوبت و رکعت
اول باقی یعنی رکعت آخر یکی از فرایض یا رکعت اول یکی از نوافل کند در هر دو صورت بنا را بر اول گذارد
و تمام کند و شروع در نماز کند و لو هم اینکه این در آخر شک در رکعات مغرب باشد سهو جایز است هرگاه نسیان
رکعت آخر از فرایض سهو شود و بعد از سلام بخاطرش آید در صورت منافی بعد از سلام و عدم منافی هر دو صورت را بجا
فرماید هرگاه منافی بعمد و سهو بخاطرش آید [illegible] بعنوان قضا بجا آورد و دو سجده سهو هم از برای [illegible] بکند
و همچنین هرگاه منافی بعمد آید و اگر حدث بعمد آمده احوط اینست که وضو بسازد و قضا کند هرگاه قبل
از رکوع بخاطر آورد که دو سجده در نماز ترک شده است و نمیدانند که از کدام رکعت است یا یکی دو سجده
مذکوره از دو رکعت است که ترک شده یا یک رکعت هرگاه یقین کند که دو سجده با هم فوت شده باشد
از یک رکعت ولکن نداند که از رکعت اول فوت شده یا از رکعت ثانیه [illegible] اینست که بنا را هم بر این گذارد
که از ثانیه باشد چون محل آن باقیست بنشیند و بجا آورد و برخیزد و تمام کند و چون دلیل این سهو اعتبار و فوت
ندارد احوط اینست که اعاده هم بکند و اما در صورتی که یقین بکند که دو سجده با هم فوت شده و اما این شک
هم شک کند که شاید دو سجده از دو رکعت بوده بعض اصحاب [illegible] که یک سجده از رکعتی فوت شده و سجده دیگر از
رکعت دیگر و در اینجا دو وجه است که بگوییم مخیر است ما بین آنکه برگردد و دو سجده را با هم بجا آورد و برخیزد
و نماز را تمام کند و ما بین آنکه برگردد و یک سجده را بکند و برخیزد و نماز را تمام کند و یک سجده هم بعد نماز بنیه
قضا کند و سجده سهو هم بکند و بعد از آن اعاده نماز را ترک نکند هرگاه در وقت مختص بضیق
اضطرار [illegible] شک در نماز نماید از جمله شکی که نماز را باید از سر گرفت چکند بمقتضای شک
عمل کند هرگاه در اعاده وقت باقیست هر چند بقدر یک رکعت باشد اداست و الا قضا خواهد بود
هرگاه یک رکعت از رکعات چهار رکعتی نماز فراموش شود و بعد از سلام بخاطر آورد و لکن نمیداند
که از دو رکعت اول است یا دو رکعت آخر [illegible] را بجا نماید یا به تسبیحات اربع ظاهر

بلکه اظهر هم تخییر [illegible] است چنانکه پیشتر از این بیان آن کردیم

ظاهر اینست که اینهم رکعتی دیگر که خواند [illegible] است و تسبیحات یا حمد تنها اکتفا کند بلکه اگر عزم هم بکند که پنج فراموش
شده رکعت دویم بوده یا [illegible] است در رکعت سیم در خصوص دویم محسوب است و اینکه می‌کند رکعت چهارم میشود
و از این قبیل است هرگاه کسی سهواً سجده دویم سهو بکند به گمان اینکه سجده اول سهو کرده و فکر که سهو کرده شد
این سجده را عوض اول محسوب میدارد و سجده دویم را از نو میکند از آخر وقت بمقدار چهار
رکعت کامل الاجزاء باقیست هرگاه [illegible] اقتصار بحمد تنها نماید پنج رکعت را درمی‌یابد و هرگاه با سوره بخواند
چهار رکعت را یا چیزی وقت مختص است با شرکت و مطلع چکند وقت مختص است و باید سوره را
بخواند چون اظهر وجوب سوره است اگر کسی شک در خروج وقت نماز داشته باشد بعد از آنکه علم
بدخول داشت آیا وقت را مستصحب میتواند داشت یا نه در صورتی که تشکیک بجهت مانعی باشد مانند
ابر یا بودن مانع یا امکان علم بپرسیدن از غیر یا ملاحظه کردن خودش یا بدون امکان در صورت حصول
مانع مثل ابر و غبار یا محبوس بودن و عدم امکان استعلام و اشتباه [illegible] اشکالی نیست در جواز اکتفا
باستصحاب و [illegible] بقصد ادا بکند و اما در صورت عدم مانع و امکان استعلام حالی از [illegible] نیست که در آن
نیز اکتفا باستصحاب کند و بقصد ادا کند و دور نیست که هرگاه حینی باشد نیت را مردد کند نیز این نماز
میکنم اگر وقت باقیست ادا باشد و الا قضا یعنی نماز باشد و بهتر اینست که در صورت اول هم آنکه
مانع موجود باشد [illegible] کند و از این باب است این صورتها که خوف دارد که بسبب استعلام وقت
در رود مثل کسی که از خواب بیدار شود و مظنه طلوع آفتاب کند و خوف دارد که هرگاه ببلندی
برود بجهت تفحص و استعلام آفتاب درآید [illegible] در اواخر وقت است در مثل نماز ظهر و عصر و مغرب
و عشا که آیا با امکان استعلام میتواند باستصحاب عمل کند و ظهر را مقدم دارد یا مغرب را یا باید استعلام
کند زیرا که شاید وقت مختص عصر و عشا باشد و باید دانست که معیار در تعیین وقت از برای
عصر یا عشا مظنه است و استصحاب هر چند قابل افاده ظن هست و لکن نه چنین است که همه جا مفید
ظن باشد پس افاده آن ظن را در وقتیست که امارت منحصر باشد در این اما هرگاه کسی مثلاً در میان خانه

نشسته و در نماز بو شنیا هست و بگذوردن دریستواند استعلام کرد در آنوقت بجود التقصی بسعید ظن نیست زیرا که نماید
وقت نکند بخصوص شب باشد و باید دانست که بسیار در تعیین وقت از ابزار عظیم یا غیر نظر و التقصی بهر حیثیه قابل
اعتبار ظن است ولکن نه چنین است که هر جا مفید ظن باشد پس اعم این ظن را در وقتیکه امارت معتبر باشد
و در این اما ... اگر در راه کنند خلاف آن ظن ظاهر شود در اینصورت عمل بالتقصی نمیتواند کرد زیرا که
که ظن که از این حاصل میشود ظن معلق است نه ظن نفس الامری و آنچه حجیت است ظن بنفس الامر است نه ظن مشروط
اگر کسی پیش از مشغول شدن بنماز قضا به آن کسی شکی باشد و وقت تنگ و آیا میتواند که نماز
ادا یا قضا خود یا صلوة استیجاری بکند بعد از تمام شدن ... چه صورت دارد اعاده کند
مطلق خواه در وقت باشد یا ضایع و خواه نماز خود باشد یا استیجاری اگر کسی در نماز خود
یا استیجاری تکبیرات مستحبه نماز را در غیر محل بگوید مثلاً تکبیر رکوع را در حالت هوی به رکوع و تکبیر
سجود را پیش از طمأنینه بگوید نماز او صحیح است یا نه و آثم است یا نه هرگاه بقصد این کرده
که مجرای تکبیرات در این اوقات است شرعاً و مقصر است در اخذ مسائل ظاهر اینست که نماز او
باطل باشد و آثم باشد و اگر غافل بالمره بوده و باین سبب در صدد تحقیق و اخذ مسئله بر نیامده آثم
نیست و وجوب اعاده هم معلوم نیست اما در نماز استیجاری اشکالی هست چون باید در عقد اجاره متعارف
معین معلوم باشد در نزد طرفین و اما متعارف در صورتی که اعتماد بمصداق عرفیه شرعیه صحیح کرده
و اطلاق کرده منصرف میشود بصحیح نفس الامری و آنچه غیر آن شرعاً باطل است و مستحق اجرة نیست

کتاب الزکوة والخمس

آیا جایز است که کسی وجهی قرض کند و صرف بغیر سید یا سود
یا غیر آن از آنسو چیز بکند بقصد اینکه هرگاه وجهی بهم رسد که صرف این مصرف تواند کرد از آن
ادای قرض کند و جهت هرگاه از ... عوض صرف کند با این قصد و بعد از آن وجهی بدست او بیاید
از سهم سبیل الله یا مطلق وجوهی که از برای صرف در مبرات باشد آیا میتواند عوض از آن بردارد
یا نه ظاهر اینست که میتواند این کار را بکند و از آن وجه عوض را بدهد والله العالم

اما طالب علمی که در طلب علم نیت خالص نداشته باشد و از برای ریا و سمعه یا ریاست طلب علم کند یا آن امور
منضم بقصد تقرب او باشد بعضی خوانده اند زکوة بگیرد و بر او زکوة حلال است یا نه هرگاه آن طالب فقیر است و قادر
بر کسب معیشت نیست بنا بر قول بعدم اشتراط عدالت ظاهر است که جایز است دادن زکوة باو و هم گرفتن
او و اما بر قول باشتراط عدالت از برای دفع جایز نیست دادن از سهم فقرا باو و باجمله کسی که اعتقاد
عدالت هم ندارد و اگر چه است از او در ظاهر [illegible] خلاف آن ظاهر نشود و ما گیرنده هم عذر ندارد که
اگر ظاهرا است که اشتراط عدالت بنا بر قول بان از برای خود دادن است نه گرفتن او ولا اگر قادر بر کسب
بوده است و لکن کسب بنا بر تحصیل است پس در این صورت اشکالی وارد میباید که تحصیل علم که توان بسبب
آن دست از کسب برداشت و اخذ زکوة کرد آن تحصیل واجب عینی است یا واجب کفائی و امثال اینها
بجهت بدون نیت تقرب نمیشود چون در اطاعات نیت شرط است و مفروض آن است که نیت مطلوب
الهی نخواهد بود پس هرگاه تحصیل بقصد ریا حرام باشد جایز نیست ارتکاب آن پس واجب نخواهد بود
که بسبب آن ترک کسب کند و زکوة بگیرد پس صاحب قوت بر ولی قادر بر کسب است و معیشت و
ممکن است دفع این اشکال او لاما نیکه تحصیل که از اسباب اجتهاد و طریق معرفت احکام است بنده و متعارف
ظاهر این است که از واجبات توصلیه است و نیت تقرب مدخلیتی در تحقق ماهیت آنها ندارد پس
تحصیل آنها واجب است و قصد تقرب کردن واجبست علیحده و ترک آن ساقط نمیشود و خصوصا اینکه
بجهت تعلیم دیگران وسیله است و مرباد رسانیدن آن امر مطلوب است پس ترک قصد تقرب سقوط
اصل واجب لازم نمی آید ثانیا اینکه بگوییم قادر بر کسب است و زکوة بر او حرام است و موید این است
آنچه از علمای سر رحمت و مغفرت مآب شنیدم و اگر چه طلاب بر راه شنیده ام که میفرموده اند روایتی
است که فرموده اند بابن حضرت که اطلبوا العلم ولو بخزانة فانه بخزائن الله و لکن خود بان روایت
در کتب اصحاب برنخورده ام و باجمله نهی از تحصیل ریا مستلزم رخصت در ترک مطلق تحصیل نیست
و ترک امر مقصود ریا اختیار مستلزم عدم امکان نیست و او مکلف است بتحصیل بقصد قربت در

در صورت عدم قصد قربت نه شرط ان تا می لازم اید و بعض فرق مستورین می باشند دلیل بر قبح ان نیست چون خود
باعث ان شده پس صادق است که ماموریت تحصیل کرده از کسب نیست پس صادق است بر او که فقیر است
ولا با تا پس میتوان اینهم گفت که از سهم فی سبیل الله توان داد و در ان اخر وقتها نیست مثلا از
ازدواج زکوه خرج بنای فارق و غیره و کفارت میتوان گرفت که بعضی از باطن را زنده و تخم نیست که میاید
دانستن تحصیل علم از وجوه فی سبیل الله است چون کار قربت شد این میشود که بکلان ان از اینها اند مطلوم
میکنند هر چند علوم ادبیه باشد که از مقدمات علم فقه میباشند و این از باب اعانت بر اثم هم نیست
که از انجهت ممنوع باشد زیرا که مقصود اعانت بر قصد ریا نیست بلکه اعانت است در اقامه حروف

ضرورت حج

شخص خانه دانسته است که بقدر [illegible] بنوده است و کسی هم داشته و در بین سال از منافع
ان زمین خرجها و اسباب [illegible] خریده است خرج [illegible] نموده در صورت سفر و [illegible] خرج [illegible] او
تعلق میگیرد یا نه هرگاه این خانه تازه که ساخته زیاده از قدر حاجت نیست انچه خرج کرده در سال
اول بجهت خریدن زمین و اسباب [illegible] و انچه در سال دوم هم خرج کرده در سنه منافع است و در قیمت
خانه سابقه خمس هیچیک بر او لازم نیست و ظاهر این است که بطرف نرسیدن ان اسباب [illegible]
در سال اول نظر بنا شده و همچنین خریدن ان زمین در سال اول هرگاه موقوف باشد خانه ساختن بقدر
حاجت بگرفتن تمام ان زمین والا هرگاه ممکن باشد که قلیل زمینی در جنب ان خانه بگیرد که ان را
ضم کند بخانه سابقه و رفع حاجت بشود پس ترک خمس در قیمت زاید بران مقدار از زمین اشکل
مشکل است و لکن اظهر جواز است شخصی از پول خمس داده هم داشته است ایا ان خرج
[illegible] ان محسوب میشود یا نه و ان خانه سابقه قدری موروث ان شخص بوده و قدری هم ابتیاع
نموده است و هم ان خمس داده یا نه موتنها خرج خانه ساختن بقدر حاجت باشد
مایر افراجات اظهر اینست که از پول خمس داده وضع میشود و هرگاه افراجات خانه ساختن از
از پول خمس داده تمام شد دیگر در قیمت ان خانه کهنه خمسی نیست مگر اینکه ان خانه را بپول خمس نداده

زکوه

نداده خریده باشد شخصی پول خمس داده داشته و در بین سال کسب نموده و انچه نفع که پیدا کرده است با قدری
از سرمایه خرج خانه و غیره [illegible] کرده [illegible] را از پول خمس حساب کند [illegible] و خمس نفع را بدهد یا اینکه
چون خرج شده است نفع خمس ندارد مجرد صرف کردن نفع باعث عدم اعتبار موته از
پول خمس داده نمیشود بلکه اظهر اینست که بمقدار سرمایه را وضع میکنند و افراجات که کرده از
از پول خمس داده وضع میکنند و انچه از نفع هم صرف ضروریات موته شده هرگاه پول خمس
داده وضع میکنند [illegible] نفع تمام کرده از ان نیز وضع میکنند و انچه فاضل
اید از نفع از موته سال خمس ان را میدهد حوالی علما این است که موته سال را از
از [illegible] ان خرج کردن نیست وضع نمیشود و سرمایه از شان ان خرج کردن نیست
هرگاه سرمایه بقدری باشد که ربح ان زاید از کفایت موته سال شخص باشد ایا خمس
بمقدار زاید سرمایه تعلق میگیرد یا نه سرمایه بقدری که منافع ان کفایت او کند در
در ضروریات او از جمله مالیست که موته از ان وضع نمیشود و هرگاه زاید بران باشد باید
موته را از ان حساب بکنند مثلا از ان زاید مثلا صد تومان سرمایه دارد و پنجاه تومان
سرمایه کار او میگذرد باید موته را از پنجاه تومان محسوب دارد و از فاضل ربح خمس بدهد
هر چند تمام ربح فاضل موته باشد که از تمام باید بدهد هرگاه زید قلیل تنخواهی
چند وقت قبل از این جناب اقدس الهی [illegible] کرده باشد و زید مذکور بعمرو
داده باشد که بجهت او [illegible] رد کرده باشد و بعد از چند وقت جناب اقدس
الهی نفعی عطا فرموده باشند و زید مذکور خمس او را [illegible] چونکه تنخواه بدست او
نیامده نداده باشد و بعد از چند وقت تنخواهی دیگر علاوه اصل تنخواهی که خمس او را
نداده بود کرده باشد و از او نیز نفعی عاید شده باشد و حال معلوم نباشد چه مقدار
بوده و ربح او چه قدر بوده و زید میخواهد که خمس انرا بدهد [illegible]
طریق باید خمس او را اخراج نمود و بر فرض که خمس او را بدهد ایا شش خمسه باید

باید نمود با پنج حصه دیگر حصه امام را هم باید کرد و خمس را خود بدهد بمستحق یا بنزد مجتهد عادل و یا نایب او بدهد جواب

ظاهر اینست که بظن غالب میتوان عمل کرد مثلا هرگاه ظن غالب او اینست که از مجموع این غله پنجاه تومان ربح حاصل شده باشد

در این صورت خمس پنجاه تومان که ده تومان است میدهد و طریق دادن آن اینست که نصف ده تومان که پنج تومان است باذن

مجتهد عادل بمصرف برساند و اگر عامی نباشد خود میتواند بفقرای سادات از بابت سهم امام برساند و اگر با اطلاع

عالم صالح باشد بهتر است و نصف دیگر را خود میتواند بفقرای سادات بدهد و اگر همه را با اطلاع و اذن مجتهد عادل

بدهد احوط است　　هرگاه زارع تخم و خراج سلطان و باقی اخراجات آن سال را از محصول وضع نماید

و زکوة بقیه را بدهد صحیح است یا نه　　ظاهر و اشهر جواز وضع خراج و مؤنت زراعت است و خراج را از زمان

میتوان برداشت و بعد از آن ملاحظه نصاب را قبل از وضع مؤن کنند　　هرگاه گذران و دوران معیشت

شخصی مخلوطا از کسب و هدیه و اهل وجوه بر بوده و بتدریج خانه و یا محتاج خانه از ظرف و فرش و رخت و کتاب و باغ

و سایر اموال تحصیل نموده حالا خمس مجموع را بدهد یا [illegible] باید معلوم نمود با اعتبار

اینکه اوقات تحصیلها [illegible] محتاج مختلف است مثلا گندم را در سر خرمن و برنج را در زمستان و همچنین سایر تحصیل

هر یک سال علیحده [illegible] بر تحصیل [illegible] و هرگاه شخص [illegible] بر تحصیل قوت سالیانه [illegible] مثلا ماه ماه

یا شش ماه یا ده ماه تحصیل نماید و بمصرف رساند [illegible] نخواهد داشت طریق واضح تر بیان فرمایند

آنچه از جهات خانه و یا محتاج خانه است مثل اصل خانه و فرش و ظرف بقدر احتیاج [illegible] که در خور

ذی شأنی او است در آن خمس متعلق نیست و همچنین باغ و ملکی که از حاصل آن گذران معیشت میشود و همچنین

کتابها که محتاج است باو و اما شبیه آید که خمس در فاضل مؤنه است عنوان اینست که هرگاه کسی زراعت یا

یا تجارت یا کسب دیگر داشته باشد آن ملک و سرمایه او که محتاج است بآن از جهات او وضع میشود و آنچه از [illegible]

و منافع آن بعضی [illegible] صرف معیشت میکند هر قدر از آن منافع که بعد از وضع مؤنه سال زیاد آمد

خمس آنرا میدهد و حساب سال [illegible] از ابتدای شروع در آن شغل و کسب باید ملاحظه کرد مثلا زارع

ابتدای سال او ابتدای تخم کشتن است پس آنچه صرف میکنند در این سال از جهت زراعت و قرض

میکنند و میخورد و صرف میکنند تا ابتدای زرع سال دوم از مؤنه این سال حساب میکنند و قرضها



زکوه

و قرضها را از جهت [illegible] ادا میکند [illegible] باشد خمس [illegible] تا ابتدای سال او و قیمتی که [illegible] میکنند و اول سال اهل [illegible]

در این [illegible] است و هرگاه هم کسی [illegible] باشد [illegible] اینست که حساب سال از کسب اول

[illegible] از ابتدای سال [illegible] ربح گرفته اند و دلیل [illegible]

[illegible] که [illegible] از اول [illegible] از کسب [illegible] گذران میکنند و قرض هم میکنند [illegible] فرض [illegible] از منافع

این ربح ادا کنند و [illegible] صرف [illegible] میکنند [illegible]

خرج کرده [illegible] که اگر [illegible] خمس [illegible] اخراجات [illegible] باید تمام

[illegible] خمس [illegible] موقوف است [illegible] کسب و زراعت با تجارت [illegible]

هرگاه [illegible] باشد که خمس متعلق [illegible] با عوارض [illegible]

خمس آن را داده و این منافع کسب و تجارت و زراعت [illegible] دارد [illegible] باید از منافع کسب و زراعت

بر دارد و [illegible] کنند [illegible] اخراجات سال [illegible] خمس ندارد باید وضع کنند و خمس ارباح مکاسب

[illegible] اخراجات [illegible] ارباح خمس [illegible] بلکه [illegible]

[illegible] است پس [illegible] که در اول [illegible] از [illegible] زراعت و تجارت [illegible] میکنند و قرض هم میکنند و [illegible] صرف میکنند

باید خمس مجموع [illegible] تجارت [illegible] بدهد　سؤال　نصاب طلا و نقره را در زکوة بیان [illegible]

این زمان [illegible] نصاب طلا [illegible] نصاب اول [illegible] مثقال [illegible] سکه دار [illegible] پانزده

مثقال [illegible] و زکوة آن [illegible] است و نصاب دوم [illegible] مثقال است [illegible] مثقال [illegible] و درهم

[illegible] یک [illegible] نصاب زکوة ندارد و نقره نیز دو نصاب دارد نصاب اول صد و پنج مثقال نقره سکه

دار [illegible] مثقال [illegible] و نصاب دوم [illegible]

نقره سکه دار [illegible] مثقال [illegible] نصاب زکوة گندم [illegible]

[illegible] نصاب [illegible]

[illegible] سؤال [illegible]

سهم امام که متعلق بامام است در چه صرف میشود جواب سهم امام علیه السلام را با وجود دسترسی و عدم تعذر و تعسر باید بمجتهد عادل بدهد
و یا باذن حاکم شرع او بهر که گوید بدهد و هرگاه این دو هیچیک میسر نباشد و مجتهد عادل مالک را نشناسد که این کیست او را اذن علم
بهر کس که بنیابت او خود سهم امام را بفقرای سادات بدهد همه سهم را بایشان بنیابت امام برساند و هرگاه اذن علم گرفتن هم
ممکن نباشد یا متعذر باشد چنانکه بعضی میگویند سهم امام را بتمامه هم بفقرای سادات که سهم خودشان وفا نکند هرقدر که تمام [illegible]
جزئی باشد [illegible] و فقر ... [illegible] ... در اصلح صرف بفقرای سادات است که بالفعل مستحق بوده باشند
هرچند مجتهد نباشد سؤال کسی که تجارت میکند کاه است متاع او منحصر بجنس بیکرو بفروشی نیز ... و اگر بفروشی برسد هم
بجنس دیگر میشود و نقد نقود معلوم نمیشود که چه چیز عاید میشود آیا خمس بر او واجب میشود یا نه که [illegible] است بعد سالی
بکند و معلوم نمیشود که منفعت شده باید خمس داد چگونه است جواب سرمایه را که بان جنس [illegible]
منفعت شد و بعد از گذران معیشت زیادی از آن تجارت حاصل شده مثل هرچه سالی معلوم شده است که ربح کرده
بیانی که منظور هست که جنس را بفروشد یقینی که ربح بکند برای همانی است که ربح کرده هرچند که کمتر از آن باشد که منظور او است
در فروش و باید خمس آنرا بدهد هرچند متاع را الحال بها داده باشد اگر آن تمام بفروشد و اما هرگاه منظور نیست که بگذرد و که
بعد از این منظور بعد که ربح بکند و که است هم زیاد در جنس تنزل کند و بر سرمایه برسد یا از سرمایه نقصان کند ... [illegible]
صادق نیست که ربح کرده و بر او خمس نیست تا ربح معلوم نشود هرچند دو سه سال بگذرد هم نباید سؤال آیا دفع مؤنه زراعت
از خود غله میشود یا که هم ملاحظه میشود جواب هرچند بعضی از علما و فقهاء در علاوه نیست که متعرض این مسئله باشند لکن آنچه
بمقتضای قواعد مفهوم میشود این است که هرگاه زارع باید ملاحظه کرد بجهت آنکه مقتضای اول دفع مؤنه این است که زکوه در غله ... است
بعد از همه مؤنه را از آن ... دفع میشود و بعد از آن زکوه داده میشود چنانکه هرگاه کسی اجاره کرده باشد زمین زراعت زکوه و غیر
زکوتی شش تخم و پنج و دیگران قسم میشود بر هم و دو ... زراعت زکوتی را اینها دفع بکنند جمیع را دو بکنند
بعد ... زکوه میدهند و زارع گندم میکارد و که و دانه هر دو مقصود او است در زرع و ... و جمیع
میکنند جمیع هر دو بکند پس ... قدر که حصه کاه ... گندم ... و ... اوقات ... از ...
... بسیار ... گندم است ... گندم دفع میکنند و زکوه میدهند ...

الکفوست که هر دو کاه بیشتر کنند باشند از جنس شمارات و مستحق مثل آن است چنانکه در وضع بدل که مستحق مثل آن است چون در وضع آن که
تحقیق نیز نموده و این تحقیق هم اکتفا که هر کس تمام برداشته نمود و این اظهر مشروع است یا آنکه برداشتن مثل در مثلی و در صورت امکان است
و با تعذر قیمت آنرا از آن هر چه برمیدارد بجهت قیمتی که در روز برداشتن دارد و تلخی نیست که احتیاط هم در این است سؤال
هرگاه کسی زر کسی بگیرد که زراعت او را بعمل آورده و چیزی را زراعت کند با شخص که مالک زمین بود برساند بعد و این کسی هم نمود و ربح کند و نصف
حاصل آن او باشد با وجود آنکه در متن نصف مستحق بیع است و اما عمل شرط آنکه شود بعمل آورد او چیزی را هم باشد مثل عمل در شرع
و عمل آوردن و آنچه اینها با آنکه مالک زمین را در مال در عوض ... کرده و در عوض بعمل شخص ... میکرد که آن زر را بعمل او بیعه بر بیع سابق ربا و زکوة
ربحی از آن با شد معلوم نیست بر هر کرده است یا نه ... جواب از آنچه معلوم شد در حق این صورت است و این داخل جهان است میشود
که شرط شود که چیزی ... بیع ... از ... طرفین ... در بیع ... و اظهر جواز است چنانکه در کتاب مزارعه حقیقی بیان کرده ام و کسی
در این ... یکجا حاصل شرط و هرگاه از اعمال را مسمی کنند که چه چیز است و چه قدر است اما در صحت آن تحقیق ... و زکوة نصف
زراعت با هر که است و نصف مالک بیع و هرگاه شرط مجهول باشد مزارعه فاسد میشود و منافع مالک مدت است در گندم ... حاصل
بعد در ... و ... مستحق ... در ... اظهر این است که صورت دوم که ... بگیرد که زرع موجود ... عمل او ... تمیز
داخل مزارعه است و فرق ... با سابق ندارد و جو و گندم سبز شده در حکم ... و ... و ... از ... است
کلیه در ... که ... بلکه در ... مزارعه میشود و چنانکه علامه در قواعد بیشتر ... بیان کرده سؤال
هرگاه زید متوفی شده باشد و قدری از ... تلف ... باشد و مشغول الذمه بقدر کثیری از حرام ... را ... و ... بود ...
بوده باشد و از باب ... از ... حرام ... مشغول الذمه است یا ... معلوم نباشد و احتمال دارد که این اعیان ...
زید با ... حرام باشد یا از ... حرام زید ... باشد آیا در این صورت ... یا ... واجب ... است که ...
که یقین دارند که زید مشغول الذمه است از ... مختلف ... بدهند یا نه جواب هرگاه ...
باشد ... باشد ... وصاحب آن معلوم نیست و در معلوم شدن آن ... حاصل است آنرا باید بعنوان رد ...
مظالم بفقراء داد و ... تلف شده قیمت آنرا یا مثل آنرا که مثلی باشد هم باید رد مظالم
کرد و هرگاه بجمیع اموال خواه تلف شده و خواه باقیمانده ... مخلوط باشد بنحوی که ... شخص ... حلال و ... حرام

معلوم باشد مثل بکری را خواری میکرده و دیگری رشت حلال میکرده و پول اینها را داخل هم میکرده و در یخ دبه معلوم که هریک چه قدر بوده تهاد با لقصد ان بیع و بوده ما
موجود باشد یا منفق شده باشد یا عوض شده باشد یکی دیگر پس در صورت باقی از علم اصحاب اینها باید عوض از اینها دادن و داده بعضه فیض و باقی
حلال میشود و در اینجا رد مظالم میکنند پس در صورت سوال هرگاه معلوم باشد که از ان معاملات بعض حرام است با خمس حرام حرمت شده باید خمس
اینها را رد مظالم کند و هرگاه مشتبه باشد علی احتمال علیحده هم در اینجا باشد پس اینها باید مال یا اموال موجود مشتبه و تا لف مشتبه که داند
جزو حلال وحرام هر دو انها هست و قدر ان معلوم نیست مستحب دانند اینها نیز باید خمس بدهد و احتیاط ان خمس را بکار برد در حرام معلوم باشد و قدر ان
هم معلوم باشد خمس از ابادات سید ندهد و اینکه بنظر ان مبین است باید ان معلوم است برد مظالم بدهد مسند و در انجا قدر اجتماع در حکم
و انسی است مثلا اگر طاهر صرکه مثلا داند که حرام هیچی از چیزی که هست باید اند چه قدر بیشتر است در اینجا نیز نظر این است
که رد مظالم بکنند و همچنین هرگاه داند که حرام کمتر از خمس یکی است اما نداند چه قدر کمتر است و در این صورت ما طلوب این است که رد مظالم بکنند
و در دو صورت که اکتفا کنند بقدری که یقین داند که کمتر از ان نیست و احوط این است که بیرون کنند قدری را که ظن داشت که بیشتر از ان نیست
و لا اسوال از حوالج احوال ما وجوب ان بر وارث یا بر مزبور هرگاه وارث علم بتعلق ذمه دارد یا ظن حق بعد از فوت مورث ولیم
دارد بتعلق ذمه او لازم است اداء زیرا که ان از باب دین است و دین مقدم است بر میراث بلکه هرچند بعضی ورثه صغیر باشند هم ادا کردن
واجب است اخراج ان از اصل مال بقدر حصه خود بلکه جایز است بقدر حصه صغیر هم و لکن باید مصلحت صغیر در دعوای باشد چون
بزرگ شدن ولی را کردن و همچنین هرگاه حصه کبیر باشند و لکن بعض ظالم باشند بر ظالم واجب است که از قدر حصه خود ادا کند هرچند دین
حصه او باشد یا در صورتی که دین باقرار او ثابت شود اینجا و اظهر این است که برای بقدر حصه از ان لازم میشود نه تمام دین و ظاهر این است
که حاکم شرع حصه سوا اند کرد و با فقه حاکم نفقات نوشته هم بتوانند کرد و سوال هرگاه کاسبی در بین سال دختری را خطبه کند و از ارباح کسب
خود قدری اموال از جامه لباس و نحو به مخطوبه بفرستد بعضی خورده و بعضی پوشیده و بعضی از انها باقی که لکن دارد تا نیابه برگرد از انها
منتفع شود ایا اینها ملک مخطوبه میشود یا نه ایا استرداد ان جایز است یا نه و بر فرض جواز استرداد هرگاه بعد از انقضای سال استرداد
کند ایا الحال این جمله ارباح کسب سال اول محسوب میشود که صادق است بر ان که از مؤونه سال کسب قبل اتلاف و خمس انها باید داد
یا از جمله ارباح سال بعد محسوب است که بعد از انقضای سال دوم باید خمس انها داد جواب انچه از جامه مخطوبه میشود هرگاه
ارتباط ان است که مادامی که شوهر او نرود تصرف در انها جایز نیست مگر بقصد که ماذون باشد مثل بریدن و دوختن جامه گران بها

کران بها و رشتن و ما نقش چنین علیشیم و انچه ان نوع هرگاه پیش از انان خوف کرد یا تلف کرده باید غرامت بکشد و هرگاه از باب خوردنها
و پوشیدنها با لفعل است پس هرچه را بعرف رسانیده ازو بتوان استرداد کرد و انچه باقی مانده میتوان استرداد کرد و خصوصا بنابر اقوی
که هبه زوجین را با وجود اقباض لازم نمیدانیم اما اگر فرض کنیم که این از اقسام هبه باشد و هبه هم از اقسام هبه است باز لزوم ندارد
و بر وجوع جایز است و اما مسئله خمس پس اظهر در نظر من نیست که در فرع فقیه این مطلب متعرض شده باشند و لکن بنظر قاصر این حقیر ظاهر
دارد که انچه از دقیق سوال بنا باشد بلکه شق ثالث است که نه از ارباح سال اول محسوب میشود که صادق اید بران که از مؤونه منقضی شده
و نه صرف مؤونه ان سال شده و از ارباح سال بعد شمرده که با نقضای ان سال بعد خمس واجب شود بلکه دیگر خمس متعلق مال سال
نمیشود که اگر خمس در رفاهی مؤونه سال واجب میشود و همچنین ما در مؤونه سال بعرف رسیده بود زیرا که در مؤونه سال شرط
نشده است که باید از اصل باشد که مستلزم اتلاف باشد بلکه همین مصرف که در صرف این است که تا نیابها هان چه داده باز باز
رجوع کند هم مؤونه است و خمس از ان ساقط بود و تعلق خمس تا نیابها مال محتاج به دلیل است پس گویا این مال بعد میراث است که
اصل تا با و عطا کرده از حق وصیت های ملک است و از اینجا معلوم شد که از جمله ارباح کسب سال بعد هم محسوب نیست و نظیر این
مسئله است هرگاه کسی که از ارباح کسب سال کسب لازم از لباس زوجه خود بگیرد و ان زن در بین انقضای سال حصول ان ارباح
بمیرد بنا بر قول با نکه کسب زوجه از باب تملیک است نه تملیک حاکم اقوی و ظاهر است پس اگر این لباس لباس مستقل بلکه نسبت
لازم نیست برای خمس ان از راه انکه صرف مؤونه شده است از ارباح سال بلکه در حکم ان است که خدا با و تا نیا عطا کرده پس خوب تامل
کن که مسئله دقیق است والله العالم بالصواب

سرورق باید نوشته شود
ما والیج بلکه باشد

راکوه

صوم

کتاب الصوم سؤال هرگاه کسی را قضای بخت باقی مانده باشد و هیچ در غیر رمضان مثل کفارهٔ رمضان و غیره چه کند جواب
اظهر این است که هرگاه قضای ماه رمضان باشد روزهٔ آن روز هیچ نیست و یک روز دیگر را بگیرد مگر اینکه وقت تنگ شده
باشد و ماه رمضان نزدیک باشد در این وقت دور نیست که بگوئیم صحیح است و لکن احوط اعاده است بعد رمضان و اما در روزهٔ
سنتی پس اظهر صحت آن است و اما سایر روزه‌های واجب غیر نذر و کفارهٔ رمضان و غیر آنها پس در این اشکال است و دور نیست ترجیح
صحو روزه‌ها و منشاء نذر کفاره‌ها هم به هم نخورد هرگاه روزه‌ها را بگیرد و لکن احتیاط این است که در اینجا هم قضای رمضان مانند باقی
هرگاه شخصی وصیت کند که مقداری از صوم و صلوة از جهت او استیجار کنند چند نفر باید که باید در صوم ترتیب به عمل آید
یا نه یا شخص را اگر چند نفر در یک روز صیام باشند نیابت یک منوب عنه صحیح است یا نه بلکه مثلا یک ماه صوم باید سی یوم روزه
در آنجا بنوده که هرگاه دو نفر یک روز روزه بگیرد و بعوض دو روز محسوب نخواهد شد در صوم ترتیب واجب نیست بلکه
سی نفر نایب در یک روز نیابت یک ماه رمضان را میتوانند گرفت بلکه شصت نفر دو ماه را و همچنین در اصل صیام الاعوام
فایده هم فقد مراتب شرط نیست شخصی که مدة العمر ماه‌های رمضان را صیام بوده بطلان صوم مدة عمر از نیت‌ها یا حیض باشد
استثنای صیام رمضان مدة العمر خوردن چیزی که از لای دندان در صحیح صوم ندارد بعد مکر صوم همین نان و آب خوردن است و بس
هم اضافات و الحاقات را در مبطل صوم فراموش کرده اید و چنانکه صلوة مرکب است از اجزای و اذکار و ترک و طوار صوم
هم عبارت است از ترک بسیار شروط چنانکه دو دست و طرب و در ترک خلاف الکلام خطیر است و بکس نداند که ترکش چه چیز بار است
باید که ادا بکند چگونه روزه گرفته است و محض ترک اتفاقی لا بشرکاء نیست پس باید نیت کند که من فردا از طلوع آفتاب
تا زوال حمره مشرقیه تا غروب آفتاب علی اختلاف امساک میکنم از اکل و شرب و جماع و رقیب انقفاء و در دبر
علی اختلاف و از استمناء و از ارتماس و از اتصال غبار غلیظ بحلق علی اختلاف فیهما و از کذب بر خدا و رسول و ائمه علی اختلاف و از
و از احتقان بمایع علی اختلاف بین مایع و از تعمد بقای بر جنابت الی الفجر و نحو ذلک مما لا یکفی یا سایر انها را دانسته باشد تا نیت ترک آنها بکند
بکند و اغلب مردم اکثر اینها را نمیدانند و نمیدانند مفسد صوم و صحیح آن کدام است و بدون آن چگونه نیت آن کرده و چگونه
امتثال حاصل میشود و بر فرض اتفاق ترک همه کرده باشد امتثال چگونه حاصل میشود و بر فرض تحقق امتثال
کلام است در نیت بیرون حاصل شده باشد با قصد ریا یا متابعت عادت یا غیر اینها از طوارئ که کتاب صوم سرتا پا سست

روزها و با ایشان نزدیک مکلف بهما از باب سبب اعدام از لزیکی نبیشنید بلکه باید منظور در اینها کهف باشد با استمرار ان اعلام

تا مورد فوره شوند و مکلف به توانسته شد و مکلف به تمام نمیشود الا با ان نیت و انشا متحقق نمیشود در قضا بلکه بقصد انشای

و قصد انشای نمیشود الا بتعیین مکلف به و ان خود مفروض این است که تمام نمیشود الا با اجتهاد یا تقلید و امور مختلف

مختلف فیه را هرگاه اصل این را ندانند و حکم انها را ندانند چگونه قصد انها را میکنند و انشای معنی میاورد بر فرض که نزدیک

راجح را چه دانند مع القدر المشترک بین الواجب والندب اما در کدام اینست واجب میکنند و در کدام ندب و اکتفا بقصد قربة

موقوف است بر ترجیح عدم اعتبار نیت وجه و ان نیز مسئله ایست اجتهادیه فلاحظه   شخص استیجار صوم کرده چگونه

نیت کند نیت قضای صوم ماه مبارک رمضان یا نیابت صوم مطلق قصد کند بجز از قیودات   این فکر را

در نص عقد اجاره باید کرد و در عقد اجاره شرط است تعیین منفعت و تعیین بقره و تعیین متقبل در روز اول

هرگاه مبین نشده است که چه روزها است آیا باید قصد قضا را از جانب او بکند اجاره را چگونه صحیح میشود چنانکه در صلوة هم باید

معلوم باشد که صلوة یومیه است یا صلوة آیات است یا قضاء نوافل مرتبه یا غیر ان چنانکه در روزها هم بعض نوافل است

که قول قضا انها است مثل سه روز در هر ماه بنا هرگاه بعد در ایام ابیض [illegible] ما فی الذمه مثل صد روزه ما فی الذمه اعم

از واجب و مندوب با نیت که نایب هم نیت ما فی الذمه بکند بنا چون در طرف [illegible] استیجار صلوة و صوم و حج متعارف

میشود بیومیه و ماه رمضان میتوان اکتفا بعرف عام کرد و لکن چون لازم است که استیجار از عبادات احتیاطی شود باید

نه واجب لازم در ادای قصد اینکه عبادات لازم است یا احتیاطی است بنا بر اعتبار رجحان و ملاحظه هم ضرور نمیشود نیت

خصوص انها و لکن اظهر در نظر حقیر عدم وجوب نیت و قصد ما فی الذمه اعم از واجب و ندب کافی است و بعد حرف در اصل

عمل نیت وجوب بر اجیر باید شود و ان منافات ندارد با مستحب بودن بر منوب عنه و چون نیت از باب تصدیق است

و نیت در نفس عمل خود باید باذعان وجوب با شعور خودش و در این بین تصور وجوب و ندب بر منوب عنه میشود و ان منافات

با نیت وجوب خودش ندارد بلکه در نیت تصدیق صفت عبادت منوب عنه را میتواند کرد و چون جهتین مختلفین است

قصد نقیضین متنافیین مضر نیست و اجتماع نقیضین لازم نمی اید   هرگاه کسی در ماه رمضان بیمار شود و در

شوال فوت شود از برای او استیجار صوم و صلوة میتوان کرد یا نه   اما [illegible] هرگاه بجا نیاورده یا تقصیر در ان

تقصیر در ان کرده باشد لازم است بر وارث او که خود بگیرد یا استیجار کند و الا روزها پس اگر در ماه شوال ممکن شده بود از قضا و نکرده

بود قضای او نیز لازم است و الا هرگاه معلق شده باشد از قضا و فوت شده باشد پس قضا لازم نیست جزما و لکن

ظاهر مشهور استحباب است و دلیلی از برای ان ندیدم و هر چند میتوان در مستحبات مسامحه کرد و بعضی مشهور اکتفا

کرده و لکن از بعضی اخبار منع بر میاید و شاید ترک ان اولی باشد   در صوم نیابتی کسی نیت داره که فردا

روزه بگیرد و در شب مکلف شد و بیمار شد تا صبح امروز نمیتواند روزه بگیرد دیانتا با وجود وسعت وقتش

امروز نیز روزها بگیرد   هرگاه کسی قضای اجنبی باقی مانده تا صبح و در غیر رمضان مثل کفاره رمضان و غیره میکند

اظهر این است که هرگاه قضای ماه رمضان نباشد روزها ان روز صحیح است و [illegible] روزه دیگر را بگیرد و اظهر

وقت مضیق شده باشد و ماه رمضان و الا در روزها سفر لیست اظهر صحت ان است و الا باید روزهای واجب مثل نذر و کفاره

رمضان و غیر اینها پس در ان اشکال است و در حدیث تاخیر صحت روزه او است که تا [illegible] بهم نخورده است روزه ها را بگیرد

و لکن احتیاط این است که در اینجا هم اعاده نماید   در جایی که [illegible] افطار [illegible] خورده باشد

قضای ان روز واجب است یا نه و تقصیر در انقضای مثل روزها یا جنت قضا است یا نه   تقصیر در انقضای مثل روز

مثل تقصیر در انقضای مثل قضا نیست و روزه ها عبارت است از اینکه نیت کنند که امساک میکنم از طلوع فجر تا غروب از ان چند

چیز که خدا واجب کرده است امساک از انها را واجب قربة الی الله پس نامعلوم ان چند چیز کدام است چگونه نیت امساک

از انها را میکنند و عوام [illegible] چون گمان این است که روزه یعنی ترک اکل و شرب و جماع است بهمان اکتفا میکنند و نیت

میکنند که یعنی تنها روزه نیست بلکه باید قصد ترک اکل و شرب و جماع با زن و مرد بلکه با حیوانات و ترک [illegible]

غبار غلیظ بحلق و ترک دروغ بستن بخدا و پیغمبر و ائمه علیهم السلام و ترک استمناء و ارتماس و حقنه بمایع عمدا و [illegible]

ماندن عمدا تا صبح و همچنین باید [illegible] باید تقلید مجتهد بکند و نیت کند ترک هر چیز را که مجتهد او واجب میداند

ترک [illegible] هرگاه [illegible] و فساد [illegible] و بعضی [illegible] قصد ترک [illegible] بکنند

قربة الی الله کافی است و [illegible] هرگاه کسی [illegible] این است که روزه یعنی نان و آب نخوردن است و ان امور دیگر [illegible] اند

و تقصیر کرده در انقضای مثل [illegible] روزه او باطل است هر چند در واقع ترک همه انها کرده باشد بنا اگر تقصیر نکرده

این مسئله [illegible] [illegible] استه

اوسیو کرار شد باده ونشد

با این جهت که ما مره خارج بوده و هیچ یک از ایشان سخن نگفتیم که بلکه چیز دیگر هم خورد و باشد که باید بپرسید ولیکن در واقع هم آنکه از جهت آن امور کرده باشد که واجب است اماالی از ان در این صورت یقین که قضا بر او واجب است

کتاب الکفارات

حقیر را مسئله از بین سیو و دو یکی قسم از این قرار خورده بعد از تفحص بسیار در نزد شخص یافتم و خواستم که او را اورده باشم راضی نشد الا بشرط ادعا نموده ام که مبلغ هشتاد تومان از تو میخواهم ان شخص گفت که در این ادعا که میکنی قسم میخوری حقیر لابد قسم یاد نموده ام و ملازم خود را گفته بعد با وگفتم تو را ما که میخواهم تو در نزد حاکم قسم خوردم و تو اورده ام بار بعد از چند فرار نموده و در عقب او رفته در شیراز او را گرفتم بار بعد از چند مدت فرار نمود این دفعه دیگر از عقب او نرفتم و از روزی که قسم خورده ام ساعتی خیال کفر خود را ما و چاره ندارم و این هم هر چند در شرف جنون بیشتم و با خدا ترسیم که بجهت ان قسم است بتعدد اکفوار لازم میشود در کدام باشید که کفاره ان قسم چند باشد و حقیر بری الذمه باشم

بقدورهم

استغفار کن و بدل کن اذیتی رسانید در دعوی و کثیر و اکثر همه تقصیر از ان است و حلیت بطلب و راضی کن و اگر دست رس بخالشد بجهت تقدیم کن که او تو را راضی کند و کفاره قسم هر چند معلوم نیست که در حقیقت قسم باشد بنابر احتیاط باید حنیثی بود و کفاره قسم این است که یا بنده ازاد کن یا ده مسکین را اطعام کن یا ده مسکین را جامه بپوشان هر یک از اینها را اگر کردی خوب است و اگر از اینها عاجز باشی سه روز روزه بگیر و احوط این است که اطعام و جامه بهر صد درهم کنی بلکه بهتر این باشد که قسم هم دو جامه باشد

هرگاه کسی در ماه مبارک رمضان افطار بحرام کرده ایا کفاره جمع در واجب است یا کفاره واحد کافی است

واجب هم

و بر فرض که کفاره جمع نشد و عاجز باشد از عتق رقبه و اطعام شصت مسکین ایا واجب است در عوض هر روزه یکروز دیگر بگیرد یا نه

اظهر وجوب کفاره جمع است و در صورت عجز از عتق و اطعام دو ماه روزه را بگیرد و در عوض ان دو کفاره دیگر استغفار کنند و مشهور علما این است که استغفار بدل است از جمیع کفارات در وقتی که عاجز بود از انها و چیزی دیگر لازم نیست مگر فقها ذکر کرده اند در وجوب هیجده روز روزه بتفصیلی که ذکر کرده اند از برای کسی که واجب شده باشد بر او دو ماه روزه و عاجز شده باشد از ان و در جمیع کفاره ظهار که در ان خلاف است که ایا بمجرد استغفار زوجه حلال میشود یا نه و قول بعدم بدلیت قوت دارد پس زن حلال نمیشود تا کفاره داده نشود بلکه اظهر ظاهر میشود از شهید ثانی در مسالک در اواخر کتاب ظهار اینکه بدلیت استغفار در غیر ظهار متفق علیه اصحاب است و اخبار متعدده هم دلالت دارد بران که از جمله انها روایت

روایت ابو بصیر است از حضرت صادق علیه السلام قال کل من عجز عن الکفارة التی یجب علیه صوم او صدقة او عتق فی یمین او نذر او قتل او غیر ذلک مما یجب علی صاحبه فیه الکفارة فالاستغفار له کفارة ما خلا یمین الظهار و در صحیح عبد الله بن سنان دلالت هست بر اینکه هرگاه از اطعام مساکین عاجز شود تصدق کند بر قدری که تواند و لکن ان در کفاره مجزئه وارد شده و دلالت بر حکم کفاره جمع ندارد و حدیث این است عن ابی عبد الله علیه السلام فی رجل افطر من شهر رمضان متعمدا یوما واحدا من غیر عذر قال یعتق نسمة او یصوم شهرین متتابعین او یطعم ستین مسکینا فان لم یقدر تصدق بما یطیق و هم بهذا لفظ است با اخبار دیگر که دلالت بر وجوب روزه هیجده روز میکند از برای کسی که بر او روزه دو ماه باشد و نتواند گرفت چنانکه گذشت بیان اول است و بعضی در مانحن فیه استغفار کافی نیست و الشهید در این است که ایا بعد استغفار هرگاه ممکن شود او را کفاره ایا واجب است بجا اوردن ان یا نه در ان علما دو وجه ذکر کرده اند و دور نیست ترجیح سقوط زیرا که در مقام بیان اکتفا فرموده اند باستغفار و ساکت شده اند از اینکه هرگاه بعد قادر شود بجا اورد با وجود اینکه از لیاقت ذکر دارد کفارات که حضرت ما مبطل تعبیر اسم استغفار واجب است بالیقین و تتبع بدیگران نیست در این مقام و نقل کلام حصص بر تا سبیل اولی است از تا کید پس منظور بدلیت ان خواهد بود مع الاطلاق و از اینجهت است که شرط کرده اند بعضی که

بنیت هم

چنانکه تصریح بان کرده شهید ثانی و در شرح لمعه و در اوائل کتاب کفارات یعنی قصد کنند که استغفار را بعوض کفاره میکنم و مراد باستغفار در اینجا و امثال این بلفظ است بلفظ استغفر الله با قصد توبه چنانچه شهید ثانی ذکر کرده و جزم بر عدم عود بان و این لفظ منحصر که گاه تنها دلیل است از برای الهام که اظهار ان کافی نیست در توبه متعزات ان شامل برجوع مع ازدحول تعجیل در ظهار و عدم الزام حاکم او را بکفاره بعد از عجز ان از ان بنابر قول بعدم سقوط ان در بیان جزو وحد لفظ تنها کافی نیست ولکن کفتی یکمرتبه هم کافی است و بعضی در ما نحن فیه چون دو کفاره بر او بوده ظاهر این است که باید دو بار بگوید بنیت هر یک جدا چون اصل عدم تداخل است

هرگاه شخصی در اثنای ایام شش ماه صوم کفاره و در جمیع الکل و شرب بکند بعد از استیقاظ و عدم ظن بطلوع بسبب وجود مانع و بعد از ارتفاع مانع خلاف منکشف شود ایا این روزه از قبیل واجب معین است بسبب یقینی این روز از جهت تو الا که صحیح باشد یا از قبیل واجب موسع است و در واجب موسع ایا از شریف صحیح صوم است در صورت

مذکور باشد و بنا بر قول اول اینکه فهم و اضطرار است و نه مانند بهم نخورد یا فهم یا اختیار است (دورست)

که از حیض واجب معین باشد هرگاه قبل از انقضای یک ماه و یک روز باشد پس همان روز را که بخورد واجب است افطار کند

وظاهر اینست که از برای او مخیر است و بر فرض که بیرون آمدن اختیار باطل بقصد شب خورده باشد آن روز را محسوب (عندالله)

و لکن افطار هم عمل کند چون ارباب حیض است و صوم هم بر هم نخورد و آن روز را خواه واجب خواه مندوب

پس در صورت وقوع منقول بعد از باطل میشود خواه اختیار کرده باشد خواه نکرده باشد آن روز را افطار کند چنانکه از

صحیح حلبی منقول میشود که حضرت امام محمد باقر علیه السلام از پدر بزرگوار حضرت امام جعفر صادق علیه السلام را بافطار در غیر روزه

رمضان و ظاهر اینست که آن روز معین نبوده است برای حضرت والا والد بزرگوار ایشان افطار را عفو نموده اند

والله العالم بحقیقة الحال [illegible] ۱۲۲۳ کتاب امر بمعروف و نهی از منکر

(اظهر است) امر بمعروف و نهی از منکر بر که واجب است و شرایط آن چه چیز است و کیفیت آن کدام است

که وجوب امر بمعروف و نهی از منکر کفایی است و عینی نیست چنانکه ظاهر [illegible] در [illegible] و بعضی از آنکه مطلوب حصول همان

معروف است در خارج [illegible] حصول معروف و انتفای منکر [illegible] کردن شخص در آن مقصود نیست و [illegible] وجوب کفایی در

اینست که هرگاه در حال حصول منکر و ترک معروف جمعی باشند که همه جامع شرایط امر بمعروف و نهی از منکر باشند هیچیک

یکی از ایشان متوجه امر و نهی شد بر دیگران لازم نیست که هم متوجه شوند و مبادرت کنند بامر بمعروف و نهی از منکر

[illegible] در اتمام مطلوب و هرگاه اعتقاد این دارید که [illegible] متوجه شد اثر بکند

[illegible] ضرور نیست [illegible] که هیچیک از ایشان اراده کرد

که متوجه شود و معلوم شد از دیگران [illegible] در اینست که [illegible] در اینکه بروند از برای

کار [illegible] تکلیف مطلق [illegible] و اما باید علم [illegible] که آن شخص [illegible] او را ده

امر را [illegible] دیگران هم [illegible]

کافی نیست مطلق [illegible] ظن [illegible] باران

کفایه [illegible] که در هم واجب است

[illegible] والله [illegible]

(امر بمعروف)

در [illegible] الکه [illegible] واما [illegible] امر بمعروف و نهی از منکر [illegible] اول [illegible] واجب

[illegible] باجتهاد یا بتقلید [illegible] در این [illegible] باشد یا [illegible]

[illegible] مقلد مجتهد باشد [illegible]

حرام [illegible] واجب [illegible]

[illegible] شرایط [illegible] واجب [illegible] مجتهد [illegible]

[illegible] نه مجتهد است و نه مقلد [illegible] مجتهد نیست [illegible] سوال [illegible]

[illegible] واجب است سوال [illegible] واجب است [illegible] واجب است که سوال کند [illegible]

[illegible] غفلت کردن [illegible] غفلت کردن [illegible]

[illegible] واجب نیست [illegible] و قضا [illegible]

[illegible] واجب نیست [illegible] در اسقاط وجوب [illegible] در وجوب [illegible] قول

[illegible] احوط است [illegible]

[illegible] از حضرت صادق علیه السلام [illegible] انما هو علی القوی المطاع العارف بالمعروف من المنکر [illegible] از حضرت سوال

کرد [illegible] بعد معرفة [illegible] جاهل [illegible]

[illegible] دلالت [illegible] حرام [illegible]

واجب [illegible] باشد [illegible] اراده [illegible]

[illegible] ساقط میشود [illegible]

[illegible] واجب [illegible] شهید در دروس [illegible]

[illegible] حرام است [illegible]

[illegible] واجب است [illegible] امر بمعروف [illegible]

[illegible] امر بمعروف [illegible]

ان خبر ... کان او با او با بعض ... میرسد و ... ساقط میشود بلکه جواز هم چنانکه ... بعض ... دلالت چند حدیث ... بعضی

از احادیث که دلالت دارد بر ثبوت ... از بعض ... عدول است بر ... که بکراهت ... ثابت است و ... دارد

مانند در جائی که ... بحروف ... از غیر ... که ان با ... که ... بکنند با امانت ... و ... ان رسانیده او ... اعود

کرد و اثم خواهد کرد و ... از دست ... و ... که ... لازم باشد ... اکر ... مست

نفس ... است و ... است ... احوال ... است ... واجب است

و ... ان ... است ... هرچند ... لازم ... است ... در جائی که ... ملا

بانتفع ... است در جائی که ... باشد ... است و ... دیگر ... و ... باب ... الکاذب

اقل قبیحین است ... لازم است ... کذب ... است ... موقوف باشد ... کذب در ... صورت کذب واجب

میشود و چون ... است ... کذب ... است ... او ... واجب است ... و در ... جا

جزان مراعات جانب ... است ... در ... کتاب التجارة سوال ... از قبض

کردن ... و ... است ... است ... در ... الکلام ... دارد

در بعضی جا بعنوان شرط ... با ... لزوم ... و در بعضی جا ... میشود ... الکلام دیگر ... در جواز بیع ... قبل از قبض

... است ... و ... بیع ... از قبض ... است ... در جائی ... از ... شده

و ... و ... در ان ... بعوض ... مختلف میشود ... در کلام ... اختلاف

در ان ... و مشهور ... در غیر منقول مثل ملک و باغ و ... ان تخلیه است ... از ... دارد

و ... در ... از ... و ... و در ... ان ... میکرید ... است

او ... و در حیوان نقل و انتقال بعضی از جائی بجا بردن و در مکیل و موزون کیل کردن و وزن کردن و ... دلیل

در ... است و ... بعضی در حکم منقول ... کرده و بعضی ... مطلوب دارد ... صحیح ... بن

... علیه السلام ... بیع ... کیل او وزن ... او ... الا

ان ... و ... دلالت است ... بیع قبل از قبض ... است ... صورت ... از ان

ان در صورت کیل و وزن دلالت ... قبض است ... علامه در تذکره ... بن

... ساحب ...

... نقل

... است ... است ... و ... و ... در نقل ...

... است نقل حیوان از ... مثل ... از این ... و ... باید

... حیث ... باشد ... که ... موقوف باشد ... از ... بیع ... که ... قبض ... میشود که نقل

از جائی بجائی ... قبض است و ... ان ... از این ... است ... بعضی

... دیگر ... قول ... است ... که ... است ... منقول است ... قبض ... بدست

و ... مکیل و موزون است ... بدست ... با کیل و وزن کردن و ... قول مشهور ... منقول ...

یکیلیم

... مشهور که در حیوان نقل ... و ... در مکیل و موزون

... بدست ... کیل و وزن ... مشهور و این قول ... است و ... است

... کیل و وزن ... در مکیل و موزون ... کیل و وزن از ... بیع ...

... و ... در ... کیل ... بیع ... بیع بودن ...

... و ... ان و ... دیگر دلالت ...

حیوان ندارد و ... از قبض

... تخلیه است و در منقول و غیر منقول و این قول ... است در ... حیوان نقل است از جائی بجائی و در

حیوان مثل ... کیل و وزن ... و در مثل ملک و باغ و غیر ان ... تخلیه و در این

قول ... است ... تخلیه ... است ... منقول ... کراهت

بیع قبل از قبض ... تخلیه ... است بکیل و وزن و غیر ان ... از این اقوال ... کند

بتمام ... در قبض ... در غیر منقول تخلیه و ... بدیع

از برای مشتری ارزان کافیست و الا در منقول بی تحقق نمیشود الا آنکه مشتری بدست بگیرد خواه نقل بکند خواه نکند بعد از آن
گفته است که این در همه مبیعات جاری است و لکن در مکیل و موزون بسبب نص صحیح قائل شده‌ام بکیل و وزن و از آنچه نقل کردیم قوة
این قول ظاهر است لکن بموجب طرح آن روایت دیگر است و این حاصل از اشکال نیست این تحقیق گفته است از برای قول
مشهور و لکن در اینجا سخن دیگر است و آن این است که خلاف کرده اند در اینکه بنا بر اعتبار کیل و وزن هرگاه مشتری با کیل
و وزن فروخته تصدیق مشتری کافیست یا ضرور است تجدید آن بجهت قبض جمعی تصریح کرده اند که ضرور است نظر بحدیث صحیح و خالی
از قوتی نیست لکن میتوانیم گفت که روایت محمول بر غالب شد که قبض بعد حاصل نمیشود الا بکیل و وزن در مکیل و موزون
پس نتوانیم گفت که در اینجا بجهت اخذ بعد کافیست با اعتبار کیل و وزن سابق و لکن این را هم میتوانیم از جهت بعضی … و این
بعید نیست بلکه میگوییم که تا نقل … کرد در اینکه هرگاه کسی … بوده است که … گندم را از دیگران خرید و کیل کرد و بعد از آن
ابتیاع مشتری از او بخرد و بدون کیل … بدست بگیرد و ببرد میگویند که قبض بعمل آمد و لیکن بعید است که آن کیل اول را بگویند
که قبض مشتری دوم است و این سبب ضعیف میشود قول مشهور و دلالت حدیث مذکور و ظاهر میشود که مراد از آن حدیث بیان
مثالیست از اشیاء قبض چون غالب این است که قبض بدون کیل و وزن حاصل نمیشود و دیگر اینکه بسیار بعید است که بجهت کیل
و وزن که بایع در حضور مشتری بکند بجهت قبض باشد و لکن تخلیه بکند و بعد مشتری بر خود این را قبض بگوییم پس باین سبب ضعف
قول قوت قول محقق … باید گفت که مراد علما در تحقیق از تخلیه … قبض بدون کیل و وزن در وقتی است که در صورت
کیل و وزن مخصوص باشد نه مطلق خلاصه آنکه چون اخبار بسیار وارد شده است در منع بیع طعام یا مطلق مکیل و موزون
قبل از قبض و همچنین در اخبار بسیار وارد شده منع قبل از کیل و وزن و ظاهر این است که مراد از هر دو یکی باشد که همان منع از بیع است
قبل از قبض و ذکر کیل و وزن در بعضی بجهت آنست که شرط قبض است بجهت آنکه غالب این است پس نمیتوان حکم کرد که مراد از اخبار
این است که قبض در طعام یا مطلق مکیل متحقق نمیشود الا بکیل و وزن و از این جهت که در مسئله بیع قبل از قبض که خلاف
کرده اند متعرض اشتراط کیل و وزن نشده اند و جمعی گفته اند که آیا جایز است بیع متاع قبل از قبض یا نه جمعی گفته اند
بیع با کراهت مطلق و بعضی حرمت مطلق و بعضی در خصوص طعام و بخصوص کیل و وزن خلافی نکرده اند بلکه …
خلاف در آن بخصوص خلاف در اینست که آیا قبض در مکیل و موزون کیل و وزن لازمست یا نه و بالخصوص غرض آن …

صامر

که قبض آن فقط متحقق باشد بکیل و وزن نیست و … صحیح … که مشتری بدست بگیرد یا نقل کند … و علامه بر اعتبار خصوصیت کیل و وزن … مطلقا
… گفته است که مراد از تخلیه رفع مانع است از برای مشتری از قبض اگر مانعی باشد و اذن او در قبض و صاحب کفایه بر او ایراد کرده که این
در بیع وقف و مثل آن … ظاهر … وارد … بیع بعید است بجهت صریح … اتفاقا و کان حقیر این است که مراد …
آنکه اذن یا اخبار و اعلام است از رفع مانع که در محل … باشد یا اذن است در دخول ارباب منع عارض مثل خانه مسکونه بعنوان
عاریه یا اجاره … تنها باشد … و چیزی که هرگاه کسی … در خانه کسی نشسته باشد و … منع او در خانه باشد
و … بگوید که بیرون … میتواند گفت … که حرم او در خانه است و … جایز نیست …
… اذن مشتری که حقیقت … اذن … اعلام … منع در عرف مشتری باشد بطریق صحیح مثل عاریه و اجاره با
و امثال آن این ظاهر است که … اذن … و بعضی … در باب وقف … باب … بر این
دارد … بعنوان … اولیست … گفته است که از جانب رفع … کراهت بیع قبل
از قبض ناچار است از اذن جدید در تحقق قبض و از جانب نقل ضمان بمشتری … که ضرور نباشد و قبض بدون
آن تحقق … چنانکه هرگاه بعد از بیع بدون اذن بایع تصرف کند و بعد از آن … رفع … کراهت
در نقل ضمان هر دو موقوف باشند بر اذن جدید بجهت … تصرف و قبض اول … است … مترتب میشود و صاحب
کفایه در اشتراط تجدید اذن … دارد و آن بموقع است و بدانکه … که قبض اول … است پس اثری بر آن مترتب میشود در
در ظاهر … است و … در لفظ … کرده است و … بگوید که قبض اول حرام است و اثری بر آن مترتب نمیشود و لکن
… غیر منقول که تخلیه در آن …
کافیست شرط … در تحقق قبض … وصول مشتری … اعتبار آن نکرده …
بسیار دور باشد مثل اینکه در بلاد دیگر باشد که در عرف … منقول … غیر منقول …
که در اینجا اعتبار کنیم … ممکن شود در آن قبض … در منقول ممکن است قبض و نقل و در غیر
منقول ممکن نیست و صاحب کفایه گفته است که در اعتبار زمان نظر است بلکه ظاهر اعتبار وصول است … بالفعل یا عدم
اعتبار وصول … زمان … اقرب … و کان حقیر این است که شرط باشد در قبض وصول بمبیع بالفعل یا گذشتن
زمانی که ممکن شود در آن از وصول بجهت … در اشتراط قبض … آنست که وجه … تصرف

بشه هر چند بعید است که ذکر شد که اشتری یا با آنکه رفتن و داخل شدن در ملک بائع و این با باید با قبض حاصل باشد یا اینکه متمکن از آن باشد که خود دارد
در آن مسامحه بکنند و بحثی است که این خود متمکن نمیشود الا با قبض رفع ید او و سبق ید او داشته باشد بین کالا مانع از رجعت جدا
بعد تخلیه بائع حاصل نمیشود در همین طرف نه مانع از وصول باید باشد و توقف عارض شود مثل اینکه سیل بیاید و آن زمین را مانع
ببرد لیکن ظاهر این است که اهل عرف میگویند که در این صورت بقبض او داده و بعد از قبض تلف شد یا عنان نقض شود و مشتری بجهت آنکه
آن تخلیه وجود و عدم او یکسان است در این صورت پس فرق میان بلد بعید و قریب جهت و منع علی از وصول است که حاصل باشد
از منع موانع از جانب بائع بقدری که در تحت قدرت او باشد یا علی مشتری از آن آن که مانع خارجی رو نداده با قبض عرف کند
عرفا با آنکه آن قدر زمان بگذرد که بکند و مشتری مسامحه کند و نرود و مانع خارجی بهم رسد این منافات با قبض عرفی ندارد و مثل آنکه
ظلم و بعید آثار ملک چنانکه نوعی است و باز نشود همچو داخل هم میشود پس اگر اتفاق شود در همین بیع ملک تخلیه بائع
کسی ایمیرد که خود امان ملک یا گرد یا اجاره کند میتوان گفت که هرگاه بفروشد بیع صحیح است بجهت حصول قبض و یکی بر این
وارد میآید که در این قبض مترتب بر بیع شد نه اینکه بیع مترتب بر قبض شده باشد و دیگر اینکه اگر بگوید که بیع و قبض
در آن واحد بوجود واحد حاصل شده هم نفعی ندارد بجهت آنکه بائع بیع بعد از قبض باشد و در اینجا قبض نه تقدم طبعی و نه
دارد و نه وضعی میتوان گفت [illegible] اینگونه تصرف افاده حصول قبض بکند نظر بتصرفات ما بعد آن و همچنین عتق
فقدر کافی باشد در لزوم هبه و وقف و امثال آن که [illegible] صحیح نباشد لکن الحکم بالنقل متعینه نادره وارد در اینکه قبض
فالده منه اثر نشود اند و آن خلاف آن الحکم بیست چنانکه سابق گفتیم پس اقتضاء [illegible] است از تخلیه بائع از بهار مشتری
یا علی مشتری از مباشرت [illegible] تصرف [illegible] و این مختلف میشود با اختلاف اوقات و احوال پس هرگاه مشتری ملک را
بخرد و بائع بالمره تخلیه کرده باشد و لکن از همین بیع خالی او را حضور کرد که بتواند برود و آن ملک را تصرف کند عرفا میگویند
از ان بقبض او داد و اما شخص در منقول او معتبر بنا بر کفایت تخلیه در آن و بیان آنکه مشغول بودن بمتاع بائع منافات
با صحت قبض ندارد پس هرگاه صندوق را بفروشد که در آن مال بائع باشد و بقبض مشتری بدهد قبض حاصل است و همچنان بائع سابق [illegible] است
بیع در صورتی که متاع بائع در آن باشد و با اذن بائع قبض کند [illegible] که ضامن متاع باشد و همچنین در غیر منقول مثل
زمینی هرگاه زراعت در آن باشد [illegible] از همین باب [illegible] بائع [illegible] دیگر منافات با صحت تخلیه اجتماعی ندارد و واجب است که صبر کند
تا زرع بعمل آید [illegible] هرگاه مشتری عالم باشد که زراعت در آن است و الا جبر کند تا ازاله نشود منفعت معتد به از او فوت میشود

صاص.

از او فوت میشود در اینجا مشتری مخیر است بین فسخ و صبر و هرگاه در ملک [illegible] چیزی باشد که مانع از تصرفات و انتفاعات معتبره در بیع
باشد پس در کفایه الحکم در این کرده که [illegible] تخلیه کافی باشد و در تذکره و مسالک نقل کرده است الکفایه را و این اقرب است
و هرگاه در [illegible] که فروخته چیزی باشد که بیرون آوردن آن باعث خرابی شود ظاهر این است بائع ارش آن متعلق میشود و بعد
علی بائع واجب است فارغ ساختن مبیع و همچنین تسلیم کردن بمشتری فوراً در غیر مثل زرع چنانکه گفتیم و هرگاه مبیع مشترک
باشد و منقول باشد اذن شریک در قبض ضرور است و در غیر منقول دو قول است و اظهر عدم لزوم است و در صورت
توقف بر اذن هرگاه شریک حاضر نباشد یا باشد و اذن ندهد که به حاکم رجوع میشود که او واحدی را نصب کند که بقبض او بدهد
اگر چه بائع [illegible] باشد که حصه شریک امانت باشد در نزد او هرگاه مشتری [illegible] بکند و هنوز قبض نکرده خواهد
بفروشد جایز است یا نه هرگاه مبیع چیزی است که بکیل و موزون نیست ظاهر اتفاق است در جواز بیع آن
قبل از قبض و اخبار مستفیضه معتبره دلالت بر آن دارد و اما در مکیل و موزون پس اظهر از جمیع گرفتن از قدما و متأخرین
نقل شده کراهت است بالمرة کراهت در خصوص طعام و از ابن ابی عقیل قول بحرمت نقل شده در طعام و غیر طعام و خواه
بیع بعنوان تولیه باشد یا بغیر آن و ظاهر اخبار [illegible] نقل شده در شرح لمعه و در دو موضع از کتاب [illegible]
در آداب بیع و دیگری در مسائل قبض و تسلیم و از ابن بابویه و شیخ در مبسوط و ابن براج و ابن حمزه در خصوص طعام بلکه
از شیخ و ابن زهره دعوی اجماع بر آن نقل شده و نقل اجماع مبسوط را هم در مطلق آن کرده و علامه در بعضی کتب بحرمت
و سید [illegible] داده اند و قائل بحرمت شده اند در غیر بیع تولیه و [illegible] خلاف در مسئله اختلاف
اخبار است و قول اول خالی از قوت نیست نظر بجمع بین الاخبار و [illegible] اجماعات [illegible] از جهت سند اقوی است لکن
دلالت آنها ضعیف است و اجماعات منقوله از ابن زهره و شیخ در مبسوط بلکه علامه در تذکره چنانکه از شرح ارشاد [illegible]
[illegible] ظاهر میشود که [illegible] نقل کرده و لکن بحجیت [illegible] اعتماد ندارم و تذکره هم حاضر نیست که اعتماد [illegible] تمام
نیستند با ملاحظه [illegible] از قدماء و متأخرین [illegible] طعام نقل کرده اند [illegible]
شرح [illegible] اجماع مبسوط در مطلق است پس در مطلق مکیل و موزون و دلیل [illegible] و اکثر اخبار [illegible]
در خصوص طعام است و بعضی اخبار که عام است [illegible] بیع بر خصوص طعام [illegible] ندارد

بجهت عدم منافات میان مطلق و مقید پس اینکه اخبار منع دلالت ان و المجهت عامست و عامل بان کم است و این مختص بحکم
طعام است از حیثیت دلالة قاصر است و در جانب اخبار اباحت بعض اخبار معتبره هست که بعنوان عموم منصوص دلالت
دارد خلاصه اینکه با وجود اعتضاد ادله جواز باصل و عمومات و اطلاقات و اعتبار منع مطلق ضعیف است و در خصوص
طعام هم چون دلالت اخبار ضعیف است معتمد نیست بجز اجماعات منقوله در برابر ادله جواز و ترجیح انها بر اخبار
جواز با وجود انکه جمعی کثیر از فقها و متاخرین عمل بانها کرده اند محل تامل است پس از این جهت محقق ره که در مکیل
و موزون بکراهت قایل شده اند و در خصوص طعام بمنع قایل است و این حمل بد نیست خصوص با ملاحظه روایت
ابا بصیر که حضرت فرموده است ما یعجبنی بیع خوش تا غرایه که ظاهر در کراهت است ولکن احتیاط اینست که در خصوص
طعام اعتبار کیل و وزن بشود و الا تقابض سبب تولیه و غیر ان پس ظاهر است که جمعی از فقها مثل علامه ره قایل
بان بوده چنانکه از بعض اصحاب تصریح بان نقل شده است و از این جهت است که محقق در شرایع و نافع نسبت
بروایت داده است و با وجود انکه این مضمون در روایات معتبره متعدده وارد شده بجز عمل بان نشده ضعف الان است
و بدانکه ظاهر اینست که مراد از طعام گندم و جو است چنانکه از اخبار و بعض اهل لغت ظاهر میشود و اصل هم اقتضای
اقتصار بران میکند و بدان نیز که این حکم مختص ببیع است پس هرگاه کسی بعنوان میراث و امثال ان باو منتقل
شود ضرر ندارد که قبل از قبض بفروشند
ایا جایز است که کسی متاعی سلف بفروشد بکسی در عوض انچه
از او طلب دارد
در مسئله دو قول است اینکه از اکثر نقل شده است بطلان است بجهت انکه این بیع
دین بدین است و اخبار در منع ان وارد شده است و قبض مجلس بدل ثمن سلف هم شرط است و این قبض
نگویند و جماعتی بجواز ان قایل شده اند نظر بمنع اشتراط مطلق چون دلیل ان اجماع است و در اینجا ثابت نیست
و عمومات و اطلاقات معتضده باصل هم دلیل جواز است و روایتی بخصوص نیز هست که دلالت بر جواز
ان دارد و اشعار دارد باینکه عدم جواز ان مذهب عامه است و اما وجوب از اخبار منع دین بدین
پس انچه متبادر از انها اینست که عقد از طرفین وارد شود بر دین باین معنی که دین بودن ان
شیء قبل از عقد ثابت باشد و معروفی در اینجا این است که بنفس عقد سلف دین حاصل میشود و از اینجا

و از اینجا معلوم میشود که هرگاه ان متاع را بفروشند بجنس کالا و بعد از ان در همان مجلس محسوب دارند ثمن را از انچه در ذمه بایع دارد واضح
بجواز اظهر اینبود
زید بعنوان سلف پول بهایی میفروشد بعمرو پول بفضه یا پول اشرفی و عمرو میخرد و بعد زید پول بفضه یا پول
اشرفی را بعنوان سلف میفروشد باین پول بهایی که در ذمه دارد عمرو از اباب بطلان پول میخورد و تعیین نا بعد از مجلس که برود
چه صورت دارد
صورت اول با تحقق شرایط سلف خوب است و اما صورت دوم و اما بعد از این صورت ندارد و وضع باطل
بجواز نزدیکتر اگر کسی متاعی بفروشد سلف بدیگری در عوض طلب انچه از ان دیگری در ذمه او دارد ولکن اشتراط در تحقق قبض اینکه دین حالی باشد
که ان در حکم قبض ثمن است که شرط سلف و روایتی هست که دلالت بران دارد و لکن در اینجا چون پول ... که در
ذمه اوست موجل است و حالی نیست و غیر ما بقبض مستحق ان نیست پس در حکم قبض مجلس نیست و ظاهر اینست که خلاف
در این بنا شود و روایت مذکوره هم در دین حالی است با وجود انکه مشهور در صورت دین حالی هم بطلان است پس از اینجا
بطریق اولی باید بجهت قایل باشند هر چند در استدلال ایشان در بطلان بانکه این بیع دین بدین است تامل است
هرگاه کسی ده قروش از کسی طلب دارد و در عوض ان شال یک ابره تا بعد به و راضی و اخیر نقد و بعد از ان صاحب قروش
بگوید که این من میخواهم بفروشم ندارد و من راضی نیستم چه باید کرد
اینکه داده است در عوض طلب او محسوب است و سخن
صاحب قروش مسموع نیست چنانکه اقوال و اخبار بران دلالت دارد
زید اسبی از عمرو خرید و عمرو که اسب را
اورده شهوتش بعمرو نتوانسته اسب را اهل کنند اسب را بکار فروخته و بکر هم بسبب ... عیب اسب را رد کرده و او
هم
بدیگری فروخته و او نیز باین جهت رد کرده و حالی معلوم شده که این اسب شموس و نا اهل بوده که اهل خبره میگویند که قابل
اصلاح نیست و بایع اول که زید باشد هم بهر که فروخته ببعضی علت رد میکرده اند و زید و تدلیس کرده بود
که این را تازه از ربه گرفته اند خوب میشود و بعمرو فروخته ایا حالا عمرو میتواند اسب را رد کند بزید و قیمت پس گیرد یا
بیع صحیح است باعتبار عیب خصوصا در صورت تدلیس صحیح است یا فاسد و بر فرض صحت خیار رد از برای عمرو هست یا نه
ممکن نیست که تا ابتدا اسب بر بیخبر که تا بر اصلاح بنا شد یا دیگر تعلیم بحسب مزید بی باشد که خارج متعارف است از ظلم
خلقت نوع
عیوب است زیرا که تعریف عیب به این کرده اند که امری باشد که زاید باشد بر اصل خلقت اکثر افراد ان نوع یا ناقص
عیب به این کرده اند امری باشد که زاید در او یا نقص بافت میشود یا ناقص باشد از ان خواه عینی باشد مثل زیادتی

یک انگشت یا کم بودن ان یا صفت باشد مثل انکه بعد از خریدن غلام شود که ریب داشته است هم چنین در عادت روز نایل
شود و همین حکم دارد هرگاه عیبی عارض شود بعد عقد و قبل از قبض و ظاهر این است که در تمام فقهاء نباشد چونکه نقص خلاف
در ان نزاع و بعضی قید کرده اند تعریف عیب را بانکه باعث نقصان مالیت ان شود و بنابراین لازم می اید که خواجه بودن
غلام و مو بر زهار نبودن کنیز عیب نباشد و حال انکه بالاتفاق انها عیب اند و اخبار هم دلالت دارد و ایضاً هرگاه
خائف نشویم که عیب است منافات دارد با ثبوت ارش چونکه در اینجا ارش نیست بلکه قیمت کالا است زیاد میشود و شاید
توان گفت که این زیادتی بسبب امور دیگر است که غالباً مطلوب نیست بلکه خواجه سرایان مطلوب پادشاهان و امراء است
نه اغلب مردم یا انکه این فرق که در اینجا است که مخلوط شده بازیادتی که در نظر شرع ساقط است چونکه حرام است
و با قطع نظر از ان قیمت ان کم میشود بسبب ضعف نژاد و عدم تحقق نسل و غیر ان و دور نیست که بگوییم که هر جزء ان
زیادتی و نقصان از اصل خلقت غالب نوع باشد و این معیار رد عیب است شد و مراد از تحقق ارش و خیار ارش
در جایی که ارش متحقق شود بعضی تفاوت است مابین رد و ارش اگر ارش باشد و اگر نه کلام است که فرض نمود که صحیح و معیوب
هر دو یک قیمت داشته باشند بلکه بیشتر از جهات دو در سوق تفاوت نکند از نسبه بعد جهت [illegible] کور در است
عیب است و غالباً موجب ارش عظیم است و بعضی احتمال داده اند که در عیب رجوع شود بعرف و چون اختلاف
عرف بهمان میشود که در جاهای دیگر میشود و بنا بر این پس انچه در روایات دلالت بر خلاف ان باشد مثل نبودن
مو در زهار مختص ان باشد و این مشکل است بجهت انکه در ان روایت که حکایت مو زهار میکند گوید است بیان
ماهیت عیب شرعی پس شاید که حقیقت شرعیه باشد و تعریف فقها هم منطبق بران است و روایت هم معتضد است
بعمل اصحاب پس اولی اعتماد است بهمان سخن که در اخر گفتیم که ارش در جایی است که اعتبار میشود که تفاوت
در قیمت سوق باشد و نباید سوق را تقدیر کرد و اعتبار سوق دیگر کرد و بیع معیوب هم با علم بعیب جایز است
و خلاف ظاهر در ان نیست و ذکر عیب افضل است یعنی هرگاه تدلیس کند و غش کند بعضی کارها بکند که عیب
بپوشاند و بفروشند فعل حرام کرده و لکن بیع باطل نیست بلی بعضی اطلاق کرده اند در مثل اب در شیر داخل
کردن را که باعث جهالت مقدار مبیع میشود پس باید باطل باشد و لکن اظهر در ان نیز صحت است بجهت معلومیت

معلومیت مجموع مبیع و بدانکه خیار از برای مشتری ثابت است در بیع معیب هرگاه عیب قبل از بیع ثابت بوده و مخیر است
ما بین رد مبیع و اخذ ثمن و ما بین عوض داشتن مبیع و گرفتن ارش یعنی تفاوت قیمت و خیار از برای بایع نیست یا
اگر در ثمن عیبی معلوم شود خیار از برای او هم ثابت است و معلوم باشد و بدانکه خیار رد ساقط میشود یکی از چند چیز
اول تبری از عیب است هر چند بعنوان اجمال باشد مثل انکه بگوید که من بری ام از کل عیب بتو فروختم و او هم قبول
کند و ظاهر افرقی نیست ما بین علم مشتری و بایع هر دو بعیب و جهل هر دو و علم احدهما و جهل اخر و در حیوان و غیر
حیوان و در عیب موجود در حال بیع خیار ساقط میشود با تبری از عیب دوم جائی است که علم داشته
باشد بعیب قبل از عقد و با علم بان بخرد سیم جائی است که بعد از علم بعیب بعد از عقد راضی شود بعیب
و ظاهر اتفاق در این دو باشد و خلاف است در انکه ایا تاخیر رد بعد از علم بعیب منشاء سقوط خیار رد
میشود یا نه و اظهر ان است که خیار فوری نیست بدلیل اطلاق اخبار و استصحاب و بعضی فوری دانسته اند
و دعوی اجماع بر ان کرده اند چهارم جائی است که عیبی حادث شود بعد قبض در نزد او و در جائی که ضمان مبیع
بر او باشد از این هم بالمرة سقوط خیار رد است از جهت عیب سابق بر عقد و ظاهر هرگاه ضمان بر بایع باشد مثل
حیوان که در ظرف سه روز اول هرگاه عیبی در ان حاصل شود از غیر جانب مشتری ضمان ان بر بایع است در این
خیار مشتری ساقط نیست پنجم تصرف در مبیع است در غیر صور مستثنیات مثل حلب جاریه و القرار شاة و امثاله
این است که مراد از تصرف امری باشد که دال بر رضا بلزوم عقد باشد و همچنین در سایر مواضع تصرف در خیارات پس
مثل سوار شدن حیوان از برای ازمایش یا از برای اب دادن در وقتی که سرکش باشد و محتاج لوازم باشد و امثال
اینها باعث لزوم نمیشود و فرقی نیست در تصرف ما بین تصرف ناقل ملک مثل بیع و هبه خواه بعد نقل باو
باو عود کرده باشد و خواه نه یا [illegible] باشد مثل اجاره یا غیر ناقل مثل نقل کردن و بار کردن و ما بین تصرفی که تغییر عین
بدهد یا ندهد و همچنین فرقی نیست ما بین انکه تصرف قبل از علم بعیب باشد یا بعد از ان و بدانکه چنانکه
خیار رد ساقط میشود بیکی از این امور اول خیار ارش نیز ساقط میشود و ظاهر اتفاق در ان نیست ولا ان
دوام الفرس اظهر و اشهر این است که خیار ارش با اینها ساقط نمیشود و از این جهة نقل شده است قول بانکه
هرگاه تصرف بعد علم بعیب باشد خیار ارش هم ساقط میشود و گویا دلیل او این است که در تصرف دلالت

و جهل هر دو

بر رضای بعیست و این ممنوع است در تی لف اطلاقات اجاری است که دلالت بر ارش دارد یا القرف — فروختی

کلابتون طلا و نقره و پارچه زری و مثل طلاکوب یا نقره باشد معامله اینها نقدا و نسیه هر دو جایز است یا نه

چون در بیع طلا و نقره قبض مجلس شرط است علی الاشهر الاظهر و بدون ان باطل است و فرقی ما بین

مسکوک و غیر مسکوک و خالص و منضم بضمیمه نیست پس هرگاه کسی معامله کند اشیائی [illegible] بجنسی غیر مثلا

زین طلاکوب یا نقره کوب یا پارچه زری و اشیاء [illegible] گندم و جو و حیوان و اشیاء ان بفروشد پس در جواز

ان اشکالی نیست خواه نقد باشد و خواه نسیه و هرگاه بجنس طلا و نقره میفروشد پس در ان قبض مجلس

شرط است و نسیه نمیتوان داد و در این تفاوت ندارد که طلا در قیمت نقره کوب یا طلاکوب بدهد

یا نقره در قیمت انها بدهد بلی هرگاه بقدر ان طلا و نقره که در ان جامه یا در ان اسلحه است نقد بدهد

و تتمه نسیه نماید باکی نیست و هرگاه داند که این قیمتی که حالا میدهد زیاده بر ان قدری است که در ان

اسلحه یا جامه است کافی است هر چند علم بمقدار ان نداشته باشد بتفصیل و بخصوص و علاوه که در این [illegible]

قطع نظر از قبض مجلس باید ملاحظه ربا شدن را هم بکند پس هرگاه علم دارد بمقدار طلا یا نقره که در ان جامه یا اسلحه

است باید ان قیمتی که میدهد از طلا و نقره بیشتر باشد از انچه در انها است تا انکه انچه ما ورای ان است در برابر ان باشد

و زیادتی در برابر اصل پارچه و اهن و اشیای انها باشد تا ربا نشود و هرگاه مقدار ان معلوم نیست جایز نیست بیع بهمان

جنس مگر با علم بزیادتی ان قیمتی که میدهد از انچه در انها است از طلا و نقره و در اینجا ملاحظه نسبت طلا

و نقره را باید کرد چون طلا و نقره در ربا دو جنس محسوب [illegible] میشود و زیادتی هر یک بر دیگری مضر

نیست هرگاه جامه نقره باف باشد و ان طلائی که میدهد در قیمت بودن کمتر از ان باشد ضرر ندارد — سوال

هرگاه کسی ملکی [illegible] و رویت و مشاهده نکرده بدیگری فروخت [illegible] و عیبی [illegible] کرده و بعد از ان

مشتری انرا بفروخت بعد از ان ایا بایع را میرسد فسخ معامله یا نه — هرگاه کسی ملک معینی شخصی را

بفروشد [illegible] بایع از برای مشتری بگوید که فلان ملک که در فلان مزرعه دارم که مقدار ان این است و [illegible]

ان چنین است و حدود ان این است میفروشم و مشتری بهمان وصف بخرد و مشتری ندیده باشد و بعد

که مشتری مشاهده کرد بر خلاف ان وصف و ناقص بود مشتری مسلط است بر فسخ بیع و از برای بایع خیاری

[illegible]

خیاری نیست [illegible] هرگاه بایع ملکی [illegible] ندیده باشد و مشتری [illegible] و صفت کند از برای او

که فلان ملک تو که این صفت و این حدود است از تو میخرم و بایع هم باو بفروشد و بعد از [illegible] بر خلاف انچه [illegible]

[illegible] بایع مسلط است بر فسخ بیع و هرگاه بایع و مشتری هیچکدام ندیده باشند بوصف [illegible] واقع شود و از جهت نقص در ان باشد — نقص هم

و از جهتی زیاده باشد پس هر دو مسلط بر فسخ هستند و هر کدام پیشتر فسخ کرده اند از برای دیگری خیاری نیست [illegible]

[illegible] فسخ میکنند و همچنین هرگاه بعض ان مشاهده شده و بعض نشده و بوصف و تعیین معامله شده باشد و بعد از رویت

ان بعض که مشاهده نشده بود بر خلاف ظاهر شود باز خیار فسخ ثابت است در جمیع ان مبیع و بعضی گفته اند که در بعض که رویت

الزام کنند و در بعض فسخ کند چون مستلزم ضرر میشود از راه تبعیض صفقه و خیاری ثابت است این خیار در وقتی که خبر از رویت

[illegible] حاصل شود بعد و بعد از [illegible] ظاهر شد خلاف ان و خلاف کرده اند در فوری بودن این خیار و [illegible]

[illegible] بلکه خیار بر خلاف اصل است و در بیشتر از فور ثابت نمیشود [illegible] اطلاق [illegible] که در ان

وارد شده اطلاق خیار است و این دور نیست خصوصا با وجود [illegible] بعورت ان بلکه در ان صورت بقای خیار [illegible]

و [illegible] لیس ظاهر [illegible] سقوط خیار رویت [illegible] — [illegible] که مردم

[illegible] میکنند و ده راس گوسفند مثلا میدهند که بعد از [illegible] دیگر ده عدد گوسفند بهمان سن بگیرند که در [illegible]

بدهند [illegible] و شرط میکنند [illegible] ده من روغن بدهد و هم شرط میکنند که [illegible] این گوسفندها که

میدهند [illegible] صاحب گوسفند مطالبه عوض بکنند و اما اگر [illegible] بعضی [illegible] بار [illegible]

[illegible] باشد [illegible] این معامله صحیحست [illegible] و این چه عقدیست از عقود شرعیه — [illegible] بعنوان

سلف تمام کرد و هم بعنوان بیع نسیه و هم بعنوان مصالحه اما سلف [illegible] که ان شخص که گوسفند را میگیرد باید

[illegible] سلف ده راس گوسفند بفروشد [illegible] که گوسفند را میدهد و این گوسفندها را قیمت ان حساب کند و قبض

مجلس [illegible] که گوسفند [illegible] میشود و همچنین سلف در حیوان هم جایز است [illegible] گوسفند

[illegible] صفات [illegible] در سلف [illegible] — غرر است

[illegible] و [illegible] جایز [illegible] سلف کرد [illegible]

[illegible]

را بعد و خلاف بیع ضعیف است پس اگر کسی بگوید که ده رسن کوسفند [illegible] باشد که بافته شده [illegible] که در این بلاد معین میباید که صحیح
الاظهر باشد و باید در میان باشد و بسیار کوچک نباشد بلکه متوسط باشد که بسیار کوچک نباشد خواه ماده باشد و خواه نر یا ماده
باشد کافیست در وصف کو باز تفاوت در مقدار جثه در میان اینها باشد خصوص در کوسفند شیرده که چندان تفاوت بسیار
در آن ندارد و لا شرط روغن پس میتوانیم که آنرا نیز داخل بیع کنیم که بگوید ده رسن کوسفند را فروختم بتو و میتوان
در سوره هیچ یا ده من روغن در سوم [illegible] ده من دیگر در سوم چهار یا سه و ده من دیگر در سوم [illegible] و ده من دیگر در دیگری
دو یا سه و ده من دیگر در دیگری یکی و قیمت آن ده رسن کوسفند است که حالا میگیرد و همچنین وصف [illegible] در روغن هم
اسان است بلکه آن نیز از آنست و میتوان نیز شد که داخل بیع نباشد و از باب شرط ضمن العقد باشد و این شرط هم از شروط جایزه است
و اول شرطهای سلف است و توهم اینکه منافی مقتضی عقد سلف است که بر اصل بیع وارد نشد و شرط داخل احد طرفین است
و این آن تفاوت دارد با اینکه داخل اول بیع سلف نیست اولا با اینکه بودن [illegible] شرط داخل احد طرفین نه باین معنی است
که باید در هم امور حتی در بطلان وفا موافق باشد با شروط فقه بلکه مراد همین است که بر شروط علیه لازم میشود و فا ببیان مقتضی
شرط اصل شرط [illegible] و ثانی با اینکه چنانکه اصل بیع میتوانند تقسیم شود بازمنه متعدده شرط هم میتوانند شد پس بعض
اول بیع و شرط [illegible] حال آن خواهد بود و از آنچه گفتیم وجه تصحیح بیع نسیه هم ظاهر میشود بنا بر آنکه [illegible] شرط عدم تسلیم بیع است
در وقتی که ثمن را بخارت ببرند چون فقها از جمله شروط [illegible] منافی مقتضی عقد شمرده اند اینکه بایع شرط کند عدم تسلیم
بیع را یا مشتری شرط کند عدم تسلیم ثمن را و آن نیز سند نیست با اینکه [illegible] از جواب هم تصحیح این [illegible] بکنیم بنا را باین میگذاریم
که بایع شرط میکند با مشتری که هرگاه ثمن را بخارت ببرند تو را بری الذمه کنی از بیع که دینی است بر گردن تو نه اینکه تو
مستحق بیع نباشی و دلیل بر بطلان این نوع شرط نیست و تحقیق این معنی و فرق ما بین شروط صحیحه و فاسده را در رساله علیحده
که در تحقیق مسئله شرط ضمن العقد نوشته ام کرده ام و لا بر وجه معقول پس [illegible] است خصوص با رفع جهالت باین نحو کرده را
کوسفند موجود [illegible] صلح بکنند بده رسن کوسفند در ذمه شخص با روغن مذکور در ضمن کوسفند کو با تفصیل مذکور و شرط
اینکه بخارت ببرند را داخل شرط ضمن العقد میکنیم بعنوان تقریبی که ذکر کرده ایم زبده ده عدد است که هر یک
اعلی قیمت آن [illegible] پول سیاه است بفروشند بعمرو بیع با نزده [illegible] پول سیاهی بوزن در مدة یک سال و صیغه جاری نموده

مبادی

کی آن [illegible] بگفته شرط افتر بفیها [illegible] خرج کرده و در برابر [illegible] بیع با نزده [illegible] را بسبط طلبه [illegible] تا اخر — اصل مساله جایز است
و بنا بر ظاهر که میتوان شرط لازم است چون [illegible] شرط ظاهر اینست که باید عمرو پول سیاه را بدهد بنا بر ظاهر که اطلاق معاملات — مرد اوست
[illegible] مشکلیست مراد [illegible] اباحت بنا را که جایز باشد که عمرو پول سیاه [illegible] هم لازم من الدیعجب این عوض و معوض
ربا کسی میتواند بود و معتقد آنست که ده جریب است و یک جریب [illegible] باصدر و میکوید یک جریب از این ده جریب است بتو
فروختم و او هم قبول میکند و بعد از آنکه بخواهد قسمت کنند [illegible] که میکنند یعنی زمین نه جریب است بایع میکوید مشتری که تو
مستحق عشر [illegible] مشتری میکوید که من یک جریب زمین خواهم اما مشتری مستحق عشر مجموع است یا مستحق یک جریب زمین است
هر چند فقها ذکر کرده اند که هرگاه جزء مقدر بجز عشر [illegible] بفروشند از زمین معین مثل [illegible] مختلف الاجزاء [illegible] در [illegible] بعنوان عشر [illegible] نعضی
از کلام بعض بر این [illegible] معین [illegible] بیع باطل است و لکن ظاهر علما است که مراد آنها این است که بر سبیل شاع نباشد و هرگاه
بر سبیل اشاعه باشد جایز است چنانکه هرگاه جزء مشاع معلوم النسبه از معین را بفروشند خواه مختلف الاجزاء باشد یا متساوی الاجزاء
مثل ثلث این زمین معین که اجزاء آن مختلف باشد یا ثلث این صبره گندم معین که مقدار آن معلوم [illegible] که در این جزء صحیح است به اشکال
و ما [illegible] گفتیم که مراد آنها نه جزء صورت [illegible] در مالک [illegible] پس هرگاه مراد ما [illegible] در صورت سوال اینست که یک جریب شایع
از آن زمین خاص که آن را ده جریب میدانند و در واقع نه جریب صحیح بود دیگر جریب [illegible] مال او [illegible] که مطلق جریب
بیت نه در اصل زمین و نه در [illegible] بلکه [illegible] آن مقدار و نمیتوانند عشر زمین را [illegible] بگوید که عشر زمین [illegible] بلکه [illegible] [illegible]
مشتری تمام زمین را [illegible] بایع با تمام کرباس را و اجزاء آن هم مختلف باشد و [illegible] بهر جزء از اجزاء آن و بر [illegible] قسم
دلیل بر بطلان [illegible] بنا شد چون عوض و معوض [illegible] لازم [illegible] و ثمن زیست مشتری که [illegible] خواهد بکند و بهر [illegible] در صورت
سوال اینست که چون که بر جزء معلوم النسبه بکلی [illegible] که مراد عشر زمین باشد بلکه [illegible] بر یک جریب شده و معوض اینست که آن زمین
مشتمل بر یک جریب هست و هرگاه یک جریب بر سبیل اشاعه [illegible] شده لیکن مشتری مستحق یک جریب است و مالک [illegible] نمیتوانند او را الزام کنند
بر عشر بلکه مشتری شریک است با بایع بمقدار یک جریب [illegible] هرگاه فرض [illegible] که زمین ده جریب [illegible] مستحق عشر مشاع
زمین است خواه وجه [illegible] آن باشد یا محصول [illegible] آن و هر چند در جمیع [illegible] است یک جریب [illegible] از یک جریب باو برسد
با آنکه [illegible] بسبب سهام و هرگاه نزاع کنند در اینکه [illegible] بر سبیل [illegible] فروخته است یک جریب را یا یک جریب کلی فروخته

وبیان کند ادعا کند عدم قصد انشا را یا بگوید که فاسد شود اظهر آنست که قول مدعی انشاء مقدم است بجهت اصل صحت بر صحت [illegible]
بنا بر مشهور که [illegible] که بیع جزء [illegible] مثل [illegible] و قبض نشد [illegible] ارش مختلف الاجزاء باطل باشد دیگر
صورت انشاء در اینجا [illegible] انشاء [illegible] و هرگاه بنا را بر آن احتمال بگذاریم که [illegible] دادیم که با وجود اطلاع بر [illegible]
بدون قصد انشاء هم صحیح باشد در اینجا ظاهر آنست که قول مدعی عدم انشاء مقدم باشد چنانکه در متفق الاجزاء [illegible] بیان
کرده ایم [illegible] کرده الله در عدم انشاء و غیره آن ظاهر میشود در جائی که بعض مبیع تلف شود پس بنا بر قول
[illegible] انشاء و [illegible] مشتری شریک است در نقصان و بنا بر عدم انشاء مشتری [illegible] میگیرد هر چند همان بقدر [illegible] باقی
مانده باشد و حدیث صحیح هم است که دلالت بر این دارد و علامه [illegible] در متفق الاجزاء گفته است هرگاه بگوید که ده من از این
جوال گندم که [illegible] در او هست بتو فروختم و مشتری هم قبول کند و قبل از آنکه مشتری تصرف کند و تسلیم بگیرد [illegible]
از آنرا دزدی ببرد [illegible] آن گندم را ببرد باز مشتری مستحق ده من هست زیرا که او ده من کلی [illegible]
و هر ده من را که اختیار کرد میتواند اختیار کرد [illegible] که در هر وقت که خواهد مطالبه ده من [illegible] بکند و بایع اختیار
این مقدار دارد که بگوید ده من تو در میان آن [illegible] بود که دزد برد پس [illegible] ده من باقیمانده را اختیار میکنند و هرگاه [illegible]
[illegible] صحیح باشد [illegible] از ده من [illegible] پس در اینجا [illegible] خواهد بود و [illegible] در مختلف
الاجزاء [illegible] بیع مبیع [illegible] فرض صحت فرق است بین
مختلف الاجزاء و متفق الاجزاء پس [illegible] در صورت سوال هرگاه بنا بر قول بعضی چنانکه احتمال دادیم دعوی کنند [illegible] بر سبیل [illegible]
[illegible] یا بدون انشاء [illegible] مدعی عدم انشاء را مقدم [illegible] بایع و [illegible] مشتری مستحق [illegible] خواهد بود [illegible] خواهد
بکند پس [illegible] عدم انشاء در اینجا نیز در [illegible] ظاهر میشود که [illegible] از آن زمین [illegible] برد پس بنا بر انشاء
مشتری شریک میشود در نقصان [illegible] عدم انشاء [illegible] هرگاه [illegible] مشتری مستحق [illegible] جریب است
از [illegible] زمین [illegible] فرق هست در اینکه بنا بر انشاء اختیار با مشتری نیست که هر جریب را که خواهد اختیار کند بلکه باید تقسیم
بر سبیل [illegible] بخلاف صورت عدم انشاء که اختیار با او است و [illegible] مابین دعوی [illegible] در عدم انشاء
در [illegible] دو صورت صحیح باشد و [illegible] انشاء در مختلف الاجزاء بنا بر مشهور که بطلان آنست که [illegible]

مشتری [illegible] مقدم [illegible] در لفظ [illegible] بودن [illegible] خلاف [illegible] اراده خلاف معتاد و اراده لفظ [illegible] میشود
هرگاه بایع بفروشد [illegible] زمینی معین [illegible] موصوفه [illegible] جریب است و مشتری [illegible]
مساحت کند اصل زمین نه جریب باشد یا مشتری خیار فسخ دارد یا بیع باطل است و بر فرض خیار اختیار در [illegible] دارد
بدانکه علما خلاف کرده در اینکه هرگاه کسی زمینی [illegible] موصوفه [illegible] جریب [illegible]
و بعد از آن معلوم شود که کمتر بوده [illegible] اظهر آنست که خیار از برای مشتری ثابت میشود در فسخ بیع [illegible]
بجمیع ثمن یا آنکه بیع را [illegible] دارد [illegible] حقیقت دارد در بیع و بقدر [illegible] استرداد کند از ثمن [illegible]
کرده چنانکه در روایتی وارد شده [illegible] اختیار دارد که فسخ کند یا
[illegible] بیع در مقابل تمام قیمت و بدانکه در [illegible] روایت مذکور است که هرگاه بایع [illegible]
زمینی [illegible] داشته باشد [illegible] نقص [illegible] تمام کند لازم است بر بایع که نقص آنرا تمام کند و بیع [illegible]
بعضی [illegible] داده [illegible] اختیار کرده اند در این صورت و این حدیث [illegible] عمل [illegible]
آن مشکل است چون مخالف قاعده است چون عقد بیع [illegible] آن نبوده و مشهور ترک کرده اند [illegible]
و [illegible] اول [illegible] که محمول [illegible] است [illegible] اظهر اینست که مشتری در اینصورت فسخ
نکند هرگاه بایع نقص را تمام کند [illegible] بقول [illegible] بگذارد [illegible]
مشهور و هرگاه [illegible] اظهر اینست که مشتری [illegible]
بر فسخ بیع [illegible] در مقابل نقص [illegible] و التزام بیع و اظهر [illegible] فسخ
یا رضا به بیع در مقابل تمام قیمت و اظهر اینست که هرگاه [illegible] بایع نقص او را تمام کند از زمین [illegible]
مشتری قبول کند و فسخ نکند — هرگاه کسی بفروشد ملک معینی [illegible] با املاک غیر [illegible] که [illegible]
منتقل شده باو [illegible] آیا این بیع صحیح است یا فاسد — بدانکه از شرایط صحت بیع معلومیت
مبیع است و با وجود جهالت مبیع بیع باطل است بدلیل اجماع که بعضی بر آن نقل [illegible] چنانکه علامه در تذکره
ادعا کرده و اخبار هم دلالت بر آن دارد و [illegible] جهالت [illegible] لازم [illegible] و داخل بیع سفینه

[illegible] مستلزم

وازان جهة نیز حرام و باطل است و لهذا با وجود ضمیمه نیز بیع مجرد بی ضمیمه [illegible] و اثر [illegible] بطلان است بجهت [illegible]

جهات اولی است و بعضی قائل شده اند بعضی از ان بسبب دلالت بعض اخبار که رسیده و [illegible] استفاده [illegible] است با دلیل [illegible] کننده [illegible]

تفصیل داده اند که اگر مقصود معاملات در بیع [illegible] باشد حقیقت و اگر مقصود معاملات [illegible]

[illegible] قصد نسبت [illegible] باطل است [illegible] در دلیل بطلان لزوم [illegible] است و [illegible] در صورت [illegible]

[illegible] لازم [illegible] وازین باب است [illegible] با جهات [illegible] و [illegible] کرده اند و این

[illegible] در بعضی از اخبار [illegible] دلالت دارد بر جواز [illegible] که معمول است [illegible]

[illegible] و بگوید [illegible] در بازار است [illegible] است که [illegible]

که در بازار است و [illegible] در این مقام [illegible] کرده اند [illegible] مسئله بیع [illegible] سلم [illegible]

حیوان است [illegible] در [illegible] حیوان [illegible] و تحقیق این مسئله در [illegible]

[illegible] و مقام [illegible] اطلاع در [illegible] تحقیق مقام است [illegible] در مسئله ضمیمه [illegible]

[illegible] در مسئله ضمیمه [illegible] شرعیه [illegible] شرعیه [illegible]

[illegible] از [illegible] بلکه از [illegible] شرع [illegible]

[illegible] ضمیمه [illegible] در خصوص حدیث صحیح وارد [illegible] هزار درهم [illegible] دینار و هزار درهم [illegible]

کرده اند و اجماع [illegible] و [illegible] الفضیلة [illegible] طلا و نقره است

در عرض [illegible] از زکوة و غیر اینها [illegible] ربوا و غیر ان ذکر کرده اند و [illegible]

[illegible] دارد [illegible] از کلام [illegible] علت تحریم ربوا ان تلف اموال و ظلم کردن

[illegible] در طلب [illegible] باعث [illegible] قرض [illegible] معروف [illegible] شدن است [illegible] علت

[illegible] در این علت [illegible] ربوا [illegible] ربوا بودن [illegible] علت دارد

وان علت [illegible] است بلکه از باب حکمت است [illegible] تحریم ربوا [illegible] که [illegible] بوده

[illegible] علت [illegible] و عدم [illegible] که باعث لزوم [illegible] شد از [illegible] ربوا [illegible]

[illegible] نفع [illegible] که [illegible] دوازده تومان تا بعد از [illegible]

[illegible] انتفاع [illegible] نفع میشود و با وجود

[illegible] حرام [illegible] عقد [illegible] از [illegible] مستحب است و عده از [illegible] در رحم او هست

واجب است [illegible] ربوا را حرام کرده و بیع را حلال و مباح کرده است [illegible] داد و ستد [illegible] منتفع شوند

[illegible] ربوا [illegible] بیع منتفع شود [illegible] ضمیمه [illegible] باشند و ترک ربوا کنند

[illegible] بیع [illegible] در حصول انتفاع [illegible] است [illegible] صحیح کنند [illegible]

[illegible] کنند [illegible] حلال [illegible] نفع کند نه حرام [illegible] حدیث صحیح است [illegible] حلال [illegible]

[illegible] بیع [illegible] حرام [illegible] کرده [illegible] گفتیم [illegible]

[illegible] در بیع [illegible] که [illegible] است که در ان [illegible]

باشد و [illegible] قیمت [illegible] کند در [illegible] طلا و نقره [illegible] جهات

[illegible] حصول نفع [illegible] باشد [illegible] است یا [illegible]

[illegible] محتاج است [illegible] کند باید [illegible]

هم [illegible] نیست پس اگر [illegible] در بیع [illegible] مطلق [illegible] از ان در [illegible] لازم

[illegible] در بیع [illegible] مطلق [illegible] لازم [illegible] ضمیمه پس

[illegible] در بیع [illegible] ضمیمه [illegible] در ربوا [illegible] هزار درهم [illegible]

حلال میکنیم و در ازای یک دینار [illegible] درهم در برابر ان [illegible] در اینجا هم میگوییم که صد درهم

که [illegible] دویست درهم [illegible] درهم

[illegible] حصول دویست درهم هست و وضع کردن صد درهم در ازای [illegible]

دویست درهم [illegible] ربوا [illegible] باید [illegible] باشد

نفع [illegible] اقوال [illegible] است و [illegible] درهم [illegible]

بهان دارد و بعضی از انها معتبر است و اگر شرط عدم لزوم عوض [illegible] اخبار [illegible] و ظاهر انست که مراد قابلیت
هم ابتیاع باشد و مراد [illegible] تفصیل داده [illegible] بالذات [illegible] معین قرار بدهند [illegible] مجهول [illegible]
که گفتیم که حیله که بر ای جهالت باشد و نفعه [illegible] در این نکنند [illegible] منافات ندارد با انچه گفتیم و حاصل انکه مقصود
بالذات در این بیع ها این است که مراد بالذات از بیع [illegible] تعلق [illegible] العقد بیع است بالذات [illegible] کنیز [illegible]
نه اینکه مطلوب و مشتهی و داخل در ان بیع اصل است زیرا که خواهش و نفرت و موافق طبع او در ان است که عوض
در برابر ان مجهول باشد در بیع مجهول و در برابر ان وجه عمده باشد در [illegible] مانند خوردن کاه و اراده گوسفند
مال [illegible] متعلق میکند [illegible] بودن ان [illegible] پس کسی در این مقام گمان نکند که چگونه میشود که مقصود
بالذات مشتری از خریدن یک کف [illegible] حصول یک کف [illegible] باشد بلکه مقصود بالذات ان حصول [illegible] بسیار است
که مظنون است که در ما زاد بر [illegible] اگر مراد [illegible] انست که باید از باب بیع خانه باشد با جهالت [illegible] ان
و جهالت [illegible] خانه است پس ان داخل [illegible] نیست و در بیع [illegible] نیست بجهت انکه بتبعیت [illegible]
در نفس بیع است نه در مقصود بیع بجهت انکه داخل در بیع خانه [illegible] است که بیع یک [illegible] و مشتری [illegible]
خانه و اب چاه [illegible] و از باب دلالت [illegible] بتبعیه غیر مقصود از لفظ داخل بیع میشوند و بتبعیت داخل
بیع میشوند و در اینجا [illegible] هر دو منظور نظر بایع و مشتری است پس بتبعیت در اینجا بجهت [illegible] است و [illegible]
[illegible] است و از این باب است دخول [illegible] در [illegible]
اشتراط قدرت بر تسلیم گفته اند [illegible] نظر از این تحقیق بکنیم [illegible] مقام [illegible]
مجهول و غیر مقدور التسلیم دلالت بر صحت و بطلان دارد خواه با ضمیمه باشد یا نه و ادله جواز با ضمیمه دلالت بر جواز دارد
خواه غرر لازم اید یا نه و نسبت میان انها عموم من وجه است و ترجیح [illegible] پس باید ادله ضمیمه را بر وجهی حمل
کنیم که غرر از راه جهالت در ان نباشد [illegible] مطلق [illegible] مقدم باشد بر عام مطلق و [illegible] ضمیمه بسبب [illegible] از اجماع
محض است که اجماع است بر انکه باید در بیع [illegible] حیله [illegible] و [illegible] معین قرار [illegible]
قرار کرده باشیم [illegible] که [illegible] ارباب شرط ضمن العقد باشد و جهالت این شرط هم [illegible] بر بطلان

بر بطلان ان نیست در صورتی که [illegible] در خصوص ضمیمه نیست [illegible] بعضی [illegible]
در بعض [illegible] کرده اند [illegible] دلالت دارد بر [illegible] اشتراط [illegible]
[illegible] و [illegible] طعام نباشد و جزو بیع باشد [illegible] اجماع بر بطلان [illegible]
و [illegible] دلالت بر ان دارد و تحقیق [illegible] کرده ام [illegible] شده است در بعض اخبار [illegible] ضمیمه [illegible] است که
[illegible] بیع [illegible] کند [illegible] قرار [illegible] جهالت [illegible] روایت ابراهیم [illegible]
[illegible] الصوف [illegible]
[illegible] الصوف [illegible] و دعوی
غرر [illegible] بر بطلان ان باشد [illegible]
[illegible] بر بطلان بیع [illegible] کرده [illegible] کند [illegible] استقلال [illegible] فرار
از جهالت [illegible] سوال [illegible] که [illegible] قصد [illegible] فرار از جهالت نبوده و [illegible]
[illegible] مجهول [illegible] بیع [illegible] استقلال [illegible] سوال [illegible] بیع باطل است و [illegible] ضم کردن
[illegible] بقصد فرار از جهالت بوده مجهول را [illegible] صحیح است
و [illegible] در اخبار و احادیث [illegible] و غش و جهالت هم واقع شده و [illegible] دارند و غالب
[illegible] را در جهالت [illegible] میکنند و غش [illegible] کردن عیب [illegible] خواه [illegible] اب و [illegible] کردن و خاک
در گندم کردن باشند یا در [illegible] باشد [illegible] میشود [illegible] خوردن
مشتری [illegible] در قیمت [illegible] فریب [illegible] باشند یک دیگر را و بیع غش و فریب دادن عمدا
حرام است اما باطل نیست بلکه بعد از اطلاع خیار ثابت است و [illegible] بطلان هم نیست بتفصیلی که گفتیم
زید [illegible] را فروخت بعمرو [illegible] عمرو در ان تصرف کرد بعد همشیره زید ادعا کرد بر ان
مال و حق خود را اثبات کرد [illegible] ادعای منافع و اجرت ایام تصرف را از عمرو میکند ایا از زید یا از هر یک میتواند
کرد و بر فرضی که از عمرو گرفت عمرو رجوع بزید میکند یا نه و ایا عمرو میتواند ادعای نفقه [illegible] را از زید نماید یا نه

بنا بر همشیره زید میتوانند از ویکی از زید و عمرو ادعای خیار غبن نمایند تا تصرف را بکنند و هرگاه رجوع بعمرو کرد پس حق
خود را بگیرد و نماء متصل و منفصل مثل پشم و موی و شیر و ولد و میوه و غیر اینها همه را بگیرد و همچنین از منفعتی که عمرو از ان
استیفاء کرده مثل سکنی در خانه و سواری چارپا بلکه هر چند استیفاء ان نکرده باشد [illegible] باید اجرت خانه و چارپا بدهد
هر چند در ان سکنی و سواری نکرده باشد و انچه بر طرف شده از [illegible] یا منافع و نماء و انچه مثلی باشد مثل شیر و پشم مثل را
باید رد کند و هرگاه نباشد قیمت مثل را در [illegible] وقتی که مثل نایاب شده است و [illegible]
تصرف [illegible] در نفوذ [illegible] این است که هرگاه قیمت [illegible] ان در ایام تصرف
و بعد از ان مختلف شده باشد قیمت روز تلف را باید بدهد [illegible] زیاد [illegible] حاصل شده باشد پس [illegible]
نیست که باید غرامت ان را بکشد و بعد از انکه [illegible] داشت [illegible] که عمرو [illegible] است که [illegible]
داشت و لکن زید ادعا کرد که [illegible] منتقل شده [illegible] از جانب همشیره ام که بعمرو فروختم پس [illegible]
که در هر دو صورت عمرو مشتری رجوع میکند بزید بایع و انچه داده است بهمشیره از او میگیرد و در جائی که قیمت
روز تلف عین را [illegible] انچه را که داده است میگیرد هر چند زیادتر باشد از انچه بزید بایع داده مثلا هرگاه
ان ملک اسب [illegible] و زید انرا به [illegible] تومان فروخت بعمرو و بعد از انکه قیمت ان [illegible] تومان رسیده است [illegible]
که همشیره او غرامت میگیرد [illegible] حصه خود [illegible] از قیمت ان میگیرد و عمرو هم همان را از زید میگیرد که
بزید کمتر داده باشد چون که زید او را مغرور کرده و فریب داده و این نقصان باو رسیده و همچنین از نقصان
که عمرو کشیده است از جهت این معامله و در عوض ان چیزی ندارد مثل انکه ان ملک کنیز بوده و از و فرزند بهم
رسانیده [illegible] که فرزند را مالک اول رد کند [illegible] از اد [illegible] و در عوض این چیزی ندارد میتواند این
غرامت [illegible] از بایع بگیرد و همچنین [illegible] قیمتی که از راه لاغر شدن حیوان بمالک داده است میتواند انچه
بگیرد [illegible] که در عوض ان نفع برد مثل انچه در قیمت شیر حیوان که خورده است داده یا اجرت خانه
که سکنی کرده است داده است در ان دو قول است [illegible] اظهر در اینها نیز جواز رجوع [illegible] چون او را فریب
داده است و او را مسلط کرده است بر انکه منفعت ببرد بلا عوض [illegible] عوض گرفته اند و متضرر شده و

[illegible] و هرگاه [illegible] مال غیر است و غصب است [illegible] پس او رجوع نمیکند [illegible] در غرامت
انچه بمالک داده [illegible] چون تلف [illegible] در دست او شده و ضمان مستقر بر او شده و او غاصب محض است و لا غیر [illegible]
داده پس مشهور این است که رجوع نمیکند در انجائی که [illegible] مال خود را بلا عوض باو داده چون [illegible]
غیر است [illegible] ولکن علامه ره تفصیل داده که اگر انچه در قیمت ان داده
باقیست برجوع میتواند کرد و اگر تلف شده رجوع نمیتواند کرد و تفصیل [illegible] است [illegible] از متاخرین این [illegible]
پسندیده اند چون در صورت تلف [illegible] اذن [illegible] در ایام [illegible]
بقای ملک و الناس مسلطون علی اموالهم [illegible] در اطلاق [illegible] ضعیف است [illegible]
مذکور [illegible] این باشد که این را از باب اعراض [illegible] است بنا بر انکه اعراض [illegible] زوال ملک [illegible] هر چند
که این در نزد حقیر قوت دارد [illegible] دلالت بران دارد
و همچنین [illegible] تنبیهات [illegible] که در رساله علیحده بیان کرده ام لکن معلوم نیست که این از باب اعراض [illegible]
باشد [illegible] قیمت که داده ام اعراض کرده ام هر چند [illegible] مال را [illegible]
[illegible] بگیرد خصوصا با بقای مال [illegible] هرگاه [illegible] باشد چنانکه بعض اوقات [illegible] میتوان کرد
خصوصا در صورت بعض صور تلف مثل انکه [illegible] که مال غیر است از غاصب [illegible]
[illegible]
بعد [illegible] نیست که [illegible] اعراض
[illegible] بودن ان [illegible] از [illegible] غاصب و اظهر در صورت بقای [illegible] جواز رجوع است بجهت
استصحاب و عدم [illegible] در تحقق اعراض و اما در صورت تلف پس علامه [illegible]
دعوی اجماع بر عدم رجوع کرده است پس اگر اجماع در خصوص صورت تلف ثابت نشود پس دیگر
ضرور [illegible] تکلیف نیست که [illegible] اعراض [illegible] ولکن [illegible] در ان نیز [illegible]
نقل کرده اند قول بجواز رجوع را در صورت تلف و در [illegible] هم قول مشهور را نسبت بقیل داده

کر شعر بتمریض است اشهد و در عمر نیز نسبت بقیل داده و گفته است که این قول دور است و شهید ثانی در شرح لمعه این صورت را ترجیح کرده است
مطلقا و المکاسب را باطل بودن ان کرده بلکه نقل اجماع کرده و حق اینست که خلاف مشهور در خصوص صورت تلف کمال صعوبت
دارد و تبعات علما منقول در تذکره و حکم بودن الف مفقود در این عمر باعیان ظاهر نیست و علاوه ادله ضمان و اتلاف هم شامل این است
حتی حدیث علی الید ما اخذت حتی تؤدی چون ظاهر انکه این صورت تفاوتی نیست و دلیل وجوب مثل یا قیمت از جانب بایع
برسد و در ما هم مفقود است و بهر حال عدم جواز رجوع مشتری در صورت تلف دلیل حلال بودن برا و باین حق که صحبت
هم بنا شد چه ظاهر اینست که مشهور علما هم تفرقه نمیکنند عبارت ایشان اینست که ضمان بنا شد با وجود اینکه میتوانیم
گفت که منافات نیست ما بین عدم جواز رجوع مشتری و وجوب رد بایع و ضمان ان پس بر مشتری حرام است که تصرف کند مال ایشکه
بایع فضولی باو داده و نظیر این در شرع بسیار است و از این باب است که هرکه بی رضا قسم بخورد بر عدم استحقاق مدعی نسبت نفی و حق پس
بنا او واجب است دادن و از برای مدعی جایز نیست مطالبه کردن پس حاصل فتوی در مسئله اینست که هرگاه عین مغصوب باقیست
عاریت مشتری رجوع کند بان و بر بایع واجب است رد ان و در صورت تلف جایز نیست رجوع مشتری و در وجوب رد بر بایع
اشکالی است و دور نیست که لازم باشد و نباید که لازم بشمارند لکن فعل حرام کرده است چون بی وجه صحیح در ان
مال تصرف کرده و اکل مال بباطل است و الا نهر دلالت بر ضمان نمیکند بلکه افاده حرمت میکند چون از راه معامله
فاسده خورده است پس خوب تامل کن که بعضی این تحریر را که این اکل باطل باشد و ضمان نباشد و بدانکه فرقی نیست
در این حکم ما بین انکه بایع غاصب صرف باشد یا فضولی باشد و مالک اجازه نکند چنانکه در مسالک تصریح بان کرده
و هرگاه رجوع کند بر بدل که غاصب است و بایع است و از او گرفت پس اگر مشتری عالم بغصب بوده رجوع میکند بایع
بمشتری یعنی اگر باقی باشد و بعوض ان هرگاه تلف شده باشد و بمنافعی که از ان استیفا کرده زیرا که تلف مال مستقر
شده در دست او پس گویا که عوض ان را بایع داده مالک یعنی مغصوب را منتقل کرده بان غاصب و او قائم مقام مالک
میشود و چون در دست مشتری تلف شده پس بایع رجوع میکند باو زیرا که مشتری در صورت علم غاصب محض است
و اینها را از بایع غصب کرده بود و اما قیمتی که مشتری داده بود به بایع پس حکم ان پیش گذشت که مشهور
عدم رجوع است مطلقا و اقوی ان است که در صورت بقاء ان رجوع میکند و در صورت تلف نمیتوانند رجوع کند

و هرگاه مشتری رجوع به بایع بمنفعتی که منفعتی از ان عاید او نشده استیفا کرده یا در عین نقصانی رسیده باشد
که ضامن بود ان منفعت نحو ضمان ان بر بایع است و مشتری رجوع میشود در اول که انچه بعد از اخذ از بایع و هرگاه مشتری جاهل
بغصب بوده باز بایع رجوع میکند بمشتری در انچه داده و اما رجوع بزیادتی میکند هرگاه زیاده از ثمن از او گرفته باشد
در ان بار دو قول است و اظهر در اینجا عدم رجوعست بجهت انکه مشتری در اینجا مغرور نیست و توجه زیاده نماید بر عین باو
ناشی از فعل او نشده که انقلاب است و غرامت اتراد دیگری میکند چنانکه در صورت سابق که مالک رجوع میکرد بمشتری جاهل
بزاید بر ثمن مشتری رجوع میکرد بجا بسبب مغرور بودن و لا سوال از نفع ثمن پس اگر ثمن از قبیل نقد و نحو است
که اجرت نمیدارند مطالبه نفع ان را نمیتوانند کرد و اما اگر از قبیل حیوان و عیران که اجرت میدارند باشد در اینجا
دو صورت اظهر عین صورت جهل مشتری است که مال غیر است یا داده بایع اذن صاحب مال را منافع ان را نمیتوانند
مطالبه کنند بلی اگر بایع هم جاهل بجهت است که مال غیر است و منفعتی از ان ثمن استیفا نکرده در اینجا معلوم نیست
که منافع غیر مستوفاة را مطالبه کند — هرگاه شخصی مبلغی نقد بعنوان بمعنی برنج یا مثقال مکتوب
کرباس از شخص گرفته است بعنوان قرض الحسنه که بعد از انقضای شش ماه مبلغ شش تومان وجه مهمه از ان مقرض
عاید که از جهت فرار از ربا مدت اجل را بمعنی برنج یا مکتوب کرباس باز ادا مبلغ مکتوب اند الحمد است
یا اینکه صحیح است یا نه و تعیین هرگاه شخصی قدری جنس از وجه از شخص دیگر بگیرد و از قرار ده دو منافع قرار بدهد
یا اینکه منافع را مقرض مصالحه کند — هرگاه شخصی بکسی تومان قرض الحسنه بدهد و اجل و مدت از ز
از برای ان شرط کند خلافی و اشکالی در جواز ان نیست بی خلاف در لزوم ان است و شبهه ربا در اینجا راه
ندارد بلی در بیع شیئی با تعیین شرط مدت کردن قرار دارد چون اجل را قسط از ثمن میباشد و ظاهر
در این هم خلافی نیست الا انکه شیخ داده اند در خلاف و در ان تامل است و اما که رفتن برنج
یا مکتوب یا کرباس که در ازای ان تومان بدهد پس اگر قرض را داده است بشرط این معامله یا بایستی پس
ان حرام است و قرض و معامله هر دو حرام است و هرگاه شرط نکرده باشد بلکه قرض را علیحده داده و این معامله
علیحده کرده و قصد در معامله واقعیه کرده باشند ظاهرا جایز است هر چند در غرض معامله در نفس الامر جلب نفع

باشد لکن باید بداند که منظور استخلاص از عقاب و فرار از حرام است با رتکاب بیع صحیح و لکن چون حیله است از ارباب
استخلاص از ربا بهتر از این و انسب از انها معامله ماینه شرط قرض است که عکس صورت مشتمله است و از جمله انها
اینست که تخومان پول طلا با نقره بده و ششش تومان پول نقره و بجنس چون ظاهر اینست که تقبض جنس در صلح
شرط صحت نیست و مخصوص بصرف است بیعیت و سوال از مصالحه را نفهمیدم اگر اراده نظیر همان سوال اولست
جواب همان است که هرگاه شرط کند در قرض که بتخومان را قرض بده و بصلح برنج را هم صلح کند بیک تومان جایز نیست
و اگر شرط نکند جایز است بتفصیلی که گفتیم   هرگاه کره مادیان بفروشند و معلوم شود که حامله نیست و بعد ده روز
وضع حمل او بود کره مادیان از بایعست یا مشتری   کره مادیان از بایعست و همچنین است هرگاه معلوم
باشد که حامله است و بجز در صورتی که شرط کند که از مشتری باشد در انصورت مال مشتری است   خیار در حیوان
از برای کیست و چند روز است   خیار در حیوان از برای مشتری است علی الاشهر الاظهر [illegible] بلکه بعضی
دعوی اجماع کرده اند و اخبار صحیحه نزدیک بحد تواتر است که دلالت دارد بران و ابتدای ان از حین عقد است
علی الاظهر نه از حین تفرق مجلس و فرقی نیست مابین حیوان و رقیق بعض غلام و کنیز نیست و در صورتی که ثمن و مثمن
هر دو حیوان باشند یا انکه جنس را بفروشند و حیوان در قیمت بگیرد در انکال و خلاف است و دور نیست که در انجا
نیز خیار حیوان ثابت باشد چنانکه در صورت اولی از برای هر دو خیار باشد و در صورت ثانیه از برای بایع و در
و در مسئله تردد و توقف باقی است نظر باطلاق علت و حکمت و احتیاج بتفحص از حال حیوان و دلالت بعضی
اخبار بر انکه الخیار لصاحب الحیوان بدون قید مشتری و نظر بحجت قیاس و عدم قطعیت علت و بنا در
مشتری از اخبار   شخص درخت فروخته در موسم شکوفه و ثمر ان را قید نموده اند ایا ثمر از بایعست
یا مشتری   اما درخت خرما پس هرگاه طلع ان نمایان نشود و هنوز تابیر نشده بفروشند ثمر مال
مشتری است و گویا خلافی در ان نباشد و اما هرگاه بعد تابیر بفروشند ثمر مال بایعست علی الاشهر الاظهر
مگر انکه شرط کند که از برای مشتری باشد و تابیر ان است که طلع نخل ماده را بشکافند و از طلع نخل نر
بران بپاشند تا میوه ان خوب شود و ظاهر این است که این حکم مخصوص بیع باشد پس هرگاه درخت

مماس

هرگاه درخت خرما را بصداق زن قرار دهند یا در عوض خلع داده شود یا بصلح منتقل شود یا بغیر ان حکم ان با بیع در جهات
که داخل کر ظاهر شده است ثمر ان مال الشخصی است که باو منتقل میشود و بعد از ظهور طلع ان و هنوز تابیر نشده است اگر
بیع قبل از ظهور میوه واقع شود میوه مال مشتری است و هرگاه بعد از ظهور است مال بایعست مگر با شرط دیگر مال
مشتری باشد و ظاهر این است که بودن شکوفه کافی نیست بلکه باید خود میوه ظاهر شود هر چند بسیار کوچک باشد یا در مثل
گل سرخ و امثال ان که ثمر ان گلهای منتفع میشوند غالبا همان گلست پس غنچه در ان کافی است هر چند هنوز
وا نشده باشد و در انصورت گل مال بایعست مگر با شرط و اما درخت بید پس ظهور گل تنها کافی نیست بلکه باید
جوز ان ظاهر شود و همچنین که جوز ظاهر شد و فروخت درخت را جوز مال مشتری است هر چند جوز ان شکفته
باشد علی الاشهر الاظهر   هرگاه کسی صد توپ چیت علی بر وجه برد از کسی خریده که هر توپ داشت عدد بشرط باشد
و صیغه بلفظ عربیه نخوانده و چند عدد ازانرا رویت کرده و باقی رو رویت نکرده و انها را بجز بیع در بنا ورده
و ملاحظه این نکرده که ایا از برای شخصی خوب است یا نه و عرض و طول اندازه نیز را نیز اورده نکرده و هم کالا
در بار بسته و روانه بغداد نموده و بعضی بگمرک و غیر داده و بعد از انکه در بغداد انها را در صرف
بیع در اورده و در بیع نموده اند معلوم شد که عرض انها کمست و مناسب شخص نیست و بانی سبب نقصان
بسیار در قیمت انهم رسیده و چون نا بس اورده انها کمتا چیت بگمرک دادن و خرج جدید الحال انها را
بقیمت بسیار نارسا فروخته و نهای سابع ادعای غرامت نقصان مخومیکند بایع میگوید که تو
اهل خبره بودی و دیدی و خریدی و مشتری میگوید من زرع نکردم و نداشتم که ناقص است و صیغه
عربا هم نخواندم معامله صحیحست یا فاسد و بر فرض صحت مشتری مستحق غرامت نقصان
هست یا نه   ظاهر صحت معامله است و عربی نبودن صیغه مضر نیست و ظاهر این نیست
که زرع نکردن در اینجا ضرر و بطلان نمیشود بجهت انکه مشاهده و وصف در مثل این نوع
از ثیاب کافیست چون مطلوب در اینجا در عرف و عادت قیاس یا رجحه و [illegible] خوب و بد چیت است
چنانکه توپ ماهوت و قلمکار و امثال انها را در عرف و عادت پیمان تا تا کی که نمیزنند و وزن لازم

است

لازم نمی آید و در مقداران اکتفا بمیان غلبه و عادت میکنند و از این جهت است که در کیل و موزون هم باخبار بایع
در کیل اکتفا میکنند و اخبار مشتری که در باب خیار رویت وارد شده که هرگاه بوصف بعض از مبیع را دید و بعض را
ندید و بوصف بخرد یا اعتماد بعرف و عادت بخرد بیع باطل نیست و رفع ضرر و غرر و عیبی که در نفس الامر
جبر کردن را بحصول خیار عیب و خیار رویت میشود بخلاف آنکه در عرف و عادت مطلوب و منظور رنگ و بخارا ست
مثلا استر و کرباس و کتان و اشیای اینها را نترنج میخرند و بدون رنگ غرر و جهالت در عرف و جهالت در عرف
و عادت است که سابق در این عمل کنند پس اصل بیع صحیح است و له النقصان که در این ظاهر شد پس آن داخل
عیب است و خیار از برای مشتری ثابت است و در خیار عیب مشتری مخیر است ما بین رد کردن بعیب یا رد
بیع و اخذ ثمن یا اخذ ارش و تفاوت قیمت با الزام بیع و چون تصرف از مسقطات خیار است خصوصا
تصرف ناقل ملک چون دال است بر الزام بیع و رضا دادن پس با تصرف خیار رد ساقط میشود
بدون خلاف ظاهرا لکن خیار ارش باقیست علی الاظهر   تاجری در اصفهان مال دارد
و میگوید که این مال مرا در بلده یزد که در نزد شریک من بود مثلا بنجاه تومان بنجر یک دانه و شریک من
بفروشد و حالا من با این قیمت میفروشم که مطابق متعارف تجارت است که ربح علاوه میکنند مناسب
تفاوت قیمت یزد و اصفهان و تاجر دیگر باعتماد بقول او میخرد بهمین قیمت و بعد معلوم میشود
که آن حکایت بی اصل بود آیا مشتری مستحق استرداد و تفاوت قیمت که بملاحظه سوق یزد و اصفهان
داده بود هست یا نه   ظاهر این است که مشتری با بغیر این صورت مسطوره تسلط فسخ از راه
تدلیس و غرر بنماید و دلیلی بر جواز مطالبه تفاوت قیمت نیست بلی اگر بایع بعلاوه راضی
بردادن تفاوت قیمت شود حکم بثبوت خیار فسخ در اینجا بصورت صلح از اقالت نیست
هرگاه کسی ملک مزرعه را بفروشد مثلا بصد تومان و غبنی از اهل کند بنجاه تومان و بعد
معلوم او بشود که بسیار فاحش بوده است غبنی و آن مزرعه در وقت بیع بصد تومان مرا ارزیده
آیا در عوض غبنی مصالحه میتواند کرد یا نه   اظهر جواز دعوی غبنی است در مصالحه بلکه در

بلکه در جمیع عقود معاوضات الا ما خرج بالدلیل چونکه عموم نفی ضرر و لزوم عسر و حرج و چون خیار غبن در بیع امری است
که متفق علیه است مصالحه میتواند شد و عقد مصالحه هم عقد مستقلی است که دعوی غبن در این میتوان کرد پس دعوی غبن در مصالحه جایز
خواهد بود و در اینجا چون غبن تو هم این است که الحکم بگوید پس غبن صلح را هم میتواند صلح کند بجهت آنکه صلح در هر چیز صحیح است
الا چیزی که حلال حرام یا حرام حلال باشد و هرگاه که صلح کند شاید در این هم مغبون باشد و هکذا الی غیر النهایه پس در اینجا
این نهایه معین نمیشود و لازم میآید تسلسل محال و اسم توهم خنده غفلت با حکم عقل در معاملات این است
که اگر مقدار واقع شود ما بین چیزی که چیز دیگر و آن چیز دیگر زاید باشد از آنچه در عرف و عادت در عوض مثل آن
چیز میدهند یا ناقص باشد و آن زیاده و کم بیشتر از آن باشد که اهل عرف در این مسامحه میکنند لیکن بجهت حضور
در اذهان اهل عرف است از اختلاف زیاد و کم که در این مسامحه نمیکنند [illegible] که در بیع مثلا منشاء
بثبوت خیار است و در بعض افراد شکی که آنکلام است مثلا اسبی را بفروشند به سه تومان هرگاه اتفاق افتد
که در واقع قیمت آن صد تومان باشد اینجا بالیقین مغبون است که در عوض غبن میتواند کرد و هرگاه دوازده
تومان مرا ارزیده محل اشکال است که آیا غبنی ثابت است یا نه و هرگاه ده تومان و نیم مرا ارزیده ظاهرا غبنی
نیست هرگاه اینها را در جانب مشتری هم فرض کن پس بدانکه در جانب بقاء غبن و صلح علی الکلام بعکس
این است که صلح مطلق غبن مفروض در بیع است [illegible] که صلح بالغبن میشود و آنکلام در این فرد اکثر است پس
هرگاه افراد غبن متفاوت باشد و صلح وارد شده باشد بر مطلق غبن آنچه حاضر در اذهان است که
که از آن میگذرد بعد آن افراد ظاهر است که در عرف و عادت غالب آن است که از آن غبن دست بر میدارند
مثلا کالا است که بیشتر یعنی اهل عرف حال غبن دو مثل و سه مثل بلکه ده مثل هم در نظر او در بیع
و صلح غبن میکنند میکنند اما اگر سقط آن میشنند که این متاع اگر بصد مثل مرا ارزد در اینجا هم اسقاط
خیار غبن بکند و صلح با آن تصرف میشود پس هرگاه صلح غبن بیع مزرعه واقع شد و غبن هم موافق
آن چیزی است که غالبا مثل آن غبن را ساقط میکنند و صلح میکنند دیگر ادعای غبن در این نمیتوان کرد
و هرگاه بیشتر است دعوی غبن در صلح هم ثابت است وجه اخلاص از تسلسل و دعوی علیهم

مانعی نمیشود که نقیض کند که صحیح کردیم الجرم جا فوق آنچه مقصود شود که بار زوالی هزار برابر و بالاتر هم باشند
چنانکه در رسائل صحیح بیان کرده اند که هرگاه مبطل عالم باشند بعقد ار حق و محق جاهل باشند و محق قبلنا
راضی شود بصلح و تفریع کند اگر اضعاف مضاعف اینچ باشد و اگر عالم و اقفها باشد که حق راضیم
دران صورت برین الزام میشود بخلاف آنکه بر محق مجهول و باشد و صلح کنند بدون اینچ تفریع که صحیح
در نفس الامر صحیح نیست اگرچه در ظاهر حکم بصحت میشود هرگاه احد متبایعین دعوی
غبن کند و مدعی جهالت قیمت باشد در وقت بیع و نزاع کنند قول کدام مقدم است
مسئله شرط صحت دعوی غبن آنست که آن مغبون عالم بقیمت وقت نبوده و واقعا در آن وقت
هم این تفاوت در قیمت بوده و بعد عارض نشده و این ثابت میشود ملزمش هر یا باعتراف
و اقرار غابن و ظاهر این است که خلافی در اینجا نباشد و هرگاه بینه نباشد و اعتراف هم نکند
بعلم و مدعی جهل باشد پس اگر جهالت در حق مثل او ممکن نیست قول او را نمیشنوند هرچند قسم بخورد
و هرگاه ممکن باشد دران دو قول است اول سماع قول او است با یمین بجهت آنکه قول او
موافق اصل است یعنی اصل عدم علم و این امر هم از امور است که غالبا کسی مطلع بران نمیشود
الا او و ما نحن فیه نه احتمام در مدعی بعید پس بمنزله منکر است و قول او مقدم است با یمین دوم
عدم سماعست بجهت استصحاب لزوم عقد و عمومات وجوب وفا بعقد پس قول غابن مقدم
خواهد بود با یمین و دور نیست ترجیح قول اول بجهت آنکه اقوی ادله لزوم جمیع احادیث
خیار است مثل البیعان بالخیار ما لم یفترقا و عموم انها و قوت دلالت انها در مقابل عمومات
نفی ضرر و عسر نیست و نسبت مابین انها عموم من وجه است و ادله نفی ضرر اقوی و ارجح است و در باب
ظهور صدق و کذب هر دو مساوی اند و معتمد احدهما اصل استصحاب لزوم است و معتمد دیگری
اصل عدم علم و دیگری او معتبر از دیگری نیست که غالبا بران مطلع نمیشود کسی بغیر او و ثانی ارجح است
از اول هرگاه غبن در معامله ثابت شد و غابن تفاوت قیمت را بمغبون بدهد

بدهد آیا مغبون باز خیار فسخ دارد یا نه مسئله بعد از ثبوت غبن در معامله مغبون مختار است مابین
امضای معامله بتمام قیمت و ما بین فسخ معامله و مغبون نمیتوانند او را الزام کنند که تفاوت قیمت
بدهد و خلافی در مسئله نیست ظاهرا و علامه دعوی اجماع بران کرده اما اگر غابن بگوید بیا تفاوت
قیمت را بگیر و بیع بر حال خود باشد خلاف کرده اند مشهور اینست که باز خیار باقیست و لازم
نیست که مغبون قبول کند بجهت استصحاب ثبوت خیار و اظهر اینست و علامه در تذکره اشکالی
کرده است در ثبوت خیار چون علت ثبوت خیار نفی ضرر است و ضرر بدادن تفاوت رفع
میشود پس بیع بر لزوم خود باقی خواهد بود و این سخن علامه منافات با دعوی اجماع او بر عدم
ثبوت ارش و تفاوت قیمت ندارد چنانکه صاحب مسالک و صاحب کفایه توهم کرده اند بجهت آنکه
اجماع را بر این دعوی کرده بود که مغبون را میرسد مطالبه تفاوت قیمت و این منافات
ندارد با دیگر اگر غابن تفاوت را بدهد بیع بر لزوم باقی باید و لکن این اشکال ضعیف
میشود ما بیکدیگر سخن در وقتی تمامست که دلیل اصل خیار غبن منحصر باشد در نفی ضرر که بگوییم
چون در اینجا فی نفسه ضرر نیست پس خیار ثابت نیست و مفروض عدم انحصار دلیل است در این بلکه
دلیل در اصل مسئله هم اجماع منقول متواتر است و بعضی اخبار هم اشعاری بان دارد بلکه میتوان
گفت که هرگاه دلیل منحصر در نفی ضرر باشد هم باز سخن علامه تمام نیست چون بمحض حصول
ضرر در اصل معامله خیار فسخ ثابت میشود و آن مستصحب است و معلوم نیست که رفع آن ضرر
و تدارک آن بسبب دادن تفاوت قیمت مثبت زوال خیار باشد و این خلاف در اینجا هم
منافات با آن اجماع در اصل مسئله ندارد چون موضوع مختلف است چون آن اجماع بر ثبوت خیار
غبن است در ابتدای ظهور غبن و حکم آن مستصحب است در صورت بذل غابن تفاوت قیمت
هرگاه کسی خانه را بیع خیار شرط بفروشند و در حین انقضای خیار بجهت عجز از رد
مثل ثمن بیع لازم شود و بعد مدتی مشتری نصف همان خانه را ببایع اول منتقل کند و نصف

بدیگری و بعد از آن مشتری اراده فسخ کند و در عین تقویم ... ظاهر ... بایع در بیع اول حق فسخ
و قیمت را عبد داده است ... در اینصورت خیار غبن در زمان بایع اول هست ولکن بایع در فسخ بیع شرط
دارد یا نه   خیار غبن در بیع شرط هم جاری میشود مثل سایر اقسام بیع ... غالب این است
که در بیع شرط ها کم میکنند قیمة المثل ... بیع شرط ... دارد یا قیمة المثل ... لازم
این حق را منظور داشته باشند ... مسمی را عطا ... است که خیار غبن بتصرف ساقط نمیشود
خواه تصرف از غابن باشد یا از مغبون و خواه تصرف بر وجهی باشد که باعث خروج از ملک
شود مثل بیع و عتق یا مانعی از او بهم رسد مثل آنکه کنیز باشد و او را وطی کند و فرزندی
بهم رسد که ام ولد شود ... مثل آنکه مغبون مشتری باشد و بیع را از ملک خود بیرون کرده باشد
پس ساقط میشود خیار او چون ملکی نیست او را در عین که منتقل شده است با وسط قیمت
پس گیرد و تحقیق در صورت حصول مانع از رد مثل آنکه کنیز باشد و او را ام ولد کرده باشد
هرچند از ملک او بیرون نرفته باشد و این فتوی را شهید ثانی در شرح لمعه و غیر او بمشهور
نسبت داده اند ولکن شهید در لمعه در این استثنا بحث کرده است بجهة آنکه در صورت
سقوط خیار مشتری در اینصورت لازم میاید ضرر در صورت جهل بعیب یا جهل بخیار و اصل
خیار غبن هم بجهت نفی ضرر است پس چگونه در اینجا رفع ضرر نشود پس اولی آنست که بگوئیم
مشتری میتواند فسخ کند و چون نمیتواند عین را رد کند قیمت آنرا یا مثل آنرا رد کند
تا جمع بین الحقین شده باشد و همچنین در صورت تلف عین هم لکن هرگاه متصرف مشتری
باشد و مغبون بایع باشد که هرگاه بایع فسخ کند ... کرده ... عین ... رجوع میکند
بمثل یا قیمت و شهید ثانی بعد از آنکه این بحث را نقل کرده گفته است و این احتمال
متوجه است ولکن من برنخورده ام بقائلی ... و مراد او از احتمال همان است که فسخ
کند مشتری و قیمت یا مثل را بدهد به بایع ... داده است پس گیرد و غیر این احتمال که شهید

که شهید داده قائل بآن قبل از شهید برنخورده ام و بعد از آنکه گفته است ... که مشتری مغبون فروخته بود او را بسبب
فسخ ... ام ولد ... هرگاه از ملک خود بیرون نکرده بود در آن وقت ... بود فسخ ... [illegible]
... عام ... کلام شهید ثانی ... علما ... شهید بر مشهور کرده ... استثنا ... [illegible]
... مغبون بودن مشتری ... مغبون باشند و تصرف ... کرده باشند ... [illegible]
حاصل ... پس باید ... [illegible]
... [illegible] ... که در ... [illegible]
... ساقط نمیشود خیار ... تصرف ... از ملک ... [illegible]
... [illegible] ... پس مغبون
میتواند فسخ کند و رجوع کند بمثل یا قیمت ... تصرف ... از جمع از اصحاب ... [illegible]
... بحث ... شهید ... در صورت جهل ... مغبون خواه بایع باشد و خواه مشتری
پس تصرف ... [illegible] ... که تصرف ... [illegible]
... [illegible] ... در صورت جهل ... و اصل خیار ... [illegible]
... [illegible] ... عدم جواز فسخ نیست پس ... [illegible]
... [illegible] ... در ... بعد از آنکه ... [illegible]
... [illegible] ... خروج از ملک ... استیلاد ... [illegible]
در بیع ... [illegible] ... مغبون با عیب ساقط نمیشود خیار ... [illegible]
نمیشود ... خروج از ملک ... استیلاد ... تصرف غابن و مغبون ... [illegible]
و آن ... کلام ... در صورت ... از ملک ... بیع و عتق و استیلاد ... [illegible]
... خیار ... بیع و عتق و استیلاد ... [illegible] ... کرده است
و بعد از آن ... [illegible] ... در صورت ... از ملک ... [illegible]

ناظر میشود اما عقود بلکه مراد عقود الله است نبود ان امر ساعی کرده است و از این قبیل و گفته است که این [illegible] است
اما در صورت عدم [illegible] پس [illegible] است که [illegible] سلطان [illegible] و [illegible] سلطان [illegible] [illegible] کرده ام
این است که هرگاه [illegible] کرده و [illegible] دیگری [illegible] که صحیح و لازم باشد و بنا بر اینکه اصلاح کرده اند
در اینکه [illegible] صورت [illegible] که [illegible] عدم صورت میکنند و [illegible] اصل [illegible] و [illegible] ازان
مسئله در صورتی که [illegible] و [illegible] و آن [illegible] و دو [illegible] جمیع
امری [illegible] داده اند و [illegible] صورت [illegible] الاختیار
[illegible] و [illegible] که [illegible] است که [illegible]
تصرف [illegible] است [illegible] حصول [illegible] [illegible] اسباب
ظاهر اینست که [illegible] و [illegible] بعد از اینکه تصرف [illegible] حصول [illegible] [illegible] تحقیق
در ان اصلاحات [illegible] و [illegible] و کیفیت تصرف [illegible] در [illegible] بیان کرده اند
زیاد از دو [illegible] میشود و [illegible] است پس [illegible] مسئله و [illegible] که ظاهر اینست که [illegible]
[illegible] بالله و میتواند [illegible] [illegible] اجازه [illegible] و لا [illegible] الاثر لازم
تصرف [illegible] است که [illegible] داد کرد و چون [illegible] ملک او بود
و [illegible] کرده و بعد معلوم شده که [illegible] [illegible] [illegible]
بر [illegible] و [illegible] که [illegible] [illegible] [illegible] اینکه [illegible] جهت
چون [illegible] و [illegible] در [illegible] [illegible] است و [illegible] و اینکه [illegible]
[illegible] که [illegible] از [illegible] [illegible] و [illegible]
[illegible] و اگر خواهد [illegible] و اگر [illegible] کل و [illegible] اگر [illegible]
و میتواند [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] حاصل شود
[illegible] که [illegible] و [illegible] [illegible] [illegible] شود [illegible] نقل

[illegible] است که [illegible] و [illegible] است [illegible] رجوع میکنند [illegible] است
[illegible] میکنند و [illegible] میکنند و [illegible] از ان
[illegible] میکنند و بعد از ان [illegible] و [illegible] هرگاه
[illegible] و [illegible] میکنند و بعد از ان [illegible] دیگری [illegible] است
[illegible] و [illegible] است [illegible] مالک [illegible] و [illegible]
گرفت و بعد [illegible] فروخت [illegible] که [illegible] اول [illegible] است اما [illegible] نیز
[illegible] است [illegible] و [illegible] [illegible] رد کنند [illegible] مالک [illegible]
هرگاه [illegible] که اجازه [illegible] [illegible] [illegible] مالک
[illegible] و [illegible] و [illegible] [illegible] و اگر [illegible] اجازه [illegible]
اول باطل است و بعد [illegible] [illegible] [illegible] و لکن [illegible] [illegible]
[illegible] میکنند [illegible] پس اگر [illegible] اجازه
کند [illegible] و [illegible] [illegible] [illegible] باطل است
و [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] و [illegible]
[illegible] باطل است و [illegible] است که در صورت [illegible]
[illegible] میکنند و لکن [illegible] در [illegible] و در صورت [illegible] [illegible]
کرد و لکن [illegible] لازم است که [illegible] رد کنند [illegible] در [illegible] [illegible] کنند
ظاهر اینست که لازم [illegible] رد کنند و [illegible] [illegible] [illegible] است در ذمه
[illegible] بود و لازم بود که رد کنند و بعد [illegible] [illegible] در صورت [illegible] کرده [illegible] صورت
رد [illegible] رد کنند [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] باشد
و [illegible] از [illegible] و [illegible] در [illegible] [illegible] است

هرچند اخراج از سلطان جور هم کرده باشد چه الفاظ تا چون نمی‌توانند ایشان را دفع بکنند [illegible] ولیکن هرگاه بعد از اطلاع
منع التصرف در آن نکند یکنوع تقریر که صلحه دال بر رضای ایشان [illegible] باشد [illegible] ساقط میشود و هرگاه علم یقینی داشته باشد
و جاهل یکی [illegible] باشد باز [illegible] و تحقیق هرگاه علم [illegible] باشد و الا جاهل باشد [illegible] باید است

در زمینی

اما زمینی که [illegible] عبدالعظیم رضی الله عنه [illegible] مفتوح العنوه است [illegible] حکم مفتوح العنوه چه چیز است
ارض مفتوح العنوه [illegible] حکم مفتوح العنوه این است که مال جمیع مسلمین است و منافع آن [illegible] مصالح عامه مسلمین شود مثل
قضا [illegible] و مساجد و [illegible] رباط و [illegible] علوم دینیه و [illegible] امام عادل باشد و [illegible] علیهم السلام [illegible] سلاطین جور [illegible] یعنی را
هم [illegible] مثل امام عادل [illegible] تصرفات [illegible] شیعیان [illegible] داشته اند و در [illegible]
جور [illegible] عظیم [illegible] و مراد از مفتوح العنوه [illegible] و [illegible] باشند و لیکن [illegible] که فتح
آن بلاد [illegible] امام عادل باشد چون مشهور است که فتح [illegible] کرده است [illegible] جمیع [illegible] کرده اند
که مفتوح [illegible] و مشاورت امیرالمؤمنین علیه السلام بود و حضرت امام حسن همراه بود و [illegible]
کرده اند [illegible] خراسان [illegible] خوزستان و کرمان و همدان و قزوین [illegible] مفتوح عنوه است و [illegible] مفتوح
[illegible] که [illegible] بلاد [illegible] میکنند [illegible]
میکنم و [illegible] حاصل [illegible] میکنم و ظن [illegible] حاصل میشود [illegible] کتب تواریخ و [illegible]

معتبر

[illegible] باشد [illegible] حاصل [illegible] خراج [illegible] مفتوح عنوه میکنند [illegible]
اصل [illegible] حاصل میشود که مفتوح العنوه [illegible] و الا ظاهر [illegible] امام عادل [illegible]
که [illegible] واقع [illegible] حضرت [illegible] علیه السلام [illegible] است و [illegible] علیه السلام [illegible]
[illegible] مفتوح العنوه [illegible] میکرد [illegible] مثل آن [illegible]
اما [illegible] جمیع [illegible] مفتوح العنوه و [illegible]
کردن آنها [illegible] و [illegible] فانه و باغ و دیگر [illegible] التصرف میتوانند کرد و اما اگر
فانه [illegible] باشد و وقف کرده [illegible] خراب [illegible] و قلیل [illegible] دیگر میتوانند [illegible] کنند و مالک
نخواهد [illegible]
[illegible] از [illegible] علیهم السلام رخصت داده اند [illegible] شیعیان [illegible] و زرع کرده

و زرع کردن و غرس کردن و [illegible] خراج دادن [illegible] اصل [illegible] و [illegible] اذن
اذن امام شرط [illegible] اگر [illegible] اذن [illegible] از [illegible] و الا خراج [illegible] در تصرف [illegible] یعنی [illegible] ایشان

[illegible]

بگیرند [illegible] در [illegible] التصرف و اذن ایشان [illegible] و [illegible] که [illegible] عادل التصرف [illegible]
[illegible] سلطان جائر [illegible] و [illegible] در صورت [illegible] یعنی هم [illegible] که [illegible] و [illegible] عادل التصرف
[illegible] باشد چون [illegible] امام عادل است [illegible] مثل [illegible]
التصرف در آن [illegible] کرده اند [illegible] اذن سلطان جور [illegible]
پس در آن [illegible] عظیم است و [illegible] سلطان جور است [illegible] سلطان جور [illegible] هم [illegible] صاحب [illegible]
کرده و [illegible] خود است [illegible] اخبار [illegible] و اصل عدم جواز است
[illegible] اخبار [illegible] علیه السلام [illegible] علوم و در اخبار [illegible]
[illegible] میشود [illegible] دیگر [illegible]
[illegible] و وضع خراج [illegible] سلطان [illegible] عادل است [illegible]
و [illegible] مفتوح العنوه [illegible] عادل [illegible] میشود [illegible]
[illegible] خراج [illegible] است [illegible]
و در [illegible] و لا [illegible] در [illegible]
بلکه [illegible] اجماع بر آن کرده اند [illegible] جمیع [illegible] التصرف [illegible]
کردن [illegible] باشد پس جایز است [illegible] و [illegible] کردن [illegible] التصرف باقیست و [illegible]
[illegible] دلالت بر منع تصرفات دارد و بعضی دلالت [illegible] جواز دارد و بعضی دلالت دارد بر جواز [illegible]
جایز است [illegible] میشوند و بعضی [illegible] که [illegible] و [illegible] است بلکه [illegible]
[illegible] خود بود که از تصرف [illegible] میشوند و اختلاف [illegible] باشد
[illegible] دارد [illegible] مفتوح العنوه [illegible] تصرف در آن

دران نوع باشد اما اگر معتبر باشد [illegible] اینکه ببینیم که از ان املاک را در تصرف کسی [illegible] باشد که [illegible] و در حقیقت
نام انرا اجتهاد نموده باشند و دلیل حرمت یا [illegible] باشد یا بعنوان [illegible] منتقل شده باشد [illegible] و دلیل [illegible] باشد
پس ظاهر [illegible] در اینجا است که [illegible] شیعه است و در حدیث صحیح ناطق است باینکه کل شی فیه حلال و حرام فهو
لک حلال حتی تعرف الحرام بعینه پس هرگاه ان علامات خراب شود و ملک بیرون رود [illegible] در ان تصرف نمیتوانند کرد
خواه وقف باشد و خواه غیر وقف بلکه در قسم اخیر هرگاه [illegible] املاک [illegible] نمیتوان کرد بدون
اذن مالک و [illegible] در علم [illegible] کرده اند [illegible] باشد ان
نیز [illegible] است والحکم الله [illegible]
هرگاه زید [illegible] عمرو [illegible]
[illegible] زید [illegible] گفته [illegible] بعنوان کذب یا بعنوان انکار [illegible] گرفته بود [illegible]
[illegible] و اگر پول نقد [illegible] زید [illegible] قیمت [illegible] گفته [illegible]
[illegible] در صورت [illegible] یا [illegible] قیمت [illegible] است
که [illegible] قیمت [illegible]
که میتوانند [illegible] بود که [illegible] و بیارده [illegible]
و [illegible] بوده است [illegible] هزار دینار [illegible] هزار دینار [illegible] بیاورد
[illegible] و این قول ضعیف است [illegible] قیمت واقع [illegible] و بنا بر قول [illegible]
بر مشتری [illegible] کند یا [illegible] کند دارد که فسخ کند [illegible] اول لزوم [illegible]
[illegible] بقیمت [illegible] واقع شده [illegible] لازم [illegible]
باشد و میتوانند [illegible] در قیمت [illegible] کرده بود [illegible]
و ازاد کند یا [illegible] قیمت [illegible] فسخ میکند [illegible] اینست که بنا
بر قول اول که اظهر [illegible] است اظهر اینست که [illegible] فسخ [illegible] مشتری [illegible]
باشد یا [illegible] باشد [illegible] باشد مثل [illegible] و ازاد [illegible] باشد

[illegible] باشد [illegible] میکند و [illegible] و اما مسئله
[illegible] بلکه ظاهر [illegible] جواز
[illegible] خلاف کرده اند و [illegible] مشهور [illegible] از زمان [illegible] فسخ [illegible] بطلان [illegible]
و [illegible] قول باینکه از زمان [illegible] مثل [illegible] بجهت [illegible]
چند روایت [illegible] لیس
[illegible] و در روایت دیگر هم
[illegible] اگرچه صحیح [illegible] و لکن این روایات [illegible] عموم کتاب و سنت [illegible] تخصیص
[illegible] اخبار [illegible] بتفصیل نقل کرده [illegible] در [illegible] بیع [illegible]
هیچکدام [illegible] باشد [illegible] نقد [illegible] منقول [illegible] صورت
سکوت [illegible] روایات است و [illegible] بیع [illegible]
و [illegible] ارباب [illegible] است [illegible]
[illegible] است یا نه
هرگاه [illegible] کرده [illegible] درجات [illegible]
[illegible] گفته است [illegible] کردم [illegible] و [illegible]
در [illegible] اهل عرف و عادت [illegible] در [illegible]
[illegible] اول است یا [illegible]
و [illegible] عرف [illegible] باشد [illegible] گوید [illegible]
[illegible] هرگاه کسی [illegible] شرط کند [illegible]
[illegible] مشتری [illegible] لازم [illegible] هرگاه [illegible]
[illegible] باشد [illegible] حاکم [illegible]

~~[illegible] خریده باشند و [illegible] باید [illegible] کسی [illegible] نصفش [illegible] اند [illegible]~~ این [illegible] بود از کتاب

بخرد و معنی بیان کرده ام در همین مسئله باید رجوع کنند   هرگاه کسی قنات را که خود و منفعتی است باز افر متعلق [illegible] شده

بکسی بفروشد کسی و مشتری قنات بعد تنقیه کنند و اگر جا بجا و بعضی از آنها ظاهر شود که صحیح بوده و در زمان قبلی دروغ کسی [illegible] ایا

شود صاحب بایع میگوید که من غیر الثمن که این قنات با من رفت در بعضی مواضع [illegible] صحیح قلیل و من جابجا بودم که این [illegible]

صحیح است و معروض الثمن که جنس [illegible] هم صحیح کرده ایا این بیع صحیح است یا نه و در فرض صحت خیار [illegible] باقیست یا نه

اما سوال از صحت خیار [illegible] بیع [illegible] باشد [illegible] باید [illegible] و ظاهر بطلان است و تفصیلی از فرض [illegible] بیان [illegible]

می شود و هرگاه در صحت بیان آن تکلفی کرده ام که بیع مجمول یا تمام صحیح [illegible] که مقصود از ضم ضمیمه فرار از جهالت باشد و حیله در

تصحیح بیع مجمول باشد و سعی هم لازم نیاید نه در صورت [illegible] [illegible] لاستقلال جزو بیع باشند چنانکه در [illegible] هم چنین است

و اگر فرض شود در صورت [illegible] هم که قنات مجمول را فروخته و ضم ارض [illegible] بقصد فرار از جهالت قنات [illegible] و در نزد

عقلا هم [illegible] از آن لازم نیاید هم صحیح است و اما دعوی [illegible] پس [illegible] بعد ثبوت شرایط [illegible] جهالت بایع بقیمت [illegible] قیمت

و ارزش [illegible] بیع در همین بیع [illegible] سالم میکنند [illegible] [illegible] که صحیح

کرده اند و بسبب [illegible] و اگر دعوی [illegible] در [illegible] باشند پس اگر [illegible] که در متعارف صحیح

[illegible] معروف نمیشود دعوی [illegible] و [illegible] در [illegible] دعوی [illegible] صحیح است که بگوید صلح کردیم [illegible]

[illegible] بیع [illegible] چند [illegible] کنجایش داشته باشد و مثل آن [illegible] در [illegible] دعوی [illegible] میتوان کرد [illegible]

بند میشود   زید جنس [illegible] میگوید من خریدم و میگوید صد دار [illegible] [illegible] ایا بیع باطل است

و تصرف در [illegible] حرام است یا بیع صحیح است و [illegible] حرام است یا [illegible] حرام نیست و [illegible] کرده است

و همچنین هرگاه [illegible] که [illegible] را [illegible] مشتری [illegible] و الا [illegible] است که او از [illegible]

[illegible] کرده است و [illegible]   ظاهر این است که بیع [illegible] حرام نباشد [illegible] و [illegible] که دروغ گفته است بلکه

همان فعل حرام است ولکن مشتری بعد الاطلاع خیار فسخ دارد و در صورت [illegible] است که [illegible] مثل [illegible] است

که همان معصیت است و خیار فسخ هم باشد   هرگاه زید متاع چند خریده باشد و در [illegible] [illegible]

[illegible] علامات [illegible] و [illegible] ظاهر [illegible] میکوید [illegible] تفصیل [illegible]

در [illegible] از [illegible] [illegible] سبعة [illegible]   ظاهر این است که جایز است [illegible] میگوید [illegible]

و هرگاه بگوید [illegible] کرده است و لکن بیع باطل نمیشود و مشتری بعد الاطلاع خیار فسخ دارد   هرگاه کسی کنیزی بفروشد و بگوید

[illegible] کنیز [illegible] و آن کنیز مالک باشد و [illegible] صیغه بیع [illegible] بگوید [illegible] کنیز [illegible] است که [illegible] بگوید

که [illegible] است ایا [illegible] بیع صحیح [illegible] و هرگاه کنیز [illegible] صیغه [illegible] حکم دارد و هرگاه کنیز [illegible]

بیع [illegible] حکم دارد   [illegible] ظاهر [illegible] هرگاه رقیت او [illegible] [illegible]

و ادعا کند [illegible] او را [illegible] باشد بر [illegible] و [illegible] دلالت بر آن دارد که [illegible]

و [illegible] روایه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] است که [illegible]

از [illegible] شخص است که [illegible] بودن ثابت باشد و ظاهر این است که [illegible] [illegible] و [illegible]

[illegible] است [illegible] و دلالت میکند [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

و [illegible] صحیح [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] کرده [illegible] ظاهر این است که [illegible] و عبد [illegible] و هرگاه [illegible] در دست کسی باشد [illegible]

خرید و فروش آن دیده [illegible] است و ادعا کند [illegible] ~~[illegible]~~ [illegible]

شخص است [illegible] صحیح [illegible] باشد و تصدیق [illegible] برقیت آن [illegible]

[illegible] [illegible] که [illegible] [illegible] کرده است و [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] است و [illegible] وقت دعوی [illegible] [illegible] کنند

و اگر تکذیب [illegible] پس قول [illegible] مسموع نیست و حکم میشود با آزاد بودن آن [illegible] [illegible] قیمت

و هرگاه [illegible] [illegible] [illegible] صحیحه عبد الله [illegible] قال سمعت ابا عبد الله علیه السلام یقول

کان امیر المؤمنین علیه السلام یقول الناس کلهم احرار الا من اقر علی نفسه بالعبودیة [illegible] صغیرا

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

او بگیرد او هرگاه ساکت باشد از تصدیق و تکذیب بینه علاوه در دعوی کنیز است اگر کنیز انکار [illegible] بر رقیت [illegible] الا بینه

و در مسالک او بگیرد بعضی کرده است قول بتقدیم ظاهر ید او [illegible] در کتاب مسالک گفته است و لو کان العبد بینا بین الاسواق

المسلمین و بید المالک علیه جاز شراؤه و لا یقبل دعوی الحریة الا مع البینة و نسبه این قول [illegible] خوب است که عرف و او در بید المالک

علیه عمل او باشد و دلیل قول اول صحیح عبد الله بن سنان است که اصل مردم حریت است مگر اینکه اقرار کند علیه برقیت یا بینه باشد

بر آن و دلیل قول دویم این است که ذو الید است و دعوی او عکس میکند و در برابر معارض حریت [illegible] ادعای رد ید [illegible] کند

یا مالکیت [illegible] و کنیزی [illegible] او نشود و در مسالک ترجیح داده است این قول را و این قول خالی از قوت نیست بجهت اینکه ید علامت

ملک است خصوصا با ادعای ملکیت و لا اصالت حریت که از صحیح عبد الله بن سنان مستفاد میشود بلا شک مخصص است

باقرار و بینه حدیث ناطق باو است و شبهه نیست که مخصص منحصر در این دو امر نیست زیرا که هرگاه از [illegible] علم بهم رسد

برقیت از غیر جهت اقرار و بینه مثل اینکه ببیند که مکرر در بازارها [illegible] و فروش میشوند حکم برقیت میشود

و حال آنکه نه از باب بینه است و نه اقرار پس معلوم شد که مراد مجرد تمثیل است یعنی اصل حریت است مگر بیکی از طرق شرعیه

خلاف آن ثابت شود یکی از آنها ید تصرف است [illegible] دعوی مسلم و قول او برقیت که دلالت بر صدق او دارد که منازعی از برای آن نباشد

و هرگاه [illegible] او [illegible] میتوان گفت که اینکه او [illegible] است که آنکه در سوق فروخته میشود و لهذا علما حکم کرده است

برقیت بسبب ید [illegible] روایت [illegible] که [illegible] در سوق و در آن مذکور است لفظ بیاع

و الاسواق موجود نیست که دلالت داشته باشد بر تحقق بیع [illegible] بر سبیل تکرار [illegible] ظاهر لفظ

بیاع است پس آن حدیث ضعیف هم دلیل این قول میتواند شد و هرگاه این خبر را اعتبار نکنیم پس دلیل آن صورت تا که بیع

تحقق بید برقیت باشد هم موجود نیست چون حدیث ناطق بآن نیست و در اینجا هم میتوان گفت اصل حریت است

و ید دلیل ملک نیست و مراد کلام فقها در اینجا مطلق [illegible] و تفریع بحکم صورت قبل از بیع عبد ادعای حریت

کرده است بوده است و این [illegible] بر ید و لکن در عقب بیع ساکت بوده از تصدیق و تکذیب و دور نیست

که در اینجا ترجیح حریت بدهیم چون ظاهر این است که صحیح عبد الله بن سنان شامل آن باشد و از آنچه گفتیم ظاهر میشود

که هرگاه مملوک طفل باشد و بید کسی [illegible] باشد و مدعی ملکیت آن باشد [illegible] و در تذکره [illegible] کرده است ازان

کرده است از آن [illegible] و ترجیح حریت داده است و اما [illegible] میل [illegible] کرده و این مقتضای اطلاق کلام [illegible] است و اما هرگاه

آن طفل بالغ شود و ادعای حریت کند پس [illegible] گفته است که ظاهر این است که [illegible] نیست در قبول دعوی

حریت بعد [illegible] سن [illegible] است با وجود تجویز [illegible] طفل که در تحت ید متصرف باشد و [illegible] صحت بیع

و شمول صحیح عبد الله بن سنان این صورت را [illegible] و [illegible] در عبارت [illegible] که [illegible] بیع [illegible] گفته است که [illegible] مشتری علیه

[illegible] الا بالبینه شامل این صورت [illegible] قوت آنکه پیش گفتیم که هرگاه قبل از بیع

ادعای حریت کرده بود و در حین بیع ساکت بود اظهر حریت است ظاهر میشود بلکه آن اظهر از این خواهد بود و هرگاه

و المشتری [illegible] بر [illegible] سوال [illegible] در صورتی که کنیز در دست مسلم باشد و بفروشد

اقرار [illegible] باینکه آن کنیز [illegible] الاسلام [illegible] بعد از اقرار بکنیز بودن آن چون اقرار برقیت است و همچنین

ساکت بودن [illegible] در حین بیع [illegible] ادعا کند که کنیز حریت را اظهر

عدم سماع [illegible] قول او است و اما هرگاه [illegible] از بیع ادعای حریت کرده بود است و در حین بیع ساکت

باشد اظهر حریت او است خواه بعد از بیع ادعا بکند یا نه و [illegible] در حین بیع ادعا کند حریت را حکم آن [illegible] کنیز است

و مراد از ادعای عبد [illegible] حریت را این است که [illegible] الاطلاق دعوی کند و اما اگر بگوید که مملوک [illegible] بودم اما آزادم

کرد پس در اینجا [illegible] نیست که محتاج است ببینه و اثبات [illegible] هرگاه کسی [illegible] بیع شرط کرده باشد و قبل از انقضای

مدت ثمن را ببرد نزد مشتری و [illegible] کند و مشتری [illegible] قبول نکند و [illegible] بایع [illegible] از خوف [illegible]

مشتری [illegible] بیع [illegible] فسخ میشود یا نه [illegible] در صورت مزبوره بر بایع لازم است که [illegible] تسلیم

حاکم شرع [illegible] هرگاه [illegible] و در نزد مشتری [illegible] که [illegible]

[illegible] فسخ کند یعنی بگوید فسخ کردم بیع را [illegible] است [illegible] مال بایع [illegible] میشود

و هرگاه [illegible] در صورت مزبوره [illegible] مشغول ذمه [illegible] است و [illegible] مال بایع است و هرگاه [illegible]

فسخ را در آن [illegible] گفته [illegible] میتوان گفت [illegible] نیست [illegible]

[illegible] فسخ [illegible] حاصل میشود [illegible] فسخ از بایع ضرور است [illegible] بعد از انقضای

مدت خیار باشد در صورت مزبوره — هرگاه کسی ملکی را که پادشاه غصب کرده است و در تصرف اوست بعنوان بیع شرط بفروشد بکسی
و آن شخص هم بخرد با وجود اینکه بلکه تواند [illegible] داده و در اطلاق قرار دادن استخلاص کند و آن بیع لازم نشود بعد از آنکه مشتری اخذ کند
و بر نوع و خسارت آن ملک را استخلاص کنند بعد بایع دعوی عین کند آیا آن دعوی مسموع است یا نه — شرط است
در صحت بیع اینکه مبیع مقدور التسلیم باشد و اجماع بر آن نقل کرده اند مگر در بیع آبق با ضمیمه و بعضی مواضع دیگر
بر اجماع ظاهرا عذر و سفاهت هم لازم می آید پس اصل بیع که صحیح نباشد دیگر دعوی عین و غیر دیگر موجب نمانند
و تخیری نیست که ملک شاهی بالفعل مقدور التسلیم نیست — هرگاه زید قدری بنفس دارد در قرض مبیع موجود و در تصرف
او باشد و در آن حین باشد و بوصف تام را یج حبوبات بفروشد بعمرو در مبلغ رشت بقیمت معین در مدت معینه
معلومه و شرط کند که تغییر مبیع [illegible] تسلیم مشتری نماید آیا چنین بیعی داخل کدام یک از اقسام بیع است آیا
داخل نسیه است و صحیح است یا داخل بیع غیر موجود دین و موجلی و الذمه است و باطل است اگر داخل موجلی است
چنانکه بعضی معاصرین میگویند پس چه معنی دارد کلام فقها رضوان الله علیهم که اطلاق العقد یقتضی تسلیم المبیع والثمن
و لو بمعنی اجبار و چند قسم بیع از عدم اطلاق منتفی میشود و اگر داخل نسیه و صحیح است چنانکه بعضی قائلند پس بیع
موجلی که اجزا کالی بالکالی میگویند کدام است [illegible] مشهور [illegible] که در نظر علما محقق و مبرهن است با دلیل
مشروحا لطف فرمایند — این بیع نسیه است و صحیح است بجهة اینکه مبیع موجود است و امر کلی نیست که در ذمه
باشد و قیمت آن در ذمه است که بعد مدت معینه بدهد و قول بعضی معاصرین [illegible] بوجهی است بجهة اینکه مراد از بیع
موجلی که از اجزا بیع کالی بالکالی گویند و در سلف میگویند آن است که ثمن و مثمن هر دو کلی باشند و در ذمه باشند
بلکه تحقیق آن است که باید قبل از وقوع عقد ثابت در ذمه باشند و از اینجا است که ما تقویت میکنیم قول کسی را که تجویز
کرده است و در بیع سلف اینکه قیمت مخصوص دینی باشد که مشتری در ذمه بایع داشته باشد بوده است بجهة اینکه بیع
بعد از عقد دین نمی شود بر ذمه بایع و قبل از آن دین نبوده است و معلوم است که در اینجا بیل مذکور نه دینی
بوده قبل از عقد و نه بعد از قبض که ظاهر است و لا بجهة بجهة اینکه این بیل عینی موجود است نه دین در ذمه پیش از این
گفته شد که حاضر نیست و اصل شرط نکرده است در صحت بیع حضور مبیع را بلکه جایز است بیع بیع غایب

صاص

بالاجماع

بیع غایب و آنکه تحقق اشتباه شده است در اینجا عدم قدرت بر تسلیم است بالفعل و آن مستلزم [illegible] بلکه بعضی دعوی اجماع کرده اند
بلکه قدرت پس حسن [illegible] قدرت تسلیم است [illegible] مثلا هرگاه بایع [illegible] که در خانه دارد هرگاه در [illegible] بفروشند
بکسی که مسافت [illegible] باشند و عدم قدرت بر تسلیم [illegible] موقوف است بر اینکه برود و از آنجا بیرون [illegible] دیگر
نیست کسی میگوید که این فاقد شرط است که قدرت تسلیم باشد و باطل است بلکه صحیح است و دو فرسخ و ده منزل فرقی ندارد و شقوق
اقسام بیع همان چهار قسم معهود است که در کتب فقها مذکور است یعنی اقسامی که بسبب ملاحظه قید تعجیل ثمن و مثمن و اطلاق حاصل
میشود و [illegible] است که بیع ملاحظه تعجیل ثمن و مثمن و تأخیر آنها چهار قسم است اول بیع نقد
که ثمن و مثمن هر دو معجل باشند و بیع کالی بالکالی که هر دو مؤجل باشند و بیع نسیه که مثمن معجل باشد و ثمن مؤجل باشد و بیع سلم
که عکس این است و هم اقسام صحیحه بغیر دومی اما قسم اول بغیر اینکه هر دو حال باشند و از این بیع نقد میگویند و مراد
از آن اینست که بمجرد عقد هر یک از [illegible] مستحق [illegible] میشوند و [illegible] نیست [illegible] زمانی
و در این بیع شرط نیست که نقد و حاضر قیمت یا بدست بایع بدهد چنانکه لفظ نقد هم موهم آن است پس مراد ایشان از تسمیه
نقد این است که قیمت [illegible] نقد است بالفعل [illegible] و از این جهة است که این نوع
بیع منافات با مهلت ندارد مثل اینکه زید اسب [illegible] بعمرو میفروشد [illegible] میکند که قیمت
در [illegible] زید میگوید [illegible] حالا هر وقت [illegible] خوب است و مثل اطلاق بیع منصرف میشود بنقد حاضر پس هرگاه بگوید
این متاع را [illegible] قیمت [illegible] شرط تعجیل و تأخیر [illegible] کنند در حال
حالی لازم است [illegible] تسلیم کنند [illegible] اطلاق هم در عرف منصرف بنقد میشود
و [illegible] شرط تعجیل [illegible] اگر شرط تعجیل کند در زمان معین مثل اینکه
بگوید که [illegible] این متاع [illegible] قیمت و شرط [illegible] که در [illegible] دو روز قیمت [illegible] در [illegible] روز
یا [illegible] لازم است [illegible] شرط [illegible] مسلط بر فسخ
بیع است چنانکه [illegible] تصریح کرده اند و [illegible] هرگاه مشتری شرط تعجیل تسلیم متاع را بکند کلام در آن مثل کلام در ثمن است
بلکه [illegible] در صورت اطلاق شرط [illegible] خیار [illegible] چنانکه مقتضی قاعده شروط

وجوب گفته و اما قسم دویم از بیع کالی بکالی است پس آن باطل است بلا خلاف و کالی بکالی در عرف آنست و آنچه متبادر از لفظ
حدیث میشود که فرموده اند لا تباع الدین بالدین اینست که ثمن و مثمن هر دو در وقت بیع دین باشند نه آنکه بسبب بیع
دین بشوند پس هرگاه زید بفروشد گندم طلبی که از عمرو دارد بعمرو در عوض گندم طلبی که عمرو از بکر دارد این بیع
دین بدین و کالی بکالی است و اما هرگاه من طلبی که از عمرو دارد بفروشد باو بسبب نقد گندم که بعد شش ماه دیگر
بگیرد این معلوم نیست که از قسم بیع دین بدین باشد چون در وقت بیع آن گندم دین نبوده بلکه بسبب بیع دین
میشود بلی دادن او بعد از بیع بذمه او قرار میگیرد و دین میشود و حرمت آن معلوم نیست و شاید در قسم چهارم توضیح
این مطلب بشود و اما قسم سیوم از بیع نسیه است که عبارت از آنست که متاعی را بفروشد بقیمتی معینی که آن قیمت را
بعد انقضای آن مدت بگیرد و باید که مدت معینی باشد و قابل زیاد و کم نباشد مثل ده روز و یک ماه یا یک سال و اطلاق
ماه و سال بهلالی منصرف میشود و کمتر از ماه تمام است در شرع مثل الی الاجل الاطلاق نه در ماه ... و اکثر بین علما نسیه
فروختن بعدد از روی ... عادی حاصل باشد که آن سکه را از روی ... میکنند و از این جهت بعضی بیع قول یکیه
نیز بعلم از روی ... و آن قول ضعیف است و مستندی که از برای آن ذکر کرده اند دلالت بر مذهب او ندارد و سند آن
هم اعتباری ندارد و مدلول آن اینست که بیش از دو سال ... مخالف اخبار و اقوال علما است ... لازم است
و بعضی احتمال ... تعیین داده اند و اما هرگاه مدت را معین نکنند بیع باطل میشود بسبب جهالت و غرر و فرقی
که در جانب مبیع هم جهالت حاصل میشود چون اجل جزو قیمت است از ثمن میباشد و در صورت عدم تعیین مدت است شرط کردن
مدتی که قابل زیاد و کم است مثل آمدن حاج یا رسیدن فصول و همچنین هرگاه لفظ مشترکی بگوید مثل ماه ربیع یا جمادی یا روز عید
و بعضی در این مثالها اکتفا کرده اند بر ربیع اول یا جمادی اول و عید اول میکنند چون مسمی آن حاصل میشود و این در صورتی
خوب است که این مسئله را بدانند که هرگاه اطلاق کنند منزل میشود بر اولی ... و روز عید و هرگاه ... شرع
ندانند و قصد معینی را نکنند تصحیح آن مشکل است چون مستلزم جهالت مدت است در حین عقد و بر فرضی که حقیقت
شرعیه در آن حاصل باشد هم کلام ایشان در صورت مجهول بودن واقع بر حقیقت شرعیه حمل نمیشود بنا بر اطلاق
کرده باشند و در عرف بلد یا زمان ایشان منصرف باول میشود در صحت آن اشکالی نیست و اما قسم چهارم

و اما قسم چهارم و آن را بیع سلف و بیع سلم میگویند و آن خریدن مالی موصوف است مضمون در ذمه تا مدت معلومی بعوض حاضر
باشد و در مجلس بیع قبض شود یا در حکم حاضر مقبوض باشد مثل آنکه حاضر نبود در مجلس بیع و بعد از بیع حاضر کرد و قبض داد
پیش از تفرق و از این باب است اگر بخرد آن جنس را بدینی که از مشتری طلب دارد و در ... و صیغه آن که ذکر کرده اند اینست
که مشتری بگوید ببایع اسلمت الیک یا اسلفت الیک هذه الدراهم فی عشرین منا من الحنطة الی انقضاء شهر ...
بعد از آن هم ذکر کرده اند و بعد از آن مسلم الیه که بایع است بگوید قبلت یا مثل آن در عرف باشد و هرگاه بایع ایجاب را بگوید
بگوید بعتک عشرین منا من الحنطة بعشرة دراهم الی انقضاء شهر و مشتری بگوید قبلت یا بگوید اسلمت منک یا استلفت منک یا
یا استلفت منک عشرة دراهم فی عشرین منا من الحنطة الی انقضاء شهر و مشتری بگوید قبلت و از جمله شروط صحت سلف
اینست که جنس آن متاع را ذکر کند که گندم است مثلا یا جو یا غیر آن و وصف آن را هم ذکر کند بنحوی که رافع جهالت باشد
بلفظی که متعاقدین معنی آن را بفهمند یعنی اوصافی که از جهت آن تفاوت قیمت میشود ذکر کند مثل اینکه بگوید گندم
ابله یا دیمی یا گندم فلان محل زیرا که غالب اینست که گندم ... در قیمت مختلفند و همچنین گندم دیمی بهتر از آبی است
و همچنین ... و صفت آن از بسبب آن تفاوت قیمت حاصل میشود که در عرف ... در آن ... میکنند باید مذکور شود و الا اوصافی که
که تفاوت ظاهری از آن بهم نرسد و اهل عرف مسامحه میکنند در آن ضرور نیست بلکه گاه است که هرگاه بسیار ... دقت ... صفت
کند مثل اینکه همه دانه های گندم مساوی باشند و گندم ضعیف در میان آن نباشد و امثال اینها که منشأ عزت وجود
میشود منشأ بطلان بیع است و هر جنسی که اوصاف آن را نمیتوان مضبوط کرد سلف در آن صحیح نیست و از اینجهت است که گفته اند
که سلف در گوشت و نان جایز نیست بلا خلاف ظاهر ... دعوی اجماع بر آن شده چون ضبط مقدار چاقی و فربهی و انواع
نان در طبخ و کیفیت آن متعذر یا متعسر است و همچنین در پوست بنا بر مشهور چون که در پوست ضبط ... و چاقی
آن است و آنکه بوزن هم ... مضبوط نمیشود و از اینجا باب است مطلق جواهر و مروارید های درشت که لذا ... است
اما مروارید ریز که از برای دوا است که در آن وصف ... اعتماد ... کافیست و ظاهر ... است که مثل
یا قوتهای ریز که از برای دوا اینطور هم چنین باشد بلکه اگر فرض شود که در بعضی افراد جواهر که بتوان ...
آن کرد جایز باشد هرچند درشت باشد و با الجمله معیار همان امکان ضبط اوصاف است پس در هر متاع و حیوانی

و میوه ها و انها که توان ضبط وصف ان کرد صحیح خواهد بود لیکن در حیوان وصف سن ان و بودن ان حیوان کدام
نحو مثلا گوسفند ماده عربیه یا ترکیه فربه یا لاغر [illegible] و همچنین گوشت [illegible] و فرق
میان افراد گوشت و پوست و افراد حیوان [illegible] از اشکال نیست که در اینجا تجویز کرده اند و در حیوان
کرده اند بنا بر اعتماد بر اطلاق است که در تجویز ان در حیوان وارد شده و در منع در گوشت هم روایت
منقول است که دلالت بر حکم پوست هم میکند و مشهور هم فتوی بان داده اند و در خصوص پوست خلاف است از شیخ
که جواز ان [illegible] نظر بامکان ضبط ان بمشاهده و بعضی از روایات ضعیفه که در دلالت ان هم اشکالی است
و دلیل اول هم ضعیف است بجهت انکه سلف بیع در ذمه است و مشاهده در اینجا نیست ولکن شهید ثانی در شرح
گفته است که ممکن است جمع مابین سلف بودن با انکه مشاهده کرد بعد از انکه مسلم فیه در میان ان باشد لا علی التعیین
چنانکه هرگاه بگوید صد من گندم از گندم این قریه میفروشم در این صورت مانع بیع [illegible] و در عادت هم علم ان قریب
نمیکند پس در اینجا هم ملاحظه انکه گوسفندی که ده من پوست از ان میفروشم جایز خواهد بود ولکن مشهور خلاف
این است و از جمله شروط بیع سلف قبض ثمن است در مجلس قبل از مفارقت طرفین و دعوی اجماع بر ان شده
و ظاهرا خلافی در ان نیست الا از ابن جنید که جایز دانسته تاخیر تا سه روز را و این قول مطرح است پس هرگاه
متعاملین مفارقت کنند قبل از قبض ثمن بیع باطل میشود و اگر بعضی از ان قبض کرده باشد نسبت
با نچه قبض نشده باطل است و در ان قدری که قبض شده صحیح است لکن هرگاه مقصر بایع نبوده اختیار
فسخ دارد بجهت تبعض صفقه و خلاف کرده اند که ایا جایز است که قیمت را از دینی قرار بدهد که
کرا از بایع طلب دارد یا نه مشهور این است که جایز نیست چون بیع دین بدین است و بعضی گمان کرده اند
که صحیحه منصور بن حازم دلالت دارد بر این قال سالت ابا عبدالله علیه السلام عن الرجل یکون له علی
الرجل طعام او بقر او غنم او غیر ذلک فاتی المطلوب الطالب لیبتاع منه شیئا فقال لا یبیعه نسیا
فاما نقدا [illegible] بتقریب انکه کلام المطلوب معقول [illegible] باشد و مراد این باشد که میخواهد در عوض
همان طلب چیزی از او بخرد و ان حضرت فرمود نقدا بفروشد و نسیه نفروشد یعنی سلف نفروشد

صاص

و نسیه نفروشد یعنی سلف نفروشد که قیمت ان را از ان طلب محسوب دارد و برین وارد است که در فرض مذکور نیست که میخواهد از او
چیزی را که طلب او قیمت ان باشد و معنی اطلاق نسیه بر سلف معروف نیست و کلام ظاهر این است که این حدیث در مقام منع نسیه
وارد شده است که فقها ذکر کرده اند که هرگاه کسی بنسیه چیزی بفروشد و قبل از انقضای اجل خواهد از او بخرد [illegible]
نقدا و نسیه در غیر صورتی که در ضمن عقد شرط ان را کرده باشند چنانکه احادیث صحیحه دلالت بر ان دارد و تقیید
نسیه در کلام فقها [illegible] حدیث باشد که بیع نسیه در ان شرط [illegible] و هر چند این هم خلاف ظاهر حدیث است
و منافات [illegible] طعام او بقر ولکن ملاحظه حدیث صحیح دیگر که منصور بن حازم روایت
کرده ظهور تمام [illegible] قال سالت ابا عبدالله علیه السلام عن رجل کان له علی رجل دراهم من ثمن غنم اشتراها منه فاتی الطالب
فقال المطلوب ابیعک هذه الغنم بدراهمک التی لک عندی فرضی قال لا باس بذلک [illegible]
[illegible] و بعضی بکراهت کرده اند و [illegible] تقیید حدیث [illegible] نیست و [illegible] استدلال کردن
در [illegible] و محقق در شرایع و نافع و علامه [illegible] و از [illegible] ان قول [illegible]
[illegible] چنانکه خواهیم گفت [illegible]
هم دلالت بر ان دارد و [illegible] لزوم قبض در مجلس در اینجا معلوم نیست و [illegible] روایت
[illegible] محمد بن [illegible] قال [illegible] دراهم [illegible] عبد الرحمن [illegible]
[illegible] فقال لا باس [illegible]
[illegible] فقال [illegible]
و استدلال مشهور [illegible] بیع دین بدین است [illegible] که قبل از وقوع
عقد عوضین هر دو دین باشند و در اینجا [illegible] قبل از بیع دین نیست بلکه بسبب بیع دین میشود و اما هرگاه
معامله در ذمه واقع شود و ان دین را ثمن قرار بدهند ولکن بعد از معامله در همان مجلس ثمن را از جمله دینی
محسوب دارند پس در اینجا مشهور جواز است بسبب انکه در اینجا [illegible] ثمن واقع نشده چون در عرف ثمن ان را
میگویند که [illegible] داخل شود و [illegible] این نیست که در اینجا چنین نشده بلکه بعد از وقوع معامله استیفا [illegible]

خود سوگند ده و در عوض غیر محسوب داشته بخلاف صورت آنکه عرف بائع بر و بس در اینجا این از باب انکار است که حالا بیند و واقع نشود بعد از آن
در همان مجلس بعد اقرار کند و شهود شاهد باشند که این اقرار کرده است بعد از منع صدق بیع و بس همین در اینجا بایستی اگر این عام باشد
پس باید در صورتی که بیع بعنوان الطلاق واقع کند و بعد از آن چه باید در مجلس حاضر کند هم جایز نباشد و بعد هم احوط این است
که بلا [illegible] بر نشود بگذارند و بعد از [illegible] بیع بکند و احوط هم حاضر کردن ثمن است در مجلس تا از الخلف در وسع هم فارغ باشد
لاد دلیلنا بر وجوب این احتیاط است و [illegible] در وقتی ضرور است که ثمن و بس حاضر باشند در مجلس و دو صنف
و الا هرگاه متعدد باشند مثل اینکه ده قروش عین از او طلب دارد و ده من گندم از او سوای ده قروش عینی در مدت شش ماه
[illegible] است بلکه [illegible] بعض این از ذمه او قطع و فصل میشود و آن ذمه اینست و لهذا [illegible] است
که مراد ما [illegible] که از [illegible] مستقر [illegible] در اینجا ضرور است [illegible] کردن و [illegible]
کردن و الا [illegible] مساوات طلب ما در اسامی [illegible] است [illegible] که [illegible] مقدار [illegible]
میدهد بمقدار ده قروش هم [illegible] مثلا [illegible] کرده میکرد [illegible] این دو ابریشم بیع کرده [illegible]
این بیع کردن چه حاجت دارد [illegible] و صورت [illegible] دارد و [illegible] از آن [illegible] است و از جمله
حیل آن در آن ای [illegible] است که ابریشم [illegible] ده را فروخته باشد و [illegible] این بیع در ذمه [illegible] قرار بگیرد و [illegible] ابریشم
[illegible] کرده [illegible] و بعد از آنکه دو بیع با اجتماع [illegible] و این [illegible] او در آن وقت
این ذمه او را بری کند از آنکه طلب دارد در برابر مساوی آنچه از او طلب دارد و او هم این را بری کند و این قدر [illegible] میکرد
و [illegible] در رای [illegible] است که [illegible] مقصود [illegible] از الزام [illegible] کلال و [illegible] بیع [illegible] است که بیع
در [illegible] اینکه عرض [illegible] باشد [illegible] پول [illegible] میتوان [illegible] و مراد [illegible] آنست که [illegible] و [illegible]
میکرد و [illegible] است که [illegible] از آنکه شاه قرار داده میکرد [illegible] صورت [illegible] دارد [illegible]
[illegible] در [illegible] و مراد [illegible] است [illegible]
هرگاه پادشاه [illegible] که [illegible] دارد [illegible] اصلاح مال [illegible] که شاه
[illegible] را [illegible] باشد [illegible] مثل [illegible] و غیره [illegible] مشغول میباشند [illegible] از [illegible]

از [illegible] هرگاه [illegible] باشد و آن [illegible] هرگاه [illegible] بیع [illegible]
بر [illegible] بیع [illegible] و [illegible] راه دارد [illegible] بدون بیع [illegible]
[illegible] و [illegible] صورت دارد [illegible] این است که [illegible] بیع [illegible] و [illegible]
[illegible] میکنند در [illegible] و [illegible] بیع صحیح [illegible] و [illegible]
بلکه [illegible] این است که بیع [illegible] است که [illegible] باشد [illegible] و [illegible]
[illegible] و [illegible] است که [illegible] بیع [illegible] و [illegible] باشد که [illegible] و [illegible]

بیع [illegible] [illegible] که دارد و [illegible] و [illegible] بیع [illegible] مقصود [illegible]
[illegible] باشد که [illegible] و [illegible] بیع [illegible] در [illegible] توان کرد [illegible]

[illegible] در صورتی که [illegible] لازم [illegible] از راه [illegible] اقرار [illegible] که در [illegible]
میکنند و [illegible] طلب [illegible] هرگاه [illegible] بیع بگوید که [illegible] بیع [illegible] و [illegible] لفظ
فسخ باشد [illegible] صورت دارد و [illegible] فسخ [illegible] که [illegible] بگوید چه صورت دارد [illegible]
لفظ [illegible] فسخ [illegible] که [illegible] بگوید [illegible] و [illegible]
این در صورت [illegible] صحیح [illegible] که [illegible] هرگاه [illegible] باشد که [illegible] مقبول
باشد [illegible] در [illegible] داده است و اما در صورت فسخ بسبب خیار [illegible] در اینجا قبول شرط نیست
[illegible] بیع [illegible] هرگاه [illegible] باشد و تلف شود چه صورت دارد
[illegible] بلکه از [illegible] مشتری [illegible] است و [illegible] قیمت [illegible] بایع [illegible] تلف [illegible] مشتری
باشد [illegible] از غیر بایع و مشتری [illegible] که [illegible] و [illegible]
[illegible] نیست و قدرت بر کسب هم دارد [illegible] و [illegible]
است که نقد و جنس از دیوان شاه اخذ میکنند بعنوان وظیفه آیا این وجه بر او حرام است و [illegible]
او نیست و هرگاه اراده توبه داشته باشد [illegible] خورده است چه باید کرد

هرگاه کسی را از جهت مصالح عامه مسلمین بنا شود ... گرفتن [illegible] از ساختن قلاع زمینها ... گرفتن صورت ندارد در خصوص ما بدون

اذن مجتهد عادل و این مخصوص منهاج عدالت است و توبه او حاصل میشود باستغفار و ندامت مرتکب و لازم بر مرتکب ... رد

بمصرف ساختن [illegible] بمعرفت شود یا دون مجتهد عادل — هرگاه شخص ظالم [illegible] یکی را بر زیان کرده تا شد

و محصور [illegible] که [illegible] در آن شخص مظلوم از راه اضطرار املاک خود را در عوض بیع در آورده در عوض

پول گرفته و بظالم داده از آن شخص مظلوم بعد از رفع ظلم میتواند فسخ معامله بکند و املاک خود را متصرف شود و ... نیز

بمشتری رد نماید — مجبور بودن در زیان دادن معلوم مجبوریست در بیع نیست که ... در ان حالت باشد

رضا میفروشند که جان خود را خلاص کنند پس هرگاه ثابت شود که در اصل بیع مجبور بوده بیع صحیح است و بایع

سخن در ان نیست — فقها گفته اند اطلاق العقد یقتضی تسلیم العوضین و مقتضای ان اینست که واجب است

بر هر یک که آنچه در دست او است بدهد و هر یک میتواند منع از قبض کند تا ان دیگری بقبض تسلیم بدهد و فرع

ایشان اینست در عقود معاوضات مثل اجاره و غیره بلکه در نکاح هم گفته اند که زوجه میتواند تمکین ننماید

بزوج تا مهر خود بگیرد هرگاه مهر معجل ... شد الا ابن ادریس که شرط کرده است در این حکم که زوج ... نباشد

و صاحب کفایه از مسالک نقل کرده اند که ایراد کرده است بر این کلام که اگر اجماع ثابت باشد خوب است

والا میتوان گفت که تکلیف ... میکنند که هر یک که واجب است بر او ادا بیاورد و هرگاه احدهما عصیان

کند و بدهد لازم نیست بر [illegible] دیگری و شهید در دروس در مسئله [illegible] گفته است [illegible]

بعد الثقة ولا ... الکلام ... اذ لم یکن اجماع ... علی التعدد تحقیق در این

سخن تمام ... معلوم فرمایند — مدارک در مسئله بیع بعد از نقل اتفاق ایشان ظاهرا ... تسلیم

بر هر دو خلاف کرده اند که هرگاه تمانع کنند یعنی هر کدام بگویند که ... تا بگیرم را بدهم و ...

معجز ... اینست که هر دو طرف مساوی است بجهت آنکه حق هر یک در نزد دیگری است و هر دو مساوی اند

در ... ذمه تسلیم و هرگاه ممانعت کنند حاکم هر دو را اجبار میکنند در تسلیم و ... و این ...

و ابن زهره و ابن ادریس نقل شده است قولی بانکه در صورت تمانع حاکم اولا بایع را اجبار میکند بر تسلیم

بر تسلیم ... الثمن تا بایع مبیع ... اقوی ... مشهور است زیرا که مقتضای بیع که لازم شد فرقی میان ثمن و مثمن باقی نمیماند ولا در ...

... اینست که ... مالک ... میشود و ... واجب نیست تسلیم ... تسلیم ...

... [illegible] ... تسلیم ...

... زیرا که مقتضی ... وجوب تقدیم القابض ...

و لا در نکاح ... عدم تمکین ... [illegible]

... گفته است که مراد اینست ... تسلیم از طرفین ...

طرفین و تمکین کند ... تمکین کند ... کفایه ...

... در مسالک ... [illegible]

مدارک است زیرا که او در شرح ... گفته است در مسئله ...

والظاهر ... ان تسلیم ...

... واذا ... الامتناع من تسلیم نفسها

... [illegible] ... کفایه

هم همین عبارت ... گفته است ... صاحب مدارک بر ... منع جواز تمانع در مطلق

معاوضات ... در مسالک و شرح لمعه هر دو تصریح کرده که ...

اینست که جایز است از برای هر یک از متعاوضین که منع کند از ... تا بدهد ان دیگری

... بر قاعده متعاوضین

... چون نکاح از معاوضات محضه نیست زیرا که ... مبیع ... میشود

... در صورت دیگر ...

کلام ایشان اینست که ... حق جایز باشد ... اجماع باشد ... حق چون ...

نوع تقاص است در صورت خوف تلف حق ... کلام شهید در دروس ... عبارت ...

مراد و سوال کثیری است مردم نیز طرفدار چون صورت قوم جواز فاسخ است از برای استیفای حق و در صورت تمانع حاکم اجبار میکند طرفین را
برادای حق و با وجود این ظاهر صور ایشان در اینجا اینست که مشتری در مسئله خیار تاخیر خیار ندارد که فسخ کند و گفته اند
که حاکم او را اجبار کند که ثمن را بدهد پس گویا رافع شده اند ما یکه بیع لازم باشد با عدم ادای حق و احصار ممکنه
او را برادا و اجبار منافاتی با صور ایشان است در عقود معاوضه بعضی هرگاه بایع فسخ نکرد و مشتری هم خیار فسخ ندارد
و قیمت مبیع هم نمیدهد پس بیع لازم بر بایع است با وجود منع و احصار در میان نیست و اینکه سلطان حق [illegible] در دفع آن نکند
نشنیده باشند اینست که اعتماد ایشان در این مقام ما به چیزی است که در مطلق عقود معاوضه گفته اند و منافاتی نیست
ما بین لزوم عقد و وجوب تقابض و لزوم احصار و در اینجا گفته اند حاکم در صورت فسخ و عدم امکان احصار و عموم کلام
احصار بر تسلیم نیست [illegible] اند کلام در اینکه هرگاه مراد مشهور اینست که تو گفتی پس چرا تخصیص دادند بیع را
بعدم احصار مشتری برادای ثمن بلکه این معنی در مادهٔ بایع هم جاریست که ظاهر مشهور از صور ایشان در ای که خاصه است
از برای رد و اجبار تسلیم مبیع حق گفته اند که هرگاه تسلیم حاصل نشود از طرفین خیار فسخ از برای بایع است و گفته اند
احصار میکند بایع را بر تسلیم مخصوصا در طرف مشتری [illegible] که گوییم که ظاهر ایشان [illegible] اینست که عرض مسئله
خیار [illegible] است که مشتری تسلیم آنکه قیمت را نبرده از برای بایع چنانکه بعضی احادیث این مسئله
دلالت دارد و صورت منع بایع ابتدا داخل مسئله نیست بلکه مفروض آنکه تسلیم نکرده است بایع یا از راه
مخالفت مشتری است در دادن قیمت یا از باب اتفاق بایع تسلیم نکرده و مشتری هم از بدادن نیامده تا از باب
تمانع و منافاتی در این منافات با وجوب تسلیم ندارد اگر مطالبه از طرفین واقع میشد و از این جهت اهل عنوان
مسئله را از برای ثمن قرار داده اند و گفته اند من باع و لم یقبض الثمن و لم یقبض المبیع فهو لازم ثلثه ایام
ثم له الخیار پس هرگاه بایع فروخته مبیع را و [illegible] نشود و قبض نمیکند و مشتری هم از جهت منع بایع
قیمت نداده و مطالبه مبیع کند و بگوید مبیع را تسلیم کن تا ثمن را تسلیم کنم و بایع قبول نکند معلوم نیست
که صورت ایشان در اینجا هم ثبوت خیار فسخ تاخیر را از برای بایع و لیکن در کلام ایشان تصریحی ما بین مطلب ندیدم هرگاه

هرگاه کسی چیزی را بحیله و دروغ فروخت منافع آن چه صورت دارد و قمار و در آن چه صورت و همچنین هرگاه کسی بوسایط [illegible] کرد
مبیع غش همراه از صراف در بیع کردن [illegible] و فروختن حرام است و همچنین [illegible] فریب دادن و مغبون
کردن حرام است و لکن اصل بیع باطل نیست و منافع آن حرام نیست [illegible] در آن باطل نیست [illegible] خیار را از برای مغبون
و مغرور در فسخ [illegible] و لکن بیع [illegible] پس ثمن آن حرام و باطل است مگر [illegible] منقصه که در اوایل کتاب بیان کردیم
و اما در بیع [illegible] پس هرگاه ظالم جبر میکند مالک را بر بیع و با کراه بفروشند و بعد از آن اجازه و امضا نکند هم حرام است
و هم باطل و منافع این دو قسم هرگاه از باب [illegible] حرام است و لکن مشغول ذمه اجرت المثل است و هرگاه از باب
و هرگاه [illegible] هم حرام است و [illegible] در اینها باطل است از زمان [illegible] هرگاه زید دو دانگ ملک [illegible]
در جمله شش دانگ ملکی متصرف باشد و در اوقات متفرقه یکدانگ آن را بیع خیار بشرط بعمرو فروخته و نیم دانگ آن را بخالد
و نیم دانگ دیگر از برای [illegible] و آن دو بیع شرط [illegible] بسبب انقضاء مدت خیار و عدم رد ثمن لازم شوند و بعد
از آن [illegible] شود که یکدانگ او [illegible] و این [illegible] غصب [illegible] و ثبوت [illegible] باشد
حقیقت خود [illegible] سبب ظاهر شود که زید در حینی آن دو بیع شرط در نفس الامر مالک یکدانگ بیش نبوده که [illegible] این
یکدانگ [illegible] کیست [illegible] دانگ و نصف دانگ عمرو نصف بیع است که در اینجا حقیقت [illegible]
نبوده پس در صورت مفروضه هرگاه معلوم شود که زید در حینی مبایعتین آن ملک را بالتمام [illegible] میدانسته و جاهل
بوده است یا اینکه یکدانگ آن از مال غیر است مثل اینکه عمرو ارث باو رسیده بود یا بمجموع [illegible] بود [illegible]
که غیر در آن حق دارد در اینصورت بیع عمرو [illegible] میشود پس هرگاه بیع یکدانگ متقدم است در نصف دانگ
لازم است که ربع صحیح است و در نصف دیگر موقوف است تا اجازه [illegible] ثالث و بدون اجازه باطل میشود و بیع
نیم دانگ که بخالد کرده بعد از آن هم در ربع دانگ لازم است که غیر صحیح است و در ربع دیگر موقوف تا اجازه ثالث
و بالفعل ربع دانگ در ملک زید مانده است و در اینصورت مشتریان را خیار تبعض صفقه حاصل میشود و [illegible]
عمل میشود و ظاهر این است که حکم [illegible] مثل جاهل باشد [illegible] که غرض [illegible] ملک [illegible]
و [illegible] میکند و [illegible] او معلوم باشد که قصد آن [illegible] کرده است [illegible] در صورتی که معلوم شود که زید در حینی عقد

بیع قصد بیع حصه خود کرده خواه با علم باستحقاق غیر دران یا با فرض استحقاق ان غیر قصد کند کما اگر بالفرض نصف

این ملک از غیر باشد من قصد نصف خود دارم دران نیز اشکالی نیست که مبیع متعلق بحصه خود او است و صحیح است

و مقصود ان ظاهر میشود و اما درصورت [illegible] بلکه بعض نمیدانم که حالی بایع دران وقت چه بوده چه با عدم علم با علم [illegible]

بود یا ماهر دران صورت ظاهر ان است که منصرف میشود بیع بحصه خود او و بر نصف حصه غیر نمیشود و کلام [illegible] است

که مراد از لفظ انکه تنزیل میشود بیع بر حصه مالک میکنند هم درصورت جهل بحال و اقوی است نه انکه درصورتی که معلوم باشد

که مالک غیر النسه که غیر دران حق دارد یا اشتراک ان نیز معلوم نشود بر حصه خود درصورتی که [illegible] بیع بحصه

مخصوص نشود و کاه بیع یکدانگ مقدم است عام یکدانگ مال غیر او است و خالد و مالک [illegible] دران حق باقی نمانده و کاه

بیع نیم دانگ خالد مقدم است نیم دانگ بالتمام مال او است و هر دو احتمال بعض صفقه ثابت است و از قبیل

مالک جز باقی نمانده و تفصیل تمام [illegible] در مسئله انست که مثل انکه دانگ و دو دانگ از

قبیل نصف و ثلث و ربع است و وضع ان [illegible] و عدد [illegible] پس هرگاه بگویند نصف خانه یا ثلث

خانه نصف معین یا ثلث معین مراد نخواهد بود بلکه حاصل هریک از هر دو نصف و هریک از سه ثلث خواهد بود

و [illegible] بر نصف یا بر ثلث معین نمیشود اما هرگاه ضم شود کلمه نصف یا ثلث مثل بیع یا صلح یا اجاره یا [illegible]

و گفته اند شود که فروختم نصف این خانه یا ثلث این خانه پس شکی نیست که مقتضی ظاهر لفظ نصف و ثلث است

که نصف معین که در جانب فاعل باشد یا ثلث معین را [illegible] کرده اند در جاهای که اهل مال مشترک باشد

میان دو نفر مثلا بالمناصفه و احدهما بگوید بعتک نصف هذه الدار یا منصرف میشود بنصف مختص خود بایع یا

یا بنصف شایع و بنابر اول در بیع لازم است و در بیع ثانی بر ثلث فضولیت و محتاج است با جازه و از کلام

فقها چنین که [illegible] در این مسئله در نظر است یک عبارت قواعد است و ان این است و لو باع ملکه و ملک غیره صفقة

صح فیما یملک و وقف الاخر علی اجازة المالک تا انجا گفته است و لو باع مالک النصف النصف انصرف الی

نصیبه و یحتمل الاشاعة فیقف فی نصف نصیب الاخر علی الاجازة [illegible] فی [illegible] در شرح ان رسیت که اصل

در بیع لزوم است و ظاهر این است که مراد [illegible] که در مسالک نقل میکنیم دو عبارت مسالک است

مسالک است در کتاب صلح که در این بحث انگونه عبارت محقق را نقل کرده که گفته است و لو ادعی اثنان دارا فی ید ثالث

بسبب موجب للشرکة کالمیراث فصدق الثالث احدهما و صالحه علی ذلک النصف بعوض فان کان باذن صاحبه صح

الصلح فی النصف اجمع و کان العوض بینهما و ان کان بغیر اذنه صح فی حقه خاصة اما لو ادعی کل واحد منهما النصف

بغیر سبب موجب للشرکة لم یشترکا فیما یقربه لاحدهما شرح این دو عبارت را و توضیح مطلب ان انها را کرده و حاصل ان است

که درصورت اول که اشتراک ان دو نفر دران مال ثابت شرعی باقرار خود ان دو بموجب سبب مشترکه که میراث است مثلا

و دیگری از اقرار [illegible] بحق یکی از انها کرده نفی حق دیگری را نمیکند پس هرگاه مقر له صلح کند باذن المدعی الاخر ان

نصف مقر به بین او یا اذن ان شریک است صلح صحیح است در تمام نصف بتمام عوض و ان عوض مشترک است بینهما

و الا پس صحیح نخواهد بود در حصه مقرله است ان حصه از ان عوض و تتمه یعنی نصف حق ان شریک دیگر خواهد بود و در صورت

دوم یعنی هرگاه یکی بگوید که نصف ان بمیراث من رسیده و ان دیگر بگوید نصف ان را من خریده ام در اینجا اقرار ذی

الید از برای یکی از انها مستلزم اشتراک دیگری نیست با او در ان نصف و بعد از ان گفته است که [illegible]

چنین بیان کرده اند و گفته است [illegible] لان هذا الحکم لا یتم الا علی القول بنزول البیع و الصلح علی الاشاعة کالاقرار

و هم لا یقولون به بل یکون الاطلاق علی ملک البائع و المصالح حتی لو باع ابتداء مالک النصف نصف العین مطلقا انصرف

الی نصیبه و وجهوه بان اللفظ من حیث هو و ان احتمل [illegible] الا ان [illegible] قد رجح الحمل علی النصف

المملوک للبائع نظرا الی ان اطلاق البیع انما یحمل علی المتعارف [illegible] و هو البیع الذی یترتب علیه انتقال

الملک [illegible] و لا یحمل [illegible] ذلک الا فی المملوک بخلاف الاقرار فانه اخبار عن ملک الغیر لشیء فیستوی فیه ما هو

ملکه و ملک غیره [illegible] اللازم [illegible] ان ینصرف الصلح الی نصیب المقر له خاصة فیصح فی جمیع الحصة بجمیع العوض و یبقی

النزاع بین الاخر [illegible] النصف [illegible] او النصف الذی هو ملک المقر له [illegible] وقع

علی النصف الذی اقر به [illegible] لان الاقرار منزل علی الاشاعة و الصلح وقع علی المقر به فیکون تابعا

له [illegible] و هذا ینبغی [illegible] ذکره [illegible] هذا التوجیه حسن [illegible]

متوجه مسئله بیع نمیشوم که مقصود [illegible] است [illegible] کفتار در مسئله صلح که محقق ذکر کرده [illegible] پس

صح

که قول بایع بعت النصف من هذه الدار با وجود آنکه مالک بیش از نصف نباشد بچند قسم فرض میشود یکی آنکه جاهل باشند
بایع و مشتری هر دو با آنکه نصف خانه مال غیر است و بیع واقع میشود مثل آنکه خانه بمیراث مال او رسیده و مجموع [illegible]
مال خود میدانند و نصف را میفروشند و بعد از آن کاشف بعمل میآید که نصف مال غیر بوده بایع هم اعتراف کرده
که جزو دیگر آن شریک است و هر دو را مال خود میدانند و میفروشند یا اینکه میدانند که غیر شریک است و لیکن معتقد نیست
که مال غیر را نمیتوان فروخت مثل مال زن یا فرزند یا آنکه غاصب است و دین ندارد که حلال و حرام را فرق نمیکند
و هر دو را مال خود میدانند و میفروشند در این صورت ظاهر است [illegible] صورت اول وارد در آنچه بر آن دلیل که در مسالک
ذکر کرده اند که بیع منصرف میشود بملک خود زیرا که اطلاق بیع محمول میشود بر آنکه متبادر است در استعمال
آن که بیع میگویند و چیزی را اراده میکنند که بالفعل مال بایع باشد عقد منتقل میشود بغیر و این ممکن نیست
الا در مملوک با آنکه این سخن در این اقسام مذکوره جاری نیست بسبب آنکه در همه اینها قصد صورت اوسط
هم ملک را مال خود میدانند و قصد او متعلق بنصف مجموع ملک خود شده و نزد عامه هم در اطلاق بیع [illegible]
بملکیت او و احدی را در آن شراکت نیست و بایع غیر در میان نیست که قصد بیع مال او را بکنند یا نکنند
ملاحظه معیار آن دلیل این است که معتبر قصد بایع است [illegible] ما از اینها تسلیم داریم و شکی نیست که در آن قصد بیع
نصف مشاع در ملک خود کرده نه آن نصف معینی در نفس الامر که مال خود او است در نفس الامر و قصد او
نسبت بهر دو نصف مساوی است و خلاف شرعی هم نکرده که بگوئیم فعل مسلم محمول بر صحت و مملوک بودن
بیع جزو مفهوم بیع نیست چه جای مملوک بودن نفس الامری و از این جهت که میگویند که فلان کس مال غیر را
فروخت و [illegible] اسم بیع از بیع مال غیر نمیتوان کرد و آن علامت حقیقت است و عدول از اصل
حقیقت صورتی ندارد هم در لفظ نصف و هم در لفظ بیع با چون ظاهر در شایع و غالب [illegible]
که در استعمال این را نمیخواهند که انتقال بالفعل [illegible] منصرف بنصف [illegible] نمیشود و آن در صورتی است
که بایع عالم [illegible] و متذکر باشد که نصف مال غیر است در این صورت هرگاه بگوید بعت النصف من
هذه الدار منصرف میشود بنصف مملوک و ممکن است که صورت سهو و غفلت را هم بایع نیز محمول

بیع محمول داریم چنانکه [illegible] مثل آنکه [illegible] در میان عوام که میگویند فلان چیز را بعد از تمام [illegible] کرده ام [illegible]
[illegible] که [illegible] ابطال [illegible] انصافاً [illegible] لفظ مورد [illegible]
در [illegible] وارد [illegible] صورت [illegible] لفظ [illegible] و [illegible] بیع [illegible]
[illegible] بیع [illegible] العقد [illegible] و اگر بگوئیم که متبادر از بیع النصف و از نصف مملوک دارد است
که [illegible] بگوئیم متبادر از نصف مملوک و از نصف دار مملوک است یعنی دار که تمام آن ملک او باشد و این متبادر
در دار [illegible] نیست زیرا که در اینجا [illegible] بوصف نصف مملوک لغو است چون خود دار بالتمام مملوک است [illegible]
[illegible] است که مراد فقها هم در اینجا که میگویند منصرف میشود بنصف مملوک صورت علم باشتراک و تذکر است [illegible]
که عبارت علامه [illegible] و مسالک را بالفعل [illegible] است [illegible] عبارت بالتفصیل آن مذکور است [illegible]
[illegible] در جائی که قصد بایع معلوم نباشد و [illegible] معلوم [illegible] که عالم [illegible]
مثل اینکه [illegible] بیع [illegible] از [illegible] او [illegible] و مقصود او [illegible] معلوم نباشد و در [illegible] که در [illegible]
[illegible] در اینجا [illegible] حقیقت و در لفظ بیع و نصف هر دو [illegible]
[illegible] مملوک است [illegible] و شکی نیست که در صورت [illegible]
و هم [illegible] میدانند و نصف [illegible] را میفروشند و در [illegible] که نصف [illegible] مال غیر [illegible]
که [illegible] در صورت علم هم [illegible]
[illegible] کلام مسالک و [illegible] و در مسالک [illegible] که گفتیم توجیه کلام [illegible] و در [illegible]
[illegible] که [illegible] که مراد او صورت علم [illegible] و تذکر است [illegible] که [illegible]
[illegible] النصف [illegible] و لفظ النصف [illegible]
[illegible] در مسئله بیع [illegible] میشود [illegible] در مسئله [illegible] مال [illegible]
اقرار ذی الید [illegible] ما [illegible] صاحب مالک [illegible] و [illegible] فقها [illegible] نیست [illegible]
زیرا که کلام در ملک النصف در عبارت محقق صریح است در نصف که ذو الید اقرار بآن کرده و اراده نصف مال [illegible]

با نصف معین که ملک مقر له است مقر له است از ان پس واجب است و همچنین الف و لام در کلام و النصف اجمع از زبان عهد است و راجع است
بهمان نصف و این ظاهر عبارت است بلکه صریح ان است و این توجیه علما نامیدن و نفی شبهه بران را از ظلام قوم کردن از حق
ندارد و صلح بذا وارد می باید بر شایع بودن و وجه اشتراک شریک را در صلح این قرار داده که این نصف بسبب اقرار
ذو الید حاصل شده و اقرار مشترک است بر شایع و صلح بر مقر له واقع شده که شایع است پس وجه مصالحه مشترک
خواهد بود بینهما اسلم علا رسید غایة انچه مسلم میشود از اقرار نیست که نصف این مال که در دست من است از ان غیر است
و همچنین از کس دیگر هم نیست لعدم مقر له هر چند بید ظاهره بران داشته باشد پس ظاهر این است که نفی حقیقت ظاهره
نفی را تنها کرده باشد یا حقیقت ظاهره غیر مقر له را هم نفی کرده باشد پس میتواند شد که دیگری هم دران نصف
ید ظاهره داشته باشد و چون انچه از اقرار حتما ثابت است همان اتفاق ذو الید است از ان نصف و اما اثبات
مالکیه مقر له پس تمام نمیشود الا بعدم تکذیب او ذو الید را بالتصدیق او یا عدم مزاحم پس میتواند شد که باقرار
تمام مقر به ثابت شود از برای مقر له و میتواند شد که بعض ثابت شود بجهت منضم شدن ید ظاهره دیگری بران یا بر بعض
ان پس از اینجا قابلیت مقر به از برای شرکة نسبت بمقر له حاصل میشود که ممکن میشود که شریک داشته باشد در مقر به
پس هرگاه صلح یا بیع بران وارد شود باید ملاحظه مبیع و صلح را کرد نه ملاحظه اقرار را پس ضرور نکرده است
که هر چه باقرار حاصل شود باید همیشه بر شایع بودن باقی بماند و همچنین قابلیت امر حاصل باقرار از برای انضمام
منافات با ثبوت و حصول شایع قبل از اقرار ندارد پس انچه منشأ اشتراک احد شریکین است در میراث مثلا
با دیگری در نصف مقر له همان اعتراف ایشان است با یکدیگر ملکیت ایشان از جهت میراث است که موجب
تسویه است نه از راه اینکه اقرار قابل شرکت مقر به است پس در اینجا نیز همان تفصیل است که محقق و جماعت
داده اند که اگر قصد در صلح فقط حصه خود کرده عوض مختص او است و الا مشترک است بینهما بلکه هرگاه ذو الید
نصف انچه در دست او است هبه کند یا صدقه در اول بار یا صلح کند یا بیع کند بوجهی و شاید انرا
از او بصیغه مصالحه کنند منتقل کنند بعوض باز همین سخن و حالت دران جاری است و منشأ ان همان
اعتراف ایشان است و اشتراک در مجموع و بعد از کلام محقق و جماعت از فروع مسئله صلح در شرح کرده اند

صاحی

ما قبل از ذکر ...

کردن و گفت بران کرده اند راهی ندارد و حاصل این مال مشترک بین الوارثین با اقرار حاصل مقر به و غیر است که از جهت سبب واحد بر ذمه غیر
داشته باشند و احد هما قدری از ان را بگیرد و دیگری از حق خود ... شد و اقوی این است که هر دو دران شریکند و اقرار ذو الید
بعد از انکه اصل دین بجعل از ان از برای احد هما ... کرفتن احد هما است ان بعض را پس چون در اینجا هر دو حقیقه
بر اشتراک دران مال که در دست ذو الید است از راه میراث مثلا و ذو الید حق ایشان بوده و بسبب اقرار بنصف از برای
مقر له رفع ید از نصف شایع کرده پس حال نصف شایع بمنزله همان قدر از دین است که احد هما میگرفت از برای خود پس
هرگاه صلح یا بیع واقع شود بران از مقر له و شریک هم ... بکنند هر دو که دران شریک خواهند بود و بنابر قول
مشهور در حکم دین است و در ان که خواهد بود پس عبارت شارع ... دران حصه ها ... از دست در ایادی فواه
اقرار باشد یا غیر اقرار و اما مثل بر صحیح از دست او هرگاه اطلاق کند احد هما صلح کند یا بیع کند حصه خود را بذی الید
مثل ... اشتراک بدیگری میشود و همچنین هرگاه اطلاق کند صلح و بیع را نسبت بان حصه و اما هرگاه قصد کند حصه مشهور بعض
گفته اند که در صورتی که دو نفر معروف باشند یا ... در دست غیر است مشترک است میان ان دو نفر بعنوان میراث
و صلح کند احد هما حصه خود را در عوض چیزی ... ذو الید هر دو دران شریکند در ان هرگاه با اذن دیگری ... و لکن
در وقتی که ان مقدار حصه بقبض او در امده باشد بخلاف انکه هنوز بقبض در نیامده باشد بسبب اینکه انچه حاصل میشود از برای
انها از بعض حصص بعد از ... قبض و نقص ... میراث محسوب میشود که هر دو دران شریک میشوند و با قبض
در بیع معاملات هنوز میراث محسوب نیست که مشترک ما بین انها باشد بلکه حقیقت که انرا ادعا میکنند و شنیده اند این
ایراد کرده است که اینکه تصرف احد شریکین در ان مالی که هر دو معترفند که میراث است در وقتی موجب اشتراک هر دو میشود
که از عین ان مال چیزی در دست احد هما باشد که هر دو دران شریک میشوند یا احد هما قدری از ان عین را بعوض ... که هر دو
شریک در عوض میشوند اما هرگاه احد شریکین بعد از حصه خود صلح کند بذی الید پس در اینجا فرقی نیست ما بین انکه
قبض ... شایع باشد یا نه و باید در اینجا بنا را بر ان مسئله گذاشت که هرگاه احد شریکین در دین مصالحه کند حق خود را
بعوض ایا ان عوض مختص او میشود یا مشترک است میان هر دو و چون معروف این است که مصالحه بر مقدار حق شایع
شایع فرقی نیست ما بین مصالحه قبل از قبض و بعد از قبض و چون انچه ... بنا ... است قبل از قبض از حقیقت او بیرون

گرفته و بعد از رفعش هم جنانرا بر بینی معین نکرده بلکه تا رفع را بر حق فسخ کرده پس حکم هر دو یکی خواهد بود و باید رجوع بان

مسئله کرد و اظهر در این خصوص اختصاص است که حق فسخ اشتراک بینهما حاصل نمیشود در رجوع خواه قبل

قبض و خواه بعد از قبض بلکه باید بخلاف این دو صورت سابقه که صورت قبض بی عدول نمیشود که هر دو شریک کنند در جنس بقبض

اعتراف هر دو صورت بیع اقدام بعض ازین مال هر دو شریک میشوند در رجوع در صورت اجازه و این سخنها

که گفته است در نظر حقیر صواب است و ازینجا معلوم میشود حکم انکه ان دو نفر ادعای دینی بکنند بر ان ثالث

بعنوان اشتراک از باب میراث که با هم از بدهست گرفته شود شراکت است یعنی هر دو و انچه را شود علیهما عوض

ان مختص ان است که صلح کرده است و همچنین هرگاه بفروشند حصه خود را از دین مرد بر جیعی و در اینجا مقام عبارات

مسالک در غایت اغلاق و اشکال است و بسیط است از تفصیلات الی که بعد از تامل تام در اینجا دادم کردم مطالب

او واضح شود و باقی ماند کلام در مسئله ثانیه صلح که ان دو نفر ادعا کنند هر یک بموجب سبب علیحده و کان حق از ان است که در صورت

اعتراف هر یک کیفیت دیگری در انچه ادعا میکنند مثل صورت اولی و موجب شرکت در اینکه حصول هر قدر از ان بیکی

از برای هر یک منشاء اشتراک دیگری باشد و همچنین حکایت مصالحه بر ان بعلت اعتراف هر دو باشد و سکیت از بینهما

والله العالم بالصواب

سئوال قطعه زمینی که دو حبه سعودی شده بشخصی سپرده بیع ادعا میکنند که بیع بیسیم از قبل

از بیع شاه جهان تکرده در ایام و ما چنانی سعد انسیم که اینجا زمینی سعد رجحان بر هر دو رد نموده است این معلوم شد که بیشتر است

ایا یقینی صدق او را بر بایع جهالت هست یا نه و ما و تو بعضی مذکور بایع ادعای حیار رویت میتواند کرد یا نه

هر چند فقها [illegible] ذکر کرده اند بیع از اقسام و منتاب را غیبا بدون ذرع و مساحت و مشاهده سابقا جهالت دانسته اند

ولکن این سخن بر اطلاق محل تامل است که ما اکثر در بطلان بیع مجهول غرر و سفاهت است در عرف و عادت

و ان متفاوت است در مثل منتاب مثلا ثوب قطع را بالجمله فته و دار ان را امکان ثاه قبل بیع بسیار نمودن نه بیعیان ان

غرر و سفاهی در عرف و عادت نیست ولکن در گز با سنهای هشت جلو و نابدار و کتان و اشتباه ینهامدن در بیع کردن در عرف

و عادت منشاء غرر و سفاهت است و بیع اول بدون پیمودن صحیح است بخلاف ثانی نیستی از این نیست که هرگاه در اول ناقص بر اید

مشتری خیار فسخ دارد بعلت عیب نقصان و لا بیع ثانی از اصل باطل است بسبب جهالت ثمن است بیع باشد مکو هم که زمینی هم متفاوت است

متفاوت است بعضی از انها خطیر است که در عرف نه ذرع و مساحت ان میشود و نه بقدر انکه وصف بمقدار و مساحت بنحو بلکه بشرط بوده

یا وصف و کذلک اکتفا میشود و بیع انها غرر ندارد و اما بعضی قطعات معروفه اند بعضی بلاد اهتمام تمام دارند بجهت ان و مقدار یکی

و ان و بر بعد تفاوت بکمیت بیشتر که دقت میکنند در اینجا جهالت مقدار و سعد رجحان و مشاهده و وصف و تعیین بعضی

ان بدون مساحت مادام مقدار ان را نگوید چند جریب است نا چند قفیز است رافع جهالت نیست پس هرگاه در صورت سوال

از این باب زمینی بود بیع بدون مساحت و مقدار بنا نهادند هر چند صحو ابر را دادند بیع صحیح نیست و هرگاه حق عبد الله

ولکن بعد از ثبوت وصف ان زمین به مقدار ذکر کرده اند و مان وصف در وقت و بعد از رویت و تامل خلاف ان ظاهر شود هر چند بیع

صحیح است و لکن در اینجا خیار ثابت میشود از برای بایع خواه از خیار رؤیت بکند و خواه خیار غبن و تدلیس

رسد در کتاب رو نامی بیخود دار فروشند که رونامی کمی کمی باشد و ان بیشتر است از رونامی حیات دیگر در مرد با صحت ان

کرد فروشند که نقص و سابکه رونامی حیات دیگر و میل کرده و رواج و مفرقات که کیفیت و خبر از اهل خبره میشود و بایع

بعلت و تدلیس کرده رونامی را ما حفظ کند نشده و امده است که ان مطالبه کرده ضرر میکند با مسکوید رونامی هر بسیار رو کمتر

باعث که او را بد هم ان بایع ز مرده که ان را الزام کند و را ماوردن رونامی ماده مگر ان کمتر دارد یا نه و هرگاه حق تواند با

ان را که در ان بایع بعد از ان بکتر و خواهش صرف نمود ایا بایع میکند یا نه جواب در اینصورت که مطالبه نقد با تقلب بسیط است هر فسخ و تخییر ما بین فسخ و ارش

دارد که این در حق بیعت و بعد از فسخ رونامی را بایع میشود و اما تصرف بیعه است در رو ثمن نزد الله الهی بدید من را بایع مال صحت

و مادام تسلیم در مثبت او است و هرگاه ان در حکم مال بعد صحیح است که ما ضرر ساعی حفظ کرده در اصلاح او در بسیط مشتری ضبطی و کمی بیع بیشتر از تاجیل در قبض

تشخیص باشد در هند و حیثی و ان تاجر عرفه و دار نماید و هر شنبه تاجر در عراق و ان ثالث منتقل شود بوارث این ها از باب امانت نیز مراد است در رد امانت

تاجر و هر چند در علم امانت تر مسه و حس است اینا بد ان را عزم با اصحاب داد و اگر تاجر کنند و تلف شود ضامن نیست لیکن ما دامیکه مراد ایشان ارجاع است

از خود را ماند تحقیق بد کنند و اگر علمی بهم رسد ان اصحاب ان مرده و اگر علمی نشود و کیفیت حال معلوم باشد و اگر بد بوده هرگاه بجلدام بنا

ممکن شیخ و اگر علمی تحقق بعد ول بودنی بعد رسد که انچه دارند و هرگاه بوده حق جد سابقه شد زیرا که از باب حسبه که ببعید دو وجه است از تصرف حسبه متفاوت

ما عدم لیکن بعد از شرعی از شرط ان ندارد و چون حقیقت ما هو است و الا علم که صاحبان ان را ادعای دعوی کنند چنان کنند اما اگر یکی حکم و اجب

بر او بجا نامد با عوض مبلغ خطر از این حقوق صحیح کنند نا از احتیاط که بر سانند ایشان و الله واله اگر امر مخفی مشخص شود در اینکه با علم ما بر او شد شت

و اورد با اذن حاکم یا مصلحی [illegible] پس ان نیز [illegible] بلکه [illegible] و درین باب [illegible]

از باب [illegible]

مصلحتی در ضبط و تخفیه مال باشد از ولایت [illegible]

مراد از زیاده [illegible] مقام او [illegible]

بیاورد [illegible]

که گسته است مشتری در بردن مال پس ظاهر اینست که هر دو از بایع میتوانند گرفت چون او را مغرور کرده است [illegible]

باعث این ضرر [illegible] شده [illegible] معلوم بایع شد [illegible]

که مشتری داده [illegible]

[illegible]

صاحی

[illegible]

و بعد از آنکه زید مذکور سهم عمرو را به بکر منتقل ساخته و بعد از عرض معنا میدید زید سهم مزبور را به خالد فروخته باده داد که
سهم مذکور را بعنوان مبایعه به عمرو منتقل ساخته‌ام و قدری از ثمن مبایعه که معادل ثمن بیع که از بکر اولا استماع شده بود عمرو
داده بود و از من طلب داشت محسوب داشته شد و بقیه ثمن مبایعه در نزد عمرو باقی مانده و تا حال بمن نرسیده و خیار فسخ
از جهت تاخیر ثمن از برای من بود لهذا فسخ نموده به خالد فروختم و عمرو در جواب متعلق ساخته که در مبایعه اول که بیع ملک از بکر ابتیاع
شد میاعله قبول نمودم و قصد وکالت نداشتم بلکه زید مرا وکیل و اظهار و خواهش نموده و بعد از آن سهم مزبور را
بعنوان مبایعه نموده به زید منتقل ساخته‌ام بجهت قیمت که از بکر استماع نمودم و قبالجات را بعنوان مبایعه و خواهش زید نوشتم
و بعد از آن رد فسخ مبایعه مزبوره نموده و سهم مزبور را خودم رد نموده و مبایعه که به خالد نموده باطل است آیا در صورت مذکوره سخن
عمرو مسموع است در کل دعوی خود از عدم قصد وکالت و ثبوت مبایعه سهم مزبور با زید یا نه و بر فرض مسموع بودن آیا تسلط
فسخ برای عمرو وارد باشد و بر فرض عدم قصد وکالت و ارتفاع شرکت و ثبوت مبایعه که عمرو با زید نموده آیا سخن زید مسموع است
که سهم مزبور را بعنوان مبایعه نموده به عمرو منتقل ساختم و بجهت تاخیر ثمن اختیار فسخ داشتم یا سخن عمرو مسموع است که زید را فسخ
نبوده و مبایعه خالد باطل است — جواب: حاصل آنچه از این کلام دور و دراز مستفاد میشود با ملاحظه اول و القرائن تصحیح میشود
اینست که ملک بکر به عمرو فروخته و زید وکیل در ابتیاع بوده و سهم رسد عمرو در دو صد که سهم از آن مال زید شده لکن عمرو
مدعی الامرین که زید موکل که عمرو را شریک کرده با عقد از آن سهم و آن سهم را بوکالت خریده و آن سبب انتقال آن
سهم است بعمرو و عمرو مدعی است که من وکیل او نبودم و برای خودم خریدم لکن بعد به مبایعه صحیح آن سهم را به زید فروختم و این
سبب انتقال است به زید و بعد از این هنگام و این انتقال نمی‌برد هم باطل است که آن سهم با عمرو منتقل شده و لکن
عمرو میگوید که سبب انتقال این بود که بنظر ما که انتقال به زید از راه معاوضه بود که من آن سهم را به زید فروخته بودم و وکالت
نبود و شراکت نبود و زید فسخ معامله کرده و من هم قبول کردم فلهذا ملک من شد و زید میگوید سبب انتقال آن این بود که من
سبب وکالت عمرو از جانب من و شراکت من با او مالک سهم بودم و آن را به عمرو فروختم و معروض اینست که بعد از انتقال
به عمرو که محل دعوی است مدعی الامرین زید که آن سهم را به خالد فروخته و اتفاق الخصمین زید و عمرو در صحت بیع خالد
و فسخ آن عمرو میگوید من هم خالد را باطل است چون در ملک من شده و در ... نیستم و زید میگوید بیع خالد صحیح است چون مال

پیش از آن مال را خودم را به سبب شراکت با عمرو مالک بودم فروختم به عمرو و تمام قیمت آن را نگرفتم و مدتی گذشت و خیار فسخ بجهت تاخیر
ثمن حاصل شد و فسخ کردم و مال خودم شد و به خالد فروختم اما جواب از این سوال بیان شود و لابد دانست که عمرو تا تاخیر
بعض ثمن ... خیار فسخ نمیشود بلکه آن مشروط است با یکجا و تمام ثمن تسلیم نشود و مجموع مبیع هم تسلیم نشود و شرط تاخیر ثمن هم نشده
باشد پس اگر هم انفاع ... خیار ثابت میشود اما اگر درصورت مزبوره مبیع تسلیم شده یا بعضی از شرط تاخیر ثمن شده باشد خیار فسخ
نمیباشد و ثانیا آنکه دعوی عمرو زید انتقال ملک را با او از راه مبایعه و در نظر بیع بود و حصول شراکت بسبب آن از بیع
دعوی خلاف اصل و ظاهر است و مدعی است ... شرط مال ... مخالف اصل است با ادعای عمرو که حسب الظاهر زید چنین
مسلم و عمرو داعی تصحیح بیع او به عمرو تا ترتیب ثمن برای خیار فسخ را اصل ندارد و همچنین دعوی حصول سبب خیار و وقوع فسخ
هم خلاف اصل و اقرار عمرو که به زید فروختم و لکن زید فسخ معامله کرده بالکل زید از این حق را عرض مدعی است که بسبب انتقال او
شرکت او است با عمرو به سبب وکالت عمرو نه خریدن از عمرو و نقض او و عرض شده اما خلاف اصل بودن فسخ پس ظاهر است و اما حصول سبب
خیار پس بجهت آنکه اصل در بیع لزوم است و انفساخ آن محتاج است بحصول سبب و همچنین تسلط بر فسخ آن و اصل عدم حصول سبب
تسلط است پس اگر بگوید که اصل عدم تسلیم موضعی است و همچنین اصل عدم اشتراط تاخیر ثمن است پس دعوی حصول سبب خیار تاخیر
موافق اصل است گوییم بلی و لکن اصل عدم اقباض ... شرط است نیز با وجود آنکه میگوییم که تمسک باصل در اینجا معارض است از قبل
اینکه بیع در غالب لا محاله است که در غالب نقد متحقق شود اما نسبت باسلف و اصل عدم نسبت هم معارض است پس بیع یا مطلق است
یا مقید است بجای نسیه یا سلف و شرط نسیه که نشده باشد پس ملاحظه باید یا مطلق باشد یا مقید یا احد قیدین الفرض و مطلق
هم در حکم مقید است چون اطلاق و جهت است از وجوه معلوم است قیدین و اصحاب عطف بعنوان اطلاق یا بعنوان تقیید هر دو
محتمل است و اصل عدم هر دو است پس هیچ یک از آن اصل جاری نیستند به وجود آنکه مطلق هم جهت شود و مقید بودن آن ... واقع
میشود و آنچه اصل لزوم بیع است به سبب ... ثابته پس از احکام و صیغه ... و موافقت اصل و مخالفت اصل در آن
دخل ندارد و ثبوت خیار محتاج است بدلیل و حصول سبب و اصل عدم تحقق است و اصل ظاهر عدم تخصیص عموم ... لزوم است
و سوالم آنکه ... ذکر کرده اند که حلول بیع مقدم است در تعجیل و تاخیر ثمن منافات با مطلب ما ندارد زیرا که نقد و نسیه
هر دو از اقسام بیع لازم هستند و فی الحقیقت اثبات در لزوم و عدم لزوم نیست بلکه خلاف در معنی نقد و نسیه است و چون بایع

موجب است چه او اعرف است بمقصد خود قول او مقدم است و اگر چه ادعای سخن در شرع هم جاری است [illegible] و لکن چون این باب

مقدم است طبعا و وضعا از آن مقدم بیان نمودیم و دیگر تقدیم در شرع ممکن نیست و اما هرگاه [illegible] اقرار او بغیر و حق قطع

ملکیت او را بکنند و دعوی فسخ زید ممنوع است با اثبات و لکن دعوی زید انتقال خود را بنا بر آنکه مشتری است بر فسخ [illegible]

بسبب خیار یا غیر آن ناشی شد از ملکیت غیر ثابته که خلاف اصل و ظاهر است بجهت آنکه همان ملکیت غیر ثابته را مستند خود کرده

و بعد فرض [illegible] و بسبب خیار یا غیر آن عود کرده بآن و هرگاه اصل ملکیت ثابت نباشد خلاف اصل و ظاهر باشد این عکس [illegible] که

[illegible] اما است هم ثابت که [illegible] دعوی آن و مخالف اصل و ظاهر و خواه [illegible] بود و [illegible] دعوی انتقال دوم [illegible] که مشتری است بر فسخ

مشتری آن ناشی شد از ملکیت ظاهره که موافق اصل و ظاهر است بجهت آنکه ظاهر در معامله اول که اصل ملک را بعمرو فروخت و زید

وکیل بود در اجرای صیغه و قبول ملکیت عمرو است در مجموع صیغه و دعوی زید توکیل و تشریک با خلاف ظاهر و اصل هر دو است

پس هرگاه شخصی که ملکیت ظاهره متحقق در دست [illegible] ثابت و اقرار کند با انقطاع آن و عود آن بسوی او ظاهر ارجح است

از قول شخصی که ملکیت ظاهره متحقق در دست [illegible] با وجود این دعوی انقطاع و عود کند [illegible]

هم از برای عمرو است بعد از ملاحظه آن ملکیت ثابته ظاهره [illegible] حکم می‌کنیم که اقرار او در کسب [illegible] و عود از ثبوت ملک

اعتراف بقطع و بیع کرده نه آنکه قطع بیع را باطل بدانیم و فسخ مشتری را [illegible] پس بنا بر این اگر حکم بکنیم ببطلان

سخن زید [illegible] و بعد [illegible] مطلبش [illegible] هر دو اصل است و قطع

دعوی شده نه آنکه [illegible] زید [illegible] و بگوید

[illegible] فسخ کرده ام بجهت آنکه [illegible] ملک [illegible] مشتری [illegible]

و توکیل است [illegible] و محقق است که در اصل [illegible] که این از باب [illegible] و بعضی [illegible] می‌شود

چون سخن هیچ یک [illegible] ظاهر نیست و این بعید است بجهت آنکه ملاحظه مجموع با مجموع کافی است در تعیین

مدعی و منکر [illegible] در هر باب عمده است   هرگاه شخص حیوانی بخرد و معیوب برآید و در این بین بمیرد آیا

از مال بایع است یا مشتری   تحقیق این مسئله موقوف است بر ذکر چند مقدمه اول آنکه انتقال ملک بمحض

خواندن صیغه حاصل می‌شود یا انتقال موقوف است با انقضای ایام خیار [illegible] و اقوی قول اول است و [illegible]

[illegible] اما باید که هرگاه مبیع قبل از قبض تلف شود از مال بایع است و این مسئله [illegible]

خلافی ندارد بلکه بعضی دعوی اجماع بر آن کرده‌اند و روایت عقبة بن خالد دلالت بر آن دارد [illegible] عبدالله [illegible] مشتری

[illegible] و [illegible] ترک المتاع عنده و لم یقبضه قال آتیک غدا ان شاء الله فسرق المتاع من مال من یکون قال

من مال صاحب المتاع الذی هو فی بیته حتی یقبض المتاع و یخرجه من بیته فاذا اخرجه من بیته فالمبتاع ضامن لحقه حتی یرد ماله الیه

و در حدیث نبوی نیز وارد شده که [illegible] کل مبیع تلف قبل قبضه فهو من مال بایعه و از کلام [illegible] ظاهر می‌شود که

ثمن هم [illegible] مبیع است [illegible] که تلف شود [illegible] و گفته است که روایت عقبه اشعار

بآن دارد و شاید [illegible] الذی هو فی بیته [illegible] که مال را از خانه

صاحب بیرون نرفته [illegible] و گفته است که ممکن است که از لفظ [illegible] در حدیث نبوی بایع و مشتری هر دو

[illegible] اطلاق آن بر هر دو می‌شود و بعد از آن گفته است که عدم صحت سند حدیث [illegible] بسبب عدم خلاف در قبول

[illegible] دعوی وفاق بر الحاق [illegible] کرده باشند و این دور نیست [illegible] از اول کلام

[illegible] معلوم می‌شود چون [illegible] گفته است که ظاهر [illegible] مبیع است [illegible] گفته است که دلیل

[illegible] و این دور [illegible] است و [illegible]

[illegible] روایت کرده [illegible] قرار داده اند [illegible]

لفظ بایع در بایع [illegible] مشتری [illegible] صاحب [illegible] باشد و ظاهر این است که ثمن بعد عقد مال بایع

می‌شود [illegible] در زمان خیار [illegible] اعتبار

و الجبار صحیح

بیان توان کرد با وجود آنکه حدیث ضعیف است [illegible] ضعف [illegible] بیع [illegible] است که [illegible]

بر این هم ثابت نشود [illegible] معلوم نیست بلکه [illegible] دیگران [illegible] است که بگوییم

چون [illegible] که ثمن چیزی است که [illegible] تسلیم می‌شود پس تلف ثمن قبل از قبض [illegible] است

[illegible] حیوان [illegible] باشد [illegible] باشد و [illegible]

[illegible] روایت عقبه و ظاهر دعوی اتفاق [illegible] و این نیز [illegible] جمعی از علما [illegible] کرده اند

که مراد در این مسئله این است که تلف از جانب خدا باشد که ظاهر روایت عقبة بن خالد است بلکه روایت عقبه هم چون در دزدیدن معلوم است
که دزد گرفته و منقاد در آن سرقت سرقت حقیقی است نه اتلاف و غارت پس گویا این هم داخل تلف از جانب خدا باشد مانند آنکه
متلف معلوم نیست که غرامت از او گرفته باشند و مال رجوع شود و اما اگر شخص اجنبی آن را تلف کرده باشد پس در مسالک گفته است
که هرگاه متلف بایع یا اجنبی باشد مشتری مخیر است میان اینکه فسخ کند و رجوع به ثمن کند و میان اینکه مطالبه مثل یا قیمت آن را
از متلف بکند و هرگاه متلف مشتری باشد هر چند به سبب تفریط او باشد پس از کیسه او رفته و این هم از قبیل قبض است
و صاحب کفایه هم گفته است که این دور نیست و [illegible] ظاهر این است که در صورت اتلاف اجنبی خوب است [illegible] مال [illegible] تلف
کرده و خواست [illegible] دیگر [illegible] که در مقدمه اول گفتیم که [illegible] عقد و [illegible] ملک است و [illegible] اول پس باید
رجوع [illegible] و اتلاف کرد که رجوع [illegible] است و اما رجوع به ثمن [illegible] الحق [illegible] الله [illegible]
که هر چند [illegible] اتلاف [illegible] مال مشتری را تلف کرده لکن [illegible] فسخ در ایام ثلثه [illegible] رجوع [illegible]
به قیمت [illegible] فسخ [illegible] فسخ و [illegible] عدم فسخ و در رجوع [illegible] در مسالک گفته است که مراد
از این کلام که گفته‌اند تلف از مال بایع است این است که عقد باطل میشود در حین تلف نه اینکه از روز عقد باطل باشد و در این
وقت نماء مال مشتری میشود و مشتری [illegible] اول [illegible]
[illegible] و اما [illegible] مالک بودن مشتری است [illegible]
دیگر مال البایع [illegible] و در مسالک و [illegible] است [illegible] در این وقت محتاج میشویم [illegible] دخول
ملک در ملک [illegible] با اینکه صدق کند که تلف از مال بایع است و تلف [illegible] میشود از آن ملک [illegible]
در ملک [illegible] ادای دین او [illegible] و منتقل میشود [illegible] با وارث و [illegible]
که [illegible] میشود [illegible] در ملک [illegible] سیم هرگاه تلف [illegible] بعد قبض در انقضای زمان خیار
از مال کسی است که خیار ندارد [illegible] سیم از کیسه مشتری رفته هرگاه تلف شده و [illegible] از کیسه بایع هرگاه تلف شده خواه
خیار از برای هر دو باشد یا از برای یکی از اینها [illegible] چهارم هرگاه تلف شود مبیع یا ثمن بعد قبض
در [illegible] خیار [illegible] تلف از مال کسی است که خیار ندارد [illegible] خواه [illegible]

و خیار [illegible] خیار [illegible] تلف شود
و [illegible] خیار از برای [illegible] سیم [illegible]

خواه مبیع تلف شود از کیسه مشتری رفته و در ثمن اگر تلف شود از کیسه بایع رفته و خواه مبیع تلف شود و خیار از برای مشتری باشد تلف
شود و خیار از برای بایع باشد که در اول مبیع از کیسه بایع رفته و در ثمن از کیسه مشتری رفته و دلالت میکند بر این علاوه بر عدم
ظهور خلاف در مسئله روایات بسیار مثل آنچه کلینی و شیخ روایت کرده‌اند به سند صحیح یا مثل صحیح از اسحق بن عمار قال حدثنی من سمع
ابا عبد الله علیه السلام و سأله رجل و انا عنده فقال له رجل مسلم احتاج الی بیع داره فمشی الی اخیه فقال له ابیعک داری هذه
و تكون لك احب الی من ان تكون لغيرك على ان تشترط لی انی اذا جئتك بثمنها الی سنة تردها علی قال لا بأس بهذا ان جاء بثمنها
الی سنة ردها علیه قلت فانها كانت فیها غلة كثیرة فاخذ الغلة لمن تكون الغلة فقال الغلة للمشتری الا تری انها لو احترقت
لكانت من ماله و صدوق نیز روایت کرده است این را به سند قوی از اسحق بن عمار و شیخ روایت کرده است از معویة بن میسره
روایتی که مشتمل است بر این مضمون و کلینی و شیخ روایت کرده‌اند به سند صحیح از عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله علیه السلام
عن الرجل یشتری الدابة او العبد و یشترط الی یوم او یومین فیموت العبد او الدابة او یحدث فیه حدث علی من ضمان ذلك فقال
علی البایع حتی ینقضی الشرط ثلثة ایام و یصیر المبیع للمشتری و در این حدیث علاوه بر این دارد که شرط له البایع او لم یشرط قال
و ان كان بینهما شرط ایاما معدودة فهلك فی ید المشتری قبل ان یمضی الشرط فهو من مال البایع و کلینی و شیخ روایت
کرده‌اند از عبد الرحمن بن ابی عبد الله بسند معتبر قال سألت ابا عبد الله علیه السلام عن رجل اشتری امة بشرط من رجل یوما او یومین
فماتت عنده و قد قطع الثمن علی من یكون الضمان فقال لیس علی الذی اشتری ضمان حتی یمضی شرطه و شیخ و صدوق روایت
کرده‌اند از حسن بن رباط عمن رواه عن ابی عبد الله علیه السلام قال ان حدث بالحیوان حدث قبل ثلثة ایام فهو من مال البایع و این اخبار
هر چند مخصوص خیار شرط و خیار حیوانند لکن ظاهر این است که قائل به تفرقه میان خیارات نباشند چنانکه بعضی از اصحاب تصریح
کرده‌اند و لکن باید تخصیص داد این کلام را به خیار شرط و خیار مجلس و خیار حیوان چنانکه در مسالک هم عنوان مسئله را مختص
به آنها گرفته‌اند نه اینکه این تفصیل جاری باشد در جمیع انواع خیار و در شرح لمعه تصریح کرده است که خیار غبن ساقط نمیشود به تلف
در وقتی که مشتری مغبون باشد و همچنین ظاهر این است که در آن مسئله که در مقدمه ثانیه ذکر کردیم قول خلاف مشهور که ملک
حاصل نمیشود الا بانقضاء خیار هم در جمیع خیارات باشد و چون اطلاق سایر فقها گویا همان است که اکتفا کرده‌اند به لفظ
انقضای زمان خیار از تصریح به اسم خیار زیرا که در سایر خیارات زمان محدودی نیست و زمان خاص ندارد پس علت عدم

قول تفرقه در هر دو مشهور عزه میکند در خیار مجلس زیرا که احادیث مختص خیار را بمشتری و خیار حیوان است پس بنابر ظاهر الکلام در مسئله
بنا نهند خصوصا در دو صورت اول که موافق قاعده هم است بنابر مشهور که ملک بمجرد عقد حاصل میشود و محتاج بانقضای
خیار نیست زیرا که تلف از مال مشتری شده در صورت تلف مبیع و از مال بایع شده در صورت تلف ثمن و بنا بر قول
خلاف مشهور در دو شق اخیر موافق قاعده ایشان است چون ملکیت انکه خیار ندارد بر هر حال متوقف با قیمت و تلف از مال
او شده است و اخبار خیار حیوان هم مطابق همین اصل است و دلالت بر عموم اینکه تلف در ایام خیار از مال من لا خیار له
است میکند پس دلیل ایشان در ما نحن فیه شاید همان عدم خلاف باشد و اخبار خیار شرط که دلالت دارند بر اینکه
تلف از مال مشتری است که خیار ندارد هر چند هنوز از ملک بایع در نرفته است و بعد از اخبار مخصص اصل و قاعده
میتوانند شد و انچه مذکور شد در وقتیست که خیار از برای یکی از اینها باشد و اما هر گاه خیار از برای بایع و مشتری هر دو
باشد پس اگر مبیع تلف شده از مال مشتری خواهد بود و اگر ثمن تلف شده از مال بایع خواهد بود و وجه ان بنا بر قول
مشهور اقوی که حصول ملک بمجرد عقد میشود ظاهر است و اخبار سابقه هم منافاتی با این ندارد چون دلالت بر حکم
خیار مشترک ندارند و اما بنا بر قول دیگر پس قاعده اقتضا میکند که حکم عکس این باشد یعنی هر گاه مبیع تلف شود
از مال بایع باشد و هر گاه ثمن تلف شود از مال مشتری باشد و علتی است که استدلال کنیم بر این با هر صحیحه عبد الله بن سنان
بنا بر انچه در تهذیب روایت شده بتقریب اینکه بگوییم مراد از قول امام علیه السلام و ان کان بینهما شرط ایاما
ایاما معدوده شرط خیار از طرفین باشد نه از برای مشتری تنها با اینکه در کلام اعاده لازم میاید چون تاسیس
اولی است از تاکید پس ثبوت ضمان از برای بایع در اینجا از همین جهت خواهد بود که قبل از انقضای خیار
از مال بایع بیرون نرفته است و تلف از مال او شده که انهم از جمله ادله خلاف مشهور باشد در اینکه انتقال
ملک حاصل نمیشود الا بانقضای خیار و مناسبتی با مشهور ندارد نه از حیثیت ثبوت ملک چون مذهب
ایشان این نیست که بمجرد عقد مال مشتری است نه بایع و نه از حیثیت اینکه تلف در ایام خیار از مال کیست
که خیار ندارد چون فرض کردیم که خیار از برای هر دو است نه احدهما مگر اینکه بگوییم که تاسیس و فائده
تازه در این عبارت حاصل میشود با اینکه بگوییم مراد از ایاما معدوده زاید بر سه روز باشد یعنی آن سه روز که

در اثنای سه روز که خیار از برای مشتری است خواه شرط کنند یا نه و مراد از این عبارت تا زمان حکم شرط مشتری باشد نه شرط هر دو
پس وجه اینکه تلف از مال بایع است همان خیار نداشتن او است نه مالک بودن او پس ان دلیل قول خلاف مشهور نمیشود
و بر فرضی که مسلم داریم که مراد ان باشد که شرط خیار از طرفین باشد میگوییم که این حدیث دلیل بر انها میشود از جمله ادله قول
خلاف مشهور سر عدم ثبوت ملک الا بانقضای ایام خیار و هر گاه ما انرا باطل کردیم بسبب ... ادله و عدم مقاومت این
با عدم وضوح دلالت با انها پس ضرری بمشهور نخواهد داشت و حکم همان خواهد بود که مذکور شد که تلف از مال مشتری
که مالک است و از انچه گفتیم ظاهر میشود حکم انکه خیار از برای اجنبی باشد و برای هیچیک از متعاملین نباشد که در اینجا نیز
تلف از مال مشتری خواهد بود در تلف مبیع چون او مالک است بنا بر مشهور و از مال بایع در تلف ثمن و همچنین ظاهر میشود
حکم انکه خیار از برای احدهما باشد با اجنبی یا از برای هر دو با اجنبی و حاصل معیار در اینمقام یکی از دو چیز است یا اندراج
تحت قاعده اینکه تلف از مال کسی است که خیار ندارد از متبایعین و این در صورتی ثابت است که یکی از انها خیار
داشته باشد و دیگری خواه اجنبی با انها باشد یا نه یا اندراج تحت قاعده تلف از مال از کسی که مالک و آن در جایی ثابت است
که هیچیک نداشته باشند مثل اینکه خیار از برای هر دو باشد خواه اجنبی با انها باشد یا نه یا انکه بجز اجنبی در صورتی بود که تلف
از جانب خدا باشد و اما هر گاه تلف از احد متبایعین باشد یا از اجنبی باشد پس حکم ان از اخبار ظاهر نمیشود چون ظاهر
انها تلف از جانب خدا است پس باید رجوع بقواعد اتلاف کرد و ... در رساله گفته ایم که هر گاه
متلف مشتری باشد و خیار از برای بایع باشد یا از برای اجنبی باشد و اختیار فسخ کنند پس بایع رجوع میکند بمشتری
بمثل یا قیمت و گویا وجهش اینست که اتلاف مشتری در زمان خیار بایع در حکم غصب است و این منافات ندارد با حصول
ملک از برای مشتری چنانکه مشهور و اقوی است و از اینجهت است که تجویز میکنیم بیع ان مبیع را در ایام خیار از برای مشتری
بعنوان ... قطع چنانکه در رساله علیحده بیان ان کردیم و هر گاه غاصب شد پس ضامن مثل یا قیمت است و این منافات
ندارد با جواز انتفاع بان ملک بغیر وجه اتلاف و بیع بعنوان قطع و لزوم و امثال ان پس هر گاه فسخ کرد
بایع باید قیمت را رد کند بمشتری و مطالبه مثل یا قیمت را از مشتری بکند و لکن در هر یک از این مقدمات میتوان
خدشه کرد اما در استحقاق مثل یا قیمت پس بجهت انکه در وقتی مسلم است که تفویت مال غیر کرده باشد و در اینجا

تفویت مال او کرده غایت امر این است که تفویت حق کرده و اما ان رجوع بمال است چون بعد تلف ممکن نیست و انحصار عوض
ان حق در استیفاء مثل یا قیمت ممنوع است بلکه مستحق عوض المثل ان حق است با عادت عقوبت روز جزا چون ان غیر با در دست
دارد و بعضی ما را ونشده و اما در جواز رجوع فسخ پس بجهت انکه مبتنا در ان اخبار بیع خیار و ادله ان صورت بقاء مبیع است
که ممکن باشد رجوع در ان نه صورت تلف پس لزوم مبیع در تحت قاعده لزوم باقی میماند و بعد از ان گفته است که هرگاه تلف
از بایع بجعل اسما یا اجنبی و خیار از برای مشتری باشد مشتری اختیار دارد اگر میخواهد فسخ بکند و رجوع میکند بیایع بقیمتی که داده
و میخواهد ملتزم بیع میشود و مطالبه مثل مبیع یا قیمت از اتلاف کسی میکند که تلف کرده و گویا وجه ان این است که اطلاق
شرط خیار فسخ شامل صورت تلف هم هست پس هرگاه فسخ کند ثمن را استرداد میکند و مبیع هرگاه بایع اتلاف
کرده ان در حکم تالف است و هرگاه اجنبی تلف کرده بایع باو رجوع میکند و عوض یا قیمت را از او میگیرد و هرگاه ملتزم
شد بیع را و فسخ نکرد پس تالف مال او است و متلف غاصب است خواه بایع باشد و خواه اجنبی و در این تخلف است
که مبیع راه دارد پس شاید توان گفت که مبیع ملک مشتری بود بطریق عدوان انتقال ملک بغصب میشود و بایع یا اجنبی
غاصبند و ضامن مثل یا قیمتند و مشتری مطالبه میکند از ایشان و دیگر فسخ و رجوع بطریق مذکور دیگر ندارد
و بعد از ان گفته است که هرگاه خیار از برای بایع باشد و متلف اجنبی باشد باز [عجبا است] مختار است بایع بنحوی
که گذشت در خیار مشتری بعضی اگر خواهد التزام بیع میکند و ثمن را نگاه میدارد و امر مبیع با مشتری خواهد بود و
او رجوع میکند بمشتری یا باجنبی و گویا وجه ان در رجوع بمشتری با وجود انکه اجنبی تلف کرده است این است که در وقت
بیع شرط کرده که در وقت رد ثمن فایده مثلا فسخ بیع تواند کرد و استرداد مبیع از مشتری کند و ان شرط
نیست با اینکه باقی مانده باشد ملک در تحت ید او و وجه رجوع باجنبی این است که در صورت فسخ مبیع عود میکند
بیایع و مفروض این است که اگر چه مبیع تلف شده لکن عوض ان در ذمه اجنبی مستقر شده بقاعده غصب
و اتلاف پس میتواند باو رجوع کند و این مقدمات نیز خالی از مناقشه نیست زیرا که دلالت شرط تسلط بر فسخ
بیع و رجوع بهریک از عوضین بصاحبش بر جواز تسلط بر رجوع بعوض ان عوضین ممنوع است و همچنین
در رجوع بایع باجنبی اشکال است زیرا که او در حین اتلاف مال مشتری را تلف کرده نه مال بایع را پس تسلط

صاحی

پس تسلط رجوع باجنبی متحقق نشده است نه بایع پس شاید توانیم گفت که چون بعد فسخ معلوم شد که نفس مبیع تلف شده خیار
فسخ منتفی شود و باید ملتزم بیع شود و بدان نحو که گرفته قانع باشد چون اصل در بیع لزوم است و دلیل خیار
در اینجا تمام نیست و مشتری رجوع میکند باجنبی چون مال او را تلف کرده یا بگوییم که چون بیع در اول واقع
شده بشرط لکن ان شرط در نفس الامر تحقق نمیرسد پس ان شرط هرچند مشروع باشد و فاسد نباشد که بفساد ان لازم اید
فساد شروط و مطلق اقوی است ولکن انتفاء شرط مشروع منشاء ثبوت خیار میشود در اصل مسئله که از او احصار اشتراط
میگویند پس در اینجا این مورد خیار شرط خیار اشتراط حاصل شده و حاصل شرط شرط خیار اشتراط میشود و لازم ان
تسلط بر فسخ است و رجوع مشتری نه باجنبی هرچند مشتری تواند باجنبی رجوع کند و این مسلک فروع این مسئله بسیار مشکل است
و دلیل اکثر ان نیز واضح نیست و اوحد علماء احد علماء امه در شرح ارشاد هرچند از کلام ایشان چیزی معلوم نشد چون نسخه
بسیار مغلوط بود ولکن در اخر کلام گفته اند که دلیل فروع این مسئله معلوم ما نیست مگر بعض اعتبارات عقلیه که معتمد
نیست هر کجا توفیق فهم عاطل کند و همچنین صاحب کفایه هم گفته است که مستندی در این مسئله ندانم بغیر از ان
روایات که مذکور شد و از مورد انها نباید تعدی کرد ولکن بفضل الله تعالی دلیل بسیاری از فروع مسئله را بیان
کردیم حق تعالی از فضل و رحمت خود ظهور صاحب الامر را با عافیت نزدیک کند والله العالم بالصواب
شخصی حیوانی فروخت بدیگری بنسیه بموعد معینی و مشتری قبل از انقضاء مدت غایب شد و بنا شد تا مدت
منقضی شد ایا بایع خیار فسخ دارد یا نه و هرگاه خیار ندارد مطالبه حیوان یا قیمت از او میتواند کرد یا نه
در اینجا خیار فسخ نیست انچه مکتوب شد حاصل شرایط در بیع نقد است که هرگاه شخصی بفروشد مالی را
حالا یا مطلق که ان هم منصرف میشود بحالت ... در اینجا شهیدان گفته اند که اگر شرط کنند که باید تا ...
قیمت از امروز تا ... مثلا یا از فردا تا ... نکند شرط لازم است و هرگاه ان وقت گذشت و تسلیم نشد
اختیار فسخ با بایع خواهد بود و شهید ثانی علاوه بر عدم تسلیم عدم امکان احضار بایع مشتری را بر وفا
بثمن را هم ذکر کرده اند بلکه شهید ثانی گفته است که در صورت اطلاق هم خیار ثابت است مثل اینکه
شروط و ظاهر اراده او این است که در صورت شرط تعجیل و عدم تعیین زمانی که تا حاضر ... نکند هرگاه

از اول وقت ادا تاخیر کند مثل آنکه شرط است نه اینکه در مطلق بیع نقدی اینکه صورت آن اطلاق است بیع است بدون
قید نقد و نسیه و بدون شرط تعجیل هم بود و تاخیر از اول زمان خیار فسخ باشد بجهت آنکه در این صورت شرطی در ضمن عقد بیع
نشده و آنچه مقتضای مطلق بیع نقد است که محمول بر نقدی نحو اینست که میتوانند فورا مطالبه قیمت کنند و این در ضمن
شرط نیست بلکه این عین مقتضای بیع است و الا در بیع نسیه هم ثابت است بجهت تخلف از زمان نسیه خیار ثابت شود بسبب
اینکه شرط شده که در آن وقت [illegible] پس جواز مطالبه قیمت در بیع نقد در اول زمان و در بیع نسیه در زمان
انقضای اجل و لزوم وفا بر مشتری اینها هر دو از مقتضیات اصل عقد است نه شرط ضمن عقد تا خیار ثابت ماند کلام در اینکه هر چند
سخن شهیدین در ثبوت خیار در صورت تخلف از شرط خوب است نظر بمقتضای قاعده خیار اشتراط و لکن
دو بحث وارد است یکی آنکه تخصیص کلام بثبوت خیار از برای بایع در تاخیر ادای ثمن وجهی ندارد بلکه هرگاه شرط
تعجیل تسلیم مبیع هم بشود و تاخیر در آن بشود خیار از برای مشتری هم خواهد بود و دوم آنکه هرگاه شرط کنند در بیع
نسیه که تاخیر ادای ثمن از حین انقضای اجل نکنند باز حین انقضای شرط [illegible] جاری خواهد بود پس تخصیص کلام
بنقد فاسد است از وجه است و سخن دیگر هم در این مقام هست که شرط عدم تمکن از خیار مشتری بر ادای ثمن که در کلام
شهید ثانی است محتاج است بدلیل و آنچه در رساله شرط ضمن العقد تحقیق کرده‌ام اینست که در شرطی که در ضمن
عقد میشود بر مشروط علیه واجب است وفا از برای مشروط له هست اجبار او بر وفا هرگاه امتناع کند و اما وجوب
اجبار مشروط له او را بر وفا پس آن دلیلی ندارد بلکه خیار از برای او ثابت است و تقصیر از جانب مشروط علیه
شده و این فکر هر چند در آن مسئله در اول از منفردات حقیر بود و لکن در آخر موافقت کلام شهید را در دروس
یافتم و دیدم و در این مسئله مقام هم از شرط عدم امکان اجبار او بر وفا ساکت است هرگاه این دانسته
شد بر میگردیم بر سر مطلب به حیوان یا قیمت در صورت سوال و جواب آن اینست که هرگاه متعذر میشود
صبر کند تا غایب بیاید و هرگاه متعذر میشود بسبب طول زمان غیبت پس اولا باید رجوع کنند بحاکم شرع
و باذن او استیفاء طلب خود بکنند و هرگاه ممکن نباشد استیفا از ما باعانت حاکم بسبب نبودن حاکم
یا بسبب عجز از اثبات در آن وقت میتوانند تقاص حق خود بکنند از مال او و آن حیوان هم از جمله

صاحی

هم از جمله مال او است پس گمان نکنند که میتوانند حیوان را ببرد و ارد هر چند قیمت آن اضعاف شده باشد بلکه مساوی طلب خود را بر میدارد
و کیفیت تقاص و شرایط آن را در کتاب قضای مجموعه بیان کرده‌ام   زید دختر عمرو را از برای پسر یا برادر خود
نامزد کرده و در بعضی ولایات قانون چنین است که ابریشم و پشم و پنبه میدهند تا دختر در خانه پدر ریسمان [illegible] جهاز [illegible]
وفات پسر زید بعد فوت شد و اجناس در خانه پدر دختر مانده ایا حق پسر یا برادر زید است   اصل آن ابریشم و پنبه که
که داده‌اند بر ایشان رد باید و حاصل زحمت دختر [illegible] و مال دختر هم میشود و لکن هرگاه دختر [illegible] کرده اند
بر رشتن و بافتن و اشتراء آن دختر مستحق اجرت مثل عمل خود است   زید ملکی را بعمرو میفروشد از باب شرط یا گرو دختر
او را میگیرد و عمرو آن ملک را میفروشد بجهت [illegible] بعد از فوت زید وارث او میتوانند آن ملک را از ایشان استرداد کنند یا آنکه
[illegible] از عمرو   هر چند شرط [illegible] آن که مخصوص بجهت اشتراط او بیان دختر در اجابت او بعد [illegible] لزوم
ندارد و معاوضی که حینی باطل است میتوانند استرداد کنند لکن [illegible] اتلاف است و در صورت اتلاف
رجوع میتوانند چون ظاهر اینست که او را مسلط بر ملک خود کرده بعنوان تملیک نه بعنوان گرو و او ملک را از
ملکیت خود بیرون کرده حاصل که هرگاه مشتری علم دارد که بایع ملک غیر را بدون اذن با او فروخته و اسبی را در قیمت
آن ملک به او داده و بایع آن اسب را بفروشند بغیر و مالک هم امضای بیع را نکند ظاهر این است که مشتری [illegible]
نمیتوانند کرد نه بالسبب و نه قیمت آن نه [illegible] و نه مشتری   زید خانه و [illegible] بعمرو فروخته که [illegible] و بعد از
چند وقت مشخص شده از زید بایع [illegible] از طریق و [illegible] خانه و [illegible] خود
نموده و مشتری فروخته [illegible] خانه و [illegible] فروخته را قبض [illegible] بایع در بیع [illegible]
بزید بایع فروخته بیع شرط و بعد [illegible] بر مشتری [illegible] جهالت [illegible] بعد از عقد موجب
جهالت در بیع و فساد بیع میشود یا که [illegible] بعد العقد کافیست در صحت بیع جهالت [illegible]
بیع موقوف [illegible] و در صورت صحت بیع اول [illegible] شرط [illegible] انقضای مدت
خیار بعد از انقضای [illegible] و لزوم بیع فسخ [illegible] با خیار [illegible] از برای عمرو شرط [illegible]
باشد و هرگاه بایع خواسته باشد [illegible] در باب [illegible] تعیین طرق [illegible] وارد [illegible]

دعوا [illegible]

باین عنوان که بیع در این با اخف درین باشد بشوند تعیین خود بیع نماید مانند که اخف نزد شارع تقسیم اجزا اموات
از ملک خود کجنه بعوض عام دفع نماید هرچند عرض و مشتری راضی نباشد بلکه باید مشخص شود که چه قدر از ملک
مربور شارع و چه قدر ملک بیع است و بعد از انکه معین شود قدر شارع را معامله صحیح است در مقدار ملک و بعد از دفع
شارع باید از ثمن بعد از شارع وضع شود بعد زمین بیع بقدر قیمت ملکی بعد از وضع شارع از ثمن اخذ و باقی را
تسلیم بایع و مشتری نماید و همان عوض هم که نقص که در ملک بهم رسد بجهت اخذ شارع اطلاق نسبت به بیداز ثمن
رد نماید بلکه اعم از اینکه ملک ان با خرابه که به وضع شارع باشد   ظاهر این است که جهالت طاریه
در فسخ بیع مدخلیت ندارد زیرا که عقد بیع که بر مجموع مبیع واقع میشود بر هر یک از اجزاء ان هم واقع
میشود و دلیل عدم جهالت بعض صفقه است زیرا که اگر مبیع بر هر بعض وارد شده حکم نزد در بعض صحیح میشد
و از این جهت است که بعض بسبب تبعض صفقه الکافی در صحت کرده اند چون عقد بر مجموع واقع شده و جزء
مبیع بر کل است پس هرگاه ثابت شد که هر یک از اجزاء مورد بیع است و ثمره ان در حین جواز تبعض صفقه ظاهر
میشود پس چنانکه در مجموع مبیع معلومیت شرط است در بعض هم اگر فرض شود که همان مورد بیع مستقل
ان هم لازم جهالت ان جزء را القصور نکرده پس حصه ان جزء از ثمن او مجهول است و لکن عیبدانند که مجهول است
و حصه هر یک از حصه حصه خارج بیع نیست بنا بر ظهور ان بعد از انکشاف استحقاق غیر از بعض مبیع و از این
جمله است که حکم کرده اند ببطلان بیع بکیلی غیر معلوم و ملک غیر معروف بعض هر چند در نظر بعضی
هر دو صحیح است و معتقد انم این است که علی غیر مجهول معروف اند و لکن چون در نفس
الامر بران مجهول است بیع باطل است و بر هر حال چون بیع در ... است و استقرار کامل ان
موقوف است بعدم ظهور موجب خیار ... ظاهر است در استقرار ان هم جهالت
مضر است پس هرگاه در حین ظهور تبعض صفقه ظاهر شد جهالت هر یک از بعضین که موجب جهالت ان بعض است
که عقد بران بالذات صحیح میتوان گفت شد پس هرگاه حکم بصحت بیع در ان بعض کنیم و انرا مستقر سازیم
بسبب عدم فسخ حکم باستقرار مجهول کرده ام با وجود انکه همان حکم که باعث است بر حکم ببطلان بیع

بیع مجهول بجهت تبعض ... و مشتری ... حکایت اعتبار جهالت حین استقرار
ملک ... اثار ... بعدم ... ملک بیع مطلق ... مذهب ابن جنید است و مقید ... اختیار از برای
... بایع باشد ... مذهب شیخ است ... حاکم الاعصار ... باشد ...
و ... این مطلب ... اول ... طاری ... جهالت ... در مسئله تبعض صفقه بعضی
که هرگاه بیع ... در مرض موت ... در حین ... که ترکه ... صحیح باشد ... گندم ...
... باشد و ... گندم ... که قیمت ان ... باشد بنا بر اینکه تبعض صفقه در ثلث
... باشد ... وارث ... در تبعض ترکه شده در مقدار ثلث که هرگاه ...
بر ... ربوا ... بوده ... کرده اند و ... دارد که ... ان ... باید
... کرده اند ظاهر ربوا ... هر چند ... ربوا ... در کتاب ...
... مطلب شده باشد ... حدیث است
... که هرگاه ... کرد ... باشد بیع ان صحیحست و ... محمد بن مسلم ...
... علیه السلام ... الطریق ... کان ... المشتری ... و شیخ
بسند ... دیگر چنین حدیث را روایت کرده از محمد بن مسلم از ... از حضرت باقر علیه السلام و روایت کرده
... عبدالله ... عن دار ... فیها زیادة فی الطریق ... کان
ذلک ... فیها ... و شیخ و ابن ادریس و محقق ... حدیث را که ... شارع ... در
خانه ... است و ترجیح ... که ... عمول ... هرگاه ... از راه ... خانه ... و ... فروختند
محمول است ... زاید ... و ... زاید ... کرده و ممکن است که مراد از طریق ... طریق
مملوک باشد و این اظهر است بقرینه ... هرگاه ... کرده
با ... و ... حدود مبیع ذکر کرده اند و از ... بیع و این
ابن ادریس نقل شده که هرگاه ان زیادتی ... مشتری ... و هرگاه ... بایع ... ان را بر گرداند بطریق

بیس بع

و دو رکعت ازین بیع بگیرد و محقق در نافع بعد از آنکه تضعیف روایت کرده است و نقل این قول از شیخ کرده تفصیل شیخ
منع کرده و اختیار بطلان بیع کرده است از اصل در صورت عدم تمیز و اعتبار صحت در معلوم کرده با اعتبار فسخ بجهت
نقص صفقه در صورت امتیاز با جهل مشتری و وجه منع این است که عدم تمیز منشأ اجماع شدن اجزاء از راه
گرفتن غبن شود و وجه آنکه اختیار کرده است بطلان بیع را از اصل این است که مبیع مجهول است در صورت
عدم تمیز زیرا که اجزای ملک مالک است معلوم نیست بخلاف صورت امتیاز با شد زیرا که در این صورت نقص از صحت نیست
تا چون صفقه بتبعیض منقوض خیار فسخ دارد و در صورتی که مشتری جاهل باشد چنانکه حقیر بیان آن کردم
و اطلاع بر کلام محقق بعد از آن بود که تفحص مطلب یافته بودم و بعد از این مطلع شدم بر کلام ابن فهد
در مهذب و از کلام او بر می آید که در صورت عدم تمیز با اختیار فسخ از برای مشتری نیست بسبب آنکه عیب
است که موجب ... و گفته است هرگاه مشتری فسخ نکند مبیع را که ... در وجه
نمیتواند گرفت بسبب عدم علم بقدر آن و مطلقا ... و لیکن محقق در حکم ببطلان نشده و تمیز اینکه ...
تواعد دانسته و اما کلام در اینکه جایز است که از شارع ... کند یا نه و بر فرض جواز صدای ... است
پس از این مذکور میشود و اما سئوال از اینکه بر فرض صحت بیع آیا این تصرف مشتری ... ملک را با بایع
شرط خیار سقط خیار فسخ هست یا نه پس جواب آن اقرب از این نوشته بودم و حاصل آن اینکه تصرف مسقط
خیار است تصرف ... رضای بملک با اسقاط خیارات ... باشد ... او
باشد بعنوان لزوم بدون ... و بیع شرط مذکور مستلزم آن نیست بلکه چون منفسخ این
احتمال نیست ... بیع مال غیر ... است و اجازه ... از ...
آن هم معنی ندارد و احتمال آن ... الزام ... است و اما سئوال از اینکه بایع در
تصحیح ... بر ... طریق وارد شده پس باید اینکه در این مقام چند مطلب از مقام هست اول
اینکه ... طریق ... قدر است دوم اینکه آن ... مذکوره واجب است از برای طریق مذکور است
یا ... سیم اینکه آیا جایز است ... بیرون مقدار مطلق یا نه چهارم اینکه آیا

مباحی

جایز است تبدیل شارع بزمین دیگر یا نه بجهت آنکه تبدیل نفع تخشید در رفع جهات ... باشد یا نه اما اول
پس اظهر این است که هر طریق ... بایع باشد چنانکه در موثقه سکونی و روایت مسمع ... ملک بلکه در ...
راوندی هم حدیثی نقل کرده ... و این قول از اکثر اصحاب نقل شده و قول دیگر شیخ ... است چنانکه
موثقه ... دلالت دارد بر آن و هر چند محقق و علامه ... در خصوص طریق مسکر نقل کرده اند ...
خواهد زمین ... احیا کند و ... براه باشد و کسی دیگر هم خواهد در جنب آن احیا ... کند در کمتر از این
مقدار نمیتواند تصرف کرد ... از برای مطلق شارع است چنانکه جواز محققین گفته اند
و روایت هم منافات این ندارد زیرا که هر چند سؤال ... و لیکن اعتبار بعموم جواب است
... اما سیم پس ... جواز ... و زاید بر این مقدار است و بعضی گفته اند که هرگاه
... که محتاج به بیش از این باشد ... هرگاه ... عبور میکنند ... باشد
باید ... و این هر چند ... نیست زیرا که غالب آن است که ... میشود و ...
نمیتواند رفت ... و لیکن ... این است که ... جا ... کند ...
چهارم پس هر چند در نظر حقیر قوت ... جواز تبدیل شارع بزمینی که در جنب آن باشد در صورتی که ...
... و ... تبدیل ... هرگاه ... بتبدیل انفع ... باشد و اجماع و اخبار ...
منع التصرف شارع است شامل چنین جا ... نیست و لیکن احوط عدم تبدیل است و اما مسئله پنجم پس میگوئیم که
این تبدیل نفعی ... جهات بیع ... زیرا که ... در ... بیع ... بیع ... مجهول ...
شده با وجود اینکه بر فرض ... این مطلب هم ... از عیب نیست و باز ... خیار عیب ...

چون این مسئله ... است بلکه خلاف ... مشهور علما است ... بیع در ... و ...
خواهد بود ... بسبب ... دیگر ... چنانکه مشهور ...
پس ... خیار فسخ ثابت خواهد بود و ... هرگاه مشتری ... چنانکه مورد سؤال است
دیگر ... خواهد بود ... در این مقام ... از آن ... و ... هرگاه بایع بگوید

بگوید که یکی از شش نان ربع را داخل خانه کرده ام ولکن نصف ذراع با نیم ذراع وضع کرده ام از برای نان ربع و اضافه را داخل کرده ام
و نزاع هم در این دعوی برداشته باشد و ظاهر این است که مصدق قابل است و بیع هم صحیح است خصوص هرگاه مقدار داخل کرده را هم
هم تعیین کند که بعد جهالتی باقی نماند و در این صورت بیع صحیح است ولکن هرگاه بگیرد خیار عیب ثابت میشود چنانکه پیش
اشاره بیان کردیم پس مخیر میان رد و ارش و اما سوال از صحت معامله بموارد عیب در رسایل پس از تشخیص ان پیش
معلوم شد که بیع صحیح است ولکن خیار بعض منعقد در صورتیکه برخلاف شرع دخل کرده باشد و خیار عیب در صورتیکه بوجه
صحیح داخل کرده باشد ثابت است هرچند که عیب بودن در صورت علم حاکم با دخلی که نقص ان حاصل است معلوم نیست و همچنین هرگاه
بتقلید مجتهد عمل کرده باشد که ظاهر در نظر بعد این است که در اینصورت بعض فتوی هم جایز است ولکن در صورت مساوی و ربعا عیب
هرگاه کرده باشد مطلقا دخول در عیب یک وضع دارد و اما سوال از کیفیت استرداد قیمت در صورت الزام بیع
و عدم فسخ پس چون ظاهر این است که این ارباب بکیفیت دست که بفروشند و یکباره ان مال عوض بر اید که هیئت مجموعه
دخل دارد در نقد و قیمت و قیمه هر یک منفردا که ملاحظه کنیم مجموع این دو قیمه کمتر است از قیمت مجموع پس باید
اولا هر یک از مقدار ربع داخل طریق و خانه مملوک را قیمت کرد جدا جدا و نسبت داد قیمت احدهما را بمجموع قیمتین ثم
مجموع قیمت انها در حال اجتماع را از ثمن اصلی مجموع ان دو زمینی که معامله بر ان واقع شده اخذ کرد بهمان نسبت مثلا
خانه تو نصفت ... ضرب لیست و جهت زیاد داده و قیمت میکنیم بسی ربال است و خانه مملوک را قیمت میکنیم
شصت ربال است که مجموع نود ربال است و این نسبت بنود ثلث است پس مشتری ثلث ثمن را در عوض مجموع داده که بیست
ربال است پس میگیرد این طریقه را در تقسیم ثمن بعض علما ذکر کرده اند و هرچند بر این وارد است که در بعض صور مستلزم
ضرر مشتری میشود در صورت جهل بکیفیت او ثمن را در ازای مجموع داده است نه در ازای هر یک چنانکه گذشت
سوال ولکن این ضرر مندفع میشود بثبوت خیار از برای او و بعد از انکه بعد حصول بیع بعض مشتری بر بایع و مشتری هم
هر دو لازم است ردن ربع بر حالی تحقق و خراشی که بسبب خراب کردن خانه و لو به بایع حاصل میشود هرگاه مشتری
مستحق ان شده رجوع میکند ببایع چون جاهل و مغرور بوده و هرگاه رد نان ربع بجای خود مستلزم خراب شدن بعض
خانه یا تمام یا بعض ان باشد ان خسارت را رجوع ببایع میشود و اجرت عمله با او است و در صورت انقضای

ضمانی

انقضای بیع الات و ادوات از اجاره و حساب و اجرمال نشر است و هرگاه خانه مملوک قیمت میشود منفردا انسبت بایی خانهای
خراب محروره اما قیمت میشود بخانه صحیح و قیمت الات و ادوات هم از باب بایع ملحوظ میشود و هرگاه خانه مملوک را با این الات
و ادوات منفردا قیمت میکنند و نیز نان ربع را منفردا بعد از ان ملاحظه نسبت میکنند چنانکه گفتیم و اما سوال
از بعض او در ملک بهم برسد اگر حاصل است که مذکور شد جواب همین است والا باید سوال واضح شود تا جواب گفته شود باقی
ماند کلام در طریقه تشخیص از نان ربع در صورت جهالت هرچند در سوال مذکور نیست لکن انهم مهم است پس میگوییم
که هرگاه بنای معیار را در طریق خانه نصف ذراع با پنج ذراع گذاشتیم و بعد از ان طرف بیرون طریق معین باشد
و جهالت در جانب خانه باشد پس اکتفا کنیم بتتمیم نقص ان راه از مقدار مقرر و هرگاه مبنا بر ان نگذاریم یا انکه هر دو
سمت بیرون معلوم نباشد در ان چند بین وجه متصور است یکی انکه بقدر مدخل نان ربع کنیم که بعض حاصل شود از تشخیص
از ان داخل خانه شده و دوم انکه ظن غالب اکتفا کنیم سوم انکه مقتضای اصل برائت اقل مستیقن را وضع کنیم
و شاید اظهر وجه اول باشد و ابن فهد [illegible] در مهذب اکتفا بدو وجه اول کرده و در کلام ابن فهد اختلاف نیست
که در اول الحال اشاره بیان کردم و غرض از تفتیش تحقیق نشده و مقام تفتیش تفصیل کلام در ان نیست شخصی
از قبیل مرد بیکی از دهات رفته و مقداری گندم از شخصی ابتیاع نموده و شرط کرده است که بایع گندم مزبور را
برداب حمل نمو ماند و مشتری و نقل بقصبه و در انجا تسلیم مشتری کند و این معامله هم معاملات واقع شده و صیغه
بینهما جاری شده و قدری از ثمن هم مشتری تسلیم بایع در انجا نموده بعد از ان مشتری ببایع گفته است که حالا قدری
از گندم را کیل کن و بار بگیر و بفرست و در حضور مشتری کیل قدری از گندم را کیل نموده و بار گرفته فرستاده اند
و در بین راه گندم را قطاع الطریق برده اند در این صورت ایا غرامت گندم مزبور با کیست لذا که بایع
رفته است یا انکه از مشتری سؤاله تلف نیست و در اینکه تلف مبیع قبل از قبض مشتری از کیسه بایع است
ولکن تصویر این شرط مذکور سه قسم میشود یکی انکه حمل و نقل بر وجه از باب شرط ضمن العقد
باشد یعنی بعد از انکه مبیع بعمل امده و فسخ شده و قبض شرعی هم بعمل امده بر تو لازم باشد این عمل که حمل
و نقل کنی بر وجه [illegible] انکه ان قبضی که موثر است در ضمان و عدم ضمان در بر وجه واقع شود که

که غرض مشتری این است که هرگاه تلف شود قبل از قبض بر او [illegible] از کیسه او نرفته باشد پس اگر مراد قسم اول باشد بر بایع ضمانت
لازم نیست مگر با تفریط چون از باب وکیل و امین است و اگر مراد قسم دوم است اینکه در ثمن بایع رفته و در مقبوض
کیل و وزن در حضور مشتری شد تحقق قبض نمیشود زیرا که اما کیل و وزن که در مکیل و موزون شد تحقق
قبض میشود در وقتی که مطلوب از آن ایصال مبیع بمشتری باشد و مقصود اقباض باشد و حال آنکه در اینجا هم
کیل و وزن کافی نیست بلکه گرفتن ید است با عدم تخلیه بقصد تصرف مشتری شرط است و آن نیز در اینجا مفقود است
پس هرچند معاملات بنا نهند و صیغه جاری شده باشد فایده در آن نیست چه جای آنکه معاملات بنا بسازند در اینجا الحال
در این است که تلف من جانب الله نیست و قطاع الطریق برده اند یا مشتری مستحق مثل یا قیمت تالف است
یا مستحق همان ثمنی است که داده

زید و عمرو شریکند در قطعه زمینی بالمناصفه و زید بدون اطلاع عمرو
زمین را قسمت میکند و مقدار معینی حصه خود آن حصه را به بکر میفروشد و عمرو میگوید من بآن قسمت راضی نیستم
آیا این بیع صحیح است یا باطل

قسمت زمین با عدم رضای عمرو باطل است و بیع هم باطل است و بکر هیچ
حقی در زمین ندارد الا کسی بگوید که چون زید مالک نصف آن نصف مشاع بود [illegible] در قدر حصه خود
بیع صحیح باشد و چنانکه فقها تصریح کرده اند با آنکه هرگاه کسی مملوک خود را با غیر مملوک بیک صیغه بفروشد
بقدر حصه خود صحیح است و در ما نحن فیه موقوف است بر اجازه مالک پس باید که نصف مشاع از آن نصف که ربع مجموع
زمین است مال بکر باشد [illegible] این نیست که بکر هرگاه علم نداشته باشد و بعد مطلع شد مسلط بر فسخ باشد
بجهت عیب تبعض صفقه گوییم که حصول ملک از برای بکر مشتری محل تامل نیست و آن بیع نیز مملک
مشتری حصول ملکیت نمیشود بجهت آنکه حصول ملکیت و صحت بیع [illegible] مستلزم ترتب آثار ملکیت و بیع باشد
و از جمله آثار ملکیت و خواص آن این است که هرگاه ملک مشاع باشد بتصالح میان دو نفر و آن ملک قابل
قسمت اجباریه باشد توانند هریک از آنها اجبار کنند شریک را بخودی خود یا بمباشرت حاکم بر قسمت
آن ملک در ما نحن فیه بعد از آنکه حکم کردیم به بطلان قسمت زید میگوییم که مراد تو از مشاع
در تصحیح بیع نصف آن نصف که ربع محتمل مجموع است و مشاع است که بکر مالک آن میشود علی سبیل

الشائعه

علی سبیل الشیوع بنا را شاید بر همین نصف معین است یا شایع در مجموع ملک که مراد شایع است پس آن خلاف مفروض است و اگر
مراد اول است میگوییم که ترتیب آثار ملک مشاع که یکی از آنها اجبار بر قسمت آن است در ما نحن فیه الشیوع [illegible]
بر آن ثابت نیست که شریک تواند اجبار کند مشتری را بالعکس در قسمت کردن آن ربع در مجموع ملک که هر جا باشد بقرعه [illegible]
سهام می شود با شریک باشد اگر بگوییم که بایع گوییم آن خلاف قاعده است که شریک تواند اجبار کند شریک را در قسمت
مشاع در جزء کلی ملک الشیوع چون مفروض این است که نصف مشاع از نصف معین را مالک است و در جمیع نصف دیگر
ندارد و اگر بگوییم که میتوانند بجهت آنکه مشتری مستحق ربع است [illegible] در این نصف معین است و [illegible] نتوان اجبار کرد و
و در آن قسمت آن ربع است در همان نصف معین چنانکه از جمله آثار ملک مشاع است میگوییم که وجه اجبار در قسمت ربع
در این نصف معین [illegible] مشتری صحیح نیست و استحقاق این اجبار بجهت مشتری از کجا بهم رسیده و [illegible] سرایت
آن حقی است که بایع داشت و بایع چنین حقی و تسلط و اقرار در نصف مشاع مجموع بود در مجموع بجهت آنکه تقسیم کرده
نصف کان است مستلزم ضرر شریک میشود زیرا که ممکن است بعد اگر خواهند نصف دیگر را قسمت کنند کان است تفرقه حاصل
شود یعنی اجزاء حصه شریک و [illegible] مستلزم ضرر است بخلاف قسمت مجموع در وقت واحد پس چون شرکت بایع در ربع مذکور
بعینه بنحو نبود که هرگاه خواهند قسمت کنند بتوانند اجبار کنند در قسمت در نصف معین پس از برای مشتری هم شرکت
بآن نحو حاصل نشده که بتواند اجبار کند شریک را در قسمت مذکوره و جواز تراضی در تقسیم نصف مستلزم جواز اجبار نیست پس
باید این استحقاق مشتری از راه قسمت بایع باشد و آن نحو باطل بود چنانکه دانستی پس دیگر وجهی از برای تصحیح آن معامله
باقی نمانده چون تصحیح معامله [illegible] ترتیب آثار و دانستی عدم ترتب آثار پس هرگاه عدم ترتب اثر ثابت شد عدم
صحت بیع هم ثابت است و تقریر دیگر که اوضح از این تقریر است ولکن ادق از این است میگوییم که چون زید مالک [illegible] یعنی
شرکا و امثال است که هر یک بقدر حصه در هر جزء لا یتجزی از افراد آن مبیع مستحق میباشند و لا ملاحظه آن حصه مثل النصف یا ثلث
یا ربع نسبت بمجموع من حیث المجموع بلا ملاحظه آن افراد را ترکیب کنیم و منضم کنیم بقدر یک حصه از حصه ها جدا فرض کنیم و همچنین
منضم کنیم بقدر حصه دیگر و جدا فرض کنیم که منشأ صحت نسبت مجموع [illegible] شود نه هر جزء از افراد لا یتجزی پس آنها همگی
مستحق نیستند بالفعل بلکه استحقاق [illegible] است که هرگاه خواهند قسمت کنند نه بیع تقدیم تجویز انضمام اجزاء بقدر

حصه هریک کرده که بعد از انضمام و تعدیل سهام و قدر حصه هریک نسبت بمجموع بفروشد بالفعل مالک شوند پس نصف مجموع صحیح
مجموع محقق نمیشود الا ما بعد تعدیل سهام و تقسیم و قبل از آن هیچیک را استحقاق در نصف مجموع بالجمله بسبیل التعیین نمیباشد
پس بایع فروخته است چیزی را که مالک آن نیست نه نصف را و نه ربع را و در حکم محل است که مالک آن شود بعد تعدیل
سهام و وقوع قرعه بران یا تراضی بران نیز که حصول ملک بالفعل ندارد ولکن است که بعد تعدیل و قرعه همین نصف و ربع
که آن شریک درآید و همه شرایط صحت ندارد که مراد این باشد که این نصف معین نسبت بمجموع را فروختم بتو که بعد از این
بحصه من درآید و که فرض صحت آن کنیم پس باید در مجموع نصف صحیح باشد و حال آنکه در این مقام کلام است و در بعضی
اوهام درآید که میتوان تصحیح این بیع کرد در اصل نصف بر سبیل اشاعه هر چند بر سبیل تعیین تمام نشود بتقریب
اینکه بایع فروخته است نصف این زمین معین را که جزء مالک آن است یعنی از این حیثیت که گفته است که نصف
این زمین که آن نصف معین است بتو فروختم پس هرگاه معین باطل شد منشا و متعلق بطلان مطلق بیع
نصف میشود پس بیع منعقد میشود در نصف مشاع که در ما مالک آن است پس مشتری شریک میشود با آن شریک
دیگر در نصف مشاع در مجموع و نظیر این است که فقها گفته اند که هرگاه کسی ملکی در دست داشته باشد که نصف آن مال غیر
باشد و نصف آن زمین را فروشد منصرف میشود بنصف مملوک او و بیع صحیح است در این الا نصف که منسب است
هر چند مالک تعیین آن نیست لکن متعلق نصف است پس بیع منصرف میشود باصل نصف بدون تعیینی که بر وصف
نشانده است و ظاهر این است که این توهم [illegible] باشد زیرا که قصد بیع نصف متحقق در ضمن معین شده و تعیینی که باطل شد بیع
نصف معین باطل میشود و جنس بدون فصل بقائی ندارد و این سخن غلط است عرصه را که آن دو نصف از یکدیگر متحقق
متمایز نشد هر چند صیغه بیع را بلفظ نصف وارد شده که مال بر مشاع در مجموع است و لفظ ملکی فیه این است که کسی بیع نسیه
بکند بدون تعیین مدت که در این ظاهر میشود بطلان نه آنکه اگر نسیه بودن باطل شد منصرف شود بیع حال و نقد

کتاب الرهن

زید ملکی را از عمرو صغیر فروخته و یک قطعه قراولخانه زمین خود که در جنب آن ملک است رهن
آن کرده و ضامن درک گردیده که هرگاه صغیر ادعا نماید که قطعه ملک مذکوره که در جنب ملک صغیر است در عوض باشد و ادای کند درهم
و حالا زید فوت شده و صغیر ادعای زمین خود را میکند و ورثه زید میگویند ما ملک را نمیگذاریم ایا مشتری مستحق ملک
صغیر نیست ما ملک زید را میگذاریم — گفتم از معلومات چند مقدمه اول انکه ظاهر و اشهر این است که قبض
در رهن شرط است ولی مراد این است که شرط صحت نیست نه شرط لزوم و این مطلب را در جواب مسائل سابقه تحقیق کردم دوم
حق الرهن از جمله این قرار میدهد چند شروط است بآنکه ثابت در ذمه باشد یعنی اینکه مرتهن مستحق آن باشد هر چند مستقر
نشده باشد مثل قیمت مبیع در زمان خیار یا مال المشتری قرض که در ذمه مقترض است و قیمت مبیع و مال الاجاره باشد
مثل اینکه اجیر [illegible] شده باشد که عملی بکند و رهن بدهد که هرگاه آن کار را نکند اجرت عمل را از آن رهن استیفا کند پس چیزی
که هنوز استحقاق در آن حاصل نشده صحیح نیست رهن بر آن مثل اینکه رهن بدهد در اداء و عین که بعد از طلب این قرض
خواهد کرد یا عملی که بعد از این اجیر میشود در آن و کلام نیست در حصول سبب مالی که ثابت نشود در ذمه مثل اینکه کسی زخم
بکسی زند و علمی باشد که او را هلاک کند پس ادای که دیه عمل آن معلوم نشده و دیت مستقر نشده است پس رهن بر دیه هم
ما سلامت مثل اینکه چون دیت [illegible] دارد اگر بمدت حالت مستحق شود و هرگاه بهلاک منجر شود تمام دیت را باید بدهد پس تا امر
فراغت بنهایت نرسیده و عاقبت آن معلوم نشده و دیت مستقر نشده و همچنین است اقسام جنایات [illegible] در حکم دیت بعضی
متعلق [illegible] مثل [illegible] و بعضی متعلق [illegible] قرار داده نشده مثل دیت
خطا که در [illegible] میشود [illegible] هر کس که [illegible] در مدتی
حصول اصل متعلق [illegible] پس [illegible] اصل معلوم نیست [illegible] از او
گرفته شود و همچنین در [illegible] گفته اند که هرگاه جنایت از باب قطع زبان یا ذکر باشد [illegible] رهن [illegible]
[illegible] و [illegible] هر چند هنوز
[illegible] مستقر نشده ولکن [illegible] رهن بر مال
[illegible] عمل تمام نشده [illegible] الاجیر استحقاق الاجر [illegible] گفتیم

اجاره

مستقر صحیح

در ذمه باشد احتراز کردیم از عینی که حکم آن منقلب بالحکم دین است و تفصیل کلام در آن اینست که هرگاه عینی از باب امانت
باشد مثل ودیعه و عاریه غیر مضمونه صحیح نیست رهن بر آن و ظاهر اتفاقی در آن هست و در مسالک تصریح کرده است باینکه اتفاقی است
هرچند ممکن است که بعد از تعدی و تفریط رو بدهد و موجب ضمان باشد و ظاهر این است که علامه هم در تذکره دعوی اجماع کرده باشد
یا از کلام او ظاهر میشود عدم خلاف چنانکه محقق مولانا احمد اردبیلی رحمه الله اشاره بآن کرده و همچنین نسبت اجماع بتذکره از کلام
از کلام غیر او هم ظاهر میشود و همچنین دعوی اجماع بلکه عموم اصل عدم کافیست در اثبات مطلب و احتیاج نیست بتعلیلی که
که کرده اند در اثبات مطلب و اما عین مضمونه مثل عاریه مضمونه بعاریه گرفته است بشرط ضمان اگر تلف
شود و مثل عین مغصوبه و مقبوض بالسوم و ما فوقه مبیع فاسد پس در مسالک گفته است که محقق و جماعتی اطلاق کرده اند
منع از آن را و بعضی استدلال کرده اند بر این باصل و عدم دلیل بر صحت بجهت آنکه ایشان تعدد و اکثر اخبار ظاهر در دین میشوند
و مطلقات اخبار که وارد شده است در مسائل دین هم بر عموم حمل نمیتوانند شد بجهت آنکه مقصود بیان حکم
مطلق بنفسه نیست و در هر جا که ذکر مطلق از جهت مطلب دیگر باشد حمل بر عموم نمیشود چنانکه در اصول تحقیق است و منع
شمول سایر عمومات مثل اوفوا بالعقود و المسلمون عند شروطهم و علامه در تذکره و شهیدین و مولانا احمد رحمه الله اختیار
جواز کرده اند در اعیان مضمونه بلکه شهید ثانی گفته است که وجه جوازه وجهان قوی و از این کلام ظاهر میشود
که قول اول مشهور [illegible] نباشد و همچنین اظهر در نظر حقیر نیز جواز است بجهت عموم ادله عامه مثل اوفوا بالعقود
و المسلمون عند شروطهم و علت که مستفاد میشود از اخبار مستفیضه مثل صحیحه محمد بن مسلم عن احدهما علیهما السلام قال سألته
عن السلم فی الحیوان والطعام ویؤخذ الرهن فقال نعم استوثق من مالک ما استطعت و نیز دیگر مانند مضمون آنست
موثقه سماعه و صحیحه صفوان عن یعقوب بن شعیب قال سألته عن الرجل یکون له علی الرجل تمر او حنطة او زبیب [illegible]
[illegible] ذلک [illegible] یستوثق من ماله و روایة معاویة بن عمار [illegible] اسمعیل
بن جابر قال سألت ابا عبدالله علیه السلام عن الرجل یسلم فی الحیوان والطعام و یرتهن الرهن قال لا بأس تستوثق من
مالک که از علت منصوصه در این احادیث مستفاد میشود که هر عینی که قابل استیثاق کردن باشد و وثیقه قرار دادن باشد
اگر اعتبار آن در حفظ مال [illegible] باشد و بنفسه باشد خوب است و این در عین و دین هم جاری است و اگر دعوی اجماع

اجماع نبود در امانت هم صاحب شده بر مجرد رهن بگیرد که اگر تعدی و تفریط کند تدارک از آن رهن کرده شود و فرق میان اظهر
میان رهن بر ودیعه و امانت بشرط تفریط و مثل عاریه مضمونه و اشتراک آن نیست و نه هم فرقی باینکه در اعیان مضمونه ضمان
مقارن رهن است و در امانت غیر مضمونه هنوز ضمان نشده ضعیف است بجهت آنکه در عاریه مضمونه تا تلف حاصل نشود
ضمان نیست و حق این است که عدم منصوصه و دلالت آن ظاهر است بجهت آنکه اشعار شده است در روایت باینکه جواز رهن
بعنوان استیثاق [illegible] ازبرای اینست که مال داین محفوظ باشد پس هرجا که در عرف و عادت [illegible] باعث
حفظ مال دانند مستحسن خواهد بود و توهم اینکه در سلم وارد شده و افاده عموم نمیکند [illegible]
و بنای ما بر حقیقت آنست و همچنین منع حصول استیثاق [illegible] صحت این رهن است و صحبت [illegible] اول
کلام است [illegible] بلکه ما از [illegible] کلام امام [illegible] عموم نفع [illegible] حفظ مال [illegible]
بالدلیل و بعض السابق و از مجموع آنچه گفتیم ظاهر میشود که جایز است رهن بر درک مبیع و ثمن چنانکه جمعی از اصحاب قائل
آن شده اند و در مسالک نسبت بشهید داده [illegible] اختیار آن کرده و از عبارت آخوند ملا [illegible]
ظاهر میشود که این مشهور باشد چنانکه گفته است [illegible] فی الدرک علی الثمن و المبیع و غیر ذلک [illegible]
و [illegible] منصوصه [illegible] این هم هست مراد از درک مبیع و ثمن اینست که بایع رهن کند که اگر مبیع
مستحق غیر بر آید مشتری استیفای حق خود را از رهن کند یا اگر ثمن مستحق غیر بر آید یا کیل و وزن آن کم بر آید [illegible]
آن بایع از رهن مشتری استیفای حق خود نماید [illegible] قبل [illegible] نقل کرده اند عدم [illegible] خلاف
در [illegible] رهن و [illegible] بعد ظاهر شود مثل تفریط است که بعد در امانات غیر مضمونه ظاهر شد و آن اعتبار ندارد
باجماع پس این هم اعتبار ندارد و در مسالک تکلف کرده است در جواب و آن تکلف اینست که در اینجا
اسباب موجبات ضمان که ظاهر میشود مثل مال غیر بودن مبیع یا ثمن یا کم بودن کیل و وزن و مقدار [illegible]
میشود که در حین عقد رهن است این سبب ضمان حاصل بوده بخلاف امانات غیر مضمونه و این سخن [illegible]
نیست بجهت آنکه در عاریه مضمونه هم در حین عقد رهن اسباب ضمان حاصل نشود و بعد اتلاف ضمان حاصل
میشود و حق آنکه در آن تجویز کرده اند رهن را بلکه فارق در مسئله همان اجماع است در عدم جواز و بدانکه
خلاف کرده اند در اینکه معامله استقرار دین یا عقد رهن کافیست یا باید استقرار دین قبض باشد و آنکه از [illegible]

نقل شده قول دویم است و علامه در تذکره تجویز اول را کرده و اظهر در الحدائق نیز همین بیان کرده که بیع فاسد است و بطلانش و عدم
مانع و بعد از آن گفته است و لهذا اگر تجویز نمیم و الدرک ثابت انفسخ در بیع و غیر ذلک منتفع میشود بر این وجه باطل بود معنی که
هذا العبد و ان تعنت هذه الدار به فقط الشتری شتریت و رهنت پس بنا بر اول صحیح نیست و بنا بر ثانی صحیح است بیع
اینکه هرگاه کسی رهن کند چیزی را بر دینی موجل و شرط کند که اگر دین را در سر اجل وفا نکند این رهن در وقت آن مبیع باشد بر مرتهن
بعوض دین یا بعض از این رهن و بیع هر دو باطل است اما بطلان بیع پس بجهة آنکه جنسش متحقق نشده و اسناد بیع بغیر نشده
و بجهت آنکه در بیع تعلیق جایز نیست و در اینجا تعلیق کرده است بیع را بعدم اداء دین و اما بطلان رهن پس بجهة آنکه
رهن عبارت است از گرو بودن چیزی از برای محفظ دین که هرگاه وفا نکند راهن این دین را رهن را بتوانند
تصرف کند که رد و در اینجا رهن موقت شده است بوفای دین بلکه موقت است با نقضای اجل دین و بجهة آنکه
رهن در اینجا شرط بیع واقع شده و مفروض این است که این بیع فاسد است چنانکه گفتیم و اظهر این است که عقد
فاسد میشود بفساد شرط چنانکه در رساله شرط فسخ العقد بیان آن را کرده ایم و اینکه در بسیاری از رسایل نکاح
این را علاوه تخلف کرده است بدلیل خارج است و علاوه بر اینکه ذکر کردیم از دلیل بر بطلان رهن و بیع
هر دو دلالت میکنند بر آن اصالت عدم صحت و ظاهر اجماع چنانکه از مسالک ظاهر میشود و بدانکه هرگاه راهن
بر عین دینی موجل رهن کند و بگوید که اگر وفا نکردم این حق را این رهن مبیع تو باشد آن نیز باطل است
بجهة آنکه چون رهن موقت است بوفای حق پس با قیمت بحال خود تا وفا کند مادام باقی و در این صورت
هم مال مبیع معلق است بمردن راهن و مادامی که زنده است و امکان وفا هست مبیع شده است و این
هم باطل است بجهة بطلان تعلیق و بدانکه هرگاه چنین رهنی بعمل آمد و مرتهن بعینه آن را قبض کرد هرگاه
تلف بر رهن رو دهد هرگاه بعد مدت اجل دین است مرتهن ضامن است و هرگاه قبل از انقضای اجل دین است
ضامن نیست نظر بقاعده کلیه ما یضمن بصحیحه یضمن بفاسده یعنی هر معامله که صحیح آن افاده ضمان میکند
فاسد آن نیز افاده ضمان میکند و آنکه صحیح آن افاده ضمان نمیکند فاسد آن هم نمیکند و چون قبل انقضای
اجل رهن فاسد است پس بر آن ضمان نیست بجهة آنکه در صحیح رهن هم ضمان نیست و بمنزله امانت است
هرگاه بدون تفریط تلف شود از کیسه مالک رفته است و هرگاه بعد انقضای اجل تلف شود از کیسه مرتهن

مرتهن رفته چون بیع صحیح مضمون است پس فاسد هم چنانکه بودن مبیع صحیح بیع مال مشتری است و اینکه رد نمیکند بعد بیع از آن تلف شد و همچنین
در وقایع و این قاعده از جمله مسلمات فقهاء است و در آن خلافی نکرده اند و در مسالک گفته است که اساس این قاعده اینست
که طرفین معامله با هم راضی شده اند بمقتضای عقد و تن در داده اند بلوازم آن پس در هر عقدی که ضمان بر آن مترتب
است مالک بعنوان ضمان تسلیم کرده و قابض هم بعنوان ضمان اخذ کرده بعلاوه عموم حدیث علی الید ما اخذت حتی تودی
و در جائی که عقد ضمانی مترتب نیست مثل رهن پس تسلیم واقع شده است باعتقاد صحت عقد پس آن شخص که تسلیم میکند
قصد ضمان نکرده است بلکه قصد عدم ضمان کرده است و آن شخص که قبض میکند هم ملتزم ضمان نشده است پس مقتضی ضمان
متحقق نمیشود و این قسم دوم تمام میشود هرگاه هر دو جاهل باشند بفساد یا هر دو عالم باشند بجهت آنکه قبض باذن
آن شخص است که مسلط است پس از باب امانت میشود که ضمانی بر آن مترتب نیست و همچنین هرگاه آنکه مسلط است عالم بفساد
باشد و آنکه میگیرد جاهل باشد و اما در صورت عکس یعنی آنکه مسلط است جاهل باشد و آنکه میگیرد عالم پس حکم آن مشکل میشود
چون قبض بغیر حق شده و آنکه داده است باعتقاد صحت و لزوم داده است و اگر مسلط آن است که فاسد است مال خود را بتو نمیداد
پس باید آنکه میگیرد ضامن باشد بسبب عموم حدیث علی الید ما اخذت حتی تودی و لکن اصحاب مطلق حکم کرده اند بقاعده
ما یضمن بصحیحه یضمن بفاسده و اطلاق در آن خلاف نکرده است و بعد از آن گفته است که حکم این است که توجیه کنیم صحت را در این
قسم اخیر نیز بعین صورت جهل دافع و علم گیرنده یا بجهة آنکه مالک اذن داده است در قبض بر وجهی که ضمانی در آن
نیست و گیرنده هم بر این وجه گرفته است و اینکه اگر دافع عالم میبود آن اذن نمیداد است مسلم بعدم صحت و لزوم
بعوض داده و راضی نمیشد معلوم نیست پس اذن حاصل است و مانع معلوم نیست تمام شد ترجمه کلام مسالک و کلامش
که در اینجا نیز هم همچنین که الحق ما که صاحب مسالک در قسم اخیر کرده بر قسم اول هم وارد در ابد بعض صور جهل و دو بفساد
که در اینجا هم مالک اگر علم میداشت بفساد راضی بدادن نمیشد و لکن این مدفوع است با اینکه قاعده انتقال از جهت
تصرف عالم بفساد است که در حکم غصب است و در آن قسم اول این سخن نیکو نیست پس توجیه صاحب مسالک بد نیست
و عمده حجت بر ظاهر اجماع آن است بر مطلق این قاعده که شامل هم اقسام است و اطلاق در اجماعات منقوله
نازل منزله اطلاق اخبار است و عمل بآن باید کرد و دعوی اینکه این قسم اخیر یا قسم اول نیز هر دو از افراد

بیان عهده و درک

نادره اند که اطلاق منصرف بان نمیشود و اطلاق ضمنت علی الید ما اخذت هم منصرف بان نمیشود و بعید است حضور من قسم اول از کتاب
عوام الناس اینست که طرفین جاهل باشند و اندراج این حکم در تحت عموم علی الید ما اخذت ابعد نیست از اندراج سایر یدهای غیر
عادیه که ضمان برانها مترتب است چهارم ظاهر اینست که جایز است که بایع خود ضامن عهده ثمن شود یعنی هرگاه مبیع مستحق
غیر بر اید از عهده ثمن برآید ولکن اشکال است دراینکه ایا میتواند که ضامن عهده درک بکم حادث شود بعد مبیع از برای
مشتری شود یا نه مثل انکه مشتری در ملک مبیع خانه ساخته یا درخت غرس کرده و بعد مستحق غیر که برامد مالک امر مسلط است
بر ازاله ان بناها و درختها و در ینکار حاصل میشود یعنی نقص و تفاوت قیمت درخت و بنا در جائی که بر پا باشند یا کنده
شده باشد ایا بایع میتواند ضامن ان شد یا نه دعوی صحت و جواز ضمان در اینجا اشکال است که امور یکه مترتب بر عقد
ضمان میشود بران خاطر شغل والا بایع ضامن این غرامات است خواه ضامن بشود و خواه نشود و ظاهر الانصاف در ضمان
درک اصل ثمن نباشد و الا ضمان درک ایکه بعد حادث میشود پس چون ظاهر اینست که داخل ضمان مالم یجب است صحیح نیست این
ان ضمان از برای غیر بایع و در ان خلافی نقل نکرده اند و اما از بایع پس ظاهر اینست که از برای او هم صحیح نباشد هر چند
بسبب ان در حین عقد ضمان موجود لکم است یعنی بودن ان ملک مال غیر لکم بران مترتب شده است استحقاق ارش و
و محقق در شرایع گفته است که این ضمان ظاهر است بسبب اینکه ضمان بنفس عقد مبیع حاصل است پس در اینجا تاکید
ان ظاهر است و این سخن خوب نیست چنانکه در مسالک هم شارح بیان کرده بجهت اینکه ان ضمان که بنفس مبیع حاصل است
نه جهت این ضمانیست که بعقد ضمان مصطلح واقع شود بجهت انکه این شرایط و ثمرات دیگر دارد و از جمله شرایط ان
همین است که گفتیم که باید ان ثبوت در ذمه در حین عقد ضمان حاصل باشد و ضمانی که لازم اصل بیعت است این
دران شرط نیست پس ثبوت ضمان بایع در صورت استحقاق ملک از برای غیر در همه صورتها یا اشکال است
و اشکالی در این است که هرگاه علی عقد ضمانی هم بر بندند ایا صحیح است یا نه و ثمره ان در وقتی ظاهر میشود
که مشتری حق الرجوع خود را بسبب ضمان ساقط کند حق الرجوع بسبب ضمان باقی میماند چنانکه هرگاه دو
دو خیار یا بیشتر از انواع خیار در مبیع و شرا حاصل باشند باسقاط بعض از انها دیگری ساقط نمیشود و
و همچنین ثمره ظاهر میشود در اینکه در ضمن عقد بیع شرط کنند که بایع از برای مشتری ملتزم خانه نشود بوهم

بوده صحیح نیست و اما اگر جدید بیع ضامن او نشود بر حین صحیح خواهد بود و وفای شرط کرده خواهد بود و اینکه علامه در قواعد
اشکال کرده است در ضمان بایع درک انچه را که مشتری احداث میکند از بنا یا غرس و فخر المحققین وجه اشکال را گفته است که از این
جهت است که ضرورت داعی بر ان است پس جایز خواهد بود چنانکه هرگاه احدی از اهل کشتی در حین خوف غرق کشتی بگوید
به دیگری که متاع خود را بدریا بینداز و ضامن ان من باشم و از این جهت است که ضمان مالم یجب است صحیح نخواهد بود از ان
که است که اصح عدم جواز است و گویا نظر او بر این باشد که این ضرورتی باعث چون بایع ضامن غرامت است هر چند
ضامن نشود پنجم هرگاه ضامن شرط کند که ضمان را از مال معینی از اموال خود بدهد صحیح است و منحصر است وجوب
ادا در ان معین و عمومات شرط و وفای بعقد و متعلق میشود حق مضمون له بان معین و اشکال در این است که ایا تعلق
حق او بان مال از باب تعلق حق مرتهن است برهن یا از باب تعلق ارش جنایت و معصر اول اینست که هرگاه
مال معین باقی است مضمون له مسلط است که حق خود را از ان مال استیفا کند و اگر بعد از تفریط ضامن ان معین تلف شود باز ان
دین در ذمه ضامن باقی میماند چنانکه در رهن اعتبار هم چنین است و معصر دوم اینست که هرگاه معین تلف شد ذمه ضامن
بری میشود و مضمون له رجوع میکند بمضمون عنه چنانکه هرگاه غلامی جنایت خطائی کرده باشد و زخمی بکسی زده باشد یا قتلی
کرده باشد اقای غلام اختیار دارد که میخواهد اقل امرین از دیت جنایت و قیمت عبد را بدهد و میخواهد غلام را تسلیم
ایشان میکند که غلام را رق کنند بقدر [illegible] کرده پس اگر غلام بمیرد دیگر از استیفای حق دیگر [illegible]
متعلق نیست و اظهر اینست که در اینجا هم از قبیل اول باشد پس هرگاه ان مال تلف شود رجوع میکند مضمون له
بضامن ششم علما خلاف کرده اند در صحت ضمان اعیان مضمونه مثل عین مغصوبه و مثل مبیع مقبوضه بسبب بیع فاسد
یا مقبوضه بسوم و علامه در قواعد دران اشکال کرده و ضمان این اعیان یا بمعنی این است که در عهده بگیرد که این
اعیان را بمالک رد کند یا اینکه اگر تلف شود قیمت انها را بمالک بدهد و محقق میل بجواز ان کرده و فخر المحققین
و شهید ثانی ترجیح عدم جواز داده اند و دلیل جواز اینست که ضمان عبارت است از اینکه در عهده بگیرد مالی را
که مضمون عنه ضامن است و این معنی در اینجا متحقق است و در صورتیکه ضامن قیمت ان میشود در تلف شود هم
چون قیمت در ذمه غاصب و اشباه ان ثابت است در صورت تلف ضامن انرا در عهده خود میگیرد و این سخن

بیا رضعیف نیست بلکه ادعا این است که گفته شود که سبب تعلق قیمت در صورت تلف و رجای تعلقه ضمان متحقق نیست و اما
دلیل قول بعدم جواز اصل است و بطلان دلیل جواز بجهة آنکه در صورت اول مثلا بعد ضمان رد عین مغصوب این است
که مال در عهده کسی نیست بلکه آنچه در عهده او است وجوب رد مال است و بجهة آنکه از فواید ضمان بری شدن
مضمون عنه است بعد از تعهد ضامن و خیانت کسی که هست ادای که عین در دست او است بری الذمه نیست بلکه
مشکول نیست برد اجماع چنانکه بعضی ها نقل بیان کرده و این هم با فواید شبهه نیست زیرا که ضمان را مشتق
از ضم کرده اند نه ضم [illegible] مال از ضمن و ذمه مضمون عنه بیرون میرود و بلفظ و ذمه ضامن قرار میگیرد نه چنانکه عامه
گفته اند که ضم میشود ذمه ضامن بذمه مضمون عنه و هر دو ضامن هستند و مضمون له مخیر است که از هر کدام خواهد
بگیرد و اما در صورت ثانیه که ضامن شود که اگر آن اعیان تلف شوند قیمت آنها را بمضمون له بدهد پس بجهة
اینکه از باب ضمان ما لم یجب است و وجود سبب [illegible] فی نفسه [illegible] که حق ضمان متحقق شود و معروف این است
که در حین عقد ضمان مال تلف نشده است که قیمت آن منتقل شود بذمه مضمون عنه پس اقوی قول بعدم جواز است
و از آنچه گفتیم ظاهر میشود که اگر بایع [illegible] ضامن عین مغصوبه شود که هر وقت [illegible] بعدم جواز [illegible]
ضمان غاصب در اینجا [illegible] در وجوب رد است نه در اصل مال و در صورت تلف هنوز سبب ضمان
که اشتغال ذمه [illegible] نشده [illegible] این است که مضمون عنه فارغ شود [illegible] ضمان و در اینجا مضمون عنه
[illegible] خود فارغ [illegible] پس ضمان صحیح نیست [illegible] اولویت و عدم صحت ضمان در اینجا
این است که در مقدمه چهارم [illegible] ضمان موجود بود در حین عقد ضمان خلاف [illegible] در صحت
پس در اینجا باید [illegible] خلاف در عدم صحت [illegible] چون بیان کردیم در مقدمه چهارم که جواز ضامن شدن بایع
در درک مبیع را خلافی نیست [illegible] ظاهر میشود که ضمان
در اعیان غیر مضمونه نیز صحیح نیست مثل مال مضاربه و ودیعه و امثال آن بجهة آنکه ذمه امین بری است و بر او
چیزی لازم نیست در حین عقد ضمان و این از باب ضمان ما لم یجب میشود بلی اگر امین تعدی و تفریط
در آن عین بکند ضامن میشود و مفروض این است که در حین عقد ضمان تعدی بعمل نیامده است ولسبب [illegible]

اینجا هم

رهـ

والسبب انعام موجود نیست بخلاف ضمان [illegible] و مثل آن چنانکه در [illegible] هرگاه [illegible] این عقد [illegible] بر اصل [illegible]
و میگوییم که صورت سوال قابلیت اراده این و ضمان هر دو را دارد و در [illegible] بایع [illegible] صحیح [illegible] باشد [illegible] پس اگر
بایع [illegible] مبیع را [illegible] صحیح [illegible] مثل [illegible] حاکم [illegible] و عدم [illegible]
[illegible] صحیح است ضمان در [illegible] صحیح نیست [illegible] هر چند [illegible] ضمان [illegible]
درک مبیع [illegible] در [illegible] عقد ضمان [illegible] ثابت نیست ضمان ما لم یجب است
و بطلان است [illegible] ضرورت [illegible] مثل [illegible] است
و تکلیف او [illegible] از برای [illegible] هرگاه [illegible] شود و دعوی کنند
و اینکه بایع [illegible] ثابت کنند که [illegible] صحیح [illegible] ضامن میشود در آن [illegible]
و این از باب [illegible] فقها [illegible] ضرورت چنانکه علامه [illegible]
و تحریر و قواعد تصریح بآن کرده در کتاب کفالت و نقل خلاف هم در آن نکرده است و در تذکره تصریح کرده
باینکه هر چند از باب ضمان ما لم یجب است لکن [illegible] ضرورت [illegible] و همچنین در تحریر و در تذکره بعد از ذکر
این کلام گفته است که اگر این را از باب [illegible] گفته است که [illegible]
در [illegible] ضمان صحیح نیست [illegible] چون [illegible] مقصود عقلا نیست [illegible]
ظاهر در نظر [illegible] صحیح [illegible] بطلان ضمان ما لم یجب است [illegible] این
هم قسم [illegible] از ضمان مطلق که فقها [illegible] تقسیم کرده اند [illegible] پس باید گفت
که مطلق ضمان منقسم میشود بضمان نفس که کفالت است و ضمان مال [illegible] ذمه [illegible] مشغول [illegible]
ذمه او مشغول باشد و ضمان مال [illegible] که ذمه او مشغول [illegible] و ضمان مال از کسی که ذمه او مشغول باشد از برای
کسی که ذمه او مشغول باشد که این را حواله میگویند [illegible] سه قسم است [illegible] سیوم است [illegible]
و حاجت [illegible] از اصول شرعیه [illegible] در اثبات احکام و متفرع میشود [illegible]
نفقه [illegible] و [illegible] مطالبه [illegible] ضامن [illegible] مضمون عنه [illegible]

تمکن از [illegible]

[illegible] است [illegible]

و کفالت هم

تعدد ما

نیست هرچند در اینجا میتوانیم گفت که در اینجا بر وجه بیع است دادن بلکه کلام نظام که حفظ مال نفس و عرض که با بر خاتم
حرام باشد گرفتن و بعضی قدر اکتفا کنیم در بعضی افعال و هرگاه بگوییم مراد در صورت سؤال ضمان نیست بلکه مراد این است
که قطعه ملک خود را رهن کرده است پس نظر با آنچه در عقدها بیان کردیم که شرط حفظ که رهن را از اجزاء آن قرار دهند هرچند
این است که در ذمه ثابت باشد و مفروض مراد رسانیدن است باید که صحیح نباشد رهن و این از جمله اعیان مضمونه هم
نیست که رهن بر آن صحیح باشد بنا بر مختار بعض علما و دیگر ظاهر سؤال اگر مراد رهن باشد هم این است که آن را
مبیع میباشد در حقیقی ظاهر و در مبیع و در عقدهات در نسبتی که آن نیز باطل است و نه رهن صحیح است و نه مبیع
و ایضا ظاهر سؤال این است که آن قطعه زمین بصفت مشتری داده نشده است و با این جهت هم باطل رهن باطل است
ممکن است در صورت قبض اینکه بگوییم که این که رهن صحیح باشد بجهت قبض ضرورت در بیع خیانت چنانکه در ضمان

حصول بیع

گفتیم و کسی از علما فقها در این باب حرفی در نظر نیست و الا اگر مبیع به وجه صحیح نبوده و تصرف در مال غیر
کرده و مرد رفته بخلاف شرع و با این شرط یا بر وجه ضمان است یا بر وجه رهن و چون در عقدها بیان کردیم جواز رهن
بر اعیان مضمونه و ضمان بر آنها چنانچه از جهت بایع باشد پس رهن و ضمان هر دو صحیح خواهد بود و الا چون بر فرض تقدیر
رهن در صورت سؤال ظاهر این است که مبیع بودن بر هر دو شرط کرده از آن جهت باطل نیست پس اگر عقد ضمان
در عهده گرفته و مراد او استیفاء ضمان است در مال حین بیان کردیم جواز آن را و باید از عهده برآید و رهان
ملک خاص [illegible] عقد ضمان از همان ملک میکرد و هرگاه خصوصیت رقبه عینی را کرده است و هرگاه اضافه باشد رهان
از برای ضمانی خواهد بود و هرگاه مخطوط است بعنوان رهن باشد هرگاه شرط نکرده است مبیع بودن [illegible] صحیح نیست هرگاه [illegible]
واقع شده است و از قیمت آن استیفا میشود حق صغیر و هرگاه شرط کرده است مبیع بودن را آن باطل میشود و ضمان
متعلق بآن [illegible] است از هر جا که میسر شود از اموال و غیره از عینی مرهونه باشد یا غیر آن [illegible] است که [illegible]
که ربا مبیع مال صغیر بر وجه صحیح واقع شده باشد و هرگاه مجهول [illegible] باشد [illegible] حمل بر صحت شود و هرگاه
طرفین مختلف باشند در صحت و [illegible] حاضر شوند [illegible] معلوم شود که [illegible] در صحت و فساد نسبت [illegible] مبیع
چه جهت است و نسبت ضمان در رهن هم [illegible] و مقتضای آن حکم شود
زید [illegible] پول از عمرو گرفته و قدری
اب [illegible] رهن بتصرف عمرو داده که [illegible] دادم که پول در پیش زید باشد است هم در پیش عمرو باشد آیا زید میتواند

میتوانند مطالبه [illegible] تصرف عمرو را [illegible] کرده باشد هرگاه آن آب را از باب زیاد [illegible] در عرض داده باشد [illegible] که پول
بقرض گرفته که در عوض [illegible] این پول را بدهد و منافع آن آب هم از او باشد تا وقت استرداد و جواب این [illegible] صریح است
که حرام است و لازم است که عوض آب را رد کند بصاحب آب و همچنین هرگاه عمرو آب را [illegible] کرده است که [illegible] باشد
بر وجه صحیح [illegible] منافع رهن مال راهن است و مرتهن ضامن آنست هرگاه در آن تصرف کرده بدون اذن راهن

کتاب الحجر والتفلیس

هرگاه کسی [illegible] را بیع کرده [illegible] شرط خیار [illegible] وقت رد [illegible] ثمن است مشتری
پنهان شود که بایع نتواند رد ثمن نماید و [illegible] عین مبیع [illegible] ملک خود را متصرف شود [illegible] بایع نتواند [illegible] کرده
و [illegible] رد کند در این صورت [illegible] ثمن [illegible] حاکم شرع [illegible] از اموال او تسلیم کند و فسخ
کند و [illegible] در این صورت که مطلق رد [illegible] کافی نیست هرچند [illegible] مشتری [illegible] باید [illegible] فسخ بکند و بگوید بیع را فسخ
کردم و هرگاه [illegible] حاکم [illegible] عادل [illegible] است که میتوانند [illegible] تسلیم کنند [illegible]
دانند [illegible] مال غایب [illegible] در مال [illegible] هم [illegible] است که هرگاه [illegible] حکم
فرع [illegible] تصرف در مال [illegible] میتوانند کرد [illegible] لازم هم باشد کسی بگوید
که اصلاح غایب هرگاه در لزوم بیع باشد و عدم فسخ [illegible] تصرف در مال غایب [illegible] نیست [illegible] بگوییم که
شرط خیار [illegible] مشتری [illegible] بایع [illegible] ثمن [illegible] بایع
بایع از [illegible] ملک [illegible] کند لزوم بیع [illegible] باشد و هرگاه
بایع [illegible] غایب [illegible] است

ضبط کند علی الخصوص در صورتی که میتوان نقل شده بهمین علت و این نفقه و تدارک نرود با آن صورت که در دست غیر خود تلف بکند
و او قبول نکند که در اشباه آن حکم کرده اند که جایز است که منتقل او را نزد طلبکار بنشیند دارد و بگوید بیدار و برود
و در این صورت هرگاه بر ندارد تا هر تلف شود از کیسه طلب خواه رفته است و در این شخص غرامتی نیست پس اگر مدعیها
هم دانی بدست عدول مومنین مثل اند اختلاف در نزد او است و هرگاه عدول مومنین معطل باشد در آن داشته
که از دست او بگیرند بعضی گویند که اطلاع غایب و در این است که بازمال نزد تو باشد ضرر ندارد و لکن صیغه فسخ را بگوید
بایع و شاید بگیرد در فسخ و ملک مال او میشود و ظاهر این است که هرگاه مشتری مثل میتوان نشده باشد و اتفاق افتاده است
که حاضر نیست و نمیتوانند او را برسانند یا حاضر است و محبوس است و دست باو نمیرسد هم چنین باشد و ظاهر احکام است که همین
که شرط فسخ نبود باشد اگر در زمان حبس غائب شود و لیکن فسخ نکنند تا مدت خیار هم منقضی شود باز شرط باقیست چون
کوتاهی در مقتضای شرط نکرده است و الا اگر بایع فراموش کند و رد ثمن را تا مدت خیار و یا آنکه خیار را از برای
او ثابت یا آنکه بایع غایب باشد و حاضر نباشد بایستی باید در نزد حاکم برود یا بعدول مومنین بسپرد تا مدت منقضی شود
پس مقتضی شرط و مفهوم اقتصار که در همه شرط وارد شده این است که خیار ساقط شود و تفریعی که در کلام علما
است در نظر نیست و لکن مقتضی دلیل همین است بنا متوهم اینست شده اند که هرگاه بایع غایب تا یا جاهل باشد بخیار مثل آنکه
بایع در همین مدت بمیرد و وارث ندانند خیار را از برای او بود تا مدت منقضی شد و گفته اند که در این صورت خیار ساقط
نمیشود و ظاهر این است که ماخذ هر دو مسئله یکیست و مقتضی همان است که گفتیم که مقتضی شرط است و مفهوم روایات
دلالت بر آن دارد

زید اموال بسیار از جمعی گرفته و حالا پریشان شده و قلیل مالی دارد و ارباب طلب
میخواهند آن قلیل مال را میان خود تقسیم کنند و لکن بعضی از آنها غایب هستند و بعضی هنوز موعد طلب ایشان نشده
چه باید کرد

این شخص را در اصطلاح شرع مفلس میگویند و او را حاکم شرع منع میکند از اموال او و تقسیم
میکند میان غرما و تقسیم اموال او جایز نیست مگر بچند شرط اول آنکه دیون ثابت باشد در نزد حاکم شرع دوم
آنکه دیون حاله باشد یعنی دینی که موجل باشد باعث این نمیشود که او را و البته حجر کنند و منع کنند از مال او و مجرد
حلول دین موجل هم نمیشود چنانکه در مبحث میشود سیم آنکه اموال او قاصر باشد از وفا بدیون چهارم آنکه

حجر مفلس

چهارم آنکه صاحب طلبها طلب برود نزد حاکم و از او التماس کنند که او را حجر کند و حاکم سر خود نمیتواند حجر کند بلی اگر صاحب
طلب صغیر باشد یا مجنون یا سفیه که حاکم ولی ایشان باشد که ولایته میتواند حجر کند و همچنین هرگاه بعضی از آن قبیل باشند و بعضی دیگر
از ارباب بر باشند باشند و التماس حجر کنند و ظاهر هرگاه دیون از جانب غایب باشد هم نمیتواند که حجر کرد چون ولایت او بر غایب در حفظ مال
او است نه آنچه را غایب مردم دارد بلکه حاکم حفظ مال غایب میکند چنانکه در مسائل تقسیم یا بینها کرده و ظاهر این
کلام این است که در صورتی که بعضی دیون او موجل باشد و بعضی از دیگران و لکن انها التماس بکنند حجر نمیتوانند کرد و در این
مشکل است در صورتی که طلب یتیم و سایر موجل علیهم زاید بر مال مفلس باشد و تا حاکم حکم نکند بحجر بعد التماس انها منع
از مال نمیتوان کرد و هرگاه حاکم حجر کرد با شرایط در دیون حاله و قسمت از انکه تقسیم کند طلبکار دیگر پیدا شود دیگری
طلب او و او را هم باید شریک کرد و هرگاه ثابت باشد که در همین حجر دین او هم بوده و موعد آن رسیده بعد است و لا اگر
در همین حجر بعضی از دیون مفلس حال نبود و لکن بعد از حجر حاکم و قبل از تقسیم موعد آن رسید او را هم باید شریک کرد
و ظاهر اخوند ملا احمد ره این است که خلاف در آن نباشد و هرگاه بعد از قسمت طلبکاری پیدا شود که در همین حجر طلب او
حال بود و موعد او رسیده بود او را هم باید شریک کرد و لکن مختلف در این است که آیا قسمت باطل هم میشود و از
دارند قسمت میکنند یا آنکه حصه او را از همه میگیرند بجزء و بعد از حصه از هر کدام بس میگیرند علامه در ارشاد تقسیم
باطل کرده و همچنین در تذکره و قول دویم را احتمال قرار داده و در مسالک هم اختیار آن کرده و در قواعد عکس این کرده
و نقض قسمت را احتمال قرار داده و فخر المحققین هم ترجیح آن داده است و این منقول از شیخ علی در حواشی ارشاد و فخر
المحققین بنا داده خلاف را بر این که آیا تعلق حق غرما بعین ترکه از باب تعلق دین است بر رهن یا از باب تعلق
جنایت بعبد که بنا بر ثانی قسمت حقیقت میشود بنا بر اول عکس قضیه است و در حکم آن صاحب طلب است که زیاده
از حق خود گرفته باشد همان زیاده را پس میگیرد و هرگاه از باب قسمت حصه باشد باطل است که هر قسمت کل شده است
ما بین بعض مستحقین و بر این متفرع میشود مسائل بسیار و اظهر علی دو عیب است و وجه دیگر نیست که همین سخن در صورتی که حلول
دین و رسیدن موعد آن بعد از حجر و قبل از قسمت باشد هم جاری باشد که هرگاه بعد از قسمت پیدا شود باز همین دو قول
در آن جاری باشد چنانکه اخوند ملا احمد ره احتمال بنا داده و بیان نکرده که آنچه مذکور شد باید حاکم بالتماس غرما
باشد از شرط نیست که بالتماس همه باشد بلکه هرگاه بعض از ایشان التماس کنند هم جایز است حجر کنند اما بشرط که مال

هم

او را هم

که مال مفلس کمتر از طلب همان شخص باشد و هرگاه لازم نباشد خرج میکنند و در صورتی که کمتر باشد و خرج کنند نفع خرج بدیگران هم رسیده و مساوی
هم از باب طلب که موعد شان رسیده قسمت میشود و در مسالک از تذکره نقل کرده و انرا نزدیک شمرده است جواز خرج
بالتماس بعضی را هرچند دین او زاید بر مال مفلس نباشد هرگاه اینها را در استقراض پس در جواب سوال میگوئیم که اینها
که موعد طلب شان نرسیده حق ندارند و اینها که غایبند و موعد طلب اینها رسیده باشد هرگاه مفلس کمتر از طلب
اینها است که حاضرند و التماس خرج میکنند جایز است خرج و بعد خرج حصه غایب را هم باید برآورد کرد و حاکم نگاه
میدارد از برای او یا باید [illegible] هرگاه چند صغیر باشند که اموال اینها مخلوط است و در [illegible] اتفاق
اینها است از مال خودشان اما تکلیف [illegible] در نفقه و کسوه اینها چه چیز است حساب مال اینها را و خرج اینها را نگاه
نگاه دارد که زیاد و کم نشود [illegible] در لباس تفاوت اینها در بزرگی و کوچکی باید منظور داشت و همچنین
در نوع لباس از ابریشم و پنبه و کتان تا مال کوچک ضایع نشود و در خوراک جایز است تسویه اینها در حساب نفقه
چنانکه علامه در تحریر تصریح بان کرده و ظاهر تذکره هم این است و دلیل مسئله و ملاحظه مقدار که معلوم نیست چون
گاه است که مثلا [illegible] صغیر بزرگ چهار ربع که بابی میخورد و از کوچک دو ربع و همچنین بعضی ابریشم میپوشند و بعضی
ریسمان ولا در خوراک پس ظاهر این است که دلیل ان خصوص روایت ابو الصلاح کنانی است که در تهذیب مذکور است
قلت ارایت ان کانوا یتامی صغارا و کبارا و بعضهم اعلی کسوة من بعض و بعضهم اکل من بعض و مالهم جمیعا فقال
اما الکسوة فعلی کل انسان منهم ثمن کسوته و اما الطعام فاجعلوه جمیعا فان الصغیر یوشک ان یاکل مثل الکبیر
و علامه در تذکره باین حدیث استدلال کرده و در تهذیب و در استبصار [illegible] محمد بن فضیل است و لکن علامه در مختلف تصحیح
کرده حدیث را محمد بن فضیل از ابی الصباح روایت کرده و مضمون ان هم موافق نقل غیره و صحیح است و در تذکره
که کتاب نقل خلاف است خلافی هم نقل نکرده و ابن ادریس نیز در سرائر تصریح کرده است بانکه در تحریر مذکور است
و نسبت داده است انرا بروایت اصحاب و تعلیل کرده است بانکه اکل اینها متقارب است و متفاوت نیست ولکن
ظاهر مسئله که [illegible] مذکور است در [illegible] در صورتی که یکی از اطفال [illegible] داشته باشند و یکی یازده و چهارده
سال که غالب ان است که تفاوت بسیار است میان اینها پس روایت را باید حمل کرد بصورتی که تفاوت قلیل باشد
و همچنین گاه است که اطفال مختلفند در ماکولات بعضی اطفال گوشت نمیخورند و بعضی سبزی نمیخورند و دیگری میخورند

مسئله

ورود روایت م

محرم و بعلس

میخورند پس و در اینها کردن اینها مشکل است بلکه صورتی ندارد چون تضییع مال صغیر است پس ولی باید حساب اینها را نگاه
دارد و در امر نان چون غالب این است که یکی میکنند و یکی میپزند و در سر یک سفره میخورند حساب زیاد و کم اینها
غالبا منظور هم [illegible] است و همچنین مثل برنج مطبوخ و هریسه و امثال آن و انها هم در صورتی میتوان مساوی کرد
که تفاوت کم باشد چنانکه گفتیم [illegible] ایا جایز است که ولی مال صغیر را مخلوط بمال خود کند در انفاق و او را در خرج
عیال خود کند و بعد از ان حساب کند یا واجب است که او را جدا کند و مال او را صرف او کند [illegible] بلا جایز است
مخلوط کردن با ملاحظه مصلحت و عدم اضرار چنانکه ایات قرانیه و اخبار دلالت بران دارد مثل قول حق تعالی و ان
تخالطوهم فاخوانکم و الله یعلم المفسد من المصلح بلکه گاه است که مستحب است چون اصلح است مثل اینکه اگر او را تنها
خوراک جدا بیکنند که هیچ [illegible] در طبخ ان نباشد هرچند [illegible] و هیزم را با او محسوب دارد ولکن فرق است ما بین اینکه جدا
طبخ کنند و جدا تنور [illegible] از برای طبخ و همچنین بلکه بهتر این است که در این امور هم [illegible] کند و احتیاط کند [illegible] صغیر را
کمتر از یکی از عیالات خود که برو زن او باشند حساب کنند و بعد [illegible] ملاحظه مصلحت هرگاه مخلوط کردن اصلح است
مخلوط کنند و هرگاه جدا کردن اصلح است جدا کنند و در صورتی که مخلوط کرد و ضبط تفاوت خوراک را نتوانند کرد و فرق
در [illegible] بینی او و عیالات او نباشد [illegible] که او را شریک یکی از اطفال خود محسوب باید کرد [illegible] افضل ان است که او را کمتر از عیال
خود محسوب دارد [illegible] گفتیم در [illegible] نان خوردن است چنانکه در مسئله پیش گفتیم و الا لباس و تفاوت انواع ماکولات
پس در اینجا البته باید حساب مال صغیر را نگاه دارد [illegible] ایا کسی که وصی صغار و قیم بر انها است مستحق اجرت
از مال انها و حلال است از برای او اخذ اجرت یا نه و تا چه مقدار جایز است [illegible] در این مسئله خلاف است بعضی گفته اند
که مستحق اجرت المثل است مطلقا و این مذهب شیخ است در موضعی از نهایه و علامه در قواعد و همچنین در مختلف و در تذکره
و از محقق در شرایع و نافع و مذهب [illegible] هرچند خبر بر ان است ولکن با شرط فقر و همچنین شهید [illegible] در دروس
نیز و محقق اردبیلی در ایات احکام و بعضی گفته اند مستحق [illegible] و در کفایت و صاحب [illegible] است هرگاه فقیر باشد و غنی
چیزی مستحق نیست و این مذهب شیخ است در موضعی از نهایه و ابن ادریس و بعضی گفته اند مستحق اقل امرین است
از اجرة المثل و مقدار کفایت و این قول شیخ است در مبسوط و خلاف و تبیان و از [illegible] ظاهر

میشود که اعتقاد شیخ در نهایه که عمل بکفایت است معتقد بتقدیر نیست و همچنین از شهید ثانی در شرح لمعه ظاهر میشود که قوی
است باعتبار کفایت مطلق و فتوی اختیار قول دیگر کرده و ان این است که اقل امرین را میگیرد و [illegible] فقیر لا عبرة [illegible]
ظاهر میشود [illegible] باختیار کلام مقداد است در کنز العرفان و اختلاف در مسئله بسبب اختلاف اخبار و فهم
ایات قرآنی است و ارجح در نظر قول جماعتی است که قائل اند مطلقا و دلیل ان اصل است که معروف [illegible]
که بر عادت کرده و هرگاه فقیر باجرت [illegible] لازم می اید اضرار و [illegible] اوقات [illegible] را بلا عوض صرف یتیم کند خصوصا
هرگاه شغلش بسیار [illegible] باشد و مستحق جزئی خواهد شد و اگر ترک عمل کند لازم می اید اضرار یتیم و ضرر در اسلام منفی است
و حمل معروف در ایه بر اجرت مثل او [illegible] است از حمل ان بر نفقه و کفایت چون در ان حمل است [illegible]
که عمل [illegible] نفقه و کفایت [illegible] باشد و موجب بسیار [illegible] وارد می اید و خصوص روایت هشام بن الحکم که
که در تهذیب روایت شده و ظاهر ان صحیح است چون در سندش [illegible] که در [illegible] باشد [illegible] سندی
و ظاهر این است که [illegible] احمد بن عیسی [illegible] سندی باشد [illegible] استاد [illegible] که در تعلیقه رجال تحقیق کرده
و او نقل است و همچنین ظاهر منقول است [illegible] این است که حسن کالصحیح باشد [illegible] عن ابی عبدالله علیه السلام فیمن تولی
مال الیتیم ماله ان یاکل منه فقال ینظر الی ما کان غیره یقوم به من الاجر لهم فلیاکل بقدر ذلک [illegible]
گفته اند که و الظاهر [illegible] روایات اصح [illegible] ان له اجرة المثل [illegible] کان قدر کفایته [illegible] و الاطلاق [illegible] حال
سند بر خبر دلالت دارد قال قلت لابی عبدالله علیه السلام سالنی عیسی بن موسی عن القیم للایتام فی الابل ما یحل له منها
قلت اذا لاط حوضها و طلب ضالتها و هنا جرباها فله ان یصیب من لبنها من غیر نهک بضرع و لا فساد لنسل [illegible] مضمون روایات
دیگر هم هست و ظاهر [illegible] کلام [illegible] است چون [illegible] استعفاف [illegible] است [illegible] دلالت ان بر وجوب
بلکه علماء در [illegible] گفته اند که [illegible] بر وجوب بلکه مفهوم ان اولویت است و محقق در تذکره گفته است که مفهوم
ان استحباب است و [illegible] علماء این است که معنی استعفاف طلب [illegible] است [illegible] ترک [illegible] کردن و ننگ
جستن [illegible] واجب است [illegible] ترک حرام است و [illegible] مهیا و مستعد کردن از برای ترک حرام پس [illegible] مستحب است
پس [illegible] چیزی [illegible] مثل [illegible] و کفن فروش مکروه است چون [illegible] میشود [illegible]

و حرمت ان ظاهر است و ریاضت دادن نفس [illegible] بر [illegible] شهوات و قطع ماده انها که وسیله ترک حرام است هم
مستحب است و موضح ان این است که [illegible] طلب [illegible] خلاف [illegible] است و [illegible] طلب [illegible] پس مطلوب [illegible] خلاف
میشود و مطلوب [illegible] نفس [illegible] باید طلب کند [illegible] از نفس خود پس [illegible] مامور [illegible] نفس ترک
[illegible] بود [illegible] بالکل پس معلوم شد که مامور به [illegible] است که [illegible] از نفس [illegible] خلاف [illegible]
امتناع از محرمات است و وجوب [illegible] معلوم نیست بلکه معلوم است که مستحب است پس [illegible] ماده [illegible] میشود با
با [illegible] تنافی دارند و [illegible] ماده اولی است [illegible] پس [illegible] غالبا [illegible]
و [illegible] و وجوب است چنانکه در [illegible] یستعفف [illegible] و [illegible] که استعفف
الذین لا یجدون نکاحا [illegible] و لیستعفف [illegible] و طلب النفس کان المستعفف طالب من نفسه
العفاف [illegible] علیه و همچنین مقداد در کنز العرفان [illegible] اهل لغت گفته اند [illegible] کف [illegible]
[illegible] کالاستعفاف و التعفف [illegible] ندارد [illegible] چون اغلب [illegible] که در لغت تفسیر [illegible]
حضور [illegible] مفعول خاص [illegible] متعدی [illegible] استعفف هم هرگاه متعدی شده [illegible]
و گفته شود که فلان استعفف [illegible] ترک زنا [illegible] بود [illegible] عفیف و استعفف و [illegible]
حقیقی [illegible] طلب [illegible] است و هرگاه استعفف [illegible] شد [illegible] از برای [illegible] صاحب کشاف
گفته [illegible] از برای طلب [illegible] است مراد او [illegible] در [illegible] است چون زیاده لفظ دلالت
بر زیادتی معنی میکند [illegible] از برای طلب کثرت [illegible] است [illegible] وارد [illegible] از برای طلب
اصل [illegible] نه کثرت ان و حاصل [illegible] از [illegible] مقام [illegible] نکته [illegible] طلب
از خود [illegible] و تفسیر کرده اند [illegible] طلب ترک [illegible] خصوص [illegible] اهل لغت هم گفته اند استعفف
[illegible] و [illegible] لفظ حقیقت [illegible] از برای [illegible]
هم بعد از [illegible] حقیقت است و اراده [illegible] پس نکته [illegible] از برای [illegible] لفظ [illegible]
[illegible] و جود [illegible] مراد از [illegible] باشد گفته است که از برای [illegible] است چون زیاده [illegible] دلالت بر زیادتی معنی دارد

و استعف [illegible]

[illegible]

با وجود آنکه میتوانیم گفت که هرچند ماده اکل در لغت اسم خوردن باشد لکن در عرف زمان متکلم کلّ و استعمال بمفهوم
که در اصل عدم تغییر ملکه است و عرف مقدم باشد بر لغت و موید این است تغییر اسلوب که در این آیه نفرمود لا یاکلوا و در اینجا فرمود
فلیاکل بالمعروف و [illegible] که در حقیقت آن مستحق نیست بلکه رخصت است که عقیب نهی فرموده و ارشاد چون قبل از این
ولا تاکلوها اسرافا و بدارا ان یکبروا چون مباشرین امور یتامی اسراف میکردند بر خوردن مال ایشان و شتاب میکردند
و مبادرت میکردند بر اکل جمیع پیش از آنکه ایشان بزرگ شوند و از دست ایشان بگیرند حق تعالی نهی کرد
ایشان را از اکل اموال یتامی و بعد از آن رخصت داد از برای فقیر باکل و لکن مقید ساخت آنرا بالمعروف و هر چند مفهوم
قید عدم رخصت زاید بر عرف است که بالتصحیح مستلزم عدم وجوب علم بی ورای عرف است لکن این مدلول مطابقی آیه نیست
و موید این است که همین کلام استشهاد و اعتبار آن باید بر ارشاد [illegible] تجنب کرد و در حاجت و جواز اخبار در فهم علما و علم
و وضوح دلالت عقلی بر دلالت آیه بر وجوب ترک اجره بر غنی با قوت نمیدانند خصوصا با اعتضاد آن [illegible] و اصل
برائت و کثرة علما بان هرگاه قایل را دانستی پس مدلول معروف در لغت صدق کرده است و شبهه نیست در اینکه اکل قدر اجرة
المثل از جمله قبایح شمرده نمیشود پس ظاهر مدلول آیه است و هرگاه معروف را بعض بر معهود دیگر بر هم آنکه معهود و متعارف است
در عمل اجرة المثل است و اما تفسیر آن بقوت چنانکه در اخبار وارد شده مثل صحیحه عبدالله بن سنان عن ابی عبدالله علیه السلام
فی قول الله عز و جل فلیاکل بالمعروف قال المعروف هو القوت و انما عنی الوصی او القیم فی اموالهم ما یصلحهم و صحیحه دیگر او که
در [illegible] نیز بمعنی مضمون مذکور است پس آن خالی از اجمال نیست بلکه مجمل است از چند جهت اول از جهت لفظ
اکل که مراد گفتن خوردن است یعنی چاشیدن و بلعیدن چنانکه در [illegible] یا مطلق تصرف چنانکه غالبا در آن استعمال
میشود و ظاهر این است که مراد از آن در آیات و اخبار اکل مال یتیم و اکل سحت همین دوم باشد و هر یک از دو معنی اما مراد
نفقه خود و عیالات یا نفقه عیال واجب النفقه یا اعم از آن هم مراد است و بر هر یک از این تقدیرات آیا مخصوص است
بصورتی که عمل او مساوی آن مقدار قوت باشد یا اعم است از آن و که گاه است که قوت او یا قوت عیال او اضعاف
مال یتیم است چه جای اجرت عمل او پس باید که این مجملات حمل شود بر معنی که مقتضای سوق آیه است و آنچه معنی آیات است
پس باید بگوییم که مراد از قوت مونه است نه خصوص خوردنی چنانکه از لفظ اکل گفتیم و تخصیص [illegible] قدر

به هم قدر اجرة المثل چنانکه مقتضای قاعده و اخبار است و توهم اینکه این اخبار بحسب سند صحیح تر است و تخصیص
موجب است [illegible] صعوبت است زیرا که بر فرض تسلیم عدم تفاوت در سند در وقتی خوب است که دلالت واضح
باشد و تو دانستی که دلالت آن اخبار واضح نیست علاوه بر اینکه آیه شریفه اقوی است از اخبار و اکثر افراد اخذ
قوت خلاف معروف است و اخذ اجرة المثل مطلقا معروف است و تخصیص آیه بسبب این اخبار با وجود آنکه نسبت ما بین
معروف و قوت عموم من وجه است محتاج است بمرجح و تخصیص اخبار را و ما اعتبار تخصیص آیه چون آیه مقطوع الصدور است
بعقل و نقل قطع نظر از اینکه این کتاب است و این خبر [illegible] باید گفت که مراد از قوت در اخبار قوتی است که در نظر
عرف و عادت منکر نباشد و تحدید آن بانقص از اجرة المثل هم دلیل ندارد زیرا که گاه است که آن هم منکر است در صورتی
که صیغه صغیر عمل بسیار داشته باشد و اگر [illegible] کسب خود شود مداخل بسیار دارد و بسبب متوجه شدن مال صغیر
از عمل خود باز میماند و اخذ اقل از اجرة المثل اختیار است [illegible] خصوص هر گاه بگوییم مراد از قوت قوت خود
ولی است نه عیال او و خصوصا هر گاه مراد خوردنی و لبس باشد اما بعض جزئیات که در قوت وارد شده مثل روایت
حماد بن عیسی [illegible] پس آن نیز ظاهر [illegible] میان نیست و مقدار آن معلوم نیست و موید آنچه گفتیم اراده
از قوت مقدار اجرة المثل باشد روایت ابی الصباح الکنانی است عن ابی عبدالله علیه السلام فی قول الله عز و جل و من کان
فقیرا فلیاکل بالمعروف فقال ذلک رجل یحبس نفسه عن المعیشة فلا باس ان یاکل بالمعروف اذا کان یصلح لهم اموالهم
فان کان المال قلیلا فلا یاکل منه شیئا الحدیث و وجه تایید این است که چون غالب این است که کسب مردم بقدر معاش
ایشان است پس بقدری که منع از کسب معیشت بعمل که کسب میکرد از برای معیشت کرده باشد و این اجرت
عمل او است بر دارد پس اگر مال کم باشد بعض مانع او نمیشود از کسب معیشت پس بر ندارد چون غالب این است
که محتاج بعمل نیست اما در صورتی که محتاج بعمل قلیل باشد که مانع از کسب معیشت او نیست بر ندارد و در این
وقت محمول باشد منع بر کراهت و با آنچه گفتیم ظاهر شد ضعف احد قولین شیخ و قول ابن ادریس که اخذ مقدار
کفایت است بشرط فقر زیرا که دلالت آیه بر وجوب ترک علی عموم [illegible] و اعتبار کفایت هم اجمال دارد و دلیل
آن [illegible] ظاهر آیه است چنانکه ابن ادریس گفته و اخباری که وارد شده در تفسیر آیه بقوت و موید
الکافی است موثقه [illegible] عن ابی عبدالله علیه السلام فی قول الله عز و جل و من کان فقیرا فلیاکل بالمعروف فقال من کان یلی

واضح م

جزئیه

شیئا و هو محتاج فلیس له ما فوق تنقاض اموالهم و یقوم فی ضیعهم فلیاکل بقدر و لا یسرف و ان کان ضیعهم لا تشغله عما یعالج

لنفسه فلا یرزان من اموالهم چون ظاهر این است که کفایت و نفقه را از اکل استفاده کرده اند و اینکه بر سبیل معروف

باشد یعنی بر سبیل اسراف نباشد از لفظ معروف و این مناسب کفایت است نه اجرت المثل و میتوان گفت که مراد

از قدر اجرت المثل باشد چون اکثر اوقات اندازه در اکل و اسراف عبارت باشد از زیادتی بر آن و اگر تسلیم کنیم ظهور

در کفایت را سخن در سابق عبارت ایتام است بسبب قلت و کثرت و همچنین ظاهر شد ضعف قول دیگر شیخ در نهایه که همین قول

باشد بدون شرط فقر و دلیل آن نیز همین دلیل است با اشتباه استعفاف بر اغنیا و همچنین ضعف قول باخذ اقل الامرین

بشرط فقر و دلیل آن این است که اگر کفایت اقل است از اجرت پس همین که کفایت اخذ کرد غنی میشود و واجب

بر او استعفاف منصوص ظاهر آیه که امر باستعفاف است پس تتمه اجرت که زاید بر کفایت است نمیتوان گرفت و اگر اجرت

المثل اقل است از کفایت او مستحق بیش از اجرت عمل خود نیست و اگر عمل خود را برای ملکیه میکرد مستحق بیش از

از عوض عمل خود نبود پس بطریق اولی هرگاه از برای یتیم باشد چنان خواهد بود و این دلیل ضعیف است اما اولا

پس بجهت آنکه این سخن بعینه است بر اینکه بنا بر رفعت و مصلحت شارع باو و از باب حق الزحمه مستحق اجرة

نشود مگر با تمام عمل نه از باب ایجاره که بمجرد عقد اجرت ملک موجر شود و هرگاه از باب ایجاره باشد پس این قرار

داد از برای فقیر منافات ندارد با غنای او بعد از عقد این معامله و شروع در عملی که از جانب شارع

مامور به است پس از اینکه اصلاح مال یتیم بعد [illegible] مصداق فقیر است پس ممکن است که شارع او را در بند عملی

کرده در وقتی که فقیر بود که عوض از برای او باشد هر چند باعث [illegible] عوض غنی شود و این شبیه است بانکه شارع

تجویز کرده که بفقیر زکوة بدهد بقدر غنی [illegible] و ظاهر این است که این معامله از عالم اعمال باشد چون

غالب این است که متوجه شدن مزارع ضیعه و [illegible] اوقات [illegible] متعارف [illegible] اتصال در آن منظور است

ان [illegible] و کسی که خود را آلوده میکند بنا میگذارد که آن عمل متعارف که در عادت [illegible] روز دو روز غنی شود قبول کند

و چنین نیست که کسی متوجه امر زراعت ضیعه میشود امروز که کار و [illegible] مستحق عوض آن نشود و [illegible] دیگر که [illegible]

میشود مستحق عوض آن شود و [illegible] ملاحظه این معنی [illegible] شدید و صعب عظیم است با وجود اینکه فرض [illegible]

که هرگاه کفایت [illegible] غنی میشود اگر مراد در [illegible] است [illegible] براو صادق است که فقیر است و غنای منافات

حر بعلس

منافات با فقر قبل ندارد و اگر مراد او این است که هرگاه [illegible] نان خورد غنی میشود پس بر فرض تسلیم [illegible] این غنای

در روز است و غنای ساعت و روز منافات با فقر مطلق ندارد که مقتضی آیه است و اگر گفته شود که مراد مستدل این است

که این از باب جعاله نیست و از باب اجرت است لکن مراد از غنی اعم است از غنی بالقوه چنانچه در زکوة شرط است که مستحق

آن کسی باشد که [illegible] بالقوه بر کسب [illegible] فقیر نمیشمند بلکه غنی میشمند پس مراد این است که چون

[illegible] کفایت او کمتر از اجرت المثل باشد [illegible] یتیم شود و بقدر کفاف صرف کند

پس او غنی خواهد بود و غنی مامور است باستعفاف در آن زاید گوییم که [illegible] اما نظر از اول

ضعیف کرده غنای بالقوه خصوصا غنای که از مال یتیم حاصل شده و با تسلیم با وجود کمال بعد [illegible] دلالت آیه بر

وجوب استعفاف ممنوع است چنانکه گذشت و اما ثانیا پس [illegible] میگوییم که مراد از اکل که خوردن [illegible] است

که چاشیدن و فرو بردن است و لبس و رخت پوشیدن و مسکن داشتن و غیر آن داخل نیست پس زوال فقر از خوراک

نشد و غنای از لباس و غیره نمیشود تا [illegible] کان غنیا فلیستعفف باشد خصوصا با اصلاح [illegible] در خوراک

و اگر مراد از اکل اعم از تصرف باشد بجهت مطلق [illegible] کفایت [illegible] و اینکه مراد از معروف [illegible] تقدیر

آن چه ضرورت و کفایت و [illegible] مال یتیم که [illegible] کفایت [illegible] افراد [illegible]

از شارع معلوم نمیشود یا در این [illegible] میتوان گفت [illegible] اجرت المثل [illegible] تعرف [illegible]

بر اجرت المثل شود پس [illegible] آیه است بر صورت اخذ اجرت [illegible] و روایت [illegible]

و تتمیم کلام در این مقام محتاج است بذکر چند امر اول آنکه لفظ غنی در آیه محتمل است که مراد از آن غنی عرفی

باشد و ممکن است که غنی شرعی باشد [illegible] داشته باشد و دور نیست که مراد [illegible]

که محتاج باخذ مال یتیم نباشد در گذران خود و عیال [illegible] و دور نیست و [illegible] صاحب

غنی شرعی باشد و روایة [illegible] یتیم [illegible] فقیر [illegible] کفاف کفایت

بنا دام [illegible] ایا از باب استتباع است یا تملیک و دور نیست که ظاهر استتباع باشد پس هرگاه در اول [illegible] نداشته

و بفرض [illegible] این [illegible] کند [illegible] است بقول [illegible] تحقق

اجرت المثل پس ظاهر [illegible] تملیک است و تفاوت میکند تقدم و تاخر [illegible] اینکه تحقق اجره و عوض در صورت

که عمل را تبرعاً نکرده باشد پس هرگاه تبرعاً کرده مستحق چیزی نیست اما هرگاه غافل شود از قصد اخذ و عدم آن [illegible] مسالک گفته است
که ظاهر جواز اخذ است چون مأمور است بعمل از جانب شارع پس مستحق عوض است مادامی که نیت تبرع نکند زیرا که عمل
محترم است چنانکه هرگاه مطلق او را امر کند یعنی که در آن اجرت نباشد چنانکه در باب جعاله ذکر کرده اند خصوص [illegible] قول
بکفایت است که حق تعالی اذن داده برادر گرفتن بدون تقیید بقصد عوض بردن و این استدلال در نظر حقیر خالی از تکلف
نیست زیرا که امر الهی عباد را بصلح از جهات دیگر شبیه نیست با امر بعض از مکلفین بعض را بصلح چون او مالک رقاب
عباد است پس چنانکه بر بندگان واجب کرده انفاق واجب النفقه را بلا عوض هم [illegible] دارد که امر کرده که حفظ اموال ایتام بلا عوض
غایب است نه آنکه امر بعمل مستلزم عوض است [illegible] مکافات [illegible] چنانکه در مسالک گفته [illegible] ثبوت
استحقاق اخذ پس آن محتاج است بدلیل و از اینجاست که در بعض صور تکلیف مکلفین یکدیگر را نیز خلاف دارند
مثل [illegible] که عمل آن [illegible] باب بنا شد که در عرف عادت بر آن اجرت گیرند لکن [illegible] ماموراً [illegible]
که بر آن عمل اجرت بگیرد زیرا که دلیل در اصل مسئله [illegible] آنست که [illegible] منفعت محترمه کرده که قیمت دارد در عرف
و بصحیح آن جایز نیست چنانکه در اجاره [illegible] و در اینجا ظاهر آنست که در اصل مسئله دلیل اول که بر مذهب مختار
اقامه کردیم عمل الحاکم [illegible] نفع ضرر بوده و یتیم محتاج اليه نیست زیرا که نفع ضرر دلیل است
منفقر [illegible] اطلاق [illegible] لکن این [illegible] در صورتی که عمل تمام
شده باشد [illegible] روز منقضی شده باشد [illegible] روز [illegible] باشد چنانکه گفتیم که از باب
امتناع باشد [illegible] چهارم [illegible] مراد از [illegible] در اینجا کسی است که [illegible] ولایت با او رسیده مانند جد یا باختیار قبول
ولایت کرده باشد مانند وصی و هرگاه متبرع نباشد و حاکم کسی را خواهد تعیین کند و بدون اجرت راضی [illegible] یا [illegible]
در جواز اخذ اجرت نباشد و هرگاه نیت تبرع نکرده باشد [illegible] و [illegible] در ایات الاحکام [illegible]
امکان و اقتصاد قرار داده در صورتی که متبرع نباشد بلکه از کلام [illegible] ظاهر میشود که جواز اخذ اجرت اولیا نیز در وقت
که متبرع نباشد و لکن [illegible] اجرت المثل گفته و اطلاق آیه [illegible] مطلق خصوص [illegible] قول
بکفایت و احوط اجتناب است در صورت وجود متبرع مطلقاً پنجم آیا کسی [illegible] ایتام در دست او باشد مثل
برادر یا عمو یا خالو یا غیر ایشان بدون وصیت و بدون نصب حاکم با عدم حاکم یا حین [illegible] دارد یا نه عموم [illegible] ایشان هم

هم هست و همچنین عموم اخبار بسیار [illegible] در صحیحه [illegible] و بعضی [illegible] که مراد [illegible] هم [illegible]
[illegible] نیز قیم [illegible] ثابت است که باید باذن حاکم شرع باشد خصوص هرگاه عدول مؤمنین باشند یا
عدول مؤمنین ایشان را نصب کرده باشند در صورت عدم حاکم پس ظاهر این است که [illegible] عدول مؤمنین
توانند حسبةً متصدی قیم کنند و اجرت مثل [illegible] ایشان عادل قرار دهند و همچنین [illegible] مال
ششم این خلاف در صورتی است که اجرت از برای او [illegible] نشده باشد اما هرگاه [illegible] از برای
او قرار داده باشد پس ظاهر این است که [illegible] در جواز [illegible] بقدر اجرت المثل باشد و از تنقیح نقل شده است که خلاف
در این نیست و همچنین [illegible] اجرت المثل [illegible] مال [illegible] در [illegible] کنند و همچنین هرگاه تعیین
مقدار [illegible] باید کرد هفتم [illegible] الاحکام [illegible]
یا در [illegible] صغیر هم [illegible] از کتب [illegible] در نظام نیست و لکن [illegible]
چون مسئله کشف [illegible] المراد بالمعروف [illegible] الیتیم [illegible]
بعد از آن [illegible] نقل اقوال در مسئله [illegible] کرده است پس گویا مراد آنست که از یتیم در اینجا صغیر باشد و این دور است
و تعلیلات در اخبار [illegible] هشتم [illegible] اخذ اجرت المثل [illegible] اخذ زیرا
که [illegible] نهم [illegible] اطلاق کلام فقها عدم فرق است
میان [illegible] کم باشد یا زیاد [illegible] بعض اخبار دلالت دارد [illegible] روایت [illegible]
و [illegible] و احوط اجتناب است دهم ظاهر این است که [illegible] مستحق عوض باشند [illegible]
[illegible] در آن [illegible] صندوق [illegible]
[illegible] در اخبار [illegible] السیان
و تفسیر عیاشی از حضرت صادق علیه السلام روایت شده [illegible] حبس نفسه [illegible] ولیشتغل فیها
[illegible] یازدهم در بعض اخبار از حضرت [illegible] روایت
[illegible] مجمع البیان [illegible] نقل کرده [illegible] ایتام [illegible]
و الکفایه [illegible] مراد رعایت [illegible]

هرگاه صغیر بعد بلوغ ادعا کند

بر [illegible] و یا باشد از رهن صغیر قطع از نظر الامر است علی ما ذکره در شرح کبیر

که پدرم یا جدم که بر مال من ولی بود فروخته بدون غبطه نه از باب ولایت و پدر یا جد در حیات نباشند یا باشند و تصدیق

او کنند و بینه در میان نباشد قول صغیر مقدم است با قسم و هرگاه قبول دارد که ولی [illegible] فروخته لکن [illegible] علاوه ملکیت

باشد و بینه در میان نباشد قول کدام مقدم است و هرگاه این دعوی نسبت [illegible] صحیح کردن کسی باشد که نه ولی بوده و نه وصی

و نه حاکم شرع و دعوی کند بر او که بر وجه غیر شرعی فروخته و از باب تصرف عدول [illegible] در زمانی بعد از حاکم نبوده و مشتری

گوید که [illegible] بوده بر وجه صحیح [illegible] قبول داشته باشد که از آن باب [illegible] و لکن ادعا کند که بر غیر وجه مصلحت بوده احکام [illegible]

هم چنین است در مسئله اولی [illegible] اظهر این است که قول صغیر مقدم است با یمین و در مسئله ثانیه قول مشتری مقدم است

و همچنین [illegible]

با یمین و هرگاه عالم [illegible] باشد [illegible] که ولایت شرعیه او ثابت نیست تصرف در مال [illegible] کرده

و این در حکم غاصب است و مشتری [illegible] ادعا [illegible] کند قسم او [illegible] بر نفی العلم خواهد بود و در مسئله رابعه قول مشتری مقدم است

با یمین علی الاظهر و در کتاب قضا [illegible] اشاره به این مسائل شده با ماده

کتاب الدین

هرگاه کسی در دفتر حساب خود نوشته باشد اسم دو نفر را که از آن دو اسم بعضی طلب دارند [illegible]

آن دو نفر را [illegible] که [illegible] کنند و اگر میان آنها [illegible] دارد [illegible] باید [illegible] شود

[illegible] الفقها گفته‌اند که هرگاه طلب‌کار غایب شود صاحب دین غیبت که خبر از او نباشد واجب است که نیت کند ادای

آن دین را و در اظهار [illegible] صاحب [illegible] نیت ادای آن [illegible] و همچنین [illegible]

ادای آن [illegible] و در مسالک گفته است که [illegible] از کلام [illegible] بخصوص [illegible] از علما در

[illegible] صورت غیبت صاحب طلب بعنوان غیبت واجب است جدا کردن آن دین را از مال خود

هرگاه مرگ او را در رسد و اگر نه این بود قول بوجوب [illegible] چون [illegible] این نیست و خوب گفته است خصوص [illegible]

ابن ادریس [illegible] در عدم وجوب [illegible] و اصل برائت [illegible] و واجب است

وصیت کردن [illegible] آن دین [illegible] که در این [illegible] و اعتبار هم بر آن دلالت دارد [illegible] گفته‌اند که هرگاه

[illegible] صاحب طلب را [illegible] کند و [illegible] کند در طلب او [illegible] کند از او [illegible] باشد [illegible]

[illegible] ثابت دارد [illegible] در بعض [illegible] صدق

[illegible] و لا [illegible] و اولاد [illegible] اطلب [illegible] و التصدق

به [illegible] و روایت [illegible] و روایت [illegible] بر وجوب طلب و وجوب وصیت دارند و بعد [illegible]

[illegible] کرده [illegible] خلاف کرده‌اند و [illegible]

[illegible] چنانکه در مسالک گفته است قول بوجوب التصدق است و در شرح لمعه نسبت [illegible] داده و محقق و علامه

توقف کرده‌اند و ابن ادریس گفته است که [illegible] واجب [illegible] و صاحبان غایب شد [illegible] که نتوان [illegible] رسید

واجب است که نیت قضا کند و هرگاه [illegible] رسید او را [illegible] کند در تسلیم و هرگاه طلب کار بمیرد

بوارث او بدهد و هرگاه وارث [illegible] کند در طلب پس اگر [illegible] تسلیم [illegible] کند و هرگاه جزم کرد

که وارث ندارد پس آن مال امام [illegible] است [illegible] که هرگاه بر نخورد بوارث تصدق کند [illegible] و این دلیل

ندارد و اصل [illegible] که [illegible] ذکر کرده است در [illegible] و نه اجماعی بر آن دلالت

بران دلالت دارد بلکه اجماع و اصول مقرره در مذهب شاذ دارند بعید هذا بالجمله اکثر کلی میراث کم است که دادند تا ندارد این اخر کلام ابن ادریس است
و توسید انما که شیخ ابن شکی را در میراث میان وارثه نگفته است بلکه گفتی او در جائی است که بوارث بر نخورده است و عدم وجدان وارث
بر عدم وجود ندارد پس ابن المساوی است از ابن ادریس و توسید انما که شیخ ابن شکی را بعد وارث و اگر مراد او در این اگر گفته است
تسلیم می‌کنند و در این صورت است پس مخالف در مسئله نخواهد بود و بعد ظاهر کلام ابن ادریس خلاف از تتمه ظنیت و لکن البعض
ارتشاء مثل شهید در دروس و مسالک و مقداد در تنقیح و ابن فهد در مهذب و فخر المحققین و غیر ایشان نسبت این
قول بعض داده‌اند یکم را در صورت عدم معرفت مالک را به ابن ادریس داده‌اند و ممکن است توجیه کلام ابن ادریس یکی
کلام شیخ در صورت عدم ظهور وارث است و این اعم است از جزم بعدم وارث پس ابن ادریس بر عموم کلام شیخ است
و لکن این خلاف ظاهر کلام شیخ است و در حاشیه مذهب شیخ در دین که میت مالک بلزوم صدقه است و مذهب ابن ادریس
در اول کلام ظاهراً در منع تصدق است و لزوم دفع بامام و جماعت متأخرین نیز چنین فهمیده‌اند و از فخر المحققین ظاهر
میشود متابعت ابن ادریس و دیگری وجه دادن بحاکم است از آنکه مال غایب است و حاکم ولی غایب است و دلیل قول
شیخ صحیح ظاهر در این مسئله است روایات هر که از اهل مالک مثل اخبار که در تصدق غنیمت طلا و نقره که از خاک دکان زرگران
حاصل میشود و ظاهراً افعال است در اینکه با عدم علم بمالک تصدق میشود بفقرا و همچنین اخبار در خصوص دین مثل آنچه او نقل
کرده بعد از آنکه روایت معاویة بن وهب [illegible] ذکر کرده است گفته است که وقد ورد فی هذا اخبار عن [illegible] و ارشاد [illegible]
[illegible] المجد و تصدق بها و [illegible] روایت حفص بن عون چنانکه در [illegible] است و روایة نصر بن حبیب صاحب الخان
و [illegible] سند انها [illegible] ظاهراً و از اینجا ظاهر است که قول مقداد و شهید ثانی [illegible] در مسئله [illegible]
بعث [illegible] در دروس در اول کلام حکم بتصدق کرده و در آخر گفته است که حق تخییر است میان دادن بحاکم و میان
[illegible] و میان تصدق با ضمان و [illegible] در [illegible] قول [illegible] شده و لکن [illegible] و مقداد
در تنقیح گفته است که [illegible] ظاهر [illegible] جواز [illegible] وارث [illegible] در مسالک گفته است که شبهه
در جواز دادن بحاکم نیست و لکن کلام در تعیین آن است و گفته است که [illegible] بقول شیخ است خصوصاً با تعذر وصول بحاکم
و لکن با ضمان آن هرگاه ظاهر شود [illegible] هرگاه ظاهر شود [illegible] و اگر [illegible] صدقه [illegible] است

تم

[illegible] از [illegible] که در [illegible] بدون تفریط [illegible] و [illegible] حق [illegible] پس این [illegible]
[illegible] است و [illegible] حکم [illegible] دادن بوارث چون او [illegible] است [illegible] صدقه و [illegible]
[illegible] کرده و علامه در [illegible] نیز در اول جزم بتصدق کرده با ضمان و بعد از آن [illegible] صحیحه معاویة بن وهب [illegible]
و [illegible] و گفته [illegible] بر وجوب حفظ و بعد از آن گفته است که ممکن است که فرق کنیم میان اینکه [illegible]
مالک [illegible] و میان اینکه [illegible] وجود وارث باشد و گویا مراد او این باشد که چون در صورت اول اصل [illegible] مالک است پس
باید [illegible] و در صورت دوم اصل عدم وارث است پس باید تصدق کرد و [illegible] کرده باشد این دو حدیث را [illegible]
[illegible] سبب [illegible] تصدق کرده با ضمان چنانکه علامه در اول [illegible] کرده پس [illegible] کلام [illegible] اقوال
[illegible] دلیل [illegible] این است که قول مشهور اصحاب است روایاتی است که پیش مذکور شد و صحیحه یونس که در [illegible] روایت
کرده است از حضرت [illegible] علیه السلام [illegible] رفیق شدیم [illegible] و [illegible] مردی [illegible]
رفتند و [illegible] ایشان را [illegible] آن حضرت فرمود [illegible] و قیمت [illegible] و [illegible] شیخ [illegible]
کرده است بسند صحیح از حضرت امام رضا علیه السلام [illegible] و [illegible] کلام [illegible] که [illegible]
باین قول و [illegible] صحیحه معاویة بن وهب که سؤال از تصدق کرد و امام فرمود طلب کن [illegible] تصدق ندارد [illegible]
[illegible] از [illegible] است که [illegible] ولا طلب [illegible] صحیحه [illegible] از حضرت
[illegible] علیه السلام [illegible] علیه السلام [illegible]
[illegible] و ظاهر [illegible] تصدق بعد [illegible] ندارد و [illegible] روایات [illegible]
شده [illegible] ابن ادریس پس [illegible] در حکم مال غایب و [illegible] است و توسید انما
[illegible] مطلق [illegible] صاحب [illegible] باشد [illegible] وارث دارد [illegible] حکم مال غایب است
[illegible] دارد و [illegible] ظهور [illegible] پس [illegible]
امانت بودن و [illegible] امانت است و نقل روایت [illegible] علیه السلام
انا [illegible] کیف اصنع [illegible]

یکون ذلک الملک [illegible] که [illegible] پدر [illegible] این [illegible] کند [illegible] حال شخص [illegible] تصدق میکنند بعد یاس و همچنین
ظاهر این است که مراد قول امام علیه السلام در روایت [illegible] که در روایت [illegible] قال قد [illegible] علیه [illegible] مالک [illegible]
و همچنین روایت حفص [illegible] این احادیث [illegible] ضعف سند دلالت [illegible] و [illegible] است [illegible]
[illegible] و ظاهر [illegible] است که گفتیم [illegible] الکلام [illegible] غایب منقطع الخبر که در ان [illegible] کرده اند که تا تفحص
چهار سال است [illegible] حکم زوجه او [illegible] و دو قول دیگر هم هست و اخباری که در ان وارد شده در اینجا
[illegible] حکم میراث [illegible] وارث [illegible] و در [illegible] مجهول المالک [illegible]
[illegible] مجهول المالک است [illegible] مطلق [illegible] و لا فرق [illegible] مجهول المالک [illegible]
[illegible] است بلکه ظاهر [illegible] است که حکم [illegible] این [illegible] که در اینجا [illegible] باید [illegible]
و [illegible] بلکه در [illegible] بر تصدق [illegible] تقدیر [illegible] تصدق [illegible]
هرچند [illegible] در تصدق [illegible] پس باید [illegible] قرار داد [illegible] باید تفحص کند
از صاحب ان و در [illegible] که [illegible] رسیده [illegible] که در لفظ [illegible] قرار داده و در ارض خراب
و در [illegible] خراب [illegible] است [illegible] و در [illegible] معلوم [illegible] و در [illegible] بود [illegible]
در [illegible] دیگر [illegible] در ان تصدق است [illegible] و در [illegible] جواز [illegible] است [illegible] ان
این است که بعد [illegible] از صاحب [illegible] تصدق کند [illegible] و [illegible] در [illegible] و صورت تصدق یا ضمان
[illegible] که اگر مالک [illegible] بخواند [illegible] صدقه و [illegible] میتوانند [illegible]
[illegible] او عدم ضمان است [illegible] علماء در [illegible] تصدق [illegible] الاطلاق از شیخ و ابن [illegible] کرده و بعد از ان
[illegible] ادریس [illegible] کرده و بعد از ان [illegible] ذکر کرده و فرق ان [illegible] قول شیخ [illegible] ضمان است پس [illegible] شیخ
و [illegible] ضمان نبوده اند [illegible] در شرح [illegible] ضمان [illegible] ذکر نکرده و در مسالک اختیار ضمان کرده هرگاه
[illegible] صدقه کند و [illegible] است که [illegible] دیگر [illegible] هرچند [illegible] و [illegible] بعد از [illegible] تفریط و مالک
هم [illegible] و [illegible] باشد که [illegible] جدا کند و در [illegible] دارد یا [illegible] وارث او [illegible] پس باید حکم ان هم

ان هم حکم [illegible] است [illegible] چون اذن شرعی در [illegible] کرده [illegible] از باب امانت [illegible] کند در [illegible] خانه و در ان [illegible] تفریط
بعد از ان [illegible] داده و [illegible] صورت [illegible] این امانت شرعیه [illegible] امانت [illegible] و در امانت شرعیه [illegible]
[illegible] و [illegible] ضمان [illegible] این شخص [illegible] است [illegible] المحسنین من سبیل [illegible] ضمان او [illegible]
و صریح است [illegible] شرع [illegible] بالخصوص و ظاهر این است که اذن [illegible] در اینجا بر سبیل استمرار [illegible] این [illegible] امانت
شرعیه بیرون [illegible] چون ظاهر این است که [illegible] از باب [illegible] مالک غایب این اذن را داده و [illegible] امانت شرعیه [illegible]
که [illegible] باید از [illegible] و [illegible] معصوب [illegible] و [illegible] صندوق [illegible] کند
و در ان [illegible] و [illegible] مال [illegible] طفلی یا دیوانه و [illegible] از او [illegible] و این
از [illegible] است [illegible] و اذن مالک در [illegible] نیست و در مسالک گفته است که از جمله احکام امانات شرعیه این است
که [illegible] است او [illegible] واجب است [illegible] یا نایب [illegible] و اگر ممکن نشود [illegible] و اگر [illegible]
[illegible] هرچند تفریط نکرده باشد و در امانت [illegible] هرگاه [illegible] شود در [illegible] مقدم [illegible]
با [illegible] امانات مالکیه [illegible] مقدم [illegible] در اینجا میتوان گفت که چون ثواب صدقه از برای او [illegible]
پس [illegible] نیست و این ضمان شرعا و عقلا قبیح [illegible] در [illegible] هم مذکور است [illegible]
مذکور است [illegible] مالک [illegible] ثواب و [illegible] است [illegible] ثواب صدقه [illegible] باشد [illegible]
و صدق [illegible] از او باقی [illegible] و صدق [illegible] نقد و حیوان و غیره و زوجه دارد و پسر و زوجه
[illegible] صداق بر ذمه [illegible] دارد و صداق را [illegible] نقد و حیوان با او داده اند و بعد از ان [illegible] او را از [illegible]
منقولات داده اند یا زوجه را [illegible] باشد [illegible]
چون دین متعلق [illegible] است [illegible] منقولات [illegible] دین [illegible] میشود به مجموع از ارض و غیر ارض و [illegible]
و وارث در ادای دین [illegible] دین را [illegible] هرچند از غیر میراث باشد و [illegible] کلام در [illegible]
و [illegible] ملاحظه [illegible] مجموع [illegible] میشود و بعد از ان میراث تقسیم میشود و به زوجه و غیر او [illegible]
او [illegible] که [illegible] کند [illegible] منقولات باید ملاحظه [illegible] کرد [illegible] زاید [illegible] باشد
پس [illegible] زاید بر ثلث منقولات باشد [illegible] زاید [illegible] زوجه [illegible] منع کند [illegible] زاید بر ثلث

امانت [illegible]
دس
ارث [illegible]

لست بمنقولات که میراث او متعلق با نها است و همچنین هرگاه عین معین از اموال را وصیت کند و آن زاید بر ثلث اموال باشد
غیر ردیه از ورثه نمیتوانند منع کرد — زید هرگاه صد توپ کرباس در نزد عمرو با مانت گذاشته باشد بعد از آن
بگوید که کرباسهای مرا خود بمصرف برسان و بعد کرباسی در عوض بخر بده و در آن وقت قیمت کرباس هر توپ یک [illegible]
بوده و عمرو کرباسها را بتمام بمصرف رسانده بعد چند وقت کرباس ترقی کند و توپی به نهصد دینار رسید زید اموال خود
مطالبه کرباسها کرد و گفت اگر کرباس نداری هر کرباسی را دو قران بده بعد از چند وقت دیگر بیع و شری چون کرباس نیست
قبول قیمت کرد و بعد از چند وقت پول کرباس را از قرار یک تومان و دو قران داد آیا در این صورت که عمرو کرباس موجود
نبوده و قبول قیمت کرده این قیمت برا و لازم بوده یا دیگر مطالبه قرضی ندارد — این مسئله محتاج است
بتمهید چند مقدمه اول آنکه ظاهر این است که سخن اول زید که کرباسهای مرا بمصرف برسان و در عوض کرباس بده این
از باب قرض است و کرباس را بقرض دادن صحیح است و هر چند در قرض ایجاب و قبول شرط است لکن بهر لفظی که دلالت
کند بر آن کافیست و چنین که گفت بمصرف برسان و عوض بده این ایجاب است و چنین که او بگوید خوب است این قبول است
و هرگاه بگوید قرض [illegible] بلفظ و او بگوید قبلت کافی است و دیگر ضرور نیست که بیان ضم کند که عوض را بده و همچنین هرگاه
بگوید اینها را بتو قرض دادم و او هم قبول کند و لا هرگاه بگوید بمصرف برسان یا اینها مال تو باشد و همچنین اینها بلفظ
عربی و فارسی باید ضم کند بیان اینکه عوض را بده و الا هرگاه هیچ از طرفین جاری نشود همان دادن و گرفتن باشد که آن را
معاطات میگویند پس آن قرض حقیقی نیست هر چند حلال است و منشأ جواز تصرف هست بلکه منشأ حصول ملک هم هست
و الا جایز نبود [illegible] کردن که [illegible] و هم منتقل شود چون [illegible] و در امور [illegible] و این از باب تحلیل
نیست و همچنین هست کلام هرگاه از طرف ایجاب بلفظ باشد و از طرف قبول همان تصرف معین باشد چنانکه در صورت سؤال
ظاهر میشود و شهید در دروس [illegible] قبول اکتفا بقبض کرده و شهید ثانی گفته است که اگر مراد حصول اذن و اباحه تصرف
[illegible] خوب است و اگر مراد او حصول ملک است که مترتب بر قرض میشود پس در آن تأمل است و گویا مراد شهید ثانی حصول
ملک بصیغه قرض باشد و اگر مراد او منع از مطلق حصول ملک باشد پس آن مشکل است و بهر حال بعد از تصرف عمرو و تلف
کردن کرباسها ظاهر این است که ملک ثابت و لازم است دوم آنکه بدانکه آن مالی که بقرض داده میشود یا مثلی است
بعض از بابت گندم و جو و روغن که قیمت اجزاء آن [illegible] است و از صفات متقارب است بنا بر مشهور یا قیمی است که از این

دس

که از این قبیل نیست مثل حیوان و جواهر و مثل اینها پس اما مثلی پس قرض دادن موجب اشتغال ذمه مقترض میشود بمثل آن که باید مثل آن را
رد کند و جمعی از علما دعوی اجماع کرده اند بر این که از علمای ما است صاحب مسالک گفته بلکه بعضی گفته اند که اگر عین حاضر را رد کند
واجب است قبول آن و هرگاه عوض داده [illegible] مثل متعذر [illegible] و مقترض جبر [illegible] مستحق میشود حق او بقیمت و اما مجبور [illegible] مطالبه است
یا روز [illegible] دادن و در این [illegible] اظهر اقوال [illegible] مستحق مثل است تا روز مطالبه
و در آن وقت چون متعذر است مثل رجوع بقیمت میشود و دلیل قول دوم این است که وقت تعذر وقت انتقال است بقیمت
که قیمت ثابت شود و بر این وارد است که بمجرد تعذر [illegible] نمیشود بلکه مستحق [illegible] تا وقت مطالبه کند و دلیل قول
سوم این است که چون [illegible] در وقت مطالبه ادا [illegible] متعذر خواهد بود [illegible]
قرض کردن مشغول ذمه بقیمت آن وقت خواهد بود و این نیز [illegible] است با آنکه [illegible] وجوب مثل در حین
عقد چون دعوی اشتغال مشکل است [illegible] و ظاهر [illegible] و در آن [illegible] این قاعده
ساقط [illegible] انتقال بقیمت در نزد مطالبه [illegible] و اما قیمی پس مشهور این است که قرض موجب
اشتغال ذمه است بقیمت آن نه مثل آن [illegible] صفات مختلف میشود و ضبط آن [illegible] پس رجوع بقیمت [illegible]
و از جهات [illegible] و محقق در شرایع گفته است که اگر بگوییم در اینجا هم مثل [illegible] ثابت باشد در ذمه خوب خواهد
بود و چنین ظاهر میشود از اینکه [illegible] قول معلوم نبوده است و قول دیگر [illegible] تفصیل
که اگر از بابت امور [illegible] که وصف میتوان ضبط کرد و مورد عقد سلف میتواند شد مثل کرباس و [illegible]
مشغول ذمه مثل است و اگر چنین نباشد مثل جواهر و [illegible] مشغول ذمه بقیمت خواهد بود و [illegible]
که مراد محقق هم چنین [illegible] باشد و بنابراین [illegible] پس هرگاه کسی جاریه قرض کرده باشد و خواهد جاریه [illegible] عوض بدهد
که در همه اوصاف متفق باشد مقرض نمیتواند رد کند و اظهر قول مشهور است چون دلیل [illegible] اجماع [illegible] و در این باب
و بعض احادیث نبویه که استدلال کرده اند با [illegible] دلالت [illegible] ندارد و هرگاه عرف [illegible] رجوع بلغت میشود
و جوهری در صحاح میگوید القرض ما تعطیه [illegible] مالک [illegible] است که [illegible] از [illegible] بازاء
نشود [illegible] و چون غالب اما [illegible] عین رد نمیشود بلکه [illegible] بعرف [illegible] پس مراد اقرب [illegible]
آن خواهد بود و اقرب [illegible] است که [illegible] در نظر اهل عرف [illegible] بلکه میگوییم [illegible] در قیمیات و [illegible]

درتفاوت اوصاف میشود در مثلیات نیز دفع میشود و کند معاودره عنها کلامست که بالذات تفاوت نیابد و از شعفطع نظر
از عیوب حادثه و اگر اجماع بشود در مثلی در آن هم اشکالی دارد میکردیم پس معیار مساوات عرفیست در کمی اش و معیار آن
حال قیمت سوق خواهد بود و فرض مساوات دو کوسفند یا دو کنیز تام در هم جز جزئی از عروض نادر است از معیار نمیتوان
کرد و لهذا اینست که معیار در قیمت طلا و نقره باشد چون غالب اینها است که مثلی بنا میتوان میشود مگر اینکه در آن بلد متعارف
نباشد که در قیمت اجناس معمول با جنس دیگر عقد بندند پس معیار عرف و عادتست نه خواهش مقرض و نه معوض و تعیین در تعیین
اعیان و انکار هم مثل این فروش و آن فروش و این شهر و آن شهر که هرگاه در عرف و عادت فرق نگذارند مقرض الزام
نمیتوانند کرد که این را میخواهم نه چیز دیگر و اما دلیل رجوع بمثل در مثلی پس همان اقربیت بحق است و اما بحکم اینست چنانکه گفتیم
و دلیل دیگر روایتیست که علماء روایت کرده اند که رسول خدا کاسه شکسته را گرفت و در عوض کاسه که از زنان دیگر شکسته
بعوض داد و در روایت دیگر حکم کرد بضمان عایشه در وقتی که کاسه حفصه را شکسته بود و طعام او را ریخته بود که مثل آنرا رد کنند
و این دو حدیث با وجودی که ضعیفند و در خصوص قرض نیست بلکه مطلق ضمانست و معارضست بروایتی که از انجناب شده است
که حکم بضمان قیمت فرمود در کسی که جزء غلام مشترک را آزاد کرده که ... آزاد کند شریک خود را آزاد شود حکایت معهودست و در آن
عمومی نیست شاید این جزء را بوجه تراضی بعمل آورده باشند و از اینجا ظاهر میشود ضعف دلیل تفصیل چنانکه در تذکره بیان
شده و استدلال کرده است باین حدیث که رسول خدا شتر بکری قرض کرد و باز رد کرد و با ذلیل ... بگشت ساله
و قیمت آن شتر است از شتر بکر و این نیز بعد تسلیم سند حکایت فعلیست و عموم ندارد و دلالت بر وجوب هم ندارد
هرگاه این را دانستی پس میگوییم که بر فرض رجوع بقیمت خواه مطلقا و خواه بتفصیل مذکور آیا معتبر قیمت بعد قرض است یا روز
قبض و تسلیم یا روز تصرف و دلیل این دو قول بعد از اینست که در قرض ملک حاصل نمیشود از زبان معوض بمجرد صیغه
طالع بلکه بقبض حاصل میشود بر قول و بتصرف بر قول دیگر پس چون ملک در آن وقت حاصل میشود قیمت هم در آن روز
در ذمه مستقر میشود و لهذا دلیل قول اول پس از فخر المحققین نیز نقلی تعیین کرده که اعتبار وقت ... میشود در ذمه است
با وجود آنکه از ایشان ... صاحب است در ملک و شاید سهو و نقل شده باشد و مراد ایشان نیز بعد قبض باشد چون که
غالب اینست که ... قرض و قبول ... حاصل میشود چنانکه ... قیمت روز مطالبه ... معلوم
نیست که احدی ... بنا بر قول که محقق از ان نقل کرده بود که قیمت هم مثل مثلیاتست و در صورت تعذر مثل در شئ

که محقق هم

در شئ رجوع بقیمت یوم مطالبه میشد بنا بر رابع اقوال بلکه از مسالک دعوی اجماع ظاهر میشود بر اینکه رجوع بقیمت روز مطالبه
میشود و مکر بنا بر آن قول در صورت تعذر بوده ... خلاف کرده اند در قرض که آیا ملک از زبان مقرض بمجرد قبض
حاصل میشود یا بعد تصرف مشهور اینست که بمجرد قبض ملک مقترض میشود بلکه در مسالک گفته است که نزد یک نیست که خلاف
در آن ظاهر شود و گفته است که قول دیگر را نشنیده ام در بعض حواشی منسوبست بشیخ و شنیده ام در دروس گفته است که این
که قائل بتصرف است کاشف میداند از ملک سابق و دلیل ... این قول نیست بغیر اصل بقای ملک و اصل ...
دلیل نمیشود چنانکه بیان میکنیم و این قول بنا بر اینکه مطلق تصرف ... کاشف دانیم در حصول ملک چنانکه از شهید ...
میشود خالی از وجه نیست در صورتیکه تصرف ... ملک بناشد ... هرگاه تصرف از بابت بیع و امثال آن
باشد پس باید قائل شویم که آن عقد ... ملک نیست قبل از تصرف ... چنانکه در عبدی که آزاد کند او را مالک ... و امثال
پس حصول ملک جز ندارد و چون تصرف ... از ملک است ... قول مشهور است و دلالت میکند بر آن
ظاهر ... صحیحه عبدالله بن سنان ... که در مسئله زکوة قرض مذکور است که هرگاه ... باقی ماند
... بر او بگذرد ... بجهت ... دلالت میکند بر این نیز ... هرگاه حصول ملک مشروط
بتصرف باشد دور لازم میآید بجهت آنکه جواز تصرف موقوفست بر ملک و هرگاه حصول ملک موقوف باشد بر تصرف
لازم میآید تقدم شئ بر نفس و این محالست و بعض بر این ایراد کرده اند که جواز تصرف موقوف نیست بر رضای مالک
و اذن او و مفروض حصول آنست پس دور نیست و بر این وارد است که مراد مستدل مطلق تصرفات است حتی جماع
کردن با کنیز که علما اطلاق ندارند در جواز آن بمجرد قبض و اگر ملک حاصل نشود بسبب قبض و جماع نشود از
از ... جواز بجهت آنکه مفروض اینست که صیغه تحلیل در میان نیست و کنیز حلال نمیشود مگر بملک یا عقد یا تحلیل
و همچنین بیع این مال جایز است باتفاق و بیع صحیح نیست الا از جانب مالک یا وکیل او یا ولی او یا بعنوان فضولی
بشرط لحوق اجازه و مفروض اینست که هیچیک در اینجا نیست با وجود اینکه میتوانیم گفت که اذنی که از مقرض حاصل
نیست الا بدان وجه که عین ملک مقترض بشود و عوض در ذمه او ثابت باشد نه مطلق اذن و ثمرات خلاف
که در اینجا ذکر کرده اند یکی اینست که هرگاه ملک بمجرد قبض حاصل شود مطلقا مقرض میتواند رجوع کند بعین
مادام که باقیست و واجبست بر مقترض رد آن هرگاه مطالبه کند و یکی دیگر اینکه نماء که از آن عین حاصل میشود

قبل از تصرف از مال مقترض است بنابراین که تصرف ناقل ملک باشد حقیقتاً یا ضمناً چیزی که معتبر از تصرف ملک حاصل شود چنانکه هرگاه
کسی به دیگری بگوید بنده خود را از جانب من آزاد کن که این مقتضی این است که او را ملک من کن و آزاد کن که آزاد کردن دلالت دارد
بر حصول ملک از برای آمر قبل از عتق ضمناً و اما بنا بر اینکه مال مقترض است بنا بر مشهور و معتمد الوجه این است بنا بر قول بکشف از ملک سابق
و ظاهر این است که مراد از کشف از ملک سابق این است که تصرف کاشف است از حصول ملک از حین قبض نه [illegible]
که پیش گفتیم و یکی دیگر در مثل [illegible] عین حیوان باشد و منفعتی [illegible] که [illegible] نفقه و [illegible] نسبت [illegible]
قبل از تصرف [illegible] بخلاف فوائد دیگر و یکی دیگر در دخول [illegible] هرگاه صیغه تحلیل در میان نباشد و در مسالک احتمال جواز
داده بر هر دو قول مثل معاطات در بیع و این بنا بر این است که [illegible] در جمیع افاده ملک کند [illegible] اباحه باشد و الا فلا

فائدة

تحقیق است بحث [illegible] که اگر افاده ملک بکند لازم [illegible] جواز و ظاهر [illegible] از غیر جهت ملک و تحلیل چنانکه پیش اشاره کردیم
چهارم پیش دانستی که [illegible] بقول بعدم حصول ملک الا بتصرف جایز است رجوع بعین و اما بنا بر قول بحصول ملک بمجرد قبض
پس آیا جایز است رجوع بعین یا نه مشهور عدم جواز [illegible] رجوع است بلکه از بعض عبارات [illegible] اجماع نقل شده و لکن
مسئله خلافیه است چنانکه در مسالک [illegible] بجواز [illegible] شیخ کرده و استدلال بر آن [illegible] عقد [illegible] که جایز است رجوع در آن

بلکه بهیمه

جمیع [illegible] وارد است [illegible] و الا [illegible] که قرض اقتضا میکند بعد حصول تملیک از برای
مقترض الا وجوب رد عوض را و این مختار است که [illegible] در این مقام [illegible] که اطلاق کرده اند
قرض از عقود جایزه است پس [illegible] قول بعدم وجوب رد عین در [illegible] مطالبه و بر این وارد است اول که
[illegible] مراد از اجماع اتفاق [illegible] اجماعیست [illegible] نزدیک است که [illegible] اند
بعدم وجوب رد [illegible] توجیه کرده است [illegible] این است که [illegible] خواهد میتوانند مطالبه عوض
کرده [illegible] موافق جواز [illegible] در عقود [illegible] که عدم لزوم [illegible] رجوع [illegible]
میتوانند کرد و [illegible] در اصطلاح نیست [illegible] عقد لازم [illegible]
و لزوم از عوارض است و از کلام شهید [illegible] جایز است رجوع در مجلس و عبارت او این است
و هو عقد جایز من الطرفین فللمقرض ارتجاع العین [illegible] فی البیع فی المجلس و غیره پس مراد این باشد که قبل از حصول [illegible] عقود
[illegible] ظاهر [illegible] انقضاء [illegible] قرض [illegible] المقرض [illegible]

[illegible] المقترض [illegible] قبض [illegible] و حاصل مطلب این باشد که هر چند مقتضای عرف و عادت در این صیغه
این است که [illegible] قرض داده [illegible] در نزد او باشد [illegible] رفع حاجت لکن بر سبیل جایز نیست و جواز آن عبارت
از جواز [illegible] هر چند لزوم [illegible] عدم جواز رجوع بعین [illegible] باقیست و [illegible] در قرض [illegible]
[illegible] ملاحظه میشود که [illegible] لزوم [illegible] جواز [illegible] ملاحظه کرد که [illegible] باشد و [illegible]
که قرض از جانب مقرض لازم است [illegible] رجوع [illegible] نمیتواند کرد و از جانب مقترض جایز است [illegible] میتواند [illegible]
چنانکه علامه در تذکره تصریح کرده است و گفته است القرض هو عقد لازم من جهة المقترض [illegible] من جهة المقرض [illegible]
او المثل و لو طلب العوض العین [illegible] و [illegible] و [illegible] و [illegible] که [illegible] مقرض رد
[illegible] بکند [illegible] واجب است قبول [illegible] و بنا بر [illegible] قبول است [illegible] بلکه
[illegible] گفته [illegible] هم [illegible] مقرض [illegible] که فسخ قرض کرده [illegible] که [illegible]
رد [illegible] میکند [illegible] عوض [illegible] در عوض [illegible] که در ذمه [illegible] که هرگاه کسی [illegible] المعروف شد
و شرط کند [illegible] هرگاه [illegible] مقدار [illegible] رد مثل [illegible] کند مسلط باشد بر فسخ بیع و معوض [illegible]
[illegible] گرفت [illegible] داده [illegible] طلب [illegible] عوض [illegible] در عوض داد
[illegible] رد [illegible] داده [illegible] رد [illegible] کرده [illegible] بعینه [illegible] مشتری است
پس [illegible] تا [illegible] لزوم [illegible] معرض [illegible] پنجم آنکه در مقدمه چنانکه گفتیم [illegible] که عقد قرض
[illegible] جایز است و [illegible] لازم [illegible] هرگاه شرط شروطی در ضمن عقد قرض بشود [illegible] لزوم لازم خواهد بود
چنانکه مقتضای عقود لازمه است و [illegible] اوفوا بالعقود و المؤمنون عند شروطهم [illegible] شرط [illegible]
[illegible] علی [illegible] شرط کند عوض دادن [illegible] در صفات [illegible] سؤال [illegible] که شرط کرده است که در عوض
[illegible] بدهد و [illegible] در جواز [illegible] شرط کردن امور [illegible] در ضمن قرض نباشد و در تحریر تصریح کرده
که اگر در قرض شرط کند که [illegible] بدهد [illegible] جایز است اما اگر
شرط کند که [illegible] بدهد کمتر از اجرت المثل [illegible] بیشتر از اجرت المثل [illegible]
[illegible] جایز نیست و [illegible] لزوم [illegible] و عدم لزوم [illegible] گفته است و [illegible]

نیست الفسخ و لم یلزم الوعد و وجه منع در این صور و غیره لزوم ربوا است الا اگر بدون شرط باشد یعنی این اعطا با شکر از اجرت المثل باشد بیشتر
یا در مقام هدیه بجهت اوست و معوض باشد در فسخ عقد پس چون که بیع است پس اگر شرط کنند و این بیع محض است و رد مسلط بر فسخ و رد عوض میشود
و مطالبه عوض نیستو انند کرد و هرگاه باقیست پس فیشوانند گفت که شرط لازم نیست چون در فسخ عقد لازم نیست الا اینکه
هم رد عین کنیم چون عوض ملک مشتری است بعنوان لزوم و مستحق عوض است نیز زیرا که مقتضای عقد شرط همین است که اگر
وفا بان شرط نشود مسلط بر فسخ عقد بیع است و استرداد عین میشود هر چند عقد از اصل لازم باشد و اینجا اعتبار سیره
میشود و لکن از اینجا شروط شرط با همین است و مشهور میان علما اینست که هرگاه شرط کنند در قرض که ایشان عوض صد
ده درهم بیشتر شرط کند در ضمن عقد که بعد انقضای مدت عوض صد رد کند وفا باین شرط لازم نیست پس در اینجا
هم لازم نخواهد بود و اینجا مخفی میشود نظر بانچه بیان کردیم در معنی لزوم عقد قرض و بیان کردیم مراد از جواز را بر قول بر تحکیم
از شهید که بیع مشروط است بر مقتضای عقد و عوض حصول قبض است بعنوان لزوم و اعطای عوض است
از برای مقرض در ذمه مقترض و شرط لزوم در ضمن این عقد لازم شد جز این عوض ثابت میشود و حق هر شرط مستحق است
از این جهت که مقرض میتواند مطالبه حق خود را بکند در هر وقت که خواهد هر چند قبل از انقضای مدت ممکن است از قرض
و جهت جبر حق باشد زیرا که این شرط حق است ندارد با لزوم اصل عقد هر چند در عقد لازم باشد مثلا اگر کسی شرط کند که مصحف را
داخل ملک کسی کند هرگاه مصحف را بعنوان عوض کرد و بیع کند بعد از آن عوض مصحف پس کرد ندارد بعد از آن است یا نذر کند
که عبد را منتقل سازد بحق از زمان شرط مسجد و عوض کند عبد را از این جهت هنوز نکند که توان قبض کرد نکند شرط قرض
استرداد کنند پس در این صورت مصحف و عبد هر دو شده بعنوان لزوم و استرداد علی ابنه عنوان کرد که استرداد
عوض هم در مرتبه لزوم است بقی که ما هر یک غیر در مورد این است که دلالت میکند بر وجوب وفا بعقود و شروط بجز
مانحن فیه مقام مسند این بود که استبعاد نکنند در صحت چنین بیعی که بیع نیز باین صورت میشود بتقریب اینکه مقتضای رهن
کردن مستقل شدن است و آن منفی است در صورت استرداد قبل از انقضای زمان ممکن و وجه دفع استبعاد اینست
که کاهی که در دخول در ملک هر چند بطریق اشیاء منظور نظر عقلا باشد و در نماء این مورد باعث مثلا بسبب
صدق دخول در ملک هر چند ثمرات ملک بر آن مترتب نشود و بالجمله حال که شرط اول از برای قبض حاضر است و بیان
بسبب لازم میشود بجهت لزوم شرط که هرگاه شرط کنند قبض را در ضمن عقد لازم مترتب میشود بنا بر مقتضای قواعد

قواعد اینست و بعضی گفته اند که لازم نمیشود بلکه این شرط در ضمن عقد لازم منقلب میشود بلزوم آن عقد را بجواز باین معنی که مشروط علیه
هرگاه اخلال کند بشرط مشروط له مسلط میشود بر فسخ آن عقد از این شرط است و این قاعده کلیه کرده اند که شرط
جایز را لازم میکند و لازم را جایز و همچنین شرط لازم در عقد لازم و توضیح اینکه این بحث در احکام و لوازم شرط صحیح عقود است
و اینجا سلام و انتقال از شرط ندارد و ما هم بیان کردیم و میگوییم که هرگاه شرط اخلال نکند مشروط له مسلط است
بر فسخ و عوض و ثمره آن جواز رجوع است و این منافات ندارد با لزوم اصل عقد و عدم جواز رجوع و یکی دیگر
از فواید صحیح شرط مذکور و لزوم آن این است که وجوب میشود بر مشروط علیه و فایده آن وجوب اجبار مشروط له او را بر وفا
هرگاه مخالفت کند و هر چند با عاقبت حاکم باشد پس اگر مراد مشهور از عدم لزوم اینست شرط صحیح لزوم است از اصل سخن
ایشان تمام نیست و اگر مراد ایشان تسلط بر فسخ است نزد العلماء شرط است که در صورتی که شرط اجل خود را در فسخ عقد بیع
داشته آن کرده باشد پس ما هم قبول داریم و لکن سخن در آن نیست و بدین طریق لزوم این شرط است چنانکه در سابق
بیان کرده و تحقیق مقصد لزوم وفا بعقود و شروط در ضمن عقد لازم که شرط داخل عقد است
دیگر آنکه روایت حسین بن سعید است که رجل از عوض بعد از درهم با شرط مستقرض اجل قرض الفارض
عقد موت مستقرض مدت او است با مستقرض تحویه عقد الامانات مورد عقد القرض و کالات که در این مقام
لو هم نبود که شرط اجل منافی مقتضای عقد است که مقتضای آن عدم الفک است و اینکه هر وقت مطالبه کند مسلط باشد
بر اصل عوض و شرط منافی مقتضای عقد است و این تو هم بیجاست که مقتضای عقد این است که ایجاد از برای ان
نیست نه اینکه با بد ایجاد باشد و عدم اعتبار نامعین در مفهوم اعتبار عدم تاجیل است و بیان اینها فرق واضح است
ششم جایز نیست بیع دین بعد حلول اجل بر غیر شخصی که از او طلب دارد و بر غیر او مع الاجل الا طعم
و ابن ادریس منع کرده است در صورتی که بیع بغیر مدیون باشد و ادعای اجماع کرده است و بایدو شهرت عظیمه عموما
اعتقادا باین اجماع نیست و بعضی قبل از حلول مع الاقرب بجهت عموم ادله و در خصوص سلف بیع چون طعام الا بالاجل بود چنانکه
از بعض علما میشود شیخ و ابن الصلاح و نقل شده است از ابن زهره بر ما عین بود و هم عدم جواز و در اینجا ادله نقل شده
بلکه شهرت تمام نیست بلکه میتوان گفت که قول بجواز اقوی است و لکن مطالبه نمیتوان کرد الا بعد حلول اجل سیما اگر
دین حال باشد برو شد بمعنی صحت ملاکات و معنی بعضی بیع بعین نقد و در ذمه کرده که اگر کاه در ذمه باقی بوده

ان تمام شده ان هم چنین است زیرا که [illegible] الطلاق دین حقیق [illegible] بیع دین [illegible] است پس سؤال

[illegible] صحت بیع از [illegible] است [illegible] بیع دین بدین [illegible] است لکن بطلان ان معلوم نیست [illegible]

که بنده [illegible] بیع [illegible] وفاق است و در ظاهر [illegible] جواز است [illegible] بیع دین [illegible] است

زیرا که [illegible] بیع دین بدین صورت است که [illegible] عقد صادق باشد که دین است و [illegible] عقد متحقق شود

نه انکه [illegible] دین شود [illegible] مشغول است در [illegible] است که زید بگوید ده تومان از زید طلب دارم بتو

فروختم [illegible] که [illegible] از عمرو طلب دارم **هفتم** این [illegible] که در [illegible] شده میتوانند شد که از

کار [illegible] بیع [illegible] در ذمه عمرو طلب دارد [illegible] ان [illegible] را بفروشد [illegible] فروش میتوانند

شد [illegible] دین [illegible] که [illegible] طلب [illegible] میکنم [illegible]

[illegible] که در عوض [illegible] و فروش [illegible] قصاص دین [illegible] مدیون [illegible] مستثنیات

دین [illegible] طلب او [illegible] از اسباب [illegible] لزوم ندارد [illegible] فروش [illegible]

داد [illegible] رجوع کند [illegible] فروشها [illegible] زیرا

که [illegible] دین [illegible] طلب میشود [illegible] بیع است [illegible] شرایط

صحت و لزوم است مثل ایجاب و قبول و تعیین [illegible] بیع [illegible] صحیح است [illegible]

رجوع [illegible] شرایط صحت یا لزوم موجود [illegible] مثل انکه بیع [illegible]

[illegible] بیع صحیح نیست [illegible] شرایط موجود [illegible] معاملات [illegible]

[illegible] معاملات [illegible] عقد [illegible] است [illegible]

[illegible] معاملات [illegible] فروشها [illegible] میتوانند

رجوع کنند [illegible] رجوع کند [illegible] معاملات [illegible]

[illegible] فروشها [illegible] رجوع کرد زیرا که لازم [illegible]

[illegible] عوض [illegible] فروشها [illegible] لازم

[illegible] ملک [illegible] عوض [illegible]

ما بین عوض [illegible] فروشها تلف شده [illegible] است [illegible] رجوع کرد [illegible] این عقد [illegible]

پس [illegible] جواب [illegible] سؤال [illegible] صورت سؤال [illegible] در نزد [illegible] ثابت

[illegible] بقرض داده و شرط کرده [illegible] صفت [illegible] شرط لازم است پس ان

[illegible] ذمه او قرار گرفت و در [illegible] مطالبه [illegible] دارد [illegible] ان [illegible]

ان بعد از وضع مستثنیات دین مطالبه [illegible] پس هرگاه [illegible] عوض هر

هر [illegible] و فروش بده بعد از چند وقت دیگر هم [illegible] جایز نیست پس هرگاه [illegible] و فروش [illegible]

پس [illegible] است [illegible] شرایط بیع از صیغه و تعیین [illegible]

باشد و مطلق هرگاه [illegible] مهلت شده باشد پس ان بیع [illegible] صحیح است و بیع دین بدین نیست و اگر

بیع [illegible] مثل انکه [illegible] و تعیین [illegible] پس ان [illegible] قیمت ان [illegible] مطالبه

و هرگاه بدون صیغه [illegible] معاملات میشود [illegible] لزوم [illegible]

است [illegible] رجوع کنند [illegible] موجود باشند [illegible] تلف شده است و اگر [illegible] بعنوان

بیع صحیح لازم شده و بعنوان بیع [illegible] بعنوان معاملات [illegible] عوض دین [illegible]

و [illegible] است و لزوم ندارد [illegible] فروشها [illegible] صاحب طلب میشود

و رجوع [illegible] جایز نیست [illegible] فروشها [illegible] باشند هرگاه [illegible] طلب [illegible]

از [illegible] او [illegible] است [illegible] شرایط [illegible]

در کتاب [illegible] و قضا [illegible] بیان کرده‌ام [illegible] رجوع کنند [illegible]

از [illegible] پول [illegible] در نزد [illegible] سپرده [illegible] رفیق [illegible] پول

[illegible] نزد امین [illegible] رفیق [illegible] که در راه [illegible] از نزد

امین [illegible] پول [illegible] شده بود [illegible] شخص [illegible] پول

[illegible] پول [illegible] پول او را باید به

اگر مقصود [illegible] پول [illegible] پول [illegible]

تقدیر بعنوان قبض مجلس شرط است و آن نحو بعینه مانده پس ثابت خواهد بود و هرگاه مدیون میگوید که من پول را قرض کردم
که از این وجه عوض بدهم بر فرض صحت چنین عوضی و شرط یا تلف شدن عین منشا و برائت ذمه او میشود بنا بر اگر مدیون بگوید
که بصیغه مصالحه آن ده تومان نزد ایشان را مثل داده ام با این ده تومان نشاید دعوی او مسموع باشد و مراد الله به باشد چون
قبض مجلس در صلح شرط نیست و لکن بغیر موقوف است با ثبات — هرگاه کسی طلبی از کسی دارد و بفروشد بدیگری
قبل از حصول اجل یا بعد بکمتر از اصل مال جایز است یا نه — ظاهر و اقوی جواز است لشمول عمومات ادله از کتاب و سنت
و شیخ و ابن براج قائل شده اند باینکه مدیون لازم نیست که بیش از آن قیمتی که مشتری داده است بدهد بمشتری و بیع
نافذ میشود در حق صاحب طلب بر نظر بوده و روایات [illegible] مضمون و آن روایتها با ضعف سند مقاومت نمیکند
با قواعد مسلمه و ایات و لهذا رخصتی بری شدن ذمه او از آن قدر زاید که بر انتقال طلب او بدهد مشتری
رو جهی ندارد و بنا در اینجا باید ملاحظه دو چیز را بکند اول آنکه ربوا لازم نیاید مثل اینکه ده تومان طلب او ل نقره
باشد نه تومان نقره نقد و [illegible] بطلا یا [illegible] بعوض جنس بکند دوم اینکه هرگاه [illegible] ارباب نقدین باشد
مراعات قبض مجلس در صرف هم باید در نظر باشد و چون قبض مجلس در اینجا بیعنیت بصیغه مصالحه بکند [illegible] قبض
مجلس در غیر صرف [illegible] ندارد و لا هرگاه پول [illegible] کند [illegible] میشود — هرگاه کسی طلبی دارد از کسی مثلا
ده تومان میخواهد ولکن مدیون از برای این معین شده اما جایز است که بگوید ده تومان انرا که برسید ام که طلب ما
است [illegible] که دو ماه [illegible] نه است یا بگوید [illegible] تومان را حالا بده [illegible] مهلت میدهم [illegible] نه تومان
دیگر است — جایز است چنانکه در [illegible] بسند صحیح روایت کرده و در باب صلح از ابان از محمد بن مسلم
از حضرت باقر علیه السلام و بسند صحیح از حلبی از حضرت صادق ع انه قال فی الرجل یکون علیه الدین الی اجل مسمی فیاتیه غریمه
فیقول انقدنی من الذی لی کذا و کذا واضع لک بقیته او یقول انقد لی بعضا و امد لک فی الاجل فیما بقی فقال لا اری به باسا
ما لم یزد علی رأس ماله شیئا یقول الله عز و جل فلکم رؤس اموالکم لا تظلمون و لا تظلمون و در صورتی که بهر لفظ ادا مطلب
کند توان اکتفا کرد و لکن بهتر این است که بلفظ ابراء یا عفو یا صلح و شبیه اینها اسقاط کند — ایا جایز است
که طلبی که کسی از کسی میخواهد و مدت نیز از برای آن معین شده بگوید که دو ماه دیگر مهلت میدهم بشرط اینکه فلان قدر
زیاد تر از طلبم بمن بدهی — جایز نیست و ربوا لازم نیاید و همچنین اگر اجل طلب میتواند گرفت هر چند مهلت

مهلت را هم داده باشد و گویا خلافی هم در این نیست و از اقسام ربوا میشود و کلام این است که صریحی که در شان نزول آیه حرم
الربوا وارد شده دلالت دارد بلکه از بعضی اینها صریحا نقل شده و صحیحه محمد بن مسلم و حلبی سابقه هم دلالت بر آن دارد
اما جایز است که کسی گندم بفروشد بجنس قرض بدهد و شرط کند که گندم بفقید عوض بدهد یا گندم اعلا بدهد و گندم ردی بگیرد — ظاهر و اشهر
خصوصا در این صورت عدم جواز است در هر صورتی که شرط زیادتی یا وصف بکند و اجناس ربوی را هم دلالت بر آن دارد و اما هرگاه مدیون بشرط
بهتر یا بدهد بطوعی زیادتر از آنچه گرفته و بعضی از علما شرط زیادتی را در وصف شده اند و دلیل آن تمام نیست — ایا دین
بموت مدیون حال میشود یا بالکل از مسایل نیست و در دین اصحاب بموت ایا موت طلبکار هم حال میشود یا نه — ظاهر این است که بموت
مدیون حال میشود یا بحصص مدت میتوان گفت که بموت مدیون یا آنکه در ذمه او است حال نشده و بیکدو و از اقوال الفقها معلوم میشود
و اما دعوی که در شرع مدتها از برای آن است مثل دیت شبه عمد یا خطا که در سه سال یا دو سال یا یک سال مقرر است ان هم حال میشود یا نه
بسبب ان موت بایتحصیل از الفقها حوت حال میشود یا نه و همچنین هرگاه مدت را در بعض حالات شرط نمود در حین بیع مثل اینکه
فلان ماه را بعد بشرط مصالحه کند که بعد از شش ماه بدهد و آن شخص که باید پول بدهد حال بدهد و قبل از انقضا مدت بمیرد
اما از سوال اول ظاهر است که اقوی و اظهر این است که بموت مدیون حال میشود و قول ابن جنید بالحاق آن بموت ضعیف است زیرا که اصل تمسک
ساقط است و دیگر بالحاق بموت الا قیاس و آن هم مع الفارق — و اما از سوال دوم ظاهر است که کسی که مرده باشد بعد از انقضای مدت
باید بدهد حال میشود و حال از برای او بگیرد و اما آنکه یابد بگیرد پس آن حال میشود و این مشهور علما است و مدلول حدیث
مثل صحیحه حسین بن سعید در روایت سکونی و روایت ابی بصیر و قول دیگر این است که در هر دو حال میشود چنانکه مدلول روایت
ابی بصیر است و این ضعیف است — و اما از سوال سیم یعنی الحاق دیت بموجبه در شرع در سه سال و در شش دیات که در هم از اموات
مدیون حال میشود نیست بلکه بر هم بسیار صادق است که در دین است و واقف در علوم اقتصاد نیست که دین بموت مدیون حال میشود و این
قول علامه در قواعد اختیار کرده و اقرب شمرده و آنچه در قواعد مذکور است در مسلم معلوم است و قول بعدم الحاق را فخر المحققین در شرح
ان اقتصاد قرار داده و همچنین شهید ثانی در مسالک و لکن فخر المحققین در ایضاح گفته است که اصح این است که دیات دین است حال میشود و دلیل که — گفته ام
که از برای این جنایت گفته اند که دیه در سه سال این است که اصل در سه جزء ثبت و عوض لیس که دیات در سه حال میشود و لازم می آید نقصان عوض
و الا در دیت جنایت پس اصل این است که اجل جنایت بتعیین شارع است و بدون آن دیت شرعی ثابت شده میشود و فخر المحققین علامه در این

بر این تقدیر [illegible] عدم [illegible] اداء صلح این [illegible] تقتضی [illegible] و دیت و کفالت کرد و از جنایت در اینجا اگر [illegible]
کرد واجب است [illegible] بر [illegible] در میان [illegible] و قاضی حکم کرد دیت متعلق بکجا میشود [illegible] متعلق
[illegible] میشود [illegible] سبب وجوب [illegible] و وجوب [illegible] و از این جهت است
که [illegible] وجوب [illegible] و الله اعلم بالصواب

کتاب الضمان وتوابعه

هرگاه زید [illegible] عمرو [illegible] از [illegible]
باشد [illegible] بر [illegible] حاجت او [illegible] زید [illegible] عمرو [illegible]
بکر را [illegible] زید [illegible] بکر [illegible] عمرو بگیرد [illegible]
طلب [illegible] دارد [illegible] عمرو [illegible] خالد [illegible] عمرو [illegible] مقام [illegible]
عمرو [illegible] دوازده [illegible]
دین عمرو [illegible] خالد [illegible] حواله [illegible]
[illegible] زید ثابت [illegible] صحیح است [illegible] حق [illegible]
باقی ماند [illegible] حواله [illegible] اجماع [illegible] بعضی
نقل [illegible] کرده اند [illegible] طلب [illegible] رفتار [illegible]

[illegible] از [illegible] حواله [illegible] قبول حواله بکند و لکن
در [illegible] حواله [illegible] و کیل کرد [illegible] هرگاه طلب او
از [illegible] حواله [illegible] رضا [illegible] بر [illegible]
منقول [illegible] جهت [illegible] از جهت دیگر [illegible] مشهور [illegible] حواله صحیح نیست
[illegible] صحیح [illegible] مقصود
[illegible] حق [illegible] ثابت نیست و حواله [illegible]
[illegible] صحیح [illegible] عمرو [illegible]
[illegible] سوال [illegible] عمرو [illegible] حواله [illegible]
است چون [illegible] حواله [illegible] عمرو و طلب [illegible] حواله [illegible]
[illegible] حواله [illegible]
[illegible] خالد [illegible] عمرو [illegible] عمرو کرده
[illegible] عمرو [illegible] بکر [illegible] خالد [illegible] دوازده [illegible]
[illegible] خالد [illegible] عمرو [illegible] زید [illegible] عمرو [illegible]
[illegible] زید [illegible] عمرو [illegible] بکر [illegible] زید [illegible] خالد
[illegible] بکر [illegible] عمرو [illegible]
[illegible] ضمان [illegible] هرگاه [illegible]
[illegible] عمرو [illegible]
[illegible] هرگاه [illegible]
بکر [illegible] ضمان ثابت است [illegible] عقد [illegible]
ضمان صحیح نیست [illegible] ضمان [illegible] عقد ضمان [illegible] ضمان [illegible]

که ضرورت در آن میشود و بعضی چنانکه در ... [illegible] ... عرف که ... [illegible]

رسد طلب از عمرو ... [illegible] ... شرط میکند از زمان زید ... [illegible] ... و قبول از انقضاء

مدت حوالهٔ عمرو ... [illegible] ... انقضاء مدت زید مطالبه تنخواه ... [illegible] ... از عمرو میکند و عمرو او را حواله میکند به بکر

و زید هم قبول میکند و بعد از چند روز معلوم میشود که بکر ... [illegible] ... در این حواله آیا زید تنخواه خود را باید از عمرو بگیرد

یا حواله ... [illegible] ... صحیح شرعا ... [illegible] ... عمرو آن ملک را بدون رضا ... [illegible] ... باطل است و ملک ... [illegible]

رجوع ندارد ... [illegible] ... حواله کرد به زید ... [illegible] ... و قبول کرد و عمرو هم ... [illegible]

میشود و ... [illegible] ... باطل است ... [illegible] ... صحیح ... [illegible]

بعضی ... [illegible] ... و زید ... [illegible] ... و هرگاه بطلان حواله معلوم شود ... [illegible] ... تنخواه خود را

از عمرو ... [illegible] ... صحیح ... [illegible] ... و در صورت بطلان ... [illegible] ... حواله رجوع

بملک ... [illegible] ... تنخواه خود را از عمرو ... [illegible] ... در اینکه شرط است

مسئله (in margin)

در حواله ... [illegible] ... و در این حواله ... [illegible] ... و قبول حواله کرد و بعد

از معلوم شد ... [illegible] ... رجوع کند ... [illegible] ... میتواند

فسخ کرد ... [illegible] ... هرگاه زید از عمرو ... [illegible] ... طلب دارد ... [illegible] ... میکند عمرو

او را حواله میکند به بکر و بکر قبول میکند بعد عمرو فوت میشود و زید مطالبه ... [illegible] ... از بکر ... [illegible] ... از حق عمرو او

طلب ... [illegible] ... هم ... [illegible] ... و زید میتواند حق خود را از بکر بگیرد یا نه

... [illegible] ... و از این ... [illegible] ... میشود ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible] ... بالعقود و اطلاق ... [illegible]

هم دلالت دارد ... [illegible] ... هم در ... [illegible] ... دلیل

... [illegible] ... در صورتیکه

که اذن ... [illegible] ... باذن ... [illegible] ... در آن جاری است و ... [illegible]

بجهت حصول ... [illegible] ... میشود ... [illegible] ... حق ... [illegible] ... کند ... [illegible]

... [illegible] ... بعضی قائل شده اند ... [illegible] ... میتواند ... [illegible]

... [illegible] ... بعضی روایات ضعیف ... [illegible] ... هستند

کتاب الصلح

آیا جایز است تصرف کردن در دیوار مشترک ... [illegible] ... یا نه

... [illegible] ... دیوار مشترک ... [illegible] ... دیوار ... [illegible]

جایز نیست ... [illegible] ... در دیوار مشترک ... [illegible] ... دیوار ... [illegible] ... کند

و جایز نیست ... [illegible] ... دیوار ... [illegible] ... بدیوار مشترک

... [illegible] ... بدیوار ... [illegible] ... دیوار

... [illegible] ... والله العالم ... [illegible] ... صلح صحیح است با اقرار

... [illegible] ... ثابت ... [illegible] ... بکند

و ... [illegible] ... اقرار کند ... [illegible] ... صلح ... [illegible]

... [illegible] ... حق ... [illegible] ... در نفس الامر

... [illegible] ... در صورت اقرار ... [illegible] ... صلح ... [illegible]

دعوی ... [illegible] ... هرگاه ... [illegible] ... صلح ... [illegible] ... حلال است و هرگاه محق نباشد ... [illegible]

بر او حرام است در نفس الامر هرچند ... [illegible] ... در نفس الامر ... [illegible]

... [illegible] ... در کلام ... [illegible] ... هرگاه ... [illegible] ... دعوی کند ... [illegible]

... [illegible] ... صلح کند ... [illegible] ... و ... [illegible]

آن وجهی که داده است ... [illegible] ... صلح کرده است ... [illegible] ... دعوی ... [illegible]

وکالت است که ایجا کرده است از برای دفع ضرر از جان یا مال یا معرض حقوق کرده باشد و اینجا ترافع نکرده اند بلکه اکل مال است بباطل و همچنین
است صورت عکس یعنی مدعی محق باشد و منکر مبطل و منکر نخواهد بدهد و صلح کند که ان چیزی که مال او باشد هم از ان عین مال او نمیشود چنانکه
گفتیم و مدعی هرگاه به بینه یا با اقرار ثابت کند مدعی حقوق را بعد از صلح صلح بر هم میخورد و دعا حقوق رجوع میکند و این از باب قسم خوردن
منکر است و هرگاه بعد از قسم مدعی طلب حقوق نماید ثابت کند نمی تواند رجوع کرد بنابر انچه اقوی است بدلیل خاص که در بحث قسم بیان کرده ایم
هرچند منکر باز مشغول ذمه مدعی است و در دیانات مطالبه حق نمیکند و لکن در صلح دلیلی نیست بخصوص بر عدم رجوع مدعی بعد از
قسم در صورت ثبوت حق و منتهای انکه از صلح ثابت شده این است که رضای مصالح بان ثابت نشده در ظاهر حکم میشود به لزوم
صلح و اینکه صلح مبطل دعوی او باشد در حدیث مطلق هم بعد از ثبوت حق به بینه یا یمین ممکن است استدلال کرد به اینکه مطلب بخوبی حدیث
نبوی که فرموده البینة علی المدعی و الیمین علی المدعی علیه و الصلح جائز بین المسلمین الا صلحا احل حراما او حرم حلالا و [illegible]
این است که این حدیث شریف دو معنی دارد و تفسیر در ان ذکر کرده اند [illegible] یکی انکه مراد
از حلال حرام این است که صلح کنند مثلا بر اینکه احدهما شراب بخورد یا گوشت خوک و از حرام حلال مثل اینکه صلح کنند بر اینکه بر ان
حلال را جماع نکند و بعضی دیگر مثل این صلح و معقود را نقل کرده است [illegible] صلح کند با منکر بعض انچه را دعوا میکند یا
با منفعت ان یا بدل ان و اینجا عبارت این فقیه است در شرح شرایع و لا یصح مع [illegible] و علم الاخر [illegible]
[illegible] لان [illegible] حرام [illegible] الصلح یقتضیه
[illegible] باطلا و از برای لفظ جایز هم دو معنی است یکی انکه مراد از ان اباحه و رخصت است پس مستفاد از ان باید [illegible]
باشد و هرچند که بگوییم حرمت مستلزم فساد نیست در معاملات و باید فهمید از دلیل خارج معلوم نشود لکن قرینه مقام دلالت
افهام میکند اراده فساد بود چون بعد ذکر حسب یعنی است که [illegible] حق و سقط دعوی میباشند و صلح هم در [illegible]
از انها مذکور است بیان انها خواهد بود و در مستثنی باید مراد عدم تاثیر ثابت باشد [illegible] حرمت عدم جواز و لازم عدم
تاثیر اثر بطلان است بلکه بطلان عبارت از عدم ترتب اثر است و دویم اینکه بمعنی صحت و امضا باشد چنانکه در اقرار
العقلاء علی انفسهم جایز و بنابر این مستفاد از ان بطلان خواهد بود و در کلام الصلح بین المسلمین هم دو احتمال است
یکی اینکه سبب ثابت شدن هر یک از طرفین صلح جایز است و دویم اینکه سبب ثابت شدن ثالث مثل حاکم یا مومنین و بنابر اول حکم
بین المسلمین ظرف مستقر خواهد بود و لغو [illegible] بین مسلمین جایز است و بنابر ثانی ظرف لغو است و متعلق است

صلح

و متعلق است بصلح و مراد از صلح ایقاع مصالحه است از ثالث میان ایشان [illegible] چنانکه در بعضی صور حکم کلام جایز بر رخصت است
از صحت لکن [illegible] بینه و یمین شان حاکم است و مسقط دعوی است یعنی قرینه میتوان فهمید که اصلاح حاکم هم مسقط دعوی باشد
و مالک خواه بنابر اول خواه بنابر ثانی اراده جواز بمعنی اباحه و رخصت بکنیم که استدلال بحدیث بر صحت [illegible] تمام نمیشود الا بقرینه مقام
چنانکه گفتیم و خواه بنابر معنی صحیح و مضی بکنیم چنانکه ظاهر اکثر است پس چون صحت [illegible] در احکام شرعیه تابع ظاهر است خواه
نفس الامر هم موافق ان باشد یا نه پس بنابر تفسیر اول از دو تفسیر مستثنی منه مستثنی منقطع نمیشود بجهت اینکه صلح در ان صورت [illegible]
صحیح است و نه در نفس الامر و بنابر تفسیر دویم مستثنی منقطع میشود چنانکه در مسئله تقریع [illegible] استثنا منه
حالی است که صحت و بطلان در فقه بحسب ظاهر است و مستثنی بطلان در نفس الامر است میتوان گفت که جمیع احکام صحت و بطلان
ظاهر است شرط است نه شرط نفس الامر است که با صحت نفس الامر [illegible] بنابر استثنا منقطع میشود بخصوص صلح صحیح است یعنی
مسلمین مطلق الا در چیزی که حرام حلال یا حلال حرام باشد که در بعضی افراد ان مثل مثال شرب خمر و شرب و غیره در این مطلق
صحیح نیست ظاهر او باطل و مثل صلح دعوی کاذب که هرچند ظاهر صحیح است و لکن باطلا صحیح نیست چنانکه در مسئله [illegible] اشاره
کرده و مثال صلح بر دعوی مبطل مثال تحریم حلال و تحلیل حرام هر دو میتواند شد از حیثیت اینکه ان قدر را از حق محق برداشته
کرده است و قدری از حق را بمبطل حلال کرده است و انچه در تحقیق مقام مسطور شد ظاهر میشود اشکالات که این حدیث در مقام
بیان حقیقت و ماهیت صلح باشد و بیان شرط صحت ان در نفس الامر نه بیان اینکه صلحی که واقع شود محکوم است بصحت پس مراد این است
که صلح جایز است و صحیح است در شرط صحت ان این است که محلل حرام و حرام محلل نباشد خواه از باب تحلیل شرب خمر و تحریم
وطی حلیله یا از باب اکل مبطل حق محق بود یا اکل مبطل چیزی را که بحق او نرسد که هرگاه چنین باشد در نفس الامر صحیح نیست
و جواز تصرف محق در انچه میگیرد بعلم یا بحکم مبطل حق او را [illegible] اکل میکند از راه استیفا حق است بقدر حق او در
و دیگر از کلام مسالک و غیره ظاهر میشود که صحیح و غیره اطلاق میشود در اصطلاح بر ظاهر و هم بر نفس الامر چنانکه پیش گفتیم گویا غفلت
شده و مقام مشتبه شده است چون که علما اصل است که احکام مسلمین محمول بر صحت است و عقود که قابل صحیح و فساد است هر دو باشند
محمول بر صحت است تا بطلان معلوم شود از این غافل شده بخیال انکه این جا ارشاد پیغمبر است حکم بصحت و فساد میکنند و مراد او
بیان صحت و فساد ظاهر است مثلا در صلح [illegible] از این حدیث و غیر ان که شرط است در صحت نفس الامر ان این است که حلال حرام و حرام

بکسره

و مرام ملحق خواهد بود و هرگاه ببینیم که بعضی صلح میکنند صدقات را و ادا میکنند و بعد بنا بر صلح کرده اند [illegible] گردد کلام
محکوم بصحت است [illegible] و ممکن است که کلام مبطل بوده باشد زیرا که ممکن است که مثل [illegible] دارد که صدقات [illegible]
و بعضی [illegible] مشغول ذمه [illegible] و ممکن است [illegible] در واقع ادا کرده است دین [illegible] اثبات [illegible]
قسم هم بخورند [illegible] میکنند و در صورت [illegible] و ممکن است [illegible] در [illegible] و لزوم [illegible] معلوم [illegible]
[illegible] انکار کرده و صلح کرده و در [illegible] معلوم [illegible] محکوم [illegible] است از طرفین و [illegible]
معلوم [illegible] محکوم ببطلان است [illegible] در بعض الصور هم باطل بود [illegible] و آن زیاده منتقل [illegible]
بود باشد و در [illegible] مشروع [illegible] مبطل بودن [illegible] ثابت [illegible] بود و الا طرف دیگر که محق بود صلح [illegible]
بود در بعض الصور نیز [illegible] بود و اعتقاد [illegible] طرف در [illegible] است [illegible] حق [illegible] بر صلح پس بنا بر این [illegible]
[illegible] منقطع [illegible] پس هرگاه [illegible] بود [illegible] که [illegible] تحقق [illegible] هرگاه [illegible] اثبات کند
حق [illegible] باطل اقرار کند بر صدق او و [illegible] که صلح جامع شرایط صحت نبوده و در بعض الصور باطل
[illegible] حق [illegible] مطالبه و [illegible] است [illegible] حق [illegible] است یا در [illegible] حیله است چنانکه
[illegible] بیان کرده و مراد از حیله آن است که [illegible] او و [illegible] در آن
[illegible] در عوض آن است [illegible] چنانکه در کتاب غصب گفته اند که هرگاه غاصب [illegible] منحصر [illegible]
[illegible] و بعد از آن غاصب [illegible] صاحب [illegible] و [illegible] است هم
[illegible] منتقل [illegible] که یعنی [illegible] غاصب [illegible] در کتاب غصب در [illegible]
[illegible] تحقیق کرده ایم [illegible] که [illegible] بطلان بعد از ثبوت حق [illegible]
[illegible] دلالت دارد [illegible]
[illegible] حق [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] بمقبول الشهادة [illegible] قسم [illegible]

[illegible] که دعوی [illegible] صلح کند [illegible] از حقوق [illegible] صلح بر [illegible] و همچنین است هرگاه دعوی
[illegible] کند [illegible] در صورت [illegible] در [illegible] مثل [illegible] آن دعوی [illegible]
و در [illegible] هرگاه زید [illegible] صلح [illegible]

بجز روم

[illegible] در صورت [illegible]

بسیار [illegible]

[illegible] در جواب [illegible] است [illegible] در صلح
[illegible] است [illegible] آن است که صلح در [illegible] که وضع شده از برای قطع منازعه
و خلاف و [illegible] و اطلاقات [illegible] و اطلاقات [illegible] بلکه خصوص آیه و آن [illegible]
[illegible] فرق [illegible] رفع نزاع که واقع شده باشد

و توقع [illegible]

با نزاع [illegible] و توقع [illegible] و [illegible] صلح ابتدا [illegible] تحقق نزاع و ترقب آن پس [illegible] است که در میان
[illegible] خلاف [illegible] لفظ صلح [illegible] نزاع [illegible] دارد و [illegible] عبارت [illegible] و قرآن
[illegible] عدم [illegible] بر اصل [illegible] و [illegible] بالعقود و [illegible] دلالت بر آن
دعوی [illegible] است [illegible] رفع نزاع [illegible] در [illegible] رفع [illegible]
دارد و بنا بر این [illegible] منظور بودن رفع نزاع [illegible] صلح [illegible]
در [illegible] لازم نیست [illegible] و هرگاه [illegible] بلکه [illegible] است که صلح [illegible]
[illegible] هرگاه [illegible] طرف [illegible] که در آن دعوی دارند در [illegible] هرگاه [illegible]
دعوی [illegible] یا دین [illegible] و در صورتی که [illegible] صلح [illegible] چنانکه [illegible]
[illegible] پس [illegible] صحیح است [illegible] که [illegible] که دعوی [illegible]
و مقدار آن [illegible] دعوی [illegible] مقدار [illegible] دعوی [illegible] در صورت [illegible]
[illegible] دعوی [illegible] و خلاف [illegible] در صورت [illegible] مقدار [illegible]
[illegible] در آن دعوی دارند یا بودن دعوی [illegible] صلح [illegible] صحیح [illegible]
[illegible] هرگاه [illegible] دعوی [illegible] میکنند [illegible]
[illegible] یا دین در [illegible]

بلکه غیر آن شهادة و غیره گوید بیست [illegible] و لکن [illegible] مثل تو در اینجا نیز ظاهر اطلاق حیث در صحت صلح خواه دعوی علی
باشد یا دین و خواه میراث باشد و خواه غیر آن و علامه تصریح با دعوی اجماع بران کرده و دعوی اجماع از مسالک و غیره نیز ظاهر
میشود و احادیث معتبره هم دلالت دارد و عبارت بعضی از آنها این است [illegible] کان لحق و لعدو منهما طعام
عند صاحبه و لا یدری کم هو [illegible] عند صاحبه فقال [illegible] لا بأس بذلک اذا
تراضیا و طابت انفسهما و این در صورتی که [illegible] حکمی نباشد علم بمقدار [illegible] و الا هرگاه علم باشد [illegible]
موجود است برای [illegible] در ادای علمی حیث مثل [illegible] برحقیقت [illegible] است و حکمی [illegible] چند
بطل [illegible] و لست [illegible] از اطلاق جواز نیست چنانکه [illegible] شهیدین در مسالک و در روض و ظاهر
اطلاق دیگران است و دلیل آن اطلاقات و عموم [illegible] صحیح است و الا هرگاه بالفعل ممکن باشد معرفت آن بدهیم
[illegible] الحکم است نظر باطلاق کلام [illegible] و اطلاق ادله که مقتضی صحت است و نظر [illegible]
[illegible] صحیح صحت [illegible] اعتضاد ادله آن باصل برائت و تبدیل اعتبار بر اینکه در صلح آن گرفته [illegible] و حینئذ
و طیب نفس هست [illegible] چنانکه روایت [illegible] آنست که [illegible] صلح دو شریک که [illegible] چند
جدا شوند و از یکی نفع و نقصان [illegible] و از دیگری سرمایه [illegible] و الا هرگاه یکی از طرفین علم
و دیگری جاهل باشد [illegible] است و [illegible] پس واجب است بر [illegible] اعلام کند جاهل را بحقیقت
حال و هرگاه بدون اعلام صلح کردند در ظاهر صحیح است و لکن در نفس الامر صحیح نیست چون تراضی حقیقی واقع نشده [illegible]
علی بن حمزه [illegible] بجهة آنکه [illegible] و ابن [illegible] است و [illegible] هم [illegible] دلالت دارد بر آن و در [illegible]
آن مذکور است که [illegible] ان کانت [illegible] اربعة آلاف درهم [illegible] ان اصالحه [illegible]
و لا اعلمه کم کان [illegible] تحریم [illegible] در مسالک گفته است که واجب است در این صورت که اعلام کند جاهل
بقدر [illegible] بقدر حق او [illegible] در صورتی که آن حق [illegible] و با وجود این [illegible] است و [illegible]
که حق [illegible] حق [illegible] است [illegible] و شهید در روض گفته است که یا باید اعلام کند یا برساند حق او را [illegible]
بکند صلح کند [illegible] الا با علم او و در رضای او و [illegible] ابن ابی حمزه [illegible] است [illegible] روایة
دلالت ندارد الا بر لزوم اعلام و عدم جواز در [illegible] پس کلام [illegible] بقدر حق [illegible] خصوص

خصوص کلام در روض که شرط عدم [illegible] لازم ندارد [illegible] اعیان [illegible] متعلق با نما [illegible] است
[illegible] کلام شهید نیز [illegible] صورت عدم [illegible] هرگاه [illegible] باید [illegible] خواه [illegible] باشد هم
[illegible] است که [illegible] اعراض [illegible] باید [illegible] الاصلاح [illegible]
[illegible] در مسالک گفته [illegible] کلام [illegible] روایت [illegible] صریح است [illegible] الا حکام [illegible]
[illegible] مطلب [illegible] روایة دلالت دارد بر اینکه هرگاه بدون اعلام [illegible] حق [illegible]
نیست و ممکن است که گفته شود [illegible] غالب که در صلح [illegible] کمتر از حق را [illegible] بس [illegible] است
[illegible] و دلالة آن بر عدم جواز در [illegible] معتبر نیست و [illegible] و ادله
صحیح است و [illegible] هرگاه [illegible] صحیح [illegible] است صلح [illegible] ظاهرا و باطنا [illegible]
[illegible] باطنا [illegible] صلح [illegible] باشد هم [illegible]
[illegible] صلح صحیح [illegible] است ظاهرا و باطنا [illegible] در مسالک [illegible] و ازین تذکره هم [illegible]
و جمعی دیگر از حضرت [illegible] فیصالح [illegible] بطیبة نفس [illegible] فلا بأس [illegible] دلالة دارد
بران و هرگاه [illegible] باشد [illegible] واجب است که اعلام کند [illegible] و هرگاه [illegible]
پس هرگاه صلح واقع شود بقدر حق یا کمتر از آن جایز است [illegible] هرگاه زاید بران باشد صلح [illegible] صحیح است [illegible]
صحیح نیست [illegible] باطنا [illegible] صلح [illegible] بعض [illegible] است
کرده اینجا و در [illegible] عبرت [illegible] باطل است [illegible] صحیح و [illegible] از اشکال نیست بجهة آنکه هرگاه قطع نظر
از صلح بکنیم و بعد معلوم شود که جاهل مثلا زیاده تر از حق او داده است و پشیمان شود و [illegible] زاید هم موجود
باشد پس جایز [illegible] بود [illegible] هرچند بطیب خاطر داده [illegible]
[illegible] است پس باز [illegible] بر صلح است در لزوم و [illegible] پیش گفته [illegible]
بر الصلح حق است آن [illegible] دیگر است و در آن ظاهر الکلام [illegible] نیست [illegible] در مصالح [illegible]
بر آن دعوی دارند و از آن دعوی صلح میکنند و لا حکم عوض وجه مصالحه [illegible] بر میگویند پس علامه
در ارشاد گفته است [illegible] علی الاقرار و الانکار [illegible] بغیر المشروع [illegible] علم [illegible] جهلهما بقدر [illegible]

[illegible] مصالحه [illegible]

المتنازع عليه دينا كان او عينا لاما وقع عليه الصلح مجهول بوده و اين كلام ظاهر است در اينكه جايز نمیدانسته

جهالة را در وجه مصالحه و اخوند ملا صدرا كه در شرح ان كفته است كه اما معلوميته الخ صحيح بدان واقع ميشود دينى كه

اينجا است كه نزاع دران نيست بشرطى كه انهم چيزى نباشند كه صلح ازان ميشود جز از بابت دو حق مجهول نباشد

كه احدهما به ديگرى صلح كند ميتوان كرد با جهالة هر دو و استدلال كرده است برفع حرج چنانكه در باب عقود كفته اند

ولكن بعد فرق كرده است كه علم فى الجملة كافيست يا بوصف تامل بوده و اصح نيست بكيل و وزن و ملاحظه اجزاء كرباس

و قماش او چشيدن اگر طعم دران معتبر است و مثل بيع نيست و اين وقتى دران ميشود بجهة عدم دليل

واضح دران و بجهة انكه صلح مقتضى است بر ارفاق و تسهيل و شهيد در دروس كفته است كه اصح اينست

كه شرط است علم در عوض هرگاه ممكن باشد و در جاى ديگر كفته است كه هرگاه متعذر باشد علم بان وجه مصالحه جايز است

تا اينجا حاصل كلام اخوند ملا صدرا است و علامه در تذكره كفته است كه هرگاه عوض محتاج بتسليم نيست و در عوض معرفت ان

نيست مثل دو نفر كه نزاع در ميراث مجهول القدر داشته باشند يا در حقوق قديمه يا در زمينى يا عينى كه مال هيچ يك

نميدانند كه حق او چه قدر است در اينجا جايز است صلح از طرفين و هرگاه چيزى است كه محتاج بتسليم واجب است كه معلوم

باشد و مثل همين عبارت را شهيد كفته و در مسئله قبل از اين نيز در تذكره كفته است كه هرگاه شاخهاى درخت

كسى داخل هواى زمين همسايه او شود پس اگر صلح كند با همسايه كه شاخها در هواى او باشد بوجه مصالحه صحيح نيست

خواه شاخها تر باشند يا خشك بجهت انكه جهالة در مصالح عنه مانع صحت نيست بجهة جهالة مانع از تسليم

نيست بخلاف عوض كه ان محتاج است بعلم بجهة اينكه واجب است تسليم ان و مراد او از جهالة مصالح عنه در اينجا

اينست كه شاخهاى تر شود غلظ ميكنند و كاه است زياد بر هوا نيز احاطه ميكنند و مقدار ان معلوم نيست و همچنين

مدت بقاى ان معلوم نيست و مويد اينست كه جهالة در سكنى خانه نسبت بزياد شدن اولاد و مهمانان و غير ان

مضر نيست و بعد از ان در تذكره كفته است كه هرگاه صلح كند بر اينكه ان شاخهاى درخت در هواى همسايه باشد

بجزء معلومى از ميوه ان مثل ثلث يا ربع ان جايز نيست و اين را از شافعى و اكثر علما نقل كرده بجهة انكه عوض

مجهول است و از شرط صلح معلوم بودن عوض است و مصالح عليه هم مجهول است بجهة انكه متغير ميشود بزياد شدن

و كم شدن بعد از ان كفته است كه بنا بر انكه هرگاه هر يك حق خود را مباح كند براى ديگرى جايز است بدون لزوم پس چنانكه هرگاه

ورا هى م

انكه م

همچنانكه هرگاه در ابتدا بگويد اين خانه را بتو بخشيدم و تو هم خواه از من بخشيدن بدون ذكر مدت و كلامى از كلام شهيد كه در دروس مستقلا ميشود

كه شرط است در صحت مصالحه بر اينكه اذن در بنا در هوا و زمين همسايه بعض مدت و تصريح باين حضرت در اينكه مانع و مرتفع

نايم خواهد رسيد يا انكه در زمان ما بكنند بعض تقديرها كنند و فرض كنند كه زمانى معين و اما مصالحه كند [illegible]

كفته كه اما ممكن باشد معرفت ان كه در مجهول بايد معلوم و معين كرده در جنبه تنقيح عنه باشد و در كتاب بافته اخبار و روايات كثيره نيز

باين معنى كرده است و مسالك مراد علامه از احتياج بتسليم و عدم احتياج بتسليم را [illegible] شمرده است و استدلال باين فرموده از انكه

نيست بجهة انكه هر ابراء او از عدم احتياج بتسليم اين است كه در هر جا ابراء از باب ابراء باشد كه تسليم و داخل محل ندارد و كم

او هم ابراء ميكند از چيزى كه در ذمه او بجهت [illegible] پس دران معلوميت شرط نيست و الا در جايى كه از باب هبه باشد [illegible]

منتقل نيز خواهد بكند و [illegible] تعيين شرط است [illegible] وارد است كه هرگاه مراد از اشتراط تعيين در هبه تعيين شخص

و قدر است و اگر [illegible] مجهول القدر را مثلا هبه كند جايز نباشد پس ان در عقد شهيد در قواعد تصريح كرده كه از

ان و هرگاه مراد از شرط تعيين [illegible] بجهة انكه عقد مجهول مطلق صحيح نيست ليكن انهم در ابراء شرط است بجهة انكه هرگاه

بكسى بگويد كه من بكسى از دو حقى كه از تو دارم تو را برى الذمه كردم معلوم نيست كه بعوض شخص در ابراء و الا هرگاه بگويد كه حق

تو را برى الذمه كردم از انچه حقى كه بر تو داشته باشم هر چند نميدانستند كه حق او را دو داده و در صورت [illegible]

ابراء پس در اينجا تعيين فى الجملة ثابت نيست و اگر مراد او از عدم احتياج بتسليم اينست كه در صورتى است كه اصلا نزاع [illegible]

و عدم [illegible] است مثل الميراث شخص در صورتى است [illegible] و دعوى ابراء ميكند در اين صورت نزاع

در [illegible] و عدم [illegible] است و هرگاه [illegible] عليه [illegible] صلح كند [illegible] تسليم و تسليم ميراث نيست و همچنين هرگاه

هر يك دعوى ميراث بر ديگرى داشته باشند و هر يك صلح كنند و [illegible] ابراء [illegible] و از اينجا بايد گفت كه [illegible]

مجهول القدر را از كسى تلف كرده باشد و صلح كند به جنس در اينجا [illegible] تسليم نيست چنانچه ان حق سابق شده ثابت

در ذمه متلف و همچنين زمينى با جنس [illegible] كدام [illegible] حق او [illegible] دران [illegible] مثل اينكه بثبوت ارث [illegible]

كه پدر ايشان در زمين [illegible] بخشيده [illegible] مقدار حصه خود نميدانند [illegible]

و فراموش كرده اند در اينجا احتياج بتسليم نيست و [illegible] دران ندارند بلكه هرگاه مقدار [illegible]

قبل [illegible] كشف ميشود و از اين باب است مصالحه [illegible] از اموال [illegible] ازحقوق

امرام

[illegible]

سابقه بر صلح است و در ثبت آنها است پس بنابر این و اردبیلی که بر اینکه تجویز کرده الله جماعتی و در بسیاری از صلحها تا ابتدا ما که محتاج

بتسلیم است چنانکه در مسئله صلح حق طلق [illegible] که گوسفند که شیخ فتوی داده است بجواز مقاطعه کردن شیر گوسفند در مدت معلوم بعوض

معلوم بعضی شیر و روغن [illegible] و شهید در دروس بعد از ان الحال این را از شیخ نقل کرده است گفته است که در صحیح عبدالله بن سنان دلالت

بر جواز مقاطعه بر روغن هرگاه که گوسفندها در دست باشند و در لزوم این [illegible] نظر است و جزم کرده است ابن ادریس بمنع آن

و اگر گفته شود که جایز است صلح بر ان ضرب [illegible] لازم میشود [illegible] هم بر این عمل میشود تا

اینجا است کلام شهید و تو میدانی که شیر گوسفند از امور مجهوله است خصوصا در مدت مدید و این صلح هم ابتدائیست

و از حقوق سابقه نیست و محتاج است بتسلیم بجهت آنکه گوسفند را تسلیم نکند مطلب بعمل نمی‌آید و با وجود این شهید

تصریح کرده بجواز مصالحه کردن بر ان و همچنین تصریح کرده است در دروس بجواز صلح کردن چیزی که عوض ان این

این باشد که از آب جوی زید او [illegible] یا درخت او [illegible] در مدت معلوم آب بیاری کنند و همچنین صحیح است هرگاه آب دادن

مذکور عوض قرار بدهد هر چند با وجود آنکه آب مجهول است و محتاج است بتسلیم و همچنین جواز صلح بر [illegible] که [illegible] شعاع

درخت و ریشه‌ها [illegible] در زمین و هوای غیر که علماء تصریح بجواز ان کرده هرگاه بعوض معینی باشد بجهت آنکه حاجت در مصالح

عنه ضرور ندارد با وجود آنکه این نیز حق سابق نیست و محتاج است بتسلیم در قدری که بعد از این [illegible] ریشه‌ها بلند

میشود و از اینجاست که شهید در دروس شرط کرده است تعیین مدت و اعتبار ظن اهل خبرت [illegible] و ممکن است که نظر

علماء [illegible] هم [illegible] معلوم معینی باشد و مراد [illegible] باشد [illegible] عادت [illegible] رسیده باشد نه اینکه

در اول نمو [illegible] باشد [illegible] در کلام [illegible] حق [illegible] پس تفاوت

حاصل میشود در [illegible] حیوان [illegible] و تفاوت ان بالا [illegible] و همچنین [illegible] شدن و اولاد اگر [illegible]

کم [illegible] اجاره کرده [illegible] هر چند [illegible] اجاره [illegible] مجهول [illegible] است و تفصیل کلام در این مقام این است که

مصالح به و مصالح عنه یا هر دو از حقوق قدیمه اند که [illegible] یا هر دو از امور ابتدائیه و مسبوق بحق سابق نیستند یا مصالح عنه

از قسم اول است و مصالح به از قسم ثانی و یا بالعکس است و در هر یک از این چهار صورت یا هر دو معلوم طرفین است یا مجهول

طرفین یا مصالح عنه مجهول و مصالح به معلوم باشد [illegible] و یا بالعکس و حاصل ضرب این شانزده

قسم میشود مثال اول زید و عمرو هر یک از دیگری طلب معلوم معینی داشته باشند و هر یک حق خود را صلح کند بدیگری دویم

صلح

[illegible]

دویم زید بعمرو دعوی میراث پدر [illegible] کند و عمرو بر زید دعوی میراث مادر [illegible] و هر دو مجهول باشند و هر یک دعوی خود را صلح کند

بدعوی دیگری و این دو صورت صلح صحیح است اتفاقا [illegible] سیم زید دعوی میراث مجهولی بر عمرو داشته باشد و عمرو دعوی ده تومان

معینی و صلح کند زید حق مجهول را بعمرو و [illegible] معلوم و در این نیز اختلافی نیست چهارم عکس این و در این صورت عوض

معلوم است و عوض مجهول و نظایر [illegible] از [illegible] نقل کردیم [illegible] خلاف [illegible] قسم اول بود که هر دو از حقوق قدیمه باشند

و اما مسئله قسم دویم پس امثله آن نیز چهار است اول اینکه زید [illegible] میکند [illegible]

عمرو با [illegible] ده تومان و [illegible] دویم اینکه زید قبه گندم مجهول الکیل و الوزن

[illegible] صلح میکند بعمرو بقبه برنج الکیل و الوزن عمرو سیم اینکه زید قبه گندم معلوم الوزن را صلح میکند بعمرو بقبه

برنج مجهول چهارم عکس این است و در دویم و سیم همان اختلاف سابق است و اما امثله قسم سیم پس آن نیز چهار است

اول اینکه زید [illegible] طلب سابق از عمرو داشته و صلح میکند با [illegible] و در ان نیز اختلافی نیست

دویم [illegible] میراث مجهول [illegible] زید صلح میکند با عمرو بقبه گندم مجهول [illegible] عمرو و در ان [illegible] سابق [illegible] سیم

[illegible] میراث مجهول [illegible] صلح میکند [illegible] و در این نیز اختلاف سابق است و اما امثله قسم چهارم پس آن نیز

چهار است و [illegible] اقسام [illegible] و تحقیق مقام این است که ادله صلح هر چند قسم است

بعضی از انها صریح است در [illegible] مثل بعضی آیات و اکثر اخبار و بعضی از انها

الطلاق لفظ صلح است مثل آیه الصلح خیر و حدیث الصلح جائز [illegible] الا صلحا احل حراما او حرم حلالا و انصاف این است که

لفظ صلح ظاهر است در صورت قطع شقاق و نفاق خصوص [illegible] تتمه آیه بلفظ الصلح خیر و تتمه حدیث که [illegible]

بینه و بعضی [illegible] و بعضی از انها عمومات است [illegible] مثل اوفوا بالعقود و الا ان تکون تجارة عن

تراض منکم و [illegible] و بعضی [illegible] که در بعضی مواضع [illegible] و در بعضی اجماع منقول و چیزی که

که دلیل [illegible] بر صلح ابتدائی [illegible] عمومات [illegible] و اجماع منقول [illegible] اجماع منقول [illegible]

جهالت عوض [illegible] چنانکه [illegible] دعوی اجماع [illegible] در تذکره ظاهر میشود [illegible] در عوض [illegible]

در دعوی سابقه [illegible] مطالب [illegible] صورت [illegible] مطلق حصول علم است [illegible] امکان علم

محل خلاف و [illegible] است [illegible] در [illegible] صلح ابتدائی [illegible] در کلمات [illegible] شرط کرده الله

در صلح ابتدا اما تعیین شود در عوض مثل اینکه ما صلح کنند دو آب جو در زمین عمرو برد یا آب باران او بر بام دیگری
جاری شود یا فقط تا از زمین غیر اصلاحات کنند با ملاحظه بنا در رای پا یا نفع و مثل ان خصوصا در عبارت دروس که در
در صلح هوا اما هم به روی زمین او از برای ضرور نشر در درخت مذکور شده ملاحظه اینکه گفتیم که در اینجا هم در صورت امکان
استعلام است با عدم لزوم عوض تصحیح و ظاهرا هم این است پس در حاصل دلیل در صحت صلح ابتدا در صورت جهالة عمال
عوض است با تنازع معنی دلالت بر سوق نفیه الحصار و طلق که در بعض از نا مهذب گرفته است که تراضی و طیب نفس است
و محسن عموم نفی عسر مستلزم و ظاهر این اجماع منقول و ظهور عدم قول بفصل و بنی صلح ابتداء و صلح حقوق قدیمه
فرق در اینست که فرق ما بین عوض و معوض نباشد فرق ما بین عوض و معوض چنانکه از عبارت علامه ظاهر میشود
اگر مراد او عدم جواز جهالت عوض است علی الاطلاق دلیل ان وضوحی ندارد و سبب ظهور سیه انقطاع او است از ان
ادله بر عقیده اریم و در برابر ان ما چیزی نیست الا ادله نفی غرر و حدیث جهالت غرر و هر چند نسبت بنا و سبب مراد از عموم
مع خصوصیت لکن بنا بر ادله او ملاحظه است عقابعه بسبب اصل برائت و مقتضی لتنجزه و نفی عسر و حرج و غیر ذلک خصوصا
اینکه اکثر معنی حاصل که بسبب جهالت منجر میشود بکنار چنانکه ناظر و ظاهر بثبوت خیار غبن است در صلح بلکه سایر
عقود پس خیار جواز است مطلق در صورت تعذر استعلام بالفعل یا بحران بجهة ضرورت و احتیاج با آن
و از فروع این مسئله است جواز مصالحه میوه باغ و بستان قبل از بدو صلاح چنانکه بتصریح بان در دروس و غیره
شده بلکه بعد از ظهور بعض از میوه ان و عدم ظهور بعض دیگر ما قبل از ظهور مطلق ان بنحوی که منفعت
ظاهره در ان بنا نماید پس در ان اشکال است بجهة انکه در اینجا وقت ان مصالحه بنه مطلقا تحقق ندارد و در اینجا
از باب اجاره حصول است از برای سواری و بار کردن و صلح کردن منفعت ان در مدت معینی بجهة انکه معروض
ان است که صلح را بر محض قوه درخت از برای عمل اوردن میوه میکنند بلکه مراد نفس میوه است یا قوه نمیه
نیز با نفس میوه و حصول ان بیع و هم معلوم نیست و تحقیق انجمله فروع مسئله است مصالحه فیه مجهول الوزن
بعض ان از عیر ان جنس ملاحظه انکه نگوییم که غرض حصول میوه قائم مقام حصول ان است و این منافات با طریق
اجاره ندارد و بسبب انکه دزد متاع دکان را ببرد یا آتش بیفتد و بسوزد و بیع هم نحو دیگر هم منتفع نتواند شد

نتواند شد و مو بدین حکایت صحت صلح در کو نقد است بر وجهی چنانکه پیش گفتیم زیرا که در کلام فقها تصریح شده بشتراط در بیع
بالفعل و صحیح علم الساعی ان کانوا یشتد به ما یغتر ان کرده هم اعم است مثل سایر الاحادیث این باب و روایت عبد الله بن سنان این است
عن سالت ابا عبد الله علیه السلام عن رجل دفع الی رجل فیه لبن و در ایام معلوم ثلثه کذا و کذا فی کل شهر قال لا باس بالدراهم
السمن فقال احب فی ذلک الا ان یکون من عوامل علیه باس بذلک و ظاهر این است که فرق بین کو نقد حاضر و در درخت و در فصل بیان ان تا
که هر دو ظاهر غرر و منتفعند و تحقیق در هر کدام حاصل نیست و بعد معلوم ظاهر صحت مصالحه است بلا خلاف چنانکه ادعاء اتفاق
فقها کرده اند النقض هر صلح غیر بنا اشتباه با نشد مسلط بر فسخ باشد بلکه عقد منفسخ میشود بعد از استطلاع از حکم سبب جهالت
بخلاف انکه میوه که تلف شود با خارج از برتر که در اینصورت خیار تعقد غیر به مقدم در دوم اینکه اجاره با در صلح جاریست
با منت اشهر و اظهر این است که ربا در جمیع عقود ثابت است و تحقیق ان در رساله علیحده کرده ام و لا انکه ظاهر میشود
از کلام علامه در تذکره و غیره که تجویز کرده است که صلح کنند با نقد در هم طلب حاله بالاهل در هم موجل با عکس بلکه مطلق
صلح مثلان را با تفاضل هر چند ربوی باشد تجویز است بر انکه ربو مختص بیع دانند یا بیع و قرض فقط کلام محقق
و محقق شهید در دروس گفته است و لو صالح علی الموجل بالقطع بعضه حالا صح ان لم یکن بجنسه و اطلق الاصحاب الجواز الا ان
الصلح هنا لیس معاوضة اولان الربا یختص البیع اولان النقیصة فی مقابل الحلول و تحقیق انست که ربوا مخصوص
به بیع نیست و کلام تذکره هر چند در اینجا موهم دعوی اجماع است بر صحت چون گفته است یصح الصلح علی الاعیان المتماثلة
جنسا و وصفا سواء کانت ربویة اولا و سواء اکان التفاوت فی المقدار و الحلول و التاجیل اولا عندنا لما تقدم من کون الصلح
عقدا مستقلا بنفسه فلیس یجب ان یتبعه توابع البیع فلو کان له موجل علی غیره فصالحه منها علی الف حال او مع اوعلی الف موجلة
علی الف حال کان لغوا الان الاول و عدم مصاحبة الدین لحاق الاجل و الثانی و عدم الدین بالقطع الاجل و الاجل لا یلحق
و لا یلحق و هو ممنوع لانه مبنی علی عدم استقلال عقد الصلح بنفسه و لکن جزئی نیست بجهة انکه مراد او از لفظ عندنا این است
که صلح عقد مستقل است در نزد ما و تابع سایر عقود نیست چنانکه مذهب شافعیه است که تابع میدانند و چون در مسئله دین
الحاق اجل و اسقاط اجل لزوم ندارد و صلح هم در اینجا از باب الحاق و اسقاط اجل نیست پس لغو خواهد بود و علامه
در مقام رد بر ایشان میگوید که مذهب استقلالت نه تبعیت پس قطع نظر از مسئله الحاق اجل و اسقاط اجل در دین
کرده صلح را عقد مستقل میدانیم و اثر او این است که در اینجا اسقاط اجل و لحوق ان لازم میکند هر چند در مسئله دین
لزومی ندارد و چنانچه ثابت کرده است که شافعیه گفته اند و مذهب جمهور علماء ما تمامیت است چون وفا بوعده واجب میدانند و دلیل

و نه بر این لزوم از راه دیگر هم نیست پس اگر مدیون دین موجل را زود خواهد بدهد و مالک راضی نباشد واجب نیست بر او قبول
بنابر اینکه هرگاه مدیون راضی شوند و مالک قبول کند و بگیرد اجل ساقط میشود و خلاف در آن نمیدانیم و دعوی اجماع
بر آن در مسئله کرده است بجهة صدق وفا و استیفا و همچنین هرگاه در عوض درهم صحیح شکسته بگیرد و هرگاه مدیون دین
موجل قدری از حق را بدهد که مدت اجل را زیاد کند جایز نیست و نه زیادتی در حق ثابت میشود و نه در اجل و صحیح است تعجیل
موجل بالتقاط بعضی دین با رضای هر دو و بعضی تعجیل را باطل [illegible] بعضی دیگر با آنکه اجل [illegible] زیاد کند و چند حدیث معتبر
دلالت بر آن مینماید و اردبیلی را نسبت داده صحیح محمد بن مسلم است از حضرت امام محمد باقر علیه السلام و الرجل یکون له علیه الدین الی
اجل مسمی فیاتیه غریمه فیقول انقدنی من الذی لی علیک کذا وکذا واضع لک بقیته او یقول انقد لی بعضه وامد لک فی
الاجل فیما بقی علیک قال لا اری به باسا انه لم یزد علی راس ماله شیئا یقول الله لکم رؤس اموالکم لا تظلمون و لا
تظلمون و الحکم در امثال مسائل نیست بجهة دلالت احادیث معتبره و عدم ظهور خلاف و لکن نیست ملزوم میشود چنانکه
گفتیم و علامه ره در تذکره بعد از عبارت سابقه گفته است که هرگاه صلح کند از هزار درهم موجل بپانصد درهم حال
صحیح است در نزد ما بجهة آنکه گفتیم که صلح اصلیت مستقل و بعد از آن استدلال کرده است بآنچه [illegible] احادیث و گویا قصد از استدلال
این است که با این احادیث اصلیت و جواز این مسئله ظاهر میشود و هرگاه عقد صلح بر آن وارد شد لازم میشود و موید
این است که مراد او دعوی اجماع بر جواز آن در صلح نیست بلکه در کثیر کلام او ظاهر در خلاف نیست و در قواعد توقف
کرده است و این است عبارت او و لو صالح علی عین باخری فی الربویات ففی الحاقه بالبیع نظر و کذا لو اتلف علیه ثوبا فان
الحقناه فسد و لو صالح عن الف موجل بخمسمائة حال و لو صالح عن الف حال بخمسمائة فهو ابراء علی الحکم و وجه نظر در اول
این است که هرگاه صلح را عقد مستقل دانیم و فرع بیع ندانیم و نه بیع بدانیم یا بگوئیم حرمت ربوا در همه عقود جاری میشود
پس ملحق نمیشود به بیع در احکام بلکه احکام بیع [illegible] از حرمت ربوا و غیره در آن جاری نمیکنیم و هرگاه ملحق ببیع
ندانیم یا ربا را در همه معاملات جاری نکنیم لیکن احکام بیع در آن جاری میکنیم از منع تفاضل در شیئین و اعتبار قبض
مجلس در صرف و غیره و همچنین هرگاه ربوا را در همه عقود حرام دانیم مصالحه هزار درهم موجل بپانصد درهم حال
جایز نخواهد بود چون مستلزم ربوا است و لا وجه الحاق در مسئله اقرب بعضی مصالحه کردن از هزار درهم حال بپانصد
درهم موجل این است که از این جهت که عقد صلح و غیره است و حال و موجل متغایر باشند و همچنین زاید و ناقص پس عقد معاوضه
حاصل میشود و حرمت ربوا هم در همه عقود جاری نیست پس صلح صحیح است و از این جهت که ما لکه در افراد صید هذا بعض

[illegible] بعض ما فی ذمته [illegible] است بجهة اینکه دین [illegible] بعض ما الذی [illegible] و اجل قرار دادن از زیادتی
چنانچه پس این ابرا نیست و وعده پس بعض از جهة ابرا ساقط شد و وعده ابقا در باقی آن قرار داده شد و آن لازم نیست
و فخر المحققین بعد از آنکه این وجه را ذکر کرده است گفته است که اول اصح است بجهة عقد معاوضه بودن بجهة ثبوت مغایرت
ما بین زاید و ناقص و حال و موجل ولیکن [illegible] شمول حرمت ربوا است در جمیع معاملات و شنیده در دور [illegible] بعد از آنکه
[illegible] کرده ببطلان صلح از هزار موجل بپانصد حال و همچنین صلح از [illegible] موجل [illegible] زیاد کند عوض [illegible]
[illegible] اجل است و اجل [illegible] ساقط نمیشود و [illegible] تا حین حال است و آن جایز نیست گفته است که علامه حکم کرده است [illegible]
اجل [illegible] و ثبوت اجل [illegible] از جهة [illegible] مقتضی صلح لازم و بعد از آن گفته است که هرگاه صلح کند از هزار حال
بپانصد موجل پس آن ابرا است از پانصد و لازم نیست اجل بلکه مستحب است وفا و تحقیق این است که زاید و ناقص
و حال و موجل [illegible] متغایر [illegible] بالتشخص چنانکه در تذکره هم [illegible] کرده و قطع نظر از اینکه
کلی [illegible] در اعیان موجوده خارجیه متغایر [illegible] بلکه [illegible] چون دین امر کلی است و تشخص نمیشود الا بادا و وفا و
[illegible] چنانکه [illegible] متغایر [illegible] اوقات و [illegible] هم متغایر [illegible] نمیشود [illegible] افراد واجب [illegible]
موقت [illegible] افراد واجب [illegible] وقوف [illegible] پس [illegible] اداء دین در حال و در [illegible]
این [illegible] و در آن [illegible] ربا و آن [illegible] طرفین [illegible] بعید [illegible] صواب است
[illegible] عقد [illegible] کردن [illegible] عدم جواز ربا است در کل عقود پس در هر جا که ربا لازم نیاید
صحیح است صلح و لازم است و در هر جا که لازم آید [illegible] جهة [illegible] است [illegible] موجل [illegible]
[illegible] لزوم ندارد [illegible] اسقاط و ابرا [illegible] وعده است و وفا [illegible] مستحب است نه واجب چنانکه شنیدی
بیان کرده و از جمیع آنچه گفتیم ظاهر شد که شرکت صلح با بیع در حرمت ربا ثابت نیست و هر فردی از آن که مستلزم ربا
باشد باطل نیست [illegible] احکام [illegible] بودن [illegible] ثابت نیست پس احکام صرف و اشتراط قبض
مجلس در آن جاری نیست پس هرگاه کسی صلح کند درهمی بدرهمی [illegible] قبض مجلس واقع نشود باطل نیست و این
از باب ربا [illegible] هرگاه کسی یک اشرفی را [illegible] شش قروش باشد [illegible] صلح کند که در یکماه دیگر
هشت قروش بدهد در عوض آن جایز است و همچنین [illegible] چهار قروش را صلح کند بیک اشرفی که در یکماه دیگر بدهد

و همچنین است ربا در معاملات عرفی و همچنین در صلح و در بیع قبض مجلس شرط نیست چنانکه در بیع شرط است مقدمه پنجم ربوا اگر محقق
ربوا ان محرم شبیه است در مکیل و موزون با تفاضل و این اسم این محرم است در نفس الامر و علم و جهل در تحقق ان
مدخلیت ندارد پس چنانکه اگر کسی عالما عامدا ده دینار بکسی قرض بدهد که دوازده دینار بگیرد حرام است و کاسب است
همچنین بنا بر مختار ما اگر صلح هم ربوا در ان محقق میشود و ربوا اختصاص به بیع و قرض ندارد پس هرگاه کسی صلح کند
میراث خود را از پدر با و رسیده است و نمیداند چه چیز است بده دینار و بعد از ان معلوم شود که ان میراث ده دوازده
دینار بوده است لا غیر هرچند جاهل در صلح معذور نیست و لکن چون در نفس الامر مشتمل است بر معامله ربویه حرام است
و باطل است و همچنین است حرمت و بطلان در جایی که معامله بر شی واقع شود که ان مال حرام و حلال مخلوط است که شخص
با تو طلبی نفس با معاوضه هرچه که باشد بکند مثل اینکه بازاری که در ان ذبیحه اهل اسلام و اهل کتاب هر دو باشد
شخص گوشت از شخص بخرد از گوشت ان بازار باشد با اینکه یقین ندانسته باشد که از هر یک از
از ذبایح باشد بلکه غرض او چیزی است که از غیر این گوشت نباشد و تعیین حرام و حلال مجهول [illegible] نمیکند مضایقه
از مجهول ام هم ندارد با علم طرفین با آنچه پس در این وقت معامله فاسد است هرچند در [illegible] جنبی دادن از ذبایح
مسلمین ببرد مثل اینکه در ان وقت [illegible] کنند هرگاه [illegible] ان بر میگردیم بر سر مسئله و میگوییم
هرچند جاهل [illegible] صلح [illegible] چنانکه تحقیق کردیم در مقدمه اولی که در صلح ابتدا [illegible] جاهل
معذور نیست هرچند در عوض [illegible] در جایی که [illegible] حکمی نیست و عذری که [illegible] باشد در نزد عقلا هم لازم
نباید [illegible] نظر [illegible] در مقدمه ثانیه تحقیق کردیم که صلح ربوی هم حرام است و ربوا در صلح هم جاری میشود و در مقدمه
ثالثه تحقیق کردیم [illegible] که ربا با نفس الامری حرام است و مشروط بعلم با نفس ربوا با تعیین حرام است یا تو طلبی نفس
بر قدر مشترک ما بین ربوا و غیر ربوا هرچند علم بحصول ان باشد و نه تعیین ان کند نیز حرام است پس در این جا چنانکه
اگر کاشف بعمل اید که [illegible] ناقص است از [illegible] حرام و فاسد است همچنین از راه
اینکه در اول تو طلبی نفس کرده بر اخذ قدر مشترک ما بین زاید و ناقص و مساوی هم حرام و فاسد است هرچند کاشف
بعمل اید که در [illegible] تفاوت نکرده باشد و العالم بحقایق الاحکام [illegible] المعصومین علیهم
الصلوة والسلام

هرگاه زید صلح کند [illegible] عمرو که بعد از مردن او از برای او یکسالی

صلح

او بکسی [illegible] انتقال بغیر او [illegible] این صلح صحیح است یا نه و در تحقیق حق [illegible] اما اطلاق منصرف میشود بغیر [illegible] و اما جایز است
تصرف در ان [illegible] هرگاه ان عبارت بعد از مردن [illegible] عوض قرار دهد [illegible] اینست که صحیح
نباشد [illegible] است در عوض [illegible] ملکیت [illegible] بعد از موت و وجوه بدلت [illegible] است
و معلوم نیست [illegible] از پدر [illegible] بعد از موت پدر مفقود است و این از باب بیع [illegible] نیست
اگر در [illegible] ملکیت و غیر [illegible] عقد بیع متحقق میشود [illegible] از این نیست که
[illegible] قرار [illegible] معلوم نیست [illegible]
در [illegible] عقد تعلیق [illegible] و همچنین در [illegible]
که صلح [illegible] متعلق [illegible] صلح کردم [illegible]
[illegible] مشروط است و در صحت ان [illegible] چنانکه [illegible]
و [illegible] که [illegible] از باب [illegible] نیست که [illegible]
در صورت تعلیق در ان [illegible] علما در تصرف که در [illegible] میشود چنانکه علما [illegible]
[illegible]
و [illegible] که [illegible] عقد [illegible] و تعلیق [illegible]
[illegible] عوض [illegible] باشد در نفس
[illegible] عقد قرار [illegible]
[illegible] عوض قرار [illegible]
[illegible] عوض قرار دهد [illegible] شرط مباشرت [illegible] صحیح است و هرگاه
[illegible] بعد از فوت پدر [illegible] و هرگاه شرط مباشرت [illegible] کرده باشد
[illegible] بر فسخ میشود و هرگاه عقد [illegible] بعوض [illegible] صحیح است [illegible] تحقق [illegible] عوض
شرط نیست بلکه هرگاه عوض قرار داده شود [illegible] عقود [illegible] و در ان [illegible] تفصیل
سابق در اینجا جاری است [illegible] شرط مباشرت [illegible] در این مقام سخن [illegible]

بالخصوص حیات پدر دران این است که در عقود دیگر شرط است که مالک تملیک عوضین از جانب هر یک از صاحبین ایشان بالذات هر چند بالفعل
ممکن نباشد چون عبادات از جانب کسی کردن از قبیل صوم و صلوة موقوفست بعضی ان بر قوت موت شده و دلیل بر جواز نیابت
از طرف میت بعض مثل حج و زیارت بس فی الجمله عبادت و لهذا نیابت پدر ممکن بالذات نیست در حین عقد که ان را مورد صلح
کند معوض عوض یا شرط ضمن العقد و این مثل عقد سلف نیست زیرا که ان در حین عقد قادر بر تسلیم نباشد زیرا که ممکن نیست
ممکن بالذات نیست که تسلیم ان از او ممکن نباشد و این از قبیل ان است که کسی که پدرش زنده است صلح کند میراث خود را که از پدر
باو خواهد رسید بعد از موت او بدیگری و بحیثی که اتفاق پدر در حین عقد در عبادت تا بودن ولد نیابت او بکند انهم ممکن بالذات
نیست چون او در ان حین حیات دارد و بنا بر این بس اس توجیه بعضی کرد ابد داشت که تعلیق از جانب اتقاع ان عبادت از برای
عقد بس حاصل شد اسلام که هرگاه ان مال را صلح میکند در عوض یکسال نماز و روزه که ما صلح کند بعوض معین یا بدون
عوض و شرط کند در ضمن عقد کردن یکسال نماز و روزه را اس صلح صحیح است و هرگاه صلح کند ان مال را و شرط کند در ضمن عقد
که اگر بمیرد و ولد زنده باشد ان یکسال را بعمل اورد صلح صحیح است و شرط لازم است هرگاه زنده باشد بعد پدر و هرگاه بعمل نیاورد
شرط را وارث مسلطند بر فسخ مصالحه و هرگاه وارث صغیر است در صورتی که حاکم شرع است میرسد الزام او بر عمل و مجبور بر ترک
ان مقابل خواهد بود در میان خود صغیر از هرگاه بجا بیاورد شرط را بلکه دور نیست که بگوییم در این صورت حاکم میتواند
فسخ مصالحه بکند یا فرو بخود منفسخ شود و مال بر گردد بمیت و ثمره ان در وقتی ظاهر میشود که میت دینی داشته باشد یا وصیتی
چون انها مقدمند بر میراث و ان مال صرف انها بکند خصوصا در وقتی که صاحب اوسخن باشد و ان و اینکه گفته اند میت
مالک نمی شود ممنوع است بس حقوق ثابته در ذمه میت بمنزله مستحق ناطق خواهد بود و حاکم نایب او خواهد بود چون
او ولی میت است و دور نیست که همان شرط میت کافی باشد و در انفساخ و ضرور یک هم بنا شد بس بنا بر این اگر عمل
بیکسال کرد شرط انفساخ بفرزند و بعیض خواهد بود که قبل از میراث ملاحظه انرا باید کرد و لا هرگاه صلح کند بوجه معین و بگوید در عوض
ان وجه ان یکسال عبادت بیارد بعد مردن من لیکن ان داخل وصیت و از ثلث اعتبار میشود و هرگاه مصالحه بچیز دیگر باشد
غیر عبادات بعد موت و لکن این عبادت کردن را از باب شرط ضمن العقد قرار بدهد مثل اینکه بگوید که فلان مال
صلح کردم بعمرو و لدم بمبلغ ده دینار فلوس و شرط کردم با او که فلان عبادت را بعد موت من از برای من بکند و او هم قبول کند
صلح و شرط هر دو صحیح است الکلام شرط ضمن العقد داخل است و عوضین است و انهم باید امر مقدور باشد و لا اگر بگوید صلح کردم این مال را

این مال را بفلان مبلغ و شرط کردم با او که اگر ده سال زنده بمیرم او این عمل را از برای من بکند این صلح صحیح است و لازم است و در فرض مسئله این اشکال
که قصد ان فور بناشد و ما اقوی بیند و حالیت نقود ان مال قبل از عمل و این از باب میراث و دین نیست که تا دین ادا
نشود نقد و میراث جبر بنا بر انجیاب از نظر و ادویست زیدید بنحو اهل ثبت صفا ربه و ده نقد و دو نقد داشته یکی از ان دو نفر
نخواه مذکور را از تصرف عامل دیگر بیرون اورده باشد بدون اینکه نظر از این عامل دیگر و در باب بیرون شدن مال از تصرف
او شرایط شده بود از دست منجانب شده و اگر بجا این عامل را گرفته که مال از دست او بیرون رفته و طلب بدل مصالحه
نماید و عامل مذکور انچه معنی واقع بود بیان کرده باشد که در اول امر ان مال در دست من و شریک من بوده و حالا در تصرف
غیر و بجهه عین اعتراف حاکم شرع حکم نوشته اند که بمدعی عامل مطلوب معروف ثابت بعد ورثه رسانند و انضمام مصالحه را بیاد
کرده و مبلغی مرد بر سر خود و سلام و عامل مذکور را از اثبات این مطلب عاجز است بالاخره باصلاح مصلحین بلکه اجبار اینها بمصالحه
کرده است با شخص عامل که مال را از تصرف او در رفته با شخص که بوجه مصالحه با او صلح کرده اند و در زمان و حکمی که خواهد باشد بوجه
مصالحه معین و اخذ وجه مصالحه نموده اند حال مدعی که مال مفقود بمنزله زایل بر سر مال مصالحه باشد حقیقت ان زایل و ابطال حقی دیگر
ما لم و از منصرفین تخواه نموده اند یا ورثه او از حق بقیه مواهب و مطالبه میتوانند نمود یا نه
صورت سوال مغشوش و نقشه به نشود از مجموع عبارات او مال که یکنفر از عاملین مال را از تصرف عامل دیگر بیرون
اورده بدون اینکه بنحو مطلق از ان عامل دیگر تشخیص باشد و عبارت بعد از ان که عامل طلب نمود است که رضا و امضای مصالحه را در
در فرضی که ان در ان مدت بر نزاع حق ثابت کند و عبارت ثالثه که اجبار بنا بر حکم دیگر گذاشته مستفاد میشود که عامل دیگر که مال
از تصرف او بیرون رفته در واقع شخص زر بنحو مستقل میشود که حالا ان مقدار وجه مصالحه بدلی ان شخص اعتراف
باین کرده صلح کرده اند با او بوجه مصالحه باشد ولیکن صورت سوال معنی و این شخص هم بر فرض صورت سوال محق است
و مطلوب نیست که حق تا مدی در نفس الامر منکر باشد و مشغول الذمه زاید بر وجه مصالحه باشد و در صورت سوال هر گاه ظاهر میشود
که خود این شخص که مال را از تصرف او در رفته اقدام بمصالحه نموده تا لازم اید که زیاد تر را گرفته و کمتر را داده بلکه
مجبور بوده است بمصالحه و با وجود این دیگر بنفهم نقل حق از جانب صاحب مال و ورثه او و ورثه او افرت بجا
هرگاه این شخص عامل تن برافع تر ضه شده و ورثه زید هم بتوانند بطریق مرافعه شرعیه امر خود را تمام بجا بیاورند و مطالبه

یا نایب کننده حج

رافع شوند بانکه هر یک از خود را صلح کنند بمالی که این شخص ببرد و از شریک خود دیگر دهد بنابر اعتراف خود که در نزد شریک
او است در اینصورت توهم اجحاف میشود ولکن در صورت مفروضه یعنی اینجا مفروضه این توهم مدفوع است و لا بانکه
طلب را صاحب را صلح که در صورت سوال است منافی با آن شخص نیست و ثانیا بنا و ذمه زید بهر حق ثابت در نزد آن شریک دیگر نیست

طلبکاران و طلبیدن هم

را و او را سهم کرده باشند و مصالحه کرده باشند با شیء بعد مگر بلکه این هم را از اعتراف این عامل الفعل کرده اند و اعتراف او حق
بر کردن خودش ثابت میکند از برای غیر خود حقی از برای غیر ثابت میکند بر کردن آن شریک و اعتراف خودش بیان
خود و فدا بر او چیزی ثابت میکند بنابر مفروض سوال هر چند در لطمه در شرع ما خود باشد بیان و مفروض اثبات
کرسایر سوال از برائت ذمه شغل ذمه خود در نفس الامر و در نزد خدا کرده نه در لطمه در شرع و لا بیان های برائت
ذمه آن شریک دیگر پس در صورت تلف او هم جمیع حکم حق ثابت نباشد و در غایبه نظیر که مقصور بکم در ذمه او یا اطراف
این همه اجزا بان عامل صلح کرده اند و در جمیع هر گاه آن شریک و اتفاق شغل ذمه با تمام باید بوده [illegible]
و چنین نیست حال در گاه مجموع اهل المضاربه که در نزد هر دو بعد صلح کنند با بیغ شخص عمل صلح بعضی یا در صورت مفروضه
شغل ذمه نه از برای او و نه از برای شریک او باقی میماند و باید عالم بود با بیغ شخص بعد هر گاه شغل ذمه او بعلت صاحب
مال و وارث ثابت باشد و حق از برای صاحب مال و وارث او در ذمه این شریک باقی میماند باقی [illegible] در آن حکم
هر گاه مصالحه اجبار نباشد چگونه حلال میشود تصرف در مال المضاربه که بگیرد و صرف کند و حال آنکه عقد مصالحه نشده است
پس بنابراین ما شغل ذمه [illegible] میماند و جواب این است که اینکه در برابر مالی است که در ذمه او دعوی میکنند
و او خود هم مشغول ذمه نمیداند از باب تقاص حق خود میشود و اینکه در ادای آن چیزی است که از شریک میگیرد
بسبب اذن عامیست که در ذمه عقد مصالحه مندرج است بجهت آنکه علم رضا که متصور نیست بسبب مال چیزی است
که این شخص خورده باشد بزعم ورثه و اینکه بالعوض مبیع نیست چنانکه در مبیع معاطات بنابر اینکه مبیع [illegible] نیست
باشد چنانکه رای علامه است در نهایه که آن بایع جواز تصرف نیست بجهت آنکه مبیع بودن در اینجهت تقییدیه است
نه تعلیلیه و جواز تصرف بجهت محض تراضی است در آن مبیع [illegible] نه بعلت اینکه مبیع است و در اینجا هم تصرف
جایز است بجهت همان تراضی نه بعلت آنکه از راه صلح بآن منتقل شده [illegible]
شخص والد او در طفولیت

در طفولیت فوت شده و یک باب خانه با او بمیراث رسیده و جمیعی بعد قبض الاثنین والد او در اینجا حرفی یا خانه وارد
و ارث فوری که خود والد در آن شرکتی داشته جد او جدا کرده و تقسیم است بآن حرفی می آورده و از آن حرفی بیرون
و بار داخل همان نیز مشترک میشده و بالنتیجه استمرار یافته است تا هر روز با ارباب آن نیز عمیزند و این شخص علم ندارد
که والد او برضای شرکا بعنوان عقد لازمی مثل صلح یا بدون عقد لازمی یا بعنوان غصب و عدم رضا آورده ایا جایز است
تصرف در آن آب وضو و غسل در آن صحیح است یا نه و حال چکند که از تشویش فارغ شود — نظیر این
مسئله است هاکه علامه در قواعد و تحریر ذکر کرده است در مسئله اینکه هر گاه کسی ببیند بنائی از خود یا
یا مجرای آب خود را در ملک غیر یا درخت خود را که بر سر دیوار غیر گذاشته اند یا ناودان بام خود را ببیند که آب
آن در ملک غیر میریزد یا راه آمد و شد خود را در ملک غیر ببیند و سبب آن بر او معلوم نباشد و گفته است که در

ناودان را

کودرسحقاق استمرار آن اشکال است و همچنین هر گاه خراب شود آن بنا یا دیوار یا سقف بام و [illegible] بنا [illegible] اعادا
بسازد دیا این شخص باز مستحق همان حق سابق است یا نه و بعد از آن گفته که هر گاه بجهت آنکه ظاهر است که تصرف
بحق است چون ید مسلم بر آن است و محتمل است که جایز نباشد چون اصل این است که کسی را حقی در ملک غیر نباشد
و در قواعد ترجیح احتمال دوم را داده و همچنین فخر المحققین در شرح آن و از شیخ نقل شده است قول بترجیح احتمال
اول و اظهر در نظر حقیر در صورت دعوی حقیت بعنوان جزم تقدیم قول مدعی حق است چون ذو الید است
و ید چنانکه بر عینی واقع میشود بر حق هم واقع میشود و قوت ید و ترجیح آن بر صدق نیست که فقها خلاف کرده اند
که آیا مجرد رویت ید و شهادت بر ملکیت میتوان داد یا نه و از کلمات ایشان ظاهر میشود که در ذو الید بودن این
اشکی من حیث بنا الاشکال در این باب که آیا مجرد رویت این ید میتوان شهادت داد که حق او است یا نه
چنانکه از قواعد شهید ظاهر میشود که در همین مسئله گفته است که هر گاه کسی ببیند که مجرای آب کسی در ملک غیر است
آیا میتواند شهادت داد که حق او است یا نه و نظیر این مسئله است آنچه شهید در دروس گفته است و لو علم
دارین متلاصقین فیقضی لاحدهما بطرف الآخر برفع جذوعه عنه ولا منعه من التجدید لو انهدم السقف الا ان یعلم
[illegible] الآخر [illegible] و نقل الشیخ فیه عدم الخلاف ثم لو ادعی احدهما [illegible] الاستحقاق ونفاه الآخر حلف
[illegible] و علیه الاصل و ظاهر الشیخ ان علی المدعی العاریه البینه و الیمین علی الآخر و اصل این ظاهر [illegible] است

خراب هم

که هرگاه دو نفر بگویند درختان را که بهم چسبیده باشند و درختی که سقف خانه را بآن پوشیده اند هر دو مدعی بوده من نشانده ام مشترک است
میان هر دو خانه نصاب صاحب هیچیک از ایشان نیست و خانه دیگر نتوانند بان دیگری بگوید که دیوار مشترک و من عرض اینطرف میان ما بود
پس تو درخت سقف خود را از سر دیوار من که در آن شریکم بر دار و همچنین هرگاه سقف غالب شود و خواهد بگوید که
هم منع نمیتوانند کرد و اینها در وقتی است که هر دو سعی کنند از ادعای بطلان حق دیگری و هر دو ایشان همین قدر
میدانند که دو خانه بعینها وضع بانها منتقل شده و شیخ ره نقل کرده است که در این مسئله خلافی نیست بلی هرگاه
دعوی واقع شود میان ایشان و یکی از ایشان ادعا کند که من خود را مستحق میدانم که درختی بر سر دیوار مشترک باشد
وان دیگری بعنوان جزم بگوید که تو حق در اینجا نداری در اینجا محل نیست که قول منکر مقدم باشد چون ثبوت حق
در ملک غیر بعنوان عاریه بوده و بعنوان صلح نسبت مطلق است خلاف اصل است و فاضل بعضی علما این را اختیار کرده است

الکونه

و ظاهر شیخ ره اینست که هر مطلق عاریه بعینه است بعض میگوید و توسعی نیست که بسبب امکان این تصرف تقویت در ملک
غیر بعنوان عاریه بوده و بزور نمی ارد منطق نیست چون ادعای خلاف ظاهر میکند چون ظاهر بید تحقیق است و باید شاهد
بیاورد بر عاریت بودن و دیگر ید او بید عدوان است پس قول صاحب سقف که درخت او بر سر دیوار است مقدم است
با یمین این است حاصل مراد شیخ در دروس و این سخن بعینه جاری است در هر منافعی بعضی تابع دان و مجری است
و راه آمد و شد و غیر آن که مثل استحقاق این امور قول او مقدم است چون ذوالید است بر آن منفعت ضامنه
ملک و خانه که بر سر میان معتبر است بر منافع هم معتبر است و چون ممکن است که بعقد صحیح شرعی مثل صلح یا غیره این حق باو منتقل
شده باشد و ید بر آن دارد تا عدوان او ثابت نشده نمیتوان منع او شد و اینچنین ظاهر میشود حکم در صورت جهل
طرفین بحال و ندانند که وجه تصرف چه بوده است چون ید مسلم بمعنی تجویز این بوده باشد اینچنین و اصل صحت است
و بدون دلیل منع آن نمیتوان کرد پس هم میانه خود و خدا جایز نیست تصرف در آن و هم در ظاهر حکم هیچیک برد یکی
راهی ندارند و بعد از ظهور دعوی منع استحقاق حکم آن چیز دیگر است که بر قول ظاهر میشود و حکم آن همان است
که گفتیم هرگاه این را دانستی میرویم بر سر اصل مسئله و میگوئیم که این هم از باب آن مسائل سابقه است که این شخص را
بدون استحقاق از ملک غیر که آن آب مشترک است هست و میدانند که اینجا او پیش از این از ارث بوده است
از کجا است و صاحب زمین میبیند که حوض که از پدر رباو منتقل شده حق الشرب با این که آب از نهر مشترک داخل

داخل شود ماشاء و حق داند او بسبب جهت این استحقاق از عمل فقیه بوده پس میگوئیم که ما دامی که کسی با این شخص سخنی نگوید

اوهم

و او را منع نکند جایز نیست از برای او تصرف و فعل مسلم محمول بر صحت است و ما دامی که بر او آنکه ظاهر شده عدوان حق والد
این شخص ایشان هم را هم او نمیتوانند شد و الا هرگاه شرکا او ادعا کنند که والد او عدوان کرده و این شخص جاهل بحال باشد
و بگوید من نمیدانم پس ظاهر اینست که قول شرکا مقدم است با یمین چنانکه ظاهر فتاوی جمهور علما است در جاهایی که مثل بر
برکسی دعوی حق کند و او بگوید که من نمیدانم که یعنی متوجه منکر میشود و دلیل این مطلب را بسط تمام در کتاب قضای
منابع الاحکام و در بعضی از مسائل خود ذکر کرده ام و الا این شخص ادعای حقیقت کند و بگوید بحق استحقاق و شرکا

یا بدرقه غصب کند یا منع

بگویند که تو غاصبی یعنی حجه و بعد رب چنین قرار داد کرده بر که ما آن نهر مستفیض شود نه بعنوان عقد لازم و دعوی بطلان کنند
میشود که سابق گفتیم و نقل خلاف در آن کردیم و در صورتیکه ترجیح مثل حق استفاده ما است با یمین چون ظاهر اوا
ذوالید است سالی این مسئله فرقی با آنچه دارد در اینکه در اینجا قدرت تر غیبی ارب است مخصوص میشود و قدری
هم تلف میشود و ممکن است رفع حبس نفس دیوار ببرکند اشتغال درختها نیز و همچنین ممنوع بودن صاحب از زراعه ابدا
شد در اغلب منافع و الا اتلاف بعض پس آن نیز ضرر ندارد بجهت آنکه ممکن است انتقال بعقدی صحیح و جهات
در صلح مانند قدر معلوم است علاوه بر آنکه معلوم است با حتمال ضعیف که اینهم نوعی از حق الشرب و الاتلاف است
باشد در معامله معلومه و بعد از آنکه هرگاه ظاهر اوکه مطلق حق با شرکاء اقصی بر حق الشرب و عبور است در آن صورت با شرکاء
بوده چنین مصالحه کنند لازم نشود و از شبهه بر آید

هرگاه قیم صغیر با شخص که ادعای طلب مینموده از جانب
صغیر مصالحه نموده بجای المصالحه مبلغ چهار تومان و کفالت مونث مدت پنجسال صغیر مذکور را با شرطا که صغیر
مذکور در مدت مذکور با در دکان آن شخص شاگردی نماید و مبلغ چهار تومان را بازیافت نموده مدت پنجسال که بعهد
کفالت نموده صغیر مذکور بالحاق وفات بشرط شاگردی کردن با شد نموده و از دکان آن شخص بیرون رفته حال
که کبیر شده مطالبه وجه اخراجات ایام کفالت را مینماید

تحقیق در این مسئله موقوف است ببیان ضمیمه
مقدمه اول که هرگاه ضرر است از برای قیم که صغیر اجیر کردن صبی از برای مصلحت او دویم اینکه تفریط صغیر و اتلاف
حق غیر مثبت ضمان او میشود در مال خود سیم و دیگر گفته است در کتاب الاجاره تو استیجاره بطعامه و کسوته و
و کسوته او با صدق ما علم که زیرا که آن ظرد اداو غیرها و لو عین الطعام و الشراب و الکسوه بما یرفع الجهاله جاز لشرط تعیین

وقت البیع و لو اشترط بعوض و شرط ان لا یطلب و الکسوه علیه فوق ما کان از نظر و مقدار او متعلق اصول و قواعد است چهارم
اجیر خاص یعنی آنکه شرط کرده است که بخودی خود در مدت معینی عمل را بکند هرگاه در آن مدت عمل برای دیگری بنماید
مخیر است مابین اخذ اجرت المثل از اجیر و یا فسخ کند چنانکه از کلام شهید ثانی در روضه مستفاد میشود و موافق قواعد
و اصول است و مقتضای قول شیخ بطلان و انفساخ اجاره است چنانکه هرگاه بایع مبیع را تلف کند قبل از قبض
پنجم آنکه اظهر این است که شرطی که در ضمن عقد میشود و مفسد نیست و لازم شرط صحیح پس اگر بعمل آید در آن اشکالی
نیست و هرگاه بعمل نیاید مشروط له مسلط بر فسخ است علما در بعض مسائل [illegible] خلاف کرده اند در وجوب عمل
بشرط و بر اجبار و قول اصح این است که واجب است بر مشروط علیه وفا بآن و از برای مشروط له فسخ نیست
مگر بعد از تعذر تحصیل شرط پس هرگاه مشروط علیه امتناع کند و نتوان او را اجبار کرد بر شرط را [illegible] کنند [illegible] شرع
[illegible] اجبار کند اگر راضی بود از اجبار باشد و الا آن هم متعذر باشد از برای مشروط له خیار فسخ است ششم
آنکه واجب نیست بر مشروط علیه وفا بشرط و فایده شرط همین است که عقد لازم از لزوم بیرون کند و منزل
کند و در معرض زوال در آورد که اگر وفا کند شرط لازم باشد و اگر وفا نکند زایل شود هفتم تفصیلی است
که از شهید ره نقل شده و آن این است که اگر عقد کافی نیست در تحقق شرط و بعد از آن احتیاج بصیغه علیحده دارد
مثل شرط وکالت در بیع مرهون در ضمن عقد رهن پس وفا بآن لازم است و هرگاه محتاج است بعقد جدید مثل
شرط عتق عبد در ضمن عقد [illegible] پس بیع او پس وفا بآن لازم نیست هشتم این است که واجب است
بر مشروط علیه وفا بشرط و از برای مشروط له است الزام و اجبار او هر چند بر او حاکم باشد و لا وجوب اجبار
و الزام او مشروط علیه را در صورت اباء کردن او از شرط پس دلیلی بر آن نیست بلکه بسیاری از علما [illegible]
منافات با این قول ندارد مثل شرح لمعه و کفایه و نقل شیخ و عبارت [illegible] که اقرب است در [illegible] مذکور شد
و اقوی در نظر حقیر همین قول است و تفریع در کلام دیگران در آن نموده ام و اقوال با ادله در رساله شرط ضمن
العقد بیان کرده ام هرگاه دانستی این مقدمات را بر میگردیم بر سر اصل مسئله و میگوییم که اگر صورت واقعه این
نحو بوده است که مصالحه [illegible] طلب صغیر است با عمل مدت [illegible] او بمصالحه بر [illegible] و مقدار نفقه
از [illegible] صغیر پس [illegible] مصالحه است هر چند بتعیین و نقد [illegible] و نفقه نشده باشد چون اظهر در نظر حقیر این است

حقیر این است که جهالت در مصالحه [illegible] مغتفر است خصوصاً با وجود ضمیمه پس در این صورت لازم است بر صغیر اجرا [illegible]
شرط [illegible] و [illegible] مصالحه را [illegible] کنند و هرگاه [illegible] اجبار میسر نشود [illegible] تقاص حق
خود را از اجرت بکند [illegible] و اگر [illegible] از صغیر [illegible] طلب خواهد بود و هرگاه عقد مصالحه بر [illegible]
واقع شده و در ضمن عقد شرط عقد اجاره شده [illegible] صغیر [illegible] نفقه [illegible] قرار داده هر چند صحیح [illegible] شرط اجاره
صحیح است ولکن باید [illegible] که هرگاه [illegible] تعیین کرده مقدار وصف اجاره که شرط ضمن العقد است صحیح خواهد بود و الا
باطل خواهد بود و [illegible] در صحیح بطلان اجاره [illegible] جهالت مقدار نفقه شرط باطل و عقد مصالحه هم باطل خواهد بود
و در صورت صحیح اجاره [illegible] هم صحیح [illegible] لکن [illegible] مخیر است ما بین فسخ اجاره و اخذ اجرت المثل از صغیر و در صورت
فسخ اجاره شرط منعدم میشود [illegible] فسخ در اصل مصالحه [illegible] از برای [illegible] خیار
اشتراط است و بنا بر قول شیخ [illegible] فسخ عقد اجاره بسبب تخلف اجیر خاص از عمل در وقت معین [illegible] و هرگاه قسم
ثالث باشد که عقد مصالحه باشد و دو شرط در ضمن عقد [illegible] صغیر [illegible] مقدار [illegible]
بصغیر که عقد [illegible] در میان نباشد [illegible] شرط صحیح [illegible] حقیر این است
که هرگاه مشروط علیه [illegible] مشروط له مسلط بر فسخ است چنانکه [illegible] خیار اشتراط [illegible] کدام که قبول
دارند شرط را وفا بکند [illegible] ثابت میشود [illegible] میگوید
که او وفا [illegible] در این صورت [illegible]
حال [illegible] صورت سوال است که [illegible]
مقدار شرط ضمن العقد است [illegible] صغیر [illegible]
نفقه [illegible] فسخ میکند [illegible] سابق [illegible]
برادرش باشد [illegible]
که ضعیفه اموال خود را برادرش که مورث ایشان باشد صلح نموده است و ضعیفه [illegible] مصالحه مطلق
اطلاع ندارم [illegible]

تقاص دعوی عینی بکند و دعوی عینی در مصالحه جاری میشود یا نه — بنا بر اظهر اینست که صلح از عین در مصالحه هم ثابت است چنانکه
در بیع ثابت است والجواب مستدام باین اینست که هرچند در واقع مصالحه نشاید بنا بر فرض تسلیم و تمامیت سؤال
که ضعیف دعوی عین را نزاع بکنند لکن اظهر این است که از باب توصل بحق و تقاص حق خود بر فرض تسلیم و صحابت
معترف بصلح شود و دعوی عین بکنند جایز باشد لکن مقابله اراده این اعتراف و ادعا نشان بگیرد بر اینکه اعتراف
به صلح بعد الاکراه تقیه را این است که بقدر مقدار استیفای حق خود کرده باشم تا اینکه هرگاه من بعد قادر شود بر استیفای
حق خود این اعتراف او مبطل دعوی او نباشد — هرگاه برادری حصه ارثیه همشیره اش را متصرف
بوده و در ادای بهمشیره مماطله نموده تا اینکه فوت شده بعد وفات ورثه او صلحی در اسرار نموده اند که همشیره
حصه ارثیه اش را برادر خود صلح نموده و در آن صلح نامه بعضی علما شهادت معدودی از شهود بعنوان عدول تحقیق
تحقیق و ثبت نوشته اند شهود اصل جمعی از شهادت خود رجوع نموده اند و همشیره منکر مصالحه است آیا در این
صورت آن تحقیق و ثبت بعضی علما اعتباری دارند یا نه و در صورت عدم اعتبار آیا ضعیف مستحق اجرت المثل
است یا نه — این مجموع سؤالی است وجود کاغذ حجت نیست هرچند اقرار و اعتراف نوشته باشند در اینجا
چه جای تحقیق و ثبت علما اینکه آن کاغذ و نوشته کاغذ باشد که از زبان حاکم بعنوان عادل مفید قطع باشد و آن
بسیار نادر است و هرگاه مفید علم نشود باید رجوع کرد به بینه و از صورت سؤال ظاهر میشود که شهادت آن علما شهادت
فرع بوده یعنی چون جمعی شهادت داده بوده اند بر اقرار ضعیف بر مصالحه آنها شاهد فرع اند و نوشته اند که برما
ثابت شد و محقق شد پس اگر آن علما زنده نیستند و شهادت عند هم حاصل است اگر گفتیم مجرد کاغذ اعتبار
ندارد و هرگاه زنده باشند و حاضر شهادت بدهند در نزد حاکم بعنوان شهادت فرع پس اگر شهود فرع عادل
نیستند و در عین حال شهود اصل شاهد بوده اند هم شهود فرع هم عادل نبوده اند که اصل شهادت باطل میشود و
شهادت آن علما که شهود فرع اند بر فرض عدالت ایشان هم مسموع نیست و اگر اصل و فرع هر دو عادل باشند و لکن اصل شهود
اصل منکر شهادت هستند و هنوز حکم بر وفق نشده است و حاکمی حکمی نکرده است باز شهادت علما که شاهد فرع اند ساقط
میشود و اعتبار ندارد و اگر وارث را سخن دیگر باشد باید معلوم شود که جواب آن هم معلوم شود و بدون آن صحیح [illegible] این مطلب

صلح

این مطلب بدون مرافعه نمیشود و مرافعه شان بمجتهد عادل است او خود میداند که حکم چه قسم کند و بر مجتهد مستحق قائم نمیشود و هرگاه
مصالحه ثابت نشود شرعی ضعیف مستحق اجرت المثل ایام تصرف هست و کاهست که آن علما که این مطلب را نوشته اند هرگاه
در نزد حاکم حاضر شوند سخن دیگر و تقریری دیگر دارند بعنوان شهادت فرع باشند حکم کند و در این وقت حکم [illegible] میشود و [illegible]
اینکار بدون حضور طرفین و شهود انجام میگیرد — هرگاه زید منافع ارض و اشجار باغش را بعمرو صلح کند مبلغ ده تومان
در مدت چهار سال و عمرو مصالحه را هم قبض کند و در بین مدت درختهای آن باغ از ریشه کنده شود و بیفتد که در
این باب منافع آن مدت چهار دینار میشود و آنها عمرو میشوند مساوی اجزا از عوض مصالحه استرداد کند یا نه
هرچند کلام فقها در خصوص این مسئله در نظر حقیر نیست بعض عبارات علما در تذکره اینکه که گفته است و لو صالح علی سکنی دار
او خدمة عبد و نحو ذلک من المنافع المتعلقة بالاعیان صح بشرط ضبط المدة ولا یکون ذلک اجارة بل عقدا مستقلا فلو
تلف [illegible] قبل استیفاء شیء من المنفعة انفسخ الصلح و رجع [illegible] وان تلف بعد استیفاء بعض
المنفعة انفسخ فیما بقی من المدة و رجع بقسط ما بقی [illegible] و لکن [illegible] در مسئله [illegible] در کلام
ایشان مذکور نیست و بنا بر قول شیخ که صلح را تابع [illegible] عقود میداند که [illegible] از باب اجاره میشود [illegible] منفعت
در حکم آن الحق [illegible] نیست و بنا بر مشهور اقوی که صلح عقدی است مستقل [illegible] و در این
جاری کنیم بلکه احتیاج باین طریق نیست بلکه آن دلیل که در اجاره جاری است در عین جا جاری است [illegible] در اجاره در کلمات
ایشان مذکور است این است که هرگاه عین مستاجره تلف شود قبل از قبض یا بعد قبض و قبل از آنکه بگذرد زمانی
که از آن توان نفعی برد باطل میشود اجاره [illegible] در مبیع قبل از قبض [illegible] که دلیل در مسئله اجماع ایشان
باشد [illegible] در مسئله نقل نکرده اند بلکه [illegible] تصریح کرده است بعدم خلاف و در مسالک گفته است که بطلان اجاره
واضح است و لکن تعلیل کرده است باینکه آن عین [illegible] هرگاه تلف شود باطل میشود مثل مبیع و استیفاء
منفعت در اینجا تمام [illegible] در مبیع و گویا این مطلب را [illegible] نیز قیاس کرده باشند
بمبیع و بعد [illegible] از قول ببطلان نیست و هرگاه تلف شرعی باشند [illegible] تسلیم در اینجا نیز بعض
ببطلان [illegible] منزله [illegible] و جمعی دیگر از علما قائل شده اند که مختار است [illegible] فسخ
و در این وقت اجرة ساقط میشود و هرگاه داده است [illegible] بگیرد و [illegible] اجاره [illegible] خود [illegible]

مطالبه میکند از موجر عوض آن منفعت را چون حق او را غصب کرده و عوض آن اجرت المثل است پس اگر اتفاق افتاد که اجرت المثل
بیشتر از اجرت مسمی العقد باشد مستاجر آن تفاوت را میگیرد و دلیل این قول همان است که پیش محقق در استحقاق منفعت است
و لزوم ضرر و صحیح هرگاه خیار نباشد و هرگاه تلف عین در اثنای مدت باشد بعضی گفته اند که آن [illegible] منتفع شد گذشته
باشد پس اجاره در تتمه زمان باطل میشود و تقسیم میکنند اجرت مسمی العقد را بر تمام زمان و موجر بعد از زمان گذشته را مستحق
اجرت است و باقی را رد میکنند و طریق تقسیط و تقسیم هرگاه اجزای زمان در اجرت متساوی باشند واضح است و الا هرگاه
مختلف باشند پس طریق تقسیط این است که قیمت میکنند اجرت المثل جمیع اجزای زمان را و بعد از آن قیمت میکنند اجزای
ما قبل تلف زمان را تنها و بعد از آن ملاحظه میکنند نسبت ما بین اجرت المثل تمام زمان را با اجرت المثل زمان گذشته و بآن
نسبت از مسمی بر میدارند [illegible] و الا هرگاه موجر منع کند از عین مستاجره در اثنای پس اقوی همان است که از بعضی علما
نقل کردیم از تخییر لکن علامه در تنقیح نقل کرده است از ابن براج قول بآنکه هرگاه موجر منع کند اول از بعض مدت
و بعد از آن تسلیم او کند در باقی خیار نیست و عقد لازم است و علامه آن را رد کرده است این قول را بجهت لزوم
تبعض صفقه بلکه خیار از برای او باقیست تا اینجا سخن در تلف تمام عین مستاجره بود و الا هرگاه بعض آن عین
تلف شود مثل اینکه بعضی از زمینی که اجاره کرده بود [illegible] غرق شود و [illegible] منتفع نتوان شد یا قطعه از آن را سیلاب
ببرد یا بعض از عمارت خانه خراب شود و ممکن نشود انتفاع آن فورا از برای صاحب پس حکم در آن بعض که تلف شده مثل
حکم تلف جمیع عین است و در باقی مانده عین خیار است ما بین فسخ بجهت عیب تبعض صفقه و ما بین نگاه داشتن
آن باقی مانده در برابر حصه آن از اجرت چنانکه در مسالک تصریح بآن کرده و طریق تقسیط در اینجا پیش گفتیم که [illegible]
میشود و فرق اینست که در آنجا تقسیط نسبت با اجزای زمان میشد و در اینجا نسبت با اجزای عین میشود پس ملاحظه میکنیم
اجرت المثل مجموع عین را و اجرت المثل آن بعض تالف را و بعد از آن نسبتی که ما بین اجرت المثل آن بعض است با اجرت المثل
کل از اجرت مسمی وضع میکنیم و صاحب مسالک بعد کلام سابق گفته است که هرگاه چیزی از عین تلف نشده باشد لکن
منفعت آن ناقص شده باشد مثل اینکه آب زمینی یا آسیا کم شود یا حیوانی که اجاره کرده لنگ شود یا اجیر مریض
شود خیار فسخ از برای مستاجر ثابت میشود هرگاه اینها را دانستی بر میگردیم بر سر اصل مسئله و میگوییم که [illegible] آنست
که عقد مصالحه نسبت با آن درخت خاص که کنده شده است در باقی مانده زمان باطل است و مرد مختار است که مصالحه

صلح

که مصالحه را در آن درخت باطل بداند و تفاوت اجرت را [illegible] کند یا فسخ کند مصالحه را و موجر بمقدار زمان گذشته از اجرت مسمی [illegible] دارد
و تتمه را رد میکنند و طریق تقسیط همان است که پیش گفتیم و در اینجا [illegible] که آیا در صورت اختیار مصالحه در بقیه [illegible] را
در باقی آیا موجر را نیز خیار هست یا نه بنا بر لزوم تبعض صفقه یا نه و همچنین در مسئله بیع و همچنین این اختلاف در مسئله بیع است چون
فقها در مسئله خیار مشتری بجهت تبعض صفقه [illegible] و گویا آن نظر بعلت [illegible] چون غالب این است
که بایع عالم است [illegible] و در عیب مبیع و مستحق غیر بودن آن [illegible] و الا دلیلی که موجب خیار تبعض صفقه است در
بایع هم جاری است [illegible] در مسالک و شرح لمعه [illegible] در هر دو صورت [illegible]
[illegible] مثل اینکه [illegible] پس هرگاه زید ده غلام [illegible] تبعض صفقه [illegible]
[illegible] از بایع و [illegible] خیار فسخ [illegible] تبعض صفقه [illegible]
از برای بایع هم [illegible] کلام [illegible] که هرگاه بعض مبیع تلف شود قبل از قبض [illegible] خیار
فسخ در باقی [illegible] و هرگاه خیار [illegible] را علام دانستیم پس در اینجا [illegible] خواهد بود و [illegible]
[illegible] خیار فسخ خواهد داشت [illegible]
[illegible] و بعد از وفات زوج [illegible] نصف مهر [illegible]
[illegible] نصف مهر [illegible] نصف [illegible] را میکنند [illegible]
کرده اند این مسئله از مشکلات است و [illegible] نصف مهر [illegible] و شاید در این اوقات
گفته باشم [illegible] مصالحه [illegible] میگوییم که مردم [illegible]
[illegible] و [illegible] مشود که در اینجا [illegible]
[illegible] نا ممکن شود باید مصالحه کردن [illegible] میگویند [illegible]

سؤال

[illegible] خانه دارد و در میان [illegible] حصار [illegible] خود [illegible] راه [illegible]
[illegible] خود [illegible] و [illegible] و میگوید که [illegible] راه [illegible]
[illegible] راه [illegible] و در ملک خود [illegible] میتوانند [illegible]
از تردد [illegible] که هرگاه [illegible] کند [illegible] راه

نزد دیگر بتواند آمد نمی شود چون او استحقاق بیش از شارع چنین یک خانه بر سبیل عرف و عادة ندارد و اگر زیاد شدن اولاد و جمیع
اهل عیال خانه که در عرف و عادة لازم است این کس بیست که در اول یک زن و دو دختر داشت و بعد پنج ده نفر اولاد بهم رسید یا کنیز
و غلام بخرد یا مهمان بخانه او می آید پس آن مضر نیست — زید خانه و باغی متصل بهم دارد و معبر آن باغچه از میان
خانه زید است و دیگر راهی ندارد و اطراف باغچه ملک غیر است هرگاه زید خانه را فروخت بغیر و در حال عقد طرفین
ملتفت حال معبر و سر راه باغچه نشدند آیا حق العبور از برای زید باقیست در خانه یا مشتری میتواند منع کند
ظاهر اینست که حق العبور باقیست چنانکه معروف شده در السنه است و حق العبور از لوازم خانه نیست که داخل مبیع باشد
و منافات ما بین عقد بیع که نقل از ملک و بقاء حق غیر در آن نیست چنانکه هرگاه میزاب غیر در آن خانه بوده یا حق
العبور از برای غیر در آن خانه دارد و بعد فروختن خانه مستلزم سقوط آن حقوق نمیشود — زید و عمرو و بکر شریکند در
در چهار مزرعه که باسامی است یکی احمد آباد و دیگری محمد آباد و دیگری نصر آباد و دیگری علی آباد و چون [illegible] قسمت
سهام و قسمت صعوبت داشت بنا را باین گذاشتند که [illegible] بکر در مزرعه احمد آباد و علی آباد داشت
با زید و عمرو [illegible] در مزرعه نصر آباد و محمد آباد داشتند و مزرعه نصر آباد و محمد آباد را تسلیم بکر کردند و در ضمن
عقد مصالحه شرط کردند که [illegible] مزرعه احمد آباد [illegible] بشرطها [illegible] کورد و لازم
باشد [illegible] علی آباد [illegible] محمد آباد [illegible] باشد باین معنی که [illegible]
[illegible] محمد آباد و در عوض [illegible] علی آباد مال زید و عمرو باشد و مراد از این شرط [illegible] علی آباد و این [illegible]
[illegible] علی آباد را [illegible] در دفترخانه [illegible] و از [illegible] بیرون آورده
بودند و لکن زید و عمرو [illegible] دفترخانه [illegible]
کنند [illegible] و مال دیوان از [illegible] کنند [illegible] محمد آباد و در عوض [illegible] علی
مال زید و عمرو باشد [illegible] و جمع را زیاد کنند [illegible] دیوان [illegible]
[illegible] محمد آباد را [illegible] زید و عمرو [illegible] علی آباد را قبول کنند [illegible]
[illegible] این است [illegible] فاسد باشد [illegible] شرط [illegible] و شرط اول [illegible]
[illegible] محمد آباد [illegible] جمیع [illegible]

صحیح شود [illegible] مترتب شود و لکن [illegible] بین مصالح [illegible] که در مسئله [illegible]
پس این شرط [illegible] صحیح [illegible] که بطور [illegible] استحقاق [illegible] باطل
میشود پس شرط عدم بطلان [illegible] مخالف شرع [illegible] و بطلان شرط [illegible] عقد [illegible] میشود
هر چند [illegible] شرط دویم [illegible] رهن [illegible] در ارتهان چنانکه
[illegible] رهن [illegible] مبیع [illegible]
[illegible] رهن [illegible] مبیع [illegible] لازم نیست [illegible] رهن [illegible]
[illegible] رهن [illegible] مبیع [illegible] هرگاه [illegible]
[illegible] صحیح [illegible] رهن [illegible] مبیع بودن [illegible]
[illegible] محمد آباد [illegible] رهن است و [illegible] صحیح نیست چنانکه در مسئله [illegible] بیان کردیم
پس [illegible] این شرط [illegible] میشود و بعضی [illegible] صحیح [illegible] میشود چنانکه در مسئله [illegible] شد

در طلاق رجعی اگر زوج حق الرجوع را صلح کند بمهر زوجه و نفقه ایام عده و امثال آن جایز است و آیا این صلح در کلام
فقها مذکور است یا نه و هرگاه جایز است دلیل آن چه چیز است بیان فرمایند [illegible] در کلام [illegible] نیست که در کتب فقهیه
مذکور مانند بخصوص ولکن عموم دلیل آن بخصوص و دلیل عدم جواز آن نیست بجهة اینکه شأن فقهاء بیان القواعد الکلیه است
تا آن متوجه فروع میشوند و هرگاه در جایی مذکور نباشد دلیل عدم جواز آن نیست مثلا در کتب [illegible] احکام [illegible] و عام
ذکر میکنند و شرایط و مبطلات آن را ذکر میکنند ولکن اکثر مسائل جزئیه رجوع بآن دارند بخصوص متوجه نمیشوند و از اینجاست در کتاب [illegible] مذکور است
احکام آن استعمال میشود جمیعی در کتب صلح متوجه قواعد کلیه صلح شده و شرایط آن را [illegible] منقح کرده اند هرگاه بخصوص الکلام
رجعه و کتب طلاق متوجه این نباشند لهذا این صلح خاص صحیح است و ضرری ندارد و دلیل بر این عموم ادله صلح است که اوله الصلح جایز
بین المسلمین الا صلحا احل حراما او حرم حلالا و پیداست که این صلح نه تحلیل حرام است و نه تحریم حلال پس چیزی که مانع باشد
نبود و در اینجا سخن میتوان گفت که متبادر از لفظ صلح قطع نزاع است و لهذا در آیات و اخبار هم اینست و علماء نیز در [illegible]
گفته اند که صلح عقدیست شرعی [illegible] قطع نزاع و لکن این ممنوع است بلکه ظاهر [illegible] و لفظ نیست [illegible] بجهة
وقوع لفظ صلح در مقام نزاع رفع [illegible] مثل آیه اصلاح بین الزوجین و [illegible] الصلح [illegible] بعد از [illegible] و امثال آن
و این قائل تخصیص میکند با وجود آنکه علما تصریح کرده اند با اینکه خلاف نیست در عدم اشتراط سبق نزاع و اینکه علامه گفته است
که اصحاب حکم است در اصل وضع ولکن ضرور نیست که مطرد باشد مانند عده و غسل جمعه و قصر و غیر آن با وجود آنکه در [illegible] هم
قطع نزاع متصور نیست هر چند [illegible] نشود با بعنوان گفت که لفظ صلح ظاهر است در حقوق سابقه نه در انشاء حق جدید مثل
اسقاط دینی در ذمه کسی باشد و دعوی باشد و نزاع هم نباشد نه مثل اینکه [illegible] منتقل کند بفرزند خود یا بر [illegible]
بعنوان صلح و هرگاه [illegible] از باب ابتداء الصلح است [illegible] حقوق و این هم وارد است اولا [illegible] و ثانیا اختلاف ندارد
در صحت صلح ابتداءً [illegible] مستقل از انشاء و نقل ملک [illegible] حق نمیتواند شد بلکه اجماع بر آن نقل کرده اند
و عمومات اوفوا بالعقود و المؤمنون عند شروطهم شامل آن است [illegible] تعلیلات [illegible] در اخبار وارد شده که صلح منوط بتراضی
است و طیب نفس [illegible] از اخبار [illegible] الکلام از رضین وارد شده خصوصا [illegible] صلح میکند [illegible]
یک [illegible] بقدری که [illegible] در صلح ابتداء منافی نیست از رفع نزاع که نزاع
سابق نباشد بلکه خوف وقوع آن باشد [illegible] در صورت عدول از عقد بیع بعقد مصالحه از برای گریز از دعوی شفیع
یا از [illegible] صلح و حصول نزاع که سبب [illegible] میشود و همچنین در صلح بفرزند [illegible]

صلحا بین نزاع دیگران [illegible] از خود [illegible] فقط کند و فقهاء [illegible] اخبار و [illegible] هرگاه صلح کند [illegible]
[illegible] اگر [illegible] است بجواز صلح ابتداء [illegible] رجوع [illegible] اخبار و [illegible] میگویم [illegible]
مقصود رفع نزاع و نفاق است و کوتاه کردن دست زوج از زوجه و [illegible] گفته اند [illegible] الصلح [illegible]
[illegible] کالدار و العبد او دیناً او حقاً کالشفعه و القصاص و لا یجوز [illegible] العوض [illegible]
[illegible] المرأة [illegible] زوجیة [illegible] بذل نفسها بعوض [illegible] است [illegible]
[illegible] است و [illegible] و غیره [illegible] که در این مطلب [illegible]
[illegible] حکم [illegible] اینست که صلح ابتداء [illegible] حقوق [illegible] است و شبهه نیست که [illegible]
از حقوق [illegible] نیست و عمومات [illegible] صلح ابتداء را ثابت میکند [illegible] و [illegible] هرگاه [illegible]
[illegible] بجواز صلح [illegible] رجوع زیرا [illegible] از [illegible] طلاق رجعیه [illegible]
[illegible] رجوع میکند و [illegible] مقصود [illegible] طلاق [illegible]
[illegible] حق الرجوع و حق الشفعه نیست و [illegible] و غیره [illegible]
[illegible] نیست و [illegible] رجوع [illegible] میکند و [illegible] رجوع [illegible] حقوق [illegible]
از برای رجوع و اختیار است [illegible] رجوع میکند [illegible] حقوق [illegible]
[illegible] رجوع [illegible] عدم رجوع [illegible] دلیل [illegible]
[illegible] ذمه و اباحت است و عدم [illegible] است [illegible] محتاج بدلیل است لزوم [illegible] و هرگاه
[illegible] عقد مصالحه [illegible] عمومات صلح [illegible] مذکور شد که از [illegible]
[illegible] نقل کرده اند [illegible] هرگاه [illegible] رجوع کند رجوع او صحیح است و [illegible]
[illegible] زوجیه میشود هر چند [illegible] کرده [illegible] هر چند [illegible] رجوع ولکن [illegible]
[illegible] رجوع است [illegible] و [illegible] ساقط میکند
حق رجوع [illegible] سبب بودن [illegible] رجعیه [illegible] رجوع [illegible]
باشد نه مطلق [illegible] که سبب [illegible] حق ساقط شده [illegible] رجوع ندارد و اول آن

زوجی [illegible]

ان نیست که بگوید رجعت البته از برای او رجوع ثابت میشود و توهم اینکه سایر احکام زوجیه مثل میراث بردن و جواز غسل [illegible]
ان که بعنوان عموم ثابت است و آن بر بقاء علاقه زوجیت است پس رجوع جاری است در غایت ضعف است زیرا که از انتفاع بعض
حقوق منفی در انتفاع جمیع نمیشود و همچنین توهم اینکه در صورت تعاطی و فسخ صلح از طرفی که حق رجوع عود میکند و بملاحظه
بر بقاء حق مالک تر از توهم اول است زیرا که تعاطی در حکم عقد صادر است اما فرق میان که بایع و مشتری بعد لزوم عقد هیچ یک را نمانده
بدون رضا دیگری رجوع با [illegible] ان دیگری است [illegible] کرده و بعد از [illegible] مسعود [illegible] است که توهم شود که [illegible]
هرگاه زوج حق مطلقه [illegible] در عده صلح کند تا رجوع پس اگر رجوع در این بین جماع کند بدون رضای زوجه زنا کرده
خواهد بود و [illegible] نیز در [illegible] زیرا که احکام زنا [illegible] است که آن فعل بعد رجوع واقع شود و ان از باب
جماع و در معنی حیض است [illegible] منافات با ترتیب آثار ندارد و در [illegible] هم اسم [illegible] بودن زوجه [illegible] در حکم زوجه در
در غیر حق الاستمتاع و در [illegible] زوجیت مطلقه [illegible] بر رجوع [illegible] و [illegible] حاکم [illegible]
که [illegible] هرگاه جماع کند بدون نیت رجوع [illegible] رجوع [illegible] رجوع شروط است نیت رجوع شروط است
با تحقق [illegible] رجوع و اگر این مثل [illegible] که هرگاه زوجه رجوع کند [illegible] داده و [illegible] رجوع او
تا [illegible] حق رجوع ثابت [illegible] اقالة صلح [illegible] زوجه [illegible] چند در [illegible] هرگاه [illegible]
شود رجوع زوجه [illegible] او هم میتواند رجوع کرده و چون در طلاق [illegible] صلح [illegible] حق الرجوع در ضمن عقد صورت [illegible]
و بعد طلاق زوج میتواند بگوید [illegible] صلح [illegible] حق الرجوع [illegible] قبل از وقوع طلاق [illegible] حق الرجوع [illegible] هنوز ثابت
[illegible] صلح [illegible] وارد [illegible] جاری [illegible] که [illegible] وکیل کنند که در [illegible] اول طلاق بگوید و [illegible]
و [illegible] از آن حق الرجوع را صلح کند [illegible] دیگر [illegible] فقهاء [illegible] کرده اند [illegible] شرط است
که موکل در [illegible] وکیل مالک امری که در آن وکیل کرده باشد و مسلط بر آن باشد [illegible] وقوع آن امری که در آن وکیل
کرده است و [illegible] این است که زوج قبل از ایقاع طلاق [illegible] نیست که کسی را در آن وکیل کند پس توکیل صحیح
نخواهد بود و این [illegible] بجواب بعض از سؤالات که در [illegible] مسائل سابق نوشته ام واقع کرده ام و حاصل این است
که این از باب این است که کرده [illegible] بکسی [illegible] او را وکیل کند که [illegible] یا زنا بگیرد طلاق
و [illegible] از [illegible] و [illegible] و از باب آن است که کسی را وکیل کند که

و [illegible] کند که [illegible] دارم که او را [illegible] کنم [illegible] او را طلاق بدهی [illegible] و او را ارشاد کنی [illegible] — مسئله راجع
زید و عمرو [illegible] کنند [illegible] بعض مطالبات نقد است و بعض [illegible] و [illegible] و در میان مردم [illegible]
دارد یا [illegible] که زید مصالحه کند با عمرو حق خود را [illegible] اموال [illegible] یا [illegible] و بعضی [illegible]
[illegible] از [illegible] و [illegible] است و [illegible] باید ملاحظه کند که [illegible] است که [illegible]
در [illegible] میشود و [illegible] هیچ [illegible] ندارد [illegible] هرگاه [illegible] که [illegible] است که در ذمه [illegible]
و [illegible] هرگاه [illegible] صلح کند [illegible] و لکن هرگاه [illegible] صلح کند مثل [illegible] صلح کند
[illegible] کند [illegible] است [illegible] صلح کنند [illegible] با [illegible] از [illegible]
بر دارد و نفع [illegible] و نقصان آن از [illegible] باشد [illegible] در صحت این مصالحه نیست و اخبار [illegible]
وارد [illegible] عن ابی عبدالله علیه السلام [illegible] ربح [illegible] الطعام [illegible]
[illegible] اعطی [illegible] المال [illegible] — شرکة
کتاب [illegible] تقیید [illegible] بعد از انقضاء شرکت و اراده قسمت باشد [illegible] زیادتی [illegible]
[illegible] قرارداد [illegible] در [illegible] تقیید کرده [illegible] که مراد دیگران [illegible] شرط [illegible] و اراده [illegible]
اشتراط در [illegible] در ضمن عقد شرکت نیست زیرا که این شرط منافی عقد [illegible] مقتضی عقد شرکت است چون [illegible] تبعیت
[illegible] است از [illegible] هرگاه [illegible] شرطیه [illegible] اعتبار کنیم لازم می آید که بدون آن [illegible] باشد و [illegible] — شریک
[illegible] بلکه [illegible] که مراد [illegible] شرط [illegible] تعیین [illegible] که [illegible] دیگری
هم راضی شود بلکه بعنوان التزام باشد [illegible] عقد لازمی باشد مثل صلح و در کلام [illegible] شرط [illegible] صحت
این شرط در ضمن عقد نیز [illegible] مقتضای عقد شرکت [illegible] و بطلان شرکت میشود [illegible] و بطلان شرط نمیشود بلکه
این [illegible] صحیح [illegible] واقع میشود [illegible] و شرط میکنیم که ربح و نقصان آن با من
باشد و [illegible] زیرا که [illegible] میان عقد شرکت و فرض در مفهوم و فوائد
و [illegible] عبارت حدیث شرکت نیست بلکه صریح است [illegible] در [illegible] دلالت دارد بر [illegible]
کفیتم [illegible] وقوع این معامله و اشتراط در حین اراده قسمت خواه در انقضای مدت شرکت باشد یا بعد حصول [illegible]

و لا الخ حدیث مشتمل است بران که بعض معین باشد بعض دیگر پس ظاهر اتفاق است که خلاف در عدم اشتراط آن بنا شد چنانکه از آن خوانده
صلاحوره ظاهر میشود — زینب بوکالت ما جعفر از اولاد خود و باد علی قیمومیت از جانب صغیر و فضولا
از جانب بعضی دیگر از اولاد خود املاکی را صلح کند بر زید در عوض صد دینار فلوس و یکمن تبریز گندم و صلاح دارد که هرگاه
صغیر کبیر شود یا غایب حاضر شود و اجازه نکند از عهده برآید اما اصح صلح صحیح است با آن [illegible] و این ضمان صحیح است با صغیر و کبیر
علی در این مرحله [illegible] باشد — اگر زید [illegible] فضولا [illegible] کرده است [illegible] و [illegible] در فسخ
و زید [illegible] صلح [illegible] در آن تصرف میتواند کرد و مالک سلطانست بر فسخ در حین حضور و تصرف دادن ملک بوجود
امین صلح فضولا حرام است و غصب است و لا ضمان مساة زینب در آن ماده پس ظاهر این است که صحیح است چون غاصب آ[illegible]
و مشغول ذمه است پس هرگاه عجز از استرداد عین بجهت مالک حاصل شود [illegible] را [illegible] و بیگیرد پس از [illegible] قیمومیت
شرعیه باشد از جهة مجتهد عادل یا بر نحو [illegible] صحیح [illegible] پس آن صلح صحیح است و ضمان صورتی
ندارد چون ضمان ما لم یجب است [illegible] باشد که ضرورت داعی بر این [illegible] صلاح صغیر در این باشد که صلح شود و مصلحت
راضی نشود الا [illegible] در خوف اینکه [illegible] صغیر که کبیر شود و ادعا کند نتوانند اثبات کنند و صلح بر وجه صحیح است که این
از باب آن باشد که کسی بغیری در میان کشتی بگوید متاع خود را [illegible] بینداز من ضامنم که در این صورت ضمان هم صحیح است با آنکه
هرگاه صغیر بزرگ شود و ادعای ملک [illegible] کند و آن [illegible] اثبات کنند باید از عهده [illegible]
آن برآید و لا [illegible] از جانب [illegible] وکالت کرده است پس در آن [illegible] لازم است و فسخ نمیتوان کرد الا
بر [illegible] طرفین [illegible] بعض [illegible] که هرکدام [illegible] سلطان میشود بر فسخ و لا
دعوای [illegible] پس با وجود شرایط آن در عقد [illegible] جاری میشود — هرگاه زید [illegible] از [illegible] میراث دارد با عمرو صلح کند
و در ضمن عقد صلح شرط کند که بعد از مدت ده روز که این مال را اخذ نماید [illegible] یا نصفش را با زید صلح نماید بده
دینار آیا صلح صحیح است یا نه و هرگاه این صلح را مطلق واقع سازند و از خارج قسم یاد نمایند عمرو که بعد از اخذ مال [illegible] را
بزید فروشند یا صلح نماید بده دینار چه صورت دارد — ظاهر این است که شرط صحیح باشد و وفا بآن لازم و لکن حال
از قسم پس چون باید متعلق قسم راجح باشد بحسب دین و دنیا هر دو یا راجح باشد بحسب یکی دنیا و مساوی باشد نظر بدین
یا راجح باشد بحسب دین و مساوی باشد بحسب دنیا یا مساوی الطرفین باشد بحسب دین و دنیا هر دو ظاهر این است که هرگاه

صلح

که هرگاه راجح باشد بحسب دین [illegible] بحسب دنیا [illegible] رجوع باشد بحسب دنیا [illegible] هیچ یک [illegible] باشد بحسب دین راجح باشد بحسب دنیا
پس در [illegible] عدم انعقاد آن [illegible] ندارد — زید آب [illegible] از باغ عمرو بباغ خود میبرد و شرب میکرد و حال
زید آب [illegible] از باغ عمرو که [illegible] بیرون برده [illegible] و باغ [illegible] ایا میتواند زید آب خود را
از باغ عمرو [illegible] ببرد یا نه [illegible] زید هرگاه [illegible] اختیار [illegible] آب
خود را بباغ خود ببرد در [illegible] زید میتواند که آب خود را از [illegible] باغ عمرو [illegible] زمین [illegible]
کند یا نه و بعد از آنکه زید آب [illegible] دیگر برد [illegible] قدیم موقوف میشود یا نه و در این صورت زید حق دارد
که از آن [illegible] قدیم که از باغ عمرو [illegible] آب [illegible] در هر پانزده روزی یکدفعه بر [illegible] خود ببرد یا نه و عمرو [illegible]
این است که [illegible] زید از جای دیگر برد [illegible] قدیم موقوف شده و دیگر [illegible] آب را از زمین من [illegible] ببرد
[illegible] هرگاه عمرو مدعی این باشد که [illegible] آب [illegible] باغ [illegible] این
حق [illegible] که [illegible] را [illegible] و زید بگوید که آب [illegible] است و از هر جا خواهم میبرم و [illegible] عمرو
در عبور آن آب ثابت باشد ظاهر تقدیم قول عمرو است با یمین در صورتی که بینه از برای زید نباشد که [illegible] عاریت
بوده است [illegible] و لا هرگاه عمرو [illegible] خود [illegible] باشد [illegible] آب [illegible] باغ
که این آب در این جا عبور میکرده [illegible] که کیفیت [illegible] زید هرگاه مدعی عاریت یا [illegible] باشند [illegible]
نباشد قول او مقدم است با یمین و لا اینکه [illegible] زید [illegible] آب خود را از باغ عمرو ببرد و عمرو مانع شود در اینجا نیز
بگویم که اگر زید مدعی [illegible] که مراد در باغ تو حق العبور آب [illegible] و اینکه چند روزی
که از راه دیگر برده ام [illegible] حق من نمیشود و عمرو [illegible] او باشد و بینه هم در میان نباشد ظاهر تقدیم قول
زید است با یمین و هرگاه زید [illegible] نباشد بلکه [illegible] عبور [illegible] و [illegible] است که این آب در اینجا
همیشه عبور میکرد و عمرو مدعی غصب یا عاریت باشد و بینه نباشد قول عمرو مقدم است با یمین و هرگاه [illegible]
استحقاق نباشند [illegible] و طریقه مستمره عمل میکنند و تعطیل طریقه مستمره بدون [illegible]
[illegible] و سقوط [illegible] نمیشود [illegible] در کیفیت [illegible]
ببرد [illegible] شخص [illegible] دارد و آب [illegible]

و واقع است ان طاحونه را بیکرداند و ان طاحونه که بیرون ده میرود سلاک است خود و با ان شرب میکنند در اینجا اوقات مشتمل فقط و زمین
که واقع است در تحت ان طاحونه خریده است با جمیع انچه در ان است و در ان زمین علامت طاحونه قدیم و دیگر هست مستفاد
هم است که در این زمین طاحونه بوده و مشتری این زمین همان طاحونه خرابه را بالکلیه تعمیر کرده و بعد خروج اب از بکنت طاحونه
اول این طاحونه را بیکرداند و از انجا که بیرون میرود هنگ سلاک است و از طرف خود با ان شرب میکنند و ظاهرا جرای اب
هم همین نحو مستمر بوده و معبر دیگر هم از زبان اهل قریه شنوده الا اینکه حالات صاحبان طاحونه اول مانع شدند از اینکه این طاحونه
جدید با این اب بگردد و معارض اینکه هیچ نحو ضرر بطاحونه ایشان نمیرسد بلکه از راه طمع باانکه چون مردم با تجا رجوع حاجت
میکنند منافع این طاحونه کم میشود یا نمیتوانند مانع شده باشند مالکان طاحونه اول از حیثیت اینکه مالک طاحونه اند
بیع و صلح طاحونه جدید نمیتوانستند شد هرگاه اثبات نراع حق در مجرای که تحت طاحونه ایشان است و بطاحونه جدید سرمیرود نمایند
و ظاهر هرگاه در ان مجرا حق ملکیت داشته باشند یا در اب شریک باشند یا السبب شرکت یا استحقاق در مجری فوق سمی داشته باشند
~~یا در اب شریک باشند~~ و بگویند که ما عکس کرده ایم که طاحونه ثانیه مجرای ماءات منتفع شود لیس دور نیست که بعد از ثبوت
اینکه در ابای طاحونه قدیم بطور که از این اب میکرد دیگر نتوانند مانع شد زیرا که نهایت امر این است که صاحب طاحونه
جدید مطلع نباشد بر حقیقت امر که جریان طاحونه قدیم به این اب به چه نحو بوده ایا باستحقاق بوده یا بعاریت بوده
داخل ان مسئله میشود که اصحاب چند جوی نهاده در ملک غیر یا عبور اب خود را در ملک غیر نموده اند که از قدیم
راه بوده است که در این حق این است که هرگاه مالک ملک هم ادعای غصب او را نمیکنند جایز نیست از برای او این شخص
انتفاع به مجرای غیر او هم مانع این نمیتوانند شد و هرگاه دعوی کنند و مالک ملک بگوید تو غاصبی و متصرف منفعت بگوید
که من باستحقاق در ان متصرفم در ان خلاف است و ظاهر در نزد حقیر تقدیم قول متصرف در منفعت است با یمین و ظاهر این است
که فرق نیست ما بین انکه خوب شده باشد محض استنفاع یا داخل ملک باشد پس در اینجا هم میگوئیم که صاحب اسیاب مجرا را به استمرار انتفاع از این
اب داشته است و ان استمرار منتهی است از برای مشتری و چون مالکان اصل بوده و فعل او محمول بر صحت است همچنان که مدعی
غاصبیت او را اثبات نکنند از او منتزع نمیتوانند کرد بنا بر ان هرگاه مدعی بعض صاحبان طاحونه قدیم بسبب مالکیت در اب یا مجری
متمسک باشند ملکیت و منع کنند از انتفاع بان و ادعای غصب بودن تصرف [illegible] بودن کنند و صاحب طاحونه مذکور
بگوید که معلوم من نیست غصبیت در اینجا قول مالک اب و مجری مقدم است با یمین و از اینجا ظاهر میشود حکم انکه سلاک است که غیر

که غیر صاحب طاحونه مجری اب اند گفتگو بکنند با صاحب اسیاب سابق هم از راه مالکیت اب یا مجری سخن بگویند او هم بیع و صلح و هر ام نمیتواند
شد و همچنین هرگاه جهت امر در این باب بر هم خورده است هم چنانکه منازع او نمیتوانند شد هرگاه پای دعوی در میان اید و ادعای
غصب و عدوان در میان باشد حکم ان همان است که گفتیم هرگاه سوال شد که سه خانه دارند که متصل به یکدیگر و یکی دیوار
خانهای طرفین مشترک [illegible] خانه وسط [illegible] که یکی از طرفین [illegible] که دیوار [illegible] دو خانه
طرفین است [illegible] دیوار خانه [illegible] در خانه وسط است در همین [illegible] خانه خود را فروخت
بدیگری ان مشتری دیوار کشیده است [illegible] دیوار [illegible] طرفین و ان کوچه را محوطه کرده و در ان [illegible] قرار داده
و حالا صاحبان خانهای طرفین میگویند که حریم دیوار ما عبارت [illegible] در میان محوطه گرفته و ما باید تردد کنیم و راه [illegible] از برای
ان الوده [illegible] باران و برف [illegible] دیوار [illegible] دیوار ما را خراب میکنیم [illegible] و این مشتری [illegible] که دیوار را تازه
کشیده [illegible] که در وقت دیوار کشیدن مانع نشدند و [illegible] مدت [illegible] ساکت
[illegible] دیوار را کشیده [illegible] در ان وقت حاضر نبودیم که تو دیوار کشیدی [illegible] خراب کنیم یا نه
[illegible] خراب [illegible] و خراب میکنیم [illegible] دارند
[illegible] خراب کردن یا نه از مجموع گفتار طرفین [illegible] زمین [illegible] خانها
طرفین ادعای حریم میکنند و مشتری [illegible] بر ملکیت [illegible] در وقت دیوار کشیدن مانع نشده اند
و تمسک [illegible] اثبات [illegible] لازم باشد [illegible] ملکیت
بیاید پس باید بنا [illegible] زمین [illegible] چون اصل عدم ملکیت است و در زمین [illegible] حریم
ثابت است پس هر یک از صاحب خانهای طرفین حق حریم دیوار را دارند در ان زمین و صاحب خانه وسط حق حریم خانه و حریم
دیوار [illegible] دیوار است [illegible] خاک دیوار [illegible] خراب شدن [illegible] و امثال ان و حریم ان
خانه وسط هم راه امد و شد [illegible] ریختن خاک [illegible] حریم ملکیت است
چنانکه ظاهر است [illegible] صاحب حریم منع از تصرف غیر میتوانند کرد و چون مفروض این است که [illegible] دیوار جدید در عرض
حریم دیوار خانهای طرفین واقع شده پس صاحبان خانهای طرفین [illegible] دیوار [illegible] حریم [illegible] صاحب خانه
وسط [illegible] شدن [illegible] دیوار کشیدن [illegible] عاریت و [illegible] فرض

گر ثابت شود که بعنوان عاریت رفع شده اند که دیوار را بکشد هم نظیر این از انکات اکثر مسئله خود دیوار را [illegible] کند لا باید عوض
ارش را بکشد — هرگاه کسی بستان خانه دارد که بغیر شخص دیگری دارد است و آن شخص میگوید بمن آب خود را از زمین دیگر میسر
بگذار [illegible] سبب بستان معطل میشود و یا میشود اند بر دو یا نه و بر فرض که شده اند بر دو یا او در صورتی که اطفاء [illegible] در زمین
[illegible] میریزند و منع آب بیرون رفتن میشود و مالک آب متضرر میشود و مالک آب میتواند التزام کند صاحب بستان را
که اطفاء آن را بکند و رفع ضرر از من بکنی یا نه — لا سبیل او ظاهرا پس هرگاه صاحب معلوم است که بر چیز بعد لازم ساخته
باشد مثل اینکه بعنوان عاریه ساخته است و بدون شرط از مالک آب که در رای بستان آب زده بر وجه لازم شد صلح یا غیر
آن مستحق این حق شده پس ظاهرا جواز بردن آب است ولکن صورت عاریه است ارش و نقصان بستان را باید بکشد
و هرگاه معلوم باشد بر وجه لازم مستحق آن شده مثل صلح و غیره [illegible] و هرگاه حال مجهول باشد پس در این صورت
بنا این است که هیچکدام ادعای حق و بطلان بستان نمیکنند مثل اینکه صاحب بستان میگوید که من این بستان را از میراث پدر دارم
و وقتی که بمن رسید بهمین است دایر بوده و [illegible] لزوم استحقاق چه ضرر است و همچنین مالک آب هم ادعای بطلان یا عدم
لزوم حق رفتن آب را نمیکنند پس ظاهر این است که در این [illegible] از باب آن مسئله است که کسی مجری آب خود را در ملک غیر هم
ببینند یا عبور خود را در ملک غیر ببینند یا سر در هوای سقف خانه خود را بر دیوار غیر ببینند و وجه آن [illegible] اولی
دانسته و نه غیر او و ظاهر در این این است که [illegible] غیر مانع او شود و هرگاه نزاع کنند و صاحب بستان بگوید که من بحق
متصرفم و مالک آب منکر باشد پس در این خلاف است و اظهر در نظر حقیر ترجیح قول ذی الید است که صاحب بستان باشد
و وجه این را در جواب سائل دیگر گفته ام و حاصل آن این است که ملکیت غیر منافات با ثبوت حق در آن ملک
ندارد و جمع بین الحقین مهما امکن لازم است و ید تصرف چنانکه در اعیان معتبر است در حقوق هم معتبر است [illegible]
بثبوت ید صاحب بستان بر این حق و [illegible] بر این عمومات نقض [illegible] هم [illegible] دارد و خصوصا در [illegible]
که مالک آن [illegible] و خصوصا در وقتی که عرض او اقرار [illegible] باشد و همچنین دلالت دارد بر آن
خصوص صحیحه محمد بن [illegible] ابن محبوب [illegible] کتب رجل الی الفقیه علیه السلام [illegible] کانت له رحی علی نهر قریة والقریة لرجل
او رجلین فاراد صاحب القریة ان یسوق الماء [illegible] الی غیر هذا النهر الذی علیه هذه الرحی و یعطل هذه
الرحی اله ذلک ام لا فوقع علیه السلام یتقی الله و یعمل فی ذلک بالمعروف و لا یضار اخاه المؤمن الحدیث

صلح

الحدیث و کلینی نیز همین حدیث را باسناد [illegible] صحیح روایت کرده است و محقق در نافع باین عبارت فتوی داده
و لو کان له رحی علی نهر لغیره لم یجز له ان یعدل بالماء عنها الا برضا صاحبها و ظاهر این عبارت مثل ظاهر روایت شامل
صورتی است که معلوم باشد استحقاق صاحب [illegible] و صورتی که معلوم نباشد خواه دعوی استحقاق بکند و خواه نکند [illegible]
سایر ادله هم [illegible] که گفتیم [illegible] عبارت [illegible] حق [illegible]
[illegible] النهر لغیره [illegible] صاحب [illegible] ان یسوق الماء [illegible] الا برضا صاحب الرحی و موافقه
و این عبارت [illegible] صاحب [illegible] حق [illegible] دارد [illegible]
[illegible] زیرا که [illegible] سوال [illegible] جواب هم باید [illegible] دیگر
باشد [illegible] حق واجب [illegible] متعلقات [illegible] قبل باشد یعنی حصول
رحی [illegible] نه [illegible] غصب [illegible] و نه بر فرض لغو [illegible] رضای صاحب نهر
[illegible] ساخته شده باشد [illegible] از قبیل عرق ظالم باشد [illegible] حقی نباشد
[illegible] روایت [illegible]
بود [illegible] کلام [illegible]
[illegible] النهر المملوک [illegible] رحی [illegible] النهر [illegible]
[illegible] الا باذن صاحب الرحی [illegible] در مسئله نقل [illegible]
در اصل مسئله [illegible] در صورت اقرار [illegible] خلاف است و مشهور [illegible] پس میتوان [illegible]
[illegible] مسئله [illegible] خلاف [illegible] علامه [illegible] خواهد بود و لکن
[illegible] وارد [illegible] در آن مسئله مطلقا تابع مشهور نیستیم بلکه تفصیل میدهیم چنانکه در چند موضع بیان
آن کرده ایم [illegible] تصرف [illegible] بلکه [illegible] تصرف [illegible]
[illegible] اقرار [illegible] ستقاق است و بید چنانکه [illegible] شد در نزاع
هم [illegible] صحیح [illegible] است [illegible] که مشهور هم عمل
[illegible] کرده اند پس مخالفت مشهور هم نکرده خواهیم بود و اما سوال از [illegible] سنگ [illegible]

در مراتب پس ظاهر این است که هرگاه صاحب آسیا تقصیر نداشته و خرابی بسبب او نشده بر او لازم نباشد تنقیه مرور سد

کردن مجرا طاحونه همچنانکه بر صاحب آب هم لازم نیست تنقیه نهر فوق آسیا و تعمیر آن هرگاه خراب شود از بیان ظاهر و در آن

آسیا مگر اینکه مالک نهر خود خراب کرده باشد چون مفروض اینست که تفویت حق صاحب آسیا کرده است که در عکس هم حکم آن

و الا در صورتی که خرابی از هیچکدام از ایشان نباشد بلکه از خود آب یا از ضایع باشد هیچکدام دیگری را نمیتوانند الزام کرد

و مناسب این مقام است عبارتی که در قواعد مذکور است در کتاب صلح و لا یجب علی مستحق اجراء الماء فی ملک غیره مشارکة

المالک فی عمارة السقف المجری و ان خرب بسبب الماء و لا علی المالک اصلاح القنوات لو خربت بغیر سببه و مثل اینست عبارت

تذکره و در دروس هم عبارتی است چون نسخ مغلوطات نقل نکردم — هرگاه دیواری مشترک میان دو نفر

خراب شود و احد شریکین خواهد دیوار را بسازد و دیگری شراکت نکند میتوان او را الزام کرد یا نه و همچنین چاه مشترک

ظاهر اتفاق در میان شیعه نیست که نمیتوان او را الزام کرد و اکثر علما هم برآنند هر چند و هرگاه یکی عمارت کند مطالبه

اجرت از دیگری نمیتواند کرد و [illegible] نقل شده باشد هم نمیتوان خاک و سنگ را شریک گرفت و همچنین است

قنات و ظاهر این است که در آن سر خلاف در میان شیعه نباشد که از تذکره ظاهر میشود بلکه بعضی علما که در اینجا موافق شیعه بوده اند

در اینجا فرق گذاشته اند ظاهرا مسئله در دیوار و قسمت ممکن است و در اینجا ممکن نیست پس بعدم شراکت لازم می آید ضرر و این

منضبط نیست و ظاهر عدم فرق است و کلام است از هر دو طرف ضرر متصور است — هرگاه زینب صداق خود [illegible]

مادر خود را با پدرش صلح کند بملک یا باغ معین و شرط کنند که منافع آن ملک یا باغ مادام الحیوة مادر را و باشد این صحیح است یا نه

ظاهر اینست که اصل عقد صلح باطل میشود بجهت اینکه این شرط منافی مقتضای عقد است زیرا که مقتضای آن حصول

ملک است و شرط عدم انتفاع مالک از ملک خود منافات با ملکیت دارد و اگر خواهیم این مسئله را تصحیح کنیم از باب اشتراط سکنای

یکساله مثلا از باب بایع در ضمن عقد بیع پس آن در وقتی خوب است که جهالتی در آن نباشد و مدت حیات پدر مجهول است و هر چند

عقد صلح جهالت بردار است لکن معلوم نیست که چنین جهالتی که در قرار داد [illegible] است [illegible] بنا شده و اینکه از

از باب ~~[illegible]~~ این است که بگوییم صلح کردم یکی منافع آن را یا دو سال یا ده سال

بعنوان تردید [illegible] از باب صلح [illegible] نیست بمنافع یکسال یا معینی که معلوم نباشد مقدار آن منافع و این

نظیر آنست که در [illegible] مجهول الوزن را و لکن صحیح نمیدانیم که هبه کند یکی از دو غلام را

صلح

از دو غلام را لا علی التعیین یا بگوید بعضی را از [illegible] بجهت اینکه در اینجا [illegible] موجوده است و [illegible] مجهول است

و وجه دیگر در اینجا معلوم نیست و حال اینکه بطلان [illegible] اکتفا کنیم و [illegible] فرض کنیم و بنا بر این از قبیل

صلح منافع یکسال یا دو سال [illegible] خواهد بود و چون در اینجا مصالحه بر شیء واحد واقع شد و چون [illegible] دلیل بطلان معامله

غرر را صلح [illegible] میشود [illegible] که در صلح نقل کرده اند و در اینجا مفروض این است که در طرف [illegible] نیست و اجماع

هم در صلح معلوم نیست پس [illegible] در معاملات [illegible] مرحله شرح است ضرر ندارد

چون [illegible] لازم نمی آید مثل اینکه کسی صلح کند [illegible] خود [illegible] یک من گندم و شرط کند که [illegible]

الحیوة منافع آن را [illegible] باشد و تحقیق [illegible] در کتاب [illegible] از همین مجموعه مسئله شد

زید اموال [illegible] صلح کرده است [illegible] و دیگری غایب [illegible] قبول میکند از جانب

خود اصالة و از جانب غایب فضولة [illegible] و والد غایب [illegible] و اجازه قبول حاضر را [illegible] این صحیح است

و لازم است یا نه — ظاهر این است که صحیح و لازم است چون عقد فضولی هرگاه یکطرف آن فضولی باشد از جانب

او لازم است [illegible] از طرف فضولی [illegible] تا آن وقت بر هم [illegible] و از طرف [illegible] فضولی است

متزلزل است تا [illegible] آن وقت لزوم نسبت بهر دو حاصل میشود و این نه از باب حصول قبول است بعد از فوت

طرف ایجاب که گفته اند که هرگاه طرف ایجاب عقد واقع شود و موجب بمیرد قبول آن طرف بعد موت موجب کافی نیست

و عقد باطل است [illegible] علامه [illegible] ایجاب و قبول هرگاه طرف قبول

بمیرد قبل از قبول [illegible] است که حق

قبول منتقل میشود بوارث موجب بسبب [illegible] خاص — زید با عمرو ادعائی داشت و صلح کرد بوجه مصالحه

[illegible] بعد عمرو ادعا کرد که [illegible] است و ثانیا [illegible] قبل از فسخ مصالحه اول بنا

صلح جدیدی گذارده اند در اینصورت [illegible] اول است یا دوم یا هیچکدام — زید با عمرو اعتراف

خود مستحق [illegible] اول نیست [illegible] دعوی [illegible] اول و [illegible]

نشود که [illegible] است [illegible] دعوی [illegible] در میان [illegible] رسید

باز دعوی اول عود میکند [illegible] پس صلح ثانی [illegible] هر چند از برای رفع دعوی ثانی [illegible] صحیح خواهد بود

فتوی

مسئله ... غصب

وعدم فسخ و نقض بیع از طرفین ثابت و عدم صحت آن میشود و حقیقی زید مستحق و بعد مصالحه ثابت نموده خواهد بود و لا غیر   هرگاه
مجری قنات تا شرب باشد و بعض شخص مالک معلوم الملکیه است مغصوب سلاطین و سلطان غصب باشد ایا تصرف مالک در آن
خود چگونه میشود که شخص غیر از زبان او بنا کند و همچنین از زبان مردم رعایای که سلاطین جبرا بنا بقطع داده
و همچنین بعد بر مردم   متولی شرعی و وقف هرگاه باشند و حاکم شرع در جایی که متولی شرعی باشد حق و بعد
با متصرفین بوجهی که کمی بیش دارد در قطرین مصالحه مستقر کنند هر چند اجرت المثل آن بعد از قطع سلطان بجا نباشد
و کمی بیش اجرت المثل نداشته باشد بلکه بر قدری که کمی بیش داشته باشند هر چند لم یکن باشد و بعد از آن متصرفین
مغصوب با مالک واقعی مصالحه و توبه نموده قرعه کنند و هر یک نوبه خود را ببرند که بر هریک انتفاع تصرف
حلال باشد و هرگاه متصرفین مغصوب هم غاصب باشند و از متولی و حاکم شرع کنکوی مستقر آن زنند در آن صورت
تصرف انتفاع حرام است و هرگاه مالک واقعی خواهد تصرف در ملک خود کند موقوف میشود بر مصالحه و توبه کردن با
با غاصبین و رای ... میشود و دور ... که متولی یا حاکم شرع و رای ... نیز از جانب صاحبان مغصوب
با مالک واقعی مصالحه نموده و بقدر حصه مالک واقعی موجود در خیش نماید که ... آن مالک حلال باشد و اختلافی
که بسبب سوانح ایام و ساعات و غیره رو میدهد که باعث تغییر نوبه و مصالحات میشود مضر نیست مثلا بنا براین بود
که روز شنبه نوبه مالک موجود واقعی بود و چند روز است هوا و برف و باران آب ... کردند و مالک
که بنای آب گرفتن شده مالک واقعی را سر نوبه بود و نوبه او روز شنبه بود و حالی که بار سر نوبه میشود روز شنبه
یا دوشنبه میشود و این ضرر ندارد چون معیار روز نوبه تقدم و تاخر روز نوبه بود نه خصوص شنبه بودن و یکشنبه
بودن و همچنین تفاوت که بسبب کوتاه شدن و بلند شدن روزها بهم میرسد ضرر ندارد چون اهل عرف در آن
مسامحه میکنند و همچنین هرگاه یک روز آب از میان ببندند ... بجهت تنقیه نهر و مار صاحب نوبه نوبه خود را
بگیرد بجا تعویض و تبدیل روز مالک حقیقی و غاصبین صورتی ندارد   زید و عمرو هر دو وارث
شرعی یکی میباشند و قنوات و متروکات مورث در تصرف زید بوده است عمرو مطالبه حق خود را از زید
مینموده زید مماطله در ادای حصه عمرو کرده بالآخره عمرو حقوق ارثیه خود را با زید بعوض معین مصالحه نموده
بعد از وقوع مصالحه عمرو دعوی غبن کرده و غبن هم که بمصالحه نموده مصالحه نا توبه نموده است بعد از مدتی عمرو

عمرو اثبات نماید ... که ... صلح ... مصالحه ... فسخ است و در صورتی که مصالحه واقع
شده باشد بمعنی الصلح ... متروکات ... است ... که متروک شده مثلا معلوم شده
بوده باشد و صلح که نموده است ... اعتبار ... ایا دعوی غبن بعد از اطلاع بر قصور متروکات که چند نموده
بوده عمرو میتواند نمود یا نه   هرگاه زید عالم بوده است بمقدار حصه عمرو و عمرو جاهل و بعد از اثبات مقدار حصه
عمرو ... زید با او صلح کرده است هر چند ... صلح ... دعوی ... میکنند ولکن زید ... ثابت
و ظاهر این است که هرگاه بعد از صلح عمرو ثابت کرد ... حق او را ... فاسد میشود
...
...
...
...
...
...
...
...
...
...
...
...
...
دعوی کند و این ... صلح ...
...
...

کران بقیه در ملک او بود و متعلقاتش از قبیل [illegible] بوده اند و عمرو که مالک آن جزء که در طاق مزبور داشته از محوطه مباح و گذرش از همین [illegible]
مینموده اند بعد از مدتی هان الطاق و طاق مزبور با جزء مزبور با فضای محوطه و حق المرور که از محوطه مینمود که را ان شخص
آن جزء به او فروخت [illegible] طاق مزبور و بعضی محوطه است و دکان آن جزء او و عمرو دکان آن جزء همیشه از دروازه و محوطه سابق
خود [illegible] رفته و آن جزء مزبور بعد از [illegible] طاق و الطاق مذکور را شخص دیگر [illegible] آن جزء خود را که در فضای سابق خود داشته و راه
[illegible] و محوطه سابق خود [illegible] طاق سه در مزبور [illegible] و آمد و رفت بسیار از آنجا داشته و راه [illegible] شخص دیگر
آن جزء خود دیگر آن محوطه که زمین [illegible] و این جزء موجب آن [illegible] شخص [illegible] خود بوده است که راه طاق
و الطاق [illegible] مزبور موافق مضمون قباله که در دست دارم و شرط ضمن العقد از [illegible] است هر که را مانع شغل باشد از عمرو و غیرهم
هرقدر باشند باید ازانجا [illegible] اسم [illegible] الحکم شرعا آن را [illegible] که را ان شخص [illegible] میرسد که راه
آمد و شد [illegible] که قبل از [illegible] طاق مزبور از دروازه و محوطه سابق خود [illegible] در الحق
المرور در [illegible] طاهر السلامت که هرگاه عمارت را ما حق العبور ان العبور [illegible] کنند
از این [illegible] را [illegible] حق العبور [illegible] بقدر [illegible] در [illegible] محتاج است [illegible] مستحق است و زاید بر آن را مستحق نیست
شل حق العبور [illegible] در [illegible] و منها [illegible] و اقربای [illegible] و دیدن می آیند و هم
ضرور [illegible] تردد کنند و حق العبور [illegible] عبور اهل بلد [illegible] هرگاه در [illegible]
[illegible] حق عبور [illegible] مستعد [illegible] موجب زیان [illegible] تردد [illegible]
شود صاحب خانه [illegible] میتوانند مانع [illegible] در ملک خود شود [illegible]
زیرا که آن منع از عبور است [illegible] مستعد [illegible] کرده هفت سال قبل از این که شخص باغ و طاق
و الطاق مذکور را [illegible] الشخص [illegible] مذکور [illegible] چند [illegible] لکن چون متصل [illegible] و راه آن
[illegible] حق المرور از [illegible] عقد [illegible] چون مشتری [illegible] رسید [illegible]
[illegible] سکوت کردم [illegible] نکردم [illegible] هم بودم [illegible] چند [illegible]
که از آن گذشته و بایع وفات یافته و مشتری [illegible] چند در آن [illegible] حق شفعه [illegible] است یا نه و هرگاه بوده

بوده الی الان با وصف وفات بایع و [illegible] مشتری باقیست یا نه — در صورت عذر در تاخیر اخذ الشفعه و عدم قدرت بر آن
ظاهر السلامت که در صورت [illegible] حق اخذ الشفعه و عدم تقصیر در اخذ مسلم [illegible] اخذ الشفعه کرده هر چند مدت متمادی شده
باشد و مانع فورت [illegible] باشد و لکن [illegible] است که [illegible] و مقتضی آن باید معمول داشت — هرگاه زید در زمین [illegible]
حصه ای داشته و عمرو نیز در ما فوق حصه مزبور [illegible] زمین داشته و از قدیم الایام آب برف و باران زمین مزبور [illegible] فوق
آن از [illegible] و راه رو حصه مذکور [illegible] و بدره [illegible] حصه [illegible] در ساحت مزبور
[illegible] عمارت نموده مانع از مرور [illegible] مذکوره [illegible] زمین [illegible] از تغییر زمین مزبور
ساحت مذکوره [illegible] و [illegible] قرار داد [illegible] حق [illegible] یا نه — ظاهر [illegible] قدیم مستمره که [illegible]
بوده نمیتوانند [illegible] زمین عمرو [illegible] حصه [illegible]
استحقاق دارد [illegible] نمیتوانند کرد [illegible] از پشت بام و امثال [illegible] برف
در زمین [illegible] سابق چون [illegible] زمین عمرو عمارت [illegible] آب باران و برف [illegible] زمین فرو
میرفت [illegible] زید [illegible] برف [illegible] زید [illegible] زید مانع آن [illegible]
[illegible] نمیتوانند شد — هرگاه ریشه درخت باغ زید از زیر [illegible] عمرو [illegible] در زمین عمرو [illegible] از آن
ریشه سبز شود آیا [illegible] از زید است یا عمرو و عمرو [illegible] ریشه [illegible] قطع کند [illegible] یا نه
[illegible] و لکن عمرو [illegible] بکوبد [illegible] بلکه میتواند [illegible] ریشه [illegible] قطع کند و [illegible] کنند
هم خود میتواند کرد — آب انباری که وقف عام است کسی در وقت [illegible] آب [illegible] بعض آن وقف و بعض
آن [illegible] زنان صغیره و [illegible] و بعد از رفع حاجت او قدری آب
در ته آن مانده بعد از آن در فصل زمستان [illegible] آن آب متغیر است و بر فرض [illegible]
آیا [illegible] میتوانند [illegible] و هرگاه [illegible] و بعد از آن [illegible]
چون آب [illegible] در باغات [illegible] میشود [illegible] در میان
[illegible] و در وقت [illegible] و بر فرض [illegible] فایده معتد به
[illegible] از [illegible] هرگاه این آب [illegible] آب انبار [illegible] است که [illegible]
باقی بماند و وقف از مصرف [illegible] سلیمت در وضو و غسل و غیره [illegible] و موقوف علیهم از حق خود

سوال

کوچه

عموم اینجا جاری است در دین شما بلکه از خواهد بود   ظاهر این است که آن آب در حکم تالف باشد که مالک از آن اعراض کرده
باشد مثل فرض کنند که باران ها متفرق کرده باشد و هر دانه از آن در گوشه افتاده باشد خصوصاً در وقتی که وقت زمستان که باران
داخل شده که هیچ حاجتی به آن از برای ملاک باقی نمانده و همچنین اهل آب انبار در آن وقت محتاجند که آب در آن جمع کنند از برای
فصل تابستان پس در این وقت غرض از برای این آب ... غنی اند و بعید این است که در این وقت صاحبان آب موجود بگویند
که آب خود را ببرند یا حلال کنند و الا آب انبار را معطل نخواهیم گذاشت و هرگاه نکنند حق ایشان ساقط میشود و اظهر این است
که در این وقت مطلب را عرض حاکم شرع هم برسانند که ایشان را الزام کنند یا خود اینجا دانند بکنند و از برای غایب هم حاکم
شرع یا عدول مؤمنین اگر حاکم نباشد بکنند لیکن وقت تصرف اهل آب انبار نه وقت تصرف غاصب هم ملاحظه کنند و بعد هم
اهل اجزه گویند و ظاهر این است که ... از برای آن بگویند خلاصه اگر فرض شود ... از برای آن ... از آن آب است
بیرون آورده آن و بمصرف مالک ... معلوم شود ... اگر ... ابن ابی ... و ...

وشتم

مطلوب دارند و در باب تصرف کنند در آب انبار و اهل ... معطل نگذارند و ... مضایقه نکنند و اگر
چنین بکنند ... هرگاه آب ... و ... خود ...
بیاید و ... تصرف در این حوض ... در ...
او ... باشد ... در صورت عدم رضا زیرا که در اینجا ... تحقق شده است ...
و این ... جایز نیست تصرف ... در ملک شریک ... ملک ... است
که ... صاحب زمین ... و هرگاه دیگری ... و جایز نیست ... کرده است که ...
ملک غیر شده است بدون اذن پس هرگاه ... در ملک غیر ... بطریق ... معلوم ...
که ... در این است که هر صاحب حوض ... از این ... صاحب آب بگوید ... ببرد و ... نمیتواند ببرد و ... صاحب حوض
راضی شود ... بگوید که ... آب ... مقدار ... و بعنوان ... راضی نمی شود
... یا ... الذمه ... واجب نیست ... میتوانند گفت ... در این صورت هرگاه مالک
... که صاحب حوض ... الذمه ... که در آن ... شرع باشد یا ...
است ... صاحب حوض ... نیست و ... صاحب حوض ... قیمت ... در صورت ...
صاحب آب ... نیست که ... است که ... شرع ... حاکم ... الزام ... نمیتوانند کرد و هرگاه

صلح

و هرگاه ... خود ... و ... باشد ... از آن آب ... باقی ... بکنند کرده باشد و الا ...
جایز نیست و احتیاط در چنین صورت آن است که تصدیق اهل ... آن را ... بکرد و ... برسانند ... در صورت
اصلاح صاحب ... از ... حق خود ... شده ... که هرگاه صاحب ... کند ... هر چند ...
آن معلوم نیست خصوصاً در اینجا که موضوع ... است ... آنکه دین ... است و ... نمیشود الا
بانضمام صاحب ... که ... مقام او باشد ... حاکم   مجری ... میشود و ...
آن ... قریب است و ... قلیل از این آب ... در خانه خود ... میشود که ...
زید میشود ... که ... از ... در خانه خود ... که ... است از ... که ...
و ... چند دارد که ... ببرند تا ... آن چاه ... آب ... و از آن چاه ...
نقل کنند تا این چاه ... آب ... میشود ... از آنجا ... کند ... قلیل از آن آب ...
که این آب ... آب ... در ... بزرگ میشود و ... مشترک ... نکرده
... ملاک ... و بعض ... آب ... اینجا ... یا نه و ... را ...
منع یا نه و ... هرگاه ... آب ... در روز نوبه خود ... آب ... هستند ... ملاک میتوانند
مانع شد یا نه ... لزوم دارد یا نه ... لزوم ندارد ... میتوانند که مانع تصرف ... شد یا نه
و ... که صاحب نوبه ... است ... لازم است ... از ملک خود قطع کند ... صاحب نوبه لاحق است ...
... آب ... ببرد ... خود   ملاک ... راضی نیستند که ... آب ... خود ... میتوانند مانع ...
... شوند از بردن آب ... تصرف ... در ... مشترک ...
که ... زید و جواز تصرف زید ... قدیم ... از تصرف ... نمیشود ...
... و ... معلوم شد که در روز نوبه خود ... شرکا ... راضی هستند ... آب ... از آن ...
ببرد ... آب ... خود ... شرکا ... راضی ... لزوم ... پس ... لازم ...
و هر وقت خواهند بر هم میزنند ... شخص که نوبه خود ... برده باید اجرت المثل ...
بقدر حصه شرکا ... و ... مانع ... از تصرف در آب پس اگر مراد منع مطلق است

پس ان بود جهت و اگر مراد عدم رضای نفر قسمت بر توبه قدیم و خواه تجدید بنای توبه و معاملات گذارد یا هرگاه عمل شود خواهد
قسمت آب بکند میتوانند که حساب کنند لکن الان را حظی نمیتوانند کند انست که انتقام بکشد و آب شرکاء را از میان برده بلکه
باید فورا بنای دارش بگذارد برضای شرکاء و دلالت سوال آن که آب بعد انقطاع پس طرف این است که بر صاحب توبه اول پیش از این
بنا نشده کرده است از آب بردارد و مانع صاحب توبه لاحق نشود و لازم نیست بر لزوم آب از ملک خود و رسانیدن آب بدست
صاحب توبه لاحق یا مجری بزرع او جهت دلالت مجری بزرع او فوق مجری منبع این است و آب رسانیدن با او موقوف است که بر توبه پیاله
و میان نهر بوده میشود و حال آنکه مجری مزرع صاحب توبه لاحق است بلکه قسمت و مجری بجانب او وجوب انتقال بر او راهی ندارد بلکه
معلوم نیست که بر صاحب توبه اول لازم باشد آب را بزرع خود کشد چه مانده که نفیت لغو مستقر ندارد و هر که دلالت بر اتلاف
داشته باشد مجری ما در صورت هرگاه آب باو ضرر برساند میتوانند آب را در ملک خود سد کنند و به نهر سر دهد هر چند ضرر برد و تلف شود
هیچ اگر صاحب است که هرگاه حیوانات واقف شد که ضرر شود میتوانند آنرا بیرون کنند بدون اینکه آنرا تلف کنند و اگر تلف شود بر وجه ضمانی
نیست زیرا که لازم نیست ... در ملک خود هیچ کردن ضرر درخت غیر را بملک او داخل شود و هرگاه از ازاله
آن ممکن نشود الا با تلاف آن جایز است چنانکه در کتاب صلح مذکوره اشاره با بینه کرده و از این ارباب امانت نیست که لازم باشد رد صلح
بصاحب آن زیرا که مفروض این است که آب که بخاری میاید که داخل بوده غیر است بیدی از صاحب توبه اول ... و قطع
نظر از آن کرده و اتلاف کرده و بیدی که ثابت بود بر آب خوردنش بود   زید با عمرو ادعا میکرد و فلان مبلغ
داده بود خود که بر و در بر زید بوده که ادعا را بعمرو میکرد صلح کند و ولد عمرو رفته و تتمه را بزید داده و صیغه صلح با اسم خود جاری
کرده و صیغه صلح با اسم خود گرفته آیا در این صورت این صیغه صلح است یا نه   هرگاه زید با عمرو دعوی دارند بر سر زمین مشغول ملک
باسم خانه داد که دعوی طرفین تنقیح آن ملک ... معلوم است بملکیت عمرو و صلح عیبی آن حقی ندارد در نه بر سر دو نه ولد او و حقیقی هیچ
باطل است از اصل بجای که صحیح نیست صلح حق دعوی است و در این صورت هرگاه عمرو ولد خود را وکیل کرد در صلح حق دعوی بابت مبلغ
معینی پس هرگاه ولد عمرو صلح کرد مبلغ معینی را بزید و در عوض آن دعوی را آن مبلغ در ذمه او باشد و بعد از آن مبلغ معینی را عمرو
بعضا داد و بزید در این صورت صلح صحیح است و حق دعوی زید منتقل میشود بولد عمرو تا ولد عمرو اثبات بکند حقیقت زید را املاک ملک
او میشود و در این صورت باید ولد عمرو آن مبلغ معینی که بعمرو داده باو رد کند و اگر از بار او باقی مانده همان آنچه داده دعوی است و الا هرگاه
ولد عمرو صلح کرده باشد با زید آن حق دعوی را بآن مبلغ معین که مال عمرو است پس اگر عمرو اجازه نکند آن صلح را صلح باطل میشود

صح

میشود و باید عین مال را باو رد کند و باز دعوی بر حال خود باقی است و هرگاه اجازه کند آن صلح را پس حق دعوی منتقل میشود بعمرو و چون
دعوی کسی با خود او معنی ندارد پس حق ابراء و اسقاط دعوی زید میشود و صلح مستلزم سقوط حق دعوی زید میشود و ملکیت عمرو مستقر میشود بلا
منازع و چون مراد شبهه صحت صلح در دعوی بر طرفین واقع تر بوده و ظاهر این که سوال سائل هم مقتضی است که عین عین مال خود منتقل کرده
پس صلح صحیح بوده تا منوط دعوی بر طرفین شده و الا کفتار در دعوی دین و حق هم جاری است و سخن در او هم بر نهج دعوی بر طرفین است
زیرا که در هر دو صورت ما دام که مرعی اثبات نشود اتحقق مدعی فیه مانند آن عین را میتوان صلح کرد و نه دین و حق را بلکه آنچه
که بر آن صلح کرده نفس حق دعوی است و با سقوط حق دعوی مدعی را حق دعوی مدعی فیه در ظاهر شرع باقی نمیماند   شخص بیجا را
فرا با از پدر او با او منتقل شده و در اطراف آن بیجا املاک مردم است و آن بیجا هم آبگیر داشته و حال مستعملش شده و معلوم است
نیست و بعضی شهادت میدهد که مجرای آن از زمین زید بوده و زید مسلم است حکم این مسئله چه چیز است   اولا با سکه
ملکیت بیجا مستلزم ثبوت ملکیت مجری از برای آن نیست زیرا که ممکن است که صاحب بیجا بعنوان عاریه یا اجاره آب از زمینهای
مردم میآورده و بر فرض که مستلزم باشد مال از عاریه ثابت باشد که این بیجا هم مسلکی داشته و لکن معلوم نباشد که در کدام زمین است
و هر یک از زمینهای محتمل است که مجری در آن بوده و در این وقت محقق است که علم بقرعه نشود و معتقد است که بگوییم که بر هیچ یک
از املاک چیزی لازم نیست مانند خانه که خشتی میان چند نفر باشد و معنی در آن باقی شود و بر هیچ یک معلوم نباشد که از او است
که غسل بر هیچ یک واجب نیست بلکه اصل برائت و این مانند آن نیست که کسی مشغول ذمه مالی است که معلوم است در جماعت معینه
و نمیداند که حق کدام است و هیچ یک از ایشان هم نمیدانند که در اینجا گفته اند باید با همه صلح کرد چون در اینجا شغل ذمه آن شخص ثابت است
و در اینجا شغل ذمه هیچ یک از املاک ثابت نیست هر چند در نظر ظاهر دور نیست که در این صورت هم از این ارباب مجهول المالک
باشد و بمصرف مجهول المالک باید برسانند و مصالحه با اینها لازم نباشد و احتیاط در دوم اظهر است از احتیاط قرعه است هاد در صورت
که ثانیا در میان نباشد و هیچ یک از صاحب بیجا و صاحب زمینهای حوالی آن عالم بکار نبوده باشند و دعوی قطع و انکار قطع در میان
نباشد و همچنین هرگاه بیکی آنها یکنفر شاهد عادل باشد خواه عادل نباشد و جهالت ملاک املاک بیجا هم در صورت
سابق باشد مثل سابق است و هیچ نفعی ندارد و لا هرگاه یکی را علم عیان آید و صاحب بیجا ادعا هم کند که مجرای او در   هم
در زمین زید است و یکنفر شاهد هم مطابق آن ادعا دارد پس اگر آن شاهد عادل است و صاحب بیجا قسم هم بخورد با دو گواه حق
مجرای او در زمین زید ثابت میشود و هرگاه عادل نباشد آن شاهد و مدعی دعوی جزم کند بر آنکه عمر در زمین زید است اگر
زید منکر است بعنوان جزم و میگوید تو را حق نیست در این زمین در اینجا صاحب بیجا را تسلط قسم دارد بر زید و هرگاه

تحویل کرده و قسم یاد نکرده بر جوانب [illegible] التسلیم او کنند و اگر دعوی قسم خورده باز عمرو را میگوید و اگر تحویل کرده حق او ساقط میشود و هرگاه
[illegible] دعوی نظر کند [illegible] قسم دارد و در اینجا [illegible] نکول حق عمرو ثابت میشود و هرگاه زید [illegible] جزم [illegible] بلکه
بگوید [illegible] علم [illegible] و در این صورت [illegible] قسم [illegible] و وجوه
[illegible] قسم یاد کرده [illegible] قسم [illegible] میکند [illegible] قسم خورده [illegible] و الحق [illegible]
[illegible] این قسم مردود نیست [illegible] قسم [illegible] میشود [illegible] رجوع [illegible]
و طریق دیگر [illegible] صلح [illegible] در کتاب [illegible] کرده ام [illegible] دعوی [illegible] کند و زید [illegible]
در اینجا دعوی از اصل ساقط است　　زید مصالحه میکند [illegible] بود [illegible] باشد [illegible]
[illegible] عقد [illegible] صحیح [illegible] صحیح است یا نه　　الظاهر این است که صحیح است
در صلح معلوم است شرط [illegible] در وقت صلح [illegible] معوض و صلح [illegible] صحیح
[illegible] و هرگاه [illegible] بالفعل صحیح نیست [illegible] در اوایل کتاب صلح مذکور شد　　شخص [illegible]
[illegible] صلح با خالوی خود [illegible] حق [illegible] از جد [illegible] منتقل [illegible] او کرد و بعد صلح کرد دعوی
او را [illegible] ملک [illegible] قیمت [illegible] خیار فسخ مصالحه
دارد یا نه　　در صورتی که [illegible] تفاوت [illegible] بر فسخ [illegible] خیار [illegible]
[illegible] این [illegible] در صلح [illegible] نیست [illegible] بیع
[illegible] منقول و بعضی [illegible] است [illegible] نیست [illegible]
[illegible] مغبون میکند [illegible] تفاوت قیمت [illegible] صلح [illegible] است از آن
[illegible] اول [illegible] صلح [illegible] تفاوت معلوم نیست [illegible]
حکم در مسئله [illegible] و عدم فرق [illegible] در این مقام [illegible] صلح [illegible]　　زید و عمرو
[illegible] دیگری [illegible] اختلاف کردند عمرو میگوید [illegible] و زید میگوید [illegible] صلح کنند
بر نصف [illegible] اختلاف [illegible] هرگاه عمرو [illegible] مشغول ذمه زید است [illegible] نصف [illegible] و زید [illegible]
مشغول الذمه [illegible] نصف [illegible] و در دنیا [illegible] چه چیز است　　صلح [illegible] دعوی [illegible] قطع
میکند و لکن [illegible] مشغول الذمه دیگری است در آخرت و هرگاه بعد از صلح [illegible] ثابت شود بطلان

بطلان قول [illegible] در دنیا هم [illegible] مطالبه [illegible] دعوی [illegible] کرده [illegible] بر باطل
کرده باشد　　هرگاه صلح [illegible] واقع شود [illegible] بطلاق [illegible] رجعی [illegible] هرگاه رجوع [illegible] بعد از [illegible]
[illegible] و قبول [illegible] بعد از ایجاب و قبول [illegible]
[illegible] شرط [illegible] لازم است یا نه　　[illegible] حرام [illegible]
هرگاه طلاق [illegible] زوجه [illegible] عقد نکاح دوام [illegible] الا بطلاق [illegible]
طلاق [illegible] رجوع [illegible] حرام [illegible] رجوع [illegible]
[illegible] صورت زوجه [illegible] رجوع [illegible] صلح [illegible]
[illegible] صلح [illegible] شرط [illegible] از عقد [illegible] است [illegible] اعتبار [illegible]
[illegible] ایجاب و قبول [illegible] ایجاب و قبول [illegible] دارد　　هرگاه [illegible] زید [illegible] عمرو
[illegible] زید [illegible] از [illegible] تا اینکه رفع ضرر کند
از [illegible]　　[illegible] است [illegible] رفع ضرر [illegible] رفع ضرر [illegible] کند [illegible]
هرگاه [illegible] عمرو لازم نیست [illegible] کند [illegible] هرگاه [illegible]
خود [illegible] کند و آب ببرد [illegible] لازم است [illegible] زید است [illegible]　　زینب [illegible]
[illegible] مصالحه کرد بزید [illegible] و [illegible] زید [illegible] و شرط کرد [illegible] عقد [illegible] زید [illegible]
چند [illegible] از [illegible] اموال خود [illegible] زید مرد و زینب [illegible] خود [illegible]
بود [illegible] عمرو و [illegible] زینب [illegible] زید [illegible] صلح صحیح است یا نه و [illegible]
[illegible] صلح [illegible] است و عدم [illegible] و [illegible] تحقق [illegible] زید [illegible] زینب
پس زینب مسلط است بر فسخ مصالحه [illegible] فسخ کرده و بیع کرده بیع صحیح است و هرگاه فسخ نکرده بیع صحیح نیست و در
[illegible] صورت [illegible] بیع [illegible] فسخ [illegible] خیار فسخ [illegible] است
[illegible] وارث زینب [illegible] فسخ کرد [illegible] خیار نیست [illegible]　　زید [illegible] اموال خود [illegible]
فسخ وارث [illegible] بیع کرده [illegible] است [illegible]

[illegible]

[illegible]

بعضی از اولاد خود یا کبیره یا صغار بموجب مسئله که صحیح معتبره و بعد از فوت او طفلی بهم رسد که چنین ظاهر باشد که در حال صلح با او حملی

بوده میراث ... که چون جناب مصالح به خط مقصود منه به غیر منتقل نموده بود و قبل از ان ام او حیض و آثار حمل ظاهر شده پس حال این

طفل در رحم را با مصالح له شریک نموده که بعد از ولادت بعضی مثل حظ الانثیین اموال مذکوره را قسمت نمایند

و عقد ... بگویند که اولاد کبار که در وقت صلح در رحم ... نیستند ... صحیح نیست بسبب آنکه در وقتی

... در رحم ... صحیح است

کالعدم صحیح

شیئا فشیئا

با حکم ... اعتباری ندارد ... مگر آنکه ... حکم شرع ...

بعید است خصوصا در صورت سوال که ... پس باید ... معلوم کرد و مقتضای

ان عمل کرد پس میگوییم هرگاه ثابت شود که ملکیت ... کرده بجمیع اولاد خود از صغار و کبار بصیغه مصالحه

... در این صورت عقد مصالحه از عقود لازمه است و ... طفل که در رحم است ... شریک

نمیتوانند شد و هرگاه صیغه جاری شد و هنوز ... در ملکیت مصالح ... که اثر عقد ظاهر شد صیغه مصالحه

باطفال اولاد و ... ولایة ... جاری میکند ... صحیح نیست چون حمل قابل تملک نیست و از آنکه

در بعضی صور حکم است از برای او ... مثل وصیت و میراث بدلیل خارج است ... تا یکی از ... زنده

متولد شود پس ملکیت او هم در این دو صورت ... لازم است و مراعی است تا وقت ولادت و در کلمات

علما و در کتاب اقرار تصریح ... هرگاه کسی اقرار کند بچیزی از برای حمل سه صورت دارد یکی آنکه اقرار کند

یا ذکر سبب ... که شرعا مجوز ... مثل آنکه بگوید ... بمیراث یا وصیت یا از برای او وقف

شده دوم آنکه ذکر سببی نماید که شرعا ... مثل آنکه بگوید بسبب آنکه جنایتی بر او ... و مستحق غرامت

... سوم آنکه مطلق اقرار کند و ذکر سبب نکند در صورت اول بالاتفاق

اقرار صحیح است ولکن باید منتظر ولادت او ... اگر حیا متولد شد باو منتقل میشود و الا فلا و در صورت دوم

خلاف کرده اند و اکثر صحیح دانسته اند چون اول کلام اقرار تمام است ... بوجه صحیح ...

باشد که وصیت یا میراث است و ذکر سبب ... در صورت سیم نیز ... صحیح است پس از اینجا معلوم شد

که استحقاق ... میدانند و از این جهت است که وقف ... صحیح نمیدانند چون وقف

صحیح

چون وقف بلکه ... است در بعضی ... بخلاف وصیت که ... بعد از موت موصی و هرگاه مراد

او ... صحیح ... وصیت ... کرده ... وصیت ...

... پس ... صورت وصیت صحیح است ... باید ملاحظه ... بس اگر زاید بر ثلث

باشد ... صحیح است ... وصیت ... و اگر زاید بر ثلث ...

یا وارث ... میشود ... بعد از ... وصیت ...

و حمل هم متولد شد ... در ... وجود ... شرط است در ... وصیت ...

... و ... وصیت صحیح است ...

... وصیت ... هرگاه ... کرده ...

... اگر ... باشد ...

... وصیت ... در ... وصیت ... هرگاه ... شود ...

... حکم میشود ... در ... وصیت ... که ... بعد ...

... در اینجا ... مقدم ... چون ...

... متولد میشود ...

... از ... که ... متولد

میشود ... اقل ... در اینجا ... مقدم ... میدانیم

و اگر ... صاحب فراش ... حکم ... وجود ... میکنیم که با وجود ... است ... تاخر

بوصیت این سخن در زن ... از فراش ... نمیتوان گفت که این سخن در ... از فراش محض از راه تقدیم

... است ... بسبب ... زیرا که ... زنان ... از فراش بسبب

... که ... و عدم حصول ... در ...

نشست صحیح

... در ... از فراش ... میکنیم ... در این صورت چون ...

... زنان ... در زن صاحب فراش پس در اینجا چون ... فراش ...

و بسبب ... است ... پس در اینجا چیزی نیست که ...

کند بانکه اگر او آن را که انعقاد لفظ را اعتبار کنیم پس بگیره در مسئله تقدم اصل بر ظاهر یا ظاهر بر اصل هیئت تا مورد معارضه شود
و حاصل کلام اینکه در زمانی که باشد در علم حکم به صحت و حیث بسبب احتراز از تسبب تا یا التزام شهید که بجهت بری کردن مسلم خواهد بود
از فجور و اصل عدم تحقق شهید و بعد از حصول یقین با عدم الا فتح از زبان ایشان کردن بمقتضای ظهور و غلبه که دلیل شرعی نیست
و لکن در زمانی که شود و از تا هر انعقاد لفظ و لسبب علوق از ان اجماع شد که فتح از زبان ان هیئت که بنا بر غلبه و ظاهر که ابدا
زیرا که غیر آن دلیل شرعی نیست و نقض صد اصل تا مقرر است و غلبه دلیل شرعی است و معارض اصل تا مقرر است و دلیل با اصل مقدم است

زید مجموع اموال خود را مصالحه نماید بعض از اولاد خود یا کبیره و تتمه صیغه و مصالحه مذکور در مواضع متعدده
اعتراف نماید و بگوید ارباب عقل مستحقین صلح نامه را مهر کنید و اینکه شاهد مصالحه باشید لکن بر شهود اجرای صیغه معلوم نباشد
ایا از مصالحه نامه اجرای صیغه و اخذ و قبض مصالح بر مرسد باشد و اولاد کبار که واقف در مصالحه نیستند میگویند که
گر شهود شاهد بر اجرای صیغه نیستند و باینجهت صلح ثابت نیست و احق خود را میخواهیم ایا سخن ایشان مسموع است
یا نه — الحال این است که اقرار بصلح ثابت میشود صلح و شاهد بر اقرار ضرور نیست که شاهد بر اجرای صیغه باشد
و احتمال اینکه مقر بصلح مراد او محض مسامحه باشد یا معنی آن خلاف ظاهر است خصوصا در صورتی که مصالحه نامه بعنوان اجرای
صیغه نوشته شده باشد و مصالح میگوید که شاهد باشید که من صلح کردم و کاغذ را مهر کنید و هرگاه ان اولاد کبار که مدعی اند
قبول اقرار بکنند لکن بگویند که اقرار بر حسب آن با مسامحه بوده و مصالح هم بگویند که بعنوان صیغه بوده قول ایشان مقدم است
با یمین والله العالم بحقایق الامور

کتاب الشرکه

در گاو یا پیاده مسئله رخصت که در حکمی با گاوی شرکت
بکنند باینکه گوید زید سه ربع قیمت میخاید و نصف انرا او میگیرد و عکس در عرض عمرو شراکت میباشد اینکه نفع دائما
باشد فیما بین ایشان بالمناصفه قسمت شود و همچنین گاوی قیمت میخاید و یک پای انرا شریک میفروشد و یک پای دیگر را
باو در عوض خدمت و اخراجات واگذارد که گاو مذکور فیما بین ایشان بشراکت بوده باشد و اینکه نفع از شیر و نتاج بعمل
اید بالمناصفه تقسیم شود ایا این شراکت صحیح است یا نه و ایا احتیاج بمزج دارد و مزج آن چگونه میشود — حکایت
معلوم میکنی که از باب شراکت نیست چون عمل مختص بیکی از ایشان است و هرگاه خواهند از باب شراکت باشد باید نصف
گاو را بآن شخص بفروشد بان شخص و هر دو متوجه عمل آن باشند و منافع مابین ایشان مناصفه باشد و اظهر این است که هرگاه شرط
زیاده که نفع برای یکی از ایشان باشد هر چند مکسب بالمناصفه باشد ~~و اظهر این است که هرگاه شرط زیاده نفع~~ هم جایز است و بنا بر
صورت سوال داخل مسئله شراکت نیست بلکه از باب بیع عقد است و انهم جایز است و صحیح است ولکن لزوم ندارد یعنی

جز بآنکه حکایت عمل مختص بودن بیکی و نصف ربح بیگانه وقت خواهند بر هم بزنند و میخواهند شریک شوند و میخواهند تقسیم
بکنند والله العالم و اما مسئله گاو پس باید جزء از عوض مساوی که بانکه حکم ان حالت کند و عکس مذکور رشد الملک صور دیگر
در اینجا تفصیل داده شده است و حاصل ان این است که هرگاه که مال مشترک است او را بسبب آن بدیگری که در ان عمل کند و
وی حفاظت کند و نفقه از ان بدهد که نصف منافع از عمل باشد و نصف از مالک و همچنین و اینهم از باب شراکت
نیست چون عمل مختص بیکی از ایشان است و از باب مضاربه هم نیست چون در مضاربه شرط است که مال المضاربه نقد
باشد طلا و نقره و از باب اجاره هم نیست چون عمل بود و در اجاره و صحت هر دو مجهول است و همچنین شرط صحت العقد که نفقه
حیوان باشد غالبا مجهول است و اگر خواهند این معامله را بصیغه مصالحه بکنند نزد صحیح کنند بلکه ثلث منافع گاو را از جمله
ربع گاو ملک در صورت معین در ازای انکه مالک نگاه داری و پرستاری کند و منافع ان را بعمل بیاورد و اگر نصف مجموع
منافع گاو و مال مالک باشد و نصف منافع مال مختص به او باشد — زید و عمرو شریک بودند و طلبی از کسی داشتند
زید نصف حصه خود را حواله کرد که بکر بعمرو بدهد و مواجه نکته شده و بکر تمام طلب زید را داد و بعمرو هیچ نداد ایا
عمرو بقدر حصه میتواند از زید مطالبه بکند از انچه گرفته یا نه — جواب ظاهر انست که هرگاه دو نفر با هم
شریک باشند در مالی خواه قیمت مبیع باشد خواه میراث و خواه غیر آن و احدی از شرکاء استیفاء مساوی مجموع
حق خود را یا بعض انرا بکند مختص او نخواهد بود و ان شریک دیگر میرسد که بقدر حصه مطالبه حق خود بکند از ان
چه ادله بسیار از اخبار و اجماع منقول و دلیل عقلی بر ان دلالت دارد بلی اگر احد شریکان حصه خود را صلح کند با اجنبی
شخصی که طلب از او دارند یا بفروشد در جائی که بیع صحیح باشد بوجهی که اینجا صحیح است و دیگر شریک حق در ان وجه
ندارد و همچنین هرگاه حصه خود را حواله کند بغیر یا شریک خود که در این صورت تمام شریک دیگر نمیتواند از وجه حواله که
یا ثمن مبیع یا غیر آن مطالبه کند و همچنین میتوان حیله کرد با غیر المشخص بدلیل آن را ببری الذمه کند از طلب خود و از او
خواهش کند که مساوی از آن با او ببخشد و او هم ببخشد و دیگر شریک در مال موهوب حق ندارد پس در صورت سوال
که زید بعمرو از حواله نصف طلب بعمرو با تمام طلب خود را حاصل میگیرد عمرو بقدر حصه در ان شریک است پس هرگاه شراکت
زید و عمرو بالمناصفه بوده در این صورت دو حصه انچه زید گرفته از عمرو است و یک حصه از زید است و انچه را عمرو
مستحق است بحسب حواله از زید با گاو عمرو گرفت زید در آن حق ندارد — زید و عمرو شریکند در وجه نقدی والله مسامحه

ظاهر نیست و زید مبلغ ده تومان از ضایع به پسران میریزد که هر وقت خواهد بردارد به عنوان شراکت و قرض عمل میکنند تا اینکه تمام
آن وجه بمصرف عمل شرکت میرسد و بعد از آن که رشد کرد میدانند که آیا آن وجه برداشته و بمصرف دیگر رسانیده یا اینکه
از اینهم که فعلا مال الشراکه عمل کرده و ظاهر حق دارد که برنداشته و حقوق ضعیف میدهد که برداشته باشد آیا از اداء ضرر
مال الشراکه عوض میدارد و در ربح آن شرکت یا نه — عجالة ما است که بگوییم که اصل بقای آن مالیت بذمه خود و تواند
آن ده تومان را از میان بردارد بملاحظه تعارض اصل عدم اذن در مصرف شراکت با اصل عدم خرج کردن بمصرف
دیگر و چون تعطیل احکام میشود و میفهمد که مال خود بوده نفع بجهت استصحاب بقای آن عقد اینکه مستحق آن وجه است
و لکن بدون منفعت والله العالم — چند نفر شریک میشوند و در عقد شراکت شرط میشود که هر کدام که [illegible]
کند و در هر ولایت [illegible] رسد بهتر بیاورد باشد و اگر تلف شود از کیسه او رفته باشد و اتفاق افتد که یکی
از ایشان [illegible] بکند بعنوان [illegible] بدون اذن شریک و آن [illegible] بقدر نصف سرمایه او بوده و بقبض شریک
هم نداده و حالا [illegible] قرار کرده و [illegible] اعتقاد [illegible] آیا شرکاء مشترک [illegible] همان شریک
[illegible] داده — اولا اینکه اگر مراد از [illegible] بقبض شریک نداده این است که سرمایه را ممزوج نکرده اند پس از اصل
عقد شراکت منعقد نشده [illegible] در آن ممزوج کردن که تمیز نباشد و بر فرض ممزوج بودن هم [illegible]
[illegible] این شرط منافی مقتضای عقد شراکت است و جهالت هم دارد و در [illegible] بطلان
[illegible] سرمایه [illegible] هریک [illegible] عمل در [illegible] دیگری میباشد و این
در صورتیست که [illegible] گفته است که اذن شریک [illegible] اذن خاص باشد [illegible]
اذن عام داشته [illegible] تلف بر آن کسی است که بدون اذن تصرف کرده و مستحق اجرت هم نیست
[illegible] میان چند نفر و یکی از ایشان فوت میشود و منتقل میشود باولاد صغار او آیا شرکاء میتوانند
تصرف نمایند نظر بشراکت که دارند یا نه — بدون اذن ولی صغیر تصرف جایز نیست
هرگاه مالی از چند نفر که بمیراث بایشان منتقل شده باشد مشترک باشد و یکی از ایشان بخواهد که حصه خود را
بغیر بفروشد یا صلح نماید عوض که بگیرد از خود [illegible] یا باید شرکاء حصه او را بخرند و هرگاه مال
معروض به ظالم غاصب باشد میتوانند که حصه مختص خود را بغیر منتقل نماید و عوض بگیرد [illegible] شرکاء [illegible]

میکنند که

بقبض هم

شرکاء هم

[illegible] حصه [illegible] قسمت نماید و هرگاه [illegible] قسمت شود [illegible] یا قبول نمودن آن حصه [illegible]
شرکاء [illegible] آن حصه باشد — در صورت اول صلح صحیح است و مشاع بودن میراث ضرر نمیرساند
[illegible] صلح [illegible] میکنند [illegible] دیگری در آن حق دارد [illegible] در صورت ثانیه که مال مشترک در دست غاصبی باشد
[illegible] غاصب در صورت عدم قدرت بر تسلیم جایز نیست و لکن صلح صحیح است [illegible] که آن [illegible]
مشاع جایز است و عوض هم مال او میشود [illegible] و اگر غاصب اعتراف کند [illegible] یکی از ایشان [illegible]
کنند در [illegible] و [illegible] کنند [illegible] سهام هرگاه آن شرکاء [illegible] صلح بکنند و هرگاه
[illegible] نکنند آن صلح صحیح است [illegible] حصه [illegible] در آن مقدار [illegible] غاصب [illegible] شود که [illegible]
وارث دو پسر باشند و غاصب اقرار کند [illegible] مغصوب از برای یکی از ایشان و آن دیگری [illegible] نکند صلح در ربع آن
صحیح است و هکذا — چه میفرمایند در این مسئله شرعیه که زید و عمرو و [illegible] شریک و سهیم شده اند و در ضمن عقد
خارج لازم [illegible] لازم و [illegible] منفعت [illegible] سهم [illegible] شش سهم [illegible] عمرو
و [illegible] در ضمن عقد خارج لازم [illegible] لازم و [illegible] منفعت [illegible] از جانب [illegible]
[illegible] تحصیل نمایند [illegible] معمول دارند [illegible] شرعی است یا نه — [illegible] در صورت سؤال [illegible]
[illegible] که عقد شراکت واقع شده در میان زید و عمرو و در شرط در ضمن عقد شراکت [illegible] یکی از ایشان [illegible]
[illegible] چند [illegible] مساوی [illegible] و دوم آن شرکت ابدالست [illegible] از آن [illegible] شرط کرده اند که [illegible]
باشد [illegible] در ربح اصل مال الشراکه و تحصیل [illegible] [illegible]
[illegible] از صورت سؤال [illegible] شنیده اند که عقد شراکت از عقود جایز است [illegible]
[illegible] باشد [illegible] نبودن شرط اول [illegible] و باطل بودن شراکت [illegible]
[illegible] کرده اند که هرگاه [illegible] شرط در ضمن عقد لازمی [illegible] در ضمن عقد [illegible] شرط [illegible] در ضمن
این عقد جایز تمام [illegible] این شرط هم لازم [illegible] قرار داده اند [illegible] خود [illegible] کرده اند
و جواب از این سؤال این است که عقد شراکت که عبارتست از [illegible] هر یک از شریکین [illegible] تصرف در مال
مشترک [illegible] هرگاه [illegible] در ضمن [illegible] شرط واقع [illegible] بدون
آن [illegible] چند که شرط اول [illegible] صحیح است [illegible] هرگاه [illegible] عمل کند و شرط

مشاع است هم

زیرا که ... از ... باشد ... شرط دوم فایده ... اصل عقد شراکت ... میشود ... مستحق [illegible]

اجرت المثل ... باشد و ... قسمت میشود و ... این شرطها در ضمن عقد لازم ... در شرط اول ... [illegible]

چون اول صحیح است هرچند در ضمن عقد لازم گفته نشود و افاده لزوم اصل عقد شراکت نمی کند و هر وقت خواهند

بر هم میزنند و ... قرار داده اند قسمت میکنند و اما شرط دوم پس ان فاسد است و بعضی ان

عقد لازمی که در ضمن ان شده هم فاسد میشود ... بلکه منشاء بطلان عقد شراکت میشود

چنانکه گفتیم و هرگاه این شرط در ضمن عقد شراکت نبوده و اشتراطی است که در ضمن ... عقد شراکت شرع ... [illegible]

عقد شراکت صحیح است و لکن این عقد لازم و شرط در ضمن ان هر دو باطلند — دو برادر بوده اند یکی ملازم

سلطان ... برادر ... شریک و سهیم بوده ... ملازم ... یکی گفته که تو ... [illegible]

[illegible]

در شراکت ... قسمت ... تصرف ... هرگاه اذن داده ... [illegible]

دیگری را در تصرف ... در نصف ... چون اذن ... مطلق ... [illegible]

... هرچند ... در کتاب ... [illegible]

[illegible]

از قیمت که از مال ابنا برادر رد و همچنین در صورت اینکه به وجه ربح بود و از عشق قیمت داده بود و بعد از آن دو نفر برادر بخشیده اند و فرع که
کرده اند هرگاه بدون اذن او باشد این است حکم مال برادر و هرگاه مال تلف شود باید همه را از کیسه خود بدهد و همچنین هرگاه
باذن او باشد لکن چیزی از آن که شرط بعضی شرکت کنند ابطال ننموده باشد که منتظر ربح باشد که او هم بقدر ابنا برادر رد و الا هرگاه
تصرف بغیر این دو وجه باشد بلکه اذن تصرف داده که بعض خواه او هم عوض برادر برداشته و خواه مال باقی باشد یا تلف شود
پس آن در حکم ایام تصرف در مال است مطلق و در صورت تلف دیگر مطالبه نمیتوان کرد آنها و در قیمت که عقد از ربح و کسب [illegible]
هر یک معلوم باشد و مقدار تصرف و اتفاق متصرفین معلوم باشد هرگاه مجهول باشد پس باید بمصالحه قیمت خواه در مال تلف شده خواه
در موجود بود [illegible] این عقد هم [illegible] و صح الله [illegible] بگویند که جای آن برائت است [illegible] کنند باهم
شریک باشند [illegible] اموال سابق [illegible] در آن شریک [illegible] باشند بلکه بعض [illegible] و علما [illegible] قرار [illegible]
بهر یک [illegible] از باب [illegible] برات [illegible] در اتمام شرکت باشند بلکه از این باب [illegible] کسب کنند و دیگری [illegible]
باز مساوی باشد این باطل است و هر کس مالک مال خود است از اعیان و مالک منافع خود است از کسب [illegible] بلا [illegible]
و بهای دیگر [illegible] باقی مانده [illegible] ملکیت و کسب [illegible] میکنند و تلف شده [illegible] عقد [illegible]
مخفی و موافق [illegible] رسیده [illegible] صلح میکنند و در صورت [illegible] دعوی [illegible] کنند [illegible]
انکار کنند [illegible] و [illegible] است و آن [illegible] در نزد [illegible] شرع [illegible] و الا قرض [illegible]
کرده است [illegible] قرض کرده [illegible] باذن [illegible] قرض کرده [illegible] شرکت باطل [illegible]
هم [illegible] شده اند [illegible] مال [illegible] قرض کرده [illegible] صرف کرده [illegible]
آن [illegible] و هرگاه در اصل قرض یا شرکت و اختصاص آن اختلاف و نزاع کنند باز محتاج [illegible] خواهد
بود

هرگاه دو نفر شریک شوند [illegible] کنند [illegible] و دیگری [illegible] باشد و در ضمن
العقد شرط کنند [illegible] نفقه خود [illegible] از اصل مال بردارد [illegible] نفقه [illegible] از مال خود صرف کرده باشد [illegible]
[illegible] حقوق [illegible] صلح کنند [illegible] نفقه [illegible] نفقه [illegible] صلح [illegible]
بیشتر [illegible] فسخ [illegible] کنند و [illegible] نفقه کند [illegible] ظاهرا این است که شرط در ضمن عقد
شراکت صحیح باشد و مادامی که عقد را فسخ [illegible] از مال باید ملاحظه کرد هرگاه شرط اتفاق [illegible] در عقد
مضاربه ثابت بالمزارات [illegible] الاظهر هر چند شرط [illegible] بعض [illegible] نفقه [illegible] در عقد مضاربه از باب

در ائمه ما شنیده ام

از باب [illegible] نفقه [illegible] از باب [illegible] نفقه زوجه [illegible] ثمرت آن این است که هرگاه [illegible] ازان مال الحاق
[illegible] باشد [illegible] عقد [illegible] پس هرگاه شرط اتفاق در عقد شرکت [illegible] ربح
[illegible] اتفاق [illegible] پس در صورت [illegible] از برای [illegible] باقی [illegible] صلح کند
پس خواه [illegible] باشد و خواه [illegible] صحیح [illegible] هرگاه شرط اتفاق بر ربح [illegible] باشد [illegible]
حاضر [illegible] پس حق او [illegible] در صورت اول و در مال [illegible] در صورت [illegible] و در صورت عدم
[illegible] صلح [illegible] حق [illegible] هرگاه نزاع واقع شود در صورت [illegible] عدم [illegible] تقدیم قول
[illegible] صحیح است [illegible] و عدم [illegible] و اصل [illegible] صحیح [illegible] همین [illegible] اصل
[illegible] حکم [illegible] بیمین [illegible] مختلف [illegible] بسبب اختلاف [illegible] در وقوع
و ضعف ظهور [illegible] است و اما صاحب مسئله [illegible] تحقیق [illegible] جمعی [illegible] چند [illegible]
عقد شراکه [illegible] دو نفر [illegible] کردند [illegible]
[illegible] بدهد هر یک [illegible] عقد [illegible] منعقد [illegible] علما [illegible] کرده [illegible] هر یک
بگویند [illegible] هرگاه
مال [illegible] متفاوت باشند [illegible] نقصان [illegible] در صورة
تفاوت [illegible] مساوی [illegible] متفاوت [illegible] شرط کنند از برای یکی
از آنها زیاده [illegible] مساوی در ربح و نقصان [illegible] تفاوت [illegible] اختلاف [illegible]
[illegible] بالعقود [illegible]
عقد شرط [illegible] ابن ادریس [illegible] داده و از این
زیره نقض [illegible] شرط [illegible] در مقابل آن عوض [illegible]
عقد [illegible] شرط [illegible] عقد [illegible] در میان [illegible] که مقتضی [illegible] باشد و این [illegible]
کم و صف [illegible] شرط کنند [illegible] بسببی مثل اینکه [illegible]
[illegible] شرط کنند [illegible] اجرة [illegible] باشد [illegible]
دلالت عمومات ایات و اخبار [illegible] از عقود جایزه است و حکم بوجوب [illegible]

ما دامی که باب قسمت

لزوم شرطی که در ضمن ان است و بر این شرط هم صادق نیست که تجارت است بسبب اینکه منتفع میشود [illegible] نفع [illegible] بودن ذینفع

عاملی که بر دارد و بهره قطع نظر از عقد شرکت میشود و حضور عامل که عامل باشد بلفظ شرط و تراضی با عقد صحیح شود بعمل [illegible] باشد و الجمله منقول

از سید [illegible] رضی است با اینکه از این [illegible] بعضی شرط با وجود العقد [illegible] موافق اکثر است چنانکه ابن ادریس گفت و کلام علامه در مختلف است

که قول اول اقوی خواهد شد بسبب شمول ان عمومات و مراد با امر بوفاء بعقود و شروط علی مقتضای ان است و ان منافات با جواز عقد

و قابل فسخ بودن ان در وقت خواستن ندارد پس مراد این است که مادامی که فسخ نکرده اند شرکا را باید بمقتضای ان عمل کنند

و موید این است انچه بعد خواهیم گفت که هرگاه عامل نا [illegible] باشد از [illegible] زیادتی [illegible] و شرط شده مادام عمل از او باشد صحیح است

و این جماعت در ان خلاف ندارند و دلیل ان همان عموم ادله است و اینکه گفته شد که این قرار داد ان مال شخصی است از برای

غیر بدون عوض و این داخل تجارت نیست هم ممنوع است بجهت انکه میتواند شد که همان راضی شدن ان شخص باینکه عمل کند در مال

مشترک عوض میتواند شد که مقصود [illegible] نفقه [illegible] با سبب اینکه چون مرد زیرک است مردم از او توقع [illegible] دارند و

و فریب با ان شریک دیگر هم عقیده بود هر چند در عمل مطلق زیادتی [illegible] شرکه وجیه باشد و نه از غیر ان [illegible] از اقسام شرکه

[illegible] و اما [illegible] که عقلا مرتکب میشوند و در ان مفاسد نیست و معروف این باشد که در عمل مطلق زیادتی [illegible] باشد

که [illegible] باشد که بعد مذکور میشود با وجود اینکه میتوان گفت که اجماع سید اقوی [illegible] شد از اجماع ابن زهره [illegible] الفاظ

[illegible] و العربیت و القربیت او [illegible] ذکر شده [illegible] که این طور [illegible] مشهور باشد هم معلوم نیست بلکه علامه در [illegible] که

در چند جا [illegible] این سید [illegible] ادا کرده که [illegible] شهرت میکند و در بعضی جاها نسبت خلاف [illegible] فتوی داده و در بعضی

جاها شیخ با وجود اینکه [illegible] از [illegible] و تسهیل است و اصل و [illegible] و صریح [illegible] ضعف این میشود و [illegible] بعدم

لزوم [illegible] اینست که چنانکه شرط باطل میشود اصل عقد شرکه هم باطل میشود بعضی دیگر [illegible] در تصرف از برای [illegible]

[illegible] بجهة انکه اذن در تصرف [illegible] این شرط [illegible] و با اعتقاد صحت ان بود و بدون ان اذن ثابت نیست پس اگر [illegible]

[illegible] میکنند [illegible] تابع [illegible] بهره [illegible] عمل میشود بعد از وضع انچه [illegible] عمل او [illegible] در مال خود [illegible]

صلح کنند بعد از ظهور [illegible] شرط کرده بودند [illegible] ابو الصلاح نقل شده است قول ببطلان شرط

دون شرکت [illegible] کردم که خواهیم گفت [illegible] این است که این [illegible] در وقتی است که در عمل مساوی باشند و الا اگر

عمل مخصوص یکی باشد و زیادتی را از برای او قرار داده باشند [illegible] برای ان قرار دهند که عمل او بیشتر باشد پس [illegible]

خلافی در صحت لزوم ان نیست چنانکه از کلام [illegible] میشود هر چند اطلاق کلام محقق [illegible] منع میکند مطلقا و فخر المحققین در ایضاح

در ایضاح گفته است که هرگاه عمل از برای یکی از انها باشد [illegible] در عمل و شرط [illegible] از برای او زیادتی [illegible] مضاربه است بلکه

در مضاربه [illegible] که عمل [illegible] است و در ملک [illegible] ان مضاربه است که مقبول باشد [illegible] مشترک باشد با شرکت و تحقیق کلام است

که [illegible] مضاربه [illegible] و علامه در تذکره گفته است که هرگاه [illegible] دیگری باشد پس اذن دهد با ان دیگری در عمل

بشرط [illegible] شیخ گفته است که هرگاه [illegible] دیگری هم شرط کند که [illegible] هم با او عمل کند شرکت

صحیح نیست و هرگاه شرط کند عمل را [illegible] صحیح است این شرکت [illegible] شرکت مضاربه [illegible] بسبب [illegible]

[illegible] هرگاه شرط کند [illegible] تمام شد [illegible] کلام علامه و بعد [illegible]

[illegible] مضاربه [illegible] بحقیقت نیست [illegible] حکم [illegible] است که گفتیم [illegible]

بالعمومات [illegible] بعقود و شروط [illegible] نفقه از [illegible] با حضور [illegible]

[illegible] در کلام فقها [illegible] اینکه گفته اند که مقتضای عقد شرکت این است که شرکا

در نفع و نقصان شریکند [illegible] خسارت و نقصان [illegible]

خسارت

گفت که بنا بر این نفقه [illegible]

اقدام میکنند [illegible] در مضاربه [illegible] نفقه از برای مسافر [illegible] خواهیم گفت [illegible]

از تقسیم نفع و نقصان [illegible] نفع و نقصان نیست [illegible] و الا لازم می اید که هرگاه [illegible]

[illegible] بر دارد زیرا که [illegible] مسافر [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] مسافر را [illegible]

احصار کرده [illegible] مسافر را [illegible]

[illegible] مضاربه دلیل [illegible]

وارد [illegible] بثبوت نفقه [illegible] که در اینجا دلیلی نیست و نص وارد [illegible]

و تقریر [illegible] در مضاربه [illegible] که تمام نفقه مسافر را میتوانند بر دارد و قول

دیگر این است که تفاوت زیادتی نفقه مسافر را از حضر میتوانند بر دارد و قول دیگر منع است مطلقا و قول اول مقتضای

صحیح علی بن جعفر ورواه مسکوت ماست و از شیخ نقل کرده [illegible] این در صورتیست که اگر شرط نباشد پس اگر شرط کند نفقه را تاکید خواهد بود
بنا بر مختار ما و بنا بر قول دوم هم جایز و صحیح است بسبب ادله وفا بشرطها و عقود و بنا بر مختار ما در صورت شرط بعضی گفته اند که باید
تعیین کنند تا شرط مجهول نباشد خصوصا بنا بر قول بعدم ثبوت نفقه و در صورت اکتفا بعنوان رفع جهالت رجوع میکنیم بان و در صورت
عدم شرط نیز اگر شرط هم راجع بان اطلاق میشود پس فرق ما بین آنچه باصل شرع ثابت است با آنچه بسبب شرط بعید نیست و هرگاه شرط عدم
عدم نفقه کند هم ساقط میشود بنا بر مختار ما نیز و ظاهر حدیث و اطلاق فتاوی اینست که موقوف نیست جواز انفاق بر ظهور
ربح پس میتوانند انفاق کنند هر چند از اصل مال باشد بلکه ظاهر اینست که در صورت ظهور ربح هم باز لغو نیست و از مال انفاق میکنند [illegible]
از خصوص ربح و لکن انفاق قبل از تحقق عامل را میرساند و هرگاه این را دانستی پس چنانکه در ضمن عقد مضاربه شرط نفقه صحیح است هر چند
قائل باشیم بعدم ثبوت آن باصل شرع بسبب عمومات ادله پس جایز است در عقد دیگر که جایز باشد و ما در تفصیل احکام جهاله کرده ایم و کلام
سخن در اینست که این مسئله جای عدم تصریح بان مذکور نیست هرگاه عمومات اقتضای جواز آن کند چه هرگاه در برای آن سافر
بکند باید در قرار داده شده باشد اما حقیقت و حول در مضاربه و متروک باشد از جهت اینکه داخل مضاربه میشود شرط نفقه
از این حیثیت باشد پس [illegible] اینکه کلام در نفقه مسافر در مضاربه بخصوصه در اینجا منقح شود که آیا این نفقه از باب ارفاق و مواسات است
مثل نفقه اقارب یا از باب استحقاق عامل است مانند استحقاق زوجه نفقه را که هرگاه انفاق نکرد حاکم قضا باید کرد بخلاف
اقارب بنا بر آنچه گفتیم در مسئله نفقه بود در کتاب ابرار برخوردم آنچه بیان در کلام علما واقع در مضاربه مخفی پس از کلام علما و دیگر تر
توقف ظاهر میشود چو بلکه گفته است که هرگاه ثابت دانیم نفقه را در سفر بحق عامل باشیم که نفقه باصل شرع ثابت است از برای عامل
در سفر هرگاه عامل بعضی را از غیر مال مضاربه کرده باشد خواه از مال خود باعنوان قرض بقصد اینکه رجوع کند بمالک پس در جواز رجوع [illegible]
و هرگاه شرط کرده باشد نفقه را بعد از آن ادعا کند که من نفقه را از مال خود کرده ام و مسئله اهم قول او است با قسم خواه مال
در دست او باشد یا رد کرده باشد صاحب مال و در قواعد گفته است که هرگاه شرط کند عامل نفقه را ثابت دانیم نفقه را از برای او از
اصل و ادعا کند که من از مال خود انفاق کرده ام و عوض آنرا میخواهم ظاهر اینست از برای او رجوع بمالک خواه مال در دست او باشد
یا رد کرده باشد بمالک و از کلام هر دو کتاب بر می آید که در صورت شرط لازم میشود و از باب استحقاق عامل است و الا در صورت عدم شرط
هر چند قائل باشیم باستحقاق برداشتن نفقه از گذشته ها میشود توقف در جواز رجوع و این در محل تامل است در استحقاق عامل که
از عبارات قواعد بر می آید که در صورت عدم شرط هم استحقاق عامل دارد و الا در تذکره پس ایراد اطلاق اختیار کرده ثبوت نفقه
را در سفر بدون شرط نیز چنانکه مشهور و اظهر است در آخر بحث میگوید و لو اقتصر علی نفسه و الا نفاق لم یکن له اخذ العوض علی الاظهر

علی الزیاده علی المعروف فعلیها بقوه النفقه من ماله وکذا لو اسرف فی النفقه حسب علیه الزیاده علی قدر المعروف و حاصل کلام او اینست که بودن نفقه
موکول است بعرف و عادت پس هرگاه بر خود تنگ بگیرد و کمتر از متعارف صرف کند نمیتواند تفاوت متعارف را از صاحب مال
مطالبه کند چون که این نفقه از باب مواسات است یعنی مثل نفقه اقارب است نه مثل نفقه زوجه پس تصدیق دارد و هرگاه اسراف کرد و کم
و زیادتر از متعارف صرف کند باید او حساب کند با او کم ربح حسوب و اردیل و این کلام منافات ندارد با آنچه ظاهر میشود
از کلام او سابق در اینجا که گفته است که هرگاه شرط کند نفقه را در عقد لازم میشود شرط اجاعا و مخفی نیست بنا بر قول بعدم
ثبوت نفقه در سفر بدون شرط و واجب میشود از برای او آنچه محتاج است بان از ماکول و مشروب و ملبوس و مرکوب و در صورت
تعیین نفقه مقدار آن حاجت نیست و در صورت اطلاق رجوع میشود بعادت و مخفی نیست که تعیین بهتر است و بعضی فقها شرط کرده اند
یعنی او این قول را خوب نیست و بعد از آن از احمد نقل کرده است که در صورت شرط نفقه علی الاطلاق و کسوه داخل نیست
و بعد از آن گفته است اذا عرفت هذا فان الکسوه تستحق مع الاستحقاق بما لا یحتاج الیه المالک الی طول سفره و علیه
کسوه او دائم مرکوب که آن ترد و ده [illegible] التواقض و حاصل آن اینست که کسوه که عامل مالک میشود بلکه استحقاق او محض از برای
منتفع شدن بآن لباس است و در وقتی که برگشت از سفر آن لباس را باید بصاحب رد کند یا داخل مال مضاربه کرده و همچنین [illegible] و الی
سواری پس کسی توهم نکند از این کلام علامه که تخصیص داده کلام را بکسوه که آن از باب اسلحه است و در تنقیح مر از باب تمیلک است خالص
در زوجه او مثال است علی الاقوی بخلاف ماکول که از باب تملک است بلکه در زوجه اینکه مذهب او این باشد که در اینجا مخفی نیست
که نفقه را در سفر صریح کرده است مالک چون عنوان را از باب شرط نفقه کرده و شرط باعث لزوم و تملک میشود در ما لا یبقی عینه
کسوه محتاج بوده بسیار نه ماکول و مشروب و لا تحقیق در سبب سکوت هم که اصل در این مسئله صحیحه علی بن جعفر است از حضرت
کاظم علیه السلام فی المضاربه ما انفق فی سفره فهو من جمیع المال و اذا قدم بلده فما انفق فهو من نصیبه و ظاهر حدیث اینست که عامل
در سفر هرگاه از مال مضاربه نفقه کرده باشد آنرا از جمیع مال حساب میکند نه از حصه ربح عامل و هرگاه عامل بخانه خود آمد و از آن
مال نفقه کرد پس آنرا از حصه خود محسوب میدارد پس حکم اینکه هرگاه از مال خود خرج کرده باشد خواه بقصد قرض که بعد
بردارد از آن مال یا تحقیقا [illegible] مستفاد نمیشود از حدیث و شهید ثانی و دیگران گفته اند که مراعات میکنند در نفقه
آنچه لایق بحال او است بر سبیل میانه روی پس اگر اسراف کند بر او محسوب میدارند و اگر بر خود تنگ بگیرد از برای او حساب نمیکنند
بجهت اینکه آنرا انفاق نکرده است و از این عبارت بر می آید که هرگاه نفقه نکرده باشد از آن مال نتوانند مطالبه کنند و این
عبارت هم مطابق حدیث است که ثبوت اصل نفقه در ذمه مالک معلوم نمیشود که گفته اند چون انفاق نکرده است محسوب نمیشود

حقیقت

و اصل و قاعده هم مقتضی همین است پس هرگاه بیت القرض هم از مال دیگر ضبط کرده باشد که بعد از این چیزی بردارد در حکم غیبت که تواند مگر
اینکه وکیل باشد در این صورت تا ماذون شود از عامل پس آن اقوی که از حدیث و کلام علما ظاهر میشود همین قدر است که جایز است
از برای عامل اینکه از اصل مال انفاق کند و این استحقاق از برای او هست بیش از این [illegible] هرگاه این را دانستی پس
میگوییم هرگاه لزوم نفقه بشرط ثابت شود خواه در سفر و خواه در حضر یا بعض آن شرط کنند که نفقه سفر از کیسه مالک باشد
مطلق مستحق میشود و همچنین هرگاه شرط کنند که از آن مال مضاربه خرج کند هم مستحق آن است مطلق مادامی که آن مال باقی است
و در این صورت تا فرقی نیست ما بین اینکه نفقه را برداشته باشد یا نه که استحقاق ملکیت حاصل است و [illegible] در صورت عدم شرط
پس اگر نفقه را [illegible] از آن مال محسوب میشود از اصل مال اگر از عین المال خرج صحیح کرده باشد [illegible] است
که تواند عوض آن را مطالبه کند پس مجرد وجوب نفقه در مضاربه بنا بر [illegible] است که واجب است بر صاحب مال که هرگاه
عامل از آن مال خرج کرده باشد در نفقه مال او محسوب ندارد و در عهده خود نشمارد بلکه از مجموع مال باید محسوب بدارد و الا از برای عامل پس
جایز است که بردارد از مال برای نفقه و جایز است که بر ندارد و در صورت شرط باید ملاحظه کرد که چه شرط کرده است که او
مرخص در نفقه کردن از اصل مال یا شرط کرده است که عامل مستحق مقدار نفقه باشد از اصل مال [illegible] در ذمه مالک اعم از آن مال
و اموال دیگر او پس در صورت اول واجب میشود [illegible] هرگاه نفقه کرده باشد واجب باشد صاحب مال را عوض آن بدهد
و در صورت ثانیه واجب میشود بر او وفا به شرط خواه عامل از اصل مال خرج کرده باشد یا نه پس هرگاه در [illegible]
در این دو صورت پس بدان که منافاتی نیست ما بین جواز شرط و لزوم آن مادامی که عقدی که این شرط در ضمن آن شده
از عقود جایزه است از بابت شروط [illegible] هرگاه فسخ کند عقد را لزوم این شرط هم بر هم میخورد پس لزوم آن مادامی است
که آن عقد بر هم نخورده باشد پس هرگاه در اول سفر بر هم زنند عقد را شرط بر هم میخورد و هرگاه در بعض سفر فسخ کنند
بعد از آنکه از سفر مانده لزوم شرط زایل میشود [illegible] در آنچه گذشته لازم است و فرق دیگر هم هست ما بین شرط
در ضمن عقد لازم و جایز که در اول جایز نیست [illegible] التزام [illegible] بر وفای شرط و هرچند
به عرض حاکم باشد و هرگاه ممکن نشود [illegible] مسلط بر فسخ میشود و در ثانی جایز نیست و هرچند
در اینجا هم میتوان گفت که با استمرار بر عقد میتوانند الزام کنند لکن فرقی نیست که در اول بسبب استمرار بفعل
حاصل میشود و در ثانی حاصل نمیشود الا به تراضی طرفین پس عموم اوفوا بالعقود و اشباه آن درباره عقد مضاربه
و شرکت [illegible] واجب است که مقتضای آن عمل کنند تا زمانی که فسخ نکرده اند باید احکام و آثار آن را

شرکت

و آثار را بر آن مترتب کنند [illegible] فسخ کنند دیگر [illegible] ثابت شد [illegible] در باره چنین عقود لزوم [illegible] ثابت است
[illegible] که عقد را فسخ نکرده [illegible] هرگاه این مقدمات دانسته شد میرویم بر سر صورت سوال از مسئله شرکت
و میگوییم که شرکت از عقود جایزه است [illegible] است که شرط نفقه از برای احد الشرکا [illegible] صحیح باشد چنانکه در مضاربه صحیح است
هرچند قائل صریحی [illegible] ثبوت نفقه در اصل [illegible] پس هرگاه شرط کرده باشد که از برای او جایز باشد انفاق چنانکه در اصل
مضاربه بود [illegible] شرط ثابت [illegible] الا به جواز انفاق و وجوب محسوب [illegible] از نفس [illegible]
مال [illegible] هرگاه شریک انفاق کرده باشد از اصل مال [illegible] هرگاه شریک انفاق از عین المال کرده باشد بعد از [illegible]
تواند مطالبه عوض را از شریک بکند و هرگاه شرط [illegible] در این صورت لازم است بر آن شریک که عوض [illegible] پس هرگاه
از باب صورت اول باشد و در [illegible] حقوق را [illegible] کرده باشد [illegible] صحیح است [illegible] نفقه [illegible] صحت
صلح نیست زیرا که مفروض این است که در این صورت از باب نفقه حقی ندارد که صلح کند یا نکند و عدم [illegible] حقوق [illegible]
بر جا است و لازم است و هرگاه از باب صورت ثانیه باشد دعوی مسموع است [illegible] که قول [illegible] صحیح
مقدم باشد با یمین چون عدم [illegible] خلاف اصل است و ظاهر عموم حقوق [illegible] سخن
[illegible] اصل [illegible] اصل برائت است و [illegible] صحت [illegible]
در ملکی شریک بودند و آن ملک را شخصی غصب کرده و یکی از شرکا بدون اذن و اطلاع باقی رفته و آن ملک را با اجرت المثل
آن از غاصب گرفته و شخص را امین شریک که ملک را گرفته نزد سایر شرکا [illegible] که آن ملک را با اسم خود از آن شرکا بگیرد
و این شخص رایج رفته و با اسم خود آن ملک را از سایر شرکا گرفته [illegible] آن شخص رایج که از آن
ملک چیزی عاید شرکا نمیشود بسبب اینکه در دست غاصب است [illegible] از برای شرکا [illegible]
و باقی شرکا هم [illegible] بسبب آن ملک را از آن شخص [illegible] مطلع شده اند که آن ملک در وقت بیع مغصوب
نبوده و آن شریک تدلیس کرده آیا سایر شرکا را میرسد [illegible] که اگر آن شریک
آن ملک را از سایر [illegible] اجرت المثل از غاصب گرفته بدون اطلاع سایر شرکا آیا این بیع صحیح است
یا نه بعد از ثبوت مراتب [illegible] شرایط [illegible] فسخ [illegible] تدلیس [illegible]
ثابت است و لا جواب مسئله دوم [illegible] اجرت المثل [illegible] گرفته [illegible] بدون توکیل و اجازه [illegible]
ملک شرکا [illegible] ملک خود [illegible] اجرت المثل

باز در ملکیت غاصب قرار است و اجرة المثل بقدر حصه ایشان در ذمه او باقی است پس اجازه این بیع شرکا لنفسه بغاصب باید ملاحظه
شود چون بحال او ضرر نیست بدون اطلاع او پس میگوییم که این شرکا اخذ اجرة المثل را از غاصب اجازه میکنند یا نه
و بر فرض که اجازه کنند یا این است که مبیع ثانیا را هم بعد از اطلاع بحقیقت حال اجازه میکنند یعنی راضی میشوند که ملک
فضولی در عوض آن اجرة المثل ماخوذه باشد یا اجازه نمیکنند و در هر دو صورت بیع باطل میشود زیرا که
که در صورت اول تحصیل حاصل لازم می آید بسبب اینکه حصول ملک بسبب اجازه ثانی است و نقض ملک میشود شرکا همان در ثانی
واقع است که آن ملک مال شرکا هست و در صورت ثانیه که بطلان واضح است اینها همه با قطع نظر از آن است که مفروض
اینست که شرکا در حین بیع ملک خود را در ید غاصب میدانند و مقدور التسلیم نمیدانند بلکه غیر مقدور التسلیم
میدانند هر چند در نفس الامر مقدور التسلیم است و این خالی از اشکال نیست که آیا شرط صحت بیع قدرت تسلیم
در نفس الامر است یا باید در نظر متعاملین مقدور التسلیم باشد و اظهر ثانی است پس این تتمه راهی است از برای بطلان

قسمة

کتاب القسم

مال مشترک قابل قسمت اجباریه تعریف آن چه چیز است
باید دانست که اصل در مسئله قسمت در باب غلب
مواضع حدیث نفی ضرر است و بسبب این در بعضی مواضع اجبار بر قسمت میشود و آنرا قسمت اجباریه مینامند و در بعضی جا
موقوف است بر رضای شریک که آنرا قسمت تراضی میگویند پس باین سبب مقسوم منقسم میشود باقسام پس اما قسم الاول
آنست که مقسوم مثلی باشد از قبیل حبوبات و ادهان و غلات و غیرهما در اینکه هرگاه احد شرکا طلب قسمت کند ممتنع را
اجبار میکنند بر تقسیم از برای دفع ضرری که ناشی از منع تسلط بر مال است بالاستقلال و همچنین قیمی متساوی الاجزا که توان اجزا
تعدیل کرد مانند زمین هموار یا کرباس حصص و دو کرباس چیزی که خارج از مقسوم مثل زمینی متساوی الاجزا و خانه متساوی
البناء قسم دوم آنست که ضرر باشد و لکن در قسمت الضرر بهم شرکا میرسد مثل جامه یا قرت یا الماس مشترک که هرگاه
بشکنند بهم ضرر میرسد و یا ضرر ببعض میرسد مثل خانه که مشترک میان دو نفر باشد و یکی از ایشان مالک نه قسمت عشر او
باشد که هرگاه قسمت کنند صاحب عشر منتفع بآن نمیتواند شد پس آنکه متضرر میشود اجبار نمیشود بر قسمت و هرگاه متضرر
طالب قسمت باشد اجابت او باید کرد و اجبار ممتنع کرد مگر آنکه مستلزم سفه باشد و در صورت ضرری که مانع از قسمت است
خلاف کرده اند و اقوی آنست که صادق آید در عرف که ضرر است و هرگاه در اصل حصول ضرر خارجی هم شریک باشند یعنی
طالب قسمت بر ترک قسمت متضرر میشود از حیثیت عارض مثل عدم استقلال نیز و ممتنع هم متضرر میشود بسبب قسمت پس ظاهر در اینجا
رجوع بقرعه است قسم سیم آنست که اجزای مقسوم متعادل نباشد مثل زمینی متفاوت الاجزا و باغ مختلف الا
الاشجار و الاثمار که ضرر در قسمت آن حاصل نشود و لکن ممکن نمیشود تسویه و تعدیل سهام الا آنکه بود از غیر آن اجزا
ثانیه رد ظاهر میشود این است که خلاف نیست در عدم اجبار و وجه آن این است که معامله جدید و ظاهر است و مقتضای است نیز آنچه
و هر چند اصل قسمت هم چنین است لکن بدلیل ثابت شد در مواضع مجوزه و صاحب کفایه در بعضی صور که ترک تقسیم موجب
ضرر باشد اشکالی کرده و آن بموقع است اگر اجماع نباشد قسم چهارم آنست که تعیین نکو باشد و لکن ممکن باشد
تعدیل سهام بدون احتیاج بسر بود و داد از خارج مثل آنکه زمینی باشد بعضی آن بد و بعضی آن خوب و دو ثلث آنکه بد است
مساوی یک ثلث آن است که خوب است در قیمت و مشترک باشد میان دو نفر و قسمت کنیم آنرا بطلب ثلث و ثلثین
و اشهر و اظهر در اینجا نیز اجبار ممتنع است بر قسمت قسم پنجم آنست که مقسوم اشیاء متعدده باشند مثل مزارع چند
با علامات و کسر و حیوانات متعدده و امثال آنها پس کلام فقها در آن مختلف است اما در مزارع و دکانها و خانها پس مشهور
آن است که نمیتوان اجبار کرد در تقسیم بعض آنها در بعض بآنکه یکی دکان را مثلا تعدیل و تسویه کنند با دکان دیگر یا دو دکان دیگر

و همچنانکه بقدر نصیب هر یک بجهة اینکه حال خرابه و دکاکین مختلف است در مرغوبیت و عدم مرغوبیت و همچنانکه استقلال در تصرف
نصیب هر یک از استقلال ضرر است و ملاحظه اجبار در قسمت میشود و همچنین هرگاه از بعضی دکاکین و بعضی خرابه با تعلق خاطر هر یک
بآن ضرر است و اینجا شق خوب است در وقتی که مختلف باشند احوال آنها در رغبت بآن و عدم رغبت بآنها هرگاه در اینجا عرض مساوی باشند
پس ظاهر جواز اجبار است چنانکه مذهب اینجا برابر است و کفر است که بعضی هرگاه متضرر شود بعضی از آنها بقسمت هر یک علی حده حق
حق او را باید کرد یک ناحیه قرار داد ولکن اعتبار جبار قطعا اینجا برابر ملاحظه ضرر است از هر جنبه و اینجا اقرب است ولا فرق که
علاوه بیانی دکاکین بعضی و ملاحظه بعضی فانه بعضی و بعضی در انواع بعضی و بعضی که ذکر شد و قاضی اجبار شده در دکاکین دون خانه و مزرعه
پس وجه آن ظاهر نیست ولا فرق در حیوانات و کنیزان و حیوانات و درختان و جامه‌ها و اشیای امثال اینها اگر در جنس مختلف باشد مثل اینکه
مال مشترک غلام باشد و جامه باشد و گندم باشد پس ظاهر حقیقی حال که صاحب کفایه نسبت بآن شان داده بعنوان قطع اینست که اجبار
نمیتوان کرد در قسمت اعیان بعضی از آنها در بعضی هر چند قیمت آنها مساوی باشد ولا هرگاه در نوع متحد باشند مثل چند غلام یا چند
اسب یا چند درخت پس هرگاه قول تسویه و تعدیل کرد در عدد و قیمت هر دو پس نقل کرده است از اکثر که اجبار میکنند بر تقسیم
اعیان آنها و از شیخ در مبسوط نقل کرده است که او از بعضی اصحاب نقل کرده است قول بعدم اجبار ولا هرگاه تسویه در قیمت ممکن
باشد و در عدد ممکن نباشد مثل سه غلام میان دو شریک که دو تا از آنها در قیمت مساوی یکی از آنها باشد پس در آن اشکال
کرده و هم چنین هرگاه در وصف مختلف باشند مثل غلام ترکی و غلام هندی باشد و در آنها در قیمت و هم چنین در مثل جامه ابریشم
و کتان و همچنین هرگاه قیمت آنها مختلف باشد و از بعضی نقل کرده است عدم اعتبار اختلاف نوع را با تساوی قیمت و کلام در حقیقت اینجا
اینست که این سخنها و اختلافات و اشکالات همه ناشی از تفاوت افهام است در معنی ضرر و اگر نه نص و اجماعی در اینجا بر خصوص
این مسائل نیست و عمده اصل در این مسئله و دلیل در آن همان نفی ضرر است پس باید آن را معیار کرد پس میگوییم که با اینکه ثابت است
که ضرر متصور در مقام همان بقاء بر شرکت و عدم استقلال هر یک است در تصرف در مال خود و در نفس قسمت ضرری متصور
نیست پس در اینجا مادام طالب قسمت را اجابت کرد و ممتنع را اجبار کرد و اگر ضرر در نفس قسمت باشد پس یا این است
که در قسمت ضرر بهر دو میرسد یا بیکی پس اگر ضرر بیکی میرسد دون دیگری متضرر را نمیتوان اجبار کرد و آن ضرر را هم
در جنب ضرر قسمت ملحوظ میشود بجهة اینکه اینجا در دو ضرر دو را رنه و در صورت تقسیم منحصر میشود ضرر در متضرر بقسمت
و اگر در قسمت کردن ضرر بهم بهر دو میرسد لکن هر دو طالب استقلال میشوند و ضرر قسمت را بر خود قرار داده‌اند پس اگر
این شخص دست و تضییع مال میشود اجابت او نباید کرد و عدم اجابت آن طالب از دو راه است هم از راه اضرار بغیر

اضرار بغیره و هم از راه تضییع حصه و تخریب آن است در ضمن که در صورت ساکت بودن احد الطالبین قسمت متضرر میشود هم اگر متضرر طالب قسمت شود
و موجب سفه و تضییع باشد اجابت آن نمیشود و هرگاه در قسمت کردن بدیگری از راه دیگر قطع نظر از بقاء بر شرکت و عدم
استقلال مثل اینکه اگر بر شرکت باقی بماند مشتری پیدا میشود و میتواند حصه خود را بفروشد و بر وجه دیگر که دیگر از آن منتفع
نمیتواند شد و اندکی حصه قلیله دارد که اگر تقسیم شود از آن منتفع نمیتواند شد پس در اینجا ضرر را متحمل میشوند
و گویا چاره آن منحصر در قرعه باشد که از برای امر مشکل است پس قرعه ضرر بنام هر یک برآمد او متضرر میشود تا قرعه را
بر قسمت و شرکت ترجیح دهند و بدانکه اجبار در این باب و تقسیم حاکم شرع است و متعین نیست که شریک نیز تواند
دو نفر با هم شریک میشوند و بعد مشتری شیئی را در بیع میکنند در دو مرتبه بعد از آن احد هما بر دیگری ادعا میکنند که
قسمت کرده‌ایم و این زمین از من شد و آن مزرعه از تو و آن دیگری منکر قسمت است آیا این قسمت صحیح است یا نه و آیا این دعوی
مسموع است که بر فرض عدم بینه یعنی متوجه مدعی علیه شود و یا مسموع نیست بجهة اینکه ملزمه نیست قسمت
زرع صحیح است بلکه ظاهر این است که این قسمت قسمت اجبار است یعنی میتوان جبر کرد شریک را بر قسمت بجهة اینکه مستلزم رد
نیست و در این باب سماع دعوی ظاهر این است که همین قسمت که الحال انکار میکنم آیا قرعه جمیل آمده است یا نه هرگاه مدعی اقرار
کند بعدم قرعه دعوی ملزمه نیست و مسموع نیست بجهة اینکه انکار آن قسمت در معنی فسخ است و بدون قرعه قسمت لزوم ندارد

ملزمه

و دیگر محتاج بقسم نیست مگر اینکه ثمره بر آن مترتب شود مثل اینکه تصرف در آن شده باشد که مطلق قسمت مجوز آن باشد و در صورت
عدم ثبوت قسمت غاصب مدعی علیه لازم آید در این صورت دعوی مسموع است و قسم متوجه میشود ولا در صورت ادعای قرعه پس
ظاهر آن است که دعوی ملزمه و مسموع است بجهة اینکه ظاهر این است که قرعه کافی است در لزوم قسمت مطلقا و در غیر قسمت رد و در
رضای بعد قرعه هم در کار نیست بلکه ظاهر آن است که در قسمت رد هم چنین است و در صورت ثبوت رضای بعد قرعه هم
نیز در آن صحیح اشکالی نیست و حاصل اقوال در مسئله این است که اگر قاسم از جانب امام یا حاکم منصوب شده است و قرعه
هم زده است رضای شریکین بعد از قرعه در کار نیست هر چند قسمت رد باشد و ظاهر این است که خلاف در آن نباشد
بلکه ظاهر اخوند ملا احمد ره این است که اجماعی است هر چند صاحب کفایه در قسمت رد اشکال کرده است و ظاهر
قول مشهور است و اگر قاسم از جانب حاکم نباشد بلکه شرکاء خود قسمت کرده باشند یا خود قاسم تعیین کرده باشند
پس بعضی گفته‌اند ضرور است تراضی بعد قرعه که هرگاه تراضی نشود لزوم ندارد و بعضی گفته‌اند ضرور نیست و بعضی
گفته‌اند در قسمت رد ضرور است و در غیر آن ضرور نیست و این مختار شهید ثانی است اینها در صورتیست که تراضی

در اول بر حصص بعض زیاده باشد و اتفاق بر آن کرده باشند و الا هرگاه بعد تعدیل سهام اتفاق کنند که هر یک حصه معینی را
بردارند پس صحیح نشد در لمعه و شارح آن در شرح و علامه در قواعد این است که لازم میشود و اینکه درست بجهة
آنکه قسمت که وضع شده بجهة تمیز حقوق تحقق شده و ثمره آن استحقاق هر یک است ملک خاص را و بعد تحقق آن دیگر
امری که باعث زوال حق شود نیست مگر اینکه دعوی غبن یا غلط در میان آید که مقتضای آن عمل باید کرد و هم چنین است
دلیل بعد از بنای بر قرعه بجهة آنکه قرعه منشاء تعیین است و بعد از تعیین راهی از برای زوال حق نیست

حق م

هرگاه کسی ملکی را وقف بر اولاد کرده و بجهة نزاع و ترس خراب شدن و از جهت استنفاع افتاده آیا تقسیم آن یا بیع
آن جایز است یا نه   تقسیم وقف جایز نیست مگر در صورت نادری مثل آنکه ملکی مشترک باشد میان
دو نفر و یکی از آنها حصه خود را بر شخصی و ذریه او وقف کرده باشد و دیگری حصه خود را بر شخصی دیگر و ذریه
او وقف کرده باشد که در این صورت تقسیم کردن جایز است میان آن دو شخص و دو ذریه لکن هر یک از این دو
از ذریتین در میان خود تقسیم نمیتوانند کرد بجهة آنکه حق منحصر نیست در آنها که قسمت میکنند و حصه بطون
گاه است متفاوت میشود و اما بیع وقف در صورت مزبوره پس اظهر جواز آن است و اما اگر مال مشترک باشد
میان وقف و طلق پس قسمت آن جایز است لکن بشرط آنکه بعنوان رد بعض از آنها را از وقف بیرون نکنند و داخل
طلق کنند   هرگاه پنج جریب زمین در میان دو نفر شایع باشد و یکی مالک دو جریب باشد و دیگری
مالک سه جریب ... صفت باشد و خواهند قسمت کنند ... بنا را ... بگذارند که مساوی حصه یکی
از آنها در سمت جنوب باشد و از دیگری در سمت شمال که بعد از آن مساحت کنند آیا این قسمت صحیح و لازم است
یا نه   هر چند فی الجمله توهم میشود که تراضی بینهما بعد تعدیل سهام کافی است در صحت و لزوم قسمت و
بگوییم که اصطلاح لغوی نیست لکن قسمت عبارت از تمیز حقوق و حصص است و در اینجا حصه ها از یکدیگر ممتاز
نشد بلکه ... صادر ... که زمین ... الاصلاح ... پس این قسمت صحیح نخواهد بود
هرگاه مال مشترک تقسیم شود و بعد از آن ظاهر شود که بعض از آن مال غیر است چه باید کرد   هرگاه ظاهر شود
که مقدار مشاعی از آن مال حق غیر است مثل ثلث مجموع پس بعضی گفته اند که قسمت بر هم میخورد و آن شخص بقدر ثلث
از هر حصه شریک میشود بجهة آنکه تعدیل سهام بر حال خود باقی است و بعضی گفته اند باطل میشود قسمت
بجهة آنکه مقصود از قسمت تمیز حقوق است و الحال هر یک حق او ممزوج است بحق دیگری که اغیار باشد که الحال

قسمه

کرده ... حصص او ثابت ... است و اما ... شخص که در ... شریک بوده در قسمت تقسیم حاضر نبوده و تقسیم ...
... قول ... ظاهر ... است هرگاه مستحق جزء ... ظاهر شود پس اگر در هر حصه جزء معینی مال غیر بیرون شود پس اگر ... مثل اینکه
مال ... دو نفر بود ... قسمت شد و بعد از آن نصف معینی از حصه هر یک مال غیر بر آمد در اینجا قسمت بر هم نمیخورد بجهة
از اینکه نیست که از حصه هر یک چیزی کم شود و زیاده و کم در حصه ها نیست بلکه ... میشود و اما هرگاه تمام حصه یکی مال
غیر بر آمد یا از حصه هر یک جزء مال غیر بر آید لکن در مال یکی آن جزء بیشتر باشد و در مال دیگری کمتر در اینجا قسمت باطل
میشود بجهة آنکه آن شریک که تمام حصه او مال غیر بر آمد یا او رجوع کند با آن دیگری بقدر حصه خود ... از حصه او
زیادتر مال غیر بر آمد از آن دیگری بقدر حصه از دیگری ... پس باز ... میکنند   هرگاه ...
شرکا قسمت کنند که میراث ... باشد بعد از آن ظاهر شود دینی از برای میت آیا قسمت بر هم میخورد یا نه
چون مذهب شیعه این است که قسمت ... نیست و وجود دین ... حق است پس اصل قسمت صحیح است که ملک
واقع حاصل نشود در میراث الا بعد ادای دین و اظهر در نظر حقیر آن است که دین مانع حصول ملک قبل از ادای دین
نیست ... دین ... مستوعب ... صحیح ... قبل از حصول ملک و در این صورت هرگاه
ورثه ... بقدر حصه دین میت را ادا کردند قسمت بر حال خود ... و هرگاه هیچ کدام قیام بادای دین نکنند
حصه هر ... از اصل مال ... و اگر چیزی ... باید کرد و هرگاه بعضی
از آنها ... حصه ادای دین میت بکنند و بعض دیگر نکنند قسمت در حق آنکه ادا کرده صحیح است و حصه او از برای او باقیست
و حصه آنکه امتناع ... میفروشند ...   هرگاه ... قطعه ... مشترک باشد میان دو برادر
و دو قطعه ... قسمت کرده باشند و شرط کرده باشند که هر وقت که آن دو قطعه ... قسمت کنیم آن
قطعه ... برادر ... او باشد و آن قطعه دیگر از برادر کوچک آیا این ... صحیح است و این شرط لازم است
یا نه   ... دلیلی بر لزوم شرط در ضمن قسمت ندیده ام و عموم المؤمنون عند شروطهم دلالت بر لزوم آن در اینجا
ندارد ... در بعض فواید خود تحقیق کرده ام این است که ... که ... تکلیف میکند واجب است وفای بآن و التزام
مکلف یا بنذر و عهد و یمین است ... شرطها را در ضمن عقد لازمی میکنند ... در رساله شرط ضمن العقد بیان آن
کرده ام و هرگاه غیر این صورتها باشد داخل مطلق وعد میشود و مشهور علماء وفای بوعد را واجب نمیدانند و وجه
دیگر از برای لزوم آن ... و نمیتوان گفت که عموم ... شامل ... و وعدهائی که در ضمن عقود جایزه و اکثر

و دیگر ایقاعات هم هست لکن اینها خارج است بدلیل بجهة انکه وجوب وفای بوعد و پیمان بغیر از اصل ندارد و اصل حکومت برائت
میکند بالاخره حدیث صحیح هرگاه منطوق این شامل مطلق وعد باشد بلکه بعض احادیث صحیح دلالت دارد بر وجوب وفای بوعد
و هم چنین وعدهای خاصی که در ضمن غیر عقود لازمه یا سایر ایقاعات باشند هم دلیلی نیست که انها از وعد بیرون کند
و اینکه در ضمن عقد عتق شرط را لازم دانسته اند ان بدلیل خارج است که اجماع و اخبار است نه عموم این حدیث و حاصل
اگر عموم حدیث شامل است وعدها را [illegible] وعدهای مذکوره را باید وعدها در ضمن سایر ایقاعات و عقود جایزه هم لازم
باشد و وفا بمطلق وعد هم واجب باشد و مفروض این است که قسمت از جمله عقود دایم نیست و مختص بصیغه هم نیست و
در مذهب عامه که انرا مبیع میدانند هم باطل است و در کلام فقها تصریح بان نکرده جواز و لزوم شرط در ضمن قسمت هم احتمال
در نظر نیست که کسی کرده باشد یا شنیده در دروس از شیخ در خلاف نقل کرده است جواز شرط خیار را در قسمت
و بر فرض تسلیم ان شرط خیار غیر خیار اشتراط است و دلالت بر لزوم مطلق شرط ندارد و بر فرض تسلیم جواز انفراد شرط
مخصوص بغیر اینکه مطوی در حصه برادر بزرگ از او باشد شرط فاسد است بجهة انکه قسمت [illegible] بدون تعدیل سهام
و تمییز حقوق صحت ندارد اگر بگوییم که از کلام علامه در تذکره [illegible] شرط در قسمت در املاک که هرگاه در حصه یکی
و فلانی باشد که اب باران بام یکی از انها بر پشت بام دیگری جاری میشود و قسمت کنند انها را و [illegible] صاحب خانه که اب
از پشت ان بیرون میرود اسکه منع کند رفتن اب را گفته است که هرگاه در وقت قسمت شرط کرده اند منع اب نمیتواند [illegible]
و الا فلا بجهة انکه حقوق [illegible] خانه است حاصل هرگاه [illegible] و شرط نکرده باشند مستحق حقوق ان هست
میگوییم مراد از این کلام تحقیق معنی قسمت و تعدیل سهام است یعنی هرگاه در وقت تعدیل سهام این قید شده بعنوان [illegible]
شد و هرگاه نشد اطلاق اقتضا میکند بقای حق را و رضای ایشان بر این کاشف از [illegible] هست در چنین
قسمت نه اینکه از باب شرط ضمن العقد باشد و الا اگر دعوی غلط و غفلت و جهالت بکنند ان مرحله دیگر است و مسئله جدا است
بنا در اینجا [illegible] میماند در بطلان اصل قسمت و هر چند تحقیق این است که هرگاه شرطی که در ضمن عقود میشود فاسد
باشد عقد هم فاسد میشود چون شرط بمنزله جزء از عوضین و تراضی بر مجموع من حیث المجموع شده هرگاه جزو ان منتفی
شد کل منتفی میشود و لکن این در قسمت تمام نیست خصوصا در قسمت اجباری که رضای طرفین در ان شرط نیست
و اجبار میتوان [illegible] کرد و منع [illegible] قسمت و گویا ان شرط را ان کسی کرده که بدون ان شرط راضی بقسمت نمیشده
مگر انکه بنای ایشان بقرعه نبوده و بمحض تعدیل و تراضی اکتفا کرده باشند که در ان جا میتوان گفت که تراضی

[illegible] قسمة

که تراضی بتعیین حق واقع شده که [illegible] و بطلان تراضی بوده پس اصل قسمت هم صحیح نخواهد بود مگر انکه بگوییم که مراد از ان شرط هم [illegible]
که بعد تعدیل سهام این صاحب [illegible] برادر بزرگ باشد و صاحب دیگر از کوچک [illegible] تعیین [illegible] قسمت باشد تا [illegible]
باشد پس باید تفصیل داد در [illegible] معلوم نشود که [illegible] قسمت [illegible] با اجبار بوده یا تراضی [illegible] تعیین شده [illegible]
تا حکم در ان معلوم شود
مسئله [illegible] مال مشترک که مابین زید و عمرو و خالد [illegible] و خالد [illegible]
که قسمت کنند [illegible] و بعد [illegible] قسمت میکنند و بعد [illegible] خالد میگوید که [illegible]
از خالد نبوده است و از [illegible] بوده است [illegible] قسمت [illegible] قسمت
[illegible] ایا بر فرض [illegible] عدم [illegible] اذن [illegible]
قسمت ایا قسمت صحیح است یا باطل و بر فرض بطلان غرامت [illegible] کرده [illegible]
[illegible] قسمت باطل است [illegible] هرگاه در حین قسمت [illegible] جاهل بوده [illegible] عالم بوده
[illegible] بوده و تسبیب [illegible] نقصان [illegible] غرامت [illegible]
[illegible] هرگاه [illegible] جاهل بوده غرامت متوجه خالد میشود و هرگاه زید [illegible] خود عالم بوده [illegible]
[illegible] از کسی نمیتواند گرفت
[illegible] هرگاه زید و عمرو مال مشترک [illegible] قسمت کنند [illegible]
[illegible] دعوی غلط در قسمت [illegible] سهام [illegible]
قسمت [illegible]
و در [illegible] دعوی [illegible] صحیح [illegible] غلط مقدم است [illegible]
که [illegible] صاحب [illegible] بگویند که در حین قسمت تعدیل سهام [illegible] بوده است [illegible]
عالم [illegible] بوده [illegible] فقها گفته اند که قسمت بیع نیست بلکه [illegible]
[illegible] هر چند [illegible] باشد [illegible]
اینست که حق شفعه از برای شریک ثابت نمیشود [illegible] بیع بوده باشد شفعه ثابت باشد [illegible] شفعه [illegible]
چنین است و تصویر [illegible] میشود
[illegible] تصویر [illegible] حنیفه [illegible] عامه و حق شفعه [illegible]
[illegible] فرض کنیم که [illegible] باشند [illegible]
[illegible] هر چند [illegible] باشد [illegible] شفعه بکند و توضیح این مطلب [illegible]
[illegible] هرگاه [illegible]
[illegible] قسمت [illegible]



باشند در ملکی و یکی از ایشان سهم نفر شریک حصه خود را بفروشد بیکی و یکی از ایشان دو دیگر ایشان یکی که مشتری نیست میتواند
اخذ بشفعه بکند و انصیبی که بایع داده است بمشتری بدهد و انحصار را لازم بشود بنابر مشتری اخذ بشفعه نمیتواند کرد
از برای انکه لازم و ابد کرده است باشد حق را بر نفس خود منتقل است کاوجوبی که او هم مستحق اخذ بشفعه هست بجهت انکه او هم شریک
است نه از جهتی که از خود و نه استیفای حقی بکند بلکه از جهتی که مانع شریک است اما اخذ حق او پس الحاصل نه بایع است و نه مشتری
با نصیب خود اخذ بشفعه میکند یا عفو میکند و این مقتضای استحقاق او در [illegible] و صاحب [illegible] این قول اشهر میشود و اگر هرگاه
مشتری بگوید [illegible] اما اگر ان شخص سیم اخذ بشفعه کرد بقدر نصیب خود که من اسقاط کردم شفیع خود دوم را پس تو با هر دو یکی
با هر دو را ما کل را جمیع [illegible] مستقر شده است برقرار حق خود و دیگر شفیع باقی [illegible] که ساقط
کند پس گویا اخذ بشفعه کرده است و [illegible] مستقر شده است مثلا اینکه هرگاه دو شفیع باشند در مبیعی و هر دو اقدام
بشفعه بکنند بعد از آن یکی از ایشان بگوید من از حق شفعه خود گذشتم [illegible] اگر خلاف کرده اند در اینکه اخذ بشفعه ایا مخصوص است
بجای که ثمن مثلی باشد یا در مبیعی هم جاریست اشهر [illegible] است بدلیل عموم [illegible] و اطلاقات معتضد بشهرت عظیمه و قول دیگر
منقول است از ابن حمزه و علامه [illegible] بشفعه در خلاف با دعوی اجماع و مستند ایشان [illegible] است هلال عن ابی عبدالله
علیه السلام فی رجل اشتری [illegible] و متاع و غیر [illegible] شفعة و بعض اخبار دیگر هم ذکر کرده اند که دلالت
انحصار [illegible] دارد [illegible] کرده اند که شاید مراد صورت اجتماع شرایط شفعه باشد [illegible]
با اینکه سبب نفی شفعه این است که [illegible] و این [illegible] ملاحظه [illegible] روایت بلی میتوان گفت که لفظ حقیقت
مال است و هرگاه مجموع [illegible] بجای از برای اخذ بشفعه [illegible] بسبب [illegible]
ان دارد [illegible] و اولی [illegible] عدم [illegible] است [illegible] مشهور [illegible] اما اجماع منقول
پس ان ضعیف است بجهت [illegible] اینکه شیخ در خلاف در موضع دیگر [illegible] مشهور است و بدانکه خلاف
کرده اند بنابر قول بثبوت شفعه در صورتی که ثمن قیمی باشد در اینکه ایا قیمت روز بیع معتبر است یا قیمت وقت اخذ بشفعه
یا اعلی القیم از روز بیع تا وقت اخذ [illegible] اشهر [illegible] است چون اخذ بشفعه در [illegible] قیمت
و اخذ [illegible] پس بجمیع [illegible] میشود [illegible] ایست که بموجب [illegible] در حین اخذ بشفعه
ثابت میشود پس [illegible] هرگاه [illegible] که ان شخص [illegible] که حق او
مشاع باقی است و [illegible] قسمت [illegible] رضای او [illegible] باشد هرگاه قسمت با بیع دائم صادق است که



کردن [illegible] خود را [illegible] شریک است [illegible] کرده و غیر از [illegible]
ان [illegible] مشاع [illegible] مساوی [illegible] پس مساوی [illegible] بجهت [illegible]
کرده است [illegible] ملک [illegible] و [illegible] شفعه مثلا اینکه شریک [illegible] باشند و [illegible]
در [illegible] باشند پس [illegible] و [illegible] شریک [illegible] اخذ بشفعه بکند
بر [illegible] و [illegible] اینکه شریک [illegible] باشند و یکی از ایشان حصه خود را [illegible]
کرده باشد و باقی مشاع [illegible] پس [illegible] این دو نفر از شریک [illegible] اخذ بشفعه [illegible]
هر [illegible] ابن عقیل که شفعه [illegible] اخذ بشفعه [illegible] بیع
قسمت مثلا اینکه زید و عمرو شریک [illegible] سهام [illegible] یا
با [illegible] شریک [illegible] هرگاه زید و عمرو قسمت [illegible] حصه [illegible] شریک [illegible] بکنند
[illegible] هرگاه قسمت را بیع دائم بگوییم میتواند اخذ بشفعه کند [illegible] حصه [illegible]

هرگاه املاکی [illegible] از [illegible] بعضی صغیر و بعضی کبیر [illegible] شهادت [illegible] بیانست
و شهادت ایشان [illegible] قسمت [illegible] بعضی [illegible] بثبوت و تحقق [illegible] این [illegible] است
[illegible] املاک [illegible] خود [illegible]
[illegible] قسمت [illegible] املاک ایشان [illegible]
[illegible] الشهود [illegible] صغیر بوده [illegible]
[illegible] ایشان بوده باشد [illegible] قسمت [illegible] حصه
[illegible] صغیر [illegible] ضرورت [illegible] بلوغ و رشد
اجازه قسمت [illegible] اجازه [illegible] المعاملات [illegible]
[illegible] سهام [illegible] صغار [illegible]
املاک ایشان [illegible] است [illegible] فضولی بوده [illegible] اجازه صغار
بعد از بلوغ و رشد [illegible] واقع شده [illegible] قسمت میشود [illegible]
که حال املاک [illegible] از [illegible] اشتراک
[illegible] قسمت [illegible] است از [illegible]
و [illegible] سهام اولاد [illegible] قسمت [illegible] امام [illegible]

تا قسم امام بنا بر قول مطلقا در قسمت رد بنا بر قول باید و احتیاج به تراضی بعد [illegible] بنا بر قول ما اظهر عدم اعتبار به تراضی است بعد از قرعه مطلقا
و در دو بیت که هر گاه معین شد بدل سهام تراضی حاصل شود [illegible] کافی باشد در تعیین سهام در قسمت لازم میشود چنانکه فقها تصریح [illegible]
و تشریح آن هر گاه [illegible] پس [illegible] باشد [illegible] پس در صورتی که [illegible] قائم
مقام او تقسیم کند پس [illegible] و اشکال در این است که آیا اجازه [illegible] لازم میشود [illegible] موقوف است بر قول صحیح
[illegible] پس اگر قائل شویم [illegible] پس اجازه [illegible] میشود [illegible]
اتمام قسمت تراضی مطلق شده [illegible] تراضی میشود و حاصل آن این است که [illegible]
که از جانب [illegible] شده بود پس در صورت [illegible] میگوییم [illegible] باشد در نظر
و در کلام فقهای [illegible] حصول قسمت
و تحقق [illegible] قسمت [illegible]
[illegible]
لکن این [illegible] بیع [illegible] اجازه [illegible] صغیر [illegible] قسمت
مستقل [illegible] اجازه [illegible] لازم [illegible] موقوف بود [illegible]
نصیب [illegible] و تصرف [illegible] بیع [illegible] فسخ [illegible] بیع
[illegible] اجازه [illegible]
[illegible] بیع [illegible]
چنانکه این قول اظهر اقوال فقها است در بیع موهوب [illegible] و در بیع مال مورث [illegible]
و امثال اینها [illegible] بیع [illegible] باشد [illegible]
[illegible] بیع موهوب [illegible]
که [illegible] اعتقاد [illegible]
[illegible] بیع مال [illegible] بیع [illegible]
[illegible] بیع مال خود [illegible]
[illegible] تقسیم [illegible]
باشد [illegible] از تقسیم
[illegible] بیع موهوب [illegible]
[illegible] بیع [illegible]
[illegible] بیع واقع شده است [illegible]
و پس در جانب [illegible] نصیب [illegible] اجازه [illegible]
و صحیح [illegible] صغیر [illegible]
و [illegible] اجازه صغیر [illegible] لازم میشود پس [illegible] فضولی [illegible] بیع [illegible]
[illegible] پس در اینجا [illegible] صغیر و کبیر است و [illegible] مابین صغیر و مشتری

قسمه

و مشتری و [illegible] مابین بایع و مشتری [illegible] صغیر [illegible] اجازه [illegible] در [illegible] اشکال [illegible]
اجازه [illegible] مال صغیر [illegible] هر گاه [illegible] استعفا کند [illegible]
[illegible] بایع [illegible] مقدم [illegible] بایع [illegible] فساد
[illegible] صغیر [illegible]
هر گاه صغیر اجازه [illegible] صغیر [illegible] مقدم است [illegible]
[illegible] صغیر [illegible] کرده بود
زید فوت شد از [illegible]
و بعد از آن یکی از [illegible] فوت شد [illegible]
[illegible] سدس [illegible]
[illegible]
[illegible] سدس [illegible] بالغ است [illegible] سدس
[illegible] بیع [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] بیع [illegible]
است زید فوت شد و [illegible] زید [illegible]
[illegible] تقسیم [illegible]
[illegible] تقسیم [illegible] زید [illegible]
[illegible]
مطالبه میکند [illegible]
[illegible] وارث [illegible]
دین [illegible] مال [illegible] متعلق
[illegible] متعلق [illegible] امانت است [illegible]
و ما دامی که دین ثابت [illegible] است [illegible]
[illegible] تصرف [illegible] وارث [illegible]
دین [illegible] جایز است [illegible] وارث [illegible]
[illegible] جمیع [illegible]
و در صورت [illegible] مال [illegible]
[illegible] دین متعلق [illegible] است [illegible]
کما ادای دین [illegible] دین [illegible] جمیع [illegible]
حصص و زیاده [illegible] زید با عمرو [illegible] حمام
[illegible] حمام [illegible] زید [illegible] حمام [illegible] اجاره [illegible] زید [illegible] عمرو
نوبت [illegible] زید [illegible] حمام [illegible] اوقات

خرابی که بتقریب خواب باشد [illegible] ... چون حمام [illegible] ... پس انقطاع

[illegible]

... مشود والله العالم بحقائق الامور

کتاب المضاربه

و آن بیع صحیح [illegible] ...

[illegible]

[illegible]

ان در ظاهر منشأ انتفاع و کم شدن منفعت است کما هست که هرگاه زود مزد میکرد و بر میگشت [illegible] حضارت نسبت [illegible]
حاصل شد [illegible] مال [illegible] صاحب داده [illegible] خود [illegible] و بسفر طولانی [illegible]
[illegible] هر چند [illegible] ظاهر [illegible] بجا کردن از خود [illegible]
[illegible] که [illegible] صحیح باشد [illegible] هرگاه کسی مال مضاربه [illegible]
[illegible] نفقه [illegible] بجارت میکند
[illegible]

شود که در اینجا باید ده [illegible] پس قول مالک مقدم است با یمین اگر گفته شود که شما
[illegible] اقرار کنند که ده [illegible] قیمت [illegible] است که فروخته [illegible]
است [illegible] مقدم [illegible]
چون گفت [illegible] مضاربه [illegible] و عدم قول مالک در صورت اول [illegible] بخلاف صورت دوم
بلکه در صورت دوم [illegible] هم در اینجا [illegible]
[illegible] پس در اینجا قول عامل مقدم است [illegible] که در اینجا دو مقام است [illegible] اقرار کرده
عامل [illegible] اقرار [illegible] دوم
[illegible]

دعوی هم دعوی علم بجبر [illegible] نکند باید قول [illegible] کرده شود [illegible] که [illegible] جواب دعوی [illegible] در جواب [illegible]
میکند و دعوی او ثابت میشود و جواب از او لازم است که هر چند علم خلاف اصل است لکن چون هم در [illegible] خلاف ظاهر است ولی [illegible]
و غالب علم است و این ظاهر مقدم است بر اصل [illegible] که [illegible] دعوی او اقرار [illegible] و اصل [illegible] اقرار [illegible] اول [illegible]
دعوی خلاف [illegible] میکند [illegible] دعوی [illegible] ظاهر هم [illegible] ثابت [illegible] بر او صدق است [illegible] خلاف [illegible]
[illegible] در صورتیکه [illegible] جواب [illegible] میگوید [illegible] که [illegible] اقرار [illegible] ظاهر [illegible] است که این
[illegible] و بطلان عقد [illegible] عقد [illegible] که در ذمه [illegible] و فرق [illegible] سبب
[illegible] اقرار [illegible] مقدم [illegible] و جواب [illegible] است که فرق [illegible] بعد از اقرار
[illegible] اقرار [illegible] است که در صورت اقرار [illegible] در حکم [illegible]
اقرار [illegible] خلاف [illegible] ثبوت [illegible] اقرار [illegible] دعوی اتفاق کرده [illegible]
دعوی علم [illegible] اقرار هم [illegible]
[illegible] اقرار و کیفیت [illegible] در [illegible] علم [illegible] است [illegible]
دعوی [illegible] خلاف [illegible] است [illegible] میان [illegible]
میکند و میگوید [illegible] میگوید [illegible] اقرار کردی [illegible] اقرار [illegible] است و اقرار [illegible]
عالم [illegible] خلاف [illegible] اقرار [illegible] علم دارد که اقرار [illegible]
از راه [illegible] از راه [illegible] در [illegible]
[illegible] میان [illegible] و حاکم [illegible] قسمت کنند [illegible]
[illegible] و [illegible] حاکم [illegible] قسمت میکند
بدون دعوی و قسم [illegible] اقرار [illegible] میکند در [illegible]
[illegible] مقدم است [illegible] در صورت عدم ادعاء علم [illegible] زیرا [illegible] حق
اقرار است [illegible] و از این باب است که هرگاه وکیل [illegible] و [illegible] در نزد حاکم اقرار کند [illegible]
مطالبه کند [illegible] از موکل و موکل بگوید تو اقرار کردی [illegible] و در جواب بگوید اقرار [illegible] از باب [illegible]
بود موکل بگوید [illegible] علم ندارم [illegible] اقرار [illegible] در وقتی که وکیل هم [illegible]
[illegible] موکل [illegible] قول موکل است [illegible] و اما [illegible] که [illegible]
[illegible] بگوید [illegible] وکیل [illegible] منتقل [illegible] اقرار کردم و مالک بگوید [illegible]
[illegible] کرده بود [illegible] منتقل [illegible]

[illegible] بودم که وصول [illegible] مالک بگوید [illegible] نقد
که اقرار کردی که از طلبات [illegible] وصول کرده [illegible] در صورت اول [illegible] مالک مقدم است [illegible]
[illegible] مالک مقدم است [illegible] هرگاه [illegible] بعنوان مصادره [illegible] جلا [illegible]
[illegible] وارث زید [illegible] مصادره [illegible]
وارث [illegible] که [illegible] مصادره [illegible] مال المصادره [illegible]
[illegible] باشد و وارث زید میگوید که مال المصادره [illegible] و [illegible]
[illegible] و مال [illegible] و اصل عدم [illegible] مال [illegible] است [illegible] مصادره [illegible]
[illegible] مصادره [illegible] زیرا [illegible]
[illegible] ملکیت است [illegible] که مال [illegible]
[illegible] مال [illegible] مصادره [illegible] گرفته [illegible] کرده باشد [illegible]
[illegible] و مصادره [illegible] باطل کرده [illegible] نموده شود
[illegible] از وارث است و وارث زید باید [illegible] رسانند که [illegible] مال المصادره [illegible]
وارث [illegible] باید [illegible] صورت [illegible] مال [illegible]
[illegible] وارث [illegible] صدق میکند [illegible] مصادره [illegible] وارث [illegible] مال [illegible]
[illegible] مصادره است پس باید [illegible] باشد
تا خلاف ان بظهور رسد [illegible] وعموم ادلهٔ ارث [illegible] تحقق [illegible]
مورث است و در صورت [illegible] است پس [illegible] طرق [illegible]
[illegible] موافق [illegible]
و ظاهر [illegible] صورت [illegible] تا خلاف ان بظهور رسد [illegible]
[illegible] محقق [illegible] و دیگران [illegible] بدون [illegible] خلاف [illegible]
[illegible] که هرگاه مصادره [illegible] و معلوم [illegible]
که مال مصادره است [illegible] میراث است [illegible] کرده [illegible]

عمرو بدانکه یکی از مسائل مال المضاربه است که مالک مستحق آن باشد از جهت اینکه عین آن مال او است و لکن [illegible] که از راه اینکه
آن مال متعلق بذمه او شده است یعنی از ترکه او بیرون برده شود و وجه این اشکال این است که بالیقین مال المضاربه در ترکه
مضارب بود و بقاء آن مال با وجود بودنش در دست مضارب مستصحب است تا خلافش ثابت شود و این
استصحاب اقتضا میکند که مال المضاربه از ترکه جدا شود زیرا که نسبت استصحاب در حکم معلوم البقاء است
هر چند علم حاصل نشود بعین مال المضاربه مستحق و نه در جمیع آنچه در میان است از ترکه زیرا که ممکن است که مال المضاربه
باقی باشد و در جای دیگر باشد و بر مضارب لازم است وفا بآن و تخلص از آن و چون مال متعین و مشخص نیست
پس مضمون خواهد بود در ذمه او و از ترکه او باید ادا شود و همچنین دلالت میکند بر آن عموم علی الید ما اخذت
الیدها اخذت حتی تؤدی و این اشکال مندفع میشود بآنکه اصل برائت ذمه مضارب است از ضمان چیزی در ذمه اش
زیرا که مال مضاربه منتقل بذمه نمیشود مگر در صورت تعدی و تفریط زیرا که ید او ید امانت است و ضمانی متعلق
بآن نمیشود مگر با تعدی و تفریط و معلوم است که تلف شدنی باشد بدون تعدی و تفریط پس ذمه او بری خواهد بود
و مفروض عدم ثبوت تعدی و تفریط است و استصحاب بقاء مال مضاربه در جائی که ید مضارب بر آن ثابت
بود پس آن معارض است بآنکه اصل عدم تعلق حق و تسلط آن صاحب مال است در این مال حاضر که از مال موجود است
پس چنانکه اصل بقاء آن مال است اصل هم عدم بودن این مال است مال او و اگر بگوئی چنانکه اصل عدم تعلق حق
صاحب مال است باین مال خاص که ترکه است اصل عدم تعلق حق مضارب است بآن زیرا که تعلق حق او در ترکه
که این مال آن صاحب مال نباشد گوئیم بلی چنین است و لکن ید فعلیه مرجح این است که مال مضارب باشد و استصحاب معارض
ید فعلیه نمیشود با وجود آنکه میگوئیم که استصحاب بقاء ید مضارب مستلزم این نیست که آن ید بر این مال موجود باشد زیرا
که ممکن است که مال المضاربه بدیگری برده باشد یا جای معینی و در نزد آن شخص بوده که مضارب مرد پس چون ید مضارب ید امانت است
ضمانی بذمه او نمیشود و چون ید او امانت است از اینکه بالعمد در کف او باشد یا بسبب تصرف او در دست
دیگری باشد و استصحاب [illegible] مستلزم استصحاب اخص نیست و بقاء قدر مشترک موجب بقاء فرد خاص از آن نیست
پس استصحاب بقاء مال و بقاء ید مستلزم بقاء ید مضاربه بر این مال خاص نیست و اما عموم حدیث علی الید ما اخذت
پس آن مخصص است بخبر [illegible] امانت که در آن ضمانی نیست الا با تعدی و تفریط بلی اگر علم بهم رسد بوجود مال در ترکه
بسبب اعتراف مضارب در وقتی که [illegible] که بعد از آن تلف او عارض شده باشد یا بسبب شهادت عدلین پس [illegible] المقصود

مصادره

در صورت [illegible] آن مال [illegible] است و همچنین [illegible] معلوم نبود که تلف شده بسبب تقصیر او یا اگر [illegible] و لکن [illegible] تقصیر کرده است
در ترک وصیت بآنکه این مال المضاربه است و [illegible] او تلف شود [illegible] اقرار [illegible] و مثل [illegible] میشود و [illegible]
و بیان [illegible] در این [illegible] کردیم جواب [illegible] اصل عدم وجدان مال [illegible]
و اما معارض است بآنکه اصل عدم تعلق حق صاحب مال است باین مال [illegible] هر چند معارض است با اصل عدم تعلق
حق صاحب ترکه نیز و لکن ید [illegible] مرجح او است و اما اینکه گفته است که [illegible] است
بآنکه آن مال متعلق بذمه مضارب بشود تا [illegible] مگر ید مضارب بر آن [illegible] چیزی متعلق
نمیشود مگر با تفریط و اما استصحاب بقاء مال هر چند [illegible] دارد و لکن آن مستلزم [illegible] که باید از این مال [illegible]
شود زیرا که ممکن است که [illegible] نزد دیگری باشد و او هم مرده باشد یا باشد و کسی نداند و مضارب
هم تقصیر نکرده باشد بلکه ممکن است [illegible] گرفته باشد و وصیت هم کرده باشد و لکن [illegible] مرده باشند یا غایب باشند
و اما [illegible] که این [illegible] موجب [illegible] مضارب [illegible] مضارب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

اگر در این مقام میگوییم تو باید مسئله را بعنوان کلیت اثبات کنی یا مطلق تمام شود تو فرض مسئله در جائی کرده که مضاربه قطعی بوده
باشد و مشخص باشد بلفظ عقد در جائی که از رب المال گرفته ام و فرض میکنیم مسئله را در مضاربه کرده و مال آن هم از او ضایع
نکرده و صدق عامل هم از دیگری بعنوان مضاربه میبرد و هم میکند و در این جائی میبرد و معلوم نیست که مال مضاربه
در میان اموال هست و این که گفته است که شناخته کرده است حکم بارث کرده تا با فرع عبدالرحمن در کدام کلام
خلاف این قضیه است که در میراث بردن شرط است که حتما معین باشد مال او در نفس الامر محسوس است بلکه
بگو در بیان قرائن هر جا معلوم مال شرکت را فرض و هر چه بود میبرد برای نکه کرده شده و از دنیا رفته مال شرکت برای
مصداق است و هر جا شک در ید مالکیت را اعتبار کرده چنانکه ملاحظه میشود در مسئله تداعی زوجین و وراث طرفین در متاع
بیت و در حکم فقها بانکه ملتقط یافت شود هر لقیط است هر چند صغیر و غیر ممیز باشد و آن لقیط طفل صغیر باشد که در
در جیب یا در دامن او را بیابند با وجود کمال احتیاط در اینکه آن طفل صاحب مال باشد و اینکه گفته است که ید مضاربه
بر او صدق میکرد تا او فرض شود غیر محقق نیست اگر میگوییم ما ید مضاربه بر حینی که حین صدق میکرد اگر معلوم است
که این همان مال است دیگر این دعوا چه چیز است و مقتضی استصحاب چه میکند و این درست و بیانات چه چیز است و اگر غیر آن
که آن است یا نه حکم نه حکم میکنیم بصدق ید مضاربه بر او و از آنچه گفته شد جواب از سایر کلمات ظاهر میشود و احتیاج
بتطویل بلاطائل نیست چه میفرمایند که زید مبلغی بعنوان مضاربه بعمرو مسلم نمود و عمرو به بلاد بعیده سیر کرد
و بعد از مدتی اهل آن بلاد خبر دادند که عمرو فوت شده است وارث زید ادعا مینماید که مال الید عمرو از بابت مضاربه است و بر مورث تسلیم شده
و وارث عمرو ادعا مینماید که مورثم معلوم نیست که مال المضاربه باقی بوده و این مال متعلق از خود عمرو است و مال المضاربه
بهم رسیده باشد و وارث زید میگوید که مال المضاربه در دست او بود و از بلد بیرون رفته و بعد تفصیل منفعت
و ماده مقصود بیرون رفت و هی و غایت ذمه بر منتقل شد و اصل عدم وجه العقد است و مقتضی استصحاب مقتضی حکم ببقاء مال است
و بدون اصل ما لازم مینماید بلکه طرف مضاربه رفت میشود زیرا اگر رب المال مال را ببعید بود و عامل به بلاد بعیده
میرود و فوت میشود کی تملک سبب رب المال گرداند و شاهد نماید که بمحلف از عامل از رب المال بیست تسلیم
رب المال بلا تملک میماند و در اصل اعتبار سبب صاحب صاحب میشود و اصل دیگر حجت باشد یا دلیلی تجسس کرده باشد
احتیاج ما در است و نادر کالمعدوم حق ثابت و مضاربه باشد و از این قبیل احتمالات را نمیتوان باطل کرد و باید حکم
نموده یا آنکه کلی آنچه از وارث عمرو است و وارث زید باید متوسط رساند که عمرو الیوم از مال المضاربه بپیماید

بپیمایند یا آنکه وارث عمرو باید ثبوت بنماید که مورث من این تلف یا از ضایع بهم رسانیده و عامل ما از خرید آن اما بعد چه حکم باید
نموده و ید مضاربه بر او صدق میکرد با وجود تحقق عنوان مضاربه که بتوانند وارث عمرو تملک مال خود را تا این جا او صحبت چیزی
که احکام در ید او بوده و ید او ید مضاربه است پس باید و صرف عقد نماید با مقتضی ید باقی ماند از تحقق ملکیت مورث است و در
و در صورت معروفه ملکیت با کلیت اشتغال تحقق شناخته است پس ضرر صحیح لازم نیاید که وسط طرق معروف و تضییع حق او کلی
بجا اصل شرح باشد با آنکه عامه مردم چنین بوده اند از کل این را با معظم بوده که هم موافق اصول مقتضی ید ظاهر ید است و چون
ملاحظه م
خلاف در ید مورث اصل ملکیت است تا علاوه بر ظهور میرسد توقع از مسلمان شاید اسباب ما در احیاء در موارد
این مسئله محقق و علماء و دیگران بعنوان جزم جزم کرده اند و خلاف نقل کرده اند و نظیر ما التزام در کتاب دیون
کرده اند و حاصل آن این است که هرگاه مضاربه بمیرد و مال در دست او باشد و معلوم نباشد که مال مضاربه است حکم میشود
بانکه میراث است بالجمله بعضی کرده اند در حال مضاربه و تعلق حق عین او و بعضی هر چند علم بهم رسد که چیزی مانده
مال المضاربه است که مالک مستحق آن باشد از حقیقت اسلامی علی الاطلاق است و لکن چه میشود که از راه اینکه آن مال متعلق
بوده او شرع اسباب باید از ترکه او برداشت و چه این اشکال است که یا لیقین مال المضاربه در دست مضاربه بوده
و بقاء آن مال با وجود بودنش در دست مضاربه مستصحب است تا تلافش ثابت شود و این مقتضی استصحاب میکند
که ساوی مال المضاربه از ترکه جدا شود زیرا که بسبب استصحاب در حکم معلوم العلامات هر چند علم حاصل نشود یعنی
مال المضاربه مشخص و نه در جمله آنچه در میان است از ترکه زیرا که حالا است که مال المضاربه باقی باشد و در حال دیگر نباشد
و بر مضاربه لازم است و فاء آن و تخلص از آن وجوه مال منفعی و مشخص نیست پس مقتضی خواهد بود در ذمه
او و از ترکه او باید ادا شود و همچنین دلالت میکند بر آن عموم قول علیه السلام علی الید ما اخذت حتی تؤدی و اسم عامل منفرد هم
میشود با آنکه اصل برائت ذمه مضاربه است از ضمان بعض در ذمه اش زیرا که مال مضاربه منتقل بذمه عامل نمیشود مگر در صورت
تعدی و تفریط زیرا که ید او ید امانت است و ضمانت متعلق بآن نمیشود مگر با تعدی و تفریط و معلوم است که تلف شرعی
باشد بدون تعدی و تفریط پس ذمه او بری خواهد بود و مفروض عدم ثبوت تعدی و تفریط است و لکن مقتضی این مقال
مال مضاربه در جائی که ید مضاربه بر آن ثابت بوده پس آن معارض است با آنکه اصل عدم تعلق حق و تسلط آن
صاحب مال است در این مال خاص که الحال موجود است پس چنانکه اصل بقاء آن مال است اصل هم عدم بودن این مال
مال او اگر بگو چنانکه اصل عدم تعلق حق صاحب مال است به این مال فانی که باقی مانده اصل هم عدم تعلق حق مضاربه است

مضاربه است باطل زیرا که تعلق حق او در وقتی است که [illegible] مال [illegible] باشد [illegible] و لکن [illegible] مضاربه باشد
و بعضی [illegible] باشد زیرا که
[illegible] مضاربه [illegible] مضاربه [illegible]
[illegible] است [illegible] باشد [illegible] در دست دیگری باشد و
[illegible] مسلم [illegible] مسلم بقای [illegible]
و بقای [illegible] مضاربه [illegible] عموم حدیث علی الید ما اخذت
[illegible] مضاربه [illegible]
مضاربه [illegible] باشد [illegible]
در [illegible] است [illegible] مضاربه تقصیر کرده است در ترک
و [illegible] مال مضاربه است [illegible] میکرد [illegible]
مال [illegible] جواب [illegible] معلوم شد اما [illegible] اصل
عدم [illegible] مال [illegible] اصل عدم تعلق [illegible] مال [illegible]
ما اصل عدم تعلق حق مضاربه [illegible]
[illegible] مال [illegible] مضاربه [illegible]
[illegible] است
[illegible] حدیث علی الید ما اخذت [illegible] است [illegible]
و [illegible] باشد بدون تفریط
یا [illegible] و تکلیف [illegible]
خواه از [illegible] باشد یا از [illegible]
[illegible] اموال [illegible]
[illegible]
ید او [illegible] اموال [illegible]

[illegible] مضاربه [illegible] است [illegible]
متعلق [illegible] باشد [illegible]
[illegible] باشد و روایت [illegible]
[illegible] روایت [illegible]
[illegible]
[illegible] مضاربه [illegible]
او [illegible] مضاربه باشند [illegible]
مقدم است [illegible]

کتاب المزارعه و المساقات

زمین از [illegible]
[illegible]
[illegible] بیان کنند [illegible]
[illegible] است [illegible] ظاهر بطلان این عقد است [illegible]
[illegible] صاحب زمین باشد [illegible]
و خواه [illegible] باشد [illegible] زمین [illegible]
باشد [illegible]
و مشهور [illegible] است که شرط است [illegible]
[illegible] باشد [illegible]
نظر [illegible] است [illegible]
[illegible] قسمت کنند [illegible]
[illegible]
[illegible] است [illegible]
[illegible]

[illegible] مثلا که نصف حاصل آن زمین باشد و همچنین اگر مقدار معلوم را شرط کنند و ظاهر این است که هر لفظی که افاده این بکند کافی باشد لکن احوط
این است که ترک این صیغه قبول بر وجه مقارنت در سایر عقود بکنند و مساقات فسخ میشود [illegible] طرفین [illegible] مساوات نزد
[illegible] و موت احد الطرفین هم باطل نمیشود مگر آنکه شرط کرده باشند مباشرت [illegible] و غیره [illegible] قبل از ظهور ثمره و لا
بعد ظهور [illegible] و در آن احتمال است [illegible] در نظر بعقد شرط [illegible] استقرار
ملک [illegible] مالک و عامل [illegible] شرط [illegible]
[illegible] در ضمن عقد شرط کنند [illegible]
مشترک [illegible] از میان [illegible] که مال من باشد و باقی در میان
[illegible] عدم جواز [illegible]
[illegible]
[illegible]
چنانکه گفتیم [illegible] و عدم جواز [illegible] است که شرط [illegible] زرع باشد و لا
هرگاه شرط کنند [illegible] که [illegible] زرع [illegible]
[illegible]
[illegible] در این صورت هرگاه [illegible] زرع از آفات سالم [illegible] این شرط عمل میکنند و هرگاه [illegible]
از شرط [illegible]
[illegible]
[illegible] گفته اند هرگاه [illegible] باغ [illegible]
احتمال عدم [illegible] شرط [illegible]
[illegible] چنانکه گفتیم و احتمال [illegible]
شرکت مالک [illegible]
و بدانکه [illegible]
[illegible]

[illegible] هرگاه [illegible]
[illegible]
و بر او لازم است [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] هرگاه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

کتاب الودیعه

هرگاه زید [illegible] امانت [illegible]
امانت [illegible]
[illegible]
[illegible]
او [illegible] دعوی [illegible] امانت هم
[illegible] فخر المحققین [illegible] علامه
[illegible] فخر المحققین [illegible] در کتاب
وکالت [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
چنانکه [illegible]
[illegible] الاطلاق

بصورت [illegible] اینکه [illegible] انکار [illegible] بگوید [illegible] ابتدا بود [illegible]

[illegible] باشد [illegible] و در نزد من [illegible] است [illegible]

و گفته است که این [illegible] مصنف است در بعض تحقیقات [illegible] و صاحب [illegible] است و در مسالک هم [illegible]

بیان کرده در صورت عدم تصدیق مالک او را [illegible] و جزم [illegible] کرده در صورت تصدیق [illegible]

نقل کرده است که قریب [illegible] در صورت عدم تصدیق و این [illegible] نقل [illegible] کردیم در نقل قول [illegible]

و [illegible] رجوع کنم [illegible] در کفایه [illegible] نقل کرده است [illegible] و از قبول [illegible]

شهید [illegible]

[illegible] قول [illegible] عدم [illegible] قسم و لکن [illegible] قسم [illegible] قول [illegible]

[illegible] امانت و [illegible] کرده [illegible] قبول مال [illegible]

[illegible] در صورت [illegible]

[illegible]

[illegible] امانت [illegible]

[illegible] انکار [illegible]

[illegible]

[illegible] مالک [illegible]

[illegible] ودیعه [illegible]

و در صورت [illegible] مالک [illegible]

[illegible] علامه [illegible] الحال [illegible]

[illegible]

[illegible] امانت [illegible]

[illegible]

[illegible] مالک [illegible]

[illegible] اقرب است [illegible]

[illegible] قول او مسموع است [illegible]

[illegible] اعتراف کند [illegible]

[illegible] مسموع است [illegible] و در [illegible] است

قول [illegible] است [illegible] کند [illegible] بگوید [illegible] مردم مطلع [illegible]

[illegible] قول او [illegible] مطلع [illegible]

[illegible] مشهور است [illegible]

در صورت [illegible] مطلق هم بگوید [illegible] سابق است [illegible] قول [illegible]

[illegible] قبول [illegible] و این قول نیز ضعیف است و اما هرگاه ادعا رد کند [illegible]

کند [illegible] مشهور و اقوی قبول قول او است [illegible]

[illegible]

و اما هرگاه ادعا کند که رد کردم [illegible] وارث [illegible]

[illegible] مقتضی [illegible]

[illegible]

[illegible] امانت [illegible]

[illegible] قسم [illegible] ادعا [illegible]

[illegible] امانت [illegible]

[illegible] قول [illegible] مالک [illegible]

[illegible]

[illegible] امانت [illegible]

[illegible] مالک [illegible] ضمان است [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] امانت [illegible]

[illegible]

[illegible] امانت [illegible]

[illegible]

و دیگر رد نمیکنم و در اینجا نیز قول عمرو مقدم است با یمین زیرا که این هم از قبیل دعوی رد امانت میشود و اگر قبول قول او است با یمین چون بعد نقاص از قبیل ید مالک است بر او زیاده حق بحکم شرع نبوده او [illegible] مقر باشد که طلب عمرو و لکن محل
تحقیق شرایط تقاص باشد در تمام مورد مثل اینکه بگوید من هرگز مطالبه نکردم او را و او تا اینکه تو هیچ با مطالبه نکردی
یا در بعض مورد مثل اینکه بگوید من چند روز تا امروز مطالبه میکردم و شرایط تقاص موجود نبود و لکن از امروز که من مطالبه کردم
فرستادم الحال بطلب این از قصد که این امانت را تصرف کنم بعنوان تقاص قبض و در اینجا ظاهر این است که قول زید مقدم است
با یمین و فرق ما بین این صورت و صورت قبل این است که در صورت قبل زید قبول دارد که در صورت وقوع تقاص ان تقاص
صحیح است و مال مال او نیست و ان در حکم اذن مالک است و در حکم رد است و قول امین در رد مسموع است لکن منکر وقوع ان است
و در صورت ثانیه قبول ندارد که در صورت وقوع صحیح باشد و باذن شارع باشد و این تفرق است در مال مالک بدون اذن
او و محتاج است با ثبات اذن او اثبات اذن شارع و اذن و دری قطعا مال امانت و رد امانت مستلزم اذن در تبدیل
مال مالک بطلب امین نیست که از توابع امانت باشد و خلاصه کلام اینکه در صورت اول فعل قبول هر دو طرف است که تقاص محقق
رد است و لکن نزاع در وقوع و عدم وقوع ان است و در صورت ثانیه نزاع در این است که ایا این فعل اتفاق شده در حکم رد است
یا نه و مالک منکر اصل است و در تقدیم قول امین در رد هر چند ظاهر او بر اصل مقدم میدانیم و لکن در این کلی ماده ان ظهور ثابت
نیست و لا اقل در صوره تحقق شرایط تقاص مطالبه امانت هرگاه امین ادعا حصول ان کند ظاهر صدق او است چنانکه در صورت
ادعاء رد هم ظاهر صدق او است و هم چنین در صورت ادعاء تلف مخصوصا هرگاه مستند نکند انرا با مر ظاهری مثل غرق و حرق
که اغلب مردم بران مطلع میشوند یا در اینجا میتوان گفت که هر چند ظاهر قول مدعی تقاص است و لکن بسبب قول دوم او که
که رد کرده ام چنانکه ان ظهور زایل میشود و قول مالک مقدم میشود بسبب اصل مگر اینکه عذر صحیح بگوید مثل اینکه قول دوم
من بجهة این بود که از خاطرم دفع تقاص فراموش شده بود چون شنیده ام که قول امین در رد مسموع است با یمین این را گفتم و الا
حقیقت همان بود که تقاص کردم و لکن این خود نفعی ندارد چون در این صورت هرگاه تقاص موافق صورت اول ادعا
کرد مالک قبول دارد و شرایط تحقق انرا با آن مطالبه سابق قسم فارغ نیست و هرگاه مالک قبول ندارد که ان شنیده
خواهد بود و گرفتار اثبات صحت تقاص هم میشود پس کلام دوم از درجه اعتبار ساقط است باعتبار اقرار اول با اینکه ما گفتیم
بطلان اقرار اول بعض مراد او از رد کردم نیز باین باشد که تقاص در حکم رد است چون ید مقاص مثل ید مالک است در اداء
دین دو پس گویا به مالک رسیده چون دین او اداء شده و بار رجوع میشود بیان تفصیل که در تقاص دادیم و الله العالم
هرگاه کسی امانتی بکسی سپرد و مالک بمیرد و وارث او مطالبه امانت را بکند و آن کس بگوید امانت را رد کردم

کرده ام بمالک ایا قول او مسموع است یا نه [illegible] [illegible] است که قول او مسموع است با یمین [illegible] اختلاف [illegible] از علما در مختلف
در کتاب وکالت [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] او از [illegible] اورلیس بران نقل کرده و از ابن فهد در
در مهذب نیز دعوی اجماع ظاهر میشود [illegible] در کتاب وکالت [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] قوله
[illegible] [illegible] [illegible] العین لنفع المالک [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الاحسان [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الاصحاب [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] القابض [illegible] الوکیل
[illegible] [illegible] النفع [illegible] المالک [illegible] [illegible] قول [illegible] و از ابن [illegible] نیز دعوی اجماع نقل شده
و [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] قول مشهور است و بلی
[illegible] است و لکن [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] در اینکه دعوی رد بر وکیل مودع نیز مثل دعوی رد بر موکل است
چون [illegible] وکیل در حکم ید موکل است [illegible] مستودع [illegible] کند رد بر وارث مودع و در این تحقیق است [illegible] [illegible] وارث
او [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] وارث و در اینجا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] مستودع
او [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] صورت نیز هست هرگاه [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
در [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] هرگاه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
در [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] است و لکن
در نزد [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] است و هرگاه مقدور [illegible] [illegible]
سوال [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
این [illegible] [illegible] در نزد [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] چون [illegible] [illegible] [illegible]

کتاب العاریه

هرگاه زید عمارتی دارد و ان عمارت دری دارد که از انجا تردد میشود [illegible] [illegible] [illegible]
و باذن عمرو دری از برای عمارت بکند [illegible] [illegible] از ملک عمرو میشود [illegible] عمرو فوت شود و وارث او [illegible]

بیکار بگذارند و در جایی که طرفین [illegible] از آنجمله [illegible] زید [illegible]

ایام [illegible] و جهالت [illegible] و اشتراط [illegible] بر تسلیم [illegible] میشود [illegible] این حصه [illegible] عاریه است و عاریه از عقود

جایزه است و هریک از طرفین میتوانند فسخ کنند مگر در مواضعی که استثنا شده که از قبیل اذن در عاریه دادن زمین است

برای زرع یا غرس یا [illegible] و بنا [illegible] که بعضی علما گفته اند که رجوع نمیتواند کرد مادامی که [illegible]

خود [illegible] مشهور جواز رجوع است [illegible]

که کشت [illegible] باید تفاوت قیمت را بدهد و رفع نقصان مستعیر را بکند و ازاله کند بلکه [illegible]

اذن [illegible] ازاله [illegible] که [illegible] ازاله کند [illegible] مستعیر [illegible]

جواز عقود و عقد لزوم [illegible] که مورد سوال از آن باب [illegible]

که [illegible] و مادام [illegible] اختیار دارد که رجوع کند و بعد از [illegible] وارث او [illegible] و او نیز اختیار دارد که رجوع کند

و وارث [illegible] نیز اختیار دارد [illegible] زید که مستعیر است [illegible]

لزوم [illegible] مصالحه [illegible] دیگر از وجوه لازمه [illegible] منتقل کند [illegible] زید میتوانند تمسک

[illegible] از باب عاریه زمینی [illegible] و مشتری

جاهل [illegible] بعد از حصول علم [illegible] فسخ [illegible]

هرچند [illegible] مستعیر [illegible] ارش [illegible]

مورد سوال ما از این باب [illegible] خیار فسخ هم در اینجا [illegible] زید [illegible]

خانه [illegible] بعد از [illegible] عمرو [illegible] وفات [illegible] میگویند [illegible]

[illegible] خانه و ملک [illegible] هرگاه بعنوان صلح [illegible] منتقل نکرده [illegible] از باب

عاریه است و در [illegible] میتوانند [illegible] ازاله [illegible]

قیمت [illegible] مستعیر [illegible] عاریه [illegible]

[illegible] وارث [illegible] مستعیر [illegible] در استحقاق انتفاع و عدم [illegible] ازاله [illegible] ارش

مستعیر [illegible] استحقاق [illegible] میتوانند [illegible] انتفاع [illegible] قرار داد

شرعی باشد هرگاه در عاریه تعیین [illegible] و بعنوان اطلاق [illegible] منتفع شده [illegible] رجوع [illegible] عرف و عاده

پس هرگاه [illegible] عاریه [illegible] عرف و عاده فرش کردن و نشستن بر آن [illegible] هرگاه تلف

تلف [illegible] فرش کردن [illegible] و در [illegible]

[illegible] راه [illegible]

و عاده [illegible] مثل [illegible]

[illegible] انتفاع و عدم [illegible]

مثل اینکه [illegible] اکتفا کنند [illegible] هرگاه [illegible]

[illegible] هرگاه [illegible] بیشتر باشد [illegible]

[illegible] هرگاه [illegible]

[illegible] رجوع [illegible] عاده [illegible] مثل اینکه [illegible]

[illegible] منفعت

[illegible] هرگاه [illegible]

اجرت [illegible] ساقط کنند [illegible]

در [illegible] بنابر قول [illegible]

اجرت در اینجا [illegible] هرگاه [illegible] مثل اینکه [illegible]

[illegible] یا زمینی [illegible] زرع کند [illegible]

هر دو زرع کنند در اینجا [illegible] منفعت [illegible] باشد مثل [illegible]

کرده [illegible] هرگاه [illegible] تلف شود یا نقصان

[illegible] مشهور [illegible] در صورت تفریط و تعدی

[illegible] در خصوص طلا و نقره [illegible] عاریه [illegible] هرگاه [illegible]

ضعیف [illegible] تلف شود [illegible] هرگاه [illegible] استعمال [illegible]

باقی [illegible] استعمال کنند در این صورت هرگاه تلف شود ضامن است [illegible] استعمال [illegible]

بلکه [illegible] عاریه [illegible] ضامن [illegible]

پس [illegible] خلاف [illegible]

[illegible] ضعیف است [illegible]

وسند انم قاعده است و الا صورت استثنا پس در صورت تعدی و تفریط نیز ظاهرا خلافی نیست و دلالت دارد بران مفهوم اخبار که نفی
غرامت در ان مشروط است باینکه امین بوده مستعیر و خوفی نبوده و متعدی و مفرط و خائن نیست پس باید غرامت بر او باشد
و عموم حدیث علی الید ما اخذت حتی تؤدی هم شامل آن است بلکه خصوص بعضی اخبار صحیحه هم دلالت دارد بران و همچنین
در صورت شرط ضمان هم خلافی نیست که ضمان ثابت است و در مسالک و غیر ان تصریح باجماع شده و اخبار صحیحه و غیر صحیحه
هم دلالت دارد بران و اما استثناء طلا و نقره پس آن نیز فی الجمله اجماعی است و لکن خلاف است در اینکه مطلق طلا
و نقره حکم او این است یا مخصوص به درهم و دینار است و جمع ما بین اخبار در این مسئله از مشکلات است و حقیر
این مسئله را در جواب مسائل سابقه که در مجموعه علیحده است تحقیق کرده ام و جمع بین الاخبار بقدر طاقت خود کرده ام
و حاصل کلام انفصال است که در درهم و دینار ضمان هست هر چند شرط ضمان نکرده باشد و در سایر افراد طلا و نقره
مثل زینت زنان و غیره ضمان نیست مثل سایر افراد عاریه مگر با تعدی یا تفریط یا شرط ضمان و در درهم و دینار
هرگاه شرط عدم ضمان کنند هم ضمان ساقط است و ظاهرا خلافی در ان هم نیست و حسنه زراره و صحیحه او هم دلالت
بران دارد و بدانکه در عاریه که شرط ضمان در ان میشود یا شرط ضمان عین تنها میشود یا شرط ضمان نقصان تنها یا شرط
ضمان هر دو یا اطلاق ضمان میشود و در سه صورت اول باید تابع شرط بود و اما در صورت اطلاق پس بعضی گفته اند شامل
میشود هر ضمان عینی پس بر مستعیر لازم میشود قیمت عینی در روز تلف ان بجهت انکه نقص حاصل بسبب استعمال ماذون فیه
است و بران غرامتی نیست و بعضی فرق گذاشته اند ما بین اجزائی نقص که در اجزاء عینی بسبب استعمال حاصل شود مثل
سایش جامه بسبب پوشیدن و کوتاه شدن [illegible] بسبب [illegible] کرده و استهلاک [illegible] و ما بین اجزائی نقص که از جز
جهت استعمال باشد مثل جدا شدن قطعه از جامه بسبب انکه [illegible] قطعه که از [illegible] علف [illegible]
شود بدون تقصیر و تفریط پس ضمان در دومی ثابت است نه در اولی و این دور نیست و بعضی قائل بضمان شده اند
مطلقا خواه تلف شود اصل عین و خواه رد کند عاریه و خواه نقص بسبب استعمال باشد یا غیر ان بجهت انکه تضمین عین مستلزم
تضمین اجزاء است چون عین مرکب است از اجزا و اذن در اصل استعمال منافی ضمان نیست و حال انکه شرط علم ضمان [illegible] شده
و نقص از لوازم استعمال نیست پس جایز است که استعمال ماذون فیه باشد و نقص هم مضمون علیه باشد و این قول را در مسالک
تقویت کرده و اظهر در نظر حقیر این است که نقص بسبب استعمال باشد مضمون نیست چنانکه [illegible] محقق است در شرایع و منقول است
از تذکره و بنابر قول بضمان نقص هرگاه ناقص شود و تلف شود اعتبار میشود اعلای قیمتها عین از روز قبض یا روز تلف
هرگاه تفاوت قیمت بسبب نقص اجزاء باشد نه بسبب قیمت سوقی بجهت انکه این موکول ضمان عینی نیست و بنابر قول بعضی

عاریه

بعدم ضمان نقص هرگاه تلف شود ضمان است قیمت [illegible] که در اجزاء [illegible] تقویم است
هرگاه کسی مال عاریه بگیرد از غاصب حکم انرا هم
جایز است [illegible] مستعیر یا عالم است باینکه مال غیر است و عاریه میکند یا جاهل است پس اگر عالم است مستعیر
خود غاصب است و ضامن عین و منفعت و نقصان هم هست [illegible] عاریه مضمونه نباشد و مالک میتواند بهر یک از معیر و مستعیر
رجوع کند بعین و منفعت و هرگاه رجوع کرد بمستعیر دیگر مستعیر رجوع نمیتواند کرد بمعیر در انچه مالک از او گرفته چون تلف در دست
او شده و ضمان بر او قرار گرفته چنانکه در مسئله ایدی متعاقبه در غصب تحقیق شد و خلافی در ان ندارند و هرگاه رجوع کند
بمعیر پس او میتواند رجوع کند بر مستعیر [illegible] از معیر بسبب علم باحوال و ضمان هم بر مستعیر قرار گرفته چون تلف در دست
او شده و هرگاه قبل از عاریه زیادتی در دست معیر حاصل شده باشد و از دست رفته باشد مالک بان نمیتواند رجوع کند
بمستعیر چون غصب در ان زیادتی مختص معیر است مثلا اینکه قیمت سوقی ان در نزد معیر ترقی کرده و بعد تنزل کرده بنا
بر قول بضمان اعلی القیم در غصب یا نقصانی در عین بهم رسید و در نزد معیر رفع نقصان [illegible] شده و اگر مالک از معیر
غرامت انرا گرفته دیگر او نمیتواند رجوع کند بمستعیر و اما اگر مستعیر جاهل باشد بحال پس با انکه ضامن عین و منفعت که بجواز
عاریه تعلق میگیرد [illegible] و در این مقام قیمت بر مغصوب [illegible] و اظهر [illegible] این است که مالک بهر یک از اینها
میتواند رجوع کند در عین و منفعت پس هرگاه رجوع کرد بمستعیر رجوع میکند مستعیر بمعیر بجهت غرامت [illegible] بر معیر چون معیر
او را ماذون کرده لیکن در استیفای منفعت بدون عوض از برای منفعت و بدون [illegible] از برای عینی اگر تلف شود مگر
اینکه عاریه مضمونه باشد که در این صورت رجوع نمیتواند کرد در قیمت عینی بلکه رجوع میکند باجرت منفعتی که مالک
از او گرفته بجهت انکه ضمان در عاریه مضمونه متعلق بعین است و وضع عاریه بر این منفعت بوده است پس مضمون
بودن منفعت معنی ندارد بلکه اظهر این است که رجوع میکند بعوض [illegible] که مالک گرفته از جهت نقص عینی هم که بسبب استعمال
حاصل شده اگر شرط کرده باشد ضمان انرا چنانکه در مسئله سابقه بیان کردیم و وجه [illegible] عاریه مضمونه این است
که مستعیر [illegible] قرار داده [illegible] که عاریه مضمونه کرده و [illegible] مسئله [illegible] که تفصیل دارند
که کلام [illegible] صحیح [illegible] و در صورت [illegible] هرگاه شرط ضمان [illegible] پس باید در صورت [illegible] انهم
ضامن باشد [illegible] در صورت علم مستعیر گفتیم ضمان است [illegible] عاریه مضمونه نباشد [illegible] است [illegible] و حقیقه
مستعیر در صورت علم غاصب است و مستعیر را اصلا [illegible] هرچند در صورت عاریه [illegible] گفتیم [illegible] است
که مالک بهر یک میتواند رجوع کند [illegible] است بخلاف محقق که اختیار کرده است عدم جواز رجوع بمستعیر [illegible] در صورت
جهل مگر در صورتی که عاریه مضمونه نباشد چنانکه از اطلاق کلام او در مسئله عدم ضمان در عاریه در غیر صورت مستثناة ظاهر

تلف موجر بما اذا انقطاع ماء موجب للفسخ و لعدم انتفاع موجر مع التمکن من جبر و موجب خیار فسخ است

بیان الموجر ان التصرف فی ما سقط الکل ... سقوط الخیار مع التعمیر

عدم الزام الموجر بتعمیر الدار ...

میشود هرچند اعلام او در اینجا مطلق است و استثنا عاریه مغصوبه نکرده و وجه ان چنانکه در مسالک اشاره کرده این است که مستعیر مغرور را
و غاصب ... چند سبب است و مستعیر ... از غیر ... اقرب است ازین ... مغرور و دلیل مذکور ... قاعده ... است
که در ابدال ... گفته اند که علی الاطلاق ... مغرور ... علی الید ما اخذت حتی تؤدی ... موجب
بان عمل کرده اند و این اقوی است و در مسالک احتمال ضعیف نقل کرده که مطلق رجوع نمیکند بغیر هرچند عاریه
مغصوبه نباشد ... عاریه ... و چون ... ضمان ... پس اینکه مغرور است در غصب پس
رجوع میکند ... و جواب ... که ... در این مسئله ... است که فرق ما بین صحیح
و فاسد نیست و ... در این مسئله ... و هرگاه مالک رجوع کند بر غیر غاصب او رجوع نمیتواند
کرد بر مستعیر ... عاریه مغصوبه باشد ... پس بسبب انکه مغرور است ... و اد ... منتفع
شده بدون عوض ... مقتضی ضمان ... ملتزم نشد ... در نفس الامر عوض ندارد

چنانکه در استیفا و فرقی ما بین تلف عین و منفعت و نقصان عین نیست و در ... کتاب الاجاره

هرگاه کسی ... اجاره کند و ... خراب شود و اب ... منتفع نتوان شد ایا
موجب فسخ ان میشود یا نه ... هرگاه عموم خراب شود و اب منقطع شود مسلط بر فسخ میشود ... کلام
ایشان در اینجا ... است که هرگاه خانه خراب شود ... منتفع نشد اجاره باطل میشود
و ظاهر این است که فرق ... ما بین خراب شدن خانه و ... بلکه ... تفاوت ... بیان است چنانکه
علامه در تذکره تصریح کرده که هرگاه خراب شود خانه یا منقطع شود اب ... منتفع
نتوان شد ... اجاره باطل میشود و هرگاه ... منتفع ... نتوان شد ... ازان خانه
یا زمین پس خیار فسخ حاصل ... منتفع شد ...
مستحق اجره ... سقوط خیار ... است
چیزی است که ... واقع شد ... منفعت نیست ... منفعت کم پیدا میشود
و این خیار فسخ ... ظهور عیب است ... در این تصرف ... و هرگاه موجر
خانه را ... تعمیر کند ... منفعت ... فوت نشود پس در ان خلاف است
و شاید اقوی سقوط خیار ... دلیل ... در این مسئله لزوم ... است و ... بالفرض ... عقد بر اصل
لزوم باقی خواهد بود و دلیل قائل ... خیار این است که بمجرد خراب شدن خانه و انقطاع اب خیار ثابت شد

اجاره

جواز اخذ الاجرة علی الصناعات الواجبة التی یتوقف علیها نظام العالم ... کیفیة اجارة الطبیب ... التفرقة بین الاجارة والجعالة

شود ... مستحق ... است و ... مدعی ... شده ... التزام کند ... و ظاهر این است ... التزام کند
... برو واجب بود ... باشد مثل ... در ... و کتی ... ره
او که بسته بوده است ... خانه که ... زمین ... واقع نشد ... ثبوت
خیار ... میشود ... کم شده ... در ... موجب خیار فسخ است هرچند ... باشد
و ... که باعث ضعف ... و بعضی ... اب ... اورده ...
هرگاه ... منتفع ... از ... زمین نشود ... باطل ... مثل ... و زکوه ...
و ... باطل اجاره ... موجب خیار فسخ است و چیزی ... از اجره ... است
که ... برگردد ... منفعت ... مثل ... که
اب ... خیار ... و ... باعث خیار ... منافع ... و غیر ... است
اولی است ... طبیب اجره میتواند گرفت ... معالجه ... کیفیه ... که حلال باشد
و ... میتواند ... معالجه ... با ... ندارد ... نیست
نظر کردن ... مریض ... اجاره طبیب ... معالجه ... و اجره ...
حلال ... است ... و هرچند ... واجبات ... است ... منافات
با جواز اخذ اجره ندارد ... معین کرده ... چند روز ... معالجه باشد
و در ... چند روز ... معالجه کند و هرگاه ... اجرت ... مقرر
شرط کرده ... بعد ... علم ... شود ... طبیب ... معلوم ...
کرده ... چیزی است ... جایز نیست ... و اگر ... بطریق جعاله
بکند ... جایز ... در این ... عموما ... مستحق چیزی نیست
اجاره ... مستحق ... تمام ... اجره ... در ... جعاله
شود ... در ... اجاره ... مستحق ... و هرگاه ... بعضی ... نشود
شود که ... کند ... مستحق ... و هرگاه ... در ... منفعت ... بشود
چنانکه در صورتی که ... جعاله شود ... ولا ... کرده ... بعضی ... صورت

اضطرار جایز است ولکن بقدر [illegible] کند و [illegible] است که [illegible] هرگاه اجیر خاص
کسی را در حمام بپرده باشند [illegible] تقصیر کرده باشد [illegible] هرگاه کسی را سپرده باشد [illegible] هم
قبول نکرده باشد [illegible] کند و [illegible] تقصیر کرده است ضامن است و هرگاه عاجز باشد از اثبات قسم [illegible]
میشود و [illegible] اگر در سر او [illegible] باشد [illegible] گفته باشد [illegible] و او قبول نکرده باشد [illegible]
بر او ضمانی نیست هر چند تقصیر کرده باشد [illegible] رفته باشند [illegible] که موجب تلف
شود بلکه هر چند [illegible] گفته باشد [illegible] و او [illegible] قبول [illegible] ضمانی نیست [illegible]
در نظر نیست و اخبار هم دلالت بر [illegible] اما اجرة که [illegible] سید الشهداء علیه السلام [illegible]
[illegible] شرط باشد [illegible] جواز است مطلقا هرگاه زید دکانی [illegible] عمرو [illegible]
و تسلیم او کند و بعد از دو ماه دکان [illegible] از او بگیرد [illegible] است که [illegible] دکان [illegible]
[illegible] باشد و [illegible] باطل [illegible] است [illegible] اجرة [illegible]
و در بطلان اجاره [illegible] غصب [illegible] است [illegible] عدم بطلان است [illegible] اجرة المثل [illegible] هرگاه [illegible]
[illegible] اجرة المثل [illegible] است [illegible] ضامن زاید بر اجرة المثل نیست [illegible] علامه
در [illegible] قواعد و [illegible] است [illegible] بطلان [illegible] اتلاف [illegible] است [illegible] بطلان [illegible]
است خواه قبل از قبض باشد یا بعد از [illegible] لازم [illegible]
[illegible] اجرة [illegible] العقد [illegible] اجرة المثل است [illegible] العقد [illegible]
[illegible] اجرة المثل [illegible] است [illegible]
[illegible] فسخ [illegible] اجرة [illegible] است [illegible]
[illegible] اجرة المثل [illegible] اجرة المثل زاید [illegible]
[illegible] بطلان [illegible] است [illegible]
[illegible] منفعت [illegible]
[illegible] بطلان [illegible]
[illegible] اجرة [illegible]

[illegible] منفعت [illegible] فسخ [illegible]
[illegible] اجاره [illegible]
و در صورت [illegible] هرگاه [illegible]
چه حکم دارد هرگاه غصب ظالم [illegible] اجاره [illegible] فسخ اجاره [illegible]
[illegible] اجرة المثل [illegible] ظالم [illegible]
[illegible] منفعت [illegible] است [illegible]
[illegible] اجرة المثل [illegible] غاصب [illegible] است [illegible]
[illegible] اجرة [illegible] تضعیف [illegible]
[illegible] اجرة [illegible]
[illegible] فسخ [illegible] منفعت [illegible]
[illegible] اجرة المثل [illegible] غاصب [illegible] فسخ [illegible] هرگاه غصب
ظالم [illegible] فسخ [illegible]
[illegible] فسخ [illegible]
[illegible] اجرة [illegible] غاصب [illegible] فسخ [illegible]
[illegible] هرگاه [illegible]
[illegible] تسلیم [illegible]
[illegible] فسخ هرگاه [illegible]
[illegible] هرگاه [illegible]
[illegible] هرگاه [illegible]
[illegible] هرگاه [illegible]
[illegible] هرگاه [illegible]
[illegible]

کمتر از ان اجرة باشد از مستاجر عوض داده [illegible] گرفته و از غیر صحیح کرده میتواند [illegible] بلکه [illegible]
مشهور [illegible] اطلاق [illegible] در [illegible] باید [illegible] در [illegible]
جاری [illegible] سبب ایام تصرف میتواند [illegible] باشد و [illegible] است
که در [illegible] صحیح [illegible] هرگاه [illegible] مساوی کند
و بقیه [illegible] قرار [illegible] و بعد از ان [illegible] تسلیم کند و [illegible] بالعکس
بعینه [illegible] کلام در اجاره و غیر ان جاری است [illegible] موجود [illegible] منفعت
غیر [illegible] منفعت [illegible] لزوم ندارد [illegible]
از دو قول [illegible] ملک [illegible] تصرف در ان
وجه قبل [illegible] صحیح [illegible] باشد و در
[illegible] معلوم نیست [illegible]
در صورت [illegible] در ان [illegible]
جا [illegible] از [illegible] غصب کرده [illegible] که در ان [illegible]
و [illegible] تقیید [illegible] اطلاق و تقیید [illegible] کلام [illegible]
[illegible] باید دانست که در اجاره [illegible] باید [illegible] عقد
اجاره [illegible] نماز و روزه و غیر ان [illegible] اجیر
شود که در این [illegible] نماز کند [illegible] عادة [illegible] کند [illegible] خورد و خواب [illegible]
حوایج ضروریه [illegible] عرف و عادة [illegible] کند که ابتدای [illegible] در ان [illegible]
باشد [illegible] نماز [illegible] عادة [illegible] صحیح است و در [illegible]
کاری میتواند کرد و اگر اجیر مطلق باشد [illegible] در کتاب [illegible] بیان کردیم و صورت سوال از ان قسم است که اجیر شود
از برای [illegible] مباشرت [illegible] صورت [illegible] اجیر میشود [illegible] نماز در طرف [illegible] میتوانند
[illegible] نزد [illegible] و در [illegible] وقت [illegible]
میتوانند کرد و اگر تعیین نکنند که در طرف [illegible] صورت سوال [illegible] است پس موافق [illegible]
این است که صحیح باشد زیرا که [illegible] منفعت [illegible] مال [illegible] مستاجر [illegible]

که خود [illegible] کرده [illegible] اجارات [illegible] ولکن این سخن
[illegible] اطلاق [illegible] نمیشود [illegible]
تمام [illegible] صورت هرگاه [illegible] تعیین [illegible] صحیح [illegible] است زیرا که [illegible]
[illegible] تعیین وقت [illegible] صورت [illegible] است که در اول [illegible] ولکن در وقت
عقد [illegible] صورت [illegible] تعیین [illegible] باشد و در [illegible] عقد [illegible] تعیین [illegible]
تعیین [illegible] کرده [illegible] عقد و [illegible]
[illegible] ابتدا [illegible]
[illegible] صحیح [illegible]
[illegible] در ان [illegible]
و [illegible] لازم است [illegible]
[illegible] تعیین کند [illegible]
[illegible] و هرگاه [illegible]
در ان [illegible] کرده باشد [illegible]
[illegible] پس [illegible]
[illegible] در صورت [illegible]
باشد [illegible] در صورت [illegible] هرگاه [illegible] باشد
[illegible] اجاره [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
و این [illegible]

بوده و اما اگر جستم ایا سخن انها صحیح است یا نه اما اصح این است که عقد نقد بود صحیح است و به سبب عدم رجوعی
انها باطل نمیشود و در اجاره هم حق الشفعه نیست خصوصا که شرط کرده خصوصا در صورتی که [illegible] اقاله میکنند و هم با انها
وانمیگذارد و چون تقسیم [illegible] ملکی نیست که لزوم [illegible] باد رضا [illegible] سعی و تصرف و عدد [illegible]
نماید و تعطیل حق [illegible] در صورتی که ندارد [illegible] باید حاکم شرع الزام و اجبار کند اما شرط که مستغنی بود مالک
مذکوره و هرگاه [illegible] اجبار [illegible] حقوق را نکند حاکم از جهت صلاح مانند [illegible] میکند و هرگاه [illegible] شرح
بنائی ظاهر این است که [illegible] عقد اجاره [illegible] اجبار کنند [illegible] و بعد [illegible] شرط [illegible]
اینجا صورت ندارد هرگاه [illegible] وقف [illegible] کرده باشد و شرط کرده باشد که [illegible] از
[illegible] منقض نشود [illegible] اما ظاهر است که موقوف علیهم [illegible] اجاره
بدهند [illegible] در [illegible] و در ضمن عقد [illegible] شرط کنند [illegible] انقضای [illegible] بدهند
بدهند در [illegible] بعد از انقضای [illegible] هرگاه [illegible]
معلوم [illegible] متعارف است چنانکه ظاهر اطلاق [illegible] جایز است و وجهی از [illegible]
نیست اما در صورت مذکوره هرگاه شرط [illegible] و وکیل [illegible] کنند [illegible] انقضای [illegible]
[illegible] از [illegible] ظاهر این است که در صورت مذکوره وکالت صحیح
نباشد چون موکل در ضمن عقد وکالت مالک [illegible] واقف شرط کرده است که [illegible] منقض
با [illegible] شرط کرده [illegible] در ضمن وکالت [illegible] موکل [illegible] بنا در اینجا سخن
است که هرچند وکالت باطل [illegible] اما بنابر [illegible] عدم [illegible] در ضمن وکالت [illegible]
هرچند وکالت صحیح [illegible] صدق [illegible] نزاع در صورتی [illegible] در وقتی است که [illegible] موکل
با عدم رضا [illegible] هرگاه واقف شرط کرده باشد [illegible] منقض نشود [illegible] حکمی است
که وکالت صحیح باشد [illegible] اقرب این است که شرط [illegible] در ضمن عقد [illegible] ایصاء [illegible]
[illegible] است عقد [illegible] در [illegible] و در این صورت
صادق است که موکل مالک [illegible] هم هست هرگاه کسی [illegible] اجیر کند که ده خروار هیزم از صحرا از برای او
بیاورد و بعد از آنکه هیچ خروار اورد اجیر [illegible] هیچ خروار هیزم است که از ترکه اجیر بگردد یا

بگیرد [illegible] اجاره است [illegible] عقد [illegible] خروار هیزم ظاهر این است که [illegible] باشد بعد
[illegible] صحیح است و در [illegible] به [illegible]
هرگاه کسی زمین [illegible] شرط کند که [illegible] اتفاق افتد [illegible] خراج [illegible]
[illegible] صحیح است [illegible] هرگاه شرط کند [illegible] خواهد بود
ظاهر این است که [illegible] خراج [illegible] صاحب زمین است [illegible] خراج بر زمین [illegible]
[illegible] و در [illegible] در روایت [illegible] هرگاه [illegible]
[illegible] صاحب [illegible] و گفت [illegible] ظلم [illegible]
[illegible] هرگاه شرط کند صاحب زمین [illegible] خراج [illegible]
باشد [illegible] هرگاه قدر خراج معلوم باشد [illegible] هرگاه [illegible] خراج شرط کند یا بعض [illegible]
یا [illegible] هرگاه شرط کند خراج [illegible] کنند [illegible]
زمین [illegible] شرط [illegible] صاحب [illegible]
[illegible] روایت یعقوب بن شعیب [illegible] شرط
زمین [illegible] خواهد بود هرچند مجهول باشد [illegible] در صورت
شرط بر زارع [illegible] شرط لازم خواهد بود [illegible] در اجاره است
است [illegible] خراج معلوم [illegible]
[illegible] خراج [illegible] روایت یعقوب بن شعیب [illegible] بطلان
[illegible] که در [illegible] حکم
هرگاه کسی [illegible] جایز خواهد بود [illegible]
[illegible] بگوید [illegible]
[illegible] صاحب [illegible] صحیح است یا نه [illegible] اول بطلان است [illegible]
[illegible] اتفاق است و [illegible] بعضی [illegible]
و قواعد و ایضاح است و [illegible] در شرح قواعد [illegible] صحیح است در [illegible] و باطل است در
باقی [illegible] کلام [illegible] بگوید [illegible] و کذا [illegible]

هراز هم

و این قول جنید و شیخ است در نهایه و محقق در شرایع و دو قول اینجا قول این است که نه صحیح است و اجازه انهم معین و ارزوم تعیین غیر
بطلان آن لازم نیاید و جواب گفته اند از این بیع اینکه اینجا در قوه آن باشد که بلکه سره مجموع است حیث المجموع است و آن مجهول است
و اینکه بگوید حقیر در این است که نظر این جماعه مانع است که چون اصل عقد اجاره را شروط است بتعیین منافع و اجره و لفظ
شهر هم مذکور است پس اجاره باید بنا بر لزوم محمول قول اینها بر جهت حسب القصد بیکماه مورد اجاره بود و در عقد مطلوب باشد و بیان
سبب لازم است و چون در عرف شهر شایع است که ارادۀ ما را داده این است که آنچه متعلق اجاره باشد که بالفعل باشد یا ارباب
مراضات باشد بعد از انقضای آن اختیار رضا جز کنار رده که هر قدر که منتفع شود باطل البته از اجاره معینه یکماه و از بطلان وجه
مسرید و در این صورت لازم نیز زیاده موجب حیلت میشود و لکن لازم بنا بر وجوب را مقابل بر همین وجه و اتفاق نیز مستاجر نقل کرده اند
بگوید که هرگاه لازم نیست اجره المثل پس هم در زاید بر یکماه و تصرف میکنم زیرا که او غاصب است بلکه هرگاه تصرف
هم کرده باشد و بگوید چون عقد لازم نبود برخی بیش از اجره المثل لازم نیست از او نمیشنوند و در ایضاح از این جنید
نقل کرده است این عبارت بود یا اجاره این الدار کل شهر بکذا و کل یوم بکذا و لا یجوز معه الاجاره او در دو رخت
که اراده این جنید هم همین قول شیخ باشد و از این جهت است که محقق اکتفا کرده است بنقل بطلان در دو قول و اما مسئله
دوم پس بعبارت علامه در قواعد صحیح آن است در یکماه و بطلان در باقی و وجه آن از آنکه پیش گفتیم ظاهر میشود و فخر المحققین
و محقق ثانی در ایضاح بطلان کرده اند و در مجمع نظر با حیثیت که موضع عبارت از مجموع است و مجموع مشتمل بر مجهول است و اگر زاید
بر یکماه را از باب شرط دانیم هم از جهه آن شرط منشاء بطلان شرط بطلان آن است و بطلان شرط مستلزم بطلان عقد است و اظهر
در نظر حقیر از این عبارت که اجر تک الدار شهرا بکذا و آن زدت فبحسابه این است که مورد عقد اجاره بیکماه است
و دیگر اینها از باب نوعی تصرف است که بعوض مسمی العقد و لزوم بنا رده و لکن تصرف حلال است و اجره حلال است و داد
بداد اجره بنسبت مسمی در اشهر بعد تصرف لازم میشود و بعد از آن تصرف بطالت که بجای یکماه لزوم بنا رده و هرگاه تصرف
کرده باشد موضع تصرف بیش از اجره المثل بنا شد هرگاه کسی اجیر شود که جاه کیو از زمین نقل کند هر روز به یک درهم
یا فرض کنیم هر روزی مجهول المقدار باشد که او بیاورد از قرار هر روز یک درهم نقل میکند هم صحیح است به
علامه و دو لها او در قواعد و شرح آن اختیار بطلان اجاره کرده اند بسبب جهالت عوض و اجره و لازم قول است در مساله در مساله
اجاره بالعکس هرگاه بود بر وجهی که میگفتند در یکماه لازم است و در باقی این است که اجاره در یک مقدار صحیح باشد و در باقی
و بر حال شیخ در بطلان زاید بر یک عوض از حیث با فخر المحققین از مبسوط نقل کرده است که هرگاه اجاره کند که هر
برای حقیر و حقیر در هر روزی یک درهم صحیح است و همچنین هرگاه بگوید هر قدر حقیر از انبار هر قفیز

هر قفیزی بیک درهم صحیح است و فرق گذاشته اند میان این دو با اینکه در هر دو بیک هم تعیین خود در هر دو مفروض است و از این فرق کنیم مجهول است
چون متاع معلوم است زید که رو الشرا با جمله معلوم است از جهه حمله جمیع مجموع شرط میکند که از دستمال که نحو در بیاید و اندوه شود
در صورت هم بیکماه داخل است هرگاه که زید رد و الشرا باید بود که زید ادا ملی است بیکماه نحو کار نحو ادا نمانده طلب نفس است و کار دو مستلزم کفار و اگر نحو
ایام شرط صحیح لازم است مالی که در شرط گفت این الطلاق که ماند بطلان طاهر است که صحیح باشد و بطلان باشد و این کرده شده
فهو باشد نوعی هم هرچه آن شرط کرده مثل اجاره مفتوحه معین شرط نحو اعطای بعضی از آن مجهول است و تعلق صحیح است که این است
که این نیز خوب باشد که چون و مقصود شرط را صحیح میشود بشرط زید نحو را نیز معدار نیز که اطلاق او است و این اجره را نیز باز دارد
و بطلان که از حیث از اینها حاصل میشود هرگاه معلوم است بنا با شرط نیز از صد تا عقد و در عرف و عادت لازم نیز آید و عقلا این مستلزم اینها
نقد است میگوید بطلان از باب مطلقات و مقتضی این بود و از سر معین اند رسید این اگر بطلان رسید و تا سبیل است مطلق ان
شود بلکه بعید است و در نقد او رو مراد از او باقی است و از آن سبیل که در کلیه قیاس که در اشتراط میکند که مطلق از اینها و در بعض و وسعت مقدار معلوم
او از عرض مال است مستلزم است که الاتفاق تلف شود با نقص آن اتفاق مستحب است عادت نیست که از منزل میخواهند و ذکر کردند الاتفاق
معلوم شد و مرض صحیح است کرده است در هر حال اگر تلف شود مادام که بود که صاحب ضمان است و هرگاه متنع است با اختیار و علم ملکیت
بر رفیقی است که از او برده و مطلوب است که تمام قیمت بود و تلف کند بر زور یا غصب و نه غیر از آن اجاره داده است بغیر این
جمله بشر اجاره هر مدت را و منافع تلف شده مستحق کرده است مستحق بر او است مثل عوض مجهول است پس صورت داده اند و هرچه حوالات است که این
جایز است و مطلق است حال که از بعضی از اقتضا ظاهر میشود هرگاه در ضمن عقد اجاره اعتراف نماید که نماید مال است از عرف مساوی به دستور
معقول اول اما معلوم است که این علم دارد اگر مراد از این است که شرط کند در ضمن عقد اجاره که هرگاه آفت از مرض باشد
مال از نفع بر سد و اجره المواقفی اجره المثل از باب باشد ظاهر است که این شرط صحیح بر باشد هر چند معلوم است که شرط بر مجهول است
بیست زید قسم را با اجره نحو اجاره مبیعه بود در جمع حقیر و در جمیع منافع اجاره مسامحه خشک شود یا در این صورت اجاره
بگردد که منفسخ میشود بلکه از او بعینه فسخ را بر او آید و هرگاه در جمیع عقود شرط کرده باشند که اگر در جمیع منافع مصرف شود
شود مستقیما فسخ از جانب عمرو نیز باشد این شرط صحیح است باشد و هرگاه عمرو باید خشک شده متوقف است که مقابل اجاره محل آن را نیز
که این سر و قاعده مار و منفعت از جانب او دارد اما زید مساوی اند فسخ اجاره کند در صورتی که در ضمن عقد شرط فسخ از جانب خود
نکرده باشد در کلام فقها شرط کلی وجود مواضع عدیده که در گفته شده و جزم هم حکم زمین که اجاره شود از جانب زید است
و در جمیع منافع از زمان خشک شده مذکور است و دور نیست که حکم قنوات هم حکم زمین باشد و آنچه در زمین گفته اند این است که هرگاه

بسیار کم شده است یا قطع شده اصلا پس فسخ نیست چنانکه ... [illegible] ... شرط مزارعه

و معامله است و همچنین ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

دارد و در برابر مستاجر و متعلق ان تفصیل ان لیس بعوض [illegible] منفعت است بحصول ان منفعت و تفصیل ان که گفته شد تفصیل ان واجب

نیست و کلام است که [illegible] در این مقام [illegible] روایت سلیمان [illegible] عن رجل [illegible] رجلا بنفقة [illegible]

[illegible] ارض [illegible] در حیوان نیست

بلکه [illegible] در حیوان مسئله کسی او را اجیر کرده که [illegible] و در این مسئله هم دو قول است هر گاه شرط نفقه

نشده باشد و اظهر در این مسئله قول بعدم وجوب است و روایت ضعیف است و در دلالت ان هم تامل است و مستند است بر طلب [illegible]

اصلی است و بعد [illegible] در مسئله هر گاه مستاجر بر مستاجر نفقه بدهد کسی [illegible] و رد کرده هر گاه [illegible] باید باذن

مالک باشد [illegible] باذن حاکم شرع باشد و [illegible] نیست [illegible] بگیرد و در صورت عدم [illegible]

اشهاد [illegible] هر گاه [illegible] کند [illegible] نیست [illegible] و ادام [illegible]

که قول او مقدم است با یمین [illegible] در صورت عدم حضور مالک هر گاه کوتاهی کنند در انفاق و بان سبب حیوان هلاک شود یا نقص

بهم رساند ضامن است مثل اینکه مالک او را منع کند از انفاق [illegible] کلام در اینها که گفته شد و ان محکوم بتفصیل است زیرا که

[illegible] گفته شد باطل است [illegible] مستحق منافع انفاق است که مستاجر [illegible] کرده که عوض [illegible] باید

بمالک بدهد و هر گاه مجهول باشد [illegible] و کلام در [illegible] اجره [illegible] و گفته شد هر گاه بصفقه واحده باشد

[illegible] است که مثل بیع [illegible] نام [illegible] لازم [illegible]

[illegible] باشد مستاجر [illegible] خواهد شرط نفقه بکنند باید تعیین نفقه بکنند از جهت

مقدار [illegible] و عادت [illegible]

نفقه [illegible] اجیر [illegible] کنند [illegible] کنند

و فتوی علما هم در [illegible] روایت است [illegible] اجیر [illegible] کنند از

خاتمه

از برای [illegible] مستاجر [illegible] نفقه بر اجیر است [illegible]

کنند که [illegible] شروط [illegible] و در [illegible] است که در [illegible] صورت خلاف نیست

که بدون شرط نفقه بر مستاجر نیست و [illegible] دیگران [illegible] است [illegible] کرده اند که او را

[illegible] در قضای حوایج او و [illegible] روایت سلیمان را نقل کرده اند و گفته اند که این محمول است بر صورت شرط و بدون شرط

لازم نیست مثل [illegible] از اجیر [illegible] عادت [illegible] که اقتضا کند لزوم نفقه

نفقه را بر مستاجر [illegible] الطلاق [illegible] و کلام در [illegible] و صحت [illegible] رجوع [illegible] قول [illegible]

همان است که مذکور شد [illegible] و کلام با جاره [illegible] اجره معین و تعیین وقت ادای اجره نمیکنند

[illegible] اجاره [illegible] تحقیق نیست که بمجرد اجرای صیغه و عقد اجاره ملک موجر میشود

چنانکه منفعت ملک مستاجر میشود [illegible] اجاره [illegible] ملک موجر است

و هم چنین سایر ثمرات ملک بر ان مترتب میشود و لکن واجب نیست تسلیم اجرت مادامی که عین موجره را تسلیم

نکنند و هم چنین واجب نیست تسلیم عین موجره تا اجره را نگیرد [illegible] که هر یک از اینها میتوانند که منع

از تسلیم کنند تا آن دیگری تسلیم کند [illegible] و اجاره [illegible] و تسلیم در اجاره

اعیان [illegible] مثل دکان و حیوان و غیره [illegible] تسلیم کنند و در اجاره [illegible] نفس خود را

[illegible] عمل را تمام کند [illegible] در مسئله [illegible] مرحوم [illegible] در اصل و لزوم

[illegible] خلاف [illegible] هر گاه اجاره در عمل [illegible] اتمام عمل [illegible]

بشرط است تسلیم آن مثل اینکه [illegible] که جامه [illegible] تمام کرده [illegible]

در وجوب تسلیم اجرت [illegible] جامه را تسلیم کنند و اجرت بگیرد و بعضی واجب [illegible] تسلیم [illegible]

[illegible] واجب نیست [illegible]

آن [illegible] در مبسوط نقل کرده [illegible] اختیار کرده [illegible] عدم لزوم تسلیم است [illegible]

[illegible] اجره [illegible] طلب اجره نیست [illegible]

مختار [illegible] هر گاه [illegible] مستاجر [illegible] تسلیم نیست [illegible]

بخلاف [illegible] اجیر [illegible] از [illegible] زمین [illegible] ارض [illegible] خشت [illegible]

[illegible] زیرا [illegible] از ملک [illegible] باید [illegible]

[illegible] عقد [illegible] مباح [illegible]

[illegible] است [illegible] مباحات [illegible] الاقوی [illegible]

عقد اجاره [illegible] خشت [illegible] مباح [illegible] مباح [illegible]

[illegible] خشت [illegible] ملک مستاجر میشود [illegible] اجره [illegible] از تسلیم [illegible]

[illegible] مثل اینکه هیزم را [illegible] خشت [illegible] مالک [illegible] اجره [illegible] هر گاه [illegible]

منع کند مستاجر مطالبه عینی خود ننموده میکند و ان دفع باجرة ننماید ... هرگاه ممکن نشود از باب تقاص ... عوض ... میتوانند

اجرة ... ادا نموده و این دفع بعدم وجوب تسلیم اجرة ... حکم ... ملک مستاجر ... هرگاه ... واجب

مانع شود و غیر ان تسلیم نیست هرگاه این اراده ... باز ... از اصل ... شرطهاست در وجوب تسلیم اجرة

تسلیم عینی ما بالتمام عمل و ... ان نیست حتی انکه هرگاه مستاجر ... در ... عبادات ... باعتران

جایز نیست از برای او تسلیم اجرة قبل از اخذ عینی با اتمام عمل ... هر حال ... هرگاه ... موقوف باشد

با اخذ اجرة قبل از عمل ... و امتناع کند مستاجر از تسلیم اجرة ... در مسالک و شرح ... که مستاجر مسلط است ...

اجماع و شاید دلیل ان این باشد که ... اجرة ... بعضی از ... اجیر

هم بجهان اعتقاد اجیر شده و هرگاه ... لازم ... در ضمن عقد اجاره شرط کند تسلیم اجرة را قبل

از عمل با قبل از تسلیم عینی ... لازم است هرگاه ... تسلیم عینی ... با ... عام ... کرد

با این است که در حال عقد اجاره اطلاق کرده اند و شرط تعجیل و تاجیل نکرده اند ... از ... الا مر ... اولی

که اطلاق ... است پس ظاهر اطلاق ... در لزوم تعجیل و دلالت دارد بران ... عقد ... اجرة ملک ... بعد

و ... باعث ... بوده از اخذ و توقف ... تسلیم عوض ... جمیع و ... تسلیم ... باقی

... و ... مسلطون ... و ... در شرح ... از برای ... قرار ... واجب ... ادا در اول

وقت ... وجوب ادا و اجبار هم دلالت دارد ... اجرة اجیر را باید ... از ... و

و صاحب کفایه گفته است که این ... خوب است ... هرگاه ... اجرة را فورا ...

... واجب نیست تعجیل ... ظاهر ... است ... هرگاه ... مطالبه کند ...

باشد هر حال واجب است تعجیل ... هرگاه ... حال هم واجب باشد ادا فورا ... مقید باشد ...

مراد ایشان این است که ... اجرة از باب وجوب ... از باب ... مراد ایشان این است که از باب ... که ...

مطالبه میکنند ... ادا ... و واجب است فورا و الا ...

و ... صاحب کفایه ... اول خوب است ... مراد ایشان هم ... باشد ...

که ... دلالت دارد ... از ... حمل بر ... باشد ...

... حال ... شرط تعجیل ... واجب است تعجیل و فقها گفته اند ... شرط در ...

... تاکید است و الا اطلاق هم ... فائده ... و بعضی ... کرده اند ... فائده ... شرط ... فسخ است ...

در صورتی ... از ... شرط ... تقدیم اجرة ... تسلیم ... تعجیل باید تفصیل داد

که اگر مراد شرط اتفاق ... فورا و انکه مستاجر در اول ... وجوب ... تسلیم کند واجب است ادا ... باذن

... هر حال ... رضا ... ثابت ... خلاف ... و اگر مراد شرط تسلیم ... اجرة ... البیان ...

... وجوب فوری ... باقی ... صاحب کفایه ... در ... مقام ... اطلاق

گفته اند که شرط تعجیل مفید تاکید است و این ... شرط تعجیل ... اتفاق ... وجوب ادا فورا

... اطلاق ... شرط کرده ... است و ... مراد ... شرط تعجیل ... اتفاق ... باشد

و ... دیگر ... باشد ... شرط ... تعجیل ... است ... چند ...

... نقض ... هرگاه ... تسلیم ... باشد

... تسلیم ... است ... و ... واجب ... و ...

... لزوم ... دلالت ... است که عدم ...

... عقد ... اشکال ... مسئله ...

... در کتاب بیع گذشت ... ملک ... دارد ...

... در ... منافع ... بعد از ...

از ... میکند ... است که ... ابا ... صحیح است ...

بطلان ... بسبب ... شراکت ... است یا ... بسبب ... هرگاه ملک

... کرده و در ضمن عقد رهن شرط کرده ... است که ... باشد ... در

رهن قبض شرط است ... اجرة ... در عوض

قبض ... است که ... ان ... اند در ... شرط ...

... مقام ... ممکن باشد ... وصول ... عینی ... یا ... در ان ...

پس ... قبل از ... در رهن ... عقد رهن ...

جز عقد رهن است ... گفته ... حیثیت ... معامله ... مستقل

و از این جهت که جزء رهن است ... و ... از این جهت که عقد ... از باب ... باشد ... هرگاه ...

و اسقاط کند صحیح شود و لیکن در صورتی که [illegible] اجاره با غیر مالک عقد فضولی [illegible] کرده باشد الحال است [illegible] فسخ است
ظاهر این است که هرگاه به قدر حصه خود اجاره کند در قدر حصه او لازم می‌شود و الا هرگاه عقد [illegible] را از باب شرط ضمن العقد کرده
بلکه رهن [illegible] کرده و مصالح [illegible] این است و [illegible] در جمیع [illegible] هم [illegible] است در این صورت
هر چند عقد رهن باطل [illegible] بجهة عدم حصول [illegible] لیکن عقد صلح صحیح است و منافع که منتقل شده بمرتهن از جهت
صلح جاری است اجاره [illegible] هر چند [illegible] مالک [illegible] بجهة آنکه در عقد اجاره مطلق مملوکیت منفعت کافیست خواه
تابع ملک [illegible] و خواه منفرد [illegible] باشد [illegible] که جایز نیست از برای مستاجر اجاره [illegible]
بدیگری بسبب مملوکیت منفعت [illegible] ملک [illegible] پس هرگاه اجاره [illegible] شرط [illegible] اشتراکت [illegible]
[illegible] اجاره [illegible] بقدر حصه [illegible] لازم می‌شود و هرگاه اجاره کرد بعد [illegible]
باطل می‌شود و بقدر حصه [illegible] لازم می‌شود زید [illegible] مشغول کند
[illegible] صیغه جاری [illegible] بلکه [illegible] است [illegible] و مشهور شده [illegible] و [illegible]
هر وقت که مشغول [illegible] می‌شود [illegible] و جوب [illegible] صیغه اجاره جاری [illegible]
[illegible] واجب شده [illegible] صیغه [illegible] جاری نشود وجوب [illegible] و در صورت [illegible]
[illegible] اتفاق [illegible] عقد [illegible] است [illegible] دیگر [illegible] از صیغه [illegible] اما باید مطابق
[illegible] باشد [illegible] صیغه [illegible] است اجاره بدون صیغه لزوم [illegible]
و از باب معاملات است و لیکن [illegible] اجره [illegible] پس بر او لازم است [illegible] اجره
رد کند پس بعد از اجرة [illegible] بر او لازم است و هر یک [illegible] واجب [illegible] می‌شود
پس هرگاه قصد وجوب [illegible] کرده [illegible] است و الا هرگاه قصد وجوب [illegible] است [illegible]
و [illegible] کرده باشد که [illegible] قصد وجوب [illegible] جایز است [illegible] در صورتی است که [illegible]
[illegible] و تقصیر در لفظ [illegible] کرده [illegible] کرده باشد [illegible] معلوم نیست که صحیح [illegible] و صیغه [illegible]
در عقد اجاره لازم [illegible] بلکه [illegible] و مراد از صیغه [illegible] نقل و انتقال است هرگاه بلفظی
بگوید که [illegible] کافی است مثلا در صیغه اجاره اجیر بگوید که [illegible] کردم که در [illegible]
فلان [illegible] فلان قدر [illegible] از طلا یا نقره یا غیر آن [illegible] دینار [illegible] در وقتی که [illegible] چند

[illegible] ظاهر [illegible] العیام

هر چند [illegible] است [illegible] هرگاه زید [illegible] بکرد [illegible]
و شرط کند [illegible] عقد که در [illegible] فسخ [illegible] و باشد [illegible]
فسخ کند در [illegible] را بکار [illegible] اجاره [illegible] است
[illegible] اجاره [illegible]
[illegible] از ظاهر این [illegible] اجاره [illegible] شرط [illegible] منفعت کند
که [illegible] اجاره [illegible] است [illegible]
[illegible] منفعت [illegible]
[illegible] صحیح [illegible] منفعت کند [illegible]
[illegible] صحیح باشد [illegible] اجاره [illegible] شرط [illegible] اول [illegible]
[illegible] صورت [illegible] صحیح [illegible] خلاف کرده [illegible] جایز نیست [illegible]
در تسلیم [illegible] منفعت [illegible] تسلیم
[illegible] تسلیم کند [illegible] است [illegible] تسلیم [illegible]
اجاره [illegible] و قبض [illegible] لازم [illegible] است [illegible]
[illegible] صحیح [illegible] دلالت [illegible] گفته [illegible]
اجاره [illegible] مالک [illegible] باشد [illegible] است [illegible]
[illegible] مالک [illegible] منفعت [illegible]
در این [illegible] عقود [illegible] باشد [illegible] اجاره [illegible] نوع [illegible] کرده
و اطلاق [illegible] است [illegible] صورت [illegible]
[illegible] در [illegible] است [illegible] دلالت [illegible]
که صحیح باشد و [illegible] مالک [illegible] است [illegible] در اجاره صحیح است [illegible]
این است که صحیح است [illegible] عدم [illegible] عدم [illegible] است [illegible]
مطلب [illegible] صورت [illegible] است زیرا که [illegible]
متعلق است یعنی [illegible] وقت [illegible] منفعت [illegible] است [illegible]

بجهت ربط کردیم و در رساله علیحده ذکر کرده‌ایم [illegible] از زن [illegible] بعنوان [illegible] و [illegible]
مایه لازم شده بسبب عدم ردّ مهر و انفساخ عقد [illegible] چنین [illegible] داده [illegible] فسخ میکند [illegible] و هرگاه [illegible]
عام [illegible] رجوع میکند عقد [illegible] ثابت و هرگاه [illegible] رجوع میکند
بغیر [illegible] مثل [illegible] المسمی [illegible] العقد [illegible] و [illegible]

كتاب الوكالة

زینب [illegible] عمرو را وکیل کرد [illegible] از [illegible] روز [illegible]
در نزد زید [illegible] که زینب [illegible] هرگاه [illegible] وکالت باطل [illegible]
عقد کرده [illegible] هرچند [illegible] اینست که [illegible] وکیل [illegible] هرچند [illegible] بلکه وکالت
ثابت است [illegible] وکیل [illegible] صریح کرده [illegible]
[illegible] الوکالة ثابتة [illegible] الوکالة [illegible] اطلاق [illegible]
[illegible] وجود [illegible] در صدق [illegible]
[illegible] عقود [illegible] وکیل [illegible] صورت [illegible] زوج [illegible]
هرچند [illegible] در صورت [illegible] اینست که [illegible]
زید عمرو را وکیل کرد که زینب را از برای او تزویج کند و مهر او را [illegible] عمرو رفت [illegible]
کرد زینب قبول نکرد [illegible] مهر [illegible] عقد صحیح است یا باطل [illegible]
[illegible] زیاد [illegible] مهر [illegible] طلاق [illegible] باید کرد
[illegible] فقهاء [illegible] علماء در تذکره و قواعد [illegible] کتاب الوکالة [illegible]
کردیم و این [illegible] علماء [illegible] کتب [illegible] فقه [illegible]
[illegible] علماء [illegible] اینست که لو وكله في تزويج امرأة [illegible]
لم يلزم الموكل و وقف [illegible] الاجازة [illegible] الوكيل [illegible]
[illegible] قول الموكل [illegible] ان صدقت المرأة الوكيل [illegible] التردد
و حاصل عبارت اول اینست که [illegible] عقد صحیح است و لازم است و لیکن [illegible] زیاد [illegible] بر موکل لازم
نیست [illegible] عقد [illegible] در آن [illegible] احتمال
دارد که زوج [illegible] و ممکن است که [illegible] ده [illegible] وکیل [illegible] و گاه [illegible]

وکالت فضولی اینست که [illegible] از ارکان النکاح [illegible] الفریقین [illegible]
در [illegible] اجبار [illegible] عقد شرعی [illegible]
[illegible] صداق [illegible] دو چیز وکیل کرده و بطلان [illegible]
باطل [illegible] کند که [illegible] تزویج [illegible] عقد [illegible] وکیل
[illegible] عقد لازم [illegible] رجوع [illegible] اینست که [illegible]
در حکم [illegible] البضع [illegible] عدم [illegible] و لیکن [illegible] الاشکال [illegible]
[illegible] البضع [illegible] رجوع [illegible] بعد دخول [illegible] مطلق [illegible] رجوع [illegible]
[illegible] که در کتب فقه مذکور است و آن اینست که هرگاه شخصی [illegible] تزویج
کند [illegible] شخص دیگر [illegible] وکالت [illegible] آن شخص [illegible]

قوله

[illegible] طلاق [illegible] مهر [illegible] وکیل
لازم است که تمام مهر [illegible] واجب [illegible]
بالتمام و اگر طلاق بگوید قبل از دخول تنصیف [illegible] طلاق [illegible] وکیل تقصیر کرده [illegible]
[illegible] وکیل [illegible] قول دوم اینست که بر وکیل نصف
مهر لازم است [illegible] دلالت [illegible] روایة [illegible] النکاح في [illegible]
عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل امر رجلا ان يزوجه امراة من اهل البصرة من بني تميم فزوجه امراة من اهل الكوفة من
بني تميم [illegible] على الماموز نصف الصداق لاهل المراة ولا عدة عليها ولا ميراث بينهما فقال [illegible]
[illegible] ان يزوجه امراة [illegible] الا ان يكون [illegible] بعد [illegible]
فقال ان كان [illegible] الصداق على [illegible] المراة [illegible] الصداق
على الماموز لاهل المراة ولا ميراث بينهما ولا عدة [illegible] نصف الصداق ان كان فرض لها صداقا وان لم يكن [illegible]
صداق [illegible] فعلت [illegible]
[illegible] صداق [illegible] فذلك رضاي وهو لازم [illegible] الصداق
و غير ذلك [illegible] نصف الصداق [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] ان لم [illegible] الطلقة

لان الدخول ... [illegible] ... بالعقد [illegible]

لعله ... و ضعف سند ... است ... [illegible] ... در صورتیست که عقد

صحیح باشد و زوجیت ثابت شود ... که حکم بزوجیت نمیشود و ... مهر ... که عقد ... باشد و تعلیل

زوجه — بالاکه تقویت حق ... کرده ... طلاق صحیح نیست زیرا که ... لکن ... [illegible]

... حاصل شده و ... لازم ... که تفصیل کرده باشد هرچند که در روایت ... [illegible]

تعلیل ... واقع شده و ... لکن ... [illegible] ... میکنایم

و در این قول دیگر نص ... نیست ... و ... نیست و این قول المحقق در شرایع

نقل کرده ... صاحب کفایه است تقویت ... کرده است و ... [illegible]

احادیث ... بلزوم الطلاق در نفس الامر در صورت توکیل و رسانیدن نصف مهر است

چنانکه در روایت ... مذکور است و لکن زوجه بدون طلاق میتواند شوهر کرد چنانکه در آن روایت نیز

مذکور است ... که هرگاه زوجه تصدیق وکیل کرده باشد در توکیل نمیتواند شوهر کرد زیرا که ... [illegible]

اقرار ... و ... در روایت مذکور است که میتواند شوهر کرد محمول است بر اینکه تصدیق نکرده باشد و در این صورت

کار آن زن صعب میشود زوج بسبب انکار توکیل طلاق نمیتواند داد و ... و زوجه بسبب اقرار خود شوهر نمیتواند

کرد و دور نیست که اگر زوج طلاق ... بگوید که اگر زن من است طالق است ... [illegible]

فاسد باشد و تعلیق در طلاق هم لازم ... از باب تعلیق ... واقع است ... وصف میکنند ...

غیر واقع ... را شرط میکنند ... مثل انکار او ... از راه ... توکیل ... پس تعلیق ... [illegible]

هرگاه ... قول بجمیع توکیل ... اعتبار ... دلالت ... باشند

بلکه ... دلالت دارد و ... اشکال ... وارد ... رجوع ... نصف ... که بجمیع مهر

المثل ... گرفته شود و دور نیست ... بجمیع ... نقل کنیم و ... [illegible]

دانیم و مهر المثل ... [illegible]

... [illegible] ... مهر المثل ...

و این ... [illegible] ... نصف ... است

و تمام مهر المثل ... [illegible] ... دارد

... [illegible]

[illegible marginal note]

احکام وکالة

این سخن در وقتی خوب است که قبل از دخول طلاق بگوید ... اگر قبل از دخول طلاق نگوید پس باید که اکتفا کند بنصف مهر و نصف

مهر المثل ... [illegible]

... [illegible] ... باشد

که رجوع شود بتمام مهر المثل بعد از دخول و طلاق و قبل از هر دو بنصف مهر المثل قبل از دخول و بعد طلاق و ... [illegible]

براینم — که ... کنیم ... نصف مهر المثل ... که مهر المثل ... است ... الطلاق و از

و از باب مفوضة البضع ... دخول ... در ثبوت ... [illegible]

و این منافات ندارد ... که تفصیل داده اند بحکم ... مهر ... [illegible]

... زیرا که ... است ولکن ... میشود مهر

المثل و نصف ... [illegible]

... [illegible]

ازحدیثه — شود که ... زوجه ... از جانب وکیل ... باید از ... [illegible]

علت ... ولکن این ... که ... لازم باشد که مهر المثل را تمام

کند هرگاه ... گفته است ... زیرا که ... [illegible]

آن ... که ... اگر ... [illegible]

از ... [illegible] ... شخص غایبی کسی را وکیل

میتواند که زوجه او را طلاق بگوید و از قرائن احوال و اقوال علم حاصل میشود از برای وکیل که غایب او را وکیل کرده است

لیکن الشخص ... وکالت ... است الحال

وکیل ... طلاق ... بگوید ... وکالت جدید دارد ... و اگر ... در اینکه توکیل

بغیر شهادة عدلین ثابت نمیشود ... که هرگاه علم حاصل شود از برای وکیل ... باشد

در ثبوت توکیل از برای وکیل ... زوجه ... از برای زوجه نیز علم بتوکیل

حاصل شود ... که ... حاصل شود ... وکالت ... از برای زوجه نیز ... [illegible]

طول مده ... وکالت نیست هرگاه ... وکالت ثابت باشد ... بعد از فوت ... [illegible]

تزویج له

عامی رسانم اگر کسی بسبب خوف او را بسر عمش یا خود دختر را تزویج نمودم و لکن با وجود آن [illegible] بسبب اتفاق افتاد [illegible] بجهت قصور و حرکت
ناخوش با وجه عدم ملاقات اتفاق دختر اظهار کراهت شدید نمود و حکم [illegible] و تفصیل او را ساکت نمودم و بعد از تمام
دختر به تصرف او دادم و رفاقت اتفاق افتاد کراهت شدید با جز شدار سابق و لکن از راه حیا و مراعات احترام جانبین در
بعضی حرف جواب میشد و در اتفاق بنای حرف و اشتباه و گریه از زوجه جانب او حال او ظاهر بود [illegible] زوج لست [illegible] و بعضی مهاوره
و دیگران در بعض اوقات مطلع شده بودند و لکن اگر کسی مخفی صد است که کسی مراتب مزبوره مطلع بودم و در ثبوت مراتب
مرقومه هم خفا نیست [illegible] چهار سال [illegible] گذشت و [illegible] قدرت [illegible] رسید و اول [illegible] و علاوه
میشود که دختر [illegible] تمام میکنند [illegible] دختر [illegible] بعضی کردند و دختر [illegible] غلط [illegible] که تقصیر بود ادم و بر [illegible]
هست و [illegible] حق نفقه [illegible] و [illegible] و کراهات او شد [illegible]
نمود [illegible] مشغول [illegible] و در [illegible] اوقات بعضی از علوم [illegible] و در [illegible] اصحاب ابوحنیفه [illegible]
یا سد زوجه را طلاق بدهد [illegible] او را [illegible] کند [illegible] رفع شود [illegible] خوف داشت که بعد از طلاق زوجه را [illegible]
نشود [illegible] لهذا [illegible] بسپرد [illegible] که تو را وکیل کردم که بعد از طلاق [illegible] بزوجیت فلان [illegible]
عبارت از [illegible] که [illegible] زوجه [illegible] طلاق [illegible] بستر داد [illegible] صداق است بلکه [illegible]
مدلول است که صداق [illegible] صداق [illegible] اول است و چون [illegible] از [illegible]
وکیل [illegible] لهذا او را وکیل نمود که او را بعد از تطلیق دو باره نکاح کند و او را [illegible] بر بیت [illegible]
علم [illegible] داشت [illegible] وکیل [illegible] اگر بعد از تطلیق [illegible] تفصیل اذن [illegible] طلاق [illegible]
در صورت مذکوره [illegible] توکیل صحیح است [illegible] و عقد نکاح باطل [illegible] صحیح و لازم [illegible] فضولی [illegible]
اگر [illegible] در [illegible] ابوحنیفه [illegible] توکیل [illegible] صحیح [illegible] صیغه [illegible] وکالت [illegible]
و طلاق [illegible] اذن [illegible] خطور [illegible] کرده [illegible] بعد از طلاق [illegible]
هرگاه زوجه [illegible] بلکه [illegible] وکالت صحیح و عقد مذکور لازم [illegible] زوج [illegible]
ازا و [illegible] نموده [illegible] و [illegible] مقدس [illegible] زوج نموده [illegible]
در این [illegible] اطلاع [illegible] نموده است یا نه
بسم الله الرحمن الرحیم و الحمد لله تعالی چون از شروط صحت توکیل این است که موکل [illegible] در آن وکیل میکند [illegible] حال عقد

که حال عقد [illegible] باشد [illegible] بلکه [illegible] شرط کرده اند که باید در حین توکیل [illegible]
موکل [illegible] در [illegible] و تحقیق [illegible] کرده اند و [illegible] از عبارت علما [illegible]
پس جایز نیست که وکیل کند شخص را در طلاق زنی که بعد از این بخواهد بگیرد و [illegible] کردن [illegible] که بعد [illegible]
و [illegible] کرده [illegible] چنانکه در [illegible] بیان آن کرده ایم [illegible] توکیل [illegible]
کرده [illegible] عقد [illegible] بعد از آنکه [illegible] طلاق [illegible] توکیل است [illegible]
آن بالفعل پس [illegible] است که موکل [illegible] توکیل [illegible] وقت [illegible] صیغه عقد [illegible] مالک [illegible]
از این [illegible] بعد از [illegible] صیغه طلاق [illegible] کردن [illegible] منقول [illegible]
پس [illegible] توکیل [illegible] توکیل [illegible] نیست بلکه [illegible] شرط طلاق دادن زوجه و آن [illegible]
[illegible] توان [illegible] گفت که [illegible] الحصول است [illegible] توکیل
[illegible] ابوحنیفه [illegible] طلاق [illegible] معلق [illegible] شرط است [illegible] توکیل [illegible]
شرط صحت [illegible] و خلاف [illegible] توکیل [illegible] بطلان توکیل است [illegible]
نیست [illegible] علما [illegible]
[illegible] کرده اند [illegible] کرده اند [illegible] در موضع دیگر جواب گفته ام [illegible]
مقام [illegible] اتفاق کرده اند بر بطلان توکیل خلاف کرده اند در اینکه [illegible] وجود بطلان
توکیل [illegible] تصرف صحیح است [illegible] تصرف وکیل و در آن [illegible] عموم [illegible] وکیل [illegible]
[illegible] وکیل میکند در [illegible]
حق [illegible] و [illegible] پس [illegible] شرط [illegible] عقد وکالت [illegible]
میشود [illegible] که [illegible] تصرف [illegible] و [illegible] اذن [illegible]
تصرف [illegible] وکالت باطل [illegible] بطلان تصرف [illegible] توکیل [illegible] اذن
حاصل [illegible] در [illegible] عقود [illegible]
[illegible] کرده ام که [illegible] مقام [illegible]
و [illegible] که هرگاه زوج [illegible] بطلان توکیل [illegible] بطلان تصرف وکیل نیست در [illegible]

وسخن نيست نظر بقول اول از اين دو قول جواب آن است كه در فرض مسئله بقول كليم كه قول اذن را ميگويم كه ضمن قول اول
اين است كه از رضاى زوجه معلوم است كه اذن عام داده و در ضمن توكيل رضا هم از او فهميده ميشود كه توكيل بر قول ان
رضا است جواب اين است كه با وجود اين همه قرائن كه در سوال مذكور است و مذكور شد كه مسلم الثبوت است
ديگر مطلق رضا و اذن عام از كجا معلوم ميشود بلكه ظاهر از آنكه در سوال مذكور است معلوم ميشود كه عاقد كه وكيل است
هم خبر نميدانسته كه اگر بعد از طلاق او را مطلع ميساخت و اعلام ميكرد كه هنوز صيغه نكاح خوانده نشده
اذن نخواستن داد يا متردد بود در اذن و رضا كه آيا راضى است يا نه و با وجود اين خلوة اعتماد بر اذن لاحق
صيغه ميشوند و فضولى بقصد توكيل و تقييد وكالت پس ظاهر بطلان عقد است بر اين شرط و احتمال انكار ارباب
فضولى باشد و عكس زوجه ثانيه در صورت ان لا باشد آن نيز يا وجه است بجهة آنكه ان لا در صورت تحقق ميبرد
كه زوجه دانسته باشد كه آن عقد صحيح است و اضطرار در اين باب عدم آن دارد و حال آنكه مفروض اين
است كه زوجه جاهل است بايجاب وكالت او و اين است كه اين عقد لازم است و بر او عكس واجب است شرعا
و مفروض هم اين است كه مطلق كلام كه دال است بر ايجاب باشد از او صادر نشده و با وجود آنكه زوجه
مقرر و در اين بوده كه زوجه مطلع نشود كه كى صيغه خوانده شده و باين جهة سعى در طلاق او را گفته كه وكيل
كن بعد از طلاق گفتن صيغه تو را از تو نخواهم ... ادعا كند بر زوجه كه تو اذن مطلق داده و دليل
رضا بوده كه صيغه تو را بعد از طلاق بخوانند و بر آن مترتب كند اين سخن بيجا كه هرچند توكيل باطل باشد عقد
صحيح است بجهة رضاى مطلق و اذن عام و اگر فرض كنيم كه ... از عقد ... و اين دعوى را بر زوجه نكند
پيش از انقضاى عده ... بر او ندارد و ديگر ... با طلاق ... ميكند كه ده تومان ... را ... ميبرد
رد ... و بعد از ... ديگرى را وكيل كند كه ... ده ... بوده
بر ... و اين ديگرى وجه را بالتمام از ... گرفت و ليكن ... بعض ... معلوم ... ميشوند
... وجه ... و ... هرگاه وصيت ... كه عمرو ... از
يا از ... حسى ... جايز نيست ... ديگرى و ... هرگاه ... بصفت عدالت باشد
... بايد ... وصيت ... و الاحكم ... بايد از او ... بر ... هرگاه وصيت مطلق
باشد ... باشد بعض ... توكيل غير هم ... كه توكيل صحيح باشد ... توكيل در اداى زكوة

احكام

وكالة

زكوة لابد وكيل امين باشد و در اين صورت ظاهر اين است كه علم بوصول بمصرف شرط باشد — وكالت بالتنفيذ ثابت
ميشود يا نه اگر منحصر در شهادت عدلين باشد ... بخبر عادل كافى است يا بدون شهادت عدلين ثابت نميشود
ظاهر آن است كه هرگاه علم حاصل نشود از راه تنفيذ بخبر عادل كافى باشد — هرگاه زيد ملكى را در نزد عمرو رهن و
كه بعد انقضاى مدت معين وكيل باشد در بيع آن بقيمت عادله و عمرو آن ملك را در آن وقت بكمتر از قيمت عادله بفروشد
يا زيد بعد از اثبات اين مطلب مستحق تمام قيمت عادله است كه از عمرو بگيرد يا نه و در صورتى كه مشترى شخص منتقل است
كه زيد ملك خود را از او نميتواند استرداد كند ... كند — هرگاه ثابت شود كه عمرو با وجود علم بقيمت عادله بكمتر
فروخته در اين صورت عمل بوكالت نكرده و بيع وكالتى نيست بلكه فضولى است حكم هرگاه ... بقيمت
عادله نكرده باشد او را وكيل مطلق كرده باشد زيرا اگر ... منصرف ميشود بقيمت عادله زيرا كه مراد از قيمت عادله
همان ثمن المثل است كه در كلام فقها مذكور است پس اگر زيد اجازه نكند آنرا از باب بيع فضولى صحيح ميشود و ... را
بر او ... ميكند ... و هرگاه اجازه نكند بيع باطل است و ميتواند رجوع ميكند زيد بر مشترى و مال خود را ميگيرد
و ميتواند رجوع ميكند بوكيل ... اگر ... قيمت عادله ... و كيفيت رجوع وكيل

والاتم

و مشترى ... و هرگاه عمرو ... بقيمت ... بكمتر از قيمت
عادله ... اگر تقصير كرده از ... و اگر تقصير نكرده و ...
... و ... از ... وكيل ... و بيع از ... فسخ
و از ... فسخ ... هرگاه ... او را وكيل كرده باشد ... بيع ... ملاحت ... الاطلاق
الاطلاق ... و آن بيع معيب ... بيع صحيح است از ... در صورت ... وكيل بعيب ... تقصير
و ... از ... از ... ظاهر ... فرق ... عيب ... و در ... علم
و جهل وكيل ... در صورت بيع ... ثابت ... بلكه موقوف ...
ميداند و ... كه ... وكيل ... هرگاه ...
باشد ... وكيل ... وكيل بشراء ... قيمت
... بخلاف عيب ... در صورت ... بيع را از ... ميدانند و ... فسخ دارد و ... در صورت
علم پس حكم ... است كه ... اگر ... صحيح ميشود و الا ... كه ... و ... فرق

کسنو رد

چنانکه بیع عینها در شرح گفته است و از اینها که ظاهر میشود این است که عیب کلی است مخفی بیع مدلس [illegible] تکلیف شرط صحیح
بخلاف عیبی که ممکن است اطلاع بر آن بدون ملاحظه بسبب [illegible] نزد ارباب معرفت و بعد از آن بیع عینها را [illegible]
شنیده‌ها نقل کرده که گفته است که این فرق [illegible] عرق ما بین عینی دعوت [illegible] صورت جمیع از جمله فرقها است که مصنف
مصنف است که این کلام [illegible] است که بنا بر فقه [illegible] از علامه [illegible] شنید و گویا صاحب مسالک [illegible] است کذا
قرار [illegible] فرق [illegible] کرده اند هر چند فرق [illegible] علامه با شنونه احکام فقه هم [illegible] فرق [illegible] شنید [illegible] کلام
شنیده‌ها [illegible] علامه و کسانی که بعد از آن تابع او شده اند حتی تقریر کرده اند و بعد از آن بار از [illegible] نقل کرده
بعد از آن کلام که گفته است که در این فرق علامه [illegible] است که عیب [illegible] است که مثل [illegible] عیب مخفی [illegible]
[illegible] و کسی [illegible] است و [illegible] هرگاه مثل [illegible] و کسی [illegible] مثل عیب [illegible] بود
و بیع [illegible] گفته است که در این [illegible] است زیرا که خفا بر مثل و کسی هرگاه از اهل معرفت [illegible]
که [illegible] است [illegible] از اهل معرفت بنا ممکن است که بعضی [illegible] است که [illegible] بلکه در [illegible]
و آنچه از آن [illegible] شد و بعضی عیوب [illegible] است که [illegible] اطلاع بر آن و اهل خبره بسهولت مطلع بر آن میشوند پس مقتضی
فرق مذکور لزوم است در [illegible] عیب [illegible] در هر دو [illegible] نام [illegible]
[illegible] در این کلام و این کلام [illegible] است و اطلاق علامه [illegible] در حاشیه بعضی نسخ الفصیح [illegible] بعضی [illegible] نوشته
[illegible] است و در [illegible] حاشیه [illegible] و علامت [illegible] نوشته که [illegible] این است که از [illegible] المحقق [illegible] است و مضمون آن
[illegible] است بر مصنف که در صورت [illegible] گفته است موقوف است [illegible] گفته است که [illegible] از [illegible] فسخ
[illegible] و اصل بیع [illegible] است از [illegible] موکل و لکن موقوف [illegible] واقع [illegible] باشد از [illegible]
که موقوف العقد [illegible] بیع [illegible] بیع صحیح است و [illegible] فسخ [illegible] از آن است و بنا بر عدم وقوع از آن
بیع صورتها [illegible] بیع شدن آن موقوف است [illegible] فرق این [illegible] کلام در [illegible] واقع
شده باشد و معلوم نباشد که [illegible] است [illegible] شرح [illegible] علامه [illegible] باطل [illegible] و بنا بر قول دیگر [illegible]
و بعد [illegible] از [illegible] و [illegible] بنحو [illegible] است [illegible] اطلاقات [illegible] که در صورت جمیع
باقی از [illegible] موقوف است [illegible] و آنکه در صورتی که عیب مخفی [illegible] موقوف است [illegible] و غیر اینها [illegible] است
که مراد صورت عمد است [illegible] در معیب [illegible] کرده اند که [illegible] بیع او صحیح است از برای موکل و از برای [illegible] است

وقف

[illegible] است و در خصوص [illegible] علامه [illegible] گفته است [illegible] عمل باید کرد [illegible] شود [illegible] شرط مذکور [illegible]
هرگاه [illegible] موکل [illegible] جایز [illegible] وکالت و وکیل هم [illegible] پس [illegible] موکل است [illegible]
از او مطالبه میکنند و هرگاه [illegible] شد وکالت از وکیل مطالبه میکنند و اگر وکیل [illegible] کند موکل [illegible]
چون [illegible] نفس الامر [illegible] در ذمه او [illegible] در ذمه وکیل نیست [illegible] هرگاه [illegible] وکیل [illegible] از او
هم مطالبه میتوانند کرد خواه آن چیز [illegible] در عقد بیع قرار [illegible] که موکل داده است که [illegible]
[illegible] وکیل [illegible] و در صورتی [illegible] بطلان [illegible] شده [illegible] از موکل [illegible] است
چون [illegible] شده [illegible] هرگاه [illegible] است و [illegible] عقد وکالت هم [illegible]
[illegible] است که [illegible] وکیل [illegible] از جانب موکل [illegible] خود [illegible] هرگاه [illegible]
کرده [illegible] **کتاب الوقف** هرگاه کسی ملکی را وقف
کند باین نحو که وقف اولاد [illegible] ملک [illegible] و تولیت [illegible] بجهت خود قرار دادم مادام
الحیوة و بعد موت خود [illegible] ولد اکبر [illegible] و بعد از آن [illegible] و اکبر او [illegible]
[illegible] بعد [illegible] مقرر داشتم که [illegible] بعد از وضع اخراجات ملک و [illegible]
مادام الحیوة خودم بمصرف [illegible] و بعد الوفاة [illegible] بعد از وضع اخراجات [illegible] التولیة [illegible]
و [illegible] اولاد [illegible] للذکر مثل حظ الانثیین [illegible] از اولاد [illegible] فوت شود اولاد او [illegible]
نصیب [illegible] شد و [illegible] عود کند [illegible] اولاد [illegible] و اناث واقف [illegible] بعد [illegible] و بعد از [illegible]
واقف فوت شد و از او [illegible] اولاد ذکور [illegible] و بعضی از اولاد ذکور فوت شده و از او ولدی [illegible] میراث
او [illegible] و [illegible] ولد [illegible] هرگاه فوت شود و از او ولدی [illegible] میراث او [illegible]
[illegible] اولاد و اولاد اناث [illegible] کرده [illegible] اولاد اناث [illegible] از اولاد
ذکور او [illegible] اولاد اناث [illegible]
که این وقف از اصل باطل است بجهت آنکه منافع ملک [illegible] مادام الحیوة بجهت [illegible] قرار داده و از شرایط صحت وقف این است
که واقف اخراج کند وقف را از نفس خود پس هرگاه وقف کند چیزی را بر نفس خود باطل است و هر چند در عقب آن
دیگری را هم ذکر کند [illegible] وقف [illegible] و بطلان [illegible] در حق [illegible] در حق ما بعد او هم

مشهور بطلان است بجهة عموم دلیلی که مستفاد شده از ... و تخصیص ... و استدلال بعمومات وفاء بعقود و خصوص در وقف
ممنوع است بجهة آنکه بعضی عقود فی نفسها باطل شده و باقی که مانده خود آن عقد نیست که وفا بعقود آن لازم باشد و هم چنین الحکم
این است که هرگاه چیزی را با خود شریک کند هم صحیح نیست بجهة آنکه گفتیم و هم چنین هرگاه در ضمن عقد شرط کند که قرض خود
از آن ادا کند یا مؤنه خود یا سوال از آن ببرد و ظاهر از ... خلافی نقل شهرة بلکه از بعضی اجماع ظاهر میشود و بعضی اخبار
هم بان دلالت دارد و اما اگر شرط کند در ضمن عقد که اگر محتاج شود وقف عود کند یا ... در این خلاف کرده اند و از ابن
ادریس بطلان آن دعوی اجماع نقل شده و از سید مرتضی ... صحت آن بجهة عمومات وفاء بعقود و شروط
و خصوص حدیث ... الوقوف علی حسب ما یقفها اهلها و خصوص صحیحه ... ابن ... عن ابی الحسن علیه السلام ...
علی الرجل ... بجعفر ... و صیر ... فی وجوه البر و قال ان احتجت الی شیء من المال فانا احق به ... و قد
جعله لله و کیف یکون ... اذا هلک الرجل ... میراثا ... و در صحیحه دیگر از اسمعیل
از حضرت صادق علیه السلام ... ان احتجت الیها ... ترجع الی المیراث
و ... که در حدیث ... بلفظ یرجع الی المیراث باشد پس باید وقف صحیح باشد تا صادق بیاید که بعد موت رجوع میکند
بمیراث و در این استدلال ... است بلکه دلالت این دو حدیث بر بطلان بیشتر است چنانکه دیگران فهمیده اند
و دلیل قول ببطلان ذکر کرده اند و این قول ابن ادریس است ... منقول است از مبسوط و ابن جنید و ... فقه و محقق
در نافع و دلیل آن بعد از اجماع منقول ... این دو حدیث این است که این شرط منافی قصد دوام است که معتبر است
در وقف و عمومات مخصص میشود بهر ... این دو حدیث و این قول در نظر حقیر اظهر مینماید بجهة ظهور این دو حدیث
در بطلان و ... بعضی گفته اند که هرگاه احتیاج بهم رسد و رجوع کند ... توقف حال او میشود و وقف
باطل میشود و هرگاه محتاج نشد تا مرد یا محتاج شد و رجوع نکرد در آن ... قول است بعضی میگویند مثل محقق در نافع
و ... که این ... حبس است و موجب بطلان میشود ... و ... میگویند که صحیح است ... و ...
... است و ... کرده اند ... است و لکن ... دو حدیث اظهر بطلان است ... بعد موت ...
در اینجا ... بطلان است در اصل ... زیرا که ... و ... هرگاه محتاج نشود یا محتاج شود
و رجوع نکند ... باقی مانده و در اینجا ... خلاف ... است هرگاه ... در ... وقف
خود منتفع ... از وقف باطل است پس ... است که ... و اقوی این است که

وقف

این است که ... خود شرط کرده باشد ... از منتفع شدن ... باب حق التولیه باشد که ظهور ... از ان ... ارباب
تولیه نه از جهت منتفع شدن واقف است از وقف و داخل کردن در منافع آن و اخراج نکردن ... ان
که بجهة فقها تجویز کرده اند این است که ... از وقف ... کند نه اینکه تمام منافع ... خود ...
با ... و احد ... شریک ... باشد ... بعضی ... واقف کرده اند هرگاه ناظر ... مطلق
... ان ... متعرض آن ... هر چند ... از حکم ببطلان ... ندارد ... از ...
بان ... و ... اینجا ... واولاد احد طبقه با ... شریک میشود در صورت عدم تصریح ...
یا از قبیل میراث است که الاقرب ... میکند و ... در نظر حقیر این است که در صورت جهالت مراتب موقوف
علیهم و عدم تصریح واقف باید ... که ... که مخصوص است ... علی السویه قسمت کنند بجهة اشتراک
... در صورت سوال ... اولاد ... با ... علی السویه ... اولاد
و ... حکایت سوال از اولاد ذکور ... واقف در اول ... که اولاد
دختر صلبی خود را اخراج کرده ... که ... فرزندی
که از ... دختران او و دختران اولاد ذکور او ... که از صلب ... اولاد دختر
صلبی ... دختران صلبی ... در وقف صیغه شرط است ... از باب عقود است که محتاج
است ... ایجاب ... و قبول یا ... صیغه شرط است و بدون آن منعقد
نمیشود ... لفظ صریح آن وقفت است و ... بیان کرده اند جعلته و ... صدقه ... و لا تشتری ... ابدا
یا ... صدقه ... باشد ... الا ...
و بدون قرینه ... منعقد است و ... در لزوم صیغه
خصوص ... صیغه است ...
و قصد ... بوده ... باشد ... و ... صیغه وقف ...
باشد ... وقف ... و ... بنا و ... وضع کند و اذن ... از برای
... در تذکره گفته است ... الفعل ...
... و قال ... فلانا ...

منعقد هم

وکذا اذا اتخذ مقبرة واذن فی الدفن فیها او سقایة ... [illegible] ... نقل کرده اند و در ... کلام ... بود
مستند ... قیاس بالطعام ... [illegible] ... از ان گفته است که وقف عقدیست محتاج بایجاب
وقبول و از برای ان اشتراط ... [illegible] ... بلکه علامه تصریح کرده در تذکره که اگر
بگوید جعلته مسجدا ... و گفته است که اگر بگوید جعلته مسجدا ... اقرب ... ولکن شهید در دروس
اکتفا کرده است باینکه بگوید جعلته مسجدا و اذن بدهد در نماز و ... یک نفر نماز کرد وقف تمام ... اگر
حاکم قبض کند یا اذن بدهد در قبض ... گفته است که هرگاه بنا کند بنیه مسجد ... اگرچه در انتقال
اذن بدهد در قبض ... مردم ... بنماز کردن بنیه مسجد بودن و نماز بکنند ممکن است
که مسجد نشود چون بنای ... بعد از ان نقل کرده است کلام شیخ را در مبسوط و الظاهر ان کلام
... که کافی است ... کنند که این مسجد باشد که نماز کنند در ان مردم بدون لفظ ... از ... در دروس
چنین کلامی نقل کرده و گفته است که ... اقرب ... در خصوص ... مسجد ...
ولکن ... چنین ... و محقق ثانی در شرح قواعد در این ... کرده و گفته است که ... شهید گفته است
معلوم نیست ... شهید ... قول مشهور اظهر است ... از کیفیت وقف
ضرورت ... مسجد بودن ... در خصوص مسجد است و در ... وقفها ...
قولا بکفایت ... در وقف ... صیغه ضرورت ولا اشتراط قبول ... اکثر علما ... شهید
ثانی و صاحب کفایه ... شرط نیست مطلقا و از بعضی نقل شده قول باشتراط و ... تفصیل ...
بعدم اشتراط در مثل مسجد و رباط و ... وقف ... قبول در ... دلیل
اشتراط مطلقا اصل عدم انتقال است و بعضی ... کرده اند که در تذکره دعوی اجماع ... که وقف از عقود است و عقد
بدون قبول ... تذکره ... الوقف عقد یلزم بالعقد والقبض ...
ان دلالت ... مراد او ... اشتراط ... اجماع ... عبارت ...
مسئله ... که در ... اشتراط قبول ذکر کرده این است که مراد از عقد در اینجا اعم از ایقاع است
چون بیان خلاف در اشتراط قبول کرده ... در مقام ... قول باشتراط ... والقول الثانی
اعتبارهما مطلقا لانه ... انه عقد فیعتبر فیه الایجاب والقبول ... دعوی اجماع ... ولکن با وجود

الایجاب والقبول

وقف

با وجودی که خود از اکثر نقل عدم اشتراط کرده ... دعوی اجماع کرده با اینکه خود ... قول بتفصیل کرده
و دلیل عدم اشتراط اصل عدم است و ... اصل عدم انتقال ... و دلیل دیگر ان ... است که این
از باب اباحه ملک نیست مانند عتق خصوصا در امور عامه مثل مسجد و غیرها و این هم ضعیف است ... و تحقیق
در ان بحث و دلیل تفصیل عدم امکان قبول است از ... و اینکه در اینجا وقف منتقل بخدا میشود و در این
هم قدح میتوان ... قبول از حاکم ... در وقف ... موقوف علیهم است هرچند از باب
مسجد ... موقوف علیهم ... و بهر حال در ... احوال ... ولکن هرچند عدم
اشتراط اظهر است نظر باطلاق ... خصوصا در امور عامه و موید ان است قول بعدم اشتراط قبول در بطن
ثانی ... ظاهر اجماع منقول ... اشتراط ایجاب و قبول در صدقه بدون خلاف ... اشتراط است
و بهر حال احوط ان است که قبول را ترک نکنند هرچند در امور عامه باشد ... علامه در تذکره گفته است
که این سخن ... اگر بگوید جعلت المسجد ... از باب ...
و قبض او شرط است مثل هبه کردن بطفل و از این کلام معلوم میشود که ... امور عامه ... و در جای
دیگر گفته است ... زوال ملک ... المسجد والشرط ...
یکون له ... وقف گفته است و از این معلوم شد
که اغلب ... که در مسجد ... وقف مسجد همچون صیغه وقف بران
جاری نمیکنند ... پس در ان ... خلاف ... از شهید ثانی که عدم اشتراط ...
اصح وجهین ... و عدم اشتراط قبول را ... و شهید هم در دروس گفته است ...
بنیه التقرب ... علامه ها در مواضع بسیار از تذکره قطع کرده باشتراط و در ... موافقی
که وقف بران ... است استدلال کرده است باشتراط ... و کلام ... در تذکره مشعر بعدم خلاف است
و از ابن زهره نیز نقل شده است دعوی اجماع ... بران و قول ... از شیخین و ابن ادریس نیز نقل
شده و بعضی ساکت ... و از بعضی ... ظاهر ... عدم اشتراط
و شهید ثانی نیز ترجیح این داده ... باطلاق ... و اصل عدم اشتراط است و این از باب
عتق است که مقصود ... و اظهر اشتراط است ... تحقق وقف بدون ان ... اجماع

دلیل

منقول از ابن زهره و حدیث [illegible] الوقف [illegible]

و در مسالک گفته است [illegible] العلماء [illegible] بالصدقة الی [illegible] والوقف [illegible] و در دروس [illegible]

و در صدقه نیت قربت شرط است وان فی الجملة [illegible] والاحادیث [illegible] اطلاق ان [illegible] دلالت دارد [illegible]

[illegible] گفت که از این [illegible]

و ملاحظه اطلاق [illegible] اثبات [illegible] و در صدقه [illegible] اشتراط کرده اند [illegible]

[illegible] قبول [illegible] وقف [illegible]

[illegible] منظور [illegible] هستند [illegible]

[illegible] وقف کنند [illegible]

عدم صحت وقف بر مسجد [illegible] وقف [illegible] قرار داده اند [illegible]

خاصه [illegible]   هرگاه مدرسه خرابه باشد و در ضمن آن بیوتات

مدرسه [illegible] اجاره [illegible] و در ضمن دیگر [illegible]

که بغیر مدرسه [illegible] حجرات [illegible] مدرسه [illegible]

ان [illegible] مدرسه [illegible] حجرات بنا کنند [illegible]

فوق سقف [illegible]

[illegible] از جمله حجرات مدرسه [illegible]

ان حجرات مدرسه [illegible]

[illegible]

[illegible] توقف [illegible] نیست

باید [illegible] ثابت شود [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مسئله

وقف

در صورت [illegible]

[illegible] دوم [illegible] هرگاه [illegible]

[illegible] در صورت [illegible]

[illegible]

[illegible] وقف [illegible] معلوم شود که وقف

[illegible] وقف [illegible] مسجد [illegible]

[illegible] نماز [illegible] حکم وقف [illegible]

بلکه [illegible] مسجد [illegible] در این مقام [illegible]

بعنوان مسجدیت [illegible] حقیقة [illegible]

[illegible] وقف [illegible] قطع [illegible]

پس [illegible] مسجد [illegible] نماز میکنند [illegible]

حکم [illegible] مسجدیت [illegible] در مسجد وقف بلکه مسجد وقف

[illegible] وقف خاص [illegible] وقف عام [illegible]

[illegible] وقف خاص [illegible]

[illegible] وقفیت [illegible] قطع [illegible]

[illegible] وقفیت [illegible] در صورت [illegible]

[illegible] قطع [illegible]

[illegible]

[illegible] قطعیه [illegible]

[illegible] وقفیت ثابت میشود [illegible] وقف [illegible]

[illegible]

[illegible] شرط کرده [illegible] تغییر [illegible]

و در زیر ان رتبه اعتبار نبوده و کاکی کرده اند این شود که مسجد را نفع نمی‌رساند از زمین چنانکه علما ورزند که کما کفته شد فرق الدین باشد
داده از علما بلکه منقول است که چنین است مثال هرگاه باز زمین مسجد بر همان قرار اول مساوی زمین باشد که اعتبار دقیق
زمین یافته شود و حق مسجد است که هرگاه جایز باشد که در زیر مسجد دکان و غیر ان بنا کنند شود در خواه بود که مسجد را دکان و رابط
هوا اعتبار کنند و بدل ان مسجد دیگر بسازند و بدل عادات که زمین موقوفه محصور است جایز نیست تصرف در ان از جهت منفعت الا که
شرع باشد و شبه مثل ان انتفاع باشد مثل درخت میوه که کهنه شده باشد و حاصل ان انتفاع کم شده باشد تا عمل توان ان را که کند
یا فروخت و عوض ان دیگری کرفت و همچنین مسجدی که اهل ان متفرق شده باشند جایز نیست خراب کردن ان و نقل
مصالح و الات ان در مسجد دیگر بلکه باید گذاشت که شاید وقتی در ان نماز کنند بنا علما ورزند که صحیفه یه که هرگاه
در رتبه این مسجد بقدر کاهی بنا زند که بر سر دیوار مسجد باشد و در صحن مسجد نشود و بدور کشت هم نکردن در قرب جوار است
و همچنین تجویز کرده است که هرگاه مسجد دیوار مسجد بر نشسته باشد که محفوظ باشد از داخل شدن سکها در ان و متعذر باشد
باشد جایز است خراب کردن ... الات انرا صرف دیوار بکنند بلکه صلاح مسجد در ان است و محقق
... تجویز کرده است از برای ان دیگر کردن ان ... بعد ضرایهم کفت و منتهای کلام از این
کلمات بر سر این مرفوض تسلیم ... که تصرف در بعض ان بنا و وقف در بیان باشد جایز خواهد بود و لا مثل
بنای حجره مدرسه در بنای ... که از مصالح ان بنا باشد بلکه غایة منفعت و بیشتر بنا را ...
ان میشود که بسکنی وجود تصرف در اعیان موقوفه ... دلیل ... میتوان کفت که هرگاه محتمل
باشد که ... مدرسه باشد ... که اهل مدرسه با ان منتفع شوند با علم از اهل مدرسه
و وقف ان معلوم ... که از جهت ان تملیک باشد و وقف در این صورت حکم ان حکم
وقف نیست و در مثل ان جایز است تصرف از منفعت ... حاکم شرع و در ... مذکور است و تصرف که اصلاح مدرسه در ان
باشد جایز باشد ... در حصیر مسجد و غیر ان که از باب تملیک مسجد باشد نه وقف که هرگاه اصلاح
در فروختن ان باشد از برای مسجد صرف شود ... که در وقف ... در ان بنا باشد پس هرگاه اصلاح مدرسه
در بنای ان حجرات باشد ... جایز باشد ... از برای
مسلمین است هرگاه تخصیص ثابت نشده باشد که از راه وقفیت ملکی باشد ... است که از
مدرسه ... هرگاه معلوم بنا شود که این ... است ... وقف بر ان جاری نیست و ملکی ... نفعی

نفعی در جواز تصرف میکند بلکه اکر جنانکه تصرف در وقف میتوان کرد تصرف در مطلق مال هم میتوان کرد و اکر باین معنی نیست در بیان مساوی
در وقف هم جاری خواهد بود و محل ... اکر کوییم در صورت سوال که اکر اجمال صورت وقوع هر دو ... نیست مثل اهل
مدرسه از طلبه باشند و صحیح این بنا ... مسلمین ... احتمال وقف بودن پس از این ... مسکون
اثبات کرد وقفیت را میتوان جواب کفت باینکه تملیک ... ندارد و در اینکه از برای مدرسه است ان باشد
چه میشود از باب تملیک ... باشد بدون وقف ... بر طلبه ... ناس هم ... است
و اینکه کفتیم در احتمال تملیک عام میشود در احتمال ... مثل ... و از برای
که بکذارند ... ناس بر انتفاع از ان ثابت است و کرده ... منع ... و تصرف در ان ... جهت
شرعی پس ... طلبه باشد بالفعل ... باید عام ناس بالفعل ... احتمال
که با حقیقت ملک خاص ... در حکم مجهول المالک خواهد بود کوییم که ثبوت حق ... است کو
بعنوان ملک ... ثابت است بسبب ... انتفاع ... و باب ... اثبات ...
شمول ... پس بر ان ... که ثبوت ... حق و ... منفعت
مستلزم ... رفع و منع از تصرفات ... منتفع ... تصرفات ... باشد یا ...
ضرر در ان باشد پس در منع تصرف ... ضرورتی نیست که ... وقفیت باشیم تا مورد منع
و منافات ... که ... بسبب استحقاق ... میشوند ... منع از تصرف
کرد در ان همان صورت ... از ... و ... باشد و هرگاه ان ... پس ...
از باب مجهول المالک است ... مجهول المالک میتوان کرد اکر کسی بکوید که هرگاه وقفیت ثابت نباشد پس این
از باب هبه خواهد بود ... از باب اباحت و در ... لزوم ندارند و بعد فوت واهب ... رجوع
میکنند بوارث ... حقوق ... منتقل میشود بوارث و چون مالک ... و وارث ... مجهول ... پس ... مال
مجهول المالک ... کوییم که هرچند عموم ... در قران و ... حدیث ... حق ... در
... بلکه فقها ... حق الشفعه و حق الخیار ... از
کرده اند در ... و ... در هبه و اباحه ... اعراض از حق ... کرده ...
در ... که ... رجوع ... اعراض موجب ... رجوع در هبه و اباحه ...

اخر ملک است م

خارج ثابت شده و اصل عدم آن است و لا اضرار در حق الشرع پس در اینها اغراض منظور نیست و از جوای نقل ملک در نظر بایع
و مشتری هستند بخلاف رجوع در هبه و ایام که حادث شده طاری میشوند تا اینجا کلام در وقف بوده و ای که بر عبادات و عمومات
و اما هرگاه خراب شود پس جایز است تغییر آن و تصرف در آن و هرگاه [illegible] جایز شود که بعض اجزاء وقف
بعض دیگر بکنیم مثل آنکه دیگ شکسته بقدری از آن را اجرت بدهیم و از تتمه دیگر کوچکتر بسازیم و اگر ممکن
نشود الا بفروش با چیز دیگر بسازیم و آن هم وقف خواهد بود [illegible] نیست بوقف جدید پس خانه وقف خراب را باز خانه
میتوان ساخت و باغ خراب را باغ و تغییر آن بنوعی دیگر با وجود امکان بنا بر نوع اول جایز نیست و لکن واجب
نیست که خانه را بهمان نحو سابق بسازند و باغ را بهمان نحو سابق اشجار غرس کنند بلکه [illegible] جایز است بلکه هرگاه
ممکن نشود بمثل سابق از آن کوچکتر میتوان ساخت [illegible] زمینی و ساحت از وقف بودن بیرون نرود
و ممکن است که بگوییم که جایز نیست که بعضی را از آن وقف [illegible] تتمه بکنیم چنانکه در دیگ شکسته گفتیم و چنانکه در نفع
ملک وقف گفته اند و اما در اوقاف [illegible] مثل دیگ و زمینی [illegible] و در مسجد دیگ شکسته را فقها تفریع
کرده اند خصوصیتی ندارد بالکه موقوف علیهم جماعت خاصه باشند چنانکه در بیع املاک موقوفه [illegible] آن قرار داده اند
شاید دیگ هم وقف بر جماعت خاصه باشد و عنوان مسجد [illegible] آن هم است [illegible] در خصوص مسجد [illegible] بنا شد که میتوان
بعض اجزا فروخت و صرف تعمیر کرد و [illegible] خلاف تخصیص [illegible] و تحقیق [illegible] و زوال ملک [illegible]
مثل [illegible] این است که علامه [illegible] در مسجد [illegible] وقف متعرض مسجد [illegible] و قول بجواز [illegible] رسانده
بعض اجزا در بنا [illegible] نسبت [illegible] داده و از [illegible] جواز [illegible] نقل کرده و متعرض مدرسه و رباط و امثال
آن نشده و شاید [illegible] در وقف خراب [illegible] داخل کرده و هرگاه ممکن نشود
که بنوع سابق بنا شود تغییر بنوعی میتوان داد مثل آنکه آب انبار را خراب [illegible] شود [illegible] باقی
بجهة عدم امکان است میتوان [illegible] بر وضعی که اقرب بوضع وقف و غرض او
باشد بنا شود پس هرگاه [illegible] باغ و [illegible] خانه [illegible] خراب کنند و غرامت از او نتوان گرفت بهمان
تنخواه بنا را خانه و باغ خود در همان موضع باید کرد و اگر آن ممکن نشود در جای دیگر و این هم وقف خواهد بود
و اما وقف جدید هم ضرور نباشد مثل اینکه زمینی موقوفه [illegible] کنند و [illegible] هرگاه کسی [illegible] در سر
[illegible] خانه ساخته و وقف کرده و اتفاق افتاده که سیلاب [illegible] چنان خراب کند که دیگر ممکن نشود عبور

عبور کردن اهل [illegible] میتوان [illegible] وجوب [illegible] در موضع دیگر [illegible] و این [illegible]
مسجد است که هرگاه اهل قریه بر طرف شوند و قریه بالمره خراب شود مسجد را نتوان خراب کرد بلکه مسجد را باید بحال خود گذاشت که اگر
در آن نماز کنند بل که اگر ممکن نشود تغییر آن کنند از برای [illegible] هرگاه خراب شود و مایوس باشند از تعمیر آن [illegible]
در آن وقت [illegible] وقف [illegible] از وقف بودن بیرون نمیرود و لکن میتوان [illegible]
مسجد دیگر کرده و اگر آن هم ممکن نشود بصرف [illegible] دیگر [illegible] که اقرب به غرض واقف
در هر حال منظور کنند و از اینجا که گفته شد معلوم شد که [illegible] جایز نیست [illegible]
[illegible] لازم [illegible] تغییر وضع وقف [illegible] هرگاه [illegible]
[illegible] اول [illegible] تغییر [illegible] قبول کرده [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

در اینجا نیز میگوییم که اگر [illegible] در نظر [illegible] ثابت است بنا بر آنکه [illegible] تعلق [illegible] دانند بعضی [illegible] در وقف [illegible]
توسیع گفته شده است که جایز نیست و محقق شیخ علی در شرح قواعد [illegible] و شهید در ذکری [illegible] نکرده [illegible] استقلال لعموم
[illegible] الحسنین [illegible] و المحقق تجویز احداث روزنه و پنجره [illegible] کرده [illegible] الصلاة کنند و شهید در ذکری [illegible] کرده
[illegible] الات مسجد [illegible] مسجدی دیگر [illegible] مسجد [illegible] جایز است [illegible]
کند [illegible] به سبب خراب [illegible] مسجد اول بعد از آن [illegible] خراب کرده [illegible] مسجد [illegible]
باشد که مسجد اعظم و افضل [illegible] و بعد از آن [illegible] در توسیع مسجد [illegible] ذکر کرده [illegible] تصرف در [illegible] مسجد
بهتر و [illegible] بعض آن [illegible] چنانکه پیش گفتیم و محتمل است که مدرسه و رباط و امثال اینها نیز
چنین باشد و محتمل است [illegible] چنانکه پیش گفتیم و هرچند فقها در مسجد [illegible] تصریح [illegible] کرده باشند
لکن از کلام ایشان در مسجد [illegible] اینها چنین باشند بخلاف وقف [illegible] در بعض [illegible] جمیع
وقف بعض [illegible] از علما در مسجد هم تجویز کرده [illegible] از اصحاب [illegible] از علما [illegible]
[illegible] گفته‌اند که [illegible] ملک [illegible] شده است [illegible] و دیگر جمیع [illegible]
[illegible] مدرسه و رباط [illegible] جواز [illegible] وقف کرده باشند چنانکه پیش
گفتیم [illegible] از تصرفات [illegible] وقف [illegible] و مستلزم اخراج [illegible] وقف
بنا شده [illegible] در [illegible] الکلی [illegible] باشد و [illegible] در آن باشد
[illegible] مسجد [illegible] و [illegible] مدرسه از [illegible]
[illegible] مدرسه [illegible] و [illegible] از [illegible] قرار داده [illegible]
مدرسه [illegible] و [illegible] داده [illegible] مردم [illegible]
[illegible] بغیر آن [illegible] در این جهت [illegible] معروف [illegible] است [illegible] والله العالم [illegible]
[illegible] ملک [illegible] اولاد [illegible] صیغه جاری کند [illegible] خود قرار [illegible]
در [illegible] نماید [illegible] وقف [illegible] اولاد [illegible]
در [illegible] اراده [illegible] ملک کنند [illegible] در آن ملک نکنند و قصد [illegible]
[illegible] یا [illegible] صحیح است یا نه
[illegible] وقف [illegible] و قبول [illegible] الاظهر خصوصا

خصوصیت در غیر مصالح عامه و قصد تقرب هم شرط است بنا بر اظهر خصوصا در مصالح عامه و قبض هم شرط است [illegible] اگر
موقوف علیهم کبار اولاد بوده اند و بقبض ایشان نداده تا آنکه ملک فروخته بیع صحیح است و وقف باطل است و اگر صغار
بوده اند [illegible] بعضی [illegible] صیغه و قبول از جانب ایشان [illegible] میشود
و بیع صحیح نیست و در صورت [illegible] وقف [illegible] بلزوم ادعای [illegible] قصد وقف [illegible] صحیح نیست
و ظاهر شهید [illegible] در مسالک [illegible] و در کتاب طلاق [illegible] که در هیچ یک از عقود و ایقاعات ادعای اینکه
قصد [illegible] نداشتم از عاقل [illegible] مختار [illegible] نمیشنوند و در خصوص طلاق [illegible] خاص است که [illegible] نمیشنوند و وقف هم از جمله عقود است
مگر آنکه موقوف علیهم تصدیق او بکنند یا قرینه ظاهره بر صدق او باشد و در صورت قرینه ظاهر این است که
قبول قول او با یمین است والله العالم [illegible] وقف مسجد [illegible]
[illegible] زاده [illegible] مشهور است [illegible] مطلق [illegible] بدون [illegible]
صحیح است یا نه [illegible] در اکثر فصول [illegible]

مسئله از [illegible]

از کدام است [illegible] از کدام [illegible] میکنند [illegible]
موقوف علیه [illegible] میکنند و [illegible] حاکم شرع [illegible] یا نایب او [illegible]
هم [illegible] چنانکه گفتیم [illegible] صورت [illegible]
حاکم شرع. بسم الله الرحمن الرحیم الحمد لله الواقف علی الغایات المطلع علی السرائر والصلاة علی محمد
افضل الاوائل والاواخر المبعوث من اشرف القبائل واکرم العشائر وآله المعصومین من الخطایا المحفوظین
عن الزلات والجرائر واصحابه المرضیین اسوة اولی الاحلام وقدوة ذوی البصائر اما بعد فهذا
اجابة لالتماس بعض فضلاء احبابنا الطالبین اعانه الله علی طاعته وحباه بسعادة الدنیا والدین والجواب عن مسئلة
احتاج الیها واستفصل [illegible] بما افاض الله علی [illegible] وهذه صورة السوال [illegible] ان [illegible]
من الشیعة الامامیة او من المخالفین [illegible] المشهور [illegible] لکن المشهور انه من المخالفین وله مدارس فی بعض البلاد [illegible]
وحین [illegible] کان البلد اوزبکیة وهو فیما بینهم ولکن لم یشهد شاهد به بل ولا احد علی العلم بانه من المخالفین [illegible]

المعلوم

[illegible] ان الاصل فی [illegible] الکفر او الاسلام وبعد ثبوت الاسلام هل الاصل فی المسلم کونه [illegible] الثلثة
موقوفا علی وجود مقتضیات والاصل عدم تحققها یمکن القول بان الاصل [illegible] الکفر وبعد ثبوت الاسلام [illegible]

فيه ان لا مولود يولد الا على فطرة الاسلام وعدم انتقاض فطرته قبل بلوغه وبعد الاعراض عما يقتضيه الاصل هل يكون الولد
مؤمنا او مخالفا يثبت بمحض الشيوع على بعض افواه الرجال ام لا بد من شهادة شاهدين على العلم بانه مؤمن او مخالف
وبعد ثبوت انه من اهل الحق وتخالف الفرض صحيح ام باطل نظرا الى ان الاصل عدم تحقق عبادة صحيحة باقي عباداته وبعد صحته هل يجوز
لطلبة الامامية السكنى فيها نظرا الى انه وقفها على جماعة الطلبة معلومة واختصاصها بطلبة خاصة غير معلوم ام لا نظرا الى
انه وقفها على اهل نحلته وطلبة مذهبه معلوم وطلبة غيره غير معلوم ولعل انهم من اهل العلم يرجعون بعلمهم ومسحهم
ويجعلون دعائهم فكيف يرجعون بسكناهم ومدارسهم وهل يمكن الفرق بين العبادة والسكنى بان يقال لما اشتغلت ذمته
بعبادة صحيحة فلا يتيقن البراءة من العبادة فيها بخلاف السكنى لان الاصل في الاشياء الاباحة الا ان يعلم حظرها من الشرع
وليس فليس ام لا لان الاصل عدم جواز تصرف المكلف في غير ملكه الا ان يعلم الجواز وليس فليس وهل يمكن الاستدلال على ان
واقف المدرسة مخالف ان في تلك الزمان كان البلد وبلدته او القرية المشكوك يلحق بالاعم الاغلب ام لا نظرا الى ان غاية
ما يستفاد من هذا ليس الا الظن والاصل عدم العمل بالظن الا ما خرج بالدليل وليس فليس وهل يمكن الفرق بين المدرسة والمسجد
بان الظاهر ان من بنى مسجدا رضي بعبادة كل من يعبد فيه بخلاف المدرسة لكن فيه ما فيه ومسجد ياهذا مشهور بان واقفه مخالف مع ان
العلماء قديما وحديثا لم يزالوا يصلون فيها ولم ينكروا على اهل العبادة فيه فهذا اجماع منهم على صحة العبادة فيه ولعل عدم
اطلاعهم على مذهب الواقف بعيد غاية البعد ولا استبعاد منكر ان يكتبوا احكامها مع دليل الاجمالي لانها من المسائل المهمة
من الطلاب لم يزالوا يصلون فيها او يدل على ان عباداتهم صحيحة ام لا وسكناهم ومثل ذلك المدرسة مجوزة ام لا او احوال
وبالله التوفيق حيث اخذة التحقيق ان قبل الخوض في المقصد لا بد من تمهيد مقدمة الاولى اعلم ان التصرف
في مال الغير ممنوع عقلا وشرعا الا باذنه والاذن ينقسم الى صريح وفحوى وشاهد حال فالصريح كقول المالك لغيره صل في داري او ادخل
كقولك كن عندنا ضيفا ودارنا لك الغرض دار كل عامر الارض متى اراد فحوى الرخصة وصلوته في الدار والتوضي بمائه او اخذ شيء
وشرب منها ونحوها وشاهد الحال ان يكون بينهما مصادقة دينوية او دينية ومصافاة بحيث لو اطلع على انه يريد التصرف فيه او دخول داره
والدخول فيها والتوضي بمائه او اخذ لرضي به وهو اما ذنه في ذلك الا انه لا او لا اذن من المالك لا لفظا ولا التزاما
والمكلف اذ لم يكن بين المالك وبين المرابط بمعنى الاذن والماذون له مطلقة ... في ... او ... الدار ... المرابط
لا فاصلة كالمرابط اي الصديق الصدوق متى رفيق يوم ولكل منهما ومصادقة والاخاء كمواددة اهل الايمان بعضهم لبعض
لاجل الايمان وان لم يتعارفوا ابدا بالشخص والفضل وكموادة اولي الارحام بعضهم لبعض وان لم يتعارفوا فالاذن والمتعارف في

في المتعارفين فيصح دخول المتزاورين فضلا عن المختلفين بغير نظر المستاذ فان عرف المرابط فيكفيه والعلم بعرفهم الا كالاب
الذي لا يعرفه ولده لطفوليته او بعده او لنحو ذلك ان اباه مات او اراد دخول دار ابنه وهو يعرف انه ابنه ثم ان العبرة في المرابطة
حصول السبب الذي يحصل الاذن المستاذن ولكن يجب التنزه عن حل ذلك السببية وما دام موعظة مخففة بتفرق
ذلك في المنصرف وقس ظاهره والمنصرف بغيض البرة وبينه وعز ما ذكر العقل حصول الظن بالرضا ... كيف ... في سببها
لو ظهر خطاءه يتبدل بالبتة مخفف كالصديق المنافق في الصداقة الذي هو في الظاهر على ... الصداقة وهو عدو في
الباطن وكالكافر المتظاهر بالايمان المنافق فالرضى لا فرق بين المتظاهر بالصداقة والمتظاهر ... حال
والمؤمن المخلص يجب ان الكافر المنافق مع ... من الايمان كيف ... تصرف ... الا ان تحقق انه هو على ظاهر الحال
ولو اطلع على الباطن لما ... لا اذن لذلك للمنافق في التصرف ... الا في ... ولو انه ... العكس لكان الكلام
اباه ولا ... بدخول احد ... الابن الاجنبي ... ليكون ... فيجوز الدخول لان الابن لو
لو عرف انه ابوه ... ولا اذنه اطلع ... الامر يكتب ... الى ... نحوه
بالبتة وما دام ... لان المرابط ... سببه ... الموافقة والمصافاة ... الاذعان ...
... ولو ظهر انه سيتصف
بخلاف هذا الامر لكن ذلك ... ان هذا الامر ... هو الحق الحقيقي لا ان يكون سببا للمرابطة ... الا
الا يوجب ذلك ولو فرض انه كان حقا لتغير رضاه فيه ... دخول زيد داره ... صديق له او عن
ارتضاه وهو ... نفس الامر ... ولكن لو قيل ... لو كان زيد ... مع ... اعداء ... او انك
ترضى بدخوله ليقول لا ارضى بدخوله البتة وكذلك اهل التباين في المذاهب واهل التوافق فالمتوافقون ... على ... ان
التراضي والرضى ... بالتعرف ... المرابط ... ان الحق هو ... المرابطة ... انه ... بذلك ... وما دام كذلك
فلو فرض ... كان ذلك الامر باطلا ... لتبدل الامر ... للحق ... نفس الامر ... الامر انه ... ان الحق
هو ... الاذن ... الموافقة ... هو الاذن ... الاذن ... ثم
على ما ذكرنا ... المجعول ... ان ... المستاذن فاذا ... هو ... الامر وان ... لو فرض
علمه بذلك ... الدخول ... الاذن في المتناكرين ... ان ... هو الغلط والا ...
والغلط في الايمان لا يرفع القوة ... النفس الامرية ... اعلم انه ... الاذن ... نفس الامرية ...

بذلك انه اذا علق حكم على لفظ فلا يخص حكمه فيما علم المكلف بانه هو بل يتعلق بما هو في نفس الامر مسمى بذلك الاسم مثلا اذا قيل لله على
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فلا يكتفي المكلف بعدم علمه بانه مستطيع حالا اذا كان له مال لا يعلم قيمته ولا مقداره انه
هل هو بمقدار الكفاية ام لا فلا يجب عليه التفحص وصرف السؤال معرفا للبيع ليعرف الحال تمسكا بان الله اوجب ذلك
على المستطيع وانا لا اعلم اني مستطيع ام لا وكذا اذا قيل في صدد الثمانية فراسخ يجب عليه القصر وهو لا يعلم ان المكان الذي
اتى قصده هل يبلغ ذلك ام لا لا يكتفي بعدم العلم ويقول انا لا اعلم اني قاصد للثمانية والحكم معلق عليه وكذا المالك
للاغنام المعدودة التي لا يعلم بلوغها الى حد النصاب الى غير ذلك من الامثلة بل الحكم معلق على المستطيع ونحوه
لان رب حكيم متعلقين بعد وروده الحد ما هو ان المستطيعين من عباده يجب عليهم الحج والافراد الغير المستطيعين
لا يجب عليهم وكذا ان القاصدين للثمانية يجب عليهم التقصير والغير القاصدين انما عليهم التمام فيجب على المكلفين ان
يتفحصوا عن احوالهم هل هم مندرجون تحت اي الخطابين وليس المراد من قولهم ان الالفاظ اسام للامور النفس الامرية
والاحكام متعلقة على نفس الامر كيف كان وان لم يحصل العلم بعد التفحص البصير فالتكليف مشروط بالعلم بالمعنى الذي
قد مر منه او بالعلم مطلقا غاية الامر الاكتفاء بالظن في تعيين نفس الامر فاذا حصل العلم او الظن للمكلف بانه مندرج
تحت احد العنوانين فيتبعه وما لم يحصل فيبقى على الجهالة فيرجع فيه الى الاصول والقواعد والادلة الى غير ذلك فاذا انتهى
قولهم ان حاكم فالحق بناءه فتثبتوا الا ان يجب علينا التبيين فيرجع عموم الفسق والعقول من عموم العدالة ولا
المجهول الى ان فلابد من التفحص فان حصل علم او ظن بحاله فهو المتبع والا فيرجع الى الدليل الذي يرجع والعلة المنصوصة والاية
هنا دليل فانه يوصل الى الحق بالفاسق كما اشار اليه الى العلة ومثل قول الشارع يجوز شرب الحلال ويحرم شرب الحرام فالحكم
في مجهول الحال واضح ولا المجهول فيرجع فيه الى الدليل الذي يرجع الى اصل البراءة والاباحة وقولهم عليهم السلام كل شيء
فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه هو الكلام واقوال الشارع وخطاباته بالنسبة الى المكلفين ولا
كلفت نفس المكلفين وهو العمل بكل ما هو موضوع له في نفس الامر عند ما نذر صوم اول رجب فهو مكلف بصوم
ما هو اول له في نفس الامر وهو مراده وان كان يحتاج في تعيينه الى اجتهاد ويكتفي بالظن فيما لم يحصل العلم ويعمل بالدليل
الى بعض فيما يحصل الفحص لسبقه بالشهود حتى يحصل الدليل عليه ولكن ههنا دقيقة لابد ان ينبه عليها وهو انه قد
يطلق على الشيء عنوان ان في الاضافة والاوصاف مثل يوم مولد النبي صلى الله عليه وآله ويوم السابع عشر من الربيع الاول و
وقد اختلف الخاصة والعامة فقيل انه يوم الثاني عشر منه فيختلف التسمية لاجل الاختلاف فاذا نذر احد صوم يوم الثاني

الثاني عشر باعتقاد انه مولد النبي او نذر صوم يوم مولد النبي ص كان يوم مولد النبي عنده هو اليوم الثاني عشر فيجب صوم هذا
اليوم او يجب عليه صوم السابع عشر اذا استبصر وظهر عليه غلطه في اعتقاده الاول والظاهر انه يجب عليه صوم يوم مولد النبي في نفس
الامر وان خلط في ذلك انه في جعله اليوم الثاني عشر فيجب عليه صوم السابع عشر وكذلك الظاهر انه يجب عليه اذا اراد قضاء عنه
ان الصوم يوم المولد او تعرض لحسبه مورثه وكذا اذا وقف ضيعة لصرف منافعها في الاطعام يوم مولد النبي ويعتقد انه
اليوم الثاني عشر او اليوم الثاني عشر باعتقاد انه يوم مولده ففعلا صح له ذلك والا فعن ذلك فعلى من يجب عليه اليوم او غيره في
الاطعام يوم الثاني عشر او اليوم الذي هو مولده عنده الظاهر الثاني الا ان الظاهر ان المقصود ادراك فضيلة يوم مولد النبي من
حيث انه مولده صلى الله عليه وآله الثالثة التحقيق ان الحكم فيما لا نص فيه وفي شبهة موضوع الحكم الشرعي هو التعديل تقتضي اصل
البراءة والادلة الدالة عليه من العقل والنقل المقررة في محله وقد بيناها في القوانين ومن جملتها صحيحة عبد الله بن سنان عن الصادق
قال كل شيء يكون فيه حرام وحلال فهو لك حلال ابدا حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه وان كان الاستدلال بها في شبهة
الموضوع اظهر والشبهة في نفس الحكم يكون من جهة عدم الدليل على الشيء او من جهة تعارض الادلة فيصير مجهول الحكم والشبهة
في الموضوع يكون من جهة اشتباه مصداق الشيء او بعض الشبه انه داخل تحت اي القسمين الذين علم حالهما بالدليل الشرعي فلو
ارتفع الجهل وحصل العلم بكونه احدهما لا يحتاج الى دليل شرعي يفيد معرفة الحكم وانصاف الاعيان بالحل والحرمة انما هو
لسبب اتصاف افعال المكلفين المتعلقة بها وانصاف الفعل بالحل والحرمة لا من جهة المتعلق كالخمر والميتة والامن جهة
الحال والوقت كاكل الطعام حلال على غير الصائم في الغد وعلى الصائم في الغد والمحرم للبدن وكون الميتة في حال الاضطرار الى الحرمة
وغيرها وقد يحصل الشبهة في المتعلق والحال او الوقت ان العصير فيه من جهة ما هو حلال او حرام فيحكم بانه حلال حتى يعرف
الحرام بعينه الرابعة التحقيق ان اصل البراءة يجري في الاحكام الشرعية وفي موضوعاتها وان كان في قبيل العبادات
سيما على القول بان الفاظها اسامي للاعم من الصحيح كما حققناه في القوانين وما ذكرناه من الحديث يمكن الاستدلال به في العبادة
ايضا فاذا ورد من الشارع جواز الصلاة في جلد ما يؤكل لحمه والمنع عنها في اجزاء ما لا يؤكل لحمه واشتبه كون شيء انه هل هو
من هذا او ذاك فالاظهر الجواز ومن هذا القبيل باب الصلاة في جلد المشتبه بالخز وغيره وفي الغلام المشتبه في انها
من عظام الفيل او البعير ونحو ذلك الخامسة اعلم انه اذا اندرس الوقف ولم يتعين الموقوف عليه فيبقى ينظر فيه وتردد
في جهة امور معينة لا يعرف ايها هو فالظاهر التسوية في الكل ومن فروع ذلك الاشتباه في مصرف الوقف الاولاد من جهة الجهل بان الواقف
هل وقف على الترتيب بان لا يكون احد منهم اولى او لا الاولاد مستحق للشركة بالمشاركة او الاولاد والاحفاد او انه وقف على ان يكون للاولاد الولد ثم من يليه

وقف
على اصله
والحالة
او الحال

تبغر بعض از تقریبات در حواشی نوشته شده بعض غلطاً یا سهواً تغییرات عفو فرمایند

[illegible]

السابعة

[illegible]

الاول

[illegible]

وهذه الظنون المعتبرة من الادلة الشرعية في قوة مقام العلم كخبر الواحد الذي يرفع اصالة البراءة واليقين السابق الذي لا يجوز
نقضه الا بمثله كما ورد في الاخبار المستفيضة فلك بعد ما ذكرناه لك سابقا لا يتحقق [illegible] لهذا الا فراق او خصوص الظن بكونه
من اهل السنة لا ينافي اثبات الحق فيما نحن فيه لان الظن بكون مجهول الشخص من بلاد الكفر كافرا مع احتمال وجود مسلم فيه
بين المتيقن بوجوده فيه لا يلزم الحكم بنجاسة ما يلاقيه مع الرطوبة لثبوت ان الاصل طهارة الملاقي حتى يحصل العلم بنجاسته و
ولذلك يحكم بطهارة السكر المجلوب من بلاد الكفر ونحو ذلك فالظن [illegible] من نوع الغلبة [illegible] الظن هو الظن قد يرفع الاصول وقد لا
يرفعه فحصول الظن بما ذكرناه لا يرفع الظن الاصل للادلة القائمة عليه [illegible] برفعه فان الاصل وان كان
عدم التذكية ولكن الشارع جعل يد المسلم في مقام [illegible] التذكية ومن الظاهر انه كما يتفرع الحكم بكونه اليد يد مسلم اذا اخذ
من مجهول الحال لكون غالب اهل السوق من المسلمين فكذلك الاخبار المعتبرة التي هي [illegible] الظاهر جعلها حجة في هذا المقام
في رفع المنع من التصرف ورفع [illegible] بسبب [illegible] فلم يحل له [illegible] والشراء من مال الظالم وان [illegible] والغش [illegible]
وانه لم يعلم بعينه [illegible] من ماله [illegible] البراءة من المنع الا [illegible] حصول اليقين و
وما ذكرناه يظهر الكلام فيما تمسكت به من القرائن من ان غايته افادة الظن ولم يعتبر الشرع [illegible] الا العلم غاية الامر ان البينة
الظن كافية من جهة النص لو سلمناه ولا [illegible] للاعتماد على غيره مع ان القول لو فرض ثبوت كونه من اهل السنة فهو لا اعتماد
عليه لانه مجهول الحال وان القرائن تدل على عدم الرضا بسكنى الشيعة فيه [illegible] ما ذكرناه في المقدمة الاولى من ان عدم رضاهم
انما هو لاجل اعتقادهم ان الشيعة مبطلون وهم محقون ومنعهم اياهم عن التصرف وعدم رضاهم بذلك انما هو من جهة انهم
بذلك بل لاجل اذعانهم بذلك فلو ظهر بطلان اذعانهم عليهم لشهد حالهم بالرضا جزما ولو قيل لهم [illegible] لو فرض
كون اهل السنة على الباطل وهم على الحق لا ترضون بهم فيقولون نعم ولكن الفرض غير واقع فهم على هذا الفرض راضون
والمفروض وقوع الفرض [illegible] انه هو الحق [illegible] الوقف انه
انما يستثني من خالفه في المذهب لاعتقاده انه مبطل وقد قدمنا في المقدمة ان الذي [illegible] لا يشهد [illegible] بالاذن
في دخول داره بل يشهد بعدمه اذا عرف [illegible] دخول [illegible] الاجانب في داره [illegible] انما استثنى
[illegible] هو الحق [illegible] انما هو حال اذعانه وذلك كله في نفس الامر مطلق فلو علم ان اذعانه ذلك ليس على ما هو في نفس الامر
فلا يستثنى [illegible] والمفروض ان [illegible] الشيعة [illegible] ان اذعانه خطأ في نفس الامر وهو مكلف بمعتقده فيبطل [illegible] غير
مستثنى على هذا التقدير [illegible] عموم الطلبة [illegible] هذا اذا فرضنا ان الواقف وقف على طلبة العلوم بعنوان

يطلب بعنوان العموم وادعى [illegible] فرضنا انه [illegible] للفظ بعنوان الاول [illegible] وقف بهذه [illegible] على اهل
الحق من المسلمين [illegible] اهل السنة دون غيرهم او [illegible] الحق [illegible] باعتقادهم [illegible] انه [illegible] كما بيناه في المقدمة
الثانية وانه [illegible] صوم يوم مولد النبي ص و[illegible] انه الثاني عشر [illegible] انه هو مولد النبي ص وكذلك لو وقف
[illegible] يوم مولد النبي ص وهو يعتقد انه الثاني عشر ثم ظهر عليه [illegible] انه هو اليوم السابع عشر [illegible] انه
يجب عليه [illegible] الصوم في السابع عشر لان مراده هو مولد النبي ص وقد اخطأ في اعتقاده انه الثاني عشر وكذلك [illegible] بعد
وقف [illegible] الوقف [illegible] بعنوان [illegible] الواقع من مولد النبي ص لا [illegible] اعتقده [illegible] وكذلك [illegible] فيما
[illegible] اهل الحق من الطلبة [illegible] اهل السنة [illegible] على الواقف [illegible] فيتبدل الحكم
وكذلك لمن يريد [illegible] من الشيعة فانهم يعتقدون انه غلط [illegible] ان اهل الحق [illegible]
[illegible] طلبة اهل السنة [illegible] مبطلين
[illegible] الواقف [illegible]
[illegible] مقصود الواقف [illegible]
[illegible] على طلبة المسلمين [illegible] العموم [illegible] كما ذكرنا
[illegible] اهل الفقه [illegible]
[illegible] الواقف [illegible] على العموم [illegible]
[illegible] الوجه الثاني انه لو وقف [illegible] الطلبة [illegible]
[illegible] اهل السنة [illegible]
[illegible] الواجب [illegible]
[illegible] اعتقاد الشيعة [illegible] في نفس الامر [illegible]
[illegible] الواقف [illegible] الطلبة [illegible]
[illegible] الطلبة [illegible]
[illegible]

على القول بعدم خروج الوقف عن الواقف وبقائه في ملكه [illegible] ولا على القول بانتقاله الى الموقوف عليهم [illegible] ان الحكم بطهارة
الشيعة فيها موجب لعدالتها ولو بحسب [illegible] فهذا الحديث [illegible] ولا على القول [illegible]
فهذا الحسن [illegible] ويمكن الاستيناس لهذا الاحتمال بما اشتهر بينهم من ان ما علم كونه وقفا ولم يعلم مصرفه [illegible]
البر [illegible] عليه رواية [illegible] قال سألت ابا الحسن عليه السلام قلت جعلت فداك [illegible]
فلا ادري [illegible] ان [illegible] الوقوف [illegible]
لا اعرف [illegible] الوجه الثالث ان هذا [illegible] الواقف [illegible]
بطلبة اهل السنة او الاعم والقول بان الواقف [illegible]
بعد [illegible] اهل السنة [illegible] الكفر [illegible] وكذلك الترتيب [illegible]
والتنويه [illegible] المقام [illegible]
ودليلها [illegible] الوقت [illegible]
الكفر [illegible] الواقف [illegible] الكفر او الاسلام [illegible] الاسلام الايمان [illegible]
والتحقيق انك ان اردت من الاصل الاستصحاب [illegible] العدم الازلي [illegible] الكفر والاسلام [illegible]
ان الكفر امر وجودي [illegible] وان كان [illegible] العدم [illegible] الازلي والاسلام [illegible] العقاب
والتعذيب والعقاب [illegible] انهم خالدون في جهنم [illegible] العدم الازلي المستمر [illegible]
[illegible] الكفر [illegible]
وجود صانع [illegible] العقل [illegible] تكليف [illegible]
[illegible] والقول بعدم تحقق [illegible] والقول بان [illegible] الاسلام [illegible]
[illegible] الاصل عدم الكفر [illegible] عدم الاسلام وان الكفر امر وجودي او
[illegible] عدم [illegible] المتكلمين [illegible]
[illegible] بالنسبة [illegible] الاسلام [illegible]
[illegible]
والذبح وجواز القتل والسبي [illegible] الاحكام [illegible] التعذيب [illegible]

للمقربين [illegible] اثبات احكام [illegible] الفقهية [illegible] الكتب [illegible]
[illegible] الاحكام الوضعية المنوطة بالمصالح الخفية [illegible] الكفر [illegible] العقاب
[illegible] العبد الصالح المؤمن [illegible] الاول
[illegible] العبد المؤمن الصالح [illegible] القول بان الاصل في
[illegible] التشيع او التسنن [illegible] القول بان الاصل الاسلام [illegible] النصوص الواردة [illegible] ان كل مولود
يولد على فطرة الاسلام فالاصل [illegible] الفطرة [illegible] القول فان هذه الاخبار [illegible]
المراد منها [illegible] الابناء [illegible]
[illegible] الكفر [illegible] الاسلام [illegible] لا يقبل الاسلام [illegible]
بالكفر او [illegible] وجود الصانع او التوحيد [illegible] التوحيد [illegible]
[illegible] الصفات [illegible] الاسلام ليس [illegible] التوحيد [illegible]
[illegible] والله [illegible] الاصل [illegible]
[illegible] الاسلام [illegible] الكفر
الكفر [illegible] الثاني [illegible] الاسلام والكفر [illegible] التشيع والتسنن [illegible]
[illegible] الشهيد في القواعد [illegible]
[illegible] والولاية [illegible] والرضاع [illegible] والوقف [illegible] الصدقات [illegible] والتعديل
[illegible] والاسلام والكفر [illegible] والولادة [illegible] والعتق
[illegible] الكفر [illegible] الظن [illegible]
[illegible] الظن المطلق [illegible] الظن [illegible] الظن
[illegible] البينة [illegible] الظن [illegible] العلم [illegible]
في خصوص [illegible] العسر والحرج وعدم [illegible] البينة [illegible]
[illegible] البينة [illegible] الظن المطلق [illegible] الظن
الظن [illegible] وان كان [illegible] العدالة [illegible]

البناء والمعاملة بقولهم ان يقيسوا اقوالهم بحالة المشهورة [illegible] قبول قول العدل لاجل حصول الظن بصدقه دون الفاسق ولذلك
يجوز العمل بقول الفاسق بعد التثبت فكيف يصح الاستدلال بالاية على اشتراط العدالة في [illegible] القول بانه تقييدي
ولكن قد اوردنا عليهم انه لا يصح الاستدلال بالاية على هذا المطلب لاستلزامه [illegible] حجية خبر الواحد اذ المقصود في
الاول [illegible] الواحد في [illegible] وان احتاج الى التتميم بالقول [illegible] وان لم ينضم اليه [illegible]
ان الاقرب ابطال [illegible] بحق الشهادة والقائلين بحجية خبر واحد [illegible] في القوانين في مواضع [illegible] الاول
بحث في الاجتهاد والتقليد في اثبات حجية مطلق الظن [illegible] حجية مطلق ظن المجتهد [illegible] القول
بحجية [illegible] وان قلنا بان العمل بالبينة تعبدي فان الظن [illegible] اذا [illegible]
[illegible] وغيرهما [illegible] العلم فلا ريب في حجيتها وجواز [illegible] مطلق الظن فيكفي الا [illegible]
انه [illegible] السنة [illegible] يدل على [illegible] عدم [illegible] الفقه
ولم يذكر احد منهم في شرائط الوقف الاسلام والايمان بل [illegible] والعقل والقصد مع انهم اختلفوا في [illegible] القربة
[illegible] وان كان الاظهر [illegible] وعدم [illegible] كلام [illegible] التقرب [illegible]
[illegible] ولا [illegible] ان الوقف عبادة وعبادات المخالفين باطلة على المشهور [illegible] لان الوقف [illegible]
بالمعنى المصطلح ممنوع اولا وثانيا ان [illegible] الدليل على بطلان عباداتهم انه [illegible] لشرائط [illegible] الصحة
مع الوضوء الذي [illegible] والصلاة [illegible] عليه واداء الزكاة [illegible] اهل الولاية [illegible] ذلك
وهو مفقود في الوقف على الاطلاق التاسع سؤال الفرق بين السكنى والصلاة وان اصل الاباحة يقتضي جواز
السكنى والصلاة عدم صحة الصلاة يقتضي البطلان [illegible] الوجه [illegible] صحة الصلاة [illegible]
المصلي فاذا [illegible] الاباحة [illegible] قول بعضهم ان [illegible]
[illegible] العبادات اذا كانت [illegible] للصحيح [illegible] ان هذا الكلام [illegible] القول المختار
[illegible] والتحقيق انه [illegible] القوانين [illegible]
[illegible] وشرائطه و [illegible] عدم [illegible] جواز التصرف في الملك [illegible]
والاكوان التي [illegible] في الوجود [illegible] اجزاء الصلاة [illegible] اجزاء الصلاة [illegible]
[illegible] الصحة انما هو [illegible] على المشهور [illegible] المعروف ان الغصب [illegible]

منفك عن اصل الاباحة [illegible] يوجب السكنى في الصحة والاولى [illegible] المختار [illegible] الاجتماع [illegible]
[illegible] في الصحة [illegible] الخامس السؤال عن كفاية ظن كون الواقف من المخالفين [illegible] كون الاصل
في [illegible] الظن [illegible] ان الظاهر [illegible] هذا الظن [illegible] والعادة والاجماع [illegible] في حجية هذا الظن
ولكنه [illegible] المشتبه [illegible] المستفاد من الادلة والاخبار [illegible] جواز التصرف
[illegible] من المخالفين [illegible] والقول [illegible] مطلق [illegible] النظر [illegible]
[illegible] في القوانين [illegible] السادس السؤال عن الفرق بين المسجد و [illegible] وجود [illegible]
[illegible] المسجد [illegible] في البلاد المسؤول عنها من جهة [illegible] المسلمين و [illegible]
[illegible] عليهم السلام [illegible] الصلاة [illegible] المخالفين [illegible] بالصلاة [illegible]
[illegible] فرق [illegible] منهم [illegible] الاخبار [illegible] عموم الاخبار [illegible] قول
[illegible] الصلاة [illegible] فقال لا تكره [illegible]
[illegible] البقعة [illegible] فيه [illegible] الفريضة و [illegible]
[illegible] القيام [illegible] الصلاة [illegible] اليوم [illegible] العدل [illegible]
[illegible] الاخبار [illegible] على جواز الصلاة في البيع والكنائس [illegible]
[illegible] المسجد [illegible] الصلاة [illegible] الصلاة [illegible] انما يعمر مساجد الله من آمن
بالله واليوم الآخر فان [illegible] ان المراد [illegible] العبادة [illegible] الذين امنوا بالله واليوم الآخر
[illegible] ان [illegible] والمراد من الايمان بالله والايمان [illegible]
[illegible] رسول الله [illegible] ان بيوت الله في الارض المساجد وان [illegible] عمارها [illegible]
[illegible] ذلك من الآثار والاخبار [illegible] القول بانتقال
الوقف الى الله [illegible] الايات [illegible] الاخبار [illegible]
[illegible] بالفرق بين المسجد و [illegible] الواحد [illegible] الاقرب عدم [illegible]
[illegible] جواز الصلاة في المسجد [illegible] الادلة [illegible]
[illegible] الحجة [illegible] المسجد [illegible] بالشهادة و [illegible]

ما شئت بالمبادرة مع ضيق المجال وتبلبل البال [illegible] ولم يتيسر المراجعة الى الكتب الا
الاسفار [illegible] والرسائل المطولة الفقهية مع ان [illegible] بعض المخطوطات [illegible] الكلام في [illegible]
ولم يتعرض لبيانه في مصنفاتهم [illegible] ان [illegible] في التقصير وان يعفو عن الكثير
وان [illegible] رسوله [illegible] العصمة والطهارة وسلم [illegible]
بجلالة [illegible] وان [illegible] في مشهد مولانا ابي الحسن
الرضا عليه افضل التحية والثناء في اواخر شعبان المعظم من شهور سنة الف ومائتين واربع عشرة من الهجرة النبوية
والحمد لله اولا واخرا وظاهرا وباطنا وما توفيقي الا بالله [illegible] نعم المولى ونعم الوكيل [illegible]
[illegible] على نبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين [illegible]

از جمله [illegible] هرگاه [illegible] وقف [illegible]
اظهر در شهر جواز است چون از جمله [illegible]
قصد او در وقف این بود که [illegible] منقطع الاول
[illegible] حاکم شرع [illegible] هرگاه مسجد [illegible] میتوان [illegible]
[illegible] هرگاه مسجد [illegible]
باشد میتوان [illegible]
بسیار کهنه [illegible]
[illegible]
زمین مسجد وقف است [illegible]
مسجد [illegible]
جاری [illegible]
بفروشند [illegible]
خراب [illegible]

الحیوة

وقف

[illegible]

دفع [illegible]

بهتر [illegible] وقف است [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
حصول [illegible] واقف [illegible]
در صورتیکه وقف بودن [illegible]
[illegible] هرگاه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] وقف [illegible]
[illegible] وقف منقطع الآخر است [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] منقطع الآخر است [illegible]
[illegible]
چون [illegible] منقطع [illegible]
[illegible] وقف [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] وقف [illegible]
[illegible]

عین او وقف ممنوع است اگرچه ظاهر ثبوت حکم و جواز است زیرا که [illegible] شرط اول هرگاه کسی وقف کرده باشد ملکی را [illegible]
و آن مسجد با علم [illegible] خراب شد [illegible] تا آنکه مشهور
میان علما آن است که هرگاه کسی وقف بر مصلی کرده باشد و رسم آن مصلی باطل و منهدم شود باید [illegible] در وجوه خیر فقرا
و مسجد و غیر آن و در مسالک گفته است که [illegible] حکم [illegible] در نافع که [illegible] دراین و همچنین
[illegible] و بعضی میان این چون قول [illegible] مشهور داده و بعد از آن وجه تردد مصنف را ذکر کرده
و بعد از آن گفته است که این نادر است [illegible] و تردد محقق [illegible] در نظر [illegible] قول
مشهور [illegible] است که وقف از ملک واقف بیرون رفته و عود نمیکند [illegible]
[illegible] در این مسئله [illegible]
و [illegible] گفته است [illegible] پس [illegible] کفی که اگر [illegible]
مقصود واقف [illegible] و اگر وقف مسجد [illegible] و وجه [illegible] و لکن مشهور [illegible]
[illegible] تفصیل داده [illegible] که بعضی [illegible] مثال اول
[illegible] و در مثال دوم [illegible] خود است و اتفاق
[illegible] پس در صورت اول حکم
منقطع الآخر خواهد داشت [illegible] منقطع الآخر است [illegible] وارث او [illegible] خود
مذکور است و در صورت [illegible] حکم همان است که مشهور علما گفته‌اند و در صورت [illegible] پس حکم [illegible]
[illegible] در شرط [illegible] باید است [illegible] پس [illegible]
[illegible] و در مسالک [illegible] مسجد [illegible]
از باب مصالح عامه [illegible] وقف [illegible] است پس [illegible]
ایشان [illegible] و واقف [illegible] و لکن [illegible] کرده [illegible] منقطع
میشود در مصالح عامه [illegible]
[illegible] منقطع الآخر هم [illegible] بعد از آن گفته است [illegible] منقطع الآخر [illegible]
[illegible] اولاد [illegible] وقف بر اولاد [illegible] بعد [illegible] پس [illegible]

وقف

پس اگر فرض شود انقطاع او حکم منقطع الآخر خواهد داشت [illegible] حکم همان است که [illegible] گفته‌اند و بعد از ذکر این تفصیل [illegible]
[illegible] و بعد از آن گفته است [illegible] هرگاه [illegible] مصلی [illegible] وقف [illegible]
[illegible] شرط [illegible] واقف [illegible] در [illegible] رسم مصلی [illegible]
[illegible] زید ملکی را وقف اولاد ذکور [illegible] اولاد ذکور [illegible] و واقف [illegible]
[illegible] موقوف علیهم [illegible] اولاد [illegible] از اولاد و اناث [illegible] هرگاه زید ملکی را وقف کند بر خود
و بعد از فوت خود بر اولاد [illegible] مسئله [illegible]
چند مطلب [illegible] در وقف تأبید [illegible] هرگاه
[illegible] وقف کند [illegible] وقف کند [illegible]
[illegible] وقف کند بر اولاد ذکور خود [illegible] بعد الانقراض [illegible] تأبید [illegible] تأبید
[illegible] در مسئله اول [illegible]
[illegible] وقف [illegible]
[illegible] و در مسئله دوم [illegible]
[illegible] وقف [illegible] پس [illegible] وقف کردم این خانه را بر فقرا [illegible]
قصد وقف [illegible] واقف [illegible] این خانه را وقف اولاد [illegible]
بعد [illegible] انقراض اولاد [illegible] دوام میکنند [illegible]
[illegible] وقف بر اولاد [illegible] پس [illegible]
[illegible] واقف [illegible]
[illegible] در صورت [illegible] قصد دوام [illegible] دوام [illegible]
[illegible] وقف کند [illegible] وقف [illegible] پس [illegible]
[illegible] هرگاه [illegible] مطلب اول [illegible]
[illegible] و لکن در مسالک گفته است [illegible]
[illegible]

ای اگر نیست عدم قصد الوقف الحقیقی وجب القطع بالبطلان لفقد الشرط و بعضی علماء در تذکره منع اشتراط تابید کرده
و در اینجا و لکن در مسئله بحث که گفته در رجوع است به واقف یا وارث او یکجا الحکم بحقیقة حبس است بسبب انقراض ارباب
او پس موبد نباشد و رجوع میکند به وارث و واقف هرگاه خود او در حیات باشد چون با اطلبه از ملک او بیرون نرفته است
و کلام او در مختلف نیز بهمین روش کلام مذکوره است و از این کلمات بر میاید که ایشان مسلم دارند اشتراط تابید را در اصل
وقف حقیقی بلکه کلام مختلف کالصریح است و بعد حال اقوی در این صورت بطلان است و قوی است و فوتا نقل کرده است در مسالک
باینکه باطل نیست در این صورت وقفیت ان لکن حبس میشود و ان مختار محقق است در نافع و علامه در کثیر و شهید در دروس
و دلیل ما در مسئله علاوه بر اجماع منقول اصل است و عدم انصراف عمومات بوقفی که منقطع شود در ان عدم تابید بلکه اطلاق او اعتبار
تابید است چنانکه از ملاحظه اخبار که در اوقاف ائمه علیهم السلام وارد شده است ظاهر میشود و بنا بر آنکه بعضی از اخبار
ذکر شود مثل روایة ربعی بن عبد الله که در تهذیب جمیع ما یحوزه الفقیه روایت شده از حضرت صادق علیه السلام قال تصدق
امیر المؤمنین علیه السلام بدار له فی المدینة فی بنی زریق فکتب بسم الله الرحمن الرحیم هذا ما تصدق به علی بن ابی طالب و هو حی سوی
تصدق بداره التی فی بنی زریق لا تباع و لا توهب حتی یرثها الله الذی یرث السموات و الارض و اسکن هؤلاء الصدقة خالاته
ما عشن و عاش عقبهن فاذا انقرضوا فهی لذوی الحاجة من المسلمین و سند صدوق صحیح است و نزدیک بهمین مضمون است روایة
عجلان ابی صالح که در کافی و تهذیب مذکور است و سند ان در تهذیب معتبر است چون سالم از عجلان ابان است و راوی
از او صفوان است و در وسیلت که خود عجلان هم ثقه باشد پس حدیث موثق یا صحیح خواهد بود و مثل ان است روایة عبد الرحمن
بن ابی عبد الله و اخبار دیگر که طول میدهد ما بذکر انها و از مجموع انها ظاهر میشود که در مفهوم وقف تابید معتبر است و شیخ طوسی
از این اخبار اشتراط تابید فهمیده چون استدلال کرده است بر عدم جواز بیع وقف این اخبار و شیخ مفید ظاهرا در اول کتاب
مقنعه و ستور الصیغ الصحیح نوشته است از برای وقف نامه که در شرعیات نوشته میشود از جمله انها تسلیم کتاب وقف است و ان حجة
در اینکه تابید در ماهیت وقف در حقیقت عمل بکلی بود در نزد ایشان و همچنین از اطلاق لفظ صدقه بر وقف در اخبار ظاهر
میشود که وقف از اقسام صدقه است و الصدقة صدقة تا ما دام است و مثل عمری و سکنی مسبوق بقاء اسم او که مسلم باشد صدق صدقه
بر انها و وقف را بعضی تعبیر کرده اند از او بصدقه جاریه و در اول کتاب وقف و در دروس گفته است و هو الصدقة الجاریه و صدقه
جاریه که در اخبار وارد شده است علی رای الغیر کرده اند بوقف علماء در تذکره گفته است قال رسول الله صلی الله علیه و آله
اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلث ولد صالح یدعو له و علم ینتفع به بعد موته و صدقة جاریة [illegible] قال الصدقة الجاریة [illegible]

الصدقه الجاریة الوقف و همچنین نسبت این تعبیر را به علماء و این قصد در مسئله یا لاحق و لا دلیل فحول باینکه باطل نیست و بلکه از باب حبس خواهد بود
چنانکه در مسالک گفته این است که متفق بود صورت اخبار صحیحه وقف که علامت حبس هم دارد چون حبس و وقف مشترکند در حبس
و در یک قائم مقام دیگر میشوند پس چنانکه هرگاه حبس با صلاحیت تابید بگوید وقف صحیح خواهد بود همچنین هرگاه حبس و وقف
مقارن عدم تابید بگوید حبس خواهد بود و این بالبدیهه است و بعد از ان گفته است لکن این در وقتی تمام میشود که قصد
حبس کرده باشد و اما هرگاه قصد وقف حقیقی کرده است واجب است قطع ببطلان ان چون شرط ان مفقود است که تابید باشد
و ممکن است استدلال بر این قول [illegible] که در کتب ثلثه وارد است قال قلت روی بعض موالیک عن ابائک علیهم السلام
ان کل وقف الی وقت معلوم فهو واجب علی الورثه و کل وقف الی غیر وقت جهل مجهول فهو باطل مردود علی الورثه و انت اعلم
بقول ابائک علیهم السلام فوقع علیه السلام هو عندی کذا و روایت محمد بن الحسن الصفار که در تهذیب روایت شده است و [illegible] تصحیح
سند ان کرده است قال کتبت الی ابی محمد علیه السلام اسأله عن الوقف الذی یصح کیف هو فقد روی ان الوقف اذا کان
غیر موقت فهو باطل مردود علی الورثه و اذا کان موقتا فهو صحیح ممضی قال قوم ان الموقت هو الذی یذکر فیه انه وقف علی فلان
و عقبه فاذا انقرضوا فهو للفقراء و المساکین الی ان یرث الله الارض و من علیها قال و قال آخرون هذا موقت اذا ذکر انه لفلان
و عقبه ما بقوا و لم یذکر فی آخره [illegible] الذی یصح من ذلک و ما الذی یبطل فوقع علیه السلام الوقوف بحسب ما یوقفها اهلها ان شاء الله و در
کتب استدلالیه فقهاء که در نزد حقیر است مثل تذکره و تهذیب و تنقیح و مسالک در هیچ یک ندیدم که استدلال باین دو حدیث
کرده باشند و شهید و جماعت این حدیث را شیخ در تهذیب بعد نقل روایت علی بن مهزیار گفته است که مراد از موقت در این حدیث این
است که مده معلوم باشد نه مجهول در وقف تابید شرط است و هرگاه مقید بوقت معین باشد باطل است و این است که موقت
علیه معلوم باشد بر نهج که در روایت محمد بن الحسن مذکور است و گفته است که [illegible] که وقف موقوف علیه مذکور [illegible]
مجهول باشد و دلالت میکند بر این روایت محمد بن الحسن الصفار [illegible] بسبب دلالت روایت [illegible] و چون شیخ
اعرف است باصطلاح و عرف اهل بیت [illegible] چنانکه گفته که مقصود از موقت تعیین [illegible]
دوم برای او که [illegible] موقوف [illegible] از حقیقت خود بر ان کنیم باید بود
احکام [illegible] شیخ [illegible] جواب [illegible] دلالت بر [illegible]
که بطلان [illegible] اشتراط تابید [illegible] و لکن [illegible] کفت که محمد بن الحسن الصفار [illegible] فضلاء است [illegible]
مقام نقل قول از ارباب روایت [illegible] موقت [illegible] کرده است و با وجود این دیگر [illegible]

و علامه [illegible]

السلام

[illegible] در روایت عثمان بن عیسی [illegible] قول شیخ [illegible] کنند

[illegible] وقف [illegible] موقوف علیه [illegible] بر سبیل اطلاق صحیح است

چون [illegible] وقف [illegible] باطل [illegible]

پس [illegible] در روایت عثمان بن عیسی [illegible] موقوف علیهم [illegible]

[illegible] صحیح [illegible] موقوف علیه

[illegible] در روایت [illegible] موقوف علیه [illegible]

صورت [illegible] موقوف علیه [illegible] روایت [illegible]

[illegible] بطلان [illegible] واقف [illegible]

[illegible] وقف واقف [illegible] امام علیه السلام [illegible]

[illegible] وقف صحیح است [illegible] حبس [illegible]

[illegible] بطلان [illegible] موقوف علیه [illegible]

[illegible] در وقف

حقیقی [illegible]

[illegible] وقف حقیقی [illegible] باطل است [illegible] حبس کرده [illegible]

[illegible] صحیح است [illegible]

[illegible] حبس [illegible]

[illegible] وقف [illegible]

[illegible] خلاف [illegible]

[illegible]

[illegible] وقف [illegible]

[illegible] وقف حقیقی [illegible] حبس [illegible]

[illegible]

[illegible] وقف [illegible]

[illegible] ملک است [illegible]

[illegible] روایت [illegible] وقف [illegible] بطلان [illegible] حبس

[illegible] حبس [illegible] وقف

[illegible] وقف [illegible]

[illegible] بطلان [illegible]

[illegible]

[illegible] حبس [illegible] وقف حقیقی [illegible]

[illegible] حبس [illegible] بطلان [illegible]

[illegible] وقف [illegible] وقف

[illegible] بطلان وقف [illegible]

[illegible] وقف [illegible]

در وقف حقیقی [illegible] بطلان [illegible]

[illegible] مبسوط [illegible] بطلان [illegible]

[illegible] حبس [illegible] وقف

حقیقی [illegible] وقف [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] وقف [illegible]

[illegible] حبس [illegible]

[illegible] حبس [illegible]

پس متکلم هرگاه بگوید که ملک من [illegible] اولاد است بلکه میگوییم شرط تملیک اول حیات معروف بعد از آن است و اگر روایت پس
بعد تسلیم سند بیان وارد است که آن معلوم نیست که وقف باشد بلکه وصیت است و ایضا آن حضرت چون علم داشت که اولاد او
باقی میمانند و هرکس از علوم منقول فی الجمله باخبر است چون ثلث را جزء داده بود اند [illegible] علیهم السلام [illegible]
مشهور میان [illegible] و دلالت دلیل چهارم پس این خبر ممنوع است چون معلوم نیست [illegible]
و دلالت دلیل [illegible] بعنوان حبس پس از آنکه [illegible] گفتیم در مسئله [illegible] و تحقیق حال است که گفتیم [illegible] معلوم
نباشد و قصد [illegible] باشد حتی [illegible] قصد او [illegible] ملک [illegible] اولاد [illegible] هرچند [illegible]
از این معنی که حکم است که اولاد منقرض شوند [illegible] که این از جمله وقف نیست و حبس است [illegible] اگر علم دارد که وقف [illegible] وقف
حقیقی نیست و با وجود این قصد وقف [illegible] و اگر [illegible] حبس است [illegible] و با این لفظ
میگویند [illegible] یک از اینها باطل است در هر صورت حبس است [illegible] مسئله [illegible] اخبار
[illegible] و از فقهای [illegible] حبس است [illegible] مذکور است [illegible]
ثم هو ابن ابی لیلی و قضی [illegible] بعض قرابته [illegible] الرجل [illegible] ابی لیلی [illegible]
الذی جعل علیه الدار فقال ابن ابی لیلی [illegible] فقال له محمد بن مسلم [illegible] قد
قد قضی [illegible] فقال سمعت ابا جعفر محمد بن علی علیهما السلام یقول [illegible]
قال محمد بن مسلم [illegible] الکتاب [illegible] ذلک [illegible] هذا الحدیث عن ابی جعفر علیه السلام
فی الکتاب [illegible]
عبد الرحمن جعفی [illegible]
[illegible] ابن ابی لیلی [illegible] فقال
ان رسول الله [illegible] فقال ابو عبد الله علیه السلام فقال [illegible]
ما کتب [illegible] فقال
و این عبارت [illegible] روایات که اصل حبس [illegible] است
بعد بیان [illegible] فرق [illegible]
در صورت [illegible] وقف کرده است [illegible]

هرگاه کسی وقف کند چیزی را بر علما یا بر فقرا اشتغال و خود از جمله فقرا باشد یا بعد از وقف فقیر شود [illegible]
جایز است که منتفع شود از آن یا نه [illegible] جواز است مطلقا بلا خلاف در [illegible]
که خلاف در مسئله نیست و از [illegible] نیز نقل شده است [illegible] و وجه آن است که این وقف [illegible]
[illegible] این صفت نیست و از این جهت است که قبول [illegible] شرط نیست هرچند [illegible]
نیست بلکه جایز است که [illegible] واقف [illegible] بر جهت میگویند [illegible] واقف [illegible]
حال جهت فقر یا جهت علم [illegible] است [illegible] کرده است [illegible] شرط اخراج
وقف از نفس خود [illegible] دلیل آن اجماع است و این [illegible] ممنوع است [illegible] خلاف آن اجماع است
و از بعض اخبار [illegible] دلیل آن [illegible] حکم [illegible] دیگر [illegible] نیست [illegible]
[illegible] بتفصیل نقل شده و آن [illegible] است [illegible] قصد دخول [illegible] کرده
باشد در اول [illegible] کرده باشد و [illegible] است و تعلیل [illegible] است [illegible]
وقف بر [illegible] است و متابعت شرط واقف لازم است [illegible]
[illegible] و این [illegible] است و [illegible] کردیم و [illegible] از این صورت
[illegible] قصد [illegible] باشد [illegible] و علما در [illegible] تفصیل دیگر داده و آن این است که هرگاه وقف
بر مصالح عامه باشد [illegible] مسجد [illegible] جایز است که [illegible] کند [illegible] خلاف
اگر بر علما و یا فقرا اشتغال وقف کرده باشد و این قول ضعیف است [illegible] هرگاه واقف شرط کند

[illegible]

هرگاه [illegible] کند یا [illegible] کند جایز است یا نه [illegible] و در بطلان وقف نیست
در صورت اول [illegible] و کفایه [illegible] و در صورت [illegible] است و عموم
روایت [illegible] دلالت بیان دارد [illegible] هرگاه بگوید وقف کردم بر اولاد و ذکور [illegible]
[illegible] بر اولاد و ذکور [illegible] بعضی میگویند این [illegible] است
و [illegible] است [illegible] اولاد حقیقت است در [illegible] هرگاه [illegible] باشند
[illegible] حقیقت [illegible] نمیتوان رفت و چون [illegible] بعد [illegible]

ازان جهة تعدی نمیکنیم باولاد اولاد ولکن میگوییم که مراد اولاد ذکور است که از اولاد اناث و ذکور بهم
رسد بجهة آنکه متبادر از ذکور توصیف است نه اضافه و اگر اضافه هم باشد از باب اضافه موصوف
بصفت است و از لفظ نسل بعد نسل حتی میفهمیم بعد از لفظ وقف کردم بر اولاد ذکورم آنچه بعد از آن
بر نسل همین اولاد ذکور همین وصف یعنی اینها هم اولاد ذکور باشند از این اولاد که متصف بذکوریت
باشند و هکذا الی ما [illegible] هر جا که باین مرتبه بطبقات و لهذا در امثال [illegible] این باشد حضرت [illegible] و در [illegible]
[illegible] است که اگر [illegible] اولاد ذکور تنها بگوید و دیگر نسلا بعد نسل ... هم بگوید همین معنی
میفهمند که گفتیم و بهر حال هر گاه اولاد ذکوری که از اناث بهم رسند در هم طبقه داخل است
هر گاه کسی مدرسه و مسجدی در محوطه بسازد و تولیت آنها را بجهة اولاد خود قرار دهد
حضرت اینکه تصریح کند که علما ... هم در این داخل بشوند و وظیفه از موقوفات بجهة امام
و مدرس قرار دهد و در ضمن عقد شرط کند که تعیین امام و مدرس با متولی باشد و در ایام صیام
مدرس در مسجد درس بگوید و در سایر ایام در مدرسه آیا کسی بدون اذن متولی میتوانند در مسجد
صیام مدرس قرار بدهد یا [illegible] اقامه کنند یا غیر این از اموری که خلاف شرط واقف باشد جواب
ظاهر این است که بمقتضای قول امام حسن عسکری علیه السلام الوقوف علی حسب ما یقفها اهلها ان شاء الله
که مشهور و معمول به علما است این شروط صحیح باشد و تخلف از آنها جایز نباشد و مادامی که متولی باهلیت عدالت
و رشد باقیست حاکم شرع هم بدون اذن او نمیتوانند شد و در خصوص مسجد و تعیین امام هر چند که توهم ورود
اشکال و خلاف معهود است که آیا جایز است وقف مسجد بر جماعت معینی یا نه و لکن ظاهر این است که این توهم
موجه است خصوصا اینکه در اصل آن خلاف هم که باشد اظهر جواز تخصیص مسجد است بجماعت معینی نظر
بعموم حدیث سابق و سایر عمومات و ضعف دلیل مخالف چنانکه مختار علامه در تذکره است و در قواعد
منع کرده و همچنین فخر المحققین نظر باینکه وقف مسجد مانند کنیز بر عبد است
هر گاه وقف بمیرد
واقف یا موقوف علیه قبل از اقباض علی موقوفه باطل میشود یا نه
هر گاه موقوف علیه صغیر
بناء آنکه واقف ولی او باشد خلاف نیست در بطلان آن در صورت موت واقف الا نادر که حکی الخلاف
کرده است و هر گاه ولی باشد قبض او قبض صغیر است و بموت و باطل نمیشود و اما هر گاه موقوف علیه بمیرد و موته

وقف

و موقوف علیه بنا بر مذهب اظهر در آن نیز بطلان است مطلقا
شخصی در مرض یکی از املاک خود را که در دست داشت وقف
کرده بر مصرفی از مصارف عامه و در همان مرض فوت شد و تولیت وقف بر ورثه شخص تفویض شد که در آن تصرف
آن ملک و باو کیل موقوف لغو است در اموراولیا وقف مزبور صحیح است یا باطل میشود بفوت واقف
شرط است در صحت و لزوم وقف اقباض و هر گاه واقف قبل از اقباض فوت شود وقف باطل میشود و هر گاه
وقف بر مصالح عامه باشد و کلاء [illegible] قبض متولی خاص یا که واقف او را قیم کرده باشد و هر چند این تولیت
از قبل از وقف در ید متولی باشد [illegible] چون شرط قبول است هر چند بر مصالح عامه باشد که باید حاکم یا ناظر
شرعی قبول کند و در اینجا قبول هم قبل از فوت متحقق نشده است بهر حال لزوم این وقف بر حقیقی [illegible]
زید ملکی را وقف اولاد ذکور خود نمود که اولاد اناث را در آن مدخلیتی نباشد و بعد از آن گفته
هر گاه اولاد ذکور منقطع شوند بعد از آن اولاد اناث در آن دخل کنند حال از اولاد ذکور اولاد اناث باقی
مانده است و از اولاد اناث اناث باقی در این حکم حال کدام مقدم اند
هر گاه باین نحو وقف کرده است که وقف
باشد بر اولاد ذکور نسلا بعد نسل ... که موقوف علیه پسران او باشند بعد از آن پسران پسران او و همچنین بطنا بعد بطن
و اگر پسران او نباشند یا پسران پسران او نباشند دختران او و دختران پسران او و دختران دختران او پسر
داشته باشند یعنی اینها هم موقوف علیهم باشند هر چند پسران از دختران او یا دختران پسران او در میان باشند
[illegible] صورت مسئله است پس در این صورت دختران پسر و دختران دختر مادر خواهند بود و هر گاه پسر دختری
با پسر دختر پسر هم در میان باشند او هم مادر خواهد بود یا از دخترها و زنها هیچ نخواهد داشت و هر گاه
مراد در صورت سؤال مجهول باشد باین معنی معلوم نباشد که آیا دختر پسر مقدم داشته بر دختر دختر یا نه
آن نیز چنین خواهد بود و باز باید تسویه کرد و چنانکه حکم چنین است در هر جا که موقوف علیهم مردد باشند
میان چند نفر که تقدم و تأخر هیچیک معلوم نباشد
خانه وقفی است که خراب شده و خاک
در آن جمع شده حال این خاک نیز سیاه شده این خاک را چه کنند در صرفش مصرف بینند که ناظر خاک بفروشند کنند
و اگر شده و بمصرف وقف برسانند یا آنکه خاک را اذن بدهند که هر کس احتیاج داشته باشد برده باشد یا خاک

زیاد تمام شود هرگاه ان خاک یخچاله از فرو ریختن و خود هم منشق در خانه محتاج الیه است باشد ان خاک را بمصرف
میرسانند بر سبیل مصلحت و خرج تعمیر خانه کنند هرگاه صحن خانه شخصی در پهلوی مسجد واقع باشد که در حفظ شارع
عام باشد یا شخص صاحب خانه میتواند که بر صحن شارع سقف زند که یک سر سقف بدیوار مسجد باشد یا صورت
شرع دارد یا نه و بجهت نفع از برای مسجد و از برای شارع بسیار نافع است هرگاه عقل سلیم ببیند که در صورت نفع ساختن
شود جزما والا فلا ظاهر اینست که هرگاه صلاح مسجد در این باشد و عابرین ضرر نرسد بلکه نفع میرسد
جایز باشد ولیکن این هم با اطلاع حاکم شرع بکنند هرگاه دست رس بنا باشد و ثقات مومنین عدول اهل خبره
تصدیق مصلحت کنند شاید کافی باشد مرز محمد است وقف و وقفنامه ان نیست که طریق عمل معلوم
شود لیکن تا جماعت متصرفین در خواطر دارند و از متصرف سابق شنیده اند و فیما بین ایشان معمول است
که هرگاه احدی از ایشان فوت شود رسد او بوارث ذکور شان که منسوب بواقف باشد از جهت اب منتقل
میشود حالا شخصی فوت شده و عم پدری و عم زاده پدر مادری و خالی میدارد و خالی از سلسله موقوف علیهم
نیست لا یحوز میراث او وقف [illegible] یا وقف [illegible] حکم علی [illegible] دارد و قبل از این تا حال سلاله
پدر مادری هم برادر پدری مقدم داشته اند یا برادر زاده پدر مادری رسد [illegible] عم پدری تا حال [illegible]
مقدم داشته است از مسئله او [illegible] این قاعده مستمره که هر یک از موقوف علیهم که فوت
شود بنا باین باشد که بوارث ذکور او که منسوب بواقف باشد از جهت پدر منتقل شود در صورت [illegible]
که از متوفی عم پدری و ابن عم پدر مادری مانده باشد ظاهر اینست که بعم پدری میرسد چون اظهر در مسئله میراث عم ابوینی
با ابن عم پدر مادری در صورتیکه خال موجود باشد اینست که ابن عم محروم است از میراث و چون این مسئله اجماعی
خلاف اصول و قواعد است اکتفا میکنیم در ان بمورد نص و اجماع که ان صورتست که وارث منحصر باشد در یک عم پدری
مادری و یک [illegible] جواب این مسئله [illegible] سوال [illegible] از برادر [illegible] سوال از عم و ابن عم است جواب
همان است که مذکور شد و اگر مراد سوال [illegible] است و در صورت فوت موقوف علیهم علیه برادر پدری ان او عاند
و برادر پدر مادری چه باید کرد جواب ان اینست که برادر پدر مادری مقدم است زید املاکی چند وقف

چند وقف کرده بر اولاد خود [illegible] املاک [illegible] متوقف
شود و [illegible] بمصرف [illegible] رسانند و [illegible] اولاد و ذکور و اناث قسمت کنند و ان املاک در بلاد
بعیده است و از ید موقوف علیهم بیرون رفته است و [illegible] است که غاصب متصرف است و انتزاع ملک نیست
یا جایز نیست که موقوف علیهم بیع کنند و در عوض ان املاک در ملک دیگر [illegible] کنند که وقف باشد و بهمان مصرف برسد
یا قیمت بمصرف خود برسانند اظهر اینست که در صورت خوف تلف شدن وقف و مفضی شدن بخراب [illegible] واقف
و عدم تمکن از انتفاع به بالمره جایز باشد از برای موقوف علیهم بیع ان و لیکن تا ممکن باشد بقیمت ان املاکی خریده
که وقف باشد و مقتضی شرط واقف معمول دارند شخصی در مقبره [illegible] که در جوار امامزاده است
حفر [illegible] میکنند که اب باران و سیل [illegible] بمقبره [illegible] ضرر بامامزاده میرسانند و بسبب ان حفر [illegible] باید وجه
از ان [illegible] قنات بالا برده و اب بسیار میرود [illegible] که در [illegible] ان شخص جاری میشود ایا این اب
[illegible] امامزاده [illegible] و متولی امامزاده هم متولی است [illegible] وقفنامه که در دست دارد که [illegible]
[illegible] قبل از این [illegible] بجهت [illegible] امامزاده [illegible] وقف [illegible] امامزاده [illegible]
[illegible] قبل از این [illegible] امامزاده است و باید بمصرف [illegible] باید [illegible]
[illegible] قبرستان [illegible] تصرف [illegible] بمقصود واقف جایز نیست و حفر قنات [illegible] است
و باید ان قنات [illegible] هرگاه وقفیت ثابت [illegible]
قبر کردن [illegible] قرینه [illegible] هرگاه از جمع
شدن اب باران و سیلاب [illegible] ضرر میرسد [illegible]
[illegible] حفر [illegible] بقدر رفع ضرر [illegible] ان قنات [illegible]
که از ان [illegible] همان زمین قبرستان است [illegible] در صورت عدم ثبوت وقفیت
[illegible] متعلق [illegible] قبرستان [illegible] وقفیت [illegible] قبرستان است و هرگاه
قبرستان [illegible] رفع ضرر [illegible]
که [illegible] قبر همان امامزاده که در جوار قبرستان است [illegible] بمصرف قبرستان یا مقبره

لام زاده دیگر برسانند و در این صورت هرگاه متولی ناظر خود را منصوب نماید و بعرف قبر لام زاده رسانند اولی
خواهد بود ولکن مرقوم اثبات اسقاط تصرف در قبرستان و حفر قبور بصورت بود در صورت سابق باید معمول
داشت والله العالم بالاحکام — یا آنکه ملک را وقف نماید و در منافع آن اقرار داده [illegible] که متولی بعد از [illegible]
واقف بجهت او [illegible] معلوم و معلوم نماید [illegible] وقف بر نفس است [illegible] نفس در این صورت صادق می‌آید
یا بجمیع منافع از آن نصیب باشد یا بعضی آن تفاوت دارد — لهذا اولی است که در وقف بر نفس است
با شرط انتفاع خود از آن و هرگاه متصرف باشد [illegible] منقطع الاول است چون [illegible] موقوف
علیه ندارد و ظاهر نیست [illegible] — هرگاه شخصی اقرار به وقفیت ملک مورد [illegible]
و بعد ادعا نماید که متولی وقف [illegible] و شخصی مقر نیز عالم نیست و این ادعا در حق او مستبعد نیست
مسموع است [illegible] اگر قسم متوجه نشود و هرگاه مدعی [illegible] قسم خورد می‌تواند
ملک مربور را متصرف گردد [illegible] — گویا مراد سایل این
باشد که متولی [illegible] وارث [illegible] و به سبب جهالت [illegible] که وقف [illegible]
[illegible] اقرار کرده هرگاه چنین باشد [illegible] محروم است در حق کسی که از نشان او [illegible]
باشد و در حکم [illegible] و قسم متوجه [illegible] متولی [illegible] قسم متوجه نشود [illegible] بر نفس
وقفیت ولکن [illegible] هر قسم می‌تواند خورد [illegible] و هرگاه متولی خود موقوف علیه باشد
[illegible] از قسم خوردن او نیست [illegible] قسم هم جاری است والله العالم بالاحکام
شخصی باغی را بر اولاد خود و اولاد اولاد خود وقف نموده و موقوف علیهم طبقه بعد طبقه بالسویه محصول
آن را مابین قسمت می‌کرده‌اند و از آن تاریخ تا حال آب همان باغ وقف از زمین و باغ فلان نام می‌رفته است که در باغ
وقف تشرب می‌شده حال اولاد واقف می‌خواهند که آب همان باغ وقف را از جای دیگر ببرند در این صورت می‌توانند
که آن [illegible] از قدیم [illegible] و از باغ دیگر [illegible] آب وقف [illegible] وقف ببرند یا نه
اگر مراد این است که [illegible] تغییر هیئت وقف بر نحو [illegible] می‌توان داد یا نه جواب این است
که آنچه مورد وقف است باغ است و آب هم [illegible] آب همان وقف [illegible] و در صورتی

و در صورت سوال نه تغییر در باغ داده شده و نه در مجری آب که وقف است و هرگاه صلاح حال باغ و موقوف علیهم — ابداً
در این است که آب را از زمین و باغ خالد ببرند و از مجری دیگر ببرند کسی مانع ایشان نمی‌تواند شد مگر اینکه مستلزم
تغییر مجری وقف [illegible] باشد مستلزم شرط واقف باشد و اگر مراد سوال از این است که آیا خالد می‌تواند
منع کند از تغییر مجری [illegible] جواب این است که هرگاه طریقه مستمره ثابت باشد که آن آب همیشه از میان
باغ و زمین خالد عبور میکرده و خالد هم دعوی استحقاق حق العبور میکند و موقوف علیهم انکار میکنند
و میگویند که این عبور از باب [illegible] بوده یا بعنوان عدوان و غصب بوده [illegible] در میان نباشد
در این صورت اظهر این است که قول خالد مقدم است با یمین و بعد [illegible] التزام میکنند که
که باز آب از باغ و زمین او ببرند — واقف آب خود [illegible] در میان [illegible] قدیم [illegible] وقف
کرده است و چندی قبل از این [illegible] از جهت قلت آب و [illegible] حال [illegible] گردش آب [illegible]
[illegible] در این صورت میتوانند گردش آب [illegible] اولاد واقف و متولیان
[illegible] گردش آب از قراری که واقف وقف کرده از آن قرار [illegible] — این سوال
مقصود از آن معلوم نیست چه چیز است لکن باید دانست که وقف آب صحیح نیست بلکه هرکه خواهد آب را
وقف کند باید مجری آب را وقف کند و وقف مشاع هر چند صحیح است لکن باید مقدار آن معین باشد
و تعیین [illegible] روز [illegible] باید ملاحظه کند که چند یک از آب [illegible] باغ میکنند
یا هر قدر [illegible] منظور دارد که وقف کند آن سهم وقف کند مثلا بگوید ده یک این مجری را وقف کردم
از برای این باغ و چون تقسیم مجری متعذر یا متعسر است انتفاع از آن باید بطریق مهایاه و نوبه باشد
و در این حساب روز و هفته ضرور است پس بنا میگذارند که هر شریکی از شرکا در [illegible] مجری [illegible]
روز معینی تمام آن مجری را متصرف شود [illegible] و مهایاه و نوبه از عقود لازمه
نیست و از باب قسمت نیست که بر هم نخورد پس هر چند واقف بنای نوبه را بهفته گذاشته باشد میتوانند
بملاحظه مصلحت بنای آن را برداشته یا بیشتر یا کمتر بگذارند و این منافات با شرط واقف ندارد و هرگاه
شرط هم کرده باشد لزومی ندارد — شخصی [illegible] وقف کرده بر مصرف [illegible] از [illegible] وقف

کرده و موقوف علیهم بخواهند که باغ نو احداث نمایند و قدری از آن آب وقف بخواهند از مرور تا نا برند و قدری دیگر

آب را بخواهند که از اشجار قدیم باغ وقف ببرند در این صورت میتوانند یا نه و اولاد موقوف علیهم بخواهند که باغ نو

بان آب وقف با تمام گرفته باشند در این صورت میتوانند یا نه قطعه باغی دیگر ببرند و باغ نو موقوف علیهم

از جهت حقوق بطون متاخره بگیرند یا نه — هرگاه آب وقف زاید بر آن باغ باشد و احتیاج باو نداشته

باشند بلی میتوانند موقوف علیهم باغ نو احداث کنند و بقدر زاید از آن آب شرب کنند ولکن حاصل آن باغ

میرسد در وقف بعد از این که در آن وقت آب کم شود و وفا نکند که در آن وقت تمام آب را

یا بقدر حاجت آن را باید بجای قدیم برد هرچند باعث خشکیدن باغ جدید شود — شخصی ملکی را

وقف نمود بر خود و بر اولاد و اولاد اولاد بعد از [illegible] ولی پسرها حاضر شدند و هم [illegible] گفتند ما

راضی نیستیم این وقف و این ملک از مادر ما است و ما [illegible] و میخواهیم بفروشیم آیا این وقف صحیح است

یا نه — بعد از آنکه ثابت باشد که ملک از [illegible] ادعای عدم صحت [illegible] چون قبول شرط

در وقف خصوصا در [illegible] مصالح عامه [illegible] بنیت قربه هم مست — در زمین وقفی که بجهت

کسانی که [illegible] انتفاع [illegible] میتوان [illegible] و بمصرف [illegible] مسجد و حمام و غیره [illegible] شده باشد

مادامی که عین موقوفه ممکن است انتفاع از آن [illegible] در آن جایز نیست ولکن اگر از آن انتفاع

بعضی [illegible] درخت [illegible] در این صورت هرگاه ممکن باشد که بمصرف موقوف علیهم

بعینها [illegible] موقوف علیه [illegible] درخت [illegible] کار کرد [illegible]

که چنان کنند و هم چنین هرگاه ممکن شود که با جا باید [illegible] صرف موقوف علیهم نماید و هرگاه

ممکن نباشد انتفاع بعینی بفروشند و بمصرف موقوف علیه رسانند [illegible] ممکن شود باز اقرب

منظور واقف [illegible] درخت [illegible] وقف باشد بر آن مصرف و هرگاه ممکن نباشد

صرف کردن موقوف علیه [illegible] بمصرف [illegible] و غیر آن و [illegible] اقرب بمقصود واقف

منظور داشته باشند و [illegible] در صورت عدم اطلاع [illegible] بلکه [illegible]

[illegible] هرگاه بعضی از [illegible] مدرسه [illegible] بر آن [illegible] باشند

باشد بحیثی که [illegible] باشد و بعضی از اهل حجره و بنا [illegible] صلاح در این دانند که بوضع جدید و وضع سابق ساخته شود

[illegible] بجهت [illegible] و در فوق آن و بعضی حجرات [illegible] در بعضی از اطراف [illegible] سرداب موقوف نموده

[illegible] ساخته شود و این وضع را [illegible] ترجیح بر وضع سابق [illegible] بجهات [illegible]

یک جهت [illegible] سابق [illegible] آب جاری [illegible] سرداب [illegible] و خالی از [illegible] و [illegible] وحال [illegible]

است که آب جاری منقطع و سرداب [illegible] منتفع [illegible] معتقد [illegible] باشد یا نه شرعا جایز است که بوضع

اهل حجره صلاح دانند [illegible] یا نه و در صورت عدم [illegible] بعضی دیگر از [illegible]

مدرسه مذکوره را جایز است که [illegible] از مال خود [illegible] اعانت [illegible] — در صورتی که

[illegible] بر [illegible] بعضی [illegible] بر [illegible] لازم [illegible] که [illegible] حجرات بر وضع سابق باشد

[illegible] هرگاه وضع جدید اصلح باشد بحال مدرسه [illegible] در تغییر سرداب [illegible] و تبدیل آن

[illegible] در صورت عدم حصول مقصود [illegible] عدم [illegible] جریان آب در [illegible] عدم [illegible] بر [illegible]

وضع کند و سبب تعویق مدرسه در موضع [illegible] و تعطیل [illegible] باشد [illegible] جایز است [illegible]

باشد بحال مدرسه و [illegible] هرچند که اذن [illegible] موقوف است [illegible] بر حقیقت حال و تعیین

[illegible] شود [illegible] بر معرفه [illegible] حدود [illegible] این [illegible] موجود نیست [illegible]

[illegible] هرگاه [illegible] شرعی [illegible] متوجه [illegible] تصدیق [illegible] و اهل حجره [illegible]

[illegible] کنند و الله اعلم — و در صورتی که مدرسه مذکوره بوضع مذکور ساخته شود بعضی از [illegible]

این مام

[illegible] مذکور [illegible] میتوان [illegible] درخت [illegible] مذکور [illegible] باشد

[illegible] که [illegible] مدرسه [illegible] بمصرف [illegible] رسانند

شخصی ملکی وقف کرده است بر [illegible] و برادر و برادرزاده [illegible] و بعضی مصارف دیگر [illegible]

[illegible] و در [illegible] از منافع [illegible] بعد از اخراجات

دیوانخانه‌ای بر نظام و ... در حوض ... و هم چنین ... [illegible] ... الکلام از زبان
واقف بکنند و در ضمن عقد وقف هم چنین شرط شده که هرگاه اولاد ذکور از زبان واقف بعد بهم رسد با موقوف علیهم شریک
باشند یا وقف بر ... المسطور صحیح است یا نه — هرگاه بانی ... خود ... وقف کند در حال حیات بر اولاد
... میتوانند کرد خواه منتفع شدن ... بشود یا اجانب ... در این ... الحال ... اولاد ذکور
و در نظام ... الکلام از جمله ... واقف داخل ... خود واقف است ... موقوف ... بنابر این وقف

دیوانه

صحیح خواهد بود و هرچند وقف بر اولاد و برادر و برادرزاده‌ها باشد و این داخل شرط ضمن العقد ... شرط
دخول اولاد ذکور که بعد بهم رسد در استحقاق در وقف نیست و ظاهر این است که با وجود شرط در ضمن عقد ... صحیح
نباشد — لا اولاً هرگاه شخصی عادل باشد و بعد معصیتی که موجب خروج از عدالت شود از آن صادر شود و بعد
از آن معصیت معصیتی دیگر ... نشود ... رفیق با عدالت عود میکند و اگرچه از توبه ... مطلع نشوم
ولا ثانیاً هرگاه از توبه ... مطلع نشوم ... میتوان حکم بعدالت کرد یا نه ... لا بد است از مصاحبت ...
... معلوم شود ... ولا ثالثاً هرگاه شخصی تصرف در ملک شرکت ... بدون اذن ... غصب
نماید یا بیعی ... نقض عدالت ... صغیره ... مستمر ... باشد در حکم اصرار است
بنابر ... در ... تصرف است و در حکم معاصی متعدده است یا نه ولا رابعاً هرگاه شخص مجهول الحال است
یا محکوم بفسق است یا بعدالت یا نه ... هر یک ... نقص ... وجودیه اند پس
متفرع میشود بر آن ... هرگاه ... مجهول الحال باشد و عدالت شرط باشد بنابر
اصل عدالت حکم ... نشود — لا از سؤال اول ... فسق تا از توبه او مطلع نشوم
ولا از سؤال دوم ... عدالت ... ظهور توبه ... [illegible]
ظاهر ... ولا از سؤال سیم ... اصرار بر صغیره در حکم کبیره است و موجب نقص عدالت است ...
کردن صغیره است خواه ... معصیت ... باشد ... و در ... اصرار است عزم بر ... کردن ...
ولا هرگاه صغیره بکند ... از آن ... توبه نکرده باشد ولا از سؤال

... ولا از سؤال چهارم مجهول الحال در حکم فاسق است ... [illegible]
شود ضعیف است چنانکه در ... بیان کرده‌ام — ... در ... وقف ...
... خانه ... که از آن آب ... کنند در این صورت ... در ... میباشند
میگویند که ... آب ... و ... خانه ... میرسانند ... در تحت ... از ... فوق ...
که در فوقند ... خانه‌ها ... ضرر از خانه‌های فوق ...
هم ... باشند یا نه — ولا صاحب خانه‌های فوق باید ... دفع ضرر ... کنند و سبب
... خانه‌های تحت شوند و ... الزام کنند بر دفع ضرر ولا هرگاه دفع ضرر ...
... خانه‌های فوق ... خانه‌های تحت ... برسند و صاحب خانه‌های تحت هم ...
... و صاحب خانه‌های فوق هم ... جایز است ... شرط ... واقف ...
پس ... صاحب خانه‌ها ... رفع ضرر ... بکنند ...
... کنند که راه آب ... رفع ضرر
از ... بکنند و هرگاه ... ضرر ... صاحبان خانه‌های تحت ... الزام کنند ...
... کنند ... بلکه ... کنند که آب ... بکنند ... هرگاه
... واقف ... شرط ... باید ... هرگاه واقف ...
در میان ... باشد — میرزا جعفر ...
... وقف کرده ... کرده ... در وقف ...
واقف ... مفوض ... مادام حیات ... و بعد ... اولاد ذکور ...
و ... اولاد ... و ... موصوف ... اولاد ذکور و اولاد اولاد ذکور
اولاد ... و بعد ... اولاد ... و اولاد اولاد ...
... مفوض کرده بود برادر خود میرزا محمد ... و میرزا ... و ... که ...

ناچیز نوشته که بعد فوت خود وعدم اولاد ذکور او که قابل تولیت باشد و اولاد اولاد ذکور خود و نیز تولیت وقف مزبور
مفوض ساخت بمیرزا محمد علی و میرزا رحیم برادران مشار الیه مناصفه و بعد از ایشان باکبر اولاد ذکور ایشان و اولاد اولاد ایشان
ما تناسلوا و تعاقبوا و در هر مرتبه از مراتب تولیت متوطنا اولاد ذکور خواهد بود نه اناث که اگر طبقه مقدم ذکور نباشد
ذکور در طبقه موخر مقدم خواهد بود و اگر اولاد ذکور من العیاذ بالله منقرض شوند مفوض خواهد بود بشخصی [illegible]
بانی رباط تا ما فوق وقف ناچیز و بعد که واقف فوت شد از واقف دو اولاد [illegible] میرزا صادق نام و بصفات [illegible]
که تولیت مزبور را مشروط بان نموده بود موصوف [illegible] در تولیت او [illegible] مادام حیوة والی فوت شد واز
واز او دو پسر صغیر مانده واز میرزا رحیم برادر واقف [illegible] و از میرزا محمد علی
برادر دیگرش [illegible] متوطنا [illegible] صغیر میرزا صادق است با کبر میرزا رحیم منفرد یا با کبر
نواده میرزا محمد علی مناصفه در صورت [illegible] صغیر میرزا صادق متوطنا [illegible] وقف
ناچیز [illegible] کبیر میرزا رحیم چون [illegible] حال واقف است که [illegible] طبقات کرده و نواده [illegible]
در طبقه دوم است و توضیح و تفصیل آن این است که عبارت نسلا بعد نسل و عقبا بعد عقب [illegible] ترتیب ندارد
الاقرب [illegible] ترتیب [illegible] بلکه اگر [illegible] باشند و الا [illegible] اولاد خود [illegible] بصفت
عقل و رشد موصوف باشند و هم چنین اولاد ذکور او و اولاد اولاد ذکور او نسلا بعد نسل و عقبا بعد عقب [illegible]
هم چنین اولاد ذکور او و اولاد اولاد ذکور او [illegible] است و هم چنانکه تولیت مفوض بود بنفس خود مادام
حیوة و بعد موت خود با کبر اولاد ذکور خود که موصوف باشد بان صفات تا باخر هم چنین تولیت مفوض خواهد
بود باولاد ذکور موصوف بان صفات مادام حیوة و بعد فوت با کبر اولاد ذکور او که موصوف باشند بان صفات و هکذا
ما تناسلوا و تعاقبوا پس از اینجا معلوم شد که با اولاد ذکور بوصف مذکور باشند اولاد اولاد تولیت ندارد [illegible]
و مادامی که اولاد اولاد باین وصف باشند اولاد اولاد تولیت ندارد و هکذا و معلوم شد که تولیت که واقف قرار
داده مراتب و طبقات دارد [illegible] که با وجود قابل تولیت که متصف بصفات مذکوره باشد در طبقه و مرتبه اول
طبقه ثانیه نمیرسد هر چند او هم قابل باشد و متصف بصفات مذکوره باشد و الا بعد انقراض اولاد ذکور واقف

اس ه

واقف که تولیت را بمیرزا محمد علی و میرزا رحیم مفوض کرده [illegible] است که با تناسلوا [illegible] ایشان باشد و بعد ایشان با کبر
اولاد کبیر ایشان و اولاد اولاد ایشان ما تناسلوا و تعاقبوا [illegible] است که [illegible] ترتیب [illegible] اولاد [illegible]
و اولاد اولاد ایشان [illegible] اولاد [illegible] و بعد از [illegible]
که بعد انقراض اولاد ایشان تولیت [illegible] که [illegible] باشند [illegible]
[illegible] اعتبار کرده و در اینجا نیز [illegible] است و [illegible] منقول [illegible]
اولاد اولاد [illegible] دیگر [illegible] است که بعد از آن عبارت [illegible]
کفته است و در هر مرتبه از مراتب تولیت متوطنا اولاد ذکور خواهد بود نه اناث که اگر [illegible] مراتب و طبقات او
اولاد است و [illegible] واقف میرزا محمد علی و میرزا رحیم [illegible] مرتبه [illegible] اولاد ذکور [illegible]
ندارد پس مراد طبقات و مراتب اولاد است و تخصیص عموم هر مرتبه [illegible] اولاد واقف [illegible] است و مراد از مرتبه
و طبقه این است که [illegible] اولاد ذکور [illegible] واقف و اولاد [illegible] و [illegible]
که [illegible] مرتبه و طبقه [illegible] مرتبه [illegible] و طبقه [illegible] واقف [illegible]
[illegible] طبقه [illegible] موجود باشد مثل اولاد اولاد اولاد
اولاد اولاد و هر کدام [illegible] طبقات [illegible] و هر یک از [illegible]
از اکر هر طبقات [illegible] بنسبت [illegible] است نه اکر [illegible]
از آن [illegible] است که [illegible] طبقه [illegible] باشند نه [illegible] طبقات [illegible]
[illegible] است [illegible] تولیت [illegible] اولاد [illegible] اولاد [illegible] اولاد و هکذا
[illegible] از اولاد [illegible] است و بعد از فوت میرزا محمد علی و میرزا رحیم [illegible] اولاد [illegible]
[illegible] پسر دارد و نصف تولیت [illegible] میرزا محمد علی [illegible] و ترتیب [illegible] اولاد و هر یک [illegible]
[illegible] است که [illegible] اولاد [illegible] باشد [illegible]
[illegible] اولاد ذکور [illegible] باشد [illegible]

و البنت ه

و عمود ه

گر از یکی از اولاد نباشد چون دیگری و هم چنین باید مراد از بطون اولاد و اولاد اولاد و فرزندان میرسد تا [illegible] نه یکی

و چنانکه با وجود یکی از ایشان اولاد دیگری نمیرسد با وجود اولاد و یکی با اولاد اولاد دیگری نمیرسد هرگاه ملکی وقف باشد

بر طایفه از سادات مثل حسینی و کسی از بعضی از ایشان در وقت [illegible] بوده باشد یا در حالی [illegible] بعضی از ایشان میرسد باید لکن بعضی

متفرق بعد از وجود [illegible] متفرق شده و اولاد اولاد ایشان [illegible] اولاد و اولاد ایشان باقی مانده [illegible]

باید معلوم [illegible] و آن حاکم شرع باید ضبط کند و [illegible] مال غایب [illegible] حکم بموت شده است و بعد از آنکه

بموت شد منتقل میشود بوارث او و در [illegible] بثبوت موت و هم چنین از او بوارث او و هکذا و هم چنین حصه وارث بعد از او

نوبت وقف بایشان هرگاه وقف بر اولاد باشد [illegible] واقف شرط کرده باشد در هر طبقه [illegible]

ایشان ثابت شد [illegible] باید ضبط کرد تا باو یا بوارث او برسد هرگاه ملکی وقف باشد [illegible] موقوف

علیهم اموات خاینند و در آن ملک اعیان چند از قبیل [illegible] و [illegible] قطعات و [illegible] باشد [illegible] بعضی

موقوف علیهم بعض اعیان [illegible] باشد و در [illegible] صحیح است باید

باید [illegible] هرگاه عرفی [illegible] واقف [illegible] معلوم باشد [illegible] جایز نیست [illegible] شرط و وقف [illegible]

نیست [illegible] صحیح نیست [illegible] هرگاه وقف مطلق باشد یا عام باشد

که [illegible] موقوف علیهم [illegible] باشد [illegible] جایز نیست [illegible]

و [illegible] صحیح است [illegible] موقوف علیهم [illegible]

سابق [illegible] صحیح نیست و [illegible] اعیان [illegible] کرده [illegible]

آورده [illegible] صحیح نیست هرگاه [illegible] کرده [illegible] صحیح است و هم چنین [illegible]

[illegible] صحیح [illegible] کرده [illegible]

[illegible] صحیح نیست جمیع ملک او نیست و حق

لازم [illegible] از برای او [illegible]

و [illegible] منفعت [illegible] هرگاه [illegible] باشد

[illegible] معلوم نیست [illegible] جایز باشد

[illegible]

مستقر

کتاب المیراث

هرگاه زید مفقود الخبر شود و [illegible] زید [illegible] شود [illegible] زید فوت

شود [illegible] از مخلفات [illegible] میراث میبرد یا نه هرگاه والد زید [illegible] زید

در [illegible] فوت [illegible] زید میراث میبرد خواه فوت زید بثبوت شرعی رسیده باشد و هرگاه [illegible] فرزند [illegible]

بثبوت شرعی برسد فوت زید [illegible] میراث میبرد [illegible] خواه [illegible]

[illegible] و هرگاه فوت او بثبوت شرعی رسیده باشد و وارث [illegible] میراث [illegible]

و [illegible] حاکم شرع است [illegible] ضبط میکند [illegible] شود [illegible]

[illegible] حصه [illegible] وارث رسیده [illegible] زید بموت او

بثبوت [illegible] باید در نزد حاکم شرع ثابت شود [illegible]

[illegible] زوج [illegible] زوجه [illegible]

[illegible] زوج [illegible] زوجه [illegible]

[illegible] بعد از وفات زوج [illegible] اولاد [illegible] باشد [illegible]

زوج [illegible] مال [illegible] زوج خواهد [illegible]

[illegible] هرگاه [illegible] معلوم [illegible] زوجه میبرد [illegible]

[illegible] هرگاه [illegible] زوجه [illegible]

و هرگاه [illegible] زوجه [illegible] تمام مال [illegible]

[illegible] از مخلفات [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] هرگاه [illegible]

مال [illegible] زوجه [illegible]

[illegible]

وجهه اما زوج بوده در ایام اگر شوهر او را اکره کرده ومفتی ورنیقی پس ترکه حق اجرت المثل است ... و هرگاه بدون امر او کرده
تمام حاصل شوهر است و او را بجز اجرت چیزی نیست   زید متوفی شد و وارث او منحصر در یک پسر عمه و یک پسر خاله میراث
او چگونه قسمت میشود   اولاد عمه و خاله و عمو و خال در حکم عمه و خال اند و ارشد و اقوی اصحاب است که ایشان از ذوی الارحام
الاعمام و العمات و خلف از ذوی الاخوال و الخالات و از ظاهر و مشهور عدم فرق است مابین الحکم و انفراد بعض مثلا اگر بنت عمه با بنت
عمه یک عمو و یک خاله باشند با جمعیت عمو و جمعیت خاله که در صورت ثلث از طبقه الاخوال والخالات است و ثلثان از طبقه الاعمام
الاعمام والعمات لکن در صورت انفراد تقسیم سهام الاخوال علی الاولاد است ارجیه جعفر ذکر ناشند و بعض ارشد و در طبقه الاعمام
والعمات للذکر مثل حظ الانثیین است   زید متوفی و از او پسر خاله و دختر خاله باقی است میراث او چگونه قسمت
میشود   اولاد خاله و خال در حکم خاله و خال اند و طبقه اخوال و خالات ارجح است که هرگاه در درجه واحده
باشند حکم خاله و خال که پدر و مادر زینب اند ما هر دو زینب میراث میبرند الا علی السویه قسمت میشود و ...
دیگر در مشترکین نیست والا اگر خاله و خال پدری و مادری باشند سدس را صاحب شود که پدری بنسبه دو ثلث است از میراث و الا هرگاه
مادری سه صاحب شود با سدس سهام مادری سهام صاحب شود در این حال هر سهم ازیک نفر است سدس را میبرد و اگر متعدد است
ثلث و هرگاه متعدد باشند علی السویه قسمت میکنند و همه را از پدری سهم میدهند ... و در ... مشهور اصحاب است که انثی عبر
علی السویه قسمت میکنند و قول ... نقل شده که للذکر مثل حظ الانثیین قسمت میکنند و الظهر قول اول است بجهت ... و لعل
المصدر ... ثلث تسویه است در اطلاق ... حقیقه و خصوص ... دلالت بر آن دارد و اگر عکس شود بعضا طرح کنند
اقوی است پس در صورت سوال اگر پسر خاله و دختر خاله هر دو از یک نفر خاله اند علی السویه مابین ایشان قسمت میشود
و اگر فرزندان دو خاله باشند در درجه واحده باشند سر جنبی است و هرگاه فرزند دو خاله باشند و یکی خاله پدری باشد
و دیگری پدر مادری ... فرزند خاله پدری ... محروم است و هرگاه یکی مادری باشند سدس ... میبرد و باقی از آن دیگران است
لوکان المیت دین غیر مستوعب للترکه فهل یمنع الحبوه کلا او بوزع الدین علی مجموع الترکه و یوخذ
من الحبوه ما یخصها بالنسبه و هل ... ما یصیبه و هل ... مع استواء الدین هو انحصار الترکه فیها ام لا
الاظهر ان لم یکن مستوعب للترکه فی الحبوه ... و ان کان ... مطلقه ... الحبوه ...
ما کان بعض ... الحبوه ... و ذلک ... علی ... و الاصل و النصوص و الا ... بتفصیل الکتاب

الکتاب ومقدم ... الا بدین ... و ما لو کان ... الحبوه و ان کان قلیلا و لم یکن علیه دین فالحبوه
ثابته و الا اذا کان علیه دین ... الدین ... الترکه ... اذ الدین مقدم علی المیراث بنص الکتاب و الحباء انما
حبوه المیراث ... الشهید ... الورثه الدین من غیر الترکه او تبرع منه متبرع او ابراه
الحبوه و ... فی مطلق ... الدین ... او ابراء المدین ام لا لبطلانها

حین الوفاه بسبب الدین و عودها یحتاج الی الدلیل و ... الشهید ... ان البطلان مراعی بعدم حصول احد هذه الامور
فلا ... و ان ... الدین ... الترکه ... و جمیع الاصل ان الدین یمنع الحبوه کلا بل یوزع الدین علی مجموع
الترکه ... الحبوه ... الدین ... ان المیراث لا یثبت الا بعد اداء الدین
و الحبوه من ... المیراث ... الوارث ... اوغیره او تبرع متبرع به او ابراء المدین ... الحبوه ویثبت
الحبوه ... المیراث ... من ... الاولیا و الثانی ... الحبوه ... الحبوه ... الدین
من ... النصوص الوارده فی الحبوه من غیر تقیید و هذا الوجه ... الورثه ... الاول ...
الاول و تحقیق المقام ... ان ... الوارث ... الدین ... فی رساله مفرده
و ... قولهم ان المیت لیس ... الملک ... علی انه ... الموت لانه
... الوارث ... الملک ... المالک ... الملک ...
یثبت فی الکفن ... الوقف ... الاجماع ...
... انه لا فرق ... الدین ... اذا ... هذا القول ... الدین ...
... ان یثبت ... المیراث الا ... الدین ...
... الحبوه ... اذا ... الرجل
... الولد الاکبر ... المیراث الاولاد ... الدین ...
... الحبوه ... الدین ... [illegible]
... الدین ... الاولاد ... الحبوه ...
... المذکورات ... الدین ...
... الدین ...

علی تخصیص المتصل [illegible] ان ظاهر الکتاب والمنفصل من السنة مع عدم ثبوت النسخ [illegible] المخصص [illegible] ظاهر الکتاب [illegible]

تعلق الدین بالحبوة [illegible] الدین [illegible] الترکة بعد وضع الحبوة [illegible]

[illegible] الحبوة [illegible] المخصص [illegible] ان المخصص المنفصل [illegible]

مخصص [illegible] المیراث [illegible] المخصص المنفصل [illegible]

[illegible] المیراث [illegible] المخصص المنفصل [illegible]

الا بعد اداء الدین [illegible] المیراث [illegible] بعد وضع الدین [illegible]

[illegible] بثبوت الحبوة [illegible]

[illegible] المخصص [illegible] الدین [illegible]

عدم [illegible] المیت [illegible] الدین و الوصیة [illegible]

[illegible]

[illegible] الدیون [illegible] الوصیة [illegible]

الحبوة [illegible] الوصیة [illegible]

[illegible] الحبوة [illegible]

[illegible] الحبوة [illegible]

[illegible] الورثة [illegible]

[illegible] الورثة [illegible]

[illegible] المختار

[illegible] الوارث [illegible]

[illegible] التعارف

[illegible] دو زن و یک کنیز داشته [illegible]

[illegible]

[illegible] دو پسر و یک دختر [illegible]

[illegible] دختر [illegible]

[illegible]

[illegible] الی آخر [illegible]

[illegible] تقسیم [illegible] اول باید ملاحظه کرد [illegible]

[illegible] زمین [illegible]

[illegible] زمین [illegible] عمارت و بنا [illegible] ورثه [illegible]

[illegible] وارث [illegible]

مال تقسیم [illegible] اولاد [illegible] مال را ده سهم قسمت میکنند سه سهم مال اولاد زن بزرگ

[illegible] مال اولاد زن دوم [illegible]

[illegible] دختر [illegible] دختر [illegible]

[illegible] سهم تقسیم میشود [illegible] زن بزرگ [illegible]

[illegible]

[illegible] دختر [illegible]

[illegible] دو پسر دارد [illegible]

[illegible] پسر [illegible]

[illegible] پسر [illegible]

[illegible] پسر [illegible] میراث [illegible]

[illegible] میراث [illegible]

[illegible]

[illegible] برادر [illegible]

[illegible] میراث [illegible]

[illegible] میراث [illegible]

[illegible] میراث [illegible]

[illegible] میراث [illegible]

[illegible] برادر [illegible] میراث [illegible]

وارث نمیرسد هرچند در آن طبقه اقرب از اولی باشند بلکه میراث [illegible] مثل برادرزاده و خواهرزاده و هرگاه پدر [illegible] مال داشته
و آن پسر صاحب فرزند [illegible] میراث از پدر [illegible] میرسد و پدر از او میراث نمیبرد چون [illegible]
مادر رسید از آن میراث نمیبرد زیرا که میراث [illegible] چنانکه گفتیم — شخصی در طفولیت اسیر است [illegible]
[illegible] فوت شده [illegible] در احوال [illegible]
[illegible] بعضی از وارث [illegible] که در آن [illegible] شرع باشند [illegible] باید کرد و اگر [illegible]
[illegible] باید داد [illegible] — [illegible]
[illegible] بعد از آن [illegible] بعد از [illegible]
[illegible] ماذون حاکم شرع باشد [illegible] میتوان داد و هرگاه [illegible]
[illegible] و بعد ظهور وارث [illegible] دو قول است و اظهر [illegible]
زینب مرد و از او [illegible] و شوهر [illegible] میراث او چگونه قسمت میشود — نصف مهر
و مال شوهر میرسد و ثلث [illegible] باقی رد [illegible] میشود [illegible]
[illegible] سدس [illegible] و وارث [illegible]

رد — میراث او چگونه قسمت میشود — [illegible] باشد در اینجا
[illegible] و ثلث [illegible]
[illegible]
مسئله است — رسد شوهر و از او [illegible] میراث او چگونه قسمت میشود
جد و جده [illegible] و اخوات [illegible] و جدات [illegible]
[illegible] برادر [illegible] میراث [illegible] قسمت میشود [illegible]
برادر [illegible]
[illegible]
بمنزله برادر [illegible]
برادر [illegible] — زید برادر [illegible]
ولد خود [illegible]

و زوجه [illegible] و وارث زوجه [illegible] میشود [illegible]
میراث [illegible] یک [illegible]
میراث نمیبرد [illegible]
[illegible] بعد موت پدر میراث او [illegible] بعد فوت [illegible] مال [illegible]
[illegible] حکم میراث [illegible]
[illegible] باید [illegible] لازم است [illegible]
مقتول [illegible]
و آن طفل صغیر هرگاه [illegible] حاکم شرع [illegible]
[illegible]
[illegible] و مقدار دیه [illegible] نمیکنند [illegible]
[illegible]
[illegible] — زید [illegible]
میراث [illegible] چگونه قسمت میشود — میراث [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] میراث [illegible]
[illegible]
[illegible]
در آن [illegible] صورت اجتماع
[illegible]
در میراث [illegible] — میراث [illegible]
برادرزاده [illegible] — هرگاه زینب [illegible]
[illegible] برادر [illegible]
[illegible]

و ذکر کرده‌اند یعنی مادر را و باید منقسم شود [illegible] صورت حکم [illegible] [illegible]

[illegible]

[illegible]

چون [illegible] [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] نصف [illegible] به پدر و [illegible] نصف [illegible]

باقی میان [illegible] ثلث و نصف [illegible] و علامه [illegible] کرده که [illegible] والطهر [illegible]

چون [illegible] الدین [illegible]

[illegible] زوجه [illegible]

عمرو [illegible] نصف [illegible] زوج [illegible] و از عمرو طفلی [illegible] بعد از آن عمرو فوت شد

و بعد عمرو زوجه او هم فوت شد و بعد از زوجه آن طفل هم فوت شد و [illegible] مادر [illegible]

این نصف [illegible] نصف دیگر که [illegible] مال کیست

[illegible] نصف [illegible] عمرو [illegible] بعد فوت [illegible] زوجه [illegible]

[illegible] ثلث [illegible] سدس [illegible]

اگر آن طفل پسر [illegible] نصف [illegible] سدس [illegible]

میان [illegible] نصف [illegible] مادر [illegible]

مال [illegible] سدس [illegible]

در وقتی [illegible] پدر و مادر [illegible]

[illegible] سدس [illegible] مادر [illegible] برادر [illegible]

از [illegible] برادر [illegible]

[illegible] سدس آن مال پدر [illegible] سدس [illegible] مادر [illegible]

او [illegible] دختر [illegible] پدر و مادر [illegible] سدس [illegible]

بالنسبه میان [illegible] سدس [illegible]

[illegible] طفل [illegible] پدر و مادر [illegible] نصف مال پدر [illegible] مادر [illegible]

بعد [illegible] ثلث [illegible] مادر

[illegible] ثلث [illegible] پدر [illegible]

[illegible] طفل صغیر [illegible] پدر و مادر [illegible] اسلام اختیار کرده

[illegible] طفل [illegible] اسلام [illegible]

و اما [illegible] طفل [illegible] میراث [illegible] طفل [illegible] اسلام [illegible] طفل در شرع حکم

مسلم [illegible] حکم [illegible]

[illegible] اسلام [illegible] طفل [illegible]

طفل مسلمان [illegible] و [illegible] اسلام [illegible]

در کلام [illegible] طفل [illegible] اسلام

[illegible] میراث [illegible]

[illegible] طفل

در حکم مسلم [illegible] میراث [illegible]

[illegible] پسر [illegible]

[illegible] برادر [illegible] پسر

[illegible] برادر [illegible] خواهر [illegible]

[illegible] اسلام [illegible] مسلمان [illegible]

[illegible] مسلمان [illegible] طفل [illegible] مسلمان [illegible]

[illegible] روایت [illegible]

[illegible]

چون [illegible] اسلام [illegible] میراث [illegible]

وارث دیگر [illegible]

[illegible] وارث مسلمان [illegible]

[illegible] مرتد [illegible]

[illegible] مرتد [illegible] میراث مرتد [illegible] وارث مسلم [illegible]

[illegible] میراث مرتد [illegible] وارث مسلم [illegible]

[illegible] وارث [illegible] مرتد [illegible]

[illegible] طفل [illegible]

کفته است که این روایت شاذ است و مع هذا معارض است ببعض روایات معتبره که مطلقاً دلالت دارد بر آنکه میراث مرتد کافر از برای مسلم

و مضمون آن این است که در حین موت مرتد اسلام نیاورده اند [illegible] ورثه او [illegible] و اولاد مرتد

مسلمانند منتقل است و بعد از آن [illegible] از این روایت [illegible] عدم صحت آن [illegible] بنقیه

بغایت موجه و بودن آن است [illegible] مرتد [illegible] مشهور [illegible] سابقاً چون مرتد در وقت [illegible] حکم

او این بود که کافر از او میراث نبرد و [illegible] مستحق است و [illegible] مطلب است [illegible] اطفال مرتد را از اول

منزله [illegible] کرده اند [illegible] است او را [illegible] میگوییم که اگر مراد [illegible] این است که اطفال [illegible] مطلق

میراث نمیبرند [illegible] میگوییم این سخن [illegible] اطلاق نیست بلکه تفصیل میدهیم و میگوییم که این اطفال اگر

نطفه ایشان در حال اسلام مرتد منعقد شده [illegible] نطفه در حال کفر [illegible] آن طفل

محکوم باسلام است و ارتداد پدر او [illegible] و کفر آن طفل نمیشود و هرگاه در حال ارتداد نطفه منعقد شده او

هم در حکم ورثه کفار [illegible] زینب [illegible] او

او [illegible] موت [illegible] معلوم نباشد و [illegible] دارد و آن اولاد [illegible] نبوده اند و [illegible] وارث زینب

زوج است و دو برادر در میراث زینب چگونه قسمت میشود هرگاه آن اولاد [illegible] از این زوج [illegible] میراث مال

زوج است ربع آن [illegible] میراث زوج [illegible] چون [illegible] و الد بودن [illegible] معلوم نباشد که در حین

موت زینب ولد [illegible] داشته اند چون [illegible] اولاد میراث میبرند و [illegible] میراث اولاد زینب

که [illegible] میرسد و هرگاه اولاد [illegible] باشند ربع [illegible] و [illegible] اولاد [illegible] و [illegible]

منتقل میشود [illegible] که برادران زینب [illegible] قسمت میکنند [illegible] زید [illegible]

[illegible] یک پسر و سه دختر و بعد فوت زید یک پسر و یک دختر فوت شد و بعد از آن زینب شوهر

کرد بعمرو برادر زید و از او یک پسر و یک دختر متولد شد و بعد عمرو فوت شد [illegible] پسر و دختر [illegible]

بودند و بعض [illegible] و بعد زینب فوت شد و بعد از آن پسر عمرو فوت شد الحال دختر عمرو و دختر زید

اموال زینب را چگونه قسمت کنند [illegible] میراث [illegible] میراث زید [illegible] قسمت میشود

[illegible] که [illegible] که در [illegible] و [illegible] هشت [illegible] زینب است [illegible] قسمت میکنیم [illegible]

میشود چون میراث [illegible] بعد از [illegible] میرسد پس سه [illegible] از آن [illegible] زینب میرسد و دو سهم بآن دو دختر پس

مجموع حصه زینب [illegible] شش سهم میشود از [illegible] سهم و حصه آن دو دختر چهارده سهم میشود از [illegible] سهم و اما میراث

و اما میراث زینب بعد فوت او پس اول طلب [illegible] باید طلب کرد و بعد از آن تقسیم میراث زینب [illegible]

شرکت [illegible] میگویند [illegible] ندارد و کسی [illegible] از خود دارد باید [illegible] مال او است و هرگاه [illegible] باشد

[illegible] ندارد و بعد از [illegible] معلوم [illegible] پس اول باید میراث زینب قسمت کرد میان

اولاد او که دو دختر [illegible] است و یک پسر و یک دختر [illegible] مال او را [illegible] میراث [illegible]

[illegible] از مال خود [illegible] حصه میکنند [illegible] حصه پسر است و [illegible] حصه دختر و اما میراث پسر عمرو از زینب

که بعد زینب مرده است [illegible] قسمت میشود میان [illegible] و ثلث [illegible] از شوهر

[illegible] است که [illegible] قسمت میکنند و [illegible] هرگاه کسی فوت شود

و یک برادر پدری و مادری [illegible] و یک برادر پدری [illegible] و [illegible] وصیت کند که [illegible]

[illegible] قسمت کنند چه باید کرد هرگاه معلوم باشد که مراد او [illegible]

مثل [illegible] از مال میراث و استحقاق وارث [illegible] از جانب [illegible] بحکم میراث و [illegible]

که وصیت کرده [illegible] و [illegible] تمام مال را وصیت میکنند [illegible] مذکور [illegible]

پس در اینصورت با وجود عدم [illegible] زاید بر ثلث را وصیه در ثلث معتبر است و ثلث [illegible] در میان

[illegible] قسمت میکنند و [illegible] قسمت میکنند [illegible] برادر و [illegible] پدری [illegible] و هرگاه معلوم باشد که مراد

او این است که [illegible] میراث خود [illegible] باشند و [illegible] برادر پدری [illegible] وصیه داده شود و همچنین خواهر

هم [illegible] از حق خود [illegible] باشد و [illegible] وصیه زاید بر ثلث [illegible] در مقدار ثلث اعتبار میشود

[illegible] ثلث است هرگاه وارث [illegible] میگردد [illegible] میراث و [illegible]

قسمت میشود و ثلث [illegible] آن برادر پدری و [illegible] میراث [illegible] قسمت میکنند و هرگاه [illegible]

[illegible] باشد [illegible] وصیت کرده [illegible] در بعض [illegible] قرار دادن حق میراث

[illegible] باشد و [illegible] میراث مال ایشان

است [illegible] و خلاف [illegible]

[illegible] چند مقدمه [illegible] که صحیح است وصیه [illegible] وارث باتفاق علمای شیعه و دلالت

قرآن و اخبار [illegible] بر ثلث موقوف است باجازه وارث و هرگاه وصیت کند [illegible]

حصه [illegible] وصیت [illegible] مثل آنکه پسر و دختر دارد و وصیت کند [illegible] ثلث مال

به غیر بدهید و دو ثلث باقی پسر برادر و عصبه را زیرا که ازین معنی ثابت خواهد بود خواه وصیت کند به چیزی بدهید خواه نکند
و از بعض شروح نقل شده است که هرگاه وارث کسی غایب در ملک دیگری مال وصیت کند که به او بدهید در علم وصیت خواهد
و غیره که ذکر کرده اند در تحقیق که بعضی علما در شود از زبان شرعی که فرق حاصل میشود در تعلق اموال و بعض ... ان در صورت
که احوال مقصود غیر که و میراث نمود با مقصود وصیت و بنا بر عدم وجوب بر وصیت این فرق نیز مصدق است با وجود آنکه
این اختصاص ندارد به صورت وصیت که جمیع مال ... وارث بلکه صورت عقد هم چنین است پس هرگاه وصیت کند به ...
موجود از برای دو وارث خود مثلا در صورت انحصار مال در ایشان و انحصار وارث و مطابق بوده قسمت ایشان با حصه
ایشان مثل آنکه کنیزی و غلامی دارد پسر و دختری و کنیز صد دینار ارزد و غلام دویست دینار و کنیز را وصیت کند برای دختر
و غلام را برای پسر درین خلاف است و ظاهر این است که وصیت صحیح است ولکن در زاید بر ثلث موقوف است با اجازه
وارث زیرا که حق وارث متعلق به عین مال است متعلق به عین ترکه است و تعیینات نیز حق است پس ثلث کنیز
حق دختر است و ثلث غلام حق پسر و در باقی هر دو شریکند که ارث ... و قول دیگر این است که حق هر یک با حال ثابت و صحیح
است به جهت آنکه حق وارث متعلق است به قیمت ترکه نه اعیان آنها و این خلاف ظاهر ادله است

هرگاه از برای یکی از وراث وصیت کند به مقدار نصیب او از میراث یا کمتر از آن ظاهر این است که این از باب
وصیت نمی باشد که زاید بر میراث بیرد و ظاهر این است که مقصود موصی این بوده باشد که این از باب حق او باشد
از میراث به جهت آنکه هرگاه مقصود او آن باشد لغو میشود از برای آنکه این نیز اولی است خواه وصیت بکند و خواه
نه پس هرگاه از ثلث بیشتر نباشد تمام ... معتبر است و اگر بیشتر باشد موقوف است به اجازه وارث و بعد از آن ...
وصیت باید به ورثه شریک در میراث و در نصیب او چیزی کم نمیشود و اما هرگاه وصیت کند به زاید بر مقدار
میراث او پس اگر معلوم باشد که مقصود او این است که میراث او را زیاد کند و مقدار زاید از آن منع نشود از میراث
پس در این صورت معلوم میشود که وصیت او متعلق است به آن قدر زاید از حصه میراث او در حق او از میراث
و ملاحظه نکرده پس اگر آن قدر زاید از ثلث بیشتر نباشد معتبر است و اگر زاید باشد از ثلث آن قدر زاید بر ثلث
موقوف است به اجازه سایر ورثه و اگر معلوم نباشد که مقصود او منع از میراث و شرکت با سایر ورثه است
در باقی خواه معلوم باشد که مراد او شراکت با سایر ورثه در باقی مال است یا آنکه مجهول باشد حال پس در این حال
میشود تمام کلام او بر وصیت ... زیرا که ظاهر لفظ ... از وصیت ... هرگاه قرینه نباشد که مراد او فقط میراث
هم است زیرا که آن امری است که به حکم خدا ثابت است ... و حمل کلام بر تأسیس اولی است از تأکید

از برای آنکه با وجود ثبوت حق میراث دیگر اراده میراث مانند لغو میباشد ... به جهت اختصار کلام وصیت به میراث یا یک عبارت ادا میکنند
مثل ... مقصود ... مثل دختر و پسر ... در این صورت ... که گفته است ... وصیت ... و ... مقدار
حصه او ... زاید بر ثلث ... در هر ... و هرگاه زاید است در مقدار زاید موقوف است با اعطاء ورثه
و حاصل مقصود این است که در هر دو صورت ... وصیت ... و قرینه ... اعتبار ... این است که موصی منع
از میراث ... و در جمیع ... وصیت ... و هرگاه ... که مراد او منع از میراث است و مقصود او آن
که حق ارث او و حق عطیه و وصیت ... که ... در مقدار حق وصیه ... و در زاید بر مقدار حق وصیت
و ... از تعریفات مختلف که حق ... در ... و در وصیت ...
مال خود را است به غیر بعد از موت ... لفظ اعطوا فلانا کذا بعد موتی ظاهر در وصیت ... است زیرا که ... میراث
ثابت است و احتیاج به عطاء ... و این سخن در وصیت ... هر چند در لفظ واحد ... و ...
بیشتر گفتیم که لغو میشود ... و در ... استحقاق حق است و الا ... و ... است نذر ... مثل نذر
صلوة یومیه و صوم رمضان ... که در اصل وجوب ... دیگر ... مثل
لزوم کفاره ... در ... مقصود ... مسئله ثالثه باید دانست که در وصیت ... صورت
و الفاظی که از برای ... مذکور میشود باید دلالت بر مراد ... بر دلالت مقصود ... دلالت کند بر ...
او ... مال از برای کسی ... و ... و این ... مشهور ...
که هرگاه یکی از وارث خود را از میراث ... و بگوید لا تعطوا فلانا شیئا من مالی مشهور ... این است که باطل است و
و بعضی گفته اند که ... وصیت ... حصه او ... پس ... او از برای سایر ورثه هرگاه
زاید بر ثلث نباشد ... که ... از قسمت میکند ... این سخن ... زیرا که ... لا تعطوا فلانا
شیئا ... مقصود ... دلالت ندارد ... گفت ... لازم
نبود ... که ... میگویند زیرا که ... اموال در ... حیات ... چیزی
... و ... میگوید ... محروم باشد ... لازم ... باشد ... بوارث ...
... و ... مصداق وصیت ... مصداق میراث ... لازم است پس معلوم شود
که وصیت است ... و ... هرگاه ... کند که ... از
... وصیت کرده ... یکی از وراث ... گفتیم ... وصیت کند

که تمام مال او را بوارث او بدهند و وارث مستحق باشد [illegible] و بر وفق حقوق [illegible] الامر بلفظ واحد ادا کند مثل آنکه سه پسر دارد
لا غیر و بگوید [illegible] چنانچه [illegible] که در صورت اخری وصیت باشد و هرگاه معلوم نباشد قصد او
لفظ را حمل بر آن میکنیم [illegible] مطابق است هر چند [illegible] از وصیت احکام وصیت از وصیت احتیاج باشد در زیاده
بر ثلث و [illegible] زیرا که [illegible] بر [illegible] موجود است خصوصا در صورتی که [illegible]
بمسئله میراث باشد [illegible] که وصیت از برای اقرباء و خویشان ثواب دارد و در باب اتفاق بقصد
وصیت بمجموع اموال [illegible] بلفظ واحد قرار دهد از برای [illegible] دارم هر یک [illegible] ان
پسر بدهند که [illegible] و هرگاه [illegible] و وارث [illegible] باعتبار
قیمت [illegible] پس [illegible] باید دانست که هرگاه کسی مثلا وصیت کند که دختر را مساوی
پسر بدهند این وصیت [illegible] علماء در قواعد [illegible] که [illegible] وصیت [illegible] باشد
و [illegible] که دو وصیت [illegible] پس وصیت بربع کرده خواهد بود و [illegible] احتمال اول [illegible] است که وصیت کرده است
که [illegible] بمقدار [illegible] که بدختر [illegible] و [illegible] احتمال دوم [illegible]
که [illegible] وصیت [illegible] وصیت بربع مجموع ترکه است از برای دختر [illegible]
میرسد از باب میراث [illegible] که نصف [illegible] میرسد از باب میراث و [illegible] که در صورت
[illegible] سدس [illegible] از حصه پسر [illegible] نصف مجموع ترکه [illegible] از باب میراث و [illegible]
میرسد از باب میراث باید نصف [illegible] از باب میراث و نصف [illegible] پس ربع ترکه
که بدختر رسید از باب میراث است و ربع دیگر باید از باب وصیت باشد [illegible] سدس [illegible] وصیت اول باشد
که [illegible] و نصف سدس [illegible] از دلالت [illegible]
محقق [illegible] در [illegible] وصیت و [illegible] پس میگوییم هرگاه [illegible] شش تومان باشد و یک
پسر و یک دختر وارد [illegible] میراث قسمت شود [illegible] تومان [illegible] و دو تومان [illegible] وصیت میکند که دختر را مساوی
پسر بدهد [illegible] سدس [illegible] حصه پسر [illegible] دختر بدهد [illegible] تومان [illegible] باشند [illegible]
وصیت [illegible] است برای دختر [illegible] و [illegible] میگوییم که [illegible] پسر دارد [illegible] تومان است از باب
میراث است و نصف مجموع ترکه است و باید دختر نصف پسر [illegible] از باب میراث [illegible] ربع [illegible]
[illegible] باشد پس این [illegible] از باب میراث [illegible] دیگر [illegible] وصیت خواهد بود

میراث

خواهد بود پس نظر [illegible] زید وصیت بربع ترکه از برای دختر کرده است که سدس [illegible] وصیت اول است و نصف سدس از
[illegible] حقیر [illegible] است که این وصیت [illegible] است بربع [illegible] ربع [illegible] از سدس و نصف سدس که
که سدس از مقدار [illegible] حصه پسر [illegible] و نصف سدس از مقدار [illegible] حصه دختر زیاد دارد
زیرا که فرق [illegible] حصه [illegible] و حصه [illegible] پس هرگاه شش تومان دارد و [illegible] دختر [illegible]
که دختر را مساوی کنید با پسر [illegible] میگوییم که [illegible] مساوی کنید [illegible] است که [illegible] بعنوان تضعیف
کنید از باب [illegible] و [illegible] چاه [illegible] و [illegible]
[illegible] بر دارد [illegible] مساوی [illegible] احتمال اول باطل است بجهة آنکه [illegible]
[illegible] در [illegible] صحیح است [illegible] پس [illegible] احتمال دوم پس [illegible]
احتمال است [illegible] از [illegible] حصه [illegible] پسر است [illegible] مستحق [illegible] حصه [illegible] که حصه [illegible]
[illegible] مستحق [illegible] و دوم [illegible] مال [illegible] که شش تومان است و [illegible] فرض کنیم [illegible] پسر و دختر
چهار تومان به پسر برسد و دو تومان بدختر [illegible] از چهار تومان [illegible] دو تومان [illegible] فرض
محقق [illegible] احتمال اول [illegible] احتمال [illegible] باطل است بجهة آنکه وصیت [illegible]
[illegible] ثابت وارث و [illegible] ثابت [illegible] ثلث دارد
[illegible] بعنوان [illegible] موقوف [illegible] ثلث پس این وصیت [illegible]
[illegible] ملکیت و [illegible] چنانکه بالفعل [illegible] تومان [illegible] دو تومان [illegible] دختر
[illegible] پس [illegible] از وصیت [illegible] که [illegible] سدس از حصه و [illegible] پسر [illegible] برای دختر [illegible]
که بقدر نصف سدس از حصه [illegible] دختر [illegible] کنید از برای دختر و این [illegible] وصیت بربع
مجموع ترکه است پس وصیت [illegible] سدس وصیت [illegible] و وصیت بنصف سدس وصیت [illegible]
[illegible] واحد [illegible] و [illegible] الطلاق [illegible] وجهی ندارد زیرا که
[illegible] مطابق [illegible] الابن و البنت [illegible] که [illegible] لو اعطوا البنت [illegible]
[illegible] السدس [illegible] الابن [illegible] نصف سدس و اعطوا [illegible] نصف سدس
[illegible] السدس [illegible] فابلان [illegible] وصیت این

اینست که وصیت شده باشد بمادون السدس و ساکت باشد از زیادتی النصف سدس نفیاً و اثباتاً چنانکه از کلمات سابقه علامه
که چنین از این مسئله گفته است و ما بعد از این از او نقل خواهیم کرد مستفاد میشود و هرگاه چنین باشد چگونه تسویه بجعل
مراتب که و قصد موصی تسویه است و مدلول مطابقی تسویه هم اینست که طرفین مساوی باشند و این چگونه جمع میشود
با سکوت از زیادتی النصف سدس پس این نیز از باب وصیت است از برای احد ورثه بزاید بر قدر حق او با قصد
منع از ارث دیگر چنانکه پیشتر اشاره کردیم که در زاید ملاحظه ثلث میشود و در مقدار ثلث ممضی و در زاید
موقوف باجازه است و زاید در اینجا سدس و نصف سدس است که عبارت از ربع باشد و ممضی است چون اقل از
از ثلث ترکه است و بدانکه ثمره نزاع در دیگر با وصیت واضح است یا متعدد و لهذا سدس است یا ربع ظاهر
میشود در صورتی که وصیت کند که کل ثلث [illegible] بعض سهم [illegible] بعمرو بدهید مثل اینکه بگوید میان پسر و دختر
من تسویه کنید و باقی را مانند ثلث را که اختیار آن با من است بدهید بعمرو که بنا بر سدس باید بعمرو داد و با نصف
سدس ربع بنا بر اول سدس است و بنا بر ثانی بعض وصیت بر ربع نصف سدس است از جمله مسائلی که در قواعد
از این باب ذکر کرده این است که وصیت کند از برای کسی بمثل نصیب از حصه وارث معین با احتمال وجود وارث
دیگر مثل اینکه دو پسر دارد و وصیت کند که نصف حصه این پسر معین را بدهید بزید و گفته است که در آن
چهار احتمال است اول آنکه وصیت [illegible] در اینجا یک وصیت است که همان واحد نصف حصه آن یک پسر است
بزید دویم احتمال تعدد وصیت است که یکی وصیت بنصف آن حصه آن پسر معین است برای اجنبی و دویم وصیت
مساوی آن است از برای آن برادر دیگر بر وصیت اجنبی سیم احتمال تعدد است بر نهج مزبور لکن با انعدام
وصیت اجنبی [illegible] وصیت دیگر و چهارم تعدد است بر نهج مزبور با عدم ترتیب [illegible] احدهما بر آخر و ما وجه
هر یک از احتمالات را ذکر میکنیم و آنچه بر آن وارد میآید و بعد از آن مختار را ذکر میکنیم اما احتمال
اول پس تحقیق [illegible] شارح آن گفته که لفظ موصی پیش از این دلالت ندارد که نصف حصه آن پسر [illegible]
بدهید و متوقف امری دیگر نیست پس باید باین تحقیق لفظ [illegible] معلوم میشود که مراد شارع در حق برادر
دیگر هم جزو است لان الکلام فی المحقق [illegible] که مقتضی آن این است که از حصه آن دیگر چیزی کم نشود و از
وارث برای او هم وصیتی نباشد و وجه این [illegible] چنین بیان کرده است که وصیت مانع میراث است در جائی که صحیح
باشد چنانکه [illegible] دلالت [illegible] میراث از وصیت [illegible] و وصیت [illegible] جزء است بعض وارث بودن

میراث

بودن شخص پسر بودن ثابت است مثلا [illegible] و وصیت بوارث بودن پسر بودن متحقق است مثل وصیت نمودن [illegible] است
که وصیت در حق آن پسر دیگر منعدم است پس شرط با جزء متحقق است پس به ارث بودن آن پسر ثابت نیست بجهة آنکه کلام
موصی باطل بود دلالت کند بر اینکه نصف حصه این پسر را باجنبی بدهید و متوقف نشده برای زیاده بر این پس این یک وصیت
است و کلام [illegible] این است که [illegible] این است که نصف حصه ثابته مستغرقه این پسر
بعد از [illegible] بزید اجنبی این وصیت [illegible] چون [illegible] نصف در حق غیر است و بودن
اجازه [illegible] و هرگاه مراد این است که نصف حصه این پسر که هنوز مستقر
نشده [illegible] بزید [illegible] وصیت [illegible] پسر ندارد زیرا
که میراث بردن پسر دیگر [illegible] ثابت [illegible] وصیت فی ایضاح المحققین گفته است که تغییر
نسبت بجهة او [illegible] بجهة این پسر قبل از [illegible]

الموانع ارث

وصیت در ربع [illegible] پسر [illegible] باوجود حکم
میکنیم که [illegible] وصیت بجهة آن پسر معین هم ممنوع است زیرا که [illegible] پسر بودن هم موقوف است
بعدم وصیت [illegible] حصه او [illegible] است تا وصیت متعلق بجهة او شود با آنکه
که بعدم وصیت بر میراث [illegible] هم در اصل میراث است و هم در مقدار آن است و هم در تحقق
آن است پس هنوز [illegible] وصیت [illegible] که وصیت متعلق بجهة او شود
و دیگر [illegible] المحققین گفته است که عدم وصیت شرط [illegible] که وصیت در حق آن پسر معدوم است
پس میراث ثابت [illegible] که عدم وصیت شرط بودن تمام مقدار حق [illegible] قرار داده
بمقام [illegible] مقدار ارث [illegible] قرار داده باز از باب [illegible] مثل ثلث و ربع و ثمن
باز از باب [illegible] ترکه [illegible] برادران فقط یا خواهران فقط [illegible] باشند یا اشتراک پسر
و دختر [illegible] الذکر مثل حظ الانثیین [illegible]

فرائض [illegible]

[illegible] وارث [illegible] وصیت و دین نباشد و هرگاه [illegible]
[illegible] وصیت و دین [illegible]
پس [illegible] وارث [illegible] دین [illegible]

اولاد و اگر وصیت از برای زید کرده باشد که نصف یا ربع میکنند [illegible] ثلث [illegible] میکنند و همچنین

بلکه در صورت وصیت باز [illegible] مقدار [illegible] [illegible] اولاد کم

للذکر مثل حظ الانثیین [illegible] وراث پسران و دختران

باشند پسران [illegible] دختران [illegible] پسران [illegible] دختران [illegible]

است میان پسران [illegible] وصیت است [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

وصیت [illegible] نصف [illegible]

[illegible]

[illegible]

رز جای دو لیرم و کسی را ... آن پسر نشود و نصف حصه ... بعد با اجنبی پس باید اول ... نصف ... مقدم داشت چون
موصی له اول اعتبار کرده است و ثمره این در صورت تعدد ظاهر میشود مثل اینکه ثلث وفا بدو نکند پس مقدم را باید مقدم داشت و اگر
ندرد ... وفا بوصیه ... بیش ... حصه ... و این اقوال ... اینکه تقدم طبیعی کافی نیست ... تقدم
ذکری نمیشود ... در تقدیم ... تقدم ذکری است با وجود اینکه آن تقدم طبیعی هم ... مقدم ...
لفظ ... وصیت ... پسر ... اجنبی ... و دلالت ... نصف پسر ... است
تعارض ... پس ... خواهد بود و در این ... گفته است که وصیت در ثلث حصه ... پس سدس
... ثلث نصیب ... با اجنبی ... و نصف ... بهم ... کلام
... در صورت تقدیم وصیت پسر ... سدس ...
وصیت ... حصه پسر ... نداده ... وصیت ... نصف ... حصه پسر ... پس نصف
سدس ... خواهد بود ... اجنبی داده شود ... این
... که مراد از حصه پسر ... نصف ... اجنبی وصیت کرده نصف ... و در صورت تعدد وصیت ...
نصف ثلث ... سدس است ... حصه ... ثلث حصه ... سدس ...
و ... کلام ... در صورت تعدد وصیت ... ثلث حصه ... باید ... و مجموع
... مجموع ... ثلث ... و افضل ... مجموع ... باید
از مجموع حصه ... تخصیص ... اجنبی ... است که ... زاید
بر ثلث ... مجموع ... باید ... کرد و در صورت تقدیم وصیت ... اجنبی ...
در صورت ... و اما احتمال ... که تعدد وصیت ... اجنبی ...
... گفتیم ظاهر است و علامه ... که ... اجنبی ... نصف سدس ... ازین
بیش گفتیم ... وصیت ... مقدم ... ثلث حصه ...
که وصیت ... ثلث حصه ... سدس است ... نصف سدس ... ده ...
اجنبی ... است ... وصیت ... نصف ... که ... است
... و ... بر ثلث ... وصیت اجنبی ... است ... ربع ... میشود

میراث

پس ... نصف سدس است از حصه ... و اما احتمال چهارم
که تعدد وصیت ... اعتبار ترتیب و آن اوجه ... و وجه آن از آنکه پیش گفتیم ظاهر شد و
علامه ... مقدم ... ذکر کرده ... و وجه آن ... ثلث ... گفتیم هرگاه
این ... مریض ... منجزات مریض ... بعد موت ...
... وصیت ... لفظ ... حصه ... است
... میراث ... است ... با تحقق
اورکه

میراث ... وصیت ...
با تحقق میراث ... اجازه ... وارث ... وصیت ...
... ارباب میراث ... وصیت ...
گفتیم ... که ... وصیت ... ارث هم صحیح است و منافات
هم ... تحقق ... اجازه ... وصیت ... وارث از ...
ثواب ... وصیت ... میکند ... خود ... تعلق ... کرد ...
... بعد از موت و وارث هم حق ... قبل الموت ...
... علاقه ... ثلث ... علاقه ... وصیت ... علاقه وارث منقطع
میشود ... ثلث ... تحقق ... ملک ...
که ... علاقه ... ملک مستقر ... تنفیذ ... علاقه ... اینها از ارباب
بیع ... ملک ... بیع میشود ... واقع میشود که ...
بایع ... ارباب ... وقف و هبه ثواب و احتساب
... میشود ... وصیت ... منتقل
خود ... منتقل کرده باشد ... ثلث ...
قول ... است ... وجود ... عدم ...
ان ... وصیت ... حال ... معلوم ... حال ...

اظهر حمل لفظ است بر اراده وصیت در مجموع مفعول اعطوا و اراده [illegible] مخصوص [illegible] عام از ارباب عموم [illegible] پس اگر مثلا

سوال [illegible] در این صورت [illegible] باشد معلوم [illegible] در وصیت بمجموع [illegible] و [illegible] وارث [illegible] چه [illegible] است که برادر

بودن [illegible] میراث نمیبرد وان دو وارث دیگر هم مساوی [illegible] پس اگر [illegible] ارواث [illegible] وصیت [illegible]

که [illegible] وصیت [illegible] میکنیم و [illegible] بحکم و هرگاه وراث [illegible] وصیت [illegible] میراث [illegible] بحکم میراث

[illegible] وصیت [illegible] قسمت میکنیم [illegible] برادر و خواهر [illegible] و هرگاه [illegible] که مجموع [illegible]

وصیت [illegible] برادر و [illegible] لفظ اعطوا [illegible] ارباب میراث [illegible] و بعضی ارباب

وصیت [illegible] میراث برادر [illegible] وصیت [illegible] میراث خواهر [illegible]

[illegible] برادر [illegible] خواهر است وان برادر [illegible] وارث [illegible]

دوازده [illegible] میکنیم [illegible] برادر و [illegible] وصیت [illegible] چهار

از [illegible] دوازده وصیت [illegible] چهار [illegible]

[illegible] کنیم [illegible] برادر [illegible] میراث [illegible] خواهر [illegible] ارباب میراث [illegible] خواهر [illegible]

دو [illegible] ارباب وصیت [illegible] خواهر [illegible]

در [illegible] که چهار [illegible] کنیم [illegible] چهار [illegible]

دو چهار [illegible] قسمت میکنیم [illegible] خواهر [illegible]

دوازده [illegible] خواهر از ارباب وصیت [illegible] برادر [illegible] میراث [illegible] خواهر [illegible]

میراث و تقسیم [illegible] خواهر [illegible] وصیت [illegible]

[illegible] در مسائل [illegible] کردیم [illegible] در صورت [illegible] وصیت [illegible] دو وارث

که بحکم [illegible] صورت سوال [illegible] بیان کردیم [illegible]

برادر [illegible] مادری [illegible] وارث [illegible]

[illegible] شرط [illegible] برادر [illegible] خواهر [illegible]

خواهر [illegible] برادر [illegible] خواهر [illegible] چهار

[illegible] بخشید [illegible]

[illegible] دلالت دارد شرط سیم

شرط سیم آنکه بر ورثه [illegible] میراث [illegible] پس اگر [illegible] وارث [illegible] مخالف [illegible]

[illegible] دلالت [illegible] شرط [illegible] باشند [illegible] وارث [illegible]

[illegible] دلالت بیان [illegible] میراث او [illegible]

[illegible] صدوق و ابن [illegible] اطلاق [illegible]

[illegible] شرط [illegible]

[illegible] باشند پس [illegible] وارث [illegible]

دلالت [illegible] نقل کرده اند [illegible] کلام [illegible]

[illegible] میراث [illegible] شرط [illegible] کرده اند [illegible]

در [illegible] مورث [illegible] میراث [illegible]

[illegible] کرده است [illegible] میراث [illegible]

جهة [illegible] خواهر [illegible] شرط [illegible] مورث [illegible]

[illegible] در صورت [illegible] میراث [illegible]

[illegible] برادر [illegible] میراث [illegible] هرگاه [illegible]

شوهر [illegible] و [illegible] میراث [illegible]

صورت سوال [illegible] میراث [illegible] ارباب میراث [illegible]

مال [illegible] وارث [illegible] زید [illegible] مادر [illegible]

و دختر میراث [illegible] قسمت میشود نصف مال دختر است [illegible] و سدس مال مادر [illegible]

[illegible] چهار حصه میشود [illegible] میراث [illegible] قسمت میکنند [illegible]

سهم مال دختر میشود [illegible] و یکسهم مال مادر و [illegible] دوازده سهم مال زوجه شرط میراث بردن [illegible]

متولد شود چه چیز است شرط است در میراث بردن [illegible] متولد شود پس هرگاه مرده متولد شود

میراث نمیبرد [illegible] است [illegible] دلالت [illegible] دارد [illegible] است

بر [illegible] حرکت کردن [illegible] باید حرکت [illegible] باشد [illegible] ارباب [illegible] باشد

حرکت کردن گوشت زیرا که این حرکات مطلوب نیست [illegible] را از دهان قصاب [illegible] میکند

وطه [illegible] که بعضی قدر که در دهان [illegible] کنند و برهم که اراده هم توان اکتفا کرد وصورت منقوله در اینجا شرط نیست وقول بان

[illegible] اکتفا [illegible] حرکت در [illegible] منقوله هم ممکن است بلکه در حیوان مذبوح

والحق در حکم آن است که [illegible] حرکت [illegible] شرط است در میراث بردن

او [illegible] منقوله [illegible] در حیات او [illegible] شرط نیست در [illegible] موت

و [illegible] حرکت کند [illegible] در وقت [illegible] است

زینب منقولات [illegible] در ربع واوس میراث [illegible] قسمت میشود

الصوکل زوجات

ونشیت مال [illegible] سه [illegible] و [illegible] است

هل یستحق الولد الاکبر [illegible] الحبوة [illegible] ابیه [illegible]

ابیه وما [illegible] الجمیع وما شروطه الجمع علی [illegible] علی ثبوت الحبوة [illegible] والاشهر انه

علی سبیل الوجوب [illegible] ابن الجنید والسید [illegible] القول [illegible] والاول [illegible] الاجماع

المنقول والاخبار [illegible] ابن ادریس الاجماع [illegible]

[illegible] السید المرتضی [illegible]

[illegible] الواردة فی ذلک [illegible]

[illegible] الاخبار

علی عموم المیراث [illegible] الاخبار [illegible]

[illegible] الاخبار [illegible]

الخبر المتواترة [illegible]

علی سبیل [illegible] الاخبار [illegible]

[illegible] الاجماع [illegible]

[illegible]

لذلک [illegible] الولد

[illegible] اذا هلک الرجل وترک [illegible] فللاکبر

فللاکبر السیف والدرع والخاتم والمصحف [illegible] القول [illegible]

[illegible] الکلام [illegible]

[illegible] الشهید [illegible]

[illegible] الوارث [illegible] السید [illegible]

[illegible] الاجماع والکتاب والسنة [illegible] تخصیص الکتاب [illegible] الاخبار

[illegible] الکتاب [illegible]

[illegible] الکتاب [illegible] المیراث [illegible]

[illegible] الوجوب [illegible] القول [illegible] ابن الجنید والسید [illegible]

[illegible] الصحیح [illegible] تخصیص الکتاب [illegible]

[illegible] الاخبار [illegible]

[illegible] الاخبار [illegible] سیفه [illegible] وکتبه [illegible]

[illegible] الاکبر [illegible]

سیفه ومصحفه وخاتمه [illegible] الاکبر السیف [illegible]

[illegible] السیف والدرع [illegible] والمصحف [illegible]

فللاکبر [illegible] سیفه [illegible]

[illegible] سیفه [illegible]

[illegible] الصحیح فی جواز تخصیص الکتاب [illegible]

المحقق فی الاصول [illegible] المنقول

[illegible] الصحیح [illegible]

[illegible] الکتاب [illegible]

[illegible] الاکبر [illegible] الاخبار [illegible]

[illegible]

او بی سبیل وارادة الاستحباب علی الاولیاء وقوله ما علیهم و علی القسیم فی المکلفین اکثر بعدا و اشد تعسفا و لا اختلاف فیه فی الزیادة
والنقصان فلیس بخفی بعد حمل الدلالة علی الاستحباب فیه و دره الفقیه فی بعض الموارد لا فی باب التساند والفوائد اذا وجد
المطلوب دلیل کما فی مسألة البئر فان الاخبار المعتبرة الدالة علی عدم تنجسه وعموم وجوب النزح کثیرة بالغة حد [illegible]
بالاعتضاد [illegible] علی الاصل حیث لم یتم الدلیل علی خلافه والاعلام استحقاق واحد منها علی تمام الاربعة
المستدل علیه فتلک الاخبار عن الصدوق وهی عموم السیف والثیاب فیه [illegible] فلا یمنع ذلک الاستدلال الروایة الاولی والثانیة
والرابع [illegible] والظاهر ان المراد بالدرع هو القمیص کما هو احد معنییه فی اللغة [illegible] فی کثیر من الاخبار [illegible]
[illegible] علی تمام المطلب فی کلامهم [illegible] علی الدرع المحمول [illegible]
[illegible] علی الاصل [illegible] الدلالة فی التخصیص [illegible] سایر الثیاب [illegible] عدم القول
بالفصل [illegible] ان عدم [illegible] الفقهیة علی تمام المطلب [illegible] دلیل منطبق
علی تمام المطلب [illegible] دلیل اخر من روایة او اجماع او غیر ذلک [illegible] الروایات المشتملة علی ذکر
الثیاب [illegible] بمجموع الروایات ولا الصحیح [illegible] الاصحاب [illegible]
[illegible] بعض اجزاء الروایة [illegible] ما دل علی حجیة [illegible]
الدلیل علی بطلانه [illegible] حجیة [illegible] العام المخصص [illegible] الروایة المشتملة علی الکتب والرحل
والراحلة روایة الصدوق فی الفقیه [illegible] الاصحاب وکذا الکلام
فی السلاح المذکور [illegible] ابن الجنید [illegible] الشهید الثانی [illegible]
الاصحاب عن المذکورات [illegible] الاجماع [illegible] الاستدلال [illegible] ان یتمم الکلام
یحتاج الی ذکر مباحث الاول فی ذکر [illegible] المشهور انه هو الاربعة المذکورة و علی طبقه ادعی ابن
ادریس الاجماع والسید المرتضی [illegible] ثیاب البدن [illegible] وکذا نقل الشهید الثانی فی
رسالة [illegible] کتاب الاعلام [illegible] ثیاب البدن بل اقتصر علی [illegible] الباقیة و نقل
ابن الجنید انه [illegible] السلاح [illegible] ثیاب [illegible] الصدوق [illegible] الکتب
والرحل والراحلة [illegible] الفقیه [illegible] المشتملة علی ذلک مع [illegible]
فی الکتاب [illegible] الاقوی قول المشهور لخصوص الاجماع [illegible] ابن ادریس

میراث

بقضیة حسنة ربعی الثانیة بل صحیحة و نظر ضعف سایر الاقوال مما سبق لان ما دل من الروایات علی تخصیص الحبوة بالسیف
بخصوصه [illegible] عموم السلاح فیها [illegible] السلاح بالسیف [illegible] ما حصره بالسیف مع ان قول
ابن الجنید شاذ و المامور به فی مقبولة عمر بن حنظلة الاخذ بما اشتهر بین الاصحاب وترک الشاذ النادر وکذا ذکر زیادة
الکتب والرحل والراحلة المذکورة فی صحیحة ربعی مع ان الشهید الثانی نقل فی [illegible] ان الاصحاب اعرضوا عنهم ثیاب
[illegible] و هذا ما ینافی ما ذکرنا سابقا من عمل الصدوق علیها و لا التخصیص بثیاب الصلاة فلا دلیل علیه و الکسوة
والکسوة و ثیاب الجلد المذکور فی بعض الاخبار [illegible] ثم ان الظاهر ان المراد بثیاب الجلد هو ثیاب البدن
سواء [illegible] الجلد کالقمیص [illegible] و ما یلبس تحته من المحشو وغیره و الظاهر ان التخصیص فی الاخبار لاخراج
الفرش والوسائد [illegible] ثیاب اهله واولاده [illegible] و نحو ذلک والظاهر [illegible] انه
لا قائل بالفرق بین الثیاب الاصلیة للجلد و غیرها وان [illegible] ابن ادریس [illegible] بثیاب الجلد الظ
منافاته للحدیث [illegible] فالکسوة المذکورة فی صحیحة ربعی [illegible] الاخبار الصحیح تخصیصه بکسوة الجلد و تفریع
علی [illegible] بلفظ الکسوة [illegible] والله اعلم بالصواب هرگاه شخصی فوت شود از زن [illegible]
[illegible] میراث [illegible] قسمت
میکنند [illegible] میدهند [illegible] زمین هرگاه مورث دختر
دارد [illegible] از کدام مال [illegible] میدهند [illegible] از کدام مال میدهند دین [illegible] از مجموع
مال وضع میکنند از زمین [illegible] مخلفات [illegible] دین [illegible] از املاک
[illegible] نقصان [illegible] مخلفات منظور [illegible] نقصان [illegible] دین [illegible] نسبت
بمجموع اموال ملاحظه میکنند [illegible] مخلفات زمین [illegible] وضع میکنند [illegible]
مخلفات [illegible] میدهند والله العالم بحقایق الامور

کتاب القضاء والشهادات

درصورت [illegible] تفصیل [illegible]
والحکم [illegible] هرخانه [illegible]
[illegible]
[illegible] شهادات [illegible]
[illegible]

یعقد به مفادت باید حالیه میکنند با اگر شاهد شهادت بدهد که زید دیروز اقرار کرد که فلان مال عمرو است در این حال حکم نکنیم با تقریب
مالکیت عمرو و همچنین هرگاه زید بمیرد بگوید که فلان دیروز ازو بود و همچنین اگر شاهد شهادت بدهد که دیروز فلان مال عمرو بود
و در دست زید بود و حالا در ید زید است [illegible] زید اقرار کرد که فلان مال عمرو است
و از او خریده است و الا هرگاه شاهد بگوید که من معتقدم [illegible] مال عمرو است [illegible] او [illegible]
مسموع نیست و هرگاه مراد ظن [illegible] باشد [illegible] قبول است هرگاه زوجه دعوی [illegible] داشته باشد و زوج او
و شهادت بدهد و بعد از ثبوت زوجیت زوج [illegible] کند [illegible] باشد [illegible] اختلاف [illegible] شهادت
[illegible] از [illegible] دیگر [illegible] عدم [illegible] است [illegible]
[illegible] بر [illegible] نیست و همچنین در [illegible]
[illegible] و [illegible] در هر [illegible]
[illegible] در این باب [illegible] مطلق [illegible]
بشهادت [illegible] شهادت بدهد [illegible]
[illegible] نیست هرگاه [illegible] شهادت [illegible]
او [illegible] باشد [illegible] شهادت [illegible] صحیح است و این [illegible]
دیگر است [illegible] در آن [illegible]
[illegible] در [illegible] طلاق [illegible]
مطلق [illegible] طلاق [illegible] واقع شود [illegible]
[illegible] شهادت مطلق [illegible] نیست پس هرگاه در حضور [illegible] طلاق بگوید [illegible] واقع شود [illegible]
میتواند مطلق [illegible] ثبوت طلاق باشد هرگاه [illegible] داشته باشد و [illegible]
بعد [illegible] گواه [illegible] از [illegible]
[illegible] میکنند [illegible] و بعض میتوانند [illegible] باشد
[illegible] و همچنین [illegible] اقرار [illegible] هرگاه [illegible]
[illegible] اقرار کرده است و بگوید [illegible] اقرار کرده [illegible]
[illegible] صغیر هرگاه [illegible] ثبوت [illegible] و [illegible] ادعا میکند [illegible]

بر [illegible] صغیر [illegible] دعوی [illegible] در این صورت مستحق تمام مال نیست
زید خود [illegible] زوجه
و در [illegible] فوت [illegible] زوجه مطالبه صداق از زوج میکنند زوج [illegible] صداق خود [illegible] کرد
[illegible] صلح کرده است و [illegible]
صلح باطل میشود [illegible] نیست [illegible] کرد [illegible] آنست [illegible]
[illegible] زوجه [illegible] صداق [illegible]
زوج [illegible] بعنوان اطلاق [illegible] است [illegible]
بر اصل صحیح [illegible]
[illegible] صحیح شروط [illegible] و اصل عدم اطلاق [illegible]
و اصل عدم [illegible] زوال صداق از ذمه [illegible] اطلاق صحیح [illegible]
شرط [illegible] ثابت نیست [illegible] زوال صداق حاصل نشد و لکن [illegible]
[illegible] زید [illegible]
[illegible] عمرو [illegible] باغ [illegible] بعد از [illegible] خالد [illegible]
و شهادات [illegible]
عمرو ادعا میکند که من در [illegible] صغیر بودم و زید [illegible] اقرار [illegible] صغیر [illegible] شهادت [illegible]
[illegible] در آن وقت [illegible] صغیر بود [illegible] اقرار [illegible] شهادت
صغیر ثابت میشود [illegible] زید [illegible] هرگاه [illegible]
[illegible] از زید [illegible] اقرار زید [illegible] صغیر عمرو [illegible] شهادت
[illegible] زید [illegible] اقرار [illegible] صغیر عمرو [illegible] اقرار [illegible] قیمت باغ و منافع
[illegible] زید [illegible] هرگاه خالد [illegible] دعوی [illegible] عمرو [illegible] صغیر [illegible]
[illegible] شهادت [illegible] صغیر ثابت [illegible] است [illegible]
و لکن [illegible] تفصیل نیست و این [illegible] هرگاه [illegible]
در [illegible] وقت [illegible] صغیر [illegible]
[illegible] و [illegible] نیست و هرگاه [illegible]
[illegible] در آن وقت [illegible] صغیر [illegible]

معدوم است یا بعض و هرگاه بنا بر تقدیم قول [illegible] شده است [illegible] و قسم خورده باشد [illegible]

رجوع میکنند [illegible] اقرار که کرده است **س** هرگاه که کسی [illegible] دارد [illegible]

و [illegible] هر چند [illegible] که منکر [illegible] دارد [illegible] و هرگاه [illegible]

[illegible] کنند [illegible] که منکر [illegible] است و بینه [illegible] قول کدام مقدم است **ج**

ظاهر این است که قول [illegible] مقدم نیست [illegible] و رجوع میشود [illegible] و در این باب فرقی نیست [illegible]

معلوم [illegible] قدر [illegible] که منکر [illegible] در شخص [illegible] که منکر [illegible] است [illegible]

معلوم نباشد [illegible] که منکر [illegible] دارد [illegible]

[illegible] و قول او [illegible] است [illegible]

که ید [illegible] است [illegible] و نسبت [illegible]

[illegible] است [illegible] در همین [illegible]

المال

پس ید [illegible] در این صورت [illegible] از ید [illegible] و در مجهول المالک [illegible] احتمال [illegible] و این [illegible]

[illegible] نزاع [illegible] که منکر [illegible] میگوید [illegible] است و [illegible]

بیت المال

میگوید [illegible] است و نزاع ایشان در [illegible] و فرق نیست [illegible] بر بیت [illegible] خود [illegible]

میکنند یا بیت [illegible] دیگر که مالک میگوید [illegible] است و همچنان که ید [illegible] خود [illegible]

از [illegible] است و همچنان که ید [illegible] ثابت است [illegible]

مالک [illegible] ثابت است [illegible] ید [illegible]

[illegible] نسبت [illegible] از این [illegible]

مجموع آن معلوم باشد و مجموع [illegible] و مجموع [illegible] و نزاع کنند

در [illegible] پس [illegible] که قول [illegible] مقدم است چون ذو الید است [illegible]

[illegible] است [illegible] مقدار

[illegible] که [illegible] گوید [illegible]

[illegible] که [illegible] است [illegible]

[illegible] است [illegible]

قضاء

[illegible] است **س** هرگاه [illegible] و بعد [illegible]

[illegible] و میگوید [illegible]

[illegible] کند [illegible] قسم [illegible] **ج** [illegible] و در خصوص شهادت

[illegible] مخصوص [illegible] است و [illegible] هم خلاف [illegible] است [illegible]

[illegible] در [illegible]

[illegible] است [illegible] و هرگاه [illegible] و [illegible]

[illegible] **سؤال** هرگاه [illegible] شهادت [illegible] فرع [illegible]

[illegible] شهادت

[illegible] بر شهادت [illegible] شهادت [illegible]

[illegible] فرع [illegible] شهادت فرع [illegible] فرع [illegible]

جواب [illegible] شهادت فرع

[illegible] در اموال و دیون [illegible]

[illegible] طلاق [illegible] و وکالت و وصیت [illegible]

[illegible] قبول [illegible]

[illegible] قبول [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ثابت [illegible]

[illegible] ثابت [illegible]

[illegible] بر شهادت [illegible]

شهادت بر شهادت [illegible] خلاف نیست [illegible]

اعتبار هم دلالت بر آن دارد [illegible] بلکه اتفاق کرده‌اند و در بعضی جاها که شهادت زنان در اصل مسموع است خواه تنها و خواه با ضمیمه
مردان اما شهادت فرع ایشان مسموع است یا نه از بعضی نقل کرده‌اند قول بجواز او و از بعضی [illegible] شیخ در خلاف دعوی الاجماع
و اعتبار بر آن کرده و از بعضی عدم جواز و آن نیز قول شیخ است در مبسوط و علامه هم [illegible] نقل کرده‌اند و [illegible]
او بنی عموم ادله [illegible] رجلین [illegible] و عموم روایت [illegible] امیر المومنین علیه السلام که [illegible]
شهادة [illegible] فی الطلاق و [illegible] و الحدود [illegible] فرع [illegible]
با صل و عدم زیادة [illegible] فرع بر اصل [illegible] محقق [illegible] فرع [illegible]
و بعضی [illegible] قول و شهید [illegible] ابن جنید [illegible] و شیخ در خلاف و علامه در مختلف و شهید در دروس [illegible]
قائل شده و بعضی هم توقف کرده‌اند مثل محقق در شرایع [illegible] و علامه در [illegible] اموال است
و عموم [illegible] و شهادت [illegible] اموال [illegible] شهادت بر مال [illegible] که بر اثبات خود مال
باشد شهادت بر مال [illegible] و از اینجا جواب [illegible] روایت [illegible] علامه [illegible] سند آن ضعیف است
و [illegible] روایت [illegible] پس دلالت آن [illegible]
و سند آن [illegible] سند [illegible]
این منقول [illegible] ابن جنید [illegible] موافق [illegible] اصل [illegible]
[illegible] و شهادت زنان [illegible] قبول [illegible] بسبب [illegible] ضرورت
و عدم اطلاع مردان [illegible] **چهارم** مشهور [illegible]
که قبول شهادت فرع [illegible] اصل [illegible]
[illegible] روایت [illegible] دلالت بر آن دارد [illegible] سند آن صحیح [illegible] علیه السلام [illegible]
علی الشهادة [illegible]
[illegible] الشهادة [illegible] شیخ در خلاف [illegible] اجماع [illegible] ابن جنید [illegible]
[illegible] شهید در دروس گفته است که [illegible] روایت [illegible]
که [illegible] روایت [illegible] در صورت عدم [illegible] ثبوت [illegible] دلالت
بر عدم جواز [illegible]

قول ام

قضاء

از علمای مشهور نقل کرده‌اند و علامه در مختلف [illegible] و شهید در دروس [illegible] ابن جنید داده [illegible] این قول
ضعیف است و در مسالک گفته است [illegible] المشهور [illegible] پس [illegible]
[illegible] گفته‌اند [illegible] بلکه اگر [illegible]
فرع و [illegible] اصل [illegible] شهادت [illegible] شهادت فرع [illegible] شهادت اصل [illegible] قبول
میکنند [illegible] شهید در شرح [illegible] و مسالک گفته‌اند [illegible] دارد [illegible]
[illegible] اصل [illegible] منقول [illegible] اصل [illegible]
و [illegible] شهادت [illegible] که عدم قبول شهادت
فرع است [illegible] شهادت فرع [illegible] اصل [illegible]
و این قول مشهور [illegible] و از [illegible] شیخ در مبسوط [illegible]
[illegible] شهید در شرح [illegible] گفته است [illegible] شهادت [illegible]
و [illegible] شهادت فرع [illegible] ابن جنید نقل کرده است که شهادت [illegible]
اصل [illegible] شرط [illegible] شهادت فرع [illegible] اصل [illegible]
که [illegible] روایت کرده است [illegible] شهادة [illegible]
[illegible] الشهادة [illegible]
علیه السلام روایت کرده است از آنحضرت [illegible] حدیث [illegible] قبول [illegible] ضعیف است
[illegible] حدیث [illegible] مشهور
از [illegible] اصل [illegible] محقق در شرایع گفته است [illegible]
[illegible] علامه در قواعد [illegible] تفصیل [illegible]
المفقود [illegible] قبول شهادت فرع [illegible] محقق [illegible]
[illegible] موافق [illegible] صورت [illegible] بقول [illegible] اصل [illegible]
شهادت [illegible] شهود [illegible]
[illegible] محقق [illegible] مشهور [illegible]

فرع معتبر نیست هم

در صورتیکه بگوید لا اعلم نه لم اشهد اینست که اصل در حقیقت تکذیب شاهد فرع نکرده است بجهة آنکه در اینوقت [illegible] شهادت
ندارد که موافق فرع باشد یا مخالف پس دیگر معنی ندارد اصرار به حضور او بخلاف آنکه بگوید لم اشهد که تکذیب شاهد
فرع را میکند بجهة آنکه مراد او از لم اشهد اینست که اعتقاد فرع در شهادت من با اصل نیست پس اعتباری
بان نیست خواه اصل معتقد وقوع مشهود علیه باشد یا عدم آن بجهة آنکه هرچند واقع را [illegible] داند لیکن
شهادت فرع متفرع است بر شهادت اصل و او شهادت نداده پس مدلول کذب شاهد فرع است و این در حقیقت
شهادت [illegible] است از شاهد اصل در این دعوی فی الجملة بخلاف لا اعلم که نه شهادت است بر اصل واقعه
و نه بر صدق و نه بر صدق و کذب شاهد فرع که دال ان بوقوع و لا وقوع اصل نشود [illegible]
در اینکه در این صورت عمل بقول او متعین است تا حدیث بر آن منطبق شود [illegible] فرع است با اینکه [illegible]
اینست که مراد محقق از لا اعلم عدم علم مطلق است یعنی نه علم بشهادت دارم و نه علم بواقعه [illegible]
معنی [illegible] شهادت نه [illegible] و تکذیب شهادت نه [illegible] لیکن مستلزم عدم عمل بمقتضای شهادت
فرع است پس شاهد فرع که اقامه شهادت کرده مدعی علم بشهادت اصل است و استصحاب [illegible]
آن و شاهد اصل مدعی جهل است که مقتضای عدم عمل بمقتضای شهادت فرع است هرچند مبطل نفس
شهادت فرع من حیث هو نباشد پس فی الجملة تعارض ما بین مطلبین واقع میشود و صحیح است
عمل بمقتضای جهل شاهد اصل که بطلان عمل بمقتضای شهادت فرع باشد هرچند او مکذب فرع
و مدعی بطلان آن نیست و هرگاه فرع اعدل باشد که امر واضح است و [illegible] در شرح ارشاد [illegible]
و [illegible] ما بین [illegible] مذهب و آن حدیث [illegible] که [illegible] تعدد است [illegible]
در [illegible] از احضار شاهد فرع است [illegible] اقامه شهادت او [illegible]
شاهد اصل [illegible] سماع شهادت فرع و قبول آن موقوف باشد بتعذر حصول اصل [illegible]
[illegible] صحیح در بیان سماع و قبول شهادت فرع است بعد از شهادت فرع [illegible] اصل بعد از آن [illegible]
کردن شهادت پس منافات نیست ما بین [illegible] در سماع شهادت بعد از حضور [illegible]
عدم جواز احضار فرع با [illegible] حضور اصل و [illegible] بعدم [illegible] حضور اصل مستلزم
این نیست که سماع شهادت فرع موقوف باشد بتعذر اصل بلکه با وجود امکان حضور اصل و حضور او

قضاء

[illegible]

حضور او بعد شهادت فرع باید عمل بقول اعدل کرد چنانکه مقتضای این حدیث است [illegible] لیکن میگوییم که مراد در [illegible]
بتعذر اصل در عدالت که فرع و اصل متفق باشند بجهة آنکه [illegible] شهادت فرع نیست [illegible] از اصل [illegible]
دیگر آنکه لازم میاید در جواز آن [illegible] از اصل [illegible] صحیح [illegible] میشود [illegible]
امر [illegible] از حضور اصل [illegible] فرع [illegible] عدالت فرع [illegible]
اصل معلوم است [illegible] عدالت اصل [illegible] شهادت فرع [illegible]
پس اینجا [illegible] در تکلیف و کلام [illegible] و روایت محمد بن مسلم [illegible] صورت عدم موافقت شهادتین
نیست [illegible] کلام [illegible] که سماع شهادت فرع موقوف است بتعذر شهادت اصل [illegible]
اصل [illegible] شهادت [illegible] که فرع شهادت [illegible] در صورتیکه شاهد اصل منکر شهادت
[illegible] شهادت نداده [illegible] و [illegible] کلام [illegible] حدیث محمول است بر صورت [illegible]
و آن روایت بر صورت موافقت پس منافات [illegible] ما بین این حدیث صحیح و [illegible]
[illegible] که [illegible] حاکم [illegible] در [illegible] شهادت
اصل و انکار او بعد از آنکه فرع شهادت داد و حاکم حکم کرد پس حدیث صحیح محمول [illegible] در صورتیکه [illegible] حاکم
حکم کرده باشد هرچند فرع شهادت خود [illegible] داده [illegible] کرده [illegible] حدیث [illegible]
بر صورت تفاوت و هرگاه قبل از حکم است شهادت فرع ساقط است و از اصل منقول است و علامه هم در مختلف
بر این حمل کرده است و تحقیق در این مقام اینست که حکمت در [illegible] اصل [illegible] جواز سماع شهادت [illegible]
که چون مطلق شاهد [illegible] هرچند عادل باشد لکن احتمال خطا [illegible] از متعدد است پس آنکه
شهادت [illegible] احتمال خطا [illegible] وقوع و لا وقوع واقع است و آنکه شهادت [illegible]
بر شهادت دیگری [illegible] وقوع واقعه [illegible] احتمال خطای [illegible] احتمال خطای [illegible] شاهد فرع است [illegible]
[illegible] اشتباه کرده باشد و [illegible] حدیث محمد بن مسلم در صورت [illegible] اصل [illegible] قبول کرد
باید [illegible] منع [illegible] خصوص [illegible] حدیث هم دلالت [illegible] در صورت امکان حضور اصل و [illegible]
شهادت و [illegible] قول دیگر [illegible] مطلق شهادت است و خصوص [illegible] بقبول شهادت بر شهادت و لا [illegible]

شهادة

در مسئله دوم پس از آن بعد ملاحظه مسئله اولی [illegible] بعض فرض میکنیم که در اول متعدد بود حضور شاهد اصل و شاهد فرع
شهادت داد و بعد اصل وی [illegible] شد که شاهد اصل حاضر شد و انکار کرد در اینجا [illegible] نزاع متفی میشود بجهة آنکه در اصل حضور
نزاع در اصل واقعه از فرض اثبات آن [illegible] نیست بلکه این دعوی دیگر است [illegible] آن شهادت داده
شاهد اصل است که فرع میگوید اصل شهادت داد بر واقعه و اصل میگوید شهادت ندادم و ضرورت است که این
متعین باشد در صورت سابقه که تمام بود در قبول شاهد فرع چون شاهد اصل حاضر است بجهة آنکه در اینجا قبول نکردن
شاهد فرع در اینجا متعین [illegible] بود [illegible] خود [illegible] اطلاع [illegible] پس شهادت مسموع نبوده و اینجا خود [illegible]
معاینه شهادت اصل نیست و در اینجا فرع هم شاهد اصل است [illegible] شاهد فرع پس علی مقتضای حدیث صحیح
در اینجا منافات با هیچکدام از دو قول ندارد و [illegible] جهة است که در اینجا [illegible] از اصحاب [illegible] اند
بقبول قول فرع در صورتیکه اصل [illegible] باشند و شهید در دروس [illegible] از [illegible] در [illegible] و [illegible] و [illegible]
و کثیری از اصحاب نقل کرده و [illegible] در [illegible] بعض شهادت فرع [illegible] بنا در [illegible] از اصحاب [illegible] داده اند
و آنکه در [illegible] مذکور است در شروط شاهد فرع با آنکه قبول آن مبتنی بود بر تعذر اصل و [illegible] حاصل
بود و قبول [illegible] اصل بود [illegible] که اصل حاضر شد و انکار کرد [illegible] پس باید باز قبول آن ممنوع باشد [illegible]
با آنکه [illegible] شروط [illegible] شاهد اصل بود و [illegible] شاهد اصل [illegible] حیث [illegible] و وصف
اصل بودن و فرع بودن با موافقت در شهادت است نه با مخالفت و انکار و [illegible] غفلت [illegible]
از غفلت ملاحظه حیثیت و در اینجا هر چند در ظاهر در اول امر فرع فرع بود و اصل اصل الا بعد از حضور
و انکار ظاهر شد که اصل اصل نبوده در نفس الامر و نه فرع فرع والعلم [illegible] نفس الامر است و از آنکه
در آنکه نفس الامر است در نظر مکلف نه نفس الامر در نفس الامر پس بعد از ظهور خلاف [illegible] نفس الامر
بجهة مکلف حکم [illegible] نفس الامر [illegible] ظاهر [illegible] شاهد دیگر [illegible] اصل و فرع
نیستند و [illegible] شاهد فرع [illegible] شاهد اصل [illegible] پس [illegible] حدیث صحیح از [illegible]
بیان [illegible] در این مسئله [illegible] در مسئله [illegible] است که [illegible]
که [illegible] رجوع [illegible] است [illegible]

قضا و شهادات

میکنیم باصل [illegible] در صورت انکار [illegible] میکنیم [illegible] فرع بلکه در این صورت [illegible] میشود [illegible]
فرق اینست که در اول [illegible] قول [illegible] در میان است و [illegible] قول اصل [illegible] لازم [illegible] در [illegible] اصل [illegible]
باید [illegible] کرد و بنا بر ترجیح گذاشت والا لازم میاید اسقاط قول [illegible] و اینجا حدیث صحیح [illegible]
و طرح حدیث صحیح با وجود [illegible] در کتب [illegible] خصوصا در فقیه [illegible] از [illegible]
وجهی ندارد [illegible] کلام در اینکه آیا این قبل از حکم حاکم است یا بعد [illegible] قبول
فرع بعد از حکم و عدم سقوط شهادت او [illegible] است که این [illegible]
در [illegible] بعد از حکم حاکم [illegible] علامه در [illegible] حدیث [illegible]
هم این است [illegible] نفوذ حکم [illegible] جواز نقض حکم [illegible] بجهة [illegible]
روایت [illegible] حدیث صحیح [illegible]
اصل بعد حکم حاکم [illegible] است ببطلان فرع [illegible] کرده است [illegible] در صورت
حکم [illegible] شهادت اصل [illegible] اصل در انکار [illegible] کاذب است یا صادق [illegible] کاذب است [illegible]
فسق او [illegible] حکم [illegible] بطلان شهادت فرع است [illegible] و [illegible] صادق است و فرع کاذب است پس [illegible]
او [illegible] کرد در [illegible] بجهة آنکه انکار [illegible] فرع [illegible] کذب [illegible] استقرار [illegible]
کرده باشد [illegible] صدق او [illegible] فسق فرع نمیشود بجهة [illegible] و از آنکه گفتیم [illegible] میشود ضعف آنکه [illegible] المحقق
گفته است و آن [illegible] حکم حاکم است [illegible] شهادت [illegible]
هرگاه [illegible] بعد از [illegible] حاکم شهادت او [illegible] حکم و [illegible] والتفات [illegible] نمیتوان کرد [illegible]
مستلزم [illegible] و اگر [illegible] سبب [illegible] فسق [illegible] مسئله اصل
که شهادت فرع فرع [illegible] مسموع [illegible] اتفاقا و شهادت فرع [illegible] و [illegible] نمیتوان [illegible] در صورت
که حاضر کردن اصل [illegible] باشند [illegible] از [illegible] حاضر شدن اصل باشد بسبب [illegible]
[illegible] حاضر کردن و [illegible] صحیح [illegible] اصل [illegible]
[illegible] و بعد از آنکه حکم [illegible] بجهة [illegible] حاکم حکم کرد بشهادت او و بعد از آن اصل
حاضر شد و انکار کرد شهادت [illegible] علم [illegible] مشهور [illegible] علم [illegible] است [illegible]

تا [illegible]

جواز [illegible]

بدون تفصیل در حکم نافذ است و هرگاه قبل از حکم حاکم باشد حضور و انکار او شهادت فرع ساقط میشود بدون تفصیل و شیخ در نهایه
و صدوق [illegible] و ابن براج و جمع کثیر از اصحاب چنانکه شهید نقل کرده قائل بتفصیلند که اگر اصل و فرع در عدالت مساوی [illegible]
قول فرع ساقط است و اگر در عدالت تفاوت دارند عمل بقول اعدل میشود و قرینه [illegible] ان مکلف [illegible]
و لکن علامه در قواعد و شهید ثانی در مسالک و غیر ایشان کلام ایشان را نیز حمل بر ما قبل حکم کرده اند و ظاهر مسالک عدم خلاف است
در اعتبار حکم فرع بعد از حکم حاکم بدون تفصیل و چون با وجود [illegible] قبول کلام ایشان را حمل بر ما قبل حکم [illegible]
کرد قول ایشان را باید همان قول بتفصیل است [illegible] از حکم حاکم و اظهر در نظر حقیر همین قول است یعنی قول بتفصیل قبل
از حکم حاکم [illegible] و سقوط الفرع [illegible] بعد حکم حاکم و حدیث صحیح هم منافات با ان ندارد و اگر [illegible] نقض حکم
حاکم و عدم جواز نقض حکم [illegible] در ان از مسالک میشود و حدیث [illegible] بر اطلاق خود بلکه ظهور [illegible] حکم
حاکم میکند [illegible] لکن [illegible] عدم خلاف ظاهرا اقوی از [illegible] ظهور قبلیه و [illegible] وقوع [illegible] بعد حکم حاکم
والاقوی [illegible] ابن حمزه پس ان ضعیف است چنانکه [illegible] و همچنین قول ابن جنید [illegible] قول فرع است بعد از شهادت
مطلق قبل از حکم و بعد از حکم بدون تفصیل بحکم صحیح است شهادت فرع هرگاه اصل [illegible] هرگاه [illegible]
اصل غایب شود یا دیوانه شود یا بیهوش شود [illegible] از اینها مضر نیست بلکه [illegible] ممکنست [illegible]
مضر نیست تردد [illegible] در شهادت خود [illegible] گرفتن فرع [illegible] در اول [illegible] و بعد [illegible]
تردد [illegible] حال فرع [illegible] در حال تردد [illegible] در ان اعتبار نیست [illegible]
[illegible] اصل [illegible] و همچنین ضرر ندارد [illegible] شده [illegible] که توقف [illegible]

شرایط

[illegible] شهادت [illegible] مقبول است [illegible] در حال [illegible] شهادت [illegible]
هرگاه خود [illegible] فاسق شود [illegible] بعد از انکه [illegible] متصف [illegible] مقبول بود [illegible]
[illegible] عدم قبول شهادت اصل است [illegible] شهادت فرع هم [illegible]
[illegible] چون شهادت فرع مستند [illegible] شهادت اصل است در حال وجود [illegible] و همچنین هرگاه [illegible] شود
این موانع از برای اصل بعد شهادت [illegible] فرع و حکم حاکم [illegible] بطلان شهادت [illegible] چنانکه هرگاه [illegible]
عوارض [illegible] اصل عارض شود بعد حکم حاکم [illegible] و در اینجا هم خلافی نیست چنانکه در مسالک [illegible]
مگر قول ابن حمزه [illegible] نقض حکم [illegible] بود در [illegible] سابقه بعد [illegible] که حضور [illegible] اصل [illegible] عارض شود بعد

بعد حکم حاکم [illegible] و در اینجا هم خلافی نیست چنانکه در مسالک [illegible] بیان کرده مگر قول ابن حمزه [illegible] حکم [illegible] بود در [illegible] سابقه [illegible]
[illegible] حضور [illegible] اصل [illegible] هرگاه عارض شود بعد [illegible] شهادت و قبل از حکم حاکم [illegible] مانع قبول است چنانکه ظهور فسق
[illegible] اصل بعد از شهادت و قبل از حکم مانع است و [illegible] عدم جواز حکم حاکم است [illegible]
شهادت فاسق [illegible] است [illegible] شهادت [illegible] چون شهادت فرع [illegible] شهادت [illegible]
بالفرض و بعضی توجیه [illegible] کرده اند [illegible] ارتداد [illegible] عقیده [illegible] و ظهور [illegible]
[illegible] سابق است [illegible] و چون [illegible] مضبوط نیست [illegible]
[illegible] میکنند [illegible] که در [illegible] خلاف [illegible] است و [illegible]
[illegible] چنانکه [illegible] کرده است **سوال** هرگاه زینب ملکی دارد
[illegible] زید [illegible] بعمرو [illegible] در عوض [illegible] بیع [illegible] و زینب [illegible] اطلاع شود [illegible] ملک [illegible]
[illegible] بسبب [illegible] موقوف [illegible] و بعد چند وقت [illegible] عمرو بدون اطلاع زینب [illegible] ملک [illegible] از زید [illegible] و بعد از ان
زید فوت شود و زینب [illegible] و عمرو [illegible] ملک [illegible] است [illegible] بنا [illegible] شود که عمرو
زینب [illegible] بیع [illegible] کرده [illegible] اسقاط [illegible] کنند و بعد [illegible] که زینب حقوق
خود [illegible] بعمرو صلح کنند [illegible] و بعد از [illegible] عمرو [illegible] و فسخ مصالحه نموده [illegible] زید [illegible] بوده هم
[illegible] و زینب هم فسخ مصالحه کند [illegible] بگوید [illegible] زید [illegible] او زینب [illegible]
[illegible] در این صورت عمرو میتواند [illegible] با وجود علم [illegible] زینب میتواند [illegible]
[illegible] با وجود فسخ [illegible] اسقاط [illegible] زید میتواند [illegible]
[illegible] **جواب** بوجود [illegible] ملک [illegible] زینب [illegible] حق او در ملک [illegible] عمرو دارد
ثابت میشود [illegible] عمرو [illegible] او [illegible] کرده [illegible]
[illegible] میتوانند زینب [illegible] قسم [illegible] اسقاط [illegible] لازم است [illegible] ملک
[illegible] باشد و [illegible] هرگاه [illegible] اسقاط [illegible] حقوق خود [illegible] زینب مصالحه کرده با عمرو [illegible]
[illegible] لازم است [illegible] صحیح است [illegible] فسخ [illegible] صحیح است و ملک [illegible] زینب [illegible]
مصالحه [illegible] میتوانند عمرو زینب [illegible] قسم [illegible] حق [illegible] العقیدة [illegible]

دررضا

معین صلح کرده است بآن ملک پس با وجود فسخ از طرفین باز حق یمین عود میکند و اگر حق یمین معین را اسقاط کرده و صلح بوجه
معین علیحده کرده است پس باید ملاحظه کرد که آیا اسقاط حق قسم بسبب اعتراف بعدم رضا و اغماض زوجه است پس در این صورت
دیگر حق یمین باقی نمیماند که بآن رجوع کند و اگر از باب احترام قسم یا احترام زینب یا غیر آن است هم ظاهرا عود میتواند
کرد چون نه از حق خود بری کرده و لکن این قسم هم در معنی اعتراف بعدم رضا و اغماض و اسقاط حق دعوی است
پس دیگر حقی باقی نمیماند که مصالحه باطل بوده باشد و در این قسم دیگر متصور میشود که مراد این باشد که طرفین دعوی صلح
مصالحه میکنیم ... و قسم که در این صورت نه حقیقة اسقاط حق قسم شده بلکه بنا بر مصالحه شده است و بعد از فسخ
و تقایل میتوانند باز رجوع بقسم بکنند در طرف دعوی لا زینب قسم بخورد و نکول کرد ملک بر ملکیت عمرو ثابت
و هرگاه قسم خورد ملک ... باجرت المثل ... میکرد الا زمانا که مصالحه باقی بود بعد و اما حکایت
استرداد ثمن در صورت فسخ مصالحه و فسخ اصل بیع ... زید پس این هم مشکل است بجهة آنکه مفروض این است که زید
بایع فوت شده و باو وارث هم فسخ و تقایل واقع شده پس هر چند مقتضای اقاله و تقایل مصالحه عمرو
ملک بر زینب رد کرده و چنین مینماید که مستحق استرداد ثمن باشد لکن چنین نیست بجهة آنکه در این مقام باب
دعوی زوجیت و وارث هم در میان بود پس زینب دعوی کرد با عمرو داشت به بینه اثبات کرد و مستحق استرداد
... ملک شد و دعوی رضا و اغماض که عمرو براو داشت هم مفروض این است که منقرض شد و دعوی
زینب نسبت بعمرو طی شد و لکن چون دعوی زینب بر عمرو مستلزم دعوی است بر زید زوج خود که متوفی است و
دعوی است زوجیت و اظهار این است که بدون قسم اظهار بطلان حق بیع ثابت نشود ... عمرو را
بایع پس بجهة همین ... هرگاه زینب بطلان حق زید معلوم نمیشود و حکم به بطلان بیع او
نمیکنند بجهة آنکه اگر زینب زبان داشت گاه است که میگفت که من فریب خورده بودم از زینب ... ساقط
با بینه نداره ... در مسئله دعوی دین ... با وجود شهادت ... که میگوید ... مشغول ذمه
میدانم ... باز ... میگویند که قسم بخورد که گرفته یا بری نا الذمه نکرده پس بدون آنکه زینب از روی
دعوی نسبت بزید متوفی قسم بخورد حکم به بطلان روش نشود و مقتضی عدم بطلان این است که ثمن در مال
زید باقی است و از وارث استرداد نمیتوانند کرد و منافات ندارد با اینکه ملک باید تسلیم
زینب کنند و اینکه نمیتوانند ثمن را استرداد کنند بودن ... و لا هرگاه قسم استظهار ... در صورت دعوی علیه لازم

لازم نداریم و بگوییم که بجهة همین حق ثابت میشود پس هر چند مقتضای آن این نیست که ملکیت زینب ثابت شود و عمرو
هم استرداد ثمن تواند کرد و لکن مقتضای دعوی دوم عمرو زینب که نه راضی و اغماض کرده و قسم بخورد که اغماض نکرده و اعتراف

برعم

است از عمرو بجهة حساب بود و آنکه زید ... گرفته ... پس چگونه استرداد میکند و اعتراف او مکذب این
دعوی استرداد او است و اما حکایت بعد از فسخ مصالحه و طرح دعوی اعتراف کنند بعدم رضا و اغماض زوجه بعد از آنکه پیشتر
اعتراف کرده بود بخلاف آن پس آن مسموع نیست نسبت بوارث چون مقتضی اقرار بر غیر است با وجود آنکه بر فرض
قبول اعتراف او بر بطلان بیع و عدم اغماض زوجه ظاهر آن این است که باز استرداد ثمن نتوان کرد چون علما با تفاق
تسلیم ثمن کرده هر چند دو ... که ... اگر بایع زن بود برو واجب بود رد کردن و از زبان مشتری جایز نبود
مطالبه کردن بجا اگر بایع باور ... جایز بود او را که بگیرد و مفروض این است که بایع در جهت ... که حال
معلوم شود و اگر کسی بگوید که مفروض این است که ملک خارج از میان زوج و زوجه نیست احتمال صحة بیع ... بود در صورتی
مفروض نیست ... بسبب اغماض زوجه و در این صورت ثمن مال زوجه میشود و چون مفروض این است که بسبب تقایل و فسخ

مالکیت

مصالحه از طرفین ملک برگشت بزوجه و جمع ما بین ثمن و مثمن نمیشود ... پس ... ثمن را باید ...
و مال ملک میشود پس باید عمرو مستحق ثمن باشد جواب میگوییم که عمرو بسبب اعتراف خود تقویت حق خود
کرده و منافاتی نیست در ... احکام شرعیه که بسبب اقرار خصم ... ملتزم شود که در نفس الامر حق در آن است
باشد عوض ... که از او گرفته شد ... منکشف شود ... بعد ... حق خود دعوی کرده باشد و الا اگر عمرو دعوی
بر زوجه یا وارث داشته باشد ... که نه علم دارید که بیع نزوجه صحیح بوده و برضا و اغماض زوجه بود و احکام
بملک ... و اگر ادعا نماید قسم بخورد بر عدم ... علم ظاهر این است که میتوانند و ... در ... قسم ... داشت

سوال زید با عمرو
... مستند ... که بعد از فسخ مصالحه نتوانند رجوع بعد ... کرد و
شریک بودند و زید با عمرو صلح کرده با جمیع حقوقی که عمرو داشت در ... از نقد و جنس و نسیه بمبلغ معین
و بعد از آنکه مال المصالحه را داده و مال ... بمطالبه که در نزد عمرو بروز کرد و زید باو گفت که تو مستحق نیستی
المصالحه نیست این مال را تو ... در جواب بگوید که ... میکردم بعد از آن ...

بر دو شش هم

بیکار ... و حق او تمام داده شد باز ... بود ... این مال ... بودم ... میکردم و کذب ... ظاهر شد

و بعد گفت که من فلان شخص نیست خالد نام که زن او و زوجه است و مهر داده که من حاصل کنم و زید مال ها را او گرفته است یا گفتن [illegible]
مسموع است اینها هم دروغ و تقلب و اعتراف بفسق و این مال مال زید است یا حکم دیگر دارد **جواب** اول انکه چون اقرار ثانی
سابق کذب بینه ها ظاهر شد بانضمام اعتراف فسق خود لکن اقرار که در اول کرد مسموع است و کذب و فسق مانع قبول اقرار نمیشود بسبب اقرار
بانکه مال خالد است حکم میشود بانکه مال خالد است و این در صورتی است که خالد منکر نباشد و تصدیق او کند ظاهر است و هرگاه
خالد هم بگوید از من نیست اظهر این است که در حکم مجهول المالک است و حاکم شرع از او میگیرد و با مال مجهول المالک میکند
و بعضی میگویند عدل ... قول مجهول ... و این مقتضی است بر انکه سیدعمرو
در این حکم کالعدم دانیم و بنا بر انکه مال خالد الحال شد بسبب تصدیق عمرو لیکن دعوی زید بامر او ساقط نمیشود بانه
اظهر این است که هرگاه ... دعوی کند که تو علم داری که مال من است مسموع نیست و هرگاه انکار کند او قسم
رسید و هرگاه قسم نخورد و نکول کرد یا رد قسم کرد و مدعی قسم خورد حق مدعی ثابت میشود و اظهر این است که مستحق
قیمت ان است چون عین لیکن اقرار مال خالد شده و هرگاه خالد غایب باشد هم بمجرد اقرار عمرو حکم میشود که خالد است

و حاکم هم

حاکم شرع و ساعی نیست و ان مال را ضبط میکند و هرگاه خالد امد و تصدیق کرد مال او است و هرگاه تکذیب
کرد باز مثل سابق است که اظهر این است که در حکم مجهول المالک است و کلام دیگر زید علیم [illegible] عمرو مثل سابق است
و اینها هم در صورتی است که زید در صورت جزم ادعا کند که این مال من است و الا پس اینها در دروغها و اختلاف
اقرارها نمیشود ثبوت حق از برای غیر شود و قسم هم نمیتواند داد و هرگاه حاکم خواهد بود مگر انکه زید دعوی ظن
بکند متهم داند عمرو را در این صورت دور نیست که او قسم تواند داد و بر فرض نکول غرامت میگیرد و در حق

حق تو

حق نداره چون بسبب اقرار مال غیر شد و قسم ظن رد نمیشود عدل **سؤال** زید تنخواهی بعمرو بقرض
داده ان خواهد بود و از عمرو حجتی بگیرد و کاغذی نوشته شود که فلان مبلغ از مال زید بر ذمه عمرو است و عمرو
هم در نزد حاکم اقرار کند که فلان از مال زید بر ذمه من است که کاغذ را مهر کند و بعد از ان عمرو ادعا کند که اقرار
من کرده این بود که کاغذ را مهر کند و الا این مبلغ بر زید است و من مشغول ذمه نیستم و در این بین زید فوت
و دعوی طرفین شرعی باشد و وارث زید عمرو میگویند که طلب پدر را مال ... که ... بابت ... خود اقرار کرده و حاصل
گرفته و عمرو باز همان سخن را گوید که اقرار من بجهت مهر کردن حجت بود حکم این مسئله چه خواهد بود **جواب** ظاهر

قضا

ظاهر ادعوی عمرو در کیفیت اقرار منافی اقرار سابق است و اگر زید زنده میبود و تکذیب او میکرد قسم متوجه زید میبود و بعینه همین حکم در وارث
جاری است و لیکن ورثه میتوانند بر نفی العلم قسم خورند بجهت انکه قسم خوردن بر اتفاق خودشان بمجرد اقرار عمرو ممکن نیست مگر علم بکذب
تکذیب عمرو بمجرد اقرار عمرو حاصل نمیشود که مقتضی ان قسم نخورند بجهت انکه در قسم خوردن علم بحقیقت شرط است
و در صورت عدم علم ظاهر این است که قسم وارد میکنند بعمرو و بمقتضای ان عمل میکنند و ... حقیقت امر مشتبه
چون ظاهر در رد قسم که مسکن را ایام کردن ان حکمی باشد و رد کنند راجع میشود بانکه همین یکی از امور ... است
که اضاعه حقوق بان میشود چنانکه از عمومات بر میاید و در حکم تفصیل حدیث مشهور البینة علی المدعی و الیمین علی من انکر
قاطع شرکت است و مخصص ان عمومات در اینجا ممنوع است چنانکه در رساله خود بیان کرده ایم و در رساله الخصوص ... حال
سؤال زید دکانی را بعمرو فروخت و ولد زید ادعا کند که دو دانگ ان صداق والده بوده است و از زید
بمن منتقل شده و حصه خود را میخواهم و زید بگوید راست میگوید من فراموش کرده بودم و عمرو مشتری میگوید که باید
از این حق زید بر تو ... و ... وقع شد بعنوان ولایت و در این بین عمرو مشتری فوت شود
دکان بصغیر او منتقل شد هرگاه بثبوت شرعی برسد که دو دانگ صداق والده او بوده بمجرد همین مدعی میتواند حصه
خود را از صغیر انتزاع کند یا نمیتواند مگر بعد اثبات فساد معامله پدر خود **جواب** هر چند در ظاهر چنین
مینماید نظر بانکه فعل مسلم محمول بر صحت است و انکه بیع صحیح باشد و اقرار زید بانکه صداق بوده و من فراموش کرده بودم
اقرار است بر غیر مسموع نیست و لیکن چنین نیست بلکه ظاهر این است که بعد ثبوت صداق بودن قبل از بیع قول مدعی
مقدم است با یمین هر چند بینه بگوید که در حین بیع هم ان مال بود را مدعی میدانیم چون در برابر این دعوی نیست
انکه بگوید که بیع زید بولایت شرع بعنوان مصلحت بجهت انتصاب بقاء حق و اصالة عدم صحت بیع و انکه بمجرد دعوی
بود مستلزم این نیست که بیع را و لایت کرده باشد و انکه بمجرد دعوی ~~بود مستلزم این نیست~~ اصل در فعل مسلم صحت است
اثبات تصحیح مطلق در برابر صحت معاملات او را در مال غیر نمیکند با وجود بوده مدعی در برابر بیان هرگاه بیع و لایتی
ثابت باشد و صغیر ادعای عدم مصلحت کند بلکه اگر پدر دعوی بیع و لایتی کند و صغیر ادعای غصب کند بغیر انکه
خود فروخته هم در ان حال قول و ما تقدم است در خصوص ... بعد بلوغ الطفل و با الطفل در دعوی ولی او که در ان کلام
است و دور نیست که انجا نیز چنین باشد و لکن مفروض این است که در اینجا دعوی با صغیر در ما نیست بلکه با مبنی صغیر است

و مشتری یا صغیر کردیده باشد و صغیر مشتری که مفروض این است که خود سخن میگوید و در ما نحن فیه که ریبه پیدا شد و عرض بیع و دلالت [illegible]

[illegible]

قضاء

در نزد عمرو میخواند [illegible]

[illegible]

اربعه نمیشد و انتشار رو و اهل حجت و از جمله مسائل که در اینجا باشخص است که حکم کرده باشد ولکن از روی علم و دانش
نباشد و هرگاه جایز نشد که چنین شخص حکم کند پس هرگاه حکم بکند پس داخل کسانی خواهد بود که بغیر ما انزل الله حکم کرده باشد
و ایات و احادیث فی خانواده نبوت در تهدید و وعید این فرقه خواهد بود و بسیار است و من لم یحکم بما انزل الله فاولئک
هم الظالمون هم الفاسقون هم الکافرون حق تعالی [illegible] بغیر علم بحکم حاکم [illegible] هرگاه متوجه [illegible] میشوند
سعی کنند که [illegible] بحکم [illegible] و [illegible] کنند [illegible] که حکم باشد شرعا و هرگاه آن شخص [illegible] معتقد کسی
هستم که جایز میدانند این تقلید کتب فقها را این سخن هم بسیار صعب است بجهت آنکه فهمیدن مراد فقها و در استخراج
مسائل آن در جمیع مراحل و طریق [illegible] از باب فقه [illegible] از باب [illegible] فقه است و طریق اثبات دعوی
و شناختن [illegible] و [illegible] در روایت [illegible] هر کسی نیست بلکه فقها در فهم مطالب فقها غفلت و رنجها
بسیار دارند [illegible] بیان فرموده اند که شخص [illegible] شهادت [illegible] از [illegible] دانسته باشد هرگاه احتیاج باداء
شهادت پیدا شود نمیتوانند شهادت در نزد حاکم شرع از آن شخص که حاکم نیستند و حکم میکنند و رافع میرسند اداکنند یا بگو
از باب [illegible] و [illegible] آن شخص باید بگوید که من شهادت [illegible] در نزد غیر حاکم شرع هرگاه از اداکردن شهادت ضرر
بزرگ بر او برسد [illegible] دارد و هرگاه ضرر برسد [illegible] در جمیع شقوق را بیان فرموده اند هرگاه علم [illegible]
مسائل [illegible] شهادت [illegible] و [illegible] کنیم [illegible] شهادت [illegible] هرگاه چنین نباشد لزوم [illegible]
شاید [illegible] اعانت [illegible] باشد [illegible] چند در صورت اول هم جایز است و لکن [illegible] رجوع در این
صورت از [illegible] خصوص آن شخص بقصد اعانت [illegible] بلکه مقصود او [illegible] حق [illegible] است
بیان فرموده اند [illegible] غیر [illegible] شرع [illegible] هرگاه [illegible] و قسم [illegible] حقیقت است یا آنکه [illegible]
وادعا [illegible] شرع حقیقی [illegible] حاکم شرع [illegible] یا آنکه حاکم شرع [illegible] قسم
[illegible] قسم [illegible] است [illegible] شقوق [illegible]
بیان فرموده اند قسم دادن وظیفه حاکم شرع [illegible] است [illegible] در کلام فقها [illegible]
که باید در مجلس حاکم شرع باشد و لکن [illegible] است که از حاکم شرع [illegible] هرگاه حکم کرد که باید قسم
[illegible] آن شخص [illegible] قسم [illegible] در آن مجلس [illegible] قسم [illegible] حاکم شرع
و [illegible] هرگاه [illegible] است که حاکم [illegible] در نزد غیر حاکم شرع [illegible]

قضا

بلند و قسم [illegible] باید حاکم شرع [illegible] حاکم شرع [illegible] باشد و هرگاه ضرر برسد [illegible] ولایت
ببرون [illegible] در نزد حاکم شرع [illegible] از [illegible] ولایت [illegible] بیان فرموده اند
که تا بر این تکلیف از [illegible] در [illegible] این مسئله را بیان نکرده اند
[illegible] از [illegible] در [illegible] در نزد غیر مجتهد [illegible]
[illegible] میباشد [illegible] که [illegible] مجتهدین [illegible]
[illegible] که [illegible] بودن [illegible] بودن [illegible]
[illegible] هرگاه ممکن باشد [illegible] صحیح [illegible] هرگاه ممکن نشود [illegible]
[illegible] مجتهد [illegible] تقلید [illegible] باشد [illegible]
تقلید از کتب فقها [illegible] اقرب بحق [illegible]
[illegible] هرگاه ممکن [illegible] مجتهد [illegible] حکم کند [illegible]
و هرگاه ممکن نشود [illegible] صحیح [illegible] هرگاه ممکن نشود [illegible] تقلید [illegible]
[illegible] رجوع [illegible] تقلید [illegible] اقرب بحق [illegible]
هم باو رجوع کنند [illegible] مجتهد [illegible] لازم است [illegible]
[illegible] رجوع کنند [illegible] هرگاه [illegible] تکلیف [illegible]
[illegible] که دشمنان اهل بیت [illegible] شدند [illegible]
[illegible] خود [illegible] هرگاه زید [illegible]
[illegible] باید [illegible] در صورت [illegible] اجرت [illegible]
[illegible] هرگاه [illegible] اجرت [illegible] دارد [illegible] اجرت [illegible]
[illegible] رجوع [illegible] اجرت [illegible] در صورتیکه [illegible]
[illegible] هرگاه [illegible] قبل از [illegible]
قسم باید زید [illegible] چون

قسم جز بینه است و قبول از قسم مطالبه میشود نزد بینه که پس تحلیف و تعریف دادن قبول از ان لازم نیست س در صورت
مفروضه هرگاه عمرو ادعا بینه نماید که عین در ید زید [illegible] مغصوب است و زید بر عمرو ادعا نماید که بیع نموده [illegible] منتقل
نموده و عمرو منکر باشد [illegible] زید [illegible] دادن [illegible] عمرو است باشد و در این صورت قبل از قسم باید زید عین [illegible]
دهد یا نه ج در این صورت بحکم بینه و حکم حاکم مال حق عمرو است و باید تسلیم کرد و زید مدعی میشود [illegible] مطلب
خود را ثابت نکند مال را نتواند گرفت دارد و هرگاه زید عاجز شد از اثبات میتواند عمرو را قسم دهد [illegible]
شرعی با و منتقل نکرده هرگاه قسم خورد دعوی زید ساقط میشود و هرگاه نکول کرد دعوی او باطل میشود [illegible]
[illegible] الاظهر [illegible] قسم [illegible] زید و بعد از رد قسم بمقتضای ان عمل میشود س هرگاه زید طلب از عمرو
داشته باشد [illegible] باغ [illegible] طرف دعوی خصم [illegible] شرط [illegible] که ضرر [illegible]
و زید [illegible] نقض می تواند [illegible] باشد و هرگاه در [illegible]
[illegible] نقض [illegible] باشد هرگاه نقض موقوف [illegible] نقب دیوار یا ضرر [illegible]
نرسد [illegible] باید که ضرر [illegible] ج [illegible] از
هم [illegible] نقض [illegible] است [illegible] نیست
دوم س هرگاه دو نفر در عینی دعوی نمایند که در ید یکی از دو است [illegible]
[illegible] تقدیم [illegible] هرگاه عینی [illegible] دعوی [illegible] حکم دارد
ج اگر مراد [illegible] زید [illegible] و زید میگوید که
[illegible] که عمرو باید اثبات [illegible] هرگاه در دست [illegible]
[illegible] از زید و زید [illegible] زید باید [illegible] اثبات کند و هرگاه در دست [illegible]
باشد و زید ادعا کند که [illegible] عمرو هم [illegible] پس اگر زید قبل
از [illegible] اعتراف [illegible] کرده [illegible] باید اثبات کند والا عمرو باید [illegible] اثبات کند س
هرگاه زید از عمرو طلب داشته باشد [illegible] از حاکم [illegible] هرگاه [illegible]
و اقوام [illegible] زید [illegible] باشد ج هرگاه [illegible] باشند
[illegible] بحاکم شرع [illegible] حاکم شرع [illegible]

جایز است [illegible] از ظالم [illegible] و [illegible] حاکم عرف [illegible] حق
[illegible] بگیرد [illegible] بگیرد پس هرگاه حاکم [illegible] دارد [illegible] حق
جایز باشد سؤال زید [illegible] دعوی [illegible] شرط دارد [illegible] باشد
ج هرگاه [illegible] مجتهد [illegible] جامع الشرایط باشند [illegible]
دیگر [illegible] هرگاه [illegible] پس [illegible] تقدیم [illegible]
[illegible] است پس هرگاه [illegible] قول او [illegible] است [illegible]
[illegible] ثابت کند [illegible]
[illegible] که [illegible] بکنند
[illegible] سؤال زید
[illegible] اعتراف کرده [illegible]
وصیت کرد [illegible] اموال [illegible]
[illegible] گرفت و [illegible]
[illegible] و بعضی [illegible]
دیگر [illegible] در جواب گفت [illegible] اولاد [illegible] والد
[illegible] اعتراف [illegible] حاکم شرع [illegible] علیهم
[illegible] و طلب [illegible] دعوی [illegible] اثبات [illegible]
[illegible] علیهم [illegible] اعتراف [illegible] باید [illegible] ثابت
شود ج [illegible] دعوی [illegible]
[illegible] بگوید [illegible] کرده بودم
[illegible] اثبات کرد [illegible] اقرار و اعتراف [illegible] توانند
[illegible] اقرار و اعتراف [illegible]
دارد [illegible] سؤال [illegible] باید [illegible] ثابت کنند [illegible]

همان اقرار بصحالحه باقیست و بعد حاجت باثبات اجرا و صیغه نیست بنابر آنکه هرگاه برادو دعوی کنند بعد تسلیم اعتراف زید
بصحالحه بلکه مصالحه عن طایفه بعد و صیغه خوانی نشده و این صورت دعوی مسموع است و لکن قول انها و الد کبیر مقدم است
یا یمین هرگاه بگوید بعنوان صحت نشده بلکه صیغه خوانی نشده چون دیگران سوال قسم یا عدم لزوم مدعی و اد
مدعی صیغه نیست و نزدم و هرگاه این والد کبیر بگوید من در حال مصالحه صغیر بودم و پدرم و الدم صلح کرده و من عقیدم بحکم
خوانده باید یا دعوی اتفاق افتد یا یمین و در غیر آن مدعی صلح یا باید ورثه بگویند ما علم نداریم و در اینجا غیر از اثبات
اعتراف بصحالحه باقیست بنابر آنکه دعوی کنند بعدم اجرا صیغه قسم نفی العلم متوجه انها میشود
و لا حاجت نیست اقامه شود پس اگر در نزد حاکم شرع و اقع شد یعنی مجتهد عادل خود دید انرا حکم کرده و حکم میکند
بسمعت خود لازم نیست و الا اگر قرار اوفی الواقع خوانده بود و در حال اثبات مطلب و اقامه شهود در نزد حاکم شرع در
در حال غیبت سوال چنانکه اشتباه است پیش از این گفت که سوال علیه اگر مجتهد در نشسته باشد بعد از حضور بر حجت خود
باقیست و از نو موافق میکند و بعد آنکه انچه گفتم از مطالبه صلح باقیست ان محکمه بطلان اصل صلح است
منافات ندارد با اینکه فقها گفته اند که هرگاه کسی دعوی کند که این مال که در نزد تو است از من است و او بگوید
در جواب که من این را از فروش یا بخشش دیگری این اقرار است بملک سابق مطالب او و حکمی کرده اند که او را که
او بگوید این مال را از من بخر یا قبول کنم که تو تصرف کنی و او بگوید خوب است این هم اقرار است بر ملک یا بگوید
اینکه در مسئله معروف است از ورود است بابین رسیکه مال از باب میراث بر مال خود دیگری یا بعضی منتقل شده باشد
یا اولاد و ذکور و لیست این مصالحه حکم صلح باقیست و احتمال اینکه در نامه بعد مصالحه منتقل شده باشد پدر او
زوجات در میان نیست بس انچه قبول صلح یا طلب صلح در حکم اقرار است و اعتراف بملک یا بدو باید او را باشد از این
دعوی مسموع نیست که بگوید من بقول صلح یا طلب صلح از این جهت کرده کرده که شهود نداشتم یا فراموش کرده بودم و او
در شهادت زیرا که در عرف علاوه است بر این دعوا مسموع نیست پس هرگاه در طبق این شهود اقامه کند و نفوذ
مسالت که خصم او بعضی از اولاد و زوجات و غیر علیکم ایشان بطلان صلح مصالحه است و اصالت بقا و میراث کامل
خود را اگر بثبوت برسد وقوع صلح از ایشان یا احتراز از قبول دارند پس معلوم شد که بعض طلب صلح و قبول صلح
صلح مصالحه باطل نمیشود بلکه حکم ببطلان مردود است از اینکه شهود از این مطلب که این طلب صلح یا قبول ان از روی
عذر بوده باد دعا کنند که باید علاوه بر اثبات ان باشد و در صورت رد قسم در صورت عجز از اثبات و رد کردن ان

العمش

تمسک

ان خصم قسم را بمدعی صلح اجرا نکول کند قسم بخورد و این که گفته شد نسبت بجانب ولد است که غیر باشد طلب
صلح کرده و لا انست یا بر اولاد ذکور پس در اصل مصالحه یا دعوی ان غلط و اقع نمیشود بجهت اینکه
نسبت بانها اقرار است در حق غیر دوان مسموع نیست سؤال هرگاه زید تعهد نمود که کلام الله بعمرو
بشرع کند باین عبارت که کلام الله را بتو دادم که از تو باشد و منتقل بهم کرده در وقت قرائت مراد عمرو
و چون عمرو نظر کند در عقب صورت وقفنامه اولاد و نوشته باشد عمرو بزید گوید که این کلام الله
وقف اولاد شده و مشروع صورت شرعی ندارد و زید گوید که این وقفنامه خلاف واقع است بجهت حفظ
از غصب کردن ظالم نوشته شده و صیغه جاری نشده و بعد از فوت زید ورثه او از عمرو مطالبه قرآن
مسطور نمایند عمرو گوید که صورت شرعی ندارد جواب بگو این کلام الله را بمن مشروع نمودی تمام تملیک غیر نمود دادی
یا عمرو در ادعای مشروع و اعتراف ما لک بعدم وقفیت و خلاف واقعیت مکتوب و در ادعای تملیک
بغیر احتیاج بینه است یا نه و بر فرض که عمرو منتقل بخته باشد لا زید مشروع نمود باشد یا ورثه زید است داد
میتوانند نمود یا نه ج بنابر اثبات هبه بر عمرو لازم است و بعد از اثبات دلیل اثبات اعتراف
زید بعدم وقفیت ضرور نیست چون مفروض این نیست که تمسک بوقفیت ان وقفنامه است که در
پشت قرآن نوشته شده و بمحض ان وقفیت ثابت نمیشود و دید مسلم در هبه کردن او محمول است بر صحت
و لا اثبات تملیک غیر پس ان در وقتی ضرور است که جایز باشد مثل اینکه بعد از موت واهب منشا الزوم هبه
نمیشود و هبه رجوع منتقل بورثه میشود و لا منشا در قول بر لزوم هبه بموت چنانکه در نظر صغیر اظهر است
حاجت باثبات تملیک غیر نیست س یا شهادت و صی بعد از کبیر شدن صغیر و تحقق ادعا و تصرف
در مال او از زمان صغیر در اموالی که وصی بوده در ان مسموع است یا نه و در حال صغیر غیر مسموع است
ج با مسموع است بلکه در مطلق رد شهادت وصی در مال صغیر هم مشکوک است و در جانب او هم
نقض اربار او نباشد س یا اشتباع صدای سنج که در ایام تعزیه سید الشهدا در حین سینه زدن
میزنند و ان مطرب دو چیز است که از برنج یا مس جب زنند و بر هم میزنند که منشا تحریص اهل تعزیت است

کلدی

میشود جایز است یا نه و همچنین اصل غنا آن جایز است یا نه و این از جمله مسائلی است که بحث بعد از آلت باشد یا نه ج
و بنا بر صورت آن نمیدانم و این را از آلات لهو محسوب نوشته‌اند و در حکم آنها نیست بلکه دور نیست
که فعل آن را هیچ باکی نباشد چون معین است بر تعزیت سید الشهدا بلکه مطلق بر هم زدن آن هر گاه معلوم نیست
و آنچه در حدیث مذکور است صنج در نزد عرب آن است که از مفرق یا برنج میسازند و بهم میزنند و آنچه
در نزد عجم است آن است که مشتمل است بر تارها که گویا از علم طنبور باشد و بنا بر اول هم معلوم نیست
که آنچه در نزد عرب صنج میگفته‌اند این صنج باشد بلکه ظاهر است که از مفرق یا از چیز [illegible] زنند و با انگشتها
میگیرند و بیکدیگر میزنند و رقص میکنند که آن را در این زمان در میان عجم حقانه میگویند و شاید نیست
که این از آلات طرب است پس بنا بر این آنچه در حدیث وارد شده که ایاک و الصنوج فان الشیطان یرکض
معک و الملائکة تنفر عنک [illegible] الآلات آن هر [illegible] که در تعزیه میزنند واضح نیست و دخول این تحت عموم
الآلات لهو هم ممنوع است و آلة صنج که در دف میباشد لیکن آنها عبارت است از حلقهای مس و غیر آن که در
اطراف دایره معلق میکنند که صدا میکنند و این اطلاق دیگر است از برای صنج و [illegible] است که آنچه در حدیث
است هم مراد این باشد چنانکه بعضی از فقها که دف را استثنا کرده‌اند در عروسیها مشروط کرده‌اند با
با اینکه دف [illegible] از صنج باشد س لا شرط است در سماع بینه حضور مدعی علیه در مجلس یا نه بلکه جایز است
حاکم را که بشنود بینه را در حال غیبت مدعی علیه هر چند حاضر در بلد باشد و حضور او متعذر نباشد
بنا بر این هرگاه بینه اقامه شهادت کرده باشد در نزد حاکم بدون حضور مدعی علیه میتواند مدعی علیه بگوید
که ثانیا در حضور من اقامه شهادت بکند یا نه ج ظاهر این است که شرط نیست در سماع بینه حضور مدعی علیه
بدلیل اصل و عمومات اخبار که دلالت دارد بر ثبوت حقوق به بینات و غیر آن و حاکم که فقیه عادل است
مصدق است در قول چون او مرجع است در اصل حکم پس چگونه در این مصدق نباشد و از کلام علما هم
نخوردم که کسی شرط کرده باشد این حضور را بلکه تصریح بعدم اشتراط موجود است چنانکه علامه در قواعد در باب
حکم بر غایب گفته است یقضی علی الغایب عن مجلس القضاء مطلقا و ان کان حاضرا فی البلد [illegible]

صحیح

المسافة و قیل بعشرین ای فرسخ بعد [illegible] و قیل لا یشترط فی سماع البینة حضور [illegible] و ان کان فی البلد باشد هرگاه حاکم بینه را شنید
و بعد از آن مدعی علیه حاضر شد خواه حاکم حکم کرده باشد بر او یا نه آن غایب بر حجت خود باقی است یا نه [illegible] هرگاه دعوی
جرح شاهد کند یا اغلاط و غفلت او را که [illegible] سخن او میشود هرگاه تمام باشد قبول میکنند و اگر تمام نشد همان حکمی که
کرده است ممضی است س هرگاه زید ثابت حق الله نماید و مدعی علیه امتناع کند از ادای آن یا مکلف است ادا دادن و مطل
نماید استیفای حق الله با استمداد از حاکم [illegible] جایز است یا نه [illegible] که [illegible] حاکم میگیرد [illegible] است یا مدعی علیه
و هرگاه متصدی [illegible] راه بگیرد [illegible] یا فوراً [illegible] از [illegible] اموال مردم [illegible] بر گیرد [illegible]
~~[illegible]~~
ظاهر این است که در صورت معرفت جایز است استمداد از [illegible] بر [illegible] شرعا بر هر کس لازم
نیست و [illegible] هر کدام [illegible] معصیت [illegible] و همچنین [illegible] افراد مردم
و اتلاف اموال ایشان در [illegible] راه [illegible] است [illegible] هرگاه مدعی [illegible] که [illegible] مدعی علیه
[illegible] اموال مردم [illegible] و هم [illegible] است و [illegible] کبیر [illegible] است
س هرگاه زید ادعا [illegible] و [illegible] باشد و اقامه شهود نماید یا [illegible] میتواند [illegible] شهود زید نماید
و از [illegible] یا نمیتواند و [illegible] قسم عمرو بر زید دارد که شهود [illegible] و دیگر [illegible]
قسم شهود دارد که در دروغ [illegible] نداده اند یا دلیل [illegible] ج [illegible] دارد
[illegible] میکنند [illegible] هرگاه [illegible] نیست [illegible] دیگر [illegible]
[illegible] است و [illegible] معلوم است که هرگاه مدعی [illegible] عدالت و قبول شهادت
[illegible] ثابت شد [illegible] حاکم از مدعی علیه [illegible] هرگاه بگوید [illegible] از او [illegible]
میکنند بتفصیلی که مذکور است در [illegible] و [illegible] سوال از [illegible] بعد [illegible] عدالت و جرح ندارد هرگاه از باب
[illegible] است [illegible] هرگاه بگوید که این [illegible] واجبات [illegible] است یا فسق واجب [illegible]
و بر حاکم [illegible] و [illegible] این را [illegible] اثبات کند که از سوال از [illegible] و جواب [illegible]

ظاهر شود که مقصود است در تحصیل و جهت اینکه بالفعل حاضر و واجب است هرچه مانع ممکن است که ثابت شود و لکن بر شخص جواب
نیست که متعرض جواب سؤال او شود و بر او امر لازم نیست به غیر ادای شهادت و او خواهد گفت که اگر ثابت شد
که من مقبول الشهادة ام شهادت مرا قبول کنند و اگر ثابت نشد رد کنید و بر من لازم نیست اجابت شما در سؤال و دعوی عدم عدالت
[illegible] و او را الزام کند [illegible] معلوم شد که مدعی [illegible] تسلط [illegible] ندارد که او را قسم بدهد که در دعوی تکذیب
زیرا که [illegible] قائم نشده [illegible] بعد از ثبوت مقبول الشهادة بودن شاهد به بینه یا علم حاکم دیگر
[illegible] ندارد که او را قسم بدهد [illegible] زیرا که دلیل بر آن قائم نشده و اینکه
در [illegible] نسبت فسق است [illegible] حکم بعد التماس [illegible] خواه به عنوان جزم باشد یا ظن و دعوی کرده [illegible]
که شاهد [illegible] معصیت است خواه به عنوان جزم یا ظن این دعوی [illegible] که [illegible] عادل شمرده و این دعوی [illegible]
[illegible] تکلیف که اقامه شاهد عادل است از عهده [illegible] ثبوت شغل ذمه موقوف
باشد بر علم حاکم پس این دعوی مسموع نیست [illegible] متوجه منکر آن شود [illegible] اقرار شاهد عادل
کرده [illegible] از تهمت [illegible] شاهد بود [illegible] مسموع نیست س لیلا شهادت [illegible] مسموع است
در آن مطلب که [illegible] ح بدانکه از شرایط قبول شهادت انتفاء تهمت است
و در مسالک و غیر آن [illegible] دعوی [illegible] بر آن [illegible] اخبار [illegible] دلالت بر آن دارد و لکن [illegible] کلام بر اطلاق
خود باقی نیست چنانکه شهیدان و غیر ایشان تصریح به آن کرده اند بلکه [illegible] در دو [illegible] دعوی اطلاع کرده است
بر اینکه هر تهمت دفع قبول شهادت نمیکند زیرا که شهادت [illegible] از [illegible] مقبول است و همچنین شهادت
وارث از برای مورث خود [illegible] هر چند [illegible] باشد [illegible] وارث [illegible] قبل از حکم [illegible]
او این است که [illegible] شهادت او مسموع است [illegible]
[illegible] وارث [illegible] قبل از حکم [illegible]
باشد و بعضی از این دعوی [illegible] که در اینجا مسموع نیست چون شهادت در حق خود است و همچنین
قبول نمیشود شهادت [illegible]

و لکن [illegible] بعضی که شهادت [illegible] و در اینجا دو قول نقل کرده و گفته است که اقوی
قبول است [illegible] شهادت بعضی [illegible] از برای بعضی دیگر و همچنین هرگاه شهادت [illegible] از برای [illegible]
[illegible] از [illegible] و بعد از آن [illegible] شهادت [illegible] و بعد از آن گفته است
که رد نمیشود شهادت [illegible] از برای [illegible] و نه شهادت [illegible] از برای غلام [illegible]
او [illegible] و بعد از آن گفته است که هرگاه شهادت [illegible] از برای [illegible] شود رد
شهادت [illegible] و این چنین گفته است قبول میشود [illegible] کرده اند قول این جنید را
[illegible] است [illegible] و بعد از آن گفته است که [illegible] این تهمت [illegible] است و [illegible]
[illegible] از برای او در [illegible] و بعد از آن ذکر کرده است مواضع [illegible]
در [illegible] شهادت و گفته است از جمله [illegible] که شهادت [illegible] شهادت شریک در [illegible]
شریک است در آن [illegible] که شهادت [illegible] شریک [illegible] و شهادت وارث [illegible]
[illegible] هرگاه [illegible] زیرا که این شهادت است از برای [illegible]
شهادت [illegible] و گفته است که از جمله [illegible] مواضع این است که [illegible] شهادت دفع ضرر از خود کند [illegible]
شهادت [illegible] و شهادت [illegible] که شهادت [illegible] ضرر [illegible]
و چند موضع دیگر ذکر کرده هرگاه این را [illegible] در حاصل کلام [illegible] و همچنین [illegible]
و غیر این [illegible] که کلام [illegible] زیرا که اگر تهمت [illegible] است [illegible] رد شهادت است
چنانکه در اخبار وارد شده که شهادت متهم مقبول نیست پس دیگر سخنی ندارد که بگوییم در فلان موضع و
فلان موضع تهمت [illegible] و رد است [illegible] بالاتفاق و در فلان و فلان موضع [illegible] رد نیست بالاتفاق
و در فلان [illegible] زیرا که حکم [illegible] و قبول [illegible] و [illegible] که در [illegible]
[illegible] که مطلق تهمت از امور است که باعث رد شهادت است و این نظیر همان مطلب است
که ما ایراد کرده ایم بر [illegible] در [illegible] القواعد که از باب تعارض [illegible] گفته است که در [illegible] موضع

جنایت ع

ظاهر مقدم است بر اصل بالاتفاق و در بعضی اصل مقدم است بر ظاهر بالاتفاق و در بعضی محل خلاف است و حاصل کلام این است
که فقها در مسائل ترجیح ظاهر بر اصل یا عکس نظر ایشان بمحض ظاهر حیث انه ظاهر است نه از حیث اینکه دلیل
دیگر با آن باشد زیرا که در آن وقت همان دلیل حجت علم است و لهذا در مثل جاها خوب است که همان اصل و ظاهر
در طرفین باشد مثل اینکه بایع و مشتری بعد از کیل و وزن خلاف کنند در زیاده و نقصان که میگویند ظاهر مقدم است
که قول مشتری است چون او قبول داده و جنس گرفته اهتمام او در ضبط وزن و کیل بیشتر است پس میگوییم
که در موارد که قائلیند بقبول شهادت بالاتفاق بنا این است که حکم قبول دارند که از مواضع تهمت است
و لکن اجماع خارج است پس گویا گفته‌اند که اصل رد قبول شهادت متهم است بالاجماع مگر در فلان موضع که رد
نمیشود بالاجماع و در اینجا استثناء صحیح است و بنا بر این است که هر متفق‌اند در قبول بجهت اینکه این
مورد تهمت نیست و باین سبب قبول است پس استثناء این معنی ندارد و همچنین در موارد دیگر
که خلاف است باید انکه حاصل است بقبول بگوید که فعلا دلیل خاص شد حقی یا اینکه دلیل است بر اخراج
و خصم او رد کند آن دلیل را تا استثناء صحیح باشد نه اینکه او بگوید این موارد تهمت نیست و خصم بگوید
هست و اما اینکه طرفین قائل باشند که مورد تهمت است و نزاع در خروج و عدم خروج باشد از اصل که
قبول نه اینکه بحث بگوید اینجا قبول میکنیم زیرا که این تهمت نیست و مانع بگوید قبول نمیکنیم زیرا
که تهمت است زیرا که در این صورت استثناء صحیح نیست و ظاهر کلام اهل استثناء است و ظاهر این است
که مراد ایشان عموم دخول در تحت عموم منع قبول شهادت متهم است پس عمده تحقیق این مطلب است که مراد
از تهمت در کلام ایشان چه چیز است و آیا این فرد داخل تهمت است یا نه اینکه مسلم باشد که این همان تهمت است
که منع شده است قبول شهادت صاحب آن و لکن مختلف فیه است که در این فرد هم قبول است یا نه پس
حقیقة نزاع راجع میشود به نزاع لفظی پس غرض از ذکر مواضع که اتفاق در رد نموده‌اند یا در رد
بیش نیست که کسی در بادی نظر توهم بکند که اینها از مواضع تهمت است و قبول نیست و غرض از ذکر مواضع
مختلف فیه مطلع ساختن است که محل شبهه است و محتاج است بنظر و تامل که آیا داخل تهمت هست یا نه پس میگوییم

قضاء

پس میگوییم که ظاهر این است که مراد از اتهام که در اخبار وارد شده و اجماع بر منع قبول شهادت صاحب آن
شده آن است که جر نفع شاهد است از برای خود یا دفع ضرر از خود نه غیر اینها پس در هر جا این مطلب محقق است
نفیا و اثباتا و خلافی در تحقق مثبت و نفی آن حجت حکم آن مرتفع است و در جا که قیاس بود در آنجا که محقق
نیست الا با تحقیق مختلف میشود بسبب آن تحقق و عدم تحقق این معنی پس اما محقق است [illegible]
خواهد بود در تعیین موضوع و ترتیب حکم آن بر آن و در هر جا اشکال حاصل گردد و متردد باید رجوع کرد
بادله خاصه و اصول و قواعد و چون مفروض این است که نزاع در قبول شهادت متهم بعد از آن است
که شاهد جمیع شرایط قبول را داشته باشد از عدالت و ضبط و غیره و اشکال در همین است که آیا مظنه
جلب نفع مضر است بقبول شهادت او یا نه پس در اینجا تعارض اصل و ظاهر میشود بلکه باید تعیین
تعارض اصل عدم و عمومات مثبته و عموم اخبار تهمت و ظاهر ایات و اخبار در قبول شهادت عدول و هر چند
نتوان گفت که نسبت ما بین این ایات و اخبار و روایات و اخبار که در متهم است اعم و خصوص
من وجه است چون متهم اعم است از عادل و غیر عادل و عادل هم اعم است از متهم و غیره و لکن نظر
نظر باینکه گفتیم اعتبار عدم تهمت بعد فرض عدالت است پس اخبار تهمت اخص مطلق میشود و لکن
اینها در صورتی نافع است که متهم را این صدق کند و [illegible] نیست که عادل را او صدق میکنند و متهم مشکوک
فیه است پس جایز نیست عمل بعموم [illegible] پس میتوان گفت که عام
قبول شهادت عدل هر گاه مخصص بمتهم نیست و هر گاه در مفهوم متهم اجمال حاصل شد عام
در قدر اجمال از حجیت ساقط میشود و اصل عدم مثبت ترجیح [illegible] پس میتوان گفت که در مشکوک فیه
بعدم قبول شهادت و [illegible] عدم قبول باشد با وجود اینکه میتوان گفت که هر چند فرض [illegible]
در صورتی کرده اند که [illegible] ندارد [illegible] حاصل میشود [illegible]
که اثبات آن [illegible] نمیکند و لکن [illegible] بر ولایت و اصدق [illegible] است
غالب این است که حصول ولایت [illegible] زیاده [illegible] نفع ظاهر [illegible]

و نمیخواهد اهتمام در ضبط اموال صغیر بکند و خوف عذاب اخروی و امید زیادی اجر و ثواب دائمی او نشود و این
هم یک نوع علت ازالهٔ ابهام جلب نفع خصوصاً با ملاحظهٔ فتوای مشهور بلکه نزدیک است با اجماع چون
خلاف نقل نشده الا از ابن جنید و بعید هم بعد از ملاحظهٔ … شهادت و صریح از جمله اقسام …
معتبره شمرده چنانکه گذشت پس اظهر عدم قبول شهادت وصی و وکیل میشود کتاب الحدود و الدیات

س هرگاه حیوانی اتلاف نماید یا حیوان دیگر را بکشد آیا دیه آن همان حیوان است یا چیز دیگر
ج حیوان دیه بودن معنی ندارد و اظهر در نظر این است که هرگاه مالک حیوان در حفظ
حیوان تقصیر کرده باید دیه مقتول و قیمت حیوان را بدهد و هرگاه تقصیر نکرده بر او چیزی نیست

س شخصی … بجائی میرفته و چند نفر در جلو اسب … میدوانیده اند … زید عمرو
و بکر با خالد و همچنان … دیگر باهم اسب میدوانیده اند که ناگاه زید بیهت خالد میکرده و خالد مشغول
بکار بوده است و زید جریدی بخالد میاندازد و میگوید بگیر که اسب خالد پا بچیزی که جریده بر آید و برخورد
… خالد میخورد و یک طرف صورت او را بر هم میشکند بای نحوی که سه دندان پیش را معیوب میکند
که یکی از جا کنده میشود و بیرون میاید و دو تای دیگر از جا کنده شده اما بیرون نیامده است
و استخوان زیر دندان هم شکسته شده است و پوست و گوشت روی آن استخوان … هم بریده شده
شده است و جراح کار میکند و آن طرفی که شکسته شده است طرف چپ و دندان و استخوان …
و ته جریده را هم کمی میخ آهن زده بوده اند ج ظاهر این است که حکم اینجا لزوم دیه است و در بعض
از جراحتها … شکستن استخوان جائز … و در بعض … بیرون آمدن دندان با احتمال
قصاص در دندان چون جریده مذکور آلتی بوده است که غالباً منشاء این امور میشود و لکن احتمال
ضعیف میشود بسبب تصحیح عدم قصد به نوع قصاص و بهر حال بعد از بنای بر دیت دیه دندان
دندانهای پیش هر دندانی اگر پول نقره میدهد که ظاهر اکثر از همه است و در صورت بنای بر عدم قصاص
اصحاب … جائز است مساوی دیه … درهم است که … صد و … مثقال و ربع نقره سکه

سکه دار است بمثقال صرافان و اگر طلا میدهد پنجاه و پنج مثقال طلای سکه دار بمثقال شرعی است که هجده مثقال
و ربع بمثقال صرافان است و دیه از جا حرکت نشدن آن دندانها بنابر قول مشهور آن است که دو ثلث دیت اصل دندان
صحیح است و بعضی بحکومت قائل شده اند یعنی فرض میکنند آن شخص را غلامی که او را قیمت کنند در حالتی که دندان
او صحیح باشد و در حالتی که دندان او از جا متحرک شده باشد و تفاوت قیمت را ملاحظه میکنند … احوط باشد
از برای … و الا دیه شکستن استخوان جائزه یک دیه آن است و دیه …
و رفتن گوشت و پوست هم دیه علحده دارد و ظاهر آن است که موضحه باشد و دیه آن نصف
عشر دیه آن است هر چند فقها پنج شتر گفته اند لکن چون دیه انسان … صد شتر است
پس دیه این جراحت نصف عشر دیه است و به همین حساب از سایر دیات میگیرند پس هرگاه پول
نقره بدهد دیه کامل آن ده هزار درهم است که هر درهم … نقره سکه دار است و مثقال
شرعی … بمثقال صرافی است که مجموع … میشود و نصف عشر دیه
نصف … مثقال و نیم میشود س هرگاه اقرار کند که … زنا کرده ام و زینب بگوید که
که زید مرا اکراه کرده و با اکراه این عمل را کرد و زید میگوید باختیار قول کدام مقدم است و حکم آن چه چیز است
یا مهر بر زید لازم میشود یا نه و اگر باکره باشد ارش بکارت بر او لازم میشود یا نه ج ظاهر این است
که قول زید مقدم باشد یعنی هرگاه قسم خورد که این عمل برضا و طیب نفس بوده و اکراه نکرده ام مهر ساقط است
و ظاهر این است که ارش بکارت هم ساقط باشد و تا چهار مرتبه اقرار نکرده است حد بر زید لازم نمیشود
از برای زنا و کلام در … ظاهر … و وجه تقدیم قول او اصل عدم اکراه است …
و مع رضا اصل عدم اکراه با اصل عدم رضا ضعیف است چون مراد اکراه کردن مرد است زن را
اگر هم میتوان گفت صدور فعل از مرد ممکن است که … صادر شود و اصل عدم نسبت …
است و لکن این سخن ضعیف است بجهة آنکه اکراه در اینجا فعل … است …
و فقها … کرده اند بخلاف … در مسئله اقرار به زنا و مسئله …

گفته است ولو نسب الزنا الیها ثبت الحد للقذف باول مرة علی الثانی یعنی اگر کسی نسبت زنا بزنی دهد و بگوید با او زنا کردم
حد قذف ثابت میشود باقرار اول هر چند حد زنا ثابت نشود تا چهار بار اقرار نکند و فخر المحققین در وجه اشکال از
از برای ثبوت حد گفته است که وجه آن اصل عدم است بر وجوب حد و اینکه هتک عرض آن زن کرده و حد
قذف از برای این است که مردم دست بردارند از فحش و از برای عدم ثبوت حد گفته است که زنای مرد مستلزم
زنای زن نیست زیرا که محتمل است که مکره بوده باشد و با اکراه زنا از زن متحقق نشده پس معلوم نشد که نسبت
زنا باو داده باشد و عام دلالت بر خاص نمیکند بعد از آن تقویت اول کرده است بسبب اینکه اکراه
در میان نیست و اصل عدم اکراه است پس هتک عرض مسلمه عنوان کرده با احتمال بعیدی که اصل عدم آن است
و شهید ره در لمعه گفته است این حد نیست بجهة احتمال اکراه و وجه آن این است که حدود ساقط میشود بشبهات
شارح لمعه گفته است که محقق است حد قذف بسبب دلالت ظاهر بر آن و لیکن زنا یک فعل است و میان دو نفر
واقع شده و نسبت یکی از زانیها بفاعلیت و دیگری بمفعولیت بعد از اینکه بر این اسم الفعل کرده است
و گفته است که اقوی این است که قذف است بجهة اینکه اختلاف [illegible] موجب تغایر آنها است پس ممکن است
که زنا محتار باشد و دیگری مکره و بجهة روایتی که محمد بن مسلم از حضرت [illegible] روایت کرده در رجل قال لامرأته
یا زانیه انا زنیت بک قال علیه حد واحد لقذفه ایاها و اما قوله انا زنیت بک فلا حد فیه الا ان یشهد
علی نفسه اربع شهادات بالزنا عند الامام و ظاهر او جهت استدلال آن است که نکره در سیاق نفی افاده
عموم میکند پس حد [illegible] نفی شده است و این استدلال در نظر حقیر ضعیف است و [illegible] عرض
همان اینست که اکراه خلاف ظاهر است و سخن در [illegible] و اثبات حد [illegible] است و در حد
قذف در قواعد گفته است و لو قال زنیت بفلان او لطت به فالقذف للواحد و المنسوب الیه علی اشکال
و همچنین در شرایع و محقق [illegible] قول [illegible] از برای منسوب الیه را از شیخ در [illegible] نقل کرده
و ابن براج و ابو الصلاح و علامه در مختلف نقل کرده و از ابن ادریس قول باینکه یک حد [illegible]
از برای [illegible] بجهة احتمال اکراه در منسوب الیه و بعد از آن خود اختیار مذهب اول کرده بجهة اینکه اکراه

اکراه خلاف اصل و ظاهر است و استدلال کرده اند بر لزوم حد قذف از برای منسوب الیه نیز باینکه اگر این احتمال
معتبر باشد پس هرگاه کسی بغیر بگوید [illegible] از زنا [illegible] هم [illegible] بود بجهة احتمال اکراه و حال آنکه اجماعیست
که در اینجا حد ثابت است و این استدلال محل نظر است زیرا که اجماع در مسئله فارق است و بهر حال مراد
ما [illegible] اینست که مشهور لزوم حد است و دعوی اجماع بر آن نقل شده است از شیخ و ابن زهره و قول ابن
ادریس منع آن است و علامه هم در [illegible] شده و روایتی که محمد بن مسلم [illegible] اشاره شد دور نیست
که عموم ادرؤا الحدود بالشبهات مرجح [illegible] باشد و اگر کسی بگوید [illegible] عموم [illegible] دلالت میکند
بر [illegible] بالعرض [illegible] و عموم ادله تقویت [illegible] مقصود [illegible] و [illegible]
[illegible] که فرموده اند لا حد [illegible] ثابت نشده است [illegible] بودن و اقرار [illegible]
[illegible] پس [illegible] از برای [illegible] نیست [illegible] نفس الامر [illegible]
الامر [illegible] نیست و [illegible] ظنون شرعیه [illegible]
نفس الامر است در [illegible] شرعیه [illegible] ظن است [illegible] محکوم علیه است
[illegible] بودن بجهة اینکه زنا [illegible] و [illegible] الاکراه و [illegible] نیست که در اینجا قول [illegible]
موافق اصل و ظاهر است پس [illegible] قسم خورد حکم میشود [illegible] بودن آن زن و در ظاهر حکم [illegible]
مقام نفس الامر است و حکم میشود که [illegible] از برای او نیست و ازاله بکارت او نا [illegible]
خلاف کرده اند در مسئله مساحقه که زن هرگاه بعد از جماع شوهر خود مساحقه کند با دختر باکره و نطفه
مرد را بریزد در فرج باکره و [illegible] کرده [illegible] بکارت است [illegible] حمل [illegible]
[illegible] و مشهور علما لزوم مهر است بر [illegible] و ابن ادریس مخالفت کرده است و [illegible]
[illegible] بجهة اینکه در [illegible] باکره [illegible] مساحقه [illegible] و لکن اذن در ازاله بکارت
نداده بود بلکه [illegible] که احتمال این [illegible] داده که آن زن با شوهر خود [illegible] کرده یا احتمال اینکه
این نطفه مرد در [illegible] فرج [illegible] شده [illegible] و [illegible] اذن ازاله بکارت

یا مسکوتا [illegible]
مسکوتا [illegible]

داده پس معلوم شد که اختلاف شیخ و علامه در این است که در مراد قول مقدم است و جماعت ظاهراً است و ظاهر آن است که در مسئله لواط
و مسئله مذکوره است که ظاهر کلمات ایشان این است که بعد ثبوت لواط باقرار یا بینه قول موطوء را در اکراه
قبول نمیکنند الا در عبد نسبت بمولا و کنیز نسبت بخانم خود چون قرینه قائم است بر اینکه عبد محل اکراه است
و تقیه وقت دارد و دیگران و ظاهر این است که منظور ایشان هم اتفاق علماء باشد که جمیع فروع مسئله لواط و مساحقه
و انا مبنی است که در مسئله بعد از در حکم عبد کنیز است که سزاوار این است که قبول شود قول هر کس که در حق
او عملی باشد که اکراه بجهت علم او وارد الحدود بالشبهات ثابت است و [illegible] منافات ندارد با بنا گذاشتن
بر ظاهر در باب احکام و در صدق ظاهر در حد بود و حق واحد نشان داد ثبوت مهر عقد نمیشود س هرگاه کسی
ریش دیگری را بکند دیه او چه قدر است ج هرگاه تمام موی ریش را بکند دیه کامله را باید بدهد و هرگاه
مو دیگر بیرون نیاید و هرگاه موی بروید در آن چند قول است و اشهر و اظهر این است که رجوع بارش میشود
و اقوال دیگر هست که بعضی حد الشرعیة گفته اند و بعضی ثلث دیه و بعضی عشر دیه و در دانستن بودن
و عدم آن باهل خبره رجوع میشود پس اگر مشتبه باشد بعلم اهل خبره حکم میکنند اگر بیرون آمد ارش میکرد و الا
دیه [illegible] چنانکه بعضی احتیاط [illegible] میشود و هرگاه قبل از انقضاء مدت مطالبه ارش کند باید [illegible]
بجهت اینکه اگر موی برآید حق خود را گرفته و اگر نیاید بعضی دیه را گرفته و تتمه را [illegible] میکرد و هرگاه بعضی از موی
ریش را بکند باید بهمان نسبت از دیه [illegible] بعضی مساحت میکنند محل موی کنده شده و نسبت آن محل
با تمام محل ریش ملاحظه میکنند و باین نسبت میگیرد خواه تفاوت داشته باشد بسبب [illegible] و انبوهی باشد
یا نه و در صورت انعدام ارش همان ارش را میگیرد و ملاحظه نسبت [illegible] مراد از ارش
این است که این شخص را فرض میکنند که عبد است و قیمت او را ملاحظه میکنند در حالی که موی او بر حال
خود باشد و در حالی که موی او را کنده باشند و تفاوت قیمت را میگیرند س هرگاه موی سر زن را
بکنند دیه آن چه قدر است ج هرگاه تمام موی سر او را بکنند و دیگر بیرون نیاید تمام دیه زن را باید
بدهد چنانکه موی سر مرد هم چنین است و اگر بیرون آمد [illegible] مهر خود را میگیرد و هرگاه بعضی مو را کنده باشد

کنده باشد باید ملاحظه مجموع [illegible] محل موارد [illegible] ملاحظه میکرد س دیه دندانها چند است و فرق ما بین
آنها هست یا نه و شکستن و کندن فرقی دارد یا نه ج دوازده دندان پیش که [illegible] شش در بالا است و شش
در پایین است پس است در هر یک از آنها پنجاه مثقال است که عبارت است از [illegible] مثقال شرعی
و همین ملاحظه بر مثقال [illegible] پس [illegible] که فقره خواهد بود بهر یک [illegible] و درهم است [illegible] سه درهم
[illegible] مثقال
[illegible] و شانزده دندان دیگر که در پشت اینها [illegible]
دیت آنها [illegible] و [illegible] بهمان تفصیل که گفتیم و هرگاه دندان از ریشه [illegible]
که در حکم کندن آن باشد از ریشه س [illegible] در [illegible] که [illegible]
[illegible] در صورت نسبت [illegible] میشود و هرگاه [illegible]
[illegible] و [illegible] سر [illegible] و [illegible] ج [illegible] مراد [illegible]
[illegible] کرده [illegible] که اگر [illegible] حاصل [illegible] بعلت [illegible]
علت [illegible] باشد [illegible] مثل کندن چاه [illegible] و [illegible] در جا [illegible]
راه و همچنین امور [illegible] باعث [illegible] شود [illegible] و [illegible] و [illegible] در مورد
قصاص و دیت [illegible] ذکر کرده اند و از جمله [illegible] و [illegible] قصاص [illegible] ذکر کرده اند که [illegible]
کنند و [illegible] و [illegible] تا [illegible] که [illegible] در آن [illegible] یا از [illegible] بکند که
[illegible] و همچنین [illegible] و [illegible] در میان آب و آتش [illegible] ذکر کرده اند که [illegible]
بقصد [illegible] و [illegible] و [illegible] میشود [illegible] خطا [illegible] بعنوان [illegible]
میشود و بعنوان [illegible] میشود پس [illegible] در [illegible] جاری میشود و در بعضی صور قصاص لازم میآید و در [illegible]
و در بعضی صور آن دیه در مال [illegible] لازم میشود و در بعضی [illegible] آن [illegible]

متوجه میشود و دیه میشود بدانکه قتل عمد آن است که آن فعلی که علت شده بسبب مقتول میکند عمدا بکند و قصد قتل هم
داشته باشد خواه مثل آنکه بقصد قتل کاردی بزند یا کمر و لکد یا بقصد قتل او را در خانه محبوس کند تا بمیرد و مخفی نماند که قسم
اول مباشرت است و دوم تسبیب و در حکم قتل عمد است آنکه بقصد قتل نزند لکن بآلتی او را بزند که غالبا کشنده
باشد و در این هر دو قصاص لازم است و اما شبه عمد پس آن است که آن فعل را بسبب او عمدا بکند لکن قصد قتل ندارد
و آن آلت هم کشنده نیست غالبا مثل آنکه کسی را از برای تأدیب بآلتی که غالبا نمیکشد بزند و اتفاقا آن شخص بمیرد و
در این قصاص نیست بلکه دیه لازم است در مال قاتل و اما قتل خطا پس آن است که فعلی از او صادر شود
نسبت بدیگری که منشأ قتل او شود و لکن نه مقصود او زدن باو بوده و نه قتل او مثل آنکه کاردی را بسوی جانوری
خود بکشد او گرفت و دیگری بر سر کار رسد و بدون قصد کارد بر او فرود آمده و کشته شد در اینها مباشرت
با جنون [illegible] و بر او در [illegible] در این صورت دیه لازم میشود بر عاقله
و بدانکه از جمله مواضعی که دیه لازم است جائی است که شبیه بعمد باشد بدون آنکه قصد آن عمل در نفس داشته باشد
و آنچه پیش ذکر کردیم در ارباب جنایات است و این از ارباب [illegible] نیست و مخفی نیست که مثل آنکه
در راهی چاهی بکند یا [illegible] کسی خاص و موجب هلاکت شخص شود بسبب
افتادن در چاه یا بر زمین و لیکن در این قسم شرط عدوان کرده اند مثل آنکه چاه را در ملک غیر بدون اذن
او بکند و یا در شارع عام بکند [illegible] که در اینها هم دیه لازم
میشود [illegible] در مال آن شخص نه بر عاقله [illegible] اقسام قتل [illegible]
بحث آنکه شبه عمد آن است که قصد فعل واقع بر مقتول دارد و لکن قصد قتل ندارد و در تسبیب مطلق قصد
وقوع فعل بر مقتول ندارد و قصد فعل [illegible] قتل ندارد و [illegible] میکویند [illegible]
کرده که بسبب [illegible] لازم است [illegible] کرده که
کی لا دیه در قتل خطا مخصوص مباشرت است یا تسبیب جواب آن است که در هر صورت که فعل بعد از آن
شخص مرتکب شود [illegible] میکویند او را کشت و لکن عمدا نکشت بلکه خطا کشت دیه بر عاقله است خواه

خواه بعنوان مباشرت باشد و خواه تسبیب و در کاه قتل را نسبت باو میدهند و فعل نسبت بفعل است که دیه بر مال او است
و صورت سؤال [illegible] از باب تسبیب است نه قتل خطا و نه شبه عمد و در فقه [illegible] جنایات
نیست که فقها تصریح کرده اند بانکه در باب دیه بر عاقله نیست چنانکه این ادریس در سرائر تصریح کرده
و ظاهر آن اجماع است و محقق علامه در قواعد و تحریر و غیر آن و کویا خلافی هم در آن نباشد و نظر شهید ثانی
در شرح لمعه نیز همین است بعد از آنکه ذکر کرده است که نائم هرگاه در خواب بر روی کسی بیفتد و بکشد دیه
آن بر عاقله است و از شیخ نقل کرده است که دیه در مال او است گفته است که جمعی از علما در باب الجنایات
و بعد از آن قول اول کرده و نظر شیخ آن است که مجرد خوابیدن از باب سبب است و نظر شهید ثانی آن است
که خوابیدن تمام فعل او است بیشتر از این نیست که قصد بفعل و قتل هیچکدام نداشته و اما عبارت بعد از آنکه در
الصحاح گفته است بعد نقل قول شیخ که دیه بر عاقله است و جمعی از علما در باب الاسباب ذکر کرده اند و این کلام و غیر
ظاهر الوجه است و [illegible] بعد از این کرده ام که این جاری در آن نیست و آنچه در مسئله احراق باز گفته اند
در تعلق دیه بر عاقله در صورت قصد قتل اموال نه نفوس آن از راه این است که در آنجا قتل خطا است
و از باب اسباب نیست بلکه قتل از باب تسبیب است و از این جهت سخن اینها در این باب س
هرگاه در هنگام شب در میان [illegible] از اطعام [illegible] شود و [illegible] و در آن میان بخورد
و بان سبب هلاک شود [illegible] معلوم نیست که آن [illegible] و خورده و وارث او هم تحقیق نیست
بعضی [illegible] آن چه چیز است ط ظاهر این است که در این صورت دیه او بر [illegible] است و تحقیق این
مطلب موقوف است بر آنچه [illegible] در صورت [illegible] و [illegible] نکه
از این جهت [illegible] مقتول [illegible] کشته و لکن معلوم نیست کدام کشته است
و [illegible] در آن خلاف است که آیا [illegible] معلوم نیست اظهر این است که [illegible]
سخن او را [illegible] لازم [illegible] مرتکب [illegible]
در میان [illegible] و در [illegible] است خوردن [illegible] حقوق [illegible]

دیگر هم

مسلمین هم

میشود یا یقین است که از اطلاق [illegible] جهت [illegible] اظهر [illegible] در دعوی [illegible] و اتلاف و سرقه و اخذ
ضاله بهمین جهت که [illegible] و علامه در قواعد [illegible] کرده است در [illegible] و بعض از [illegible] اراده
آنکه [illegible] از تقصیر [illegible] شده که ضبط نکرده است و بعد از آن [illegible] داده و [illegible]
نیز متابعت کرده بجهت عموم [illegible] و بجهت آنکه بسیار وقت است که [illegible]
میشود از امور [illegible] اگر [illegible] که دعوی [illegible] شنیده و اظهار
و در آن نیز [illegible] است و هرگاه [illegible] که شهادت [illegible] دعوی [illegible] بگوید یا
از این جماعت [illegible] مثلا [illegible] که [illegible] نیز [illegible] اثبات حق نیست
بلکه از برای [illegible] که هرگاه [illegible] وارث معین کنند [illegible] شهادت ممکن است که لوث حاصل
شود [illegible] قسم [illegible] شرط کرده اند در [illegible] لوث [illegible] در آن [illegible]
بعض هرگاه [illegible] و [illegible] قسم
یاد کنند [illegible] قسم [illegible] تفصیلا که در [illegible] مذکور است و شرط است در [illegible] لوث
بعضی [illegible] حاکم [illegible] دعوی [illegible] لوث [illegible] قسم [illegible]
ندارد [illegible] شرط است [illegible] دعوی [illegible] بگوید که [illegible] فلان [illegible]
معین [illegible] که [illegible] کشته [illegible]
بلکه حکم آن همان است که گذشت که هرگاه [illegible] قسم [illegible] و قسم [illegible]
یک قسم است و تعدد [illegible] قسم نیست پس اگر هر [illegible] قسم [illegible] یک [illegible] نیست و هر کس نکول کرد
[illegible] میشود [illegible] نکول او و [illegible] میشود از کیفیت عمد و خطا و قصاص و دیت هر کدام که ثبوت
برسد و هرگاه [illegible] بگویند ما علم نداریم [illegible] بسبب ازدحام و کثرت پس در آن
[illegible] عظیم [illegible] قسم [illegible] بخورد [illegible] قسم [illegible] زیرا که خود معترف است بعدم علم
و [illegible] در صورتی که جزم ندارد [illegible] علم [illegible] کرده است ادعای علم کنند [illegible] قسم [illegible] العلم

ساع ص

هر ص

ورثات

[illegible] که ظن [illegible] باشند [illegible] قسم [illegible] علیهم
میشوند قسم بخورند [illegible] چون علم ندارد [illegible] فرق است ما بین مقتول [illegible]
[illegible] مقتول [illegible]
در [illegible] قسم [illegible] است که [illegible]
[illegible] دعوی کنند [illegible] حاکم [illegible] لوث [illegible] قسم اول لوث [illegible] میشود بسبب [illegible] کشته
شده [illegible] اعتبار کرده اند [illegible] لوث [illegible]
سخن در خصوص [illegible] نزاع ندارد [illegible] بعض فقها لفظ [illegible] مذکور است [illegible] است که [illegible]
[illegible]
[illegible]
و ممکن است که صورت سوال [illegible]
قسم میشود که دعوی [illegible]
که در [illegible] اتفاق [illegible]
[illegible]
[illegible]
چهارم در صورت سوال [illegible] دعوی [illegible] لوث و عدم آن [illegible]
[illegible] حاکم هم [illegible] قسم [illegible]
[illegible] در صورت [illegible]
[illegible] مسئله زوجه [illegible] زید بدون اذن او [illegible]
[illegible]
[illegible]

کنند ص

بشوهر زده بشود ولکن بر رو افتادن او در عالم خواب و خفه شدن بجز فعل مباشر نیست که خطا از او صادر شده و مثل فراز این
است و نظر باین دیه بر عاقله باید باشد و در طفلی خفه کردن در خواب مشهور این است که دیه بر عاقله است و محتمل است
که در اینجا چون بسبب ارباب عادة واقع است دیه از مال شوهر رفته بسبب یا مقدم داریم خصوصا هرگاه عادت خواب
آن زن چنان باشد که [illegible] غالبا نشسته طفل [illegible] قطعه کنند والعلم [illegible] اینجا در قتل مسئله عقب طفل میشود که
[illegible] و چون [illegible] او را هلاک کنند پس هرگاه این مطلب ثابت نشود باید بسبب مقدم باشد چون تمام
است در اینجا از مباشرت ولکن اطلاق فتوای اکثر در مسئله فعل ثانی است که قاعده جنابت بیشتر مراعات کرده اند
از قاعده مسئله و بعضی از ان بثبوت دیه بر عاقله [illegible] والله العالم س زید تهمت حقی در نزد حاکم [illegible]
جور [illegible] حاکم شرع بر عمرو زید بوده و [illegible] بسبب عمرو با او عداوت [illegible] بعد عمرو و فرصت کرده در نزد حاکم [illegible]
جور [illegible] زید را [illegible] کرده و افترا [illegible] گفته که [illegible] حاکم جور [illegible] که معزول [illegible] در نزد او است که [illegible]
باشد حاکم جور [illegible] میفرستد که زید را بیاورند [illegible] او را تخویف [illegible] مطلق کرده میاورد
بدون تشویش و اضطراب در بیابان راه [illegible] بر زید [illegible] میگوید [illegible] باشی و ببین که با تو چه خواهم
کرد [illegible] حاکم که در نزد تو است باید [illegible] تا ترا [illegible] بدهم تا تو
باشد دیگر تهمت در حق [illegible] میکنند [illegible] زید مریض میشود
و چشم او نابینا [illegible] میشود و [illegible] بعد که [illegible] حاکم [illegible] معلوم حاکم میشود که این افترا بوده
و اطبا [illegible] که [illegible] این علاج ندارد و [illegible] مرض [illegible] میشود [illegible] سبب
قتل هست یا نه و [illegible] در تخویف او شرکت [illegible] او هم در [illegible] است و [illegible]
حکم این قصاص یا دیه [illegible] فرمایند ج ظاهر
این است که تخویف [illegible] اسباب میشود و چون معلوم نیست که این تخویف بقصد قتل کرده باشد این داخل شبه
عمد میشود و دیه بر عمرو لازم میشود در مال خودش و [illegible] در اینجا [illegible] در میان نیست
و قصاص هم لازم نمیاید چون قصد قتل ثابت نیست و [illegible] تخویف [illegible] هلاک شود که ارباب ضرب
این هم

ضرب [illegible] قتل [illegible] معلوم نیست [illegible] از [illegible] پس اگر معلوم شود که حصول آن مرض که منتهی بهلاک شد از تخویف
[illegible] انسان و تخویف مستقل [illegible] است در تولید آن مرض [illegible] که تخویف [illegible] ضرب [illegible] مرض [illegible]
[illegible] که [illegible] هر یک مستقل نبودند ولکن اجتماع هر دو [illegible] حدوث مرض شده در این
صورت ظاهر این است که هر دو شریکند در دادن دیه [illegible] هر چند [illegible] تقدیم و تخویف [illegible] کرده
باشد و هرگاه تخویف [illegible] باشد [illegible] مستقل [illegible] در تولید مرض و [illegible] مرض [illegible]
آن [illegible] لازم نیست و [illegible] هرگاه [illegible] حاصل [illegible] شد [illegible]
و [illegible] در مسئله شرکت در قتل بعنوان مباشرت ذکر کرده اند [illegible] هرگاه [illegible] مجتمع [illegible]
با [illegible] هم شریکند در استحقاق قصاص و [illegible] هرگاه [illegible]
[illegible] دیه [illegible] قصاص یا دیه [illegible] و حکم [illegible]
هرگاه [illegible] قصاص و دیه [illegible]
از قصاص یا دیه و قصاص نفس و دیه نفس بر او لازم نیست و در این صورت فرق [illegible] میان آنکه
[illegible] در [illegible] ولا دلیل [illegible] این مسائل [illegible] تخویف [illegible]
از اسباب قتل نیست [illegible] و عادت نیست [illegible] در مسئله تخویف [illegible]
[illegible] در مسئله [illegible] مرجع آن تخویف است و در خصوص [illegible] و تخویف
کرده و بسبب آن طفل [illegible] امیر المؤمنین علیه السلام [illegible] بوده [illegible] دیه و [illegible]
اینجا دیه بر عاقله نیست پس بسبب [illegible] که قتل مقصود [illegible]
دیه میشود پس دلیل آن [illegible] و اخبار [illegible] که هرگاه [illegible] و [illegible]
ظاهر است که [illegible] سبب [illegible] موجب [illegible] عدم قول الفصل در
جمیع اسباب عادیه ثابت میشود [illegible] شرکت در قتل [illegible]
و ضرب [illegible] باشند [illegible] پس ظاهر این است که [illegible] در مسئله [illegible] اطلاق اخبار [illegible]

س مسائل در اسقاط دیت معتبره نقل است که از امام علیه السلام سوال کردند که هرگاه ده نفر شریک شوند در قتل مردی حضرت
فرمودند که اهل مقتول اختیار دارند هر کدام را خواهند بکشند و اولیای این شخص رجوع میکنند بر شرکا و هر یک عشر
دیت را از ایشان میگیرند دیگر سوال نمودند که یا ابن [illegible] واحد کشتند مثل اینکه رسانید بعضی او را
انداختند و هم کشیدند تا مرد و هم یکبار گرفتند و او را بر بام انداختند یا از بلندی رد و شمشیر زدند و کدام بیشتر
زدند و کدام کمتر بلکه معیار آن شراکت در قتل قرار داده‌اند و شراکت اطلاق میشود در صورت قتل و شرکا دو
و تفاوت آنها هم دو وجه از افعال تفصیل نیست ما بین عمد و شبه عمد و خطا و در مسئله دیت هم این عبارت را ذکر
کرده‌اند در مسئله شراکت [illegible] در خراب کردن [illegible] دیوار که بر سر یکی از ایشان افتاده و هلاک کند که هرگاه
سه نفر بودند [illegible] دو ثلث دیت به وارث آن مقتول بدهند این مسئله شبه عمد است و در مسئله دیگر
منجنیق که [illegible] همراه ریسمان آن را بکشند [illegible] بعد از آنکه در رفت برگردد و هم ایشان را بکشد [illegible]
نصف دیت باقی است س هرگاه کسی زخمی بزند بغیر در ماه شوال و نیست آن زخم در ماه ذی قعده [illegible]
الی ثلث دیت افزوده میشود یا نه و همچنین هرگاه در ماه حرام مجروح شود و در ماه حلال بمیرد ج الحال از
از کتب فقها که در نزد حقیر حاضر است تصریحی بهم نرسید در اینها نیست ولکن ظاهر این است که تغلیظ در اینجا ثابت
بنا باشد چون بسبب قتل در غیر [illegible] حرام است و [illegible] تغلیظات [illegible] زیرا که میگویند که این زیاد در ماه
ذی قعده کشته‌اند پس در [illegible] نصوص [illegible] بعد قیاس این نیز قول [illegible] که هرگاه [illegible] حرم [illegible]
و شخصی را در حرم بکشد [illegible] کرده [illegible] در آن نیز [illegible] است پس باک نیست که ما بیان آن [illegible]
کرده باشیم تا حال آن نیز معلوم شود و بدانکه علما بعد از آنکه اتفاق کرده‌اند بر تغلیظ دیت در قتل در اشهر حرم
خلاف کرده‌اند در قتل در حرم مکه شرفه و اکثر علما بر آن رفته‌اند که در آن نیز تغلیظ ثابت است و ثلث دیت علاوه میشود
و جمعی از علما در آن اشکال کرده‌اند و [illegible] تا لا تصریح کرده که نص در آن نیست و اظهر قول اکثر است [illegible]
[illegible] انا [illegible] و ابن زهره که حکایت [illegible] است و روایت [illegible] است که دلالت دارد که
در اینجا نیز ثلث دیت زیاد میشود و تعلیل کرده‌اند آن را نیز باشتراک در لزوم احترام و تغلیظ قتل

[illegible] در این صورت که [illegible] تغلیظ در غیر [illegible] است و بنا بر قول اکثر بنا که ضرب و قتل هر دو در ماه حرام واقع شود
حکم به اشکال است و اما هرگاه در غیر [illegible] ماه حرام باشد و در حرم [illegible] و بمیرد و در آن اشکال کرده‌اند
بعضی از [illegible] کرده‌اند [illegible] در صورت عکس [illegible] در صورت اول تغلیظ ثابت باشد
چون عرفا میگویند که او را در حرم کشت و اما در صورت ثانیه پس [illegible] است و محقق و شهید ثانی در آن تردد
کرده‌اند و بملاحظه علت که حرمت در اینجا نیز تغلیظ [illegible] است و باین جهت است که در [illegible] حکم [illegible]
کرده‌اند و در این صورت [illegible] شخص [illegible] هرگاه این زیاد [illegible] در ماه [illegible] حرمت [illegible]
و نه هم صادق است بر این شخص که در ماه شوال ضربت زده و در ذی قعده فوت شده آنکه او را در ذی قعده کشته
بخلاف [illegible] در حرم [illegible] که بر آن صادق است عرفا که او را در حرم کشته
و ملاحظه این علت که حرمت در اینجا است بلکه در صورت عکس هم [illegible] ظاهر میشود
که در صورت عکس یعنی آنکه در ماه حرام مجروح شود و در ماه [illegible] حلال بمیرد و قول به زیادتی ثلث [illegible]
نیست س [illegible] دیت در [illegible] حرم و در حرم مختص بقتل نفس است [illegible] عمد و شبه عمد [illegible] خطا هم است
ج [illegible] فتوی اکثر [illegible] و [illegible] مختص [illegible] عمد [illegible] شبه عمد و در دیت
[illegible] در [illegible] تغلیظ در خطا نیز بلکه [illegible] میشود
[illegible] و این [illegible] جنایت در اطراف و [illegible] ظاهر اختلاف نیست که در آنها تغلیظ
نیست [illegible] و [illegible] تغلیظ در قتل اقارب نیست [illegible] نقل شده است قول [illegible] س هرگاه
قتل در حرم واقع شود و در [illegible] حرم [illegible] ثلث علاوه میشود یا نه ج مقتضی [illegible] عدم تداخل اسباب
[illegible] است و شهید ثانی [illegible] کرده است [illegible] بجهت صدق [illegible] و این مشکل است س هرگاه
کسی خود را بدیگری بزند و آن شخص بیفتد و بمیرد حکم آن چه چیز است و هرگاه آنکه خود را بر او زده بمیرد حکم آن چه
چیز است ج هرگاه عمدا خود را بر او بزند و قصد قتل او ندارد و غالبا [illegible] است که [illegible] کشنده نیست
این داخل شبه عمد است [illegible] دیه [illegible] و هرگاه [illegible] و بمیرد پس [illegible]
[illegible]

السوط

هم هم

هم هم

در معنی مباشر است مثل کسی که [illegible] را در راه و در عرض خود داده است و بر کسی دیت لازم نیست و اگر در جاده مستقیم باغ [illegible]
بناء باغ ایستادن و از آن بقدرت راه تنگ که از راه سلیمی است و بعضی شراح از ایران صدمه زدن که از انجا برخواست
بعضی گفته اند که دیت آن بر آن شخص است که ایستاده است چون مرتکب امری شده که سبب قتل او شده بر سبیل
عدوان و مباشر در اینجا ضعیف است و آن از قبیل آن است که کسی در راه تنگ نشسته باشد و دیگری پیاده
و بار او بان برخورد و بیفتد و هلاک شود که دیت آن بر عاقله آن شخص نشسته است و این سخن خوب است
در وقتی که آن صدمه زدن بلا قصد و بلا اختیار باشد و اما هرگاه با قصد و اختیار باشد پس ظاهر این است که بر آن شخص
ایستاده چیزی نباشد چون مباشر اقوی است از سبب و [illegible] که در این نسخه که در شرح [illegible] است زیرا
که ظاهر فتاوی علما این است که در همه جا بسبب دیت بر عاقله نباشد بلکه مخصوص مباشر است مگر آنکه بگوییم که
کلام ایشان در تسبیب مخصوص است مثل کندن چاه و در اینجا تسبیب بعنوان مباشرت است مثل آنکه کسی را
[illegible] در جائی حبس کنند تا بمیرد س هرگاه سوار بر اسب بوده باشد و طفلی در میان راه پیدا شود و آن
سوار نتواند اسب را نگاه دارد و عنان از دست راکب گرفته و بان طفل بزند و هلاک شود حکم
آن چه چیز است ج فقها در مسئله تصادم راکبین ذکر کرده اند دو وجه در صورتی که اسب عنان را
از دست سوار بگیرد یکی آنکه حکم آن مثل حکم تصادم دو سوار است که به اختیار خود باشند و هر دو سوار بمیرند یا
سوار یا اسب بمیرند و همچنین هرگاه دو شخص [illegible] رو برو بیایند و بهم بخورند و بمیرند که حکم آن
این است که در هر یک نصف دیت از ورثه دیگری حکم میکند و در یک نصف قیمت است دیگری را بسبب
آنکه موت هر یک از آنها بدو سبب حاصل شده که یکی فعل خود است و یکی فعل دیگری و آنچه در برابر فعل خود است
ساقط است و بنا بر آن و در این وجه بنا است که چون حاصل سوار شدن فعل اختیاری است و این سوار شدن
مگر ارتکاب کنند نیست و همچنین اگر آن سبب است در قتل این هم السبب است و اما این جهت است که راکب ضامن
[illegible] است که تلف کند [illegible] چنانکه تصریح کرده اند که آنچه را اسب تلف کند سوار ضامن است و وجه دیگر آن است
که ضامن نیستند چون سوار بلا اختیار است و این از قبیل آفات سماویه است و این دو وجه در ما نحن فیه نیز جاری است

نصف

جاری است و اظهر وجه دوم است به سبب اصالت عدم ضمان و اینکه از باب آفات است که اگر [illegible] باد از پشت بام بیندازد
بر سر کسی و هلاک شود و در این حکم [illegible] ضمان و [illegible] ذکر کرده اند از وجه سبب بسته آن که [illegible]
تشبیه در [illegible] خوب است که بر سبیل عدوان [illegible] اسب [illegible] بر او [illegible]
گشت و [illegible] خود [illegible] که [illegible] در جاده [illegible] مردم [illegible]
[illegible] راکب [illegible] و از این جهت است که فرق کرده اند [illegible] سبب است
[illegible] و آنکه [illegible] فرق کرده اند [illegible] راکب [illegible] که [illegible]
[illegible] بقدرت [illegible] این است [illegible] دیت [illegible] س هرگاه
[illegible] که [illegible] و یکی از [illegible]
از [illegible] حکم آن چه چیز است ج هرگاه زخم بعنوان [illegible] قصاص لازم میشود
[illegible] از [illegible] زخم [illegible] طول [illegible] از [illegible]
[illegible] زیرا که [illegible] است
[illegible] و بعد [illegible]
[illegible] دیگر [illegible] چیزی [illegible] از [illegible]
و [illegible] زیاد [illegible] و هرگاه [illegible] زخم اول [illegible]
[illegible] نصف دیت [illegible] زخم [illegible] نصف است چون دیت [illegible]
[illegible] و [illegible] دیت [illegible] است و [illegible]
[illegible] در عوض [illegible] صد [illegible] و [illegible] در [illegible]
که اختیار [illegible] است [illegible] در صورت [illegible] دیت [illegible] صد درهم
[illegible] و دو [illegible] نقره [illegible] است [illegible] کند و [illegible] در [illegible]
[illegible] است که [illegible] عضو [illegible] که در [illegible] و حکومت [illegible] است

وممکن است از قسمت عضو استخوان دار باشد و ملاحظه رسیدن با استخوان یا نرسیدن آن را از جانب عرض بکنیم [illegible] و در اینجا
از جانب عرض با استخوان نرسیده و آنرا متلاحمه میگویند و دیت متلاحمه در سر سه شتر است و جهت دیت را ما نصف
دیت [illegible] است یک شتر و نصف میشود و آنرا بیش از درهم [illegible] میشود داده و [illegible] مذکور شد موافق
فقهاء مشهور علماست که در مسئله شجاج و جراح گفته‌اند که هرگاه زخم [illegible] برسد ان عضو هرگاه دیت مقدر [illegible]
وارد بملاحظه دیت سر دیت آن عضو را ملاحظه میکنند چنانکه در انگشت که دیت موضحه [illegible] پنج شتر است پس دیت
موضحه یکدست یا یک پا دو شتر و نیم است و [illegible] العباس ولکن فقهاء در مسائل دیات [illegible] در مسئله
شجاج سر و بدن بر خلاف این فتوی داده‌اند چنانکه مشهور است که هرگاه استخوان عضو را بشکنند خمس دیت
ان عضو را میگیرد و اگر بسته شود [illegible] چهار خمس خمس دیت شکستن را میگیرند و در موضحه آن عضو
ربع دیت شکستن آن عضو را میدهند و هرگاه استخوان خورد شود ثلث دیت آن عضو را میگیرند و هرگاه
[illegible] چهار خمس دیت خورد شدن را میگیرد و هرگاه جدا شود از عضو [illegible] ثلث دیت
آن عضو را میگیرند و اگر [illegible] چهار خمس جدا شدن [illegible] را میگیرند و این فتوی نیز مشهور
علماست و بعضی از ایشان بر بعضی ازینها دعوی اجماع کرده‌اند و محقق در نافع این فتوی را نسبت بشخص
داده و بسیار خلاف نکرده‌اند و شهید ثانی نسبت آنرا بمشهور داده پس در اینجا اشکال عظیم رو میدهد و حکم
در غیر موضحه مختلف میشود [illegible] در دست یا پا مثلا [illegible] شتر میشود [illegible] اول چون دیت
[illegible] سر بعینه استخوان انسکند ده شتر است و نظر بفتوی دوم [illegible] دست و پا ده شتر است و ممکن است جمع [illegible]
این دو فتوی [illegible] تخصیص [illegible] در مسائل شجاج و جراح سر و ملاحظه [illegible]
ونظایر آن و بگوییم حکم [illegible] تخصیص [illegible] جراحات [illegible]
بملاحظه اطلاق حکم در آنجا و عدم استناد [illegible] که محقق این فتوی را نسبت بشخص داده
بعض کسی [illegible] تخصیص [illegible] شجاج [illegible] کتاب [illegible] در آن کتاب
دیت شکستن عضو و [illegible] ذکر کرده‌اند [illegible] ممکن است که [illegible] قول بعموم که مراد از

سرایت

شتر میشود

کرده‌اند از [illegible] که در مسئله شجاج سر و جراح بدن [illegible] شکستن استخوان است یا [illegible] بالمره شکسته شود
و خورد شود و مراد از شکستن استخوان در اینجا اینست که هم استخوان را بشکنند یا هم ان خورد شود و موید این است
اینکه در بسیاری دیات اطلاق شده بر تلف عضو و بر [illegible] تمام عضو [illegible] و در مسئله شجاج و جراح معتبر فرض
تلف عضو نیست بلکه [illegible] شدن استخوان [illegible] است که [illegible] استخوان [illegible] مستقیم [illegible] ولکن
زخم [illegible] در تعریف هاشمه نیز لفظ کسر استخوان مذکور است در باب [illegible] پس بنا بر فتوی اول [illegible]
که دیت موضحه عضو ربع دیت کسر آن [illegible] ده شتر و نیم [illegible]
فرق ندارد و لکن [illegible] فرق دارد [illegible] هاشمه [illegible] پنج شتر میشود و نظر بفتوی اول [illegible]
دیت ده شتر میشود [illegible]
[illegible]
دیت آن را چه چیز است [illegible] در صورت [illegible] قصاص لازم میشود [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
دیت انگشت پس [illegible] میکنند [illegible] میکنند و [illegible]
[illegible] ملاحظه رسیدن با استخوان را میکنند [illegible] انگشت [illegible]
[illegible] قصاص [illegible] میکنند [illegible] دیت [illegible] ملاحظه [illegible]
سر باید ملاحظه کرد [illegible] که دیت [illegible] انگشت [illegible] دیت [illegible]
پس ملاحظه دیت [illegible] دیت سر و دیت [illegible] و دیت یک انگشت [illegible]

نقص

که باستخوان برسد موضحه میگویند و دیه آن در سر نصف عشر دیه آن است پس در موضحه انگشت هم نصف عشر دیه انگشت
میشود و کسی که پول نقره دیه در انگشت [illegible] و پنج مثقال [illegible] است پس دیه موضحه آن که نصف
عشر اصل دیه آن است [illegible] مثقال و ربع مثقال میشود س دیه سیاه شدن رو و کبود
شدن [illegible] است و [illegible] سرخ شدن ج دیه سرخ شدن رو بعضی [illegible] باعتبار یک [illegible] و نیم است [illegible]
مثقال و نیم طلای سکه دار [illegible] مثقال شرعی است و در سبز شدن سه [illegible] و در سیاه شدن شش
[illegible] در [illegible] و [illegible] که در سیاه شدن [illegible]
و مشهور [illegible] است که این جنایات هرگاه بر بدن واقع شود دیه آن نصف آن چیزیست که در صورت
انسان وارد شده است و در شرح لمعه گفته است که [illegible] است [illegible] و [illegible] از این
[illegible] و [illegible] در [illegible] و در [illegible] در فقه و [illegible]
حدیث بعد از [illegible] روایات [illegible] س کسی [illegible]
[illegible] واقع [illegible] که تمام خلقت [illegible] است یا فی الواقع در تمام خلقت و [illegible]
بودن و علقه بودن [illegible] و [illegible] خواه [illegible] و [illegible]
معلوم است و [illegible] ج دیه نطفه که در رحم قرار گرفته باشد و مستعد طفل شدن باشد بیست
[illegible] است و بعد از آنکه علقه شد [illegible] و بعد از آنکه مضغه شد [illegible]
[illegible] و بعد از آنکه استخوان حاصل شد [illegible] و خلقت [illegible] تمام شد قبل از دمیدن
روح در آن صد [illegible] خواه پسر باشد و خواه دختر و بعد از دمیدن روح دیه تمام است که [illegible]
در مرد و با نصف در زن و هرگاه پول نقره بگیرند [illegible] از هم [illegible] دیات [illegible]
[illegible] بیست [illegible] دویست درهم است و [illegible] چهارصد درهم و [illegible]
ده هزار درهم است و هر [illegible] مثقال شرعی طلای سکه دار است و هر ده درهم هفت مثقال شرعی است
و هر مثقال شرعی سه ربع مثقال صرافی است و [illegible] دیه است پس اگر بعنوان عمد است یعنی قصد اسقاط طفل

اسقاط طفل [illegible] کرده [illegible] و [illegible] است پس دیه مخصوص [illegible] است و دیه [illegible] دو در [illegible]
[illegible] است س دیه مرد مؤمن که عمداً [illegible] باشند که [illegible] چه قدر میشود و تفاوت است
مرد با زن چه قدر است و دیه قتل خطا [illegible] فرمایید ج دیه مرد مؤمن [illegible] پول نقره سکه دار [illegible] است
[illegible] مثقال است و دیه زن نصف دیه مرد است [illegible] و لکن چون [illegible] بنا بر دیه کنند اختیار
[illegible] و هرگاه در [illegible] ثلث دیه افزوده میشود و دیه قتل خطا [illegible] است و [illegible]
آن [illegible] است که در عمد است [illegible] اگر [illegible] در سال آن است و در طرف سه سال دیه خطا [illegible]
بخلاف عمد که در طرف یک سال است سؤال دیه [illegible] چه قدر است جواب هرگاه [illegible]
[illegible] دیه کامل آن است و هرگاه شکسته شود و [illegible] عیب [illegible]
[illegible] است که [illegible] مثقال شرعی [illegible] و [illegible] و [illegible] اگر شکسته [illegible]
[illegible] که دیه آن صد [illegible] و [illegible] در شرح [illegible] بیان کرده
سؤال چرا [illegible] دیه آن [illegible] ج [illegible] است که [illegible]
باشد [illegible] اطلاق میشود [illegible] در [illegible]
قرار داده شده در بدن [illegible] آن عضو [illegible] میشود [illegible] چون [illegible] است که قطع آن
[illegible] و دیه [illegible] در آن است [illegible] شکستن [illegible] پس باید [illegible]
[illegible] و [illegible] نصف دیه کامل [illegible] است باید [illegible] نصف دیه [illegible]
[illegible] در [illegible] که [illegible] را قطع کنند [illegible] است پس
در [illegible] و [illegible] در [illegible] حکم [illegible]
[illegible] حکم [illegible] کرده [illegible]
[illegible] کردن [illegible] در [illegible] که در نظر
[illegible] صحیح است و [illegible]

از فخر المحققین رحمه الله در این مقام نقل کرده است بر حاشیه قواعد اینکه نوشته است و نوشته در سه وجه نظر
تعدد الدیة بالنسبة الی ... من کونها عضوا واحدا و اعضاء و عبارت آن حاشیه اینست اقول الاصح عندی انه یتعدد الدیة و
ان الجراحة فی الرقبة کالجراحة فی الرأس و [illegible] و الدیة و [illegible] السمع فی الرقبة کدیة الشجة فی الرأس
فی الغسل فقد ... البدن و [illegible] الرأس و [illegible] الرقبة فی الغسل ... بالجمع بین الا ...
حتی دخلت ... و [illegible] الرأس ... فلما غسلت الرقبة ... الرأس
و حکمها ... الرأس ... و این نقل ... مذکور است و از ... نقل
شده است و در اول آن نوشته شده که این بخط ... و در آخر آن نوشته است و کتب محمد بن المطهر و در حاشیه همین
قواعد که در نزد حقیر است بخط همین فاضل مطهر ... از فخر المحققین نقل کرده و در آخر آن نوشته است
و کتبه محمد بن المطهر ... در ... که این حاشیه از فخر المحققین باشد سوال آیا از برای
تادیب جایز است زدن اطفال و خدم و کنیز بجهة درس و خط و غیر آن یا ... در شرع مقدس قراری ثابت
باشد جواب چون اطفال سواد علیهم ... ضرر و ... صلاح حال ایشان است پس هر گاه ... شرع
بر خصلت ... و با وجود ... از جهة ... تربیت ... باشد و اینست که ... جواز
تادیب ... باشد ... در ... تعلیم ... و تغیر ... و ... علی الحسین ... بسبب ... کلمه
بسند صحیح ... روایت کرده است ... علیه السلام ادب
الیتیم ... ادب ... و ... روایت ... مطلقا هر گاه ... حسب آن
باشد و ... ادب ... است ... و ... طفل و ...
و این ... که ... شود ... تعزیرات
... مقدار ... نکرده ... که ... است ...
... باشد ... که ... لازم آید ... و ... شده ... خداوند
... باشد ... بر ... تقصیر ... در ...

که در خدمت سوال کرده باشد و عرض سوالهای ... اطلاع ... باشد و اینست که باید در تادیب عبید و صبیان ... نفس
و اطفال ... هم ... و لیکن مقدار آن منوط است بمقدار حاجت در حصول غرض و آن مختلف میشود باختلاف اطفال
و اغراض ... و ... مثل ... و ... شرعیه ... باید ... منصوب ... باب
و اما ... که ... در ... اطفال ... باشد
در این ... اطلاع ... در این ... تادیب ... عبید ... باب ...
و ... در بعض ... علما ... از ... نقل شده است که ... تادیب
از اطفال و عبید ... مکروه است که زیاده از ده تازیانه ... و استدلال کرده اند ... حدیث نبوی که در کتاب
من لا یحضره الفقیه ... قال رسول الله لا یحل لوال یؤمن بالله و الیوم الآخر ان یجلد اکثر من عشرة اسواط الا فی حد
و بعد از آن گفته است فی ادب المملوک من ثلثة الی خمسة و فی ضرب مملوک ... لم یکن له کفارة الا عتقه و بعض
... زیاده از ده تازیانه ... و در بعض روایات ... تا ... پانزده ... و آن روایت ...
... در کافی و تهذیب ... قلت لابی عبد الله فی ادب الصبی و المملوک فقال خمسة او ستة و ارفق ...
... کرده ... نقل شده است ... از حضرت امیر المؤمنین علیه السلام روایت کرده
که آن حضرت ... الکتاب ... الواحد بین یدیه ... فقال ... فی الحکم ابلغوا معلمکم
ان ضربکم فوق ثلث ضربات فی الادب اقتص منه ... در کافی ... مضمون ... ابن ...
مسند روایت کرده و صحیح وارد شده که هر کس بزند مملوک را بقدر حد ... موجب حد ... کفاره
کفاره او این است که او را آزاد کند و ... ابو بصیر روایت کرده از ابا جعفر علیه السلام قال من ضرب
مملوکا حدا من الحدود من غیر حد اوجبه المملوک علی نفسه لم یکن لضاربه کفارة الا عتقه و ظاهر ... در ... کتاب
... اینست که ... وجوب ... و در ... کفارات ... که هر گاه ... فوق
حد بزنند باید آزاد کنند ... السنة ... وجوب ... داده
... روایت مقدار حد است نه ما فوق آن ... روایت ... کرده در ... و تفصیل کلام

واماه

او و در نافع این است که اگر فوق ده تازیانه نزند مستحب است که او را ارشاد کنند و اطلاق کلام او شامل مورد روایت

هم هست ولکن دلیلی بر حمل اطلاق او ظاهر نیست و ظاهر این است که غیر محقق هم بنا بر آنچه در سرائر و روایت

با تجویز تأدیب تا نخ و بر آنکه کلام فقها در تخفیف [illegible] دارد و بوده مستند تأدیب صبی الخ است آن در مسئله تعزیر او که چه

مقصد از نصوص و تعزیر غیر البالغ موکول است بر رأی حاکم در مقدار آن و فرق ما بین تعزیر و تأدیب آن است که اطلاق

تعزیر بر مکلف و غیر مکلف هر دو میشود بخلاف تأدیب که مختص غیر مکلف است لکن در اینجا اسم تأدیب

بر تعزیر غیر مکلف اطلاق کرده اند و در تعزیر گفته اند که موکول است برای حاکم و باید نباید از مقدار حد باشد

یعنی حد مقصود در حد و حد عبد [illegible] و بعضی گفته اند که مراد حد صنف آن معصیت است و بعضی گفته اند فاعل آن است

پس آنچه موجب تعزیر کلامی است که [illegible] سبب باید کمتر از حد [illegible] در وهله و ظاهر است که کودک تازیانه

از مقومات آن کمتر از حد نباید باشد و مسکن [illegible] و تأدیب طفل که موجب این موکول است به نظر حاکم

و والد بر قول جواز [illegible] در حال غیبت امام و لکن فقها در همین مقام که مسئله

تأدیب صبی و عبد را ذکر کرده اند و مسکن [illegible] فوق ده تازیانه در حدیث [illegible] و معلوم که تأدیب

هم کرده اند و از اینجا معلوم میشود عدم فرق ما بین مسئلتین و الا لازم نیست که تأدیب صبی [illegible] معصیت

باشد و نه اینکه مورد تأدیب صبی [illegible] شرع باشد پس دلیلی تأدیب صبی [illegible] از فعل معصیت [illegible]

بر سر [illegible] و در که [illegible] مقدار آن ما بین تعزیر و تأدیب که حاکم بکند بصبی از راه معصیت نبود

بکند بصبی از برای تأدیب [illegible] اول موکول است به نظر حاکم [illegible] موکول است [illegible] سورت

و کراهت زیاده بر ده تازیانه هم در [illegible] و تحقیق مقام [illegible] باید کلام فقها در مسئله کراهت

زیاده از ده تازیانه و تأدیب صبی و مسئله تعزیر [illegible] در بعضی از نصوص [illegible] میشود بلکه غرض

تأدیب صبی است در درس و تعلیم ادب و عدم تضییع اوقات و امثال این تأدیب [illegible]

امور و نحو آن تأدیب [illegible] موافق [illegible] مخالف [illegible] موافق است از

از باب تأدیب [illegible] مخالف [illegible] معصیت [illegible] این مقدار نسبت [illegible]

فی لفت سوط است چنانکه اخبار [illegible] دارد مثل موثقه اسحق بن عمار قلت لابی عبد الله ربما ضربت الغلام فی بعض

ما یجرم فقال وکم تضربه فقلت ربما ضربته مائة فقال مائة مائة فاعاد ذلک مرتین ثم قال حد الزنا اتق الله فقلت جعلت فداک

فکم ینبغی لی ان اضربه فقال واحدا فقلت والله لو علم انی لا اضربه الا واحدا ما ترک لی شیئا [illegible] فقال فاثنین

فقلت جعلت فداک هذا هو هلاکی اذن قال فلم ازل اماکسه حتی بلغ خمسة ثم غضب فقال یا اسحق ان کنت تدری حد ما اجرم

فاقم الحد فیه ولا تعد حدود الله وفی الخلاصة والتهذیب [illegible] سألت ابا عبد الله عن الامام علیه السلام فی مملوک یعصی

صاحبه [illegible] فقال لا یکون [illegible] فی مکة والاکثر [illegible] علی جلوس زید علی ابی جعفر

[illegible] علیه السلام [illegible] فی معصیته [illegible] و اطلاعه علیها [illegible] تراین کلمات ایشان

در این مقام مرحوم [illegible] در رساله فارسیه حدود و دیات و دور نیست که مراد ایشان

همین باشد که [illegible] و لکن کلام [illegible] از اجمال نیست چون در اول باب تعریف تعزیر را کرده اند

با نکه آن عقوبتی است شرعی که مرکب [illegible] کنند که [illegible] حد نباشد و بعضی گفته اند

که مقدار معینی [illegible] مطلق یا غیر [illegible] تعریف [illegible] تعزیر کودک [illegible] نیست بعد از آن فرق میان

حد و تعزیر [illegible] ذکر کرده است و از جمله فرقها این است که گفته که متعلق تعزیر لازم نیست که سبب فعل معصیت باشد

ما سد تعزیر کودک و دیوانه بخلاف حد که [illegible] بر غیر مکلف وارد نمیشود و بعد از آن گفته است در میان

[illegible] تعزیر [illegible] امام و [illegible] علیه السلام [illegible] است بلکه واجب است [illegible] فعل حرامی کند یا ترک

واجبی کند اگر چه باستخفاف [illegible] یا زدن و حبس کردن یا ملامت و سرزنش کردن و مشهور

آن است که [illegible] ندارد و منوط به رأی حاکم شرع است و بعضی گفته اند [illegible] تازیانه است تا مرتبه تازیانه

و بعضی گفته اند [illegible] تازیانه است تا [illegible] و بعضی گفته اند کمتر [illegible] ندارد و زیاده [illegible] مساوی از نوع

آن حد نیست [illegible] زیاده [illegible] مثل اینکه تعزیر [illegible] از قبیل زنا یا مقدمات [illegible] کمتر از حد

تازیانه باشد و در بنده کمتر از [illegible] تازیانه در [illegible] حرام کمتر از [illegible] تازیانه باشد و [illegible]

در دشنام کمتر از حد قذف باشد [illegible] قول [illegible] نیست و اکثر فقها گفته اند که مکروه است علاوه و کودک

زیاده از ده تازیانه زدن و در روایت [illegible] که تأدیب کودک و [illegible] تازیانه است [illegible]

تا رسانه که بهمواره رخ نشده و در روایت دیگر است تازیانه در تأدیب کودک وارد شده است تا اینجا تمام شد کلام [illegible]
کلام ایشان و اینجا حقیر فقیر را [illegible] است که عموم مراد ایشان از این عبارت [illegible] و اکثر فقها گفته اند
[illegible] کودک و غلام در [illegible] الحدیث [illegible] نقل [illegible] و ولد [illegible] و در [illegible]
ذلک چنانکه تصریح کرده اند در [illegible] حاکم و در بعضی [illegible] و [illegible] وارد شده [illegible]
کردن و قول با طلاق کرده اند [illegible] فرق ده تازیانه منافات دارد با [illegible] حاکم علی الاطلاق چنانکه
[illegible] نقل شده است پس معلوم میشود که این مقام [illegible] مقام است و الله [illegible] حقیر [illegible]
که حکم [illegible] و در [illegible] فوق ده تازیانه و [illegible] فقها [illegible] این است
خصوصا [illegible] دیگر [illegible] سوال [illegible] و السوم [illegible] کلمه الکفر [illegible]
[illegible] گفته ایم و [illegible] مراد ایشان در این حدیث [illegible] و بعد [illegible]
[illegible] حدیث گفته [illegible] است [illegible] عبارت [illegible]
بنوه **سوال** [illegible] مسلمان در [illegible] کلمه کفر گفته [illegible]
که توبه او مقبول نیست [illegible] حقیقت [illegible] **جواب** هر گاه [illegible] کلمه کفر است [illegible]
خلاف حق [illegible] و در [illegible] گفته [illegible] حق [illegible]
[illegible] هر گاه مرتد فطری [illegible] و [illegible] توبه او مقبول [illegible]
[illegible] که توبه او مقبول است در باطن [illegible] و در [illegible]
[illegible] که زن [illegible] سوال سابق [illegible]
و [illegible] عقد [illegible]
[illegible] وفات [illegible] **س** زید و عمرو و بکر [illegible]
[illegible] زید و عمرو [illegible]
و در این وقت عمرو [illegible]
و [illegible] زید [illegible] عمرو [illegible]

با و [illegible] چشم خود [illegible] رسیده [illegible] و [illegible] روشن [illegible] از [illegible]
بدون اطلاع زید [illegible] رسیدن [illegible] از عمرو [illegible] و در این وقت [illegible]
زید [illegible] که کرده [illegible] خورده و بعد از [illegible]
وفات کرده [illegible] و [illegible] عمرو هر دو بری است و [illegible]
[illegible] تحقیق شود [illegible] عمرو [illegible] زید در [illegible]
نشسته و [illegible] روشن [illegible] عمرو [illegible] و [illegible]
[illegible] هر گاه زید اقرار [illegible]
[illegible] هر گاه اقرار [illegible] ثابت شود [illegible] دیه [illegible]
[illegible] هر گاه [illegible] باشند [illegible]
باشند [illegible] و [illegible] از اقربا [illegible] دیگر [illegible]
[illegible] هر گاه [illegible] دیه [illegible] هر گاه [illegible]
دیه [illegible] صورت عدم اقرار [illegible] دیه [illegible]
[illegible] دیه [illegible]
[illegible] دیه [illegible]
[illegible] گفت [illegible]
[illegible] **جواب** [illegible] تحقیق [illegible]
[illegible] فقها گفته اند که هر گاه کسی [illegible] دیه [illegible]
[illegible] گفته [illegible] است که [illegible]
[illegible] قصد [illegible] قصد [illegible]
[illegible] و فقها [illegible] روایت کرده است
و [illegible] صحیح [illegible] ابی الصباح روایت کرده است [illegible]

کفیل است

الصباح

جنت چون علامه با نکه را چنین هم چیزی که محمد بن نفیس را از ابو الصلاح روایت کرده و ضعیف نسبت کرده و بر فرض ضعف آن
عمل اصحاب بوده و در کتب ثلثه و در کتاب علل نیز حامل ضعف آن است عمل الاصحاب و قد کان حیاتنا فقد رحم علی ما یعلمون
با منطوقه از قول اعدام مخطاه فرق ربا علیه صاحب فی ذلک کلام ابو الصلاح نفی عدم مقام الزام البعض بانه قتل خطأ و عمدا عمدا
العقل ثم قال فقد اعدم حکم ضعیف روایة زرارة موثق است و بعد از خطا آن چیزی نیز مشتمل است که سبب آن را از کلمه در بیان و
آن وجه که در کلمه است الخطأ السبق الذی یراه علیه و در تربه سبق که عبارت البتی بالمولی الخطأ الذی یوجب حیی
ایراد السبق و از کلام او هیچ معلوم نمیشود و کلام علامه اعتبار است که مراد از آن در این مقام همان خطا چون جنب که در میان
حجم از امر بود میگویند و جهت که عبارت است که اعتبار بعض چیزها اعتبار و از این اخیر در بیان حکایت شده بقال اعود
از عضوا او ذا امتنع رفعه الی صبح العدد و ظاهر آن است که این مسئله محض تعبد نیست بلکه سبب این است که احد سبعین عورت
از سبب دیگر با سبب الخوف است از مباشرت چون عضوی ساکن کرده در حفظ نفس خود و مباشر معذور است و در غیر خود نیز
رسانیده و این تیر بوده است پس رسانیده که جنایت او بیند نموده و از این جهت که تقیید کرده اند مسئله را بعضی به
که آن شخص بشنود صدا را نیز انداز بود و تواند خود را یکجا ساخته و نکند لا جرم که صدا را بشنود یا محکم است
او را کسی ز رود در آن صورت بنا بر حکم خطا محض بر حال خود است و دیت بر عاقله است که بگوید که هرگاه دیت بر
بر عاقله باشد پس چه عذر دارد و معذور بودن در این جهت الخطر بیند زیرا خویش را هیچ برابر میشود در صورت قاتل
خطا بودن که در صورت عمد بودن هر چیزی است از جدا شدن ضمنی که بنا بر قول ما بگذرد در صورت فقد عاقله رجوع
بجانی میشود و بعد از عجز او رجوع بامام میشود این سخن و در این ثمره بر نخسته و در صورتی که جانی میشود و بعض حیثیت
که مسئله تعبدی نیست فقها در همین جا تفریع کرده اند بر این مسئله که هرگاه کسی که طفلی همراه داشته و بعد از قصد کردن به
نیز انداز رود و نیز بطفل بخورد بالفعل را بکشد پس حامل طفل و در آن خلاف کرده اند بعضی داخل این را کرده اند
که ضمان بر حامل طفل است و این نیز دگر کسی که کسی بود که از آن دور بوده و حکم حامل طفل بر دیگری است که او را ذبح کند و جمعی
بعد از این کلام نیز در آن تامل کرده و گفته است وجه نظر و تحقیق در شرح ارشاد این تردد کرده و در مسالک هم تردد
نموده گفته است بعض جهات و از جهت اینکه حامل طفل در سبب است و مباشر ضعیف است چون معذور است و در مقام الزام
اینکه حصه او مباشر است و سبب میدانند که زیاد و خواه خود پس این سخن گیر است که دیگری هیچ عقیدا از دیگران

دیات

بکار در رجاء او گفته اند است که در این جا هم جهت و بعد ضمان را بر حامل الخوف علی قوله انا انما نپیش که گفتیم معلوم
میشود که مراد این است که تیر را بکشد میشود بر حال باشد و عقلا در این مقام نیز اشکال کرده و در تعلق ضمان بکسی طفل
و شهید در شرح او را که در بیت المقال را بخوانند و در مسالک ذکر کرده اند و جهت اصحاب ذکر کرده اند و بعضی از علما در

الصرصی

در قواعد اشکال کرده و فخر المحققین نیز همین جواب را گفته و خود اختیار کرده که ضمان بر او است با عاقله او
چون بسبب قریب است و اینجا هم در وقتی است که حامل طفل بالغ نبوده باشد و اگر کودک بالغ پس ضمان بر عاقله
او خواهد بود بلکه هرگاه بالغ و قصد به جنبه باشد پس ضمان او در حال خود و نیز اشکال است و لکن
است چون فقهه فقیه بتدارد حنفیه که در رفع بالمراد و مال رسانیده کرده و گفته است که مگر اینکه گفته شود که نزدیک

الماثت

بردن حمل فقیر است از اول که او بود در وصف چیز خوردن در او رده و ظاهر این است که مراد شهید ثانی است که نسبت
بحامل طفل از بسیار است نه حماء و دیات در این باب متعلق بعاقله نمیشود بلکه در مال قاتل است
بسبب اینکه باید قیمت نمایند و اینجا محل رحمت است زیرا که در عرف اینجا که شخص طفلی قاتل خطا میگویند و نمیشنوند و توهم
دخول آن در آن است که حنفیه که را است که خطا بطفل رسیده حامل طفل هم خطا طفل بود باشد رسانیده
و ظاهر این است که این توهم ضعیف است و با آنکه شهید رحمه الله مراد بعد ذکر مسئله مقرب طفل گفته است فرع

احتمال

لو حبسه لهما لرفع منکوحه حدا لم الطفل وان قتلنا فی المسئلة لا نقلها نه لا یجوز مع احتمال ضمان المقرب و الا کان
علی المقرب و هر چند در نسخه حقیر و آن قلت بوده است لیکن ظاهر این است که بعض بالغ و ظاهر مراد او این است
که چون در این مسئله خلاف است فرق ما بین بالغ کردن و بالغ نکردن نکرده اند و مطلق گفته اند و شهید
مسئله را کامل کرده چون فقیه شیخ صدر فقها اخذ عموم دارد پس بنا بر این در این هم در صورتی که بالغ را تیر خورد کرده باشد
ضمان از او و عاقله او ساقط میشود پس اگر ما بیشتر در مسئله حامل صبی که مقرب او است برابر ساختن

بودم

را برداشت فقط مقرب پس ما ملاحظه تعبد الکلام مسئله بسبب عموم حدیث بحمد الله پس چون طفل کشته میشود
چون مقرب به بری کرده بودیم و ترجیح تقدیم مباشر داده بودیم و الحال که در این هم بسبب کلمه بیرون شد
بسبب عموم حدیث پس چون طفل هدر میشود ما احتمال ضمان مقرب چون در اصل مسئله ملاحظه نفس مسئله تعلق شده
بالغ و الحال یا خارج خارج هم رسیده نماند که ترجیح برائت ظاهر را حق بوده داده و اگر در حال اسلم الطفان را رد و بگوییم ضمان

بر ضمان مقرر نیست پس در این وقت هم ضمان بر مقرر میشود بطریق اولی پس مختار ما در اصل مسئله آن است که مشهور است که هر گاه
را که ذکر کرده و در شنیده و شکی [illegible] چون او [illegible] والا دیه بر عاقله واجب است و در مسئله
مقرر طفل در صورت عدم [illegible] ضمان در [illegible] مثل [illegible] شنیده اند و در [illegible]
که نداند و در این جا [illegible] پس تعلق ضمان
باو [illegible] مصادق [illegible] باید دیه [illegible] عاقله او باشد و [illegible]
که ذکر کرده باشد پس ضمان [illegible] عاقله [illegible]
که در این [illegible] پس باید [illegible] طفل [illegible] داده که در صورت
مقرر نمیشود هر گاه [illegible] کلام در آن کرده از اسباب که
که تقصیر مقتول [illegible] از عاقله [illegible] تقصیر [illegible] موجب
این میشود که [illegible] زیرا که [illegible]
اذیت از خود [illegible] که عاقل [illegible] تقصیر ندارد [illegible] میشود چون [illegible]
حال این است که [illegible] کرده [illegible]
[illegible] مقتول بر عاقله [illegible] والعلم [illegible]
تقسیم [illegible] در جواب مسائل [illegible] نوشته ام [illegible] رجوع کنند
والله اعلم س طفلی در [illegible] بر عاقله [illegible]
[illegible]
حرکت داده [illegible]
[illegible] طفل [illegible] در صورت [illegible] ج [illegible] در صورت [illegible]
سوار [illegible] طفل [illegible]
[illegible] حرکت دادن طفل [illegible]
[illegible] س [illegible] دارد و چشم او کم دیه است

که دیه است طفلی [illegible] کرده [illegible] لازم است [illegible] دیه مقدار آن
چه قدر است ج [illegible] صاحب است [illegible]
در آن [illegible] کرده [illegible] نقل کرده
و [illegible] در کتاب [illegible] نقل کرده [illegible] نقل کرده و مقدار
[illegible] و مقدار [illegible] میشود [illegible]
[illegible] دلالت دارد [illegible] علیه السلام
[illegible] و تضعیف [illegible] بیان کرده اند
چون [illegible] لا خلاف
[illegible] کلام [illegible] صاحب [illegible]
[illegible] بعدم ضمان [illegible] کلام
[illegible] در صورت [illegible]
[illegible] خواهیم کرد
[illegible]
[illegible] ضمان [illegible]
[illegible] ضمان [illegible]
[illegible] اتلاف [illegible]
[illegible]
[illegible]
حضرت صادق علیه السلام [illegible] کلام
[illegible] کرده است [illegible]

توجیه او را مادامی که این قضیه تقصیر و وقوع خطا است و قوی در بیان نیست و فتوا و اینست که ابن ادریس مراد او این
نیست و این نامسبب هم مندفع است که پیش گفتیم و بعلاوه نیست که عبارت ابن ادریس را نقل کنیم و در سرائر گفته است
و من تطبب او تبیطر فلیأخذ البراءة من ولی من یطببه او صاحب الدابة والا فهو ضامن اذا هلک بفعله شیء و ذلک هذا اذا
کان الذی حضر عند الطبیب بالغا او مجنونا او لا اذا کان عاقلا مکلفا و امر الطبیب بفعل شیء ففعله علی ما امره فلا
یلزم الطبیب سواء اخذ البراءة من الولی ام لم یأخذ والدلیل علی ما قلناه ان الاصل براءة الذمة والولی ما لا یکون الا
لغیر المکلف فاما اذا جنی علی شیء لم یؤمر بقطعه ولا بفعله فهو ضامن سواء اخذ البراءة من الولی ام لم یأخذ هذا اخر ما
گفته است و روی ان امیر المؤمنین علیه السلام ضمن ختانا قطع حشفة غلام یرید ذلک [illegible] قطع [illegible] لان الحشفة
ما فوق الختان و لیست الجلدة التی تقطع فلا [illegible] الختنة سواء اخذ البراءة من ولیه ام لم یأخذ فهذه الروایة
هذه صحیحة لا خلاف فیها [illegible] و ظاهر مراد او اینست از تفریط [illegible] خلاف مأمور به و ماذون فیه [illegible] کرده [illegible]
همان [illegible] مراد او [illegible] است و [illegible] و خطا نابود و لکن چون خلاف مأمور و ماذون فیه
قطع کرده که اصل حشفه است پس ضامن خواهد بود پس حاصل [illegible] ابن ادریس اینست که هرگاه باذن مریض
یا ولی او بکند [illegible] و [illegible] بسبب [illegible] خواه [illegible] کرده و باز [illegible] و اتفاق
که بیان [illegible] طبیب کرده [illegible] خواه [illegible] کرده مثل [illegible] مسهل [illegible] و [illegible]
اذیت شده [illegible] اذن [illegible] مثل اینکه او را امر کرده [illegible] علاج کند
و او [illegible] علاج کرد [illegible] امر کرده [illegible] کردن [illegible] الا پوست [illegible]
که سر حشفه را پوشیده است نه سر حشفه را [illegible] سر حشفه را [illegible] است و مراد او در توضیح [illegible] اینست که مراد او
قطع آن پوستی است که [illegible] قطع حشفه که آن خلاف مراد [illegible] است و [illegible] قطع کرده است
و چون خلاف مراد واقع شد ضامن است و بر اینکه ابن ادریس وارد است که اگر مراد او [illegible] بصورت تقصیر [illegible]
او پس عبارت او بیان [illegible] زیرا که قطع حشفه با وجود مأمور بودن [illegible] بقطع خلاف [illegible] حصول آن
مسامحه و تقصیر در صورت خطا بدون تقصیر و آن [illegible] کرده [illegible] از اخبار [illegible] حدیث [illegible] حشفه است [illegible] بیان تقصیر

پوست [illegible]

تقصیر نیست و بعد حال در صورت تقصیر هم ضامن [illegible] مراد او [illegible] از صورت تقصیر است یعنی همین که
که خلاف مراد [illegible] شده ضامن است هر چند خطا کرده [illegible] وارد است که در صورت [illegible] صادق
با آنکه صحیح الفروع [illegible] قطع حشفه [illegible] ولکن خطا شده [illegible] و حشفه
[illegible] تقصیر [illegible] واقع نشده در اینجا [illegible] متعلق [illegible] بلکه [illegible]
بوده [illegible] در صورت [illegible] مأمور به [illegible] در اجتهاد کنند [illegible]
در تشخیص [illegible] خطا [illegible] خلاف
مأمور به [illegible] در صورت عدم تقصیر [illegible] ضمان [illegible] اشتغال
[illegible] نیست [illegible] مکلف پس [illegible] کرده [illegible] نفس
مأمور به [illegible] طبیب [illegible] مشهور کرده [illegible]
ابن ادریس [illegible] صورت موافقت مأمور به [illegible] عموم [illegible] در مسئله
خلاف [illegible] که هرگاه طبیب [illegible] برائت [illegible] شرط کند [illegible]
که اگر [illegible] نظر [illegible] در صورت [illegible]
و کیفیت [illegible] ابن ادریس [illegible] گذشت و [illegible] خلاف [illegible]
[illegible] ضعف الباصره [illegible] الید [illegible]
خلاف [illegible] دیت قطع حشفه [illegible] دیت کامله است
خواه [illegible] دیت قطع [illegible]
حشفه [illegible] دیت [illegible] دیت کامله است [illegible]
عشر حشفه قطع [illegible] دیت کامله است [illegible] سؤال هرگاه دو نفر کشتی بگیرند و هر دو
بر زمین بخورند [illegible] بشود ح
ظاهر اینست که [illegible] دیت [illegible] کشتی گرفته از [illegible] است چون

جنایت [illegible]

هر دو با هم بسبب قوت او رشتها اند و در [illegible] و عادت لیست قتل او بر دو میتوان داد پس هر یک نصف دیه [illegible]

و محتمل است که هر یک چون هر یک از انها سبب میشود در ضمان بجهت بسبب عدوان شرط است و مفقود [illegible] این است

که در اینجا عدوان نیست و این احتمال ضعیف است بجهت آنکه این حکم در مسئله مختلف است مثل کندن چاه در

در زمین غیر بدون اذن که ارباب اتفاق کرده اند [illegible] و غیره که در اینجا در [illegible] و عادت [illegible] قتل نکرده داده

نمیشود و این از باب [illegible] نیست بلکه [illegible] لیست بعقول مقصود است [illegible] قصد قتل [illegible]

زنان [illegible]

ظاهر اینست که این از باب [illegible] نیست [illegible] برهم [illegible] بر سر کسی [illegible] زده [illegible] اند

او برده است و در اینجا چنین نیست بلکه هر یک [illegible] زید [illegible]

[illegible] اموال او را بکشند و این دو نفر در شب در خانه زید خوابیده اند و صبح کشته [illegible] نفر را دیدند که برده اند

و انها را خفه کرده اند و نعش انها در خانه زید افتاده [illegible] معلوم نیست که [illegible] مقتول [illegible]

بار خواست دیه انها را از زید بگیرند یا نه [illegible] هر گاه زنی [illegible] در [illegible] خود [illegible] کرده اند [illegible]

بکشد [illegible] اموال و در اینجا [illegible] میشود در [illegible] هر گاه کسی [illegible]

در خانه کسی مقتول [illegible] لوث میشود که [illegible] میشود [illegible] لوث [illegible]

که عداوت سابقه میان انها باشد [illegible] لوث [illegible] حصول لوث [illegible]

در [illegible] مختلف میشود پس باید حاکم [illegible] اگر لوث [illegible]

انها است [illegible] مقتول [illegible] میشود [illegible] حکم [illegible]

[illegible] هر گاه [illegible] در شب [illegible] بیرون برده [illegible] خود [illegible] کرده [illegible]

از انجا [illegible] در خانه زید کشته [illegible] پس [illegible] مشهور است که [illegible] هر گاه کسی در شب کسی را

بیرون برده

که [illegible] از خانه [illegible] روایت [illegible] و این مسئله [illegible]

[illegible] روایت [illegible] از حضرت صادق [illegible] دعا [illegible] بالليل [illegible]

[illegible] عمرو بن ابی المقدام روایت کرده [illegible] طولانی است و در آن [illegible]

[illegible] حضرت صادق [illegible] رسول الله [illegible] [illegible] [illegible] بالليل [illegible] الا ان يقيم البينة انه

رده [illegible] و هر چند سند این دو حدیث ضعیف است [illegible] اینست که [illegible] شخصی [illegible]

[illegible] نیست [illegible] جنایت [illegible] ضعیف [illegible]

[illegible] بلکه [illegible] چنانکه بر کسی [illegible] هر گاه این [illegible] پس [illegible] که آن شخص [illegible]

که بیرون برده از خانه مفقود الخبر شده و موت و حیات او معلوم نیست با مفقود الخبر نیست پس اگر مفقود

الخبر است [illegible] این دو حدیث و اطلاق [illegible] بعضی [illegible] دیه او است در مال [illegible]

و از [illegible] هم [illegible] و از [illegible] خانه [illegible]

صورت مقتول شدن [illegible] در غیر صورت قتل [illegible]

زیرا که اصل [illegible] دیه [illegible] ثبوت [illegible] بر ثبوت قصاص نیست

و روایت عمرو بن ابی المقدام که [illegible] گفت دیه [illegible] قصاص [illegible] چنانکه [illegible]

نیست پس ما [illegible] است که معلوم است که او را کشته اند یا مشکوک [illegible] معلوم است که [illegible] مرده پس

اگر معلوم است که او را کشته اند پس اگر [illegible] او را بیرون برده اقرار کند [illegible] ثابت [illegible]

قصاص میکنند [illegible] هر گاه [illegible] که دیگری او را کشته [illegible] اقرار کند بقتل [illegible]

از آن کس [illegible] میشود و هر گاه [illegible] اقرار [illegible] و [illegible] دعوی [illegible] پس در اینجا خلاف

است که آیا قصاص [illegible] شخص [illegible] دیه [illegible] که باید دیه او را بدهد [illegible]

[illegible] در حدیث [illegible] صادق [illegible] باید دیه [illegible] و در [illegible] قصاص [illegible]

ارباب [illegible] و [illegible] دعوی [illegible] منقول [illegible] دیه [illegible]

[illegible] گفته است [illegible] اقوال [illegible] گفته [illegible]

[illegible] نقل شده است قول بقصاص [illegible] روایت عمرو بن ابی المقدام [illegible]

و ضعف روایت [illegible] ضعف [illegible] است از [illegible] حدیث [illegible]

کرده و در مسئله [illegible] دیه باید [illegible] هر گاه [illegible] و در صورت [illegible]

و لوث رجوع میشود بلی در نسبت بهر کس که لوث باو حاصل شود پس هرگاه بلی [illegible] قتل عمد اثبات شود و آن شخص متهم را قصاص

میکنند و اگر قتل عمد بلفظ ثابت نشود دیت [illegible] و هر گاه مطلقا لوث شده و القتل

بنابر آنچه دیت او را [illegible] از آن شخص که او را از خانه بیرون برده هر چند سبب بیان شد عدم لوث و مقتضی این ادله

عموم [illegible] است ولکن ادله لوث مخصص عموم [illegible] میشود [illegible] خصوصا [illegible] غایب در [illegible] جاهای که

که کسی دیگر [illegible] در شب از خانه بیرون برده [illegible] و او را کشته [illegible] در خانه او [illegible] و با وجود این در [illegible]

[illegible] لوث [illegible] مخالف [illegible] از [illegible] برآید [illegible] بر جانب [illegible] در دیت [illegible]

هم [illegible] و [illegible] اختلاف [illegible] موجب [illegible] حاصل [illegible] و شبهه موجب ترک [illegible] میشود پس [illegible] مخصص

[illegible] عدم [illegible] بودن [illegible] عادل [illegible] مخصص [illegible] لوث هم میشوند [illegible] در صورتی که او را [illegible] برده [illegible]

[illegible] لوث [illegible] پس [illegible] در علوم [illegible] قصاص نیست بلکه بعضی دعوی اجماع کرده [illegible] دیت

پس [illegible] و [illegible] نیست [illegible] بر آنکه او را بیرون برده [illegible] عموم [illegible] و اطلاق اجماع منقول

و ابن ادریس [illegible] رجوع کرده است [illegible] لوث [illegible] و [illegible] برادر [illegible]

نیست [illegible] و عدم [illegible] موجب ضمان [illegible] است که اطلاق حدیث مقتضی آن است که [illegible] بیرون

برده [illegible] ضامن است چنانکه در [illegible] موجب ضمان است و [illegible] که اگر

فرض شود که معلوم شود که [illegible] مرده [illegible] و لکن [illegible] در این صورت [illegible] است چنانکه

حصول علم [illegible] صورت [illegible] زیرا که هر چند [illegible] از جانب [illegible] که او را از خانه بیرون برده

ظاهر [illegible] و لکن [illegible] در شب [illegible] و [illegible] میشود [illegible]

عمرو بن ابی المقدام [illegible] که گفت [illegible] در مسجد الحرام بودم و ابو جعفر دوانیقی از خلفا

بنی عباس مشغول طواف بود [illegible] ای امیر المؤمنین [illegible] برادرم [illegible]

و او را بیرون بردند [illegible] و [illegible] گفت [illegible] کرده [illegible]

گفتند [illegible] گفت که فردا وقت نماز عصر در [illegible]

بیا باید [illegible] روز دیگر وقت عصر [illegible] حضرت امام جعفر صادق علیه السلام بود بحضرت گفت

[illegible] والسلام

بحضرت گفت در میان ایشان حکم کن حضرت فرمود که در میان ایشان حکم کن حضرت [illegible] که میان ایشان حکم کن پس

برای حضرت [illegible] حصیر گسترده حضرت بر روی آن نشست و [illegible] در برابر آنحضرت نشستند

چون ایشان دعوی و جواب دعوی [illegible] مذکور شد عرض کردند حضرت [illegible] نویس

بسم الله الرحمن الرحیم رسول خدا فرموده که هر که مردی را از خانه بیرون برد ضامن است مگر آنکه گواه بگذراند که

او را [illegible] بر کرده است [illegible] گفت یا رسول الله صلی الله علیه و آله و سلم او را [illegible]

[illegible] که [illegible] برادر [illegible] حضرت فرمود که [illegible] از او بردار [illegible]

[illegible] گفت یا رسول الله [illegible] او را یک ضربت کشتم حضرت برادر مقتول را گفت

که این را کردن بزن بقصاص برادر [illegible] حکم فرمود که [illegible] بزنند [illegible]

در [illegible] حدیث [illegible] و گویا آنحضرت [illegible]

مطلع بوده اند از کیفیت [illegible] اقرار [illegible] حکم بر طبق اقرار ایشان جاری

[illegible] حضرت [illegible] علیه السلام و [illegible] آنحضرت [illegible]

[illegible] بودن [illegible] و [illegible] عموم [illegible] ابن [illegible]

[illegible] کسی دیگر [illegible] و صغیر و کبیر [illegible]

[illegible] حکم [illegible]

[illegible] بسبب مقتول [illegible] او را [illegible]

[illegible] او را از خانه بیرون برده [illegible]

[illegible] باید دانست که این حکم [illegible] چنانکه در [illegible] حدیث مذکور است [illegible] ضمان [illegible]

برکسی [illegible] است پس اگر بعد از [illegible] بیرون رود [illegible] نیست [illegible]

در [illegible] کرده و اگر [illegible] است که [illegible] فلان [illegible]

[illegible] و در بعض [illegible] کرده است و ترجیح داده است عدم ضمان [illegible] و [illegible] از [illegible]

از منزل هم معتبر است و هرگاه صاحب منزل خود از او خواهش کرده بود که او را برده تا شب آسوده و او را طلبیده و برد
و اظهر عدم ضمان است بجهت بردن او و شنیده در علامه اعلی الله مقامه ده حکم داده که ضمان ساقط شود و در لمعه
تصریح کرده بعدم ضمان و شهید ثانی توقف کرده است بر تقدیر عدم ضمان و بعد از آن گفته است که هرگاه
داخل شود دزد بر خانه هم شر بکنند در ضمان و در جایی که ضمان ثابت شود خواه قصاص باشد یا دیت هرگاه صاحب
شریک شوند در جنایت و هرگاه صاحب منزل که او را بخواهد بعد داشته باشند و اگر ضامن هم باید است خواه
داخل شده باشد یا منعقد دو از علم کما لا یخفی **سؤال** ضعیفه مسلمه رجوع کرده بضعیفه ناخوش بود در حالت
مرض بجهت آنکه حامله شود و آن ضعیفه ناخوش بوده بجهت [illegible] و بعد از آن الطریق که متعارف
است [illegible] که عرق کنند و هر چند آب طلبید او را آب نداده اند و اتفاقا آن ضعیفه هر چند آب خواسته
آب باو نداده تا آنکه هلاک شده است حکم آن چه چیز است **جواب** هرگاه اینچنین امر باشد که اطبا غالبا
میکنند و منجر بقتل شود غالبا و از باب زدن با آلت قتاله نباشد که غالبا چنان کاری کشنده است
پس آن ملحق بشبه عمد است و از باب جنایت اطبا است و او را ضامن دیت میکنند در مال او و دیت
او را از [illegible] میگیرند و لکن هرگاه ثابت شود که اینچنین عمل از باب زدن با آلت قتاله است و غالبا چنین
عمل کشنده است هر چند قصد قتل نداشته باشد پس آن ملحق بعمد است و حکم آن اینست که اولیای دیت
ورثه مقتول [illegible] مال او و [illegible] او را بقتل میکنند و خواه او را [illegible] بکشند
و اموال او بر صورت مال ورثه مقتول است و بعضی گفته اند که اولاد او هم کنیز و غلام ورثه مقتول میشوند
لکن دلیل آن واضح نیست و هرگاه بعد از [illegible] ذمی مسلمان شود استرقاق او ساقط میشود و
متعین است قصاص و بعضی تصریح کرده اند که در این صورت باز مال او مال وارث مقتول است و لا هرگاه
این عمل غالبا کشنده نباشد پس بعض دیت ثابت نیست و دیت [illegible] از مال [illegible] مثل سایر اطبا و جهال
و غیر آنها والله اعلم **سؤال** هرگاه ذمی مسلم را بقتل خطا بکشد حکم آن چه چیز است **جواب** هرگاه مال دارد
دیت ملزم مال او است و هرگاه مال ندارد متوجه عاقله او نمی شود چنانکه در مسلم میشود بلکه بر عاقله او امام است

بیجد

دیات

تمام است و منوط بتمام میشود **س** هرگاه زید دست [illegible] را بضرب چوب [illegible] شده و از بالای مرفق تا نزدیک شانه جدا شد
ج دیت [illegible] شده دست سه [illegible] است که ده و شش مثقال و ربع مثقال طلای سکه دار است **س**
دیت برکندن ناخن آن دست چپ چه چیز است **ج** دیت برکندن ناخن دست طوری است که هیچ ناخن
باز چون اینچنین نباشد میگویند و دیت [illegible] یک دیت نصف دیت ناخن سر است و مراد از هیچ [illegible] دیت
کامله است که [illegible] و نیم و شش مثقال و نیم نقره سکه دار است **س** هرگاه [illegible] زخم کارد سر [illegible] است
زید زده [illegible] که پوست و گوشت [illegible] چه قدر است **ج** اولا در زخم [illegible]
قصاص باید کرد عرض و طول [illegible] زخم اکتفا میکنند چون که [illegible] در جاهای [illegible] تفاوت دارند و
و هرگاه بنا بر دیت باشد چون دیت دست نصف دیت سر است و دیت زخم [illegible] در سر هرگاه [illegible] نشسته
[illegible] کامله [illegible] در دست صد و یک دیت میشود که [illegible] نقره [illegible] مثقال [illegible]
و هرگاه [illegible] گوشت نشسته دیت آن در سر [illegible] نصف است [illegible] دیت
دست [illegible] نقره [illegible] مثقال میشود **س** هرگاه [illegible] زخم کارد [illegible]
خورده که [illegible] دیت آن چه قدر است **ج** دیت [illegible]
[illegible]
[illegible] دیت آن صد یک دیت کامله است پس
دیت از [illegible] مثقال [illegible] میشود مثقال [illegible] دیت [illegible] و نیم نقره
سکه دار میشود **س** هرگاه [illegible] انگشت کوچک دست چپ او [illegible] شمشیر [illegible] پوست او [illegible] گوشت
هم بریده دیت آن چه قدر است **ج** دیت انگشت هرگاه قصاص نکند و بنا بر دیت شود [illegible] انگشت
ده یک دیت کامله است [illegible] انگشت [illegible] و دیت [illegible] زخم که پوست [illegible] انگشت
[illegible] دیت کامله است و در انگشت [illegible] ده یک دیت کامله است و چون [illegible] انگشت
دیت آن [illegible] پنج مثقال [illegible] و نیم نقره سکه دار میشود **س** [illegible] زید
شمشیر خورده و پوست آن بریده دیت آن چه قدر است **ج** دیت [illegible] مثل زخم [illegible]

کرده یک دیت کامل انسان است س هرگاه بکر بزخم شمشیر که بدست چپ او خورده پوست و قدری گوشت بو بریده
دیت آن چه قدر است ج بنحوی که پیشتر گفتیم قصاص مقدم است و هرگاه بنا بر دیت شد دیت آن [illegible]
که از سوال اول رحم کار و پوست است گفتیم که هرگاه اندکی بگوشت نشسته دیت آن پنج ده مثقال نقره
سکه دار است و هرگاه بسیار بگوشت نشسته تا بپرده رو رسیده گویا آن نرسیده اختیار ده مثقال و سه ربع
مثقال نقره سکه دار میشود س هرگاه سر زید بضرب چوب زخم شده و پوست آن مجروح شده دیت
آن چه قدر است ج دیت این زخم هم صد یک دیت کامله است و بدانکه دیت کامله [illegible] نقره [illegible]
دو دویست و پنجاه مثقال است بمثقال صرافی س هرگاه بکر بند دست چپ او زخم شمشیر دارد و طول زخم
یک گره پوست بو بریده و بگوشت نرسیده دیت این چه قدر است ج هرگاه قصاص نمیکنند دیت این
دو ولیت یک آن دیت کامله است که بیست و شش مثقال و ربع مثقال میشود س هرگاه شخص زخم شمشیر
بینی [illegible] او خورده و بقدر یک گره پوست بو بریده و قدری گوشت هم بریده ج هرگاه قدری
گوشت بو بریده و قصاص نکند دیت آن پنج ده یک دیت کامله است هرگاه بنا بر دیت شود و هرگاه
بسیار بگوشت نشسته باه برده رو رسیده گویا آن نرسیده صد یک [illegible] میشود س هرگاه شانه
چپ زید در رفت دیت آن چه قدر است ج مشهور علما این است که در جدا شدن عضو هرگاه آن عضو
معطل و باطل شود ثلث دیت آن عضو بو باید [illegible] و اگر باصلاح آید و صحیح شود با عیب [illegible]
چهار خمس دیت جدا شدن او باید [illegible] این است که دیت هریک از کتفها نصف دیت کامله باشد که
[illegible] هزار و [illegible] پانصد و [illegible] مثقال است پس دیت در رفتن آن [illegible] عضو [illegible]
و پنجاه مثقال میشود و هرگاه چاق شد با عیب خمس [illegible] دیت [illegible] که [illegible] مثقال
باشد و اگر چاق شود با عیب [illegible] که [illegible] اصل دیت در رفتن باز [illegible] باشد و یک خمس [illegible]
کم نشود س هرگاه دماغ کسی [illegible] دیت آن چه قدر است ج ظاهر این است که هرگاه بو
بر [illegible] و بگوشت نرسیده صد یک دیت کامله باشد س هرگاه زید چوب بسیار بر شانه او خورده
و بضرب چوب پشت شانه او سیاه شده دیت آن چه قدر است ج سیاه شده شانه بضرب چوب
مثل

چوب مثل سیاه شده است دیت [illegible] در سوال [illegible] گذشت که [illegible] ربع شش مثقال طلای سکه دار است بمثقال صراف
و باید دانست که هرگاه چند موضع سیاه شده باشد هر یک دیت علیحده دارد و همچنین هرگاه چند جا چوب خورده باشد
[illegible] سیاه شده باشد [illegible] باشند [illegible] دیت علیحده دارد و هرگاه
[illegible] بسبب [illegible] کنند در مقدار [illegible] س هرگاه دختر [illegible] دختر صغیره
بکنند [illegible] ج ظاهر این است که مهر المثل
آن صغیره لازم میشود [illegible] است و در [illegible] از مواضع
[illegible] دختر [illegible] شود
[illegible] از [illegible] مهر المثل است [illegible] از مواضع [illegible]
در [illegible] روایت [illegible] تفریح کرده اند [illegible] مطلب در کتاب دیات [illegible]
[illegible] که هرگاه [illegible] انگشت [illegible]
دختر [illegible] بسبب بول [illegible] لازم [illegible] دانسته اند دیت
کامله [illegible] بول [illegible] مهر المثل [illegible] از [illegible]
[illegible] مهر المثل است و [illegible] هرگاه
دختر باکره زنا کند [illegible] مهر نیست س دیت [illegible] ج هرگاه [illegible] برند دیت
کامله [illegible] است و همچنین هرگاه [illegible] میگویند [illegible] استخوان
[illegible] ظاهر [illegible] این است که [illegible] علما [illegible]
[illegible] در صورت قطع [illegible] از [illegible]
از [illegible] دیت [illegible] و [illegible] و خلاف [illegible]
[illegible] و اگر [illegible]
[illegible] هرگاه [illegible] تمام دیت کامله لازم است و هرگاه [illegible] شود و [illegible]

وهرگاه

اربعه یا جعب بس مشهور اینست که دیه آن صد شتر نه است که ده یک دیه کامله است و بعضی دعوی اجماع بر آن کرده اند و هرگاه
با علیت [illegible] علاجها بر آن حکومت وارش میکنند و هرگاه شکسته شود و فاسد شود و ثلث دیه انرا میکنند و هرگاه آن شخص
فاسد شود بر ند ثلث دیه میکنند و هرگاه دیوار میانه بینی را بر ند اگر علاج کنند نصف دیه کامله است
و بعضی گفته اند ثلث دیه است و دلیل اول معلوم نیست الا عبارت کتاب طریف که درانجا مذکور است که در روثه یا نصف
[illegible] است و این صورت است هرگاه تفسیر کنیم روثه را بان دیوار میانه چنانکه بعضی علما و کثیری [illegible] کنند
تا کرده اند و آن خلاف کلام اهل لغت است که انرا تفسیر بغیر کرده اند که آن کنار بینی است و طرف بینی و آن
دیوار میانه را وتره میگویند و اکثر علما او را [illegible] در کتاب طریف گفته است که اگر روثه بینی را قطع
کند بعضی کنار بینی را با نصف [illegible] و در نسخه از نسخهای کتاب طریف این تفسیر کرده است و چون آن
دیوار را در کتاب طریف [illegible] نامیده اند بس این رو ظاهر بود تفسیر الوتره و بهر است تفسیر [illegible]
[illegible] که گفته است که روثه مجتمع مارن است [illegible] که [illegible] غضروف در آن جمع
میشود و قول دیگر در مسئله اینست که دیه آن دیوار ثلث دیه است نظر بقاعده که دارند در تقسیم بر اجزا
هرگاه صاحب [illegible] عضو [illegible] از برای مقدار رسیده است چون مارن مشتمل است بر منخرین و آن دیوار میانه
پس دیه آن ثلث خواهد بود و این قول را علامه در قواعد نقل کرده و ترجیح بقا آن نکرده و فخر
المحققین هم ترجیح بیان نکرده و از کلام ابن ادریس ظاهر میشود موافقت این قول و اصل برائت موید
این قول است و هرگاه یکی از منخرین را بر ند بس از شهید چنانکه شهید ثانی گفته است ثلث دیه است نظر برواست
غیاث و غیر آن و نظر بقاعده تقسیم دیه عضو بر اجزا چنانکه بیش گذشت و قول دیگر نصف دیه است چنانکه
محقق گفته است و شیخ در مبسوط و جماعه گفته اند که باعث فوت نصف منفعت و جمال است و روایات ثلث
ضعیفند و بر این وارد است که ضعف آنها منجبر است بعمل اکثر و قاعده منتقض است و اصل برائت و ضعف علت
مذکوره و بعضی ربع دیه قائل شده اند و دلیل آنها واضح نیست و ظاهر شهید عذر خواسته که این مبنی است
تحت قاعده تقسیم بر اجزا چون مارن چهار جزو دارد منخرین و آن دیوار و روثه بعضی طرف بینی و این ضعیف است

و این ضعیف است س هرگاه بیضه یا بیخ بینی کسی را سوراخ کند که از آن طرف بینی به آن رود دیه آن چه چیز است
و اگر یک طرف بینی را سوراخ کند دیه آن چه چیز است ج این مسئله اول بس اگر سوراخ شود و منسد نشود ثلث دیه
کامله است و ظاهر اتفاق در آن نیست بلکه از بعضی ظهور اتفاق ظاهر میشود و اخبار دلالت دارد بر این و از جمله
آنها کتاب طریف است و هرگاه ملتحق شود سوراخ ملتحم شود بس مشهور آن است که خمس دیه کامله است و دلیل آن معلوم
نیست و در کتاب طریف خمس دیه روثه است که صد شتر باشد و [illegible] از اصحاب باین عمل کرده اند و در نسخه صحیح
این و آن مسئله دوم بس مشهور اینست که در صورت التیام و ملتحق شدن ده یک دیه کامله است و در صورت باقی
ماندن سوراخ شش یک دیه کامله است و بعضی ده یک گفته اند و تفصیل نداده اند و در نسخه که مراد آنها
نیز در صورت ملتحق شدن باشد و لکن دلیل قوی بر این مطلب نیست و هر چند ملاحظه این فرق از کتاب طریف
ظاهر میشود و لکن در آنجا مانع تعلیل است که هرگاه نافذه در احد منخرین باشد تا بعضی دیه بجا از برهای منخرین و بیخ بینی
یا آن دیوار ما بین بر ماه دیه آن ده یک دیه روثه است که ده شتر باشد و اما [illegible] آن نصف بیشتر است و هرگاه
هر دو بر ما باشد آن دیوار سوراخ کرده دیه آن شش یک شتر باشد و ثلث شتر است و ظاهر آن این است
که مراد صورت التیام و ملتحق شدن باشد چنانکه ظاهر بعضی نیز چنین فهمیده و بعد از آن فتوی مشهور در نافذه
احد منخرین هر چند مناسب است با فتوی آنها در نافذه هر دو باهم و لکن [illegible] دلیل آن است در ثبوت خمس
دیه کامله در صورت التیام و ملتحق شدن با این متفرع بر آن نیست مناسب قاعده تقسیم بر اجزا و عمل بکتاب
طریف در اینجا اولی است و لکن عمل بآن معلوم نیست الا آنکه نسبت بعضی چنین داده شده است والله اعلم بالصواب.
س هرگاه کسی سیلی بر روی او زند که اثری از آن باقی ماند ج بلکه حکم آن
[illegible] و لکن برآن نیست و لکن در [illegible] هرگاه سیاه شود و سبب آن نداد و بر وجه ممکنست و این حکم مخصوص رو است
پس بقدر [illegible] ضرب و قدر و [illegible] و [illegible] و [illegible] سیاه عنوان قطع ذکر کرده اند و [illegible] در مسئله
بافت [illegible] و فرق نکرده اند ما بین دارد و مشهور و سفید و غیر آن و [illegible] سؤال [illegible]
عالیم [illegible] که هرگاه طفلی [illegible] بوده و طفل دیگر چوب بالای زده طفل [illegible]
[illegible] و بعضی از ریشه بیرون آمده آیا دیه لازم میشود یا نه و بر فرض لزوم دیه بر که لازم

میشود یا از زن جدا شده شکستن و بیرون آمدن دیت یا نه و دیگر فرق میان دندانها نیست یا نه منفعت میان فرموده اند
رحمکم الله ج ظاهر اینست که زدن دندان از جمله اسباب جنایت باشد و بعد از ثبوت اینکه سبب بیرون آمدن طفل
افتادن جنایت منسوب میشود بآن طرف ضارب و باعث تعلق دیت میشود چون در طفل قصاص نیست خصوصاً در
در غیر عمد و لکن دیت متعلق بعاقله آن طرف میشود و بعضی گفته اند که بیرون شدن دندان در بیرون و از والده او و عمری او والده او
و ظاهر اینست که بیرون هم در طفل عاقله باشد و ظاهر اینست که بیرون آمدن دندان و شکستن از دم گوشت یک حکم
دارد و دیت دندان طفل اگر انداخته و بیرون آمدن مثل دندان بالغ است و هرگاه دندان طفل است که بجای آن
دندان نه انداخته است پس انتظار میکنند مطلقاً تا مدتی که عادت جاری شده به بیرون آمدن دندان نو پس
اگر بیرون نیامد ارش او میگیرند بعضی فرق میکنند الطفل یا غلام و ثقه و جمعیت که بسبب افتادن دندان صحیح
میشود در آن مدت میگیرند و اگر دندان برنیامد دیت منفی رفت دندان او میگیرند و الا دیت دندان پس در
دوازده دندان پیشین که شش در بالا است و شش در پایین دیت هر یک از آنها پنجاه مثقال که از شرعی
یک مثقال شرعی است که سه ربع مثقال صرافی است و اختیار دارد که پول نقره بدهد و یا پول نقره و دیت
شانزده دندان دیگر پس آن نصف دیت این دندانها نیست که یک پول نقره هر دندان صد و بیست و پنج مثقال
بمثقال پول سکه دار و ربع مثقال صرافی میشود و کیفیت تقسیم بر عاقله طول دارد و در کتب بجواب سؤال
اول نوشته ام انجا رجوع کنند والله العالم س هرگاه مقتول صغیر و کبیر داشته باشد برادر و اقوام او اختیار
قصاص دارد یا نه ج هرگاه وارث مقتول فرزند صغیر باشد برادر مقتول و غیر او از کسانی که وارث
نیستند ولایت قصاص ندارند و هرگاه صغیر پدر و جد پدری دارد او ولی صغیر است و هرگاه ولی نداشته باشد
حاکم شرع ولی صغیر است و مشهور و اقوی اینست که ولی هرگاه مصلحت داند قصاص میکند و یا عطا رضای عیالش شد
سؤال و هرگاه قاتل کسی را بزخم ضرب در دفعه واحد یا اوقات متعدده بقتل رسانیده بخلاف مقتول آیا
دیت لازم میشود یا نه ج هرگاه مقتول بیک ضرب کشته اند و قاتل کشته ضرب در عوض او کشته اند
پس اگر ولی دم قصاص کرده و زیاده از کردن زدن جرح کرده معصیت کرده و مستحق تعزیر است از حاکم و بر او قصاص
و دیت از زیاده لازم نیست و اگر غیر ولی دم او را کشت مستحق قصاص و غیر است و هرگاه بدون اذن

همان ص

کتاب الطلاق و توابعه

از زن او و مادر کرده پدر از جانب صغیره میتواند نصف مهر او را
بخشد و طلاق او را از شوهر بگیرد یا نه مطلقاً جایز نمیتواند بخشید مگر بیش از نصف مهر نیست و ولی صغیره هرگاه
صلاح او باشد در طلاق داند و موقوف باشد بعفو بعضی مهر جایز است لکن تمام را بخشد بلکه بعضی را باید از آن
از جانب او و لکن دور نیست که در صورت مصلحت تمام را هم تواند بخشد و اکثر فقهاء گفته اند که عفو اند و ما تمام
بخشد چنانکه مقتضی بعض اخبار صحیح هم هست در صورتیکه اراده بخشش از راه عفو باشد چنانکه ظاهر ایه
و اخبار است نه در ازای طلاق بطریق انتقال و ازدیاد بر آنکه است که خلع و مبارات هیچ یک متحقق نشود
بجهت عدم حصول شرایط و مطلق طلاق بعوض دیگر ندارد و ملا بکسر باهم اتفاق کنند بر اینکه او طلاق
بگوید و این هم عفو کنند بدون اینکه معلق کنند طلاق را بر عفو مثل آنکه هر دو نائب یا وکیل کنند که هم
ایجاب نوع طلاق بگوید و هم از جانب زن ما ابرا کنند و چون مفروض اینست که طلاق بائن است نوبتش
رجوع در عدد هم رفع میشود شخصی زوجه خود را طلاق رجعی داده و بعد ده روز رجوع کرده و
و بعد از بیست روز دیگر طلاق رجعی داده و بعد از آن باز رجوع کرده و در بین عده و بار طلاق رجعی
داده و ما بین سه طلاق دخول واقع نشد و بعد از سه طلاق باز رجوع کرده آیا این صحیح است یا نه
هر زنی که او را سه طلاق داده اند حرام میشود بر شوهر او و حلال نمیشود تا بعد بکری شوهر کند و شرایط تحلیل
بعمل آید خواه طلاق بائن باشد یا رجعی و خواه طلاق رجعی عدی باشد و خواه سنی بمعنی اخص و خواه هم
طلاق قسم مثل هم باشند یا بعضی بائن و بعضی رجعی و بعضی اخبار بر نحو که بر خلاف این دلالت دارد و مقتضی آن است
که هرگاه مستجمع شرایط شود در سه طلاقه یا در بعضی آنها باعث عدم تحریم است و مخصوص بحلیت شده است
و مهجور است و آن مذهب عبدالله بن بکیر و از او حکایت شده است که عدول کرده است از آن رای و بدان حکم
در این مقام مطلب نیست بجای آنکه زنی که سه طلاق داده شد حرام میشود بر زوج و حلال نمیشود تا محلل دخول
نماید و در جهاتیکه نه دانه طلاق گفته شود که محلل در میان باید حرام ابدی میشود و شرط حرام ابدی شدن آن
این است که طلاق نه طلاق عدی باشد و هرگاه طلاق سنی بمعنی اخص باشد سنت و تحریم ابدی نمیشود و ان محلل بوده
محلل و حرام شده بر زوج اول بجهت سه طلاق پس در آن فرقی نیست ما بین عدی و سنی بمعنی اخص و طلاق

عدۀ او نیست که طلاق بگوید بنا بر شرایط و رجوع کند یا و در عدۀ رجعیه و جماع کند و بعد از آن بگوید با شرایط بعد از آن
رجوع کند در عده و جماع کند و باز طلاق بگوید با شرایط و این طلاق سنی بمعنی اخص پس اینست که طلاق بگوید
با شرایط و نگذارد تا عدۀ او تمام شود بعد از آن عقد کند او را بعقد تازه پس طلاق بگوید او را با شرایط
و نگذارد تا عدۀ او تمام شود بعد از آن عقد کند او را پس طلاق گوید او را و این طلاق سنی میگویند بمعنی
اعم از عدی و غیر آن و آن در مقابل بدعی است و مراد از آن اینست که جامع شرایط صحت باشد پس طلاق
بدعی آن است که مثلا در حال حیض طلاق بگوید یا نفاس یا در طهر مواقعه و مثل اینها و بدانکه مشهور
واقع اینست که در صحت طلاق بعد از رجوع شرط نیست جماع کردن پس اگر طلاق گوید زن را [illegible]
نیست و رجوع کند با او پس اگر جماع بکند و در طهر دیگر طلاق گوید بدون مواقعه صحیح است [illegible]
و اگر جماع نکند و طلاق بگوید پس باز مشهور بر صحت است خواه در طهر دیگر طلاق گوید و خواه در همان
طهر اول که طلاق گفته و ابن ابی عقیل شرط دانسته در صحت طلاق وقاع کردن [illegible]
داو [illegible] و افضل اینست که وقاع [illegible] اعتبار کنند اگر چه اظهر و اقوی قول مشهور است و بدانکه طلاق در [illegible]
عدۀ طلاق رجعی است هر چند بدون [illegible] واقع شده باشد بجهت آنکه رجوع اثر طلاق سابق را بر طرف میکند [illegible]
و زوجه در حکم مدخول بها است و ظاهر اتفاق هم در آن نیست چنانکه از رساله ظاهر میشود و الله اعلم
زید و زینب [illegible] و کیل کند در باب طلاق خلع و بر عمرو ظاهر شد که شرایط خلع
متحقق نیست طلاق رجعی بگوید و زید مجرد [illegible] صحیح است یا نه و هرگاه صحیح است از راه فضولی یا
از راه وکالت در طلاق خلع است ظاهر اینست که این طلاق صحیح نیست بجهت آنکه طلاق [illegible]
یا باید زوج بگوید یا وکیل او یا ولی او [illegible] مثل طلاق زوجه [illegible] و دلیل بر صحت طلاق فضولی را
واجب تا آن نیست و توکیل در طلاق خلع هم نیست و جواز طلاق رجعی نمیشود و اکثر علما در توکیل و بعضی دیگر
گفته‌اند که در صورت بطلان عقد توکیل اذن [illegible] که در ضمن آن است کافیست در [illegible] توکیل معلق بشرط
بعد از تحقق شرط مثلا بگوید که تو وکیل منی اگر از این سفر عود نکنم یا یکسال که زوجه مرا طلاق دهی [illegible]
بنا بر بدون آنکه آن طلاق و وکیل بسبب [illegible] اذن [illegible] صحیح است هر چند اصل توکیل معلق بشرط باطل است

طلاق

او رجعیه [illegible] [illegible] چون بطلان [illegible] وکالت در کتب
[illegible] از راه طلاق [illegible] وکالت نیست بلکه از راه [illegible] هم نیست و توکیل در [illegible]
توکیل در [illegible] میشود و [illegible] که هرگاه کسی طلاق خلع بگوید [illegible] شرط آن مثل کراهت
نبوده آن طلاق بر میگردد بطلاق رجعی [illegible] مثل علامه [illegible] گفته‌اند [illegible]
کسی [illegible] بجهت آنکه طلاق [illegible] قصد طلاق رجعی نکرده و طلاق خلع که قصد [illegible]
نیست که [illegible] طلاق [illegible] و [illegible] در قصد [illegible] نیست و از [illegible] است که [illegible]
[illegible] در عقد [illegible] که هرگاه [illegible] میشود [illegible] و [illegible] بعضی [illegible]
که هرگاه زوج طلاق خلع [illegible] بذل مهر [illegible] طلاق در صورت عدم [illegible] طلاق
لازم میشود بر رجعی [illegible] در صورت عدم علم [illegible] نیست زیرا [illegible] قصد طلاق خلع است
در صورت علم [illegible] عدم [illegible] قصد خلع [illegible] قصد رجعی [illegible] طلاق مطلق با شرایط رجعی
بر رجعی میشود [illegible] رجوع و قصد [illegible] طلاق مطلق با شرایط [illegible] میشود
مثل طلاق [illegible] خواه قصد [illegible] و [illegible]
در [illegible] نیست [illegible] در وقتی که لفظ طلاق بعد [illegible] مذکور [illegible]
[illegible] بعدم صحت [illegible] نیست بلکه با قصد عدم خلع و قصد طلاق [illegible] صحت [illegible] هرگاه
[illegible] عدم صحت خلع است و [illegible] که قطع نظر از قید بذل [illegible] اعتبار قید طلاق [illegible]
میشود بر رجعی این خوب است و این [illegible] قصد رجعی است و [illegible] سوال [illegible] در طلاق
خلع نه ارد و در صورت سوال نه خلع صحیح است و نه رجعی [illegible] علم [illegible]
بر رجعی است [illegible] در ضمن خلع حاصل میشود و در ضمن طلاق رجعی [illegible] که مرد و زن هر دو طلاق بگوید
هم [illegible] کنند [illegible] رجوع [illegible] فقط کنند در [illegible] هرگاه
[illegible] شود [illegible] طلاق خلع است متحقق نیست میتواند که طلاق رجعی [illegible] مذکور [illegible]
[illegible] توکیل در [illegible] بطلاق نه خصوص طلاق خلع زوجه در عدۀ طلاق رجعی بودن [illegible]

باشد هم

کسی

ولغرض انکه نفقه نخواهد چنین که در خانه نشسته است و بیرون نرفته استحقاق نفقه خواهد داشت با جهت عدم تمکین و عدم
اطاعت زوجه استحقاق نفقه نخواهد بود بعضی از کرنه رجوع سخن گفته باشد که انکار رجوع میداده باشد و زوجه یاد داشته
باشد و اطاعت نکرده باشد نفقه خواهد داشت یا نه — بنا بر مطلقه رجعیه مستحق نفقه نیست حاصل باشد یا
یا نباشد تا وقتی که عده او منقضی نشده و اطاعت از است که شرط اطاعت است بعدم نشوز و اطاعت در این مسئله ام پس
اگر بی اذن شوهر و بدون عذر شرعی در خانه بیرون رود نفقه او ساقط میشود و الا بوال از عدم تمکین و
و اطاعت در صورتی که زوج اظهار رجوع کند پس ان سوال مسموع نیست بجهت انکه نکشف اظهار رجوع
زوج و طلبیدن استماع از زوجه باز زوجه خواهد بود و توقف بر قبول زوجه ندارد پس ان در عرض شوهر زن
نه شوهر معتده رجعیه بنا بر ان حرام سقط نفقه است و سرکه شوهر مستحق نفقه میشود خواه رجوع نموده باشد
یا نباید معین حجه مثلا وقتی که بعد بیرون رفتن از خانه بدون اذن برگشت و بنا بر اطاعت و سکونت گذاشت
باز نفقه مستحق خواهد بود یا نه فقه است — سه طلاق که موجب محلل است طلاق رجعی است یا با استیناف
عقد در هم طلاق بائن یا بعضی هم موجب محلل میشود — هر زنی که سه طلاق بر او گفته شد حرام میشود بر شوهر
و محتاج است بمحلل و تا محلل شرایط در میان نباید بر شوهر اول حلال نمیشود خواه طلاق بائن باشند
یا رجعی و خواه طلاق رجعی عدی و خواه سنی بمعنی اخص و خواه طلاقها هم از یکنوع باشند و خواه مختلف و اخبار
که دلالت بر خلاف این دارد و قول بان مهجور است — شخصی وکیل کرده است که صیغه زن او را مطلقه
جاری سازد و بعد از ان دیگری مثل وکیل نیز بزوج التماس کرده است که زن را طلاق داده قبول
کرده و اسعای بان زن داده گفته که من ترا طلاق دادم و زن ما ... و این سخن را بعد از تو کیل گفته و زوجه
کان ... گفته است از مطلقه طلاق ... گرفته است و زوج میگوید که بعد از طلاق ... این سخن را
گفته ام و شبوت ... بعض الناس میگویند که گفته است و مطلقه مطلع نشده است تا حال که عده منقضی شده است
رجوع این سخن را میگوید در این صورت این زن بر این زوج ... عقد جدید حلال خواهد بود یا نه
این کلام اصل است که وکیل ... معزول میکنم و لیستماع ... و این عرف ... ندارد و امر که عزل او وکیل نرسیده
پس ... وکیل رد ... طلاق گفته است قبل از انکه حکایت عزل باو برسد طلاق لازم است و این سخن هم انکار رجوع از

طلاق

رجوع از طلاق نمیکند چون ان مرد گفته است ترا طلاق نمیدهم و نگفته است که اگر وکیل طلاق گفته است که من تو
رجوع کردم و تو زن منی که در حکم رجوع باشد هر گاه این تعلیق را در رجوع جایز دانیم و الا صورتی که طلاق
منقضی نشد بکلی بعض اسناد رجوع بعد طلاق بثبوت نزد شرع رسیده هر چند بدون اطلاع زوجه باشد و عده هم منقضی
شده است زن میتواند شوهر کند و شوهر اول حقی بر او ندارد بنا بر اشکال در صورتیکه علم بطلاق
وکیل حاصل شود و گفتن مرد این سخن مذکور بوهم ثابت شود و تقدم و تاخر انها هیچیک بثبوت نرسیده
و مرد مدعی باشد که من از این کلام اراده کردم که تو زن منی خواه وکیل طلاق گفته باشد و خواه نه که این
سخن باشد مرکب از عزل توکیل و رجوع بتقدیر ان بر فرض حصول طلاق و هم بر فرض ثبوت اینست
که این جزء الحق میتوان کرد بجهت انکه چون عزل توکیل نزد شرع بنفع بثبوت نرسیده و تقدم در صحت
طلاق نمیکند و بر فرض که این کلام در وقوع بعد طلاق واقع شد باشد انکار رجوع سلطوح نمیکند چون
این در حکم تعلیق رجوع است بشرط یعنی رجوع کردم که اگر طلاق تو را گفته باشد یا بگوید و مشهور
و اصح اینست که تعلیق در رجعت جایز نیست مگر انکه بگوییم که هر چند در تعلیق بر اینکه اگر طلاق
بگوید رجوع کردم اشکال در بطلان نیست ولا در تعلیق بر اینکه هر گاه طلاق گفته باشد حکم ببطلان
تعلیق مشکل است چون مفروض اینست که تقدیر ان بود بعد تحقق طلاق کردیم و فرق واضح است
اگر بگوید و اگر گفته باشد پس اگر فرض کنیم که ثابت شود که این عبارت بعد طلاق گفته قبل
قبل انقضای عده را مرد وارد که رجوع صحیح باشد لا صورت مفروض اینست که بثبوت نرسیده و طلاق
هم محقق است پس مرد تو بر او حقی نیست و بعد که خواهد شوهر کند — شخصی مجنون از خانه بیرون
رفته و مفقود شده است و زنی دارد و چند سال است که اثری از او نیست یا این زن راه خلاص
از برای او هست یا نه — قطع نظر از انکه حکم زوجه مفقود الخبر برای او جاری شود از تفحص چهار سال
بنحوی که در محل خود مذکور است ظاهر اینست که هر گاه مصلحت مجنون در طلاق زوجه او باشد جایز است برای
ولی طلاق او بنا بر مشهور و فخر المحققین دعوی اجماع بر ان کرده و اخبار معتبره مستفیضه دلالت بر ان دارد
و شیخ در خلاف منع کرده و دعوی اجماع کرده و ابن ادریس تابع او شده نظر بعموم الطلاق بید من اخذ

الحق و الاظهر قول مشهور است و الطلاق بید من اخذ بالساق مخصص است بدلیل بقول و اجماع اول مشهور است از زنا تا جون بی لف
قول مشهور است و اخبار خاصه و لا بینه بر طلاق پس اگر جنون او متصل بصغر باشد پدر او و جد او میتوانند
طلاق بگوید و اگر پدر و جد نباشد حاکم میتواند طلاق داد بجهت دفع ضرورت و دلالت اخبار سابقه
جون در اینها مذکور است که ولی امر با سلطان است لیکن هرگاه خود سلطان و ولی باشد نمیکند در صورت اب
و جد است پس بطریق اولی میتواند و اما اگر جنون بعد بلوغ عارض شده پس سلطان و ولی او است
در صورت فقد اب و جد یا مطلقا و در صورت وجود ایشان خلاف است و اظهر این است که ولی باذن
سلطان بگوید یا مطلقا و اطلاقات اخبار شامل هر جنون متصل بصغر و طاری هر دو هست و مو اینکه
طلاق زوجه مجنون قبل از بلوغ او صحیح نیست هرچند بعد از بلوغ هم مجنون بود مشهور و ظاهر است بجهت
و اطلاقات اخبار شامل ان است و همچنین اطلاق بعض عبارات اصحاب پس اگر [illegible]
در اشتراط [illegible] و لا جنون ادواری طلاق ولی در حال افاقه او صورتی
ندارد و اما در حال جنون پس بعضی علما در ان اشکال کرده است در صورتی که در حال افاقه قادر بر
طلاق نبوده باشد و جود انکه مصلحت او در طلاق باشد بملاحظه صحیحه ابی خالد القماط قال قلت لابی عبد الله علیه السلام
الرجل الاحمق الذاهب العقل یجوز طلاق ولیه علیه قال و لم لا یطلق هو قلت لا یؤمن ان طلق هو ان یقول
غدا لم اطلق او لا یحسن ان یطلق قال ما اری ولیه الا بمنزلة السلطان و همچنین [illegible] معلوم است
که از ملاحظه سوال و جواب ظاهر میشود که جون ادواری است و ایضا وجه صحت طلاق ولی در مطبق
اینست که مجنون مطبق مصلحت خود را نمیداند و این هم شریک است با او در علت و [illegible] عدم صحت
و اینکه علت عدم قصد بطلاق است در مطبق و در ادواری بعینه قصد ممکن است و ایضا این معرض
زوال است و کلام [illegible] این است که مراد امام علیه السلام در روایت تحقیق حال است که ایا مطبق است
یا ادواری و از جواب ظاهر میشود که مطبق است و از ان جهت ان حضرت تجویز کرده اند پس طلاق
ولی در جنون ادواری صورتی ندارد   هرگاه زید عمرو را مطلق وکیل کند در طلاق دادن زوجه
خود هند زینب بطلاق رجعی و زینب ادعا کند که من در طهر غیر مواقعه میباشم و عمرو مطلق هم باعتقاد اینکه

اینکه در طهر غیر مواقعه است طلاق بگوید و بعد از دو ماه که دیگر خواهد او را تزویج کند سوال کنند از او از انقضاء و
عده بگوید که من مرضعه بوده ام و الحال هم مرضعه هستم و حیض نمی بینم از جهت خوف تا جز طلاق گفتم که در طهر
غیر مواقعه ام و مرا طلاق گفتند لا صحیح است این یا نه   هرچند سخن زن در عده و در اینکه در طهر غیر مواقعه است
قبول میشود چون لکن زنان در حیض و طهر مسموع است و طلاق میتوان داد لکن این در زنیست
که حیض ببیند و اما زنیکه در سن حیض است حیض نمی بیند پس او را طلاق نمیتوان داد
الا بعد از سه ماه از دخول زوج و مجرد ادعای طهر غیر مواقعه بودن کافی نیست پس لازم است
بر وکیل در طلاق که تفحص کند و بمقتضای ان عمل کند [illegible] هرگاه زوج وکیل کند کسی را که در فلان
روز صیغه طلاق زوجه مرا جاری کن بر وکیل لازم نیست تفحص جایز است که طلاق بگوید مگر اینکه
وکیل علم داشته باشد که زوجه در ان روز در طهر غیر مواقعه نیست [illegible] و از دخول نگذشته و در زمانیکه در سن
حیض بی حیض است لا حیض نمی بیند این حکم صحت و فساد طلاق داده است قطع نظر از دعوی و اما هرگاه زوجه
بعد از انکه گفت که من در طهر غیر مواقعه میباشم و وکیل طلاق بگوید و بعد از انکه از ان سوال کردند
از انقضاء و عده بگوید که من در حال طلاق حیض نمی دیدم بسبب رضاع و الحال هم مشغول برضاعم و بسبب خوف
تا جز طلاق گفتم که در طهر غیر مواقعه میباشم پس این زن اعتراف کرده است ببطلان طلاق و با سبب
سبب شوهر رجوع کسی نمیتواند کرد و طلاق نسبت بخود او باطل است و اما نسبت بزوج با شوهر که زوج
بگوید که چون طلاق گفتم که در طهر غیر مواقعه من باطل است پس از نفقه میخواهم و نصف مهر و موافقه میخواهم
پس مسموع نیست مگر اینکه زوج تصدیق او کند و هرگاه چنین زنی بعد از انقضاء [illegible] ارجاع طلاق
بمرد دیگر شوهر کرده باشد و این سخن را بگوید بجهت این سخن عقد دویم هم باطل نمیشود و بر فرضیکه راست
گفته باشد این شوهر دویم بر او حرام است لکن او بر شوهر اول حرام نیست پس زن را هیچ [illegible] طلب موافقه
و نصف مهر از شوهر نمیتواند کرد و لیکن شوهر میتواند با او دخول کند هرچند بجبر باشد مگر اینکه زوج بعد از
مرافعه مطلب خود را اثبات کند و بعد از اثبات حکم میشود بر بقای زوجیت شوهر اول و تا او ثانیا
طلاق صحیح بگوید و عده ندارد نمیتواند بعقد دیگری شوهر کند والله العالم   بیان فروع متعلقه بولایه

وفقهای رشت عزیزه که زید خود زن حامله بود در یک روز سه طلاق گفت و در بین هر طلاق رجوع نمود یا زن حامله هم
هر طلاق که باید علما بگذارد یا نه و ثانیا هرگاه طلاق زن حامله در مجلس واحد بعد سه رجوع صحیح باشد آیا محتاج
محلل است هرگاه بزن مطلقه ثلثه بیش از ... وطی کنند و مقاربت در قبل زوجه باید یا بعد از آنکه زوج ... بعد ...
بعد از وطی محلل میتواند بعد از عده از برای خود عقد کند یا نه بلکه حرام موبد میشود ... طلاق زوجه سه
سه دفعه بر وجهی که محتاج محلل باشد محلل الحصول است و در حصول سه طلاق که محتاج میشود بمحلل شرط نیست انقضاء عده
و نه حصول جماع بعد طلاق و رجوع خواه حامله باشد و خواه غیر آن و اما سوال از دخول زوج بعد از وقوع سه
طلاق پس ظاهر اینست که آن زن ... حرمت ابدی نمیشود که اکثر علما طلاق ... رجعیه نیست که کسی توهم
کند که این زن ... عده رجعیه است ... که ... آن ... در ... علما رجعیه
غیر آن صورتی نیست که ... که ... از راه ... دیگر ... بود و ... نیز
هرگاه طلاق در حضور دو نفر ... بگویند که این ... در فروع مقلد مجتهد ... باید مقلد مجتهد ... میت
میباشند ... نیست که ترجیح داده باشند قول میت ... بر قول مجتهد ... بلکه ... اولی ...
کرده اند این طلاق صحیح است یا نه ... که ... در اخذ ... تقلید او بر
جائز باشد و ... بقول اموات نه ... اجتهاد کرده باشد و نه تقلید بقول مجتهد ... کرده باشد از عدالت خارج
میشود و ... حضور ... این طلاق ... عظیم است بلکه صحیح نیست والله اعلم ...

کتاب الشفعه

مبیع دانگ از ... شش دانگ ... زید ... و یکدانگ آن ملک
عمرو ... که ... و بکر ... حصه خود را از میان شش دانگ مفروز کرده ... فروخته بکر ... دانگ
بالاشاعه ... بکر ... دانگ ... خود ... فروخته ... اخذ بشفعه کند یا نه ظاهر
اینست که میتوانند ... منصوص ... اینست که مجموع شش دانگ ... و ... شریک است
و شرکا در ... بیش از دو نفر ... اینست که شرکا هرگاه زیاده از دو نفر ... شفعه نیست ... کلام
فقها مخصوص این مسئله در نظر نیست لکن کلام ایشان در مسئله ثبوت شفعه در ... مقسوم ... دانگ ... در
و ... دیگر که در آن ... بعنوان ... دلالت بر ... دارد زیرا که هرگاه شفعه در مقسوم ثابت باشد

سعه

ثابت باشد یا نه و بعد عدم شرط که آن شرط درست بسبب شیء بوده چیزی که از قبیل مبیع است و تخلف شرط در مقصود بالذات
در مبیع ضرر ندارد بسبب حصول شرط در مقصود بالمبیع پس حصول شرط که از شرط ثابت در مقصود بالذات که خود
ملک است ... بعد رجوع اخذ شفعه و چند معقود بالمبیع که قریب ... باشند فقد شرط شفعه باید که آن
زاید نبودن شرکا است از دو نفر و دیگر آنکه فقها ذکر کرده اند که هرگاه بفروشند چیزی را که در آن شفعه است
و چیزی را که در آن شفعه نیست بالصفقه واحده ثابت میشود حق شفعه در آنچه شفعه در او هست دون
آن دیگری و از برای مشتری خیار تبعض صفقه حاصل نمیشود و آن نیز مستلزم ثبوت حق شفعه در ملک
مزبور است بطریق اولی زید خانه بعمرو فروخت و بعد عمرو همان خانه را بضمیمه بعضی اشیا دیگر
بشرط خیار ... فروخت و بعد از آن بکر ادعای حق شفعه ... خانه بود ... او با عمرو ... بود
در ... که شریع و عمرو ... بود که ... حق شفعه کرده و ... گذشت و ... اثبات
اسقاط حق شفعه بکنند و بعد از ... اسقاط حق شفعه خود نمود بر فرض که در اول اسقاط نکرده باشد
و مبیع شرط لازم شده باشد یا ادعای شفعه ... و بطلان مبیع شرط ثابت باشد و بر فرض بطلان آیا مبیع
آن ضمیمه هم باطل میشود یا نه هرگاه ثابت باشد اخذ بشفعه و اسقاط حق ثابت نشود مبیع شرط
باطل است ... بکر ... آن کنند و هرگاه ... بثبوت شرعی نرسد ... پس اگر عمرو
قبول دارد در اخذ بشفعه ... ولکن ادعا میکند که تو قبل از اخذ بشفعه اسقاط حق شفعه کرده بودی در اینجا
باز مبیع شرط باطل است و مبیع ... و هرگاه ... عمرو ... اخذ شفعه
بعد از اسقاط حق شفعه کرده پس ... اخذ بشفعه صحیح است و اقرار او ... چیزی نیست که محتاج باثبات
بطلان باشد پس در اینصورت هرگاه مطلب ... بثبوت نرسید ... قسم خورد ... مطلب
خود مبیع صحیح است و مبیع شرط باطل است و الا مبیع شرط ... ضمیمه خانه است در صورت بطلان بیع
آن بالنسبه صحیح است و مشتری ... تبعض صفقه ندارد ... بعد از عقد حاصل شده و تحقیق این
مسئله موقوف است بتمهید چند مقدمه اول آنکه ادعای شفعه ... الا اخذ بحق شفعه ... که شفیع

مطلع شد مبیع و شرایط شفیع متحقق شد فوراً باید بگوید اخذت المبیع بالشفعه و اگر نباید مشتری بگوید یا در نزد حاکم شرع
بگوید و اگر حاکم هم میسر نشود [illegible] بگیرد [illegible] اخذ شفعه بکند و [illegible] دعوی [illegible] بعد از فروخت
و [illegible] اخذ شفعه خواهم کرد و اینها [illegible] و با وجود تاخیر در اخذ شفعه بدون عذر حق او ساقط میشود
علی الفور [illegible] اینست که [illegible] معذور است حق او ساقط نمیشود [illegible] آنکه [illegible] مطلق اخذ شفعه بعد از بیع
ساقط میشود و مبیع لازم میشود و [illegible] دعوی [illegible] کرد [illegible] اینست که صلح شفیع [illegible] شفعه صحیح [illegible]
در صورتی که صلح منافات [illegible] یا در وقتی که هنوز [illegible] از زبان شفیع محقق نشده باشد و اما
اسقاط آن قبل از بیع مثل اینکه بگوید که عفو کردم از حق شفعه یا دعوی شفعه نخواهم کرد یا آنکه بایع شفیع
بگوید [illegible] قیمت میفروشم [illegible] خواهش بکند یا [illegible] که نمیخواهم بغیر بفروشم بگوید
بفروش [illegible] پس در این خلاف است و ظاهر اینست که ساقط نمیشود و [illegible] بلکه ازین بعید [illegible]
دعوی [illegible] و مقتضای عمومات هم اینست و بسیار بعید است [illegible] اسقاط کند حق [illegible] قبل از استحقاق [illegible]
مثل اینکه زن قبل از تزویج اسقاط [illegible] بکند [illegible] صحیح است [illegible] وارث وصیت زاید بر ثلث [illegible]
در حق [illegible] قول [illegible] و [illegible] حدیث
نبوی است [illegible] شریک [illegible] و اینکه وضع شفعه از برای دفع ضرر است
در اسقاط شفیع [illegible] عدم تضرر است و [illegible] حدیث [illegible] است [illegible]
و عدم اسقاط [illegible] عدم تضرر نیست زیرا [illegible] منظور او اینست که رضای [illegible] بیع [illegible] شفعه [illegible] کند
و بعضی استدلال کرده اند [illegible] این مطلب از باب اسقاط و ابرا نیست بلکه از باب وعده و شرط است و مقتضای
ادله وجوب وفای بعهد و شرط [illegible] در بعضی از خطب نهج البلاغه [illegible] امیر المؤمنین علیه السلام [illegible]
در [illegible] معاویه علیه اللعنه و العذاب [illegible] ذکر [illegible] و در عداد [illegible] فرموده است [illegible]
و از [illegible] حدیث نبوی است [illegible] الا [illegible] وعده [illegible] پس واجب خواهد بود [illegible]
حدیث صادق علیه السلام [illegible]

اصح م

شفعه

که از [illegible] صحیفه است اللهم انا نستغفرک [illegible] و عدة [illegible]
با وجود [illegible] دیگران [illegible] وفا [illegible] واجب است و [illegible] خلف وعده مستلزم کذب است و قبیح است و در
و در [illegible] که بعضی در [illegible] اینست [illegible] پس [illegible] بعد و [illegible]
اول آنکه حرمت خلف وعده [illegible] بر فرض تسلیم دلالت [illegible] حق شفعه [illegible] ازین نیست که حرام باشد
خلف وعده و حرمت آن دلالت بر عدم ترتب اثر اخذ شفعه [illegible] زیرا که [illegible] مستلزم فساد
نیست [illegible] هرگاه [illegible] حرمت [illegible] نیست بلکه [illegible] وفا [illegible]
[illegible] وارد [illegible] بر فرض صحت [illegible] و دلالت [illegible] جواز عمل [illegible] حدیث نبوی
ظاهر در استحباب است [illegible] اینست که [illegible]
واجبات نیست [illegible] پس [illegible] این [illegible] واجب [illegible]
پس [illegible] خلاف [illegible] خلف وعده کند [illegible] استمرار
[illegible] دلالت [illegible] هرگاه [illegible] معروف [illegible]
[illegible] در امر دین و دنیا [illegible] منافات [illegible] حرمت [illegible]
[illegible] و خلاف [illegible] از حق [illegible]
[illegible] خلف وعده [illegible] حرام [illegible] حدیث صادق علیه السلام [illegible]
با [illegible] بسیار [illegible] دیگر [illegible] است بلکه [illegible] که [illegible] خلاف [illegible] نیست
در [illegible] بلکه [illegible] حدیث [illegible] اعتبار
هم است و عبارت صحیفه نیز [illegible] است [illegible] خواهد [illegible]
[illegible] نیست بلکه از باب حسنات الابرار و سیئات المقربین است
است [illegible] از باب [illegible] که [illegible] در اخلاص [illegible]
مرتبه [illegible] منافات [illegible] حصول [illegible] مراتب [illegible] قرب [illegible]
موجب [illegible] خلف وعده مستلزم کذب است [illegible] زیرا که مسلم نیست که [illegible] مطلق

[illegible] م

احت [illegible] است م

ازباب اختیار بایع و بر فرض تسلیم قبح آن ملتزم مسلم است در فرق کرده رضی و علما عازم بر [illegible] بایع نه مطلقه زیرا
که حسن و قبح عقلی و ممدوح بودن و مذموم بودن اختیار [illegible] واقع است و [illegible] در فرق نیست که در آن
وقت فاعل [illegible] بایع و علما [illegible] بودن حسن است و [illegible] و قبح آن قول و رضی ملتزم نمیشود
و بر فرض تسلیم کذب و قبح مستلزم سقوط حق الشفع نمیشود [illegible] و هرگاه تشفیع [illegible] همچنین
شفعه یا مبارکه بعد بگوید ازبرای بایع یا مشتری [illegible] تشفیع یا هرگاه اظهار است که آن نیز منشا و
سقوط حق شفیع نمیشود [illegible] کرده و محقق در نافع تردد
کرده و [illegible] هرگاه شفیع [illegible] در کتاب بیع [illegible] مشتری [illegible] شرط [illegible] ازبرای شفیع
بنا بر قول جواز شرط ازبرای اجنبی [illegible] در آن خلاف است و اظهر عدم سقوط شفعه است و همچنین هرگاه
وکیل شود در بیع بایع [illegible] و علامه [illegible] سقوط [illegible] دلالت بر رضا میکنند و آن
وارد [illegible] عدم سقوط [illegible] عدم سقوط [illegible] زیرا [illegible] که تشفیع این بیع [illegible] سبب
اخذ الشفع میکند پس [illegible] شفعه بعد از انعقاد بیع [illegible] مقصد سیم اظهر جواز
اخذ الشفعه است قبل از انقضاء زمان خیار [illegible] ازبرای بایع یا مشتری یا هر دو و [illegible]
جواب بعض [illegible] سابقه کرده [illegible] حکم [illegible] خیار و عدم [illegible] بعد از اخذ الشفع در اینجا بیان کرده‌ام
و اظهر در آن نیز [illegible] هرگاه خیار ازبرای بایع [illegible] ازبرای مشتری [illegible] پس هرگاه فسخ
نکرده [illegible] خیار منقضی شد شفعه باقی میماند و الا باطل میشود و اگر خیار ازبرای مشتری است [illegible] اصحاب
سقوط خیار است [illegible] فسخ [illegible] است و [illegible] شفیع [illegible] است و لکن [illegible] ایراد
شده است که [illegible] غرض مشتری تخلص [illegible] بیع [illegible] بغیر [illegible] و این
سخن وجیه است مقصد چهارم [illegible] ازبرای مشتری انواع تصرفات [illegible] منشأ است
از بیع و وقف [illegible] زیرا که ملک اوست و الناس مسلطون علی اموالهم و لکن این تصرفات
منشأ سقوط حق الشفع نمیشود و شفیع میتواند [illegible] زیرا که حق او ثابت است قبل از این
تصرف [illegible] و بعد از اخذ الشفع [illegible] هرگاه [illegible] تشفیع [illegible] باطل میشود و هرگاه آن تصرف

آن تصرف که مشتری [illegible] بایع اول [illegible] و ثالث و [illegible] حق شفیع در مطلق بیع ثابت است و [illegible]
در [illegible] اند الا از بعض علما پس هرگاه شفیع رجوع کند [illegible] مشتری اول [illegible] حق [illegible] ازاو بگیرد
[illegible] هرگاه اخذ حق از مشتری اول
بکند [illegible] صحیح است [illegible] باطل
میشود و هرگاه آن تصرف [illegible] هبه [illegible] از امور [illegible] که در آنها شفیع [illegible] پس شفیع
میتواند [illegible] مشتری [illegible] حق شفیع [illegible] حقی ندارد
هرچند [illegible] بطلان آن [illegible] و اظهر [illegible] که حق شفعه فوری است بجهت
اجماع منقول از شیخ و [illegible] عدم قول [illegible] کرده اند و
و بعض از اخبار [illegible] دلالت بر آن دارد [illegible] بجهت
لزوم ضرر [illegible] عدم قول فوریت کرده است
ولکن [illegible] در صورت حصول عذر [illegible] ولکن هرگاه
که جهالت [illegible] حق شفیع از جمله اعذار است و همچنین جهالت بفوریت هرگاه تقصیر در اخذ مسئله
نکرده [illegible] مسئله [illegible] ممکن است که در
که در اینجا [illegible] دلالت [illegible] تقصیر [illegible] کرده [illegible] عموم ادله [illegible] است
و عدم [illegible] شفیع [illegible] مقصد ششم هرگاه کسی در صفقه واحد [illegible] فروخت
که یکی از امورش که در آن شفعه ثابت میشود و دیگری [illegible] که در آن شفیع [illegible] مثل [illegible]
مشتری [illegible] شفیع در آن زمین ثابت میشود بجهت عموم ادله
[illegible] و بعد اخذ الشفع [illegible] قسمت [illegible] و بقدر حصه زمین
[illegible] مشتری [illegible] ازبرای مشتری خیار تبعیض صفقه
ثابت نیست بجهت آنکه تبعیض بعد از عقد حاصل شده هرگاه این مقدمات معلوم شد [illegible] میگوییم
در جواب از سؤال [illegible] هرگاه [illegible] اخذ الشفع از مشتری [illegible] باعتراف [illegible]

در اسقاط حق شفیع بثبوت نرسد مبیع شرط باطل میشود و بعد از آن دیگر اسقاط حق شفیع معنی ندارد الا اینکه
و فسخ اینکه با صدق حق شفیع لازم شده اگرچه بیع باشد بالکلیه باطل نشد معاملات و فسخ در اینجا از الان فسخ خواهد
بود استحقاق بیع و مبیع چون این بخرا ان از نواقص شرعیه و هرگاه ثابت نشود اخذ بشفعه و دیگر ادعا کنند
که اخذ بشفعه کرده ام بر وجه صحیح و عمرو بگوید که اخذ بشفعه نکرده یا بگوید اخذ کردی بر وجه باطل چون
نزد اسقاط حق شفعه کرده بود در قبل از ان بعد از وقوع مبایعه پس چون هر یک از اخذ بشفعه و اسقاط
شفعه امر وجودیند دعوی میکنند چند با ثبات و عمرو هم اعتراف بر اخذ بشفعه صحیح نکرده چون اقرار او
یک اقرار است بر فرض اقرار و مرکب نیست از دو امر که محتاج با ثبات بطلان اخذ باشد پس یک
مدعی خواهد بود و دیگری منکر و با عدم اثبات از جانبین قسم منکر صحیح است بر حال خود پس
در این صورت اگر اخذ بشفعه ممکن باشد بجهت کرد منافات با فوریت نداشته باشد مثل اینکه در وقتی
که خبر مبیع رسید بیکره اول شب و در ان وقت ممکن نباشد که برخیزد نزد عمرو و بگوید اخذ کردم بالشفعه
یا برود نزد حاکم باثبات بکرد و لکن در صبح شنیده مبیع نقد کرده باشد و عمرو ادعا کند که تو در
وقتی که خبر رسید بتو اسقاط حق خود کردی و بعضی اسقاط را مال مرتب الحال نمیکنی است که متحقق شود
در حضور حاکم و چون ان احد حق باقیست پس هرچند اسقاط ثابت نشود و اخذ بشفعه در شب هم ثابت
نشود ~~در حضور حاکم~~ الحال میتواند بگوید که مرا اطلاعات با حضور مجلس حاکم بود و الحال ادراک شده اخذ
کردم مثل اینکه رو میکنی در رجوع در ایام عده که هرگاه زوجه انکار کند رجوع نمودن رجوع میکنند و در ان منصوص است
هرگاه احد کرده مال او میشود در مبیع شرط باطل میشود و هرگاه اسقاط کرده ام اسقاط صحیح است و مبیع شرط
صحیح است و هرگاه وقت اخذ بشفعه منقضی شده و امر منکر است در ثبوت اخذ سابق یا اسقاط سابق
و همچنین صورت شرعی خبر رسید پس در اینجا نیز اسقاط حق شفیع معنی ندارد بلکه بعد ادعای اخذ عمرو دیگر اسقاط دعوی
و ترک دعوی میشود پس مبیع بر صحت خود باقیست و مبیع شرط بعد از ان هم صحیح است و لا بیع الا انتساب و دیگر
که در ان حق شفیع بشود پس اگر صحت انست بالنسبه و مشتری بعد هم خیار تبعیض صفقه دارد و حاصل میشود
زیرا که تبعیض صفقه بعد عقد حاصل شده   یا حق شفیع در مبیع بیع خیار شرط ثابت است و تفصیل

و تفصیل حکم ان چنین است   هرگاه خیار از برای مشتری باشد تنها ظاهر اختلافی ندارند که بعضی مبیع شفیع
میتوانند اخذ بشفعه بکنند بجهت انکه مناط ثبوت حق شفیع انتقال مال است از بایع و مفروض اینست که ملک
منتقل شده است از بایع بنا بر این حکم تمام میشود بنا بر قول بعضی با اینکه چنین بود فاید ندارد که حصول ملک
از برای مشتری موقوف است بانقضاء زمان خیار مطلقا بلکه بگوییم که او چیزی که مناط انتقال ملک از بایع است
و لکن اشکال او در ثبوت ملک است از برای مشتری و این بعید است و بعد از حال چون از شهود اقوی ثبوت ملک است
از برای مشتری بمحض عقد خواه خیار از برای بایع باشد یا مشتری یا هر دو پس نقل ملک در هر حال فیه جزء است
و مجرد نقل ملک بسبب بیع موجب ثبوت حق شفیع است و مفروض حصول آن است و مانع متصور نیست
الا انتزلزل عقد و در بیان اینکه ان اثر مانع نیست و اما اگر خیار از برای بایع یا هر دو باشد پس بنا بر مختار که حصول
ملک است از برای مبیع و عدم تاثیر تزلزل در بیع الله و اما بنا بر قول بعدم انتقال ملک الا بانقضاء خیار پس حق شفیع
ثابت نیست اینکه ممکن بود در اصل ثبوت حق شفیع و عدم ان ممکن در خیار که بعد از اخذ بشفعه خیار
باقیست یا نه اما در صورتی که خیار از برای مشتری باشد و بعد در مالک نسبت داده است ظاهر اصحاب که اسقاط کند بسقوط
خیار و وجه ان اینست که اعمال خیار مشتری در فسخ ان نمیتواند بعد از آن اخذ شفیع اینست که اسقاط از شفیع اخذ کند و مبیع
ابراد شده است که هرگاه شفیع مشتری از فسخ این شخص که از درک مبیع فارغ شود زیرا که درک مبیع بر مشتری است
خلاف ظاهر بلکه ادعای اجماع بر آن شده بعد از اخذ شفیع هرگاه مبیع مال غیر برآید رجوع میکند بمشتری و قیمت
نمود بر میگیرد و غرامت هم اگر کشیده باخذ از او میگیرد پس فایده از برای فسخ بغیر از اسقاط و حق حکمی است و اینکه
مشتری یا شفیع شرط کرده باخذ و اگر خیار هرگاه در مبیع عیبی ظاهر شود و مشتری خواهد بسبب ان فسخ کند
و شفیع در صورتی اخذ شفیع بر رضای بعد شراء با نفعه حکم کرده اند با اینکه مشتری میتواند رد کند بسبب عیب و لا در صورتی
که خیار از برای بایع یا هر دو باشد پس ... قولی است بعضی گفته اند ساقط میشود زیرا که ملک از مشتری منتقل
شده است بشفیع و دیگر خیاری نیست در این بعد که از مشتری بیع نکرده و اظهر بقای خیار است بجهة استصحاب پس اگر
صاحب خیار فسخ کرد باطل میشود شفعه و اگر فسخ نکرد تا مدت منقضی شد شفعه ثابت است   جه معلوم شد
در باب اینکه زید سه دانک ملک را داشته یکدانک آن مال عمرو بوده ... مبیع شرط فروخته و مبیع لازم شد و عمرو ملک
نزد او بوده فروخته و بعد از چند مدت زید یکدانک دیگر از ملک مزبور بخانقانی به او مبیع شرط فروخته و مبیع لازم

شد و فاد الفه ملک زید بود او بولید فروخته بعد از مدتی احد زید را مطلع ساخته که تو بود و در این ایام حق الشفعه میباشد

دعوی

و زید او بود رفته نزد حاکم شرع و ادعا کرد که شفعه اخذ شفعه [illegible] در این صورت و حینی [illegible] و حینی اخذ شفعه ادعا کرد مال زید میشود و جوابت در این حال صحیح میباشد یا نه هرگاه زید جاهل بود که حق شفعه در آن دارد که فروخته

بولید فروخته دانسته است علم به حق شفعه [illegible] و تقصیر ننموده است در تاخیر اخذ شفعه [illegible] که در حین اطلاع [illegible] میتواند اخذ شفعه بکند و اگر دانسته بود که ملک اورا فروخته است و او بولید فروخته [illegible] اخذ شفعه بکند [illegible] الاظهر چون شرکاء در حین مبیع خانه بولید [illegible] شفعه در [illegible] ثابت نیست [illegible] الا [illegible] و ولید بیش

ان [illegible] حق شفعه در آن [illegible] فروخته دانسته است و اگر آن [illegible] اخذ شفعه موجود بعد ان [illegible] میتواند اخذ شفعه بکند [illegible] میشود که [illegible] داده [illegible] کمتر [illegible] داده [illegible] اخذ شفعه [illegible] حق ندارد [illegible] در این صورت [illegible] شفعه است و اینها که گفتیم [illegible]

دانکارش

[illegible] و الاحکم در [illegible] میشود بسبب [illegible] شرکاء [illegible] در [illegible] اخذ شفعه کفته است [illegible] الشریک الواحد نصف [illegible] الاول [illegible] الشفعه [illegible] اخذ الجمیع و الاول [illegible] و کذا [illegible] که [illegible] تعدد شرکاء [illegible] شرکت [illegible] در [illegible] اخذ الشفعه در صورت تعدد شرکاء و ان شرکت مستقره است [illegible] هم میگوییم شرکت [illegible] و [illegible] شفعه در آن [illegible] در صورت [illegible] بولید لازم [illegible] شرکاء [illegible] میگوییم [illegible] کلام علماء از [illegible] مسعود [illegible] شرکاء [illegible] میشود [illegible] که در [illegible] فروخ [illegible] ذکر کرده است و [illegible] الشریک [illegible] فلان [illegible] و ان [illegible] فان [illegible] الاول [illegible] و الثالث و کذا [illegible]

و کذا [illegible] الاول و الثانی [illegible] الاول و [illegible] و کذا [illegible] الاول و الثانی [illegible] بالعفو [illegible] از فروع عدم [illegible] کرده است چون سبب تعدد بایع و مشتری صفقات متعدده میشوند [illegible] واحده [illegible] کرده در [illegible] و تا [illegible] ان است که مبیع در [illegible] اخذ شفعه بود [illegible] اخذ شفعه کرده [illegible] خارج میشود [illegible] شفعه [illegible] شرکت [illegible] مشتری [illegible] شفعه نیست [illegible] قبل از فسخ [illegible] نیز تقویم کرده [illegible] شفعه [illegible] حصول علم [illegible] میشود [illegible] بعد حصول علم نیز [illegible] در صورت علم [illegible]

و [illegible] و [illegible] شریک لا شفعه الا الشریک [illegible] مشتق [illegible] در [illegible] و در این [illegible] در این حال شریک [illegible] و علم [illegible] اول [illegible] در صورت علم [illegible] کرده [illegible] صورت [illegible] سبب [illegible] و ثانیا [illegible] بر فرض [illegible] اعم از صورت اتحاد شریک [illegible] در صورت تعدد صفقات میتواند شد که شفعه از مشتری [illegible] کرده [illegible] مشتری [illegible] اخذ نیست [illegible] میگوییم [illegible]

شفعه بحکم

شریک [illegible] مستحق [illegible] بایع و شریک [illegible] شفعه [illegible] شریک [illegible] کرده [illegible] صفقات [illegible] اخذ شفعه [illegible] تعدد شرکاء [illegible] حق [illegible] شرکت شرکاء [illegible] کیفیت [illegible] عدم [illegible] شفعه ممنوع است [illegible] شرکاء [illegible] هرگاه [illegible] شفعه نیست [illegible] زیرا که شریک [illegible] و مطلق شرکت و ملک [illegible] است [illegible] گفتیم [illegible] شفعه [illegible] میشود [illegible] بلکه [illegible] بصفقه واحده [illegible] کرده

پس اگر اعتبار کنیم در شریکان که [illegible] میشود از افزایش شفعه بود [illegible] شفعه پس شفیع یکی
خواهد بود که آن شریک قدیم است بجهت آنکه آن شرکاء همه در رتبه واحده اند و همه مساوی اند در ملک و شرط است
در اخذ بشفعه عدم [illegible] ملک بر مبیع و هرگاه [illegible] کنیم [illegible] شریک در [illegible] شدن از اخذ بشفعه پس در اینجا
هیچ شفعه نیست [illegible] شرکاء [illegible] پس بسبب اقتران [illegible] در ملک [illegible] قدیم پس بسبب
[illegible] شرکاء قبل از اخذ بشفعه [illegible] تمام شد والله اعلم

كتاب الغصب

[illegible]

عصـ

[illegible]

باتفاق فقها بر ملکیت غاصب [illegible] و در اختلاف انواع تصرفات و نماء منفصله و غیر آن حاصل است و الی غیر
چون استفاده از کلام اصحاب نیست که در صورت عدم [illegible] دادن اسم بدل محض از جهت حیلوله از تصرف
مالک است در عین مغصوبه و در بیع بدل حصول ملکیت [illegible] از اجماع [illegible] الا اجماع [illegible] و لفظ
[illegible] اجماع [illegible] در عین مغصوبه [illegible] عین بدل و در [illegible]
و ما لغو نیست [illegible] انواع [illegible] که [illegible]
که فی المقنعه ذکر کرده [illegible] که [illegible] صحیح [illegible]
[illegible] عدم [illegible] که [illegible]
که چون مالک ممنوع [illegible] از عین مغصوبه [illegible] انواع تصرفات [illegible] مالک
مرتفع [illegible] و در این بدل نیز [illegible] انواع تصرفات [illegible] ملک محض او [illegible]
جهات و لکن [illegible] است خصوص صورت [illegible] عین مغصوبه [illegible]
و بعد از آن [illegible] که گفتیم [illegible] قیمت آن بدل [illegible] الزام
کند بر رد عین و لا لازم [illegible] بر غاصب پس آن [illegible]
و در اینجا [illegible] غاصب و خلاف
کرده اند در اینکه مالک مستحق اجرت المثل آن عین مغصوبه [illegible]
منافع مستوفاه [illegible] ملکیت مال از عین مغصوبه [illegible] لزوم این [illegible]
در هر [illegible] دلیل قول بعدم لزوم [illegible] مختار [illegible] این است که غاصب [illegible] از عین [illegible] بدل
پس از [illegible] آن [illegible] نمی‌شود [illegible]
بر [illegible] ملکیت مالک بر عین مغصوبه [illegible] کلام در اجرت المثل در جایی است که آن عین
اجرت باشد در عادت ارباب حیوان [illegible] مثل [illegible] و گندم و غیره لکن [illegible]
حیلوله در [illegible] که غصب شده [illegible] ثابت است و [illegible] تصریح کرده است
و لا مقدار اجرت پس هر گاه در [illegible] عدم [illegible] اجرت آن [illegible]
هر گاه متفاوت باشد مثل [illegible] در اول ماه [illegible] اجرت آن بود و در ماه دیگر [illegible] درهم و در ماه دیگر

و در ماه دیگر [illegible] درهم [illegible] اختیار کرده است که در هر ماه ضامن اجرت همان ماه می‌شود و [illegible]
[illegible] قرار داده و [illegible] از ایشان نقل کرده و [illegible]
مراد از [illegible] در عین مغصوبه یا بدل در حال [illegible] در عین مغصوبه [illegible] که صحیح باشد
و [illegible] و جامع شرایط [illegible] صحیح [illegible] عدم [illegible]
آن عین مغصوبه [illegible] در بعضی صور [illegible]
که در [illegible] مالک [illegible] الزام
غاصب [illegible] غاصب هم [illegible] الزام کند و مالک [illegible] الزام کند غاصب
بر [illegible] بدل [illegible] غاصب [illegible] مالک [illegible] الزام کند [illegible]
مالک [illegible] هر گاه [illegible] قبول نکند [illegible] الزام [illegible] کردن

و در [illegible] تصریح بیان کرده است — هر گاه چند [illegible] در خت [illegible] عمرو [illegible] بدون اذن
عمرو و بعد از آن [illegible] عمرو [illegible] بر [illegible]
و [illegible] بسبب [illegible] زید ضامن [illegible] — بنا بر [illegible] قواعد فقه چون بدون اذن [illegible]
[illegible] — زید [illegible] گندم [illegible] عمرو [illegible]
بدون اذن زید [illegible] عمرو ضامن [illegible] هر گاه [illegible] الاتفاق [illegible] عمرو [illegible]
دیگر و زید [illegible] و عمرو [illegible] غصب [illegible] قیمت گندم را [illegible]
غصب در اینجا [illegible] گندم در [illegible] عمرو [illegible]
گندم مثلی است و در صورت اتلاف ضامن مثل است و زید [illegible]
[illegible] در هر [illegible] در همان وقت در [illegible] لازم است [illegible] هر گاه [illegible]
قیمت [illegible] در وقت مطالبه در [illegible] عمرو [illegible]
[illegible]
زید بدون اذن عمرو در [illegible] عمرو [illegible] اجرت [illegible]

کرد بیع از ضمن عقد و باغ از املاک کسی زرع بعض اسباب زیاده میکوید من هم در زرع شریکم چه باید کرد
انتهی و اقوی این است که زرع
مال زارع است و اجرت زمین برا او هست و لکن مالک میتواند او را الزام کند بر ازاله زرع با قلع آن و ارزان کند و ابن جنید قایل
شده است که در صورتی که اگر بعد از آن زرع کرده باغ مالک میتواند آنکه زرع کرده بدهد و زرع ملک صاحب شود پس بنا بر قول
او زارع باید قبول کند و جنید بعد از رسیدن حاصل باغ و این قول ضعیف است و اقوی قول اول است چنانکه ادعای اجماع
منقول و بعض اخبار معتبره با شهرت یعنی او هم بر دلالت بر آن دارد و بر مالک در این صورت که صاحب بذر راضی شود باغ بعوض
بذر و صرع حق و بذر رسو بمالک نه بعین و اگر زارع نه دیگر حقی ندارد خصوص با ملاحظه مذهب ابن جنید و لکن در صورت
سوال باید ملاحظه کرد که آن مبلغ بر وجه صحیح واقع شده باغ مالک حق که این مبلغ صاحب زمین باز زرع بعد سبز شده
بذر کرده باغ با بر وجه مصالحه مبلغ کرده باغ زیرا که قبل از سبز شدن تخم ما از رجحان نیست
مقبوض سوم
یا بیع فاسد هرگاه تصرف در آن با اذن مالک باغ و تلف شود چه صورت دارد و فرق هست ما بین آنکه تلف آن بتفریط
باغ یا بدون تفریط باشد
هرگاه مشتری در بیع فاسد بیع بکرد آن عین را یا بیع فاسد باو منتقل شود در هر
حال ضامن عین است هرگاه تلف شود بسبب عموم حدیث مشهور علی الید ما اخذت حتی تودی و قاعده کلیه کل عقد یضمن بصحیحه
یضمن بفاسده بعض چنانکه در بیع صحیح ضامن است که بیع بوکرفت ضامن آن میشود بعوض اگر تلف شود از کیسه مشتری
رفته است و قیمت باید ساقط بعد هم چنین در بیع فاسد لازم است که مبیع او رد کند بجای او منافع آن را
دوم آن در صورت علم بفساد و عدم جواز تصرف و تلف آن هم ضامن بر وجه بیع ظاهر است زیرا که در این صورت مثل غاصب
ولا در صورت جهل بفساد یا عدم علم بوجوب رد فوراً پس وجه آن این است که اذن در تصرف باعتقاد بیع صحیح بوده است
و چون مفروض فساد بیع است پس اذن بر وجه بیع صحیح واقع نشده و اذن بر وجه دیگر هم مفروض این است که حاصل
نیست و در خصوص بیع مغصوب چون اجماعی است که در صورت تلف لازم میشود نسبت بعین ما نقل قایل بضمان
بعدم ضمان و الا در اینجا هم همین اختلاف هست و لکن در اینجا اشکال است که اذن در تصرف باعتقاد صحت بیع مستلزم
این نیست که اذن بعلت استحقاق بیع است باغ پس اذن نیست در تصرف در حال اعتقاد صحت بیع به شرط صحت
بیع و با وجود حصول اذن در تصرف مساعد ضمان مترتب شود زیرا که او مسلط است بر مال خود و او مسلط کرده
بر مال خود و الناس مسلطون علی اموالهم و این سند ضعیف میشود اذا شد با علم هر چند اذن بعلت استحقاق بیع صحیح است واقع

مکرر است
واقع نشده و اذن بر وجه دیگر هم مفروض این است که حاصل نیست و در خصوص بیع مغصوب چون اجماعی است که در صورت
تلف لازم میشود نسبت بعین ما نقل قایل بضمان بعدم ضمان و الا در اینجا هم همین اختلاف هست و لکن در اینجا اشکال است که اذن
در تصرف باعتقاد صحت بیع مستلزم این نیست که اذن بعلت استحقاق بیع است باغ پس اذن نیست در تصرف در حال اعتقاد
صحت بیع به شرط صحت بیع و با وجود حصول اذن در تصرف مساعد ضمان مترتب شود زیرا که او مسلط است بر مال
خود و او مسلط کرده بر مال خود و الناس مسلطون علی اموالهم
الی مکرر
واقع شده باغ و لکن اذن در قالب بیع است
و با اعتقاد بیع اذن در قالب بیع منتفی میشود بیش از این نیست که اینجا عین رفع صحت تصرف میکند و لکن
ر شبابه انقلاب سبب بیع او نمیکند و الناس مسلطون علی اموالهم و چون اتلاف مشتری شده اتلاف حق باغ نیست
بسوم
پس رجوع میکند بمال خود زیرا که مفروض این است که عقد نافع دیگر نیست فلا مانع است بحیث الاطلاق باعتبار
حیثیت بیع و اشتراط او معلوم نیست بسقوط حق تابع در استقلال ملک او هم معلوم نیست و مشتری رجوع بتخمین خود میکند
با وجود اطلاق مطلق اذن در تصرف هم سقوط ضمان نیست چنانکه در عاریه مضمونه و بر مال الحلال الکه در مسند بر علوم حدیث
مستعد و
مبنی و عمل اصحاب است و لیس اعتماد بعموم حدیث مشتبه که وارد میباید در صورت تلف بفعل مشتری بجای تمام منافع
و بجهت آنکه ما بین ضمان منافع عین و منافع که در آنکه مبیع بر هم کی زده و نفع برده بعمل دو مشتری پس هرگاه در مبیع
منفعتی حاصل شود باغ بفعل مشتری مثل تعلیم صنعتی بعد از دو باغ باز زیاده عینیه بار کاری کرده باغ باید قبلا است از آنکه نمیکند
علی المشتری و چون اثر فعل مشتری است و تبرعا نکرده و ضرر مبیع لازم میباید بر دو و بعض گفته اند لازم نیست
چون ملک و مال باغ است و بعض تفصیل داده اند که هرگاه ممکن است که آن منفعت جدا شود از عین در صورتی که
آن منفعت عین باغ واجب است رد و هرگاه ممکن نباشد جدا کردن مثل رنگ یا عین بنا باغ شریک او ابد باشد مشتری
بنسبت بقیمت و سوا آنکه قول مشهور مطلق ضمان قولیست در صورتی که مشتری جاهل بفساد باغ و الا پس او بمنزله غاصب
خواهد بود که رجوع بمنفعت نمیکند چنانکه بعض دعوی اجماع بر آن کرده اند و رد و بدو رسیدن که در آن توقف دارند
بتفصیل احوال لیوم و از مجموع آنچه مذکور شد ظاهر شد که تلف موجب ضمان است خواه بتفریط و تقصیر مشتری
باشد یا نباشد بجهت عموم روایت وقتی
و چند نفر شریکند در قنوات و صحرا ان میکنند و تنقیه
میکنند یکی از اینها عمر و نام اهالی خود مشغول عمر کهنه و زید نام ایرادی وارد ساخته بود در عوض خود داده که عمر کند

کند شرط کرد میان چاه زید و در باغ کار کند در بین عمرو از چاه بالا بیاید باز چاه [illegible] و میگوید [illegible] خطر دارد و در [illegible] عمرو

بلبر زید را میگوید برو میان چاه و [illegible] بیکند [illegible] چاه شکسته [illegible] بجاست و عمرو مبدا شده و [illegible]

چاه مسئله — ان پیر [illegible] بود و [illegible] بالا [illegible] میشود [illegible] ان چه جز است — هرگاه عمرو را [illegible]

بچاه کرده [illegible] علم [illegible] چاه و ان طفل [illegible] از عمرو [illegible] عمرو ضامن دیه [illegible] از مال

خود چون [illegible] و هرگاه ان طفل [illegible] کردن [illegible] و کس [illegible] که چاه شکسته و عمرو مبدا [illegible]

هم [illegible] اینست که عمرو ضامن است و هرگاه طفل [illegible] و قرار [illegible] هرگز ان خطر ان [illegible] دیه [illegible] رفته

مسئله — در اینجا [illegible] عمرو نیست و هرگاه [illegible] از [illegible] و با [illegible] ان [illegible] که [illegible] خلاص

کند و در ان [illegible] است [illegible] از علما اینست که [illegible] نیست و احوط [illegible] است

اب [illegible] میشود [illegible] است یا [illegible] هرگاه [illegible] باغ و در فصول [illegible] قیمت ان هرگاه [illegible] غصب

نماید باید در [illegible] فصول [illegible] نماید یا در [illegible] وقت [illegible] میشود — اب [illegible] باغ [illegible] کند

و برای [illegible] برند [illegible] است چون [illegible] نیست و [illegible] هرگاه غصب [illegible]

دلو کشیدن از چاه باغ [illegible] ان [illegible] باغ و [illegible] و [illegible] است و اگر

فرض کنیم [illegible] خصوص [illegible] دلو [illegible] صحیح [illegible] باغ و [illegible] تمام [illegible] قیمت

ان فصول باغ [illegible] کرده [illegible] از کسی غصب کند در بلدی [illegible] قیمت ان [illegible] باغ ان مغصوب

منه میتواند الزام کند او [illegible] گندم در همان بلد [illegible] و در بلدی که ارزان است بگیرد هرچند اگر

[illegible] میتواند در بلد دیگر [illegible] بگیرد هرچند قیمت ان بیش از بلد غصب باغ — زید [illegible]

مال عمرو [illegible] زید [illegible] میرود [illegible] و زید [illegible] مرده و عمرو او را حلال کرده و [illegible] مال

یا عینی ان اموال که در نزد مشتری [illegible] است بر انها حلال است یا حرام — بمجرد حلال کردن عمرو

زید [illegible] ان اموال از ملکیت عمرو بیرون [illegible] و [illegible] جایز نیست چون نقل عینی [illegible]

[illegible] و وارث او [illegible] هم [illegible] از [illegible] شرعیه [illegible] باید

بعمرو داد و مشتریها [illegible] صورت [illegible] حال [illegible] میکنند [illegible] زید در [illegible] حال در [illegible]

در کتاب [illegible] صحیح [illegible] مذکور است — عمرو [illegible] زید [illegible] ال

اموال بکر [illegible] ان [illegible] ان اموال بگیرد یا نه — بستان گاه

[illegible] مستحق [illegible] شده [illegible] از تقاص — هرگاه زید دیوار

خانه خود [illegible] که مشرف است [illegible] عمرو و در ان [illegible] کند [illegible] گذاشته و در حینی

[illegible] زنبور [illegible] در [illegible] خانه [illegible] و اذیت میرساند

و صاحب زنبور [illegible] زنبور [illegible] عمرو میتواند انها را

منع [illegible] کند [illegible] منع کند از [illegible] میتواند منع کند از گرفتن

ان [illegible] یا نه [illegible] میتواند [illegible] متفرق کند یا نه — هرچند گذاشتن روزن

[illegible] هرچند مشرف [illegible] باغ [illegible] عمرو [illegible] جایز نیست [illegible] کردن

[illegible] روزن [illegible] عمرو [illegible] زنبور [illegible] باعث [illegible]

[illegible] باعث [illegible] زنبور [illegible] در حال [illegible] است

و عمرو میتواند منع کند [illegible] کند [illegible] از [illegible] بعد از [illegible]

و [illegible] متفرق کردن [illegible] است چون غالب اینست که [illegible] ضایع شدن انها

میشود [illegible] هرگاه [illegible] صاحب میتواند [illegible] گرفت

[illegible] است که متفرق کردن هم جایز [illegible] هرگاه

حیوان کسی داخل خانه کسی شود [illegible] بیرون کردن ان بدون اتلاف [illegible] است

[illegible] لازم نیست [illegible] در [illegible] هرگاه [illegible] انها

[illegible] بگیرد بدون اذن عمرو داخل خانه شود [illegible] اذن [illegible] از [illegible] ان

[illegible] خانه [illegible] میتواند کرد و باید [illegible] انها

برابید — هرگاه حیوانی از کسی داخل خانه دیگری شود و بیرون اوردن [illegible] خراب کردن [illegible]

جای [illegible] باغ [illegible] بر صاحب حیوان است یا نه — هرگاه صاحب حیوان بدون اذن صاحب خانه

حیوان ناخوش را فرض کرده یا تفریط در سقط حیوان کرده که داخل خانه شده بر او لازم است بیرون بردن حیوان و غرامت اگر بسبب آن
حاصل شود باید غرامت آنرا بکشد و هرگاه صاحب خانه حیوان را بدون اذن صاحب برده یعنی بی‌باعث تفریط در سقط
در خانه کرده و رو در تمام بالیست در را ببندد پس لازم است که حیوان را بصاحب برساند و غرامت لازم است اگر از جهت کشته
رو رفته است و اما هرگاه حیوان باذن صاحب خانه داخل شده بدون اطلاع و بدون تفریط از احد ایشان در این […]
مشهور این است لازم است بر مالک بیرون بردن و غرامت اگر حاصل شود از خرابیها متوجه صاحب حیوان است چون این امر
بجهت مصلحت او شده و بجهت خلاص مال او شده و بنابر این مالک خانه اعتراض کرده که غالب این است
که مصلحت مشترک است بلکه گاه است مصلحت مختص بصاحب خانه است مثل اینکه صاحب حیوان را احتیاج بیرون آوردن
ندارد چون کوچک است با مصلحت اطلاع ندارد و هیچ [illegible] بر صاحب خانه تنگ کرده و اذیت میرساند و [illegible]
نیست که بار تفریط هم در میان نیست بلکه از خوف هلاک حیوان باشد و هرگاه بیرون نیاورد و در آن وقت [illegible]
واجب است بجهت الخروج حیوان هم لازم است بعد از آن در این هم اشکال کرده که در این صورت وجوب [illegible]
مال حیوان چرا مختص بمالک باشد و [illegible] فاهم میرسد این است که این حکم وارد نیست و مراد مشهور این است
که چون انفاق حیوان از اکل و شرب و [illegible] بر مالک واجب است جبراً و هرگاه نکند حاکم او را اجبار میکند
یا [illegible] انفاق پس بر او لازم است که حیوان خود را ببرد خصوصاً [illegible] کند [illegible] در این از [illegible] فعل
مکلف نیست و آن در حقیقت تصرف است در ملک غیر و مفروض این است که صاحب خانه هم میگوید که [illegible]
بار خصومت از او [illegible] پس اخراج واجب است از باب انفاق حیوان و ترک تصرف در مال غیر و هرگاه
رفتن موقوف باشد بر خرابی در خانه صاحب خانه پس این از مسببات [illegible] است و [illegible] بلکه
باید که مباشر هم میشود چون صاحب خانه در صورت [illegible] نمیتواند مانع او نشود از بیرون کردن پس هرگاه این
بیرون بردن موقوف شد بر خرابی مال غیر و مفروض این است که تصرف در مال غیر [illegible] صورت ندارد
پس جمع بین الحقین مقتضی آن است که خراب کند و غرامت بکشد و مراد ایشان از مصلحت مالک حیوان در این [illegible]
صلاح معیشت صاحب خانه [illegible] دارد [illegible] که گاه است صاحب حیوان [illegible] راضی شود که [illegible]
کند و ببرد و غرامت خرابی بکشد که هیچ اینها موقوف است برضای صاحب خانه زیرا که اینها تصرف است در ملک غیر

مال غیر [illegible] شود از [illegible] است [illegible] در زمینی و غیره و هرگاه فرض شود [illegible] در این صورت [illegible] وقت
[illegible] جمع بین الحقین [illegible] هرگاه کسی مال مغصوب خود را بغاصب بفروشد بقصد
تقاص یا این بیع صحیح است یا نه هرگاه [illegible] بقصد بیع و انتقال بغاصب [illegible] و لا از باب تقاص حق
[illegible] چنین [illegible] و ملک [illegible] بیقین [illegible] بیع
در نفس الامر صحیح نیست [illegible] غصب [illegible] و این شخص [illegible] علم بغصبیت ندارد و بعد علم
میشود [illegible] در [illegible] علم [illegible] بعد از رد نمودن شخص
اول بیع را [illegible] عموم علی الید ما اخذت حتی تؤدی [illegible] و در هیچ صورت فارغ نیست
هرگاه صغیری مالی را از غیر غصب نماید بر ذمه ولیش قرار میگیرد یا نه و هرگاه طفل [illegible]
در صورت مفروضه [illegible] هرگاه یک [illegible] و در صورت مفروضه بعد از بلوغ طفل غاصب [illegible] واجب است که [illegible] حق
مغصوب باید یا نه هرگاه طفل مال غیر را تلف کند ضمان [illegible] متعلق میشود [illegible] ندارد [illegible]
متعلق میشود و این منافات با عدم التکلیف ندارد [illegible] هرگاه [illegible]
[illegible] حرام میشود [illegible] متعلق [illegible] بعد بلوغ [illegible]
[illegible] مغصوب [illegible] واجب است [illegible] کرده اند [illegible]
[illegible] واجب است [illegible] امانت شرعیه [illegible]
[illegible] وجوب [illegible] ضمان [illegible] صغیر [illegible]
عوض آن [illegible] که در این [illegible] پدر [illegible] طفل [illegible]
[illegible] بعد از بلوغ خود باید رد کند هرگاه [illegible] در ملک خود موجب
تضرر [illegible] باشد هرگاه تصرف زاید بر قدر حاجت [illegible] علم یا ظن بتضرر [illegible]
[illegible] در صورتی که زاید [illegible]
[illegible]
[illegible]

بعدم ضرر و ضرورت و ضمان نیست پس حدیث لا ضرر شامل آن نیست و نه عمارت خصت در مال در اینجا اقوی است از تقاعد تسبیب
و اتلاف مثلا اگر فرض کنیم که عمارت شود امری بکر مثل اینکه آتش در خانه خود افروخت و بعد ریح صاحب بنا زاد و آنکه آتش [illegible]
و خواهش نکرد و بسبب آن ضرر بجار رسید ظاهر اساس است که ضمان باشد بجهت حصول تسبیب با ظن ضرر و عدم نظر بحال سبب
خواهش کردن و هرگاه ظن [illegible] ضرر نبود [illegible] پس ظاهر ضمان است بلکه ضرورت هم [illegible] هرگاه زاید بر قدر
حاجت باشد و علم یا ظن به ضرر [illegible] ظاهر اسراف است و ضمان هم [illegible]
در مال خود متصرف باشد [illegible] و اتلاف [illegible] و هرگاه اسراف [illegible] بعض
این صورت [illegible] عدم [illegible] غفلت و بلادت [illegible] که از شان [illegible]
هست از موجبات ضمان [illegible] از احتمال نیست و انصراف ادله تسبیب [illegible]
مقتضی عدم ضمان است والله العالم   زید بعمرو گفت که خالد میگوید یابو خود را بده میخواهم سوار شوم
بروم بفلان جا عمرو یابو را بزید داده زید یابو را سوار شده رفته و در طرف راه اسب را دوانیده دست اسب
بسوراخی رفته و شکسته یا مرده خالد میگوید من بزید نگفته ام که یابو را از عمرو بگیر یا نگرفته زید ضامن است
باید از غرامت بیرون بیاید یا خالد   قبل از ثبوت توکیل خالد زید را در اخذ عاریه و وصول آن یابو
بدست خالد هنوز عاریه متحقق نشده و تقدیر هم از خالد در باب او متحقق نشده پس در اینصورت بر خالد ضمان
[illegible] بلکه در صورت [illegible] عمرو یابو را امانت بزید داده که بدست خالد برساند و چون
دوانیدن یابو [illegible] عادت [illegible] هرگاه بردن ضرورت دوانیدن باشد پس غرامت و ضمان
متوجه زید است بلکه هرگاه بسبب ضرورت دوانیدن باشد مثل اینکه دزد [illegible] است در بین راه یابو را از زید بگیرد
اسب را دوانیده که از دست او خلاص شود هرگاه ثابت شد که بدون اذن خالد رفته و یابو را گرفته
باز ضمان است بجهت اینکه عمرو را مغرور کرده او باعتقاد اینکه برای خالد میبرد داده [illegible] هرگاه کذب زید
ثابت نشود یا صدق او ثابت شود دوانیدن هم از برای ضرورت در [illegible] یابو [illegible] غرامت
نیست و اما هرگاه ضرورت از برای خلاص نفس [illegible] مثل اینکه دزد قصد اذیت او را دارد و یابو [illegible]
در اینصورت هرچند [illegible] ثابت باشد بجهت [illegible] جان و لکن رخصت [illegible] عدم ضمان نمیشود

بنیاد شده

خاله

نمیشود ما شند خوردن مال غیر در حال اضطرار و خوف هلاک از گرسنگی در انصورت خوردن بردن ضمان قیمت مطلق
واضح نیست والله العالم بحقایق الامور

کتاب العتق

هرگاه [illegible] عبد را برادر [illegible] باغ واحد [illegible]
بمیرد و از او صغیری باشد و عبد بکر برود و بعد از آن [illegible] برادر [illegible] بمیرد بسبب [illegible]
غلام آزاد میشود یا نه   ظاهر این است که غلام آزاد میشود بسبب [illegible] و باید این برادر غرامت قیمت
نصف غلام را بکشد و صغیر رد کند بسبب [illegible] در عتق عبد چنانکه از اخبار مستفاد میشود
در خصوص عتق بعض عبد   هرگاه کسی مملوکی داشته باشد و جزئی از او را آزاد کند صحیح است یا نه و هرگاه شریک داشته
باشد و حصه خود را آزاد کند حکم حصه شریک چه چیز است   [illegible] عتق است و عتق سرایت
میکند بجمیع مملوک و تمام آن آزاد میشود و دلالت میکند بر آن روایت غیاث بن ابراهیم و روایت طلحة بن زید و ضعف
سند مضر نیست بسبب [illegible] و شهرت عظیمه و [illegible] چنانکه از [illegible] ظاهر میشود و خلاف در مسئله نقل
نشده آن از سید جمال الدین بن طاوس در کتاب [illegible] که میل کرده است بعدم سرایت [illegible]
روایت [illegible] صحیحه عبد الله بن سنان [illegible] و آن شاذ است و اخبار [illegible] و بعض [illegible] حدیث صحیح
[illegible] صحیحی که دلالت بر سرایت میکند در صورتی که شریک داشته باشد [illegible]
کرد و لکن محتاج [illegible] مسئله دویم پس در آن خلاف
است [illegible] ظاهر [illegible] میشود [illegible] شهرت [illegible]
[illegible] بلکه از سید [illegible] ظاهر میشود [illegible] که هرگاه معتق مال دار است و [illegible]
[illegible] میکند بر او حصه شریک [illegible] آزاد [illegible] و اگر معسر باشد [illegible] آن مملوک [illegible]
آزاد کند [illegible] مبسوط [illegible] اگر [illegible] قصد اضرار دارد [illegible]
[illegible] قصد قربت [illegible]
[illegible] ملک غلام [illegible] کند [illegible] شریک [illegible]
و دلالت میکند بر قول مشهور صحیحه محمد بن قیس عن ابی جعفر علیه السلام قال من کان شریکا فی عبد او امة قلیل او کثیر فاعتق حصته
ولو [illegible] فلیشتره من صاحبه فیعتقه کله وان لم یکن له سعة من مال نظر قیمته یوم اعتق منه ما اعتق ثم یسعی العبد فی حساب
ما بقی حتی یعتق و ظاهر این است که عتق [illegible] لفظ یعتقه کله اشعار [illegible] دارد و بسبب سرایت [illegible]

المنتظر

کرده زند

ازاد میشود چنانکه از کلام سید و محقق ظاهر میشود و از اخبار استفاده میشود ظاهر میشود و صحیح سلیمان بن خالد عن ابی عبد الله علیه السلام
قال سالته عن المملوک یکون بین شرکاء فیعتق احدهم نصیبه قال ان ذلک فساد علی اصحابه فلا یستطیعون بیعه ولا مواجرته قال یقوم
قیمة فیجعل علی الذی اعتقه عقوبة وانما جعل ذلک لما افسده [illegible] و ظاهر تعلیل در این
اخبار این است که اصل سرایت بنا بر اشکال است و اگر بنا بر اطلاق لازم نبود [illegible] خلاف و اشکال در این است که [illegible] نقصان
شریک [illegible] عتق است یا بر [illegible] و تفصیل ان از صحیح محمد بن قیس ظاهر میشود [illegible] مشهور [illegible] است [illegible]
که در صورت [illegible] است که عتق [illegible] باشد [illegible] و اکثر ظاهر [illegible] اطلاق [illegible] مقید [illegible]
صحیح [illegible] بماند [illegible] در [illegible] عبد [illegible] مشهور [illegible] از کلام محقق و سید [illegible]
اینست که [illegible] پس [illegible] شریک که ازاد نکرده [illegible]
[illegible] ظاهر [illegible] الا [illegible] که [illegible] سرایت مطلق و [illegible] در اینست [illegible]
[illegible] پس [illegible] کلام سید و محقق باید [illegible] لا یستطیعون بیعه ولا مواجرته [illegible]
که [illegible] که غلام [illegible]
ان ازاد [illegible] و [illegible] صحیح [illegible] و [illegible]
این اطلاقات [illegible] صحیح محمد بن قیس [illegible] از [illegible] و در صورت [illegible]
[illegible] است و [illegible] ان [illegible] سرایت و [illegible] صحیحه [illegible]
عبد الله [illegible] کان بینهما عبد فاعتق احدهما نصیبه [illegible] ان کان مضارا کلف ان یعتقه کله والا استسعی
العبد فی النصف الاخر [illegible] قلت [illegible]
اذا اعتق نصیبه مضارا وهو موسر ضمن [illegible] وان اعتق لوجه الله کان الغلام قد اعتق من حصة من اعتق [illegible]
[illegible] منه [illegible] کان له نصف [illegible] فان اعتق الشریک مضارا وهو معسر فلا عتق له
[illegible] القوم [illegible] و این احادیث [illegible] مذهب [illegible] ندارد
و [illegible] دلیل [illegible] و ابن ادریس بر [illegible] در این مقام ایراد کرده است که [illegible]
قصد تقرب شرط است و هرگاه عتق قصد اضرار دارد عتق چگونه قصد تقرب از او متحقق میشود و علامه در [illegible]
گفته است که [illegible] این است که [illegible] قصد اضرار [illegible] قصد تقرب عتق [illegible] بلکه مراد او عتق با قصد [illegible]

تجزیه

وصحیحه

تقرب نیست و چون این اضرار حاصل میشود از [illegible] شریک [illegible] قصد تقرب هم بکند پس قصد اضرار ضرر نیست
بجهت انکه ان لغو است خواه قصد بکند و خواه نکند ضرر حاصل میشود و اصل این امری [illegible] ضرر است [illegible]
و [illegible] این جواب تمام نیست بجهت انکه [illegible] لفظ [illegible]
[illegible] در ان [illegible] هرگاه [illegible] باشد [illegible]
[illegible] نیست [illegible] پس اگر [illegible] حدیث بکنند باید [illegible] اخلاص بکنند [illegible]
عبادات که اگر اجماع بر [illegible] ان بنود [illegible] اخلاص [illegible] پس [illegible] مشهور [illegible] اطلاق
[illegible] است که این [illegible] عتق [illegible] صحیح کرده اند و حدیث [illegible] کرده اند [illegible]
[illegible] الطلاق [illegible] اخلاص و [illegible] حدیث [illegible] کرده اند [illegible]
[illegible] است [illegible]
[illegible] در [illegible] عبادات و ان خلاف [illegible] علماء [illegible] است [illegible] که اضرار [illegible]
میشود خواه قصد کند و خواه نکند [illegible] الطلاق [illegible] نیست [illegible] این غلام [illegible]
ندارد و [illegible] کردن [illegible] عتق [illegible] شریک [illegible] است و در صورت اضرار هم فرق [illegible] است [illegible]
مقصود اضرار [illegible] زیرا که [illegible] و [illegible] است و فقها
خلاف کرده اند در جواز [illegible] که [illegible] ضرر [illegible] و فرق [illegible] اند [illegible] قصد اضرار
[illegible] نیست که قصد اضرار [illegible] حرام است و [illegible] که [illegible] ضرر [illegible] قصد ندارد
[illegible] است و [illegible] رسول خدا [illegible] قصد اضرار است
[illegible] حدیث [illegible] است پس [illegible] اینست که [illegible] حدیث [illegible] بر جواز [illegible]
هم دلیل [illegible] است که [illegible] عتق بقصد اضرار [illegible] حرام است و صحیح است پس از این حیثیت که عتق است
قصد تقرب میکند و [illegible] حاصل میشود و از ان حیثیت که مقصود اضرار است حرام است و [illegible] و فقها
[illegible] اند از طریقه [illegible] در اصول [illegible] کرده اند و اطلاق قول [illegible] کرده اند و لزوم [illegible] شده
که گفت ابن ادریس بنا بر طریقه جمهور فقها [illegible] ندارد و تفصیل [illegible] گفتیم [illegible] خواهد بود [illegible]

در [illegible] بانه [illegible]

عتق نامه بود در حکم عتق صحیح نکرده‌اند است که قصد تقرب مینموان کرد بجهت آنکه حکم عتق حال حصول نیت و علم اجماع
امروزی در نزد ایشان بدلیل عتق ثابت شده است پس چگونه کشف میکند در این مقام و در مسئله قول دیگر هست
اول آن قول ابن الصلاح و آن اصح است که عبد سعی میکند در تحصیل فرج مطلق بدون آنکه قیمت کند بر شریک و دلالت
میکند بر آن حسنه محمد بن قیس عن ابی جعفر علیه السلام قال قضی امیر المؤمنین علیه السلام فی عبد کان بین رجلین فحرر
احدهما نصیبه و هو صغیر و امسک الآخر نصفه حتی [illegible] و روایت ابو الصلاح کنانه هم دلالت دارد بر آن
[illegible] قول ابن جنید است و ان اجنبت که اگر قصد او اضرار نیست بر شریک [illegible]
الزام کند معتق [illegible] الی آخر [illegible] که عبد [illegible] در خلاص خود [illegible] شریک
بالخصوص دلالت کند بر [illegible] و در حال [illegible] اقوال قول مشهور است و [illegible]
بادلیل [illegible] موقوف است بر آن [illegible] خلاف
کرده‌اند در آنکه در چه وقت مملوک آزاد میشود بعد از [illegible] بحکم وقت
[illegible] قیمت است [illegible] آزاد میشود و دلالت میکند بر آن صحیحه محمد بن قیس [illegible]
[illegible] چون ظاهر آنست که مراد از [illegible] و دادن قیمت است بجهت آنکه [illegible]
حقیقی مراد نیست [illegible] چنانکه در [illegible] کرده و از شهید در دروس [illegible] این قول [illegible]
[illegible] بر [illegible] و در صحیحه [illegible] است
[illegible] فی عبد کان بین [illegible] عتق احدهما نصیبه [illegible] الی ان یفرغ و [illegible]
[illegible] دارند [illegible] آزاد میشود و [illegible] روایت ابو الصلاح کنانه [illegible]
بان دارد [illegible] عن الرجلین یکون بینهما الامة فیعتق احدهما نصفه فقال [illegible] لا یعتق النصف
[illegible] ان [illegible] النصف الآخر [illegible] لا ینبغی له ان یفعل لانه لا یکون
[illegible] و ابن ادریس گفته است که [illegible]
زیرا که مقتضی [illegible] و اخبار هم دلالت دارد بر آن چنانکه در روایت غیاث بن ابراهیم سابق مذکور است
بعد از آنکه سوال کرد از حضرت صادق علیه السلام [illegible] از مرد که [illegible] غلام [illegible] آزاد کرد فرمود [illegible]

[illegible] شریک و همچنین روایت [illegible] نزد یک [illegible] است و همچنین [illegible] اخبار [illegible]
صحیحه [illegible] که [illegible] عتق داده‌اند و همچنین [illegible] حسنه حلبی [illegible]
و [illegible] در ماه [illegible] بعد [illegible]
اقسام [illegible] بجهت آنکه [illegible] بر شریک [illegible] شریک اضرار است هر چند [illegible]
[illegible] موقوف [illegible] عتق [illegible] قیمت [illegible]
[illegible] شریک آزاد [illegible] گفته است که [illegible]
[illegible] شریک [illegible] در صورتی که عتق [illegible]
توقف کرده‌اند مثل علامه در بعضی از کتب [illegible] المحققین و شهید در شرح ارشاد [illegible] دروس
ترجیح قول اول داده بجهت صحیحه محمد بن قیس [illegible] شهید [illegible] محمد بن قیس [illegible] است [illegible]
در اینجا [illegible] چون [illegible] آنست که [illegible] در آن [illegible]
اظهر قول اکثر است بجهت اخبار [illegible] بر آن [illegible]
[illegible] خلاف کرده‌اند در آنکه کدام
قیمت معتبر است بعضی گفته‌اند قیمت روز عتق معتبر است [illegible] است و [illegible] کلام [illegible] است [illegible]
[illegible] بحصول آزادی [illegible] عتق [illegible] موقوف [illegible] قیمت و [illegible]
پس [illegible] عتق [illegible] شریک [illegible] قیمت پس باید قیمت [illegible]
[illegible] قیمت است [illegible] آزاد شدن موقوف [illegible] و شهید [illegible] کرده [illegible] قیمت روز [illegible]
بالفعل [illegible] ابن ادریس در وقت [illegible] عتق است و همچنین [illegible] قول [illegible] وقت آزادی قیمت [illegible]
و شهید در دروس گفته است قیمت روز [illegible] است [illegible] که عتق [illegible] پس مختار
[illegible] روز [illegible] اظهر قول اول است بجهت آنکه [illegible] دلالت میکند [illegible] اخبار
در خصوص [illegible] در [illegible] قیمت روز عتق مثل حسنه محمد بن قیس [illegible] ابو الصلاح [illegible] صحیحه محمد بن قیس
و [illegible] بر شریک [illegible] و سایر روایات

دارد مثل حبسه حیض و مانند ان و غیر ان که دلالت دارند بر اینکه نفیت میکنند و تقویم عتق میکنند بعد از ان اگر کرده ها
زیرا که شفعت کردن که معمول اقرار است باید بعد از عتق باشد چون رقیت معمول عتق است نسبتم مشهور
این است که هرگاه جزئی از مملوک میراث بکسی برسد که بسبب ان ازاد میشود ان جزء ازاد میشود و لا سرایت
نمیکند بحصه شریک بر بنای اصل و عدم انصراف اخبار سرایت بصورت بلکه ظاهر اند باختیار در عتق اختیاری
اجبار را و از شیخ در خلاف نقل شده است قول بسرایت و دعوی اجماع و اخبار بران کرده و اجماع ممنوع است
خصوصا با ملاحظه شهرت و عدم فتوی او بان در مبسوط و اخبار را هم بر نخوردیم چنانکه دیگران هم تصریح بان
کرده اند چه ما دیدیم محقق در شرایع گفته است که بنابر عبارت است از اینکه مالک قدر قیمت حصه شریک
باشد زاید بر قوت یک شبانه روز و مستثنیات مسکن و خادم نکرده و شهید ان تقویت مستثنیات کرده اند چنانکه
در دین و صاحب کفایه هم مثل بیان کرده بجهت اینکه ظاهر از لفظ [illegible] این است و این دو وجه هرگاه
بر معتق وجه [illegible] بقدر [illegible] مالک ان است [illegible] پس بعضی گفته اند اینها سرایت است بجهت عدم صدق
یسار [illegible] و در کفایه [illegible] کرده [illegible] سرایت است بجهت انکه مالک [illegible] نیست که در [illegible]
اوست و [illegible] و از این جهت است که هرگاه غلامی بخرد با مال و ازاد کند صحیح است و بجهت ان که عتق بر
بر تغلیب است و [illegible] در شرع [illegible] است و عموم بعضی اخبار هم [illegible] است مثل حدیث [illegible]
من عتق شرکا له فی عبد و له مال قوم علیه الباقی و [illegible] صحیح [illegible] عن ابی عبد الله علیه السلام
فی رجل اعتق غلاما بینه و بین صاحبه [illegible] فان کان له مال [illegible] ان [illegible] له مال
[illegible] الغلام یوم للغلام و یوم للمولی و [illegible] و دو وجه ترجیح [illegible] بجهت شهرت و تغلیب
جانب عتق [illegible]

کتاب الاقرار

هرگاه کسی وصیت کند [illegible]
فوت شود [illegible] دارد [illegible] وارث او برساند و وارث او [illegible]
[illegible] وارث [illegible] میراث [illegible] اقرار [illegible]
زید پس اگر در حال مرض موت باشد [illegible] اقرار [illegible] در ثلث معتبر است و اگر در [illegible] حال [illegible] از اصل
معتبر است و [illegible] میراث [illegible] در اقرار [illegible] تفصیلی [illegible] در اینجا [illegible]

متعلقه باشد [illegible] تا [illegible] ان [illegible] معلوم نشود [illegible] کسی که اقرار است
میکند با اینکه [illegible] میکند که فلان کس ولد من است یا دعوی عدم والد بودن او و اینکه او از اسباب [illegible]
کسی دعوی کند که فلان کس والد من است پس اگر ان ولد صغیر است [illegible] حکم میشود بنبوت نسبت بمنها
بمجرد اقرار [illegible] از طرفین و بنبوت توارث از طرفین خواه ان ولد ذکر باشد یا انثی و خواه [illegible]
ثابت [illegible] در صغر [illegible] و دعوی اجماع هم بر ان شده است از اخبار نیز مستفاد میشود
و اگر [illegible] عاقل شود [illegible] حکم صحیح است و اگر ولد عاقل کبیر باشد پس مشهور این است که [illegible]
[illegible] صحیح است تصدیق ان ولد و قول بعدم [illegible] ضعیف است و [illegible] اینکه
این اقرار است [illegible] که در کبیر [illegible] تکذیب [illegible] بلکه
تصدیق ضرورت [illegible] چنانکه مذکور شد [illegible] نسبت [illegible] داده از اکتفا بعدم
تکذیب [illegible] که [illegible] در عبارت کرده [illegible] از کلام او بعد از این معلوم
میشود که اعتبار تصدیق [illegible] کرده [illegible] نتوان گفت که در [illegible] عدم تکذیب و سکوت اگر [illegible] نسبت
از طرفین ثابت میشود و لکن از جانب مقر [illegible] ثابت نشود چون اقرار بر نفس [illegible] کرده و [illegible]
در وقتی [illegible] میشود که ان [illegible] از التصدیق که در ان وقت [illegible] گفت که [illegible]
میراث مطالبه کند بسبب اقرار [illegible] بر نفس [illegible] وارث دیگر [illegible] میراث
[illegible] معلوم شد که اشتراط التصدیق از برای ثبوت توارث از طرفین است و اگر نه
اقرار [illegible] میکند و [illegible] دیگر که [illegible] در کلام [illegible] نقل کرده اند [illegible]
اطلاق روایات [illegible] که اذا اقر [illegible] انه [illegible] این اقرار است بر نفس
[illegible] و جواب از اطلاق [illegible] خصوصا بدون التصدیق بلکه [illegible]
که [illegible] اقرار [illegible] معلوم [illegible] تصدیق [illegible] تکذیب [illegible] کبیر
اعتبار [illegible] و جواب از اقرار بر نفس [illegible] پس [illegible] ممنوع است بجهت انکه در اقرار بر غیر [illegible]
نیست که اقرار بر نفس هم باشد و تحقیق این است که [illegible] اقرار حکم مختلف است نسبت بغیر و مقر [illegible]

[illegible]

از برای اینکه بنوه ثابت نیست که نظر باقرار او نمیتواند میراث برد هرگاه آن ولد مرده باشد پس در آن دو
قول است نظر باینکه چون میت هم مثل طفل است چون سخن نمیتواند گفت و از جهة الحکم ولد کبیر
منفصل عاقل را اعتبار نمیشود و اصل عدم لحوق است و علامه در تذکره توقف کرده است و در مسالک
ظاهر میشود که مشهور قول اول است بلکه از شیخ نقل اجماع بران کرده و بعد از آن در آن اشکال کرده که
الحکم بر خلاف اصل است و چون در صغیر نیست اجماع هست تا بر شدیم و در اینجا اجماع نیست
و دلیل و بلکه ظاهر نیست و چون مسئله معروض است در اینکه اقرار بر نسب شخص مجهول باشد چه حال
موت و در حیات ترجیح قول مشهور بجهة شهرة و ظاهر اجماع منقول از کلام شیخ و علامه و کونا ولا ثابت
مجنون پس ظاهر این است که در آن خلافی نباشد چنانکه از شیخ علی نقل شده و اخوند ملا احمد اقرار کرده
که اگر اجماع باشد خوب است والا در آن اشکال است و اظهر قول مشهور است و بر اینکه تشرط کرده اند در لحوق
ولد بعد از وجود شرایط اقرار در صغر از بلوغ و عقل و اختیار آنکه دعوی فرزند بودن آن طفل
ممکن باشد از برای مقر و شرع تکذیب او نکند پس هرگاه اقرار کند بفرزندی شخصی که در سن مساوی اوست
یا بقدری کمتر است که ممکن نیست تولد از او و همچنین است پس ملحق نمیشود و همچنین هرگاه آن طفل
شرعا ملحق بغیر باشد بسبب فراش یا شهرة یا غیر آن هر چند آن ولد هم تصدیق او بکند ملحق نمیشود و همچنین
شرط است که کسی با او منازعه نکند پس اگر دیگری هم دعوی فرزندی او کند محتاج است بمرافعه و اثبات
تا رجوع بقرعه بعد عجز و بدانکه این احکام در اقرار مرد بفرزندی کسی خلاف نیست و اشکال کرده اند
در اقرار زن بفرزندی کسی و وجه اشکال این است که لحوق نسب بر خلاف اصل است و در مرد
حکم ثابت است با اجماع و اخبار ولا در زن پس نصی نیست و غالب اینست که زن بینه میتواند
اقامه نماید و ثابت کرد بخلاف مرد و وجه ثبوت حکم در زن هم آنکه مرد و زن است در غالب احکام
بلکه اخوند ملا احمد ظاهر معروف است که در زن بالطریق اولی مسموع است و فخر المحققین دعوی اجماع بر لحوق کرده
و در کلام احدی از علما در این مقام ندیدیم که استدلال بنص کرده باشند ولکن در مسائل میراث
در باب حکم میراث بردن ولد لعان و حکم باو منسوب باشند و اعتراف داشته باشند صحیح عبد الرحمن بن

تا علی اولاد کبری تمام

عبد الرحمن بن الحجاج مذکور است و آن متضمن این است که هرگاه زنی را از بلاد شرک با پسری صغیر بیاورند و با او ولی باشد
باشد و بگوید پسر من است از او میشنوند و از یکدیگر میراث میبرند پس بنا بر این در حکم مادر هم اشکال بنا باید کرد تا
تا اینجا سخن در اقرار بولد بودن کسی بود و اما اگر اقرار کند بغیر ولد صلبی مثل اقرار باینکه این شخص برادر یا عموی
یا خواهر یا پدر یا مادر یا عمو یا خاله یا غیر آن یا ولد ولد است پس در اینجا نسب بمحض اقرار ثابت
نمیشود بلکه باید مقر له تصدیق او بکند یا بینه بران اقامه کند و اطلاق کلمه اکثر مستلزم اقرار بر غیر است
و مسموع نیست خصوصا که در حقیقه در اینجا نسب را بغیر ملحق میکند زیرا که اقرار باخوت اقرار است باینکه
فرزند پدر من است و در اقرار بعمومت اقرار باینکه فرزند جدم است و همچنین در ولد ولد ولد و در شرایط ثبوت
ملحق به غیر از پدر و جد و ولد ولد قول است و علامه در تذکره تصریح کرده بعدم قبول این اقرار بدون
بینه و گفته است که ملحق به مادام که زنده است از برای دیگری جایز نیست الحاق نسب او هر چند مجنون باشد
و خلاف کرده اند نیز در اشتراط عدم نفی آن غیر ملحق به آن نسب را نکرده باشد و وجه قبول این است که آن
نسب محکوم بود ببطلان او و عود آن محتاج بدلیل است و وجه قبول این است که ملحق به هرگاه در حال
حیوة اقرار میکرد بنسب بعد از انکار نفی کرده بود ملحق میشد با او و هر چند میراث از او میبرد پس همچنین وارث
هم که اقرار کند ملحق میشود با او و بدانکه در غیر اقرار بولد صلبی هرگاه تصدیق مقر له حاصل شود توارث مابینهم
حاصل میشود و در اولاد و خلاف و ظاهر او در این قسم خواه مقر بهم صغیر باشند یا مرده بغیر عبارت شهید ثانی در شرح
لمعه که در میت گفته است که شرط نیست تصدیق مقر به بجهة عدم امکان و هر چند او هم باز اشکال کرده است در این
و عبارت معروف اینست و یشترط التصدیق فیما عدا الولد الصغیر والمجنون والمیت و فی نوع بعد ازکلام المیت کفته است
وان کان بالغا عاقلا و لم یکن ولدا و لعل وجه تردید آنکه بعد از این نسب داده است قول بقبول اقرار نسبت کبیر
میت مطلق بعنی خواه ولد و خواه غیر آن بقبول احسن است و این قسم تصریح بان در کلام احدی از اصحاب ندیدیم
و کان مقتضی این است که لفظ المیت در کلام او عطف بر صغیر است و مجنون که صفت ولد است بعلاوه و تنویع انرا
عطف بولد گرفته و تو دانستی پیش از این خلاف بود در ولد و ولد کبیر و بعد ظاهر این است که در اقرار بغیر ولد
طلب تصدیق شرط است و بدون تصدیق یا بینه نسب ثابت نمیشود هر چند مقر به از اطفال یا اموات باشد

بجهة آنکه حکمی است بر خلاف اصل و اقرار نیست بر غیر و اگر بر آن نیست بلکه نظر با اقرار مخصوص در حق او صحیح است
پس مقر به هرگاه جاهل کیفیت حال باشد بسبب اقرار مقر میراث از او میبرد که مقر میراث از او ببرد چنانکه در حق
ولد ملاعنه که بعد از اقرار باشد و او میراث میبرد لا پدر [illegible] و دیگر حال هرگاه انکار با هم نفی کنند بعضی بعضی
اعتراف نیست و یکی را داشته باشند خلافی نیست که هر یک از دیگری میراث میبرند و اخبار هم دلالت بر آن دارد
ولکن این حکم مختص متصادقین است و بدیگر انساب تعدی نمیکند بجهة آنکه علم به اقرار ثابت نشده نه بینه و
مقتضای آن همان تقاریر است بینه نه ثبوت نسب برای دیگران مگر اینکه ایشان هم تصدیق بکنند تا آنکه
اینست که حکم تعدی به اولاد ایشان نمیکند و از یکدیگر میراث میبرند چنانکه اخوند ملا احمد هم تصریح باین
کرده و در ولد صغیر تعدی میکند به سایر انساب بلا خلاف کرده اند در ولد کبیر که هرگاه تصدیق کرد تعدی
میکند با سایر انساب [illegible] عدم لحوق [illegible] قول بعدم تعدی است و نظر در لفظ نیست که دلالت بر آن داشته
باشد و فرق ما بین ولد صغیر و کبیر نکرده است بلا اشکال چون در خصوص صغیر اجماع دارند و اخبار دلالت دارد حکم
بتعدی میشود و در غیر آن دلیلی نیست و لا یجوز [illegible] است که در حکم صغیر باشد چنانکه پیش گفتیم و
ظاهر اینست که در ولد کبیر هم تعدی به اولاد ایشان بکند که سایر انساب بکنند و بدانکه هرگاه شخص در نسب
مشهور بود داشته باشد و اقرار کند بنسب غیر از او مسموع نمیشود بدون بینه چون اقرار است بر غیر هر چند آن
مقر له هم تصدیق او بکند و [illegible] اکثر عدم فرق است در این ما بین اقرار بولد و غیر ولد و در کفایه گفته
که گمان است که [illegible] میشود از عبارت [illegible] که این مخصوص بغیر ولد است و شاید بنظر او بعموم اخبار باشد ولکن
الظاهر اینست که اخبار عموم ندارد بلکه که دلالت کند بر اقرار ولد مجهول النسب با وجود اولاد دیگر یا پدر
و مادر بلکه ظاهر آن اخبار اینست که هرگاه کسی اقرار کند بولدی که ظاهر الحکم نزد آن لحوق باشد و بعد از آن
نفی کند او را از خود چنانکه بعضی از اخبار صریح در این است مثل صحیحه حلبی از حضرت صادق ع که فرمود ایما رجل
اقر بولده ثم انتفى منه فليس له ذلك ولا كرامة يلحق به ولده اذا كان من امرأته او وليدته و از این اخبار
در دلالت اخبار بر حکم اقرار بولد صغیر میشود مطلق بغیر از چند [illegible] دیگر هم [illegible] میشود دلیل
مسموع در اجماع بجهة آنکه کلام در مجهول النسب است نه کسی که ظاهر الحکم بلحوق آن [illegible] نشود بنا بر روایت ابا بصیر

او بغیر [illegible] از دلالت [illegible] بجهة که حکم [illegible] مجهول النسب است [illegible] ابا بصیر [illegible] عبد
ادعى ولد امرأة لا يعرف له اب ثم انتفى من ذلك قال ليس له ذلك و در حدیث صحیح دیگر هم است که اذا اقر رجل
بولد ثم نفاه لزمه [illegible] هرگاه کسی چند اولاد داشته باشد و طفل مجهول النسب [illegible] اقرار کند با بنوت او
بجهة این [illegible] نسب [illegible] اشکالی است هر چند آن ولد کبیر باشد و تصدیق هم بکند با تصدیق کبیر باشد
میراث بردن [illegible] از او میشود [illegible] نسب [illegible] عدلین ثابت میشود هر چند [illegible] از ورثه
باشند که اقرار کند [illegible] هرگاه یکی از [illegible] اقرار کند [illegible] و دیگری انکار کند مثل اینکه دو پسر باشند
و اقرار کند به پسر دیگر یا یکی اقرار کند و دیگری انکار در صورت اول نسب ثابت میشود مطلقا با عدالت
ایشان و میراث [illegible] سه حصه میکنند و در صورت دوم [illegible] پسر [illegible] حصه مقر شریک است و [illegible] ثابت
نمیشود نسب [illegible] و [illegible] ثابت میشود [illegible] و خلاف
کرده اند در لزوم حصول علم [illegible] علم و [illegible] اعتبار قطع است [illegible] ثابت نمیشود
مرد [illegible] و [illegible] بجهة آنکه مقصود [illegible] مال نیست هر چند [illegible] بردن [illegible] میشود بردن میراث
و [illegible] آنکه کلام در [illegible] هرگاه [illegible] وارث [illegible] سیم هرگاه کسی
ادعا کند [illegible] است [illegible] او [illegible] مسموع نیست و میراث [illegible]
بجهة آنکه دعوی [illegible] نزاع نکنند و حاکم [illegible] و [illegible] میکند از میراث تا ثابت
شود وراثت او هرگاه زید اقرار کند [illegible] بعض املاک او [illegible] صغیر او [illegible]
شرایط لزوم [illegible] ملک [illegible] بعض دیگر از املاک [illegible]
بایع [illegible] مشتری [illegible] اقرار [illegible] بایع [illegible]
بایع در مقام [illegible] استرداد ملک [illegible]
فروختم [illegible] قول او [illegible] قول مشتری که [illegible] از تو خریدم و در ید تو بود
و تو [illegible] مالک [illegible] قول مشتری مقدم است ظاهر اینست که [illegible] صحیح است بجهة [illegible]

ان ودر حین وقوع حکم بلطف تعالی بود شرکت و بعض اصحاب ما کرده که غاصب معلوم شده بطلان ان نمیشود کیه الانه این سخن
الحال اقرار است بر غیر و اقرار بر غیر مسموع نیست خصوصا که مشتری مطلق اقرار سابق او را شنیده باشد است و اما
اقرار سابق او که ملک صغیر است پس بعد از ثبات آن نیز نفت بطلان آن بیع نمیشود بجهت انکه آن اقرار
مرکب است از سه جزو یکی اقرار بر نفس خود که ازان نیست و یکی اقرار بانکه مال صغیر است و یکی انکه او ولی و حکم او بیع
در ان حق نیست و ثابت نیست در انکه اثبات ملکیت کند و تحقق ان در بیع و ملک نفس الامر طبیعا ثابت نمیشود
و ان تحقق اول است اقرار صاحب مشروع اضافیت عین نیز که شرط مقرانان منقطع میشود پس چنین
نیست که اگر دیگری در ان اقرار کرده که مال ولد صغیر است اگر دیگری دعوی کند که مال من است دعوی
او مسموع نباشد بلکه البته مسموع است پس بنا بر این اقرار هر ان حق حق مال او باشد تحقق ان در بیع نفاذ
ملکیت بر ان اقرار نیست و بطلان حق مشتری که بعد از این بر وجه معلوم بعینه میشود نمیشود که انکه نسبت مشتری
هم اقرار بر غیر است و چنانکه گاه است که شهادت اهل در ولد باره ادعای او ودر ابطال نمیشود و این میشود که اقرار
بر نفس خود باشد در ان دیگر چنانکه هر گاه کسی شهادت بد هد بر ازاد بودن غلام کسی و ترتیب اثرات او نمیشوند
و ان غلام بر رقیت باقی ماند و بعد از ان اتفاق شود که ان شاهد ان غلام را بخرد و یا مالک او بخشد ما حکم
کرده بر اقرار بر نفس خود کرده پس همچنین در ما نحن فیه هر چند اقرار سابق او بر غیر ان ولد اقرار بر نفس
در ان حال نکند اقرار بر غیر هم ملکیت است در حال دیگر که حال انتقال ان مال است بمشتری بعد از معلوم
باطل شود و لا یمکن التصحیح ... در ولد در ابطال بیع پس ان بیع صحیح است بجهت انکه ان تصحیح
در طاهر منقطع شده بقول و ما که بعد از ان است بجهت انکه خلافی ندارند در ابطال قول و ما و کیل و نحو ها و ارکه
در ولت ان اثبات ما دارند که مراد ایشان بیع باید مسموع است و در ما هم کمتر از ... نیست که با وجود که علم داریم که ما
که در ولت او باغ دیروز از غیر بود و ادعا کند که از من است مسموع از او نیست بلکه هر گاه بگوید که از او خریدم
و اما الحال میفروشم هم از او مسموع نیست از این جهت که هر گاه ان غیر نیاید و ادعا کند دعوی او مسموع است و برای
شخص اثبات انتقال لازم است و مفروض این است که در ما نحن فیه ان ولد صغیر کبیر نشده و هر احتمال ان ادا و واقع شده

واقع شده و هر احتمال خود را ادعا داعی صاحب بودن بعد از ادعای او ملکیت را و اجرای صیغه بیع بر وجه صحیح باد و بود انکه
مکذب قول خود او است و اقرار بر غیر است پس مسموع نیست و حاصل انکه بعد از وقوع ما است و اجتناد تصرف در مال صغیر بر وجه
که مصلحت در ان باغ باقی است در ان بنا نمیخ جایز است و قول او و در حین بیع که ازم است بیع او و در این جای منافات
با اقرار سابق او ندارد که مال صغیر است بجهت انکه مسلم است که بر وجه صحیح بکند منتقل کرده باغ و قول و فعل او محمول
بر صدق و صحت است و تا مرافعه و مدعی در برابر بنا بر ان معامله بر صحت خود باقیست و ادعای انا بنا بر بان که ذکر شد
بجهت اسباب است که چون مدعی ما لکه است و ذو الید هم است و در حال معلوم است بر ملکیت قدیم که ملکیت صغیر باغ
که با اقرار سابق او ثابت شده بود چنانکه در بحث خود تحقیق شده و ایراد کنند بر او که در حال سد در وقت معلوم است بر ملکیت
قدیمه که با اقرار و ذی الید الی ان ثابت شده با غیر همچنین در وقتی است که این بعد تصرف از استمرار بعد تصرف بیع
با اجاره و کالت و امثال ان بیع سابقه مستصحب نباشد باغ و در ما نحن فیه مفروض این است که هم ملکیت قدیمه با اقرار ذی الید
ثابت شده و هم بعد و لایت او و قبل از بیع بران بعد مستصحب باشد و در این صورت جزما بلکه ملکیت قدیمه مقدم است
بر ید حالیه پس باید حالیه که معتبر شده بیع باغ خواهد بود و تو بعد از انکه تحقیق ما باد در مشتری و بیع ما بو تفصیله
که هیچ چیز است میدانند که این تو هم مطلقا نه وجهی دارد و نه ربطی بمقصد ما دارد و این جواب ورد این تو هم
نیز ربطی بمطلب ما دارد و نه جواب ازان تو هم میشود و نه وجه صحیحی دارد بجهت انکه در حین بیع که ذو الید ان
بوده است مدعی در برابر نبود که تمسک بملکیت قدیمه باغ نماید تصحیح بیع بو بعید حالیه بکنیم و قول صاحب ید را دو
بر قول مدعی بملکیت قدیمه مقدم داریم پس جواب هم صحیح نیست با بلکه بگوییم که در اینجا ملکیت قدیمه با اقرار ذی
الید است ثابت شده و ان مقدم است بر ید و خود ید که مدعی شیء الی الغیر در طول حین دعوی ذو الید نیست
که بگوییم با اقرار و ملکیت قدیمه ثابت شده اگر ذو الید بود در اینجا مشتری فرار میدهیم که او را بیع و ابعد خواهد
بجهت انکه مشتری مسلک او بید نیست بلکه مشتری است و او هم اقرار کرده هم ما لکیت قدیمه نکرده و بعد حال
هر گاه صغیر بعد کبیر دعوی بکند بیع بر صحت خود باقیست و انتقال ما نیست بلی هر گاه صغیر کبیر شود و دعوی کند

نظر باقرار پدر بمقر له مال او است و مالک عین و منافع آن است و از روزی که پدر اقرار کرد که این مال صغیر بوده غصباً فروخته بهای آن
اقرار ماخوذ است و باید غرامت عین و منافع آنرا از زمان صغیر بکشد و همچنین منافع ما بین اقرار و بیع تا زمان منع [illegible]
ادعا کند که بعنوان صغیر [illegible] بیع و هرگاه صغیر او را تصدیق نکند و ادعای نفع بیع کند و بینه [illegible] قول [illegible] مقدم است با یمین [illegible]
هر دو [illegible] است که [illegible] ادعا [illegible] غصب [illegible] دیگر [illegible] هرگاه غاصب [illegible] و بینه ثابت شود خواه [illegible] اثبات
شود خواه [illegible] کند یا صغیر بعد از کبیر پس در آن وقت پدر از بابت [illegible] را در مال صغیر [illegible] ولکن [illegible] تالف
عین و منافع [illegible] باید غرامت بکشد در صورتی [illegible] مشتری [illegible] معروف [illegible] است و هرگاه [illegible] صغیر [illegible] بعد کبیر [illegible] کند
غصب بیع [illegible] از مشتری و پدر [illegible] رجوع کرد و [illegible] این مسئله [illegible] و [illegible] غرامت در [illegible]
مذکور شد و همچنین [illegible] بعد از ثبوت بطلان بیع در مقربه [illegible] الحکام [illegible] هرگاه زید در مرض

موت اقرار کند که از [illegible] در ذمه او است [illegible] و قبل از [illegible] کند [illegible] فوت شود چه باید
کرده

منصور اینست که هرگاه اقرار کند [illegible] بلفظ مجمل مثل [illegible] مال او [illegible] مال عظیم یا جزیل یا کثیر [illegible]
میشود [illegible] با قبول تفسیر کند مثل [illegible] و هرگاه تفسیر نکند او را الزام میکنند [illegible]
کنند او را حبس میکنند و عقوبت میکنند تا تفسیر کند [illegible] حبس میکنند در صورتی [illegible] از ادای حق [illegible] تا نقل
[illegible] قول [illegible] حبس میکنند بلکه میگویند [illegible] تفسیر [illegible] حکم میکنیم [illegible] بر عدم تفسیر [illegible]
قسم میدهند [illegible] میکنند [illegible] آنکه فرق نکند [illegible] از این الفاظ [illegible] در اقرار
[illegible] است در [illegible] ذمه از زاید است [illegible] که مراد [illegible] عظیم یا جزیل یا کثیر مراد این [illegible]
و از این جهت [illegible] میشود [illegible] غصب [illegible] قلیل [illegible] و کثرت و عظمت و حقارت
در نظر مردم مختلف است بعضی [illegible] قلیل [illegible] عظیم و کثیر [illegible] و بعضی [illegible] عظیم [illegible] حقیر و این [illegible]
[illegible] معتبر نیست [illegible] در این [illegible] در [illegible] اقرار [illegible] میشود
[illegible] شیخ [illegible] کرده است در خصوص لفظ کثیر [illegible] که هرگاه بگوید [illegible] مال کثیر [illegible] درهم [illegible]

اقرار

درهم [illegible] روایت کرده است [illegible] ابو بکر حضرمی روایت کرده است [illegible] علیه السلام
[illegible] ان یتصدق بمال کثیر [illegible] فقال یتصدق بثمانین درهما
فانه یجزیه و ذلک بیّن فی کتاب الله اذ یقول لنبیه لقد نصرکم الله فی مواطن کثیرة و الکثیرة [illegible] ثمانین
و در روایت [illegible] حضرت امام علی نقی [illegible] درهم را
و فقها [illegible] و لکن بنای شیخ بر این است که این بجای [illegible]
[illegible] از این لفظ مثل تفسیر [illegible] تفسیر [illegible] بنا بر اختلاف [illegible] ذکر کرده اند قول
شیخ [illegible] است و [illegible] ابن [illegible] و [illegible] لغت [illegible] هرگاه
کثیر [illegible] لازم [illegible] کثیر [illegible]
[illegible] کثیر [illegible] قرآن [illegible] مثل کم من فئة قلیلة غلبت فئة کثیرة باذن الله [illegible]
کثیر [illegible] لغت [illegible]
با اصول و قواعد [illegible] قول شیخ قول ابن جنید است که عظیم [illegible] مثل کثیر [illegible]
[illegible] کرده و هرگاه [illegible] مقدار [illegible] رجوع میشود در تفسیر [illegible] هرگاه [illegible]
از [illegible] پس اگر [illegible] علم [illegible] قسم [illegible] میشود [illegible]
در [illegible] رجوع [illegible] میشود در تفسیر و در صورت [illegible] قسم [illegible] علم [illegible] رجوع [illegible] قبول میشود
و [illegible] قول شیخ [illegible] کثیر [illegible] درهم [illegible] مال کثیر [illegible] درهم [illegible]
[illegible] هرگاه بگوید [illegible] کثیر [illegible] تفسیر کثیر [illegible] این است [illegible]
[illegible] مال در [illegible] درهم و [illegible] درهم [illegible]
[illegible] قول شیخ است پس هرگاه [illegible] باید [illegible] که [illegible]
مال کثیر [illegible] و [illegible] است که [illegible] درهم [illegible]
[illegible] چنانچه [illegible] ثلث مال [illegible]

و بکر دا این خواهد کرد زیرا که استیفاء حق خود باید با مستکره [illegible] نکنند و عمرو گوید که باقرار ورثه زید بکر را او تعلق حق خود بمبیع

دارد و ترادد خلیص و تسلط بکر را زید بخشید لا در صورت مطلوبه و الا هرگاه دین مستوفی ترکه مستغرق بود ارث [illegible] شود باشد

و اقرار وارث در این صورت مفید فایده خواهد بود باشد   چون ظاهر در نظر حقیر این است که ترکه میت در صورت

ثبوت دین مستوفی ترکه بلکه در غیر مستوفی هم در حکم مال میت است و منتقل بورثه نمیشود ما دام که ادای دین نشده باشد

و منتقل بطلبکار هم نمیشود بلکه تعلق حق طلبکاران [illegible] مال ارباب تعلق حق مرتهن است بعین رهن یعنی مرهونه که هرگاه

مال تلف شود باز حق او در ذمه میت میماند نه [illegible] جنایت نه از باب استغراق در عین و نه ارباب تعلق حق غرما بعبید

جانی که هرگاه عبید بمیرد دیگر مولی عبید حقی ندارد و تعلق حق وارث میت بان مال ارباب تعلق حق مالک است

در زکوة بنا بر تعلق زکوة بعین نه بذمه چنانکه اشهر و اقوی است که همین قدر تصرف میشود [illegible] که عوض بود زید

دیگر بدهد و مال [illegible] منصرف شود لهذا اقرار ورثه [illegible] باموال که از زید باشد مال عمرو است اقرار

بر غیر است باشد بلکه بر طلبکاران نیز مسموع نیست هر چند از حیثیت دیگر اقرار بر نفس خود هم باشد والله اعلم

کتاب الیمین والنذر والعهد والایلاء

ایلاء منعقد میشود

در صورت غیبت زوجه و همچنین منعقد میشود در صورتی که شخص حالف [illegible] قصد ضرر رسانیدن بزوجه بوده باشد

باشد یا نه و همچنین ایلاء صورت دارد قبل از عقد یا نه   در ایلاء شرط حضور زوجه در نظر نیست که کسی کرده باشد

و [illegible] حاضر و غایب [illegible] و هرگاه در ایلاء قصد اضرار زوجه نباشد مثل انکه بجهت خوف [illegible] شدن زن [illegible]

[illegible] طفل یا بسبب مرض بودن زن [illegible] در این صورت ایلاء منعقد نمیشود بلکه قصد اضرار شرط است و همچنین

در ایلاء شرط است که زوجه مدخوله باشد و ایلاء قبل از عقد منعقد نیست و [illegible] شرائط ایلاء و حکم ان راجع میشود بمطلق

یمین و ملاحظه احکام و شرائط یمین را باید کرد   هرگاه کسی قسم خورده باشد که [illegible] قسم [illegible] دنیا رجوع

باشد و نیز [illegible] بود و در میان مردم [illegible] کردن [illegible] کردن [illegible] باشد

منعقد میشود یا نه   ظاهر این است که این قسم منعقد نمیشود بلکه باید متعلق قسم راجح باشد بحسب دین و دنیا

هرگاه مرجح باشد بحسب دنیا و مساوی بحسب دین یا مرجح باشد بحسب دین و مساوی بحسب دنیا و ظاهر [illegible] ان است که مساوی

که مساوی طرفین بحسب دنیا و دین هر دو نیز منعقد میشود و خلاف [illegible] نقل نشده بلکه دعوی اجماع هم بر ان شده اگر چه راجح باشد

نظر بدنیا پس بعضی [illegible] نقل کرده اند از اصحاب بعنوان قطع عدم انعقاد و استشکال کرده در صورتی که راجح باشد

بحسب دین اما نه بعنوان وجوب [illegible] باشد بحسب دنیا [illegible] بعضی اخبار گفته است که ظاهر اصحاب عدم انعقاد

است و ظاهر این است که هرگاه مرجوح [illegible] باشد که خلاف تکلیف باشد مثل [illegible] التزام [illegible]

[illegible] میتوان شد باید [illegible] کلام اصحاب [illegible] از این قبیل است بلکه ان

داخل مرجوح دینی است   هرگاه کسی [illegible] کند و [illegible] قسم [illegible] قسم ان مطلق [illegible]

باشند [illegible] شرط رجوع باشند که زوجه [illegible] طلاق [illegible] این زن [illegible] است یا اگر

[illegible] معصیت [illegible] باشد   ظاهر این است که این قسم

منعقد نباشد بجهت [illegible] طلاق [illegible] رجعی [illegible]

ان شده صورت زن [illegible] همچنین ظاهر ان است که [illegible] منعقد نمیشود [illegible]

در [illegible] شرط است و [illegible] حرام نمیشود   هرگاه کسی [illegible] قسم خورد که فلان زن را [illegible] عقد نکند

[illegible] قسم [illegible] منعقد شد [illegible]

[illegible] حرام است ان زن   بر فرض [illegible] منعقد [illegible]

حرام [illegible] نمیشود [illegible] بفعل ان [illegible] میشود   قسم بدون

اذن [illegible] منعقد میشود یا نه   ظاهر عدم انعقاد [illegible] بعض

[illegible] منعقد میشود [illegible] کنند و همچنین

در زوجه و [illegible]   هرگاه زید [illegible] که در نیت نماز و [illegible] بسیار

میکند و تکرار میکند و [illegible] تکبیرة الاحرام [illegible] قسم [illegible]

[illegible] میکنم [illegible] شرک [illegible]

قسم [illegible] بار [illegible] کرد و خلاف

قسم خواهد کرد یا این قسم صحیح است یا نه و هرگاه مخالفت قسم بکند کفاره باید بدهد یا نه [illegible] قسم

او صحیح نیست که کفاره هم در مخالفت ان لازم نمیشود بجهت اینکه یکی از شرایط صحت قسم این است که قصد معتقد [illegible]

ان داشته باشد و جازم نیست بمقتضای ان با وجود علم باینکه بمقتضای ان عمل نمیکند باطن بان دیگر قصد

بعنوان خبر [illegible] نمیخواند و همچنین کفاره در مخالفت چنین قسمی لازم نمیشود چنانکه حق تعالی میفرماید لا یؤاخذکم

الله باللغو فی ایمانکم ولکن یؤاخذکم بما عقدتم الایمان و در ایه دیگر میفرماید ولکن یؤاخذکم بما کسبت قلوبکم والله

و کسب قلب بدان نیست و قصد جازم است و همچنین مراد از عقد قلب بدان قصد جازم است و حکم کردن قصد

است که در ان [illegible] ان است که این داخل لغو در یمین است و [illegible] لغو [illegible] از

ان عادت زبان است بقسم چنانکه عرب میگویند لا والله و بلی والله و از جمله ان است که [illegible] از زبان در اورد

که اینجا کسب لسان است نه کسب قلب و قسم [illegible] جازم نیست [illegible] ان از قبیل کسب لسان است هرگاه [illegible]

دانستی [illegible] ارباب اذعان [illegible] تصدیق [illegible] تصدیق [illegible] نه محض تصور و [illegible] ضرور نیست

بلکه [illegible] ان اذعان و تصدیق [illegible] است که ان فعل [illegible] محض از برای خدا میکنیم

کافیست و [illegible] اکثر الناس تصدیق جازم از برای او حاصل نمیشود بلکه تصدیق بحصول تصور [illegible]

نیست هم از برای او بسیار صعب است پس تکلیف او [illegible] بر محقق است [illegible] باید [illegible] تصدیق [illegible]

و [illegible] صورت [illegible] قسم خوردن او که اعلام نیست

نمیکنیم [illegible] که صورت [illegible] چنانکه طریقه اکثر الناس است و [illegible]

میکنیم پس هرگاه این قصد [illegible] بمقتضای [illegible] اکثر الناس عمل [illegible] نمیکنیم و بعنوان جزم

عازم شود برای مطلب [illegible] از برای تاکید و اهتمام [illegible] قسم صحیح است چون [illegible]

در دین و دنیا و هرگاه مخالفت ان کند عمدا مرتکب گناه و مستلزم کفاره میشود و قسم هم محقق میشود

[illegible] اختیار [illegible] از کثرت [illegible] و [illegible] بر او [illegible] که [illegible] الحال علی

بحکم اکثر الناس [illegible] که درانصورت معلوم نیست که کفاره لازم شود در مخالفت [illegible] هرگاه [illegible]

عس [illegible] ایلاء

[illegible] اذعان [illegible] تصدیق [illegible] یا تصدیق بتصور هم از برای او حاصل نمیشود و باطن بان دارد چنانکه

[illegible] فرض کرده اذعان باینکه عمل بمقتضای [illegible] اکثر الناس خواهم کرد [illegible] از برای او [illegible] خواهد [illegible]

[illegible] مخالفت ان لازم نیست [illegible] قسم از حیث مخالفت قسم نیست

بلکه [illegible] از راه [illegible] است [illegible] و [illegible]

[illegible] قسم [illegible] که اعلام نیست [illegible]

در انوقت [illegible]

چنانکه [illegible]

کرده [illegible] نیست در جواب [illegible] خواهد شد و کلام است میگوید [illegible] قسم

کرده است [illegible] هرگاه این [illegible] از برای او [illegible] قسم خوردن در این باب

در اینصورتها [illegible] خواهد بود و از قبیل [illegible] خواهد شد با شرط است در صحت نذر

[illegible] باشد و بنا بر اشتراط [illegible] هرچند علامه [illegible] و همچنین [illegible]

در [illegible] و بعضی استدلال کرده اند [illegible]

[illegible] الطلاق [illegible]

[illegible] حقیقت [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بر سر آن زنان ... که در حالات ... باشد از ... [illegible]

منصرف بآن میشود و در اینجا هم باید منصرف ... [illegible]

... آنست که باذن والد ... بجهة آن لزوم و وجوب و ترتب کفاره ... [illegible]

زنان ... [illegible] ... الیمین ... [illegible]

السکران ... [illegible]

... روایة حسن بن علی عن ابی الحسن علیه السلام ... [illegible]

[illegible]

در عنوان ... [illegible] ... لازم است ... [illegible]

[illegible]

در انعقاد نذر در زمان معین و مکان معین هرچند [illegible] از جمله انعقاد [illegible] از مسالک ظاهر میشود بلکه در این هم خلاف [illegible] در مکان

و بعد حال از ظاهر قول او حال است و دلیل آن همان است که مذکور شد و علما را بر همه گفته اند و در مقام عدم فرق کرده اند زمان یعنی نماز

و روزه و مانند صدقه چنانکه [illegible] در شرایع در نماز و روزه تردد و توقف کرده اند و در صدقه جزم بتعیین کرده و جمله از

تصدق در مکان معین تصدق بر اهل آن مکان است پس آن در حق تخصیص مذکور است که جهت خاصه وجه نیست عدول

بدیگری هرچند افضل باشد بخلاف نماز و روزه زیرا که [illegible] عبادت را [illegible] هستند و تفاضل [illegible] از زمان

از منه [illegible] و مکان [illegible] پس هرگاه نذر کنند در مکانی [illegible] منعقد نخواهد شد و جواب این از آنچه پیش

گفتیم [illegible] و تحقیق مقام اینست که معتبر در متعلق نذر اینست که فعل آن راجح بر ترک آن باشد نه آنکه فعل آن ارجح

از فعل غیر آن باشد و در این معنی فرقی ما بین صدقه و غیر آن نیست و فرقی ما بین مکان و زمان [illegible] دارد [illegible]

نیست و بدانکه [illegible] تصدق با اهل آن مکان باشد پس [illegible] اهل آن مکان [illegible] نیست و ظاهر اینست که [illegible] اهل [illegible]

آن مکان دادن کافی [illegible] پس اگر معین باشد زمان آن نیز و [illegible] کرده باشد کفاره لازم میشود و علما را بر لزوم اعاده

در آن مکان و در صورت عدم تمکن اعاده [illegible] سابق فرض کردیم در نماز و روزه [illegible] لزوم اعاده [illegible]

نیست و بدانکه اطلاق [illegible] در مکان معین [illegible] میشود [illegible] در آن مکان باشد هرچند از اهل آنجا نباشد [illegible]

که فقیر هم [illegible] باشد [illegible] صدقه [illegible] چنانکه در کتب [illegible] ان کرده اند [illegible] باشد که [illegible]

کنند بر فقرا [illegible] بلد یا فقرای اهل بلد یا عموم اهل بلد نه غربا و همچنین است کلام در آنکه [illegible] بگوید این

و مال [illegible] تصدق کن [illegible] هرگاه شخص صوم شهر [illegible] کند متعلق بر وقوع فعل یا بر ترک فعل و بعد فعل [illegible]

نعمت [illegible] او در صوم متعلق [illegible] شود یا چنین صورت [illegible] او هم هرگاه در حضر [illegible] و [illegible] زمان

در [illegible] گرفت و اگر چه [illegible] باختیار [illegible] هرگاه خواهد [illegible] میتواند [illegible] یا [illegible] در سفر میشود

گرفت باشد و اگر چه [illegible] از تقسیم [illegible] در [illegible] میشود و هرگاه چنین صورت [illegible] ترک [illegible]

[illegible] از [illegible] از هر [illegible] باید [illegible] باید بود و یا فرقی هست [illegible]

[illegible] صوم [illegible] طریق مذکور [illegible] الفصل [illegible] طریق [illegible] صوم [illegible]

[illegible] ایام [illegible] و بالجمله [illegible] فرقی ما بین این هست که اجرا [illegible] مقصود [illegible] با اعاده و دیگر هرگاه

چنین صورت ترک شود یا قضا آن واجب است یا نه [illegible] روزه نذر [illegible] میتوان گرفت [illegible] و در حال

[illegible] کرده [illegible] ثامنها باید دانست که [illegible] روزه بگیرد خواه [illegible] خواه [illegible]

[illegible] ترک [illegible] در آن لازم نیست [illegible] قید [illegible] کرده [illegible] و در صورت اطلاق [illegible]

[illegible] وقت خواهد [illegible] لازم نیست و [illegible] هرچند [illegible]

[illegible] پس در [illegible] هرچند [illegible] تاسعها هرگاه قصد تتابع کرد

[illegible] بیچ نیز هر وقت خواهد [illegible] و لیکن باید [illegible] پانزده روز [illegible] گرفته [illegible] زمان

[illegible] واجب نیست که [illegible] خواه باختیار [illegible] یا باضطرار بلکه در حکم [illegible]

[illegible] یک روز [illegible] و لیکن [illegible] اینست که [illegible]

معصیت بودن [illegible] عدم [illegible] است عاشرها هرگاه تعیین کند [illegible]

کند [illegible] واجب [illegible] بعد حصول آن فعل [illegible] کرده [illegible]

[illegible] واجب [illegible] در صورت [illegible] نیست [illegible] و [illegible] مطلق [illegible] آن

موجب کفاره است و هرگاه [illegible] هم میشود [illegible] واجب نیست [illegible] قضای [illegible] روز [illegible] واجب است

[illegible] در صورت [illegible] است [illegible] در حکم [illegible] است [illegible]

[illegible] و [illegible] کفاره [illegible] و در حکم [illegible] هرگاه [illegible] روزه بگیرد و ترک کند

روزه [illegible] وقت آن [illegible] پس هرگاه روزه [illegible] روز [illegible] در این صورت [illegible]

[illegible] واجب [illegible] لازم نیست [illegible] روز [illegible] لازم نیست [illegible] حادی عشرها [illegible]

[illegible] میشود [illegible] کفاره [illegible] لازم نیست [illegible] روزه [illegible] دارد [illegible] معین

روزه [illegible] لازم است [illegible]

[illegible] روزه [illegible] ترک [illegible]

[illegible]

کتاب المطاعم والمشارب والصید والذبایح

بعرض می‌رساند که در رسالهٔ سابق در خصوص [illegible]

[illegible] حرام می‌شود [illegible] حلال می‌شود [illegible]

[illegible] علیهم السلام [illegible]

[illegible]

ان ... [illegible] ... منصوص نیست ... تقریر امام ... [illegible] ... دلیل ... حرمت ... [illegible]

[illegible] ... حلال ... [illegible] ... حلال ... حرام ... [illegible]

[illegible] ... حلال ... [illegible] ... سوال ... [illegible]

[illegible] ... حرام ... [illegible]

[illegible]

[illegible] ... حرمت ... [illegible]

[illegible] ... سوال ... روایت ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ... حلال ... [illegible]

[illegible]

[illegible] ... حلال ... [illegible]

[illegible] ... حرام ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مطاعم و مشارب و ذبایح

و ... صدوق ... [illegible] ... ابن ابی عمیر ... روایت ... [illegible]

[illegible]

[illegible] ... علیهم السلام ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ... علیهم السلام ...

[illegible] ... حلال ... [illegible]

[illegible]

[illegible] ... حرام ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ... حرام ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بکم دارد و در بیان نخع کلام است [illegible] در بعضی انعام [illegible] نیز شنیع از این [illegible]
در جلد و علیه او همچنین [illegible] و خلاف [illegible] است بر حرمت انعام باخره و نخع و لکن چون اصل اباحت و برائت و دلیل [illegible] است
و اخبار مسند هم ضعیفند [illegible] در اکثر انعام معلوم نیست حکم بر حرمت [illegible] و لکن احوط اجتناب است
بلکه تاکید در احتیاط است چون نسبت حرمت با کثر علما داده اند و اخبار هم سبب [illegible] میکردد و [illegible] نقل
اجماع است و ظاهر اینست که حرمت مذکورات مختص حیوانات سر بریده [illegible] و [illegible]

بانخع

انعام تحقق [illegible] مسئله هرگاه سر کوسفند [illegible] از بعضی جدا شود حرام میشود یا نه هرگاه
[illegible] نخع مطلقا [illegible] و هرگاه [illegible] انظار حرمت ابن [illegible] است و لکن ذبیحه حرام نمیشود [illegible] و همچنین [illegible]
که حرام است [illegible] ذبیحه حرام نمیشود مسئله [illegible] است مسئله [illegible]
است یا نه [illegible] اطراف [illegible] اعتبار [illegible] است
و لکن [illegible] حیوان در جان دادن است [illegible] و اما هرگاه حرام
کرد این حیوان [illegible] ذبح [illegible] ندارد [illegible] اعتبار [illegible] باید چنان [illegible]
[illegible] حکم [illegible] کند [illegible] و خون [illegible]
بیاید [illegible] حرکت [illegible] حیوان حلال [illegible]
[illegible] کند [illegible] مسئله [illegible] حیوان [illegible] ذبح [illegible]
ذبح در شرع چه قدر است [illegible] است [illegible] قطع [illegible]
با کفتن بسم الله و مراد از چهار عضو [illegible] حلقوم است که راه نفس [illegible] میکویند و دوم مری است

دوم

[illegible] و سیم و چهارم [illegible] که در طرفین حلقوم [illegible] و وجوب
قطع تمام این چهار عضو [illegible] حلال نمیشود و باید [illegible] قطع در ذبح
[illegible] حیوان قطع کند [illegible] قلیل [illegible]
[illegible] هرگاه [illegible] حلقوم [illegible] حرام میشود و هرگاه [illegible] باید [illegible]

[illegible] حرام [illegible] ذبح [illegible] طفل [illegible]
[illegible] صورت دارد [illegible] حرمت [illegible] پس [illegible]
[illegible] هرگاه پدر [illegible] پسر [illegible]
[illegible] و همچنین [illegible] عدم [illegible] و هرگاه [illegible] عدم [illegible] باشند
احوط اجتناب است [illegible] حیوانات هرگاه [illegible] ذبح کرده [illegible] حرکت کند که
[illegible] هیچ حرکت [illegible] حرکت قلیل
[illegible] صورت دارد و هرگاه یک [illegible] ذبح [illegible]
[illegible] صورت دارد [illegible] بعضی [illegible]
[illegible] حرکت کند [illegible] و لکن احوط این است که [illegible]
جواب [illegible] قطع [illegible] حلقوم [illegible]
نفس است و دوم [illegible] و سیم و چهارم [illegible] که [illegible]
[illegible] باید [illegible] حرام است و باید
[illegible] صورت ندارد [illegible] حیوانات ماکول [illegible]
خورده باشد [illegible] مطلق جلد حیوان ماکول [illegible] حرمت [illegible] فرج [illegible]
کوشت [illegible] خوردن [illegible] هرگاه [illegible] چه قدر [illegible]
[illegible] کوشت [illegible] میشود در صورت [illegible] قوت [illegible]
قوت [illegible] حرام میشود [illegible] کوشت [illegible] پس [illegible] در هیچ وقت ثابت نیست [illegible]
[illegible] است [illegible] کوشت [illegible] در تحقق آن [illegible]
در خصوص [illegible] انکور [illegible] شیره [illegible] انکور [illegible]
[illegible] انکور [illegible] ظروف [illegible]

ازخاک معمور که کرده اند که بدون آن خاک شیره سرش غلیظ [illegible] میشود و شیرین نمیشود در میان ظروف ریخته با عصیر مخلوط
و ممزوج میشود بعد عصیر مخلوط مزبور [illegible] هرگاه شیره بغلظت خواسته باشند بیک ریخته قدری میجوشانند و هرگاه شیره رقیق
خواسته باشند نمیجوشانند بعد بقدر [illegible] جوشیده یا جوشیده [illegible] و در توبره از پلاس یا شال ریخته در میان ظرفها آویزان
میکنند تا صاف میشود و در دیگ میریزند تا ثلثان نقص شود [illegible] میشود و بعد از آن [illegible] وقت محسوس نمیشود
و لیکن خاک [illegible] باقیست که [illegible] شربت [illegible] محسوس [illegible] حال [illegible] غیر محسوس و خاک محسوس
یا غیر محسوس [illegible] یا تخم انگور که پیش از ذهاب ثلثین با شیره مرکب [illegible] مخلوط [illegible]
یا [illegible] درست [illegible] شیره میشوند یا نه و بر فرض نجاست [illegible] در احتراز [illegible] لازم آید و بر فرض
طهارت چه فرق است [illegible] و چه [illegible] به پاکی و یا [illegible] پیش از ذهاب ثلثین ریخته شوند

اظهر در نظر حقیر این است که همین که اصل عصیر ثلثین او رفت پاک میشود و حلال میشود و آن
اجسام [illegible] بسبب غلیان نجس شده بودند که در میان او بوده اند همه پاک گردد خواه آب و خواه خاک و خواه [illegible]
و خواه [illegible] و خواه غیر آن والله العالم و دیگر حکم بطهارت او و آلات و ادوات [illegible] بعد از ذهاب
ثلثین [illegible] یا [illegible] [illegible] مباشر و آلات [illegible] که [illegible] یا [illegible] و [illegible] آلات
[illegible] وقت [illegible] هرگاه چند [illegible] در [illegible] باشد و [illegible] ذهاب [illegible] کفایت
از [illegible] و [illegible] بدون [illegible] مباشر [illegible] نجس [illegible] باید [illegible] تطهیر نموده [illegible]
و [illegible] فرق است [illegible] نجس [illegible] والله اظهر در نزد حقیر چنانکه [illegible]
اصحاب است [illegible] ذهاب ثلثین عصیر بعد غلیان [illegible] شود مثل جوشیدن با آتش یا با آفتاب یا باد
و هوا همین که ثلثین رفت کافیست و فرقی نیست که با آتش باشد و غیر آن پس هرگاه قطره از عصیر در حال
غلیان [illegible] چند [illegible] شیره [illegible] باشد که [illegible] و خشکیده [illegible]
ثلثین آن پاک میشود و از کلام صاحب [illegible] کفتیم که خشکیده [illegible] قطره [illegible] پاک شد [illegible]
مذهب اصحاب است [illegible] [illegible] بعد حال چون [illegible] نجاست عصیر قبول اصحاب است

طعام و [illegible] و [illegible]

[illegible]

اصحاب است پس [illegible] در این [illegible] کافیست پس [illegible] معلوم شد که بعد از ذهاب ثلثین است پس هرگاه فرض
کنیم که در [illegible] قطره از عصیر جوشان [illegible] بعد ذهاب ثلثین عصیر هنوز ثلثین قطره نرفته
باشد باز نجس است و هرگاه [illegible] قطره [illegible] ثلثین [illegible] باشد و [illegible] ثلثین [illegible] ذهاب
ثلثین اصل عصیر پاک خواهد بود و [illegible] که انگور [illegible] عصیر
[illegible] در ظرف [illegible] که [illegible] بعد از [illegible] بعد عصیر [illegible] از
از جوش [illegible] میرسانند [illegible] و در [illegible] اول شراب میشود و بعد سرکه میشود و هرگاه [illegible]
جوشش [illegible] شراب شده [illegible] نجس میشود و بعد از انتقال سرکه پاک میشود یا نه [illegible]
انگور بعد جوشش [illegible] شده سرکه شد حلال است و پاک است و پوست انگور و تخم که در آن است هم پاک
میشوند و همچنین هرگاه [illegible] در این [illegible] پاک میشود و مثل [illegible] و [illegible] و [illegible] خواه
از [illegible] سرکه شدن [illegible] ریخته باشند [illegible] عصیر انگور هرگاه بآتش بجوشد و غلیان آید نجس است
یا نه [illegible] جوش آید نجس میشود و هر چند بسبب [illegible] در آن هرگاه بعض از
از خوشه انگور در [illegible] با اعتبار [illegible] یا حرارت هوا یا بسبب دیگر [illegible] آن چه صورت دارد

حرارت

هرگاه معلوم [illegible] که در آفتاب [illegible] حلال است [illegible] و اگر معلوم شود که [illegible]
پس اگر [illegible] حلال است و الا فلا هرگاه انگور [illegible] هرگاه [illegible] از
از [illegible] شدن بعد [illegible] روز [illegible] روز [illegible] نجس و حرام است یا نه [illegible] دارد یا نه
چنانکه گفتیم هرگاه [illegible] است [illegible] حلال نیست و در [illegible] اطلاق [illegible] است
و در [illegible] [illegible] نیست [illegible] مثل [illegible]
و [illegible] است یا نه [illegible] انگور [illegible] نیست [illegible] هرگاه [illegible]
[illegible] نیست و [illegible] گفته [illegible] میشود [illegible]
حلال است یا نه [illegible] حلال است [illegible]

هرگاه شخصی حیوانی را ذبح شرعی نماید و بسم الله گفته باشد [illegible] حلال است یا نه و هرگاه در صورتها [illegible] دو زن شهادت دهند
که بسم الله گفته است چه صورت دارد — جواب حلال است خصوصاً در صورتی که [illegible] بسم الله [illegible] حلال
[illegible] در آن وقت [illegible] هرگاه فراموش کند بسم الله را [illegible] هم حلال است [illegible]
[illegible] در وقت [illegible] گوشت بسم الله [illegible]
هرگاه [illegible] طفل [illegible] — [illegible]
[illegible] — [illegible] برادران [illegible] خوردن [illegible] چنانچه مشهور [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] حرام است [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] والله اعلم [illegible]

کتاب النکاح

هرگاه زوجه زید عمرو برادر خود [illegible] حرام میشود یا نه
[illegible] حرام میشود [illegible] فرزند رضاعی زید میشود و زید پدر رضاعی او میشود و این

و این زوجه که مرضعه برادر خود است [illegible] پس باید [illegible] رضاعی [illegible]
[illegible] رضاع [illegible] نسب [illegible] حرام است
پس باید در رضاع [illegible] — [illegible]
[illegible]
[illegible] رضاع [illegible] حرام است [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] رضاع حرام است [illegible]

که مادر و پدر و مهر زن دو بیست بلکه ما اعتبار اسمیست که با دختر اولست با زن پسر او و انیها در رضاع حرام نیستند با وجود ...

حرمت زن پسر او را ه معلومست که نسب پس معیار صدق عنوانات نسبیه است نه آنچه در بعضی اوقات یافت شده موافق

بانچه یافته در مصداق و از این جهت اشد باز هست و علامه ما و رکشری رضوان ... از ان علیه حرم

ما از رضاع ما حرم من النسب ... تحقیق ... عنوانات

نه مطلق مصادیق متوافقه اتفاقیه از برای بعضی از جمله مهمات ... و این حقیر فروع بسیار از برای آن در رضاع بیان کردم

و سبب آن احکام منفاوت میشود ... ما لا حکام ... هرگاه شوهر زینب بعد ...

و در این وقت در منزل ... بود ... و بعد از اخبار ... از برای زینب علم حاصل شد به فوت

زوج خود و ... جز فوت ... میشوانند ... کنند یا نه ... و در این ... که علم

بجهت او حاصل نشد النفات بحصول علم از برای زینب میتوانند کرد ... بکیرد یا نه و ... حاصل است

کسی که علم برای او حاصل نشد ... از جانب زینب در اجرای صیغه بانه میشود زینب

بلند و ... در صورت ... میشود ... علم قطعی بکذب او حاصل شود

و هرگاه زینب ادعا کند که ... کسی که ... از حال او مطلع نیست جایز است که ... بکیرد و ... کسی که

کرد و کیل میشود در اجرای صیغه و ... که ... او را ... بفوت زوج حاصل ... هم ...

که میتوانند اعتماد کنند بر دعوی زینب علم بفوت زوج ... و او را ... بکیرد ... است که میتوانند اعتماد

کنند بر دعوی زینب علم بفوت زوج ... و او را بکیرد ... کسی است که علم ندارد

در اجرای صیغه خصوص هرگاه ... و کیل ... بفوت ... و خصوص هرگاه

زینب ... و ... است که ... کنند ... حقیقت ... و کسی را وکیل

کنند در اجرای صیغه که مطلع ... بر حال ... هرگاه کسی زن ... طلاق بدهد

و آن زن ادعا کند که ... از رجوع ... بعد از ... طلاق ... شود یا

قرار مطلق ... شود یا نه ... در ... و عبارت بسیار از فقها ...

ملاقات ... و ارزو مثل عبارت ... و شرایع ... و در منهاج ... که مذکور ... بر تحقیق کرده ...

و الطلاق فاعتدت ثم جاءت ... و قصر ... المحرر ... به ... و ... عمل ... الطلاق

القصر ... بجهت ... الوطی ... نه طلاق ... طلاق در ... قصه

بانه ... و طلاق ... که ... کنند و ... است ...

بر تحقیق بجهت الکمرا ... شرع است ... متصل بطلاق ... ولد ...

در علم ... است ... ولد ... بعد ... و قصر ... طلاق

بلکه ... در این صورت ولد ملحق باو نمیشود ... در صورت ... حضانت ... مادر ...

خلاف ... هرگاه ... بگوید ... حضانت طفل ... میکنم ... طفل ... میکنم ... بکوید

که حضانت طفل ... میکنم و نفقه طفل ... هم ... میکنم ... که طفل ... بر ...

بانه ... حضانت حق مادر است و طفل ... نفقه او ... حق ...

مادر نمیشود ... رضاع ... هرگاه ... اجرت ... اجرت ...

اجرت ... طفل ... بکیرد ... در این صورت ...

از اقارب با اجانب ... حق حضانت مادر ساقط کند ... رضاع حق ... است ... حضانت

حق جدا ... رضاع ... حق حضانت ساقط شود ... حق رضاع

اوس ... حق حضانت ساقط ... حضانت طفل ... در صورت ...

... حضانت ... رضاع ... حضانت ...

... بنفقه ... حق حضانت ...

با مادر ... اجرت ... رضاع ... حق حضانت ... اجرت ...

که ... در صورت ... در رضاع ... حق ... میتوانیم

بکوییم در مسئله رضاع که ... طفل ... اجرت رضاع ... طلاق ... هرگاه ...

یا ایجاب بر سبیل طلاق واقع شود یا بگو از آن اجر [illegible] در حین خطبه میتوان مقدم داشت بر قبول [illegible] بنابر اشهر اتفاقی نیست
[illegible] بانی و الی حصر آنکه [illegible] در بعض الفاظ است و اتفاق بر وجوب بودن و عدم قبول فرزند [illegible] و یا فقط جواز در حال [illegible]
و در افراد الفاظ [illegible] باید [illegible] اختیار [illegible] اصطلاح او بانی [illegible] شیش از این نیست که در صورت [illegible]
بانی و در رتبه اتفاقی [illegible] افراد و [illegible] او ثبت دارد و [illegible] در برابر او قرار داده [illegible]
منفق ندارد [illegible] صفات که در آن [illegible] است و [illegible] کرسه در آن [illegible] نیست و [illegible] و الفاظ [illegible]
اسقاط آن نمیشود و السلام هرگاه زوجه بر [illegible] باشد و خلع بود او زوج [illegible] میکند در [illegible] و قیمت [illegible]
لا میتوان جبراً از او گرفت [illegible] نیست که [illegible] در [illegible] زوج لازم نیست و این [illegible] نفقه نیست و
[illegible] اجرت [illegible] اجرت تمام [illegible] او باشد و از برای [illegible] باشد [illegible] علامه در قواعد [illegible]
تصریح با [illegible] کرده هرگاه زید خطبه کند دختر عمرو را و عمرو با او [illegible] قرار دهد که زید اجیر او شود [illegible]
در مدت سه سال و بعد از آن عقد واقع شود این عقد صحیح است و شرط لازم است یا نه هرگاه این گفتگو [illegible]
زید و عمرو شود قبل از اجرای عقد و در ضمن عقد شرط نشود [illegible] ایجاب و قبول [illegible] عدم لزوم شرط [illegible]
صحت عقد است و اما هرگاه در [illegible] به قبول شرط [illegible] در خصوص لزوم این شرط خاص [illegible] جهت از
[illegible] جهت اول آنکه [illegible] است اجیر شدن زوج از برای پدر [illegible] در [illegible] مشهور علما
اینست که در شرع [illegible] نیست بلکه [illegible] اجماع بر آن [illegible] است و لکن [illegible] مسلم است که مراد [illegible] در این فتوی
و [illegible] روایت [illegible] اینست که [illegible] او را اجیر کنند در از [illegible] زوجه [illegible] مشغول [illegible]
صیغه [illegible] پدر او [illegible] عقد کنند در عوض این اجاره [illegible] در صورتی که زوجه [illegible] عوض شود [illegible] نفع باشد هر چند
عاید پدر او میشود [illegible] هرگاه این [illegible] دیگر هم در [illegible] باشد در بطلان آن [illegible]
و روایت دلالت بر آن ندارد و [illegible] منقول و فتاوی هم [illegible] آن نمیکنند و دویم آنکه صاحب [illegible]
هم وارد شده است [illegible] که هرگاه مردی زنی را بگیرد و مهر او [illegible] کند و از برای پدر او هم ده [illegible]
[illegible] مهر [illegible] و آنچه از برای پدر او قرار داده [illegible] است و فقها هم بر طبق آن فتوی داده اند و [illegible]

خلافی هم ندارند و لکن حق اینست که مراد از حدیث و فتاوی فقها [illegible] آنست که هرگاه بضع هر یک در برابر بضع دیگری باشد
بعضی [illegible] عوض بضع زوجه قرار داده [illegible] بعض [illegible] و بعضی از برای پدر او [illegible]
[illegible] از برای زوجه قرار داده باشد و زوجه بعضی [illegible] شرط کنند در ضمن عقد که از برای پدر او [illegible] بعضی [illegible]
تصریح کرده اند که مراد [illegible] روایت هم [illegible] است و فرق اینست که در صورت اول آنچه [illegible] از برای
پدر قرار داده [illegible] مهر نیست پس [illegible] در مقابل بضع قرار داده [illegible] صحیح نیست بجهت آنکه آنچه در برابر بضع
قرار میدهند مهر است و [illegible] ندارد و [illegible] پس آنچه از برای پدر قرار داده [illegible] ندارد و در
در صورت ثانیه شرط داخل مهر میشود و مجموع مهر است و مانعی نیست از آنکه زوجه بعض از مهر را [illegible] شرط کند
از برای پدرش بجهت آنکه [illegible] نفع آن باز عاید زوجه میشود مثل آنکه پدرش [illegible] بسبب [illegible] نفقه او
از گردن او ساقط میشود [illegible] آنکه زن [illegible] کند و [illegible] باشد و [illegible] کنند [illegible] حاصل
نفقه طرفین [illegible] پس [illegible] شرط [illegible] از برای پدر در ضمن عقد هم صحیح [illegible] در [illegible] است
اینست و لکن [illegible] مطلق است و تقیید [illegible] در [illegible] و کفایه [illegible] است در صورتی
[illegible] که در عقد از برای پدر [illegible] قرار [illegible] زوجه مهر [illegible]
[illegible] است پس از [illegible] که مجموع داخل مهر میشود و در [illegible] عقد بدون آن [illegible] است پس [illegible]
[illegible] مهر و [illegible] آنچه برای زوجه نام برده بلکه [illegible] آنچه برای پدر نام برده [illegible] از اصل
فاسد شود و رجوع [illegible] شود و نظر [illegible] روایت [illegible] منع میشود و آنچه [illegible] در [illegible]
اختیار کردیم [illegible] میشود که هر زن [illegible] بکنند و شرط کنند که ده [illegible] از [illegible]
پدر او بدهند که در [illegible] هر چند مشهور [illegible] عدم صحت شرط است و لکن [illegible] از [illegible]
آن [illegible] است و [illegible] اقرب است بجهت آنکه شرطیست که زوجه در حال [illegible] میکند و الناس مسلطون علی اموالهم
هرگاه زوج بعد از دخول بر زوجه فوت شود زوجه مستحق تمام مهر است یا نصف و هرگاه زوجه قبل از
دخول فوت شود آیا مستحق تمام مهر است یا نصف هر چند مشهور میان علما اینست که تمام [illegible] در صورت

اوساوطاوابه واستحباب هم منقول از ایشان است و حضرت رحمیه و غیر صحیحه هم دلالت بر آن دارد و بعضی از ایشان تصریح است بانکه ا

اخبار غیر ایشان تنصیف دارد و شیخ از بعضی روایت است و لام فرموده است که تنصیف در طلاق گفته ایم و آنها در روایت

روایت کرده اند و لیکن احادیث بسیار صحیح و غیر صحیح که نزدیک بحد تواتر است دلالت دارند بر تنصیف و صدوق

در مقنع و ابن بابویه شیخ و علامه و کلینی هم این است چون اقتصار بنقل این اخبار کرده و همچنین صدوق در من لا یحضره الفقیه

و صاحب کفایه این قول را نسبت باکثر متاخرین القدماء و اصحاب داده اند و از جمعی از متاخرین قول باین نقل شده و شیخ

حر عاملی در وسائل این اخبار را و اخبار را حمل بر تقیه کرده و همچنین صاحب کفایه و غیر او چون این مذهب اکثر عامه است پس

مرجح قول اول اصحاب و موافقت ظاهر کتاب و کثرت بین الاصحاب و اجماع منقول چنانکه سید در مسائل ناصریه

نقل کرده و مرجح ثانی مخالفت عامه و کثرت اخبار و صراحت و وضوح دلالت آنها و از جمله [illegible] در اخبار او

و مسند [illegible] از [illegible] نیست و احوط بنا بر [illegible] است بر تنصیف و اگر عمل شود شاید علی بقول مشهور [illegible]

مسئله دوم پس از اکثر اصحاب نیز نقل شیخ قول تمام مهر نقل با صدوق و علامه و جمعی از اصحاب بر تنصیف

شده بجهت اخبار معتبره و در این معارض از جانب اخبار نیست و علامه اگر اطلاق و دانسته باشد معتقد [illegible]

بود با اخبار کثیره پس اقوی قول ثانی است هرگاه زید جاریه عمرو را عقد نماید و بعد از آن بخرد آن جاریه

گفته اند که آن جاریه بسبب عقد بر او حلال شده نمیشود که بسبب ملک یمین حلال شود و چه این هر دو سبب است

بعضی این سخن را که گفته است و در کی است و این سخن اصلا ندارد بجا مالک شدن احد زوجین دیگری را موجب بطلان

عقد میشود بلا خلاف و ملکیه زوج کافی نیست در حلال بودن وطی زوجه بسبب ملک کو بسبب عقد بنا بر آنچه در

صورت عکس که زوجه زوج را بخرد دیگر وطی حلال نیست بسبب آنکه عقد باطل شده و تقدم زن بر زن حلال نیست

بسبب ملک و شاید مراد ایشان که او عزم ده است آن مسئله که هرگاه دو شریک در یک کنیز عقد کنند کنیز را بر

شخصی و بعد از آن اصحاب حصه یکی از دو شریک را بخرد در این مشهور عدم بقای حلیت است بجهت بطلان عقد بسبب

مالک شدن نصف حلال نمیشود وطی و بعضی گفته اند استصحاب آن شریک دیگر عقد بر او کافی نیست و آن ضعیف است

و این مسئله مبنی است بر عدم جواز تبعیض سبب حلیه باید حلیت فرج یا بزوجیت باشد یا بملک یمین و در کتب آن را

و در کتب آنها و غیر [illegible] انا ر [illegible] است و انچه و اخبار [illegible] بر آن دارد و همچنین خلاف کرده اند اگر آن شریک دیگر حلال کند وطی

او را و مشهور بنا بر حرمت است و این اولی است از آنکه این حرمت است و قول او قوی دارد نظر بحدیث صحیح و قول اکثر اصحاب است و همچنین

هرگاه کنیز بعضی از او آزاد باشد و دیگران بعضی دیگر او را بخرد که عقد حلال نمیشود و بسبب ملک بعضی هم وطی حلال نیست بجهت

خلاف کرده اند در صورتی که کنیز با قابل خود مهایات کنند یعنی یک روز از برای خود قرار دهد و یک روز از برای او و خلاف

کرده اند که در روز نوبت خود متعه کند متوالی آن کنیز را بایه مشهور عدم جواز است و بعضی جایز گردانیده اند نظر بحدیث صحیحی که دلالت

بر آن دارد و محقق در نافع متردد است نظر بالفاظ آن حدیث صحیح و نظر باینکه تبعیض سبب لازم میاید و در حکم متعه فرج

در ایام مهایات نیست و اگر نه لازم میاید که تواند در روز خود متعه بدیگری هم بکند و آن ظاهرا باطل است بالاتفاق چنانکه

در مسالک و غیر آن دعوی اتفاق بر آن شده و در روایت تصریح بعدم جواز در آن صحیح و بطلان صورت دوم بالسبب تبعیض منعقد

بطلان آن هم نیز نمیشود زید هرگاه ادعا کند که عمرو او را تزویج کرده و خلاف آن و از منشار عقد

زید برای عقد کافی نمیشود و زید هم اعتراف کند که حقیقت چه است آیا عقد کدام صحیح است و کدام باطل عقد زید

صحیح است و زید زوجه او است و آنها هر دو باید تا دعوی عمرو را ثابت نکنند بعقد عقد بر وجه صحیح نشود او صحیح نیست

بنا اگر عمرو ادعا کند بر زید که تو علم داری بسبقت عقد من شرط قسم بر نفی العلم بر او وارد است و اما کفایت اعتراف در سبقت

عقد عمرو پس بدان جهت فرق میاید و اما بطلان عقد او نمیشود چون که اقرار است بر غیر و آن مسموع نیست و اصل آن دلیل است

بنا بر اشکال در اینجا است که آیا دعوی عمرو در صورت معلق مسموع نیست نسبت بزید تا مسموع است و لکن از ظهور بر زوجه نمی دارد

و این حکم متفق در این مسئله در آن است که مطلقا مسموع نیست بجهت آنکه دعوی بر عالم و در وقتی که کوشش سیده بود

و مشهور به آن شیئی که مدعا بر آن مترتب شود و در آنجا دعوی صحیح نیست الا مترتب نمیشود بجهت آنکه اگر زوجه اقرار

کند بر زوجیت او نفعی بمدعی نمی رسد چون اقرار بر غیر است و مسموع نیست و اگر انکار کند و قسم متوجه او نشود و قسم

رد کند بر مدعی و مدعی قسم بخورد باز نفعی بمدعی نمیرسد بجهت آنکه قسم رد شده خواه منزله اقرار منکر باشد و خواه

بمنزله بینه مدعی هر دو یا باید میکنند و نفعی بمدعی و در مسئله پس نفعی نخواهد داشت بر او مسئله و بر جمعی از اصحاب نقل

کرده اند قول بسماع دعوی بجهت آنکه فایده بر آن مترتب میشود و آن فایده آن است که هرگاه زوجه اقرار کند بعقد او

لازم میشود برای اینکه مهر المثل [illegible] بعد از وجوه [illegible] اقرار خود تفویت بضع [illegible] ازاو کرده و دعوای شرعا بسبب [illegible] که [illegible] و نفس

و عوض بضع مهر المثل است [illegible] و هرگاه کسی [illegible] و بعد از بیع اقرار کند [illegible]

باید غرامت [illegible] از اینجا [illegible] که منافع بضع [illegible] میشود [illegible] بضع [illegible]

میشود [illegible] منافع بضع [illegible] حق است [illegible]

[illegible] از طرف [illegible]

مهر المثل [illegible] از طرف [illegible]

[illegible]

نکاح

[illegible] و مهر [illegible] صورت [illegible] دعوی [illegible]

بعد از فوت [illegible] بعد از فوت [illegible] ولد

[illegible]

[illegible] زید [illegible]

[illegible] طلاق [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] جنون [illegible] عقد [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] طلاق [illegible]

[illegible]

[illegible] فسخ [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] عقد [illegible]

[illegible]

کو مستفاد قدیم نداشته اند را در حین عقد   شرط نیست تعیین مدت صحیح در نزد متقدمین در حال عقد و العمل در نزد ایشان
و بین زید و عمرو کافی نیست و الا باطل است که تعیین مدت عدم عاج در نزد ... او باطل است نکاح و حال آنکه تصریح کرده اند
با آنکه هرگاه اهل مدت ... قرار دهند باطل است چون ... و حال آنکه این ... است از ...
چون ... ظهور دارد در نزد متقدمین تحقیقا بخلاف ... که هیچ معلوم نیست   هرگاه کسی ...
بگوید که او فرزند من نیست یا ملحق او مشروط است   به آنکه هرگاه فرزند از زن ... نکاح بدر ... و ملحق
نکاح که زنا ... یا بعکس از زمان دخول با او شش ماه گذشته و زیاده از اقصی مدت حمل نگذشته باشد ملحق میشود به او
هرچند در این ... دیگری ... زنا کرده باشد ... جهت ... واجب است که او را ولد خود
داند و حرام است بر او که او را از خود نفی کند ... بگوید این فرزند من نیست ... از او منتفی نمیشود
و ملحق باو میشود و میراث از طرفین ثابت است ... لعان ... بعد از لعان آن ولد از او منتفی میشود و اگر در بین
لعان هم تکذیب خود کند ... ملحق است باو و از طرفین میراث میبرند و اگر بعد لعان تکذیب خود کند ولد ملحق میشود
باو ... ولد از او میراث میبرد ولیکن او از ولد میراث نمیبرد و همچنین ... میراث او ... اخوال ...
... و هرگاه فرزند ... ملحق ... سال ... ملحق میشود باو و ... نیست ...
... علم ... باو ... منتفی میشود ... و ... و ... اطلاع کرده اند
و ... لعان ... هرگاه ... ولد ... است ملحق میشود باو و ولد ... منتفی
... از طرفین ... و ... اقرار العقلاء ... و ... تفصیل ...
چنانکه ذکر کردیم ... که ولد ... میراث ببرد بخلاف ... ولد ... مشهور
اینست که ... علم ... و خلاف ... لعان ... در آن خلاف ... و ...
ملحق ... و ... است از ... قول ... مشهور است ... اخبار ...
و دلالت دارد ... اول ... از ... ولد ... کرد اول
اعتراف ... بکنند ... قبول ... و ... موقوف
واحده

... و ما التوفیق الا من عنده ...

و اعتبار ... بر آن ناطق است   هرگاه کسی ... مرتکب شده ... و حال ... باید ... نشد
تحریم میشود و باشد   و ... دخول ... نیست ... و حال ... هرگاه ... میشود و اگر در آن ... دارد
تحریم ... دخول ... مرتب نمیشود   هرگاه زید با زنی ... کند و بگوید ... حلال
کنم و میراث ... از ... دخول ... و ... زید ... که ...
... بر ... است ... و ... السلام ... حرام است ... و ... روان
... ثابت میشود ... الطلاق ... مهر ...
هرچند ... در ... تصریح ... کرده باشند ... در ... نیست ...
... قواعد شرعیه ... در صورت ... نیست ... صحیح ...
... شرط ... و ... میراث ... و ... زوجه ... اقرار ... نیز
... زوج ... میشود ... زوج ... از ... او
در حق ... صحیح است ... حقوق ... میشود ... میراث ... بطلاق ... نیز دارد
... اگر در وقت دخول علم ... مسمی ... و اگر ... مسمی ... نیست ... از ... زوجه
... الطلاق ... زوج ... و زوجه ... تکذیب ... قول ... نیست ... زوج
صحیح است در حق ... و زوجه ... تصدیق او کند ... و اگر زوجه ... بگوید ... زوج ... قطع ... رد
زوج ... و ... هرگاه ... قسم ... و هرگاه قسم ... حقوق ...
از زوج ... میکند و لیکن زوج ... از حقوق ... زوجه ... تکذیب ... و لیکن ... طلب
کذب ... حقوق ... زوجیت ... قول ... ثبات
... میشود ... زوجیت ... زوج لازم ... و هرگاه
... شد ... زوجه ... و لیکن ... قسم ... عنوان
قطع ... حقوق بکنند ... و او بگوید ... زوج ...

اگر زوجه

او علی بعنوان ظن میکند بر زوج که هر گاه در رجوع دارم بشود اظهر اینست که میتوانند رجوع حلف قسم بدهد و در بعضی دیگر در
نیست شده و همچنین هر گاه ادعای ظن کذب نکنند بلکه بگوید که من صدق قول او را نمیدانم و راست از حق قسم هم بر نفی ادعا تا
تا مطلب عقد را ثابت نکند و دلیل او اینست که قسم متوجه منکر میشود و هر گاه قسم خورد نکاح منفسخ میشود و هر
ثابت میشود و لکن چون انکار [illegible] مطلب و در غایت اشکال است و در رساله مفرده که در مسئله دعوی زوج
طلاق [illegible] زوجه تحقیق این را کرده ام و بقدر مقدور این مطلب را تنقیح کرده ام اشکال در اینجا است که یا
زوجه با وجود عدم علم [illegible] میتوانند تمکین کند [illegible] زوجیت [illegible]
و [illegible] وارد [illegible] حقیر [illegible] است که [illegible] زوج [illegible] میشود [illegible]
زوجیت دارد [illegible] میتوانند [illegible]
[illegible] حکم [illegible] است [illegible] رجوع [illegible] زوجیت [illegible] میشود [illegible]
[illegible] و حکم [illegible] ضعیف [illegible] است [illegible] زوج ندارد [illegible] میتوانند
[illegible] و تصدیق [illegible] زوج [illegible] طلاق نیست و لکن [illegible] عدم علم [illegible]
مستحق مهر المثل است و [illegible] هر گاه کسی کنیز [illegible] بعلم [illegible] و بعلم [illegible] کنیز [illegible]
و مهر ان مال کیست اظهر آنست [illegible] عقد موقوف است [illegible] و اظهر اینست که لازم [illegible] از زوج
[illegible] و اظهر اینست که کنیز [illegible] مهر [illegible] هر چند [illegible] روایات [illegible]
[illegible] عقد [illegible] رضای [illegible] نیست [illegible] رضای [illegible] است و در [illegible]
سوال [illegible] طلاق [illegible] است [illegible] در [illegible] نیست [illegible] صورت [illegible]
[illegible] معقود [illegible] طلاق [illegible] است [illegible] عقد [illegible]
[illegible] داده است [illegible] هر چند [illegible] عدم جواز [illegible] است [illegible] هر چند [illegible]
از قوه نیست [illegible] هر گاه زن [illegible] عقد کند [illegible]
کند و مهر [illegible] است [illegible] زن [illegible] نفقه [illegible] و همچنین نفقه [illegible] از علام [illegible]

مانده است [illegible] دلالت دارد بر اینکه اباق عبد در صورت [illegible] طلاق او است و بعض [illegible]
دیگر هم [illegible] است و شیخ در [illegible] کرده و همچنین [illegible] در صورت [illegible] و [illegible] و صدوق هم [illegible]
است [illegible] الفقه [illegible] است و [illegible] علامه در [illegible] قول شیخ [illegible] و همچنین [illegible] صاحب
مدارک [illegible] زوجیت [illegible] ثابت میدانند نفقه زوجه [illegible] عبد [illegible] میدانند و محقق تردد
کرده است در مسئله [illegible] عدم [illegible] است [illegible]
[illegible] طلاق [illegible] ابن [illegible] نقل کرده [illegible] مؤید
مطلب است و الله العالم هر گاه [illegible] عقد [illegible]
هر دو [illegible] است [illegible] عدم [illegible] است [illegible]
[illegible] میتوانند [illegible] میتوانند [illegible]
در مسئله [illegible] از طرفین [illegible] است در [illegible] هر گاه زوج [illegible] آزاد
[illegible] عبد [illegible] نکاح [illegible] مطلب [illegible]
[illegible] دلالت دارد [illegible] عبد [illegible]
[illegible] عبد [illegible] عبد [illegible] عبد [illegible]
و حکم [illegible] عبد [illegible] عقد [illegible] علامه [illegible]
در [illegible] و لیس [illegible] بالعقد [illegible] العقد [illegible] عبد
[illegible] بالعقد [illegible] زوجها [illegible] النکاح [illegible] زوجها [illegible]
[illegible] بعد [illegible] و لیس [illegible] عقد [illegible]
ذلک [illegible] بالعقد [illegible] زوج [illegible] عدم جواز [illegible] نیست [illegible]
زوج کنیز [illegible] زوج [illegible] زوجه [illegible] زوج [illegible] ملک [illegible] عقد [illegible]
باطل است [illegible] هر چند [illegible] سبب ملک [illegible]

علی تحقیق یا بوجهی یا بعض وجوه میشود بجهت بودن علی تحقق الا در تحریم نکاح پس جایز نیست ازبرای
زانی وطی دختری که از او بهم رسیده بزنا و صحیحی جایز نیست که زانیه شوهر کند پسری که از زنا بهم رسیده و
و صحیحی است حکم بتحریم آن پس جایز نیست که دختری که از زنا بهم رسیده شوهر کند برادر خود که از زنا بود
که از پدر یا مادر او بهم رسیده خواه او هم از زنا باشد یا نه و صحیحی الاحکام و احوال و غیره و تصریح بحکم پدر و مادر
نسبت بعد رسد و در بسیاری از کتب مذکور است لا غیره و لهذا او و غیر است و در کتب علما تصریح بحکم هم شده
و لهذا اقلا در میان شیعه بنا بر جمله دعوی اجماع بر آن شده هرگاه طفلی با طفل دیگر لواط کرده و فاعل
هم غیر مفعول بوده گرفته و لکن خاطر نگه دارد در آخر داخل شرع باشد جواب و سوال مذکور شد زید
زنی را بعقد دائم خود در آورده و دخول شده و منع فرمودند را نقیض حسن بود که زینب حاضر در او بود و طلاق
بطلاق صحیح است دادیکه قبل از عقد از زوج اول زینب استماع نمود دلکم رسیده مطلقه سه ایام و چندی بعد از آن
جمعی ادعا نموده که ما علم داریم که زینب ذات بعل در زوجیت زوج او بوده باقیست بجهت آنکه زوج اول طلاق او در
تطلیق و کمین نموده و عدم اجرا صیغه طلاق نموده و عمرو نیز بعدم اجرا صیغه طلاق معترف و بعد دیگر بود ادعا
آنکه اعتراف بطلیق زینب از زوج اول استماع نمودیم و مانع جهت اضطراب و تشکیک ما الحال بهم رسیده
لا منع فرمودند بر عقیده اول بنا نمودیم و حالا ایشان ~~[illegible]~~ فرمایند که تکلیف زید جهت اعلام
قطع بفساد عقد از برای زید بهم نرسد حکم بزوجیت زینب از برای زید باقی است و احکام متعلقه بر آن
از برای طرفین ثابت است یا نه و حکم صورت طرفان نگه حکم بطلان صورت علم دارد یا نه و بقای زوجیت اول
اصل است یا صحت عقد ثانی و چنانکه اصالة عدم ببقای زوجیت اول و فساد عقد ثانی تا بهم رسد و آن دیگران یا نه
هرگاه متلزم فساد شوند یا هر یک مطلقه بعلم خود بر فرض فساد عقد چون عقد بر ذات بعل است و منع فرمودند هر
ببقای زوجیت اول نماید و دخل هم اتفاق افتاد زینب حرام شود مؤبد میشود بر زید یا نه و بنا بر صورت حرمت
مؤبد بجهت نفس صحیح است یا بسبب قطع پس بر صحت و اولویه حکم در ذات بعل مسلم است یا نه یا وجود آنکه احتمال
بر عقد حکم در صدد سیاه در منع باشد یا موجب زنا نا جرات مطلقه است بخلاف ذات بعل که اصل

که اصل آن جرات عقد بر ذات بعل نیست لا معتقده چون علاقه زوجیت سبب شرف و شرف بزرگ است جرات عقد بر او
از برای مردم است و علاقه در ذات بعل مستحکم است کسی با جرات عقد بر او نیست لهذا آن را معتقد بس از جهت
رفع مطلقه و منع ایشان در معتقده حکم بنا بحد حرمت شود و احتمال اگرچه بعقد باشد و لیکن از جهت بطلان قیاس
کافی نیست یا نه اصل صحت نکاح منتفی قدیم است و استصحاب بزوجیت سابقه منقطع است بقول و فعل و اقرار
زوجین صحیح و قول ایشان معتبر است بلکه هر چند ما علم نداریم بذات بعل بودن زینب بجهت مذکور مسموع نیست لا اولا
پس بجهت آنکه بر افواه میان زوجین رو نداده و دو عدد و ام نام نداده اند که عسر بجمع شود هر چند اشخاص عدول باشند
و ثانیا بجهت آنکه عدم اجرا صیغه طلاق بود و بعد عدم اجرا صیغه طلاق مطلقه غیر مسموع خصوصا با بقای زوجین
بر اعتقاد خود بلکه در صورت حصول شک از برای سیر او حتی در صدق شاهد مذکور با آنکه گفته اند ما عبد ایم که زینب
ذات بعل است بجهت مذکوره بنا بر زوجیت باقیست چون بر وجه صحیح منعقد شده و بطلان آن معلوم نشده و در
و در صورتی که اصالة علم بهم رسد بفساد عقد دو ما اگر هر یک مطلقه با اعتقاد خود دانا هرگاه از برای او
علم بهم رسد بفساد عقد پس سخن در بطلان عقد نیست و الا بلکه جایز است بعقد جدید مراوده کنند و الا سکه حرام
مؤبد است پس چون دخول واقع شده احتمال بهم رسیده و اکثر مشاهیر علما بان تمسک شده اند که چون نکاح بذات
عده رجعیه با دخول منشا حرمت ابدی است پس باید در ذات بعل هم حرام مؤبد باشد و بطریق اولی و ما در نظر حقیر
حکم اعتقاد نیست ~~و لا [illegible]~~ و اولویه ممنوع است و قیاس باطل است و اجماع هم در مسئله نیست بلکه
از علما ما در نظر هر طلاه هم منقول که فتوی از علما و در این خصوص نیز است تا زمان علامه و علامه و ما بعد او از فقها هم
کلمات در این با وجه است و گفته اند اقوال است و وجه الحاق بطریق اولویت قرار داده اند و وجه عدم منع
اولویت و لا اعتبار در مسئله پس الحق لعارضت بسیاری از اخبار و دلالت دارد بر حرام ابدی که چند حدیث آن موثق است
و در ابحث هم در قرب الاسناد از علی بن جعفر روایت شده که دلالت بر آن دارد و صاحب کفایه گفته است که آن
در نزد من بمنزله صحیح است و لهذا اولیست که راوی آن اخبار است که عبدالله بن جعفر حمیری ثقه جلیل که از اعاظم شیعه است
روایت کرده است و عبدالله بن حسن از علی بن جعفر و عبدالله بن حسن هر چند معتبر و مجهول است لکن علما اصحاب که از جهت

مشایخ اجازه است و این روایت را از کتاب علی بن جعفر [illegible] روایت کرده است و ظاهر این [illegible]

[illegible]

[illegible]

بنا بر این در صورتی که مادر صغیره فوت شود یا [illegible] اقربا [illegible] صغیره [illegible] ابا عن جد [illegible] صغیره [illegible]

تقدیم الاقرب فالاقرب بعمل آورد و حضانت مادر [illegible] باشند — مدت حضانت طفل

در ایام رضاع به مادر است و او احق است به آن هرگاه متبرعه باشد یا اجرت مساوی دیگران بگیرد و اگر

[illegible] باید [illegible] بعد از رضاع هم حق حضانت [illegible] و [illegible]

و اما [illegible] بعد از رضاع پس در آن اقوال [illegible] و [illegible] هفت [illegible] اقوی [illegible] احق است

به پسر و مادر [illegible] تا هفت سال و [illegible] بعد هفت سال [illegible] پس حضانت [illegible] پدر است [illegible] حضانت

پسر تا هفت سال [illegible] است که مادر [illegible] هفت سال [illegible] حضانت پدر [illegible] هفت [illegible] میشود

ایضا در [illegible] است که [illegible] هرگاه [illegible] شوهر دیگر [illegible] باشد ولا هرگاه مادر شوهر [illegible] کرده باشد

بعد طلاق شوهر اول حق حضانت [illegible] و [illegible] در این [illegible] و هرگاه شوهر دوم او را طلاق دهد

اظهر آنست که حضانت عود میکند [illegible] در [illegible] است که طلاق شوهر دوم [illegible] باین [illegible] و [illegible]

رجوع [illegible] و عده منقضی شده باشد و هرگاه پدر بمیرد مادر احق است بحضانت از وصی پدر و از جمیع اقارب [illegible]

شوهر کرده باشد [illegible] پدر مقدم است بر جمیع اقارب هرگاه مادر مرده باشد [illegible] و هرگاه پدر و مادر هر دو بمیرند

اظهر آنست که حضانت تعلق میگیرد باقارب به ترتیب میراث و اقرب منع ابعد میکند و [illegible]

حضانت [illegible] ولایت [illegible] بلکه [illegible] وارث [illegible] و در صورت تعدد اقارب که در درجه

میراث [illegible] بقرعه [illegible] — در نکاح و طلاق باید زوج و زوجه باسم و شخص یا وصف معروف

[illegible] صیغه [illegible] و در طلاق باید [illegible] طریق معروف [illegible] فاطمه زوجه زید طالق [illegible]

و زوجت فاطمه [illegible] الله المعلوم کافیست [illegible] صیغه [illegible] زوجین [illegible]

البته باید [illegible] شخص [illegible] باشند [illegible] شخص معروف [illegible]

[illegible] مراد [illegible] چنانکه در اغلب بلاد [illegible] صیغه [illegible]

[illegible] غیر [illegible] صیغه [illegible]

[illegible] صیغه [illegible] واحد [illegible] صحیح [illegible] و [illegible] علما [illegible]

[illegible] زوجین [illegible] هر چند [illegible] فاطمه [illegible] زوجه [illegible]

[illegible] فاطمه [illegible] و زید [illegible] صحیح [illegible] بلکه باید [illegible]

[illegible] اشکال [illegible] فاطمه [illegible]

[illegible] صیغه [illegible] بکر [illegible]

[illegible] وکالت [illegible] عدم تصدیق [illegible] اقوی [illegible]

[illegible] صیغه [illegible] اقوی [illegible]

[illegible] وکالت [illegible] علم [illegible] صیغه [illegible] علم موافق [illegible]

[illegible] تمام [illegible] علم [illegible] صیغه زوجین [illegible]

[illegible] صیغه [illegible]

[illegible] زوجین [illegible] وکیلین [illegible] زوجین [illegible] هر چند [illegible]

[illegible] صیغه طلاق [illegible] زوجین [illegible] وکیل [illegible] در نکاح [illegible] در طلاق [illegible]

[illegible] صیغه [illegible] زوج [illegible] زوجه [illegible] طلاق

[illegible] زوجین [illegible] وصف [illegible] نکاح [illegible]

[illegible]

طلاق [illegible] باشند [illegible]

[illegible] نکاح [illegible] — هرگاه [illegible]

[illegible] نکاح [illegible]

هرگاه [illegible] نکاح [illegible] عقد [illegible] عقد [illegible] نکاح [illegible]

ثابت نیست و عقد [illegible] نکاح [illegible] بعد از عقد [illegible]

کرده‌اند هم خیار فسخ نیست الا هرگاه معلوم شود که قبل از عقد ثیب بوده یا آنکه آن زن خود اقرار کند یا شاهد [illegible] از قرائن
علم حاصل شود پس در اینصورت میگوییم که اگر عقد را با شرط بکارت کرده [illegible] بر اینست که خیار فسخ از برای او هست
چنانکه مقتضی شرط فی ضمن العقد است و قول دیگر عدم تسلط بر فسخ است و این قول را بعضی نسبت به اکثر اصحاب داده‌اند و قول
اول اظهر است و اما اگر در ضمن عقد شرط بکارت نشده باشد و لکن خبر داده باشند که باکره است [illegible] بکارت و سبب
تدلیس مرتکب [illegible] باشد پس در الحاق آن به شرط فی ضمن العقد دو وجه است و اظهر عدم الحاق است چنانکه هرگاه هیچکس [illegible]
خبر نداده باشد و خود بگمان باکره بودن عقد کرده باشد که در این نیز خیار نیست بجهت آنکه ثیبوبت از عیوب زنان
نیست و اما [illegible] مهر پس در هر جا که خیار فسخ ثابت است و زوج اختیار فسخ کند پس اگر قبل از دخول است
در اینجا مهر نیست و هرگاه بعد دخول است مهر مسمی [illegible] زوج رجوع میکند به مدلس [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
کرده‌اند [illegible] علیه السلام
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
که مقتضی [illegible] هرگاه زوجه
[illegible]

باشد [illegible] و اما [illegible] بعد از آنکه اتفاق کرده‌اند بر جواز [illegible]
زن [illegible] از [illegible] خلاف کرده‌اند [illegible]
[illegible]
صحیح است [illegible] هرگاه [illegible] زوج [illegible]
و در این قول [illegible]
[illegible]
عدم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
که در [illegible]
[illegible] نیست
ثم مات زید [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

اما المسئلة الاولی [illegible]

نعم يمكن الجواب بان [illegible] ولا دليل عليه كما ستعرف ولكنه يقتضي اللزوم انتهى وليس للقول بالصحة دليل سوى اطلاق الاية والاخبار
وانت خبير بان كلها الا صحيح في غير ما نحن فيه او ظاهره فيه بل لا يكاد يوجد رواية يمكن التمسك بها في هذه الافراد او شمولها بل يقول
في الاية والاخبار ورد على فرد معهود فان الظاهر من الاية حصول الاستمتاع او التمكن منه لا بجزئه في جزء من العقود الباطلة
وليس فيما نحن فيه الا الامرين معا فان [illegible] بذلك لان الامر في مقابل الانتفاع [illegible] المعقود والبضع احكام
العادة التي هي مستهجنة دالة على ذلك لان الكتابة [illegible] يقتضي علاقة الابتدار والطرف وفي عدم الرضية وعدم علاقة منه
مع فرض كون المدة غير قابلة للزوم القوة على الفصل [illegible] الا الكلام في تعيين المدة وتعيين الاجرة في الاجارة
وحقيقة المتعة [illegible] بحيث جعلا ركنا للعقد والطرف وفي عدم الاعتناء بالمدة هنا وان ذكر
في متن العقد [illegible] لا الاجرة كما هو الغالب في مثل ذلك [illegible] الواردة في وجوه النكاح ان الحكمة
في تشريع المتعة تسهيل الامر في احتلال الفروج للذين لا يقدرون على النكاح الدائم او ملك اليمين والبضع العقود
تابع للقصود ولا قصد هنا في حقيقة العقد [illegible] المستلزم [illegible] الاستمتاع بعدم [illegible] بالغرض [illegible]
انه لا يعلم [illegible] ولا يشمل اوفوا بالعقود فانه [illegible] كل عقد [illegible] التخصيص [illegible]
على العقود المعهودة في زمان الشارع ولم يثبت معهودية هذا العقد في زمان الشارع [illegible] من افراد عقد
النكاح وهو معهود [illegible] الدائم والمنقطع [illegible] واحتمال
الدخول لا يكفي لان الاصل عدم الصحة ولا بد [illegible] العقد ولا يكفي الاحتمال نعم هنا
شبهة قوية وهو [illegible] جواز الحيل الشرعية والفرار من الحرام الى الحلال كما في حيل الربا وحيل
اسقاط الشفعة وغيرها [illegible] ان العقود تابعة للقصود [illegible]
من جميع [illegible] الغرض [illegible] النفع [illegible] مع انه ليس مقصودا بالذات [illegible]
نقول بالصحة اذا قصد البيع على الوجه الصحيح وكان غرضه الفرار من الربا [illegible] ذلك
في عنوان [illegible] البيع [illegible] عنوان [illegible] الربا [illegible] وصحتها [illegible]
فنحن [illegible] يقصد بذلك العقد عقد البيع وان لم يترتب عليه الا بعض اثاره [illegible] النظر [illegible]

متعة [illegible]

مكشوف [illegible]

النظر على الرضيعة لثبوته قبلها وبعدها ولا في حصول الاستمتاع والتمكن منه في هذه المدة القليلة فاقول في دفع هذه
الشبهة بعد منع كون حصول المحرمية وحلية النظر اثرا للعقد متفرعا بحيث [illegible] اذ دليله انما هو الاجماع وهو
ممنوع هنا لعدم استلزام التحريم المحرمية مطلقا فيجوز جعله اثرا مقصودا في هذا العقد في محل المنع كون هذا العقد
[illegible] قصد [illegible] جواز النظر [illegible] الامام عليه [illegible] تحصيل [illegible] وهو
[illegible] مترتبا على [illegible] من حيث كونها متولدة منه [illegible] من حيث انها [illegible]
[illegible] من حيث كونها [illegible] من حيث كونها [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] البيع [illegible]
[illegible]

والتسليط [illegible]

او قصد به غيرها فلا يصح ولذلك قيل ان العقود تابع للقصود ونقض عليه بالبيع ان وارث البايع لا يرث من المبيع
فمن كان غرضه حرمان وارثه وباع ملكه من اجنبي ولم يكن غرضه نقل الملك اليه حقيقة فلا ينفع ذلك في تصحيح البيع جزما
ولا يترتب عليه تلك الثمرة قطعا فنقول لما كان غرضه ان حرمة ام الزوجة ومحرميتها انما هي من الاثار المترتبة على
النكاح ووقوعها وان كان كذلك في نوع وليس من هذه الاغراض او لم يثبت كونها غرضه اذ عدم الثبوت كاف
في ثبوت العدم فلو فرض اجراء صيغة النكاح لمجرد ذلك ولم يكن الوقوع المطلوب من النكاح مطلوبا بل مع عدم
الالتفات مطلوبيته فلا يكفي ذلك في تصحيح العقد ولا يترتب عليها الاثر والظاهر انه لا يحصل الا بالوقوع من قصد النكاح
والتمتع هو التمتع او الانس وحصنه الوطي للزوجة واشتمال ذلك كله مشتقة منها كما هو مستفاد من لفظ الايجاب
والقبول بدون ملاحظة وقصد لا يكفي قصده وحصولها لو كان غرضه وعلاوة على ذلك في تشريعه لا ينفع في تحصيل
حصول ما ليس بغرض عن صاحبه كونه من فروع الاثار وعدم ذكرنا انما هو ان عبارة المسالك في هذا المقام لا يخلو من
تشويش فانه بعد ما ذكر قول المحقق وقد يتخلص من الربا بان يبيع احد المتبايعين سلعته من صاحبه بجنس غيرها ثم يشتري الاخر
بالثمن ويسقط اعتبار المساوات وكذا لو وهب سلعته ثم وهبه الاخر او اقرضه صاحبه ثم اقرضه هو وتبارءا وكذا
لو تبايعا ووهبه الزيادة كل ذلك من غير شرط قال ولا يضر في ذلك كون هذه الامور غير مقصودة بالذات والعقود
تابعة للقصود لان قصد التخلص من الربا انما يتم مع القصد الى بيع صحيح او قرض او غيرهما من الانواع المذكورة وذلك
كاف في القصد اذ لا يشترط في القصد الى عقد صحيح قصد جميع الغايات المترتبة عليه بل يكفي قصد غاية صحيحة من غاياته
فان من اراد شراء دار ليؤجرها ويكتسب بها فان ذلك كاف في الصحة وان كان لشراء الدار غايات
اخر اقوى منها واظهر في نظر العقلاء وكذا القول في غير ذلك من افراد العقود وقد ورد في اخبار كثيرة ما يدل
على جواز الحيلة على نحو ذلك انتهى وفيه انه بعد القصد الى عقد صحيح لا حاجة الى القصد الى ترتب شيء من اثاره
ووجه الاشتباه هو الخلط بين اثار مطلق العقد الاثار الاستقلالية من جهة جنسه ونوعه خاصة واثار البيع
من حيث انه بيع والخلط بين العلل الغائية والفوايد واللوازم الذاتية والمقارنات الاتفاقية فنقول ان
الاكتساب والسكنى وغير ذلك في الدار انما هي اثار الانتقال المطلق لا خصوص البيع لا تكثر حصول

وحصول خيار الحيوان وثبوت الشفعة في غير المنقول على القول بالتخصيص وغير ذلك من خواص البيع من حيث انه بيع
وثبوت خيار المجلس وترتب حق الشفعة في الجملة من اثار نفس البيع من حيث هو وكل ذلك ممكن ان يعبر عنها بنفس البيع الا انها
غاية لها وفوايد ولوازم لها ولا ريب انه يكفي في تصحيح البيع وجود القصد الى نقل الملك بعوض بازاء اعواض معلوم على وجه الايجاب
والقبول المعهودين وان لم يقصد حصول شيء من اثاره الاخر ولم يكن الا قصد تحقيق اثاره وان كان من جهة قصد الاثر
الخاص الاخرى وكذا من جملة الاكتساب والتمكن من اثار البيع ولا وجه لما ذكره من ان الاستقلال المطلق لا خصوص البيع من حيث انه
بيع والمقصود في المقام القصد الى البيع من حيث انه بيع وجعل التخلص من الربا من اثار القصد وجه لان الامر
كذلك العقل الذي عليه لا يترتب على جعل الشرع ويكون اثرا له اذ لا يمكن الاستقلال بالدلالة على الوجه المطلق كالبيع بل
على الوجه الملزوم كالربوا فنقول اذا اطلع المكلف على الحلال والحرام وارادة كسب النفع باداء ما لا يوجب عليه الحرام
كلما هو الاجتناب عن المعصية والخوف من العقاب بارتكاب الكذب على وجه المعصية او التقوى والخوف من السؤال للربا
البيع والتخلص من الربا من اللوازم الاتفاقية فمن اراد الانتفاع بطلاق الغلام بالرطلين من العطر عليه ان يجعل ذلك
في قالب الربا ويقول اعطيتك هذا الرطل عوض الرطلين ويقبل الاخر وعليه ان يجعله في قالب البيع ويقول بعتك
هذا الرطل من العطر بدرهمين ويقبل الاخر ثم يقول الاخر بعتك الرطلين من العطر بدرهمين ثم يتقاربان وهكذا فان
الاول حرام والاخر حلال لا يحصل الحد ونحو العقاب بعد تحقق ترتب الاول والحصل الحية والحرام من ترتب لفعل المكلف كما هو
من المكلف هو معتد به ترك اختيار بانتخاب مما هو خارج عنه وكلاهما مترتبان في مرتبة الحصول والوجود لا
لان ذلك الترتب من اثاره بهذا الغرض عارضه يمكن ان يقال ان التخلص من الربوا من اثار اختيار البيع من حيث انه بيع
غايات نفس البيع واحد بما غير الا فرقه فلسلم ذلك قلنا نقول ان هذين البيعين مما يترتب عليهما جميع اثار
البيع وغاياته من خيار المجلس واللزوم بعد التفرق حتى انه اذ التقاربا في قبض النقدين والصادق حرم الحد
ان لا يعط الحول وان العطر من يحصل ليس عند الدرهمين والا فلا يصح القصد الى البيع فان قصد البيع على
هذا الوجه يصح والا فلا يتم البيع ويدخل في الربوا ولا يكفي في تصحيح ذلك محض قصد التخلص من الربوا وهكذا غيره من
اثاره المترتبة على البيع والمقاصد المطلوبة فيه فالمرجع هو القصد الى البيع الصحيح الجامع للشرائط والاثار وقصده بل يكفي

لا افرد بنحو يلزم قصد غايته من الغايات ليس كك فان قصد نفس البيع المتقدم لقصد نفس الانفعال يكفي وان لم يقصد
فردا خاصا من اثاره الحاصلة فصلاح غيرها مما اثاره المقصود الخارجة مثل فهو ثبوت حق الشفعة وغيره فصلاح مثلا عدم
ميراث الوارث والحاصل ان القصد لا يمنع صحيح يوجب ترتب جميع اثاره ولا يضر عدم القصد لا واحد منها
فصلاح الجميع بل لا يضر عدم امكان حصول كثير منها لسبب مانع في العقد هو قصد نفس البيع الصحيح بنفسه وهى اسم
ويلزم ترتب جميع الاثار الممكنة فى محل المقام ان يا النكاح المذكور لم يقصد لا النكاح الصحيح حتى يترتب عليه
جميع اثاره او بعض اثاره الا انه جعله حصول القصد لا النكاح الصحيح ووضع لكن لم يقصد من اثاره الا بعضها
والمعروف انه لم يكن الشرع حقيقة لعقد المتعة الا انه عقد يوجب تملك الانتفاع ببضع امرأة والتمتع
بها من جهة البضع والاستمتاعات المعهودة فى النساء وليس ذلك موجودا فيما نحن فيه وليس عقد المتعة نفس
لفظ الايجاب والقبول الذى ليس مع القصد لا ذلك فيكون الالفاظ بلا روح بمنزلة الهازل والعابث بل يقول
اذا امكن الجمع منها لكن لم يحل لما حصوله مثل ان يكون صغيرة مراهقة امكن التمتع منها بالقبلة وغيرها من
الاستمتاعات غايته بعيدة عنه عما زال بالطرف [illegible] لمحض محرمية امها الا بعض الصغار وكذا المجنونة الكبيرة لكن
بحيث لا يمكن ان يقع اذا فرض ان العقد وراه على ارادة لمحض محرمية امها لا غير بحيث لم يتصور ان ينتفع ببضعها
ابدا ينقض الحكم بالصحة وبالجملة ترتب لا اغراض المقصودة فى وضع العقود والاكتفاء بما ذكر القصد فى خلاف
حكمة الواضع وحكمة الوضع وقد يقوى فى هذا المقام فى ابطال الصحة بقصد بعض اثار العقد وهو حصول المحرمية ان
اثبات صحة العقد بثبوت حلية النظر الى الام واثبات حلية النظر الى الام بثبوت صحة العقد دور واضح ففيه
ان القصد من العقد بقصد حلية النظر واثبات صحته من اجل ذلك لا يستلزم ان يكون جواز النظر موقوفا على اثبات صحة
العقد يستلزم الدور بل انما هو موقوف على العقد الصحيح لا على اثبات صحة العقد والحاصل ان الغرض من صحة
العقد الذى هو بقصد حصول المحرمية الحاصل بنفس ماهية العقد وكيفية النظر وحصول المحرمية بالعقد ثبت
فى نفس العقد الذى هو الذى من افراد ذلك الطبيعى حصلت طرفا الدور وان كان ولا بد فهو دور معى لا توقفى
ويمكن تقرير الدور بنحو اخر وهو ان القصد الى حصول المحرمية بهذا العقد موقوف على امكان حصولها به والامكان حصولها به موقوف

موقوف على صحته فى محل صحة هذا العقد على ما ذكره المستدل فى اثبات الصحة موقوف على القصد الى حصول المحرمية بالعقد
الى حصول المحرمية موقوف على امكان حصولها به وامكان حصولها به موقوف على صحته وهذا دور ويمكن الجواب عنه عن هذا الدور
الدور مع كون حصول المحرمية وامكان حصولها من اثار ماهية العقد حيث هى الشامل المعلوم انه من اثارها عند اهل العرف والاقرار
الصحيح المستوعب الا ادا لم يكن منع فى العقد على الاثار الظاهرة او كان منه حصولها على القول بالتسرية والا فلا يصح
العلاوة المسئلة الثانية لو زوج عمرو الكافر المعتقد صحة العقد وان ام الصغيرة ام زوجته
شرعا ومع ذلك علم بالمحرمية عليه لكن بعد فوت الزوج من الحلية تحقيقا لان بان ينقل الامر والغرض لا يقتضى
الا عقلية ان ام الزوجة الا انت غير مرجو ثبت لو ان الامر والمفروض ان نوع من الزوجية الغير الدائمة
موقوفة ان اهل البيت من عمومه زيادة تجوز العدول وان على لا يقال عن الامام لا ان المشهور فقط لو كان لو ان عمرو ابن ابيها
عقيل لزمه يجوز مخالف المشهور والادور الصغيرة بل كانت لم يكن يطلانه الا عليها كالدخوح باللحوم العجل كالخ
المناطق الامور والحقيقة وحكم شعور الطفلة بانه مذهب المشهور والاشية كانوا المتعرض بالعقود على عليه السلام فى ذلك مانها
ان ذلك مبنى على جواز تقليد الميت وهو الآكان فى قوتها بعد خلافا للمشهور بل ادعى عليه الاجماع من بعضهم لكنه ما يجوز العدول
لا الحى من فتوى المجتهد الاول بعد العمل به وما ذكر ان المجتهد الناص بانه معتقد العلمية من جهل معرفة وقالوا بالتزويج
الصغيرة بتقليده لا يسمى ولا يعتبر من شرفاته ولكن جواز العدول على الاعلمية وسعت الاعلمية من الاعلمى
لكن لحصول العلمية من جميع فقهائنا المتأخرين مع ملاحظة الكلام اذ جواز العدول لا الاعلم والاورع
مبنى على حصول الرجحان والظن بانه اقرب الى الحق من جهته او عمله او لورعه ومع عدم الترجيح فيتبع ويحتاج الى امتثاله
انما يتم اذا ابتلى فى المسألة بانقضاء او انقض منه وهو ممنوع بل لا خفى لمن فكيف يحصل الرجحان والظن الاقربية
الى الحق المحصل لا صحة اس الاعتقاد المحقق المبيح الا صحة اولى التشريع فى خلافه والظاهر من ان
الكلام مع جواز تقليد الاموات فاذا كان الى مع ملاحظة والحفظ المشهور فكيف لا يحفظ الاصول الكثيرة
فى حصول الظن بالاقربية الى الحق وثالثا ان ما تمسك به المستدل من جواز العدول مبنى على ما هو مسوغ جواز بعض
الفتوى وان الحكم كالوجوب فى كتب الاصول وهو فيما لو كان العقد من باب الحكم لا لكونه حكم مجتهدا فى تلك الواقعة او بطلان شرعية

للعقد بقصد الالتزام به والحكم الاثم ولا ولان بعض ابواب الفتوى في تحقق ان ذلك ايضا لا يجوز نقضه اذ ما ثبت جواز العقد به
ما صاحب الحق بعد وقوع العقود الى الفقيه بعد تجدد رايه [illegible] ما [illegible] في خصوصيات هذه القضية ولا في باب المستوفى فلذلك
الصحيح وكذا فيما لو [illegible] بالفتوى ولا [illegible] [illegible] للمقصود [illegible] في القواعد ولا [illegible] المقام [illegible] ان ذلك
الواقعة تمام باب العقود والمعاملات التي يترتب عليها آثار مستمرة كالنكاح الذي يترتب الاستمرار في الابد [illegible] الاستمرار
الاستمرار [illegible] الى [illegible] ويترتب عليها آثار [illegible] لزوم الالحاق وجواز الاستمتاع وحرمة الام والولد وثبوت الميراث وغير ذلك
ولا ينقطع اثرها الا [illegible] للقطع مثل الطلاق والارتداد والفسخ [illegible] بجهات اخر [illegible] وكذلك البيع
وغيرها [illegible] باب [illegible] الطهارة والنجاسة [illegible] كالماء [illegible] القليل [illegible] [illegible]
بالطلاقات وافتى [illegible] حرام او حلال [illegible] الطلاق [illegible] [illegible] المقلد [illegible]
[illegible] مجتهد [illegible] ولا [illegible] [illegible] [illegible] وعدم [illegible]
[illegible] الى [illegible] تقليد مجتهد [illegible] [illegible] [illegible] مجتهد
بين [illegible] وكذا ولا ثبوت الزوجية [illegible] تقليد مجتهد [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الصداق [illegible] وثبت
الميراث بعد ثبوت [illegible] [illegible] العقد [illegible] المجتهد [illegible] فسخ
العقد [illegible] بطلانه [illegible] حصول [illegible] في باب الارتداد [illegible] [illegible]
[illegible] الصداق [illegible] البيع الواقع عليه والموارث [illegible] ذلك [illegible] التزويج بعد [illegible] واذا
[illegible] ذلك [illegible] المجتهد [illegible] العقد [illegible] المرأة المزوجة والنظر اليها وغير ذلك
ثم اذا تجدد [illegible] [illegible] وعدم [illegible] [illegible] ان جواز [illegible] [illegible]
[illegible] في الواقعة [illegible] [illegible] آثارها [illegible] [illegible] العلماء [illegible]
الاعصار والامصار [illegible] [illegible] الناس [illegible] الآثار [illegible] [illegible] [illegible] ذلك
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الاثر [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] على الوجه الصحيح [illegible] كان النكاح [illegible] الاذن [illegible] يعتقدون بطلانه او بالحكم [illegible]
المحتملات في حصول الرضاع [illegible] وبهذا الحكم [illegible] المطلقات [illegible] الزوجة بالطلاق ولا [illegible] الطلاق [illegible]
على الوجه الصحيح [illegible] [illegible] المطلق [illegible] العقد [illegible] الزوجين [illegible]
[illegible] الطلاق [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] على [illegible] [illegible] [illegible] القول [illegible]
لا [illegible] بطلانه [illegible] العقد [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] بعض الصور [illegible] الصادر [illegible] طلاق [illegible] جواز [illegible]
[illegible] وعدم [illegible] التزويج وغير ذلك ولا [illegible] على صحته [illegible] [illegible] الاجتهاد [illegible]
الامر [illegible] هذا القول [illegible] اذا تجدد راي المجتهد او مات [illegible] الحاكم [illegible]
الزوجة [illegible] المجتهد [illegible] [illegible] العقد الاول [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] تجدد
[illegible] الصغيرة [illegible] لا فرق [illegible] نقول [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] الصور [illegible] الصغيرة [illegible] العقد [illegible] العقد
[illegible] [illegible] [illegible] بتقليده
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
المستنبط [illegible] [illegible] [illegible] العقد [illegible] الاول [illegible]
[illegible] الآثار المستمرة [illegible] [illegible] المستنبط [illegible] [illegible] [illegible]
جواز العدول [illegible] الاول [illegible] جواز [illegible] [illegible] صغيرة [illegible] العقد [illegible]
بالراي الاول وجميع آثاره [illegible] [illegible] الاول [illegible] الفتوى [illegible] [illegible] [illegible]

المعول في النظر الى الاول الاصح فرضه على تقليده من يجعل الوضع مطلقا لعدم تجدد رأيه ويتفرع عليه وجوب [illegible] وعدمه ووجوب تطهير
ملاقيه وعدمه [illegible] فتوى ان المعيار [illegible] في النجس [illegible] العصر في الثوب [illegible] وعلى القول بعدم وجوب [illegible] و
وجوب غسل [illegible] الثلاثة [illegible] يترتب عليه لزوم [illegible] ان قلنا بوجوب تجنب المسجد [illegible]
[illegible] الوقوع في [illegible] لان [illegible] بنفس المعصية [illegible] خوف الوقوع في المعصية
فكيف يجعل ذلك وسيلة في [illegible] السؤال عن حال الولد [illegible] فرض [illegible] شبهة ووقوع العقد بسببها فلا
يحكم بكونه ولد الزنا ويلحق [illegible] بالوالدين [illegible] الكلام في هذه المسئلة [illegible] كان [illegible] الكل
[illegible] السؤال في [illegible] والقسمة [illegible] والتعظيم [illegible]
[illegible] الفقير [illegible] ابو القاسم [illegible] عن القصاد
والتكاليم [illegible] **جواب** الاظهر في النظر الاصح عدم صحة مثل هذا العقد وعدم
ترتب الاثر عليه لان وضع عقد المتعة [illegible] كالنفقة [illegible] الاجرة [illegible]
الاستمتاع [illegible] العقد [illegible] الفريع وهو غير [illegible] والمراد التمتع
بالزوج [illegible] الاجرة [illegible] الاخبار الدالة على كونها مستاجرات [illegible] الاجرة [illegible]
يتصور [illegible] الاجير [illegible] منفعة [illegible] يتصور [illegible] تعيين المدة وجعلها ركنا
في هذا العقد [illegible] الاعتقاد [illegible] بجواز التمتع وعدمه والنظر [illegible] في الملاع
وقبلها وبعدها [illegible] عدم [illegible] وعدم [illegible] العورات و[illegible]
[illegible] العقد [illegible] بطلانها [illegible] الطلاق [illegible]
في عقد [illegible] التمتع [illegible] العقد [illegible] الطلاق [illegible] العقد بدون القصد
اليه لا يفيد في [illegible] العقود تابع للقصد والقصد [illegible] يتعلق بالعقد [illegible] الشريعة واذا لم يتم
كونها زوجة فلا دليل على [illegible] الاصل [illegible] الدليل [illegible] الاجماع
اذ لم [illegible] الاخبار [illegible] يدل عليه [illegible] الزوج [illegible]

مع ان [illegible] لم [illegible] ذكرنا [illegible] ان [illegible] في الصحيح القصد
[illegible] وصحته [illegible] القصد [illegible] جميع [illegible] حصول جميع [illegible] القصد
[illegible] في تصحيحه [illegible] كلام ظاهر [illegible] المقصود [illegible]
[illegible] عليه [illegible] العقد [illegible] العقد [illegible]
[illegible] السؤال [illegible] عليه عدم صحة هذا العقد [illegible] ثم [illegible]
[illegible] تقليده في هذه المسئلة [illegible] جواز [illegible]
[illegible] جواز تقليده [illegible]
[illegible] المجتهد [illegible] في [illegible] عقد [illegible] الحكم [illegible] المجتهد
[illegible] الحكم [illegible] عدم جواز [illegible] الحكم [illegible]
الشريعة [illegible] المجتهد في [illegible] الحكم [illegible]
[illegible] جواز [illegible]
الحكم [illegible]
[illegible] العقد [illegible]
[illegible]
[illegible] المجتهد [illegible]
[illegible] العقد [illegible]
[illegible] المجتهد [illegible]
[illegible] المجتهد [illegible]
[illegible] المعصية

والمقام یقتضی بسط فی الکلام لا یلیق بالمقام وقد حققنه فی بعض تحقیقاتنا ولا یسع الوقت لان یقتضی فیها هنا ولا اصل الولد فان فرض بشبهة ووقع العقد بسبب الشبهة فلا یکون تحریم الولد یلحق فی شبهة علیه بالحرم الولد بینج ولا اظلام یا ل للموقف والا لحام باحکامه

هرگاه کسی بانه ما جهت زنا کند یا دختر او بانه او باعث شد ولادت سفینه الله الکلام کند ناید دخول مراتب نیز عقیده سید مرتضی آنست و در مسعود خلاف کرده اند منتج شیخ لیست که او در طرفین دار از کتاب و سنت و ما در غیر ما ذکر و ما بید

مدارک بعد از انکه علما اتفاق کرده اند بر اینکه زنای لاحق نشر حرمت نمیکند خلاف اینکه کسی زنا دارد یا ما در او زنا کند یا ما دختر او زنا کند یا پدر یا ما پسر او زنا کنند یا عکس و این مصنف باحث ایشان در خلاف کرده اند در اینکه زنای سابق بر نکاح مثل اینکه کسی با زنی زنا کرده بعد از ان خواسته دختر او یا کسی دیگر یا ما در او را بگیرد نشر حرمت میکند یا نه مشهور میان قدما این حرمت است و مذهب شیخ مفید و سید مرتضی و صدوق در مقنع و سلار و ابن ادریس خلاف انکه از ابنان نقل شده جواز است و محقق علامه در تذکره و از شاید محقق جلالت نشده از شیخ در تبیان در خصوص عمه و خاله زنا کرده با خاله دختران این است که نشر حرمت میکند بلکه از عرف و شرح از نیز ظاهر میشود که این قول اکثر علما است و از سید مرتضی یا در مسائل طبریات نقل کرده که ادعای اجماع شده بر عدم حرمت و محقق از شیخ در تبیان در خصوص عمه و خاله و دختر زنا که بعد زنا کرده است و محقق علامه ابن ادریس باد ادعای نکاح است بر ان و وجه این قول اول احادیث بسیار است که از آنها کفایت میکنیم مذکوریکه ازان جمله آنکه در صحیحه محمد بن مسلم است از امام علیه السلام انه سئل عن رجل یفجر بامرأة ایتزوج ابنتها قال لا ولکن ان کانت عنده امرأة ثم فجر بامها او ابنتها او اختها لم تحرم علیه امرأته ان الحرام لا یفسد الحلال و دلیل قول دوم اجماعات منقوله است که نقل کرده ام و عمومات و اخبار خصوصا آنکه در موثقه او در مخلصه اما در آنکه مجمع دیگر که دال است و هم لفظ ان الحرام لا یفسد الحلال و لا یحرم الحرام الحلال که در احادیث بسیار وارد شده و در خصوص اینجا نیز بسیار که اکتفا میکنیم بذکر یکی از انها که صحیحه سعید بن یسار است که سالت ابا عبد الله علیه السلام عن رجل فجر بامرأة یتزوج ابنتها قال نعم یا سعید ان الحرام لا یفسد الحلال و اظهر در نظر حقیر قول ثانی است چون معتضد است با صول و مستفیض عمومات و موافقه کتاب و مخالفه عامه و در تذکره علامه گفته است که این قول مذهب ابن عباس و داده الله در ترجیح قول اول حجتی نیست بعد از انکه ثابت است و اظلام معلوم نیست زیرا که اظهر اجماعات منقوله انیست که این قول بعینی

نکاح

نعم م

جمیع القدماء اشهر قول است و محقق طاهر انکره و ابن ادریس انکار است پس در این مرجح ضعف راه ندارد و ادلّه احادیث پس از طرفین مشهور رفته و دو حدیث که بگوییم دلالت اخبار بجواز و حرمت بر ظاهر است ولا روایات و صحیح سند و غیره ما فاطمه حدیث که اخبار بجواز ارجح است یا انتم مطلق اخبار و مرا جحیّت و چون مقام اقتضی دیگر است نمیکند بهمین اکتفا کردیم و دیگر اخبار از طرفین بود در کتاب مناهج ذکر کرده ایم و در حال ترجیح نیست که احوط اجتناب است و مادر غیر سابق مشکل است چون امر موجب است و لا اگر این کار را بو کرده باشد حاکم تفریق میکند و هرگاه مرد بیاید خود خواهد احتیاط کند بگوید داشت بر در رابطه اکتفا حاکم بطلاق است ما را طلاق بگوید و بدون ان نمیتواند ان زن بدیگری شوهر کند هرگاه کسی والنسیر مدرک که در بعضی کار در خصوص عمه و خاله زنا کند و در نظر مقدمه ما میان اقلا شیخ ابن ادریس پس هرگاه کسی با ماده اما مفهوم که یا زنا کرده باشد دختر او را نمیتواند گرفت و حرام میشود و سید مرتضی ادعای اجماع بر این کرده و محقق علامه در تذکره و استدلال کرده اند بر این بحسنه محمد بن مسلم و دیگر روایات ان نافذ است و دیگر بر اجماع منقول است و نیز ابن الاحمد و ابن ادریس منع اجماع کرده و جواز را از کلام شیخ و ایضا ضعیف است و اقوی حرمت است زبده لواط کرده است

اگر دیگر با مادر زن کرده است و خواهر و رضاعی و عموده را که حلیه گفته باید و ذکر کرده باشد که تفریق لازم است یا نه علامه در تذکره و تذکره بر این استدلال کرده و در غیر کرده است که اقرب حرمت است و محقق شیخ در نشرح نمود و ظاهر او نیز در شرح قواعد و ارشنیع هم حاصل است از شیخ و ظاهر در نظر حقیر حرمت است بسبب عموم حدیث یحرم من الرضاع ما یحرم من النسب چنانکه خواهر رضاعی زوجه من حرام است و مادر رضاعی زوجه حرام است همچنین خواهر رضاعی مفعول لواط است و وجه جواز اصل است و عمومات و اینکه اصل نفس است و حصر نشده اند اسم اخت و ام و بنت از برای اخت و ام و بنت رضاعی نمیشود و در اخبار لواط لفظ اخت و ام و بنت بر حقیقه خود محمول است و این استدلال ضعیف است زیرا که اصل و عمومات دلیل نمیکند و عموم یحرم من الرضاع ما یحرم من النسب اخص است از عمومات دیگر مثل ما تکو اماطاب لکم وغیر آن و ضرور نیست که دلالت عنوان حقیقت باشد هرگاه نفس اینها موقوف در حکم کند و یا هرگاه این واقع شده باشد پس اگر بعضی حاکم مجتهد حاضر است و بعد از شرح حکم بتفریق میکند و هرگاه بدون مرافعه حاکم شرع باشد تفریق باید کرد و احوط اینست که طلاق هم بگوید هرگاه زوجه مطلقه بگوید که عدم منقضی شده است

بمحض قول او میتوان او را تزویج کرد و همچنین هرگاه زنی که شوهر رفته است بگوید شوهرم مرده و عده وفات هم منقضی شده
میتوان اکتفا کرد بانه لا طلاق بی المراد ها کند انقضاء عده را بحیض یا وضع حمل و کسی هم حال رضی و نجابت
و ان قدر هم از طلاق گذشته باشد که ممکن باشد انقضاء عده دران زمان پس قبول میشود قول او بدون قسم
و جایز است نکاح بنا بر مشهور بلکه بعضی گفته اند که خلافی در مسئله ظاهر نیست و لیکن لکان حقیقت این است که خلاف
موجود باشد و هر چند مادر باشد و عمومات بعضی اقوال و افعال و مسلمین بر صحت دلالت دارد بران و همچنین آنچه شرعه و لا
یحل لهن ان یکتمن ما خلق الله فی ارحامهن که دلالت بر اینکه ایشان [illegible] سیما شنیده در قول بعدم کتمان و در
مجمع البیان در تفسیر آیه از حضرت صادق علیه السلام روایت کرده است که فرمود قد فوض الله الی النساء ثلثة اشیاء
الحیض و الطهر و الحمل و همچنین خصوص صحیحه زراره از امام باقر علیه السلام قال العدة و الحیض الی النساء و روایت
دیگر زراره از حسن کالصحیح است بارز از حضرت قال العدة و الحیض للنساء و اذا ادعت صدقت و همچنین
روایت جماعه که دلالت میکند بر جواز تزویج زنان بمحض اینکه بگویند شوهر ندارم بعضی بران دارد بلکه
بعضی دلالت ظاهره دارند مثل روایت میسر که معتبر است و دور نیست که صحیح باشد قال قلت لابی عبدالله علیه السلام
الق المراة بالفلاة التی لیس فیها احد فاقول لها الک زوج فتقول لا فاتزوجها قال نعم هی المصدقة
علی نفسها و در روایت ابان بن عثمان عنه علیه السلام انه ذکر فی بعض الطرقات عادی المراة الحسناء و لا
و لا امن ان یکون ذات بعل او من العواهر قال لیس هذا علیک انما علیک ان تصدقها فی نفسها و همچنین اخبار
که دلالت دارد بر منع از تجسس علاوه بر نهی از تجسس مطلق در قران و حدیث چنانکه در روایت محمد بن
عبدالله اشعری است قال قلت للرضا علیه السلام الرجل یتزوج بالمراة فیقع فی قلبه ان لها زوجا قال و ما علیه ارایت
لو سالها البینة کان یجد من یشهد ان لیس لها زوج و احادیث بسیار دیگر هم است که ذکرش دراز میشود و این مطلب
و لعل عسر و حرج هم دلالت دارد بران و اطلاق ادله مذکوره مقتضی عدم فرق است ما بین زن مامونه و متهمه و مجهول
الحال بلکه ان حدیث ابان بن عثمان کالصریح است در عموم بنا بر حدیث صحیح که در مطلقه به سه طلاق وارد شده
است عن ابی عبدالله الصادق علیه السلام فی رجل طلق امراته ثلثا فبانت منه فاراد مراجعتها فقال لها انی ارید مراجعتک فتزوجی

فتزوجی زوجا غیری فقالت له قد تزوجت زوجا غیرک و حللت لک نفسی ا یصدقها و یراجعها و کیف یصنع قال اذا کانت المراة
ثقة صدقت فی قولها بر این یعنی اعتبار ثقه بودن و لکن مشهور علما حمل کرده اند بلکه بر اولویت در این حدیث و در نظایر نیست
الا الثقه در شرایع و نافع که تردد دارد حقه در این دارد و شاید تردد او در اعتبار ثقه بودن باشد چنانکه از نافع ظاهر میشود
و در فرض که ظاهر لازم باشد در ثقه بودن در خصوص مطلقه ثلث از این لازم نمی آید که شرط باشد در سایر انقضاء عده مطلق
و همچنین فرق نیست ما بین اینکه زوجه مستقیمة الحیض باشد و عادت حیض او زیاد و یا نه و الی ادعاء انقضاء عده
میکند در این مدت باشد در صورتیکه هرگاه بر خلاف عادت ادعا کند قبول میشود قول او بنا بر اطلاق [illegible]
زنان مطیع باشند ما طلق او را و بجهت روایت سکونی از شیخ فی غایة نیست چون سکونی را محقق توثیق کرده
در معتبره و راوی از او هم عبدالله بن المغیره است و شیخ نقل کرده است اجماع بر عمل بر حدیث مخصوص بطلاقات او و غیرها
این حدیث معتبر است چون قابل تاویل است و لکن چون مطلقات منصرف میشود بغیر فردی نادر اعتماد در این نیز
این است و لا اقل میان حمل باشد در انقضاء عده بیش از آنچه است و شصت روزه و ظاهر است در زن اراد و سیزده
روز و دو لحظه در کنیز بلکه کامل است که نادر اتفاق میشود در رسیده روز و سه لحظه در آزاد و سیزده روز و سه لحظه در کنیز
تا اینکه طلاق بگوید بعد وضع حمل و پیش از دیدن نفاس بعد از آن یک لحظه نفاس ببینند و بعد از آن ده روز
پاک شود و سه حیض بسه بعد از آن ده روز پاک باشد و حیض سیم و یک لحظه فوق نفاس هم که حیض مبتنیه در ده روز و لا
اقل زمان امکان در وضع حمل پس آن شصت دو لحظه است و حیض حمل که یک لحظه از برای طلاق باشد و یک لحظه از برای
وضع حمل و شش ماه اقل حمل است و از سقط تام الخلقه نامی صد و بیست روز و دو لحظه و هرگاه منضو باشد هشتاد روز
و لحظه و هرگاه علقه باشد چهل روز و دو لحظه نقل چنانکه در بسیاری وارد و شرع است که نطفه در مدت چهل روز نطفه است و چهل
روز علقه است و چهل روز مضغه بعد از آن روح در آن دمیده میشود و لا ادعاء در انقضاء عده که نمی شود چنانکه در زمانیست
که حیض نمی بیند لا در سن کسی مسنه که حیض نمی بیند پس هرگاه کسی ادعا حیض و ادعا کند او نیست پس مشهور علما بلکه
بعضی گفته اند که خلاف نیست در اینکه قبول میشود قول او بدون قسم با امکان انقضاء عده و جایز است نکاح او
و اولویت تقدیم و لایت دارد بران و همچنین خلافی نیست در اینکه هرگاه شوهر ادعا کند مثل اینکه زوج بگوید که عده منقضی

نشده وارد بگوید شده است در دو قسم اول قول زوجه مقدم است با یمین والا در قسم سوم بعد از ادعای انقضای عده انشاء رجوع کند پس از آن
طلاق است و بعضی از علما بلکه بعضی نسبت بمشهور داده اند که گفته اند که قول زوج مقدم است با یمین چون مرجع نزاع یعنی با
اختلاف در وقت طلاق و اصل عدم تقدم آنست و لازم این کلام این است که هرگاه زوجه ادعای عدم انقضای عده بکند
چون میخواهد نفقه بگیرد و زوج ادعای انقضا کند قول زوجه مقدم باشد و در اینجا اشکال خاصی هست که اگر بنا بملاحظه
اصل باشد باید در حیض و طهر هم میتوان گفت اصل عدم رجوع و عدم انقضای حیض است و اگر بنا بر آنکه ... باید که
دلالت میکنند بر اینکه عده و حیض با زنان است و شأن مصدقه ... پس باید در انقضای شهور هم قول ایشان
مقدم باشد پس وجه فرق ما بین مسئلتین چه چیز خواهد بود و ممکن است که بگوییم که در اینجا نزاع در نفس عده نیست بلکه
در زمان وقوع طلاق است و هرچند این کلام باز راجع میشود بنزاع در انقضای عده لکن میتوان گفت که منع
کند انصراف اطلاقات ادله که دلالت میکند بر اینکه حیض و عده با زنان است بچنین صورتها و اصل دلیل
قویست پس در صورت عکس که زوجه ادعای تأخر و عدم انقضا نماید و زوج ... کند بجهت اخذ نفقه هم قبول قول او
از راه تکیه بر اصل است نه از اینکه امر عده موکول است باو و هرچند بعضی در این صورت هم قول زوج را مقدم میدانند
چون طلاق فعل او است و او اعرف است بفعل خود پس در صورت اول تعیین او ... زوج تأخیر طلاق
فعل او بودن معاضد اصل میشود در جانب زوج و ... قول او ... و در این صورت زوجه ... در ادعای عدم
دلیل ندارد و تعیین اطلاقات و انصراف ... او و ... ندارد و دلیل زوج اینکه او اعرف است بفعل خود و ...
این ... اصل ... است و ... منع انصراف ... که مراد از ادله که ... دارد ... که امر عده با
زنانست ... خلاف ... موکول ... ایشان ... چون امر
بضع ... ایشان ... و عده منظور در ... ایشان ... از قبیل
و اخذ نفقه و امور دیگر که لازم آن ... از لوازم ... و ... پس هرگاه دعوی ... ال
باشد ... بلکه ... اول ... که موکول ... بلکه این امر
قدری ... است و ... موکول میشود ... از جانب ... و از ... ایشان ...

امری باید باشد که ... با او ... در صورت ... با وجه این اقرار است ... که ... پس ... خواهد بود
آن ... وقتی ... ارادهٔ ... اقرار است بر ... پس ... مسموع ... است
... با ... در زمان طلاق موکول بودن امر عده ... پس ... بوده و ... شد ...
پس قول زوج در صورت ادعا مقدم خواهد بود ... و بودن او ... قول زوجه در صورت ...
مقدم خواهد بود ... شمول اطلاقات هم ... خواهد بود هرچند دلیل ... هرگاه حکم عده
مطلقه معلوم شد پس میگوییم که ظاهر ... است که قول زوجه ... زوجه ... در انقضای عده ...
هرچند ... در صورت ... ما ... در اینکه صورت حصول ...
... است که از طرف زوج ... قول او در وقت رجوع ...
هرگاه ... که بگوید شوهرم مرده است ... هرچند ...
که شوهر ... بلکه ظاهر این است که در ... مفقود ... که ... علم ...
بینه ... و تصدیق او ... و لکن ... است که شوهر ... عدم ... که ... حال ...
کند و ... در ... از حقیقت ... و لکن ... بلکه ... حقیقت

زینب

حال هم اظهار ... او ... از ... زوج ... و ... از ...
شوهر او ... که ... او منقضی ... و ... هم او ... کرده ... منقضی
شده ... که ... حلول ... میگویند چند ... از ... که عقد شده و لکن
بفوت ... که در عده ... میگوید ... شده بود و لکن ... و دانش ... که
... با ... بت ... عقد ... عقد ... کرده
با ... عقد ... اگر ... قبل از عقد که عده ... هم ...
عقد کرده آن عقد صحیح ... است ... و ... دانش ...
ندارد ... که ... دارد ... و لکن ... دارد و ... است

کلام است

پس جهان فقد که مسلم است و سخن گفته و کذب او ظاهر نیست اعتبار آن تصدیق کرده و مامونه بودن و ثقه بودن شرط نیست
در قبول قول او هرچند احوط است و اما هرگاه زن قبل از عقد یک شب است انچه هم از راه حرامیت ازو بر سید
و با آن ظن قول کسی او را با ارتداد حرامیت یا مسلم سید صورت لطلاع در علماء و انکه باید بعض بخود از انقضاء عده و عدم
آن عقد کرده پس در اینصورت ظاهر نیست که صحت ایشان ثابت نباشد زیرا که از احد رواده آن بیش از اینکه برعز
اید که اطلاع ذات علماء بشنیدن در صورت علم با قول او در صورت جهت دخول و تحریم ابدی میشود و مراد از ذات
علماء خواه ذات علماء نفس الامر باشد و خواه ذات علماء که عالم و زن شناخته باشد که ذات علماء است در هیچکدام حضور
بر ماهی مصداق نیست زیرا که مقرر فی است که علم یقین علماء حاصل شده و ذات علماء نفس الامر ما کان از ان
بعضی صحیح و نامعلوم نشود در نفس الامر در علماء جهت نمیتوان گفت که عقد در نفس الامر در علماء شرع نمایند امر آنکار
که در ظاهر شرع است بعضی محکوم است بذات علماء بودن با خلاف آن ثابت نشود اگرچه با عتراف زوجه باشد قبل
از عقد و دیگر نیست بر ایشان که مکلوم باشد در ظاهر شرع بذات علماء بودن اطلاع او نشده و حرمت ابدی است
بلکه اینجا مسلم است ذات علماء نفس الامر اگر در ظاهر مطلق و در علم او ذات علماء است چنانکه در صورتی که عقد
در حال وفات محرمه واقع شود و بعد از ان حال منکشف شود موت و در ان حال که نشناخته تحریم ابدی نمیشود
علی الاظهر بجهت اینکه در حین عقد نه ذات بعضی بود در نفس الامر و نه ذات علماء بجهت مبدا علماء وفات حین اطلاع حرمت
نه از حین موت هرچند شرعا محکوم است علی الظاهر بذات بعضی بودن و اما صحت آن عقد نیست فساد آن و لزوم تجدید
عقد هرگاه خواسته باشند پس او نیست که آن عقد هم بالذات فی نفسه باطل است هرچند در ظاهر شرع مغرات بر آن مترتب
نمیشود باید تفریق کرد و در اظهار کنند که حقیقت حال معلوم شود پس اگر معلوم شد که در علماء بوده باطل است و نشناخته
حرمت ابدی هم میشود هرگاه دخول واقع شده باشد و در حال علماء و اگر معلوم نشود آن عقد اکتفا نمیتوان کرد بلکه باید
بعد انقضاء عده وفات تجدید عقد کرد و دور نیست که احصار زوجه بعد عقد هم توان اکتفا کرد چون تا کاری نیست
از جهت تصدیق قول او و مسلم است و منافاتی ندارد و دیگر بر بطلان آن عقد بذاته نمیشود بلکه بطلان آن مراعی است
تا هنگام ظهور حال و در حال او ماده در اینصورت خصوصا با عدم مامونه بودن زوجه تجدید عقد لازم است و اما حرمت

و اما حرمت ابدی پس ان و دیگر ندارد شخصی در سن نه ساله یا بیشتر با شخصی وطی نماید و دخول حشفه در دبر او
نیست یا میتوانند که خواهر یا بنت او را تزویج نمایند یا نه مفعول مشتبه فاعل میشود و اینکه او هرچند تمام حشفه
داخل کرده باشد علی الاظهر الاظهر و بر فاعل حرام است خواهر مفعول اتفاقا در صورتی که تمام حشفه داخل شده
باشد و علی الاشهر الاظهر هرگاه بعض حشفه را داخل کرده باشد پس همین که دانسته که بعض حشفه داخل شده حرمت محقق
هرچند دریافته که موافق ندارد بعض فی دخول تمام حشفه است و اما هرگاه شک در مطلق ادخال داشته باشد پس ظاهر
حرمت ثابت نیست مطلقا ایا ناظر بنا محرم تا چه قدر از مسافت اثم حساب نشوند مقدار آن زیاد
آن چیزی نیست و صدای روئیت بدن او است و اما دیدن شبح او از دور حرمتی نیست هرگاه از
بالای خانه یا منزل جاه در شب که بدن شخص نمایان نباشد و لذت ببرد ما نحن چه صورت دارد در صورت عدم
تلذذ و ریبه ما در جواز نیست و اما با وجود تلذذ در صورتی که حجم بدن ملاحظه کنند مشکل است بلکه صورت تلذذ ندارد
که زنان پیر و جوان خیمه نشین و دهقان که مطلق بپوشند حرف زدن و رو گرفتن ندارند که باعث حرمت
باید صورت با ایشان حرف زدن یا بصورت ایشان نگاه کنند با لذت یا بی لذت چه صورت دارد
هرگاه در نظر ریبه و خوف وقوع در معصیت باشد یا بالقصد تلذذ باشد جایز نیست خواه پیر و خواه جوان و خواه
اهل بادیه و خواه اهل بلدان و خواه اهل ذمه و خواه مسلمان و خواه محرم و خواه نامحرم و هرگاه ریبه و قصد تلذذ نباشد
نظر کردن بغیر عورت از زن دیگر بر زن نامحرم قبل از تزویج و حصول لذت از آن است نظر مطلقا و همچنین باکرهه
زن مومن نتوان بغیر عورت و اما زنان جوان اهل قافله بادیه و دهات بدون قصد تلذذ و ریبه نظر در آنها
نیز عدم جواز است هرچند موافق علتی که در بعضی اخبار ظاهر میشود جواز است و علت مذکوره این است که اگر ایشان را
منع کنی منع پذیر نمیشوند بلکه در شکل است در جواز اعتماد بر این علت و بالجمله امر در صورت تکلف و دست
و پا از زنان ترسیدن در سنه خلاف عظیم است و بلکه اظهر در نظر حقیر منع است در مطلق نامحرم و اینکه
مکرر ایشان منع میشود و اینها منع پذیر نمیشوند چاره این همین است که در وقت اتفاق افتادن رو بگردانند
ایشان با بودن خط عمدا اتفاق افتد کرده از حرمتی نیست بعضی از زنان هستند که مشغول میدارند ایشان را

جور [illegible] نمیشود بلکه موقوف است به اراده از قبیل نگاه کردن بعورت و شنیدن و حرف زدن و تصور [illegible] این

امور [illegible] مرتکب شود [illegible] ثواب رسد [illegible] است   مرتکب معصیت شدن [illegible]

شیطان [illegible] است   هرگاه شخصی صاحب شهوه [illegible] و احتلام [illegible]

او ص

توقع نماید [illegible] باعتبار شرم [illegible] خواب در شب [illegible] جایز است یا نه   بر زن

واجب است اطاعت شوهر در هر گونه استمتاعی که شرعا [illegible] داشته باشد یا نه و ظاهر فقها اینست که در

وطی دبر رضای زن [illegible] بنابر مشهور اقوی که جواز آن است با کراهت و [illegible] بعض اخبار ظاهر میشود که رضای زن

شرط است [illegible] و در ترک واجب گناه حاصل میشود   موجب

و قابل در عقد [illegible] دوام یا متعه [illegible] میتوانند شد یا دو نفر باید باشند   بنا بر [illegible]

جواز است   هرگاه [illegible] وکیل [illegible] دیگر [illegible] وکیل [illegible]

کند با [illegible] وکیل [illegible] یا نه   ظاهر جواز است در هر دو   [illegible] این

[illegible] بیان فرمایند   [illegible] روایت [illegible]

شخصی زنی گرفته و در مدت ده دوازده سال تصرف ننموده زن مدعی عنن و زوج مدعی [illegible]

از [illegible] طلاق [illegible] و اراده تزویج دختری دیگر نموده

و در ضمن عقد شرط کرده که هرگاه در مدت یکسال آن دختر تصرف بکند عقد منفسخ [illegible] یکسال [illegible]

عدم [illegible] و ثبوت عنن [illegible] مجتهد [illegible] مهلت فصول اربعه است [illegible] بعد انقضای سال

عقد منفسخ و زوجه مختار است [illegible] خواهد تواند شوهر کند و [illegible] سال با وجود عدم قدرت بر تصرف

با نفقه و کسوه آن دختر بر آن زوج لازم است یا نه   ظاهر اینست که این عقد [illegible]

[illegible] عنن دارد و نه طلاق و لیکن [illegible] اینست که صیغه طلاق بر او جاری کنند

مردی چهار زن بعقد دوام داشته و بعلت عدم علم او [illegible] خامسه و عدم اطلاع عاقد

بر زوجات اربعه زنی دیگر بعقد در آورده و با او تصرف نموده بعد شنیده که زن خامسه حرام است الحال [illegible]

میشود [illegible] که یکی از زوجات اربعه [illegible] طلاق [illegible] با زن [illegible] بعد از طلاق [illegible] و انقضای عده

میتواند عقد کند یا حرام موبد است   [illegible] بعد انقضای عده مطلقه [illegible] بعقد جدید در آورد

زید زوجه خود را طلاق داده و در حضور حاکم شرع اعتراف [illegible] که دخول [illegible] و عمرو بدون رعایت

عدت [illegible] زوجه [illegible] عقد [illegible] و بعد از آن زید [illegible] دخول کرده ام و در حضور حاکم شرع

[illegible] از طلاق

در حضور چند نفر [illegible] اقرار کرده [illegible] یا قول زوج اول است یا نه

[illegible] اقرار اول اعتبار دارد یا اقرار ثانی که در حضور حاکم شرع نموده است

هرگاه زوج و زوجه [illegible] معترف بعدم دخول بوده اند و طلاق واقع شد عقد عمرو صحیح و لازم است [illegible] ثبوت

اقرار [illegible] زید [illegible] اقرار [illegible] و دعوی زید [illegible] عقد [illegible]

و اقرار [illegible] مسموع نیست و همچنین هرگاه [illegible] عمرو [illegible]

[illegible]

و بعد [illegible] زوجه [illegible] و بر فرض [illegible] رجعیه [illegible] رجوع کند [illegible]

[illegible] قول عمرو و زوجه [illegible]   [illegible] نفقه زوجه [illegible] زوج لازم است [illegible]

[illegible]   [illegible] که [illegible] است [illegible]

[illegible] الطلاقات [illegible] باتفاق زوجه [illegible] صیغه شرعیه ندارد

رجوع [illegible] زوج [illegible]

[illegible] مقام [illegible] کرده و در خلاف [illegible] ربع [illegible]

[illegible] کرده [illegible] و در مبسوط اعتبار

[illegible] کرده [illegible] زوج [illegible]

یک [illegible] قول مشهور است [illegible]

کر از او موالفت بسبب مطلق نفقه نشده است بلکه هر چه از این او رسید از منع از آنها است بجهت ثبوت خلاف آن در حق نساء

بس عقد [illegible] دارد بتجدید عقد [illegible] آن بر وجوب و اثبات نیست و بعضی بر آنند [illegible] که نفقه [illegible] دارد و بعد [illegible] نوع از آن

وقت بیابان هم نیست و در آن در حدیث امام علیه السلام فرمود [illegible] انفقت علیها [illegible] وسعت [illegible] نان

آن قدر که بوده و در سن اعتبار رجال [illegible] پس شاید [illegible] کریمه لینفق ذو سعة من سعته و من قدر علیه رزقه فلینفق مما آتاه

الله باشد و دلالت آن نیز ممنوع است زیرا که مرجع ضمیر مطلقات حاملات و مرضعات اولاد مطلق است و محتمل است که مطلق

زوج احتمال رجوع است و حمل آن بر مطلق انفاق و [illegible] النفقه نیز تمام نیست بجهت عدم وجوب نفقه بر

مطلق مگر بر [illegible] نیست و مع هذا [illegible] ندارد با ملاحظه حال زوجه بعضی گفته اند که موافق

حال زوج انفاق کند پس انفاق کند بقدری که خدا باو داده است و اگر صاحب وسعت است پس انفاق بکند از روی وسعت

و اگر تنگدست باشد بقدر حال زوجه [illegible] دارد [illegible] و لا تکلف الله نفسا الا ما آتاها [illegible]

ندارد [illegible] هر قدر که [illegible] از آن [illegible] که وسعت [illegible] قضا کند [illegible] دارد

مال آنچه بعد فرموده که سیجعل الله بعد عسر یسرا [illegible] که وجوب آن بر قدر عسر [illegible] ثابت نیست و در این مقام اشکالی

هست و آن این است که [illegible] بسیار [illegible] در نفقه [illegible] واجب نیست [illegible] کردن زوجه [illegible]

از [illegible] علی الاطلاق نکرده [illegible] عسر [illegible] در اخبار [illegible] و من قدر علیه رزقه فلینفق

مما آتاه الله کرده است که [illegible] انفق علیها ما انفقت [illegible] کسوه [illegible] فرق بینهما و اکثر

اکثر این است که باید ملاحظه [illegible] حال زوجه [illegible] انفاق کند بقدری که متعارف [illegible] است در انفاق شأن مثل

اطعام و [illegible] و اخدام و آله [illegible] ملاحظه [illegible] حال زوج

با ملاحظه بلد [illegible] و فصول پس کافی است که در بلادی که گندم [illegible] و در دیگری برنج و در دیگری [illegible]

در زمان خورش و طعام پس کافی است که [illegible] باید [illegible] و کافی است [illegible] ضروری است و کافی است [illegible] ثیاب

[illegible] در صورت [illegible] و هرگاه [illegible] خدمت کردن [illegible] خادم ضروری نیست [illegible]

[illegible] هرگاه [illegible] خدمت کردن [illegible] خادم [illegible] است [illegible] که در

نکاح

که در خانه پدر بود نه ملاحظه آنکه رفعت شان هم رساند و وقتی که بخانه شوهر آمد [illegible] اینست که بیک خادم اکتفا کنند

و محتمل است که هرگاه در خانه پدر اعلی از آن بوده که بیش از یک خادم در خدمت او بود [illegible] لازم است زیرا که این هم داخل معاشرت

معروف است — هرگاه زوج نفقه بزوجه داده [illegible] واجب [illegible] است و زوجه هم قبول کرده

بعد از آنکه [illegible] نفقه [illegible] و بعد [illegible] که علاقه زوجیه [illegible] در این صورت زوج

رجوع میتواند کرد [illegible] استرداد نفقه [illegible] رجوع [illegible] عوض [illegible] زوجه [illegible]

نفقه [illegible] عوض [illegible] عدم [illegible] است — [illegible] که در صورتها [illegible] رجوع [illegible] استرداد

نفقه کرد چون عوض [illegible] نفقه [illegible] ماکول و مشروب و آلات [illegible]

نفقه [illegible] از باب تملیک است و در اطعام و [illegible] از باب امتاع است [illegible] و در کسوه نیز از باب

امتاع است [illegible] تملیک پس [illegible] عقد [illegible] مستلزم [illegible]

است و [illegible] عوض [illegible] پس رجوع میکند بعوض [illegible] هرگاه [illegible] و عوض

آن [illegible] زوجه چون عوض او [illegible] است علی الاطلاق [illegible] که عوض دارد

و عوض آن [illegible] که بسبب [illegible] ثابت است [illegible]

و نه نفقه و لا امتاع در کسوه و غیر آن پس [illegible] نیست که مستلزم عوض [illegible] بلکه [illegible] است

در عوض [illegible] در مواضع [illegible] امتاع و تملیک [illegible] اول

[illegible] که در [illegible] مطلق عوض منظور نیست و در امتاع عوض منظور است

و [illegible] امتاع [illegible] باذن [illegible] و المروج [illegible]

و لکن یقصد ان یکون عوضا [illegible] لا مطلق [illegible] در این مقام [illegible] استرداد و میتوان

گفت این است که زوج [illegible] نفس [illegible] زوجه [illegible] اتلاف مال [illegible] و الناس مسلطون علی اموالهم

و استرداد [illegible] زیرا که زوجه [illegible] نکرده و [illegible] که تسلیط او

بقصد [illegible] است که نفقه [illegible] پس تسلیط بر [illegible] نفقه زوجه و [illegible] واقع

الملکی ا

نشنع جواب میگویم که این مسلم است تسلیط او است بر اتلاف و ایام تصرف در آن در حال اعتقاد لزوم نفقه بسبب اعتقاد زوجیه
نه بشرط بقاء زوجیه و اعتقاد بانی و بعد از آنکه روشن است و نفقه شده بود و انفاق در حال اعتقاد باستحقاق نفقه از راه
زوجیه بود انفاق بعد از استحقاق در اعتقاد و صورت ابانت است از راه زوجیه و جهت تعلیلیه نه تقییدیه است در حکم باجهة تقییدیه
این معنا نه نظام است در هر حال بر عدم جواز استرداد و اعلام با اصل مراد ... مسلکیم اسمی بود بانکه اسم در آن حقیقت
صورت است که مسلم باشد که مراد از زوج ... در حال اعتقاد زوجیه و استحقاق نفقه و این مسلم نیست بلکه جزء منظور
او باشد و بعید نیست و این معنی ... اعتقاد ... ابانت ... بعض ... وجوه ... نیاز
در آن حال ... پیش ... کردیم ... و تتبع ... نشنع باشد لا ینبغی در عوض ... نفقه
که لازم است در عوض عکسی ولکن معلوم ... مثل ... قصد ... ابانت
فریح است ولکن ... معلوم ... فریح است هر چند ... باشد
باشد عمل ... کنند ... ما البلغ بالصحیح ... حضرت مولی
منظور ... الیه ... افندی ... هرگاه زوجه باشتره شرع ... نشوز موجب سقوط نفقه
ولکن ... است ... زوج نفقه ... داده و بعد از آن ... زوجه که ... نفقه ... بقصد قرض ... استرداد
عوض داده ام و زوجه گوید ... نفقه ام ... و اگر ... بعنوان
قرض ... عوض ... تصرف ... صورت زوج ... دارد بر زوجه ... عوض
نفقه باشد   در صورت سوال ... زوج ... بعدم استحقاق زوجه نفقه ... بسبب نشوز
که در استرداد ... شرع است بقرض دادن و قرض دادن بدون اطلاع ... الا در
مواضع ... مثل انفاق بر صغیر ... حاکم ... و ... زوج ...
کرده بر تقویت ... و زوجه ... قرض ... کرده ... باشد و علم بعدم استحقاق
نفقه ... بقصد نفقه خورده باشد ... باشد و ... اعلم ... الیه ... افندی
با وجود آنکه ... در صورت ... تلف ... تمام ...

خود بسبب تلف نشنع باشد خصوصی و در ... آن نوع اتلاف ... معروف ... اگر زوج مدعی این باشد که ...
بوده ام ... نفقه ندارد و بقصد نفقه داده ام و در واقع ... طرفین بقصد
نفقه داده اند و ... در نفس الامر استحقاق ... در صورت اتفاق ... اصل ...
نفس الامر چون ... رضا طرفین بوجه ... واقع ... بود در ... اتلاف نزوجه
اعتقاد استحقاق و اقع شرع ... ابانه مطلقه ... اعتقاد زوجه استحقاق نفقه بود و اتلاف
بان قصد ... عدم استحقاق در برابر اتلاف ... خود بود ...
اشتغال ذمه ... نداشته ... کرده ام که قرض دادن بدون اطلاع
صورتا ندارد ... استرداد ... زوج ... بسبب اتلاف شرع و بسبب
غرور زوجه شرع هر چند نه بقصد فریب و نقصان داده باشد و بعد اتلاف ... اصل برائت زوجه از
رد مثل ... و علوم ... الیه ... افندی نیز در این ... نداره ... پیش گفتیم ... است
کلام در صورتیکه زوج بگوید ... داده ام و زوجه بگوید ... دانسته ام که تو ابانه کرده و ... سبب
ابانه ... در صورتیست که زوج مدعی قبول زوجه ... کند قبول
زوجه بود هر چند ... عدم ... زوج ... تقدیم قول زوج باشد در صورتیکه
مدعی ... بعنوان قرض داده ام و تو قبول کرده و زوجه بگوید ... قرض دادن ندانم
و قبول قرض نکردم بلکه ... گمان میکردم که مستحق نفقه ام و صرف کردم و لکن
اصل برائت زوجه ... قول او است و در ... تقدیم قول زوج ... هرگاه یک
دفعه نشوز از زوجه ... رسید و بعد زوج ... یا از جهت ... در آن
دانسته ... معلوم ... نشوز ... صورت ... نشوز زوجه ... در جمیع اوقات
اعلان عدم نشوز ... وقت ... است ... دارد
... نشوز ... نفقه ... در ... نفقه موجود ... زوجه ...
... رجوع ... مطالبه کردن زوج ... بود

مخالفت امر زوج در هر باب موجب نشوز است مخصوص نیست بمخالفه در امر وقاع منحصر نیست نشوز در مخالفه در
در وقاع بلکه نشوز متحقق میشود بخروج از اطاعت او در آنچه واجب است بر او واجب کرده مثل ترک مقدمات استمتاع و خلاف
خواهش کردن در مطلب و تزیین و آنچه موجب استمتاع و لذت بردن از او و دارد و همچنین متحقق میشود به بیرون رفتن
از خانه بدون اذن و نشوز بمجرد فعل خلاف اطاعه حاصل میشود احتمال ملکه نشود و خروج از نشوز کافی است بمجرد ترک آن
فعل حاصل میشود و کافی است که موقوف نیست بر ترک ملکه مثلا کافی است یکبار از خانه زوج بدون اذن رفتن بخانه پدر همین
که برگشت بخانه زوج رجوع به اطاعه میشود و کافی است که مکرر زن نافرمانی شود و بیرون رود و اثر آن شیوه خود قرار داده
پس از زمان حیض زن نادر ... در خانه زوج است نفقه نیست تا توبه کند و رجوع کند از آن در خصوص
زمانی که فرق ... ازین ... بود حیض یا غایط ... بزنا ... خنثی ... یا در ... ابتدا ... باشد
بانی ... بدهد ... قسخ نکاح میکند در عیوب زن که زوج ثبت ابتدا ... زوج میشود هرگاه زوج

نکاح

قبل از دخول فسخ کند مهری بر زوج لازم نیست و خلاف و در آن ظاهر نیست و در صورت ... نشده وا
و اخبار هم دلالت بر آن دارد و هرگاه بعد از دخول باشد یعنی بعد از دخول مطلع بعیب شود و فسخ کند اشهر
و اظهر این است که مهر مسمی العقد تمام باید بدهد و هرگاه مدلس در میان باشد یعنی کسی عیب آن زن را پوشیده و
و تدلیس کرده و زوج را بر آن داشته خواه ولی باشد یا غیر ... رجوع میکند زوج بآن مدلس بمهری که داده پس
میکرده هر چند آن مدلس خود زوجه باشد یعنی آن زوجه در این وقت مستحق مهر نیست پس اگر خود زن مهر را نداده باشد
نمیدهد نه آنکه میدهد و پس میگیرد و هرگاه بآن تدلیس در میان نباشد و زوجه هم مطلع بعیب نبوده در آن
مستحق مهر است و باید رجوع نکند و این مقتضای قواعد و احادیث است و مدالکه هر چند ظاهر اطلاقات اخبار و فتاوی
در جا داده که زوج مهر را میگیرد و این است که رجوع بتمام مهر میکند لکن جمعی گفته‌اند اگر ... در صورتی که رجوع میشود
در اقل مهر ... رافع ... یکون مهر یعنی ... قول بو ... قال ... و بعضی گفته‌اند
از برای او اقل مهر ... عوض ... اظهر قول اطلاقات یعنی عدم استثنا چیزی مطلقا
چون دلیل بر استثنا نیست و آنچه ... دلالت آن کرده اند ... خنثی ... زوجه پس آن از جمله عیوب
نیست چنانکه خنثی بودن زوج هم از جمله عیوب نیست و قول بعیب بودن آن از برای فسخ نیست در ... از

در جا و از کتاب مبسوط و در یکی دیگر مبسوط گفته است که عیب نیست و همچنین در خلاف و این قول اظهر است و موافق
اصل و اطلاقات است و گفته‌اند اگر رجولیت در زوجه محرز نگشت یا نوثیت و اگر انوثیت در زوج محرز ... خنثی
زایل است و اینها همه از عیب نیستند و وجهی که از برای عیب بودن گفته‌اند که منشأ نفرت است و همچنین علاقه
طبع رفع شبه و انحراف طبیعی میکند و این ضعیف است و بدانکه این خلاف در خنثی واضح است یعنی آنکه سبب
علامات مقرره در شرع حکم برجولیت یا انوثیت آن شده باشد و اما در خنثی مشکل یعنی آنکه آلت مرد و زن هر دو داشته
باشد و در علامات رجوع میشود بعلامات مثل سبقت بول که در وقت بول کردن هرگاه بول مخصوص یکی از آنها است حکم
میشود بمقتضای آن یعنی اگر از مخرج رجولیت مساوی مرد است و اگر از مخرج انوثیت مساوی زن است و همچنین اگر
اول از یکی از آنها بیاید بر حکم میشود بمقتضای آن و هرگاه از هر دو یکبار بیاید ملاحظه انقطاع بول باید کرد از
از هرکدام بعد منقطع میشود عمل بمقتضای آن میشود بنابر آنکه گفته‌اند از علامات پس بعد از ملاحظه علامات هرگاه
حکم شد برجولیت یا انوثیت و زوج بودن و زوجه بودن و عقد نکاح صحیح شد آن وقت خلاف کرده‌اند که آیا
مخصوص خنثی بودن یعنی دو آلت داشتن از عیوب است که زن اختیار فسخ داشته باشد یا مرد و اما در خنثی مشکل
یعنی آنکه علامات در او نباشد و در بول کردن و قطع بول هم مساوی باشد پس ظاهر آن خلاف نیست در بطلان نکاح
از اصل چه شرط صحت نکاح این است که یکی زن و یکی مرد باشد پس تا معلوم نشود نمیتوان نکاح کرد و هر شخص
در نفس الامر یا زن است یا مرد و در شرع بحکم آیات قرآن و اخبار که ظاهر آنها انحصار زن و مرد است و اما که
تفریع کرده‌اند بعضی ... در خلاف در خنثی و نفی نسب ... و از جمله آنها در مبسوط هم نقل کرده که خلاف در خنثی
واضح است و گفته است که ... اینها ذکر کرده است در میراث که هرگاه خنثی زوج باشد زوجه سبب میراث نصف
نصیب زوج و نصف نصیب زوجه ... در ورثه خنثی نصف نصیب ذکر و نصف نصیب انثی و آن
در خنثی مشکل است پس از اینجا ظاهر میشود که زوجیت خنثی مشکل صحیح خواهد بود پس بعضی احتمال داده‌اند و حکم ایشان
هم ... کرده‌اند میراث پس اعتبار فسخ نبود در صورت ظهور خنثی بودن هم قرار داده‌اند در خنثی مشکل بعد از آن گفته است
که آن سخن در میراث ضعیف است بنابر آنکه خنثی را مانع صحیح خواهد بود و صواب گفته است و گویا مراد ضعف آن سخن

در میراث آن است که حکم زوجه بودن و زوج بودن باقی بر مورث باشد و معنی آن محمول بر صحت است پس اگر فضولی زوج طفل
باید بر عقد بر وجه صحیح حال او زوج شرعی باشد بسبب ملاحظات و همچنین زوجه بی میراث ازو باید بر وجهی که حقیقة در
در قرآن قرار داده چنان باشد و وصف زوج بودن و زوجه بودن بعد بر کسی صادق نیست که [illegible]
باشد و داخل فضولی [illegible] تا حکم نصف نصیبی باشد [illegible] میتوان کرد در شرع [illegible]
علیهم هرگاه زوجین [illegible] باشند که کدام زوج است و کدام زوجه که در اینجا
میتوان هر یک را نصف نصیبی [illegible] و اینکه در اینجا [illegible]
اول دادن نصف نصیبی [illegible] تزویج [illegible]
بر صحت و از آن جهت نصف نصیبی [illegible]
نشد و دو وقت [illegible] عدم [illegible] موقوف بودن [illegible]
منافی [illegible] بر صحت [illegible]
[illegible] عقد صحیح [illegible]
مراد به [illegible]
حکم ببطلان [illegible] زیرا که ثبوت [illegible] بر صحت عقد [illegible]
حکم فسخ زوج [illegible] هرگاه زوجه فسخ کند نکاح را بسبب عیوب [illegible] دخول [illegible] مستحق [illegible]
بنت و همچنین هر جا که فسخ از جانب زوجه باشد [illegible] نصف مهر [illegible]
و همچنین هرگاه زوجه فسخ نکاح کند بسبب خصی بودن زوج مستحق مهر است [illegible] بدخول و هرگاه [illegible] خلوت کند
بدون دخول پس ظاهر [illegible] در ثبوت نصف [illegible] در نصف میراث و آن
[illegible] والله اعلم بالصواب — عدّه متعه [illegible] مدخوله که حیض ببیند هرگاه مدت او تمام شود [illegible]
مدت را [illegible] و همچنین [illegible] که حیض نمی‌بیند [illegible] حیض [illegible]
مسئله اول [illegible] پس در آن [illegible] قول است [illegible] ظاهر است [illegible]

[illegible] در [illegible] اشهر النسبة [illegible] داده و [illegible] و [illegible] است و دوم [illegible] علی [illegible] حیض [illegible]
[illegible] شیخ [illegible] و محقق [illegible] است در [illegible] و در [illegible]
که [illegible] است و همچنین محقق در [illegible] و بعضی [illegible] نسبت [illegible] داده‌اند [illegible]
[illegible] است و [illegible] ابا جعفر علیه السلام [illegible] علی [illegible]
[illegible] علیه [illegible]
[illegible] علی [illegible] علیه السلام [illegible]
علیه السلام [illegible] علی [illegible] حیضتان [illegible] عبد الله بن [illegible]
عن [illegible] الصادق [illegible] و [illegible] است [illegible]
دارد [illegible] حیض [illegible] عمل [illegible] دفع آن [illegible] اعتبار [illegible]
[illegible] کنیز [illegible] است که متعه [illegible] کنیز [illegible]
[illegible] قول [illegible] کنیز [illegible] حیض است قول ابن جنید است و آن نادر است و مشهور
[illegible] کنیز [illegible] ظاهر است [illegible] ابراهیم [illegible] علیه السلام
[illegible] طلاق [illegible] الطلاق [illegible]
ثلثة [illegible] طلاق [illegible] قرات [illegible] است که مراد از قرء
طهر [illegible] مراد [illegible] اقراء [illegible] ظاهر است [illegible] الطلاق
[illegible] حیض [illegible] است [illegible]
طهر [illegible] قواعد [illegible] در این امور [illegible]
در رق [illegible] حصول [illegible] ظاهر [illegible] شرع [illegible]
[illegible] الصغری [illegible]
[illegible] عبد الملک [illegible] حیض است و حضرت صادق علیه السلام [illegible]

او کرده و از کتاب بحار الانوار منقول است حدیثی از کتاب حسین بن سعید که دلالت دارد بر آنکه عدهٔ او دو حیض است
و مجلسی علیه الرحمه در تفسیر قروء از ابو بصیر روایت کرده از حضرت امام محمد باقر علیه السلام در روایت زراره در تفسیر آیه
تمام است تمتع که القرء ما بین حیضتین و لا دلیل قول مفید و ابن جنید و ابن بابویه ... صحیح زراره است
و صحیحه حسنه زراره که نشنیده و مرا هم در این ... تفسیر مطلق قرء در اخبار موجب اراده طهر در خصوص
[illegible] نمیشود زیرا که اقوی این است که قرء مشترک لفظی است میان طهر و حیض پس تفسیر او ... الا طلاق
ما عدا طهر الوقت و این قرینه ... است که مراد در آن تفسیر که تفسیر لفظ قرء است که در آیه ثلثة قروء
وارد شده و تفسیر آن بطهر در این مستلزم اراده آن نیست در این ... و سیاق حدیث ... مقام
در حسنه زراره که دلالت دارد بر اراده طهر ... عمل کنند باحادیث معتبره متعدده ...
... الفصل و ... ترجیح ... قول ... احتیاط ... ولا ... اقوال
که یکی اعتبار ... و دیگری اعتبار ... پس هر چند بمقتضای قول اول احادیث معتبره
... است و بر طبق ... صحیح است لکن چون متفاوت نمیکند ... لازم است
... در مسئله ثانیه پس علامه ابن جنید و شیخ ... و خلاف در آن
نیست و جمعی جواز ... بر آن کرده اند و اخبار هم دلالت دارد بر آن و ... زیاده ذکر نیست
هرگاه زوجه کسی ... کند ... و بعد پشیمان شود و منع کند چه صورت دارد
... حلال ... و ... اینست که ... فرور ...
که هر وقت پشیمان شود میتواند منع کرد هر چند ... کرده ... منقضی نشده

بایع

هرگاه کسی وصیت کند بشخصی در اطفال ... که صغیر یا صغیره او را نکاح کند

بشخص ...

... میان علما ... ظاهر ... اینست که جایز نیست و از
و از شیخ در مبسوط نقل شده جواز آن مطلقا و مجلسی در ... و از خلاف قول بتفصیل ... هرگاه
وصیت بخصوص نکاح کرده میتوانند و اگر ... مطلق است نمیتوانند و قول دیگر هست در مسئله که هرگاه صغیر بالغ

که هرگاه صغیر بالغ شود ... عقد ... و ... باشد بالغ ... ولایت دارد و ... قول ... خصوص
... صریح کرده ... روایت ... دلالت دارد بر آن ... و ... در قول محمد بن ... و
و ... با ... بعد ... و مجلسی دلالت دارد بر آن صحیح ... که دلالت دارد بر آنکه نکاح
غیر ... صغیرین ... است ... بعد بلوغ و مجلسی اخبار بسیار ... که دلالت دارد ...
... نسبت ... و از شیخ در ... و طبرسی در مجمع البیان ... بر ... و ... در ... و ... است
بلکه دلالت دارد و حدیث صحیح از محمد بن مسلم ... الصبیه ... الذان
زوجا ... که مفهوم ... اینست که هرگاه غیر ... تزویج ... کرده ... ثابت ... و این ... است
بطلان عقد ... قول دوم ... ایت ... بعد ... الذین ... و مجلسی
... علیه السلام ... الذی بیده عقدة النکاح ... و ...
المراة ... و صحیح ابو بصیر در روایت دیگر ... بعضی ... نسخ ... است زیرا ...
... وصیت ... است چون ... کتب علیکم اذا حضر احدکم الموت ان ترک خیرا الوصیة للوالدین و الا
قربین حقا علی المتقین ... زیرا که ... و ... نکاح ...
جواز نکاح ... و احادیث هم ... که ... است که ولایت ... تمام
... که ... و لکن ... که ... موجب ... احادیث در بیان
بخشیدن ... که در ... وارد ... دلالت آن بر ... صغیر ضعیف ... چون ...
... عقد النکاح ... بعضی ... پس ... که مراد ... آن باشد که
... وصیت کرده باشد در ... هرگاه زوج صغیره ... طلاق ... عفو ... صغیر
در آن ... عفو کرده ... در ... عقد و مجلسی ... دیگر ... از
جانب زوجه ... مطلق و کیل که ... احوال او ... باشد با حاکم ... که ... ولا ...
هر کس ولایت ... دارد ... نکاح دارد ... و اخبار ... در مسئله نکاح

بلکه ظاهر آنست که دلالت دارند بر اینکه چون ولی مال او نیست اولیست پس ولایت نکاح هم با او نیست پس این مقام خالی از اشکال نیست زیرا که شاید مراد
در این خبر حینی باشد که سفیه باشد و در اخبار مذکوره عاقله باشد و ظاهر اینست که مراد حیات [illegible] الله که هرگاه بالغ [illegible]
خواهد است و [illegible] شد پس نکاح او [illegible] جایز است نه اینکه هرکس تسلط در مال دارد تسلط در امر نکاح دارد
و دلیل بر این [illegible] هرکس که ولایت مال [illegible] ولایت در نکاح [illegible] و از این جهت است که حاکم هم ولایت بر نکاح سفیه
ندارد [illegible] اینکه ولایت مال دارد چنانکه مشهور علما است بلکه شاید اجماع در آن باشد چنانکه از مسالک ظاهر
میشود [illegible] و توقف [illegible] صاحب مدارک [illegible] از جهت [illegible] ولایت حاکم
بر سفیه [illegible] این است که [illegible] زیرا که اصل و اخبار [illegible] دلالت دارند بر [illegible]
و ولایت [illegible] اخبار [illegible] ظاهر نیست [illegible]
حاکم بر سفیه [illegible] عدم جواز است مطلقا و قول [illegible] مطلقا ضعیف است
ضعیف [illegible] نموده اند و گفته اند که مراد [illegible] صورت
[illegible] مطلق [illegible] گفته اند که هرگاه [illegible]
[illegible] سفیه مطلق [illegible]
[illegible] ظاهر [illegible] او است و اظهر قول اول
و در اینجا [illegible] اختیار [illegible] ولایت در آن [illegible] تفصیل [illegible]
[illegible] الطلاق
[illegible] ولایت [illegible]
[illegible] ولا قول [illegible] اعتماد کرد ندارد

امره

[illegible] الطلاق [illegible] ثلثة اشهر ثم یطلقها [illegible]
[illegible] مستراب بود [illegible] مطلقه [illegible] مذکور
[illegible] مذکور بعد وقاع و مراد از آن براءت رحم [illegible] صحیح نیست و حدیث [illegible]

محول

مو [illegible] تمام است و معمول بر تقیید [illegible] حدیثی که در طلاق مستراب وارد شده روایت داود بن ابی یزید
عطار است عن بعض اصحابه عن ابی عبدالله الصادق علیه السلام قال سالته عن المرأة یستراب بها و مثلها تحمل و مثلها لا تحمل ولا
تحیض وقد واقعها زوجها کیف یطلقها اذا اراد طلاقها قال لیمسک عنها ثلثة اشهر ثم یطلقها و
صحیحه اسمعیل بن سعد الاشعری قال سالت الرضا علیه السلام عن المسترابة من الحیض کیف یطلق قال بالشهور [illegible] اتفاق
کرده اند علما چنانکه از محقق و علامه ظاهر میشود اینکه حیض و نفاس در احکام [illegible] الا در اقل و اکثر
و در رجوع بعادت [illegible] در روایات و غیره [illegible] پس بنابراین چنانکه شرط است در صحت
طلاق اینکه در حال حیض نباشد شرط است که در حال نفاس هم نباشد و اخبار هم بخصوص دلالت دارد و همچنانکه
صحیح است طلاق بعد از انقطاع حیض [illegible] بشرط عدم مواقعه همچنین است در نفاس و دلالت میکند
بر آن موثقه ابو العباس قال سالت ابا عبدالله علیه السلام عن رجل طلق امرأته بعد ما ولدت و طهرت و هی امرأة لا تری دما
ما دامت ترضع ما عدتها قال ثلثة اشهر و ترک استفصال و تقریر معصوم علیه السلام دلالت دارد بر اینکه طلاق بعد
حصول طهر از نفاس صحیح است و [illegible] سه ماه ضرور نیست [illegible] دلالت دارد که [illegible]
چون مستراب است بسبب رضاع [illegible] هرگاه [illegible] طلاق جایز نیست تا سه ماه
بگذرد و مفروض در اینجا این است که [illegible] بعد از نفاس [illegible] قبل از ولادت منقطع شد
بسبب نفاس و خصوصا [illegible] طهر براءت رحم است و از این جهت است که بر مستبینة الحمل
استبرا ضرور نیست و در هر حال طلاق میتوان داد و توهم [illegible] ندارد و جهت اینکه [illegible]
وارد شده که مستراب مطلق باید سه ماه صبر کند بجهت اینکه مورد روایت داود بن ابی یزید [illegible]
که مستراب الحمل که زوج او با او وقاع کرده [illegible] این است که بعد از وقاع امساک کند از او سه ماه و بعد از آن
طلاق بگوید و ظاهر این است که در امساک شرط نیست که بقصد طلاق سه ماه ترک وقاع کند بلکه هرگاه
از باب اتفاق سه ماه گذشته است از وقاع [illegible] طلاق [illegible] الحال میتواند طلاق گفت دیگر
ضرور نیست سه ماه دیگر صبر کند [illegible] میتواند گفت [illegible] امتثال حاصل شود و این

نیست م

واین نمیشود الا بقصد انشاء پس از باب تقیید خواهد بود پس میگوییم که ما نحن فیه نه مورد قید است و نه کلام فقها که گفته اند که
این زن مادام الحیض مستحق [illegible] نه مسترابة الحیض بود و بعد از [illegible] و ولادت نیز قبل از حصول وقاع نیز مسترابة الحیض
یا متیقن العدم است و در حال نفاس هم مسترابة الحیض است چون در حکم حایض است و منع از طلاق بسبب
نفاس است نه بسبب مسترابه بودن پس وقاعی که قبل از ولادت حاصل شده وقاع مسترابة الحیض نیست تا مورد حدیث
و کلام فقها شود و بر فرضی که بعد از طهر از نفاس صدق کند بر او مسترابه نظر باصطلاح فقها که تعمیم داده اند لفظ
مسترابه [illegible] صورت نیست که طلاقها احتمال حیض در او [illegible] مثل الحیض و منقطع شود در شبه [illegible]
ولکن از حدیث که دلیل مسئله است [illegible] که سه ماه صبر کند شرط است که وقاع حاصل شده باشد بر مسترابه در جائی
که متصف است بوصف مسترابه بودن چون مشتق حقیقت است در متلبس بمبدء نه در عنوان خصوصا در ما نحن فیه
[illegible] المتعقبة [illegible] بعد پس قطع نظر از اینکه محتمل است که مراد بیان علامة بائن نه طلاق میگوییم که بر فرض
تسلیم اراده حکم طلاق ظاهر این است که [illegible] سائل را [illegible] که چون شنیده است که باید طلاق در حال حیض
نباشد و در حال طهر غیر مواقعه باشد و زن مسترابة الحیض که حیض و طهر آن معلوم نیست حکم آن چه چیز است و چگونه
بداند که این طهر غیر مواقعه است [illegible] که اعتبار [illegible] بگذرد [illegible] سه ماه از وقاع گذشت [illegible] در حکم
طهر غیر مواقعه است و چون نفاس در حکم حیض است و [illegible] از آن در حکم طهر است پس صادق است که طهر غیر
مواقعه است پس مورد [illegible] سائل را [illegible] سؤال او [illegible] طلاق جواب [illegible] بائن و [illegible] حال طهر
[illegible] در صحت [illegible] طلاق نیست   هرگاه دختر [illegible] در حال کمال عقل [illegible] از [illegible] پدر [illegible] باذن
دختر او [illegible] از [illegible] عقد نماید و دختر نیز اقرار بعقد دارد یا عقد دختر بی اذن پدر صحیح است یا نه
در نکاح باکره بالغه رشیده [illegible] و اظهر این است که اذن پدر شرط نیست [illegible] اظهر است
هرگاه دختر بعد از عقد [illegible] شود یا قبل از تکلیف میتواند او [illegible] از برای دیگری عقد نماید یا نه [illegible] التکلیف
رجوع بعد از [illegible] هرگاه [illegible] طلاق بگوید نصف مهر [illegible] باید
تسلیم دختر نماید یا نه   هرگاه مرد مدعی زوجیت دختری است و دختر منکر است و مرد بینه ندارد قسم [illegible] دختر

نکاح

دختر میشود هرگاه قسم خورد دعوی ساقط میشود در ظاهر حکم شرع و دختر شوهر میتواند کرد در ظاهر شرع و هرگاه مرد علم دارد بعقد
و اینکه دختر قسم دروغ خورده پس [illegible] است که او را طلاق بگوید و نصف مهر را بسبب عقد لازم شرعی باید باو برساند هر چند
دختر مطالبه آن را نمیتواند کرد و مادر او را هم نمیتواند عقد کند و همچنین دختر برادر و خواهر او هم بدون اذن او نمیتواند گرفت
و همچنین خواهر او [illegible] که او را طلاق نداده نمیتواند گرفت و نفقه و کسوه او بر مرد لازم نیست [illegible]
دختر قسم نخورده [illegible] قسم [illegible] قسم خورد حکم میشود [illegible] در ظاهر شرع و [illegible] لازم است که عمل کنند بمقتضای [illegible]
در واقع [illegible] و اما سؤال از اینکه یا دختر قبل از قسم خوردن میتواند شوهر کرد [illegible] ظاهر این است که [illegible]
[illegible] در باب [illegible] مدعی علیه [illegible] درست [illegible] ما دام که حکم بر خلاف آن [illegible]
نشده و لکن هر وقت که مدعی خواهد او را قسم [illegible] هر چند شوهر کرده باشد و باز بمقتضای قسم عمل میشود که هرگاه
[illegible] قسم زوجیت [illegible] اول ثابت میشود [illegible] و بعد از رد قسم [illegible] قسم خوردن [illegible]
دیگر و هرگاه آن دختر بعد از شوهر کردن اقرار کند بعقد سابق اقرار او [illegible] زوج ثانی [illegible] چون
[illegible] که در حق [illegible] از سقوط [illegible] قسم [illegible]
و همچنین [illegible] ادعا کند که [illegible] بقول حاکم [illegible] بعقد و بعد [illegible] وقت [illegible]

مستحق [illegible]

است چون این جواب طول [illegible] مطلب [illegible] خلاصه جواب از سؤال این است که [illegible]
[illegible] در ظاهر شرع [illegible] شوهر کند ولکن [illegible] حق [illegible] ساقط نمیشود هر وقت خواهد [illegible] قسم
[illegible] و بمقتضای آن عمل میکنند [illegible] زوج [illegible] حرام [illegible]
[illegible] هرگاه طلاق بگوید [illegible] و خواهرزاده و برادرزاده او [illegible] بدون اذن او عقد [illegible] و نصف مهر [illegible]
هم باو برساند هر چند [illegible] مطالبه کند [illegible] نفقه و کسوه او [illegible] لازم است چون [illegible] نداده [illegible]
نفقه [illegible] پدر [illegible] است   نفقه [illegible] هرگاه [illegible] در مال [illegible] خواه صغیر باشد
و خواه کبیر و هرگاه فقیر باشد بر پدر [illegible] فان ارضعن لکم فاتوهن اجورهن
[illegible] اجرت رضاع [illegible] که شکوه کرد [illegible] رسول خدا [illegible] ابا سفیان

که نفقه باو و اولاد وی بدهند بمعروف فرزند [illegible] بالمعروف [illegible] و نفقه [illegible] و هر گاه پدر غنی باشد

و مادر غنی پس لازم است نفقه بر پدر [illegible] و جد [illegible] بالاتفاق [illegible] الاقرب [illegible] کرده

[illegible] مذهب [illegible] مادر پدر دارد و جد پدر [illegible] جد پدر [illegible]

[illegible] و هر گاه پدران پدر غنی باشند [illegible] و قادر نباشند [illegible]

واجب میشود بر مادر [illegible] و هر گاه مادر غنی باشد [illegible] واجب میشود بر پدر و مادر [illegible] بالا روند بالسویه

بغیر پدر مادر و مادر [illegible] شریک کنند در نفقه دادن [illegible] در درجه مساوی باشند و هر گاه [illegible] الاقرب

فالاقرب نسبت [illegible] پس هر گاه مادر [illegible] مادر مقدم است [illegible]

بالا روند در هر مرتبه اقرب [illegible] مقدم [illegible] مرد و زن [illegible] بنقل [illegible]

که مادر پدر [illegible] مادر [illegible] پدران و مادران [illegible] پس [illegible] در وجوب

نفقه [illegible] در درجه [illegible] تفاوت [illegible] وجوب [illegible] اقرب است [illegible]

حکم هم کلام [illegible] در نفقه اصول [illegible] نفقه [illegible] آباء و امهات [illegible] هر گاه نفقه

[illegible] بعضی اولاد [illegible] پدر و مادر [illegible] قادر [illegible]

فرزند قادر [illegible] بر نفقه واجبست [illegible] نفقه اصول و هر گاه متعدد باشند

در درجه هم مساوی باشند [illegible] در نفقه دادن و هر گاه متفاوت باشند در درجه

وجوب [illegible] اقرب است [illegible] بعضی گفته اند [illegible]

به [illegible] و بعضی گفته اند واجبست [illegible] و دلیل [illegible] و همچنین [illegible]

است [illegible] قادر بر انفاق بالفعل و قادر بالقوه و از بعضی خلاف [illegible] مشهور [illegible] در صورتی که

دو نفر باشند [illegible] قادر بالفعل [illegible] و دیگری بالقوه [illegible] و اما هر گاه مجتمع شوند اصول و فروع

[illegible] مثلا [illegible] محتاج پدر دارد و پسر هم دارد [illegible] پسران پدر و پسران پسر

[illegible] در وجوب انفاق هر گاه مساوی باشند در درجه اقرب [illegible] وجوب

در وجوب [illegible] تفاوت [illegible] درجه [illegible] پسر [illegible] و هر گاه پدر [illegible]

و پسر [illegible] واجبست [illegible] و همچنین هر گاه پسر [illegible] واجبست بر پسر [illegible]

[illegible] در صورتی که زوج [illegible] باشد [illegible] دختر [illegible] و در صورتی که [illegible]

باشد خواه زوج ذکر باشد یا انثی [illegible] هم در صورت [illegible]

[illegible] چنانکه [illegible] را تقریب کرده اند تا باین کلام در حکم نفقه [illegible]

[illegible] پس هر گاه متعدد باشند [illegible] همه [illegible] بعضی [illegible] قادر باشند لازم است

بر او [illegible] همه و هر گاه قادر بر همه نباشد مقدم [illegible] الاقرب فالاقرب را خواه [illegible]

خواه زوج و خواه ذکور و خواه اناث [illegible] دو وجه است اظهر ترجیح زوجه است [illegible]

[illegible] و آن در صورت قسمت [illegible] بعضی احتمال داده اند ترجیح [illegible] ضعف [illegible]

[illegible] هر گاه زید با مادر زن [illegible] مباشرت کند [illegible]

[illegible]

اینکه قبل از تزویج باشد یا بعد [illegible] الا آنکه ظاهر مشهور [illegible]

المحققین [illegible] در صورتی که قبل از تزویج باشد [illegible] صاحب مدارک [illegible]

کرده اند [illegible] تحریم [illegible] المحققین این قول را نقل

نکرده [illegible] در عدم حرمت [illegible] هر گاه بعد از تزویج باشد [illegible]

از تزویج هم عدم نشر حرمت [illegible] دختر عمه و خاله [illegible]

نشر حرمت [illegible] خلافی نباشد مطلقا [illegible] در عدم نشر حرمت [illegible] مذکوره

سوال

بعد از تزویج [illegible] و قبل از تزویج هم اشهر و اظهر [illegible] است ۲ [illegible]

[illegible] المشتری [illegible] البیع [illegible]

[illegible] و کیف حال الولد [illegible] و کیف حال المهر [illegible]

لا يجوز بيع مال الغائب ولا الولد ولا الغير ولا يدفع اليه الا اذا اقتضاه وليه وهو الحاكم الا ان يكن مجنونا او سفيها

الضرر نقصد بصغره فان استماه العقد وهو بيع مال الغير فيجوز للمالك او وليه اجراء العقد بلا خلاف والاخبار بها

مستفيضة ... لبعضها وكذا ... الاجرة ما استوفاه من منافعها وقيمة الولد المستولد منها يوم سقوطه حيا لانه نماء

ملكه الشارع له وانما يحصل حر الولد بالقيمة ... للاخبار الدالة على ان الولد يتبع اشرف ابويه ... القاعدة من ان

النماء والمقصود الاخبار المستفيضة منها ما رواه ... عن الصادق عليه السلام في الرجل يشتري الجارية من السوق

فيولدها ثم يجيء مستحق الجارية فقال ياخذ الجارية المستحق ويدفع اليه المبتاع قيمة الولد ويرجع على من باعه بثمن الجارية وقيمة

الولد التي اخذت منه ومنها ما رواه جميل بن دراج كالصحيح عن الصادق عليه السلام في الرجل يشتري الجارية

فاولدها فوجدت مسروقة قال ياخذ الجارية صاحبها وياخذ الرجل ولده بقيمته ومنها ما رواه زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت

لابي جعفر عليه السلام الرجل يشتري الجارية من السوق فيولدها ثم يجيء رجل فيقيم البينة على انها جاريته لم تبع ولم توهب فقال ترد

اليه جاريته ويعوضه بما انتفع قال كان معناه قيمة الولد ومنها ما رواه ... في ... قال ... عن رجل

اشترى جارية من سوق المسلمين فخرج بها الى ارضه فولدت منه اولادا ثم ان اباها جاء ... ان له واقام على ذلك البينة قال يقبض

ولده ويدفع اليه الجارية ويعوضه في قيمة ما اصاب من لبنها وخدمتها ... ثم ان ... انها ... فلا بد

وجه ... الشيخ ... المفيد انه ... الولد ... لما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن قيس عن

ابي جعفر عليه السلام قال قضى امير المؤمنين عليه السلام في وليدة باعها ابن سيدها وابوه غائب فاستولدها الذي اشتراها فولدت منه غلاما ثم

جاء سيدها الاول فخاصم سيدها الاخر فقال وليدتي باعها ابني بغير اذني فقال الحكم ان ياخذ وليدته وابنها فناشده الذي اشتراها

فقال له خذ ابنه الذي باعك الوليدة حتى ينفذ لك البيع فلما اخذه قال له ابوه ارسل ابني فقال لا والله لا ارسل ابنك

حتى ترسل ابني فلما راى ذلك سيد الوليدة اجاز بيع ابنه ... الاخبار ... وكيف

كان ... الاخبار الكثيرة المعمول بها ... ثم ان المشتري يرجع

على البائع ... ولا ... على الاظهر ولا ... البضع ... يرجع على المشتري

بعشر ثمنها ان كانت بكرا ونصف العشر ان كانت ثيبا ... الخلاف ... عليه ... الولد ... صحيح

رد ... الامه

صحيح في الكافي والتهذيب عن الصادق عليه السلام في رجل تزوج امراة حرة فوجدها امة قد دلست نفسها له قال ان كان الذي زوجها اياه من غير مواليها فالنكاح فاسد قلت فكيف يصنع بالمهر الذي اخذت منه قال ان وجد مما اعطاها شيئا فلياخذه وان لم يجد شيئا فلا شيء له عليها وان كان زوجها اياه ولي لها ارتجع على وليها بما اخذت منه ولمواليها عليه

ان كانت بكرا عشر ثمنها وان كانت غير بكر نصف عشر ثمنها بما استحل من فرجها ... الفقيه ... قلت

لابي عبد الله عليه السلام جعلت فداك ان بعض اصحابنا ... الا ... جارية ... قال ... نعم لا

ان ... قلت ارايت ان احل له ما دون الفرج فغلبته الشهوة فافتضها قال لا ينبغي له ذلك قلت فان فعل ايكون زانيا

قال لا ولكن يكون خائنا ويغرم لصاحبها عشر قيمتها ... ان كانت بكرا وان لم تكن بكرا فنصف عشر قيمتها ... الحسن بن

محبوب ... عن رفاعة عن ابي عبد الله عليه السلام ... الا ان رفاعة ... الجارية ... والاخبار الواردة في المشتري

الجارية ... الحسن بن محبوب ... سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى جارية حبلى ولم يعلم بحبلها

فوطئها قال يردها على الذي ابتاعها منه ويرد عليه نصف عشر قيمتها لنكاحه اياها وقد قال علي عليه السلام لا ترد التي ليست

بحبلى اذا وطئها ... الحديث ووجه ... المستفاد ... فرجها ... النماء

تدلان ... ان ... والاجماع المنقول مع ذلك ... اثبات الحكم ... الشيخ وابن ادريس

انه ... وانه بمنزلة ... ان ... عدم الفرق ... الامة ...

... الدروس ... ذلك ... الاكراه ... البغي ... المرء ... ولا ... للبلد

للبغي ... المهر ... المهيرة ... الامة ... جهة ... الاستحقاق

الملك ... في الامة واختلفوا في جواز رجوع المشتري على البائع بما اغترم من عقر الامة واجرتها على قولين اقربهما الجواز

لانه لم يقدم في البيع على ان ينتفع بلا عوض فاذا اغترم في مقابلتها يرجع به على من غره وربما يستدل بالغرور ... على ... الرجوع

الى قيمة الولد التي ... ولا باس به اذ ... وطئها مرة ليس ... عقرها ... كثيرا ... كونه ... غير

نفسه ... ذلك ... يكون قيمة الولد التي ... غاية ... الولد الذي ... المحقق في

النافع والشهيد ... وقد بينا ذلك في اول كتاب ... والتردد

ووجه القول ان المغرور انما يرجع على من غره ... الا ان ... مغرورا

... في اكثر المواضع ... المشتري ... للغير والظاهر ان ... البائع ادعى الاذن

فیه الفضل یکون للمالک لا له ولو کان المشتری عالما بانها لغیر البایع و لم یجز الاذن و لم یجز المالک و لا یلزم العوض مقابله فالبیع باطل و یشترط المالک

او من قام مقامه و کذا العقر و اجرة المنافع المستوفاة و غیر المستوفاة و لا یرجع المشتری فی شیء من ذلک علی البایع لانه غاصب محض و یدل

علیه ... فی صورة الجهل و لو کان جاهلا فالظاهر انه لا یرجع ... حال الجهل لا غیره و کذا حکم الولد فان کان جاهلا

الوطء عالما بالحرمة فالوطء ... زنا و الولد ... رق للمالک لانه نماء ملکه تابع له

هرگاه مشتری با جهل

بانکه مال غایب است ... از ولدان غایب در حالی که غایب ... حکومت ... مثل آنکه مفقود ... کنیز او را

از متصرف ... منقضی شده باشد ... حاکم شرع در طرف ... چهار ... از او ... پس در اینصورت غایب

اگر حاضر شود ... و هر چند حاکم شرع با اذن ... از مسیر ... هرگاه اجازه ... منافع ... از آن برده

از خدمت و ... غرامت میکند و آن فرزند ... آزاد است و ... مشتری ... و ... قیمت ... در روزی که متولد شده

باید بمالک بدهد و مشتری رجوع میکند ببایع و قیمتی که داده ... کنیز میکرد و همچنین قیمتی که ... داده هم ... آزاد

میکرد و همچنین مالک عوض ... کنیز ... از ... میکرد ... و ... قیمت ... اوست

در روز وقت دخول ... نصف عشر ... و در رجوع مشتری ... عقر که داده ... مالک و همچنین ... عوض

منافعی که برده مثل خدمت ... اظهر جواز رجوع ... در آن نیز هست و این احکام ... گفتیم در صورتی که

مشتری جاهل ... هرگاه بایع ادعای اذن ... کرده باشد و ... هرگاه مشتری ... بلکه علم ... بهم ... است

و بایع هم ادعای اذن ... و ... اجازه ... در اینصورت ... مالک ... مقام ... سابق گفتیم در ...

از مشتری میکرد ... مالک ... مشتری ... وطی کرده باشد ... بعقد ... در او ...

و ... و متعاقب ... که زینب ... و مطلقه بطلاق ... قبل ... عقد ... از زوج اول

... که ... مطلقه ... و چندی ... که ... داریم که زینب ... ذات البعل ... زوجه

زوج اول ... زوج اول ... در تطلیق ... اجرای صیغه طلاق ... بعدم اجرای صیغه

طلاق معترف ... بعد ... از زوج اول ... و ... جهت اضطرار ... و ...

الجدید ... برعقد اول ... تکلیف ... زوجیت ... عقد

نکاح

عقد او برای زید ... زینب ... از برای ... است ... و ... از برای طرفین ثابت است

بانه و حکم بصورت ... در ... و بقای زوجیت اول ... است ... عقد ثانی و ... احوط

... و ... فساد عقد ثانی ... دون ... و ... مقتضی فساد ... اند ... بر

... عقد ... بر ذات ... است و ... و ... اول ... و ... اتفاق افتاده

... حرام ... بر زید ... و بنابر حرمت موبده ... صحیح است ... قیاس ... ذات

... بانه ... حکم ... مقام ... موجب زیادتی ... ذات

... ذات ... عقد بر ذات ... زوجیت ... شده و ...

... عقد ... ذات ... عقد ... از ...

... حکم ... حرمت ... اگر ... باشد ... قیاس ...

بانه ... نکاح ... زوجیت سابقه منقطع است بقول ... از زوجیت

... قول ... زینب ... مذکوره ... اما اولا

... عدم اجرای صیغه طلاق ... عدم اجرای صیغه طلاق ... باعتراف

زوج سابق بطلاق ... زوج سابق ... اعتراف بطلاق ... بالقطع

زوجیت ... در صورت ... برای ... در صدق ... مذکوره ... گفته

زینب ذات البعل ... مذکوره ... زوجه ... منعقد و بطلان ... شده است

در صورت ... عقد ... عقد ... باتفاق ... هرگاه ... بر ...

... عقد ... فساد عقد ... جایز است ... حرام موبد است

... شده ... باطل ... شده ... نکاح ... زوجیه

... حرمت ابدی است ... در ذات البعل ... حرام موبد ... بطلاق ... فقیر ...

... ممنوع است و قیاس باطل است ... در ... علامه ... شهید ...

الاستفتاء

علمای ما در این خصوص سخنهاست زمان علامه و ما بعد او از متاخرین گفته اند در اینجا دو وجه است و گفته

اند دو قول است و وجه اتفاق به اولویت وارد داده اند و وجه عدم را منع اولویت و اما اخبار هم در مسئله [illegible]

است بسیاری از اخبار دلالت دارد بر حرام ابدی و چند حدیث آن موثق است در روایتی هم [illegible]

بن جعفر و عبدالله بن حسن هر چند مجهول است لیکن ظاهر این است که از جمله مشایخ اجازه است و آن

روایت را از کتاب علی بن جعفر ثقه حسن روایت کرده است و ظاهر این است که مشایخ اجازه معتمد بوده و شیخ

اجازه بودن بمنزله توثیق است بلکه بعضی از [illegible] توثیق دانسته اند و بعضی از اخبار هم دلالت

بر عدم حرمت دارد [illegible] از جمله [illegible] و حدیث صحیح عبدالرحمن بن حجاج است و لیکن دلالت آن [illegible]

است و [illegible] که اقوی و اظهر است نزد حقیر این است که [illegible] هرگاه با علم [illegible] و دخول

باشد حرام ابدی است [illegible] با جهل و عدم دخول حرام نیست [illegible] و با جهل و دخول حرام است [illegible]

[illegible] موثقه زراره [illegible] کلینی و صدوق و شیخ هم روایت کرده اند عن ابی جعفر ع اذا

[illegible] انه قد طلقها فاعتدت ثم تزوجت فجاء زوجها الاول [illegible] فالاول

احق بها من هذا الاخیر دخل بها ام لم یدخل [illegible] قال [illegible]

ابدا و این روایت را صدوق [illegible] هم نقل کرده و روایت دیگر هم بهمین مضمون از عبدالله بن

بکیر روایت کرده و هم چنین [illegible] حرمت ابدی است با علم و عدم دخول [illegible] اطلاق [illegible] اخبار و بعد

از آنکه این جواب نوشته شده بود [illegible] سؤال در استفتا بر

[illegible] عقد [illegible] مطلقه شده

بود با وجود این [illegible] جایز است [illegible] تفریق [illegible] جایز است با وجود این [illegible]

باشد و هرگاه [illegible] شهادت کنند در نزد حاکم مسموع است [illegible] هرگاه [illegible] علم بفساد

عقد هم رسانند [illegible] مکلف اند بعلم خود [illegible] هرگاه زوجه

[illegible] عقد [illegible] باید که

جواب

جواب

تا جواب استفتا نوشته ام حکم نوشته ام و جواب آن استفتا همان است که نوشته شد و هرگاه صورت

واقعه چنین است [illegible] پس جواب آن باز فتوی میشود و حکم نمیشود حاکم را باید بعد از مرافعه و حضور کردن و [illegible]

مقام [illegible] در صورتی که زوج سابق غایب است و ادعا [illegible] و زوجیت [illegible] مقام [illegible]

چنین [illegible] هرگاه از برای حاکم علم قطعی [illegible] اظهار [illegible]

کرد و در صورتی که علم از برای حاکم حاصل [illegible] شهادت بدهند پس کلام در این است که آیا در صورت عدم

اعلام حاکم [illegible] عدول [illegible] زوجه [illegible] عقد [illegible]

تفریق کرد [illegible] در صورت اعلام حاکم [illegible] شهادت [illegible] حاکم قبل از طلبیدن حاکم

نطق بشهادت [illegible] پس میگوییم که در صورت اول معلوم نیست که [illegible]

بسبب شهادت [illegible] الا افاده الظن حکم بتفریق توان کرد و از این [illegible]

که فقها [illegible] اشکال و خلاف کرده اند که آیا مجرد شهادت عدول در رؤیت هلال [illegible] در صوم و افطار [illegible]

بحکم حاکم [illegible]

پس اگر روزه خورده قضا کنند و هرگاه [illegible]

و محل اشکال و خلاف [illegible] هرگاه از برای عدول مؤمنین علم قطعی بواقع هم رسد [illegible]

تفریق هرگاه [illegible] در جواب استفتا [illegible]

و [illegible] عدول مؤمنین [illegible] هرگاه [illegible] مرافعه کنند [illegible]

[illegible] مسموع است و بدون مرافعه نمیتوان [illegible]

[illegible]

که [illegible] معروف کنند [illegible]

امر بمعروف [illegible]

[illegible]

پس حاصل اینست که احدی از مومنین حسبة بر محض میشود و شهود را در اقوال اظهار میکند نزد حاکم و شهادت میدهد در صورت نفی مطلقه
بطلان بصورت اثبات ذات بعد بطلان بر وجه صحیح بیرون میاورد پس فایده اینست که حاکم میشنود اند حکم کند
بتفریق و هرگاه احدی مدعی نشود ولکن متفق شوند بر جا بیند و در نزد حاکم اقامه شهادت کنند کما اینکه
شهادت بر سبیل حسبه گویند مادام که مدعی نشود ولکن قبل از آنکه شنیده حاکم شهادت میدهد بر آنکه ما اعلام میکنیم
بذات بعد بطلان در اینصورت باز اظهار عیوب از طرفین است و صریح بشهادت مقبول نیست زیرا که الحکم اتفاقی
است که صریح در آن نفع طلبیده است حقوق ادمیین محضه است لا حقوق الله محضه مثل شرب خمر و زنا و ترک
نماز و اوقات بر مصالح عامه مسلمین مثل مسجد و پل و امثال اینها و اکثر حقوق را در آن شرکت هست مثل زکوة
و خمس و حد قذف و وقف بر جهات منتشره مثل فقرا و فقها یا معینی سابق قول با استقلال وقف کند اما
چند ضعیف نیست و مثل عتق و ما هی فیه هم از جمله اینهاست پس در اینها خلاف است و اظهر و اشهر اینست
که صریح آن مقبول نیست بجهت عموم ادله صور شهادت در نزد حاکم و عمومات اجرا الاحکام مثل الزانیة
والزانی و اینکه اینهم مندرج در امر بمعروف است و غیر ذلک و خصوص حدیث بنو صحر الشهداء الذی
ما امال الشهادة قبل ان یسئلها و بجهت اینکه در این امور غالبا مدعی در میان نیست و هرگاه شهادت متبرع
مسموع نشود لازم میاید تعطیل اکثر این احکام خصوصا هرگاه قائل باشیم که متبرع هرگاه در مجلس دیگر اعاده شهادت
بکند و خبر کند مادام که از او سوال کند باز مسموع نیست چنانکه احد قولین است در مسئله و هر چند در حقوق محضه الله
غالبا کشفیت و تسهیل امر مطلوب است و تعطیل آن مضر نیست ولکن در حقوق مشترکه این سخن جاری نیست
و قائل بفرق در نظر نیست با وجود آنکه میگوییم این سخن خوب است در جائی که کسی مطلع نشود با نهی مقلد
سر زمان شخص بغیر اطلاع شهود در اینجا ملاحظه ستاریت الهی مطلوب است و عدم اذیت مطلوب است ولکن این سخن در
در مثل وقت چون تعدی و زوجه مردم بنا جماع کردن و امثال آن جاری نیست و همچنین در صورتیکه زنا شد در
در افواه والسنه مفتضح شده یا آنکه مجاهر است در امر زنا و قول دیگر در مسئله اینست که مقبول است
و این منقول است از شیخ در نهایه و دلیل آن راه یافتی نیست زیرا که مبادرت بشهادت دلالت بر

بشهادت دلالت بر حرص بر اثبات میکند تهمت میشود و موجب تهمت میشود چنانکه در حقوق ادمیین
هم خبر [illegible] که دلیل عمده منع شهادت متهم است شامل اینجا هم هست و خصوص حدیث نبوی
که در مقام مذمت فرموده ثم یجیء قوم یعطون الشهادة قبل ان یسئلوها و در عبارة دیگر فرموده ثم یفشو
الکذب حتی یشهد المکذب حتی یشهد الرجل قبل ان یستشهد و جواب آن همه شد که در دلیل
اول منع دلالت مبادرة بر شهادت در حقوق الهی بر تهمت و منع انصراف اخبار منع قبول شهادت
متهم در اینجا چون مبادرت در آن جایز بلکه لازم است که مدعی در میان نیست و حجت کاذبه عین مقصود نباشد
و اما در اینجا منع اگر مقصود شیخ پس آن در حجیت احکام الهی و امر بمعروف و اداء حد منکر
و از برای عدل بسیار بعید است که از راه عداوت شخص خواهد اجرای حد بر او بشود و تا این حد عداوت
او این عدل را تا حال نکشته که در این بقعه او شده در صورتیکه مجهول نباشد و امثال آن شهود اتهام
بسیار از صور شرع و مبادرت هست که مستلزم تهمت نیست [illegible] بهم بستند که کلام او اینست
که انما [illegible] شهادت از اوامر است و منافی [illegible] در آن خبر است خصوصا در وقتی که با مدعی عداوت
داشته باشند و ما منکر صداقت و باید علم فقها و خبر را هم صرف کرد بر غالب هر چند از حقوق ادمیین
باشند و دلیل این مطلب مستفاد است اینکه اگر عمل در حقوق الهی مبادرت را مضر بدانند و عادت
این عادت [illegible] شیخ که قائل آن است در مبسوط رجوع کرده از آن قول و این [illegible] شاهد در آن
که این را دلیل حجت در منع قبول از راه تهمت نیستند نه از [illegible] که بجای در حقوق ناس متهمک متهم
بطلان شده اند و در اینجا مشهور اعتنا باین معنی نکرده و تصریح بعدم رد کرده اند و اما حدیث نبوی یا دلالت
آن بشهرت آن و ضعف سند آن بدون جابر ضعف و در خصوص ما نحن فیه دلالت آن ممنوع است زیرا که مبادرت
از آن صورت وقوع معتبر است بلکه خصوص حقوق ادمی که لا یخفی و هر چه از احتمال بر حدیث معارض
آن نیز وارد است و لکن میتوانم گفت که عقب و در از آن [illegible] بهترین قسم شهادت است [illegible]

دانستن آنکه مانع نکاح چون متعهد الان حقوق غالب اینست که محض انتفاء دین دار و فاسق معروف [illegible] شهادت میکنند و مقصود [illegible] هستند که

کسر آنرا بطلبند و خفا [illegible] در این باب که شبهه از شهادت بطلبند بلکه اگر آن کنند امانت و دین داری است بلکه [illegible]

بیشتر از انواع شهادت دیگران [illegible] حال مردم و رعایت تقوی و صلاح [illegible] میتوان [illegible]

میگویم [illegible] روایت میتوان کرد [illegible] حقوق الله [illegible] حقوق [illegible]

ظاهر مستند [illegible] و چون ظاهر اینست که همین قدر که نوشته شد در مطلب [illegible]

و فرصت بیش از این نیست [illegible] بعضی از اهل سؤال بجواب [illegible] معذور دارند والله العالم بحقایق الامور [illegible]

هرگاه زید در طفولیت [illegible] شیر خورده اند [illegible] و بعد از فوت پدر [illegible] دیگر کرده

و دختری از او بهم رسانیده و زید [illegible] از پدر [illegible] بهم رسیده آیا میتواند دختر او را نکاح

کند او را نکاح کرده و اولاد بهم رسانیده و مفروض اینست که زید رضاع [illegible] ولکن نمیدانند که مقدار رضاع [illegible]

بعض اصحاب [illegible] آیا [illegible] تفحص و استعلام حال [illegible] میتوانند باصل عدم [illegible] اکتفا کنند

الجواب [illegible] حرام است [illegible] و اصل [illegible] حلیت [illegible] علم ندارد که حصول

مقدار رضاع محرم [illegible] رضاع [illegible] میتوان [illegible]

تحقق رضاع [illegible] اصل عدم [illegible] صحیح و چون در شرع وارد شده که نکاح اخت رضاعی حرام است

حاکم [illegible] در قرآن مجید [illegible] حلال است [illegible] نکاح اختیار

زوجه [illegible]

[illegible]

[illegible] تحقق رضاع [illegible] ثابت [illegible]

[illegible] باصل برائت [illegible] احکام شرعیه [illegible]

باصل برائت [illegible] تمسک کند باصل برائت [illegible]

انشاء الله

در تحصیل [illegible] اصل برائت [illegible] و الله [illegible] عام [illegible] فصل

[illegible] حلال [illegible] اجماع [illegible] رضاع محرم [illegible] حلال

[illegible] احکام مخالف اصل [illegible] عام [illegible] و احتمال

[illegible] اصل و عام [illegible] اصل و عموم [illegible]

در [illegible] هرگاه [illegible] پس هرگاه [illegible] رضاع و نه علم قطعی

و نه علم شرعی [illegible] حلال است نکاح هرچند علم بعدم

[illegible] اصل عموم [illegible] هرچند [illegible]

هرگاه علم قطعی یا شرعی حاصل شده برضاع محرم پس باید [illegible]

[illegible] اصل عدم [illegible]

[illegible] رضاع [illegible] رضاع [illegible]

[illegible] حکم [illegible] و عدم جواز [illegible] حکم شرعی [illegible] باصل برائت [illegible]

و [illegible] موضوع [illegible] پس باید [illegible] موضوع [illegible]

[illegible]

[illegible] پس باید [illegible]

[illegible] اصل برائت [illegible] اصل عدم و صحول [illegible]

[illegible] از حضرت صادق علیه السلام [illegible]

حلال و فیه حرام فهو لک حلال ابدا حتی تعرف الحرام منه بعینه فتدعه و در روایه دیگر [illegible]

کل شیء هو لک حلال حتی تعلم انه حرام بعینه فتدعه من قبل نفسک وذلک مثل الثوب یکون علیک

قد اشتریته وهو سرقة او المملوک عندک ولعله حر قد باع نفسه او خدع فبیع او قهر او امرأة تحتک

وهی اختک او رضیعتک والاشیاء کلها علی هذا حتی یستبین لک غیر ذلک او تقوم به البینة

و در ینجا برانکه مادر مرده معلوم نشد است و رضاع محرم حاصل شده و شخص هم لازم نباشد که داد و گو
و معتبر و در از حدیثی نیز وارد است ماهی حلیه و حرمت نمی کند مرام مباح و مغصوب و جاری مباح و
مغصوب و در صورت جهالت حالی و دیگر اوراز مجهول الحال ادله است و بعد از تفحص حالی ان نرسیده
نه تفحص جهالت و در اول امر حنابکه در مال مجهول الحال که معنا در این این است و بعد از حصول جدید و تفحص
بر جهالت باقی باشد پس هرگاه بگوییم مال مجهول الحال که را باید تصدق کرد تصدق در احتمال این
است اجر و عیاض و مالک نبود لیس نیز دو حکم داده و مثل اینکه هرگاه در بعض بلدی شنیده و خود ندارد
مشاهده کند بعض اینکه بیند اما در حضور کسیت اصحاب تواند که بقصد تملک باکاه نشد به علم باوقف
مطلقی قائم مقام تفحص میشود پس هرگاه در بعض بلدی شنود و نماید کندم حلال و حرام هر دو در ان
شهر هست و از تفحص واجب نیست و اصل حلیه کندم است و می خرند تا معلوم نشود حرمت ان
بعینه و چون شارع در اول امر استماع زنان را حرام کرده و بعد از ان تفحص نیز بواسطه حلال میشود استماع
با انها بسبب نکاح یا ملک یمین یا شرط مطلق از نسب مذکوره و در نسب مثل مادر و خواهر و غیرهما
و در حجب بسبب مذکوره و در انها هم نباشد مثل رضاع و مادر زن و غیرهما پس حلیت نکاح
مشروط است به اینکه نه زن یکی از انها نباشد پس لازم است تفحص از حال زن که مثلا خواهر یا یکی از انها
نباشد و اینکه بر جنس و قلیه مردم بدون تفحص نکاح میکنند جهتش این است بر اینکه غالب این است
میدانند از انها نیست و بالعیان می بینیم هرگاه بشنوند رضاع یا مصاهره در ان مقام شد
بسیار تفحص و جد و جهد میکنند و این از جنس کندم بازار و نان دکان خباز نیست حاصل نقل
مسلم بلکه غیر مسلم هم در این باب محمول بر صحت است و اینکه اگر کسی غیر عادل باشد بلکه عمل و اصرار هم
نگوید حرام است مثلا میکند در حکم بحرمت چیزی اصل در کندم و نان حلیه و انتفاع است مثلا
و از مغصوب است ترکش ادر مزاکه معلوم الغصب باشد باید متصرف بر ان نباشد معلوم نیست
کند و استماع بر زنان مطلق ان حرام است تا که تحریر انها و استماع سبب نکاح حرمت است

است و معتبر غیر از این الخاص باشد پس اینکه الشرط هم نرسیده جایز نیست و ان موقوف است
بر تفحص و اینکه بقیع زمان در بعضی ایشان است در مقام گاهی نیست در حقیقه از برای معاوضه
و گوسفند خورده حصول رضاع فی الجمله هرگاه تفحص کرده و نیافته باشد بر او و از جمله
لوازمات است عمر نظام هر حالی میشود جمیع یا بسیاری باشد نسوان از مرتبه فوق هم بنشینند و اصل
عدم تحقق رضاع و مصاهره هم مؤید میشود چنانچه اقصی تفحص الی درین زمان شد و صدق عدم
هم مقتضی برای این است که زن را بر وجه صحیح تفحص کلفت و حق گرفته هرگاه باز احتمال
باقی باشد هم غیر او تفحص ندارد خصوص هرگاه احتمال بعید باشد بعد از عقد ظاهر بسبب
رضا ارکه دو قول درو مثبت حکم نباشد و هم حاصل جامع و ملوک غرض و بعضی این است
و در محل حرف و باء و جد عمل او در ان معصوم تکلیف ندارد و در دو قول ندارد بر اینکه
در اول هرگاه بگوید و خورده در رضاع عمدا بعده بر او تفحص لازم نیست اینکه
بعد از ان هم اگر بشنود بخبر احتمال ظاهر از برای او هم بعد تفحص لازم نباشد
اما دعوی این است و محصلت تمام هم در حلال است علم بهم بسید از رضاع عمدا بعده و این
مستلزم ان هست تفحص لازم نباشد و در صورت سئوال هم نحو وقوع این است
در اول شنیده و بعد نقل رضاع را و لکن بکمال فاسد محض خیال که بعضی تعدد
نقل مفیده نیست بلکه بتقصیر دیگر هم دارد و تحقیق کرده و آیا اولاد هم در نفع مطلق
حرام است بانه برفرض تحقق رضاع پس این هم باز از شرایط حلیه است نکاح است
و شارع قرار داده و مردمات نیز اهم نکرده و بنا بر این حلیه در حدیث اخیر تاویل ان
راجع میشود بکلیه بالنظر الخاص برائت حکم بعد از تحقق حلیه بجز اصل برائت است
از اشتراط ان و بجز دیگر مثل عدم حصول احتمال بعد رضاع بسبب قول که نقول او رضاع
ما ثبات نشود و حرمت ثابت نشود مگر بحصول علم برضاع محرم و الاصل قبل از ورود شرع اصل

تحقیق مسئله ... بعض ان

حکایت

و اباحه اشیا خالی از مفسده است تا نهی از شرع برسد و بعد از آنکه نهی رسید در بعض اشیا حرام است تصرف در آن و بعد از آنکه معلوم شد که بعض اشیا حلال و بعض حرام است و نفس الامر برین حال علم بخصوص محرمات نداریم بعض از حلال که مستثنی و ان مشتبه بغیر حکم است مشترک بعد از آنکه از شارع رسید که گوشت بعض دواب و طیور حرام است و ما نمیدانیم که حرام کدام است نمیتوانیم بدون دلیل و تفحص و نیل حکم بگوئیم اصل حلیت است و تفحص واجب نیست و از این جهت است که شارع مقدس قواعد قرار داده که بعضی از آنها را بخصوص تعیین حرمت نماید مثل سباع و ضعیف و مسوخ و غیره و ما بعد از تفحص و حصول ظن با آنکه این شخص از محرمات نیست حکم بحلیت میکنیم و الله اعلم بالصواب

کتاب الوصایا

اگر کسی وصیت کند که از فلان ملک معین را بفروشند بفلان وارث معین بثمن قیمت ازانکه وصرف صوم و صلوة معینی از آن ثمن و صرف کفن و دفن او بکنند و زاید از ثلث بوده و ورثه هم امضا کرده اند و گفته اند که تا قیمت تمام نشود تصرف در آن ملک نکنند و صوم و صلوة را از آن وارث که گفته است که او بفروشند بکرد و الحال آن شخص وارث میگوید قیمت ندارم و بر بادل قیمت نیست یا داخل میشود که بدیگری بفروشند یا نه و مدتی است که از آن تاریخ گذشته است یا از این جهت آن ملک وارث یا دیگری در توقف چیزی صحیح میکنند معطل است و ظاهر عدم جواز تبدیل و تغییر وصیت است من باب الفقه پس در صورت مذکوره اگر آن وارث خامض است از خریدن هر گاه امید باشد که متمکن شود از خریدن باید صبر کند تا متمکن شود و حاکم شرع تعیین کرده امر نماید و در مدتی که وصیت کند که بعضی از آن بزراعت و غیره نفعی برساند و منافع را داخل کند و تعیین مال وصیت نشود و اگر بداند که ممکن نیست خریدن و باید صبر کند تا هم رسد و نمیداند که ارزانی از ملکی یا قیمت آن ملک و چیزی از آن قیمت نرسد یا نه و از آن انکار کند و معطل بماند کار نیز تلف شود یا مال غیر بیفتد در حین این صورت مال را باید صبر کند و اگر مأیوس شود از تمکن آن وارث و صرف آن مصارف که اوصی بها ضرر شود بالکلیه و بالجمله مراد و متنمیم قیمت گذشته و تعیین ثمن و تبدیل وصیت میشود و لازم صورت میشود بدیگری فروخت بقیمت اگر کسی آن القدر باید ترک متقاضی وصیت نکرده هم بمعونت و مصالح و ترک جهت انتقاد بعضی اجزا دون بعضی و کسی او ملاحظه نشود که نقود دیگر و عوض کرده باشند و بالجمله معمور را ملاحظه شود که بمعمور داشتن چون کار لابد از کار است و بیفتد از اعادت و ملاحظه آن درجه عدل و انصاف است از جمله آنها مال مشترک نیست که کرده است که مغفول قطع نظر از وقفه

از مرتفقه سابق اشتغال بیعض اقتضا نکرده اند از جمله آنها مسئله وصیت بعتق عبید است که اگر هر گاه موصی بهم زنده عبیدی را تا به ماند تا سن ارشاد بکشند شرط کرده تا صبر حاجت داشته باشد هم دانسته که حیوان حاضر و در از جمله آنها وصیت است که کسی از آن ارزان حج نکند که بعد از اتمام او ارزان حج بکند بوجه معتبری و آن بعد در ره سال وفا نکنند که باید باز هم کرده از اجرت سالی دیگر اخذ نکنند اجرت سالهای متعدد هم بدهند در سالی بکنند و معتقد آن کرده اند هر سالی که مجمل از آن بیشتر نقدر آنکه و بعضی بوده است هم و دلالت بر آن دارد و از جمله آنها وصیت که وصیت کند که حج کنند از بلاد او بوجه معتبر از بلد او ملکی که وفا کنند از هر جا که ممکن شود از نزدیکتر به میقات بکنند و از جمله آنها وصیت است بحج شده و یا آن شخص معتبر نکنند و آن شخص قبول نکند که معتبر کند و باید از دیگری انتخاب کنند و از جمله آنها وصیت است بعتق رقبات چند و ثلث وفا نکند بجماعت و ممکن باشد که کمتر از آن رکنه با باید از او که نوم عتق هر گاه ممکن باشد از عتق جزء یا از عبد باید کرد چنانکه علما موافق المقدور یحتسب از کرده اند و هر گاه هیچ ممکن نشود پس در آن اشکال کرده اند که آیا داخل میراث میشود یا بوجهی سر صرف میشود و بعضی اشکال کرده اند در هر جا که وصیت بکنند بچیزی در مصرف و ممکن نباشد صرف آن در آن مصرف و فحوا المقدور یحتسب بالمقدور وصیت کرده پس داخل میراث خواهد بود صیغه ان و از آن جمله است وصیت بحج بوجه معتبر که اقدار بهم نرسد که بآن مقدار حج کنند و در آن خلاف کرده اند و مشهور است که صرف وجوه بر میکنند چون از میل ورثه بیرون رفته و وجه سر کسبی است از قصد و حالت خصوصیت ببر دو با انتفاء خاص عام منتفی نمیشود و در عرف این معنی مسلم کرده اند لا اولا عند ایکه الحصول نسبت [illegible] فرع اراده اللافرع موصی به است برصحت وصیت و فقد اجیر کافی از بطلان است پس حال منتفی شده است از موصی و اثنا ناس که ایکه الحصول در مرکبات عقلیه نیست که کل منتفی میشود با انتفا جزء و جنس تحقق فصل متحد بدون فصل با وجود آنکه در مواضع ساقط تبادر نیست بکیفیه الکذر از آنها در الجملة دلالت در کلام موضوع ما اراده ان افراد مشتمل است بخلاف ما که مثل ما ورای این است که لم یحد المقتضی فرق کرده است ما بین حکمی از ملحق حجر از عبید و عدم ملکی و در اول قابل عدم عتق شده و در ثانی تعجیز جزء ما بین آن عرف کرده و قول لازم که تحقق جهود است و سابق آن کمال ورثه میشود و وجه آن از آنکه گفته شد ظاهر میشود و در این فرض بیکرمت که شرع حق را حق شناخت و آن این است که گفته است که اگر قصد و وجه از اجرت حج در حین وصیت بوده مال وارث میشود و اگر بعد عارض شده است پس آن مال از ملک ورثه بیرون رفته است بسبب وصیت و دیگر عود آن محتاج است بدلیل و هر گاه متعذر شده صرف آن در آن مصرف باید صبر کند در وجه

ان وصیت و چون بالفرض در نفس الامر ممکن نبود هر چند بحسب عقل ممکن بود ان است و قصد اخراج کرده لکن ظاهر عدم امکان بود الحرکات است از عدم اخراج از مال او و در اصل پس دافع میراث بود و از اول هم ورثه بود پس الصحه در اصل میراث بود از انکه حجت ملکیه میراث ضمانت کلام در صحت شرع نیست و این سخن در نظر اهل نظر تمام است که در اینکه هر چند وصیت ممکن الحصول بود لکن عدم امکان حصول وصیت مستلزم متصرف بودن وارث نیست و بیان این انست که چنانکه گفتیم در وصیت مشروط است با ملکیت ان ان تحقق مال از میت هم محتاج است به دلیل و ان سخن که بعضی گفته اند که میت مالک چیزی نمیشود انرا شنیده منوع است چنانکه در رساله علیحده بیان ان کرده ایم پس میگوییم که ما در ملکیت میت تا وقت و ثبوت میراث هم بعد از وصیت و دین است چنانکه صریح ایه و اخبار ناطق بان است در همان رساله بیان کردیم که میت قبل از وفاء دین و وصیت در حکم مال میت است و وفاء ان مال میت است پس هرگاه مال او وفا بدین او نکند ورثه ان [illegible] قبل از الحصول ید مالی میتوان داد [illegible] [illegible] و وصیت [illegible] [illegible] نکند مال بعد که گفته اند [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] او وصیت نهد هرگاه دین با قی نمانده [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] میت و قول مالکه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] بعد [illegible] [illegible] [illegible] قول مالکه [illegible] [illegible] که مال دیان باشد چنانکه دعوی اتفاق کرده اند بر انکه ان مال قبل از وفاء دین و وصیت ملک میت است پس جواب گفت که ملکیت میت مستغنی و ابو وصیتی کرده [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] از زبان معارضه و وضع کرده پس با وجود این خلاف عظیم در این مسئله [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] نشد پس ما به خلاف او در مسئله و تعیین مصارف او وجه ابر است که بعد برون [illegible] [illegible] [illegible] فوت قول مشهور [illegible] [illegible] در مسئله اجرت حج و مویده هست مسئله نسیان وصی که هرگاه فراموش کرده باشد مصرف را گفته اند که صرف میشود در وجوه بر و بعضی اخبار هم دلالت بران دارد و مشهور اصحاب [illegible] گفته اند و در ان مقام نیز تعلیل کرده اند بخروج وصیت از ملک مطلق بر در و هر چند میتوان گفت که هر وصیتی مستلزم قصد قربت نیست و نیز تعلیل کرده اند بانکه بعد ازان اینست که مجهول المالک است و مصرف ان هم از وجوه بر است و در این نیز ثلث صرف است از جهت ترکه و مجهول

بر کلیه ترکه نه آنکه مراد اینست که این مجهول المالک است و مصرف الثلث وجوه بر است و در این تفصیل [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] و عبارات و [illegible] [illegible] گفته است که هرگاه ملکیت [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] هرگاه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] در فقره تمام شد کلام [illegible] و تحقیق کلام در این مقام اینست که در [illegible] [illegible] وصایا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] باید نیست که به سبب [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] مقصد [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] در مواضع مفهوم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] پس میگوییم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ان مقصود [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] بر [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] و همچنین [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] نقض بالتزام [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] میتوانیم گفت که وجوب از راه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] میتوانیم گفت که وجوب از راه [illegible] [illegible] مثل المیسور لا یسقط بالمعسور [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] نیست مثل آنکه عتق جزء عبد هم ممکن نیست [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الثلث که [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] شده است پس در این کلام [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ظاهر است و در این جا ادعای دلالت لفظ [illegible] [illegible] [illegible] بعید است و از این جهت است که [illegible] منع کرده اند و گفته اند که داخل میراث میشود و بعضی گفته اند [illegible] [illegible] بر مصرف میشود چنانکه در صورت نسیان وصیت هم چنین گفته اند و از راه [illegible] [illegible] که میگوییم داخل میراث میشود اینست که اخراج مال از ملک موصی مشروط است در نفس الامر بامکان حصول ان وصیت

معروف بمجهول المالک بنا بر اظهر تصدق است بر فقرا نه مطلق و حیا بر بنا از بعضی کلمات الثانی در بیع معروف الا معروف نکرده است
دیگر از مصارف نکرده به سببب ... ولکن دلیل این تعمیم در مجهول المالک در نظر نیست و همچنین موهوم مطالب ...
شناد که ... از ... که ... بر فقرا معروف محتاج میشود و فقها مال عمل نکرده اند و تعمیم داده اند ...
که معروف ... باید گفت چنانکه در منفعل نسبت بانان داده اند ... است که معدوم ... مال ... مال
یکت اختصاص ملکیت مالک بر مال ... است و ادله میراث چون ... مقید میباشند ... وصیت ... دینی و ...
و هر دو منظور ... است که ... تصرف ... از این ... که ... است در این ... خاص
ممکن ... و دلیل نعیین ... که غیر او ... از مصارف ... باید ... غیر ... هر ...
قدر ... است اگر گفته شود که علاوه براین هم میتوان ... ادعا کرد که عدم ... دلالت دارد در ... و ...
و ... مانند دلالت ... منصوب ... چنانکه در ... میکنیم ... مقدمات واجب ...
و بخصوص ... انما ... کرده است که اگر ... که ... ترک مقدمات ... الهی را ...
میکنند و همچنین ... بعنوان جزم میتوان گفت که هر گاه از وصی ... اگر ... که ... وصیت
خاص ... بعض ... بمصرف ... دیگر ... اما ... وارث ... که بمصرف دیگر ... و این دلالة
اشاره ما که ... اختصاص ... از ... که ... بمعنی ... قول ... قوت ...
... در این تحقیق ... که طلب ... وصی ... را ... بیاورد در ... واجبات مطلقه
است نه مشروطه ... و ... فعل ... وصیت بعد قبول ... واجبات مطلقه است و هر گاه ...
شد که مقدمات طلب ... لازم ان طلب است و ... کلام ... است بدلالة اشاره ...
... پس هر گاه ... طلب کند از وصی که ... مقدار را از ... با ... و ... آزاد کرد و ...
... پس هر گاه موقوف ... عمل او ... تحصیل مقدمات ... طلب نسبت بان مقدمات مطلق
خواهد بود نه مشروط پس چنانکه هر گاه موقوف ... فروختن ... قیمت ... که ... و ...
که در ... برسد و تفصیل ... موقوف ... بر این و فطر ... در راه ... لازم است که وصی ...

وصایا

بعمل بیاورد مثلا اینکه موقوف باشد فروختن ... باینکه بعنوان سلف ... دو سال یا سه سال
بخرد و ممکن نشود ... لازم میشود ... حتی هر گاه ... بعمل ... ممکن نشود ...
و ... مقدمات ... است و از باب مقدمه لازم میشود و چنانکه از باب مقدمه ... لازم است
از باب مقدمه مطلق ... وصی ... است ... وصیت ... باشد ...
در ... که ... لازم ... وصیت ... و طلب ... کردن ... بقدر ... کند ...
همین است که بیان کردیم ... گفتیم ... که در صورت سوال اجرت المثل لازم ... تصرف ... ملک ... است
و باید که ... وارث خاص ... از فرزندان ... ملک ... مال
بیت ... و باید ... وارث ... که ... را ...
تمام ... صوم و صلوة و غیرها که وصیت کرده ... اگر ... باشد ... بمصرف ...
و خیرات برسانند چون مال ... و ... انتقال ان ... وارث ... و هر گاه وارث
مذکور ... بایستی ... از ... او از ... بفروشند و چنانکه گفتیم معمول دارند
تا بمقتضای وصیت بقدر ... عمل ... پس ... تا مطلب ...
جواب در صورت مسئله ... که ... است ... وارث ... از فرزندان
و ممکن ... که ان ملک ... و ... بجا ... یا ... باید صبر کرد و ...
بغیر و هر گاه از ... حاصل ... باشد ... معلوم ... که مراد وصی ...
و فروختن ... نباشد ... و ... کفن و دفن ... عوض
... ممکن نشود ... میتوان ... وارث ... تمام ان ملک ...
ان ... و باید بقدر ... بعجلات ... و بمقتضای وصیت عمل کرد و اجرت المثل لازم ...

از ملک مال میت است و امر ا باید بمصارف که وصیت کرده برسانند و هرگاه ازان وصی تا پیر وصیت بعمل آید

باز ان بعین ملک میت است و منافع ان را بمصرف خیرات او میرسانند تا انکه وارث مذکور

متمکن شود از فروختن که یا ورثه ببیع فروشند وقیمت انرا صرف خیرات دیگر او میکنند و هرگاه از جهة

اجاره تمام وصیت عمل نمایند بعد صرف کردن بقیه انها را تمام میکنند و همه قیمت بمصرف سایر خیرات

او میکنند و هرگاه ان وارث بمیرد بس از عکس ان صحیح شود به ترکه بیع فروشند وصایا که گفتیم

میکنند بیان تفصیل   شخص متوفی شده و در حیات شخص بود و وصی تعیین نمود که

مال او را بمصرف خیر او برسانند و بکشا هم والد و وارث او دعوای میراث میکنند چه باید کرد

این وصیت از باب وصیت بمال نیست بلکه از باب وصیت بولایت است و حکم

انها مستفاد است لا وصیت بمال مثلی انکه وصیت کنند که فلان قدر از مال مرا زید بدهید

در اینصورت موصی له که زید است هرگاه دو مرد عادل شاهد داشته باشد یا چهار زن عادله

مطلب او ثابت میشود و در وقت ضرورت و فقد عدول مسلمین دو نفر از عدول اهل ذمه

هم کافیست هرچند که اسلام و ایمان از اعتبار شهادت شرط است که در سفر باشند و لکن چون

ان قید دارد و مورد غالب است اعتبار ان مشکل است و تقتضی علت منصوصه که در بعض اخبار است

صحیحه و غیر صحیحه که تعلیل فرموده اند قبول شهادت انرا بانکه خوب نیست که حق احدی باطل

شود و ضایع شود اعتبار مطلق ضرورت است و بعض علما و قسم داده اند بعد از نماز

عصر هم لازم دانسته اند نظر بظاهر ایه و هم چنین ثابت میشود بشهادت یک زن عادله در ربع

وصیت و به دو زن در نصف ان و به سه زن در سه ربع ان چنانکه مستفاد میشود از اخبار

الله ولی التوفیق

از اخبار معتبره و دلالت ان و هم در ان نه بیع در نظر نیست که انفع قسم ام مهر و بیت و ظاهر انست که انفع یعنی

به دو زن مانند زن هم نیست مقام وصیت به ممکنه چون در اخبار فرموده اند که بشهادت یک زن ظاهر به نصف ثابت

میشود و بشهادت سه تا سه ربع و متعرض حال مرد نشده اند و دلیل نیست که در همه جا دو زن قائم مقام یک مرد

باشد در انظار نیست و خلاف که ذکر کرده اند در اینکه با وصیت بمال شهادت یکمرد بتنهائی ثابت میشود یا نه و اظهر نیست

ترجیح قبول نظر بعموم دلیلی که دلالت دارد بر قبول ان در حقوق مالیه و هم چنین بشهادت یکمرد و قسم و یا

شهادت یکمرد تنها بدون قسم ثابت میشود نصف چون قائم مقام دو زن است مانع نیست اینکه اولی انست که ان

بقبول مانع انکه جمیع اعتبار نماید و چون نص در ان نیست در اس چند احتمال است و در کتاب که گفته است

که الضعف اصح و عادل کسی و در درست که حکم بضعف توان کرد بقبول بنصف الا ربع و سوم انست

روایت ابیحمی بن یاسر که صحیح روایت کرده در ... لته بحر رجل کان له سعد و ما بین و کان له حریضا فقال له ایاک

ما احدث من علی الله ما عشرین دینارا و اعط اخی بعد الله ما بین فمات فلم اشهد ... فانا رجل مسلم صادق

فقال له انه امرنی ان اقول لک انظر الدنانیر التی امرتک ان تدفعها الی اخی فتصدق منها بعشرة دنانیر

اقسمها فی المسلمین ولم یعلم اخوه ان عندی شیئا فقال تصدق منها بعشرة دنانیر که ظاهر و فیها دلالة

بثبوت الوصیة بقول ثقة ولا وصیت بولایت بغیر وصیت کند که فلان کس وصی منست بس شهادت ... نیست

که بشهادت رجلین عدلین ثابت میشود و لا شهادت زنان بتنهائی در ان قبول نمیشود و چون مناط

شهادت ایشان منفرد اجا ما است که از بعض امور باخته برای مطلق رسانند و گویا خلاف هم در ان نباشد

و لا شهادت یکمرد با یمین پس مشهور عدم قبول ان است بنا بحجة انکه قبول ان مختص حقوق مالیه است

و ولایت بتسلط بر مال سبب نمیشود و بعض ... که مطلق ... میکنند درباره وصایت و لایت

بر ان ابن نیست و لا شهادت دو زن و یکمرد بس ظاهر مجوز نیست که انهم قبول نیست هرگاه ایراد است

بر حکم در ... اصل مسئله و میگوییم اولا وصیت صحیح نیست الا در ثلث مگر با اجازه وارث و در ثلث

هرگاه وارث مطلع نباشند ببینه و یمین اثبه ثلث نمیتوانند بمصرف خیر او رسانند و هرگاه مطلع شدند

هرگاه کسی

محتاج نیست باثبات و جنایت وصایت است بعد از اصابت شده و [illegible] ضم کند چنین بوده باشد

زخم بزند که بجهت آن زخم بمیرد و آنکه وصیت کند در بین بیاد در حق کسی که ثلث است از دو ثانی و بعد از فوت

او وارث آن شخص با قاتل صلح کنند بدیت یا آن مراد در وصیت از ثلث دیت هم [illegible] باشد

بنا بر مشهور این است که وصیت متعلق بدیت هم میشود و از صاحب کفایه ظاهر میشود در کتاب وصیت و کتاب

میراث هر دو که خلاف در مسئله نباشد و لکن چنین نیست چنانکه خود هر دو ذکر کرده است و ظاهر در این چنانکه مقتضی

اطلاق فتاوی و تصریح جماعتی دیگر نیز است این است که فرقی ما بین عمد و خطا در دیت نیست هر چند بنا بر مشهور

مجبور است هم

که اصل در عمد قصاص است نه دیه که وارث مخیر نباشد ما بین قصاص و دیت و انتقال وارد در دیه

از جهت آنکه در این صورت قصاص حق وارث است و او بدل میکند او را بدیت ما بین [illegible]

پس دیت نیست در اصل حق میت که وصیت متعلق بان شود و این حق ما یملک از برای میت که وصیت

بان تعلق بگیرد و دفع این اشکال [illegible] کرده اند که چون این حق قبول معارضه میکند بصلح بر مال پس

در قوه حق مالیت و زیاده بر این در خصوص دیت خطا دلالت میکند روایت محمد بن قیس از محمد بن مسلم از

حضرت باقر علیه السلام قلت له رجل اوصی لرجل بوصیة من ماله ثلث او ربع فقتل الرجل خطاء یعنی الموصی فقال

یجاز لهذا الوصیة من میراثه و من دیته و این حدیث را در کافی در باب نوادر در وصایا کرده اند و در سند او

تردیدی هست ما بین عبد الرحمن ابن ابی نجران و غیر او و لهذا بسبب حدیث از صحت بیرون میرود و در

تهذیب نیز روایت کرده [illegible] بهمین سند و ظاهرا [illegible] مقرر است و در من لا یحضره الفقیه روایت کرده است

از عاصم بن حمید از محمد بن قیس و محمد بن مسلم در نسخه حقیر موجود نیست و هر چند طریق صدوق تا عاصم

حسن است با ابراهیم بن هاشم لکن روایت در اینجا نیز معتبر است و لکن [illegible] که

شیخ [illegible] بسند صحیح از محمد بن قیس روایت کرده اند و الحال در نظر حقیر نیست چون ما از کتب

ثلثه که بسند آن [illegible] در اعتبار سند آن نیست بسبب قرائن و عضد

بعضی و در تهذیب [illegible] بسند معتبر روایت کرده است از حضرت صادق علیه السلام [illegible] امیر المؤمنین علیه السلام

امیر المؤمنین علیه السلام فی رجل اوصی لرجل بوصیة من ماله ثلث او ربع فقتل الرجل خطاء [illegible] و در من لا یحضره الفقیه مرسلا روایت کرده است بعینه

مضمون است و هر چند این روایتها در خصوص دیت خطا است و لکن شیخ در سند صحیح از محمد بن قیس روایت

کرده است از حضرت باقر علیه السلام قال قضی امیر المؤمنین علیه السلام فی رجل اوصی لرجل بوصیة مقطوعة غیر مسماة من ماله ثلثا او ربعا

او اقل من ذلک او اکثر ثم قتل بعد ذلک الموصی فودی فقضی فی وصیته انها تنفذ من ماله و من دیته کما اوصی و این

روایت شامل دیت عمد هم هست و صاحب کفایه در این مسئله اشکال کرده است با اینکه عمل به آن است که این وارد

باشد و در مستند هم بان در تعمیم ممکن است و میتوان گفت که جملة الامر این مطلب بعنوان الاطلاق از

امیر المؤمنین علیه السلام در عموم است و اگر مراد او مورد خاص بود تاخیر بیان لازم میآید در وقت اینکه در کلام او نیست

که وقت حاجت باشد و بعد حال که نقل این روایت ما یستند بحکم [illegible] کافی است در تعمیم و صاحب کفایه [illegible]

که این اخبار را در کتاب وصیت نقل کرده و در کتاب میراث میگوید [illegible] در مسئله نیست بعنوان الاطلاق

و لکن خلاف در مسئله در میان اصحاب نمیدانیم و این غریب است [illegible] که در رساله نقل خلاف کرده

و ظاهر این است که در این حکم فرقی ما بین دین و وصیت نباشد پس دین میت هم از دیت او داده میشود و

دلالت بر این معنی وارد شده است و از جمله آنها صحیحه اسحق است [illegible] رجل قتل و علیه دین

و لم یترک مالا فاخذ اهله الدیة من قاتله اعلیهم ان یقضوا دینه قال نعم قلت و هو لم یترک شیئا قال انما اخذوا

الدیة فعلیهم ان یقضوا دینه روایت کرده است شیخ از او در باب اقرار مریض و بعد از آن در زیادات

آن و همچنین در زیادات قضاء و هم چنین کلینی در کافی و صدوق در فقیه و لکن روایت از صفوان بن یحیی

از اسحق کرده و [illegible] در رجال [illegible] که ابو القاسم شیخ و تضعیف [illegible]

چون راوی صفوان [illegible] است و بهر حال حدیث صحیح است و [illegible] از عبد الرحمن [illegible]

[illegible] ثقه است و محمد بن [illegible] در میراث [illegible] بسند صحیح از علی بن [illegible] روایت کرده قال

سألت ابا عبد الله علیه السلام عن رجل [illegible] و ترک شیئا قال نعم انما [illegible] و علیهم ان یقضوا دینه و کلینی

بن بهمان کو روایت کرده و در تهذیب در کتاب وصایا [illegible] صحیح از صفوان بن یحیی [illegible] بن سعید
روایت کرده است از حضرت امام رضا علیه السلام بمضمون صحیحه [illegible] و از [illegible] سلیمان بن حفص [illegible] از حضرت
صادق علیه السلام قال قال امیر المؤمنین [illegible] ورثه [illegible] و سهم [illegible]
[illegible] المصدق [illegible] رجل [illegible] است و در حکم [illegible] روایت علی بن ابی حمزه [illegible]
کالصحیح [illegible] در کتاب مذکور است قال قلت له جعلت فداک رجل قتل رجلا متعمدا او خطأ وعلیه دین
فاراد اولیاؤه ان یهبوا دمه للقاتل قال ان وهبوا دمه ضمنوا دینه قلت فان هم ارادوا قتله فقال ان قتل
عمدا قتل قاتله وادی عنه الامام الدین من سهم الغارمین قلت فان هو قتل عمدا وصالح اولیاؤه قاتله علی الدیة فعلی من
الدین علی اولیائه من الدیة او علی امام المسلمین فقال بل یؤدوا دینه من دیته التی صالحوا علیها اولیاؤه
فانه احق بدیته من غیره و در تهذیب از اسحاق بن عمار عن جعفر عن ابیه ان رسول الله قال اذا قبلت دیة العمد فصارت
مالا فهی میراث کسایر الاموال آنچه مذکور شد قول مشهور است و دو قول دیگر در مسئله است یکی آنکه دیه مطلقا
در دین صرف نمیشود بجهت آنکه دین در حال حیات بذمه میت قرار گرفته و دیه بعد از وفات مستقر میشود
و میت بعد از موت مالک چیزی نمیشود و این قول شاذ [illegible] و در [illegible] در قصاص نفس و قول دیگر فرق
مابین عمد و خطاست چون عمد موجب قصاص نه دیه و قصاص حق وارث است پس هرگاه صلح کنند بر مال
[illegible] مشهور و در خطا [illegible] وارد [illegible] که در قتل نفس خطا هم دیه بعد از فوت مستقر میشود
و میت مالک [illegible] بجهة [illegible] است الا از راه [illegible] و لهذا [illegible] این نیز
[illegible] در قصاص نفس و [illegible] بنابر قول مشهور [illegible] مطلق [illegible] خلاف است [illegible] که وارث
خواهند در صورت قتل عمد قصاص کنند و میت [illegible] مال نداشته باشد یا طلبکاران [illegible] مانع شوند از
قصاص [illegible] دیه [illegible] مانع [illegible] قصاص
حق [illegible] و سلطنت قصاص از برای [illegible] کتاب [illegible] صحیح ابی نصر
سابقه هم دلالت بر آن دارد و همچنین [illegible] و شیخ در نهایه و ابو الصلاح و ابن براج گفته اند

[illegible]

و گفته اند اگر نخواهند قصاص کنند [illegible] و در مختلف استدلال کرده است بر مذهب شیخ بروایت عبد الحمید
بن سعید [illegible] روایت [illegible] و جواب [illegible] در صورتی که [illegible] باشند [illegible]
علم و ضعف [illegible] است که شیخ بروایت ابو بصیر استدلال کرده با آنکه در کتاب دین [illegible] است
قال سألت ابا الحسن موسی علیه السلام عن الرجل یقتل وعلیه دین ولیس له مال فهل لاولیائه ان یهبوا دمه لقاتله وعلیه دین فقال
ان اصحاب الدین هم الخصماء للقاتل فان وهب اولیاؤه دیة القاتل فجائز وان ارادوا القود فلیس لهم ذلک حتی یضمنوا
الدین للغرماء والا فلا و در فقیه همین روایت [illegible] و بعد از هم الخصماء للقاتل گفته است فان وهب اولیاؤه دمه
للقاتل ضمنوا الدیة للغرماء والا فلا و مفهوم این نیز [illegible] که اگر خواهند قصاص کنند [illegible] نمیشوند و
حدیث ضعیف است بسبب محمد بن اسلم جبلی و [illegible] شیخ در کتاب دیات روایت کرده است موافق روایت فقیه
[illegible] از یونس [illegible] از ابی بصیر و [illegible] یونس [illegible] میکنند و [illegible] مذکور
و در این قول [illegible] که در مختلف از ابو سعید طبرسی نقل کرده و آن این است که اگر قاتل بذل دیه کند اولیا
نمیتوانند قصاص کنند مگر با ضمان دین و اگر بذل دیه نکند جایز است قصاص بدون ضمان دین [illegible]
[illegible] که دلالت دارد بر [illegible] و [illegible] قول [illegible] اظهر است

شخصی وصیت

که اراده [illegible] کرده است وصیت کرده است میان اولادش آنچه در خانه است بعضی [illegible] داده است و بعضی [illegible]
و [illegible] در خانه [illegible] بعضی [illegible] کرده است [illegible] بعضی [illegible]
از [illegible] بعضی [illegible]
رافع [illegible] [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

و هرگاه زیاده [illegible] بر مال [illegible] است [illegible] که [illegible] بود [illegible]

در اول [illegible] مجموع [illegible]

از [illegible] بایع [illegible] مشتری [illegible]

مشتری [illegible] بایع [illegible] در این طرف [illegible]

[illegible] پس [illegible] بایع [illegible]

[illegible] از جمله [illegible] هرگاه در [illegible]

الموت [illegible] در آن خلاف است [illegible] مرض الموت از اصل [illegible] صحیح است [illegible]

[illegible] اگر آن قیمت [illegible] مشتری [illegible] پس اگر آن قیمت [illegible]

[illegible] مجموع احوال [illegible] پس اگر وارث

[illegible] و زاید بر آن مال وارث است

و در صورتی [illegible] عدالت است [illegible]

[illegible] شرط عدالة یا وثوق و اعتماد از برای قبول خبر [illegible]

[illegible] فسق [illegible] بعد از [illegible]

[illegible] هرگاه وارث [illegible]

[illegible] باید حاکم شرع [illegible]

[illegible] حاکم [illegible] بعد از ظهور فسق کرده [illegible]

[illegible] عدالت بعد ظهور فسق [illegible] والله العالم

و هر [illegible] کتب صغیر [illegible] هرگاه [illegible] کتاب [illegible]

کنند [illegible] والله [illegible] هرگاه [illegible] صغیر [illegible]

[illegible] صغیر [illegible] بکنند [illegible] صغیر [illegible]

بکنند [illegible]

صغیر [illegible] مال [illegible] و هر در دیون

[illegible] قسم [illegible] قسم [illegible]

[illegible] طلب [illegible] طلب [illegible]

[illegible] طلب [illegible] حلف [illegible]

[illegible] طلب [illegible]

[illegible]

[illegible] طلب [illegible] در این وقت [illegible] قسم [illegible]

[illegible] طلب [illegible] حاکم شرع [illegible] قسم [illegible]

[illegible] قسم [illegible] حاکم [illegible]

[illegible] قسم [illegible] حاکم [illegible] قسم [illegible]

[illegible] حاکم شرع [illegible] حاکم [illegible]

[illegible] قسم خوردن [illegible] طلب [illegible]

[illegible] والله العالم و هر میتواند از مال اطفال در عوض [illegible] هرگاه [illegible]

قرار داده است [illegible] هرگاه [illegible]

پس اگر [illegible] پس اگر [illegible] خلاف است [illegible]

استحقاق اجرت المثل است [illegible] دلالت [illegible] روایات

[illegible] والله العالم

[illegible] میتواند [illegible] حفظ

[illegible] میتواند [illegible]

[illegible] جواز

الف است و احادیث بسیار هم دلالت بران دارد و لکن شرط سلامت [illegible] است که [illegible] ذکر [illegible]

رجل [illegible] از [illegible] مع آنکه [illegible] از زوجات [illegible] اطلاق

او [illegible] آن است که [illegible] مال [illegible]

زید عازم زیارت [illegible] وصیت کند [illegible]

فلان و فلان ملک [illegible] ورثه [illegible] گفته که وصیت [illegible]

ثلث [illegible]

حسنه [illegible] بیان فرموده [illegible]

مال [illegible] وصیت [illegible]

[illegible] فلان و فلان ملک [illegible]

فلان و فلان ملک [illegible] ثلث [illegible]

ثلث زید [illegible]

بوصیت [illegible] شخصی [illegible]

اناث [illegible] وصیت [illegible]

[illegible] هرگاه در صحت وصیت [illegible]

[illegible]

او [illegible]

وصیت [illegible]

موقوف است [illegible] ورثه [illegible]

قسمت میشود زید در [illegible] وصیت‌نامه نوشت [illegible]

[illegible]

[illegible] در [illegible] سال [illegible]

[illegible] وصیت [illegible]

[illegible]

[illegible] وصیت [illegible]

[illegible] وصیت [illegible]

وصیت [illegible] و وصیت [illegible] اول

[illegible] وصیت کردن [illegible] وصیت‌نامه [illegible]

[illegible] وصیت [illegible]

[illegible] وصیت [illegible]

[illegible] وصیت [illegible]

وصیت [illegible] وصیت [illegible]

او [illegible] قبول کرده [illegible] وصیت [illegible]

او [illegible] وصیت [illegible]

[illegible]

کردن [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] قبول وصیت کرده [illegible] قبول [illegible]

[illegible] وصیت [illegible]

که هرگاه [illegible] کرده شرط اجتماع یا اطلاق کرده و قید اجتماع و انفراد نکرده [illegible]

و صورتها یعنی صورت اجتماع و صورت اطلاق [illegible] باید رعایت اجتماع [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بازم — [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

کسیرا — [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] در صورتها [illegible] چون اصل [illegible]

[illegible]

[illegible] در باب ولایت صغار و تفویض [illegible]

[illegible]

[illegible] باید دانست [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

کرده باشند تا آنکه تصرف میتوانند کرد ... [illegible]

بقوت آن کرده بعد از آنکه فوت ... [illegible]

اولاد در افراد عموم میکنند ... [illegible]

محل فلت مال ... [illegible]

کرد اظهر است چون بیان کیفیت تصرف ... [illegible]

و از کلام ... [illegible]

اکتفا بیان ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

طلب ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

اولاد ... [illegible]

مقدار ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

این وصیت مطلق نیست و مقید است بموت و ران [illegible] از [illegible] ادله وصیت [illegible] مقصود از
عقود کنند است با ایجاب و قبول [illegible] و در لزوم ایجاب نیست بلکه [illegible] و لا یقبل [illegible] والحمد
تمام است بدون خلاف [illegible] در امور خاصه با خلاف در امور عامه است مثل وصیت از برای فقرا الا از [illegible]
مثل صرف در مسجد و [illegible] که در اینجا [illegible] بقبول نیست چون شخص خاص نیست [illegible] از [illegible]
قبول [illegible] و این کلی [illegible] از صدور قبول از حاکم چنانکه در وقف [illegible] لکن [illegible]
در شرح لمعه گفته است که در اینجا [illegible] قبول از حاکم و هر چند [illegible] الاصلح [illegible] شروط
قبول [illegible] و [illegible] شرح لمعه اعتبار بران اطلاق [illegible]
اصل عدم [illegible] و [illegible] و اعتبار باطلاق [illegible] واجبار هم بعنوان کرده [illegible]
بیان تحقیق وصیت وارد [illegible] که قول اعتبار باطلاق [illegible] و از این جهت است که [illegible] شروط قول
استدلال [illegible] در مقابل اصل [illegible] در شرح لمعه [illegible] باطلاق [illegible]
اجماع ابن زهره [illegible] که مقارنه ایجاب و قبول در اینجا شرط نیست بلکه خلاف کرده اند در [illegible] قبول
از موت [illegible] عدم [illegible] مستقیم [illegible] در قبول کافیست [illegible] دلالت بر رضا کند [illegible]
بلفظ [illegible] و در ایجاب شرط کرده اند که بلفظ باشد که دلالت کند بر مطلوب مثل اینکه بگوید او وصیت
لفلان [illegible] بعد وفاتی [illegible] بگوید [illegible] بعد از فوت [illegible]
فلانا وصی [illegible] کافیست [illegible]
در [illegible] که دلالت [illegible] بر مقصود چنانکه [illegible]
[illegible] که [illegible] در وصیت [illegible] کرده اند [illegible]
چون [illegible] بگوید [illegible] در [illegible] وصیت [illegible]
[illegible] کرده اند [illegible] بلکه [illegible]
[illegible] دلالت کند بر مقصود [illegible]

[illegible] که دلالت کند بر [illegible] وصیت بعنوان کرده مطلق [illegible] و [illegible]
[illegible] تمام [illegible] در [illegible] بعد [illegible] قصد کردم [illegible]
[illegible] کرده اند [illegible] بر ان وصیت عرفا و شرعا و [illegible]
کرده اند [illegible] کرده اند [illegible] و وصیت [illegible] و در [illegible]
استدلال [illegible] از [illegible] و [illegible] و الاحادیث [illegible]
در [illegible] زیرا که [illegible] وصیت [illegible] تفصیل است [illegible]
[illegible] بعد [illegible] وصیت صحیح [illegible] شرایط [illegible] تفصیل ان
در مکتوب [illegible] و [illegible] در [illegible] ان [illegible] کرده اند قبول [illegible]
[illegible] در شرح [illegible] کتابت [illegible]
[illegible] این [illegible] وصیت [illegible]
این [illegible] بعنوان [illegible] شهادت [illegible] بلفظ [illegible]
[illegible] کند [illegible] شهادت مشروط است [illegible] در صورت اول [illegible]
این است که [illegible] از قرائن [illegible] اعتراف
کند [illegible] این وصیت [illegible] و در شرح لمعه [illegible] خلاف [illegible] کرده ام
[illegible] خلاف [illegible] و [illegible]
وصیت [illegible]
[illegible] شروط است [illegible] در صورت اول
[illegible]
[illegible] کرده [illegible] مکتوب [illegible]
[illegible] علیه السلام [illegible]

[illegible]

علاوه الکتاب بخط و امهر هم بوده که کتب الاموات را دو عدلان [illegible] کرده‌اند [illegible] با مهر و [illegible] ان روایت [illegible]

[illegible] صحیح است ولکن [illegible] ان [illegible] الا اذا [illegible] نیست ولکن علما [illegible] کرده‌اند [illegible] ان [illegible]

و ان [illegible] کتب [illegible] کان [illegible] عدلان [illegible] وجب علیهم ان [illegible] کرده‌اند [illegible] مهر [illegible]

کرده است از ان [illegible] اعتراف کرده باشند [illegible] باید عمل بان بکنند و [illegible] اعتراف [illegible] بعضی [illegible]

بر [illegible] لزوم [illegible] بر [illegible] جمیع در کلام [illegible] در [illegible] ان [illegible] بزرگ [illegible] و [illegible]

و در [illegible] اول [illegible] نیست [illegible] و ان خلاف [illegible] است [illegible] پس ان [illegible] است زیرا که [illegible]

بعضی بعضی لازم [illegible] اعتراف [illegible] چه [illegible] اعتراف بعضی هم [illegible] نیست [illegible] با وجود اضطراب و اجمال

و [illegible] مقاومت [illegible] عدم [illegible] عظیم میکنند و در این مقام سخن دیگر هست و ان

اینست که کلام [illegible] ثبوت وصیت و عدم ثبوت ان [illegible] مکتوب [illegible] بجان [illegible] وصیت [illegible] ان [illegible]

نیست [illegible] ثابت شود وصیت باین مکتوب وصیت [illegible] خواهد بود ولکن [illegible] در ثبوت [illegible] هرگاه

باین خط ثابت میشود [illegible] پس دیگر خلاف [illegible] در این مقام مناسب نخواهد بود و در اینصورت [illegible] هرگاه

علم [illegible] وصیت [illegible] که [illegible] بخلاف [illegible] وصیت کرده

زیرا که [illegible] لفظ [illegible] کرده باشند [illegible] کرده باشد [illegible]

کلام در ثبوت وکالت و اقرار و غیرها بمکتوب [illegible] والله اعلم هرگاه [illegible] بسیار [illegible]

از وفات او در [illegible] ورثه [illegible] تقسیم کنند [illegible] حصه [illegible] بقدر احتیاج

[illegible] هرگاه احتیاج [illegible] باشند [illegible] و در این صورت [illegible] مقدار [illegible] کنند [illegible]

ورثه [illegible] کنند [illegible] است هرگاه ان مقدار

زاید [illegible] وصیت [illegible] است و در زاید [illegible] موقوف است [illegible] ورثه [illegible] میکنند [illegible]

[illegible] میکنند [illegible] کلام [illegible] حیات و [illegible] پس [illegible] از [illegible]

و [illegible] باید [illegible] عمل کنند [illegible] است که [illegible] حصول [illegible]

[illegible]

شود از [illegible] از [illegible] وارث [illegible] بسبب [illegible] بعضی

[illegible] شود [illegible] بعضی [illegible] رسیده [illegible] وارث [illegible] بقدر نصیب

او [illegible] از حقوق [illegible] پس هرگاه [illegible] و [illegible] متعلق [illegible]

[illegible] مال [illegible] باید [illegible] هرگاه [illegible] نه [illegible] واجب [illegible]

حصه [illegible] وارث بقدر [illegible] نیست [illegible] متعلق [illegible] هرگاه بقدر [illegible]

[illegible] وارث [illegible] از [illegible] عدم ظهور فقر و [illegible] متعلق [illegible]

[illegible] باشد [illegible] زیرا که شرط است [illegible] وجوب [illegible] متعلق [illegible]

و [illegible] مفروض نیست [illegible] متعلق [illegible]

[illegible] والله العالم بالاحکام [illegible] وصیت [illegible] باید [illegible]

[illegible] بعد [illegible] صغیر [illegible] وصیت صحیح است [illegible]

این وصیت [illegible] صغیر [illegible] در اینصورت [illegible]

[illegible] الله [illegible] هرگاه [illegible] باشند [illegible] صغیر

چه باید کرد وصیت [illegible] صغیر [illegible] و باید [illegible] وصیت [illegible]

[illegible] نیست [illegible] وصیت پدر [illegible] است [illegible] از [illegible] حیات ایشان

قرار داده است [illegible] از [illegible] اقارب [illegible] وصیت [illegible] قرار [illegible] پس باید دانست که [illegible]

[illegible] پدر [illegible] معلوم [illegible] طفل [illegible]

[illegible] پدر [illegible] است [illegible] میراث [illegible] طفل [illegible]

[illegible] میراث [illegible] میراث [illegible] و تقسیم [illegible]

در صورت [illegible] پدر دارد [illegible] اقرب [illegible] جد و برادر [illegible] باید [illegible]

کرد [illegible] وارث طفلند [illegible] تفاوت [illegible] میراث چه [illegible] اموال [illegible]

الحسا و لا عدم وفای بشرط موجب تزلزل عقد نیست و الله العالم | وفای بوعد واجب است بلکه مستحب است علی الاشهر | واستدلال بالعقود و ادعای لزوم شرط عدم ... بعقد ... است | و توجیه ... الصادره بوجهین | ... که ذکر ... مفوضة البضع است

و متداول دیگر که در بعضی از بلاد متعارف است که مرد بگوید زنی را که خواهد بگیرد قبل از عقد ... دیگر ... نکند و ... کردن ... [illegible]

مگر ... [illegible] ... در وقت عقد کردن داخل عقد نمیشود ... در صورت ... تسلط دارد که بعد از تزویج

نمودن از زن دیگر ... [illegible] ... در صورت ... ماه ... [illegible]

... باشد ... در صورت و ... عقود ... مقصود است ... [illegible]

... [illegible] ... عقد ... [illegible]

... [illegible] ... از عقود شرعیه ... [illegible]

و در صورتیکه ... [illegible] ... که مقصود ... است

که در ... زوج ... [illegible] ... در این صورت ... [illegible]

... [illegible] ... زوجه ... [illegible]

بگیرد زن ... [illegible] ... زوج ... [illegible]

... [illegible] ... تسلط

دارد ... [illegible]

بود انکه شرط که حکم ... لزوم ان شرطیت که در ضمن عقد لازمی ... [illegible]

... [illegible] ... وفای بوعد ... [illegible]

بلکه ... [illegible] ... مقصود است بالعرض ... العقود تابع

للقصود ... [illegible] ... از باب ... [illegible]

... عقدها ... [illegible] ... از باب ... [illegible]

... [illegible] ... بیع و هبه معوضه ... [illegible]

تابع قصد است ... [illegible] ... و همان ... [illegible] ... شرط

در ضمن ... [illegible] ... لزوم وفای بشرط ... [illegible]

بیان ... لزوم عقود | عدم ... الجعالة ... | ... | ... المثل ... بعضا

... [illegible] ... لزوم عقد ... [illegible] ... و ... هرگاه ... عقد ... مهر

... زوجه ... [illegible] ... مفوضة البضع ... [illegible]

... [illegible] ... الفاظ ... [illegible]

... [illegible] ... قطع ... [illegible]

... [illegible] ... عقد ... [illegible]

پس عدم لزوم ... [illegible] ... زوج برای زوجه ... [illegible]

در ضمن عقد ... [illegible] ... مقصود ... [illegible] ... مذکوره ... [illegible]

لزوم ... [illegible] ... لزوم ... [illegible]

... [illegible] ... از باب ... [illegible] ... لزوم ... [illegible]

پس ان ... [illegible]

... [illegible] ... عقد ... [illegible]

... [illegible] ... راضی شدن ... [illegible]

... [illegible] ... در این صورت ... بضع ... [illegible]

پس ... [illegible] ... صداق ... [illegible]

... [illegible] ... زوجه ... [illegible] ... زوج ... [illegible]

جعالة ... [illegible] ... زمان ... زوج ... [illegible]

... [illegible] ... جعالة ... [illegible]

... [illegible]

... عقد ... [illegible] ... مثل ... [illegible]

جعالة ... [illegible] ... اجرة المثل ... [illegible]

اگر مباح کرده اگر باقی باشند بعینها او بدلها [illegible] جایز است

عدم انعقاد وصیت بکتابت و وقف الا بتلفظ

اشاره بمحلّاتی که انعقاد وصیت [illegible] در صورت حصول قطع باراده وصیت

اسباب وصیت [illegible] در صورت حصول قطع بان کافیست کاللفظ

کتابت [illegible] باعتبار [illegible]

بودن خواسته است تملیک را اثبات کند یا [illegible] اصل عدم انتقال است و شخص در این مقام بیمار است و لکن هم کافی نیست

و هم دال و [illegible] و لا سؤال از وجه تقدیر که قبض [illegible] مستند [illegible] که بعینها یا بدلها [illegible]

پس ان منزل لباس و زینت است چنانکه گفتیم و اگر [illegible] تصرف کرده [illegible] باشند پس در صورت تلف [illegible]

نیست چون [illegible] کرده [illegible] در صورت بقا عین یا بدل ان جایز است [illegible]

شرعی و عرفی نیست که این از باب هبه نیست [illegible] جاری میشود و اگر [illegible]

هم تمام نیست [illegible] وارد است و کاغذ دیگر [illegible] ندارد   خلاصه نوشته بخط میت [illegible] قطع

بهم رسد که این نوشته [illegible] وصایای او است نوشته باشد [illegible] بعنوان [illegible]

با این مضمون [illegible] گفت [illegible] نوشتم و فلان [illegible]

که نوشته همین است کافی است یا نه   اظهر و اقوا اینست که کتابت وصیت نیست هرچند قطع باراده وصیت حاصل

شود زیرا که [illegible] لفظ [illegible] در انعقاد [illegible] ماننده [illegible] قول یا کتف [illegible]

در صورت حصول قطع بان [illegible] اول اقوی است و لا ثبوت وصیت بکتابت در صورت حصول

قطع بان [illegible] دیگر است [illegible] حصول قطع [illegible] بمکتوب

کسی   شخصی در مرض الموت [illegible] بشخصی هبه نمود و ان شخص نیز در عوض او اقرار کرده است که مدت

بیست سال صوم و صلاة [illegible] یا بالا زینت یا باطل [illegible]

صحت یا اجرة المثل صوم و صلاة [illegible] کرده است یا نه   هرگاه ان شخص هبه ان ملک را بان

شخص کرده و شرط کرده [illegible] بعد موت او بیست سال عبادات از برای او [illegible]

[illegible] این است که شرط [illegible] وصیت میشود [illegible] وصیت [illegible]

صحیح [illegible] عوض [illegible] صحیح نیست چون عبادات واجبه [illegible]

نیست اینست که [illegible] این عوض در [illegible]

عبادت کرده [illegible] بعد از موت برای او [illegible]

وصایا

[illegible]

بیان [illegible] ثلث [illegible] شرط شده باشد که [illegible]

بیان [illegible] در عوض   هرگاه [illegible] طلب [illegible] ثلث [illegible] یا ناقص و زاید یا [illegible]

[illegible] بنسبت [illegible]

بعد [illegible] بار [illegible] وصیت از برای [illegible] بکند [illegible] که [illegible] ملک [illegible] در عوض [illegible]

[illegible] عبادات بکند [illegible] بعد از وفات [illegible] وصیت [illegible] پس [illegible]

در [illegible] وارث [illegible] زاید بر ثلث است [illegible] هرگاه [illegible] زاید [illegible] مستحق اجرة المثل

[illegible] نفس [illegible] در عوض [illegible] عبادات است و [illegible]

در طریق [illegible] است [illegible] هرگاه [illegible] واقع شود بر اجرت [illegible] وارث [illegible]

[illegible] بعد از موت [illegible] منتقل میکند [illegible] هرگاه [illegible] عوض هبه [illegible] عبادات

[illegible] کافی است [illegible] عوض [illegible]

[illegible] بعد از موت [illegible] و بطلان [illegible] عوض هبه [illegible] عبادات [illegible]

[illegible] عوض [illegible] عبادات [illegible] در عوض هبه مشروط

بعوض [illegible] عوض [illegible] شرط عوض [illegible] صحیح است [illegible] بعوض المثل

[illegible] اینست که [illegible]   چون عمرو [illegible] زید

[illegible] زید وصیت [illegible] عوض [illegible] قطعه [illegible] و قطعه [illegible] عمرو

[illegible] عمرو [illegible] حقوق [illegible] و بعد از فوت زید قطعه [illegible] عمرو [illegible]

[illegible] قطعه [illegible] عمرو [illegible]

[illegible] زید [illegible] قطعه [illegible]

[illegible] قطعه [illegible]   هرگاه عمرو [illegible]

[illegible] در صورت [illegible]

[illegible] وصیت [illegible] قطعه [illegible]

[illegible] زاید [illegible] اجرت المثل [illegible] قطعه

[illegible] زاید بر ثلث [illegible] تمام [illegible] قطعه

[illegible] زاید بر ثلث [illegible]

از اجرت بقیمت یا بقدر اجرت از آن هر قطعه مال طلبیدن رواست چنانچه تعیین کرده باشند اعتبار بر تعیین ایشان است و چون
تملک به وارث در وصیت مشروط بقبض نیست انهم از آن قطعه که بقبض اینها درآمده بقدر سهم اجرت مستحق هستند و
مطالبه میکنند هرچند وارث نمیتوانند زاید از حق اینها بود در صورت عدم وفای ثلث باینها شد هر یک در تصحیح
مساوی اجرت نمودن باید ثلث وفا کند باین بقدر از زاید بر اجرت باینها میدهند و تتمه مال وارث است و هرگاه
آن قطعه کمتر از اجرت اینها باشد و حاضر بودن واقع نشود پس مانع اجرت مستحقند که از زمان موصی بگیرند
ولکن چون مفروض سوال نیست که تراضی و زرع شده تفصیل سوال فرض قرار دادیم والله العالم بحقایق

كتاب الهبات

هرگاه زید یکدانگ از اب ملکی هبه کند بعمرو ولد
خود با املاک و باغات و املاک و باغات زید در این قریه زیاد است و اب اوست و ... میگوید که تو یکدانگ
اب و ملک بمن داده و از همه ملک یکدانگ بمن میرسد و زید میگوید مقصود اب ملک بکبیر و رسیع است و صیغه
هبه بر مطلق اب و ملک جاری شده و تعیین نشده   هرگاه آن اب ~~ملک کبیر و رسیع است و صیغه هبه~~
~~بر مطلق اب و ملک جاری شده~~ ملک متعلق بان دارد که تابع آن باشد در وقت و فروش که هر وقت گویند
یکدانگ اب و ملک فلان کس فروخت و مراد جمیع یکدانگ آن زمین باشد در اینجا قول عمرو مقدم است
و هرگاه در صورت مزبوره گفته باشد که یکدانگ اب و بقدر آنکه این اب کفایت آن کند از زمین تابع بتو
بخشیدم در این صورت عقد هبه باطل است بسبب جهالت عین موهوبه و هم چنین هرگاه آن زمین
تابع آن اب نباشد و آب ملکی که متعلق باو باشد و تابع رود باشد ندارد لکن زراعت املاک عطیه
دارد و یکدانگ اب را هر قدر زمینی که از آن شرب شود باو بخشد این نیز باطل است بجهت جهالت
خصوصاً اینکه غالباً زمینها مختلف است بحسب اوقات و سنوات و آنچه فرموده اند که در هبه جهالت
ضرر ندارد در اینجا نیست که عین موهوبه مجهول حقیقی است لکن کیل و وزن و ذرع آن معلوم نیست
مثلا یک جوال گندم یا چند رأس گوسفند حاضر بوده بخشد و هیچیک ندانند که عدد و کیل آن چند است خصوصاً
هرگاه متهب ندانند و واهب داند ضرر ندارد یا هرگاه بگوید یکی از این دو گوسفند را بتو بخشیدم
یا یکی از این دو باغ بود در اینجا هم صحت علما الاقوی چنانکه علما در کتاب وصایا و اموات هم تصریح کرده که صحت

وهبات

که صحت هبه مشروط است بتعیین و معلومیت عین موهوبه تصریح کرده اند و بیان اینکه هرگاه متهب معلوم از نا بدیده است که
تملک درآن نمود هر چه در آنجا از او باشد و گفته است که از زمان ... هبه ... بجهت جهل از زمان ... کرده و آنچه مبهم
است هم مال متهب است و هم چنین هبه رسیع مجهول و در اختیار این کرده که اینها از اب ابتدا باشند و دعوی که
عیان این مبهم ... باشد میتوانند رجوع کنند و بنشینند در قواعد نیز تصریح کرده که هبه مجهول مطلق صحیح نیست مثل اینکه بگوید
که بتو بخشیدم یک چیزی را و هم چنین هرگاه بگوید بخشیدم بتو و این اراده از زمان ... در جانب دیگر ... تعیین
ولکن جهالت در کیل و وزن یا وصف ضرر ندارد و علماء در تذکره اختیار کرده است جواز هبه مجهول بنحوی که
بگوید بخشیدم بتو یک گوسفند را از گله ام یا یک قطعه از زمینم را چنانکه در بیع و وصیت جهالت مضر نیست پس هبه مجهول
صحیح است و هرگاه بقبول بعد از آن تعیین کنند مالک هم چیز شد و اما از گله و زمین بعد از هبه و قبض بد هر دو قرینه نقد
کرده است که هرگاه جهالت از جانب واهب باشد ضرر دارد و هرگاه از جانب متهب باشد ضرر ندارد و کفایت معلوم است
که واهب داند ... و از علماء ... در اصطلاح عرف ... کرده اند ... که گوسفندی از گله و قطعه از زمین و در عرف است
و بخش این که اگر متعین است نزد مالک مجهول است نزد متهب پس اطلاع است جمیع عوض لازم هبه و بعضی فقهاء از این
باب گفته اند هبه بچه در شکم حیوان است از والد و آنچه شیر که در پستان است و امثال اینها از ملک نیست و شاید وجه
آنها اینکه معدوم است ضرر است و کافی است که اگر مقدار آن را واهب بداند و ضرر ... بیان اعطا بداند از جنس جدا شده
مثل کسی که در شکم مادر است کافی است صدق ... و واهب ... است و هم چنین از اینها طرف و چون متهب
متعین نیست و کافی است اگر ... و چیزی معین ندارد از جنس نشود و اینها مثل صدقه و ... از باب جوال گندم
و چند رأس گوسفند موجود نیست که صحیح باشد و نه از باب گوسفند از گله بلکه از مثل مجهول است و باید
عالم است که هبه ابتدا صحیح است و مطلق و صحت هبه زمین است و آنچه بابع در عقد و ابعد ضرر ندارد و ... العالم
هرگاه کسی کنیز ... خود بدو پسر خود بخشیده یکی کبیر و دیگری صغیر و از جانب صغیر او قبول کند و تصرف
بگیرند ... و بعد چند وقت کبیر بگوید که ... را بتو بخشیدم ... صغیر و بعد از چند وقت فوت شود در چنین
که هم کنیز ... در تصرف خود او بوده و بعد از آن دختر از او مالک شود که بعد از زمان هبه از کنیز ... در جمله اموال ... نوشته

و بعضی از ورثه بعد از بلوغ صغیر بقدر مال باو قرض داده اند و بعد از بلوغ صغیر [illegible] و پسر بزرگ

که وصی او است چه کار کند و طلبکارها از [illegible] میتوانند حق خود [illegible] بگیرند یا نه

هبه مشاع صحیح است و عدم تعیین حصه در هبه منافی لزوم نیست میان ایشان پسر و قبض [illegible] صغیر [illegible]

و نصف مشاع کند بجا [illegible] صغیر است و هبه باین صحیح و لازم است و نصف حصه کبیر چون قبض [illegible] نداده است

لزوم ندارد [illegible] باطل نیست چون [illegible] در نزد جعفر این است که قبض شرط صحت نیست چنانکه [illegible] هم [illegible] است و چنانکه [illegible]

هم [illegible] است [illegible] علماء [illegible] در درس هم علماء شیعه و بعضی اخبار معتبره هم بر [illegible]

بر لزوم دلالت دارد [illegible] دیگر [illegible] اوفوا بالعقود [illegible] نزد هم هبه [illegible] است

و هم چنین اخبار [illegible] استدلال کرده اند [illegible] دلالت [illegible] ضعیف دلالت موافقت [illegible] هستند

چنانکه [illegible] کرده و [illegible] وصی [illegible] طلب طلبکارها [illegible]

ذمه [illegible] میتوانند [illegible] قسم ادای دین [illegible] و هرگاه [illegible] طلبکار را [illegible] کرده باشند [illegible]

[illegible] بعض قسم [illegible] طلب [illegible] بکند و الا [illegible] نیست [illegible]

از باب هم

و هرگاه وصی [illegible] طلب ثابت دارد [illegible] میتوانند بردارد و هم چنین سایر ورثه — هرگاه کسی [illegible] جعفر

از [illegible] هبه [illegible] فلان [illegible] بعوض [illegible] فلان هبه [illegible] و قبض

اقباض [illegible] واقع شد و اعتراف [illegible] و اقباض ملک و بعد از این [illegible]

[illegible] قبول [illegible] واهب [illegible] ملک [illegible] میکند [illegible]

بجمیع جهات [illegible] پس قبض و اقباض [illegible] و اقرار بر قبض و اقباض و عقد [illegible]

که صحیح [illegible] و [illegible] بطلان [illegible] واهب [illegible] ورثه [illegible] میکنند [illegible]

است یا نه و [illegible] بطلان [illegible] هبه [illegible] میتوانند بگیرند یا نه

این صورت [illegible] اولا [illegible] پس اگر [illegible]

عقد هبه [illegible] اقرار [illegible] هبه صحیح است و [illegible]

در [illegible] هم چون [illegible] است که از واهب [illegible] مال [illegible] بگیرد یا بس

و [illegible] از بطلان [illegible] است که [illegible] از اثبات قبض

مسئله

و اقباض و [illegible] عقد [illegible] مذکور [illegible] طرفین است و هم چنین [illegible] هبه [illegible] طرفین است و [illegible]

[illegible] عقد [illegible] قبض [illegible] اثبات کند چون این [illegible] نیست در [illegible] و [illegible] است

[illegible] ورثه [illegible] بگویند که چون [illegible] فاسد است پس [illegible] نمیتوانند شد پس هبه [illegible]

[illegible] — هرگاه زوجه حقوق شرعیه خود [illegible] از صداق و غیره هبه کند باین لفظ که بگوید

حقوق خود [illegible] بخشیدم [illegible] باشد و در صورت [illegible] میتوانند کرد یا نه — اگر صداق [illegible]

و [illegible] قبض [illegible] در دست [illegible] قبول هبه کند [illegible] صحیح است [illegible] است و هم [illegible]

دین [illegible] هبه [illegible] صحیح است و لازم است و رجوع نمیتوانند کرد [illegible] که [illegible] قبول [illegible]

و از [illegible] حکم [illegible] حقوق و اموال [illegible] از نفقه و کسوه و غیر ایشان از اموال و حکم [illegible]

[illegible] قسم [illegible] مثل [illegible] و نفقه و کسوه [illegible] و غیر [illegible] بخشید [illegible] حقوق [illegible] بلکه

بعنوان [illegible] صحیح است لکن هرگاه [illegible] هبه [illegible] بگوید [illegible] یا نفقه [illegible] بخشیدم

در این رجوع میتوانند کرد پس هرگاه [illegible] خود [illegible] بخشند یا [illegible] و در [illegible]

[illegible] هبه [illegible] — [illegible] در هبه

شرط [illegible] صحیح [illegible] و [illegible] هبه [illegible] شرط [illegible] هبه [illegible] باشد

باشد میتوانند [illegible] — هرگاه هبه لازم است [illegible] هبه [illegible] و شرط [illegible] صحیح و لازم است و [illegible] ساقط

[illegible] و هرگاه هبه [illegible] شرط [illegible] و [illegible] ندارد الا [illegible] میشود که [illegible]

[illegible] و هرگاه [illegible] بخشیدم [illegible] شرط [illegible] مثل [illegible]

[illegible] العقد [illegible] و عقد [illegible] و شرط [illegible] عقد [illegible] و الفورت [illegible]

[illegible] تعلیق [illegible] ایجاب [illegible] خلاف [illegible] عقد [illegible] بگوید [illegible]

و غرض علیک بیع لا تبیعن اولاد التبیعها یعنی در ای شرط کنند و در ضمن عقد هبه بلکه قول است و اظهر بطلان عقد است والله اعلم

چه مقصود فاسد و [illegible] هرگاه شخصی در مرض الموت هبه [illegible] نماید [illegible] در صحت

عقد لازم هبه معتبر و صحیح است [illegible] و یا در لزوم بیع سوا هبه شرط است تصرف متهب در [illegible]

[illegible] تصرف در بعض [illegible] تصرف در کل است [illegible] هرگاه واهب [illegible] تصرف متهب [illegible] الحاق

واهب در [illegible] و کلید [illegible] متهب [illegible] تصرف معتبر [illegible] میکویند یا نه هرگاه

واهب [illegible] متهب [illegible] تصرف متهب [illegible] متهب در لزوم [illegible]

[illegible] واهب [illegible] و در بیع [illegible] تصرف [illegible] متهب میکویند یا نه

هبه صحیح است و اظهر این است که در تمام [illegible] صحیح است و منحصر در [illegible] نیست و تصرف [illegible] مطلق

هبه شرط است [illegible] اقباض [illegible] هبه باطل میشود [illegible] متهب صغیر [illegible] واهب و

[illegible] قبض [illegible] قبض صحیح است و [illegible] علیحده نیست و قبض [illegible] در لزوم [illegible] نیست و در [illegible]

[illegible] اقباض [illegible] واهب [illegible] اقباض

[illegible] هرگاه [illegible] اقباض [illegible] بیع [illegible]

[illegible] هرگاه [illegible] تصرف کند و [illegible] در اینجا هستم چون

[illegible] تصرف او داده

کافیست و شاید [illegible] اقباض [illegible] باشد [illegible] واهب [illegible] هرگاه

شخصی در طفولیت [illegible] بعد از [illegible] فوت شود و [illegible]

[illegible] و در [illegible] اقرار [illegible] وارث [illegible]

او لازم است که در قریه [illegible] وارث او [illegible] وارث [illegible] فقرا

و مساکین باید داد و هرگاه باید از فقرا و مساکین داد یا بفقرا و مساکین [illegible] فوت شرع باید داد و یا آنکه

بطلبی فقرا و مساکین میتوان داد و بعد از [illegible] بفقرا داده شده هرگاه وارث [illegible] ثابت شود یا حقی دارد [illegible] منتوت حق

[illegible] حق [illegible] وارث داده میشود و ظاهر این است که [illegible] اقرار او بعدم وارث کافی است در نفی

وارث و [illegible] اخبار [illegible] باید [illegible] وارث او [illegible] عادات [illegible] جواز

از وارث [illegible] باید [illegible] فقرا [illegible] باذن حاکم شرع باشد و دلیل وجوب [illegible]

فقرا [illegible] فقرا [illegible] باشند و ظاهر این است که [illegible]

هم میتوان داد و ظاهر این است که [illegible] هرگاه وارث [illegible] ثابت شود [illegible] والله اعلم

[illegible] زید در [illegible] چند نفر اولاد کبیر [illegible] و قدری دیگر [illegible]

اولاد صغیر [illegible] و [illegible] فوت شده است [illegible] زید فوت شده است اولاد کبیر [illegible]

[illegible] چه صورت دارد هرگاه هبه [illegible] با ایجاب و قبول و قبض و تصرف [illegible] در حال

حیات [illegible] هم نمیتوانند زد [illegible] ایجاب و قبول و قبض در صغیر [illegible] هرگاه

ایجاب [illegible] از جانب صغیر قبول کرده [illegible] قبض [illegible] کافیست [illegible] قبض [illegible] نیست [illegible] صورت

[illegible] صغیر [illegible] نیست زید باغ [illegible] بعمرو [illegible] هبه کرد و [illegible] کرد و مال [illegible]

در آن خرج کرده و زید فوت شده [illegible] و [illegible] باغ [illegible] حق الرجوع [illegible] یا نه و بر

فرض که باقی باغ [illegible] عمرو [illegible] از [illegible] و [illegible] میتوانند کرد یا نه و بنا

[illegible] در این شق حکم این چه چیز است هرچند مقتضای [illegible] حقوق [illegible] حق خیار

و حق قصاص و غیره [illegible] عموم حدیث [illegible] حق للوارث [illegible] جواز رجوع است

ولکن فقها در بعضی [illegible] حقوق خلاف کرده اند [illegible] حق الرجوع در هبه و اقرب [illegible]

عدم انتقال است بوارث چنانکه علامه در قواعد [illegible] اختیار کرده [illegible] در قواعد [illegible]

و [illegible] این باغ [illegible] هبه و [illegible] کرده [illegible] شرع [illegible]

در [illegible] حق الرجوع و جواز رجوع [illegible] واهب خلاف اصل است [illegible] ثابت شود و اصل

دلیل [illegible] از عموم این حدیث [illegible] عموم [illegible] خیار [illegible]

و [illegible] از [illegible] که [illegible] خیار [illegible] ممنوع است [illegible] چنانکه

در ملک موهوب محقق کرده‌ایم و در هبه بیع به مثل از تصرف نیست و حق الرجوع در هبه با رضی متهب یا اراده واهب بعوض عدم
مقصود این مطلق بخلاف حق شفع و خیار در بیع که در اول امر ثابت است با بعضی که غرض شارع قصداً و بالذات متعلق
شده بحیات الکثر شریک بلاحق اخذ شفع هست در حینی مبیع شریک دیگر و اما در مول گفتوار رجوع ورثه الحال و در اکثر
یا به رجوع بعوض میشود بانه پس ظاهر است که با جنب که در رجوع خود واهب هم ظاهر لزوم غرامت بجهة انکه واهب
او را مغرور کرده است بسبب انکه در تصرفات او ضرر متهب است و سبب دریافتی اقوی از سبب است و اما
فقها در مسئله تقدیم سبب بر مباشر در جنایات است و از جمله موافقین این جا است که حینی موهوب مستحق غیر برآید
و تلف شده باشد که مالک رجوع میکند بملتهب بقیمت آن و متهب رجوع میکند بواهب در آنچه غرامت
داده در صورتیکه هبه معوض باشد یا عوض داده باشد اکثر از آنچه غرامت کشیده برای مالک و صاحب حکم
حیوان سو حق رجوع تا شده لازم است در حینی بیع و هم حینی در بیع خیار شرط و لا در هبه قصداً و بالذات
مراد بحیات استحقاق رجوع نیست بجهة انکه استحقاق تصرف در حینی ... بعد حاصل و انکه هبه ... موجب
این معانی خلاف نظر حکیم است که مقتضای هبه بنفسه اند بجهة حصول این استحقاق رجوع تصرف در این حاصل میشود
بنا این از جمله طوارئ و عوارض میشوند مثلاً که بعد از نقل ملک استقرار یابد متهب رجوع تو این که بخلاف حق
شفع که در اصل وضع بیع میتواند منظور حکیم استحقاق شریک باشد با اخذ شفعه و چون اصل بیع منفک از لزوم نیست
میتواند منظور نظر حکیم بحیات رافع این باشد در زمان خیار و فسخ امر مطلب دقتی دارد اگر خواهی نظر بکلام که
فهم این امهات شود و این است که ظاهر نیست که در وضوء تجدیدی معتبر است که نفی ... که اغراض وقوع هم تمام باشد
یا این ... شده باشد و احتمال دارد صاحب مدارک داده که نظر را استوا نیست و ضرورة به تو مستحب باشد بسیار بعید است
حق الرجوع که با وضع اصل هبه شریک باشد مانند وضوء تجدیدی صاحب مدارک است و این منافات ندارد با انکه گاه
هم میشود که حق الرجوع در همان مجلس بعد عقد ثابت میشود بسبب شیئی با غرض یا مجرد بیان فوت و ضعف این حقوق
است و ممکن نیست که میشود حقیقت این در هبه از جانب مالک بنحو بلا عبارت منتقل شود بوارث ضعیف نیست و مسلم نیست
که این از جمله امور نبیه باشد که در نظر علوم صدر شده باشد و این قول مختار فخر المحققین و محقق ثانی نیز هست و فتاویها از برای قول دیگر
نقل کرده‌اند بلکه منع علما را از احتمالات سیما چنانکه بیاید و مؤید مطلب است که واهب بموت متهب رجوع بوارث او

بوارث او نمیکند چنانکه در قواعد جزم به آن کرده و نقل خلاف نکرده و عبارت شیخ علی با در ایضاح در بیان وجه اختیار
علاء عدم رجوع وارث واهب بعد موت او بمتهب نیست و وجه القرب ان الرجوع علی خلاف الاصل لا ان شرط علی
انتزاع ملک الغیر فیقتصر فیه علی الواهب لخروجه بالدلیل فیبقی غیره علی الاصل وهو الاصح ویحتمل انتقاله
الیه لانه حق من الحقوق فیورث کالخیار والفرق قائم فان الخیار حق متوکد ولهذا لا یمنعه تصرف المشتری مستقلا
والبیع للمشتری فاخراج المبیع عن ملکه ولوازم نقض لا یمضی وحق الرجوع للواهب ضعیف ولم یدل علی انتقاله
دلیل فیتمسک فیه بالاصل وقریب منه موت المتهب فقد استحقاق رجوع الواهب علی والاظهر رشده الوجهان
والاقرب العدم والمصنف لم یشر الی الوجهین فیه بل ذکر ما علی وجه الجزم بعقود و لو مات المتهب لم ترجع
الواهب و فخر المحققین در شرح ایضاح ذکر کرده لانه عزة بانه ما اتفاقهما بغیر عوض او عوض اقل غرورا
بتقیید الاباحة ظاهرا و در غایة حکمة مقصوده فی نظر العقلاء و کلف مغرور لکن فیما ذکر الضعف من سببیته
غرورا و کلما کان کذلک رجع علی الغار و انما قلنا غرورا بتقیید الاباحة احترازا عن التی یقول انه قد بذل البدل
وانه لا رجوع علیه بالقیمة فانه لا یرجع اجماعا و انما قلنا انه غایته لا لغرض احترازا عن قوله التلف ما لا فائدة
فانه لا یرجع علی الاقوی لان کل ما فیه غرر و لا مال ... مقصود به فی نظر العقلاء فهو عبث ولا در صورتی
که عوض داده باشد ... اکثر رجوع میکند بواهب با آنچه داده است بواهب چنانکه در ایضاح گفته و بعد از آن
گفته است و یحتمل عدمه لان الهبة لا یعقب الواهب ضمانا لانها تبرع و لان التلف فی یده و الاقرب الاول و لا
سوال از آنچه رد رجعه که در این اعداث کرده است پس ظاهر نیست که از نماهای متهب است در واهب یا وارث
میتوانند الزام کنند که او را با عوض و بدون غرامت ازاله کنند بلکه مخیر است ما بین انکه ابقا بکند در دیگر یا در
بنا ازاله کند یا ارش تفاوت قیمت چنانکه در زمین عاریه که کشت کنند گویا و لو در هبه اگر رضای متهب
فیها او غرس کان للواهب الرجوع فی الارض ولیس له قلع البناء والغرس مجانا بل یتخیر بین الابقاء بالاجرة
او التملیک بالقیمة مع رضا المتهب فیهما او القلع مع دفع ارش النقصان کالعاریة و بعضی تصریح
کرده‌اند دیگر این نقل شهید ثانی در مسالک و جمله لزوم ارش سوای قرار داده‌اند که دفع این اعیان و ارش

برحق شناور واقف عرف عام نیست و هرچند در شهادات این مواضع میتوان گفت که متهب و مستعیر و شاهد تقصیر کرده‌اند و خوف
باعث ضرر شمار ... کرده‌اند با وجود علم بعدم لزوم هبه و مستعیر ... و ممکن ... [illegible]
لازم ... ولیکن میتوان گفت که ... در جمیع مواضع جاری است خصوصاً با جهالت متهب و مستعیر
بعدم لزوم ... در صدق ... عدم رجوع است در چنین جا ... اذن داده است ...
شاق و ضرر ... [illegible] ... از تلف ... و تقصیر
جواز رجوع پس عوض ... واهب و معیر غالب است بر تقصیر و عدم تدبیر متهب و مستعیر در اوقات
و علامات در چنین صور ... تلف ... نسبت به واهب و معیر ... نه به متهب و مستعیر والله العالم بالاحکام

هبه کردن آنچه در ذمه غیر است ... صحیح است نه ... صحیح است یا نه

لا ... پس ظاهر صحیح است ... در نظر ... علماء نسبت ... داده
و ... صحیح هم ... پس هرچند ... مذهب ابن ادریس است
و شیخ و علماء در ... نقل کرده است منع منقول ... است زیرا که گفته است
که ... مذهب ... صحت بیع ... بطلان ... بعدم ... قبض ...
و ... در ... قبض توان کرد ... قبض ... است بقبض بعض جزئیات ...
ملک مالک ... غیر نیست و از این جهت است که هبه دین ... هم جایز
میداند ... مطلق بلکه قبل ... هرچند مطالبه نتوانند کرد الا بعد حلول اجل و ... مبیع
و هبه کرد ... است در ... تمام نیست و چنانکه ... هبه موقوف است بر صحت قبض صحت بیع هم موقوف است
بر قدرت تسلیم و چنانکه تسلیم کلی بر تسلیم فرد متحقق میشود قبض کلی در هبه هم بقبض فرد حاصل میشود و لیکن باید
مالک بگیرد ... فرد ... و بقبض متهب ... کند که از جانب او بگیرد و در ... از جانب
خود قبض کند یا حواله کند ... هرگاه زید یک قطعه باغ ... از ...
بتملیک و اختصاص عمرو ... منع ... عمرو ... اوقات و اخراجات ... باغ ... برسانند و

برسانند و ... و دیوار و ... باغ ... از باغ مزبور عاید عمرو ...
زید مزبور ... باغ مذکور ... ورثه زید که ملاحظه ... باغ ... میتوانند باغ مذکور را
از ید عمرو ... سنوات ماضیه ... شرعی باشند و عمرو ...
اخراجات ... که در سنوات ماضیه ... است ... مزبور میتواند ... یا نه — الجواب

مطالعه

... که زید باغ ... به عمرو هبه کرده است هرگاه ایجاب و قبول هبه بعد ... رجوع ... ندارد و هرگاه
... ظاهر آنست که ... واهب لازم میشود و ورثه واهب ... رجوع نمیتوانند کرد و بنابر قول بجواز
رجوع هم ظاهر آنست که ... میتوانند ... رجوع کند ... واهب بعد از ...
عوض اگر عوض داده باشد ... در صورت هبه معوضه رجوع بعوض میکنند و ... زاید ...
و ظاهر آنست که هرگاه ... از واهب ... باشد از ... میتوانند ...
این هم ... میشود — ابراء از مجهول صحیح است یا نه — علماء ... تصریح کرده است
بجواز ... مطلق ... الذمه و ... نقل کرده است که گفته است هرگاه ...
ابراء مجهول کند باید بگوید بری کردم ترا از هرچه میخواهم از یک ... تا ... و ... نقل
کرده است ... صحیح است هرگاه ... معرفت مقدار ... در این مسئله ...
جواز و عدم جواز است ... طلب ... که بری کند ... الاطلاق یا نه
پس در اینجا ... جواز است بسبب عمومات حسن ابراء و ... در چنین ... بری شدن ... است ...
ابراء ... عقد ... هرگاه ...
... عالم ... بگوید که ترا بری کردم هرچند ... طلب ... باشم ... طلب بسیار
کمتر ... باشد هم بری الذمه میشود و ... بگوید ترا بری کردم از طلب ... پس در اینجا تفصیل
میدهیم ... میدانند ... طلب ... مقدار ... میدانند ... اعتقاد دارد
که ده تومان بیشتر طلب ندارد و ... مقدار طلب ... میداند که صد تومان طلب دارد ...
بری نمیکرد در اینجا برائت حاصل ... از تمام طلب بلکه باید ... حصول یقینی مقدار ابراء ...

از حال او بماند که مطلق بری کرده طلب هر قدر خواهد باشد در اینجا هم برائت از همه حقوق متحقق شود هرگاه حال طلب کار مجهول باشد
که عزم نداند که اعتقاد او در مقدار طلب چه چیز است و حال او در رضا یا ابراء او چون است در اینجا نیز برائت از همه
حاصل می شود نظر به لفظ که گفته است تو را بری کردم از همه طلب داشتم و لهذا هرگاه دعوی زیاده برد و عزم بگوید تو
مرا از همه طلب بری کردی نظر بعموم لفظ تو بر اقرار و طلب کار نگوید که من جمیع اعتقادی که طلب داشتم بعموم بری کردم و
واگر می دانستم بیشتر است عفو نکردم و در اینجا احتمال است چون متقدم [illegible] بعد از اقرار است پس باید دعوی او
مسموع نباشد ملحق النظر نیست که دعوی او مسموع است چون این از امور غایبة الوقوع است مثل اقرار به [illegible] رسم القباله
پس قسم متوجه غریم می شود هرگاه نکول کرد باید طلب کار سوگند خورد و ثابت بود دعوی عود کند در تعیین مقدار

دوم

و قسم دوم در صورت زیاده متوجه طلب کار شود که بیش از اعتقاد منظور آنچه در ابراء و بعد از آنچه نقل کردیم از [illegible] که
که گفته است که هرگاه او را بری کند از صد درهم در حالیکه اعتقاد او آنست که صد درهم طلب ندارد و لکن در واقع
طلب داشته باشد پس در آن احتمال است از آنجهت که او را بری کرده است از چیزی که در نفس الامر ملک او است و از آنجهت
که ابراء کرده است چیزی را که اعتقاد ملکیت آن ندارد و این از باب بیع مال مورث است با اعتقاد حیات او و حال
آنکه مرده باشد و مال او شده باشد و در آنجا ترجیح صحت داده ایم [illegible] یا در هبه [illegible] بعد از
حصول اقباض رجوع جایز است یا لازم است مثل ذی رحم در مسئله خلاف است و علما در آن بر چند قول اند از
شیخ عبارت نقل کرده که مشهور است [illegible] اجماع بر اطلاع بر کراهت رجوع گفته است که قول الشیخ [illegible] الرجوع فی هبة
الزوج او الزوجة مکروه و بعد از این گفته است که بعضی از اصحاب گفته اند جایز نیست رجوع مانند ذی رحم و محقق
اختیار این قول کرده و هم چنین علامه در مختلف و شهید ثانی و صاحب کفایه و نقل قول اول به بعضی نسبت به مشهور
داده اند و ادعای شهرت [illegible] از جماعتی نقل کرده اند و این قول ابن ادریس است و از ابن زهره نقل دعوی اجماع
بر آن شده و محقق در شرایع و نافع نیز ترجیح این قول داده بعد از تردد و لازم قول شهید که نقل نیز همین است
چون دعوی اجماع لازمه کرده است در انحصار جواز رجوع در هبه مطلقا و لیکن [illegible] بسیار بعید است بلکه بر خلاف
نقل دعوی اجماع از بعضی شده است بر عدم جواز رجوع در هبه اولاد به والدین و بالعکس و اکثر علما فتوی داده اند
بر عدم جواز در مطلق ذی رحم چنانکه اقوی هم آنست و اخبار صحیحه معتبره بر طبق آن [illegible] و لکن فی الحجة تا بعد

تا بعد این قول میکند و دلیل این قول علما بر تفصیل به ملکیت سابقه و اطلاع منقول از ابن زهره و ظاهر شیخ و تا [illegible]
با اطلاع سید [illegible] که دلالت دارد بر جواز رجوع در هبه مطلقا و اخبار صحیحه که دلالت دارند بر خصوص جواز
رجوع در غیر ذی رحم [illegible] و جمعی نیز هست و دلیل قول بعدم جواز رجوع [illegible] تنصیص به ملکیت متبادر است
[illegible] ملک است و عمومات اخبار که دلالت دارد بر منع رجوع در هبه که از جمله این حدیث معتبر است که
که در آن فرموده انما مثل الذی یرجع فی هبته کالذی یرجع فی قیئه و بعضی از آن نیز روایت دیگر هست و شهید نقل
در آن نیز از علما نقل کرده که روایت [illegible] کرده اند از پیغمبر صلی الله علیه و آله الراجع فی هبته کالراجع فی
قیئه و بلفظ دیگر هم روایت کرده الراجع فی هبته کالکلب یعود فی قیئه و حضرت صادق [illegible]
[illegible] که در آن حدیث فرموده است و لا ینبغی لمن اعطی لله عزوجل شیئا ان یرجع فیه قال و ما لم یعط لله و فی الله فانه یرجع
فیه نحلة کانت او هبة حیزت او لم تحز و لا یرجع الرجل فیما یهب لامرأته و لا المرأة فیما تهب لزوجها حیز او لم
یحز الیس الله تعالی یقول و لا تأخذوا مما آتیتموهن شیئا و قال فان طبن لکم عن شیء منه نفسا فکلوه هنیئا مریئا
و هذا یدخل فیه الصدقة و الهبة و جواب [illegible] نیست که [illegible] ملکیت [illegible] عمل کنند و مطلب [illegible] اصالت
لزوم است و [illegible] بالتنصیص به ملکیت سابقه و اخبار [illegible] رجوع [illegible] اخبار [illegible] جواز رجوع
و اخبار مجوزه اگرچه [illegible] سندا و [illegible] دلالة هستند و دلالة این اخبار بر حرمت ممنوع است و استدلال به آنها
بر حرمت بسبب اینکه رجوع [illegible] حرام است ممنوع است زیرا که میتوان گفت که مراد در الراجع فی قیئه [illegible]
که عادت او است که [illegible] میخورد پس کجا [illegible] است که هرگاه رجوع [illegible] میکند [illegible] است مثل سگ
و لفظ [illegible] که شهید نقل کرده [illegible] نیست که تشبیه کرده اند شخص را که رجوع [illegible] میکند بلکه [illegible] تشبیه
کرده باشند رجوع [illegible] به رجوع [illegible] حرام است و از کلام شهید در [illegible] نیز [illegible] جواب ظاهر
میشود و در روایت ابراهیم بن عبد الحمید که در تهذیب نقل کرده هم منافاتی با این نیست در اینجا [illegible]
[illegible] الرجوع فی هبته [illegible] که ظاهر آنست که [illegible] از برای [illegible] باشد [illegible] شده [illegible]
عمومات بالیقین تخصیص [illegible] غیر ذی رحم و غیر [illegible] و غیر آنکه در آن قصد قربت شده باشد [illegible] سبب هم

ضعف ظاهر است و هر چند عموم آن اخبار از جهة اخبار صحیحه که تفصیل شد دلالت دارند بجواز رجوع مخصص بغیر ذی رحم است
اخص مطلق است از آنها پس لازم نیست بیان آنها اینست که حرام است رجوع در ذی رحم و جایز است در غیر ذی رحم که
از جمله آنها زوجین است [illegible] مانند کلام در تخصیص صحیحه زراره و هر چند اینها اخص مطلق است از این اخبار صحیحه پس میتوان
گفت که عموم غیر ذی رحم که اینها اخبار دلالت دارند بر جواز رجوع در هبه اینها مخصص باین حدیث صحیح پس مقتضای
جمع اینست که جایز است رجوع در غیر ذی رحم الا در زوجین و لکن تخصیص عام و تقیید مطلق موقوف است بر تکافؤ
و اینجا ممنوع است بجهة آنکه اینها صحیحه زراره معارض است با اجماع منقول از ابن زهره که غیر از حدیث صحیح است و [illegible]
عبارتها که از شیخ نقل کردیم که ظاهر در نقل اجماع است که دلالت دارد بر جواز رجوع و این اجماع منقول
معتضد است با آن اخبار صحیحه و عموم است جواز رجوع مطلقا و [illegible] و کثرت قائل چنانکه گذشت و با اصل برائت
و استصحاب ملکیت سابقه ایضا و ممکن است معارضه صحیحه زراره بصحیحه محمد بن مسلم عن احدهما علیهما السلام انه سئل
عن رجل کانت له جاریة فآذته امرأته فیها فقال هی علیک صدقة فقال ان کان قال ذلک لله فلیمضها و ان لم یقل فله ان
یرجع ان شاء فیها و تقریب استدلال اینست که حقیقة صدقه هبه است با قصد قربت پس اگر کسی اراده
قابلیت اعم از صدقه نماید [illegible] و بجهة آنکه قصد تقرب داخل مفهوم صدقه نبود
پس حمل بر مضمون [illegible] بعنوان صدقه [illegible] مطلق هبه [illegible] جایز است رجوع کند [illegible]
بعد از آنکه او را بر [illegible] بخشیده [illegible] بعضی [illegible] جایز است رجوع [illegible]

احتمال دیگر

قربت [illegible] صدقه و هبه [illegible] جایز است رجوع [illegible] روایت [illegible]
حصول اقباض که فرق در جواز رجوع و عدم رجوع بسبب قصد قربت و عدم آن [illegible] که در صحیحه زراره
نخواهد بود [illegible] دلالت بر این دارد که [illegible] جایز است [illegible] اجماع [illegible]
و [illegible] موافق مذهب اکثر عامه است چنانکه در تذکره نقل کرده [illegible] از ابی حنیفه [illegible]
[illegible] و [illegible] پس ممکن است حمل آن بر تقیه و بهر حال موافق عامه و مخالف مشهور از مضعفات
روایت است [illegible] در اول روایت [illegible] مطلق هبه جایز است رجوع [illegible]

باشد و هبه ذی رحم [illegible] علی الاطلاق و در تتمه روایت استثنا از رجوع شده [illegible] ذی رحم او [illegible]
خصوصا هبه والدین و ولد و هر چند [illegible] بعض اجزاء حدیث از جهة [illegible]
در مقام ذکر [illegible] که اعتبار [illegible] کلام در [illegible] که در آخر حدیث صحیحه زراره [illegible]
شده و [illegible] آیه از آیات قرآن [illegible] در باب خلع و مبارات وارد شده و [illegible]
که در حدیث احتمال در [illegible] که در یک جای قرآن است و آنکه در باب خلع وارد شده است و لا یحل لکم
ان تأخذوا مما آتیتموهن شیئا الا ان یخافا الا یقیما حدود الله و این هر چند [illegible] عموم دارد و لکن
[illegible] بعض روایات در حکایت ثابت بن قیس و زوجه او وارد شده که زوجه او از او کراهت داشت
و تعبیر شده [illegible] بالصداق و استثنا الا ان یخافا هم [illegible] زیرا که عوض خلع [illegible]
[illegible] زوجه [illegible] باشد که زوج باو داده باشد [illegible] عوض خلع و خصوص
مقام [illegible] ظهور دارد که مراد همان مهر باشد و آیه دیگر نیز در صداق است که فرموده و آتوا النساء صدقاتهن
نحلة فان طبن لکم عن شیء منه نفسا [illegible] فان طبن لکم [illegible] که هرگاه [illegible]
داده [illegible] و استدلال [illegible] است [illegible] دلالة بر حکم هبه ندارد زیرا که صدقات
[illegible] و بعضی گفته اند که در [illegible] صدقه میگویند و مراد از نحله [illegible] از جانب خدا [illegible]
در [illegible] عوض [illegible] و لکن چون زوجین هر یک [illegible] و هر یک از دیگری استمتاع میکنند پس [illegible]
نحله و عطیه است از جانب خدا بلا عوض از برای زوجه و بهر حال [illegible] و ظهور اراده مهر
[illegible] مطلق نحله و عطیه استدلال بآن مشکل است و این نیز مضعف روایه است [illegible] والله العالم بالحق

[illegible] در هبه صیغه [illegible] شرط است یا نه و فرق مابین هبه و صدقه و [illegible] و عطیه و نحله چه چیز است
ایجاب و قبول شرط است و ظاهر این است که هر لفظی که دلالت کند بر تملیک کافی باشد مثل [illegible]
و ملکتک و [illegible] و هذا لک [illegible] انشاء و تملیک [illegible] بلغة فارسی [illegible]
در طرف قبول بگوید قبلت یا رضیت و [illegible] و در مسالک گفته است که ظاهر [illegible] اتفاق است بر اشتراط
ایجاب و قبول لفظی و ایجاب و قبول فعلی کافی نیست و بر این متفرع کرده که آنچه متعارف است که بعنوان [illegible]

بدون لفظ مثل از اباحه [illegible] کند پس اگر اکتفا باین باشد و ظاهر آنست جایز نخواهد بود زیرا که اباحه دخلی در استحقاق ندارد و از
شیخ نقل کرده است در مبسوط که هر کس که خواهد که ملک لازم حاصل شود [illegible] کند آنکس را که هدیه میبرد که صیغه بخواند با آن
شخص که هدیه برای او میفرستند و در تذکره بر وجه [illegible] است قبول فعلی در هدیه در اظهر باب هبه بعد از آن که در اول باب
اختیار کرده است اشتراط ایجاب و قبول لفظی در هدیه هر چند از اظهر باشد و در اینجا گفته است که جواز تصرف از ارباب
روایات است و لازم کلام [illegible] است که ایجاب و قبول را هم شرط ندانند چون شرط دانسته است تجدید قبول را بنا بر شرط
لفظ و لیکن از شهید که ظاهرا [illegible] میل بعدم اشتراط ایجاب و قبول قولا چون نقل کرده است از جمعی از علماء که جمعی گفته است
در هدیه ایجاب و قبول لفظی بلکه فرستادن [illegible] ایجاب است و قبض [illegible] بمنزله قبول است زیرا که هدایا
از جانب کسری و قیصر میبردند از برای رسول خدا صلعم و هم چنین سایر ملوک پس قبول میفرمود و لفظ در اینجا نبود و
بر این منوال باقی مانده تا این وقت در هر بلاد و [illegible] که هدایا [illegible] از اطراف میفرستند که اعتبار در لفظ آن
نیست بعد از آن نقل کرده از بعض علماء که اعتبار ایجاب و قبول لفظی کرده مثل هبه و [illegible] رسول صلعم از باب
اباحه بوده است بعد از آن گفته است که جواب داده شده است از این با آنکه مردم این تصرفات [illegible] ذکر کرده [illegible]
رسول صلعم و هم چنین رسول خدا صلعم بعد از آن گفته است که ممکن است اکتفا شود در خوردنیها [illegible] بحکم عادت [illegible] الناس بعد از آن
گفته است که تحقیق این است که خوردنیها و غیر خوردنیها [illegible] بجهت آنکه مردم غیر خوردنیها را هم به هدیه میفرستادند
و مشهور است که جاریه ماریه [illegible] از جانب پادشاه [illegible] بهدیه میآوردند بجهت آنجناب و ماریه قبطیه که آنحضرت از او فرزند
داشت از جمله هدایا بود و بعد از این کلام دیگر وارد [illegible] از اینکه در مقام رد بر بعض علماء که هدایا را از باب اباحه قرار داده
گفته است که این صحیح نیست چون [illegible] نام این هدیه است و [illegible] اباحه [illegible] در اباحه [illegible] است
و آن جناب [illegible] برای زوجات میفرستاد [illegible] که هدیه برای او آورده بودند از برای [illegible]
فرستاد [illegible] نقل کلام او [illegible] که ما نقل کردیم گفته است که این تحقیق که علماء گفته اند [illegible] که اکتفا
میکنند بایجاب و قبول فعلی در هدیه [illegible] گفته است که [illegible] از باب معاطات بگیریم [illegible]
ملک متزلزل کند [illegible] تصرف [illegible] رجوع قبل از تصرف [illegible] قواعد مختلفه که
از حیثیت اصل عدم لزوم بجهت آنکه عقد لفظی نیست [illegible] و از حیثیت جواز تصرف [illegible] بر [illegible] اتفاق

هبات

که خلاف [illegible] است [illegible] از آنجناب [illegible] ماریه قبطیه [illegible] احوال [illegible] آنجناب [illegible]
بهدیه میفرستادند [illegible] آنحضرت فرستادند [illegible] بهدیه فرستادند [illegible]
و نقل [illegible] آنحضرت قبول لفظی [illegible] باشند [illegible] که هدیه میآوردند ایجاب لفظی گفته باشند باید
جایز تصرفات مالکانه [illegible] لازم [illegible] و صاحب کفایه نیز [illegible] کرده و شهید در دروس بعد از [illegible]
کرده است اشتراط ایجاب و قبول را در تملیک و گفته است که بعض صیغ [illegible] از اباحه [illegible] گفته است
که [illegible] است که [illegible] ایجاب و قبول [illegible] لفظ [illegible] باشد ایجاب و قبول [illegible] هدایا [illegible] میآوردند
برای رسول صلعم و نقل شده است که آنحضرت مراعات ایجاب و قبول میکردند و دور است که [illegible]
اباحه بجهت آنکه آنحضرت تصرفات مالکانه در آن میکردند و مردم [illegible] در اعصار و امصار بر این منوال معمول
میداشتند این آخر کلام شهید است و [illegible] هر چند در اول بر سبیل احتمال گفته و لیکن از استدلال او
[illegible] راضی باشند خصوص [illegible] استدلال بعمل مردم در اعصار و امصار [illegible] به اجماع و [illegible] استدلال
بعمل مردم [illegible] در نظر [illegible] است که هدایا مفید ملک [illegible] در حکم [illegible]
[illegible] انواع تصرفات مالکانه در آنها میتوان کرد و هر چند [illegible] تصرف [illegible]
کرده [illegible] خلاف در هدیه است [illegible] در هبه پس [illegible] ایجاب و قبول [illegible]
هدیه اخص مطلق است از هبه و در [illegible] دعوی اجماع کرده [illegible] اشتراط ایجاب و قبول لفظی و لیکن
چون [illegible] این قول [illegible] در هدیه [illegible] معلوم میشود که اجماع در غیر هدیه است و وجه اخص بودن
هدیه آنست که در آن معتبر است نقل [illegible] بقصد اکرام و تعظیم آن شخص که برای او میفرستند
و باین جهت است که [illegible] و [illegible] الله [illegible] هدیه بلکه [illegible] هبه کرد و [illegible] کلام [illegible]
[illegible] که در هبه [illegible] بدون ایجاب و قبول لفظی [illegible] جواز تصرف باشد [illegible]
و [illegible] باشد [illegible] و در اینجا [illegible] در فرق مابین [illegible] و [illegible]
در صورت فقد ایجاب و قبول لفظی [illegible] که [illegible] معاطات قرار دهیم [illegible] ملک متزلزل باشد [illegible]

تا از مقابل معلوم شود ... نظر بلفظ ... است ... [illegible]

[illegible]

عدم زوال ملک ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

هبات

... گفته است و از شیخ نقل شده است که هبه و صدقه و هدیه همه یک معنی است و لیکن بعید است و خلاف ...

... صداق ... پس بیان ... کردیم در مسئله سابقه ... هرگاه زینب ... بگوید که

میراث ... حلال کردم ... میراث ... [illegible]

گفته ... در صیغه از لفظ صریح ... کنایات چنانکه ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

و لزوم ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

صحیح م

می باشد و میتواند شد که در ازای [illegible] عوض نباشد زیرا که در صلح فقط [illegible] است چنانکه از [illegible] اقدام [illegible]
که مراد از مصالحه محض اتفاق و تراضی است چنانکه [illegible] صلح میکنند [illegible] اقرار [illegible] بعوض [illegible] حط
میکنند و کلام است که صلح میکنند تمام حق بوده صلح نمیکرد بلکه کلام در [illegible] است [illegible]
[illegible] در صلح که [illegible] یکی از عقود [illegible] میدانند که یکی از انها [illegible] است و یکی از انها ابراء است [illegible] در خصوص [illegible] عوض
شرط نیست پس هرگاه صلح زوجه از [illegible] قسم اول باشد و اقرار [illegible] کرده [illegible] صلح کرده
در ازای فلان حق معینه با شرط اینکه خیار فسخ با زن باشد مادام الحیوة ظاهر اینست که اصل صلح فاسد باشد
چون شرط مخالف مقتضی العقد است جهالة دارد بسبب جهالة زمان حیات و بر فرض که جهالة در صلح مغتفر باشد [illegible] در عوض
باشد و ضرر بر داشته باشد معلوم نیست که اینقسم از جهالة مغتفر باشد و جهالة اقسام دارد و اقسام انرا
در اول کتاب صلح بیان کرده ایم و دلیل معتبر بر بطلان جهالة خصوصا در عوض و خصوصا در صلح [illegible]
وضوح ندارد و غایة الامر مسلم است مقبولیت انها در صورتی است که استعلام بالفعل متعذر باشد یا متعسر
چنانکه در انجا بیان کرده ایم و در اینجا این شرط خیار فسخ از باب عوض است و عوض صداق است [illegible]
نیست که تعیین اینها در کمال سهولت است میتواند خیار فسخ [illegible] یا بیشتر بقدری که مظنون
او السنة که بیش از ان عمر نمیکند و اگر فوت شود هم خیار موروث میشود و بعد [illegible] بعد از تعارض ادله
جمع اصل عدم صحة [illegible] صحة [illegible] و ظاهر ادله [illegible] الدالة [illegible]
و الانصراف است این قسم از جهالة با وجود اینکه میگوییم که این شرط منافی مقتضای عقد هم است که عقد
لازم مادام الحیوة عاقد متزلزل باشد چون ظاهر اینست که اصل در عقود لازم است که بین المتعاقدین
مادام حیوتهما لازم باشد نسبت بهر دو الا [illegible] شرط خاص اقتضا [illegible] کند پس باید که لزوم
فی الجملة نسبت بهر یک مادام الحیوة ثابت باشد و اینجا در ما نحن فیه مفقود است بجهة انکه لزوم نسبت بوارث
لزوم النسبة [illegible] نیست و هرگاه صلح صداق از باب یکی از دو قسم دیگر باشد پس ظاهر اینست که این
جهالة شرط مضر بان نباشد چون مصالحه در اینصورت مبتنی بر مسامحه است و باعث بر عقلاء هم منافاتی ندارد.

این م

ندارد و چون ممکن است که فرض صحیح در [illegible] مستلزم [illegible] توهم اینکه بر فرض که از باب قسم ثالث باشد باید باطل باشد
بجهة اینکه شرط خیار [illegible] ابراء صحیح نیست [illegible] شرط خیار در ابراء صحیح نیست [illegible] مصالحه [illegible]
ابراء [illegible] است که جمیع عقود مستقل است [illegible] پس جایز [illegible] شرط خیار [illegible]
و [illegible] شرط در اینجا هم نیست [illegible] صلح [illegible] ساقط میشود و فسخ صلح بعد موت
زوج چگونه [illegible] میشود [illegible] بعد موت [illegible] نیست [illegible] برگردد
موت زوج [illegible] او وارث منتقل میشود [illegible] بعد موت حق از ذمه
او ساقط [illegible] بعد موت [illegible] میشود [illegible] ان دین
متزلزل هم تعلق میگیرد [illegible] صداق [illegible] است و زوجه صلح کرده [illegible] خیار فسخ [illegible]
متزلزل است [illegible] متزلزل است تعلق [illegible] بعد متزلزل است [illegible] گفتیم که صلح [illegible]
[illegible] بعد موت [illegible] تعلق [illegible] گفتیم که حق جدیدی بذمه او متعلق شد [illegible]
میگوییم که همان حق سابق متزلزل بعنوان متزلزل است در ذمه او [illegible] که زوجه [illegible] فسخ کرد
همان [illegible] تعلق حق [illegible] تعلق [illegible] مستقر میشود هرگاه [illegible] باشد [illegible]
[illegible] میتواند شد که باز در ذمه او مستقر شود [illegible] بعد موت زوج [illegible]
عاید [illegible] بازخواست کند یا رجوع میکنند [illegible] مستقر
میشود و از اینجا ظاهر شد که نمیتوان گفت فسخ موجب [illegible] فسخ عقد نه از اول
عقد [illegible] بر ان [illegible] حیات [illegible] تا حین موت پس
این شرط در حین عقد [illegible] که زمان فسخ [illegible] بعد موت زوج باشد [illegible]
[illegible] در وقت خاص از اوقات [illegible] در نفس الامر [illegible] وقوع [illegible] باشد
مثل اینکه زن نذر کند که در [illegible] روز [illegible] و اتفاقا [illegible] روز [illegible] نذر منعقد نیست
پس [illegible] شرط هم در [illegible] صحیح است [illegible] فسخ زوجه [illegible] باشد [illegible]

حیات م

تعلق م

و در این مقام باید تفصیلی داد که هر چیز که بعد از وقوع شده و در بعضی صورتها صحیح است و در بعضی صورتها باطل است و در صورتهای بطلان
احتیاج به تصحیح شرط خیار فسخ نیست و از جهت عدم خروج سبب طلبد و در صورت صحت بسبب فسخ باز باطل نمیشود و در زمان [illegible]
خروج سبب طلبد   هبه بغیر ذی رحم بعد از اعراض مسئله و اقباض در جمیع صورت لازم نیست و در جایی [illegible] شود
و در جاهایی که لازم نیست بمجرد اقباض یا بسبب تصرف در این منشأ لزوم میشود یا نمیشود و هر گاه منشأ لزوم
میشود یا در چگونه تصرف منشأ لزوم میشود   هبه بغیر ذی رحم هر گاه معوضه نباشد و قصد قربت در این
نشده باشد بمجرد اقباض لازم نمیشود چنانچه ظاهر اتفاق در این نیست و بعضی دعوی اجماع بران کرده اند و اخبار
معتبره بسیار که بعضی مذکور شد دلالت بران دارد و معنی لزوم آنجا مذکور است با ما قبل و لا هرگاه یکی از آنها
حاصل شده باشد لازم است چنانچه بمجرد اقباض دیگر عود نمیتوان کرد و تصرف در آن شرط نیست و دلیل انعام
سابق در جواب مسئله گذشت و هم چنین هر گاه عین موهوبه بالمره تلف شده باشد خواه از جانب خدا تلف شده
باشد یا بفعل متهب یا غیر او و خلافی در این نیست بلکه بعضی دعوی اجماع کرده اند و حسنه حلبی هم دلالت بران
دارد و بعد از این ذکر آن میکنیم و لا هرگاه هیچیک از آنها نباشد و بعد از اقباض تصرف هم بعمل آمده باشد
پس در آن سه قول است اول جواز رجوع است مطلقا خواه آن عین موهوبه بعینه در ید متهب باقی باشد
یا منتقل بغیر شده باشد یا تغییر در آن بهم رسیده باشد مثل اینکه گندم را آرد کرده یا کرباس را قطعه
قطعه کرده یا مطلقا تغییر بهم نرسیده مثل اینکه جاریه را [illegible] و در خانه مسکن کرده و هم چنین سایر
تصرفات و این قول را از ابن جنید و سلار و ابو الصلاح و ابن زهره نقل کرده اند و محقق هم در [illegible]
کتب اختیار این کرده و از ابن زهره نقل دعوی اجماع نیز شده و قول دوم عدم جواز رجوع است مطلقا و
این را از مفید و شیخ و ابن براج نقل کرده اند و مختار ابن ادریس هم این است و در مسالک این را
باکثر متاخرین نسبت داده بلکه در جای دیگر این را مشهور نامیده و قول سیم تفصیل است باینکه هر گاه
از ملک او بیرون رفته یا صورت آن متغیر شده مثل کارد کردن پارچه و نجاری کردن چوب یا کنیز
وطی کرده رجوع نمیتواند کرد و هر گاه بدون اینها باشد مثل مسکن کردن خانه و سوار شدن جاریه و پوشیدن
جامه پس لازم نیست و رجوع میتواند کرد و این قول ابن حمزه است و شهید در دروس و در مسالک نسبت

نسبت آن را باکثر [illegible] داده و ابن حمزه گفته است که هرگاه از ملک خارج شود لزوم میشود هر چند باز باو برگشته باشد
و اطلاق کلام دیگران هم مشعر بان است و ابن حمزه گفته که رهن کردن عین با علم [illegible] کردن [illegible] لزوم
نمیشود بلکه هر گاه رهن را خلاص کند یا عبد [illegible] از او [illegible] رجوع میتواند کرد و دلیل قول اول
اصل است و استصحاب جواز رجوع بعد قبض و قبل از تصرف و اجماعی که از ابن زهره نقل شده و اخبار معتبره
بسیار که دلالت دارند بر جواز رجوع در هبه بالعموم یا بالاطلاق خصوصا آن اخباری که تفصیل داده اند
باینکه در ذی رحم هبه لازم است و در غیر ذی رحم جایز است رجوع و حسنه حلبی که مذکور شد نیز از ادله این قول
میتواند شد بر وجهی و دلیل قول دوم آنچه در مسالک ذکر کرده دلیلی است ولیکن دلالت آنها [illegible]
و لایق ذکر نیست و از جمله آنها دعوی اجماع است و از مسالک ظاهر میشود که مدعی آن صاحب کشف
الرموز است و در مسالک طعن بسیار بر این دعوی زده و بسیار خوب کرده و خوشم می آید که [illegible]
دعوی اجماع [illegible] بر جواز رجوع در هبه هر چند بغیر ذی رحم باشد حتی در والد و ولد
که در غیر [illegible] باین دعوی [illegible] و از جمله آنها روایت ابراهیم بن عبد الحمید است از حضرت صادق ع
قال انت بالخیار فی الهبة ما دامت فی یدک فاذا خرجت الی صاحبها فلیس لک ان ترجع فیها و قال قال رسول الله ص
من رجع فی هبته فهو کالراجع فی قیئه و این حدیث ضعیف است و دعوی اینکه ضعف آن منجبر است بعمل اصحاب
ممنوع است [illegible] اصحاب [illegible] و عموم آن شامل ذی رحم و غیر آن و شامل صورت تصرف
و عدم آن است و بسیار بعید است اعتقاد [illegible] که اصحاب [illegible] قطع از مدلول این حدیث کرده اند
بعضی از حیثیة اینکه دلالت بر این صورتها خاصه که مطلق تصرف است عمل بان کرده اند و لا اقل حدیث [illegible] هر چند
آن در اخبار متعدده وارد شده و سند بعضی از آنها صحیح است لیکن در دلالت آن منع است بلکه ظاهر آن [illegible] است
و اگر شبیه [illegible] رجوع [illegible] بسبب [illegible] است پس لازم می آید که قبل از تصرف هم حرام باشد و ایشان
قائل بان نیستند و قبح و شناعت ظاهری در عرف و عادت خصوصا در نظر اهل بصیرت
و صاحبان مروت منزلی است [illegible] هر چند در صورت تصرف [illegible] باشد و تخصیص آن [illegible] از نقیض

نیست چون تعلیل راجع بار بعتقها یا عام شیانه وفی بعد از آنکه تخصیص یافته شده و عنایة او دلالة بر عدم نیست و فسبه
و عدم ترتب آثار ندارد و چنانکه در مسایل شتی بیان کرده و بعد جای بعد از ملاحظه اخبار معتبره بیابی که دلالة بر جواز رجوع بهبه
میکنند بالاطلاق یا در بعض صور چنانکه حلبی از حضرت صادق علیه السلام نیز روایة بجنبه بقاء برمانند و دلیل قول اسم حسن بن محبوب است
با برادر بعی باشم که بنظر صحیح است بلکه جمیع روایات از او صحیح شمرده شده و فضلا از ایشان و هم چنین است و بعد جای تشکیک
جواز عمل بمثل این نوع روایة از جهة سند نیست و اثر احلبی از حضرت صادق علیه السلام روایة کرده است قوله اذا کانت
الهبة قائمة بعینها فلا له ان یرجع فیها و الا فلیس له و در وجه دلالة گفته‌اند که متبادر از قیام بعینها این است
که عین با اوصاف سابقه برجا باشد و با تغییر اوصاف صادق نیست که بعینها باقی است هر چند ذات
او باقی باشد و هم چنین با خروج از ملک متهب صادق نیست که بعینها باقی است بلکه نیز نازل منزلة تلف است
جای تغییر عین و درین تکلف برای ایراد کرده که اگر تغییر از ملک و مقام تغییر عین باشد زوال عین بحکم است با تکلف
است بلکه میتوان ادعا کرد بقای عین را با تغییر بسیار استعداد و صاحب ان چه جای غیر کم و لیضا اصحاب بی قول مطلق
جایز را اطلاق کرده‌اند تغییر عین با حد و سقوط عین یکی از خود یا دیگر ملک انکه ادعا شود که درین صورت عین
باقی نیست و این وجه منازل روم تخصیص به ابهام از البعید که کنیز ام ولد شود بس مشکل است که تخصیص
مد نظر که سند او صحیح نیست و دلالت ان واضح نیست انها احادیث صحیح که بیان را که دلالت دارند بر جواز
رجوع مطلق تخصیص بیع مطلق از ان اختیار کرده عمل بان را در جائی که ظاهر باشد دلالت ان وان در صورت
است که عوض ادعا نیست ابدا تغییر عین و با رجوع شود بس دلالة اخبار این امر کلام ما لکیل بمشابهة العلة
امتناع است تحقیق مقام بمقتضای فکر تام عرایا باسر انجام ابی است که مولانا را که آنست مشهور
داده‌اند و لیکن اعتماد تر ان کردن ندارد و قول اول هر چند اوفق است بقول مشهور
و لیکن انظر علی تقصیر است بسبب این حدیث که بعد از رجوع بلکه جمع است و اما کلام در دلالة ... بس بحکم
بعلم جوز مرسله که ازین که مراد از قائمة بعینها و جواز است بمقتضای بنا و دیگر انکه عین قائم
باشد در نزد متهب و بکار و دیگر نرفته باشد و مراد از رجوع رجوع بمتهب است پس آنکه ازین مراجع

برجوع بمتهب در خلیفه سو هو بر زیرا که غالب اقالت است که بدون آنکه از متهب بگیرد رجوع متحقق نشود و قسر
که متحقق نشده نسبت شرعی است برجوع بگویند چون باو نداده بود که باو برجوع کند و ای حمل متبادر از رجوع در هبه
اینست که چنانکه داده بود باز استرداد شد و این بحسب متهب نیست نه مشتری که از متهب خریده و متبادر از
بازستدن این است که در نزد او باشد و باز استرداد نه آنکه او را الزام کند که برود و از مشتری بگیرد و متبادر
پس در صورت خروج از ملک بگویند که الهبة قائمة و علاوه بر متبادر میگوییم که مراد از لفظ هبة عین موهوبه است
و مشتق حقیقت است در تلبس بمبدا و بلا جواز مجاز است هم چنین اند و حقیقت اند در آنکه وصف عنوانی
در ان باقی باشد زیرا که هر گاه منتفی شد ... نمی‌گویند بعنوان حقیقة و عین موهوبه در وقتی که بیع
شد بغیر او را بیع و ملک غیر بگویند بسبب تجویز و هر چند درین تملیک اطلاق بعنوان گویا که مبدا اشتقاق
در اینجا حادث و فعل ان منقضی شده در دست متهب بغیر آنکه از بابت ملکیت و عرف و لکن باز اطلاق
ان بر ان عین مادامی که در ملک متهب است اگر است و اقرب بمجازات خواهد بود پس از اینجا ظاهر شد که در صورت
خروج از ملک صدق میکند قائمة بعینها هر چند مطلق در ذات و صفات نیز تغییر بهم رسیده باشد و لازم آنکه
تا هم باشد بعینها و متبادر از قیام بعینها این است که قائم باشد بذاتها و صفاتها و مشتمل بر تمامی آنچه که
همین ذات او قائم باشد هم چنین اوصاف و مشخصات زایل نشده باشند پس گندم که آرد شد بعینها باقی نیست
و کرباس سوخته که ... بریده برای جامه یا قطعه‌ها کار زن کرده یا بصباغ رنگ کرده و اینها قائم بعینها نیستند
و هم چنین علامت سو که در هوا نان بخشیده و اینها ... و لا هم که علاوه بر او بخشیده و یک روز نایب که ده است
متهب فرمان بر دار کرده یا اسب بر او بخشیده ... بلکه فرض کنی که لوازم او شده ما ... او بخشیده ده روز در ان
ساکن شده یا شتر بر او بخشیده و در یک سفر او را با کرایة گرفته بس عین باو طرف تغییر در عین بهم
نرسیده بس قاعده اینست که هر چه درین طرف صدق کند تغییر عین رجوع جایز نباشد و آنچه صدق کند
بر ان که متغیر نشده رجوع جایز خواهد بود و آنچه مشکوک شده است رجوع با اصل باید کرد و اصل در اینجا جواز
رجوع است بسبب اصل و استصحاب جواز رجوع قبل از تصرف و این مختلف میشود که بس اوجد ان و نظر اهل ادراک

باشد له

پس هرگاه اختلاف در اقدام واقع شود هر کس مکلف است بفهم خود هرگاه بسبب این نزاع واقع شود در آن وقت باید بر او ظاهر
شود و در این وقت معتبر فهم و حکم حاکم است تا غیر و از مواضع اختلاف و ظاهر … است از بابکه بنا بر … بعض اصحاب … قولی که
ذکر کرده اند در باب تغیرات عینی و دور نیست که چنین باشند زیرا که مخلوط بودن عین با جاریه از صفات ظاهره او است
و الوان که عین او ملحوظ … و بفهم او دست خورده شده دور نیست که داخل تغیر عینی باشد زیرا که … اعتماد در
ازاله … و صنعت … است و صفات … از صفات جسمانیه و صفات نفسانیه … و اوصاف
و علامة در … باشند نه مطلق صفات … و … آنچه مذکور شد که …

بیان …

و در تغیر عینی و عدم قیام عین بنفس وارد نشد … از انواع … تفریعات ذکر کرده
و اختلاف کرده اند در موارد … عینی … باشند … باشد و … مذهب و اقل … کرده
باشند و عینی … باشند و اظهر … است خصوصاً که … خراب کردن بنا و … مذهب و در اوصاف
هم تغیر صادق است هر چند در بعضی از صفات آن است و … کردن … لیکن در … تامل
کرده اند در صورتهای خروج از ملک و عود … با سبب … و … ظاهر …
چنانکه قبلاً بیان کردیم بسبب اینکه در عینی خروج … عینی … در نزد مذهب لازم … و حکم … است
و هم چنین در … خصوصاً که … شود هر چند … برقیه … اظهر … است و هرگاه
مذهب … اظهر جواز رجوع است و لکن … ظاهر … تا مدت … منقضی

و لکن …

شود تا … و … که تغیر … و خروج از ملک اعتبار … ده
خصوصاً هرگاه مطلق تغیر … عارض شده باشد … اصحاب … بقول بتفصیل است و … هم
فرق … و … است زیرا که فرق … در صورتها … ثابت باشد تحقق
اجماع و … معلوم نیست … که … بتفصیل … و اختلاف اصحاب
تفصیل بسبب … است و … که در فروع مذکوره … اختلاف واقع شده و هر
و هر کس مکلف است بفهم خود … جایز است باشد … مادام که … است

زنده است هبه او صحیح نیست و قول بخلاف آن هم در نظر نیست — هرگاه زید هبه کند ملکی …
بعمرو … در ید عمرو باشد و شرط کند که عمرو … بدختر او زینب بدهد یا هبه صحیح و لازم است
باشد و آیا فرقی است ما بین اینکه … مذهب … عمرو قبض … رسیدن … بان دختر و آیا فرقی است
ما بین اینکه شرط کند … یا … باشد — و لا در هبه …
و قبول شرط است و … قبض او هم شرط است و هرگاه در ید او باشد کافی نیست و … ید عمرو … است
و لکن اشکال در … است و فقهاء در این تصریح کرده اند ما بین … فرقی نیست در ید … و ید …

کافی …

و ید … هم … دانسته اند … در … قبض و … در ید غصب کرده اند و … در این … و لکن
در مسئله هبه صغیر … ید … دانسته اند … و … صغیر و … که … ید … در نزد
غیر است … در … ید … است پس کافی است و در … است و در … و لکن
که هرگاه … در … باشد … و هنوز … قبض … و در … باید
قبض … صغیر و لازم … کلام … است که در مسئله … ید … و … ید … است
… باشد در قبض و … اشکال … ید … است که در … و … اموال
او است … ید … حیوان … و … ید … مالک …
و … ید … ید … و … است … ید … مالک است هرگاه … است
پس قبض … است و این ید … و … است … ید و … نیست
… پس هرگاه ید … در حکم ید مالک باشد … در قبض … ید … او
در حکم ید مالک نیست پس … حکم … ید … و کافی نیست در قبض … و کلام فقهاء هم …
ندارد و … در ید … ید … متعرض این … اند و … ید …
کافی دانسته اند در قبض … ید … نیست زیرا که ودیعه در اصطلاح فقهاء
عبارت است از استنابت در حفظ و … در حفظ است و … جایز نیست …
تصرف در ودیعه بخلاف این ید که استنابت در تصرف است پس … در تصرف مالک است و قبض

بنا بر سه احتمال است در مالی که بید متهب پس از آنچه گفتیم معلوم شد که ید بنا بر [illegible] نیابت در تصرف باشد نه عوض قطع
کافی نیست در قبض متهب و این صحیح کلام آنست در انتفاع فاما از تحصیل نیست زیرا که اگر تصرف بالفعل
در حصول ید معتبر است در ودیعه حاصل نیست نه از جهت مودع و مستودع پس در اینکه از مستفاد کافی
نیست نه از جهت ولی و در هبه بصغیر و نه از جهت واهب در هبه بمستودع و حال آنکه در هر دو جا کافی است
دال بر تمکن از تصرف و جواز آنست کافی است که بالفعل حاصل نباشد پس جواب از این فرق میان عاریه و ودیعه در مسئله هبه
بصغیر نیست زیرا که مودع و غیره هر دو هر وقت خواهند میتوانند تصرف در ودیعه و عین مودع بکنند پس مراد در مسئله هبه
بصغیر قبض مستودع و مستعیر چنانکه کافی نیست و اگر تعلق بید ناقصه کافی نیست بعد از آنکه هر وقت خواهند تصرف
میکنند باز فرق میان مودع و غیره نیست چنانکه گذشت بنا بر قول المحققین و غیره اطلاع کرده در هبه و هر گاه حال وارد است
مستودع باشد باز در هبه وکیل و ولی هر آنچه بدان اشاره بود دادن است و این هم مشکل است مثل اینکه بعقد هبه مقبوض باشد و بنا بر اینکه شرط کرده است
که عمرو بکنیزان بفروشد او بر او اجاره داد پس اگر مراد آنست که تعلیق کرده است هبه بر شرط هبه کردن عمرو کنیزان
مثلا به عمرو در که حقیقت تعلیق در انشاء ایجاب باشد بحصول این شرط پس ظاهر این بطلان است چنانکه در بیع هر گاه
بگوید بعتک بشرط [illegible] عوامل العقود و اگر مراد آنست که هبه معوضه واقع شود بعض هبه معوضه مشروط به
العوض چنانکه مورد سؤال است نه مطلق هبه معوضه که در حقیقت قسمی از اقسام شرط ضمن العقد است پس تحقیق مسئله در این موقوف
است بر بیان چند مطلب مطلب اول آنکه چه شرط است در لزوم هبه معوضه که شرط شده باشد که در عوض آن هبه دیگر
بعمل آید از متهب حصول ایجاب و قبول و قبض در هر یک از هبتین پس بمجرد ایجاب و قبول و قبض در هبه اول
لازم نمیشود تا هبه ثانیه و قبض آن بعمل نیاید و اینکه در مسالک گفته است که اجابت متهب لازم است از جانب واهب
محمول است بر اینکه متهب نمیتواند فسخ هبه کند تا این معنی که در عوض هبه واهب هبه بعمل نیاورد و علی هذا بر لزوم رد نکند
بلکه باید یا هبه عوض بعمل بیاورد یا عین موهوبه رد کند بخلاف واهب که فسخ میکند و رجوع میکند چنانکه از کلام
او ظاهر میشود اینکه گفته است که در هبه معوضه فرقی نیست ما بین اینکه بعوض [illegible] معین موهوبه بود یا در عوض هبه باشد یا غیر آن
بسبب الطلاق و اینکه بسبب هبه ملک او شده است پس صحیح است که بعوض عوض هبه [illegible] چند در الفاظ اکتفا کرده است
بذکر بعوض علی موهوبه [illegible] از جهت این باشد که مراد او بیان آنست که عوض هر چه باشد لازم میشود [illegible]

کمتر بودن نمیشود الا اینکه بعوض جنس موهوبه باشد مطلب دوم آنکه هرگاه عوض ما بی بود و غیر جنس بخشید و حکم بخشیده با واهب است
و اما اگر بعوض شرط نباشد و تحقیق این موقوف است بر تمهید مقدمه و آن اینست که در هبه معوضه شرط نیست که عوض هبه
دیگر باشد لازم آن نیست که نقل عینی باشد با ایجاب و قبول و قبض بلکه هر چه قابلیت عوض داشته باشد کافیست خواه
از باب عقود باشد مثل صلح و اجاره و امثال آنها و یا چند با ایجاب و قبول و عقد ملحوظ و خواه نقل مجانی باشد مثل
و صنایع [illegible] بعقد جدید بنا شد و بجهت [illegible] در هبه معوضه بعوض هبه باید و خواه از باب ابراء حق
باشد و در ذمه واهب یا در ذمه غیر او و هم چنین تقریر کرد در کلام علی ما این تعمیم [illegible] و لکن اطلاق کلام ایشان
شامل هم است و در باب صدقه استدلال کرده اند از جهت لزوم ما نیکه اجر و ثواب الاهی عوض است پس افضل هبه معوضه
است [illegible] هر چند [illegible] مخفی نیست [illegible] میشود [illegible] محقق [illegible] در [illegible]
تصریح باین تعمیم کرده و افزوده [illegible] در صورت [illegible] از ایشان نقل شده فرموده است در جواب سؤال اگر هر گاه
کسی [illegible] چیزی هبه کند بعوض صداق [illegible] هبه معوضه است [illegible] رجوع بکند و یکی میتواند [illegible]
هبه معوضه است و اگر بگوید [illegible] گفته است که هر گاه واهب جواز رجوع کند متهب عوض [illegible] نیست
بر واهب قبول [illegible] است که امتناع کند [illegible] متمکن نشود [illegible] رجوع از هبه [illegible] و اطلاق [illegible]
هبه بلزوم [illegible] عوض داده [illegible] و ثواب متحقق [illegible] است و تحقق عوض و ثواب داده [illegible]
[illegible] الا بقبول و شرط است در لزوم هبه قبول کردن واهب [illegible] و بقبض [illegible] متهب [illegible] عوض [illegible]
[illegible] عوض دادن [illegible] هبه [illegible] و واجب نیست [illegible] قبول [illegible] کلام [illegible] عوض
باید هبه باشد [illegible] گفته است [illegible] هبه [illegible] کلام منافات ندارد [illegible] عوض [illegible] هبه [illegible]
از باب [illegible] است و از این جهت [illegible] هبه [illegible] است و نگفت هبه [illegible] است پس مراد او در [illegible] قبول
واهب اول عوض [illegible] است [illegible] قرار [illegible] هبه اول لازم میشود و اگر نه [illegible] فسخ و عدم قبول
عوض نه اینکه شرط باشد در آن قبول [illegible] در [illegible] عقود باشد [illegible] هبه باشد [illegible] هر گاه [illegible]
گفته باشد [illegible] بشرط [illegible] در نزد تو [illegible] گشتن [illegible] الخ

و واهب بدزند یا برگشت کند در این صورت است که عوض [illegible]

بذل هم

[illegible]

[illegible]

شود و مطلع شود قبل از حصول [illegible]

علما و گفته‌اند و ظاهر هم [illegible]

[illegible]

هبه هم

[illegible]

معوضه

[illegible]

تحقیق م

اگر در اینجا تحقیق شد که هبه ذی رحم است که در ضمن عقد لازم شرط نشده و هم چنین هبه معوضه که واهب قبول عوض نموده بلکه یا بدل
متهب در صورت تلف عین جواز رجوع مشهور از ذی رحم ساقط است پس فی الجمله تخصیص اصل است با خصوصیت هبه معوضه مشابه
نمیشود ولیکن با آنکه هبه ذی رحم را نمیتوان گفت از عقود لازمه است و شرط عوض در ضمن آن ملزم شود مگر
هبه معوضه غیر ذی رحم را هبه معوضه شرط عوض در ضمن شده پس ظاهر است که در حین قبض عقد بالتمام شود در اول
عوض نکرده مع ذلک خطور نکند چون هبه ذی رحم دیگران و در ضمن هبه مطلقه است لزوم نه هر وقت که عوض شرط
شده پس گوئیم که لزوم در ضمن موقوف بدادن عوض است قبول واهب که امضا است بلکه ام
عقود است پس شرط عوض در ضمن عقد هبه غیر ذی رحم مثلا لزوم آن میشود چون هبه غیر ذی رحم از
عقود لازمه نیست مخالفت و هرگاه بدون ذکر شرط از عقود لازمه نباشد مثل لزوم شرط منوط در
ضمن هبه بسبب شرط عوض از جمله عقود لازمه نشود هم نقض شود بجهة آنکه در حین عقد از عقود
لازمه نبوده شرط لازم شود چه لزوم موقوف بوفا بشرط و قبول در هبه در ... مستلزم
دور است در راه لازم شدن شرط بایدت لازم بطلان عقد باشد پس اگر لزوم عقد ... عاقل
... دور ... ملکیت شرط ... در ضمن عقد هبه ... شرط ... لازم
آن شرط منوط ... جهة ... آن عقد در اول ... عقود لازمه ... شرط ... در ضمن ... لازم
هم لازم شود اما شرط در ضمن عقد هبه ذی رحم پس لازم است بجهة آنکه اصل ... اول ... لازم
... شرط ... در ضمن ... لازم ... شروط علیه ... فسخ ... علیه
پس جواز رجوع بشرط عوض در هبه ذی رحم ... شروط علیه است ... شرط ... هبه غیر ذی رحم
جواز رجوع ... شرط ... هبه ... لزوم آن ... حکم
موقوف است بر قبض و قبل از قبض لزوم ندارد پس ... شرط در ضمن عقد ... قبض
منع الزوم ... شرط در ضمن العقد اللازم نیست ... مراد ... عقد
لازم است ... لزوم ... شرط ... ملزوم ...

هبات

اول م

بس م

موقوف نیست بر انقضاء زمان خیار ... در ضمن عقد لازم شود لازم است بخلاف هبه غیر ذی رحم که اصل در آن
جواز است و هبه ذی رحم اصل در آن لزوم است ... القبض از شرایط صحت ... اصل ... الا ... خواه در هبه
ذی رحم و خواه غیر آن پس گویا گفته ایم که اصل در هبه ذی رحم که قبض ... لازم است و شرط در ضمن لازم است
و عدم حصول قبض کاشف در ضمن نه لازم نیست و عدم قبض کاشف از عدم صحت نیز هست چه ... لزوم ... ولکن
قبض کاشف از لزوم نیست ... مطلب ... واهب قبل از وصول عوض در هبه که شرط عوض
در هبه که شرط عوض در ... لزوم ... دیگر ... واهب فسخ کند از قبول هبه
بقصد آنکه معوضه نشود و فسخ کند ... جواز التزام ... عوض ... هبه ذی رحم و غیر
نیز هست ... و تحقیق در این است که ... در نظر حقیر که هبه مطلقه ... واهب ... متهب ... لازم ... مخصوصه ...
از این ... کتاب ... کرده ایم و لکن در هبه معوضه ... نیست زیرا که میتوان گفت که در هبه معوضه ...
الرجوع هبه ... حق الرجوع ... زیرا که مقتضای شرط ... فسخ نیست ...
بیش گفته بودیم که ... حکمت که در وضع هبه ... مقصود بالذات جواز رجوع باشد ... حق الرجوع ... نیز
ظاهر میشود بسبب ... ملاحظه شود ... حاصل ... واهب ... حق نیز در هبه که شرط عوض
در ... جاری نیست ... جواز فسخ ... هبه شرط عوض است ... حیوان
و خیار شرط است ... حق میراث منتقل میشود ... مقتضای اول ...
... هبه ذی رحم و هبه ... عوض ... لزوم است مقتضای ... که هبه غیر
ذی رحم و هبه ... عوض ... لزوم است پس در هبه غیر ذی رحم که عوض ... داده نشده ... جهت است
از برای جواز رجوع در آن که هبه غیر ذی رحم ... بوده است و ... هبه غیر موصول العوض بوده است ... هر چند شرط عوض
شده باشد در اول پس هر چند از حیثیت اول حق الرجوع بمیراث منتقل نشود بوارث ولکن از حیثیت ثانی منتقل
میشود بنابر این حق الرجوع بمیراث میرسد و بسبب موت واهب یا متهب ... واهب ... قبل
از وصول عوض وارث او مستحق فسخ هبه میشود ... شرط ... تمام نیست ... از وقت

دلیل جواز رجوع همان اصل جواز رجوع در هبه است و ما گفتیم که منشا در آن سقوط است بسبب موت و هم چنین هرگاه متهب پیش از قبول
از تحقق عوض [illegible] گفتیم در اینجا و در مطلب سابق حال هر چند حکم آنکه واهب قدر رجوع باشد پس در صورتی که شرط عوض چون
از لزوم بر افتند و مانع شرط میشود مقتضای شرط نیز بمیراث میرسد و در صورتی که متهب عوض بدو میدهد و واهب
قبول نمیکند هبه از لزوم بر افتند و رجوع جایز نمیشود [illegible] حق میراث برسد و وارث تواند رجوع کرد چنانکه در مطلب
سابق گفتیم و صورتی [illegible] که بعض سوال کرده از باب هبه در رسم است و هم چنین [illegible] حکم جانشا کرد آن چیزی که واهب شرط
کرده است بر متهب [illegible] جزیی باو که فرقی نیست که او هم وارث باشد یا نه در رسم باشد یا بیکی از مطلب

داده ام

پنجم هرگاه شرط کند واهب با متهب که بعد از موت او ما بهبه کند بغیر حکم آن چه چیز است و در صورت سوال حکم
خواهد بود و در اینجا اشکال رد [illegible] در تصحیح این شرط از جهت آنکه از خواص شرط ضمن العقد است هرگاه مشروط علیه
انرا بعمل نیاورد از برای مشروط له خیار فسخ باشد چنانکه از جمله خواص این آنست که وفا [illegible] بر مشروط علیه واجب است و
مشروط له میتواند اورا اجبار کند بر وفا و ثبوت این [illegible] در حال حیوة نمیشود و تحقق حصول [illegible] از برای
میت [illegible] زیرا که میت [illegible] تا [illegible] متعلق باو نمیتواند شد و وارث او هم بالذات استحقاق
این عمل ندارد و حق [illegible] از جهت مورث او [illegible] که از میراث باو برسد و بر فرضی که توانیم گفت که [illegible] ثابت است
چون بسبب شرط بر مشروط علیه واجب است وفا بان شرط و این در حکم [illegible] که مشروط له از مشروط علیه طلب دارد
و این حق طلب منتقل میشود بوارث ولکن در [illegible] اشکال باقیست چون تحقق خیار فسخ در حال حیوة ثابت
نشده و بعد از موت میت اهل این نیست که خیار [illegible] باشد و [illegible] که بگوییم که اصل در خیار مشروط له که ناشی از
عدم وفا بشرط است این است که اصل بقاء ملک مالک است [illegible] و قدر [illegible] انقطاع سلطنت او از آن
ملک در صورت وفا بشرط است و چون در صورتی که مشروط علیه [illegible] وفا نخواهد کرد بشرط انقطاع حق مشروط له
از آن ملک ثابت نشده پس همان حق بمیراث بوارث میرسد پس اگر فرض کنیم که [illegible] مشروط له از مشروط
علیه بعد از موت [illegible] وفا بشرط نخواهد کرد حق خیار فسخ از برای او در حال حیات ثابت میشود و همان حق بمیراث
منتقل میتواند شد بوارث تا اینجا کلام در عدم وفا مشروط علیه بود بشرط و اما هرگاه او وفا کند و وارث مشروط له قبول

هبات

قبول نکنند پس کلام در آن [illegible] میشود [illegible] پیش گفتیم بیان تفصیل که اگر [illegible] لازم است و وارث نمیتواند فسخ کند و گاه
[illegible] نتواند فسخ کرد و موت در اینجا [illegible] و خیار رجوع نمیشود [illegible] اشکال در اینکه [illegible] عوض که شرط
شده است [illegible] بعد از موت داخل ملک واهب [illegible] او میشود یا نه [illegible] کرده داخل ترکه شده و حال
بیان و جهت [illegible] ترکه [illegible] میشود و [illegible] شرط [illegible] متحقق میشود از برای این
وارث پس [illegible] در حال واهب [illegible] از باب وصیت [illegible] میشود زیرا که [illegible] اصل این شرط

علی

در معنی عوض [illegible] مال واهب میشود و از جهت [illegible] که بعد موت بان وارث [illegible]
وصیت [illegible] پس [illegible] بگوید که شرط [illegible] مال [illegible] وصیت [illegible] موقوف است
بر استحقاق و مالکیت [illegible] در حال حیوة [illegible] که استحقاق و مالکیت [illegible] تحقق [illegible]
الا این شرط که در معنی وصیت [illegible] مستلزم دور است زیرا که این از باب دور [illegible]
پس ملاحظه [illegible] از ثلث [illegible] هرگاه [illegible]
که هرگاه شرط و وصیت [illegible] پس [illegible] از ثلث [illegible] وارث [illegible]
شرط میشود [illegible] ثلث پس [illegible] ثلث [illegible] چون [illegible] شرط [illegible]
مشروط است گوییم که هر چند وجود شرط و وصیت [illegible] شرط بالذات تقدم دارد بر وصیت بلکه
تقدم وجود [illegible] دارد چون از توابع هبه است و هبه مقدم است در ذکر و وصیت هم هر چند تابع است ولکن
تابع تابعست و تابع مقدم است [illegible] تابع [illegible] بسبب تقدم [illegible] در [illegible]
کرده است پس [illegible] بعض [illegible] ثلث منتصور [illegible] بر همان شرط [illegible] هبه با وجود [illegible]

ملا نظام

شرط است [illegible] اگر مشروط علیه تقصیر کند در این مشروط [illegible] فسخ باشد نه [illegible] مطلق [illegible] شرط مستلزم
[illegible] مشروط باشد و هرگاه متهب بشرط [illegible] و [illegible] فسخ هبه کنند بنا بر [illegible] سابق کردیم از
از برای جواز فسخ آن ملک [illegible] خواهد بود [illegible] و حکم این [illegible] از شرط مستفاد [illegible]
بر [illegible] و [illegible] از این [illegible] خواهد بود [illegible] در مورد سوال چون [illegible] بر آن شرط این بود که آن

کرد آن ملک را بصنف ورثه داده بود و غیر آنها را محروم کرده بود و حالا از عمران برادر اند و الله العالم بالحکمه — زید
او جانشین پدر را املاک و دیونات و اثاث البیت وغیره حصه پدرش سهام همشیره ام و هم المسماة زینب خانم نجیه و فاطمه
نموده است و حال آنکه همشیره زید که زینب باشد تقریر مینماید که زن دیگر ایشان است در خانه برادرم او ده اقرار کرده است
و هبه نموده است شخص واحد شنیده است در بیرون خانه آن اقرار هبه را و نیز شخص واحد همشیره زید که زینب است
نیست شنید و هبه معوض هم میباشد یا این قسم صحیح است یا نه — سوال هبه باید بثبوت شرعی برساند هبه را و بعد
عجز سلطنت قسم بر همشیره اوش دارد — هرگاه زید ملکی را بعمرو بخشد و شرط کند در ضمن عقد هبه که بعد از فوت او
هر ساله نماز و روزه برای او استیجار کند با آنکه خود عمرو برای او بجا آورد این هبه و شرط صحیح است یا باطل و اجرت
المثل آن اجارات داخل ثلث میشود یا نه و از اصل مال وضع میشود یا از ثلث معتبر است — الجواب الظاهر انه تصور میشود
از برای صحت شرط آنست که نیابت در نماز و روزه از برای حی جایز نیست و بر مکلف واجب است که قضای عبادات
خود را در حال حیوة بکند پس شرط کردن اینکه بعد از موت او بجا آورند نامشروع است و به این اشکال میتوان جواب گفت
بآنکه ممکن است که در حین ظن موت اینکار را میکند که فرصت بجا آوردن نیست که خود قضا کند یا مقصود او نیست
که شرط صوم و صلوة میکند علی الاطلاق و قصد این دارد که اگر عمر یا توفیق نشد که مشروط علیه عبادات
واجبه را قضا کند و اگر وفا کرد و بجا آورد دیگر باز شرط عبادات مرا از باب احتیاط ادا سالها کرده بکند و اگر
اصل شرط هم مبتنی بر قضای احتیاطی باشد آن اشکال وارد نیست بلکه میگوئیم که هرچند عصیانا تاخیر کند در قضای عبادات
واجبه و قصد او نیست که ترک کند از راه کسالت و به توفیق باز شرط صحیح است زیرا که آنچه حرام است تاخیر و ترک
مکلف خود است و از این لازم نمیاید که کردن مشروط علیه حرام باشد تا داخل شرط غیر مشروع باشد و اما سوال
از حال اجرت المثل پس ظاهر آنست که اجرت المثل داخل ثلث میشود و از باب وصیت محسوب میشود اگرچه در احد و از
ثلث اعتبار میشود چنانکه پیشتر گفتیم در جواب مسئله سابقه یعنی هرگاه عین ملک موهوبه مالیت دارد که بتفضیل
اجرت المثل آن قدر هست که اجرت المثل ثلث بجمیع میشود در تمام اجرت المثل وصیت معتبر است و هرگاه
اجرت المثل از ثلث بر نیاید و ورثه امضا نکنند در مقدار ثلث معتبر است پس هرگاه مال منحصر باشد در همان اجرت

ان هو

اجرت المثل ثلث اجرت المثل را عبادات اجنبی میکند و ثلث دیگر بورثه رد میکنند و اما هرگاه شرط کرده باشد که خود متهب
را بنفسه بجا آورد و پس این اشکال بهم میرسد از این حیثیت که کلام است بر ورثه قضای عبادات لازم نباشد و بر فرض که باشد
مادام الحیوة مستحق آن نمیتوانند شد مگر آنکه آن بر قرار دهیم که آن زاید بر ثلث را بعد از موت او بکند اگر
قضای واجبی بوده او باشد و عامه ما از باب احتیاط ادای ما که بجا آورده باشد از برای شخص دیگر که خواهد اجنبی را صوم
و صلوه کند از برای میت خود که عمل او را برای او بکند و اجرت منزل را از آن شخص بگیرد بلکه این سخن در الصورت
سابقه که شرط میکرد اجنبی را صوم و صلوة او بجز جایز است زیرا که شرط در اینجا بجز اجنبی بر عبادات بوده نه اجرت المثل
پس آنکه مستحق میشود ثلث اجنبی را بوده نه اجرت المثل خصوصا هرگاه تعیین نکرده باشد که از غیر اجنبی بکند و کلام تمام
فعلی آنکه مشروط علیه هم باشد و بنا بر آنکه عجالت مقدار اجرت در حین شرط اجنبی را نظر بما بعد موت معتبر نیست زیرا که
شرط بطلان نفس اجنبی را بالفعل بعد موت و دفع شده و ملاحظه ثلث بودن و زاید بودن بعد از موت میشود و در
و در الوقت ملاحظه عوض المثل آن وقت میشود که در حین شرط عوض المثل مجهول باشد چون نفس شرط معلوم
است پس در همه صورت وارث مستحق همان عمل میشود و مشروط علیه نمیتوان الزام کرد بر اجرت المثل تا آنکه
تراضی بر اجرت المثل واقع شود جایز است اگر زاید بر ثلث در همه صورت و این از باب آن است که شخصی اجیر کند
دیگری را که ده روز کار کند و مستاجر فوت شود پس باید که اجیر ده روز عمل را از برای وارث مستاجر بکند
زیرا که اقوی عدم بطلان اجاره است بموت مطلق بلی هرگاه اجیر شرط کرده باشد که مستاجر بنفسه استیفای
منفعت را بکند اجاره باطل میشود بموت مستاجر و ورثه مستاجر رجوع میکنند باجرت اگر اجیر داده باشد
و بدانکه اگر متهب شرط کند که عبادات را از جانب واهب بجا آورد با سنخ حج که منقطع است شرعا باشد که هرگاه با ثلث
که ثلث مال واهب وفا نکند مجموع شرط و زاید بر ثلث بوارث منتقل شود و ما این سبب شرط کند که عمل را
برای غیر واهب بکند شرط صحیح است و در زاید بر ثلث هبه لازم نمیشود و نمیتوانند الزام کنند
ورثه او را که اجرت المثل آن قدر را قبول کنند و از نماز عینی موهوبه بقدر آنچه میتوانند استرداد کنند والله العالم بالاحکام

هرگاه شخصی ملک معینی را هبه کند به بعض از ورثه خود و قبض آن به عمل نیاید و در حال حیات ملک را از او رجوع کرده درست

نیست بلکه رجوع است هبه منفسخ شود و بعد از آن که ملک مال باقی بر هبه تغییر یافت داده باطل است یا قبض به عمل نیامده باطل

نمی‌شود یا نه و ظهور بطلان اجازه یا اجازه باطل و یقبض می‌شود که واهب تواند رجوع کند یعنی هرگاه بیاید که اجازه محض مجوز

هرچند اجازه و شبه آن چون منفسخ تخلیه به واذن در تقویت و یا هرگاه اجازه ثانیه زاید باشد درست از ما از زمان تا بعد

صحت قبض می‌شود یا نه   ارواحه فرض بکنیم در صورتی که معین موهوب او حالا بکر نداده باشد و بگوییم هرگاه منظور

او این بود که مطلق متهب اختیار کرده و نوشته باشد مادام الحیوة واهب و این نیست بخشیدن که تا بینا از او اجازه کند درست

نیست الا اگر در این معنی هرگاه حالا منفسخ نشود بلکه متهب پس بگوییم که یا قطع نظر از اینکه اجازه بعد معنا و منفسخ نمی‌شود

علی الاظهر اصول این هبه و اجازه صورت ندارد لا هبه پس یک جا بگوییم قصد اجازه معین علی الاطلاق از نحو کرده باشد

بلکه شرط صحت [illegible] منتفی بلا نقض عقد است و اقباض هم بعد مثل شرط صحت است علی الاظهر که تخلیه به واهب کرده

که تا بینا از او اجازه کند و حالا اجازه پس یک جا بگویم هنوز مال متهب نشده که از او اجازه کند و اگر فرض کنیم که منظور اینکه

کیفیت به عقد به قبض ما متهب باشد و صاحب حقیقت نشده مطلق و بعد قبض اجازه کرده پس در اینجا هم از اشکال است که هرگاه

اقباض بعد موت واهب است که حالا از اجزاء و در حین اقباض است و بر این وارد است که چون تحقق در قبض نیست که

تخلیه به کند و وصول معین هم از برای متهب ممکن نشده باشد تا بگذرد که تحقق قبض شد و وصول یا ممکن متهب از وصول و التوقف

چون ظاهر است که حکمت در حصول قبض ظهور بعد او آثار ملک است هرچند عقد درست کند یعنی ویا که منفی در این ملک

باشد و در اینجا هرچند بگوییم که اجازه دادن هم از جمله مبادی آثار ملک است لکن عرض من است که تخلیه بعد فسخ است

پس باز اقباض تمام حاصل نشده و اگر تخلیه کرده است ولکن اقباض ما بعد قبض اجازه تعیین کرده و حصول بعد از معین

و التوقف در این بعد قبض اجازه تعیین آورده پس هرچند هبه صورت بلکه هبه مرهونه لکن حق اجازه مشکل است یکی که

مفروض این است که قبض از اجازه حاصل شده و صحت اجازه موقوف است به سبق قبض و مفروض عدم او است و تحقق

اجازه و قبض به وجود واحد هم کافی نیست زیرا که سبق قبض ضرور است ~~سبق قبض او مفروض عدم او است و تحقق~~

اجازه و قبض به وجود واحد و بنا فاسد را فرض بکنیم در صورتی که قبل از هبه به دیگری اجازه داده باطل است پس میگوییم که تمام

بعقد به

که تمام تحقق را گذشته در اینجا نیز جاری است و صحت اقباض در جواز هبه علی التعیین پس صحت و فساد هم در نظر نیست و در قواعد و غیر آن

تصریح شده با [illegible] جمیع به صحیح هبه و بیع علی التعیین جایز است و ظاهر و فساد و در این نیست بغیر علت نشدن که او هم هبه

چون لکه است و یجوز هبة المشاع غیر المشاع لیس بجوز و ابعه والاقبضه و حالا و بیع فی در شرح قواعد در شرح عبارت فلان

گفته است از او هبه المعین للمشاع قبل المشاع جمیع و بیع بعضه و نحو ذلک تجا الا قبض و لو امتنع المتهب منه کان و ذلک

والمراد من و قبض کان در الا ممتنع بانه المال و در قواعد گفته است و یصح هبة المغصوب من الغاصب و غیره و المتهب هو القابض

و الابق و الضال المملوک و شیخ عبارت در شرح تعلیل کرده است جواز هبه هر دو او را الا قبض در مغصوب و آبق و ضال که اصلا قبض

نمی‌شود خواهند و هم چنین در بیع مشاع در صورتی که هبه غیر مشاع است و تقبیح قبض باعث می‌شود که متهب و کیل کند متهب

که تو او را از جانب خود قبض کن در مدت باشد و بعد حیثیت در قابض و مقبوض کافی است چنانکه از تنها کرده مشاع او را که یعنی

یعنی در مسئله هبه علی التعیین اینجا پس اقباض واهب از آن اذن و رخصت او است در قبض و در وصول یعنی با آن تو کیل

متهب در قبض از جانب متهب حاصل می‌شود پس بنا بر اینکه ظاهر است صحت هبه علی التعیین ملکی موقوف است به قبض

از متهب هرچند متوکلین او باشد در قبض و اقباض تنفیذ و اجازه علی التعیین هبه بعد صحیح اقباض واهب

نمی‌شود هرچند بعد اجازه ثانیه از زید باشد از او باطل است که هنوز ملک به آن متهب حاصل نشده که اجازه بدهد

واهب پس مسقط کردن واهب متهب را به اجازه دادن او تو واهب این کافی نیست در صحت قبض هبه چنین که

متهب متاجر نشده واقباض حاصل نشده که ملک او نشود و تا بینا از او اجازه کند و از کلمات بعضی گفته است که ظهور بطلان

اجازه باعث بطلان قبض می‌شود یا نه که با سر چنین فهمیده که مسلک کرده اجازه غیر باشد اجازه نیز مرکب باطل است

و این چنین نیست بلکه صحیح است و موقوف است به اجازه متهب و از باب فضولی و هرگاه اجازه نکند باطل می‌شود مگر در صورتی

که آن اجازه ثانیه زاید بر اجازه او واقع باشد که در اینجا عدم اجازه متهب اول این مقدار زاید بر ملک او نیست

و ملکی موقوف است با اجازه مالک و اینجا وجه مفروض است که اجازه کرده پس این نشد و اقباض می‌شود و احتمال دارد که صحیح

هبه نشود و لکن معلوم نیست که صحیح باشد بلکه در صحت هبه هم اشکال است چنین در حال عقد بالفعل اقباض ممکن نیست و در حال

و انتقال دیگر هم هست که زمان موت اجاره را آخر اجرت از زمان عقد و میتوان گفت که در این صورت هبه ید مالک بر عین در زاید

بر موت اجاره سابقه ثابت و در این صورت که متهب تسلط میکند بعد هبه بر اجاره داده در مدت تا که زاید بر زمان اجاره

اول است و مفروض هم این باشد که تقدیم کرده است با بعض که ید ... ادبرداشته و نسبت بمان قدر زاید هم رفع

شده و تسلیط متهب بر اجاره که مشتمل است بر آن زاید که ید واهب در آن جهت اقباض هم متحقق است پس هبه

صحیح میشود لکن ... بلکه مراد از ید اینجا ید فعلیت است و ید فعلیه ... مستاجر را

و عرفا ... در صورت مذکوره واهب ... رفع ید ... از عین ... در زمان بعد از موت اجاره مستاجر و بقبض

او داده و عین ... بسبب تسلیط بر اجاره او ... این هبه صورت ... پس انتقال در صحت و بطلان اجاره

باز مراجع میشود ... در حصول قبض و عدم قبض چنانکه بیان ... و لا ... تمام توان انتقال کرد که

... هبه ... در راه عدم ... اقباض چون در ید غیر است و ... بید در رفع مانع ... هبه باطل

... چون ... ممکن نیست چنانکه ... در صدد هبه و ... قبض و ما قبض ... و ممکن ...

از عین ... در ید ... باشد و ... اجاره ... شد ... بطلان ... عدم صحت اقباض ... در صورت

اجاره ... در ید ... و ... مستاجر ... چنانکه ید ... و لکن ید او است

... استمرار قبض سابق در اول ... نیست چنانکه ... کرده اند ... هبه عین ... مستاجر ... چنانکه ...

... که ممکن است قبض ... متهب وکیل کند ... از جانب او قبض کند و در ید او باشد پس هرگاه ... جایز

باشد ... جایز باشد و ... در صورتی ... عدم اجاره ... صحت ... اول و بطلان اجاره ... باراده

بطلان اجاره بسبب عدم تقدم قبض در صورت اول که فرض کردیم که اجاره ... از هبه متحقق ... باشد در صورت

عدم تحقق اقباض ... اجاره ... که ... اقباض ... فاسد ...

... چنانکه ... در صورت عین مغصوبه کرده است که هرگاه ... غاصب شود و ... قبض

... قبض اول صورت ندارد چون حرام است و ... متفرع است ... این کلام ... است

... در اجارات و عدم ترتیب آثار شرعی بر حرام هم ممنوع است چنانکه ... در ترتیب لزوم ...

در ... قبض و ... پس حاصل جواب از سؤال آنست که تسلیط ... مالک متهب را بر اجاره دادن با وجود ... اقباض

نیست که مصحح هبه او باشد چون عین در ید مستاجر است و مالک ممنوع است از ... و در تصحیح هبه شرط است

که واهب ... سر بسته بقبض متهب بدهد پس هبه فاسد است بجهت عدم قبض پس صحت و فساد

اجاره در اینجا مدخلیتی ندارد بجهت ... قبض و اذن مالک بمحض اجاره ... الحصول نیست چون ید ... ندارد

پس هبه صحیح نیست والله العالم باحکامه

تمت هذا الکتاب المسمی بسؤال وجواب

فی یوم الثلثا العشر الثانی من شهر

ذی القعدة الحرام فی مدینة الایمان کاشان

سنة ۱۲۲۷

فی مدرسة شاه علی بید اضعف عباد الله

عملاً واکثرهم زللاً محمد حسین ابن رحمت

غفران پناه محمد اسماعیل ... جبر

... غفر الله لهما واستر عیوبهما

واجزهما بالاحسان احسانا وبالسیئات

غفرانا بحرمة محمد واله الطیبین

الطاهرین سنة ۱۲۲۷

صح بعون الخطاب الصحیح ... الملک الرب

... الاخوان ... تصحیح ...

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد سيد المرسلين
وآله امناء الشرع والدين وبعد يقول الاحقر احمد بن محمد
مهدي بن ابي ذر النراقي حشرهم الله مع حجتهم يوم العرض الاكبر هذا
ما سألني بعض الاصدقاء من بيان ما ثبت به من وجوب
الحج على المديون بالاستدلال والبرهان دفعاً
لاستبعاد بعض فضلاء الاخوان فنقول وعلى الله التكلان ان الدين
اما معجل او مؤجل والاول اما يكون المديون مطالبا به اولا والثاني اما ان يسع
الاجل اتمام مناسك الحج والعود او يسعه وعلى التقادير

اما

اما يكون له ما يقضي به دينه زائداً على قدر الاستطاعة ام لا وعلى
الثاني اما يكون له قدر مقدار للوفاء بعد المراجعة اي يظن له طريق
يؤدي به دينه كان يضارب او يستدين ويتجر به ويؤدي دينه
من ربحه وامثال ذلك اولا فهذه اثنى عشر قسما ولا اشكال في
عدم وجوب الحج مع التعجيل وعدم وفاء المال بالحج والدين معاً
سواء كان مطالبا به ام لا وسواء كان له وجه للوفاء بعد المراجعة
وان تردد بعضهم في بعض الصور وفي بعض الاخبار دلالة عليه
بل الظاهر عدم الجواز مع المطالبة وكذا لا خلاف ولا اشكال
في وجوب الحج مع كون ماله بقدر ما يقضي به دينه زائداً على
الاستطاعة سواء كان مؤجلا او معجلا مطالبا به او غير مطالب
وكذا الظاهر عدم الوجوب مع التأجيل وعدم سعة الاجل

للحج والمراجعة وان امكن الخدش في بعض احتمالاته [illegible]
اخبار وبهما ما كان الدين موجلا باجل يسع الحج والرجوع
وكان له وجه للوفاء او لم يكن وهذان القسمان هما محل
الكلام ولم اعثر لقدماء اصحابنا على قول في هذه المسألة بل
كان ما رأيت من كتبهم كرسالة الصدوق والخلاف والاستبصار
والناصريات والسرائر وغيرها خاليا عنها وكذا اكثر من كتب
المتأخرين كالنافع والروضة والتنقيح والمهذب نعم تعرض
لها منهم جماعة وهم بين مصرح بعدم الوجوب على المديون
اذا لم يفضل عن دينه قدر الاستطاعة من غير تعرض للمعجل او
المؤجل وهو المحقق في الشرائع والعلامة في بعض كتبه ومصرح
بعدمه مع التعجيل والتأجيل وهو العلامة في المنتهى والتحرير والشهيد

في الدروس وهو ظاهر الكفاية التردد وكذا المدارك والذخيرة في بعض
الصور وحكي عن المحقق الاردبيلي طاب ثراه عدم الوجوب وكانه
مذهب القدماء وذلك لان عدم ذكرهم للخلو عن الدين في شرائط
وجوب الحج يدل على انهم لا يعدونه شرطا اذ لا يتعارف عد ما ليس
شرطا بل المتعارف عد الشروط وذكرها نعم اذا وقع الخلاف في كون
شيء شرطا او لا فقد يذكره من لا يقول باشتراطه لرد قول
المخالف فالظاهر من عدم ذكر شرط عدم القول بشرطه وقد
صرح بذلك صاحب المدارك في بحث ان البلوغ والعقل هل يشترط
في اجزاء حج الصبي والمجنون الكاملين بعد التلبس حيث قال وقيل لا
وهو ظاهر الاكثر حيث لم يتعرضوا لاشتراط ذلك والحق هو الوجوب
لوجوه منها قوله سبحانه ولله على الناس حج البيت من استطاع

اليه سبيلا فان الاستطاعة هو الاطاقة والقدرة بحسب اللغة
قال ع اذا امرتكم بشي فاتوا منه ما استطعتم اي قدرتم صرح به في
الصحاح وغيره من كتب اللغة ولا شك ان من كان له الزاد والراحلة
يقدر على الحج وان كان مديونا والقول بانه لا يقال لمثل هذا الشخص
في العرف انه مستطيع مع كونه ممنوعا بل لا يقول به المخالف فان
العلامة في المنتهى استدل على عدم الوجوب على المديون بعدم
الاستطاعة مع التعجيل وما تضرر مع التاجيل وهو دال على تحقق
الاستطاعة مع التاجيل الذي هو محل النزاع يرد عليه ان الاستطاعة
في الاخبار الصحيحة مفسرة بان يكون له ما يحج به كما ياتي وايضا
بعد معارضة اللغة والعرف تقدم اللغة لاصالة تاخر الحادث
ومنها الاخبار المستفيضة المصرحة بان الاستطاعة هي ان يكون

له مال يحج به كصحيحة ابن عمار عن ابي عبد الله ع قال قال
الله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه
سبيلا قال هذه لمن كان له مال وصحة وان كان سوفه للتجارة
فلا يسعه فان مات على ذلك فقد ترك شريعة من شرائع
الاسلام اذا هو يجد ما يحج به وحسنة الحلبي عن ابي عبد الله ع
في قول الله عز وجل ولله على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلا ما السبيل قال ان يكون له ما يحج به الحديث وحسنة
الخثعمي عن ابي عبد الله ع وانا عنده عن قول الله عز وجل ولله
على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ما يعني بذلك قال
من كان صحيحا في بدنه مخلى سربه له زاد وراحلة فهو ممن يستطيع
الحج وصحيحة محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله ع قوله تعالى

ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال
يكون له ما يحج به وجه الاستدلال بتلك الاخبار ان من استدان
ان مالا يقدر الاستطاعة يكون ذلك ملكا له فيصدق عليه انه
عنده مال وله ما يحج به ولو زاد وراحله فيجب عليه الحج وانما
قلنا انه يصير ملكا له للاتفاق على انه ما يقرض ملك للقارض
ولذا جعلوا من ايجاب صيغة القرض ملكتك كما صرح به في الروضة
وغيرها وايضا صرحوا بجواز بيعه وهبته وغير ذلك من انحاء
التصرفات وايضا من الدين ما يبيعه سلفا وقيمة ما يشتريه نسيئة
ولا شك ان قيمة ما باعه سلفا وعين ما اشتراه نسيئة ملك له
ومنها الاخبار الدالة على وجوب الحج على من له ما يحج به من المال
عن ابي عبد الله ع قال اذا قدر الرجل على ما يحج به ثم دفع ذلك

وليس

وليس له شغل يعذره الله به فقد ترك شريعة من شرائع الاسلام
وصحيحة ابن عمار قال سألت ابا عبد الله عن رجل له مال ولم يحج
قط قال هو ممن قال ونحشره يوم القيمة اعمى الحديث ومرسلة
الصدوق سألت ابا الحسن ع عن قول الله عز وجل من كان في هذه
اعمى فهو في الآخرة اعمى واضل سبيلا فقال ذلك فيمن سوف
الحج حجة الاسلام وعنده ما يحج به الحديث وجه الاستدلال
انها تدل على ان كل من قدر على ما يحج به او كان له مال
او عنده ما يحج به يجب عليه الحج ويعاقب بتركه سواء كان له دين
ام لا فالتخصيص بغير المديون يحتاج الى مخصص ولا مخصص وكونه
ذا دين لا يوجب عدم كونه ما عنده مالا له كيف ويجوز صرفه في
انواع حوائجه فكيف لا يصرفه في الحج وقوله ع في الاولى وليس

له شغل لا شأ في شمول الاطلاق للمديون لان كون الشخص ذا دين
سيما اذا كان مؤجلا ليس شغلاً له فان الشغل للشخص ما يكون مشغولاً
ويمنع الاشتغال به الاشتغال بغيره مع انه قيد الشغل بما يعذره الله
تعالى به وكون الدين على فرض تسليم كونه شغلا مما يعذره الله اول
الكلام ومنها الاخبار المصرحة لوجوب الحج على من عليه دين الشامل
باطلاقه لمن كان له ما يفضل لدينه ام لا عن ابي عبد الله ع
قال قلت له ارايت الرجل التاجر ذا المال حين يسوف
الحج كل عام وليس شغله عنه الا التجارة او الدين فقال لا عذر
له متى يسوف الحج ان مات وقد ترك الحج فقد ترك شريعة
من شرايع الاسلام وصحيحة معوية بن عمار قال سألت ابا عبد الله ع
عن رجل عليه دين اعليه ان يحج قال نعم ان حجة الاسلام واجبة

على من اطاق المشي من المسلمين الحديث وقال قال ابو عبد الله ع
الحج واجب على الرجل وان كان عليه دين وجه الاستدلال بتلك
الاحاديث واضح ومنها ما يصرح لوجوب الحج على من عليه دين
وليس له ما يقضيه به لو حج بما في يده وهو صحيحة حسن بن زياد العطار
قال قلت لابي عبد الله ع يكون على الدين فيقع في يدي الدراهم
فان وزعتها بينهم لم تقع شيئا افاحج بها او اوزعها بين الغرماء
فقال حج بها وادع الله ان يقضي عنك دينك وروى الكليني
هذه الرواية بطريق حسن بابرهيم بن هاشم ومنها لم تقع شيئا مقام
لم تقع شئ ومنها انه لو استدان ما لا لم يجب اداؤه معجلا وكان
عليه دين معجل مطالب به يجب عليه اداء ذلك الدين المعجل مما
استدان اتفاقا ولذا اتفق الاصحاب عدا ابن الجنيد بوجوب

توزيعه بين الغرماء الدين حلت ولو تهم خاصته لو اصار المديون
مفلساً وليس كذلك الا لانه صار ماله فيجب عليه صرفه فيما يجب
عليه لو كان له مال والحج ايضاً كذلك وما الفرق بينهما فان
قبل اداء الدين المعجل كان واجبا عليه وكان المانع عدم المال
له فاذا حصل زال المانع فيجب الاداء بخلاف الحج فانه لم يكن واجبا
عليه قلنا لا نسلم وجوب اداء الدين عليه اولا بالاطلاق فان الفرض
الكلام في الدين الذي ركبه حين لا مال له بل يجب عليه الاداء
اذا حصل له مال والحج ايضا كذلك بالنصوص الكثيرة ثم ما يصلح
ان يكون دليلاً لمن يقول بعدم الوجوب وجوه الاول ما ذكره
العلامة في المنتهى وهو توجه الضرر مع التأجيل لو قلنا بوجوب
الحج والجواب عنه اولا منع توجه الضرر مطلقا كما صرح به في المدارك

والنجزه فانه اذا كان له مظنه لامكان الوفاء بالدين بوجه بعد
المرجعة لا يتوجه ضرر فان قيل المظنه والاحتمال لا يكفيان في انتفاء
الضرر قلنا مع عدم الحج ايضا ليس الا المظنه او الاحتمال فان
طرق ذهاب المال وتلفه الى حلول الاجل كثيره وتطرقها محتمله وثانيا
ان هذا ضرر اقدم عليه المتدينان بنفسهما حيث اقدما على الدين والاتيان
في هذه المدة واثبتا به الاستطاعه والضرر الناشي من عمل المكلف
لا يمنع الاحكام التكليفيه اجماعا والضرر المنفي هو ما لم يكن من جهة المكلف
وثالثا ان هذا وان كان ضرراً ولكن بعد ثبوت الدليل عليه شرعاً
يجب الحكم به واللازم عدم وجوب الحج مطلقا لانه ايضا ضرر
وكذا الخمس والزكوة وغيرهما بل لزم انتفاء اكثر الاحكام لايجابها المعنه
ورابعا انه قد صرح في اخبار كما يأتي ان الحج اقضى للدين وان من

حج يستقضي الله دينه فيكون الحج موجبا لقضاء الدين بنص الامام
فلا يتوجه ضرر اصلا ومن لم يحسن اعتقاده بقول الامام فلا كلام
لنا معه ولا يوجب سوء اعتقاده تبدل الاحكام وخامسا انه ان اريد
توجه الضرر على من عليه الدين ففيه انه ليس اكثر ضررا مما لم يكن عليه
دين وكان عليه ذلك المال فانه اذا حج به ينفد ماله هذا
ولا يبقى فيه ما صرف في الحج ولا تسلط لاحد عليه وما نحن فيه
ايضا كذلك اذ لو حصل له بعد المراجعة ما يفي به دينه فوفيه وقد
حج من ماله والا فلا تسلط لاحد عليه لوجوب النظرة الى الميسرة
وان اريد توجه الضرر على من له الدين ففيه انه لو كان كذلك
لزم عدم جواز صرف المديون له في حوائجه وعدم جواز
هبته ولا عتقه اذا كان ما اشتراه نسيه عبدا او امة لعدم جواز

الاضرار

الاضرار بالغير بل كان يجب على المسلمين منعه مع انه لا خلاف في
جواز ذلك بل في جواز الحج به ايضا وانما النزاع في الوجوب
فان قيل الدليل اخرج تلك الامور قلنا مع انه لا دليل عليه
سوى كونه مالا له وهو يدل على وجوب الحج ايضا انه كيف يخرج
الدليل تلك الامور ايضا ولا يخرج الاخبار المتقدمة وجوب الحج
وما وجه الفرق وسادسا انا لا نسلم ان ما بازائه الثواب
والدرجات الرفيعة يكون ضررا والحج كذلك وهذا احد وجوه الجمع
الذي ذكروها للتوفيق بين احاديث نفي الضرر وبين ثبوت الحج والخمس
والزكوة وامثالها الثاني الاخبار الدالة على عدم الاستقراض للحج مع عدم
مال يفي بالقرض كرواية موسى بن بكر الواسطي عن ابي الحسن الاول ع
قال سألته عن الرجل يستقرض ويحج فقال ان كان خلف ظهره مال ان حدث

به حدث ادى عنه فلا باس دلت على ثبوت البأس اذا لم يكن خلف
ظهره مال ورواية اجرى عنه عن ابي الحسن الاول ع قال قلت له هل
يستقرض الرجل ويحج اذا كان خلف ظهره ما يؤدي عنه اذا حدث
به حدث قال نعم وموثقة عبد الملك بن عتبة قال سألت ابا الحسن ع
عن الرجل عليه ان يستقرض ويحج قال ان كان له وجه في مال فلا باس
والجواب عنها اولا انها غير المتنازع فيه لان السؤال فيها انما وقع عن ان
يستقرض ويحج وكلامنا فيما اذا استقرض هل يجب عليه الحج ام لا
فانه فرق واضح بين قولك استقرضت فهل يجب علي الحج وقولك
هل يجب علي الاستقراض والحج والفرق بينهما كالفرق بين سؤال
السائل عنك استطعت فهل يجب علي الحج وسؤاله هل استطيع واحج
فانك تجيب في الاول بقولك نعم يجب عليك وفي الثاني بقولك

بالكر

لكنك لا يجب عليك ذلك ولذا ترى الفقهاء عنونوا مسألة الاقتراض للحج
بعنوان على حدة وحكموا فيها بمقتضى تلك الاخبار وثانيا انها معارضة باخبار
اخر كصحيحة ابن ابي عمير عن عقبة قال جاءني سدير الصيرفي فقال ان ابا عبد الله
ع يقرء عليك السلم ويقول لك ما لك لا تحج استقرض وحج وما رواه الشيخ
في الصحيح عن غير واحد قال قلت لابي عبد الله ع اني رجل ذو دين
افاتدين واحج قال نعم هو اقضى للدين ومرسلة الفقيه قال سئل
الصادق ع عن رجل ذي دين يتدين ويحج قال نعم هو اقضى
للدين وصحيحة يعقوب بن شعيب على طريق الصدوق قال سألت ابا عبد الله ع
عن الرجل يحج بدين وقد حج حجة الاسلام قال نعم ان الله سيقضي عنه
ان شاء الله والترجيح للروايات الاخيرة من حيث السند لان الاخيرة
منها صحيحة والاوليين صحيحا عن ابن ابي عمير وهو ممن اجمعت العصابة

على تصحيح ما يصح عنه مع انه لا دلالة للرواية الثانية مع الرواية الاولى
لان الشرط انما وقع في السؤال دون الجواب وهو لا يدل على
اشتراطه في الجواب ايضا الثالث رواية ابي همام قال قلت للرضا
ع الرجل يكون عليه الدين ويحضره الشيء أيقضي دينه او يحج قال
يقضي بعضا ويحج ببعض قلت لا يكون الا بقدر نفقة الحج قال يقضي
سنة ويحج سنة والجواب عنه اولا ان الظاهر منها ان الدين معجل
ولا اقل من شموله له فيكون اعم من وجه من خبر وجوب الحج على
المديون الذي لا وفاء له والترجيح لصحة سنده وثانيا انه لا دلالة فيها
على تأخير الحج عن قضاء الدين لعدم دلالة الترتيب الذكري على الترتيب
الخارجي وعدم افادة الواو الترتيب وثالثا انها غير المتنازع فيه لان
المستفاد من قوله ع يقضي سنة ويحج سنة ان هذا الشيء الحاضر مما يعاد

اي كحصر

الى الحصر كل سنة كغلة ضيعة او ربح تجارة وامثالهما فعلى هذا نقول ان كان
الدين معجلا يجب قضاؤه ولا يجب الحج وليس نزاعنا فيه وان كان مؤجلا
فلوجود ما يقضي به الدين عادة بعد حلول الاجل يجب عليه الحج اجماعا ولا
نزاع فيه ايضا الرابع تصريح القوم بعدم وجوب الحج على المديون الذي
لا يفضل عن مؤنة الحج ما يؤدي به دينه والجواب عنه انه ان اريد
تصريح جميع القوم او اكثرهم فممنوع واين ذلك واني وان اريد
تصريح بعضهم فاي حجية فيه سيما مع ظهور مخالفة غير المصرحين معهم على
ما عرفت والحاصل انا لم نعثر على مصرح به من القدماء ولا من المتأخرين
الا المحقق في بعض كتبه والعلامة والشهيد ونادر من غيرهم وهم ايضا
لم يقل بعدم الوجوب على المديون بقول مطلق فلا يبعد ارادة الدين
المعجل لانه الظاهر من المديون وبعضهم ذكر المؤجل ايضا وانما حجية في

تصریح ذلک البعض فانا لو قلنا بظهور عدم الذکر فی تقدم الاشتراط
کما هو الظاهر فیکون الشهرة مع الوجوب و ان لم نقل به ففیه ما تحقق
هو الاجماع السکوتی علی الوجوب و اجمع اصحابنا علی عدم حجیته
مع ان المصرح بالخلاف ایضا موجود علی ما عرفت الخامس عدم
صدق المستطیع عرفا علی مثل ذلک و قد عرفت جوابه مع انا لو
سلمناه نقول لا ضیر فیه اذ بعد دلالة الاخبار علی وجوب الحج علی المدیون
یجب علیه و لو لم یکن مستطیعا کما فی النذر للحج و الایاب و امثالهما
هذا ما تیسر لنا فی هذا المقام والصلوة علی نبیه الاکرم واله الکرام [illegible]
۱۲۳۷
فی یوم [illegible]

مسئله سوال حضرت [illegible] با بودن زوج در زوجه چه صورت است که تواند طلاق بگوید بدون ملاحظه حال حیض زن
و طهر آن و [illegible] عدم آن در زوج معتبر است یا آن کسیکه بوکالت زوج طلاق میگوید و یا جایز است
[illegible] که طلاق بگوید با حصول [illegible] طهر و حیض جواب

هرگاه زوج مسافر از حالت حیض و طهر زوجه مطلع باشد و بطریق [illegible] [illegible] وقت زوجه [illegible] حیض است
یا حائض است و در طهر [illegible] است [illegible] حکم حاضر دارد پس [illegible] [illegible] [illegible] در [illegible] [illegible] [illegible] طلاق
نمیتوانند گفت و با علم بطهر [illegible] طلاق میتوانند گفت مطلقا و [illegible] در [illegible] دو حکم [illegible] است و هرگاه [illegible]
زوجه [illegible] [illegible] و تحقیق حال [illegible] [illegible] است در [illegible] هر وقت خواهد میتوانند طلاق گفت [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] است که [illegible] در [illegible] [illegible] و هر وقت خواهد میتوانند طلاق
بگوید و جمعی دیگر گفته اند [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
زنان [illegible] [illegible] و بعضی گفته اند که باید یکماه [illegible] [illegible] [illegible] و بعضی دیگر سه ماه گفته اند و [illegible] [illegible]
و [illegible] است زیرا که اخبار [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] که دلالت بر جواز تطلیق [illegible]
در [illegible] میکنند و صنف دوم اخباری که دلالت بر جواز تطلیق بعد از یکماه میکنند و صنف سیم اخباری که
دلالت بر عدم جواز تطلیق الا بعد از گذشتن سه ماه میکنند صنف اول عام است نسبت بدوم و دوم نسبت
بسیم [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] و تخصیص [illegible] [illegible] [illegible] سه ماه و [illegible] دیگر دو صنف [illegible]
[illegible] در [illegible] از طلاق پیش از گذشتن یکماه و معارض [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] صنف اول [illegible] [illegible]
[illegible] است و صنف دوم عام است نسبت [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] سه ماه و بعد از آن [illegible] تخصیص [illegible] [illegible] سه ماه [illegible]

پس لا بد از تخصیص سید و مصنف دوم را با عبد رساله پس تجویز طلاق غایب با عدم علم [illegible] بعید از [illegible] است و حمل اخبار
اطلاق [illegible] بر استحباب هم چنانکه بعضی از متاخرین ذکر نموده اند را [illegible] ندارد و [illegible]
[illegible] است و هم چنین [illegible] در کتب [illegible] در حمل مصنف دوم و سیم و [illegible] اخبار یکه در [illegible]
تخصیص عام [illegible] اصطلاح صحیح است بدلیل [illegible] در خصوص طلاق وکیل پس وکیل به سه قسم متصور است
یکی آنکه [illegible] زوج است [illegible] و زوج [illegible] وکیل نماید که در [illegible] طلاق بگوید دوم آنکه زوج در [illegible]
که در ولایت زوجه است وکیل کند که طلاق بگوید سیم آنکه در وقت رفتن زوج بسفر [illegible] که در ولایت زوجه است
وکیل کند که بعد از رفتن زوج یا بعد از سه ماه طلاق بگوید ظاهر در دو قسم اول آن است که باید وکیل ملاحظه حال زوجه
از حیض و طهر نماید زیرا که اخبار [illegible] دلالت بر عدم ملاحظه حال آن میکنند در غایب ظاهر در آن است که زوج طلاق بگوید
و شمول آنها [illegible] وکیل معلوم نیست پس عمومات عدم صحت طلاق حائض [illegible] تخصیص [illegible] است
که [illegible] باشد که ظاهر آن الطلاق است [illegible] طلاق زوجه که زوج آن غایب باشد و الطلاق [illegible] صحت طلاق
وکیل است [illegible] طلاق همچنانکه زوج غایب باشد و لیکن [illegible] اخبار عدم صحت طلاق حائض [illegible] باید جمع
[illegible] نمود و [illegible] طلاق [illegible]
[illegible]
طلاق بدون ملاحظه حال طهر و حیض جایز است [illegible] وکیل [illegible] جایز خواهد بود [illegible] است زیرا که [illegible] ثابت
جواز توکیل در [illegible] طلاق است [illegible] باید وکیل [illegible] ملاحظه حال طهر را بکند [illegible]
طلاق بگوید [illegible] وکالت [illegible] باشد [illegible] در [illegible] صورت [illegible]
طلاق بگوید [illegible]
[illegible]
[illegible] باشد [illegible] است [illegible]
[illegible] طلاق و وکیل [illegible]
[illegible]

او وکیل بسفر [illegible] باشد که از [illegible] طلاق زوجه مطلع [illegible] باشد [illegible] از حیض [illegible]
متصور است و [illegible] است که زوج در [illegible] زوجه [illegible] که در ولایت دیگر است وکیل کند که طلاق بگوید
[illegible] وکیل [illegible] زوج مسافر [illegible] باید ملاحظه حال طهر و حیض [illegible] بکند مسئله
سؤال هرگاه مجتهدی [illegible]
[illegible]
جواز [illegible] بیان نماید جواب

صح

صلح [illegible] است [illegible] زیرا که اصل در عقود [illegible] است [illegible]
شود و ثابت نیست [illegible] صلح [illegible] از عقود [illegible] است باید
[illegible] قرار دادن چیزی از شرع ثابت [illegible] باشد و [illegible] ثابت [illegible] عوض دادن چیزی است که
[illegible] باشد [illegible] حقوق [illegible] نیست [illegible]
قرار دادن [illegible] ندارد و عمومات [illegible] زیرا که بودن [illegible] صلح [illegible]
نیست [illegible] بودن آن است [illegible] از حقوق [illegible] باشد [illegible] صلح [illegible]
خواهد بود [illegible] آن است [illegible] قرار داده شود
هم چنانکه در [illegible] شرط شود در ضمن عقد [illegible] شود
[illegible] زیرا که هم چنانکه در کتاب [illegible]
بیان نموده [illegible] در ضمن عقد [illegible] است [illegible]
عقد ثابت [illegible] باشد [illegible] باشد [illegible]

از برای

بصورت مصالحه بیشتر از خود و لا حکم بفساد این مصالحه در راه آنکه شرط کرده ضمن آن شرط مخالف شرع است هم چنانکه
کاهست تو هم شود در این امر عز مسموع و این مقام مقتضی تفصیل آن نیست [illegible] سؤال [illegible]
در خصوص این مسئله که زید زوجه خود را مطلقه بائنه نموده و بعد از آن او را بجباله نکاح خود در آورده بعقد فاسد و
و چند سال بر این بگذرد و زوجین هر دو عالم باشند به بطلان عقد و زوج نفقه داده است بزوجه بقصد آنکه
زوجه واجب النفقه است و زوجه نیز به همین قصد نفقه گرفته است لا بعد از حصول علم به بطلان عقد زوج میتواند
استرداد نفقه کند یا نه و هم چنین در مدت مزبوره زوج در خانه زوجه مسکن داشته و فرش و ظروف زوجه را
استعمال کرده یا زوجه میرسد اجرت مسکن و فرش و ظروف خود را مطالبه کند یا نه جواب

صح

ظاهر آن است که در صورت مسطوره زوج را تسلط استرداد نفقه نباشد چه اگر برائت ذمه زوجه است از قیمت نفقه
و اصل عدم ضمان است و دلیلی بر ضمان زوجه و اشتغال ذمه او بقیمت آنچه زوج باو داده است نیست [illegible]
زوجه بعید نیست بجهت حدیث [illegible] بمضمون المغرور یرجع [illegible] غره زوجه [illegible] است و [illegible] بعض از
فقها در مقام ضمان اتلاف مال استدلال کرده اند از عموم علی الید ما اخذت و عموم لا یحل مال امرء مسلم الا بطیب
نفسه و عموم لا تأکلوا اموالکم بینکم بالباطل الا ان تکون تجارة عن تراض و از قاعده کل عقد یضمن بصحیحه یضمن بفاسده
و امثال اینها مطلقه و دلالت بر ضمان ندارد اما اول بجهت آنکه [illegible] دلالت آن [illegible] و دلالت [illegible] ما اخذت
میکند نه قیمت آن و در صورت عدم امکان رد عین ما اخذت انتقال بقیمت محتاج بدلیل است [illegible]
باید رد [illegible] کرد در صورت [illegible] بودن باید رجوع بقیمت نمود [illegible] نیست علاوه [illegible]
مراد از حدیث علی الید حفظ ما اخذت [illegible] و [illegible] بجهت آنکه [illegible] که در ملکی غیر تلف

تلف نفس [illegible] نموده [illegible] است [illegible] خورده حلال نبوده لا اشتغال ذمه او بقیمت [illegible] مشتغل
ذمه [illegible] حلال نیست [illegible] بجهت آنکه خورده در ملکی [illegible] زوج و رضای او [illegible]
و لا [illegible] بجهت آنکه این عبارت حدیث نیست بلکه کلام فقها است و حجیت آن در حقها نیست که اجماع بر آن ثابت
نبوده و اگر اجماع بر مسلم دار [illegible] مشهور میان فقها مسلم [illegible] لا [illegible] آن [illegible] مطلقه ثابت
نیست پس اگر گفته شود که هر گاه کسی [illegible] اذن در خوردن او تلف کند ضامن قیمت آن است او هم فقها [illegible]
نموده [illegible] از این قبیل است زیرا که اذن زوج در تلف کردن زوجه بقصد نفقه بوده [illegible]
مذکور است زوجه نیز باین قصد خورده و این ظاهر است که باعث دادن زوج و گرفتن زوجه از راه [illegible]
و [illegible] بقصد و زوج زوجه [illegible] خوردن [illegible] جواب گوییم که [illegible] مسلم [illegible] و لیکن [illegible]
باعث از [illegible] اذن زوج در خوردن در آن وقت [illegible] زوجه [illegible] این [illegible] است که در آن وقت [illegible]

بنموده

زوج [illegible] خوردن او بوده و رخصت در خوردن [illegible] بوده که بسبب [illegible] و اذن [illegible] بوده که
اگر [illegible] زوجه [illegible] است و لیکن این [illegible] که زوجه در وقت خوردن [illegible] در خوردن
نبوده [illegible] اذن [illegible] بوده [illegible] زوجه بوده [illegible] اگر غرض آن است که اذن او مشروط بزوجه بوده
در واقع و [illegible] خلاف آن [illegible] باشد باید در آن وقت آن نفقه بر او حلال نبوده و زوجه در خوردن آن [illegible]
[illegible] خلاف [illegible] و خلاف اجماع است بلکه [illegible] نفقه [illegible]
بر [illegible] زوجه حلال [illegible] شد که [illegible] زوجیت ظاهر شود بسبب [illegible] عقد [illegible]
غرض آن است که اذن او مشروط بزوجه بودن در واقع است مطلقا گوییم [illegible] که در آن وقت زوجه واقعیه
است [illegible] باید خوردن [illegible] جمیع زوجات حرام [illegible] اگر [illegible] عدم تحقق [illegible] در حکم
بزوجیت واقعیه [illegible] خلاف آن [illegible] گوییم [illegible] زوجه نیز [illegible] از ظهور [illegible] اذن
باطل بوده [illegible] خلاف [illegible] رفع اذن [illegible] اذن سابق [illegible] تحقق
شده [illegible] که [illegible] بسبب اذن زوج [illegible] تصور زوجه بوده است
مسلم [illegible] و [illegible] تحقق شد پس اذن هم تحقق شد و اگر [illegible] اذن [illegible] بوده

نمیفهمید اگر مراد آن است که آن زن معتقد باینست که اگر تو زوجه منی این الف را بگو و بحروف بیان و الا فلا این خلاف ظاهر است
چه من میفهمم او را تکلیف بحروف رسانیده میکنند بلکه کافی است از حروف بیان بدون آن معنون میشود و میلفظ میکرده اند بدون
تقیید آنکه گوید با زبان او متقال او را گرچه از آن بنحو تقیید فاعلیت لا زبان حالش باینست قید که باست گویم بطلان بیکی
زبان حال او بگیرد دیگر هم گوید باست و آن اینست که تو زوجه منی چه از حالش میدانیم که او را زوجه خود میداند بیکی یا
میگوید که بحروف بزبان دیگر بعد منی و حال آنکه بعد منی و دیگر از هم اینها قطع نظر کنیم میگوئیم که هم چنانکه [illegible] است
کرده آن زن معتقد بزوجیت واقعیه باشد همچنانکه معتقد بزوجیت ظاهریه در وقت اتلاف باین و آن نکاح نیست
که تحقق شرعی و تعیین قدر از زبان علوم [illegible] کافیست چه اصل عدم [illegible] است و قدر ثابت بریا از ضمان در صورت
که این نوع از اذن هم احتمال آن هم بنا شده و با جمله مسئله مشکل است و لیکن در نظر حقیر شبهه نیست خصوصا در آنکه
زاید در نفقه واجبه شرعیه که غالب آن است که تحقق میشود و اقتصار بر آن قدر [illegible] و این حکم نفقه
البته که زوج تبرعا داده و الا نفقات که زوج در حال زندگی کرده در اینجا نیز عوض متعین و اجرت باید بر زوج لازم
نیست و وجه آن از آنچه در سعه او ما گفتیم ظاهر شد مسئله سوال هرگاه زید اجیر عمرو در شرع بود بوجه
معین و عمرو بعضی از زاد و [illegible] عین هر زید هرگاه خواهد نقص [illegible] کند [illegible] باینکه زاید بر آنکه
ضرر بعمرو رساند تا آن وجه نقص شود یا نه در این صورت جایز است نقص یا نه و شرط نقصان چه چیز است و در چه وقت
میتواند و در چه وقت نمیتواند جواب

بدانکه جواز تقاص فی الجمله اجماعی است و آیات و اخبار بر آن دال است متفق روایة جمیل بن دراج قال سالت ابا عبد الله
ع الرجل یکون له علی الرجل الدین فیجحده فیظفر من ماله بقدر الذی جحده ایأخذه و ان لم یعلم الجاحد بذلک قال نعم و روایة
ابا بکر [illegible] قال کنت انا عبد الصالح جعلت فداک ان کان لی علی رجل دراهم فجحدنی فوقعت له عندی دراهم فاقبض

فاقبض من تحت یدی [illegible] ثم فاقبض من تحت یدک فان استحلفک فاحلف له
انه لیس له علیک شیء و صحیحه داود بن رزین قال قلت لابی الحسن موسی ع انی اخالط السلطان فتکون عندی الجاریة فیأخذونها
و الدابة الفارهة فیأخذونها ثم یقع لهم عندی المال فلی ان آخذه فقال خذ مثل ذلک و لا تزد علیه و حفص [illegible] قال قلت لابی
عبد الله ع رجل کان له علی رجل مال فجحده ایاه و ذهب به ثم صار الیه بعد ذلک للرجل الذی ذهب بماله مال قبله ایأخذه
مکان ماله الذی ذهب به ذلک الرجل قال نعم الحدیث و غیر اینها از اخبار و لیکن در اینجا اعتبار اگرچه مثل
هر گونه ما امانت و لیکن حال در نظر نیست که کسی تصریح نموده باشد که هرگاه کسی عین مال کسی را غصب کند
و عین در نزد او باقی باشد و [illegible] هم تواند تقاص [illegible] بلکه گفته اند که اگر استرداد آن عین
بدون فتنه و فساد ممکن باشد استرداد میکنند و الا رجوع بحاکم شرع یا کسیکه رجوع بآن موجب فتنه نباشد
میکنند تا هرگاه عین تلف شده باشد و قیمتش [illegible] بر ذمه آن مستقر شده باشد بلا شبهه تقاص جایز است
و هم چنین هر دینی که بر ذمه کسی قرار میگیرد اگرچه از بابت دیت و غرامت مال بعد از مضمون در حکم شرعی نیز ثابت
و غرامت باشد خلاصه هر جائیکه شرعا او را حق بر ذمه کسی ثابت شده [illegible] تقاص آن جایز است بدو شرط
شرط اول اینکه مدیون [illegible] یا انکار کند پس اگر مدیون مقر باشد بحق او
و بدون [illegible] تقاص [illegible] جایز نیست زیرا که اختیار تعیین [illegible] در مال [illegible] مدیون است
و [illegible] نفس خود [illegible] تعیین کند مگر [illegible] که تقاص ثابت شود [illegible]
[illegible] قسم خوردن مدیون [illegible] کرده باشند و مدیون قسم
خورده باشد اگرچه بنا حق باشد تقاص جایز نیست [illegible]
حفص [illegible] عبد الحمید [illegible] سلیمان بن خالد و روایة عبد الله بن وضاح و در حدیث نبوی
وارد است که من حلف له فلیصدق [illegible]
روایة [illegible] قال قلت له رجل لی علیه دراهم فجحدنی و حلف علیها ایجوز لی ان وقع له قبلی دراهم ان آخذ
منه بقدر حقی قال فقال نعم [illegible] از آنکه قسم در حضور
حاکم و بر [illegible] مدعی بوده [illegible] قسم داده باشد یا نه و روایة عبد الله بن وضاح [illegible]

مرافعه و قسم دادن متعذر است پس ابرا تخصیص میدهد و در بسی مواضع دیگر خلاف واقع شده که آیا تقاص جایز است یا نه بنا

اول در صورتیکه منکر بوده باشد و ممکن باشد نزد حاکم شرع اثبات نماید محقق در نافع و فخر المحققین در ایضاح

و جمعی دیگر گفته اند تقاص نمیتوان نمود زیرا که اصل عدم جواز تصرف در مال غیر است بدون اذن او یا اذن

حاکم مگر در حالت ضرورت که نتوانند در خدمت حاکم اثبات کنند و مشهور چنانچه بعضی گفته اند جواز تقاص است

و آن اقوی است و با وجود نصوص معتبره مورد ها بسیط مطلق از اصل کار ساز نمیشود دویم در تقاص

از امانت یعنی هرگاه مالی از مدیون در نزد طلبکار اتفاق افتد آیا میتوانند از آن تقاص کنند یا نه

شیخ در تهذیب و استبصار و ابن ادریس فتوی بجواز داده اند با کراهت و این مشهور میان متاخرین است

بجهت اطلاقات متقدمه و خصوص صحیح ابی بقباق ان شهابا ما راه فی رجل ذهب له بالف درهم و استودعه بعد

ذلک الف درهم قال ابو العباس فقلت له خذها مکان الالف التی اخذ منک فابی شهاب قال فدخل شهاب

علی ابی عبدالله علیه السلام فذکر له ذلک فقال اما انا فاحب الیّ ان تاخذ و تحلف و جمعی منع بر ودیعه را مشهور بوده حال آنکه

مال [illegible] خلاف [illegible] است که مقتضای ترک استفصال است و روایت علی بن سلیمان قال کتب الیه رجل غصب رجلا

مالا او جاریة ثم وقع عنده مال بسبب ودیعة او قرض مثل ما خانه او غصبه ایحل له حبسه علیه ام لا فکتب علیه السلام

نعم یحل له ذلک ان کان بقدر حقه وان کان اکثر فیاخذ منه ما کان علیه و یسلم الباقی الیه ان شاء الله و شیخ در نهایه

حکم بمنع نموده و این قول منقول است از صدوق و ابو الصلاح و کیدری و طبرسی و ابن زهره و ادعای

اجماع بر این قول نموده و استدلال نموده اند بآیه ان الله یأمرکم ان تؤدوا الامانات الی اهلها و بخصوص

موثقه [illegible] و صحیح ابن اخی الفضیل [illegible] اولی است زیرا که اخبار منع معارضه میکنند با اخبار جواز

و اگر بگوییم اخبار جواز اقوی است [illegible] بجهت اختصاص [illegible] لا [illegible]

و [illegible] نیست و آیه رد امانت [illegible] فان ائتمنتم علیهم [illegible]

علیهم [illegible] اخبار جواز است و اجماع منقول حجت نیست خصوصا با وجود مخالفت جمعی کثیر پس

این اخبار را تخصیص میکنند [illegible] اطلاقات تقاص [illegible] با عمومات

رد امانت و عدم خیانت [illegible] پس مرجع اصل عدم جواز تصرف در مال غیر است گوییم شاید که این هم

عموم [illegible]

هر اینها هم بسبب [illegible] در تقاص [illegible] از باب رد امانت باشد که گویا طلبکار [illegible] ملک است و رد دین

او میشود و صدق خیانت در این صورت ممنوع است سیم در تقاص از غیر جنس حق که بر ذمه مدیون است هرگاه تقاص از

جنس حق ممکن باشد ظاهر آنکه از جنس حق ممکن نباشد بلا کلام تقاص از غیر جنس جایز است و اطلاق اخبار [illegible]

بر آن دلالت میکند بلکه ظاهر بعضی اخبار صریح در غیر جنس است و با وجود در صورت امکان تقاص از جنس در تقاص

از غیر جنس خلاف است پس ظاهر اطلاق بعضی فقها جواز است و بعضی منع نموده اند بلکه [illegible] در شرح

[illegible] میگویند [illegible] لا [illegible] و [illegible]

و [illegible] دلالت را از [illegible] که صلاحیت [illegible] باشد [illegible] چنانچه مذکور شد ظواهر اکثر اخبار

موجب جواز تقاص از غیر جنس است مطلقا پس اقوی است [illegible] است که با امکان تقاص از جنس

از غیر جنس تقاص نشود و در صورتیکه از غیر جنس تقاص میکنند هرگاه [illegible] ظاهر است [illegible] که خواه

بجهت عدم دلیل بر تعیین [illegible] در کلام فقها این است که در صورتیکه از غیر جنس تقاص نمود مخیر است که از آن

خود [illegible] در وقت بردارد و میان آنکه [illegible] جنس حق خود [illegible] بردارد بدون [illegible]

بحاکم و اگر [illegible] غایت [illegible] قیمت کند و قبول کند

[illegible] دارد زیرا که [illegible] و [illegible] مالک نیست و [illegible] جواز

از [illegible] موقوف [illegible] حق خود [illegible]

خواه از جنس حق [illegible] مثل [illegible] خواهد [illegible] تواند نمود [illegible]

حق خود را از آن بردارد با از غیر جنس [illegible] از مدیون شود که [illegible]

[illegible] بعضی تصریح کرده اند که [illegible] در صورت جنس و قیمت آن در

غیر جنس در نزد او [illegible] امانت [illegible] زیرا که [illegible] مال و [illegible] در قدر حق خود [illegible]

و اطلاق [illegible] است [illegible] موقوف است بر [illegible] و اذن [illegible]

در صورتی [illegible] مال [illegible] و اگر [illegible] است [illegible]

با عمومات [illegible] تصرف در مال غیر بدون اذن او گوییم هرگاه [illegible]

قدر [illegible]

نمودن فعلا خواهند کرد و اصالة جواز عقلیه باصل رفع خواهد ماند و با قطع نظر از این نیز حاجتی نیست که [illegible] ثابت
در شرع [illegible] باحادیث نفی ضرر و ضرار که مفصل میشود و پس حکم ثابت است اگر چه اذن [illegible] مستلزم [illegible] بر توقف [illegible] نیز
بنا باغ و باید زاید بر آن باغ قصد تصرف کند که بصاحبش برساند بنوعی که ممکن شود و در این وقت در دست او امانت
خواهد بود و اگر به تقصیر او تلف شود ضامن [illegible] خواهد بود چنانکه مرحوم [illegible] سلطان العلما [illegible] تصریح
فرموده و چون ممکن شود که [illegible] بصاحبش رساند [illegible] باید برساند [illegible] باغ و هرگاه [illegible] کند [illegible] امانت
کرده باغ و هرگاه [illegible] حق [illegible] موقوف [illegible] بعید [illegible] بر حق [illegible]
[illegible] از زید طلب [illegible] در [illegible] ضرری [illegible] لاکن [illegible] قطع [illegible]
[illegible] موقوف [illegible] دیوار خانه او [illegible] مثال
این [illegible] چنانکه بعضی تصریح نموده اند جواز است [illegible] زیرا که [illegible]
میشود [illegible] قصاص [illegible]
در بعض صور [illegible] بر حق [illegible] جواز
عقلیه می شود والله العالم مسئله هرگاه [illegible] کوسفندان [illegible]
[illegible] کوسفندان [illegible] اذن [illegible]
[illegible] کوسفندان [illegible] در موضعی [illegible] نقل کرده [illegible] کوسفندان [illegible] تلف [illegible]
[illegible] جواب [illegible] در صورت [illegible]
قیمت کوسفندان تلف شده است و باید قیمت آنها را در روزی که تلف شده [illegible] کوسفندها [illegible] کرده و از آن موضع
نقل کرده [illegible] صحیح [illegible] دلالت میکند مسئله زید [illegible]
کوسفندان [illegible] نموده [illegible] کوسفندان [illegible] و بعد از [illegible]
و نقصان [illegible] کوسفندان [illegible] تلف و نقصان [illegible] معلوم نیست [illegible]
شده در صورت ظهور خیانت [illegible] جواب ظهور خیانت [illegible] دلالت بر خیانت
او [illegible] و باعث ثبوت خیانت او [illegible] معلوم نیست [illegible] ظهور خیانت او

[illegible] نموده [illegible] نقصان [illegible] مسئله [illegible]
[illegible] ماه رمضان [illegible] نماز و روزه [illegible] جواب
[illegible] در رفتن [illegible] خود [illegible] حلال [illegible]
حلال [illegible] باید قصر کند [illegible] در رفتن و خواه
در برگشتن [illegible] در برگشتن [illegible] معصیت [illegible] در این صورت اتمام نماز خواهد کرد [illegible]
خواهد گرفت و اگر مجبور [illegible] منفعت [illegible]
[illegible] کفار [illegible] پس اگر [illegible]
[illegible] خوردن مال حرام [illegible] مغصوبه [illegible]
و کرفتن [illegible] حرام [illegible] دارد [illegible] قصر و روزه [illegible]
[illegible] معصیت [illegible] نماز [illegible]
[illegible] کفار [illegible] نماز و کرفتن روزه لازم است [illegible]
غیر از رفتن [illegible] معصیت [illegible] در برگشتن [illegible]
خواهد کرد والله العالم مسئله [illegible]
[illegible] حرام [illegible] اعلام [illegible] حرام است [illegible] حرام [illegible]
و قیمت [illegible] حلال است و نماز کردن در آن جامه صحیح است
[illegible] جواب [illegible] حرام [illegible]
[illegible] قیمت [illegible] حرام [illegible] قیمت را داده [illegible]
بلکه [illegible] لازم است [illegible]
[illegible] مشتری [illegible] و نماز
[illegible] صحیح است مسئله [illegible] قیمت [illegible] حرام [illegible]
[illegible] حرام است [illegible] حلال است و نماز کردن در آن صحیح است [illegible] لازم است که قیمت [illegible]



[illegible] نفس [illegible] خواهم [illegible] تو [illegible]

[illegible] گر [illegible] چشم ترم

همچو پس پیش اعتدال [illegible]

رخ تو [illegible] آفتاب شکست

[illegible]

[illegible]

علی ولیک امیرالمؤمنین اخی رسولک وآیتک

الکبری والنباء العظیم وصل علی الصدیقة الطاهرة وصل علی ائمة المسلمین اجمعین

وعلی امام المهدی وصل علی سبطی الرحمة الحسن والحسین

اللهم انی اسئلک الامن والایمان بک والتصدیق بنبیک والعافیة من جمیع البلاء

والشکر علی العافیة والغنی عن شرار الناس اللهم انی اسئلک الرضا والعفو عما مضی

والتوفیق لما بقیت ورضنی بحق علی بن موسی الرضاء وافتح جمیع حوائجنا [illegible]

والاخرة بحرمة انبیائک واسئلک باولیائک انا بلغ الکلام للختام کلام الله الملک العلام

بسم الله الرحمن الرحیم والعصر ان الانسان لفی خسر الا الذین امنوا وعملوا الصالحات وتواصوا

بالحق وتواصوا بالصبر تمام

[illegible] ۱۲۳۳

شهر رمضان المبارک [illegible]

[illegible]

محمد حسین [illegible]

